

## النحو الوافى .

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية .  
وفى صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه » .  
ومن مواد هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً مُحْكَمًا  
مستقلاً ، يناسب طلبه الدراسات « النحوية والصرفية » ، ومناهجها  
بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة — قبل  
الانتقال إلى مسألة جديدة — « بزيادة وتفصيل » يناسبان الأساتذة  
والمختصين ، مع العناية فى أكثر المسائل بتسجيل أرقام الصفحات  
التي تشتمل على ماله صلة بالمسألة المعروضة ، وتدوين تلك الأرقام  
فى الهوامش ؛ ليتيسر للراغب جمع ما تفرق من أحكامها فى مواضع  
متعددة ، لدواع ومناسبات مختلفة .

وتبين صفحات « الزيادة والتفصيل » برمز فى أعلاها ؛ يدل عليها  
وحدها ، ويميزها من غيرها ؛ هو : سطر ، أو سطران ، من النقط  
الأفقية المتقاربة المتلاحقة .



## المسألة ٦٠ :

### ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا<sup>(١)</sup>

أمثلة :

الكلامُ عُنوانٌ على صاحبه . — علمتُ الكلامَ عُنوانًا على صاحبه .  
المجاملةُ حارسةٌ للصدّاقة . — ظننتُ المجاملةَ حارسةً للصدّاقة .  
الوفاءُ دليلٌ على النبيل . — اعتقدتُ الوفاءَ دليلًا على النبيل .

الماءُ الجامدُ ثلجٌ . — صَيَّرَ البردُ الماءَ ثلجًا .  
الجلندُ أسودٌ . — رَدَّتْ<sup>(٢)</sup> الشمسُ الجلدَ أسودَ .  
الخشبُ مشتعلٌ . — تركتُ النارُ الخشبَ رمادًا .

من النواسخ ما يدخل — في الغالب<sup>(٣)</sup> — على المبتدأ والخبر فينصبهما معًا ، ويُغيّر اسمهما ؛ إذ يَصِيرُ اسم كل منهما : « مفعولاً به »<sup>(٤)</sup> للناسخ . ( مثل : عَلِمَ ، ظَنَّ — اعتقد — صَيَّرَ . . . ، وغيرها من الكلمات التي تحتها خط في الأمثلة المعروضة ) . وهذا هو : « القسم الثالث » من النواسخ ، ويشتهر باسم :

( ١ ) هما من النواسخ . ويلاحظ ما لا يصلح أن يدخل عليه الناسخ ، ( وقد سبق بيانه وبيان معنى الناسخ ، وعمله ، وأقسامه ، وما يتصل بهذا — في ج ١ ص ٤٣ م ٤٢ — باب : « كان وأخواتها » . وتأتي له إشارة في ص ٢١ ) — .  
( ٢ ) صيرت .

( ٣ ) كان دخول هذا النوع من النواسخ على المبتدأ والخبر أمراً غالباً ، لأن منه ما قد يدخل عليهما ، وعلى غيرهما ، كالفعل : « حسب » ، ومنه ما لا يدخل إلا على غيرهما ؛ كأفعال التحويل الآتية — في ص ٨ — . وللنحاة تعليل يسوغ الدخول على غيرهما ، سيجيء في « ا » من ص ١١ .

( ٤ ) وبالرغم من اعتبارهما مفعولين ، هما « عمدتان » ، لا « فضلتان » كبقية المفعولات ، ( كما سيجيء في رقم ١ هامش ص ١٧٩ ) ؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر ؛ فيكون الثاني في المعنى هو الأول ، ولو تأويلًا ، والأول هو الثاني في المعنى أيضاً ؛ كالشأن في المبتدأ والخبر دائماً . وقد يدخل هذا الناسخ على غيرهما . — كما سنعرف في « ا » من ص ١١ — والمفعول الثاني هنا هو الذي تم به الفائدة الأساسية ؛ لأنه الخبر في الأصل ، فهو أهم .

لاحظ ما يأتي في « ج » من ص ١٢ ، لأهميته .

« ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا » وليس فيه حروف ؛ فكله أفعال ، وأو أسماء تعمل عملها .  
وتنحصر هذه الأسماء في مصادر تلك الأفعال ، وفي بعض المشتقات العاملة عملها .  
فالفعل الماضي المتصرف<sup>(١)</sup> هنا ، لا ينفرد وحده بالعمل السالف ؛ وإنما يشابهه  
فيه ما قد يكون له من مضارع ، وأمر ، ومصدر ، واسم فاعل ، واسم مفعول ، دون  
بقية المشتقات<sup>(٢)</sup> الأخرى . أما غير المتصرف فعمله مقصور على صيغته الخاصة به ،  
إذ ليس لها فروع ، ولا صيغ أخرى تتصل بها .

وقد ارتضى بعض النحاة تقسيم الأفعال العاملة هنا قسمين ؛ مراعيًا الأغلب  
في استعمالها<sup>(٣)</sup> ؛ هما : « أفعال قلوب »<sup>(٤)</sup> ، و « أفعال تحويل »<sup>(٥)</sup> . ولا بد لكل

( ١ ) الفعل الماضي المتصرف إما أن يكون تصرفه كاملاً — فيكون له المضارع ، والأمر ،  
والمصدر ، واسم الفاعل . . . وبقية المشتقات المعروفة ، كالفعل : « سمع » — وإما أن يكون تصرفه  
ناقصاً ؛ فيكون له بعض تلك المشتقات فقط ؛ كالفعل : « كاد » ، من أفعال المقاربة . وكالفعل :  
« يدع » . أما غير المتصرف مطلقاً فهو الجامد الذي يلزم صيغة واحدة لا يفارقها ؛ كالفعل : « تَعَلَّمَ »  
بمعنى : « أعلم » ، والفعل : « هب » ، بمعنى : ظن . وهما من أفعال هذا الباب القلبية ، وكالفعل  
« عسى » و « ليس » وهما من أخوات « كان » . — ولأنواع المشتقات إشارة عابرة في رقم ٢ التالى —

( ٢ ) رددنا في مناسبات مختلفة ، أسماء المشتقات الاصطلاحية من المصدر ؛ وهى : اسم الفاعل ،  
اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، المصدر الميمى ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم  
الآلة . ( ويدخل في عداد المشتقات أكثر الأفعال بأنواعها الثلاثة ) . وهذه المشتقات قسمان :  
قسم يعمل عمل فعله بشروط ؛ فيرفع الفاعل مثله ، أو نائب الفاعل ، وقد ينصب المفعول به ،  
كفعله أحياناً ، وهو : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، المصدر الميمى .  
ويدخل في هذا القسم العامل : المصدر الأصل أيضاً ( بالرغم من جموده ، في رأى الشائع ) . .

وقسم لا يعمل شيئاً من عمل الفعل ؛ ويسمى : « المهمل » . وهو : اسم الزمان ، واسم المكان ،  
واسم الآلة . ولا دخل للقسم المهمل في أحكام هذا الباب . بل إن بعض المشتقات العاملة لا يدخل في  
أحكامه ؛ فالصفة المشبهة الأصلية خارجة من أحكامه ؛ لأنها تعبى من الفعل اللازم وحده ؛ فلا تنصب  
مفعولاً به . أما غير الأصلية فقد تنصب بالشروط والطريقة المذكورة في بابها ( ج ٣ ص ٢٨٢ م ١٠٤ )  
وأفعال التفضيل خارج ؛ لأنه لا ينصب مفعولاً به . والفعل الماضى الذى للتعجب خارج ؛ لأنه ينصب  
مفعولاً واحداً . فالثلاثة لا تصلح لأحكام هذا الباب ، — كما سيجىء في ص ٢٦ م ٦١ — .

( ٣ ) راجع « ج » من ص ١٢ حيث تقسيم آخر ، وبيان عن سبب التقسيمين .

( ٤ ) سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب ، متصلة به ، وهى المعانى النفسية التى تعرف اليوم ؛  
بالأمور النفسية ؛ ويسمىها القدماء : الأمور القلبية ، لاعتقادهم أن مركزها القلب . ومنها : الفرح —  
الحزن — الفهم — الذكاء — اليقين — الإنكار . . .

( ٥ ) تدل على انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى تخالفها . وتسمى أيضاً : « أفعال التصيير » ؛  
لأن كل فعل منها بمعنى : « صَيَّر » ، أى : حوّل الشيء من حالته القائمة إلى أخرى تغايرها .



فعل في القسمين من فاعل<sup>(١)</sup>؛ ولا يغنى عنه وجود المفعولين أو أحدهما :

(١) فأما أفعال القلوب<sup>(٢)</sup> فمنها ما قد يكون معناه العِلْمُ . (أى : الدلالة على اليقين<sup>(٣)</sup> والقطع ) ، ومنها ما قد يكون معناه الرَّجْحَانُ<sup>(٤)</sup> . والنوعان صالحان للدخول - مباشرة - على المبتدأ الصريح ، وعلى المصدر المؤول من « أن » مع معموليها ، أو : « أن » والفعل مع مرفوعة<sup>(٥)</sup> .

ويشتهر من الأفعال الأولى<sup>(٦)</sup> سبعة :

(١) عَلِمَ<sup>(٧)</sup> . ؛ مثل : علمت البرَّ سبيلَ المحبة ، وعلمت المحبة سبيلَ القوة .

(٢) رَأَى<sup>(٨)</sup> : رأيت الأملَ داعيَ العملِ ، ورأيت اليأسَ رائدَ الإخفاق ، وقول الشاعر :

(١) بخلاف « كان » وأخواتها من الأفعال الناسخة ؛ فإنها لا ترتفع الفاعل - وهذا أحد وجوه الاختلاف بين النوعين .

(٢) أفعال القلوب ثلاثة أنواع : نوع لازم ( لا ينصب المفعول به ) مثل : فَكَّرَ - تفكر - حَزَنَ - حزن - جَبَنَ .... ونوع ينصب مفعولاً به واحداً ؛ مثل : خاف - أَحَبَّ - كره .... ونوع ينصب مفعولين ؛ كأفعال هذا الباب المذكورة هنا ، بشرط أن تؤدي معنى معيناً ؛ كما سنعرف .

(٣) هو : الاعتقاد الجازم الذي لا يعارضه دليل آخر يسلم به المتكلم . وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحاً في الواقع أو غير صحيح .

(٤) الشك : ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد ؛ بحيث تتساوى قوتها في التعارض والاستدلال ؛ فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود مرجح . أما الرجحان أو الظن ، فهو ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين في أمر ؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين . فالأمر الراجح محتمل للشك واليقين ، لكنه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك . وفي هذه الحالة يسمى المرجوح : « وهماً » .

(٥) فاعله أو نائب الفاعل . وانظر « ب » من ص ١١ .

(٦) وهى الدالة على العلم . وقد يستعمل كل منها في معان أخرى غير اليقين ؛ فينصب مفعولاً واحداً ، أو لا ينصب . ( وسنعرض لبعض هذا في « ح » ص ١٢ ) .

(٧ ، ٨) يستعمل الفعل : « علم » أحياناً في القسم غير الصريح ؛ فيحتاج . لجواب ، وتكرر بعده همزة « إن » . ( وقد أشرنا لهذا في آخر الجزء الأول . وله إشارة تجميعة في ص ٥٠٠ - وسيجيء في الباب التالي : ( « أعلم وأرى » - ص ٥٩ - ) حكم الفعلين : « علم » و « رأى » إذا سبقتهما همزة النقل ( أى : همزة التعدية ) .

وبما يتصل بمعنى الفعل « رأى » وباستعماله ماضياً وروده في الأساليب العالية بمعنى : « أخبرني » ؛ نحو : رأيته هذا الكتاب ، هل عرفت قيمته ؟ ... وقد أوضحنا هذا الأسلوب ونوع الكاف وحكمها ، بتفصيل واف يشمل معناه ، وصياغته ، وطريقة استعماله . . . ( في باب الضمير ص ٢٣٨ ، م ١٩ من الجزء الأول - الطبعة الرابعة - ) . وسيجيء له إشارة في ص ١٦ .

رَأَيْتَ لِسَانَ الْمَرْءِ وَافِدًا<sup>(١)</sup> عَقْلَهُ وَعُنْوَانَهُ ؛ فَاَنْظُرْ بِمَاذَا تُعَسِّنُونَ؟<sup>(٢)</sup>

(٣) وَجَدْتُ مِثْلَ ؛ وَجَدْتُ ضِعَافَ الْأُمَمِ نَهْبًا لِأَقْوِيَّائِهَا ،

وَوَجَدْتُ الْعِلْمَ أَعْظَمَ أَسْبَابِ الْقُوَّةِ ..<sup>(٣)</sup> .

(٤) دَرَى ؛ : دَرَيْتُ الْمَجْدَ قَرِيبًا مِنَ الدَّائِبِ فِي طَلْبِهِ ،

وَدَرَيْتُ لَذَّةَ إِدْرَاكِهِ مَاحِيَةً تَعْبَ السَّعْيِ إِلَيْهِ .

(٥) أَلْفَيْتَ<sup>(٤)</sup> ؛ مِثْلَ : أَلْفَيْتُ الشَّدَائِدَ صَاقِلَةً لِلنَّفُوسِ ، وَأَلْفَيْتُ

إِحْتِمَالَهَا سَهْلًا عَلَى كِبَارِ الْعِزَامِ .

(٦) جَعَلَ ؛ : جَعَلْتُ<sup>(٥)</sup> الْإِلَهَ وَاحِدًا ، لَا شَكَّ فِيهِ .

(٧) تَعَلَّمْتُ<sup>(٦)</sup> ؛ بِمَعْنَى « اَعْلَمْتُ » : مِثْلَ : تَعَلَّمْتُ وَطَنَكَ شَرَكَةً بَيْنَ أَبْنَائِهِ ،

وَتَعَلَّمْتُ نَجَاحَ الشَّرَكَةِ رَهْنًا بِالْإِخْلَاصِ

وَالْعَمَلِ .

\* \* \*

(١) رَسُولَ عَقْلِهِ وَدَلِيلِهِ . وَبَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ :

وَيَعْجِبُنِي زِيُّ الْفَتَى وَجَمَالُهُ فَيَسْقُطُ مِنْ عَيْنِي سَاعَةً يَلْحَنُ

(٢) وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

قَدْ جَعَلْنَا الْوُدَادَ حَتْمًا عَلَيْنَا وَرَأَيْنَا الْوَفَاءَ بِالْأَعْهَدِ فَرَضًا

(٣) وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى :

(أَلَمْ يَجْعَلْكَ يَتِيمًا فَبَآوَى ، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى . . . )

(٤) لَا يَسْتَعْمَلُ هَذَا الْفِعْلَ هُنَا إِلَّا مُزِيدًا بِالْهَمْزَةِ .

(٥) أَيْ : اعْتَقَدْتُ . وَمِنْ هَذَا - فِي بَعْضِ الْأَرَاءِ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَجْعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ

الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ) أَيْ : اعْتَقِدُوا . - انْظُرْ رَقْمَ ٤ فِي هَامِشِ ص ٨ :

وَهَذَا الْفِعْلُ مَعَانٍ أُخْرَى سَيَجِيءُ بَعْضُهَا ( وَقَدْ أَشْرْنَا لَهَا فِي رَقْمِ ٣ مِنْ هَامِشِ ص ٩ ) .

(٦) الْفِعْلُ : « تَعَلَّمَ » بِمَعْنَى : « اَعْلَمَ » ، فَعِلَ أَمْرٌ جَامِدٌ - عِنْدَ فَرِيقٍ مِنَ النَّحَاةِ - لَا يَجِيءُ

مِنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ غَيْرِ الْأَمْرِ ، مَعَ كَثْرَةِ دَخُولِهِ عَلَى مُصْدَرٍ مَوْجُودٍ ، أَدَاتُهُ : « أَنْ » الْمَشْدُودَةُ أَوْ الْخَفِيفَةُ

النَّاسِخَتَيْنِ ، أَوْ « أَنْ » الدَّاخِلَةُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ نَحْوُ : تَعَلَّمَ أَنْ وَطَنَكَ شَرَكَةً . وَتَعَلَّمَ أَنْ تَنْجَحَ الشَّرَكَةُ

بِالْإِخْلَاصِ ( كَمَا فِي رَقْمِ ٤ مِنْ هَامِشِ ص ١١ ) . وَتَتَصَرَّفُ عِنْدَ فَرِيقٍ آخَرَ يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْفِعْلِ

الْمُتَصَرِّفِ . وَقَدْ شَاعَ الرَّأْيُ الْأَوَّلُ - وَيَسُدُّ فِيهِ الْمَصْدَرُ الْمَفْعُولِينَ - فَيَحْسُنُ اتِّبَاعُهُ ؛ تَوْجِيهًُا لِلتَّفَاهُ

( وَسَيَجِيءُ إِيضَاحُ هَامِلِ لَعْنَاهُ فِي رَقْمِ ١ مِنْ هَامِشِ ص ١٩ ) .

ويشتهر من الأفعال الثانية <sup>(١)</sup> ثمانية، هي :

(١) ظَنَ : مثل : ظَنَّ الطَّيَّارُ النهرَ قنَّاةً ، وظَنَّ البيوتَ الكبيرةَ أكواخاً .

(٢) خَالَ <sup>(٢)</sup> : » : خَالَ المسافرُ الطائرةَ أنفعَ له ، وهو يَسْخَالُ الركوبَ فيها مُتعةً .

(٣) حَسِبَ : » : أَحْسَبَ السهرَ الطويلَ إرهاقاً ، وأَحْسَبَ الإرهاقَ سبيلَ المرض ، وقول الشاعر :

لا تحسبنَّ الموتَ موتَ البِلَاسِ وإنما الموتُ سؤالُ الرجالِ <sup>(٣)</sup>

(٤) زَعَمَ <sup>(٤)</sup> : مثل : زَعَمَتِ الملايكةَ مرغوبةً في مواطنَ ، وزَعَمَتِ التشددَ مرغوباً في أخرى .

(١) وهى الدالة على الرجحان . وقد يستعمل كل منها في معانٍ أخرى ؛ فينصب مفعولاً واحداً ، أولاً ينصبه ( كما سيجىء قريباً في ج من ص ١٢ وما بعدها ) .

(٢) ومضارعها المسموع كثيراً للمتكلم هو : إخال - بكسر الهجمة غالباً . وهذا السماعُ الغالب مخالف للقياس ، وفتح الهجمة لغة قليلة مسموعة أيضاً . والمستحسن الاقتصاد على الكثير الغالب - كاسبق في ج ١ م ٤ عند الكلام على : « أحرف المضارعة » ص ٤٧ -

فإن كان الفعل « خال » بمعنى : تكبر ، أو ظلمَ التى بمعنى : عرج . . فهو لازم .

(٣) بعد هذا البيت :

كلاهما موت . ولكنَّ ذا أقطع من ذاك ، لذلَّ السؤال

(٤) كثر الكلام في معنى : « زعم » . وصفوة ما يقال : إنها قد تكون بمعنى اليقين أحياناً عند المخاطب ؛ كقول أبي طالب يخاطب الرسول عليه السلام :

ودعوتنى وزعمتَ أنك ناصحٌ ولقد صدقتَ ، وكنتَ ثمَّ أميناً

وقد تكون بمعنى الاعتقاد من غير دليل ؛ كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا . . . » إلخ . وقد تدل على الرجحان . وقد تستعمل للدلالة على الشك ، وهو الغالب في استعمالها ، وقد تستعمل في القول الكاذب ؛ فإذا قلت : « زعم فلان كذا » فكأنك قلت : كذب ، وردد كلاماً غير صحيح . والقرينة هى التى تحدد المعنى المناسب للمقام من بين المعانى السالفة . وقد تكون بمعنى : « كفل » أو بمعنى رأس ( أى : سادَ وشرف ) أو بمعنى : سمن أو هزل . . . فيتغير حكمها في التمديد واللزوم - تبعاً لتغير المعنى - على الوجه المبين في رقم ٥ من هامش ص ٢٠ .

وزعم - كغيرها من الأفعال القلبية الناصبة للمفعولين - قد تنصب المفعولين مباشرة ، وقد تدخل على « أن » مع الفعل ومرفوعه ، أو « أن » مع معموليها ؛ فيكون المصدر المؤول في الحالتين ساداً مسد المفعولين ، ومعنيهما ، وهذا هو الأغلب في « زعم » - كما سيجىء في رقم ٤ من هامش ص ١١ - وإليه تميل أكثر الأساليب الأدبية ؛ كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا . . . » . وقول الشاعر :

وقد زعمتُ أنى تغيرتُ بعدها ومن ذا الذى - يا عزَّ - لا يتغير ؟

(٥) عَدَدٌ ؛ مثل : عَدَدَتِ الصَّدِيقَ أَخًا . وقول الشاعر :  
فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى<sup>(١)</sup> شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ<sup>(٢)</sup>  
(٦) حَجَجًا<sup>(٣)</sup> ؛ مثل : حَجَجْنَا السَّائِحَ الْمِثْدَنَةَ بِرُجْ مَرَاقِبَةٍ .  
وقول الشاعر :

قَدْ كُنْتُ أَحْجِجُ أَبَا عَمْرٍ وَأَخًا ثَقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلْدَنَاتُ  
(٧) جَعَلَلٌ ؛ مثل : جَعَلَ الصَّيَادُ السَّمَكَةَ الْكَبِيرَةَ حَوْتًا .  
وقوله تعالى في المشركين : « وَجَعَلَهُ وَالْمَالِئَةَ  
الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانِئًا »...<sup>(٤)</sup>  
(٨) هَبٌ ؛ « هَبْ مَا لَكَ سِلَاحًا فِي يَدِكَ ؛ فَلَا تَعْتَمِدْ  
عَلَيْهِ وَحْدَهُ »...<sup>(٥)</sup>

وهذا الفعل دون بقية أفعال الرجحان السالفة - جامد ، ملازم صيغة الأمر<sup>(٦)</sup>

\* \* \*

(ب) وأما أفعال التحويل (أو : التَّصْيِيرُ) فأشهرها سبعة ، ولا تدخل على  
مصادر مؤول من « أَنْ » مع معموليها ، أو من « أَنْ » والفعل مع مرفوعه<sup>(٧)</sup> - وهي :  
(١) صَيَّرَ ؛ مثل : صَيَّرَ<sup>(٨)</sup> الصَّائِغُ الذَّهَبَ سَبِيكَةً ، وَصَيَّرَ  
السَّبِيكَةَ سِوَارًا .

(١) الناصر ، أو الصديق . (٢) الفقر الشديد .  
(٣) لهذا الفعل معان أخرى يتغير بسببها حكمه ، طبقاً للبيان الذي في رقم ٥ من هامش ص ٢٠ .  
(٤) وقيل : إن « جعل » هنا بمعنى : اعتقد - كما في رقم ٥ من هامش ص ٦ .  
(٥) لهذا الفعل الجامد معنى واستعمال يخالف فيهما المتصرف الذي على صورته الآتية في ص ٢٠ .  
(٦) هو فعل أمر ، بمعنى : « ظَنَنْ » وهو بهذا المعنى فعل جامد ، لا يكون منه غير الأمر ، ودخوله  
على « أَنْ » مع معموليها جائز ، نحو : هَبْ أَنْ الآمالَ مُحَقَّقَةً . فالمصدر المؤول من أَنْ مع معموليها في  
محل نصب ، سد مسد المفعولين . وهذا استعمال نادر في الأساليب الرفيعة ، بالرغم من إجازته ( انظر  
الحضري والتصريح . ثم رقم ٤ من هامش ص ١١ الآتية ) .  
أما الأمر « هَبْ » المتصرف فله بيان يجيء في ص ٢٠ .  
(٧) كما سيجيء في آخر . « ب » من ص ١١ .

(٨) « صَيَّرَ » ، و « أَصَارَ » ، فعلان ، أصلهما قبل التعدية بالتضعيف والهمزة : « صَارَ »  
الذي هو من أخوات « كَانَ » ، نحو : صَارَ الخشبُ بَابًا . وبعد تعديتهما ابتداء عن عمل « كَانَ » ،  
وانتقلا منه إلى نصب المفعولين ؛ نحو : صَيَّرَ الجوهرى الدرَّ قِصَوصًا ، وَأَصَارَ القِصَوصَ عَقْدًا .  
أما « صَيَّرَ » بمعنى : « نقل » فينصب مفعولاً واحداً ، نحو : صيرت السائح إلى دار الآثار ، أى : نقلته .

(٢) جَعَلَ : مثل : جعل الغازلُ القطنَ خيوطاً ، وجعل الحائك الخيوطَ نسيجاً<sup>(١)</sup> . . .

وقول الشاعر :

اجعلْ شعاركَ رحمةً ومودةً : إن القلوبَ مع المودة تُكسِبُ  
(٣) اتَّخَذَ : مثل : اتخذ المهندسون الحديدَ والخشبَ باخرةً ،  
واتخذ المسافرون الباخرةَ فُنْدُقاً .

(٤) تَخَذَ : » : تَخَذَتِ الحرارةُ الثلجَ ماءً ، وتَخَذَتِ  
الماءَ بخاراً .

(٥) تَرَكَ : » : ترك الموجُ الصخورَ حصىً ، وتركت  
الشمسُ الحصىَ رمالاً .

(٦) رَدَّ : » : ردَّ الأملُ الوجوهَ الشاحبةَ مُشْرِقةً ، وردَّ  
النفوسَ اليائسةَ مُستَبشرةً .

(٧) وَهَبَ : مثل : وهبتِ الآلاتُ الحديثةُ السنابلَ حبباً ،  
وهبت الحبُّ دقيقاً ، وهبت الدقيقُ  
عجيناً<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

وفيما يلي بيان موجز للأفعال السابقة<sup>(٣)</sup> ، وأنواعها المختلفة :

(١) ومثل قوله تعالى :

( وهو الذي جعل الليل والنهار خِلْفَةً لمن أراد أن يَذَّكَّرَ ، أو أراد سُكُوراً ) خِلْفَةٌ : ينجى ، كل  
منهما بعد الآخر

(٢) وهبَ ، بمعنى : « صير » - فعل ماض جامد ، ولا يستعمل في معنى التحويل إلا بصيغة  
الماضي . ومنه قولهم : « وهبني الله فداء الحق » ، أي : صيرني .

(٣) إلى ما سبق يشير ابن مالك باختصار ، قائلا :

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا أَغْنَى : رَأَى - خَالَ - عَلِمْتُ - وَجَدَا  
ظَنَّ - حَسِبْتُ - وَزَعَمْتُ - مَعَ عَدَّ حَجَا - دَرَى - وَجَعَلَ : اللَّذَّ كَاغْتَقَدَ  
وَهَبَ - تَعَلَّمَ - وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضاً - بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا =

## ظن وأخواتها

## ب - أفعال تحوِيل

## ١ - أفعال قلبيّة

أفعال يقين ،	أفعال رجحان ،	أشهرها سبعة :
وأشهرها سبعة :	وأشهرها ثمانية :	
(١) عَلِمَ <sup>(١)</sup>	(١) ظَنَ	(١) صَيَّرَ
(٢) رَأَى	(٢) خَالَ	(٢) جَعَلَ
(٣) وَجَدَ	(٣) حَسِبَ	(٣) اتَّخَذَ
(٤) دَرَى	(٤) زَعَمَ	(٤) تَخَذَ
(٥) أَلْفَى	(٤) عَدَّ	(٥) تَرَكَ
(٦) جَعَلَ	(٦) حَسِبَ	(٦) رَدَّ
(٧) تَعَلَّمَ ، بمعنى : اَعْلَمَ	(٧) جَعَلَ	(٧) وَهَبَ
	(٨) هَبَ	

= أى : انصب بفعل القلب جملة ذات ابتداء - وهى الجملة الاسمية الخالصة - وسرد فى الأبيات كثيراً من أفعال القلوب التى شرحناها ؛ منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان . وقبل سردها صرح بكلمة : « أعنى » ليدل على أن المقصود أفعال معينة ، دون غيرها ؛ أفليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين - كما أوضحنا فى رقم ٢ من هامش ص ٥ - وطالب أن تنصب هذه الأفعال جزأى ابتداء ( وهما : المبتدأ والخبر ) كما أشار إلى أن « جعل » إذا كان من أفعال القلوب - أى : بمعنى الفعل : « اعتقد » - فإنه ينصب مفعولين مثله . وهو يختلف فى المعنى والعمل عن « جعل » الذى سبق الكلام عليه فى باب : « أفعال المقاربة والشروع » من الجزء الأول ، كما يختلف فى معناه عن « جعل » الذى هو من أفعال الرجحان ، والذى من أفعال التحويل والتصيير ؛ كما عرفنا فى الشرح .

والفعل : « اعتقد » معدود من أفعال كثيرة قد تنصب مفعولين ولم تذكر فى هذا الباب . منها :  
تيقن - تمنى - توهم - تبين - شعر - أصاب . . . . إلى غير هذا مما سرده صاحب الجمع فى هذا الباب ( ج ١ ص ١٥١ ) ونقل بعضه الصبان هنا .

أما أفعال التحويل والتصيير فلم يذكرها ابن مالك ، واكتفى بأن يشير إليها بقوله :

..... وَالَّتِي كَصَيَّرَ أَيْضاً بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ

أى : انصب - أيضاً - مبتدأ وخبراً بالنواسخ التى مثل « صير » فى إفادة التحويل .

وقضت ضرورة الشعر على الناظم بزيادة الألف فى آخر الفعلين : « وجد » ، « صير » ، وبتخفيف الدال فى الفعل : « عدَّ » . أما كلمة : « اللذ » فى أبياته فهى لغة صحيحة فى « الذى » .

( ١ ) انظر ماله صلة بهذا الفعل فى رقم ٧ و ٨ من هامش ص ٥ .

## زيادة وتفصيل :

( أ ) ليس من اللازم — كما أشرنا<sup>(١)</sup> — أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر حقيقة . بل يكفي أن يكون أصلهما كذلك ولو بشئ من التأويل المقبول ، كالشأن في أفعال التجويل ، وكالشأن في : « حسب » ؛ مثل : صيرتُ الفضة خاتماً ؛ إذ لا يصح المعنى بقولنا : الفضة خاتمٌ ؛ لأن الخبر هنا ليس هو المبتدأ في المعنى الحقيقي ؛ فليست الفضة هي الخاتم ، وليس الخاتم هو الفضة ؛ إلا على تقدير أن هذه الفضة ستؤول<sup>(٢)</sup> إلى خاتم . ومثل : حسبت المريخ الزهرة ؛ إذ لا يقال على سبيل الحقيقة المحضة : المريخ الزهرة ؛ فساد المعنى كذلك ؛ فليس أحدهما هو الآخر ، إلا على ضرب من التشبيه ؛ أو نحو من التأويل السائغ ، المناسب للتعبير . فالأول ( أى : التشبيه ) قد جعل المفعول الثانى بمنزلة ما أصله الخبر ، وإن لم يكن خبراً حقيقياً في أصله .

هذا كلامهم . والواقع أنه لا داعى لهذا التمحّل ، والتماس التأويل ؛ إذ يكفي أن يكون فصحاء العرب قد أدخلوا التواسخ على ما أصله المبتدأ والخبر حقيقة ، وعلى ما ليس أصله الحقيقي المبتدأ والخبر ، مما يستقيم معه المعنى المراد بغير غموض .

( ب ) ليس من اللازم أن تدخل أفعال هذا الباب القلبية على المبتدأ والخبر لتنصب كلاهما مباشرة<sup>(٣)</sup> ؛ فقد تدخل على « أن » مع معموليها ، أو : على « أن » مع الفعل ومرفوعه ؛ فيكون المصباح ساداً مسد المفعولين<sup>(٤)</sup> ، مغنياً عنهما .

( ١ ) في رقم ٤ من هامش ص ٣ .

( ٢ ) أى : ستتحول وينتهى أمرها في المستقبل إليه .

( ٣ ) أى : نصباً صريحاً لتأويل فيه ، ولا سبك ، ولا تقدير .

( ٤ ) وسنعود للكلام على هذا المصدر عند بحث الحكم الثالث من الأحكام التى تختص بها الأفعال القلبية ( فى ص ٤٣ ) ،

والأغلب فى « زعم » وفى « تعلم » بمعنى : « اعلم » دخولهما على « أن » مع معموليها ، أو على « أن » ، والفعل مع مرفوعه — كما فى رقم ٦ من هامش ص ٦ وفى ٤ من هامش ص ٧ — والأغلب فى « هب » الأمر الجامد بمعنى « ظن » عدم دخوله عليهما ، برغم صحة دخوله : كما سبق ( فى رقم ٦ من هامش ص ٨ . أما الأمر المتصرف فله حكم فى ص ٢٠ ) .

والأحسن الأخذ بالرأى السهل القائل : إن المصدر الموقول فى هذا الباب يسد مسد المفعولين ، دون =

مثل : علمت أن السباحة أسلم من الملاكمة ، وأظن أن العاقل يختار الأسلم .  
وقول الشاعر :

يرى الجبناء أن الجبن حزمٌ      وتلك خديعة الطبع اللثيم  
ومثل : دَرَيْتُ أن الكبيرُ بغِيضٌ إلى النفوس الكبيرة ، ووجدت أن صفائر  
الأمور محببة إلى النفوس الصغيرة . ومثل : من زعم أن يستخدع الناس فهو المخدوع  
ومن حسب أن يدرك غايته بالتمنى فهو مخبول<sup>(١)</sup> .

أما أفعال التحويل فلا تدخل على « أن » ومعموليها ، ولا على « أن » والفعل  
مع فاعله<sup>(٢)</sup> . . .

( ح ) جرى بعض النحاة على تقسيم الأفعال القلبية السابقة أربعة أقسام ،  
بدلاً من اثنين :

فلليقين وحده خمسة : وجد - تعلم ، بمعنى : أعلم - دَرَى - أَلْفَيْتَ - جعل .  
وللرجحان وحده خمسة : جعل - حمى - عدت - زعم - هب ، بمعنى : ظن .  
وللأمرين والغالب اليقين ، اثنان : رأى - عليم .  
وللأمرين والغالب الرجحان ، ثلاثة : ظن - خال - حسسب .

= الرأي القائل : إنه يسد مسد المفعول الأول ، وأن المفعول الثاني محذوف ، وتقديره : « ثابتاً » ،  
أو ما يشبهه ؛ ففى نحو : وجدت أن الصبر أنفع في الشدائد - يقدرُونَ : وجدت نفع الصبر في الشدائد  
ثابتاً . . . وهذا نوع من التضييق والإطالة لا داعى له .

( ١ ) فى مثل قولهم : « غبت ، وما حسبك أن تغيب » تكون « الكاف » حرفاً محضاً لمجرد الخطاب  
ومتصرفاً . وليس اسماً ضميراً ؛ إذ لو كان ضميراً لكان هو المفعول الأول للفعل « حسب » ومفعوله الثانى  
هو المصدر المؤول : ( أن تغيب ) . ويترتب على هذا أن يكون ذلك . المصدر المؤول خبراً عن « الكاف » ،  
باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر ؛ لأن مفعول « حسب » أصلهما - فى الغالب - المبتدأ والخبر .  
وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبراً عن الكاف أدّى إلى الإخبار بالمنى عن الجنة . وهو ممنوع عندهم فى أغلب  
الحالات إذا كان المراد الإخبار من طريق الحقيقة ، لا من طريق المجاز . أما من طريق المجاز فصحيح -  
كما سبق البيان فى الجزء الأول ص ٢٤١ م ١٩ . باب : « الضمير » عند الكلام على « كاف الخطاب » -



لكن التقسيم الثنائي أنسب ؛ لأنه أدمج القسم الثالث في الأول ، والرابع في الثاني ؛ نظراً للغالب عليهما ، وتقليلاً للأقسام<sup>(١)</sup> ، واكتفاء بالإشارة إلى أن كل فعل قد يستعمل في معنى آخر غير ما ذكره ، مع ضرب أمثلة لذلك :

١ - فن أفعال اليقين وألفاظه ما يستعمل في الرجحان ؛ فينصب مفعولين أيضاً ، وقد يستعمل في بعض المعاني الأخرى ؛ فينصب مفعولاً به واحداً ، أو لا ينصب ؛ فيكون لازماً . كل ذلك على حسب معناه اللغوي الذي تدل عليه المراجع اللغوية الخاصة ، وليس هنا موضع استقصاء تلك المعاني ؛ وإنما نسوق بعضها :

فن الأمثلة : الفعل « عَلِمَ » ؛ فإنه ينصب المفعولين حين يكون بمعنى : اعتقد وتيقن - كما سبق - ؛ مثل : علمت الكواكب متحركة . وقد يكتفي بمفعول به واحد في هذه الحالة ؛ بأن تأتي بمصدر المفعول الثاني ، وتنصبه مفعولاً به ، ونكتفي به ، بعد أن نجعله مضافاً أيضاً ، ونجعل المفعول الأول هو المضاف إليه . فنقول : علمت تتحرك الكواكب ، فيستغنى عن المفعول الثاني وعن تقديره . ومن النحاة من لا يقصر هذا الحكم على « عَلِمَ » ؛ بل يجعله عاماً في جميع أفعال هذا الباب ؛ فيجيز إضافة مصدر المفعول الثاني إلى المفعول الأول . والاكتفاء بهذا المصدر مفعولاً به واحداً<sup>(٢)</sup> .

وقد يكون بمعنى : « ظن » ؛ فينصب مفعولين أيضاً ؛ مثل : أعلمت الجوّ بارداً في الغد . فإن كان بمعنى : « عرّف » نصب مفعولاً به واحداً<sup>(٣)</sup> ؛ مثل :

( ١ ) راجع الخصرى أول هذا الباب .

( ٢ ) وهذا الرأي فيه اختصار محمود ، ولا ضرر في الأخذ به أحياناً . وتفضيل أحدهما متروك للمتكلم ؛ ليختار منهما ما يناسب كلامه على حسب الدواعي البلاغية . ومن تلك الدواعي أن الإبانة قد تقتضيان - أحياناً - أن نصرح بالمفعولين منصوبين - . . . فإن لم يكن في التصريح بهما زيادة إيضاح ، أو إزالة لبس عند السامع ، أو إتمام فائدة - فلاختصار أحسن .

( ٣ ) في بعض كتب اللغة - دون بعض - ما يدل على أن « المعرفة » مقصورة على العلم المكتسب بحاسة من الحواس ؛ جاء في « المصباح المنير » ، مادة « عرف » مانصه : ( عرفته عِرْفَةً - بالكسر - وعرفاناً ، علمته بحاسة من الحواس الخمس ) . وأيضاً يرى كثير من النحاة فرقاً بين « علم » التي بمعنى : « عرف » و « علم » التي بمعنى : « اعتقد » وأنهما غير متساويين لا في المعنى ولا في العمل ، وحجته : =

علمت الخبر ؛ أى : عرفته<sup>(١)</sup>. وإن كان بمعنى : « انشأت » فهو لازم لا ينصب  
المفعول به ؛ مثل : عَلِمَ البعير<sup>(٢)</sup> ، أى : انشأت شفطه العليا . . .  
والفعل : « رأى » ينصب المفعولين إذا كان بمعنى : اعتقدَ وثيقنَ ، أو :

= أن « العلم » الذى بمعنى : « المعرفة » يتعلق بنفس الشيء وذاته المادية ؛ تقول : « علمت القمر » ،  
كما تقول « عرفت القمر » كلاهما معناه منصب على ذاته المحسوسة وجرمه ، ( أى : حقيقته المادية )  
وعلى هذا تكون « علم التى » بمعنى : عرف « مختصة عندهم بما يسميه المنطقة : « الذات » أو : « الشيء  
المفرد » أى : « البسيط » وكلا الفعلين بهذا المعنى يتعدى لواحد .

أما « علم » الناصبة للمفعولين فمختصة - عند تلك الكثرة - بوصف الذات بصفة ما ، ولا شأن لها  
بالذات وحدها مباشرة ، مثل : علمت القمر منتقلا . أى : علمت اقتراف ذات القمر بالتنقل ، وليس  
المراد علمت ذات القمر وجرمه . فالفعل « علم » بهذا المعنى مختص بما يسميه المنطقة : « الكليات » .  
على أساس ما سبق كله يكون القائل : « عرفت قدوم الضيف » مريداً عرفت القدوم ذاته ، دون  
زيادة أخرى عليه ، فهو لا يريد وصف الضيف بالقدوم . بخلاف من يقول : علمت من الرسالة الضيف  
قادماً ، فإنه يريد اقتراف الضيف بالقدوم ، ولا يريد أنه علم حقيقة القدوم المنسوب إلى الضيف ،  
بشرط أن يكون الفعل « علم » فى هذا المثال ناصباً مفعولين .

وقال الرضى : لافرق بين الفعلين فى المعنى ، وإنما الفرق فى العمل ؛ فالفعل : علم « بمعنى : عرف »  
ينصب مفعولاً واحداً ، والآخر ينصب مفعولين ، بالرغم من تساويهما معنى ؛ لأن العرب هى التى فرقت  
بينهما فى العمل دون المعنى ، فلا اعتراض عليها .  
غير أن كلامه هذا - مع قبوله والارتياح له - مناقض لما قرره فى هذا الشأن فى باب : « كان » -  
كما نصوا على ذلك -

والحق أن الخلاف بين الآراء السابقة يسير ، يكاد يكون شكلياً ، ذلك أن بين الفعلين ( المتعدى لواحد  
والمتعدى لاثنتين ) فرقاً فى المعنى الحقيقى لا المجازى ، وأنه لا مانع من استعمال أحدهما مكان الآخر مجازاً  
لسبب بلاغى .

( ١ ) وإلى هذا يشير ابن مالك فى بيت متأخر ، نصه :

لِعِلْمٍ عَرَفَانٍ وَظَنٌ تَهْمَةٌ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ

( « لعلم عرفان » ؛ أى العلم المنسوب للعرفان ، ولعلمى العرفان . « ظن تهمة » ؛ أى : الظن  
المنسوب معناه التهمة . . ) يريد : أن « علم » بمعنى - والمصدر : العلم ؛ بمعنى : العرفان - يتعدى  
لمفعول واحد . ومثله : الفعل : « ظن » بمعنى : اتهم - والمصدر : الظن ؛ بمعنى : الاتهام - ومثال  
الأول : اقترب الشيخ فلمت صاحبه ؛ أى عرفته . ومثال الثانى : اختفى القلم ، فظننت اللص ؛ أى :  
أتهمته .

( ٢ ) فهو أَعْلَمُ . والناقة عَلَمَاءُ . ( والفعل من بابى : فرح وضرب ، وهو لازم فى الحالتين ) .

بمعنى : « ظَنَنْتَ » . وقد اجتمع المعنيان في قوله تعالى عن منكبرى البعث ويوم القيامة : « إنهم يَرَوْنَهُ بُعِيداً ، وَنَرَاهُ قَرِيباً »<sup>(١)</sup> . فالفعل الأول بمعنى : « الظن » والثاني بمعنى : اليقين<sup>(٢)</sup> . وكلاهما نصب مفعولين . وكذلك إن كان معناه مأخوذاً من : « الحُلُم » ( أى : دالاً على الرؤيا المنامية ) ، نحو : كنت نائماً ؛ فرأيت الصديق مسرعاً إلى القطار<sup>(٣)</sup> .

فإن كان معناه الفهم وإبداء الرأى في أمر عقلى فقد ينصب مفعولاً به واحداً ، أو مفعولين ، على حسب مقتضيات المعنى ؛ مثل : يختلف الأطباء في أمر القهوة ؛ فواحد يراها ضاربةً ، وآخر يراها مفيدةً إذا خلت من الإفراط . أو : واحد يرى ضررها ، وآخر يرى إفادتها .

وكذلك ينصب مفعولاً به واحداً إن كان معناه : أبصر بعينه ؛ مثل : رأيت النجم وهو يتألاً . وقول الشاعر :

فإذا نظرتَ رأيتَ قوماً سادة وشجاعةً ، ومهابةً ، وكالا  
وقول الآخر :

إنَّ العرائنَ تَلَقَّها محسَّدةً ولن ترى للثامِ الناسَ حسَّاداً

( ١ ) المراد بالبعد هنا : عدم حصول الشيء ، ونفى وقوعه . وبالقرب : حصوله ووقوعه . وعلى هذا جرت ألسنة العرب وأساليبهم الفصيحة .

( ٢ ) كاليقين في الفعل « رأى » من قول الشاعر :

وإذا الكريم رأى الخمول نزيله في موطن فالحزم أن يترحلاً  
( ٣ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

ولِرَأَى الرُّوْيَا أَنْمَ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أَنْتَمَى

( أنم : انصب . انتمى : انتسب . والتقدير : أنم للفعل : « رأى » الذى مصدره « الرؤيا » ما انتمى من قبل للفعل : « علم » طالب المفعولين لينصبهما . و « الرؤيا » هى المصدر الغالب لرأى الحُلُمِية ) أى : انصب للفعل : « رأى » الذى مصدره : « الرؤيا » المنامية - ما انتسب وثبت من قبل للفعل : « علم » الذى يطلب مفعولين ، ويتعدى إليهما بنفسه ( لكن سنعرف فى « د » من ص ٣٧ وفى ج من ص ٤٣ أن « رأى » الحُلُمِية لا يدخلها تعليق ولا إلغاء ، بخلاف : « علم » ) .

وكذلك أن كان معناه أصاب : الرثة ؛ مثل انطلق السهم فرأى الغزال ؛  
أى : أصاب رثته .

وقد أشرنا قريباً<sup>(١)</sup> إلى أن الأساليب العالية يتردد فيها الماضى : « رأى »  
— دون المضارع ، والأمر ، والمشتقات الأخرى — مسبوقاً بأداة استفهام . ومعناه :  
« أخبرينى » ؛ نحو : رأيته لك هذا القمر ، أمسكون هو ؟ وينصب مفعولاً به ،  
أو مفعولين ، على حسب المراد من الأسلوب ، وأوضحنا الأمر بإسهاب فيما سبق<sup>(٢)</sup> .

كذلك يتردد فى تلك الأساليب وقوع المضارع : « أرى » مبنياً للمجهول  
— غالباً — على حسب السماع ، وناصباً للمفعولين<sup>(٣)</sup> ؛ لأن معناه : « أظن »

(١) فى رقم ٨ من هامش ص ٥ .

(٢) هذا الأسلوب يتطلب بياناً شافياً ، جلياً ، يتعرض لنواحيه المختلفة ، كصيغته ، وتركيبه ،  
ولإعرابه ، ومعناه . . . وقد وفيناه حقه فى موضعه من الجزء الأول ، ص ٢٣٨ م ١٩ — من الطبعة الرابعة —  
عند الكلام على الضمير وأنواعه . . .

(٣) إذا كان المضارع « أرى » بمعنى : « أظن » ، ويعمل عمله — فكيف ينصب مفعولين مع  
رفعه نائب فاعل ، هو فى الأصل مفعول به أيضاً ؟ أليس معنى هذا أنه كان قبل بنائه للمجهول ينصب  
من المفاعيل ثلاثة ، مع أن الفعل : « أظن » ينصب اثنين فقط ؟

يجب النحاة بإجابتين ؛ كل واحدة منهما وافية فى تقديرهم . وفى الأولى من التعارض والتكلف ما  
سنعرفه .

الأولى : أن هذا المضارع : « أرى » المبنى للمجهول — غالباً ، طبقاً للسمع — قد يكون ماضيه هو  
« أرى » مفتوح الهجزة ، الناصب لثلاثة من المفاعيل ، والذي معناه : « أعلم » الدال على اليقين  
— وسيجىء الكلام عليه فى الباب التالى ص ٥٨ — ؛ مثل : أرى العالم الناس السفر للكواكب سهلاً ؛ أى :  
أعلمهم السفر سهلاً . . . ومقتضى هذا أن يكون مضارعه ناصباً ثلاثة أيضاً ، وليس ناصباً اثنين فقط .  
لكن السبب فى نصبه اثنين أنه ترك معنى ماضيه ، وانتقل إلى معنى آخر جديد ؛ إذ صار بمعنى : الفعل  
المضارع : « أظن » لا بمعنى الفعل المضارع : « أعلم ويعلم » وغيرهما مما فعله الماضى : « أعلم » الدال  
على اليقين . فلما ترك معناه الأصلى إلى معنى فعل آخر ، كان من الضروري أن يترك عمله الأصلى ليعمل  
العمل المناسب للمعنى الجديد ، فينصب مفعولين لا ثلاثة . وعلى هذا يتعين أن يكون ضمير المتكلم فى المضارع  
المبنى للمجهول فاعلاً ، ولا يصح أن يكون نائب فاعل ؛ لأن اعتباره نائب فاعل يؤدى إلى اعتباره مفعولاً  
به فى الأصل قبل أن ينوب عن الفاعل ؛ فينتهى الأمر إلى أن ذلك المضارع قد نصب من المفاعيل ثلاثة .  
وهذا مرفوض عندهم حتماً . فالسبب فى تعدية المضارع المبنى للمجهول — سماعاً — إلى مفعولين مع أن ماضيه :

الدال على الرجحان ؛ نحو : كنت أرى الرحلة مُتَعَمِّية ، فإذا هي سارة .  
ولا يكون معناه في الفصحح الوارد : « أَعْلَمْتُ » ؛ الدال على اليقين ، بالرغم

« أرى » الدال على العلم واليقين ، ينصب ثلاثة ، هو استعماله بمعنى الفعل : « أظن » المتعدى لاثنتين ، من باب الاستعمال في اللازم ؛ لأن معنى : « أرى العالمُ الناسَ السفر سهلاً » هو : « جعل العالم الناس ظانين السفر سهلاً » وصحة هذا المعنى تستلزم صحة قولنا : ظن الناس السفر للكواكب سهلاً .

أما إن كان الفعل « أرى » مفتوح الهزمة ( أى : غير مبنى للمجهول ، وهذا جائز ) ومعناه : « أظن » فينصب مفعولين بغير حاجة لتأويل واضح التكلف والتواء ، كالذى سبق .

الثانية : أن الفعل : « أرى » المضارع المبني للمجهول سماعاً ، ينصب ثلاثة من المفاعيل برغم أنه بمعنى : الظن ، وأن ماضيه بمعنى : « أَظُنُّنْتُ » وأول المفاعيل الثلاثة هو الذى صار نائب فاعل ، ويليه المفعولان المنصوبان . ويقولون : إن الفعل « أرى » المبني للمجهول هو المضارع للفعل الماضى : « أَرَيْتُ » المبني للمجهول أيضاً ، بمعنى : « أَظُنُّنْتُ » كما سبق ، وإن العرب لم تنطق بالماضى « أَرَيْتُ » إلا مبنياً للمجهول ، ولم يعرف عنهم بناؤه للفاعل . كما لم يعرف عنهم أنهم قالوا : « أَظُنُّنْتُ » ببناء الماضى « أَظُنُّنْتُ » للمجهول مع أنه بمعنى الماضى « أَرَيْتُ » . وفى هذه الإجابة بعض اليسر ومسيرة القواعد العامة ، وإن كانت - كالأولى - لا تخلو من تكلف ، والتواء .

وخير منها أن نقول : ( إذا كان المضارع « أرى » المبني للمجهول بمعنى : « أظن » فإنه يرفع نائب فاعل ، وينصب بعده مفعولين فقط ) وبهذا نستريح من الإطالة والإعنات والتأويل ، ولن يترتب على هذا رأى ضرر لفظى أو معنوى .

وقد اتفق النجاة على أن نائب فاعله لا بد أن يكون ضميراً للمتكلم الواحد أو الأكثر ؛ نحو : شاع الحديث عن الحياة فى الكواكب ، وأرى المريخ مأهولاً . أو نرى المريخ مأهولاً . وقد يكون للمخاطب ؛ كقراءة من قرأ الآية الكريمة : ( وتُرَى الناسَ سكارى ) ينصب كلمة : « الناس » .

ما تقدم نعلم أنه لا بد للمضارع : « أرى » الذى سبق الكلام عليه - من نائب فاعل يكون ضميراً للمتكلم - فى الأغلب - ومن مفعولين منصوبين . أما الفعل : « أَرَيْتُ » الذى يتردد فى الأساليب الصحيحة أيضاً بصيغة الماضى المبني للمجهول - فقد يكون بمعنى : « أَظُنُّنْتُ » ، لكن الغالب فى استعماله أن يكون بمعنى : « أَعْلَمْتُ » أى : من مادة « العلم » لا من مادة الظن .

( راجع فى كل ما سبق : حاشية الخضرى ، والصبان ، والتصريح ، فى باب « إن وأخواتها » عند الكلام على المواضع التى يجوز فيها فتح هزمة « أن » وكسرها ، ومنها : « إذا الفجائية » . وبيت الشاعر : وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً . . . إلخ . ثم راجع بعد ذلك المراجع السالفة فى باب « ظن » عند الكلام على « رأى » وأنواعها .

بقى بعد ذلك - بهذه المناسبة - سؤال ؛ هو : أهناك فعل مبني للمجهول دائماً ؟ الجواب : لا ؛ طبقاً لما سيجىء فى ص ١٠٨ .

من أن الماضي : « أَرَيْتُ » المبني للمجهول والمسند للضمير : « التاء » - لا يستعمل في الأكثر إلا بمعنى : « أَعْلِمْتُ » المفيد لليقين ؛ مثل : أَرَيْتُ الخير في مقاومة الباطل .

وكذلك يتردد في بعض الأساليب المسموعة وقوع المضارع : « تَرَى » قد حذف آخره ، وقبله الحرف : « لا » ، أو : « لو » ، وبعده « ما » الموصولة في الحالتين . ومعناه فيهما : « لا سيما » ، مثل : كرمت الضيوف ، لا تر ما على - أو : كرمت الضيوف لو تر ما على . والمعنى ولا سيما على <sup>(١)</sup> . . .

والفعل : « وَجَدَ » قد يكون بمعنى : « لَقِيَ ، وصادف » ؛ فينصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : وجدت القلم . وقد يكون بمعنى « استغنيت » ، فلا يحتاج لمفعول ؛ نحو : وَجَدَ الأبني بعمله .

والفعل : « دَرَى » قد ينصب المفعولين كما سبق ، والأكثر استعماله لازماً مع تعديته إلى مفعوله بحرف الجر : « الباء » ؛ نحو : « دَرَيْتُ بالخبر السار . فإن سبقة همزة التعدية نصب بنفسه مفعولاً آخر مع المجرور ؛ نحو : قد أدريتك بالخبر السار <sup>(٢)</sup> . وكذلك يتعدى لواحد إن كان بمعنى : « ختل » (أى : خدع) نحو : دَرَيْتُ الصيد ؛ بمعنى : ختلته وخذعته .

والفعل : « تَعَلَّمَ » ينصب المفعولين حين يكون جامداً بمعنى : « اُعْلِمَ » . فإن كان مشتقاً بمعنى : « تَعَلَّمَ » نصب مفعولاً به واحداً ؛ مثل : تَعَلَّمَ .

(١) سبق الكلام على معنى هذين الأسلوبين المسموعين ، وتفصيل إعرابهما ، وأحكامهما في الموضوع المناسب . وهو الجزء الأول ، باب الموصول ، - م ٢٨ ص ٣٦٣ من الطبعة الثالثة والتي بعدها - عند الكلام على « لاسيما » والاختصار في الاستعمال على هذه أحسن .

(٢) فإن وقعت همزة التعدية بعد أداة استفهام ، كما في قوله تعالى : ( القارة ، ما القارة ؟ وما أدراك ما القارة ؟ ) فقول إن الفعل في الآية نصب ثلاثة مفاعيل ؛ أولها : الضمير « الكاف » ، وثانيها وثالثها معاً الجملة الاسمية التي بعد الضمير ، فقد سدت مسد المفعولين الأخيرين . وقيل إن الفعل نصب بنفسه مفعولاً واحداً هو الضمير ، وإن الجملة سدت مسد المفعول الآخر الذي يتعدى إليه الفعل « أدري » بحرف الجر : « الباء » فالجملة في محل نصب بإسقاط حرف الجر ، كما في قولنا : « فكرت . » ، أهذا صحيح أم لا ؟ وأصله : فكرت ، في هذا ، أصحح أم لا . . . ( راجع الخضرى في هذا الموضوع ) وراجع أيضاً « > » من ص ٣٧ .

فنون الآداب (١).

والفعل : « أَلْفَى » قد يكون بمعنى : « وَجَدَ » و « لَقِيَ » فينصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : غاب عصفورى ، ثم أَلْفَيْتُهُ .

٢ - ومن أفعال الرجحان ما قد يستعمل في اليقين ؛ فينصب المفعولين أيضاً . وقد يستعمل في بعض المعاني اللغوية الأخرى ؛ فينصب بنفسه مفعولاً واحداً ؛ أو لا ينصبه ؛ وذلك على حسب ما ترشد إليه اللغة . ومن أمثلة ذلك الفعل : « خال » فعناه اليقين في نحو : إخال الظلمَ بغيضاً إلى النفوس الكريمة . وكذلك الفعل « ظن » في نحو : أظنَّ اللهَ منتقماً من الجبارين . والفعل : « حَسِبَ » في نحو : حَسِبْتُ المالَ وقايةً من ذل السؤال . فإن كان « حَسِبَ » (٢) بمعنى : « عَدَّ » نصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : حَسِبْتُ النقودَ آتَى معي . أى : عددتها . وإن كان معناه صار ذا بياض ، وحمرة ، وشقرة - كان لازماً ؛ نحو : احسب الغلام . . . . .

والفعل : « جعل » إن كان بمعنى : « أَوْجَدَ » أو بمعنى : « فَرَضَ وأوجب » - نصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : جعل الله الشمس ، والقمر ، والنجوم ، وسائر

(١) بين الفعلين فرق في اللفظ والمعنى والاستعمال ؛ فالفعل الأول : تعلم : بمعنى : « اعلم » فعل أمر جامد ؛ لا ماضى له ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا شيء من المشتقات في رأى الأقوي (كما أسلفنا في رقم ٦ من هامش ص ٦) . والغالب في استعماله دخوله على « أن » مع معمولها ، أو « أن » والفعل مع مرفوعه ؛ نحو : تعلم أن احتمال الأذى في سبيل الله لذة . . . فالصدر المؤول من « أن » مع معمولها سد مسد المفعولين . ومعناه مطلوب تحقيقه سريعاً ، وتحصيل المراد منه في المستقبل القريب الذي يشبه الحال ؛ وذلك بالإصغاء للتكلم ، واستيعاب ما يريد فوراً ، وتنفيذ ما يحى بعد فعل الأمر بغير تمهل . أما الفعل الثانى فلفظه أمر أيضاً ، ولكنه غير جامد ، فله ماض هو : « تَعَلَّم » وله مضارع هو : « يتعلم » وله مصدر . . . وباقى المشتقات . . . والغالب في استعماله دخوله مباشرة على مفعوله الصريح . ويجوز دخوله على « أن » مع معمولها ، أو : « أن » مع الفعل ومرفوعه ؛ فيكون المصدر المؤول مفعوله . ومعناه مطلوب تحقيقه وتحصيله في المستقبل ، ولكن مع تمهل وامتداد ، واتخاذ للوسائل المختلفة . الكفيلة بالوصول .

(٢) الغالب في الفعل : « حسب » بمعنى : « عَدَّ » ، فتح « السين » في الماضى ، وضمها مضارعه .

المخلوقات ؛ أى : أوجدها وخلقها<sup>(١)</sup> . . . . . ونحو : جعلت للحارس أجرأ<sup>(٢)</sup> ، بمعنى فرضت له ، وأوجبت على . . . . .  
والفعل ؛ « هب » ينصب مفعولاً به واحداً إن كان متصرفاً<sup>(٣)</sup> أمراً من الهية ؛ نحو : هب بعض المال لأعمال البر<sup>(٤)</sup> . أو أمراً من الهية ؛ نحو : هب ربك في كل ما تقدم عليه من عمل . وهكذا<sup>(٥)</sup> . . . . .

\* \* \*

( ١ ) ومن هذا قوله تعالى : (( تبارك الذى جعل فى السماء بروجا ، وجعل فيها سراجا ، وقمرأ منيراً ))  
( ٢ ) قد يكون الفعل : « جعل » . بمعنى : شرع . ( وقد سبق الكلام عليه مع أفعال الشروع فى باب أفعال المقاربة ج ١ ص ٤٦٤ م ٥٠ ) وقد يكون بمعنى : اعتقد ، أو ظن ، أو « صير » - كما عرفناه فيما سبق .

( ٣ ) وهذا « الأمر » المتصرف مخالف فى معناه واستعماله لفعل الأمر الجامد الذى على صورته وسبق الكلام عليه فى ص ٨ .

( ٤ ) وردت أمثلة صحيحة نصب فيها مفعولين بنفسه ؛ منها : انطلق معى ؛ أهبك نبلا . ( المخصص ج ١ ص ٢٢٧ ) . ولا مانع من محاكاتها وإن كانت قليلة ؛ إذ الكثير أن ينصب بنفسه مفعولاً واحداً ، ويتعدى للآخر بحرف الجر . وقد صرح المغنى بأن هذا الفعل نصب المفعول الثانى بعد إسقاط حرف الجر : « اللام » ومن المستحسن هنا تسجيل النصوص الواردة فى المراجع المختلفة للدلالة على صحة استعمال هذا الفعل : ( وهب ) متمدياً بنفسه إلى مفعولين مباشرة ، أو إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بمفعول حرف الجر ؛ كى ينقطع الجدل حول صحة تعديته إلى المفعولين مباشرة . جاء فى المخصص - ج ١ ص ٢٢٧ - ما نصه : (( قال سيبويه : وهبت لك ، ولا يقال : وهبتك . قال أبو على : وقد حكاهما غيره ؛ ذكر أبو عمرو : أنه سمع أعرابياً يقول لآخر : « انطلق معى أهبك نبلا » . حكاه أبو سعيد السيرافى )) ا هـ . وجاء فى « المغنى » عند الكلام على اللام المفردة - ج ١ ص ١٨٤ - ما نصه (( تنبيه : زادوا اللام فى بعض المفاعيل المستغنية عنها - كما تقدم - وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها ؛ كقوله تعالى : « تبغونها عوجاً » وقوله تعالى : « والقمر قدرناه منازل » وقوله : « وإذا كالوهم أو وزنهم . . . » . وقالوا : وهبتك ديناراً ، وصدتلك ظيماً ، وجنيتك ثمرة . . . )) ا هـ وجاء فى الصبيان - ج ٢ ص ٢١٦ باب : حروف الجر ، عند التمثيل للام الملك بقول الأشموني : وهبت لزيد ديناراً - ما نصه : (( التمثيل مستفاد من الفعل ، لا من اللام . ؛ بدليل أنك لو أسقطت اللام ، وقلت : وهبت زيدا ديناراً لكان الكلام صحيحاً دالاً على التمثيل . ولو مثل : بجعلت لزيد ديناراً لكان أحسن )) ا هـ .

( ٥ ) إن كان الفعل : « زعم » بمعنى : « كفل » ، أو : رأس ( أى : شرف رساد ) تعدى لواحد بنفسه ، أو بحرف الجر ، والمصدر : « الزعامة » . وإن كان بمعنى : سين أو هزل ( أى : أصابه الهزال ) لم ينصب بنفسه مفعولاً . ( راجع ما يتصل بهذا ويتممه فى رقم ٤ من هامش ص ٧ ) .  
وإن كان الفعل « حجا » بمعنى : قصد ، أو : رد ، أو : ساق ، أو : حفظ ، أو : كتم ، أو غلب فى الحاجة ( وهى إقامة الحجة ، وإظهار البراعة وحدة الذكاء فى تقديمها ) نصب مفعولاً به واحداً . . . . .



شروط لإعمالها :

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيهما القلبيّ والتحويليّ ، أن يكون المبتدأ الذي تدخل عليه صالحاً للنسخ على الوجه الذي سبق تفصيله وتوضيحه عند بدء الكلام على النواسخ<sup>(١)</sup> . وملخصه :

أن النواسخ بأنواعها المختلفة لا تدخل على شيء مما يأتي :

( ١ ) المبتدأ الذي له الصدارة الدائمة في جملة ؛ بحيث لا يصح أن يسبقه منها شيء . ومن أمثلته : أسماء الشرط — أسماء الاستفهام — كتم الخبرية — المبتدأ المقرون بلام الابتداء . . . ( نحو : من يكثر مزجه تصغ هيمته . من ذا الذي ما ساء قط ؟ كتم من فئة قليلة غلب فئة كثيرة بإذن الله !! . لكلمة حق في وجه حاكم ظالم أفضل عند الله من اعتكاف صاحبها يوماً في المسجد ) .

ويستثنى من هذا النوع الذي له الصدارة في جملة — ضمير الشأن<sup>(٢)</sup> فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفة ؛ نحو حسبته « الحق واضح » .

لكن تختص النواسخ في هذا الباب — دون غيرها من النواسخ — بجواز دخولها على المبتدأ الذي هو اسم استفهام ، أو المضاف إلى اسم استفهام . وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها ؛ نحو : أيتها ظننت أحسن ؟ و غلام أي حسبت أنشط ؟ .

ولا تدخل على أحدهما « كان » ولا « إن » ولا أخواتهما ؛ منعاً للتعارض ؛ إذ الاسم في بابي « كان » و « إن » وأخواتهما لا يصح تقديمه على الناسخ . فلو وقع الاسم أحدهما لامتنع تقديمه على الناسخ ؛ تطبيقاً لهذا الحكم ، مع أن الاستفهام لا بد أن يتقدم<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) راجع ج ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ من هذا الكتاب ؛ حيث التفصيل والبيان الذي لا غنى عنه .

( ٢ ) سبق شرحه ، في ج ١ ص ١٧٧ باب : الضمير وأنواعه .

( ٣ ) أما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام في البابين ، ولا يجوز هنا أن يكون جملة إنشائية ؛ ويجوز تقديمه في بابي : « ظن » و « كان » بشرط ألا يوجد مانع يمنع من =

( ب ) المبتدأ الملازم للابتداء بسبب غيره ؛ كالاسم الواقع بعد « لولا » ؛  
الامتناعية ، أو بعد « إذا » الفجائية ؛ فإنه لا يكون إلا مبتدأ ؛ إذ لا يصح - في  
الرأى الأشهر - دخول أحدهما على غير المبتدأ ؛ نحو : لولا العقوبة لزدت  
الجرأهم . ونحو ؛ فتحت الكتاب ؛ فإذا الصَّوْرُ فاتنة .

( ح ) المبتدأ الذي يجب حذفه بشرط أن يكون أصلُ حَذْفِهِ نعتاً مقطوعاً<sup>(١)</sup>  
نحو : شكراً للمتعلّم ، النافعُ العزيزُ ( أى : هو النافعُ العزيزُ ) .

( د ) كلمات معينة لم ترد عن العرب إلا مبتدأ . ومنها : « ما » التعجبية ،  
وكلمة : « طُوبى » ؛ ( بمعنى : الجنة ) وكلمة : دَرَّ<sup>(٢)</sup> ، وكلمة : أَقْلَ . . .  
وذلك في نحو : ما أجملَ الهواءَ سَحَرًا !! ، وما أطيّبَ الرياضةَ عصرًا !! طوبى  
للسَّهْلَاءِ ، وثَلَّةَ دَرَّ<sup>(٢)</sup> !! وأَقْلَ<sup>(٣)</sup> رجلٌ يُسْكِرُ فضلهم .

= تقديمه ، كوجود « ما النافية » قبل الناسخ ، أو غيرها من الموانع التي ذكرناها في أحوال خبر « كان »  
( ج ١ ص ٤٢٠ م ٤٣ ) ، مثل : أين كنت ؟ وأين ظننت الكتاب ؟ أما خبر « إن » وأحوالها فلا  
يتقدم عليها - كما سبق في بابها ح - وقد قلنا إن الخبر هنا لا يكون جملة إنشائية برغم ورود صور منها  
مسموعة ، فنقل النحاة واحدة منها ثقيلة في نطقها ، ولا أدري لماذا تخيروا دون غيرها مع ما فيها من ثقل  
وإن كانت صادقة المعنى ؟ هي قولهم : « رأيت الناس ، اخْبِرْ تَقْيَاهُ » . أى : اختبر كل واحد منهم  
تبغضه وتكرهه ؛ لما تكشفه من عيوبه . فهذا - وأمثاله - على إضمار قول مقدر ؛ أى : رأيت الناس  
مقولاً فيهم : اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه . ويرى كثير من النحاة عدم القياس على هذا . والحق  
أن القياس عليه جائز بشرط وجود قرينة كاشفة تمنع الغموض ؛ وتهدى المقصود ؛ لأن هذا هو الموافق  
للأصول اللغوية العامة . وفيه تيسير وتوسيع في ميدان الكلام والتعبير بغير ضرر ، كما يتبين هذا من  
الباب الخاص بأحكام « الحكاية » .

( ١ ) سبق تفصيل الكلام على النعت المقطوع في الجزء الأول ص ٣٧٥ م ٣٩ . وله تفصيل أشمل

في باب النعت ح ٣ ص ٣٥٧ م ١١٥ .

( ٢ و ٣ ) الدر : اللين . « وثله در البطل » . . . أسلوب يتقدم فيه الخبر وجوباً ، ( لأن العرب  
التزمت فيه التقديم ) ويقصد به المدح والتعجب من بطولته ، معاً . . . والسبب : هو ما يدعيه القائل  
من أن اللين الذي ارتضعه البطل في صغره ، ونشأ عليه ، وترعرع - لم يكن لبناً عادياً كالمألوف لنا ، وإنما  
هو لبن خاص أعده الله لهذا البطل في طفولته ؛ لينشأ نشأة ممتازة ، ويشب عظيماً . فنسب اللبن لله - أدهام -  
ليكون من وراء ذلك إظهار الممدوح في صفات تفوق صفات البشر ، وكأنه ليس منهم ، فهو أسمى  
وأرق ، للعناية الإلهية التي خصته برعايتها .

( راجع رقم ١ من هامش ص ٤٢٤ و « ح » من ص ٤٢٧ من هذا الجزء ، وص ٥٠٤ ح ١ م ٣٨  
من الطبعة الرابعة ) .

( ٣ ) أى : قَلَّ رجلٌ يقول ذلك ، بمعنى : صغُرُ وحَقُرُ . ( راجع ج ١ ص ٣٢٨ م ٣٣ ) .

ومثل بعض ألفاظ الدعاء ؛ ومنها <sup>(١)</sup> : سلام - ويل ؛ في نحو : سلام على الأحرار ، وويل للجبنة .

\* \* \*

حكم الناسخ ومعموليهِ من ناحية التقديم والتأخير :

لا ترتيب في هذا الباب بين الناسخ ومعموليهِ ؛ فيجوز - لغرض بلاغي - أن يتقدم عليهما معاً ، و يتأخر عنهما ، و يتوسط بينهما . لكن يترتب على كل حالة أحكام سيجيء تفصيلها قريباً <sup>(٢)</sup> . فمثال تقدّم الناسخ عليهما : يظنّ الجاهلُ السرابَ ماءً . ومثال تأخره عنهما : السرابُ ماءٌ يظنّ الجاهلُ . ومثال توسطه بينهما : السرابُ يظنّ الجاهلُ ماءً ، أو : ماءٌ يظنّ الجاهلُ السرابَ .

أما الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه حكم الترتيب بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما ؛ فما ثبت لأصلهما يثبت لهما من غير اعتبار وجود الناسخ . و يترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب التقديم على المفعول الثاني في كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر ، وأن يكون المفعول الثاني واجب التقديم على المفعول الأول في كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ ، وأن يكون تقديم أحدهما على الآخر جائزاً في كل موضع يجوز فيه تقديم المبتدأ أو الخبر بغير ترجيح . فلا بد من مراعاة الأصل <sup>(٣)</sup> في ناحية التقديم والتأخير ، وتطبيقه على الفرع تطبيقاً مماثلاً . وفي مثل : حسبت أخى شريكى ، يجب الترتيب ؛ بتقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ؛ منعاً لوقوع لبس لا يمكن معه تمييز الأول من الثاني ؛ فيلبس المعنى تبعاً للملك . وفي مثل : علمت الكلب حارساً أميناً ، يجب تقديم المفعول الثاني عند إرادة الحصر في الأول ؛ فنقول : ما علمت حارساً أميناً إلا الكلب . أى : أنه لا حارس أميناً سواه . وفي مثل : ظننت القيطَ البَرّيَّ <sup>(٤)</sup> ثعلباً ، يجوز تقديم المفعول الثاني ؛

(١) الكثير في اللفظين الآتين الرفع على الابتداء ، ولا مانع من النصب على اعتبار آخر ؛ كما سيجيء البيان في ص ٢٣٠ .

(٢) في ص ٣٨ .

(٣) سبق إيضاحه في الجزء الأول (ص ٣٦١ م ٣٧) عند الكلام على مواضع تأخير الخبر .

(٤) الصحراوي غير الأليف .

فتقول : ظننت ثعلباً القِيطَ البَرِّيَّ ؛ إذ لا مانع يمنع تقديم أحدهما على الآخر . . . وهكذا تجب مراعاة الأحكام الخاصة بالترتيب بين المبتدأ والخبر ، وتطبيقها هنا ، عند النظر في الترتيب بين المفعولين <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

ما تنفرد به الأفعال القلبية الناسخة ، هي وما يعمل عملها : تنفرد النواسخ القلبية بخمسة أحكام ، منها حكم واحد مشترك بينها جميعاً ، سواء أكانت متصرفة أم جامدة ، وهذا الحكم هو : تنوع مفعولها الثاني . أما الأحكام الأربعة الأخرى فمقصورة على النواسخ القلبية المتصرفة ، دون الجامدة ، وسيجىء لهذه الأربعة بحث مستقل <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) فأما تنوع المفعول الثاني الذي أشرنا إليه فلأنه خبر في الأصل ؛ فهو ينقسم إلى مثل ما ينقسم إليه الخبر ؛ من مفرد <sup>(٣)</sup> ، وجملة <sup>(٤)</sup> ، وشبه جملة <sup>(٥)</sup> ؛ فليس من اللازم في المفعول الثاني أن يكون مفرداً ، وإنما اللازم أن يكون الناسخ قليباً متصرفاً أو غير متصرف <sup>(٦)</sup> ؛ كما في الأمثلة الآتية ، ومن المهم التنبيه لإعراب كل قسم ، ولا سيما الجملة وشبهها .

( ١ ) ستجىء إشارة موجزة لهذا الترتيب في ص ١٧٦ م ٧٢ .

( ٢ ) في ص ٢٦ المسألة : ٦١ .

( ٣ ) المراد بالمفرد هنا وفي الخبر : ما ليس جملة ولا شبهها .

( ٤ ) بشرط ألا تكون إنشائية .. لأن الإنشائية لا تصلح هنا ( انظر رقم ٣ من هامش ص ٢١ ) .

( ٥ ) طبقاً لما جاء في بعض المراجع الوثيقة وتؤيده النصوص الفصيحة التي تكنى لإباحة القياس عليه .

( ٦ ) قد سبقت أمثلة المفرد . ومثال الجملة الاسمية قول الشاعر :

حَذَارِ ، حَذَارِ مِنْ جَشْعٍ ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ أَجْشَعُهَا الثَّامُ

ومثال الجملة الفعلية المضارعية قول الشاعر :

فَهَبْكَ عَدُوِّي لَا صَدِيقِي فَرِيحاً رَأَيْتُ الْأَعَادِي يَرْحَمُونَ الْأَعَادِيَا

ومثال الماضوية :

وَإِنِّي رَأَيْتُ الشَّمْسَ زَادَتْ مَحَبَّةً إِلَى النَّاسِ أَنْ لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ بِسَرْمَدٍ

فكل واحدة من الجمل ( أجشعها الثام - يرحمون - زادت محبة ) . سدت مسد المفعول الثاني الذي يحتاج إليه الفعل الناسخ . ومثال شبه الجملة - قول بعضهم : رأيت قدرة الله في كل شيء ، وألفيت سلطانه فوق كل سلطان . وقول الشاعر يفتخر :

إِنِّي - إِذَا خَفِيَ الرِّجَالُ - وَجَدْتَنِي كَالشَّمْسِ ؛ لَا تَخْفَى بِكُلِّ مَكَانٍ

فشبه الجملة ( الجار مع مجروره ، أو الظرف ) سد مسد الثاني .

إعرابه	نوعه	المفعول الثاني	الجملة مشتملة على الفعل القلبي ومفعوليّه
مفعول ثان منصوب » » » » » »	مفرد مفرد مفرد	داه مزرياً سوء	علمت الرياء داه وبيل . أحسب النفاق مزرياً بصاحبه . زعمت الكذب سوء أدب
فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو والجملة في محل نصب (١) تسد مسد المفعول الثاني . فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هي والجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني .	جملة فعلية . جملة فعلية . جملة فعلية . (٢) . . .	(يعرف ×) (تضيق ×) (حالف ×)	أرى الفضل يعرف أهله تعلم (اعلم) الفرصة تضيق بالتواني وجدت التوفيق حالف أهل الإجابة
هي : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . المنبر خبره الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . السلطان خبره . الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ، هدف : خبره . الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني .	جملة اسمية جملة اسمية جملة اسمية	هي المنبر هو السلطان هو هدف	ألفيت الإذاعة هي المنبر العام ، إخال سلطان الضمير هو السلطان الأكبر أظن المجدد هو هدف العظيم .
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني (٣) . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني .	ظرف منصوب ظرف منصوب ظرف منصوب	عند مع فوق	درّيت الصديق عند الشدة . جعلت الكتاب معك . أعلم قوة الحق فوق طغيان الباطل .
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني . أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني (٣) . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني .	جار مع مجروره جار مع مجروره جار مع مجروره	في مجابة في عمل من دواعي ..	أحسب الخير في مجابة أهل السوء . أرى السعادة في عمل الخير . غنمت العفو من دواعي التألف .

(١) ما معنى في محل نصب . . . ؟

سبق الجواب عن هذا واضحاً عند تفصيل الكلام على الإعراب المحلى والتقديرى . - ١ م ٦ في آخر المعرب والمبني . . .

(٢) قد يكون الفعل الثاني في الجملة الفعلية ناسخاً ؛ كقول الشاعر :

رأيت دنو الدار ليس بنافع إذا كان ما بين القلوب بعيداً

(٣٣) راجع رقم ٢ من هامش ص ٤٥٠ م ٨٩ ، وهى تلخيص لما سبق في ج ١ ص ٢٧١ و ٢٧٢ م ٢٧ م

٣٥ حيث الكلام على شبه الجملة بنوعيه ، من ناحية وقوعه هو أو متعلقه خبراً ، وصفة . . . و . . .

## المسألة ٦١ :

ب - الأحكام الأربعة الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة<sup>(١)</sup>.

عرفنا<sup>(٢)</sup> أن الأفعال القلبية متصرفة ، إلا فعلين ؛ هما : « تعلَّم »<sup>(٣)</sup> بمعنى « اعلَّم » ، و « هَبَّ » بمعنى : « ظُنَّ » ؛ فحَو : تعلم داء الصمت خيراً من داء الكلام . وهب كلامك محموداً ؛ فتَحْـيِرْ له أنسب الأوقات .

والفعل القلبي المتصرف قد يكون له الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وبقيّة المشتقات المعروفة . لكن الناسخ الذي يعمل في هذا الباب هو الماضي وما جاء بعده مما صرّحنا باسمه هنا ، دون بقيّة المشتقات المعروفة<sup>(٤)</sup> التي اكتفينا بالإشارة الموجزة إليها ، ولم نصرح بأسمائها . وبديهي أن النواسخ المتصرفة التي سردنا أسماءها - متساوية في العمل ؛ لا فرق بين ماضٍ وغيره ، ولا بين فعل واسم مما سردناه<sup>(٥)</sup> . أما الناسخ الجاحد فيعمل وهو على صورته

(١) هذا البحث هو الذي سبقت الإشارة إليه في ص ٢٤ عند بيان ما تفرّد به الأفعال القلبية من خمسة أمور سبق منها واحد - في ص ٢٤ - قبل هذه الأربعة الآتية .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٤ وفي رقم ٦ من هامش ص ٦ ، ٨ ، ٦ .

(٣) على الرأي القائل بأنه جامد . وهو الرأي الشائع الذي يحسن الاقتصار عليه ( كما سبق في رقم ٦ من هامش ص ٦ ورقم ١ من هامش ص ١٩ ) . أما على الرأي القائل بأنه متصرف فيجرى عليه ما يجري على الأفعال القلبية المتصرفة .

(٤) أوضحنا - في رقم ١ و ٢ من هامش ص ٤ - معنى المتصرف وقسميه ، وبيان المشتقات المختلفة ، والعامل منها وغير العامل ، وما يعمل في غير هذا الباب ولكنه لا يصلح للعمل هنا ، وأسباب ذلك . . .

(٥) ومن الأمثلة ، الفعل : « علم » ، وما يتصرف له ؛ نحو : علم العاقل الحياة جهاداً - يعلم العاقل الحياة جهاداً - أعلم الحياة جهاداً ، فإرسه - عِلِّم العاقل الحياة جهاداً دافع له إلى الصبر والدأب - العاقل عالم الحياة جهاداً - أعلِّم الحياة جهاداً . ( الحياة : هي المفعول الأول ؛ لكنه صار نائب فاعل لاسم المفعول ، إذ لا بد لاسم المفعول من نائب فاعل حتماً . لا فاعل ) .

وتسوّقنا المناسبة إلى بيان أن اسم الفاعل لا بد له من فاعل - لا نائب فاعل - وقد يكون فاعله امياً ظاهراً ، أو ضميراً . غير أن الضمير لا بد أن يكون للغائب دائماً ، ولهذا قالوا في مثل : أنا صائم .. ومثل : أنا مخلص ... ، إن فاعل اسم الفاعل ضمير مستتر تقديره : « هو » . على تأويل : أنا رجل صائم ... =

القائمة ، لا يفارقها ، ولا يبدل محل عليها تغيير .

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة ، هي وما تتصرف له مما ذكرنا اسمه صريحاً بأحكام تنفرد بها ؛ فلا يدخل — في الأغلب — حكم منها على المشتقات القلبية التي لا تعمل هنا <sup>(١)</sup> ، ولا على الأفعال القلبية الجامدة ، ولا على أفعال التحويل وما يتصرف منها . وأشهر تلك الأحكام أربعة <sup>(٢)</sup> :

### الحكم الأول — التعليق :

ومعناه : « منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معاً ، أو لفظ أحدهما ، دون منعه من العمل في المحل » <sup>(٣)</sup> . فهو في الظاهر ليس عاملاً للنصب ، ولكنه في التقدير عامل . وهذا ما يعبر عنه النحاة بأنه :

« إبطال العمل لفظاً ، لا محلاً » . سواء أكان أثر الإبطال واقعاً على المفعولين معاً ، أم على أحدهما .

هذا المنع والإبطال واجب إلا في صورة واحدة <sup>(٤)</sup> . وسببه أمر واحد ، هو : وجود لفظ له الصدارة <sup>(٥)</sup> يتأسي الناسخ ؛ فيفصل بينه وبين المفعولين معاً ،

= أنا رجل مخلص ... فالضمير المستتر تقديره : « هو » للغائب ، وعائد على محذوف ؛ ليكون عائداً على الغائب ؛ إذ لا يصح أن يعود إلا عليه . فن الخطأ إرجاعه إلى متكلم أو مخاطب

( راجع الخضرى ج ١ « باب ظن » عند الكلام على بيت ابن مالك : « وخص بالتعليق والإلغاء .. » - وستجى الإشارة لهذا في باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٩١ م ١٠٢ كما سبق البيان في ج ١ م ١٩ ص ٢٤٣ من الطبعة الثالثة ، عند الكلام على اختلاف نوع الضمير مع مرجعه ) .

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوداً على اسم الفاعل وحده ، بل يشاركه فيه كل مشتق يتحمل ضميراً مستتراً ؛ فيجب أن يكون الضمير المستتر للغائب ، ويعود على غائب دائماً .

( ١ ) وهى المشتقات التى لم نصرح فيما سبق باسمها . إلا التعليق بالاستفهام فإنه عام شامل ، وستجى الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٣٢ أما البيان المفصل فى ٣٦ .

( ٢ ) وهى غير الحكم المشترك : « ا » الذى يدخل النواسخ القلبية المتصرفة والجامدة ، وغيرها . وقد سبق بيانه فى ص ٢٤ .

( ٣ ) تفصيل الكلام على الإعراب المحل فى ج ١ م ٦ فى الزيادة والتفصيل التى فى آخر : « المغرب والمبنى » - كما أشرنا -

( ٤ ) جائزة ، وتجى فى رقم ٤ من هامش ص ٣٠ .

( ٥ ) ترددها فى المراجع النحوية المختلفة ومنها : حاشية الصبان على الأشمونى ، فى هذا الموضع =

أو أحدهما ، ويَتَحَوَّلُ بينه وبين العمل الظاهر . ويسمى هذا اللفظ الفاصل : « بالمانع » ويقع بعده جملة <sup>(١)</sup> - في الغالب - ؛ ففي مثل : علمت البلاغة إيجازاً ، ورأيت الإطالة عجزاً . نجد الفعل : « عَلمَ » قد نصب مفعولين مباشرة . وكذلك الفعل ؛ « رأى » - فإذا قلنا : علمت لتبلاغة إيجازاً ، ورأيت لتلاطلة عجزاً - لم ينصب كل من الفعلين شيئاً في الظاهر ، بسبب وجود « لام الابتداء » التي فصلت بين كل فعل ناسخ ومفعوليه - وهى من ألفاظ التعليق ، أى : من الموانع - ، ولكن هذا الفعل ينصب المحل ؛ فنقول عند الإعراب : « البلاغة » : مبتدأ - « إيجازاً » : خبره . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب ؛ سدّت مسدّ مفعول « عَلمَ » ( وهذه الجملة هى التى تسمى - في الغالب - اللفظ المانع من العمل ) .

وكذلك نقول : « الإطالة » : مبتدأ - « عجزاً » : خبره . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب ؛ سدّت مسدّ مفعولتى : « رأى » . فقد وقع التعليق بسبب وجود المانع من العمل ، ووقع بعد المانع جملة محلها النصب ؛ لتسدّ مسدّ المفعولين .

أما في مثل : علمت البلاغة لتهى الإيجاز ، ورأيت الإطالة لتهى العجز ، فاللفظ المانع من العمل - وهو لام الابتداء - قد وقع في المثالين بعد المفعول به الأول ، ووقع بعد المانع جملة سدّت مسدّ المفعول به الثانى الذى لا يظهر فى الكلام ، وحلّت محله وحده . فعند الإعراب يحذف المفعول به الأول باسمه وبإعرابه ؛ ( مفعولاً به أول ، منصوباً ) <sup>(٢)</sup> . وتعرب الجملة التى بعد المانع لإعرابها التفصيلي ، ويزاد عليه : « أنها فى محل نصب ؛ سدّت مسدّ المفعول به الثانى <sup>(٣)</sup> الذى وقع عليه التعليق » .

= من الباب حيث يتكلم على أدوات « التعليق » ، ومنها : « كم » بنوعها ؛ فقال ما نصه : ( « كل ماله الصدر يُعلق » ) ١٨ .

( ١ ) إلا إن كان المانع هو أحد المفعولين بحسب أصله : نحو ؛ علمت من أنت ، أو وقع المصدر المؤول ساداً مسدّ المفعولين ، أو ثانيهما وحده .

( ٢ ) ستجىء حالة يجوز فيها رفعه - فى رقم ٤ من هامش ص ٣٠ - .

( ٣ ) إذا سدّت جملة مسدّ المفعول الثانى - أو مسدّ غيره ما يكون مفرداً لا جملة - فهى مفرد فى =



نعلم مما تقدم أن أثر التعليق في منع العمل لفظي ظاهري فقط ؛ لا حقيقي ، محلي ، وأن سببه الوحيد وجود فاصل لفظي له الصدارة ، يسمى : « المانع » ؛ يفصل بين الناسخ ومفعوليه معاً ، أو أحدهما <sup>(١)</sup> ، وبعد « المانع » جملة <sup>(٢)</sup> تسد مسد المفعولين معاً ، أو أحدهما على حسب التركيب . . .

ولما كان أثر التعليق مقصوراً على ظاهر الألفاظ دون محلها كان اختفاء النصب عن المفعولين معاً أو أحدهما ، هو اختفاء شكلي محض ؛ لا حقيقي محلي — كما قدمنا — ولهذا يصح في التوابع ( كالعطف . . . ) مراعاة الناحية الشكلية الظاهرة ، أو مراعاة الناحية المحلية ؛ فنقول : علمتُ لبلاغةُ إيجازُ والفصاحةُ اختصارُ — ورأيتُ لبلاطةُ عجزُ والحشوُ عيبُ ؛ برفع المعطوف ؛ تبعاً للفظ المعطوف عليه ، وحركته الظاهرة <sup>(٣)</sup> . أو نقول : علمتُ للبلغةُ إيجازُ ، والفصاحةُ اختصاراً — ورأيتُ لبلاطةُ عجزُ والحشوُ عيباً ؛ بنصب المعطوف ؛ تبعاً للحكم المحلي في المعطوف عليه . فإعادة إحدى الناحيتين جائزة <sup>(٣)</sup> .

أما سبب التعليق في هذه الأمثلة وأشباهاها ، فيتركز في الأمر الواحد الذي

= المعنى ؛ في مثل : أظن محمداً أبوه قائم ، تعرب الجملة — « أبوه قائم » — مبتدأ وخبر ، في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني ؛ فهي مفرد في المعنى ؛ لأن المعنى : أظن محمداً قائم الأب . وقد نص النحاة على هذا ، وتقسيمته كتبهم ، — ومنها : الصبان في الجزء الأول عند الكلام على علامات الأسماء ، وأوضحنا هذا وبسطنا الكلام على الإعراب المحلى في الموضع الذي أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٢٥ .

( ١ ) فلا بد من تقدم الناسخ على « المانع » ، ولا بد من تقدم « المانع » على المفعولين معاً ، أو على الثاني فقط ؛ إذ ليس من اللازم — كما كان عرفنا — أن يقع أثر التعليق . على المفعولين معاً ، فقد يقع على الثاني وحده ، ويبقى الأول منصوباً كما قبل التعليق . أما وقوعه على الأول دون الثاني فنير ممكن ؛ لأن أداة التعليق التي تفصل بين الناسخ ومفعوله الأول ستكون فاصلة كذلك بين الناسخ ومفعوله الثاني في الوقت نفسه .

( ٢ ) إلا في الحالة التي سبق استثناءها في رقم ٤ من هامش ص ٢٧ . ونجى في رقم ٤ ص ٣٠ ( ٣٣ ) يجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التي علق عنها الناسخ — أن يكون المعطوف إما جملة اسمية في الأصل ؛ كالأمثلة السابقة ؛ فيمطف كل جزء من جزأيها على ما يقابله ، في الجملة المتبوعة . وإما مفرداً فيه معنى الجملة ؛ نحو : علمتُ لمحمودُ « أديبٌ » و « غيرٌ » ذلك من أموره . فلا يصح : علمتُ لمحمودُ « أديبٌ » وحامداً ، ولا : علمتُ لمحمودُ « أديبٌ » وشاعراً — إلا على تأويل وتقدير محذوف في كل صورة ، أما كلمة « غير » في المثال السالف فإنها منصوبة جوازاً ؛ لأنها بمنزلة الجملة كما قلنا . فهي معطوفة بالنصب على محل الجملة الاسمية التي هي المعطوف عليها ؛ فلفظ « غير » — وهو مفرد — قد =

ذكرناه ؛ وهو : وجود فاصل لفظي بعد الناسخ ؛ يفصل بينه وبين مفعوليه أو أحدهما ، بشرط أن يكون هذا الفاصل اللفظي من الألفاظ التي لها الصدارة <sup>(١)</sup> في جملتها ، مثل : لام الابتداء ، وأدوات الاستفهام <sup>(٢)</sup> ، وغيرها من كل ما له الصدارة في جملته <sup>(٣)</sup> . وبعبارة أخرى :

( يحدث التعليق بكل لفظ له الصدارة إذا فصل بين الناسخ ومفعوليه معاً ، أو توسط بين المفعولين ) .

وإليك مثالا آخر للمانع الذي يفصل بين الناسخ ومفعوليه معاً ، أو يفصل بين الناسخ ومفعوله الثاني فقط :

أعلمتم ، أحمودٌ حاضرٌ أم غائبٌ ؟ أعلمتم محموداً ، أحاضر هو أم غائب ؟

فتي وقع بعد الناسخ مانع بإحدى الصورتين السالفتين من العمل الظاهر حتماً ، دون العمل التقديري ( المحلى ) كما رأينا ، وأوجب التعليق <sup>(٤)</sup> .

وأشهر الموانع الألفاظ الآتية التي لها الصدارة ، وكل واحد منها يوجب <sup>(٤)</sup> التعليق :

= ساغ عطفه على محل الجملة ؛ لأنه بمعناها ؛ إذ معناه : علمت لمحمود " أديب " ومحموداً غير ذلك ، أى : متصفاً بغير ذلك . ( أى : علمت محموداً متصفاً بغير ذلك ) .

— راجع - ص ٤٧٨ م ١٢١ باب العطف . وعطف المفرد على الجملة ، والمكس - .

( ١ ) تقدم الناسخ على « المانع » واجب . وهو مع تقدمه لا يعمل النصب في « المانع » ، ولا فيما بعده ، إذ لو عمل فيه أو فيما بعده النصب لفقد المانع صدارته في جملته ، وصار حشواً لا يصلح سبباً للتعليق ؛ ووقوعه حشواً مع بقاء أثره غير جائز .

( ٢ ) انظر ما يختص بالاستفهام في ص ٣٦ .

( ٣ ) انظر رقم ٥ من هامش ص ٢٧ .

( ٤ ، ٤ ) إلا في حالة يكون فيها جائزاً ، وتستجىء هنا . وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول : « محمود حاضر » ، مبتدأ وخبر . وجملتهما في محل نصب سدت مسد مفعولي : « أعلم » . وفي المثال الثاني نقول : « محموداً أول » ، مفعول أول . « حاضر » : خبر مقدم ، « هو » : مبتدأ مؤخر ، والجملة منهما في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني وحده . ومن المثالين يتضح أن الجملة الواقعة بعد « المانع » وجوباً قد تسد مسد المفعولين معاً أو مسد الثاني عند وجود الأول منصوباً لفظه .

أما الحالة التي يكون فيها التعليق جائزاً - لا واجباً - فحين تكون أداة التعليق مسلطة على الثاني وحده ( كأن يكون المفعول الثاني قد صدر - في الغالب - بكلمة استفهام ، أو مضافاً إليها وقد سبقها المفعول الأول ، في الصورتين ؛ نحو : علمت الأديب من هو ؟ وظننت الشاعر أخو من هو ؟ ) ففي هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمة السابقة التي هي المفعول الأول ؛ لأن الناسخ سلب عليها من غير مانع ، =

(١) لام الابتداء ، كالأمثلة السالفة .

(ب) لام القسم : نحو : علمت لَيْسُحَسَبَسَنَ<sup>(١)</sup> المرءُ على عمله .

(ج) حرف من حروف النفي الثلاثة<sup>(٢)</sup> : ( ما - إن - لا ) دون غيرها من

= ويجوز رفعها ؛ لأنها هي وما بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى ؛ فكأنها واقعة بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها الناسخ . فالتعليق جائز هنا .

(١) يقولون في مثل هذا : إن اللام داخلة على جواب القسم المقدر . وأصل الجملة : « علمت - أقسم والله - ليحاسبن المرء على عمله » . فجواب القسم - وهو جملة : « يحاسبن المرء » - مع جملة القسم المقدرة وهي : ( أقسم × ) في محل نصب سداً معاً مسد المفعولين . أى : أن مجموع الجملتين هو الذى سد مسد المفعولين ، وأنه في محل نصب . وما يترتب على هذا الإعراب من عدم وقوع أداة التعليق في صدر جملتها يدفعونه بأن وقوعها في الصدارة ليس واجباً مطرداً ؛ وإنما هو الغالب . ويفرض أنه واجب حتماً فالمقصود بالقسم وجملته هو تأكيد جملة جوابه ؛ فهما معاً كالشيء الواحد ؛ فإذا تقدمت أداة التعليق على جواب القسم وحده فكأنها في الوقت نفسه قد تقدمت على جملة القسم واحتلت مكان الصدارة اللازم لها ؛ فلا تعتبر متخالية عنه . فوجودها في صدر الثانية يعد بمنزلة التصدر في الأولى .

لكن سيترتب على قولهم هذا محذور آخر ؛ هو : وقوع جملة جواب القسم في محل نصب ، والشائع أنها لا محل لها من الإعراب . وقد أجابوا : بأنها لا محل لها باعتبارها : « جواب قسم » - ولا مانع أن يكون لها محل باعتبار آخر ؛ هو : « التعليق » ومعنى هذا أن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب إذا لم يوجد عامل يحتاج إليها حتماً ؛ فإن وجد عامل يحتاج إليها حتماً كانت معمولة له .

وقيل إن « العلم » في المثال السالف من نصب على مضمون جملة الجواب فقط ، بدون نظر إلى أنها جواب قسم ؛ فجملة الجواب وحدها على هذا الاعتبار في محل نصب سدت مسد المفعولين . ( راجع الصبان ج ٢ عند الكلام على أدوات التعليق ) .

وفي هذا الرأي راحة وتيسير ؛ لأنه واقعي ؛ لا يلتفت إلى الجملة القسمية المستترة ، ولا يتناسى أن جواب القسم هنا ليس مجلوباً للقسم ؛ وإنما الغرض الأساسى الأول هو إيقاف الناسخ ما يريده ، ولا ضرر في أن يستفيد القسم منه بعد ذلك .

( وسيجيء الكلام على جملة القسم وجوابه في باب : حروف الجر ( ص ٥٠٠ وفي ص ٥٠٦ النص الخاص بأن جملة جواب القسم قد يكون لها محل إعرابي مع جملة القسم ) .

(٢) سواء أكان واحد منها ناسخاً أم مهمل ، فالأولان قد يعملان عمل « ليس » ، والأخير قد يعمل عمل « إن » أو : « ليس » فالثلاثة مع الإعمال أو الإهمال صالحة لأن تكون أداة تليق . ولا داعي لاشتراط بعضهم القسم قبل كل أداة من الثلاثة ؛ لأن هذا الاشتراط - فوق ما فيه من تضيق - لا سند له من النصوص الفصيحة الكثيرة ، فالوارد منها يدعو إلى إغفاله . ويزيد التمسك بإغفاله قوة ما يقوله أصحابه من أن القسم قبل هذه الأدوات الثلاثة يجب تقديره إن لم يكن ظاهراً في الجملة ؛ مثل : « علمت ما محمد جبان » إذ يقدرونه : علمت والله ما محمد جبان . فما الحاجة إلى التقدير والتأويل بغير داع ؛ ولا سيما التأويل القائم على مجرد التخيل المذكور ؟ وإنه لتخيل مستطاع في كل صورة خالية من القسم ، =

أدوات النفي الأخرى . فمثال « ما » النافية : علمت ما التهور شجاعة . ومثال « إن » النافية : زعمت إن الصفيحُ الجميلُ ضارٌّ ( أى : ما الصفيحُ الجميلُ ضارٌّ ) ومثال « لا » النافية : ألفتُ لا الإفراطُ محمودٌ ولا التفريطُ <sup>(١)</sup> .

( د ) الاستفهام <sup>(٢)</sup> ؛ وله صور ثلاث : أن يكون أحد المفهولين اسم استفهام

= فتصير به صحيحة إلا أنه يدفعنا إلى الدخول في الجدل المرهق الذي مر في المسألة السابقة - في رقم ١ من هامش الصفحة الماضية - الخاصة بجواب القسم ومحل من الإعراب ، كما سيفتح علينا أبواباً أخرى للاعتراض والجدل ؛ نحن في غنى عنها ، ولا حاجة للبيان للقوى الناصح بها .  
وزيادة في البيان نقول : إن اشتراط القسم مقصور عند جمهرة النحاة على : « لا - إن » - النافيتين ، ولا يكاد يوجد خلاف في صدارة « ما » النافية غير الزائدة ؛ عاملة وغير عاملة . فقد جاء في الجزء الأول من « المغني » عند الكلام على « لا » ما نصه :

( تنبيه - اعتراض « لا » بين الجار والمجرور في نحو : غضبت من لا شيء ، وبين الناصب والمنصوب في نحو قوله تعالى : « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » . . وبين الجازم والمجزوم في نحو : إلا تفعلوه تكن فتنه في الأرض . . ) وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو قوله تعالى : « يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها . . » - دليل على أنها ليس لها الصدر . بخلاف « ما » . . . « اللهم إلا أن تقع في جواب القسم فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر . ولهذا قال سيبويه في قوله : « آليت حب العراق الدهر أطعمه . . » أن التقدير : على حب العراق ، فحذف الخافض ، ونصب ما بعده ؛ بوصول الفعل إليه ، ولم يجعله من باب : « زيداً ضربته » ؛ لأن التقدير « لا أطعمه » وهذه الجملة جواب : لآليت ؛ فإن منناه : حلفت . وقيل : لها الصدر مطلقاً ، وقيل : « لا » مطلقاً . والصواب الأول ( ١ ) هـ

وإنما قال سيبويه ذلك لأن « لا » هنا لها الصدارة ؛ لوقوعها في جواب القسم ؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا يفسر عاملاً أيضاً . . وقال الأشموني عند سرد الأدوات التي لها الصدارة ، ويحدث التعليق بسببها ما نصه : ( ألزم التعليق عن العمل في اللفظ إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر ؛ كما إذا وقع قبل « ما » النافية ؛ نحو قوله تعالى « لقد علمت ما هؤلاء ينطقون » وقيل « إن » - ولا « النافيتين في جواب قسم ملفوظ أو مقدر . . ) هـ ١ .  
وقد استدرك الصبان فقال ما نصه :

( قوله في جواب قسم . . ، قيل الصحيح أنه ليس بقيد . لكن في « المغني » ما يظهر به وجه التقييد ؛ حيث نقل فيه أن الذي اعتمده سيبويه أن « لا » النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم . وقال في محل آخر : « لا » النافية في جواب القسم لها الصدر ؛ لخلوها محل ذوات الصدر ؛ كلام الابتداء و « ما » النافية . . هـ ١ و « إن » مثل : « لا » ) هـ ١ كلام الصبان .

( ١ ) الإفراط : المبالغة في إعداد الشيء حتى يتجاوز حدوده المحمودة . والتفريط : الإهمال فيه .

فهما نقيضان .

( ٢ ) لأن الاستفهام له الصدارة ، فلا يعمل ما قبله فيه ، إلا إن كان ما قبله حرف جر ؛

نحو : من علمت الخبر ؟ - بم جئت ؟ - عم يتساءلون ؟ - على أى حال كنت ؟ . . =

نحو : علمت أيّهم بطل ؟ أو يكون مضافاً إلى اسم استفهام ؛ نحو : علمت صاحب أيّهم البطل ؟ أو يكون قد دخلت عليه أداة استفهام ؛ نحو : علمت أعلى مسافر أم مقيم ؟ وأعلم هل الشتاء أنسب للعمل من الصيف <sup>(١)</sup> ؟ وقولهم لطريف : لا ندرى أجيدك أبلغ وألطف ، أم هنالك أحب وأظرف ؟ .

( هـ ) الألفاظ الأخرى التي لها الصدارة في جملتها ؛ مثل « كم » <sup>(٢)</sup> .  
الخبرية ؛ في نحو : درست كم كتاب اشتريته . ومثل : « إن » وأخواتها ، ما عدا « أن » مفتوحة الهمزة ؛ فليس لها الصدارة ؛ نحو : علمت إنك لمنصف <sup>(٣)</sup> ،

= أو كان ما قبله مضافاً واسم الاستفهام مضاف إليه ، نحو : صديق من أنت ؟ . . . )  
وجدير بالتنويه أن التعليق بالاستفهام عام ليس مقصوراً على أفعال هذا الباب القلبية - كما أشرنا في رقم : ١ من هامش ص ٢٧ ؛ وسيجىء البيان في ص ٣٦ -

( ١ ) عرض بعض النحاة هذه الصور الثلاث بشيء من التفصيل ، فقال : إن الاستفهام قد يكون بالخرق ؛ نحو قوله تعالى : « وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون » . أو بالاسم الواقع مبتدأ مباشرة ، نحو : ستعلم أيّ الرايين أفضل ؟ أو يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت أبو من صالح . أو يكون اسم الإستفهام خبراً ؛ نحو علمت متى السفر . أو يكون الخبر مضافاً إلى اسم الاستفهام نحو : علمت صباح أي يوم قدمك . أو يكون اسم الاستفهام فصلة ؛ نحو : علمت أي كتاب تقرأ . وقول الشاعر :

حُشَّاشَةٌ نَفْسٍ وَدَّعْتُ يَوْمَ وَدَّعُوا فَلَمْ أَدْرِ أَيَّ الظَّاعِنِينَ أَشْبَعُ

وما سلف يتبين أن الاستفهام قد يكون حرفاً فاصلاً بين العامل والجملة ، وقد يكون اسماً فضلة ، وقد يكون اسماً عمدة ، سواء أكان العمدة مبتدأ مباشرة للاستفهام ، أم خبراً مباشرة كذلك . وسواء أكان العمدة مبتدأ مضافاً والاستفهام هو المضاف إليه أم خبراً مضافاً والاستفهام هو المضاف إليه .

( ٢ ) « كم » ، نوعان : « استفهامية » ؛ وهى : اسم يسأل به عن عدد شيء . وتحتاج لتمييز منصوب في الغالب ؛ نحو : كم درهماً تبرعت به ؟ وتدخل في أدوات التعليق الاستفهامية . « وخبرية » ؛ وهى : اسم يدل على كثرة الشيء ووفرته ، ولها تمييز مجرور في الغالب ؛ نحو : كم ظالم أهلَكَ الله بظلمه . و « كم » بنوعيها لها باب خاص في الجزء الرابع يضم أحكامها المختلفة ( ص ٤٢٥ م ١٦٨ ) .

( ٣ ) في هذا المثال يصح أن تكون أداة التعليق هى : « إن » ، أو « لام الابتداء » ؛ فكلاهما له الصدارة ؛ فيصلح للتعليق . ولا يقال : « لام الابتداء فيه ليس بعدها جملة » . ففى هذا القول إغفال لما قررروه من أن موضعها الأصل هو أول الجملة . فلما شغلته « إن » - ولها الصدارة أيضاً - تخلت عنه اللام ، وتأخرت إلى الخبر ؛ منأً للتعارض . على أن هذا من التعليلات المصنوعة التي لا خير في ترديدها . وحسبنا أن نهتدى إلى ما فى الكلام المأثور من تعليق ، سببه « إن » أو : « لام = النحو الواقى - ثان

ونحو : لا أدري لعل الله يريد بكم خيراً . والأغلب الفصيح في : « لعل » هذه أن تكون أداة تعليق للفعل : « أدري » المبدوء بالهمزة ، أو بحرف آخر من حروف المضارعة ( نَدْرِي - تَدْرِي - يَدْرِي <sup>(١)</sup> . . . ) .

ومثل : أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة في نحو : لا أعلم إن كان الغد ملائماً للسفر أو غير ملائم . ونحو أحسب لو اختلف العامل وصاحب العمل لَسَعِدَا .

\* \* \*

فيما يلي أمثلة تزيد التعليق وضوحاً <sup>(٢)</sup> ، وتبين موضع « المانع » ، وأن موضعه بعد الناسخ حتماً ويليه المفعولان ، أو بعد الناسخ مع توسط هذا المانع بين المفعولين :

= الابتداء » ، أو : هما معاً ؛ فكل هذا صحيح ومريح .  
وما يقال في لام الابتداء الداخلة على خبر « إن » يقال في لام الابتداء الداخلة على اسم « إن » المتأخر ، أو على معمول خبرها ؛ نحو : « حسب إن في الصحراء لمناجم ، وعلمت إن المناجم لكنوزاً ممتلئة » . ويجب كسر همزة « إن » في الأمثلة السابقة وأشابها من كل جملة تجمع بين « إن » و « لام الابتداء » . كما سبق في مواضع كسرهما . وسبب ذلك في رأيهم : أن « لام الابتداء » تصيب الفعل القلبي بالتعليق ، وهذا التعليق يقتضي أن تقع بعده في الغالب جملة - كما سبق في ص ٢٨ - . فلما وقعت « إن » في صدر هذه الجملة كسرت وجوباً . فلام الابتداء كانت السبب في التعليق ، وفي كسر همزة « إن » . فإذا لم توجد « لام الابتداء » فلن يكون هناك داع للتعليق ، ولا لكسر همزة « إن » ، فتفتح .  
لكن أين تقع هذا مع إدخالهم « إن » في عداد الأدوات التي لها البصيرة ، وتحدث التعليق ؟ لا . ومن أجله قال بعض النحاة بحق : يجوز كسر همزة « إن » وفتحها في المثال السابق عند خلوها من لام الابتداء . فن اختار الكسر لسبب عده فله اختياره . ولكن يجب مع الكسر تعليق الفعل القلبي ، لما سبق تقريره من اعتبار « إن » مكسورة الهمزة في عداد أدوات التعليق . ومن اختار الفتح لسبب آخر فله اختياره ، ولا يصح تعليق الفعل القلبي في هذه الحالة ؛ لعدم وجود أداة التعليق ؛ إذ ليست « أن » مفتوحة الهمزة من أدواته . ( راجع ج ١ ص ٤٨٨ م ٥١ ) .

وراجع الصبان ج ٢ باب ظن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق .

( ١ ) ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولا تحرم المرء الكريم فإنه أخوك ولا تدري لعلك سائله

( ٢ ) من الممكن البدء بهذه الأمثلة ، وتفهمها قبل الدخول في تعريف التعليق وما يتصل به .

السبب	الجملة بعد تعليق الناسخ	الجملة وفيها الناسخ بغير تعليق
الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليّه ممّا .	علمت للتواضع غير الضمة	علمت للتواضع غير الضمة
الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليّه ممّا .	أنفيت للعظمة غير التعاطم	أنفيت للعظمة غير التعاطم
الفصل بالقسم بين الناسخ ومعموليّه ممّا .	عددت والله التجارب غير معلم	عددت (١) التجارب خير معلم
الفصل بأداة النفي « ما » بين الناسخ ومعموليّه ممّا .	جعلت ما اتباع الهوى إلا شرّ البلى	جعلت اتباع الهوى شرّ البلى
وقوع لام الابتداء قبل المفعول الثاني وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه .	وجدت الشرق هو مستردّ مجده	وجدت الشرق مستردّ مجده .
وقوع القسم قبل المفعول الثاني وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه كذلك لام القسم .	أرى التقصير في العمل والله هو إساءة للوطن . أحسب خلف الوعد ليهين صاحبه .	أرى التقصير في العمل إساءة للوطن . أحسب خلف الوعد إهانة لصاحبه .
وكذلك حرف النفي : « لا »	درت إكرام الجار لا يؤدى إلا لطيب الإقامة .	درت إكرام الجار مؤدياً لطيب الإقامة .

ففي الأمثلة الأربعة الأولى وقع المانع ( الفاصل ) بعد الناسخ وقبل المفعولين مباشرة ؛ فلا نقول في إعرابهما إنهما مفعولان ؛ وإنما نقول هما — في الأمثلة المعروضة — مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين .

وفي الأمثلة الأربعة الأخيرة وقع الناسخ في صدر جملة ، ثم وليّه المفعول به الأول . أما المفعول به الثاني فغير ظاهر في الكلام بعد أن حلت محله جملة جديدة . وفي مثل هذه الحالة يبقى المفعول به الأول محتفظاً باسمه وبعلامة إعرابه ، فيعرب مفعولاً به أول ، وتعرب الجملة التي (٢) بعده إعراب الجملة المستقلة ، ويزاد على إعرابها أنها في محل نصب ، تسدّ مسدّ المفعول به الثاني . . .

(١) أيقنت .

(٢) قد تكون الجملة فعلية ، وقد تكون اسمية ؛ فالحكم عليها بأنها جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر ، أو جملة فعلية مكونة من فعل ومرفوعه . . . موقوف على نوعها المعروض .

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) تقدم <sup>(١)</sup> أن الفعل القلبي الناصب لمفعولين يصيبه التعليق إذا وجدت إحدى أدوات التعاليق ، ومنها : « الاستفهام » .  
والتعليق بالاستفهام ليس مقصوراً على الأفعال القلبية المتصرفة الخاصة بهذا الباب - كما أشرنا من قبل <sup>(١)</sup> - ، وإنما يصيبها ويصيب غيرها ، طبقاً للبيان الآتى :

١ - الفعل القلبي الناصب لمفعول به واحد ؛ مثل : نسي - عرف . . . ومنه قول الشاعر :

ومن أنتمو ؟ إنا نسينا من أنتمو . وريحكمو ! من أى ريح الأعاصير

٢ - الفعل القلبي اللازم ، مثل : تفكّر ؛ كقوله تعالى : « أولم يتفكروا ؟ » ما بصاحبكم من جنة ؟ » ؛ فالتعليق هنا عن الجار المجرور <sup>(٢)</sup> ؛ لأن المجرور بالحرف بمنزلة المفعول به <sup>(٣)</sup> .

٣ - ما ليس قلبياً ، وينطبق على أفعال كثيرة لا تكاد تدخل تحت حصر ؛ مثل : نظر - أبصر - سأل - استنبأ . . . . . ومن الأمثلة قوله تعالى : ( فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ) ، وقوله تعالى : ( فَسْتَبْصِرْ وَتُبْصِرُونَ ؛ أَيَّتَكُمُ الْمُفْتُونَ ؟ ) ، وقوله تعالى : ( يَسْأَلُونَ : أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ؟ ) ، وقوله تعالى : ( وَيَسْتَنْبِثُونَكَ : أَحَقُّ هُوَ ؟ . . . ) ، فهذه الأفعال ونظائرها قد يصيبها التعليق بأداة الاستفهام ، ولهذا يوقف فى الآية الأولى على قوله : ( يتفكروا ) ، والكلام بعدها مستأنف ، وهو : ( ما بصاحبكم من جنة ؟ ) ، وما استفهامية بمعنى النفي ، إذ المراد : أى شئ بصاحبكم من الجنون ؟ ليس به شئ منه . <sup>(٤)</sup>

( ١ ) وفى رقم ١ من هامش ص ٢٧ وفى « د » من ص ٣٢ .

( ٢ ) انظر « ح » الآتية .

( ٣ ) كما سيبيء فى ص ١٥٩ .

( ٤ ) ما نزع « ما » فى الآية ؟ يقول الصبان إن بعض النحاة يراها على حسب الظاهر نافية ؛ ويكون الوقف على قوله : « أولم يتفكروا . . . » فابعد استئناف . ويراها آخرون : « استفهامية » بمعنى « البلى » - أى : أى شئ بصاحبكم من الجنون ؟ أى : ليس به شئ منه . . .



( ب ) عرفنا <sup>(١)</sup> أن التعليق لا يكون في الأفعال القلبية الجامدة، ولا في بعض النواسخ الأخرى ؛ كأفعال التحويل . . . . . فما المراد من هذا ؟ أيراد أن الألفاظ التعليق لا تقع بعد تلك الأفعال الجامدة ولا بعد تلك النواسخ ؛ فلا يحدث التعليق ؟ أم يراد أن هذه الألفاظ مع وقوعها بعدها لا تقوى على منعها من العمل الظاهري ، فكأنها غير موجودة ؟ يرتبني النحاة الرأي الأول . والاقتصار عليه حسن .

( ح ) سبق <sup>(٢)</sup> أن الجملة بعد أداة التعليق تسدّ مسدّ المفعولين إن كان الناسخ يتعدى إليهما ، ولم يتنصب المفعول به الأول مباشرة ، فإن نصبه سدت مسدّ الثاني فقط . . . . .

فإن كان الفعل ليس ناسخاً ولا يتعدى لمفعولين ، ووقعت بعده جملة مسبوقه بأداة التعليق — فإن كان يتعدى بحرف جر ، فالجملة في محل نصب بإسقاط الجار ؛ نحو : فكرت أصبح هذا أم غير صحيح ؟ أى : فكرت في ذلك <sup>(٣)</sup> . وإن كان الفعل يتعدى بنفسه إلى واحد غير مذكور سدت مسدّ ؛ نحو : عرفت من البارع ؟ فإن كان مذكوراً في الكلام ؛ نحو : عرفت البارع أبو من هو ؟ فقبل الجملة بدل كل من كل ، على تقدير مضاف ؛ أى : عرفت شأن البارع ، وقيل بدل اشتمال من غير حاجة إلى تقدير ، أو هي مفعول ثان لعرفت بعد تضمينه معنى : « عامت » . والرأيان الأخيران أوضح وأيسر استعمالاً ، ولكل منهما مزية قد يتطلبها المقام ، ويقتضيها المعنى .

( د ) إذا كانت « رأى » حُلُمِيَّة لم يدخل عليها التعليق <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

( ١ ) في ص ٢٧ .

( ٢ ) في ص ٢٨ وما بعدها .

( ٣ ) سبقت إشارة لهذا ولإعراب آخر في رقم ٢ من هامش ص ١٨ .

( ٤ ) كما سيجيء في « ج » من ص ٤٢ .

## الحكم الثاني - الإلغاء :

وهو : « منع الناسخ من نصب المفعولين معاً ؛ لفظاً ومحلاً ، منعاً جائزاً ،  
— في الأغلب — لا واجباً » . أو هو : « إبطال عمله في المفعولين معاً لفظاً ومحلاً ،  
على سبيل الجواز لا الوجوب » . ولا يصح أن يقع المنع على أحد المفعولين دون الآخر .

وسببه : إماً توسط الناسخ بين مفعوليه مباشرة بغير فاصل آخر بعده يوجب  
التعليق<sup>(١)</sup> ، وإما تأخره عنهما . فإذا تحقق السبب جاز — في الأغلب<sup>(٢)</sup> — الإعمال  
أو الإهمال ، وإن لم يتحقق وجب الإعمال . فللناسخ ثلاث حالات من ناحية  
موقعه في الجملة ، وأثر ذلك :

الأولى : أن يتقدم على المفعولين . وفي هذه الحالة يجب إعماله — عند عدم  
المانع — ؛ فينصبهما مفعولين به ، نحو : رأيت النزاهة وسيلةً لتكريم صاحبها .

الثانية : أن يتوسط بين مفعوليه مباشرة . وفي هذه الحالة يجوز — في الأغلب<sup>(٢)</sup> —  
إعماله ؛ فينصبهما مفعولين<sup>(٣)</sup> به ؛ نحو : النزاهة — رأيت — وسيلةً لتكريم  
صاحبها . ويجوز إهماله<sup>(٤)</sup> ؛ فلا يعمل النصب فيهما معاً ، ولا في أحدهما ؛

(١) إذ يجب التعليق لوجود سببه ، ويجوز في صورة واحدة — وبيانها في رقم ٤ من  
هامش ص ٣٠ —

(٢ ، ٢) إلا في مسائل ستذكر في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية . ثم انظر رقم ١ من هامش  
ص ٤٠ .

(٣) في حالة توسط العامل بين مفعوليه يجوز أن يكون المفعول الثاني هو المتقدم عليه ، ويجوز  
في حالة — تقدم هذا المفعول الثاني أن يكون جملة ، أو شبه جملة ، أو مفرداً ، وهي الأنواع الثلاثة التي  
ينقسم إليها — كما سبق في : « ١ » من ص ٢٤ — ومن الأمثلة لتقدمه وهو جملة ما نقلوه من نحو :  
(شجاك — أظن — ريع الظاعنين . . .) فكلمة « ريع » يجوز ضبطها بالنصب مفعولاً أول للفعل :  
« أظن » . والجملة الفعلية « شجاك » (أى : أحزنك) في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . فيكون  
أصل الكلام : أظن ريع الظاعنين شجاك . فتقدمت الجملة الفعلية السادة مسد المفعول الثاني . ويصح في  
كلمة : ريع « الرفع على أنها فاعل للفعل : « شجا » ويكون الفعل « أظن » مهمل . ويجوز أيضاً رفع  
كلمة : ريع « على أنها خبر للكلمة : « شجا » المبتدأ ، ومعناها : « حزن » ولا تكون في هذه الصورة  
فعلاً ، ويكون الفعل : « أظن » متوسطاً بينهما ، مهمل .

(٤) وفي هذه الصورة تكون جملة : « رأيت » ، معترضة ، لا محل لها من الإعراب .

ولأنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية: (مبتدأ وخبراً)، نحو: النزاهةُ - رأيت - وسيلةً لتكريم صاحبها .

الثالثة : أن يتأخر عن مفعوليه ؛ والحكم هنا كالحكم في الحالة السابقة ؛ فيجوز إعماله فينصب المفعولين ؛ نحو: النزاهةُ وسيلةً لتكريم صاحبها - رأيت . ويجوز إعماله فلا يعمل النصب<sup>(١)</sup> ويرتفع الاسمان باعتبارهما جملة اسمية ، مركبة من مبتدأ وخبره ؛ نحو: النزاهةُ وسيلةً لتكريم صاحبها - رأيت .

مما تقدم ندرك أوجه الفرق بين التعليق والإلغاء ؛ وأهمها :

( ١ ) أن التعليق واجب<sup>(٢)</sup> عند وجود سببه . أما الإلغاء فجائز - في الأغلب<sup>(٣)</sup> - عند وجود سببه .

( ١ ) والجملة من الفعل وفاعله استثنائية ، كما كانت قبل التأخر عن المفعولين .  
( ٢ ) إلا في الحالة التي يكون فيها جائزاً ، ( وقد سبق بيانها في رقم ٤ من هامش ص ٣٠ ) .  
( ٣ ) الإلغاء جائز في أغلب الأحوال . لكن هناك بعض حالات أخرى يجب فيها الإعمال فقط ، أو الإهمال فقط . فيجب الإعمال إذا كان الناسخ منقياً ، سواء أكان متأخراً عن المفعولين ، أم متوسطاً بينهما ، نحو : « مطراً نازلاً لم أظن » . أو : « مطراً لم أظن نازلاً » ؛ لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم نأتى بالظن المنقّ ، إذ إلغاء الفعل المنقّ - في صورتين - قد يوهم أن ماسوى الفعل مثبت . مع أن نفي الفعل يعم الجملة كلها ، ويتجه في المعنى إلى المفعولين المنصوبين عند تقدمهما ، أو تأخر أحدهما . فلنمنع هذا الاحتمال والوهم يجب الإعمال ؛ مبالغة في الاحتراس ؛ كما يقولون .  
وهذا التليل - دون الحكم - لا ترتاح له النفس إلا إن أيدته النصوص الفصيحة التي لم يعرضوها فيما وقع في يدي من المراجع .

ويجب الإهمال إذا كان العامل مصدراً ؛ نحو : (المطر قليل - ظني غالب) ؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل - غالباً - في شيء متقدم عليه ، فلا يصح تقديم مفعوله عليه أو مفعوليه ( عند كثير من النحاة وبخالفهم آخرون ، كما سيجيء في بابها ، ج ٣ ) .

وكذلك يجب الإهمال إذا كان في المفعول المتقدم لام ابتداء ، أو غيرها من ألفاظ التعليق ؛ نحو : لخالد مكافح ظننت ؛ لأن لام الابتداء وألفاظ التعليق تمنع العامل من العمل فيما بعدها - غالباً - وقد يعتبر هذا تعليقاً في رأى بعض النحاة الذين لا يشترطون في التعليق تقدم الناسخ . ولا قيمة لهذا الخلاف في التسمية ؛ لأن الأثر واحد - إلا في التوابع كما سيجيء في « د » - لا يتغير باختلاف الرأيين ؛ فكلاهما يوجب الإهمال . وهذا حسبننا .

وكذلك يجب الإهمال إذا وقع الناسخ بين اسم إن وخبرها ؛ مثل : إن التردد - حسبت - مضيمة . أو بين « سوف » وما دخلت عليه ؛ نحو : سوف - إخال - أكافح الشر . أو بين معطوف ومعطوف عليه ؛ نحو : ذاك الخير - أحسب - والبر .

( ب ) أن أثر التعليق يصيب المفعولين معاً أو أحدهما . أما أثر الإلغاء فيصيبهما معاً .

( ح ) أن أثر التعليق لفظي ظاهري ، لا يمتد إلى الحقيقة والمحل . وأثر الإلغاء لفظي ومحلي معاً .

( د ) أن التعليق يجوز في توابعه مراعاة ناحيته اللفظية الظاهرية ، أو مراعاة ناحيته المحلية . والإلغاء لا يجوز في توابعه إلا مراعاة الناحية الواحدة التي هو عليها ؛ وهي الناحية الظاهرة المحضة .

( هـ ) أن التعليق لا بد فيه من تقدم الناسخ على معموليه ؛ ومن وجود فاصل بعده له الصدارة .

أما الإلغاء فلا بد فيه من توسط <sup>(١)</sup> الناسخ بينهما ، أو تأخره عنهما ؛

( ١ ) يذكر النحاة بعض أمثلة يستدلون بها على أن الإلغاء قد يقع والفعل الناسخ متقدم على مفعوليه ، وليس متوسطاً ولا متأخراً . ثم يؤولون تلك الأمثلة تأويلاً يخرجها من حكم الإلغاء ، ويدخلها في أحكام أخرى مطردة تنطبق عليها بعد ذلك التأويل . وهذا تكلف مردود ، وتصنع يجب البعد عنه ، منعاً للفوضى في التعبير ، والخلط في الأصول العامة . فن تلك الأمثلة قول الشاعر :

أرجو وآملُ أن تدنو مودتها وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

فالفعل : « إخال » قد ألغى ؛ فلم ينصب المفعولين : « لدى » و « تنويل » مع أنه مقدم عليها ، ومع تقدمه فكلمة « لدى » ظرف ، خبر متقدم ، وكلمة : « تنويل » مبتدأ مؤخر . أي : أنه لم ينصبها ؛ بدليل رفع الثانية . فما السبب في الإلغاء ؟ لا سبب . لهذا ينتحلون ما يجعل الأسلوب صحيحاً . فيتحيلون وجود « ضمير شأن » مستتر بعد الفعل : « إخال » ؛ فالتقدير : « إخاله . فيكون ضمير الشأن المستتر هو المفعول به الأول ، وتكون الجملة الاسمية بعده : ( لدينا تنويل ) في محل نصب ، تسد مسد المفعول الثاني ، إذ يصح في الأفعال القلبية - كما سبق ، في « ١ » ص ٢٤ - أن يكون مفعولها الثاني جملة أو غيرها . وهذا التأويل الخيالي لا يوجد في الكلام . ناسخ متقدم لم يعمل . أي : لا يوجد في الكلام إلغاء ، ولا مخالفة للقاعدة التي توجب عمل الناسخ المتقدم ... ، فلم هذا ؟ ما فائدته ؟ إن واقع الأمر صريح في مخالفة التعبير للقاعدة . والسبب هو الضرورة الشعرية ، أو المسايرة للغة ضعيفة ، أو ما إلى ذلك مما يخالف اللغة الشائعة في البيان الرفيع الذي يدعوننا لهجر تلك التأويلات ، والفرار منها ؛ حرصاً على سلامة اللغة ، وإيثارة للراحة من غير ضرر ، والاقتصار في القياس على ما لا ضعف فيه ، ولا شذوذ ، ولا تأويل . . . . .

ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

كذلك أدبتُ حتى صار من خلقي أنى وجدتُ ملاكُ الشيمة الأدبُ =

وليس في حاجة بعد هذا إلى فاصل : أو غيره <sup>(١)</sup> .

= ففي البيت فعل قلابى (هو : وجد) لم ينصب المفعولين : مع أنه متقدم . فلماذا أصابه الإلغاء مع تقدمه؟ يجيبون بمثل الإجابة السابقة ؛ فيتأولون . ويتخيلون وجود « ضميرشان » مستتر بعد ذلك الفعل ، ويعربون هذا الضمير مفعوله الأول ، والحملة الاسمية : « ملك الشيمة الأدب » في محل نصب سدت مسد المفعول به الثانى . أو : يقولون : إن الفعل أصابه « التعليق » بسبب وقوع لام ابتداء مقدرة بعده ، وأصل الكلام كما يتخيلون : « أنى وجدت لملك الشيمة الأدب » . . . وفي هذا ما فى سابقه مما يوجب عدم الأخذ بمثل هذا التخيل ، والتأول ، واتقاء ضرره بالاختصار على مالا حاجة فيه إلى تصيد وتحليل .

(١) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجازه المعروف :

وخصّ بالتعليق والإلغاء ما من قبل : « هب » والأمر : « هب » قد ألزما  
كذا : « تعلم » . ولغير الماض من سواهما جعل كل ما له زكن .  
( « خص » : فعل أمر . ويصح أن يكون فعلا ماضياً مبنياً للمجهول . « الأمر » : مبتدأ مرفوع . « هب » : مبتدأ ثان . « ألزم » فعل ماض للمجهول ، وفائب فاعله ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود على « هب » والحملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول الذى هو : « الأمر » . والرباط محذوف ، والتقدير : ألزمه ، أى : ألزم صورة الأمر وصيغته . والألف التى فى آخر : « ألزما » زائدة لأجل الشعر ، وتسمى : « ألف الإطلاق » . أى : الألف الناشئة من إطلاق الصوت بالفتحة ، ومدّه بها حتى ينشأ من المد : « ألف » . « زكن » : علم ) .

ومعنى البيتين : التعليق والإلغاء مختصان ببعض الأفعال التى سقت أول الباب دون بعض . ولم يبين الأفعال المقصودة ، مكتفياً بأن قال : إنها الأفعال التى ورد ذكرها قبل : « هب » و « تعلم » فى الآيات الثلاثة الأولى من الباب . وبالرجوع إليها يتبين أنها الأفعال القلبية المتصرفة ، دون فعلين منها أخرجهما صراحة ؛ هما : « هب » بمعنى : « ظن » ، و « تعلم » بمعنى : « اعلم » ، - ويزاد عليهما أفعال التحويل أيضاً - ثم قال :

إذا كان الناسخ هنا غير ماض فإنه يعمل عمل الماضى ، ويدخل عليه من الأحكام ما يدخل على الماضى . ولم يذكر تفصيل شيء من هذا الجمل . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على بعض أحكام التعليق والإلغاء ؛ فقال :

وجوز الإلغاء لا فى الابتداء وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء :  
فى مؤههم إلغاء ما تقدم ما والتزم التعليق قبل : نفى « ما »  
و « إن » و « لا » « لام ابتداء » ، أو قسم كذا ، و « الاستفهام » ذاك له انحتم

يريد : أن الإلغاء أمر جائز لا واجب ، وأنه لا يقع حين يكون الناسخ فى ابتداء جملة ، أى : متقدماً على مفعوله . فإذا كان فى ابتدائها لم يصح إلغاء عمله - أما إذا لم يكن فى ابتدائها - بأن وقع بين المفعولين أو بعدهما فإن الإلغاء والإعمال جائزان - فى الأغلب - ثم أشار بتقدير « ضمير الشأن » ، أو تقدير « لام ابتداء » إذا وردت أمثلة قديمة توهم أن الناسخ المتقدم قد ألقى عمله . وقد شرخنا هذا وأبدينا الرأى فيه . ثم سرد بعض الموانع التى تكون سبباً فى التعليق ؛ فعرض منها ثلاثة أدوات للنفى ( ما - إن - لا ) وعرض ثلاثة تغايرها ؛ هى : لام الابتداء - القسم - الاستفهام . وقال فى الاستفهام : انحتم له ذا .

أى : وجب لأجله وقوع التعليق بسببه . ثم قال بعد ذلك :

« ليعلم » عرفان ، و « ظن » تهمة تعدية لواحيد ملتزمة =

## زيادة وتفصيل :

( ا ) إذا تقدم الناسخ على مفعوليه فلن يخرج من حكم هذا التقدم - في الرأي الأصح - أن يسبقه معمول آخر له ، أو لأحدهما ؛ نحو : متى علمت الضيف قادمًا ؟ باعتبار : « متى » ظرفًا للناسخ ، أو لمفعوله الثاني .

وكذلك لن يخرج من حكم التقدم أن يسبقه شيء آخر ليس معمولًا له ، ولا لأحدهما ، مثل : إني علمت الحذر واقياً للنسر .

( ب ) يختلف النحاة في بيان الأفضل عند توسط العامل أو تأخيره . ولهم في هذا جدل طويل ، لا يعنينا منه إلا أن الأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند توسط العامل . أما عند تأخره فالأمران جائزان ولكن الإلغاء أعلى ، لشيوعه في الأساليب البليغة الماثورة .

وإذا توسط الناسخ أو تأخر وكان مؤكداً بمصدر فإن الإلغاء يتفصح ؛ نحو : الكتاب - زعمت زعمًا - خيرَ صديق ؛ لأن التوكيد دليل الاهتمام بالعامل ، والإلغاء دليل على عدم الاهتمام به ؛ فيقع بينهما شبه التخالف والتنافي . فإن أكد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم في الكلام بقرينة ، أو باسم إشارة يعود على ذلك المصدر - كان الإلغاء ضعيفاً أيضاً ؛ نحو : السفينة - ظننته - قصراً . أى : ظننت الظن - السفينة - ظننت - ذاك - قصراً . أى : ذاك الظن . . .

( ح ) رأى الحُلُمِيَّة لا يصيبها الإلغاء ، وقد سبق<sup>(١)</sup> أنها لا يصيبها تعليق .

\* \* \*

= وَلِرَأَى الرَّؤْيَا ، أَنْتُمْ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

وقد سبق شرح هذين البيتين في مناسبة قرية - ص ١٤ و ١٥ - بما ملخصه : أن « عليم » إذا كان منسوباً للعرفان ( بأن كان معناه : « عرف » الذى مصدره : « العرفان » ) . وأيضاً : « ظن » إذا كان مصدره « الظن » المنسوب للهمة ( بأن يكون الفعل : « ظن » بمعنى : « اتهم » . ومصدره : « الظن » بمعنى الاتهام ؛ ومنه الهمة ) - فإن كل فعل منهما يتعدى لمفعول واحد لزوماً ؛ أى : حتماً . ما دام معناه ما سبق . ثم قال : إن الفعل « رأى » المنسوب للرؤيا ( بأن كان مصدره « الرؤيا » المنامية ) ينصب مفعولين .

الحكم الثالث - الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول :

يجوز أن يَسُدَّ المصدر المؤول من « أن » الناسخة<sup>(١)</sup> وما دخلت عليه ، أو : « أن » المصدرية الناصبة وما دخلت عليه من جملة فعلية - مسدَّ المفعولين ، ويغني عنهما<sup>(٢)</sup> . ويجب أن يراعى في معنى المصدر بعد تأويله أن يكون مثبتاً أو منفياً على حسب ما كان عليه المعنى قبل التأويل .

فمن أمثلة المثبت ما جاء في خطبة لقائد مشهور : ( عَلِمْنَا أن السيفَ ينفع حيث لا ينفع الكلام ، ورأينا أن كلمة القَوَى مسموعة \* فمن زعم أن يفوز وهو ضعيف فقد أخطأ ، ومن ظن أن يَسْلَمَ بالاستسلام فقد قضى على نفسه ... ) . وتقدير المصادر المؤولة<sup>(٣)</sup> : ( علمنا نفع السيف ... - رأينا سماع كلمة القوى - من زعم فوزه ... - من ظن سلامته ... ) فكل مصدر من المصادر التي نشأت من التأويل سدَّ مسدَّ المفعولين المطلوبين للفعل القلبى الذى قبله . فالمصدر « نفع » ، أغنى عن مفعولى الفعل « علم » . والمصدر : « سماع » ، أغنى عن مفعولى الفعل : « رأى » . والمصدر : « فوز » ، أغنى عن مفعولى الفعل : « زعم » . والمصدر : « سلامة » أغنى عن مفعولى الفعل « ظن »<sup>(٤)</sup> . . . . ويقاس على هذا أشباهه<sup>(٥)</sup>

( ١ ) سواء أكانت مشددة النون أم مخففة .

( ٢ ) سبق ( فى رقم ٦ و ٤ و ٦ من هامش ٦ و ٧ و ٨ وفى ١ من هامش ص ١٩ ) أن هذا كثر فى الفعلين « زعم » و « تعلم » بمعنى ، « أعلم » . قليل فى : « هب » بمعنى : « ظن » . وأن المصدر المؤول سد مسد المفعولين مما طبقاً للرأى المختار هناك ، وفى رقم ٤ من هامش ص ١١ .

( ٣ ) سبق ( فى ج ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب : الموصول ) إيضاح شامل لطريقة صوغ المصدر المؤول بصوره المختلفة ، وبيان الدافع لاستعمال الحرف المصدرى ، وصلته ، دون الالتجاء إلى المصدر الصريح ابتداء .

( ٤ ) وكذلك المصدر المؤول بعد فعل الأمر الذى فى آخر الآية الكريمة : ( واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظالموا منكم خاصة . واعلموا أن الله شديد العقاب ) .

( ٥ ) يكون الفعل القلبى فى الأمثلة السابقة وأشباهها عاملاً فى لفظ المصدر المتصيد ( أى ، المستخرج ) من « أن » و « أن » وصلتهما ، وليس عاملاً فى الجملة التى دخلت عليها « أن » أو « أن » . إذ لو كان عاملاً فى الجملة نفسها لوجب تعليق الفعل عن العمل ، بسبب الفاصل ( طبقاً لما عرفناه فى « التعليق » ) ولوجب أيضاً كسر همزة « إن » لوقوعها فى صدر جملة جديدة . فالذى حل محل المفعولين هو المصدر المؤول وهو مفرد . وكل هذا بشرط خلو خبر « إن » من لام الابتداء ؛ لأن وجودها يوجب كسر همزة « إن » ويوجب « التعليق »

( راجع رقم ٣ من هامش ص ٣٣ ورقم ٤ من هامش ص ٤٨ . وكذلك ج ١ ص ٤٨٩ م ٥١ ) .

من مثل قول الشاعر <sup>(١)</sup> :

تَوَدَّ عَسَدِي ثُمَّ تَزَعُمُ أَنِّي صَدِيقُكَ ؛ إِنْ الرَّأْيَ عَنْكَ لِعَازِبِ  
فالمصدر المؤول من « أَنْ » مع معموليها « يسدّ مسدّ مفعولى الفعل : « تَزَعُمُ »  
ومن أمثلة المعنى المنفى قول الشاعر :

الله يعلم أني لم أقل كذباً والحق عند جميع الناس مقبول  
وتأويل المصدر مع زيادة ما يدل على النفي هو : « الله يعلم عدم كذب  
قولي » .

— وقد سبق <sup>(٢)</sup> تفصيل الكلام على طريقة صوغ المصدر المؤول .

\* \* \*

الحكم الرابع <sup>(٣)</sup> — جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين معينين :  
وذلك بأن يكونا ضميرين متصلين ، متحدين فى المعنى <sup>(٤)</sup> ، مختلفين فى  
النوع ؛ نحو : عَلِمْتُنى رَاغِباً فى مودة الأصدقاء ، وَرَأَيْتُنِي حَرِيصاً عليها .  
فالتاء والياء فى المثالين ضميران . متصلان ، ومدلولهما شئ واحد ؛ فهما للمتكلم ،  
مع اختلاف نوعهما : فالتاء ضمير رفع فاعل ، والياء ضمير نصب ، مفعول به .  
ونحو : عَلِمْتُكَ زَاهِداً فى الشهرة الزائفة ، وَحَسِبْتُكَ نَافِراً من أسبابها . فالتاء  
والكاف فى المثالين ضميران ، متصلان ، ومعناهما واحد ؛ لأن مدلولهما هو  
المخاطب . مع اختلاف نوعهما كذلك ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، والكاف ضمير  
نصب . مفعول به <sup>(٥)</sup> .

(١) وقول الآخر :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا : مَنْ فَنَى ؟ خِلْتُ أَنِّي دُعِيتُ فَلَمْ أَكْسَلْ ، وَلَمْ أَتَبَدَّلْ

(٢) سبق فى ( ج ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب : الموصول ) .

(٣) انظر تكميلته الهامة فى الزيادة والتفصيل .

(٤) بأن يكون مدلولهما واحداً ( أى : أن صاحب كل منهما هو صاحب الآخر ، فكلاهما يدل  
على ما يدل عليه الثانى ) .

(٥) ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : ( إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ) : « أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى »

فالفاعل : « رأى » فاعله ضمير مستتر ، تقديره : « هو » — والضمير المستتر نوع من المتصل —  
ومفعوله الأول : « الهاء » — فقد وقع الفاعل والمفعول هنا ضميرين ، متصلين ، متحدين فى المعنى ؛ لأن  
مدلولهما واحد ؛ هو : الغائب ، مع اختلاف نوعهما ، فالضمير المستتر : « هو » ضمير رفع ، فاعل ،  
والضمير « الهاء » المذكوو ضمير نصب ، مفعول به .



## زيادة وتفصيل :

الحكم الرابع غير خاص بالأفعال القلبية وحدها ؛ فهناك بعض أفعال أخرى تشاركها فيه ؛ مثل : « رأى » البصرية والحلمية . وهو كثير فيهما . ومثل : « وجد » ( بمعنى : لقي ) . و« تقد » . و« عدم » . وهو قليل في هذه الثلاثة ؛ ولكنه قياسى في الخمسة . وفي غيرها مما نصت عليه المراجع ؛ وليس عاماً في الأفعال ؛ نحو : استيقظتُ فرأيتنى منفرداً — أخذنى النوم فرأيتنى جالساً في حفل أدبى — ساءت نفسى في غمرة الحادث : أين أنا ؟ ثم وجدتنى ( أى : لقيت نفسى ، وعرفت مكانها ) — فقدتنى إن جنحت إلى خيانة . أو عدمتنى . ولا يجوز هذا في غير ما سبق إلا ماله سند لغوى يؤيده . فلا يصح : كرمتنى . ولا سمعتنى . ولا قرأتنى . وأشباهاها مما لم يرد في المراجع . إلا إن كان أحد الضميرين منفصلاً . فيجوز في جميع الأفعال . نحو : ما لمست إلا إياى — ما راقبت إلا إياى <sup>(١)</sup> .

ويمتنع فى باب : « ظن وأخواتها » . وفى جميع الأفعال الأخرى — اتحاد الفاعل والمفعول اتحاداً معنوياً إن كان الفاعل ضميراً . متصلاً ، مستتراً ، مفسراً بالمفعول به ، فلا يصح محمداً ظن قائماً — ولا عالياً نظراً ؛ بمعنى : محمداً ظن نفسه . . . . . وعلياً نظر نفسه . . . لأن مفسر الضمير هنا : ( أى : مرجعه ) هو المفعول به . فإن كان الضمير الفاعل منفصلاً بارزاً صح ؛ فيقال : ما ظن محمداً قائماً إلا هو . وما نظر علياً إلا هو . . . .

( ١ ) « ملاحظة » : المفهوم من كلام النحاة أنهم يمتنعون ما سبق من اجتماع الفاعل والمفعول به إذا كانا ضميرين ، متصلين ، متحدين معنى — بأن يكونا متكلم واحد ، أو مخاطب واحد — مختلفين نوع . ولا فرق فى هذا بين المفعول به الحقيقى ، والمفعول به التقديرى ، وهو الذى يتعدى إليه العامل بحرف جر ، إذا الجورور فى هذه الصورة مفعول به تقديرى . فيمتنع عنهم أن يقال : « أحضرتنى ، أو أحضرت ب » إذا كان الضميران المتكتم . كما يمتنع أن يقال : « أوثقتك ، وأوثقت بك » إذا كان الضميران مخاطب واحد . لكن يمتنع رأيهم فى المفعول التقديرى آيات كريمة متعددة ، منها قوله تعالى : ( وهزى إليك بجذع النخلة . . ) وقوله تعالى : ( واضمم إليك جناحك . . ) قوله تعالى : ( أمسك عليك زوجك ) ولا عبرة بما يقوله « الضبان » نقلاً عن « المفتى » من أن الآيات مؤولة على تقدير حذف مضاف ؛ وكلمة « نفس » مجزوفة ، وأن الأصل : هزى إلى نفسك — اضمم إلى نفسك — أمسك على نفسك — قاصدين بهذا التأويل أن توافق الآيات رأيهم ، مع أن الواجب أن يغيروا رأيهم ليوافق أفصح كلام عرفوه ؛ فلا علينا من اتباعه ، ومن شاء فليتأوله .

## المسألة ٦٢ :

## الْقَوْلُ

معناه ، متى ينصب مفعولاً واحداً ؟ ومتى ينصب مفعولين ؟

يعرض النحاة في هذا الباب للقول ومشتقاته ؛ لتشابهه بينه وبين « الظن » في بعض المعاني والأحكام . وصفوة كلامهم : أن « القول » متعدد المعاني ، وأنّ الذي يتصل منها بموضوعنا معنيان ؛ أحدهما : « التلفظ المحض ، وبمجرد النطق » والآخر : « الظن » .

( ١ ) فإن كان معناه : « التلفظ المحض ، وبمجرد النطق » فإنه ينصب مفعولاً به واحداً ، تكون دلالاته المعنوية مقصودة غير مهملة <sup>(١)</sup> ، سواء أكان الذي جرى به التلفظ ، ووقع عليه القول — كلمة مفردة <sup>(٢)</sup> ، أم جملة . فثال المفردة ما جاء على لسان حكيم : ( تسألني عن العظيمة الحقّة ؛ فأقول : « الكرامة » ) ، وعن رأس الرذائل ؛ فأقول : « الكذب » ( فعني « أقول » هنا : « أنطق » ، وأتلفظ » . والكلمة التي وقع عليها القول ( أي : التي قيلت ) ، هي : « الكرامة » — « الكذب » . وكلتاها مفعول به منصوب مباشرة .

ومن الأمثلة للكلمة المفردة أيضاً : سألت والدي عن مكان نقضى فيه يوم العطلة ، فقال : « الريف » . وعن شيء نعمله هناك ، فقال : « التنقل » ، فعني قال : « تلفظ ونطق » ، والكلمة التي وقع عليها القول هي : « الريف » — « التنقل » وتعرب كل واحدة منهما مفعولاً به منصوباً مباشرة . ومثل هذا قول الشاعر :

جَدَّ الرِّحِيلَ ، وَحَثَّنِي صَبْحِي      قالوا : « الصباح » ؛ فطَيَّرُوا لُبِّي <sup>(٣)</sup>

( ١ ) المراد من أنها مقصودة غير مهملة : ألا تكون مجرد تصويت لا اعتبار فيه للمعنى مطلقاً ولا التفات للمدلول على الوجه المشار إليه في رقم ٧ من هامش الصفحة الآتية .

( ٢ ) أي : ليست جملة ، ولا شبه جملة .

( ٣ ) وقول الآخر .

بلدٌ يكاد يقول حيه      نَ تزوره : « أهلاً وسهلاً »

ومن أمثلة الجملة بنوعيهما<sup>(١)</sup> : (قلتُ : الشعرُ غذاءُ العاطفة<sup>(٢)</sup>) . . . —  
(أقول : تصفو النفسُ بسماعِ الغناء الرفيع) — (قال شوقي : « آيةُ هذا الزمانِ الصَّحْفُ »)  
— . (ويقولُ : « تسيرُ مسيرَ الضحَا في البلاد » . . . ) .

ومثل :

(يقولون : « طال الليل ») : والليلُ لم يُطلْ ولكن من يشكو من الهمِّ يسهرُ  
فعني « القول » في هذه الأمثلة كسابقه . وبعده جملة اسمية ، أو فعلية ، يزداد على  
إعرابها : أنها في محل نصب<sup>(٣)</sup> سدّت مسدّ المفعول به للقول ، وليست مفعولاً به<sup>(٤)</sup>  
مباشرة . بخلاف الكلمة المفردة ، فإنها هي المفعول به مباشرة — كما تقدم —  
سواء أكان الناطق بالكلمة قد نطقها ابتداءً : دون أن يسمعها من غيره فيردها  
بعده : كالتي في المثال الأول .<sup>(٥)</sup> أم كان نطقه بها تالياً لنطق آخر ، وترديداً لما سمعه ؛  
كالتي في الثاني<sup>(٥)</sup> . وهي في الحالتين لا تسمى كلمة « محكية بالقول » في اصطلاح  
كثرة النحاة<sup>(٦)</sup> . ولو كان النطق بها ترديداً ومحاكاةً لنطق سابق ؛ لأن الحكاية في  
هذا الباب لا تكون عندهم للكلمة المفردة<sup>(٧)</sup> .

(١) وقعت الجملة الاسمية والفعلية بعد القول في البيت التالي :

قالوا : نراك بلا سُقْم . فقلت لهم : السُّقْمُ في القلب . ليس السُّقْمُ في البدن .

(٢) ومن الجملة الاسمية أيضاً قوله تعالى : ( قد : متاع الدنيا قليل ، والآخرة خير لمن اتق ) .

(٣) وهذا هو الأعم الأغلب في محلها — انظر « ١ » من ص ٥٣ —

(٤) لأن أصل المفعول به لا يكون جملة ، فهي تسد مسده ، ولا تكون مفعولاً به أصيلاً .

(٥ و ٥) من « ١ »

(٦) انظر « ١ » من ص ٥٣ .

(٧) إلا إذا كانت الكلمة المفردة لا تدل على جملة ، ولا تعبر عنها ، ولا عن مفرد ؛ وإنما  
يراد نص لفظها المنطوق من قبل (دون نظر لمعناه مطلقاً ، ولا لمدلوله ؛ فلما هو ترديد الكلمة ترديداً  
صوتياً مجرداً) . (انظر ما يوضح هذا في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة) . فيجب حكايته ورعايته  
إعرابه بضبطه المنطوق السابق ، نحو : « قال على باب » ، إذا تكلم بكلمة : « باب » مرفوعة . ومثل  
كلمة « نعم » في قول الشاعر :

إذا قلت في شيء « نَعَمْ » فأتَمِّمَهُ فَإِنَّ « نَعَمْ » دينٌ على الحرِّ واجب

هذا ، ولا يخرج التكملة عن وصفها بالإفراد أن يكون في المقصود منها : الجملة أو الجمل ؛ أي : أن  
تكون في ظاهرها لفظة مفردة يراد بها مضمون جملة أو جمل ، مثل : (سمعت المؤذن يصيح : « الله أكبر » ،  
لقد قال : كلمة رائعة) . فالكلمة هنا مفردة في معنى الجملة ؛ لأنها تقوم مقامها في المضمون . ومثل :  
كنت في ندوة أدبية ؛ فسمعت من يقول حديثاً ، وأصغيت لشاعر يقول قصيدة ، ولخطيب يقول خطبة .  
فكل كلمة من الكلمات الثلاث : (حديثاً — قصيدة — خطبة) مفردة في ظاهرها ، ولكنها في مقام جمل =

أما الجملة التي تسدّ - في الأغلب<sup>(١)</sup> - مسدّ مفعول « القول » والتي محلها النصب فيسمونها : « مَحْكِيَّةٌ بالقول » بشرط أن تكون قد جرّت من قبل على لسان ، ثم أعادها المتكلم ، وردّد ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره . فلا بد في الجملة التي تسمى : « مَحْكِيَّةٌ » أن تكون قد ذُكرت مرة سابقة قبل حكايتها بالقول . وإلا فلا يصح تسميتها : « مَحْكِيَّةٌ » على الصحيح . والأغلب أنها في الحالتين في محل نصب ، سادة مسدّ المفعول به . وتشتهر بين المعرّبين بأنها : « مقوّل القول »<sup>(٢)</sup> ؛ أى : الجملة التي جرى بها القول ، وهي المرادة منه .

\* \* \*

( ب ) وإن كان معنى « القول » - ومشتقاته هو : « الظن » ( أى : الرجحان )<sup>(٣)</sup> فإنه ينصب مفعولين مثله - بالشروط التي سنعرّفها - ويجرى عليه ما يجرى على « الظن »<sup>(٤)</sup> ( بمعنى الرجحان ) من التعليق ، والإلغاء ، وسائر الأحكام السابقة الخاصة بالأفعال القلبية ؛ فهو والظن سواء . إلا في اختلاف = كثيرة ؛ لأن الحديث الذي في الندوة لا يكون إلا جملاً متعددة ، وكذلك القصيدة ، والخطبة ؛ فالكلمة هنا مفردة ولكنها في معنى الجملة ، كما يقول النحاة . وقد يراد بالكلمة المفردة ، لا نصّها ؛ وإنما الرمز والكناية إلى لفظة أخرى ؛ مثل : قلت « كلمة » . أريد : لفظة معينة نطق بها قبل نطق الآن ؛ مثل لفظة : صغفور ، أو بلبل ، أو خديجة ، أو كتاب ، أو غير ذلك مما أشير إليه ، ولا أريد إعادة النطق به لداعٍ بمعنى . فالكلمة المفردة التي لا تحكي ، ثلاثة أنواع هنا : كلمة مفردة لا يراد التمسك بنصّها الحرفي بضبطه الأول المنطوق ، وكلمة مفردة في لفظها ولكنها في معنى الجملة ، وكلمة هي رمز لأخرى مفردة . والثلاثة مفعول به مباشرة القول -

ثم انظر « ١ » من ص ٥٣ ؛ لأهميتها .

( ١٤١ ) وقد تكون فاعلاً أو نائب فاعل ، طبقاً للبيان الذي في ص ٦٦ وفي ٣ من هامش ص ١١٣ .

( ٢ ) وهذا التعبير أحسن ؛ إذ يصدق على الجملة التي سبق النطق بها والتي لم يسبق ، فهو تعبير عام يشمل الحالتين وقد اجتمعتا في قول جميل :

بشينة قالت - يا جميل - : أَرَبْتَنِي فَقُلْتُ : كلانا - يابُشَيْنُ - مُرِيبُ

أما التعبير هنا بكلمة : « المحكية » فيؤدّي إلى أن يشمل ما سبق النطق به ، وما لم يسبق ، مع أن الشائع قصر « الحكاية » على الذي يعاد ، إلا عند إرادة المجاز .

( ٣ ) سبق معنى الرجحان في رقم ( ٤ ) من هامش ص ٥ .

( ٤ ) ولهذا تفتح همزة « أن » الواقعة بعد « القول » الذي معناه « الظن » ؛ لأن القول بهذا المعنى ينصب مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من « أن » مع معموليها ساداً مسدّ المفعولين . ( كما سبق في ج ١ في موضع الكسر ص ٤٨٨ م ٥١ ، ولما تقدم هنا في رقم ٥ من هامش ص ٤٣ ويحيى في رقم ١ من هامش ص ٥٢ ) .

الحروف الهجائية . ومن الأمثلة : أتقول السماءَ صحواً<sup>(١)</sup> في الغد — ؟ أتقولان الكتابَ نفيساً إنْ تَمَّ إعداده ؟ — أتقولون السفرَ المتَّظَر مفيداً ؟ . . .  
 فلا بد من مفعولين منصوبين بعده<sup>(٢)</sup> — إلا عند التعليق أو الإلغاء<sup>(٣)</sup> — فإن لم يتحقق له المفعولان المنصوبان لم يكن معناه « الظن » وإنما يكون معناه : « التالُفُ المحض ، وبمجرد النطق » ، وفي هذه الصورة يكون من النوع الأول « ١ » الذي ينصب مفعولاً به واحداً ، ولا ينصب مفعولين ؛ فدلوله إن كان كلمة مفردة وقع عليها القول وجب اعتبارها مفعوله المنصوب مباشرة ؛ مثل : أتقول : الجَوَّ ؟ ؛ أى : أنتنطق بكلمة : « الجَوَّ » وإن كان مدلوله جملة اسمية أو فعلية فهي في محل نصب تسدّ مسدّد ذلك المفعول به الواحد ، مثل : أتقول : الحروبُ خادمةٌ للعلوم ؟ — أتقول : السَّلمُ الطويلة داءٌ ؟ . ومثل : أتقول : قد يجمع الله الشيتين بعد اليأس من التلافي ؟ — أتقول : لا يضيع العُرفُ<sup>(٤)</sup> بين الله والناس ؟ فعنى « تقول » في هذه الجملة هو : تنطق ، ومعنى « القول » في كل ما تقدم هو « النطق » لا الظن ، والجملة بعده في الأمثلة المذكورة : « مَقُولُ القول » ولا تُسمى محكية بالقول إلا إذا سبق النطق بها قبل هذه المرة — كما أوضحنا — .  
 وملخص ما تقدم : أن القول المستوفى للشروط<sup>(٥)</sup> إذا وقع له مفعولان منصوبان به كان بمعنى : « الظن » حتماً ، وتجرى عليه أحكام « الظن » ولا وجود للحكاية هنا أو غيرها ، — على الأرجح . — وإذا وقع له كلمة واحدة ( هي التي قيلت ) كان معناه : « مجرد النطق » ، ونصبها مفعولاً به واحداً ، ولا تسمى هذه الكلمة محكية<sup>(٦)</sup> ، مع أنها هي مفعوله المباشر . وكذلك إذا وقع له جملة اسمية أو فعلية كان معناه مجرد النطق أيضاً ، ولكنه ينصب مفعولاً به واحداً نصباً غير مباشر ؛ لأن الجملة التي بعده تكون في محل نصب ؛ فتسدّ مسدّد المفعول به ، وتسمى :

( ١ ) لا غيم ولا مطر فيها .

( ٢ ) ويجوز أن يحل محل المفعول به الثاني جملة ، أو شبه جملة ، ( كما أسلفنا في أحكام الأفعال القلبية — « ١ » ص ٢٤ — ومنها : القول بمعنى الظن ) . وتكون الجملة في محل نصب .

( ٣ ) أو : عند قيام قرينة تدل على حذفها ، أو حذف أحدهما — كما سيبيء في ص ٦٣٥٦ م .

( ٤ ) المعروف والخير .

( ٥ ) وهي موضحة في الصفحة الآتية

( ٦ ) إلا في الصورة التي تقدمت في رقم ٧ من هامش ص ٤٧ .

« مَقُولُ القول » دائماً ، ولا تسمى « محكية بالقول » إلا إذا سبق النطق بها .

فالقول بمعنى « الظن » لا حكاية معه — كما عرفنا — إذا وقع له مفعولان المنصوبان . فإذا تغير ضبطهما وصارا مرفوعين أصالة<sup>(١)</sup> فإن معناه وعمله يتغيران تبعاً لذلك ؛ إذ يصير معناه : النطق المجرد ، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد فتكون الجملة الجديدة اسمية في محل نصب ، تسدّ مسدّ مفعوله .

\*\*\*

شروط القول بمعنى الظن :

يشترط النحاة ما يأتي لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملاً ، طبقاً لما استنبطود من أفصح اللغات العربية ، وأكثرها شيوعاً :

( ١ ) أن يكون فعلاً مضارعاً .

( ٢ ) وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة<sup>(٢)</sup> .

( ٣ ) وأن يكون مسبوقاً باستفهام<sup>(٣)</sup> .

( ٤ ) وألا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل . لكن يجوز الفصل بالظرف ، أو بالجار<sup>(٤)</sup> مع مجروره ، أو بمعمول آخر للفعل ، أو بمعمول معموله<sup>(٥)</sup> . وكثير من النحاة لا يشترط عدم الفصل ، ورأيه قوى ، والأخذ به أيسر .

( ٥ ) ألا يتعدى بلام الجر ؛ وإلا وجب الرفع على الحكاية<sup>(٦)</sup> ، نحو : أتقول للوالد فضلك مشكور ؟ .

فمثال المستوفى للشروط الخمسة : أتقول المنافقَ أخطرَ من العدو ؟

أتقول الاستحمامَ ضاراً بعد الأكل مباشرة ؟ .

( ١ ) أى : بغير سبب إلغاء العامل .

( ٢ ) المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث . . .

( ٣ ) سواء أكانت أداة الاستفهام اسماً أم حرفاً ، وسواء أكان المستفهم عنه الفعل أم بعض

معمولاته . . .

( ٤ ) يشترط ألا يكون الجار هو اللام المدية للمضارع ، كما سيأتى في الشرط الخامس .

( ٥ ) لا مانع من الفصل بأكثر من واحد مما ذكر .

( ٦ ) ويكون القول بمعنى الانطق ، والجملة بعده في محل نصب سادة مسدّ مفعوله .

ومثال الفصل بالظرف : أفوق السحاب — تقول الطائر مرتفعاً ؟ .

وقول الشاعر :

أَبْعَدَ بَعْدَ تَقُولِ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ ، أَمْ تَقُولِ الْبَعْدَ مَحْتَمَا  
وبالجار مع مجروره : — أفي أعماق البحر — تقول الغواصة مقيمة ؟ .  
وبمعمول الفعل مباشرة : — وأثَقّاً — تقول الكيمياء دِعامَة الصناعة ؟ ومن هذا  
أن يفصل أحد المفعولين بين الاستفهام والفعل المضارع ، كقول الشاعر :  
أَجْهَلًا تَقُولُ : بَسْنِي لُؤَى لَعَمْرُ أَيْكَ أَمْ مِتْجَاهِلِنَا  
والأصل : أَتَقُولُ بَنِي لُؤَى جَهَالًا . . .

وبمعمول معموله : — أَلَأَمِنْ — تقول : العدلَ ناشراً . والأصل : ناشراً  
لِلأَمِنْ .

فإذا اختل شرط من الشروط السابقة لم يكن « القول » بمعنى : « الظن » فلا  
ينصب مفعولين مثله ، ولا يخضع للأحكام الأخرى التي يخضع لها « الظن » وإنما  
يكون بمعنى : « النطق والتلفظ » ؛ فينصب مفعولاً به واحداً لا محالة .

أما إذا استوفى شروطه مجتمعة فيجوز أن يكون كالظن معنى وعملاً ، على  
التفصيل الذي شرحناه . ويجوز — مع استيفائه تلك الشروط كاملة — أن يكون  
بمعنى : « النطق والتلفظ » فينصب مفعولاً به واحداً فقط ، وعندئذ يتعين أن يكون  
الاسمان بعده مرفوعين حتماً — كما سلف — ويتعين لإعرابهما مبتدأ وخبراً في محل  
نصب ، لتسد جملتهما مسد المفعول به . فالأمران جائزان عند استيفائه الشروط<sup>(١)</sup> .  
ولكن لكل منهما معنى وإعراب يخالف الآخر . والمتكلم يختار منهما ما يناسب  
المراد . فيصح : أَتَقُولُ : الطائر مرتفعاً ؟ كما يصح : أَتَقُولُ : الطائر مرتفع ؟  
ينصب الاسمين معاً ، أو يرفعهما على الاعتبارين السالفين المختلفين<sup>(٢)</sup> ؛ طبقاً  
للمعنى المقصود .

وهناك رأى آخر مستمد من لغة قبيلة عربية اسمها : سُلَيْمٌ ، وملخصه :

(١ و ٢) فليس استيفاءه الشروط موجباً تنزيله منزلة « الظن » . وإنما يميز ذلك فقط . أما  
لإجرائه مجرى الظن فيوجب أولاً تحقيق الشروط كلها . . .

أن القول — ومشتقاته — إذا كان معناه : « الظن » فإنه ينصب مفعولين مثله .  
وتجرى عليه بقية أحكام « الظن » بغير اشتراط شيء من تلك الشروط الخمسة  
أو غيرها ، فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه : « الظن »<sup>(١)</sup> فإن لم يتحقق  
هذا الشرط يكن معناه — في الغالب — « النطق المجرد والتلفظ » ، وينصب مفعولاً  
به واحداً ، ولهذا يجب رفع الاسمين بعده : واعتبار جملتهما الاسمية في محل نصب  
تسد مسد مفعوله .

---

(١) ويرى بعض النحاة : أن « سليماً » لا يشترطون أن يكون معناه « الظن » فعندهم القول  
قد ينصب مفعولين دائماً . وفي هذا الرأي ضعف . وقد أشرنا ( في رقم ٤ من هامش ص ٤٨ ) إلى وجوب  
فتح همزة « أن » الواقعة بعد « القول » إذا كان معناه الظن ، لأنه يحتاج إلى مفعولين ؛ فيكون المصدر  
المؤول من « أن » مع معموليها في محل نصب ساداً مسد المفعولين . ونشير هنا إلى أن الرأي السالف يساير  
لغة سليم وغيرها ما دام القول بمعنى الظن ؛ لحاجته إلى ما بعده ، فتفقد « إن » الصدارة في جملتها ؛  
فتفتح همزتها وجوباً .



## زيادة وتفصيل :

( ١ ) تضطرب أقوال النحاة في اللفظ المحكى بالقول ؛ أيكون مفرداً وجملة ؛ أم يقتصر على الجملة فقط ؟ أيكون ترديداً ومحاكاة لنطق سابق به ، أم يكون ابتداء كما يكون ترديداً ومحاكاة ؟ أيكون حكاية للقول بمعنى النطق والتلفظ فقط ، أم يكون حكاية له بهذا المعنى . وبمعنى الظن أيضاً ؟ . . . إلى غير ذلك من صنوف التفریع ؛ والخلف ، والاضطراب الذي يخفى الحقيقة ، ويغشى على وضوحها ، ويكدّ الذهن في استخلاصها . وقد تخيرنا أصفى الآراء فيها ، وقدمناه فيما سبق <sup>(١)</sup> . وللحكاية تفصيلات وأحكام أخرى في بابها الخاص ، وأشرنا في الجزء الأول <sup>(٢)</sup> إلى بعض أحكامها .

( ب ) الأصل <sup>(٣)</sup> في الجملة المحكية بالقول أن يذكر لفظها نصّاً كما سُمع من غير تغيير ، وكما جرى على لسان الناطق بها أول مرة . لكن يجوز أن تحكى بمعناها ، لا بالفاظها <sup>(٤)</sup> فإذا نطق الناطق الأول . وقال حكمة : هي : الأمم الأخلاق « . جاز لمن يحكيها بعده أن يرددها بنصها الحرفي ، وبضبطها وترتيبها ، فيردها بالعبارة التالية : قال الحكيم : الأمم الأخلاق « . . . وجاز أن يرددها بمعناها مع مراعاة الدقة في المعنى ؛ كما يأتي : قال الحكيم : الأمم ليست شيئاً إلا الأخلاق « . أو : الأمم بأخلاقها « . أو : ما الأمم إلا أخلاقها « . . . وعلى هذا لو سمعنا شخصاً يقول : البرد قارس « . لجاز في الحكاية أن نذكر النص بحروفه وضبطه وترتيبه : قال فلان : البرد قارس « ، أو بمعناه : قال فلان : البرد شديد . . .

وإذا قالت فاطمة أنا كاتبة « — مثلاً — وقلت : لزيتب أنت شاعرة « ؛ فلك في الحكاية أن تذكر النص : ( قالت فاطمة « أنا كاتبة » . وقلت لزيتب « أنت شاعرة » ) ، مراعاة لنص اللفظ المحكى فيهما ، ولك أن تذكر المعنى : ( قالت فاطمة « هي كاتبة » ، وقلت لزيتب « هي شاعرة » ، أو : إنها شاعرة » ) مراعاة لذلك المعنى

( ١ ) في ص ٤٦ وما بعدها .

( ٢ ) م ٢ ص ٣١ .

( ٣ ) ومراعاته أحسن .

( ٤ ) إن لم يكن هناك ما يقتضى التمسك بالنص الحرفي لداع ديني ، أو علمي ، أو قضائي ، أو

.....

في حالة الحكاية ؛ حيث تكون فيها فاطمة وزينب غائبتين وقت الكلام<sup>(١)</sup>.  
فالحكاية بالمعنى لا تقتضى المحافظة على اسمية الجملة ، أو فعليتها ، أو نصّ  
كلماتها ، أو إعراب بعض كلماتها إعراباً معيناً ؛ وإنما تقتضى المحافظة على  
سلامة المعنى ، ودقته ، وصحة الألفاظ ، وصياغة التركيب ، فيكنى في الجملة  
الحكية أن تكون صحيحة في مطابقة المعنى الأصلي ، وسليمة من الخطأ اللفظي .

فإن كانت الجملة الحكية مشتملة في أصلها على خطأ لغويّ أو نحويّ وجب  
حكايتها بالمعنى للتخلص مما فيها من خطأ . إلا إن كان المراد إظهار هذا الخطأ ،  
وإبرازه لسبب مقصود ؛ وعندئذ يجب حكايتها بما اشتملت عليه .

( ج ) هل يلحق « بالقول » الذى معناه النطق والتلفظ ، ما يؤدى معناه  
من كلمات أخرى ؛ مثل : ناديت ، دعوت ، أوحيت ، قرأت - أوصيت -  
نصحت . . . وغيرها من كل ما يراد به : « النطق المجرد ، والتلفظ المحض »  
فتنصب مفعولاً به أو مفعولين<sup>(٢)</sup> ، على التفصيل الذى سبق ؟ .

الأنسب الأخذ بالرأى القائل : إنها تلحق به في نصب المفعول والمفعولين ،  
ما دامت واضحة الدلالة على معناه . ومن الأمثلة قوله تعالى : ( وَنَادَوْا يَا مَالِكُ :  
لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ) ، وقوله تعالى : ( فَمَدَعَا رَبَّهُ : إِنِّي مُغْلِبٌ فَانْتَبَسِرْ )  
بَكَسْر الهمزة في قراءة الكسر . وقوله تعالى : ( فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ : لَسْتُ لَكِنَّ  
الظالمين ) . . . ولا داعى للتأويل في هذه الآيات وغيرها بتقدير « قول » . . . إذ  
لا حاجة للتقدير مع الدلالة الواضحة ، وعدم فساد المعنى أو التركيب . . .

أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوى . ومن ذلك قوله تعالى :  
( يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ . . .  
أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ) . . . أى : فيقال لهم : أكفرتم ؟ فهنا القول

( ١ ) لأن ذكر اسميهما دليل - فى الغالب - على غيابهما وقت حكاية الكلام . ولولا غيابهما  
لاتجه إليهما الخطاب : « قلت لك » - . . . بدلا من « قلت لفاطمة .. وقت لزينب .. » . ( راجع حاشية  
الصبان ج ٢ آخر باب « ظن » وكذلك الحضرى - وغيره - فى هذا الوضع ) .

( ٢ ) طبقاً للرأى الذى يفيد أن سلباً - كما نقل بعض النحاة - تنصب بالقول مفعولين مطلقاً ،  
( أى : ولو لم يكن بمعنى : الظن . ، كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥٢ ) .

محذوف<sup>(١)</sup> ولا بد من تقديره لصحة المعنى والأسلوب .

(١) هذا موضع من مواضع حذفه جوازاً ؛ لوجود كلام قبله يدل عليه وعلى مكانه ، وهو قوله تعالى : ( يوم تبيض وجوه . . . إلخ ) . وبثله قراءة من قرأ قوله تعالى في سورة الشعراء : « وإذ نادى ربك موسى : أن ائت القوم الظالمين قوم فرعون . ألا تتقون ) .. بالتأوين - لا بالياء فالتاء ، وهذه قراءة أخرى - قال ابن جني في كتابه : « المحتسب » - ج ٢ ص ١٢٧ - عن هذه قال القراءة مانصه : ( « هو عندنا على إضمار القول فيه . وإيضاحه : وإذ نادى ربك موسى أن ائت القوم الظالمين ، قوم فرعون ، فقل لهم : ألا تتقون . وقد كثر حذف القول عندهم ، من ذلك قول الله تعالى : « والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ، . . . سلام عليكم . . . » . أى : يقولون : سلامٌ عليكم » ) « ١ هـ »

هذا ، وما سبق يظهر أن ابن جني من أصحاب الرأي الذى لا يلحق بالقول الذى معناه النطق والتلفظ ما يؤدى معناه ؛ مثل : ناديت . . . .

## المسألة ٦٣ :

## حذف المفعولين ، أو أحدهما ، وحذف الناسخ

الاختصار أصل بلاغى ، لا يختص بباب ، ولا يقتصر على مسألة ، ويراد به : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه . وهو جائز بشرطين :

( أ ) أن يوجد دليل يدل على المحذوف ، ومكانه <sup>(١)</sup> .

( ب ) وألا يترتب على حذفه إساءة للمعنى ، أو إفساد<sup>٢</sup> فى الصياغة اللفظية .

واستناداً إلى هذا الأصل القويم يصح الاختصار هنا بحذف المفعولين معاً أو أحدهما . فمثال حذفهما معاً : — هل علمت الطيارة سابحةً فى ماء الأنهار ؟ . فتجيب : نعم ، علمتُ . . . — هل حسبت الإنسان واصلاً إلى الكواكب الأخرى ؟ . نعم ، حسبت . . . ، أى : علمت الطيارة سابحةً . . . . وحسبت الإنسان واصلاً . . .

ومثال حذف الثانى وحده ( وهو كثير ) : أى الكلامين أشدُّ تأثيراً فى الجماهير ؛ أشعرُ أم الخطابة ؟ فتقول : أظن الخطابة . . . أى : أظن الخطابة أشدَّ . . .

ومثال حذف الأول وحده ، ( وحذفه أقل من الثانى ) : ما مبلغ علمك بخالد بن الوليد ؟ فتقول : أعلم . . . بطلا صحابياً من أبطال التاريخ . أى : أعلم خالداً بطلا . . .

فقد صحَّ الحذف فى الأمثلة السابقة ؛ لتحقق الشرطين معاً . فإن لم يتحقق

( ١ ) لأن عدم معرفة المحذوف يفسد المعنى فساداً كاملاً ، وعدم معرفة مكانه يؤثر فى المدنى قليلاً أو كثيراً ؛ فلو وضع الكلمة فى الجملة أثر فى المعنى . ولا فرق فى الدليل ( القرينة ) بين أن يكون مَسْأَلِياً ؛ ( أى : قولاً يدل على المحذوف ) وأن يكون حالياً ؛ ( أى : أمراً آخر مفهوماً من الحال والمقام ، بغیر نطق ولا كلام . ولهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢١٩ م ٧٦ ، وراجع ح ١ ص ٣٦٢ م ٣٧ ) .

( ٢ ) يرى بعض النحاة الاختصار على هذا الشرط ؛ لأنه يتضمن معنى الشرط الأول . ولكننا ذكرناهما ممَّا مبالغة فى الإيضاح والإبانة .

الشرطان معاً لم يحذف<sup>(١)</sup>؛ فلا يصح في تلك الأمثلة وأشباهها : علمت فقط ، ولا حسبت فقط ، بحذف المفعولين فيهما . ولا يصح علمت الطيارة . . . ولا حسبت الإنسان . . . بحذف المفعول الثاني فقط ، ولا علمت . . . سابحة ، ولا حسبت . . . واصلاً ؛ بحذف الأول . وهكذا من كل ما فقد الشرطين معاً ، أو أحدهما .

واعتماداً على الأصل البلاغي السابق أيضاً يصح حذف الناسخ مع مرفوعه ؛ نحو : ما ذا تزعم ؟ فتجيب : . . . الأخ منتظراً في الحقل . أى : أزعم<sup>(٢)</sup> . . .

( ١ ) ولا التفات لمن أباح : « الاختصار » ؛ وهو الحذف بغير دليل . لأن هذه الإباحة مفسدة .  
( ٢ ) في المسألتين الأخيرتين ؛ ( مسألة ٦٢ : « القول » ومسألة ٦٣ : « الحذف » ) يقول ابن مالك في الحذف :

وَلَا تُحْزَرُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ ، أَوْ مَفْعُولٍ .

يريد : ليس من الجائز في هذا الباب سقوط مفعول ( أى : حذفه ) أو مفعولين . إلا بوجود دليل يدل على المحذوف . وكلامه مختصر ، وقد وفيناه . ويذكر في القول :

و « كَتَّظُنُّ » اجْعَلْ : « تَقُولُ » إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ . وَلَمْ يَنْفَصِلْ بِغَيْرِ ظَرْفٍ . أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصْلَتَ يُحْتَمَلُ

المعنى : اجعل « تقول » - وهى مضارع للمخاطب - مثل « تظن » في المعنى والعمل إن وليت : « تقول » مستفهماً به ، أى : إن جاءت « تقول » بعد أداة يُستفهم بها . ( فزوع الفعل « تقول » بعد الاستفهام شرط ) .

وشرط آخر ؛ هو : ألا ينفصل الفعل المضارع : « تقول » عن أداة الاستفهام بفواصل غير الظرف . أما الظرف فيجوز أن يقع فاصلاً بينهما ، كذا ما يشبه الظرف ؛ وهو الجار مع مجروره . - وقد يطلق « الظرف » - أحياناً - على شبه الجملة بنوعيه - وكذا كل شيء آخر وقع عليه عمل الفعل : « ظن » أو عَمَلُ معمول الفعل ؛ كالأمثلة التى سبقت في الشرح .  
ثم بين رأى الآخر في : « القول » بالبيت التالى :

وَأَجْرَى « الْقَوْلُ » ، « كَظُنُّ » مُطْلَقًا عِنْدَ « سُلَيْمٍ » ؛ نَحْوُ ؛ قُلْ ذَا مُشْفِقًا

أى : قبيلة « سليم » تجرى القول مجرى الظن في المعنى ، والعمل والأحكام المختلفة ، من غير اشتراط شيء مطلقاً . إلا اشتراط أن يكون « القول » بمعنى « الظن » . . . مثل : قل هذا مشفقاً . وقد سبق رأى آخر لهم . في رقم ١ من هامش ص ٥٢

## المسألة ٦٤ :

أعلم ... أرى ..

فرح	الحزين	أفرحت	الحزين
زَهَقَ	الباطل	أزهق	الحق
لَانَ	المتشدد	ألانت	الحوادث

سمع	الصدیقُ	الخَبَرَ	السارَّ
وَرَدَ	الغائبُ	أهلَه	أوردت
قَرَأَ	الأديبُ	القصيدةَ	أقرأت

علمتُ	الحرفةَ	وسيلةَ	الرزقِ
علمَ	الشبابُ	الاستقامةَ	طريقَ
رَأَيْتُ	الفهمَ	رائدَ	النبوغِ
رَأَى	الخبراءُ	الآثارَ	كنوزاً

الفعل نوعان : « لازم » ؛ ( أى : قاصر ؛ لا ينصب بنفسه المفعول به ) ،  
و « متعد » ؛ ينصب بنفسه مفعولاً به ، أو مفعولين ، أو ثلاثة . ولا يزيد عليها .

ولتعدية الفعل اللازم وسائل معروفة في بابهِ <sup>(١)</sup> . منها : وقوعه بعد « همزة النقل » . ( أى : همزة التعدية ) فإذا دخلت همزة النقل على الفعل الثلاثي اللازم ، أو الثلاثي المتعدى لواحد أو لاثنتين غيَّرت حاله ، وجعلت الثلاثي اللازم متعدياً لواحد - كأمثلة : « ا » - وصيَّرت الثلاثي المتعدى لواحد متعدياً لاثنتين - كأمثلة « ب » - وصيَّرت الثلاثي المتعدى لاثنتين متعدياً لثلاثة - كأمثلة : « ح » - فشأنها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثي مفعولاً به <sup>(٢)</sup> ؛ فننقله من حالة إلى أخرى تخالفها <sup>(٣)</sup> ؛ فتكسب الجملة مفعولاً به جديداً لم يكن له وجود قبل دخول همزة النقل

(١) هو باب « تعدى الفعل ولزومه » . وسيأتى في ص ١٥٠ م ٧٠ .

(٢) كما سيجيء في ص ١٥٨ م ٧١ . وفي رقم ٢ من ص ١٦٥ .

(٣) ولهذا سميت أيضاً : « همزة النقل » .

على الفعل : أما غير الثلاثي فلا تدخل عليه هذه الهمزة .

ولا يكاد يوجد خلاف هام في أن التعدية بهمزة النقل على الوجه السالف قياسية في الثلاثي اللازم ، وفي الثلاثي المتعدى بأصله لواحد<sup>(١)</sup> . إنما الخلاف في الثلاثي المتعدى بأصله لاثنين ؛ أتكون تعديته بهمزة النقل مقصورة على فعلين من الأفعال القلبية ؛ هما : « عَلِمَ - ورأى »<sup>(٢)</sup> - دون غيرهما من باقي الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين ، والتي سبق الكلام عليها<sup>(٣)</sup> - أم ليست مقصورة على الفعلين المذكورين ؛ فتشملهما ، وتشمل أخواتهما القلبية التي مرّت في الباب السالف ؟ رأيان . وتميل إلى أولهما جمهرة النحاة ، فتَقْصِرُ التعدية على الفعلين المعينين ( « عَلِمَ » و « رَأَى » ) ولا تبيح قياس شيء عليهما من أفعال اليقين والرجحان وغيرهما ، فلا يصح عندها أن تقول . أَظُنَنْتُ الرجلَ السَّيْرَةَ قادمةً ، وأحسبته السفرَ فيها مريحاً . في حين يصح هذا عند بعض آخر يبيح القياس على الفعلين السالفين ، ولا يرى وجهاً للفرقة بينهما وبين نظائرها من أفعال اليقين والرجحان التي تنصب مفعولين بحسب أصلها<sup>(٤)</sup> .

سواء أخذنا برأى الجمهرة أم بالرأى الآخر ؛ فالفعل القلبيّ الناصب للمفعولين بحسب أصله وبحسب رأى كل منهما في نوعه<sup>(٥)</sup> . . . . سينصب ثلاثة بعد دخول

(١) راجع الأشموني والصبان - ج ١ - أول باب : « تعدى الفعل ولزومه » .

(٢) سواء أكانت عِلْمِيَّة كالأمثلة المذكورة ، أم حُلُمِيَّة ؛ وهي التي مصدرها « الرؤيا » المنامية . كقوله تعالى :

« إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ . . . . »

(٣) في ص ٥ . ثم راجع رقم ٢ من ص ١٦٥ ورقم ١ من هامشها .

(٤) وهذا رأى حسن اليوم ؛ فإنه مع خلوه من التشدد والتضييق ، يسائر الأصول اللغوية العامة ، ويلأّم التعبير الموجز المطلوب في بعض الأحيان ، فتقول : أَظُنَنْتُ الرجلَ السَّيْرَةَ قادمةً ؛ بدلا من جعلت الرجل يظن السَّيْرَةَ قادمة ، إذ من الدواعي البلاغية ، والاستعمالات اللازمة في العلوم الحديثة ما قد يجعل له التفضيل . فن الخير إباحة الرأيين ، وترك الاختيار للمتكلم يراعى فيه الملابسات .

(٥) من ناحية أنه محصور في الفعلين السالفين دون غيرهما من أفعال القلوب ، أو غير محصور فيها وإنما يشمل كل أفعال القلوب التي سبق شرحها .

همزة التعدية عليه . ومفعوله الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر ، ويجرى عليهما في حالتها الجديدة ما كان يجري عليهما قبل مجيء همزة التعدية ؛ فتطبق عليهما وعلى أفعالهما - وباقى المشتقات - الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية التى سبق شرحها ، ومنها : التعليق ، والإلغاء ، والحذف اختصاراً لدليل . . .

فمن أمثلة التعليق : أعلمتُ الشاهدَ لأداءُ الشهادة واجبٌ ، وأريته إن<sup>(١)</sup> كتمانها لإثمٌ كبيرٌ . ومن أمثلة الإلغاء أو عدمه : النخيلُ أعلمتُ البدوىَّ أنسبُ للصحراء - أو : أنسبُ للصحراء أعلمتُ البدوىَّ النخيلُ - أو : النخيلُ أنسبُ للصحراء أعلمتُ البدوىَّ . وأصل الجملة : أعلمتُ البدوىَّ النخيلُ أنسبُ للصحراء . أما المفعول به الأول من الثلاثة فقد كان فى أصله فاعلاً كما عرفنا ، فلا علاقة له بهذه الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية السالفة .

ومن أمثلة حذف المفعول به الثانى لدليل أن يقال : "هل عرفت حالة المزرعة ؟ فتجيب : أعلمنى الخيرُ . . . جيدةً ، أى : أعلمنى الخير المزرعة جيدةً . ومثال حذف الثالث لدليل ؛ أن يقال : هل علمَ الوالدُ أحداً قادماً لزيارتك ؟ فتجيب : أعلمته زميلاً ، أى : زميلاً قادماً<sup>(٢)</sup> لزيارتى . ومثال حذف الثانى والثالث معاً أن تقول : أعلمته . . .

فإن كان الفعل : « عَلِمَ » بمعنى : « عَرَفَ » أو كان الفعل : « رَأَى » بمعنى : « أَبْصَرَ » - لم ينصب كلاهما فى أصله إلا مفعولاً به واحداً كما سبق<sup>(٣)</sup> . نحو : علمتُ الطريقَ إلى النهر - رأيتُ الشهبَ المتساقطة . فإذا دخلت على أحدهما همزة التعدية صيرته ينصب مفعولين ، نحو : أعلمتُ الرجلَ الطريقَ إلى النهر ، وأريته<sup>(٤)</sup> الغلامَ الشهبَ المتساقطة . وهذان المفعولان ليسا فى الأصل مبتدأ وخبراً ؛ إذ لا يصح : الرجلُ الطريقُ - الغلامُ الشهبُ . ولهذا لا يصح

(١) يوضح هذا المثال مع كسر همزة « إن » ما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣ .

(٢) المعنى الأساسى لا يتم إلا بهذه الكلمة ، فلا تعرب حالا ، لأن الحال فضلة .

(٣) فى ص ١٣ ، ١٤ .

(٤) سبقت أحكام خاصة ببعض حالات هذا الفعل عند بنائه للمجهول ، وطريقة إعرابه - فى



تطبيق الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية عليهما . إلا التعليق فجائز ، ومنه قوله تعالى : ( رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ) .

وقد نصت كتب اللغة على أفعال أخرى - قلبية وغير قلبية - قد ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثة من المفاعيل ، دون وجود همزة التعدية قبله . وأشهر تلك الأفعال خمسة : نَبَأَ - أُنْبَأَ - حَدَّثَ - أَخْبَرَ - خَبَرَ . . . مثل : نَبَأَتْ الْغَيَارَ الْجَوْءَ مناسباً للطيران - أُنْبَأَ الْبَحَّارُ الْمِيْنَاءَ مستعداً - حَدَّثَ الصَّدِيقَ الرَّحْلَةَ طَيِّبَةً - أَخْبَرَتِ الْمَرِيضَ الرَّاحَةَ لازمةً - خَبَرَتِ الْبَائِعَ الْأَمَانَةَ أَنْفَعَ لَهُ . والكثير في الأساليب الماثورة أن يكون فيها تلك الأفعال الخمسة مبنية للمجهول ، وأن يقع أول المفاعيل الثلاثة نائب فاعل مرفوعاً ، ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين . ومن الأمثلة قول الشاعر :

نُبِّشَتْ نُعْمَى - عَلَى الْهَجْرَانِ - عَابَةً سَقِيًّا وَرَعِيًّا <sup>(١)</sup> لَذَاكَ الْعَانِبِ الزَّارِي

وقد جاء في القرآن « نَبَأًا » ناصباً مفعولاً واحداً صريحاً ، وسد مسدّ المفعولين الآخرين جملة « إن » مع معموليها ، بعد أن عُلِّقَت الفعل عنها باللام في قوله تعالى : ( وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ - إِذَا مَزَقْتَ كُلَّ مُمَزَّقٍ - إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ) <sup>(٢)</sup> .

- (١) فالآية تشتمل على فعل الأمر « أر » وهو من « أرى » البصرية التي تنصب مفعولين بشرط وجود همزة التعدية قبلها . و « ياء المتكلم » هي مفعوله الأول . وجملة « كيف تحيي الموتى » في محل نصب سد مسدّ المفعول الثاني . في الرأي الراجح . باعتبار « كيف » استفهامية معمولة للفعل : « تحيي » ( وقد سبق الكلام على إعراب « كيف » في ج ١ ص ٤٦٢ م ٣٩ وسيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١١٣ ) .  
(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ بيان عن كلمتي « سقى ورعى » ، وفي ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٨ بيان أكل  
(٣) فيما سبق يقول ابن مالك في باب مستقل ، عنوانه : « أعلم وأرى » .

إِلَى ثَلَاثَةٍ « رَأَى » وَ « عَلِمَا » عَدَّوْا ، إِذَا صَارَا : أَرَى وَأَعْلَمَا

وما لمفعول : « عَلِمْتُ » مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ : أَيْضًا حَقَقًا

التقدير - وهو شرح أيضاً - : النحاة عدوا الفعل : « رأى » والفعل : « علم » إلى ثلاثة من المفاعيل إذا صار كل من الفعلين في صيغة جديدة ؛ هي : « أرى » ، وأعلم » ؛ حيث سبقتهما ( همزة التعدية ) . ثم بين أن ما ثبت لمفعول « علم » من الأحكام المختلفة باعتبارهما في الأصل مبتدأ وخبراً - يثبت للثاني والثالث هنا ، فليس الثاني والثالث مع وجود همزة التعدية إلا الأول والثاني قبل دخولها على فعلهما . ( والألف في « علما » وأعلما - وحققا - ألف الإطلاق الزائدة لوزن الشعر ) . ثم قال : =

. . . . .  
. . . . .

### زيادة وتفصيل :

من الأساليب الفصيحة : أحبُّ العلومَ ، ولا تَرَ ما العلومَ الكونيةَ . أو :  
أحب العلومَ ، ولو تَرَ ما العلومَ الكونيةَ . . . بمعنى : ولا سِيا العلوم الكونية .  
وقد سبق الكلام مفصلاً على : « لا سِيا » وعلى هذه الأساليب التي بمعناها - (١)  
وسيجيء هنا لمناسبة أخرى (٢) .

= وَإِنْ تَعَدَّيَا لَوَاحِدٍ بِلَا هَمَزٍ ، فَلَاثِنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا  
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَثْنَى كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذَوَاتِيسَا

يريد : إذا تعدى كل من « علم » و « رأى » إلى مفعول واحد قبل مجيء حرف التعدية ( وهو :  
الهمزة ) ، فإن الفعل يتوصل بحرف الهمزة إلى مفعولين يتعدى لهما ، ليس أصلهما المبتدأ والخبر . الثاني  
منهما كالثاني للفعل : « كسا » في مثل : كسوت المحتاج ثوباً ؛ حيث لا يصلح الثاني في هذا المثال  
وأشباهه أن يقع خبراً للأول : إذ لا يصح : المحتاج ثوب . . .  
ولما كان المفعول الثاني للفعل : « كسا » ليس خبراً في الأصل - كان هو وفعله غير قابلين للأحكام  
الخاصة بالأفعال القلبية وآثارها ، ومنها أن يكون جملة ، وشبه جملة ، والإلغاء . . . ، إلا التعليق  
فيجوز على الوجه الذي سبق في ص ٦٠ . ومثله المفعول الثاني للفعل : « علم » بمعنى « عرف » والفعل  
« رأى » بمعنى : « أبصر » كلاهما يشبه في هذا الحكم ، فالمفعول الثاني للفعل « علم » و « رأى  
بالمعنيين المذكورين « ذواتسا » بالمفعول الثاني للفعل : « كسا » أى : ذو محاكاة ومتابعة واقتداء به فيما  
سبق . ثم قال ابن مالك :

وَكَاَرَى السَّابِقِ : نَبَأً ، أَخْبِرَا حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَلِكَ خَبَرَا .  
أى : مثل الفعل : « أرى » السابق أول الباب ، في نصب ثلاثة من المفاعيل بضمة أفعال أخرى ،  
نرد منها في البيت خمسة . وإنما قال « أرى » السابق ليعتمد عن « أرى » الذي بعده وهو الذي ينصب  
مفعولين بعد دخول همز التعدية . وما ضيه هو : رأى ، بمعنى : نظر .

( ١ ) في ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٣ - الطبعة الثالثة .

( ٢ ) في « ه » من ص ٣٦١ .

## المسألة ٦٥ :

الفاعل<sup>(١)</sup>

تعريفه :

اسم ، مرفوع ، قبله فعل تام<sup>(٢)</sup> ، أو ما يشبهه<sup>(٣)</sup> ، وهذا الاسم هو الذى فَعَّلَ<sup>(٤)</sup> الفعل ، أو قام به<sup>(٥)</sup> .

(١) للنحاة فيه تعريفات كثيرة ، راعوا فى أكثرها جانب الدقة اللفظية المنطقية . ولا بأس بهذا ؛ لولا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مذمومة لا تناسب التعريف ، أو اختصار مريب ؛ يحوى الغموض والإبهام . وقد اخترنا من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين ، ومال إلى الوضوح ، واليسر ، وإن اشتمل على بعض أجزاء يعدها المناطقة من أحكام الفاعل ، لا من تعريفه ؛ مثل : الرفع . ولكن هذا لا أهمية له قديماً وحديثاً .

(٢) أى : ليس من الأفعال الناقصة . - وهى النواسخ التى تحتاج إلى اسم وخبر ، لا إلى فاعل ؛ مثل : الفعل « كان » وأخواتها الفعلية . - ويشترط فى الفعل أيضاً أن يكون مبنياً للمعلوم ، لأن المبنى للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل فى الأغلب ، ولا يحتاج إلى فاعل . وإنما قلنا فى « الأغلب » لتخرج الأفعال الملزمة للبناء للمجهول - فيما يقال - فإنها قد تحتاج لفاعل أحياناً - وسيجىء البيان والتفصيل فى ص ١٠٨ - .

(٣) من كل ما يعمل عمل الفعل ؛ كالمصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وباقى المشتقات العاملة التى سبق الكلام عليها ( فى الباب الأول ، هامش ص ٤ ، وغيره ) ، وكاسم الفعل أيضاً . فالمصدر نحو عجبت من إتلاف المال محمد ، واسم الفاعل ؛ مثل : أصانع الثوب فتاة ؟ والصفة المشبهة مثل : سحرنا الخطيب بكلام جميل أساليبه ، قوى براهيته . وأفضل التفضيل ؛ نحو : هذا الأكل خلقه ... وهكذا . أما اسم المفعول فحكمه حكم المبنى للمجهول ؛ كلاهما يرفع نائب فاعل ، ( كما سيجىء ) . ومثل الجامد المؤول بالمشتق ؛ نحو : العدو نمر ، أى : هو ؛ لأنه بمعنى : غادر ؛ فهو جامد مؤول بالمشتق ، وفاعله ضمير مستتر فيه . وقد يكون ظاهراً نحو : القائد أسد هجماته ، أى : القائد جريئة هجماته . ( وقد سبق بيان الجامد المؤول بالمشتق فى ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ باب المبتدأ ) .

(٤) أو يفعله الآن ، أو فى المستقبل ؛ ليشمل المضارع الذى يقع مدلوله الآن أو فى المستقبل ؛ ويشمل الأمر الذى يقع مدلوله فى المستقبل ؛ وكذا الفعل الذى قبله أداة تمليق ؛ مثل : إن يحضر الغائب نستقبله ، والفعل هنا قد يكون داخلاً فى جملة إنشائية للمدح ؛ مثل : نرى المحسن ؛ لأن الفعل فى بعض الجمل ومنها الجمل الإنشائية التى للمدح ، وفى التعريفات العلمية لا يدل على زمان - كما قرره المحققون ، وأشارنا إليه هامش - ١ ص ٣١ م ٤ - ولا فرق بين أن يكون معنى الفعل موجباً أو منفيّاً ؛ نحو : انتصر الشجاع ، ولم ينتصر الجبان .

(٥) يرد على البال السؤال عن الفرق المعنوى بين الفاعل الذى قام به الفعل ، والمفعول به الذى وقع عليه الفعل ؛ لأن المعنى اللغوى للعبارتين واحد . بحيث لو وضعت إحداها مكان الأخرى ما تغير المعنى اللغوى . .

فمثال الاسم ، صريحاً ، أو مؤولاً : ( ولقد نصبركم الله في مواطن كثيرة ) -  
 ( واعبدوا الله - ولا تشركوا به شيئاً )<sup>(١)</sup> - ( شاع أن البغي وخيم العاقبة ) -  
 ( اشتهر أن تنتقل العدوى من المريض للسليم ) .

ومثال ما يشبه الفعل : أوقف على الشجرة عصفورة - ما فرح أعداؤنا  
 بوحادثنا وقوتنا . فكلمة : « عصفورة » فاعل للوصف ؛ ( وهو : واقف ، اسم  
 الفاعل ) وكلمة : « أعداؤنا » فاعل للوصف : ( فرح - الصفة المشبهة ) .  
 ومن أمثلة الفاعل الذي قام به الفعل أيضاً : اتسعت ميادين العمل في بلادنا ،  
 وتنوعت أسبابه ، فلن يضيق الرزق بطالبيه ما داموا جادين .

= إن الفرق اللفظي بين الفاعل والمفعول به معروف للنحاة ؛ فالفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ،  
 وهذا الفرق اللفظي يستتبع عندهم فرقاً اصطلاحياً في معنى كل جملة ، يوضحه ما يأتي :  
 « تحرك الشجر » . كلمة : « الشجر » تعرب فاعلاً نحوياً . لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى اللغوي  
 الواقعي لكلمة : « فاعل » . وهو : « من أوجد الفعل حقيقة ، وبأثر بنفسه إبرازه في الوجود » ؛ لأن  
 الشجر لم يفعل شيئاً ؛ إذ لا دخل له في إيجاد هذا التحرك ، ولا في خلقه ، وجمله حقيقة واقعة بعد أن لم  
 تكن ؛ فليس للشجر عمل إيجابي - مطلقاً - في إحداث التحرك . وكل علاقته به أنه استجاب له ، وتفاعل معه ؛  
 فقامت الحركة به ، وخالفته ، ولا يسته ، من غير أن يكون له اختيار أو دخل في إيجادها ، كما سبق .  
 فأين الفاعل الحقيقي الذي أوجد التحرك من عدم ، وكان السبب الحقيقي في إبرازه للوجود ؟  
 ليس في الجملة ما يدل عليه ، أو على شيء ينوب عنه . فإذا قلنا : حرك الهواء الشجر - تغير الأمر ؛  
 فظهر الفاعل الحقيقي المنشيء للتحرك ، وبأن الموجد له ، الذي أوقع أثره على المفعول به .  
 مثال آخر : تمزقت الورقة . تعرب كلمة : « الورقة » فاعلاً نحوياً . وهذا الإعراب لا يوافق ولا  
 يساير المعنى اللغوي لكلمة : « فاعل » ، ولا يوافق الأمر الواقع ؛ لأن الورقة في الحقيقة لم تفعل شيئاً ؛  
 فلم تمزق نفسها ، ولا دخل لها في تمزقها ، ولم تشترك فيه بعمل إيجابي يحدثه ؛ ولكنها تأثرت به حين  
 أصابها . فأين الفاعل الحقيقي - لا النحوي - الذي أوجد التمزق . وجمله حقيقة قائمة بالورق ؟ لا وجود  
 له في الجملة ، ولا دليل يدل عليه أو على شيء ينوب عنه . لكن إذا قلنا : مزق الطفل الورقة - ظهر  
 الفاعل الحقيقي ، واتضح من أوجد الفعل بمعناه اللغوي الدقيق .

وبما سبق يتبين الفرق المعنوي بينهما ، وأنه ينحصر في :

أ - أن الفاعل النحوي - على الوجه السالف - ليس هو الفاعل الحقيقي ، وإنما هو المتأثر بالفعل ،  
 وليس في الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقي ، أو على شيء ينوب عنه .  
 ب - وأن المفعول به ليس فاعلاً نحوياً ولا حقيقياً . وإنما هو المتأثر بالفعل ، أيضاً ، ولكن مع  
 اشتغال جملته على الفاعل الحقيقي ، أو ما ينوب عنه .

( ١ ) المراد بالاسم الصريح هنا : ما يشمل الضمير ؛ كما في الآية .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

يكون الفاعل مؤولا إذا وقع مصدراً منسباً من حرف مصدرى وصلته .  
وحروف المصادر خمسة<sup>(١)</sup>، لكن الذى يصلح منها للسبك فى باب الفاعل  
ثلاثة<sup>(٢)</sup> ؛ هى : « أن » - « أن » - « ما » ، المصدرية بنوعيهما . مثل : يسعدك أن  
تعمل الخير ، ويسعدنى أنك حريص عليه . ( أى : يسعدك عمل الخير ويسعدنى  
حرصك عليه ) . ومثل : ينفعك ما أخلصت فى عملك - يسرنى ما طالت ساعات  
الصفو . ( أى : ينفعك إخلاصك فى عملك - يسرنى مدة<sup>(٣)</sup> إطالة ساعات الصفو )  
فلا يوجد المصدر المؤول إلا من اجتماع أمرين مذكورين - غالباً<sup>(٤)</sup> - فى الكلام ،  
هما : حرف سابك وصلته . ولا يجوز حذف أحدهما إلا « أن » الناصبة للمضارع

( ١ و ١ ) حروف المصادر وتسمى : «حروف السبك» ، خمسة ، وهى : ( أن الناصبة للمضارع - أن  
مشددة ومخففة - ما - كى - لو ) وقد سبق الكلام على معناها ، وصلتها ، وكل ما يتعلق بها فى ج ١ -  
آخر باب : الموصول - ص ٣٦٨ م ٢٩ من هذا الكتاب . وزاد عليها بعضهم همزة التسوية ؛ فإنها من أدوات  
السبك عندهم . وهى التى تقع بعد كلمة : «سواء» ، ويليهما صلتهما مشتملة على لفظة «أم» الخاصة بهما .

كقوله تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ... )  
فالهمزة تسبك -بغير سابك- مع الجملة بعدها بمصدر يعرب هنا فاعلا . والتقدير : إن الذين كفروا سواء-  
بمعنى : متساو- إنذارك وعدمه عليهم . فهم يعربون كلمة : «سواء» خبر «إن» والمصدر المؤول - من غير  
سابك - فاعل لكلمة «سواء» التى هى بمعنى اسم الفاعل

( وتفصيل الكلام على هذا فى مكانه الخاص ج ٣ باب العطف عند بيان أحوال « ام » .  
ص ٤٣١ م ١١٨ - وسبقت الإشارة له فى ج ١ بآخر «باب الموصول» م ٢٩ ، كما قلنا )

( ٢ ) أما : « كى » المصدرية فلا تصلح للسبك فى باب الفاعل ؛ لأنها - فى الغالب - تكون  
مسيبقة بلام الجرّ لفظاً . أو تقديراً . فالمصدر المؤول منها ومن صلتهما مجرور باللام ؛ فلا يكون فاعلا  
وكذلك : « لو » المصدرية ؛ لأنها - فى الغالب - مسبوقة بجملة فعلية ، فعلها «ود» أو «يود» - أو ما  
فى معناها ، فالمصدر المنسبك منها ومن صلتهما يعرب مفعولا للفعل الذى قبلها . . .

( ٣ ) بشرط أن يكون المراد : أن مدة الإطالة هى التى تسر ، وليست الإطالة نفسها ؛ وإلا  
كانت « ما » مصدرية فقط .

فإنها قد تحذف وحدها وجوباً أو جوازاً في مواضع معينة ، وتبقى صلتها — كما سيجيء<sup>(١)</sup> — ومع حذفها في تلك المواضع تسبك مع صلتها الباقية مصدراً يعرب على حسب حالة الجملة . وقد حذفت سماعاً في غير تلك المواضع ، وبقيت صلتها أيضاً . وهو حذف شاذ لا يصح القياس عليه . ومنه قولهم : وما راعنى إلا يسيرَ الركبُ . أى : إلا أن يسيرَ الركب . ، والتقدير . . . ما راعنى إلا سيرُ الركب ؛ فالمصدر المؤول فاعل . ومثله : يُفرحنى يبرأ المريض ؛ أى : أن يبرأ المريض والتقدير : يفرحنى برؤ المريض ؛ فالمصدر المنسبك فاعل . وهو نظير المسموع ، وكلاهما لا يجوز القياس عليه ، وإنما يذكر هنا لفهم المسموع الوارد في الكلام العربى القديم ، دون محاكاته .

وقد دعاهم إلى تقدير « أن » حاجة الفعل الذى قبلها إلى فاعل ، فيكون المصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل رفع فاعلاً . ولولا هذا لكان الفاعل محذوفاً أو جملة : ( يسير الركب — يبرأ المريض ) وكلاهما لا يرضى عنه النحاة ، لخالفته الأعم الأغلب .

وبهذه المناسبة نشير إلى أن الراجح الذى يلزمنا اتباعه اليوم يرفُضُ أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً . وأما قوله تعالى في قصة يوسف : ( ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه ) . . . فالفاعل ضمير مستتر تقديره : « هو » عائد على المصدر المفهوم من الفعل . أى : بدا لهم بداء ، أى : ظهور رأى . وهذا أحد المواضع التى يستتر فيها الضمير — كما سبق<sup>(٢)</sup> — .

وهناك رأى يجيز وقوعها فاعلاً مطلقاً . ورأى ثالث يجيز وقوعها فاعلاً بشرط أن تكون فعلية معلقة<sup>(٣)</sup> بفعل قلى ، وأداة التعليق الاستفهام ؛ كقوله

(١) في الجزء الرابع ، باب « إعراب الفعل » حيث الكلام على النواصب ثم الجوازم . . .

(٢) ج ١ ص ١٨١ م ٢٠ عند الكلام على « مرجع الضمير » .

(٣) شرحنا في الباب الأول : ( ظن وأغواتها ) التعليق وأدواته . ص - ٢٧ .

. . . . .  
 . . . . .

تعالى : ( وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ<sup>(١)</sup> فَعَلْنَا بِهِمْ ) . والرأى الأول أكثر مسaire للأصول اللغوية ، وأبعد من التشنيت والتفريق ، وآثارهما السيئة في الإبانة والتعبير ، فالإقتصار عليه أولى .

نعم إن كانت الجملة مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلاً ؛ لأنها — بسبب قصد لفظها — تعتبر بمنزلة الفرد ؛ كأن تسمع صوتاً يقول : « رأيت البشير » . فتقول : « سرنى رأيتُ البشير » ؛ فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة ، فاعلاً ، مرفوعاً بضممة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) تفصيل الكلام على حالات : « كيف » الإعرابية والبنائية ، في ج ١ م ٣٩ ص ٥٠٩ .  
 (٢) انظر رقم ٣ من هامش ص ١١٩ حيث البيان الخاص بنوع الجملة التي تصلح نائب فاعل .

## المسألة ٦٦ :

## أحكام الفاعل

للفاعل أحكام تسعة ، لا بد أن تتحقق فيه مجتمعة :

أولها : أن يكون مرفوعاً ، كالأمثلة المتقدمة . ويجوز أن يكون الفاعل مجروراً في لفظه ، ولكنه في محل رفع . ومن أمثلته إضافة المصدر إلى فاعله ؛ في نحو : يسرنى إخراجُ الغنيِّ الزكاةَ ؛ فكلمة : « الغنيِّ » مضاف إليه مجرور . وهي فاعل المصدر ؛ إذ المصدر هنا يعمل عمل فعله : <sup>(١)</sup> « أخرج » فيرفع مثله فاعلاً ، وينصب مفعولاً به . . . وأصل الكلام : يعجبني إخراجُ الغنيِّ الزكاةَ ؛ ثم صار المصدر مضافاً ، وصار فاعله مضافاً إليه مجروراً في اللفظ ، ولكنه مرفوع في المحل بحسب أصله <sup>(٢)</sup> ، كما قلنا ؛ فيجوز في تابعه (كالنعت ، أو غيره من التوابع الأربعة <sup>(٣)</sup>) ، أن يكون مجروراً ؛ مراعاةً للفظ ، أو مرفوعاً مراعاةً للمحل ، تقول : يعجبني إخراجُ الغنيِّ المقتدرِ الزكاةَ ؛ برفع كلمة : « المقتدرِ » أو جرّها .

ومن أمثلة ذلك أيضاً الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد . ويغلب أن يكون حرف الجر الزائد هو : « مِن » ، أو : « الباء » ، أو : « اللام » . نحو : ما بَقِيَ من أنصارٍ للظالمين — كَفَى <sup>(٤)</sup> بالحق ناصراً ومعيناً — هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهد الصادق . فكلمة : « أنصار » مجرورة في اللفظ بحرف الجر الزائد : « مِن » ، ولكنها في محل رفع فاعل ، وكلمة : « الحق » ، مجرورة بحرف الجر الزائد : « الباء » في محل رفع ؛ لأنها « فاعل » . وكذلك كلمة : « تحقيق » مجرورة باللام الزائدة في محل رفع ؛ لأنها فاعل لاسم الفعل : « هيهات » .

(١) في أول الجزء الثالث باب خاص بإعمال المصدر ، وأحكامه المختلفة ، وكذا اسم المصدر .

(٢) ومثل المصدر المضاف لفاعله اسم المصدر في نحو : يسرنى عطاء الغنيِّ الفقير . فكلمة « عطاء »

اسم مصدر الفعل : « أعطى » الذي مصدره : إعطاء . وقد أضيف اسم المصدر لفاعله ، ونصب مفعوله . ففاعله مجرور اللفظ ، مرفوع المحل .

(٣) في آخر الجزء الثالث باب مستقل لكل واحد منها .

(٤) فعل ماض ، معناه : وفّى وأغنى : (حصل به الاستغناء) . . .



فالفاعل في الأمثلة الثلاثة وأشباهاها مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ؛ بحيث لو جاء بعده تابع ( كالعطف ، أو غيره من التوابع الأربعة ) لجاز في تابعه الرفع والبحر ؛ — كما أسلفنا — ففي المثال الأول نقول : ما بقى من أنصار وأعوان<sup>(١)</sup> للظالمين ؛ بالجر والرفع في كلمة : « أعوان » المعطوفة . وفي المثال الثاني نقول : كنى بالحق والأخلاق . . . . . بجر كلمة : « الأخلاق » ورفعها . وفي الثالث هيهات لتحقيق الأمل والفوز . . . . . بجر كلمة : « الفوز » ورفعها<sup>(٢)</sup> .

ثانيها : أن يكون موجوداً — ظاهراً ، أو مستتراً — لأنه جزء أساسى<sup>(٣)</sup> في

(١) إذا كان المعطوف معرفة والمعطوف عليه مجروراً بمن الزائدة ؛ مثل : ما بقى من أنصار والجنود . . . ، وجب في المعطوف الرفع فقط — كما يقول النحاة — لأن « من » الزائدة لا تكون جارة زائدة — في الرأى الأغلب — إلا بشرطين — كما سيجىء في ص ٤٦٢ — أن تكون مسبقة بنى أو شبهه ، وأن يكون المجرور بها نكرة . ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه ، ويعد معمولاً مثله لحرف الجر الزائد : « من » — وجب عندهم أن يكون نكرة كالمعطوف عليه . فإن لم يكن مثله لم يصح أن يكون معمولاً للحرف « من » فلا يصح فيه الجر ، ويجب فيه الاقتصار على الرفع . وكذا إن كان المعطوف عليه نكرة وأداة العطف : « لكن » أو : « بل » ؛ لأن المعطوف بهما بعد النفى والنهى يكون مثبتاً ؛ فلا يصح جره ؛ لأنه بمنزلة المجرور بالحرف « من » والمجرور به لا بد أن يكون نكرة منفية .

(راجع إيضاح الكلام على : « بل » و « لكن » في ج ١ ص ٤٤٣ م ٤٣ وفي باب العطف جزء ٣) .

هذا تلخيص كلامهم . وهو مناقض لما يقولونه في مواضع مختلفة ؛ من أنه يفتقر في الثواب ( أى في التوابع — وأشباهاها ) — ما لا يفتقر في الأوائل — راجع البيان ص ٣٣٨ م ٨١ وله إشارة ٦٣٢ — وبناء على هذا أحكاماً كثيرة ؛ فلا داعى هنا لخروجهم على ما قرروه ، وتشدهم وتضييقهم . والرأى — عندى — تطبيق قاعدتهم السابقة على توابع الفاعل المجرور ؛ فيجوز في توابعه الجر مطلقاً ؛ مراعاة للفظ المجزور ، والرفع مراعاة لمحلّه . وليس في هذا ضرر لفظى أو معنى بل فيه تيسير ، وتخفيف ، وتقليل للتفريع .

(٢) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

الفاعلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي : أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ ؛ نِعَمَ الْفَتَى

وقد اكتفى في تعريف الفاعل بذكر أمثلة مستوفية للشروط هي : أتى زيد . . . فكلمة « زيد » فاعل للفعل المتصرف : « أتى » وكلمة : « وجه » فاعل للوصف المشبه للفعل ؛ وهو : « منير » اسم فاعل . و « الفتى » فاعل للفعل الجامد : « نعم » ؛ فقد عدد الفاعل تبعاً لأنواع العامل .

(٣) الجزء الأساسى في الجملة ، أو الأصيل ، هو : الذى لا يمكن الإستغناء عنه في أداء معناها الأصيل ، ويسميه النحاة : عمدة . ومنه : المبتدأ — الخبر — الفاعل — كثير من أنواع الفعل . . . .

جملته ؛ لابدّ منه ، ولا تستغنى الجملة عنه لتكملة معناها الأصيل مع عامله ؛ ولهذا لا يصح حذفه .

ويستثنى من هذا الحكم أربعة أشياء<sup>(١)</sup> كل منها يحتاج للفاعل ، ولكنه قد يحذف - وجوباً ، أو جوازاً - لداع يقتضى الحذف ؛ وهى :

( أ ) أن يكون عامله مبنياً للمجهول ؛ نحو : ( يأيها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم الصيامُ كما كُتِبَ على الذين من قبلكم . . . ) ، ومثل : إن القوى يُخافُ بأسه . وأصل الكلام : كُتِبَ الله عليكم الصيام - إن القوى يَخافُ الناسُ بأسه . . . ثم بُنى الفعل للمجهول ، فحذف الفاعل وجوباً ، وحلّ مكانه نائب له .

( ب ) أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وفعله مؤكّد بنون التوكيد ؛ كالذى فى خطبة أحد القوّاد . . .

« أيها الأبطال ، لتَهْزِمُنْ أعداءكم ، ولتَرْفَعُنْ رايةَ بلادكم خفاقة بين رايات الأمم الحرة العظيمة . . . فأبشروا يا بلادى ؛ فوالله لتسمعن أخبار النصر المؤزر<sup>(٢)</sup> ، ولتفرحن بما كتب الله لك من عزة ، وقوة ، وارتقاء . »

( وأصل الكلام : تهزمونن - ترفعونن - تسمعينن - تفرحينن - حذفنون الرفع لتوالى الأمثال . ثم حذف وجوباً واو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ لالتقاء الساكنين )<sup>(٣)</sup> .

( ح ) أن يكون عامله مصدرراً ؛ مثل : لإكرام<sup>(٤)</sup> الوالد . والحذف هنا جائز .

( ١ ) زاد عليها بعض النحاة . ولكن الزيادة لم تثبت على التمهيص ، ولم يرض عنها المحققون (راجع الخضرى ج ١ ، والصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على مواضع حذفه ) بل إنهم لم يرضوا عن هذه الأربعة ، وقالوا هناك ؛ إن الحذف فيها ظاهرى فقط ، وليس بتحقيق . ولهم أدلتهم المقبولة القوية ، وإن كنا قد وقفنا وسطاً .

( ٢ ) البالغ الشديد .

( ٣ ) الكلام على هذا الحذف من نواحيه المختلفة مدون بالجزء الأول ص ٦٢ المسألة السادسة .

أما التفصيل الأكل فى ج ٤ ص ١٢٩ م ١٤٣ . بابي : نون التوكيد ، ثم الإعلال والإبدال .

( ٤ ) يرى بعض النحاة : أن المصدر جامد ، فلا يتحمل ضميراً مستتراً فاعلاً ، إن حذف فاعله الظاهر ، إلا إن كان نائباً عن عامله المحذوف فيتحمل ضميره ( راجع ص ٢٢١ ) . ويرى بعض آخر =

(د) أن يحذف جوازاً مع عامله لدواع بلاغى ، بشرط وجود دليل يدل عليهما مثل : من قابلت ؟ فتقول : صديقاً<sup>(١)</sup> . أى : قابلت صديقاً .

وفى بعض الأساليب القديمة التى نحاكيها اليوم ما قد يومم أن الفاعل محذوف فى غير المواضع السالفة ، لكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف . ومن الأمثلة لهذا : أن يتكلم اثنان فى مسألة ، يختلفان فى تقديرها ، والحكم عليها ، ثم ينتهى بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه : إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء . ففاعل الفعل المضارع : « يناسب » ليس محذوفاً ، ولكنه ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود إلى شيء مفهوم من المقام . أى : إن كان لا يناسبك رأى ، أو نصحى ، أو الحال الذى أنت فيه<sup>(٢)</sup> . . . .

ومنها : أن يعلن أحدهما رأيه بقوة وتشدد ؛ فيقول أحد السامعين : ظهرَ — أو : تبين — أو : تكشف . . . يريد : ظهر الحق . . . أو تبين الحق . . . أو : تكشف الحق .

وقُصارى القول : لا بد — فى أكثر<sup>(٣)</sup> الحالات — من وجود الفاعل اسماً ظاهراً ، أو ضميراً مستتراً أو بارزاً . وقد يحذف أحياناً ؛ كما فى تلك المسائل الأربعة . وحذفه فى المسألتين الأوليين واجب ، أما فى الأخيرتين فجائز .

---

= أنه جامد مؤول بمشتق فهو محتمل للضمير ، ففاعله مستتر فيه (راجع : رقم ٢ ص ١١٣ ورقم ٢ من هامش ص ٢٢١) .

(١) ليس من اللازم فى هذه الصورة ، وأشباهها من كل اسم مذكور وحده . — أن يعرب مفعولاً به ؛ بل يصح إعرابه شيئاً آخر يناسب الغرض والمقام ؛ كأن يكون مبتدأ خبره محذوف ، أو العكس . . . أو . . . أو . . .

(٢) سبق الكلام على هذا الموضوع عند الكلام على مرجع الضمير - ص ٢٣٠ م ١٩ .

(٣) انظر ص ٧٢

## زيادة وتفصيل :

هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مذكور أو محذوف ؛ منها : « كان »<sup>(١)</sup> الزائدة ؛ مثل : المالُ - كان - عمادٌ للمشروعات العمرانية .  
ومنها الفعل التالى لفعلٍ آخر ؛ ليؤكد توكيداً لفظياً ؛ مثل : ( اقرب - اقرب - القطار ) ؛ ( فتهياً - تهياً - له ) . فالفعل الثانى منهما مؤكد للأول توكيداً لفظياً ؛ فلا يحتاج لفاعل<sup>(٢)</sup> مع وجود الفاعل السابق .

ومنها أفعال اتصلت بآخرها : « ما » الكافة . ( أى : التى تكفُ غيرها عن العمل ، وتنع ما اتصلت به أن يؤثر فى معمول ) مثل : طالما - كثر ما - قلما ، . . . نحو : ( طالما أوفيت بوعدك ، وكثر ما حمدت لك الوفاء ؛ وقلما<sup>(٣)</sup> يخلف النبيل وعده ) ويعرب كل واحد فعلاً ماضياً مكفوفاً عن العمل ( أى : ممنوعاً ) بسبب وجود « ما » التى كفتّه . وقد يقال فى الإعراب : طالما - أو : كثر ما - أو : قلما - « كافة ومكفوفة » بمعنى : أن كل كلمة من الاثنتين كفت الأخرى ، ومنعتها من العمل ، فهى كافة لغيرها ، ومكفوفة بغيرها .

وهناك رأى أفضل ؛ يعرب الفعل ماضياً ، ويعرب « ما » مصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها فى محل رفع فاعل الفعل الماضى ؛ فالتقدير : طال إيفاءك بوعدك - وكثر حمدى لك الوفاء - وقل إخلاف النبيل وعده . وإنما كان هذا الرأى أفضل لأنه يوافق الأصل العام الذى يقضى بأن يكون لكل فعل أصلى فاعل ؛ فلا داعى لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل<sup>(٤)</sup> .

هذا ويقول اللغويون : إن تلك الأفعال - فى الرأى الأحسن الجدير بالاتباع - لا يليها إلا جملة فعلية ؛ كالأمثلة السابقة .

(١) تفصيل الكلام على زيادتها ، وفائدتها وإعرابها . . . فى ج ١ ص ٢٨ المسألة : ٤٤ .

(٢) ولا لشيء آخر من المعمولات ( طبقاً للبيان التفصيلى الآتى فى باب « التوكيد » ، > ٣ -

م ١١٦ ص ٥١٠ ) :

(٣) تستعمل : « قلما » فى أغلب الأساليب لإثبات الشيء القليل ؛ كهذا المثال المذكور بعد .

وقد تستعمل فى بعض الأساليب للنفي المحض ؛ فتكون حرفاً نافياً - لا فعلاً - مثل : « ما » النافية ، و « لا » النافية نحو : قلما يسلم الصفيه من المكارة . أى : ما يسلم . . . ولا بد فى استعمالها حرف نفي

من وجود قرينة تدل على هذا . والأحسن ترك هذا الاستعمال القليل - بالرغم من جوازه - فراعن اللبس .

(٤) ولأن العلة التى يذكرونها لكف الفعل فى مثل : « قلما » وعدم احتياجه للفاعل - وهى كما =

ثالثها : وجوب تأخيرها عن عامله ، كالأمثلة السالفة . وقد يوجد في بعض الأساليب الفصحى ما يوهم أن الفاعل متقدم . والواقع أنه ليس بفاعل في الرأي الأرجح ؛ ففي مثل : « الخير زاد » ، لا تُعرب كلمة : « الخير » فاعلاً مقدماً ، وإنما هي مبتدأ . وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على الخير ، والجملة الفعلية خبر المبتدأ . وفي مثل : « إن ملهوف استعان بك فعاونه ، تعرب كلمة : « ملهوف » فاعلاً<sup>(١)</sup> بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها ؛ والتقدير : إن استعان بك ملهوف - استعان بك - فعاونه . ومثله : « إن أحد استغاث بك فأغثه . . . » وقوله تعالى : ( وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ) فالفاعل لا يكون متقدماً . أما الاسم المتقدم على الفعل في تلك الأمثلة وأشباهاها فقد يعرب حيناً ، مبتدأ ، وفاعل الفعل الذي بعده ضمير مستتر يعود على ذلك الاسم ، وقد يعرب في حالات أخرى فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده<sup>(٢)</sup> ، أو غير هذا من الأوجه الاعرابية الصحيحة التي تليها عن أن يكون فاعلاً متقدماً .

رابعها : الشائع أن يتجرد عامله ( فعلاً كان ، أو شبه فعل ) من علامة في آخره تدل على التثنية أو على الجمع حين يكون الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو جمعاً ، نحو : طلع النيران - أقبل المهنتون - برعت الفتيات في الحرف المتزلية . فلا

= جاء في المعنى - شبه في معناه للحرف : « رب » علة واهية .  
وعلى اعتبار « ما » كافة ، يجب وصلها بالفعل الذي قبلها في الكتابة ؛ فتشبه بآخره . أما على اعتبارها مصدرية فيجب فصلها في الكتابة .

( ١ ) بيان السبب في ص ١٤٤ .

( ٢ ) هذا رأى فريق كبير من النحاة ، وخاصة البصريين . ويرى غيرهم - ولا سيما الكوفيين - جواز تقدم الفاعل على عامله . وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع من الأمثلة المذكورة فاعلاً . وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام يبدو رأى البصريين هنا أقرب مسابقة للأصول اللغوية ؛ ذلك أن مهمة « المبتدأ » البلاغية تختلف عن مهمة « الفاعل » ؛ فلا معنى للخلط بينهما ، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى - كما سيحىء إيضاحه مفصلاً في مكانه المناسب ص ١٤٤ من باب « الاشتغال » - .  
وفي الحكم الثاني والثالث يقول ابن مالك :

وبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

أى : أن الفعل لا بد له - في الأغلب - من فاعل بعده ، فإن ظهر فهو المطلوب ، ولا استتار ولا حذف ، وإلا فهو ضمير مستتر . . . أو محذوف إن كان الموضع موضع حذفه .

يصح في الأمثلة السابقة وأشباهاها — طبقاً للرأى الشائع — أن يتصل بآخر الفعل ألف تثنية ، ولا واو جماعة ، ولا نون نسوة ؛ فلا يقال : طلعاَ النَّيِّرَان — أقبلوا المهنتون — برعنَ الفتيات<sup>(١)</sup> . . . إلإعلى لغة تزيد هذه العلامات مع وجود الفاعل الظاهر بعدها . وهى لغة فصيحة<sup>(٢)</sup> ، ولكنها لم تبلغ من درجة الشبوع والجرى على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى التى يحسن الاكتفاء بها اليوم ، والاقتصار عليها ؛ إيثاراً للأشهر ، وتوحيداً للبيان — مع صحة الأخرى — .

ومثل الفعل في الحكم السابق ما يشبهه في العمل ، فلا يقال في اللغة الشائعة : هل المتكلمان غريبان ؟ هل المتكلمون غريبون ، بإعراب كلمتى : « غريبان » و « غريبون » فاعلاً للوصف ، ويجوز على اللغة الأخرى<sup>(٣)</sup> .

(١) لا يقال هذا ولو كانت التثنية والجمع من طريق التفريق والعطف بالواو ؛ مثل : طلعا الشمس والقمر . . . - حضروا محمود ، وصالح ، وحامد . . - تعلمن فاطمة ، ومية ، وبثينة . . . (٢) لأن الوارد المسبوع بها كثير في ذاته ، وإن كان قليلاً بالنسبة للوارد من اللغة الأخرى . ولا معنى لما يتكلفه بعض النحاة من تأويل ذلك الوارد المشتغل على علامة التثنية أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامة ؛ قاصداً بالتأويل إدخال تلك الأمثلة تحت حكم آخر لا يمنع اجتماع الضمير مع ذلك الاسم المرفوع في جملة فعلية واحدة ؛ فهذا خطأ منهم ؛ إذ المقرر أن القلة النسبية لاتمنع . القياس ، وأنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة لغة أخرى ما دامت كلتاها عربية صحيحة . ويستدل الذين يجيزون الجمع بين الأمرين بأمثلة كثيرة : منها قوله تعالى : ( وَأَسْرَوْا النَّجْوى الذين ظلموا . . ) . وقوله تعالى : ( عَسُوا وَصَمُوا كثيرٌ منهم . . ) بإعراب كلمة : « الذين » وكلمة « كثير » هى « الفاعل والواو حرف محض ؛ للدلالة على الجمع » . وعليها قول الشاعر :

جَادَ بِالْأَمْوَالِ حَتَّى حَسِبُوهُ النَّاسُ حُمَقَا

وقول الآخر :

لَوْ يُرْزَقُونَ النَّاسُ حَسَبَ عَقُولِهِمْ أَفَلَيْتَ أَكْثَرَ مَنْ تَرَى يَتَكَفَّفُ

ولا داعى عندهم لإعراب الواو فاعلاً ، مع إعراب الاسم الظاهر بدلا ، أو غيره من ضروب التأويل التى منها إعراب الاسم الظاهر مبتدأ متأخراً ، وتكون الجملة الفعلية قبله خبراً متقدماً . . . ومن البديه أن محاكاة القرآن في ألفاظه المفردة والمركبة محاكاة دقيقة أمر سائغ بل مطلوب ، فإذا حاكيناه في مثل الآيتين السابقتين — وغيرهما — كانت المحاكاة الدقيقة صحيحة قطعاً ، ولا يجرؤ أحد أن يصف التركيب بالخطأ . ومن شاء بعد ذلك أن يؤول تعبيراتنا بمثل ما أول به الآيتين فليفعل ، فليس يعنيننا إلا صحة التركيب المسابير للقرآن وسلامته من الخطأ ، سواء أكانت صحته وليدة التأويل أم غيره . فالهمم الصحة لانوع التعليل .

(٣) لعل الأخذ باللغة الأخرى التى تزيد هذه الحروف في آخر الفعل — أحسن في حالة الوصف ؛ =

خامسها : أن عامله قد يكون مضمرأ ( أى : محذوف اللفظ ) جوازاً أو وجوباً :

( ١ ) فيكون العامل مضمرأ ( أى : محذوف لفظه ) جوازاً إذا وقع جواب استفهام ظاهر الأداة ، تشتمل جملته على نظير العامل المحذوف . نحو : من انتصر ؟ فتجيب : الشجاع . أى : انتصر الشجاع . . . ونحو : أحضر اليوم أحد ؟ فتجيب : الضيف ، أى : حضر الضيف . . .

أو يكون فى جواب استفهام ضمنى مفهوم من السياق من غير تصريح بأداته ودلالته ؛ نحو : ظهر المصلح فاشتد الفرح به . . . العلماء - القادة - الجنود - أى : فرح العلماء - فرح القادة - فرح الجنود - . . . فكان سائلا سأل : من فرح به ؟ فكان الجواب : العلماء . . . فالاستفهام غير صريح ، ولكنه مفهوم من مضمون الكلام . ومثل : ازدحم الطريق ؛ الأولاد ، السيارات ، الدراجات . . . أى : زحمة الأولاد ، زحمة للسيارات . . . زحمة الدراجات . . . فليس فى الكلام استفهام صريح ، وإنما فيه استفهام ضمنى ، أو مقدر يفهم من السياق ؛ فكان أصل الكلام : من زحمة ؟ فأجيب : الأولاد ، أى : زحمة الأولاد . . . ومثل : العيد بهجة مأمولة ، وفرحة مشتركة : الكبار ، الأطفال ، الرجال ، النساء . . . فى الكلام سؤال ضمنى أو مقدر ؛ هو : من يشترك فيها ؟ فأجيب : الكبار . . . أى : يشترك فيها الكبار . . . ومثل : لم يدخل الحزن قلبك لموت فلان . . . فتقول : بل أعظم الحزن . فكان أصل الكلام : هذا أصحح ؟ فأجيب : أعظم الحزن ، أى : بل دخله أعظم الحزن . . .

= لأنه أيسر وأوضح - كما سبق أن قلنا فى باب المبتدأ والخبر عند الكلام على الوصف - ص ٣٣٠ م ٣٤ - . وفى الحكم الرابع يقول ابن مالك :

وجرد الفعل إذا ما أسنداً لاثنين ، أو جمع ، كفاز الشُّهداء

وقد يقال : سَعِدَا وسَعِدُوا والفعل للظاهر بعد مُسْنَدٌ

يقول : لا تلحق بآخر الفعل الذى فاعله اسم ظاهر - مثنى أو جمع - علامة تثنية أو جمع . وساق مثالا لذلك : « فاز الشهداء » فالفاعل جمع تكسير للرجال ، وفعله مجرد من علامة جمع الرجال ؛ فلم يقل : فازوا الشهداء . ثم عاد فقال : إنه قد يصح فى بعض اللغات زيادة علامة التثنية والجمع على اعتبارها مجرد علامة حرفية ، وليست ضميراً فاعلاً ؛ لأن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعدها ، والفعل قلبه ؛ فتقول : سعدا الرجال ، وسعدوا الرجال . . .

وهكذا<sup>(١)</sup>.

(ب) ويكون العامل مضمراً وجوباً إذا وقع مُفسراً بما بعد فاعله من فعل آخر (أو ما يشبهه) يعمل في ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق ، أو : في اسم مضاف إلى ضمير<sup>(٢)</sup> يعود على ذلك الفاعل ؛ نحو : إن ضعيفاً استنصرَكَ فانصرهُ - إن صديقاً حضر والده فأحسن استقباله . فالفعل : « استنصرَ » و « حضر » هو المفسر للفعل المحذوف . وأصل الكلام : إن استنصرَكَ ضعيفاً استنصرَكَ ، وفاعل الفعل المفسر ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على فاعل الفعل المحذوف . وكذلك فاعل الفعل : « حضر » فإنه مفسر لفعل محذوف ، والتقدير : إن لابسَ صديقاً حضر والده فأحسن استقباله<sup>(٣)</sup> ؛ فالضمير في كلمة : « والده » مضاف إليه ، والمضاف هو كلمة : « الولد » المعمولة للفعل المفسر : « حضر » . وفي هذين المثالين وأشبهاهما لا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر ؛ لأن المفسر هنا يدل على الأول ، ويغنى عنه ؛ فهو كالعوض ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه<sup>(٤)</sup>.

سادسها : أن يتصل بعامله علامة تأنيث تدل على تأنيثه (أى : على تأنيث الفاعل حين يكون مؤنثاً ، هو ، أو نائبة)<sup>(٥)</sup> ، وزيادتها على الوجه الآتى :

- (١) يجوز في الأسماء التي أعربناها فاعلاً لفعل محذوف إعرابات أخرى لغير ما نحن فيه .  
(٢) هذا الاسم المضاف يسمى : « الملابس » للفاعل ، أى : الذى يجمعه به صفة أى صلة ؛ كقرابة ، أو صداقة . أو عمل ، أو تملك . . .  
(٣) سيحىء في باب : « الاشتغال » تفصيل المسألة ، وتوضيحها ، وسبب اختيارهم هذا الإعراب -

ص ١٤٠ م ٦٩ و ١٤٥ وما بعدهما

(٤) وفي الحكم الخامس يقول ابن مالك :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أُضْمِرَا كَمَثَلِ : زَيْدٌ ، فِي جَوَابِ : مَنْ قَرَأَ؟

يريد أن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل مضمّر ، (أى : غير مذكور مع فاعله) . وضرب لهذا مثالا هو : أن يسأل سائل : من قرأ ؟ فيجواب : زيد . أى : قرأ زيد . واكتفى بهذا عن سرد التفصيل الخاص بهذا الحكم ، وقد ذكرناه .

(٥) وكذلك تدل على تأنيث اسم الناسخ إن كان العامل من النواسخ . وتمتنع التاء ، في مواضع

ستذكر في « ه » من ص ٨٤ .



( ا ) إن كان العامل فعلاً ماضياً لحقت آخره تاءُ التأنيث الساكنة<sup>(١)</sup> ،  
 مثل قول شوقي في سَكِينَةَ بنت الحسين بن عليّ - رضى الله عنهما - :  
 كانت سَكِينَةُ تَمْلَأُ الدُّنْيَا ، وتهزأُ بالرواةِ  
 رَوَتْ الحديث ، وفسرتْ آيَ الكتابِ البيناتِ  
 ( ب ) إن كان العامل مضارعاً فاعله المؤنث اسم ظاهر ، للمفردة ، أو لمثنائها  
 أو جمعها ، لحقت أوله تاء متحركة : مثل : تتعلم عائشة ، تتعلم العاشتان -  
 تتعلم العائشات . وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائبة المفردة أو لمثنائها<sup>(٢)</sup> ،  
 مثل : عائشة تتعلم<sup>(٣)</sup> - العاشتان تتعلمان . ومثل قولهم : عجبت للباغى كيف تهدأ  
 نفسه ، وتنام عيناه ، وهو يعلم أن عين الله لا تنام ؟ وكالمضارع « تملأ » و « تهزأ »  
 في البيت السالف .

فإن كان فاعله ضميراً متصلاً بجمع الغائبات ( أى : نون النسوة ) فالأحسن  
 - وليس بالواجب<sup>(٤)</sup> - تصديره بالياء ، لا بالتاء ؛ استغناء بنون النسوة في آخره ؛  
 نحو : الوالدات يذلن الطاقة في حماية الأولاد ، ويسهرن الليالى في رعايتهم .  
 ويصح : تبدلن ، تسهون . . . ولكن الياء أحسن - كما تقدم - .  
 ( ح ) إن كان العامل وصفاً<sup>(٥)</sup> لحقت آخره تاءُ التأنيث المربوطة<sup>(٦)</sup> ؛ مثل :

( ١ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وتاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إذا كَانَ لِأُنْثَى ؛ كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى  
 والفاعل في مثاله مؤنث حقيق . وقد يكون مؤنثاً - مجازياً ؛ « كالعين ؛ والطلول » في قول الشاعر :  
 وتلففت عيني ؛ فمذ خفيت عني الطلول ء تلفت القلب  
 ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر - وفيه الفاعل مؤنث لفظي مجازي - :

إذا أَبَقَت الدنيا على المرء دينه فما فاتته منها فليس بضائر

( ٢ ) أما تاء المخاطبة للمفردة ، ومثنائها ، وجمعها ؛ فليست تاء تأنيث ؛ وإنما هي للدلالة على  
 الخطاب لا على التأنيث ؛ نحو : أنتِ يازميلي لا تعرفين العيب - أنتم يا زميلي لا تعرفان العيب - أنتن  
 يازميلاتى لا تعرفن العيب .

( ٣ ) الضمير المستتر نوع من المتصل - كما سبق في ج ١ م ١٨ ص ١٩٨ باب الضمير - .

( ٤ ) كما سبق تفصيل هذا في باب الفعل ( ح ١ م ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٦ عند الكلام على :

« المضارع » وكذا في « ج » ص ١٨١ م ١٤ عند الكلام على الأفعال الخمسة ) .

( ٥ ) أى : اسما مشتقا ( ٦ ) انظر « ج » من ص ٨٤ حيث التكملة .

أساهرةٌ والدةُ الطفل ؟ ...

وحكم زيادة تاء التأنيث عام ينطبق على المواضع الثلاثة السالفة (أ - ب - ج) غير أن زيادتها قد تكون واجبة ، وقد تكون جائزة . فنحجب في حالتين :  
الحالة الأولى : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً ، حقيقى التأنيث (١) ، متصلاً

(١) المؤنث أنواع اصطلاحية ، فنه : « المؤنث الحقيقى » وهو الذى يلد ويتناسل . وقد يكون تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ كالطيور .  
ومنه : « المؤنث المجازى » ، وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ، ولكنه يحرق فى أغلب استعمالاته اللفظية على حكم المؤنث الحقيقى فيؤنث له الفعل أحياناً ، وكذلك الصفة والخبر . . . ومن أمثله : شمس ، أرض ، سماء . . .

ومن الأنواع : « المؤنث اللفظى » وهو الذى يشتمل لفظه على علامة تأنيث ؛ سواء أكان مؤنثاً حقيقياً ، أم مجازياً ، أم دالاً على مذكر ، فن أمثلة المؤنث اللفظى والحقيقى معاً : عائشة - فاطمة - ليلى - سمدى - نجلاء ، ومن أمثلة المؤنث اللفظى والمجازى معاً : ورقة ، صحيفة ، صحراء . . . ومن أمثلة المؤنث اللفظى ومعناه مذكر : طلحة ، معاوية . . .

وهناك نوع من المؤنث يسمونه « المؤنث المعنوى » فقط وهو : ما كان دالاً على مؤنث مطلقاً ، مع خلو لفظه من علامة تأنيث .

ونوع آخر يسمونه : « المؤنث تأويلاً » ؛ كالكتاب ، مراداً به : الصحيفة ، وكاللسان ، مراداً به الرسالة .

ونوع آخر ؛ يقال له : « المؤنث حكماً » وهو المذكر المضاف لمؤنث ؛ نحو كلمة : « كل » فى قوله تعالى :

(وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ) ونحو كلمة : « صدر » فى قول الشاعر :

« وتعلّمت صدر القناة على الـدأ . » فكلمة : « كل » مذكّرة ، وكذا كلمة : « صدر » . ولكلّهما فى المثالين مؤنثين ، فقد اكتسبتا التأنيث من المضاف إليه ؛ وأنت الفعل لتأنيتهما . وهذا النوع - وكذا المؤنث - تأويلاً - مع جواز استعماله وصحة محركاته يقتضيان أن نقصد فى استعماله ؛ منعاً للشبهة اللغوية ، وحيرة السامع والقارئ . فإن خيف اللبس باستعماله وجب العدول عنه ، نزولاً على الصالح اللغوى .

وليس من اللازم أن توجد علامة لفظية للتأنيث فى المؤنث الحقيقى ، أو المجازى : فقد توجد كبعض الأمثلة السابقة ، أو لا توجد مثل : زينب ، سعاد ، مى . . . ومثل : عين ، أذن ، يد . . .  
( وفى الجزء الرابع - ص ٤٣٧ م ١٦٩ - الباب الشامل الخاص بالتأنيث ، وأقسامه المتعددة ، وعلاماته ، وأحكامه المختلفة ) .

وقد أشار ابن مالك إلى حالى الوجوب بقوله :

وإنما تلزم فعل مضمّر متّصل . أو مفهّم ذات جرّ

يريد : أن علامة التأنيث تكون لازمة فى الفعل الذى فاعله ضمير متصل - مستمر ، أو بارز - يعود على مؤنث مطلقاً . وكذلك فى الفعل الذى فاعله اسم ظاهر متصل به ما يفهم ويدل على مؤنثة حقيقية ...

بعامله مباشرة<sup>(١)</sup>، غير مراد منه الجنس، وغير جمع<sup>(٢)</sup> - وما يجري مجراه - كقولهم : سَعِدَت امرأةٌ عرفت ربها حق المعرفة ؛ فأطاعته . وشقيت امرأة لم تراقبه في السر والعلن . ويلاحظ التفصيل الآتي :

١ - إن كان الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً حقيقياً ولكنه مفصول من عامله بفواصل جاز تأنيث العامل وعدم تأنيثه<sup>(٣)</sup> ؛ نحو : نسَقَ الزهر مهندسةٌ بارعة . أو نسَقَتْ . . . ومثل : ما صاح إلا طفلةٌ صغيرة ، أو : صاحت ، وعدم التأنيث هو الأوضح حين يكون الفاصل كلمة : « إلا »<sup>(٤)</sup> والأفصح مع غيرها التأنيث<sup>(٥)</sup> .

(١) لزوم التأنيث في هذه الحالة باق إذا عطف على الفاعل مذكر ؛ نحو : قامت عائشة ومحمد ، كما يلزم التذكير في عكسه ؛ مثل : قام محمد وعائشة . أما قولهم يُغَلَّب المذكر على المؤنث عند الاجتماع فخاص بنحو : عائشة ومحمد قاتمان .

(راجع الصبان) وانظر ما يتصل بهذا في رقم ٤ من هامش ص ٨٣ .

(٢) بأن يكون مفرداً ، أو مثنى ؛ لأن للجموع حكماً سيجيء هنا .

(٣) سواء أكان الفاصل ضميراً كالذي في قوله تعالى : ( يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات . . . ) أم غير ضمير كالأمثلة التي ستجيء .

(٤) أو : غير ، أو سوى . . . مع ملاحظة أن كلمة : « غير » أو : « سوى » هي التي تعرب فاعلاً ، ولكنها مضافة إلى المؤنث .

(٥) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ

يريد : أن الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث الحقيقي الذي وصفناه - يبيح تجريد الفعل من علامة التأنيث ، وضرب لذلك مثلاً هو : أتى - القاضي - بنت الواقف . ويصح أنت القاضي . . ولولا الفصل لوجب تأنيث الفعل . ثم قال :

وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلاً كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

وفي رأي ابن مالك أن عدم التأنيث مفضل على التأنيث حين يكون الفاصل كلمة : « إلا » مثل : ما زكا إلا فتاة ابن العلا ؛ أي : ماصلحت إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلا . ثم قال :

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَضْلٍ ، وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعِ

أي : إن العامل الذي فاعله مؤنث ظاهر حقيق قد يتجرد من علامة التأنيث مع عدم وجود فاصل ؛ نحو : قال فتاة . وكذلك قد تحذف علامة التأنيث من العامل الذي فاعله ضمير متصل - مستتر ، أو بارز - يعود على مؤنث مجازي ( ذي مجاز ، أي : صاحب مجاز ) نحو الأرض اهتز بالأمس اهتزازاً شديداً ، ثم انشق بعد ذلك وهذا الحذف شاذ لا يصح محاكاته ، ولا القياس عليه .

٢ - وكذلك يصح الأمران إن كان الفاعل ظاهراً ، ومؤثراً حقيقياً غير مفصول ، ولكن لا يراد به فرد معين ، وإنما يراد به الجنس كله ممثلاً في الفاعل ، فكأن الفاعل رمز لجنس معناه ، أو مرادٌ به ذلك الجنس كله . ومنه «الفاعل» الذي فعله : «نعم» أو «بش» أو أخواتهما<sup>(١)</sup> . فيجوز إثبات علامة التأنيث في العامل وحذفها . نحو : نعم الأم ، ترعى أولادها ، وتشرف على شئون بيتها . . . فكلمة « الأم » هنا لا يراد بها واحدة معينة ، وإنما يُرمز بها إلى جنس الأم من غير تحديد ولا تخصيص . وهذا على اعتبار « أل » جنسية<sup>(٢)</sup> ؛ فيجوز أن يقال : نعم الأم ، ونعمت الأم<sup>(٣)</sup> .

٣ - وكذلك إن كان الفاعل ظاهراً ولكنه جمع تكسير للإناث أو الذكور فيصح تأنيث العامل ، وعدم تأنيثه ؛ نحو : عرفت الفواطم طريق السداد ، واتبعت الهنود سبل الرشاد . ويصح : عرف . . . واتبع . . . ؛ فالتأنيث على قصد تأويل الفاعل بالجماعة ، أو الفئة ، . . . وعدم التأنيث على قصد تأويله بالجمع أو الفريق ؛ فكأنك في الحالة الأولى تقول : عرفت جماعة الفواطم طريق السداد ، واتبعت جماعة الهنود سبل الرشاد . وكأنك في الحالة الثانية تقول : عرف جمع الفواطم<sup>(٤)</sup> . . . واتبع جمع الهنود<sup>(٤)</sup> . . . فالتأنيث ملاحظ فيه معنى « الجماعة » والتذكير ملاحظ فيه معنى « الجمع » . وكأن العامل مسند إلى هذه أو تلك ؛ ويجرى التأنيث أو التذكير على أحد الاعتبارين .

ومثل قولهم ؛ إذا دعا البدوي استجاب سكان الحى لدعوته ؛ فأسرع الرجال

(١) في الجزء الثالث باب خاص بهما ، وبألفاظ المدح والذم الأخرى .

(٢) وليست للبعد . ومقتضى ذلك - كما قالوا ، ونصوا على أنه لا بُعد فيه - جواز الأمرين في مؤث قصد به الجنس ؛ نحو : صار المرأة متعلمة كالرجل . ومثل هذا : ما قام من امرأة ؛ فيصح زيادة تاء التأنيث وعدم زيادتها ؛ لأن «مين» أفادت الجنسية . بخلاف ما قامت امرأة ؛ لكون المراد بها الفرد ، وإنما جاء العموم من النى . . .

(٣) ليس من اللازم في هذه الصورة أن يكون الفاعل ظاهراً ، فقد يكون ضميراً مفسراً بنكرة بعده ، نحو : نعم فتاة عائشة ؟

(٤ - ٤) ؛ وإنما صح حذف التاء من الفعل مع أن فاعله اسم ظاهر حقيقى التأنيث لأن تأويله بمعنى « الجمع » جملة بمنزلة المذكر مجازاً ؛ فأزال المجازى الطارئ ما كان يلاحظ لأجل التأنيث الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى في « رجال » في الصورة التالية

إليه ، وبادر الفتيان لنجدته . . . ويجوز : استجابت - أسرع - بادرت ؛  
فيجرب التأنيث أو التذكير هنا - كما في سابقتهما - على أحد الاعتبارين .

ويجرب على اسم الجمع <sup>(١)</sup> واسم الجنس الجمعي <sup>(٢)</sup> العرب <sup>(٣)</sup> ، ما يجرب على  
جمع التكسير ؛ نحو : قالت طائفة لا تسالموا العدو . ونحو : شربت البقر . . .  
ويجوز : « قال ، وشرب » <sup>(٤)</sup> . . .

٤ - وإن كان الفاعل الظاهر جمع مؤنث سالماً - مستوفياً للشروط <sup>(٥)</sup> -  
فحكمه كحكم مفردة ؛ فيجب تأنيث عامله - في الرأي الأقوى - كقولهم : بلغت  
الأعرابيات في قوة البيان وبلاغة القول مبلغ الرجال ، وكانت الشاعرات تعجيد

(١) هو ما يدل على ما يدل عليه الجمع ، ولكن ليس له مفرد من لفظه ، مثل : قوم - رهط -  
طائفة . . أو : هو ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً . وليست صيغته  
على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه . فيدخل في اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط ؛ مثل : إبل  
وقوم ، وجماعة ؛ فهذه الكلمات - وأشباهاها - مفرد من معناها فقط ، مفرد إبل هو : جمل أو فاقة ،  
ومفرد قوم وجماعة هو : رجل أو امرأة ، وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً ، برغم دلالتها على أكثر  
من اثنين . وسنعيد هذا البيان مفصلاً في ج ٤ باب « جمع التكسير » ، م ١٧٤ ص ٦٢٥ وباب  
« التأنيث » م ١٦٩ - حيث الكلام في : « ج » على تذكير أسماء الجمع وتأنيثها . . . و . . . المناسبة  
تقتضيه هناك .

(٢) سبق تعريفه وكل ما يتصل به في ج ١ م ١ ص ٢٠ - وانظر حكم مفردة في : « ا » ص ٨٤

(٣) بخلاف المبني مثل : « الذين » في رأى من يعتبرها اسم جنس جمعياً ( وانظر « ا » في ص ٨٤

حيث تنمى الحكم الخاص بعامل اسم الجنس الجمعي ) .

(٤) وفي جمع التكسير وفي فاعل « نعم » وأخواتها ( وهي التي سبق الكلام عليها قبل جمع التكسير

- ص ٨١ - ) يقول ابن مالك :

والتَّاءُ مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَّاءِ مَعَ إِخْدَى اللَّيْنِ

أى : تاء إلتانث التي تزداد في العامل للدلالة على تأنيث الفاعل - حكمها من ناحية وجودها أو  
الاستغناء عنها ، كحكمها في العامل الذي يكون فاعله هو كلمة : « اللين » ( بمعنى : الطوب الذي  
لم يطبخ بالنار ولم يدخلها ) حيث يقال : تكاثر اللين . أو تكاثرت اللبن ؛ بزيادة تاء التأنيث أو  
بحدفها ؛ فكذلك الشأن في كل جمع سوى جمع المذكر السالم المستوفى للشروط - وجمع المؤنث السالم  
المستوفى أيضاً - فلم يبق جمع سواهما إلا جمع التكسير ، فكأنه يريد أن يقول : إذا كان الفاعل جمع  
تكسير جاز في عامله التأنيث ؛ نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال ، على نحو ما شرحناه . ثم قال :

وَالْحَدَفُ فِي « نِعَمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

(٥) سبقت شروطه في ج ١ ص ١٠٠ المسألة ١٢ .

القريض كالشعراء ، وربما سبقت شاعرة كثيراً من الفحول . . .

فإن لم يكن مستوفياً للشروط جاز الأمران ؛ نحو : أعلنت الطلحات السفر ،  
أو أعلن . . . (جمع : طلحة ، اسم رجل) ؛ وكقول بعض المؤرخين : ( لما  
تمت « أذريعات » <sup>(١)</sup> بناء وعمراناً هياً واليها طعاماً للفقراء ، ونظر فإذا جمع من  
النساء مقبل ؛ فقال : الحمد لله ، أقبل أولات الفضل ممن عملن بأنفسهن ،  
وساعدن بأولادهن ؛ ابتغاء مرضاة الله . . . ) فيصح في الفعلين : « تم . . . » -  
« أقبل . . . » زيادة تاء التأنيث في آخرهما ، أو عدم زيادتها .

وبديه أن الفاعل إذا كان جمع مذكر سالماً مستوفياً للشروط ، لا يجوز  
- في الرأي الأصح - تأنيث عامله ؛ وإنما يحكم له بحكم مفردة ؛ كقولهم :  
« أسرع المحاربون إلى لقاء العدو ، فرحين ، ولم يتزحزح الواقفون في الصفوف  
الأممية ، ولم يتقهقر الواقفون في الصفوف الخلفية ؛ حتى كتب الله لهم النصر ، وفاز  
المخلصون بما يبتغون » .

فإن كان غير مستوفٍ للشروط <sup>(٢)</sup> جاز الأمران على الاعتبارين السالفين -  
( معنى الجمع أو : معنى الجماعة ) نحو : أظهر أولو العلم في السنوات الأخيرة  
عجائب ؛ لم يشهد الأرضون مثلها من بدء الخليفة ، وشاهد العالمون من آثار  
العبقريّة ما جعلهم يرفعون العلم والعلماء إلى أعلى الدرجات . . . ؛ فيصح في الأفعال  
المذكورة عدم إلحاق علامة التأنيث بها كما هنا ، أو زيادتها فيقال : أظهرت -  
تشهد - شاهدت . . .

٥ - وإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً غير حقيقي ( وهو : المؤنث المجازي ) صح  
تأنيث عامله وعدم تأنيثه ؛ نحو : امتلأت الحديقة بالأزهار - تمتلئ الحديقة  
بالأزهار . ويصح : امتلأ ، ويمتلئ .

٦ - هناك صور للفاعل المؤنث الحقيقي لا يصح أن يؤنث فيها عامله ، منها :  
أن يكون الفاعل هو التاء التي للمفردة ؛ مثل : كتبت - أو لمتناها ؛ نحو كتبتما ،

(١) اسم يلد بالشام .

(٢) وين هذا أن يدخل على صيغة المفرد عند الجمع تغيير - أي تغيير - في عدد الحروف ، أو

أو التي معها نون النسوة ؛ مثل كتبتُن<sup>(١)</sup> . . . أو يكون الفاعل هو : « نا » التي  
لجماعة المتكلمات ؛ نحو : كتبنا . أو نون النسوة ، نحو : كتبتن . . .  
ومنها : أن يكون الفاعل المؤنث الحقيقي مجروراً في اللفظ بالباء التي هي حرف  
جر زائد ، وفعله هو : كلمة ؛ « كَتَفَى » مثل : « كفى بهند شاعرة<sup>(٢)</sup> » .

\*\*\*

الحالة الثانية<sup>(٣)</sup> : أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً عائداً على مؤنث مجازي ، أو  
حقيقي ؛ كقولهم : بلادُك أحسنتُ إليك طفلاً ، وأفاءت عليك الخير يافعاً ؛  
فن حقاها أن تسترد جزاءها منك شاباً وكهلاً . وكقولهم : الأم المتعلمة تحسن رعاية  
أبنائها ؛ فترفعُ شأنَ بلادها . . .<sup>(٤)</sup> ففاعل الأفعال ( وهي : أحسن - أفاء -  
تسترد . . . ) ضمير مستتر تقديره : « هي » ، يعود على مؤنث مجازي ، وأما فاعل  
الفعلين : ( تحسن - ترفع . . . ) فضمير مستتر تقديره : « هي » يعود على  
مؤنث حقيقي . . .

فإن كان الفاعل ضميراً بارزاً منفصلاً كان الأفصح الشائع في الأساليب  
العالية عدم تأنيث عامله : نحو : ( ما فاز إلا أنت يا فتاة الحى ) - ( الفتاة  
ما فاز إلا هي ) - ( إنما فاز أنت - إنما فاز هي ) ، و . . . وأشباه هذه الصور  
كما يقال عند إرادة الحصر . ومع أن التأنيث جائز فإن الفصحاء يفرون منه .

( ١ ) طريقة إعراب هذا الضمير ونظائره موضحة تفصيلاً في موضعها الأنسب وهو « كيفية إعراب  
الضمير » ج ١ م ١٩ ص ٢١٣ .

( ٢ ) نص النحاة على أن يكون الفعل هو : « كفى » الذى يكون فاعله مجروراً بحرف الباء الزائدة .  
 ويفهم من هذا أن غيره من الأفعال التي فاعلها مجرور بحرف جر زائد - قد يتصل به علامة تدل على تأنيث  
ذلك الفاعل . بل إنهم ذكروا أمثلة للتأنيث بمناسبة عارضة في باب النائب عن الفاعل . ومن تلك الأمثلة  
قوله تعالى : ( وما تسقط من ورقة . . . ) وقوله تعالى : ( وما تخرج من ثمرات من أكمامها . . . )  
وقوله تعالى : ( وما تحمّل من أثني . . . ) .

( ٣ ) سبقت الأولى من حالتى وجوب التأنيث في ص ٨٧ .

( ٤ ) « ملاحظة » : التأنيث في صور الحالة الثانية واجب ولو عطف على الفاعل مذكر ؛ نحو :  
البنات قامت - هي - والوالد ؛ كوجوبه في نحو : قامت البنات والوالد . كما يلزم التذكير في عكسه ؛ نحو :  
الوالد قام هو والبنات ؛ كوجوبه في نحو : قام الوالد والبنات . أما قولهم : « يغلب المذكر على المؤنث عند  
الاجتماع فخاص بنحو : البنات والوالد قائمان . الوالد ( ولهذا إشارة موضحة سبقت في رقم ١ من هامش  
ص ٧٩ ) .

.....  
.....

### زيادة وتفصيل :

( ا ) اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة — إذا وقع مفردة هذا فاعلاً وجب تأنيث عامله مطلقاً ؛ ( أي : سواء أكان من الممكن تمييز مذكرة من مؤنثه ، كبقرة وشاة ، أم لم يمكن ؛ كنملة ودودة ) ؛ فيقال : سارت بقرة — أكلت شاة — دأبت نملة على العمل — ماتت دودة .

أما اسم الجنس المفرد الخالي من التاء الذي لا يمكن تمييز مذكرة من مؤنثه فيجب تذكير عامه ، ولو أريد به مؤنث ؛ مثل : صأح هدهد — غرد بلبل ، ... فإن أمكن تمييز مذكرة من مؤنثه روعي في تأنيث العامل وعدم تأنيثه ما يدل عليه التمييز . فالمعول عليه في تأنيث عامل اسم الجنس المفرد الخالي من التاء ، أو عدم تأنيثه — هو مراعاة اللفظ عند عدم التمييز .

( ب ) إذا كان الفاعل جمعاً يجوز في عامله التذكير والتأنيث ( كجمع التكسير ) فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضاً التذكير والتأنيث ؛ نحو : قامت الرجال كلهم — أو قام الرجال كلها . . . والأحسن لدى البلغاء موافقة الضمير للعامل في التذكير وعدمه ؛ نحو : قامت الرجال كلها ، أو قام الرجال كلهم ، ونحو : حضرت الأبطال كلها ، أو : حضر الأبطال كلهم ، وذلك ليسير الكلام على نسق مماثل .

( ح ) كما تلحق تاء التأنيث الفعل في المواضع السابقة تلحق أيضاً الوصف — كما سبق<sup>(١)</sup> — إلا إذا كان الوصف مما يغلب عليه ألا تلحقه التاء في بعض حالاته ؛ مثل : « فَعُول » ، بمعنى : « فاعل » ؛ كصَبُور ، وجَحُود . . . ومثل : « فَعِيل » بمعنى : مفعول ؛ كطريح وطرید ، بمعنى : مطروح ، ومطروء<sup>(٢)</sup> . ومثل : « أَفْعَل » التفضيل<sup>(٣)</sup> في بعض صوره . وكذلك لا تلحق آخر اسم الفعل<sup>(٤)</sup> ؛ كهيئات . ولا العامل

( ١ ) في « ج » من ص ٧٧ .

( ٢ ) بيان هذا وتفصيله في الباب الخاص بالتأنيث ج ٤ م ١٦٩ ص ٤٣٧ .

( ٣ ) له باب مستقل في ج ٣ م ١١٢ ص ٣٢٢ .

( ٤ ) له باب مستقل في ج ٤ م ١٤١ ص ١٠٨ .



.....  
.....

إذا كان شبه جملة على رأى الذى يجعل شبه الجملة رافعاً فاعلاً بشروط اشتراطها وهو رأى يحسن إغفاله اليوم .

( د ) إذا قصد لفظ كلمة ما ؛ ( اسماً كانت ، أو فعلاً ، أو حرفاً ) جاز اعتبارها مذكرة على نية : « لَفْظٌ » أو مؤنثة على نية : « كلمة » . وكذلك حروف الهجاء فى رأى الأشهر ؛ تقول فى كلمة سمعتها مثل : « هواء » أعجبنى الهواء ، أو : أعجبتنى الهواء . فالأولى على إرادة : أعجبنى لفظ : « الهواء » والثانية على إرادة : أعجبتنى كلمة : « الهواء » . وتقول فى إعراب : « أعجب » إنه فعل ماض ، أو لأنها فعل ماض . . .

وتقول « أل » هو : حرف يفيد التعريف أحياناً . أو : هى حرف يفيد التعريف أحياناً . وهكذا . . .

وتنظر للحرف الهجائى « الميم » مثلاً فتقول : إنه جميل المنظر ، أو لأنها جميلة المنظر . . .

وعلى حسب التذكير أو التأنيث فى كل ما سبق ، — ونظائره — يذكر أو يؤنث العامل والضمائر وغيرها من كل ما يتصل بالمطابقة .

( هـ ) الأحكام الخاصة بالتذكير والتأنيث المتربين على وقوع الفاعل مفرداً مؤنثاً ، تُطبَّق أيضاً حين وقوعه مثنى مؤنثاً ، فيجرى على عامل الفاعل المؤنث المثنى ، وعلى الضمائر العائدة عليه من التذكير والتأنيث ، ما يجرى عليهما مع الفاعل المفرد المؤنث — كما يفهم مما سبق — كما سبق حكم العامل مع الفاعل المجموع .<sup>(١)</sup>

سابعها : أن يتقدم — أحياناً — على المفعول به ؛ كالأمثلة السابقة ، وكقول الشاعر :

وإذا أراد الله أمراً لم تتجدد لقضائه رداً ولا تحويلاً  
ولهذا التقدم أحوال ثلاث ؛ فقد يكون واجباً ، وقد يكون ممنوعاً ، وقد يكون جائزاً .

( ١ ) فيجب الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير مفعوله في مواضع ، أشهرها :

١ — خوف اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به ؛ كأن يكون كل منهما اسماً مقصوراً ؛ نحو : ساعدَ عيسى يحيى ، أو مضافاً لياء المتكلم ؛ نحو : كرمَ صديقي أبى<sup>(١)</sup> . فلو تقدم المفعول به على الفاعل لخفيت حقيقة كل منهما ، وفسد المراد بسبب خفائها ؛ لعدم وجود قرينة تزيل هذا الغموض<sup>(٢)</sup> واللبس . فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تزيله لم يكن الترتيب واجباً . فمثال اللفظية : أكرمتُ يحيى سعادتي ، فوجود تاء التأنيث في الفعل دليل على أن الفاعل هو المؤنث ( سعادتي ) ، ومثل : كلّم فتاهُ يحيى ؛ لأن عودة الضمير على « يحيى » دليل على أنه الفاعل ، وأنه متقدم في الرتبة<sup>(٣)</sup> ، برغم تأخره في اللفظ . ( ولهذا يُسمّى المتقدم « حُكماً » ) . ولم يكن مفعولاً به لكيلا يعود الضمير على شيء متأخر في اللفظ والرتبة ؛ وهذا أمر لا يساير الأساليب الصحيحة التي تقتضي بأن الضمير لا بد أن يعود على متقدم في الرتبة ، إلا في بعض مواضع<sup>(٤)</sup> معينة ، ليس منها هذا الموضع .

ومثال المعنوية : أتعبتُ نُعْمَى الحُمَى . فالمعنى يقتضي أن تكون « الحمى » هي الفاعل ؛ لأنها هي التي تتعب « نُعْمَى » ، لا العكس .

( ١ ) يقع اللبس في صور كثيرة ؛ فيشمل كل الأسماء التي يقدر على آخرها الإعراب ، كالمقصور ، وكالمضاف إلى ياء المتكلم ، وكالأسماء التي تعرب إعراباً محلياً ، ومنها « المبنيات » ؛ كأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول . . .

( ٢ ) لا التفات لما يقال من أن مخالفة الترتيب جائزة مع اللبس ، فهذا كلام لا يساير الأصول اللغوية العامة ، ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام .

( ٣ ) بيان الرتبة والدرجة ملخص في رقم ١ من هامش ص ٨٨ .

( ٤ ) سبقت في باب الضمير ج ١ ص ١٨٤ م ١٠ .

٢ - أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً ؛ نحو : أتقنتُ العملَ ، وأحكمتُ أمره . ولا مانع في مثل هذه الصورة من تقدم المفعول به على الفعل والفاعل معاً ؛ لأن الممنوع أن يتقدم على الفاعل وحده ، فيتوسط بينه وبين الفعل .

٣ - أن يكون كل منهما ضميراً متصلاً ولا حَصْرٌ<sup>(١)</sup> في أحدهما ؛ نحو عاونتك كما عاونتنى .

٤ - أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر . (والغالب أن تكون أداة الحصر هي : «إنَّما» أو «إلا» المسبوقه بالنفي ) ، نحو : إنما يفيد الدواءُ المريضَ ، أو : ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ .

وقد يجوز تقديم المفعول به على فاعله إذا كان المفعول محصوراً بإلا المسبوقه بالنفي ، بشرط أن تتقدم معه «إلا» ؛ نحو : ما أفاد - إلا المريضَ - الدواءُ<sup>(٢)</sup> . ومع جواز هذا التقديم لا يميل أهل المقدره البلاغية إلى اصطناعه ؛ لمخالفته الشائع بين كبار الأدباء .

( ب ) ويجب إهمال الترتيب ، وتقديم المفعول به على الفاعل فيما يأتي :

١ - أن يكون الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول به ، نحو : صان الثوبَ لابسُهُ - قرأ الكتابَ صاحِبُهُ<sup>(٣)</sup> . . . في الفاعل ( وهو : لابس - صاحب ) ضمير يعود على المفعول به السابق<sup>(٤)</sup> . فلو تأخر المفعول به لعاد ذلك

(١) سبق في الجزء الأول - ص ٣٦٤ م ٣٧ - الإشارة إلى معنى الحصر ( القصر ) والفرض منه . .  
(٢) لما كان المحصور بإلا هو الواقع بعدها مباشرة كان تقدمه معها لا ليس فيه ؛ لأن وجودها قبله مباشرة يدل على أنه المحصور بغير غموض . أما المحصور «بإِثْمًا» فإنه المتأخر عنها ، الذي لا يليها مباشرة . فإذا تقدم ضاع - في بعض الحالات - الفرض البلاغي من الحصر ، ولا قرينة في الجملة تدل على التقديم وموضعه . فيقع اللبس الذي يفسد الغرض .  
(٣) ومثل الشطر الثاني من قول الشاعر :

حديث ذوى الألباب أهوى وأشتهى كما يشتهي الماء المبرّد شاربُهُ

(٤) يتساوى في هذا الحكم اتصال الضمير بالفاعل مباشرة ، - كالمثالين المذكورين - واتصاله بشيء ملازم للفاعل ، لا يمكن أن يستغنى عنه الفاعل ، كصلة الموصول إذا كان الفاعل - أو نائبه - اسم موصول كالذي في قول الشاعر :

سموت فأدركت العلاء وإنما يُلقَى عليّاتِ العلا من سما لها

في الصلة : ( سماها ) ضمير يعود على المفعول به ، ( وهو : عليّات ) فوجب تقدم المفعول لهذا .

الضمير على متأخر لفظاً ورتبة<sup>(١)</sup>؛ وهو مرفوض في هذا الموضع . أما عوده على المتأخر لفظاً دون رتبة - وهو المسمى بالمتقدم حكماً - فجائز . ومن أمثلته : عود الضمير من مفعول به متقدم على فاعله المتأخر ؛ نحو ؛ حملت ثمارها الشجرة . - فالضمير « ها » في المفعول عائد على « الشجرة » التي هي الفاعل المتأخر في اللفظ ، دون الرتبة ؛ لأن ترتيب الفاعل في تكون الجملة العربية يسبق المفعول به . ونحو : أفادت صاحبها الرياضة - أروى حقله الزارع . . .

أما عودة الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة فكما عرفنا - ممنوعة إلا في بعض مواضع محددة . وقد وردت أمثلة قديمة عاد الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة في غير تلك المواضع ؛ فحكيم عليها بالشذوذ وبعدم صحة محاكاتها ، إلا في الضرورة الشعرية ، بشرط وضوح المعنى ، وتمييز الفاعل من المفعول به ؛ فن الخطأ أن نقول : أطاع ولدُها الأم - أرضى ابنه أباه .

٢ - أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر ( بأداة يغلب أن تكون « إلا » المسبوقة بالنفي ، أو « إنما » ) . نحو : لا ينفع المرء إلا العمل الحميد - إنما ينفع المرء العمل الحميد . وقد يجوز تقديم المحصور « بإلا » على مفعوله إذا هي تقدمت معه وسبقته ؛ نحو : لا ينفع إلا العمل الحميد المرء . . . « ملاحظة » : ستأتي<sup>(٢)</sup> مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول به على عامله ، فيكون متقدماً على فاعله تبعاً لذلك .

(١) شرحنا ( في باب الضمير ج ١ ص ١٨٢ ) معنى التقدم في اللفظ مع التقدم في الرتبة ، ومعنى التقدم في اللفظ دون الرتبة . وملخصه : أن بناء الجملة العربية قائم على ترتيب يجب مراعاته بين كلماتها ؛ فتتقدم واحدة على الأخرى وجوباً أو جوازاً ؛ فإن كان تقدم اللفظ واجباً بحسب الأصل الغالب عليه سمى تقدماً في الرتبة ، أو في الدرجة ، فالأصل في المبتدأ وجوب تقدمه على الخبر ، والأصل في الفعل وجوب تقدمه على فاعله ومفعوله ، والأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول . . . فإذا تحقق هذا الأصل ووضع كل لفظ في مكانه وفي درجته قيل إنه متقدم في اللفظ وفي الرتبة ؛ كالمبتدأ حين يتقدم على خبره ، وكالفعل حين يتقدم على مفعوله . فإذا تأخر المبتدأ عن خبره ، أو الفاعل عن مفعوله ، لم يفقد درجته ، ولم تزل عنه رتبته ، برغم تأخره اللفظي ؛ فيقال عنه : إنه متأخر لفظاً لا رتبة . . .

وهناك مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة شرحناها - كما قلنا - في مكانها الأنسب لها ، وهو باب الضمير ج ١ ص ٢٣٤ م ٢٠ برغم أن بعض المطولات النحوية تذكرها في آخر باب الفاعل لمناسبة طارئة . ( ٢ ) في الصفحة التالية .

( ح ) فى غير ما سبق ( فى : ا ، ب ) يجوز الترتيب وعدمه . ومن أمثلة تقديم الفاعل على المفعول جوازاً<sup>(١)</sup> قول الشاعر :

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود  
ومن أمثلة تقديم المفعول به — جوازاً — على فاعله وحده : الجهل لا يلد الضياء  
ظلامه . . . ، والشرط الأول من قول الشاعر :

أبت لى حمل الضيم نفس أبيّة وقلب إذا سيم الأذى شب وقده<sup>(٢)</sup>  
وفهم من الأقسام السالفة أن المواضع التى يتقدم فيها الفاعل وجوباً — هى  
عينها المواضع التى يتأخر فيها المفعول به وجوباً ، فيمتنع تقديمه على فاعله . والعكس  
صحيح كذلك ؛ فالمواضع التى يتقدم فيها المفعول به على فاعله وجوباً هى عينها  
المواضع التى يتأخر فيها الفاعل وجوباً ، ويمتنع تقديمه عليه . وحيث لا وجوب  
فى التقديم أو التأخير يجوز الأمران ، ولا يمتنع تقديم هذا أو ذاك .

\* \* \*

بقيت مسألة الترتيب بينهما وبين عاملهما . وملخص القول فيها : أن الفاعل  
لا يجوز تقديمه على عامله — كما سبق<sup>(٣)</sup> — وأن المفعول به يجب تقديمه على عامله  
فى صور<sup>(٤)</sup> ، ويمتنع فى أخرى ؛ ويجوز فى غيرهما .

( ا ) فيجب تقديمه :

١ — إن كان اسماً له الصدارة فى جملته ؛ كأن يكون اسم استفهام ، أو اسم  
شرط . . . ؛ نحو ؛ من قابلت ؟ — أى نبيل تكرم أكرم . . . وكذلك إن  
كان مضافاً لاسم له الصدارة ؛ نحو : صديق من قابلت ؟ — صاحب أى نبيل  
تكرم أكرم . . .

( ١ ) إلا إذا أوجب الوزن الشعرى أحدهما .

( ٢ ) ناره . ومن أمثلة التقديم الجائز قول الشاعر :

ولا خير فى حسن الجسوم وطولها إذا لم يزن حسن الجسوم عقول  
( ٣ ) فى ص ٧٣ .

( ٤ ) وفى هذه الصور يكون متقدماً على فاعله أيضاً — كما أشرنا — ؛ إذ لا يمكن أن يتقدم على  
عامله دون أن يتقدم على فاعله .

٢ - كذلك يجب تقديمه إن كان ضميراً منفصلاً لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله<sup>(١)</sup> به ؛ كقولهم : « أيها الأحرار : إياكم نخاطب ، وإياكم ترقب البلاد ... » فلو تأخر المفعول به : (إيا) لا تتصل بالفعل ، وصار الكلام : نخاطبكم ... ترقبكم ... ؛ فيضيع الغرض البلاغي من التقديم (وهو : الحصر) .

٣ - وكذلك يجب تقديمه إذا كان عامله مقرونًا بفاء الجزاء<sup>(٢)</sup> في جواب « أمّا » الشرطية الظاهرة أو المقدرة ، ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأمّا . فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً ، لأن الفعل - وخاصة المقرون بفاء الجزاء - لا يلي « أمّا » الشرطية<sup>(٣)</sup> . ومن الأمثلة قوله تعالى : ( فأما اليتيم ، فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر ) ، وقوله : ( وربك فكبر ، وثيابك فطهر ، والرجز فاهجر ) ...<sup>(٤)</sup> بخلاف : أما اليوم فسادك نفسك ، حيث لا يجب تقديم المفعول به ، لوجود الفاصل ؛ وهو هنا : الظرف<sup>(٥)</sup> .

( ب ) ويمتنع تقديم المفعول به على عامله في الصور الآتية<sup>(٦)</sup> : ( وقد سبقت الإشارة لبعضها ) .

١ - جميع الصور التي يمتنع فيها تقدمه على فاعله . وقد سبقت<sup>(٧)</sup> ؛ ( ومنها أن يكون تقدمه موقعاً في لبس ، نحو : ساعد يحيى عيسى . فلو تقدم المفعول به - من غير قرينة - لالتبس بالمتبدأ ، ومهمة المتبدأ المعنوية تخالف مهمة الفاعل .

( ١ ) وذلك في غير باب : « سلتيه » و « خلتيه » حيث يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر المفعول عن عامله ؛ ( كما تقدم في ج ١ ص ١٧٢ باب الضمير . م ٢٠ ) .

( ٢ ) في هذا الموضع يصح أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها .

( ٣ ) كما سيجيء في ص ١٣٩ .

( ٤ ) هذا الموضع يعبر عنه بغض النحاة بأنه ما يكون العامل فيه جواباً للأداة « أمّا » الشرطية المقدرة ، ويعبر عنه بعض آخر بما يكون العامل فيه فعل أمر مقروناً بالفاء ، والمعمول به منصوباً بفعل الأمر . ولم يشترط وجود « أمّا » المقدرة . فعند الإعراب قد يلاحظ وجودها فتكون الفاء في الأمثلة السابقة داخلة على جوابها ، أولاً يلاحظ وجودها فتكون الفاء زائدة . والمفعول المتقدم معمولاً لفعل الأمر المتأخر عنه . وهذا الإعراب أيسر وأوضح لخلوه من التقدير . ( ثم انظر الأمر الثالث ص ١٣٩ ) .

( ٥ ) راجع ص ١٣٩ .

( ٦ ) مع ملاحظة ما هو مذكور منها في الزيادة ، - ص ٩٣ - .

( ٧ ) في ص ٨٦ .

وكذلك بقية الصور الأخرى ، ما عدا الثانية ؛ فيجوز فيها الأمران .

٢ - أن يكون مفعولا لفعل التعجب « أفعلل » في مثل : ما أعجَّب قدرة الله التي خلقت هذا الكون .

٣ - أن يكون محصوراً بأداة حصر ؛ هي : « إلا » المسبوقه بالنفي ، أو « إنما » نحو : لا يقول الشريف إلا الصدق - إنما يقول الشريف الصدق .

٤ - أن يكون مصدراً مؤولا من « أن » المشددة أو المخففة مع معموليها ؛ نحو : عرف الناس أن الكواكب تفوق الحصر ، وأيقن العلماء أن بعض منها قريب الشبه بالأرض . إلا إن كانت « أن » مع معموليها مسبوقة بأداة الشرط : « أمّا » ؛ نحو : أمّا أنك فاضلٌ فعرفت . لأن « أمّا » لا تدخل إلا على الاسم .

٥ - أن يكون واقعاً في صلة حرف مصدري<sup>(١)</sup> ينصب الفعل ( وهو : أن - كى ) في نحو : ( سرنى أن تقرن القول الحسن بالعمل الأحسن ؛ لكى يرفع الناس قدرك ) . فإن كان واقعاً في صلة حرف مصدري غير ناصب جاز - في رأى - تقديمه على عامله ، لا على الحرف المصدري ؛ نحو : أبتهج ما الكبير أحترم الصغير . والأصل : أبتهج ما أحترم الصغير الكبير ، وامتنع - في رأى آخر<sup>(٢)</sup> - تقديمه على عامله . وهذا الرأى أقوى وأنسب في غير صلة « ما » المصدرية<sup>(٣)</sup> .

٦ - أن يكون مفعولا لعامل مجزوم بحرف جزم يجزم فعلا واحداً<sup>(٤)</sup> ، فيجوز تقدمه على عامله وعلى الجازم معاً ، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم ؛ تقول : وعداً لم أخلف ، وإساءة لم أفعل . ولا يصح : لم وعداً أخلف ، ولم إساءة أفعل .

٧ - أن يكون مفعولا به لفعل منصوب بالحرف : « لن » ، فلا يجوز أن يتقدم

(١) بيان الحروف المصدرية ، وتفصيل الكلام على أحكامها مدون في ج ١ ص ٢٩٤ م ٢٩ :

(٢) لهذا بيان في ج ١ م ٢٩

(٣) راجع « الصبان » في هذا الموضع ، ثم « التصريح » في باب « الحال » ، عند الكلام على تأخر الحال عن عاملها وجوباً .

(٤) فخرج حرف الشرط الذى يجزم فعلين مثل : إن . فلا يجوز التقدم عليه .

على عامله فقط ، وإنما يجوز أن يتقدم عليه وعلى « لن » معاً ، نحو : ظلماً لن أحاول ، وعدواناً لن أبداً<sup>(١)</sup> .

وفي غير مواضع التقديم الواجب ، والتأخير الواجب<sup>(٢)</sup> ، يجوز الأمران .

(١) وقد عرض ابن مالك عرضاً سريعاً موجزاً لأحوال الترتيب السابقة ، واكتفى فيها بالإشارة المختصرة التي لا توفى الموضوع حقه من الإيضاح والتفصيل النافعين . قال :

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا      وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا  
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ      وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

يريد : أن الأصل في تكوين الجملة الغريبة ، وترتيب كلماتها ، يقتضى اتصال الفاعل بعامله ، وانفصال المفعول به عن ذلك العامل بسبب وقوع الفاعل فاصلاً بينهما ؛ إذ مرتبة الفاعل مقدمة على مرتبة المفعول به . ومراعاة هذه المرتبة تجعل الفاعل هو الذى يلى العامل ، وتجعل المفعول به مفصلاً منه بالفاعل . ثم بين أن هذا الأصل لا يراعى أحياناً ؛ فيتقدم المفعول به على الفاعل ، ويفصله عن فعله وعامله . وانتقل بعد ذلك إلى حالتين من الحالات التي يجب فيها تأخير المفعول به ، وهما حالة خوف اللبس ، وحالة الفاعل الضمير ، غير المحصور ، الواجب اتصاله بعامله ، فقال فيهما :

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُلُمَزٌ      أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْهَصِرٍ

وأوضح بعد ذلك أن المحصور « بالآ » أو « إنما » يجب تأخيره ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً به ، وأنه يجوز تقديمه . ولم يذكر النوع الذى يصح تقديمه ، ولا شرطه ، مكتفياً بأن يقول إن تقديم المنحصر يصح إذا ظهر المقصود ، ولم يخفَ المعنى ، أو يتأثر بالتقديم . وفي هذا يقول :

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْهَصَرَ      أَخَرُ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ

وختم كلامه بأن بين أن عود الضمير من المفعول به المتقدم على فاعله المتأخر شائع في أفصح الأساليب ، لا عيب فيه ؛ لأنه عائد على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة . وهذا كثير سائع ، كما قلنا ؛ وساق مثالا لذلك هو : خاف ربّه عمر . أما عود الضمير من الفاعل المتقدم على مفعوله المتأخر فوصفه بأنه شاذ ، لا يصح القياس عليه ؛ ومثل له بنحو : زان نوره الشجر . فيقول :

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ » .      وَشَذَّ نَحْوُ : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ »

وكلامه مجمل ، بل مبتور .

(٢) ومن مواضع التأخير الواجب ما يأتي في الزيارة - ص ٩٣ - .



. . . . .  
 . . . . .

### زيادة وتفصيل :

هناك مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول به على عامله . منها <sup>(١)</sup> : أن يكون مفعولا به لفعل مؤكد بالنون . نحو : حاربَن هواك .

أو مفعولا به لفعل مسبق بلام الابتداء ؛ وليس قبلها « إن » ؛ ففي مثل : لينصر <sup>(١)</sup> الشريفُ أهلَ الحق ... ، لا يصح أن يقال : أهلَ الحق لينصر الشريف . ويصح أن يقال : إن الشريف أهلَ الحق لينصرُ .

أو يكون فعله مسبقاً بلام القسم ؛ نحو : والله لفي غد أقضى حق الأهل .  
 أو مسبقاً بالحرف : « قد » نحو : قد يدرك المتأني غايته ؛ أو : « سوف » ؛  
 نحو : سوف أعمل الخير جهدي .

أو مسبقاً باللفظ : « قلما » ؛ نحو : قلما أخرت زيارةً واجبةً .

أو : « ربما » ، نحو : ربما أهلك البعوضة الفيل .

(١) راجع المواضع التالية في الصبان ، وكذا المجمع ج ١ ص ١٦٦ .

(٢) على اعتبار هذه اللام للابتداء .

ثامنها : عدم تعدّده ؛ فلا يصح أن يكون للفعل وشبهه إلا فاعل واحد .

أما مثل : تصافح عليّ وأمين ، ومثل : تسابقَ حلّيمٌ ، ومحمودٌ ، وسليمٌ ، و . . . فإن الفاعل هو الأول ، وما بعده معطوف عليه . ولا يصح في الاصطلاح النحويّ إعراب ما بعده فاعلاً ، برغم أن أثر الفعل ومعناه متساو بين الأول وغيره<sup>(١)</sup> .

تاسعها : إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفاً مستوفياً الشروط<sup>(٢)</sup> ؛

مثل : أمتقن الصانعان ؟ .

---

(١) يقول النحاة : إن مجموع المعطوف والمعطوف عليه في المثالين السابقين وأشباههما هو الفاعل الذي أسند إليه الفعل ؛ فلا تمدد إلا في أجزائه . لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الإعراب ، فجعل الإعراب في أجزائه .

(٢) للوصف المستغنى بفاعله عن الخبر أحكام وتفصيلات سبق بيانها في بابها المناسب لها ( باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٢٢ م ٣٣ ) .

.....  
.....

### زيادة وتفصيل :

مسألة أخيرة : عرض بعض<sup>(١)</sup> النحاة لما سماه : « الاشتباه بين الفاعل والمفعول به » ، وصعوبة التمييز بينهما في بعض الأساليب . وأن ذلك يكثر حين يكون أحدهما اسماً ناقصاً ( أى : محتاجاً لتكملة بعده تبين معناه ؛ كاسم الموصول ، و« ما الموصوفة » ... و... ) والآخر اسماً تاماً ؛ ( أى : لا يحتاج للتكملة ) . وضرب لذلك مثلاً ؛ هو : « أعجب الرجل ما كره الأخ » . فما الفاعل في الجملة السابقة ؟ أهو كلمة : « الرجل » ، أم كلمة : « ما » التى بعده ؟ وما « المفعول به » فى الحالتين ؟ . وقد وضع ضابطاً مستقلاً لإزالة الاشتباه ؛ ملخصه :

( أ ) أن نفرض الاسم التام هو الفاعل ؛ فنضع مكانه ضميراً مرفوعاً للمتكلم ، ونفرض الاسم الناقص هو المفعول به ، ونضع مكانه اسماً ظاهراً ، منصوباً ، أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه<sup>(٢)</sup> ؛ ( حيواناً مثله إن كان المراد من الاسم الناقص حيواناً ، وغير حيوان إن كان الناقص كذلك ) ، فإن استقام المعنى مع هذا الفرض فالضبط الأول صحيح ، على اعتبار أن الاسم التام هو الفاعل ، وأن الناقص هو المفعول به ، وإن لم يستقم المعنى لم يصح الضبط السابق . نقول فى المثال السالف أعجبتُ الثوب . فالتاء ضمير للفاعل المتكلم ، جاءت بدلاً من الاسم التام ( الرجل ) وكلمة : « الثوب » جاءت بدلاً من الاسم الناقص : « ما » وهى من جنسه ، باعتبارها من جنس غير حيوانى . وقد ظهر أن المعنى على هذا الفرض غير مستقيم ؛ وهذا ينتهى إلى أن الضبط الذى كان قبله غير صحيح أيضاً . فإن كان المقصود من : « ما » ، إنساناً مثلاً ، فوضعنا مكانها فرداً من أفراد الإنسان فقلنا : أعجبتُ محمداً . . . - صحَّ الفرض وصح الضبط الذى كان قبله .

( ب ) نفرض الاسم التام : « الرجل » فى المثال السابق هو المفعول به . « وما » هى الفاعل ؛ فنضع مكان المفعول به ضميراً منصوباً للمتكلم ، ونضع مكان الناقص اسماً ظاهراً ، أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه ؛ فإن استقام المعنى صح الضبط السابق وإلا فلا يصح ؛ نقول : أعجبنى الثوب ؛ إن كان المراد من « ما » شيئاً غير حيوانى ، فيستقيم المعنى ويصح الضبط الأول .

( ١ ) منهم الأشمونى فى آخر باب الفاعل .

( ٢ ) عاقلاً كان الجنس أم غير عاقل .

( ح ) إذا لم يصلح المعنى على اعتبار الاسم التام فاعلاً أجريت التجربة على اعتباره مفعولاً به ، وكذلك العكس إلى أن يستقيم .

وكالمثال السالف : أمكن المسافر السفر<sup>(١)</sup> ، بنصب : « المسافر » ، كما يدل على هذا الضابط السالف ؛ لأنك تقول : أمكنني السفر ؛ بمعنى : مكّنتني فاستطعته ، ولا تقول : أمكنتُ السفر .

والحق أن هذه المسألة التي عرض لها بعض النحاة لا تُفهم بضابطهم<sup>(٢)</sup> ، ولا يزول ما فيها من اشتباه إلا بفهم مفرداتها اللغوية ، وقيام قرينة تدل على الفاعل والمفعول به ، وتفرق بينهما . أما ذلك الضابط وما يحتويه من فروض فلا يزيل شبهة ، ولا يكشفها ؛ لأنه قائم على أساس وضع اسم ظاهر مكان الناقص بشرط أن يكون من جنسه (حيواناً عاقلاً ، وغير عاقل — أو غير حيوان) فكيف نختار هذا البديل من جنس الأصيل إذا كنا لا نعرف حقيقة ذلك الأصيل وجنسه ؟ فعرفة البديل متوقفة على معرفة الأصيل أولاً . ونحن إذا اهتدينا إلى معرفة الأصيل لم نكن بعده في حاجة إلى ذلك الضابط ، وما يتطلبه من فروض لا تجدى شيئاً ؛ ذلك أن الأصيل سيدل بمعناه في جملته على من فعل الفعل ، فيعرف من وقع عليه الفعل تبعاً لذلك ، ويزول الاشتباه . وإذاً لا حاجة إلى الضابط ، ولا فائدة من استخدامه ؛ لأن الغرض من استخدامه الكشف عن حقيقة الاسم الناقص ، وهذا الكشف يتطلب اختيار اسم من جنسه ليحل محله . فكيف يمكن الاهتداء إلى اسم آخر من جنسه إذا كان الاسم الناقص مجهول الجنس لنا ؟ .

فن الخير إهمال تلك المسألة بضابطها ، وفروضه ، والرجوع في فهم المثالين السابقين وأشباههما إلى فهم المعاني الصحيحة لمفرداتها اللغوية ، والاعتماد بعد ذلك على القرائن ، مع الفرار — جهد الطاقة — من استعمال تلك الأساليب الغامضة . هذا هو الطريق السديد ، وعليه المعول .

( ١ ) الاسمان هنا تامان — وهى حالة قليلة بالنسبة للأولى .

( ٢ ) عبارة الضابط كما وردت عنهم هي : « أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه » .

## المسألة ٦٧ :

النائب عن الفاعل<sup>(١)</sup>

من الدواعي<sup>(٢)</sup> ما يقتضى حذف الفاعل دون فعله . ويترب على حذفه أمران محتومان ؛ أحدهما : تغيير يطرأ على فعله<sup>(٣)</sup> ، والآخر : إقامة نائب عنه يحل محله ، ويجرى عليه كثير من أحكامه التي أسلفناها<sup>(٤)</sup> - ؛ كأن يصير جزءاً أساسياً في الجملة ؛ لا يمكن الاستغناء عنه ، ويُرفع مثله ؛ وكتأخره عن عامله<sup>(٥)</sup> ، وتأنيث عامله له أحياناً ، وتجرد العامل من علامة تثنية أو جمع ... ؛ وكعدم

(١) يسميه كثير من القدماء : « المفعول الذي لم يسم فاعله » . والأول أحسن ؛ لأنه أخصر ، ولأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً به في أصله وغير مفعول به ؛ كالمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره ؛

هذا ، والذي يحتاج لنائب فاعل ويرفعه شيثان ، أحدهما : « الفعل المبني للمجهول » . وقد يسمى أيضاً : « الفعل المبني للمفعول » ، والتسمية الأولى أحسن - طبقاً لما سبق في رقم ١ - والآخر : « اسم المفعول » ؛ فلا بد لكل منهما من نائب فاعل . ويزاد عليهما المصدر المؤول في رأى سيجىء في « ب » من ص ١١٠ ، أما اسم المفعول ، وأحكامه ، وكل ما يتعلق به ، فله باب خاص مستقل في الجزء الثالث .

(٢) بعضها لفظي ؛ كالرغبة في الاختصار في مثل : لما فاز السباق كوفى . أى : كافأت الحكومة السباق ، مثلاً . . . . . وكالمائلة بين حركات الحروف الأخيرة في السجع ؛ نحو : من حسن عمله عُرف فضله . فلو قيل : عرف الناس فضله ، لتغيرت حركة اللام الثانية ، ولم تكن مائلة للأولى ، وكالضرورة الشعرية . . . . .

وبعضها معنوي ؛ كالجمل بالفاعل ، وكالخوف منه ، أو عليه ... (وما يصلح لكل واحد من الثلاثة قولنا : قُتل فلان ، من غير ذكر اسم القاتل) وكإيهامه ، أو تعظيمه بعدم ذكر اسمه على الألسنة صيانة له ، أو تحقيره بإيهامه . . . . . وكعدم تعلق الغرض بذكره ، حين يكون الغرض المهم هو الفعل . وكشبوعه ومعرفته في مثل : جيلت النفوس على حب من أحسن إليها . . . . . أى : جيلها الله وخلقها . . . . .

(٣) ولا بد أن يكون فعله غير جامد ، وغير أمر - كما سيجىء في رقم ٨ من ص ١٠٧ -

(٤) في ص ٦٨ .

(٥) يرى بعض النحاة أنه يجوز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة ؛ ؛ لأن علة منع التقديم - وهي خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية - غير موجودة هنا (راجع الصبان ج ٣ باب ٣ « أفلن التفصيل » عند قول ابن مالك : « وما به إلى تعجب وصل . . . » ) . ولهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ١١١ .

تعدده ، وكإغناء هذا النائب عن الخبر أحياناً في مثل : أمزروع الحقلان ؟  
( فالحقلان : نائب فاعل للمبتدأ اسم المفعول ، واسم المفعول لا يرفع إلا نائب  
فاعل ؛ كما عرفنا من قبل ) . . . إلى غير هذا من الأحكام الخاصة بالفاعل ؛  
والتي قد تنتقل بعد حذفه إلى نائبه <sup>(١)</sup> .

ولكل واحد من الأمرين تفصيلات وأحكام تخصه .

( ١ ) إليك ما يتعلق بالأمر الأول :

١ - إن كان الفعل ماضياً ، صحيح العين <sup>(٢)</sup> ، خالياً من التضعيف -  
وجب ضم أوله ، وكسر الحرف الذي قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل .  
فالفعل في مثل : ( فَتَحَ الْعَمَلُ بَابَ الرِّزْقِ - أَكْرَمَ النَّاسُ الْغَرِيبَ . . . ) ،  
يتغير بعد حذف الفاعل ؛ فيصير في الجملة : ( فَتَحَ بَابَ الرِّزْقِ . . . ) <sup>(٣)</sup> -  
أَكْرَمَ الْغَرِيبَ . . . ) <sup>(٤)</sup> ، ( وهناك بعض حالات يجوز فيها كسر أوله ،

( ١ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ - كَنِيلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ

وأصل الكلام : نال المستحق خير نائل ؛ أى : خير عطاء . فحذف الفاعل ، وتغير الفعل بعد حذفه  
تغيراً سنعرفه . وناب عنه المفعول به . وليس من اللازم أن يكون النائب مفعولاً به ، كما قلنا . . .

( ٢ ) من الاصطلاحات اللغوية الشائعة : « فاء » الكلمة ، « عين » الكلمة ، « لام » الكلمة .  
يريدون بالفاء : الحرف الأول من الكلمة الثلاثية ، أصيلة الأحرف ، وبالعين : الحرف الثاني منها ،  
« أى : الأوسط » وباللام الحرف الثالث ؛ « أى : الأخير » . ويقولون عنها لذلك : إنها على وزن :  
« فَعَمَلٌ » ؛ مثل : كتب - قعد - فتح . . . فكل واحدة على وزن « فَعَمَلٌ » .

( ٣ ) ومثل الفعل : « جُمِعَ » في قول الشاعر :

إِذَا جُمِعَ الْأَشْرَافُ مِنْ كُلِّ بَلَدَةٍ فَأَفْضَلُهُمْ مَنْ كَانَ لِلْخَيْرِ صَانِعَا

( ٤ ) أين الكسرى نحو : صيم الشهر - بيع القطن ؟

أصلهما : صُومَ - بَيَّعَ . وخضوعاً لأحكام عامة في : « الإعلال » طرأ عليهما تغيير معروف ؛  
بقلب الضمة فيهما كسرة ، فقلب الواو ياء ، وحذف الكسرة من ياء : « بيع » - وانظر رقم ه الآتي  
ص ١٠٢ - فالكسر مقدر كتقديره في المضعف ؛ ( مثل : عُدَّ ، فأصله : عُدَّ قبل الإدغام ) .  
وأين الكسر أيضاً قبل الآخر في الفعل : « أُصِيبَ » - ونحوه - من قول الشاعر :

وإِذَا أُصِيبَ الْقَوْمُ فِي أَخْلَاقِهِمْ فَأَقِمَّ عَلَيْهِمْ مَأْتِماً وَعَوِيلاً

الكسر مقدر ؛ إذ الأصل : « أُصُوبَ » ؛ نقلت حركة : الواو للحرف الصحيح قبلها بعد حذف  
السكون ؛ ثم قلبت الواو بعد الكسرة ياء . . .

وستجىء . . . (١) .

٢ - إن كان الفعل مضارعاً وجب - في كل حالاته - ضم أوله أيضاً ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً من قبل ؛ فالمضارع في مثل : ( يَرْسُمُ المهندسُ البيتَ - يُحَرِّكُ الهَوَاءُ الغصنَ ... ) يصير في الجملة بعد حذف الفاعل : يَرْسُمُ البيتُ - يُحَرِّكُ الغصنُ (٢) . ومثل قول الشاعر :

أعندى وقد مارستُ (٣) كل خفيّة يصدّق واشٍ ، أو يُخَيِّبُ سائل

وقد يكون الفتح قبل الآخر مقدّاراً لعلّة تمنع ظهوره ؛ مثل : يُصَامُ . (أصله : يُصَوِّمُ ، ثم صار « يُصَامُ » لسبب صرّفى معروف) (٤) . ومثل : « تُصَابُ وتُنَالُ » ، في قول الشاعر :

يهون علينا أن تُصَابَ جُوسُنُنَا وتسلمَ أعراضُ لنا وعقول

وفي قول الآخر :

إنّ الكبار من الأمو ر تُنال بالهمم الكبار

والأصل قبل التغير الصرّفى : تُصَوِّبُ وتُنَيِّلُ . . . .

(١) في رقم ٥ من ص ١٠٢ .

(٢) وفي الحالتين السابقتين يقول ابن مالك :

فأَوَّلُ الْفِعْلِ اضمَّنَ ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسَرَ فِي مُضِيِّ ؛ كَوُصِّلَ وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كِيُنْتَحَى ؛ الْمَقُولُ فِيهِ : يُنْتَحَى

أى : أن أول الفعل المبنى للمجهول يضم في الماضى والمضارع ، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر في الماضى ؛ مثل : وُصِّلَ ؛ فأصله : وَصَلَ ، ويصير مفتوحاً في المضارع ، مثل : ينتحى ، فإن الحرف الذى قبل آخره يفتح عند البناء للمجهول ؛ فيصير : « يُنْتَحَى » . ( ينتحى الرجل إلى الشجرة : أى : يميل إليها ، وينتجى نحوها ) . وقد قلنا : إن هناك بعض حالات يكسر فيها أول الماضى ، كالحالة الخامسة والسادسة ، والسابعة - وستجىء - .

(٣) جربتُ وعرفتُ .

(٤) هو : نقل فتحة « الواو » و « الياء » . إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فتكون « الواو » ،

وكذا « الياء » متحركة بحسب أصلها - قبل نقل فتحتها - ويكون ما قبلها متحركاً بحسب الحالة الجديدة التى طرأت عليه بعد أن كان ساكناً ؛ فينقلب حرف العلة « ألفاً » .

### ٣ - إن كان الماضي مبدوءاً ببناء تكثر زيادتها عادة - سواء أكانت للمطاوعة (١)

(١) حين نسمع شخصاً يقول : ( علّمت الغلام الزراعة . ) ، يتردد على ذهن سؤال ؛ هو : هل استجاب الغلام للتعليم واستفاد ؟ ويظل السؤال قائماً حتى يجد جواباً . فإذا قال المتكلم : علّمت الغلام الزراعة فتعلمها - دل الفعل الثاني على أن الغلام تعلم ، واستفاد واستجاب للتعليم ، وحقق معناه ، وهذا هو ما يسمى : « المطاوعة » . وحين يقول شخص : ( كسرت الحديد ) ، قد يرد على ذهن : كيف تستطيع تكسير الحديد ؟ هل استطعت تكسيه حقا ؟ فإذا قال المتكلم : كسرت الحديد فتكسر ، كان الفعل : « تكسر » هو الجواب عن المطلوب ، الماحى للشبهة السالفة ، الدال على أن الحديد تأثر بالكسر واستجاب له ، وحقق معنى الفعل الأول . ولهذا يسمى الفعل الثاني : « مطاوعاً » . وبثله : حطمت الصخر ... فتحطم ، بریت الخشب ... فانبرى ... مع وجود الفاء العاطفة في كل ذلك ، ولا يصح العطف هنا بغيرها - طبقاً لما نص عليه ابن الأثير في كتابه : الجامع الكبير ، ج ١ ص ٢٠٢ عند كلامه على حرف العطف - فالمطاوعة في فعل هي :

« قبول فاعله التأثير بأثر واقع عليه من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً ، بحيث يحقق التأثير معنى ذلك الفعل » .

والتعريف السابق للمطاوعة هو أوضح التعريفات وأشملها ، وهو ملخص الذي ارتضاه « الخضرى » - وكذا الصبان - في باب : « تعدى الفعل ولزومه » ج ١ . ونصاً على اشتراط العلاج الحسى ، وعلى تلاقى الفعلين في الاشتقاق ؛ فلا يقال : علّمت الرجل المسألة فانعلمت ؛ لعدم المعالجة الحسية ، ولا يقال : ضربته فتألم ، لعدم التلاقى في الاشتقاق .

وحصول الأثر وتحقيقه ليس بالواجب ، وإنما هو الغالب الكثير ؛ طبعاً لما جاء في حاشية التصريح ، ج ١ . باب : « التعدى واللزوم » ، فقلا عن البيضاوى في تفسير قوله تعالى : ( وعلم آدم الأسماء كلها ) حيث صرح بأنه : ( يقال : كسرت فلم ينكسر ، وعلّمت فلم يتعلم . وقال : إن حصول الأثر غالب لازم ) . ١٨ . وهذا الرأي يسائر المسموع كثيراً ، ويلاحظ أنه جعل الفعل : « علّم » من أفعال المعالجة الحسية ، خلافاً لسابقه .

والمطاوعة أحكام وصيغ قياسية تشتمل كل صيغة منها على بعض حروف خاصة ترمز للمطاوعة ، وتدل عليها ، منها التاء في أول الماضي ، ويسمونها لذلك : تاء المطاوعة ؛ مثل : درّبت الصانع ؛ فتدرب . هدمت الحائط ؛ فهدم . فجدّرت الماء فتفجر . كسّرت الفصن فتكسر . . . وسيجيء بعض الأحكام والصيغ - في هامش ص ١٦٧ - وهو بعض هام .

وقد عقد صاحب « المخصص » ( ابن سيده ) بحثاً لطيفاً ( في الجزء ١٤ ص ١٧٥ وما حوفاً ) عرض فيه لكثير من أوزان المطاوعة القياسية ، ومنها : أن كل ماضى ذى أربعة أحرف على وزن « فَعَلَّ » يكون له مضارع على وزن « تَفَعَّل » وهذا جزء من قواعد عامة هناك تفيد أعظم الفائدة ، وتتسع لكثير مما نظنه محذوراً . وفي الجزء الأول من جملة جميع اللغة العربية بالقاهرة شيء قليل من تلك الأوزان ، مستخلص من المرجع السابق الأصيل .

ومن بين قرارات هذا المجمع قياسية جميع أفعال المطاوعة . وقد سجل هذا القرار في الصفحة الثامنة من المجلد الذى أصدره بعنوان : « البحوث والمحاضرات » في مؤتمر الدورة الخاصة بسنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ . =



أم لغيرها - ( مثل الماضي : تَعَلَّمَ ، تَفَضَّلَ - تعاون - تناشد ، تجاهل ... )  
 وجب ضم الحرف الثاني مع الأول ؛ ففي مثل : تَعَلَّمَ الصبي حرفة - تَفَضَّلَ  
 الصديقُ بالزيارة - ... يصير الماضي : تُعَلِّمْتُ حرفةً - تُفَضِّلُ بالزيارة (١) ...  
 وفي مثل قولهم : ( تعلم البحار فن الملاحة ، وتعاون مع رفاقه فأمنَ الخطر ... )  
 يصير الكلام بعد بناء الفعل الماضي للمجهول : تُعَلِّمُ (٢) فنُ الملاحة ، وتُعَوِّون  
 مع الرفاق ؛ فأمنَ الخطرُ وهكذا . . . .

٤ - إن كان الماضي مبدوءاً بهزمة وصل فإن ثالثه يضم مع أوله ؛ ففي مثل :  
 ( اعتمدَ العاقلُ على كفاحه - انتصرَ المكافحُ بعمله ) - يقال في بناء الفعلين  
 للمجهول : اُعْتَمِدَ على الكفاح - اُنْتَصَرَ بالعمل (٣) .

= ومن قراراته أيضاً ما جاء في ص ٣٩ من كتابه : ( مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة  
 الثامنة والعشرين ) خاصاً بمطامع «فعل» الثلاث المتعدى ونصه :- ( وسيعاد للناسبة في ص ١٦٨ ) ( كل  
 فعل ثلاثي متعد ، دال على معاملة حسنة فطامعه القياسي هو : « انفعَلَ . » ما لم تكن فاء الفعل واوا ،  
 أو لاماً ، أو نوناً ، أو ميماً ، أو راء ، ويجمعها قولك : « ولنسر » فالقياس فيه : « افتعل . » ) اه .  
 (١) يقول ابن مالك :

وَالثَّانِي التَّالِي «تَا» الْمَطَاوَعَةُ كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ يَلَا مُنَازَعَهُ

أى : اجعل الحرف الثاني في الماضي مضموماً كالأول . إن كان الأول تاء المطاوعة ، إذ لا نزاع - أى :  
 لا خلاف في هذا .

(٢) إذا كانت التاء التي في أول الماضي لا تكثر زيادتها فلا يضم الحرف الذى يليها ؛ مثل :  
 تَرَمَّسَ الزارع الحب ، ( أى : رمسه ، بمعنى : دفنه . ) وإنما كانت زيادة التاء غير معتادة في هذه  
 الكلمة - وأشباهاها - لأنها جاءت للتوصل إلى النطق بالسكن ، وهو الراء ، وهذا اختصاص همزة الوصل .  
 (٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَالثَّالِثَ الَّذِي بِهِمْزُ الْوَصْلِ كَالْأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَسْتَحْلِي

أى : أن الحرف الثالث من الفعل المبدوء همزة الوصل يضم كالأول . ومثل له بالفعل «أستحلي» المبني  
 للمجهول . وأصله : « اسْتَحْلَمَ » مبدوءاً بهزمة وصل . فلما بنى للمجهول ضم الحرف الأول والثالث منه .  
 وما يلاحظ في البيت أن كلمة : « ثالث » . . . بالنصب تعرب مفعولاً به لفعل محذوف يفسره  
 الفعل الآتي بعده ؛ وهو : « اجعل » المؤكد بالنون . مع أن الفعل المؤكد بالنون لا يصلح أن يعمل فيما  
 قبله ، ولا أن يفسر عاملاً محذوفاً قبله . وكذلك إعراب « كالأول » فإنه جار ومجرور متعلق بالفعل  
 المتأخر عنه المؤكد بالنون ، وهو : « اجعل » والفعل المؤكد بالنون لا يصح أن يتعلق به شبه جملة قبله ،  
 وهذا هو رأى الأقوى والأفصح . ويخالفه رأى آخر أقل شيوعاً وقوة يراه مقبولاً في شبه الجملة وحدها . .  
 لكن ابن مالك يقع في هذه المخالفة كثيراً لضرورة النظم ، وقد سبق لها نظائر في الجزء الأول ( انظر =

٥ - إن كان الماضي الثلاثي مُعَلَّ العَيْن<sup>(١)</sup>؛ وَاوِيًّا كان أو يَائِيًّا - مثل : صام ، باع - وبنى للمجهول ، جاز في فائه عند النطق أو الكتابة ، إما الكسر الخالص ؛ فينقلب حرف العلة ياء ؛ نحو : صِيمَ ، بَيْعَ ، وإما الضم الخالص ، فينقلب حرف العلة واواً ، نحو : صُومَ ، بُوعَ ، وإما الإشمام<sup>(٢)</sup> - وهذا لا يكون إلا في النطق -

والكسر أعلاها ، فالإشمام ، فالضم . وكل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألا يوقع في لبس ، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه ؛ فكثير من الماضي المُعَلَّ الوسط قد يوقع في اللبس إذا بُنِيَ للمجهول ، وأسند لضمير تكلم ، أو خطاب ؛ سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكور أم لغيره ، وكذلك

= فهرس الجزء الأول م ٧ هامش ص ٩٦ طبعة ٣ ورقم ١ هامش ص ٧٥ قبلها ( والمربون يلتسمون تأويلات وتقديرات لتصحيح مخالفته . ولا داعي لشيء من هذا ، لما فيه من تكلف وتعمق . ويمكن التصريح بأن النظم قهره على ارتكاب المخالفة ؛ وهذا هو السبب الحق .

( ١ ) محل العين « ما يكون وسطه حرف علة » ويخضع لأحكام « الإعلال » المعروفة في الباب الخاص بهذا ( ج ٤ ) . ومنها : قلب حرف العلة الواو أو الياء ألفاً ، في نحو : صام - هام . . . فأصلهما صومَ - هيمَ - . . . ومنها : نقل حركة حرف العلة الواقع عين الكلمة إلى ساكن صحيح قبله بالشروط المذكورة هناك ؛ نحو : يقوم ، وأصله : يَقُومُ . . . إلى غير ذلك من أحكام « الإعلال » التي تدخل على حرف العلة ؛ فتحدث به تغييراً .

فإذا كان حرف العلة الواقع عين الفعل لا يخضع للأحكام السالفة فإنه لا يسمى : « معلال » ، وإنما يسمى : « معتلا » وجاز في فائه من الحركات الثلاث ما يجوز في فاء الفعل الصحيح ؛ مثل : عور - هيم - اعتور . . . وغيرها من الأفعال المشابهة لها ؛ فإنها تسلك مسلك الفعل الصحيح عند بنائها للمجهول - كما قلنا .

والشائع بين النحاة أن حروف العلة الثلاث ( و - ا - ي ) إذا سكنت وكان قبلها حركة مجانسة لها سميت : حروف علة ، ومدّ ، ولين . فإن لم تجانسها الحركة التي قبلها سميت : حروف علة ولين . فإن تحركت فهي حروف علة فقط ( راجع حاشية الخضرى « ج ٢ » أول باب : الإعلال بالنقل ) . ومن النحاة من يطلق اللين على حرف العلة المتحرك . وهذا يخالف للشائع ، كما قال الخضرى في المرجع السالف - ( وقد سبقت لهذا إشارة في ج ١ م ١٦ هامش ص ١٦٩ من الطبعة الثالثة - وسيجيء التفصيل الأوضح في ج ٤ في باب « الترقيم » و « الإعلال والإبدال » ) .

( ٢ ) الإشمام - عند النحاة - هو : النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي السريع ، بغير مزج بينهما ؛ فينطق المتكلم أولاً ببجزء قليل من الضمة ، يعقبه جزء كبير من الكسرة ؛ يحلب بعده ياء . فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما في وقت واحد خلال النطق ؛ وإنما معناه مجيئهما على التعاقب السريع بالطريقة التي أسلفناها .

إذا أسند لنون النسوة الدالة على الغائبات . فالفعل : « ساد » - وأشباهه - في نحو « ساد الرجل قومه بالفضل »... إذا أسندناه لضمير متكلم أو مخاطب من غير أن يبنى للمجهول ، قلنا عند الضم : « سُدَّتْ » . ولو بنينا الفعل للمجهول ، وقلنا : « سُدَّتْ » أيضاً<sup>(١)</sup> ؛ لوقع اللبس حتماً بين هذه الصورة التي بُنِيَ فيها للمجهول والصورة السالفة التي لم يُبْنَ فيها للمجهول . وفراراً من اللبس الذي ليس معه قرينة تزيله ، يجب البعد عن ضم الحرف الأول<sup>(٢)</sup> في هذه الصورة المبنية للمجهول ، ولنا بعد ذلك استعمال الكسر ، أو : الإشمام .

ومثل : الفعل : « ساد » غيره من كل فعل ماضٍ ثلاثي ، إما مُعْلٍ الوسط بألف أصلها واو ؛ ( وليس من باب : « فَعِلَ يَفْعَلُ » ؛ كخاف يخاف...<sup>(٣)</sup> ) مثل : شاق ، يشوق ، رام ، يروم . . . وإما مُعْلٍ الوسط بألف أصلها ياء أيضاً ؛ فليس اللبس مقصوراً على الماضي الثلاثي المعلن الوسط بألف أصلها واو ، وليس من باب فَعِلَ يَفْعَلُ ، بل يمتد إلى الماضي الثلاثي المعلن الوسط بألف أصلها ياء ؛ مثل الفعل : « زاد » في نحو : قد زادك الصديق ودّاً ؛

( ١ ) لإيضاح هذا المثال وأشباهه نقول في : « ساد الرجل قومه بالفضل » إذا أسند الماضي المبني للمعلوم إلى ضمير المخاطب مثلاً ؛ صارت الجملة : سُدَّتْ قَوْمُكَ بالفضل - بضم السين - فإذا صارت الجملة : يامهمل سادك النافع .. وأردنا بناء الفعل للمجهول مع إسناده للمخاطب أيضاً فإننا نحذف الفاعل « النافع » ونقيم المفعول به ( وهو : كاف الخطاب ) مقامه . ولما كان الضمير « الكاف » لا يقع في محل رفع وجب استبداله ووضع ضمير آخر بمعناه في مكانه ؛ بحيث يصلح الضمير الجديد أن يكون في محل رفع نائب فاعل . لهذا نجيء بدله بضمير الخطاب التام ؛ فنقول عند بنائه للمجهول : يا مهمل سُدَّتْ ؛ أى : صرت مسوداً ، لا سيداً ؛ بمعنى أن غيرك صار سيديك . فالصورة الشكلية للفعل واحدة عند الضم ، في حالتى بنائه للمعلوم والمجهول ، وفيها يقع اللبس . وللفرار منه منعوا في المبني للمجهول ضم أوله إن كانت عينه ألفاً أصلها واو . . . إلا نحو : خاف - كما سيجىء هنا .

( ٢ ) لا يجوز الضم في الواو إلا إذا كان ماضيه فَعِلَ ( بكسر العين ) ومضارعه على وزن : يَفْعَلُ ( بفتح العين ) نحو : خاف - يخاف ( وأصله : خوف - يخَوَفُ ) . ذلك أن الفعل : « خاف » وأشباهه - إذا أسند وهو مبني للمعلوم لمخاطب - مثلاً - يصير : خِفْتُ ، بكسر أوله ، وحذف وسطه ، طبقاً لقواعد الإسناد . فلو بنى للمجهول وكسر أوله لآوَقَ في لبس ؛ بسبب تشابه صورتي الفعل في حالتى بنائه للمعلوم والمجهول . والفرار من هذا اللبس يوجب ضم أوله عند بنائه للمجهول أو الإشمام .

( ٣ ) للسبب الذي تقدم في رقم ٢ والذي يمنع الكسر في مثل : « خاف يخاف » عند بناء الماضي للمجهول ويوجب الضم .

فإنه إذا أسند لضمير المخاطب — مثلاً — من غير بناء للمجهول يصير : قد زدت الصديقَ ودّاً ، بكسر أول الماضي . وإذا أسند للمخاطب أيضاً مع البناء للمجهول فإن كسر أوله صار : زدت ودّاً<sup>(١)</sup> كذلك ، فصورته في الحالتين واحدة مع اختلاف الإسناد والمعنى . وهذا هو اللبس الواجب توقيه . ومن أجله لا يصح الكسر هنا عند بنائه للمجهول ؛ فيجب العدول عنه ؛ إمّا إلى ضم أوله نطقاً وكتابة ، فنقول : « زدت » . وإمّا إلى الإشمام ( وهذا لا يكون إلا في حالة النطق — كما عرفنا — ) .

ومثل الفعل « زاد » كثير من الأفعال الماضية المعلّة الوسط بالألف التي أصلها الياء ؛ ومنها : دَانَ ، يدين — قاس ، يقيس — عاب ، يعيب — باع ، يبيع ... وخلاصة ما سبق :

أن الواجب يقتضى العدول عن ضم فاء الثلاثي المعلن العين بالواو ، عند خوف اللبس ( إلا ما كان مثل : « خاف » ) ، والعدول عن كسر فاء الثلاثي المعلن العين بالياء عند خوف اللبس أيضاً . وكذلك إن أوقع الإشمام في لبس وجب العدول عنه إلى النطق بالكسرة الصريحة الواضحة ، أو بالضمّة الصريحة الواضحة .

ومن أجل اللبس والعمل على اجتنابه وضع النحاة القاعدة التالية :

( يجوز في فاء الفعل الماضي ، الثلاثي ، المُعْتَلِّ الوسط ، عند بنائه للمجهول ثلاثة أشياء : الضم ، أو : الكسر ، أو : الإشمام ، بشرط أمن اللبس في كل حالة ، فإن أوقع الضم في لبس وجب تركه إلى الكسر أو الإشمام ، وإن أوقع الكسر في لبس وجب تركه إلى الضم أو الإشمام ، وإن أوقع الإشمام في لبس وجب العدول

(١) وذلك بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول به ( الكاف ) مقامه ، ولما كانت « الكاف »

— كما أوضحتنا في رقم ١ من هامش ص ١٠٣ — من الضائرات التي لا تقع في محل رفع أتيننا مكانها بضمير المتكلم مثلها مع صلاحيته لأن يكون نائب فاعل في محل رفع ، هو : تاء المخاطب . والمعنى المقصود في المثال الثاني المبني للمجهول هو الدلالة على وقوع الزيادة على المخاطب . أما في المثال الأول فهو الدلالة على وقوع الزيادة من المخاطب ( الفاعل ) ، على الصديق ( المفعول به ) . والفرق كبير بين الدالتين مع اتفاق الصورة الشكلية للفعلين . ومن هنا يقع اللبس الذي يجب الفرار منه ؛ بتغيير الشكل في المبني للمجهول . . .

عنه إلى النطق بحركة صريحة واضحة ، هي : الضمة أو الكسرة ، بحيث يمنع اللبس معها . وعند صحة الأمور الثلاثة ، يكون الكسر أحسنها<sup>(١)</sup> ، فالإشمام ، ثم الضم وهو أقلها استعمالاً .

٦- وإن كان الماضي الثلاثي المبني للمجهول مضعفاً<sup>(٢)</sup> ، مدغمًا ؛ مثل الفعل : « عَدَّ » في : « عَدَّ الصَّيْفُ الْمَالَ »<sup>(٣)</sup> . . . - جاز في فائه الأوجه الثلاثة ، ( الضم الخالص ، وهو الأكثر هنا ، فالإشمام ، فالكسر الخالص ) ، تقول وتكتب : عرفت أن المال قد عَدَّ - بضم العين أو كسرهما - كما يجوز الإشمام في حركتها عند النطق . وإذا خيف اللبس في وجه من الثلاثة وجب تركه إلى غيره ؛ كالفعل : « عَدَّ » - « رَدَّ » ، وأشباههما ، فإن فعل الأمر منهما يكون مضموم الأول : فيلتبس به الماضي المبني للمجهول إذا كانت حركة فائه الضمة ؛ إذ يقال : عَدَّ الْمَالَ ، رَدَّ الْعَدُو . فلا تتضح حقيقة الفعل ؛ أهو فعل ماض مبني للمجهول أم فعل أمر ؟ وفي مثل هذه الحالة يجب العدول عن الضم إلى الكسر ، أو الإشمام ، لأن الكسر والإشمام لا يدخلان أول هذين الفعلين إذا كانا للأمر<sup>(٤)</sup> .

(١) وبالكسر جاء قول الشاعر :

إِذَا قِيسٌ إِحْسَانُ امْرَأٍ بِإِسَاءَةٍ فَارْبَى عَلَيْهَا فَالْإِسَاءَةُ تَغْفِرُ

(٢) مضعف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ نحو : عدّ - مدّ - شقّ - صبّ .

(٣) وفي قول الشاعر :

وَلَمْ أَرَ أَمْثَالَ الرِّجَالِ تَفَاوَتْ إِلَى الْمَجْدِ ؛ حَتَّى عَدَّ أَلْفٌ بِوَاحِدٍ

(٤) وإنما قرئ : « رَدَّ » ، بالضم قوله تعالى : ( وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ... )

لوجود قرينة تمنع اللبس ، هي : أن فعل الأمر لا يكون فعل شرط للأداة « لو » أو غيرها . وفي الأوجه الثلاثة الجائزة في الثلاثي محل العين . وفي الثلاثي المضعف ، ومنع ما يقع منها في لبس ، يقول ابن مالك :

وَإِكْسَرُ أَوْ أَشْمَمُ « فَا » ثَلَاثِيٌّ أَعْلَى عَيْنًا ، وَضَمُّ جَا ، كَبُوعٌ : فَاحْتَمِلْ

أى : اكسر أو أشمم « فا » ثلاثي المثلث المثلث العين . وقد جاء فيه الضم عن العرب ؛ فيجوز القياس عليه ؛ واحتمل قبوله ؛ بحجته عنهم . ( « فا » هي مقصور الحرف : « فاء » . و « جا » ، هي : مقصور الفعل : « جاء » . وعند قراءة كلمة « أو » في البيت تتحرك الواو بالفتحة التي انتقلت إليها من الهمزة التي بعدها . والأصل : أو أشمم ؛ لأنه أمر من الفعل : « أَشْمَمَ » الرباعي . وقد انتقلت حركة الهمزة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة للوزن الشعري ) . ثم يقول :

٧ - وتجاوز الأوجه الثلاثة أيضاً في الحرف الثالث الأصلي من الماضي المعلن العين ؛ إذا كان على وزن ؛ انفعل ، أو : افتعل ؛ مثل : ( انقاد - انهال - انهار . . ) ، ومثل : ( اختار - اجتاز - احتال . . . ) .

ويلاحظ هنا أن حركة الحرف الأول ( وهو : همزة الوصل ) لا تلزم صورة واحدة في ضبطها ، فلا تقتصر على حركة معينة ، وإنما تماثل وتسائر حركة الحرف الثالث ، وأن ضمة الثالث ستؤدي إلى قلب الألف التي بعده واواً ، وأن كسره ستؤدي إلى قلبها ياء ؛ فلا بد في حركة الحرف الأول - وهو همزة الوصل - من أن تكون مناسبة لحركة الثالث في الضم ، أو الكسر ، أو الإشمام ، كما سبق ؛ فيقال ويُكتب فيهما : أنقُود ، أو : أنقِيد ، أو : ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا باقي الأفعال التي تشبه : « انقاد » .

كذلك يقال ويُكتب : أُختُور ، أو : اختير ، أو : ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا يقال في باقي الأفعال التي تشبه : « اختار » .

ويشبههما في الحكم السابق : « انفعل » و « افتعل » إذا كانا صحيحين مُضَعَفَي اللام ؛ نحو : انصب - انسد - انجر - . . . ومثل : امتد - اشتد - ابتل . . . فإذا بنى فعل للمجهول من هذه الأفعال ونظائرها - جاز في حرفه الثالث - عند أمن اللبس - الضم ، الخالص نطقاً وكتابة ، أو : الكسر الخالص كذلك ، أو الإشمام نطقاً ، وفي كل حالة من الثلاث يتحرك الحرف الأول ؛ - وهو همزة الوصل - ، بمثل حركة الحرف الثالث ، نحو : أنصب - أو أنصب . . . امتد - امتد<sup>(١)</sup> .

= وَإِنْ يَشْكُلُ خَيْفُ لَبْسٍ يُجْتَنَبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍ

يريد : إذا أدى وجه من الأوجه الثلاثة السالفة إلى اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفعل المبني للمجهول من غيره ، وإلى اختلاط المعاني - وجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر ليس فيه لبس .

ثم بين أن ما ثبت من الأحكام لفاء الفعل : « باع » - وغيره من الماضي الثلاثي الملل الوسط - عند البناء للمجهول ، قد ثبت لنحو : « حَبَّ » من كل فعل ماض ثلاثي مضاعف ، حيث يجوز في فائه الأمور الثلاثة ، بشرط أمن اللبس ؛ فإن خيف اللبس في أحدها وجب تركه :

= (١) وفي هذا يقول ابن مالك :

٨ - إن كان الفعل جامداً أو فعل أمر لم يصبح بناؤه للمجهول مطلقاً ...

٩ - إن كان الفعل ناقصاً (مثل : كان ، وكاد ، وأخواتهما) فالصحيح أنه يبنى للمجهول ، وتجري عليه أحكام المبنى للمجهول<sup>(١)</sup> بشرط الإفادة ، وعدم اللبس - إلا الناقص الجامد ؛ مثل : ليس ، وعسى ؛ لأن الجامد لا يبنى للمجهول - كما سبق ...

= وما لِفًا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ ، وَانْقَادَ ، وَشَبَّهَ يَنْجَلِي

وفي هذا البيت شيء من التعقيد بسبب التقديم ، والتأخير ، والحذف . والأصل الذي يريده : الذي يثبت لفاء : «باع» يثبت كذلك للحرف الذي تليه عين الفعل من نحو : «اختار» و«انقاد» أو شبههما ينجلي ، (أى : يتضح) . والمشابهة تكون في الوزن والإعلال . وهناك ما يشبههما من جهة انطباق الحكم عليه ، كأنفعل وافتعل ؛ الصحيحين مشددي اللام . . . - تلى العين ، أى : تليه . فالهاء محلوفة - والمعنى : ما تقرر من الأوجه الثلاثة في حركة الفاء من الفعل المثل العين . (مثل : باع ، صام) يتقرر مثله للحرف السابق لعين الفعل المملة ، إذا كان الفعل على وزن : «افتعل» أو «انفعل» وأشباههما وما يلحق بهما . . .

(١) بالرغم من صحة بناء هذه الأفعال للمجهول فمن المستحسن عدم بنائها للمجهول ؛ مسايرة للأساليب العليا ، وأحكام البلاغة التي ترى فيها ثقلاً في النطق ، وقبحاً في الجرس . وسيأتى في (ب) من ص ١٢٢) كلام خاص بنجر «كان» وحدها يتصل بما نحن فيه .

. . . . .  
 . . . . .

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) ورد عن العرب أفعال ماضية تشتهر بأنها ملازمة للبناء للمجهول ، سَمَاعًا عن أكثر قبائلهم . وهي الأفعال التي يعتبرها اللغويون مبنية للمجهول في الصورة اللفظية ، لا في الحقيقة المعنوية <sup>(١)</sup> ؛ ولذلك يعربون المرفوع بها فاعلا ؛ وليس نائب <sup>(٢)</sup> فاعل . ومن أشهرها : هَزَلَ - ذَهَشَ وشَدَّه ، وهما بمعنى واحد - ؛ ومنها : ( شَغَفَ بكذا ، وأُولِعَ به ، وأَهْتَر به ، أُسْتَهْتَرَ به ، وأُغْرِيَ به ، وأُغْرِمَ به . . . ) ، وكلها بمعنى واحد ؛ هو : التعلق القوي بالشيء ) ومنها : أَهْرَعَ ، بمعنى : أَسْرَعَ . ومنها : نَتَجَ . ومنها : عُنِيَ بكذا ؛ أى : اهتم به . ومنها : حُمَ فلان ( بمعنى أصابته الحمى ) - أَعْمَى عليه - فُلِدَجَ - امْتَقَعَ لونه ( بمعنى تَغَيَّرَ ) - زَهِيَ ( بمعنى تكبر ) . . . . . <sup>(٣)</sup>

لكن ما حكم مضارع هذه الأفعال ؟ يجب بناؤه للمجهول مثلها ، أم يتوقف أمره - كماضيه - على السماع الوارد من العرب في كل فعل ؟  
 الصحيح أنه مقصور على السماع الوارد في كل فعل <sup>(٤)</sup> . ومنه في الشائع : ( يَهْرَع ، يُعْنَى ، يُولَع ، يُسْتَهْتَر . . . ) .

بقي توضيح المراد من أن تلك الأفعال الماضية ملازمة للبناء للمجهول سماعًا عن أكثر القبائل :

( ١ ) لأن الفاعل - في الأغلب - هو الذى فعل الفعل ، أو قام به الفعل . . . ، وهذا ينطبق على الاسم المرفوع بعد هذه الأفعال .

( ٢ ) وهذا في رأى الشائع الذى ورد صريحاً في كثير من المراجع ؛ كالقاموس المحيط ، في مقدمته تحت عنوان : ( المقصد ، في بيان الأمور التي اختص بها القاموس ) . وهو المقصود بعنوان « مسألة » .  
 وكالحضري في مواضع متفرقة ، منها : باب « أبنية المصادر » ، عند الكلام على مصدر : « فَعَلَ » . . .  
 - إلا إن كان المبنى للمجهول لزوماً غير رافع الاسم بعده ؛ نحو : سَقَطَ في يد المتسرع ، ( بمعنى : نَدِمَ ) ، فشبه الجملة نائب فاعل ، وليس بفاعل : لأن الفاعل لا يكون شبه جملة .

( ٣ ) عقد « ابن سيده » في كتابه : « المحصص » ( ج ١ ص ٧٢ ) باباً سماه : ما جاء من الأفعال على صيغة ما لم يسم فاعله .

( ٤ ) جاء النص على هذا في مقدمة « القاموس » في ( بيان الأمور التي اختص بها القاموس ) تحت عنوان « مسألة » .



يرى أكثر النحاة أن المراد هو عدم استعمالها في معانيها السالفة مبنية للمعلوم ؛  
تقول : شُدْهت من الأمر ، بالبناء للمجهول ، ولا يصح عند هؤلاء شَدَّهني  
الأمر ، بالبناء للفاعل ، لاعتمادهم على ما جاء في كتاب : « فصيح ثعلب » ،  
ونحوه من التصريح القاطع بأنها لا تبنى للمعلوم .

وأنكر بعض المحققين — كابن برّيّ<sup>(١)</sup> — ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين  
والنحاة . وحجة ابن برّيّ في الإنكار أن « ثعلباً » ومن معه لم يعلموا ما سجّله ابن  
درستويه وردده ؛ ونصّه<sup>(٢)</sup> : « ( عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون  
إلا مضموم الأول ، ولم يقولوا إنه إذا سُمّيَ فاعله جاز بغير ضم . وهذا غلط  
منهم ، لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي ؛ فإذا لم يُسمَّ فاعلها  
فهي كلها مضمومة الأوائل ، ولم نخصّ بذلك بعضها دون بعض . وقد بينّا ذلك  
بعلمته وقياسه ؛ فيجوز : عُنيت بأمرك ، وعنانى أمرُك — وشُغلت بأمرُك ، وشغلتني  
أمرُك — وشُدْهت بأمرُك ، وشَدَّهني أمرُك . . . ) ، ا ه ، هذا ما نقله  
« ابن برّيّ<sup>(١)</sup> » وختمه بقوله : ( وفي ذلك كفاية تغني عن زيادة إيضاح وبيان ) » ا ه

ورأيه هو السديد الذي تؤيده النصوص الصحيحة التي تحمل الباحث على أن يسأل :  
كيف خفيّت هذه النصوص على كثير من اللغويين والنحاة القُدَامَى ؟ وكيف رتبوا  
على وجود نوع وهمي من الأفعال يلزم البناء للمجهول — في رأيهم — أحكاماً خاصة ؛  
كمنع محيىء « صيغتي التعجب » من الثلاثي مباشرة ، وعدم صحته إلا بوسيط . وكمنع  
صوغ « أفعال التفضيل » من مصادرهما إلا بوسيط كذلك . . . و . . . و . . .

ولا شك أن رأى « ابن برّيّ » ومن معه من المحققين هو السديد — كما تقدم —  
والأخذ به يؤدي إلى إلغاء تلك الأحكام الخاصة ، ويبيح في الثلاثي « التعجب »  
المباشر ، وكذا « التفضيل » بغير وسيط ، ويرد لتلك الأفعال اعتبارها وحقيقتها ،  
ويجعل شأنها شأن غيرها من باقي الأفعال التي يصح أن تبنى للمعلوم حيناً ، وللمجهول  
حيناً آخر ، على حسب مقتضيات المعنى .

( ١٠٩ ) ضبط القاموس الياء مشددة بالشكل .

( ٢ ) ما يأتي منقول مما يسمى بالاسم الآتي نصه : : ( الرسالة المشتعلة على انتقاد « ابن الخشاب  
البغدادى » على العلامة « أبى محمد الحريرى » في مقاماته . وانتصار الشيخ الإمام العلامة أبى محمد عبد الله  
ابن برّيّ للإمام الحريرى في الرد على « ابن الخشاب » ) ا ه . وهذه الرسالة مطبوعة في ختام بعض طبعات  
« مقامات الحريرى » .

( ب ) عرفنا<sup>(١)</sup> أن نائب الفاعل يكون مرفوعاً بأحد شيئين ؛ الفعل المبني للمجهول ، واسم المفعول ، فهل يرتفع بالمصدر المؤول المسبوك في أصله من « أن » والفعل المبني للمجهول ؟ انتهى النحاة إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس . ومن أمثلتهم : عجبت من أكل الطعام ؛ بتنوين المصدر « أكل » ورفع كلمة : « الطعام » على اعتبارها نائب فاعل له . والأصل عندهم : عجبت من أن أكل الطعام . فلما سُبِكَ المصدر المؤول صارت كلمة : « الطعام » نائب فاعل له بعد سبكه .

فإن أوقع في السبكِ لبس لم يصح ؛ نحو : عجبت من إهانة على ، إذا كان على هو المهان ؛ ( والأصل : من أن أهين على ) فيتعين أن يكون المصدر مضافاً و « على » ، هو المضاف إليه المحرور ، وهو في محل نصب مفعول به ، ولا يصح الرفع ؛ لوقوع اللبس بسببه .

وكما صح رفع نائب الفاعل بالمصدر المؤول يصح أن يكون مجروراً باعتباره مضافاً إليه ، والمصدر هو المضاف ؛ فيكون نائب الفاعل مجروراً لفظاً ، مرفوعاً محلاً ؛ كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية ، والفاعل محذوف من غير نيابة شيء عنه .

أما على الرأى الذى يمنع المصدر المؤول من رفع نائب فاعل فيتعين إضافة المصدر لما بعده ويكون ما بعده - وهو المضاف إليه - في محل نصب على المفعولية<sup>(٢)</sup> .

بالرغم من أن الأصح - عندهم - جوازه ، فالأنسب اليوم عدم الالتجاء إليه ؛ لأنه لا يكاد يخلو من غموض وثقل يناهزان الأساليب الناصعة العالية ، وأسس البلاغة ، وهذان أمران لهما اعتبارهما . ويزيدهما قوة ورجاحة خلو المراجع المتداولة من أمثلة مسموعة عن فصحاء العرب تؤيده .

( ح ) في الفعل الثلاثي المعلن العين ، وفي غيره من الأفعال الماضية المبينة للمجهول - لغات أخرى ، أعرضنا عنها ؛ لأنها لهجات متعددة ، لقبائل متباينة لا نرى خيراً في استعمالها اليوم ؛ حرصاً على الإبانة والتوحد المفيد قدر الاستطاعة ، ومنعاً للتشتت والتعدد في أهم وسيلة للتفاهم والإيضاح ، وهى : اللغة .

## المسألة ٦٨ :

ب - الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه .

نتنقل إلى الأمر الثاني <sup>(١)</sup> الذي يترتب على حذف الفاعل ؛ وهو : إقامة نائب عنه يحل محله ، ويخضع لكثير من أحكامه ، - كما قلنا - .

والذي يصلح للنياية عن الفاعل واحد من أربعة أشياء ؛ المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره <sup>(٢)</sup> ، وقد تلحق بها - أحياناً - حالة خامسة ، ستجىء <sup>(٣)</sup> .

(١) فأما المفعول به فقد سبقت له أمثلة كثيرة . غير أن فعله قد يكون متعدياً لواحد ؛ كالأمثلة المشار إليها . وقد يكون متعدياً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولى : « ظن » وأخواتها <sup>(٤)</sup> - فى مثل ؛ ظنَّ الغلامُ الندى مطراً ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولى : « أعطى » وأخواتها ، ومنها : « كسا » ، فى مثل : أعطى الغنىُّ الفقيرَ مالاً ، وكسا المحتاجُ ثوباً <sup>(٥)</sup> . وقد يكون متعدياً لثلاثة ؛ « كأعلم » و « أرى » <sup>(٦)</sup> ، نحو : أعلم الطبيبُ المريضَ الدواءَ شافياً .

فإن كان الفعل متعدياً لمفعول به واحد ، مذكور فى الكلام ، أقيم هذا الواحد مقام الفاعل . . . وإن كان متعدياً لاثنتين مذكورين فقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما كذلك . فأى المفعولين ينوب ؟ .

(١) أما الأول فقد سبق فى ص ٩٨ .

(٢) راجع ما قلناه أول الباب ( فى رقم ٥ من هامش ص ٩٧ ) من أن بعض النحاة يميز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة ، وبينان السبب .

(٣) فى ص ١١٩ - أما غير هذه الخمسة فسيجىء عنه كلام فى الزيادة والتفصيل ص ١٢٢ - أ - ومنه يعلم وجود أشياء أخرى .

(٤) سبق بابه فى ص ٣ .

(٥) ليس أصل المفعولين هنا المبتدأ والخبر ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة اللغوية . لا المجاز : الفقير مال - المحتاج ثوب ؛ لفساد المعنى الحقيقي على هذا .

(٦) سبق بابه فى ص ٥٨ .

وإن كان متعدياً لثلاثة مذكورة فأيهما ينوب كذلك<sup>(١)</sup> ؟

خير الآراء وأنسبها : اختيارُ الأول للنيابة إذا كان هو الأظهر والأبين للقصد مهما كان نوع فعله . لكن لا مانع من تركه ، واختيار غيره ؛ فيكون في هذا اختيار لغير الأفضل . فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد ، وإبراز الغرض من الجملة فنيابته مقدمة على نيابة الأول . ولا بد في كل الحالات من أمنّ اللبس ؛ وإلا وجب العدول عما يحدثه إلى ما لا يحدثه . وفيما يلي أمثلة لأنواع الفعل المتعدى قبل بنائه للمجهول ، وبعد بنائه ، وما يحدث للـبس وما لا يحدثه .  
فما لا يحدثه ؛

( عرّف المسترشدُ الصوابَ - عرّف الصوابُ ) .

( ظنّ الجاهلُ الخفاشَ طائراً - ظنّ الخفاشُ طائراً - ظنّ طائرُ الخفاشَ ) .

( أعطى الولدُ الطفلَ كتاباً - أعطى الطفلُ كتاباً - أعطى كتابُ الطفلَ ) .

( أعلمتُ التاجرَ الأمانةَ نافعةً - أعلمَ التاجرُ الأمانةَ نافعةً - أعلمُ الأمانةُ التاجرَ نافعةً ) .

( أعلمُ الأمانةُ التاجرَ نافعةً - أعلمَ نافعةً التاجرَ الأمانةَ ) .

ولا يصح إنباء غير الأول في مثل : ( أعطيت محمدًا فريقًا من الأعوان ) .  
( منحتُ الشركةَ مهندساً ) . لأن كلاً من الأول والثاني يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً ؛ فلا يمكن التمييز بينهما عند بناء الفعل للمجهول إلا باختيار أولهما ليكون نائب فاعل ؛ لأن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى ؛ فيتضح من تقدمه أنه الآخذ ؛ وغيره المأخوذ . ومثل هذا يقال في : ظننت الولدَ الولدَ ، حيث يجب اختيار الأول للنيابة لأن كلاً منهما صالح أن يكون هو المظنون الشبيه بالآخر . ولا يمنع هذا اللبس إلا اختيار الأول وذلك للسبب السالف ؛ ولا سيما أن الأول هنا

( ١ ) الخلاف بين النحاة عنيف متشعب فيما يصلح للنيابة عند تعدد المفعول به ، وتباين أوصافه ؛ أهو الأول وحده ، فلا يصح إنباء غيره ، أم الأول وغيره ؛ فيختار واحد بغير تعيين ؟ وهل الأول وغيره سواء عند الاختيار ، لا مزية لأحدهما على الآخر ؟ وهل بين المفعولين أو الثلاثة ما لا يصلح للنيابة ؟

... و ... و ...

ولا نريد الإرهاق بسرد أوجه الخلاف ، وأسبابه ، وأدلته كما وردت في المطولات فليس في الرد ما يناسبنا اليوم . وحسبنا أن نستقصى الآراء ، ونستقصى هاخيراً لنقدمه هنا .

هنا أصله مبتدأ ، والمبتدأ متقدم بحسب أصل رتبته على الخبر . ومثل هذا يقال في : ( أعلم السائق المهندس زميله مهملًا ) ، حيث يجب اختيار الأول ، لما سلف .

وإذا وقع الاختيار على واحد وجب ترك ما عداه على حاله — كما كان — مفعولا به منصوبا<sup>(١)</sup> .

ومما يجب التنبيه له أن المفعول الثاني « لظن » وأخواتها قد يكون جملة — كما سبق في بابها<sup>(٢)</sup> — فإن كان جملة لم يصح اختياره نائبًا للفاعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يقعان جملة<sup>(٣)</sup> في الراجع . وينطبق هذا على غير « ظن » أيضًا ؛ فهو حكم عام فيها وفي غيرها . . .

( ٢ ) وأما المصادر — ومثله اسم المصدر — فيصلح للنياحة عن الفاعل بشرطين ؛ أن يكون متصرفًا . ومختصًا . والمراد بالتصرف : ألا يلزم النصب على المصدرية .

( ١ ) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِ مِنْ « كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُ أَمِنْ  
فِي بَابِ : « ظَنَّ » وَ « أَرَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يريد : أن النحاة اتفقوا — بناء على ما استنبطوه من كلام العرب — على جواز إنابة المفعول الثاني الذي فعله : « كسا » وشبهه ، — وهو الفعل الذي ينصب مفعولين ، ليس أصلها المبتدأ والخبر — إذا أمن لا لتباس . أما إنابة الثاني عما فعله « ظن » أو « رأى » — وأخواتهما فقد بين أن المشهور المنع . وهو لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثاني . ولم يتعرض للمفعول الثالث الذي فعله ينصب ثلاثة ، وقد ذكرنا أن حكمه كغيره . وسيعاد البيتان لمناسبة أخرى في هامش ص ١٢٠ :

( ٢ ) ص ٢٤ .

( ٣ ) قد تقع الجملة نائب فاعل إذا حكيت بالقول ، وقصد لفظها بحروفها وضبطها — بالتفصيل المبين « في ب » من ص ٥٣ — ؛ لأنها تكون حينئذ بمنزلة المفرد ، بسبب قصد لفظها . مثل قوله تعالى : ( وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض . . . ) فيجوز أن تكون جملة : « لا تفسدوا » هي نائب الفاعل مرفوعة بضمّة مقدرة على آخرها ، منع من ظهورها الحكاية . . . ومثل المحكية أيضًا المؤولة بالمفرد ؛ نحو : « عرف كيف جاء على . أي : « عرف كيفية مجيء على

( راجع ج ١ ص ٣٩ — هامش ص ٥٠٩ — حيث تفصيل الكلام على حالات إعراب : « كيف » وبنائها وقد أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٦١ و ١ من هامش ص ٦٧ وهذا يشمل المفعول الثاني لظن وغيرها . )

أما وقوع الجملة فاعلا فقد سبق فيه في ص ٦٦ وأن الأرجح المنع .

ولأنما يتنقل بين حركات الإعراب المختلفة ؛ فتارة يكون مرفوعاً ، وأخرى يكون منصوباً ، أو مجروراً ؛ على حسب حالة الجملة ؛ مثل : فهِم ، جلوس ، تَعَلَّم . . . ؛ نحو : الفهمُ ضروريٌّ للمتعلِّم — إن الفهمَ ضروري . . . — اعتمدت على الفهم . . . و . . . وكذا الباقي ونظائره مما لا يلزم النصب على المصدرية . لأن ملازمته النصب على المصدرية تمنع أن يكون مرفوعاً مطلقاً ؛ فلا يصلح نائب فاعل أو غيره من المرفوعات .

فإن كان المصدر — أو اسمه <sup>(١)</sup> — ملازماً النصب على المصدرية لم يكن متصرفاً ولم يصح اختياره للزيادة عن الفاعل ؛ مثل : « معاذ » ؛ فإنه مصدر ميمي لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوباً مضافاً <sup>(٢)</sup> في نحو : معاذ الله أن يغدر الأمين . ومثل : « سبحان » <sup>(٣)</sup> ؛ فإنه اسم مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب كذلك إلا منصوباً مضافاً — في الأغلب — ، فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعاً ، ونخرج عن النصب الواجب له ، وهو ضبط لا يصح مخالفته ، ولا الخروج عليه ؛ حرصاً على اللغة ، ومحافظة على طرائقها المشهورة .

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم ، المقصور على الحدث الجرد ؛ ليكون في الإسناد إليه فائدة . فالمعاني المبهمة الجردة ( مثل ؛ قراءة — أكل — سفر . . . و . . . وأمثالها ) ؛ يدل كل منها على معناه الذي يفهم من لفظه نصّاً ، دون زيادة شيء عليه ؛ فكلمة : « قراءة » ليس في معناها الحرفي ما يدل على أنها قراءة سهلة أو صعبة ، نافعة أو ضارة ، . . . و « الأكل » ليس في معناه الحرفي ما يدل على أنه لذيق أو بغيض ، قليل أو كثير ، حار أو بارد . . . و « السفر » ليس في معناه الحرفي

( ١٠١ ) اسم المصدر في جميع ألفاظه وصيغه مقصور على السماع ، ( كما سيجيء في الباب الخاص بتعريفه وبأحكامه — ج ٣ م ٩٩ ص ٢٠١ — وستأتى لهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٢١٤ . ( ٢ ) « معاذ » في نحو : معاذ الله أن أنسى الفضل ، مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله ، ( أى : يغنى عن التلغظ بفعله ) . والأصل أعوذ بالله معاذاً . ثم حذف الفعل ، وقام المصدر نائباً عن لفظه ، وأضيف ؛ فصار : معاذ الله . ويعرب مفعولاً مطلقاً . ( وستجىء إشارة له في ص ٢٣٦ م ٧٦ ، ولاستعماله غير مضاف ، لضرورة الشعر . )

( ٣ ) اسم مصدر معناه : التسبيح . وفعله : سَبَّح . وستجىء إشارة له في ص ٢٣٤ م ٧٦ ؛ ولاستعماله في ضرورة الشعر غير مضاف .

ما يدل على أنه سفر قريب أو بعيد ، سهل أو شاق ، مرغوب فيه أو مرغوب عنه . . . وهكذا يدل المصدر وحده - وكذا اسمه - على المعنى المجرد ؛ أى : على ما يسمونه : « الحَدَثُ المحض » فثقل هذا المصدر ، أو اسمه لا يصلح أن يكون نائب فاعل ، لأن الإسناد إليه لا يفيد معنى جديداً أكثر من معنى فعله ؛ فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله ؛ وتوكيد المعنى الموجود ليس هو المقصود الأساسى من الإسناد ؛ ولا يوصف بأنه معنى جديد ، فلا يصح أن يقال : عَلِمَ عَلِمَ ، فَهُمْ فَهُمْ . . . إذ لابد مع المصدر من زيادة معنى جديد على معناه الأصلي ؛ ليكون صالحاً للنيابة عن الفاعل ، وهذه الزيادة تأتية من خارج لفظه ، وهى التى تجعله مختصاً .

وتحدثت بواحد أو أكثر من أمور متعددة ؛ منها : وصفه ؛ نحو : عَلِمَ عَلِمَ " نافع " - فَهُمْ فَهُمْ " عميق . ومنها : إضافته ؛ نحو : عَلِمَ عَلِمَ " المخترعين ، وَهُمْ فَهُمْ " العباقرة . ومنها : دلالة على العدد ؛ نحو : قرئ عشرون قراءة . . . وغير هذا من كل ما يزيل لبهام المصدر ، واسمه ، ويزيد معناهما على مجرد تأكيد معنى الفعل ، ويجعل الإسناد إليهما مفيداً فائدة جديدة أساسية .

ومما سبق نعلم المراد من قولهم المختصر : « إن المصدر يصلح للنيابة إذا كان مفيداً » ويكتفون بهذه الجملة ، لأن الإفادة لا تحقق إلا بالشرطين السالفين وهما : « التصرف والاختصاص » .

( ٣ ) وأما الظرف بنوعيه فيصلح للنيابة عن الفاعل إذا كان مفيداً أيضاً ، وهذه الفائدة تتحقق بشرطين ؛ أن يكون الظرف متصرفاً كامل التصرف ، وأن يكون مختصاً .

والمراد بالتصرف الكامل : صحة التنقل بين حالات الإعراب المختلفة ؛ من ( رفع ، إلى نصب ، إلى جر ؛ على حسب حالة الجملة ) ، وعدم التزامه النصب على الظرفية وحدها دائماً ، أو النصب على الظرفية مع الخروج عنها أحياناً إلى شبه الظرفية ، وهو الجر بالحرف « من » <sup>(١)</sup> - فى الغالب - ؛ لأن عدم تصرفه

( ١ ) ينقسم الظرف - باعتبار التصرف وعدمه - إلى ثلاثة أقسام : ظرف كامل التصرف ، وظرف ناقص التصرف ، - ويسمى أيضاً الشبيه بالمتصرف - وظرف غير متصرف مطلقاً . وسيجىء هنا موجز عنها . أما تفصيل الكلام على الأقسام كلها فى باب الظرف ص ٢٤٢ م ٧٨ .

الكامل يمنع وقوعه مرفوعاً - نائب فاعل أو غيره من المرفوعات ، كما سبق . فمثال  
الظرف الكامل التصرف : يوم - زمان - قَدْ آم - خَلْف . . . ؛ لأنك تقول :  
اليومُ يومٌ طيبٌ - قَضَيْتُ يوماً طيباً - تطامعت إلى يوم طيب . . . وتقول :  
قَدْ آمَلْتُ فسِيحٌ - إن قَدْ آمَلْتُ فسِيحٌ - سأنتجه إلى قَدْ آمَلْتُ . فهذه الظروف  
المتصرفة يصح وقوعها نائب فاعل إن كانت مختصة <sup>(١)</sup> .

ومثال الظرف غير المتصرف مطلقاً (وهو الذى يلزم النصب على الظرفية  
وحدها) : قَطُّ <sup>(٢)</sup> - عوض <sup>(٣)</sup> - إذا - سَحَر - ( بشرط أن يراد به سحرٌ  
يوم معين دون غيره ؛ ليكون ظرفاً ملازماً للنصب ) . فلا يصح أن يقع واحدٌ  
من هذه الظروف - وأشباهاها - نائب فاعل ؛ فلا يقال عنه نائب فاعل في مثل :  
ما كُتِبَ قَطُّ - لن يُكْتَبَ عوضٌ - ما يجاء إذا جاء الصديق - مُدِحٌ سحرٌ .  
لا يقال ذلك <sup>(٤)</sup> لعدم تحقق الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولئلا يخرج الظرف عن  
الظرفية إلى غيرها وهى الحكم الدائم الثابت له فى الكلام العربى الأصيل الذى  
لا تجوز مخالفة طريقته .

ومثال الظرف الشبيه بالمتصرف ( أى : الظرف ناقص التصرف ، وهو الذى  
لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ وهو الجر بالحرف « من » - غالباً

( ١ ) « ملاحظة » : إذا صار الظرف نائب فاعل ، أو شيئاً آخر غير النصب على الظرفية ، فإنه  
لا يسمى ظرفاً - كما سيجىء فى بابهِ ، ص ٢٤٤ - .

( ٢ ) سيجىء له إشارة أخرى فى « ب » من ص ٢٦١ والأشهر فى ضبطه أن يكون بفتح القاف مع  
تشديد الطاء المضمومة ، وأن يفيد استغراق الزمن الماضى كله منفياً ؛ لأنه - فى الأشهر - لا بد أن يسبقه  
النن أو شبهه ؛ نحو : ما تأخرت قط . أى : ما تأخرت فيما انقضى من عمرى إلى الآن . وهو ظرف مبنى  
على الضم . ( وفيه لغات أخرى أقل شيوعاً ) .

و « قط » هذه غير التى فى مثل : تصدق بدرهمين أو ثلاثة فقط ؛ فإن هذه بمعنى : حسب ،  
والفاء زائدة لتزيين اللفظ .

( وتقصيل المسألة وإيضاحها فى ج ١ م ٣٠ ص ٣٨٢ عند بيت مالك فى باب : « المرفوع بآل » :  
« آل » حرف تعريف أو اللام فقط . . . )

( ٣ ) هو ظرف لاستغراق الزمن المستقبل المنقضى ؛ لأنه - فى الغالب - يكون مسبوقاً بالنن .  
وحكمه عند عدم إضافته : البناء على الضم أو الفتح أو الكسر ، فإن أضيف كان معرباً ؛ نحو :  
لن أنافق عوض العائضين . - كما سيجىء فى « ب » من ص ٢٦١ - .

( ٤ ) لا يقال ذلك ؛ سواء اعتبرنا كلا منها نائب فاعل ، مرفوعاً مباشرة ، أو اعتبرناه غير معرب ،  
أى : نائباً مبنياً فى محل رفع .



— كما سبق ) : عند — ثم — مع . . . وهذا النوع لا يصلح للنيابة عن الفاعل ؛ لأنه كسابقه — لا يفيد الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولأنه لا يصح إخراجه عن الحُكم والضبط الذى استقر له وثبت فى الكلام العربى المأثور ؛ وهو نصب أو الجر الغالب بمن ؛ فلا يقال : قُرئ عند ، ولا كُتب ثم . ولا عُرِف مع<sup>(١)</sup> . . .

والمراد بالاختصاص هنا : أن يزداد على معنى الظرف معنى جديد آخر يكتسبه من كلمة تتصل به اتصالاً قوياً ؛ ليزول الغموض والإبهام عن معناه . كأن يكون الظرف مضافاً ؛ نحو : أذّن وقت الصلاة — نُودى ساعة البيع . . . أو يكون موصوفاً ؛ نحو : قُضِيَ شهرٌ جميلٌ فى المصايف — قُطِعَ يومٌ كاملٌ فى السفر — أو يكون معرفاً<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : يُحسب اليومُ لأنه معتدل ، أو غير ذلك مما يزيد معنى جديداً على الظرف ، ويخرج معناه السابق من الإبهام والتجرد .

( ٤ ) وأما الجار مع مجروره فإن كان حرف الجر زائداً — نحو : ما صُدِرَ من شيء — فلا خلاف فى أن النائب هو المجرور وحده — « وأنه مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً » ، فيجوز فى التوابع مراعاة لفظه أو محله .

أمّا حرف الجر الأصلى مع مجروره — نحو : قُبِعَ فى الحديقة الناضرة فالصحيح أن الذى ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده<sup>(٣)</sup> ( برغم أن الشائع

( ١ ) بعض النحاة يجيز فى مثل : جلس عندك — بإضافة الظرف إلى الضمير — أن يكون الظرف منصوباً على الظرفية مع كونه فى الوقت نفسه فى محل رفع بالنيابة عن الفاعل . ويجيز فى قوله تعالى : لقد تقطع بينكم . . . وقوله ( ومنا دون ذلك ) أن يكون الظرف فى الآية الأولى منصوباً على الظرفية فى محل رفع فاعلاً . وأن يكون فى الآية الثانية منصوباً على الظرفية فى محل رفع مبتداً . وهذا غريب . والمشهور فى الآيتين ونظائرها ما يضاف فيه الظرف إلى المبنى أن يبنى على الفتح جوازاً ؛ فيكتسب البناء من النضاف إليه . وفى هذه الحالة التى يبنى فيها على الفتح جوازاً تكون فتحه فتحة بناء ، لا فتحة إعراب . فيكون مبنيًا على الفتح فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . . .

( راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضع من باب نائب الفاعل ) .

( ٢ ) ومنه التعريف بالعلمية ؛ مثل : رمضان ، للشهر المعروف . ومثل : « سحر » — فى رأى — إذا جعل علماً على سحر يوم معين عند القائلين بعلميته .

( ٣ ) فهو مجرور فى الظاهر ، ولكنه فى المعنى والتقدير مرفوع . ولا يصح — فى رأى القوى — مراعاة هذا المعنى والتقدير فى التوابع أو غيرها ؛ فهو أمر ملاحظ عقلياً فقط ، ولا يجوز مراعاته أو تطبيق حكمه على غيره . شأنه فى ذلك شأن المجرور بحرف جر أصلى بعد فعل لازم مبنى للمعلوم ؛ نحو : قعد الرجل فى البيت . فإن كلمة : « البيت » مجرورة فى اللفظ ؛ لكنها فى المعنى والتقدير منصوبة ؛ لأنها =

على الألسنة هو : الجار مع مجروره . ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً<sup>(١)</sup> .  
ويشترط لإنايتهما أن يكون الإسناد إليهما مفيداً . وتحقق الفائدة بأمرين ؛  
أن يكون حرف الجر متصرفاً ، وأن يكون مجروره مختصاً .

والمراد من التصرف في حرف الجر ألا يلتزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى  
غيرها ... كأن يلتزم جر الأسماء الظاهرة فقط ؛ ( ومن أمثاته : مذٌ — منذ —  
حتى ... ) ، أو جرّ النكرات فقط ؛ ( ومن أمثاله : «رُبّ» ) ، أو يلتزم جرّ نوع  
آخر معين من الأسماء ؛ ( كحروف القسم ؛ فإنها لا تجر إلا مُقْسَمًا به ،  
وكحروف الجر التي للإستثناء ( وهى : خلا — عدا — حاشا ) فإنها لا تجر إلا  
المستثنى . ومثل : مذ ومنذ ؛ فإنهما لا يجران إلا الأسماء الظاهرة الدالة على الزمان ... )  
فلا يصح وقوع شئ من تلك الحروف مع مجروراتها نائب فاعل ؛ فلا يقال  
نائب فاعل في مثل : صُبِّعَ منذُ الصبح ، ولا زُرِعَ حتى الشاطئُ ، ولا قُوتلَ رُبُّ  
رجل عنيد ... و ...<sup>(٢)</sup> .

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً فوق معناهما

= بمنزلة المفعول به للفعل اللازم . ولا يصح في الرأي الأحسن مراعاة هذا النصب في التوابع أو غيرها ؛  
فنصبها التقديرى أمر ملاحظ فيها عقلياً ، مقصور عليها وحدها ؛ فالجرور بحرف جر أصل مع الفعل المبني  
للمجهول مرفوع « محلاً » ، ورفعه هذا مقصور عليه . والمنصوب حكماً مع الفعل المبني للمعلوم منصوب  
محلاً ، ونصبه هذا مقصور عليه ؛ فكلاهما يشبه الآخر في حركة معنوية عقلية ، مقصورة عليه وحده ؛  
لا يظهر لها أثر في غيره . ( انظر رقم ١ من هامش ص ١٢٦ ثم رقم ٣ من هامش ١٥١ لأهميته حيث  
تجد رأياً آخر ، وتعليقاً عليه ) .

( ١ ) وفوق ذلك يربحنا من أنواع مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر  
وحده ، أو مجروره وحده ... أو ... .

( ٢ ) وكذلك يشترط ألا يكون معنى حرف الجر هو : « التعليل » كالذى يفهم من « اللام »  
و « الباء » وقد يفهم من حرف الجر « من » أحياناً . والداعي لهذا الاشتراط عندهم أن حرف الجر حين  
يكون معناه التعليل يكون مجروره مبنياً على سؤال مقدر . أى : يكون بمنزلة جواب عن سؤال مقدر ؛  
فكان المجرور من جملة أخرى . ويمثلون له بأمثلة منها قول الشاعر :

يُغْضَى حَيَاءً ، وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ      فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

أى : يُغْضَى هو ، أى الطرف ؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف ؛ فيدل عليه . ولا يصح عندهم أن  
يكون الجار والمجرور نائب فاعل ؛ لأن معنى حرف الجر هنا : « التعليل » ؛ فالجرور مبنى على سؤال =

الخاص بهما. ويجيئهما هذا المعنى الزائد من لفظ آخر يتصل بهما ؛ كالوصف ، أو المضاف إليه ، أو غيرهما مما يكسبهما معنى جديداً ؛ فتحصل الفائدة المطلوبة من الإسناد .

ومن أمثلة الجار والمجرور المستوفين للشروط : أَخَذَ من حقل ناضج - قُطِعَ في طريق الماء . فلا يصحّ : أَخَذَ من حقل - قُطِعَ في طريق . . .

من كلّ ما سبق نعرف أن « الإفادة » هي الشرط الذي يجب تحقيقه فيما ينوب عن الفاعل من مصدر ، أو ظرف ، أو جار مع مجروره ، وأن هذه الإفادة تنحصر في التصرف والاختصاص معاً .

( ٥ ) يلحق بما تقدم الجملة المحكيّة بالقول ، وكذا المؤوالة بالمفرد ، طبعاً للبيان الذي سلف <sup>(١)</sup> عنهما .

\* \* \*

إلى هنا انتهى الكلام على الأشياء التي يصاح كل واحد منها أن يكون نائب فاعل إذا لم يوجد غيره في الجملة ، فإذا وجد أكثر من واحد صالح للإنابة لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد فقط ؛ لأن نائب الفاعل - كالفاعل - لا يتعدد . لكن ما الأحق بالنيابة عند وجود نوعين مختلفين ، صالحين ، أو أكثر ؟ . يميل كثير من النحاة إلى الرأي القائل باختيار المفعول به <sup>(٢)</sup> دائماً ، ( أى : في كل الحالات ) ؛ ليكون هو النائب ، ويفضله على غيره . وهم - مع ذلك - يجيزون ترك الأفضل ؛ ففي مثل : أنشد الشاعر القصيدة لإنشاداً بارعاً في الحفل أمام الحاضرين ، يكون الأفضل عندهم - حين بناء الفعل للمجهول - اختيار المفعول به نائباً ؛ فيقال : أنشِدْتُ القصيدةُ ، إنشاداً بارعاً ، في الحفل أمام الحاضرين . ولا مانع من ترك الأفضل واختيار غيره ، كما قالوا .

= مقدر ، هو : لماذا يفنى؟ فأجيب : من مهابة . فكان الجواب من جملة أخرى في رأيهم - كما سبق - لكن كيف نوفق بين هذا الرأي وما يخالفه مما يأتي في : « ١ » ص ١٢٢ الإجابة هناك .

( ١ ) في رقم ٣ من هامش ص ١١٣ .

( ٢ ) وبالفن ، فيفضله ، ولو كان من نوع المفعول به المنسوب على نزع الخافض . ويترتب على هذا الاختيار بعض صور لها أحكام خاصة ، منها ما سيبيء في « ٥ » من ص ١٢٢ .

والحق أن الرأي السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية في إيضاح الغرض ، وإبراز المعنى المراد ، من غير تقيد بأنه مفعول به أو غير مفعول به ، وأنه أول أو غير أول ، متقدم على البقية أو غير متقدم . ففي مثل : « خطف اللص الحقيبة من يد صاحبها أمام الركاب في السيارة » - تكون نيابة الظرف : « أمام » أولى من نيابة غيره ؛ فيقال خُطِفَ أمام الركاب في السيارة الحقيبة من يد صاحبها ؛ لأن أهم شيء في الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الركاب ، وبحضورهم ؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه ، ولا يبالي بهم اللص . . .

وقد تكون الأهمية في مثال آخر : للعجار والمجورور ؛ نحو : سُرِقَ في ديوان الشرطة سلاح جنودها . . . وهكذا<sup>(١)</sup>.

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَقَابِلٌ مِّنْ ظَرْفٍ أَوْ مِّنْ مَّصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرَى

يريد : أن اللفظ القابل للنيابة حر (أى : حقيق وجدير بها) إذا كان ذلك اللفظ ظرفاً أو مصدراً ؛ أو حرف جر . ولعل ابن مالك يريد : أو مجرور الحرف (فكلمة « قابل » مبتدأ خبره : « حر ») وقد حذف التنوين ورجعت الياء عند الوقف ؛ فصارت « حرى » . وقوله : « من ظرف » جار ومجرور ، حال من الضمير في « قابل » ، أو صفة لقابل ؛ فتقدير البيت نحويّاً هو : ولفظ قابل للنيابة حَرَى بِنِيَابَةٍ ، حالة كون هذا اللفظ ظرفاً ، أو مصدراً ، أو حرف جر - أو : هذا اللفظ موصوف بأنه من ظرف ، أو من مصدر ، أو حرف جر) . ثم قال بعد ذلك :

وَلَا يَنْبُؤُ بِعَظْمِ هَذِي إِنْ وَجَدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ . وَقَدْ يَرُدُّ

يريد أنه لا يصح - في الغالب - إنابة شيء مما ذكره في البيت السابق مع وجود المفعول به . ثم عاد فقرر أنه قد يرد في الكلام الصحيح إنابة غير المفعول به مع وجوده . ثم سرد بعد ذلك بيتين سبق شرحهما في مكانهما الأنسب من هذا الباب ص ١١٣ - وهما :

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْبُؤُ الثَّانِ مِنَ بَابِ « كَسَا » فِيمَا اتَّبَاسُهُ أَمِنْ  
فِي بَابِ : « ظَنَّ وَأَرَى » ، الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

ثم ختم الباب بالبيت التالي :

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ ، النَّصْبُ لَهُ ، مُحَقَّقًا

يريد : أن النائب عن الفاعل سيصير مرفوعاً ؛ لتعلق معناه بالفعل الرافع له ؛ فلأن معناه علق =

ومثل هذا يقال عند حذف الفاعل ، وعدم وجود مفعول به في الجملة ينوب عنه ، مع وجود أنواع أخرى تصلح للنيابة : فإن اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض يقوم على أساس الأهمية ودرجتها ؛ فما كان أكبر أهمية وأعظم تحقيقاً للمراد من الجملة ، فهو الأحق بالاختيار ، والأولى بالنيابة .

---

= برافعه ( وثبت أنه رافعه ) لا بد أن يرتفع . وما سوى هذا النائب فالتنصب له . أى : حكمه التنصب .  
 ( وكلمة « محققاً » ، حال من الضمير ، الهاء في : « له » ) فإذا وجد في الكلام مفعول به أو أكثر ، ومعه شيء آخر يصلح للنيابة عن الفاعل - فالذى وقع عليه الاختيار للإنابة يرتفع ، وما عداه ينصب لفظاً ، إلا الجملة المحكية ، والمؤولة بالمفرد ( وقد سبق حكمها في رقم ٣ من هامش ص ١١٣ ) وإلا المحرور ؛ فيبقى جره على حاله لفظاً ، وينصب محلاً . بالتفصيل الذى عرضناه .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

( ا ) في الإنانة عن الفاعل لا يجوز إنابة الحال ، والمستثنى ، والمفعول معه ، والتمييز الملازم للنصب ، والمفعول لأجله ؛ فكل واحد من هذه الخمسة لا يصلح للإنابة ؛ لأنها تخرجه من مهمته الخاصة ، وتنقله إلى غيرها ، وقد تتغير حركته الملازمة له . لكن فريقاً من النحاة يرى - بحق - جواز نيابة التمييز المحرور بالحرف « من » ، وكذا نيابة المفعول لأجله المحرور . بشرط أن يحقق كل منهما الفائدة المطلوبة منه ، والغرض من وجوده ؛ نحو : يقام لإجلال العلماء النافعين ، ويفاض من سرور رؤيتهم ، ويسمى كل منهما : نائب فاعل ، ويحول عنه الاسم السابق . ورأى هذا الفريق حسن<sup>(١)</sup> .

( ب ) الصحيح أنه لا يجوز إنابة خبر « كان »<sup>(٢)</sup> ولا سيما المفرد ؛ لعدم الإفادة ؛ فلا يصح : كينَ قامَ ، ( على فرض استساغته ) ؛ إذ معناه كما يقولون : حصل كون لقائم . ومن المعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم .

( ح ) عرفنا<sup>(٣)</sup> أن جمهرة النحاة تختار المفعول به - دون غيره - لإقامته نائباً عن الفاعل المحذوف عند تعدد الأنواع الصالحة للنيابة . وقد شرحنا رأيهم ، وأوضحنا ما فيه ، وبترتب على الأخذ برأيهم ما يأتي :

إذا قلت : زيدَ في أجر الصانعَ عشرون - كانت « عشرون » باعتبارها مرفوعة النائب عن الفاعل ، ولا يكون الفعل متحملاً ضميراً ، ولا يلحق بآخره علامة تشنية أو جمع .

أما إذا قلت : « الصانع » فقلت : الصانعُ زيدَ في أجره عشرون - فيجوز أحد أمرين :

( ١ ) أن تكون : « عشرون » مرفوعة على أنها نائب الفاعل ، والفعل معها خال

( ١ ) لكن كيف نوفق بين هذا الرأي وما يخالفه مما سبق في رقم ٢ من هامش ص ١١٨ ؟ في الرأي الآخر توضيح بغير داع .

( ٢ ) هذا الحكم خاص بخبر كان - دون أخواتها ( انظر رقم ١ من هامش ص ١٠٧ ) .

( ٣ ) في ص ١١٩ .

من الضمير ، فلا يتصل بآخره علامة تشنية أو جمع . وفي هذه الصورة يجب بقاء  
الجار والمجرور ، واشتماله على ضمير مطابق للاسم السابق - المبتدأ - ويكون هو  
الرابط ، مثل : الصانعان زيد في أجرهما عشرون - الصانعون زيد في أجرهم  
عشرون . . . وهكذا .

٢ - نصب كلمة : « عشرين » على أنها ليست نائب فاعل (١) ، وإنما  
النائب ضمير متصل بالفعل ، لأن الفعل في هذه الصورة يتحمل الضمير مستتراً  
أو بارزاً ، يعود على المبتدأ ويطابقه ، ويكون هو الرابط . وفي هذه الحالة يمكن  
الاستغناء عن الجار ومجروره ، أو عدم الاستغناء مع بقاء الضمير الذي في آخر  
المجرور ، ومطابقته أيضاً للمبتدأ : ( تقول : الصانعان زيداً عشرين . أو : الصانعان  
زيداً في أجرهما عشرين ) - ( الصانعون زيدوا عشرين . أو الصانعون زيدوا في  
أجرهم عشرين . . . ) وهكذا . . .

(١) والأحسن في هذه الصورة أن تعرب مفعولاً مطلقاً ( أى : نائبة عن المصدر ) .

## المسألة ٦٩ :

## اشتغال العامل عن المفعول

( ١ ) في مثل : « شاورتُ الخبيرَ » — يتعدى الفعل المتصرف : « شاورَ » بنفسه إلى مفعول به واحد ؛ فينصبه ؛ ككلمة : « الخبير » هنا . ويجوز — لسبب بلاغى ، أو غيره — أن يتقدم هذا المفعول به الواحد على فعله <sup>(١)</sup> ، ويحل في مكانه بعد تقدمه أحد شيئين :

إما ضمير عائد إليه ، يعمل فيه الفعل الموجود النصب مباشرة ، ويستغنى به عن ذلك المفعول المتقدم ؛ فنقول : الخبيرُ شاورته ( فالهاء ضمير حل محل المفعول السابق ، واكتفى به الفعل ) — .

وإما لفظ ظاهر آخر ، يعمل فيه الفعل المتصرف النصب أيضاً ؛ بشرط أن يكون هذا اللفظ الظاهر سببياً <sup>(٢)</sup> للمفعول به المتقدم الذى استغنى عنه الفعل ، وأن يكون مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول به ؛ نحو : الخبيرُ شاورت زميله . فاللفظ الظاهر : « زميل » هو الذى حل محل المفعول به السابق ، وهو سببى له ومضاف ، والضمير فى آخره مضاف إليه ، عائد على المفعول به المتقدم .

والسببى فى هذا المثال مضاف ، لكنه فى مثال آخر قد يكون متبوعاً بنعت ، ونعته هو المشتمل على الضمير المطلوب ؛ نحو : التجارةُ عرفت رجلاً يتقنها ؛ ( فجملة « يتقنها » نعت ، وفيها الضمير العائد ) . وقد يكون متبوعاً بعطف بيان مشتمل على ذلك الضمير أيضاً ؛ نحو : الصديقُ أكرمتم الوالد أباه ، وقد يكون متبوعاً

( ١ ) بشرط ألا يفصل بين الفعل والمفعول به المتقدم فاصل ، غير توابع الاسم المتقدم ( من : النعت والتوكيد ، والعطف البيانى ، أو العطف بالواو ، والبدل ) وغير المضاف إليه ، وغير الظرف ، وغير الجار ومجروره . ويصح الفصل بالأمرين ؛ الظرف والجار ومجروره معاً . كما يجوز الفصل بما لا بد منه مما يقتضيه المقام ، وذكر الضمير ، فإن كان العامل وصفاً صالحاً للعمل جاز الفصل — كما سيجىء فى ص ١٢٩ — .

( ٢ ) المراد بالسببى للاسم : كل شيء له صلة وعلاقة بذلك الاسم ، سواء أكانت صلة قرابة ، أم صداقة ، أم عمل ، أم غير هذا مما يكون فيه جمع وارتباط بين الاسمين بنوع من أنواع الجمع والارتباط .



بعطف نسق بالواو — دون غيرها — مشتملاً على الضمير المذكور ، نحو : الزميلة<sup>١</sup> أكرمت الوالد وأهلها . ولا يصلح من التوابع سببي غير أحد هذه الثلاثة .

ومن الممكن حذف ما حُلَّ محل المفعول به السابق من ضميره العائد إليه مباشرة ، أو سببيه<sup>٢</sup> المشتمل على ضمير يعود عليه كذلك . ومتى وقع هذا الحذف صار الاسم المتقدم مفعولاً به للفعل المتأخر عنه كما كان . وتفسر<sup>٣</sup> هذا الفعل لنصبه .

وكالأمثلة السابقة نظائرها ؛ نحو : يصاحب العاقل<sup>٤</sup> الأخيار<sup>٥</sup> . . . أنجز<sup>٦</sup> الوعد<sup>٧</sup> . . . وأشباههما ؛ حيث ينصب الفعل المتصرف مفعولاً به واحداً<sup>(١)</sup> ؛ يجوز أن يتقدم على عامله ، ويحل محله أحد الشئين ؛ إما ضميره العائد عليه مباشرة ، والذي يعمل فيه الفعل الموجود النصب ، ويستغنى به عن المفعول السابق ؛ فنقول : الأخيارُ يصاحبهم العاقل — الوعدُ أنجزه — وإما لفظ ظاهر سببي يشتمل على ضمير يعود على المفعول به المتقدم ، ويشغل الفعل الموجود بنصبه ، ويكتفى به عن ذلك المفعول ؛ فنقول : الأخيارُ يصاحب العاقل زملاءهم — الوعدُ أنجز صاحبه . . . وهكذا ، من غير أن نتقيد في السببي<sup>٢</sup> بأن يكون مضافاً ؛ فقد يكون مضافاً ، أو منعوتاً ، أو عطف بيان ، أو عطف نسق بالواو ، مع اشتمال كل واحد على الضمير العائد إلى الاسم السابق .

ويصح — كما سبق — حذف الضمير العائد على ذلك الاسم المتقدم ، كما يصح حذف السببي<sup>٣</sup> وما فيه من ضمير عائد عليه أيضاً ؛ فيصير الاسم المتقدم في الحالتين مفعولاً به للفعل المتأخر ، ويتفرغ هذا الفعل لنصبه بعد أن كان قد انصرف عنه إلى الضمير المباشر ، أو إلى السببي<sup>٤</sup> .

( ب ) وليس من اللازم أن يكون الفعل المتصرف متعدياً بنفسه مباشرة إلى المفعول به الواحد ؛ وإنما يجوز أن يكون هذا الفعل قاصراً لا يتعدى إلى المفعول به إلا بمساعدة حرف جر أصلي<sup>٥</sup> ؛ نحو : فرحت بالنصر ؛ فالفعل : « فرح » لازم لم ينصب مفعوله ( وهو : « النصر » ) بنفسه مباشرة ؛ وإنما نصبه بمعونة حرف الجر :

( ١ ) وقد ينصب أكثر من واحد ولكن الذي يتقدم عليه واحد فقط — كما سيأتى فى رقم ٢ من

« الباء » . فكلمة « النصر » فى ظاهرها مجرورة بالباء ، ولكنها فى المعنى والحكم بمنزلة المفعول به <sup>(١)</sup> ، ويصح فى هذه الكلمة المجرورة التى تعتبر بمنزلة المفعول به فى المعنى والحكم ، أن تتقدم وحدها — دون حرف الجر — على فعلها ؛ بشرط أن يحل محلها بعد حرف الجر مباشرة أحد الشئين : إما الضمير الذى يعمل فيه الفعل مع وحكمًا ، والذى يعود على المفعول به المعنوى السابق ؛ نحو : النصرُ فرحت به ، وإما لفظ آخر سببى ، يعمل فيه الفعل ، ويشتمل على ضمير يعود على المفعول به المعنوى ( الحكمى ) السابق ، نحو : النصرُ فرحت بأبطاله <sup>(٢)</sup> .

ومثل هذا يقال فى النظائر : من نحو ؛ ينتصر الحقُّ على الباطل — سرٌّ فى طريق الخير . . . ، حيث يصح : الباطلُ ينتصر الحق عليه — الباطلُ ينتصر الحقُّ على أعوانه — طريقُ الخير سرٌّ فيه — طريقُ الخير سرٌّ فى جوانبه . . . وهكذا ، من غير أن تنقيد فى السببى بأن يكون مضافاً ؛ فقد يصح أن يكون واحدًا من التوابع الثلاثة التى ذكرناها .

ومن الممكن حذف الضمير أو السببى ، فيرجع الاسم السابق إلى مكانه القديم فيعمل فيه عامله الجر .

( ح ) وليس من اللازم أيضًا أن يكون العامل فعلاً ، فقد يكون <sup>(٣)</sup> اسم

( ١ ) ومع أنها بمنزلة المفعول به معنى وحكمًا لا يجوز نصبها مع وجود حرف الجر قبلها ، كما لا يجوز — فى رأى الأنسب — اعتبارها فى محل نصب . ولهذا لا يصح فى توابعها إلا الجر فقط ( راجع رقم ٣ من هامش ص ١١٧ ثم رقم ٣ من هامش ص ١٥١ م ٧٠ — حيث رأى الآخر ، والتعليق عليه .

( ٢ ) إذا كان الاسم المشتغل عنه ظرفاً وجب فى الضمير العائد عليه أن يجر بالجر « فى » ، نحو : يوم الخميس سافرت فيه . وهذا هو المشهور . ويجوز حذف حرف الجر ؛ توسعاً ، فيقال : سافرت ؛ طبقاً للبيان المفصل الذى سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٢٤٧ ورقم ١ من هامش ص ٢٥٢ . ( ٣ ) لا يكون العامل هنا إلا فعلاً متصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو صيغة مبالغة ، أو اسم مفعول . ولا يكون صفة مشبهة ، ولا تفضيلاً ، ولا وصفاً آخر ، لأن ما بعد هذه الثلاثة من معمولاتها لا يكون مفعولاً به . ويشترط فى هذا الوصف العامل ألا يوجد ما يمنعه من العمل فى المتقدم ؛ كاسم الفاعل المبدوء بكلمة « أل » . وكذلك إذا كان مجرداً منها ومعناه المضى المحض ، فإنه لا ينصب مفعولاً به بعده ، فلا يصلح أن يوضح عاملاً قبله ، أو يرشد إليه إن كان محذوفاً . فلا اشتغال فى مثل : المخترع أنا المادحة ، ولا المخترع أنا مادحة أس . ولا اشتغال إذا كان اسم المفعول للماضى ، أو مقروناً بأل ، أو كان العامل اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه ؛ فهو لا يعمل فيما قبله ؛ والذى لا يتقدمه مفعولاً لا يصلح =

فاعل ، أو : اسم مفعول ، فنحو : أنا مشارك الأمين ، نقول فيه : الأمين أنا مشاركة<sup>(١)</sup> — الأمين أنا مشارك رفاقته . ونحو : الحق منصور على الباطل ، نقول فيه : الباطل الحق منصور عليه — الباطل الحق منصور على شياطينه .

فتى تقدم المفعول به على عامله ، وحل محله ما يشغل مكانه ، ويعنى العامل عن ذلك المفعول به المتقدم ، فقد تحقق ما يسميه النحاة : « اشتغال العامل عن المعمول » ، ويقولون في تعريف الاشتغال :

أن يتقدم اسم واحد<sup>(٢)</sup> ، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة ، أو يعمل في سببى للمتقدم ، مشتمل على ضمير يعود على المتقدم ؛ بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذى يباشره العامل ، ومن السببى ، وتفرغ العامل للمتقدم — لعمل فيه النصب لفظاً ، أو معنى ( حكماً ) كما كان قبل التقدم .

فلا بد في الاشتغال من ثلاثة أمور مجتمعة ؛ « مشغول » ، وهو : العامل ، ويسمى أيضاً : « المشتغل » ، وله شروط عرفناها<sup>(٣)</sup> . « ومشغول به » : وينطبق على الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة ؛ كما ينطبق على اللفظ السببى الذى له ضمير يعود على ذلك المتقدم . و « مشغول عنه » وهو : الاسم المتقدم الذى

= أن يكون موضحاً ولا دالا على عامل قبله محذوف ، لهذا السبب نفسه لا يصح الاشتغال إذا كان العامل مصدراً ، . . . ، أو فعلاً جامداً ، كفعل التعجب ، وعسى ، وليس ، وغيرها من كل ما ليس له مفعول به ، أولاً يصلح أن يتقدم عليه مفعوله . هذا إلى أن العامل في الاشتغال لا بد أن يكون مشتقاً والمصدر وما بعده بما ذكرناه هنا — ليس مشتقاً . نعم يجوز الاشتغال في المصدر ، وفي اسم الفعل ، وفي ليس ، عند من يجيز تقديم معمول الأولين ، وخبر ليس ، نحو : محموداً لست مثله ، أى : باينت محموداً لست مثله ، وهو رأى — على قلة أنصاره — مقبول ، وفيه توسعة .

( ١ ) سيأتى في الجزء الثالث ( باب اسم الفاعل ، م ١٠٢ ص ٢١٤ — الهامش رقم ١ ) ما نصه : ( في هذا المثال — وأشابهه — نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجرور ، لكنه مجرور في حكم المنصوب : لأن كلمة : مشارك » ، أو « مساعد » — ونظائرها في مثل هذا التركيب في حكم الفعل ، وتوניהها ملحوظ ، وإن لم يكن ملفوظاً . فالضمير هنا كالضمير في مثل : « أعليا مرتت به » مجرور في حكم المنصوب ( راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩ ) . وانظر « ب » السابقة ص ١٢٥ .

( ٢ ) التقييد بواحد هو الرأى الصحيح عند عدم تعدد العامل المقدر ، ولا مانع أن يكون العامل متعدياً إلى أكثر من واحد ولكن الذى يتقدم عليه هو معمول واحد له — كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٢٥ .

( ٣ ) في الصفحات السابقة ، وفي رقم ٣ من هامش ص ١٢٦ . وانظر رقم ١ من ص ١٣٨ .

كان في الأصل متأخراً، مفعولاً به حقيقياً أو معنوياً (حكيمياً) ، ثم تقدم على عامله ، وترك مكانه للضمير المباشر ، أو للسببي ؛ فانصرف العامل عن المفعول ، واشتغل بما حل محله .

ولا بد في هذا الاسم المتقدم أن يتصل بعامله بغير فاصل ممنوع بينهما<sup>(١)</sup> إذا

(١) وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ١٢٤ ما يجوز الفصل به .

وفي بيان « الاشتغال » وتوضيح أمره يقول ابن مالك :

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلِّ - ١  
فَالسَّابِقَ أَنْصَبَهُ بِفِعْلٍ أَضْمَرَ حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ - ٢

(أى : إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً ، عن نصب الاسم السابق لفظاً أو محلاً ، مثل : البيت قعدت فيه - فانصب الاسم السابق بفعل مضمر « أى : غير ظاهر ؛ لأنه محذوف » حتماً ؛ أى : إضماراً حتماً ، لا مفر منه في حالة النصب ؛ لأنه محذوف ، ويكون ذلك الفعل المحذوف موافقاً للفعل الظاهر في الجملة من ناحية اللفظ والمعنى ، أو المعنى فقط - كما سيأتى - ) ذلك تقدير البيتين ومعناها ؛ مع ما فيهما من التواء النظم ؛ بسبب التقديم والتأخير ، والحذف .

يريد : حين يوجد اسم متقدم على فعله ، ولهذا الاسم المتقدم ضمير يعود عليه ، ويشغل فعله بدلاً من نصب السابق لفظاً أو محلاً - فإن ذلك الاسم السابق يجوز نصبه ولكن بفعل غير ظاهر حتماً ؛ فلا يجوز إظهاره . ويكون هذا الفعل المحذوف موافقاً للفعل المذكور ( فكلمة حتماً : صفة لمصدر محذوف ، أى : إضماراً حتماً ، فتعرب مفعولاً مطلقاً ، و « بنصب » بمعنى عن : نصب ، فالباء بمعنى : « عن » ثم بين بعد أبيات : أن العامل قد يتعدى إلى مفعوله بمساعدة حرف جر ؛ فينصبه محلاً ، ( أى : حكماً ) حين لا يتعدى إليه مباشرة . وعندئذ يفصل حرف الجر بينهما . وقد يفصل بينهما المضاف حين يكون المضاف إليه هو الضمير العائد للاسم السابق . والحكم في حالة فصل العامل المشغول كالحكم في حالة وصله المباشر بالمعمول ؛ فيقول :

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي - ١٠

وشرح بعد ذلك بأن العامل هنا قد يكون فعلاً أو وصفاً عاملاً ؛ فالوصف العامل يساوى الفعل فيما تقدم ؛ بشرط ألا يوجد مانع يمنع الوصف من العمل ونصب مفعوله إذا تقدم ؛ فيقول :

وَسَوْفَى ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكَمْ مَانِعٌ حَصَلَ - ١١

وقد شرحنا من قبل - في رقم ٣ من هامش ص ١٢٦ - نوع الوصف الذى يصلح للعمل هنا ، والمانع الذى يعوقه عن العمل ، وسبب ذلك ثم ختم الباب بالبيت التالى :

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَسَاوٍ كَعُلُقَةٍ بِتَنَفُّسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ - ١٢

ومضمونه : أن السببي الخالى من الضمير إذا كان له تابع يشتمل على ضمير عائد على الاسم السابق =

كان العامل فعلاً<sup>(١)</sup> . أما إن كان وصفاً فيجوز الفصل .

\* \* \*

حكم الاسم السابق في الاشتغال :

يجوز في هذا الاسم السابق من ناحية إعرابه وضبط آخره ، أمران — بشرط ألا يوجد ما يحتم أحدهما مما سنعرفه — .

أولهما : إعرابه مبتدأ ، والجملة بعده خبره<sup>(٢)</sup> .

وثانيهما : إعرابه مفعولاً به لعامل محذوف وجوباً . يدل عليه ويرشد إليه العامل المذكور بعده في الجملة ، فيكون العامل المحذوف وجوباً مشاركاً للمذكور إما في لفظه ومعناه معاً ، وإما في معناه ، فقط ، ولا يصح الجمع بين العاملين مادام مشتركين<sup>(٣)</sup> ، إذ المذكور عرض عن المحذوف . فمثال الأول : الأمين شاركته ، فالتقدير : شاركتُ الأمينَ شاركته . ومثال الثاني : البيتَ قعدت فيه ، التقدير : لابتست البيتَ ، قعدت فيه : أو : لازمت البيتَ ، قعدت فيه . ومثل : الحديقةَ مررت بها ؛ أى : جاوزت الحديقةَ مررت بها . وهكذا نستأنس بالعامل المذكور في الوصول إلى العامل المحذوف وجوباً من غير أن نتقيد أحياناً بلفظ العامل المذكور أما معناه فنحن مقيدون به في كل حالات الاشتغال .

مع جواز الأمرين السالفين فالأول ( وهو إعرابه مبتدأ ) أحسن ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف ، ولا إلى التفكير في اختياره ، وفي موافقته للعامل المذكور ، وقد تكون موافقته معنوية فقط ؛ فحتاج — أحياناً — إلى كدّ الفكر<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

= فإن العلاقة ( أى : العلاقة ) تحصل وتم بين العامل والتابع كما تحصل وتم بالاسم الواقع بعد العامل مباشرة ، وهذا الاسم هو ضمير المتقدم ، أو سببه المشتغل على ضميره . .

( ١ ) يجوز الفصل بتوابع الاسم السابق ، — إلا العطف بحرف غير الواو — وبالمضاف إليه ، وشبه الجملة ، وغير هذا مما سبق تفصيله كاملاً في رقم ١ من هامش ص ١٢٤ .

( ٢ ) في هذه الصورة التي يرفع فيها الاسم السابق — تخرج المسألة من باب : « الاشتغال » كما تخرج صور أخرى ستجىء . ( انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٠ ) .

( ٣ ) فإن لم يكونا مشتركين جاز أن يكون الأول مذكوراً . ومعنى هذا جواز نصب الاسم السابق بفعل مخالف للمذكور ؛ فلا اشتغال معه — كما سنوضحه في الزيادة والتفصيل في رقم ٢ من ص ١٣٨ .

( ٤ ) والبلاغيون يفرقون بين الأمرين ؛ إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية ، وعلى الآخر = النحو الواو — ثان

والنحاة يتخيرون هذا الموضع للكلام على حكم كثير من الأسماء المتقدمة على عواملها ، وينتھزون فرصة : « الاشتغال » ليعرضوا أحكام تلك الأسماء ؛ سواء منها ما يدخل في باب : « الاشتغال » وتنطبق عليه أوصافه التي عرفناها ، وما لا يدخل فيه ، ولا تنطبق عليه صفاته <sup>(١)</sup> . وهم يقسمونها ثلاثة أقسام <sup>(٢)</sup> : ما يجب نصبه ، وما يجب رفعه ، وما يجوز فيه الأمران .

= أن تكون فعلية ، وفرق بلاغى بين المدلولين ، مع صحتهما ؛ لهذا يقولون : إن أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع غرض المتكلم . فإن لم يعرف غرضه فهما سيهان .

(١) كالحالة التي يجب فيها رفع الاسم السابق ؛ إذ لا ينطبق عليها في الصحيح تعريف « الاشتغال » الأصل . ومثلها حالات الرفع الأخرى التي يكون الرفع فيها جائزاً ، فحالة الرفع بنوعيه لا ينطبق عليها - في الصحيح - الاشتغال الحقيقي ، مادام الاسم مرفوعاً .

- كما سيحى في « ب » من ص ١٣٢ ثم انظر رقم ٢ من ص ١٣٨ .

(٢) الواقع أنهم يقسمونها خمسة أقسام ، « قسم يجب فيه النصب ، وقسم يجب فيه الرفع ، وقسم يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران على السواء » . وواضح أن هذا التقسيم يوجب النصب وحده في بعض حالات ، ويوجب الرفع وحده في حالات أخرى كذلك ، ويميز الأمرين في كل حالة من الأحوال الثلاثة الباقية . ولكن هذه الإجازة قد تكون مع الترجيح أحياناً ؛ كأن يكون النصب هو الأرجح ؛ فيكون الرفع هو الراجح ، أو العكس ؛ ( بأن يكون النصب هو الراجح ، والرفع هو الأرجح ) . واستعمال الراجح ليس معيباً ولا ضعيفاً من الوجهة اللغوية . نعم هو - مع كثرته وقوته - لا يبلغ « درجة » الأرجح فيها ، لكن كلاهما عربى فصيح ، وهذه الأرجحية مزية يسيرة إذا كان الداعى لها أمراً بلاغياً مما يطرأ ويتغير بحسب الدواعى ، فهي ليست أرجحية ذاتية دائمة ؛ وإنما هى خاضعة لأذواق البلغاء في العصور اللغوية المختلفة ؛ متفاوتة بتفاوت تلك الأزمان والدواعى ؛ - لكيلا تتحجر البلاغة وتعتمد عند حد لا تتجاوزه كما يصرح علماءها - فالراجح قد يشيع ويكثر استعماله في عصر لغوى ؛ فيكون هو الأرجح ، وعندئذ ينزل الأرجح إلى « درجة » الراجح ، ثم يتبدل الحال مرة أخرى في عصر لغوى جديد ، فيذبح استعمال بلاغى لم يكن ذاتاً من قبل ، بل في بيئة أخرى مع اتحاد العصر ، فيقع التغيير في « الدرجة » كما وصفنا ؛ وهكذا دواليك . . . فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحية التي قد تتغير ، ولا تثبت - كما قلنا - ولو كان منشؤه القلة الذاتية المعيبة والضعف ، أو الحسن والقبح اللغويين . لوجب الاقتصاد على القوى دون الضعيف ، وعلى الحسن دون القبيح . لهذا لا داعى لكثرة الأقسام ، والأحكام ، وتعدد الآراء في كل حكم ، وما يتبعه من عناء لا طائل وراءه .

على أنا سنشير إلى أقسامهم الخمسة ( في ص ١٣٧ ) ، ونصف منها بالقلة ما وصفوه ، علماً بأن هذه القلة - كما سبق - ليست المعيبة في الاستعمال ، ولا المانعة من القياس على نظائرها ؛ لأنها نسبية لاذاتية ، أى : أنها قلة عديدة راجحة ، بالنسبة للكثرة العددية التي للأرجح ، ولو كانت القلة معيبة هنا ما وصفوا الضبط الوارد بها بأنه « راجح » ، وأن غيره أرجح ؛ إذ المعيب الذى لا يصلح استعماله لا يوصف بأنه راجح ولا حسن ، وفوق هذا فالخلاف محتمل في أمر هذين الوصفين وانطباقهما أو عدم انطباقهما على بعض أقسامهم .

(١) فيجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأداة الشرط ، وأداة التحضيض<sup>(١)</sup> ، وأداة العرّض<sup>(٢)</sup> ، وأداة الاستفهام<sup>(٣)</sup> إلا الهمزة<sup>(٤)</sup> ؛ نحو : ( إنَّ ضِعْفًا تَصَادَفُهُ<sup>(٥)</sup> ) فترقُّ به - حيناً أدبياً تجالسُهُ يُؤنِّسُك - ( هَلَّا حَلَمْنَا تَصْطَعْنَه - أَلَا زِيَارَةٌ وَاجِبَةٌ تَوْدِيهَا ) - ( متى عملاً تباشِرُهُ ؟ أين الكتابَ وضعته ؟ ) فلا يجوز الرفع في هذه الأمثلة ونظائرها على الابتداء. أما الرفع على أنه فاعل ، أو نائب فاعل لفعل محذوف ، أو أنه اسم لكان المحذوفة - فجائز<sup>(٥)</sup> . ومن الأمثلة للرفع قوله تعالى ؛ ( وإنَّ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره . . . ) ، وقول الشاعر :

( ١٠١ ) التحضيض هو : الحث وطلب الشيء بقوة وشدة تظهر في نبرات الصوت وكلماته ، والعرّض : طلب الشيء برفق وملاينة ، تعرف من نبرات الصوت ، وصياغة كلماته أيضاً . وكثير من أدواتهما مشترك بينهما ؛ مثل : - هلا - ألا - لولا - لوما . . . ( وهذه الأدوات باب خاص - في ج ٤ م ١٦٢ - يفصل أحكامها المختلفة التي منها : اختصاصها بالفعل إذا كانت للتحضيض أو العرّض ) . ( ٢ ) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل وحده إذا وقع بعدها في جملتها ؛ كالمثالين المذكورين ؛ بخلافها في نحو : متى العمل ؟ - أين الكتاب ؟ نخلو كل جملة من فعل بعد أداة الاستفهام . أى : أن وجود الفعل بعد أداة الاستفهام - غير الهمزة ؛ لأنها ليست مختصة بالأفعال ، بل تدخل عليها كما تدخل على الأسماء - ووقوعه متأخراً عنها في جملتها ، يجعل هذه الأداة مختصة بالدخول على الفعل .

( ٣ ) لما تقدم من أنها غير مختصة بالأفعال . وفي هذا الموضع الذي يجب فيه النصب يقول ابن مالك :  
والتَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ ؛ كَإِنْ ، وَحَيْثُمَا - ٣  
( تلا السابق : أى : وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل . . . )

( ٤ ) المضارع هنا مرفوع لا يصح جزؤه ، لأنه ليس فعلاً للشرط ؛ لأن الشرط المحزوم هو الفعل المحذوف مع فاعله ، وموضعهما ؛ بعد أداة الشرط مباشرة . - بغير فاصل - أما هذا الفعل المذكور فهو مع فاعله جملة مضارعية مفسرة يتحتم رفع مضارعها ، وهي تفسر الجملة الفعلية التي حذفت وبقى ميموها المنصوب ، والتي بعد أداة الشرط مباشرة . فالمفسر جملة ، وكذلك المفسر . ولا يصح أن يكون الفعل المذكور هو المفسر وحده ، بالرغم من أنه المرشد للفعل المحذوف ، والدال عليه . وسيجيء في الزيادة والتفصيل ( في رقم ٤ من ص ١٣٩ وما بعدها ) بيان مناسب عن الفعل إذا كان هو المفسر وحده ، وأنه يكون كذلك عند رفع الاسم الواقع بعد أداة الشرط ، باعتباره مرفوعاً لفعله المحذوف . . . ، وعن الجملة الفعلية إذا كانت بتأنيدها هي المفسرة ، وليس الفعل وحده .

( ٥ ) سيجيء في الزيادة والتفصيل ( ص ١٣٨ رقم ٣ و ٤ وما بعدهما ) إيضاح واف عن النصب الواجب ومكانه ، ثم عن هذا الرفع وما يقال فيه ، ثم تعقيبه بمرض للرأى السديد .

وليس بعامرٍ بنيانُ قومٍ إذا أخلاقُهُمُ كانت خرابا  
وقول الآخر :

وإذا مَطْلَبُ كَسَا حُلَّةَ العا رِ فَبُعْدُ<sup>(١)</sup> لمن يرومُ نَجَازَهَ<sup>(٢)</sup>  
التقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك . . . - وإذا كانت  
أخلاقهم كانت . . .<sup>(٣)</sup> - وإذا كَسَا مطلب كسا حلة العار . . . وهكذا<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(ب) ويجب<sup>(٥)</sup> رفع الاسم السابق :

١ - إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم ؛ فلا يجوز أن يقع بعدها فعل ؛  
مثل : إذا « الفجائية »<sup>(٦)</sup> ؛ نحو : خرجت فإذا الرفاقُ أشاهدهم ؛ فيجب رفع  
كلمة : « الرفاق » ولا يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف ؛ لأن « إذا  
الفجائية » لا يقع بعدها الفعل مطلقاً ؛ لا ظاهراً ولا مقدراً .

(١) فهلاكاً ( دعاء بالهلاك ) .

(٢) إنجاز ، والحصول عليه .

(٣) ومثله قول الشاعر :

وما استعصى على قوم منالٌ إذا الإقدامُ كان لهم ركابا

(٤) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

إذا أنت أعطيت الغني ثم لم تجدْ بفضل الغني أُنْفِيَتْ مَالِكُ حامدٌ

الأصل : أُعْطِيتُ أُعْطِيتُ الغني فحذف الفعل : « أُعْطِيَ الأول » ، وبقي نائب فاعله : « التاء » وهو  
ضمير واجب الاتصال ، لا يستقل بنفسه ، فأتينا مكانه بضمير منفصل له معناه وحكمه ، وهو : أنت .  
ومثل هذا يقال في كلمة : « نحن » من قول الشاعر :

ترى الناس ما سرنا يسيرون خلقنا وإن نحن أومأنا إلى الناس وَقَفُوا

الأصل : وإن أومأنا أومأنا . حذف الفعل الأول ، وبقي فاعله : « نا » وهو ضمير متصل لا يستقل  
بنفسه ، فأتينا مكانه بما يصلح محله ، وهو : « نحن »

وكذلك الضمير : « نحن » في قول الآخر :

إذا نحن ناصرنا أمراً ساد قومه وإن لم يكن من قبل ذلك يُذَكَّرُ

( انظر ما يوضح هذا في ص ١٤١ وما بعدها )

(٥) وهذه الحالة - كثيراً من حالات الرفع الواجب والجاز - ليست داخلية في الاشتغال الأصلي

( انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٠ ) .

(٦) سبق إيضاح لها في ج ١ ص ٤٨٢ .



ومثل « إذا » الفجائية أدوات أخرى ؛ منها : « لام » الابتداء في نحو : إني لَنَدَّوَالِدُ أَطِيعُهُ ؛ فلا يجوز نصب كلمة : « الوالد » على الاشتغال ، ولا اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول به .

ومنها : واو الحال الداخلة على الاسم الذي يليه المضارع المثبت ، في مثل : أَسْرَعُ وَالصَّارِخُ أَغِيثُهُ ؛ فلا يصح نصب « الصارخ » على اعتباره مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ، وتقديرهما : « أَغِيثُ X » ، والجملة من الفعل المحذوف مع فاعله في محل نصب على الحال . — لا يصح هذا ؛ لأن الجملة المضارعية التي مضارعها مثبت ، غير مسبوق بلفظ : « قَدْ » ... ، لا تقع حالا — على الأرجح — إذا كان الرابط هو : « الواو » فقط <sup>(١)</sup> ؛ كهذا المثال وأشباهه .

ومنها : « لَيْتَ » المتصلة « بما » الزائدة ؛ فلا نصب على الاشتغال في مثل : لَيْتَا وَفِي أَصَادِفُهُ ؛ لأن « ما » الزائدة لا تُخْرِجُ « لَيْتَ » من اختصاصها بالأسماء ؛ إذ يجوز لإعمال « لَيْتَ » وإعمالها ؛ فالمنصوب بعدها اسم لها ، ولا يصح أن يقع بعدها فعل مطلقا .

٢ — وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع قبل أداة لها الصدارة في جملتها ؛ — فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها — ، وبعد تلك الأداة العامل . مثل أداة الشرط ، والاستفهام <sup>(٢)</sup> ، وما النافية ، ولا النافية الواقعة في جواب قسم . . . <sup>(٣)</sup> ؛ فلا يصح نصب الاسم السابق في نحو : الْكِتَابُ إِنْ اسْتَعْرْتَهُ فحافظُ عليه — المريضُ هل زرتَه ؟ — الحديقةُ ما أَتَلَفْتُ زروعها — والله الذنوبُ لا أرتكبها . . . ؛ لأن هذه الأدوات لها الصدارة ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ ( أى : لا يجوز أن يتقدم

(١) كما سيجىء في ص ٣٩٨ من باب الحال .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣١ .

(٣) وما لا يعمل ما بعده فيما قبله : أدوات التحضيض والعرض ، ولام الابتداء ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، « ما عدا أن » ، والموصول ، والموصوف ، وحروف الاستثناء . فكل هذا لا يعمل ما بعده فيما قبله ؛ فلا يصلح دالا على المحذوف . فلا يصح النصب في الأسماء التي في أول الجمل التالية : التائهُ هلا أرشدته — الضالُّ ألا هديته — الخائفُ لأناموئته — الهرمُ كم مرة زرتَه ! ! — الخيرُ إني أحبيته — النزيرُ الذي أصطفاه — الفناءُ فن أهواء — شاع ما المالُ إلا ينفقه العاقل في النافع . أما حرفا التنفيس فالثانع جواز النصب والرفع في الاسم الذي يسبقهما ؛ نحو الرسالةُ سأكتبها — القصيدةُ سوف أحفظها .

معمولها عليها ، ولا معمول "لعامل بعدها" . وما كان كذلك لا يصلح أن يكون دالاً على عامل محذوف بمائله ، ولا مرشداً إليه<sup>(١)</sup> . ومثلها : أدوات الاستثناء ؛ فلا نصب في نحو : ما السفر إلا يحبه الرحالون<sup>(٢)</sup> . . .

\* \* \*

( ح ) ويجوز الأمران<sup>(٣)</sup> ، في غير القسمين السالفين ، فيشمل ما يأتي :

١ - الاسم - المشتغل عنه - الذي بعده فعل دال على طلب ؛ كالأمر<sup>(٤)</sup> ، والنهي ، والدعاء ؛ نحو : الحَيَّوَانُ اِرْحَمْنِهْ - الطيورُ لا تعذبها - اللهم

( ١ و ١ ) لأن ما لا يصلح أن يكون عاملاً بنفسه لا يصلح أن يكون مفسراً لعامل محذوف . وفي وجوب الرفع يقول ابن مالك :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمُهُ أَبَدًا - ٤  
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ ، وَجِدْ - ٥

ومعنى البيتين : إن تلا الاسم السابق ما يختص بالابتداء ... - أى : إن وقع الاسم السابق بعد لفظ مختص بالدخول على المبتدأ - فالترزم رفع ذلك الاسم السابق .

كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا كان الفعل المشتغل قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده . « الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد » - أى : تلا الفعل شيئاً ، لم يرد ما قبل ذلك الشيء معمولاً لما وجد بعده . وفي هذا البيت شيء من التعقيد .

( ٢ ) مع ملاحظة أن المسألة لا تكون من باب : « الاشتغال » في حالة ضبط الاسم السابق بالرفع

- كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٣٠ - .

( ٣ ) سواء أكان الأمر بصيغة فعل الأمر ؛ نحو : الترددُ اجتنبه ، أم بلام الأمر الداخلة على المضارع ؛ نحو : الترددُ لتجنبته .

« ملاحظة » : هذا من المواضع التي يعدها النحاة جائزة النصب والرفع ولكن النصب عندهم أرجح ؛ بحجة « أن الإخبار بالطلب عن المبتدأ قليل ، وخلاف القياس ؛ لعدم احتمال الصدق والكذب إلا بتأويل . . . بل قيل بمنه . وإنما اتفقت السبعة على الرفع في آية السرقه ( وهي قوله تعالى : « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما . . . » ) لأنه ليس ما نحن فيه ؛ لتقديره عند سيبويه : « ما يُتَلَى عليكم حكم السارق . . . » فخره - وهو الجار والمجرور - محذوف ، والفعل ( اُقتلُوا .. ) بعده مستأنف لبيان الحكم ؛ فالكلام جملتان ، لأن هذا ليس من مواضع دخول الفاء في الخبر عنده . أما عند المبرد فالجمله الفعلية خبر ودخلته الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط ؛ ولهذا امتنع النصب ؛ لأن ما بعد فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها . . . ) ا هـ كلام الخضرى . ومثله في الصبان وغيره .

الشهيدُ أرحمُ ، أو : الشهيدُ رحمته الله . . .

وكذلك إن وقع الاسم السابقُ بعد أداة يغلب أن يليها فعل ، كهزة الاستفهام ، نحو : أطائرةٌ ركبتهما ؟ وكأدوات النفي الثلاثة : ( ما - لا - إن - ) ؛ نحو : ما السفهُ نطقته - لا الوعدُ أخلفته ، ولا الواجبُ أهملته - إن السوءُ فعلته . ومثل : « حيث » المجردة من « ما » ، نحو : اجلس حيث الضيفُ أجلسته .

وكذلك إن وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ، ولم تفصل كلمة : « أمّا »<sup>(١)</sup> بين الاسم والعاطف ؛ نحو : خرج زائر والقادمُ استقبلته ، فلو فصلتُ « أمّا » بينهما كان الاسم « المشتغل عنه » في حكم الذي لم يسبقه شيء ؛ نحو : خرج زائر ، وأمّا المقيم فأكرمته .

فالأمثلة في كل الصور السابقة وأشباهاها ، يجوز فيها الأمران . النصب والرفع . وجمهرة النحاة تدخلها في النوع الذي يجوز فيه الأمران قياساً ، والنصب أرجح<sup>(٢)</sup> عندهم . وحجتهم : أن الرفع يجعل الاسم السابق مبتدأ ، والجملة الطلبية بعده خبر ، ووقوع الطلبية خبراً - مع جوازه - قليل بالنسبة لغير الطلبية . أو يجعل الاسم السابق مبتدأ بعد همزة الاستفهام ونحوها ، ووقوع المبتدأ بعدها - مع جوازه - قليل أيضاً ، لكثرة دخولها على الأفعال دون الأسماء ، أو يجعل الجملة الاسمية بعده إذا كانت غير مفصولة بأما<sup>(٣)</sup> ، معطوفة على الجملة الفعلية قبله ؛

( ١ ) كان الفاصل المراد هنا - غالباً - هو : « أمّا » ؛ لأن ما ما بعدها مستأنف ، ومنقطع في إعرابه عما قبلها : فلا أثر للفصل بغيرها ( راجع الأمر الثالث ص ١٣٨ ) .

( ٢ ) وإلى الأمور التي مرت في القسم الأول يشير ابن مالك ، ويبين أن المختار النصب فيقول :

واختِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ      وبعدَ ما إِيلاؤه الفِعْلَ غَلَبَ - ٦  
وبعدَ عاطف - بلاَ فضلٍ على      معمولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٌّ أَوَّلًا - ٧

يريد : أن النصب والرفع جائزان في أمور ، ولكن النصب هو المختار فيها ؛ وذلك حين يقع الاسم السابق قبل فعل دال على الطلب ، ( انظر رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة لأهميته ) أو : بعد شيء غلب إِيلاؤه الفعل ، ( أى : غلب أن يليه ويقع بعده الفعل ؛ كهزة الاستفهام ) ،

وكذلك بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول لفعل آخر مذكور أول جملته بغير فصل بين العاطف والمعمول . وصياغة البيت الثاني عاجزة عن تأدية المراد منه ؛ إذ المراد أن الاسم المشتغل عنه =

والعطف على جملتين مختلفتين في الاسمية والفعلية - مع صحته - قليل .

٢ - الاسم السابق (أى : المشتغلُ عنه) الواقع بعد عاطف غير مفصول بالأداة :

« أمّا » وقبله جملة ذات وجهين <sup>(١)</sup> ، مع اشتغال التى بعده في حالة نصبه على رابط يربطها بالمبتدأ السابق <sup>(٢)</sup> ؛ - كالضمير العائد عليه ؛ أو الفاء المفيدة للربط به - ؛ نحو : ( النهرُ فاض ماؤه صيفاً ، والحقولُ سقيناها من جداوله ) - « العلم الحديث نجح في غزو الكون السماوى ، فالعلومُ الرياضية ، استلهمها الغزاة قبل الشروع ) . فيصح رفع كلمتى : « الحقول - والعلوم » على اعتبار كل منهما مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية بعده . وهذه الجملة الاسمية معطوفة على الاسمية التى قبلها . ويجوز نصب الكلمتين على أنهما مفعولان لفعل محذوف ، والجملة من هذا الفعل المحذوف وفاعله معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبلها . وفى الحالتين تتفق الجملتان المعطوفتان مع الجملتين المعطوف عليهما فى ناحية الاسمية أو الفعلية ؛ فيجوزى الكلام على نسق واحد ، ولهذا يتساوى <sup>(٣)</sup> الأمران .

= يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح إذا كان ذلك الاسم واقماً - مباشرة - بعد عاطف يعطف جملة التى تحتويه ، على الجملة الفعلية قبله والتى استقر مكان فعلها فى أولها ، سواء أكان الممولى فى الجملة الفعلية السابقة مرفوعاً ؛ مثل : غاب حارس وحارساً أحضرته ( فكلمة « حارس » الأولى فاعل وهو ممول للفعل : غاب ) أم ممولاً منصوباً ، نحو : صافحت رجلاً ، وجنديا كلمته ( فكلمة : « رجلاً » مفعول ، وهو ممول للفعل : صافحت ) فنصب الاسم المشتغل عنه يقتضى أن يكون مفعولاً لفعل محذوف يوضحه المذكور بعده . والجملة من الفعل المحذوف وفاعله معطوف على الجملة التى قبلها ، فالعطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وليس عطف مفردات . فلا معنى لقول ابن مالك إن العطف على ممول فعل مستقر فى أول جملة التى قبل العاطف . ذلك أن الممول فى الجملة السابقة ليس معطوفاً عليه كما أوضحنا . ولكن ضيق الوزن وضرورة الشعر أوقعه فى التعبير القاصر . وقد تأوله النحاة بأن التقدير : وبعد عاطف - بلا فصل - على جملة ممول فعل مستقر أولاً . . . ومهما كان العذر فإن الخير هو فى اختيار الأسلوب الناصح الوافى الذى لا يحوى عيباً ، ولا يتطلب تأويلاً أو تقديراً .

( ١ ) وهى الجملة الاسمية التى يكون المبتدأ فيها اسماً خبره جملة فعلية ؛ مثل : الشجرة ظهر ثمرها - الفاكهة طاب طعمها . ( ومنها : الجملة التعجبية . ولكن التعجبية لا تصلح فى هذا الموضع ) أو : هى جملة اسمية صدرها مبتدأ ، وعجزها جملة فعلية ، كقولهم : النبيل زادته النعمة نبلاً وشرفاً ، واللثيم زادته النعمة لؤماً وبطراً . - الحر ينتصر لكرامته ، والذليل يمتنها .

( ٢ ) لأنها حيثئذ تكون معطوفة على الخبر ، فلا بد فيها من رابط كالخبر ( راجع الأشموفى

والصبيان ) .

( ٣ ) وفى هذا يقول ابن مالك :

٣- الاسم السابق ( المشتغل عنه ) الواقع في غير ما سبق . نحو الرياحين  
زرعتها . والنحاة يميزون الأمرين ويرجحون الرفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل  
محذوف <sup>(١)</sup> .

« ملاحظة » بانضمام هذه الأقسام الثلاثة ( ١ ، ٢ ، ٣ ) إلى القسم الذي يجب  
فيه النصب فقط ، والقسم الذي يجب فيه الرفع فقط . . . ، تنشأ الأقسام الخمسة  
التي عرضها النحاة في هذا الباب ، وارتضوها وجعلوا لكل منها حكماً . وقد أشرنا <sup>(٢)</sup>  
إلى أنه يمكن إدماج بعضها في بعض ، وجعلها ثلاثة ، اختصاراً وتيسيراً .

= وَإِنْ تَلَاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطَفْنَاهُ مُخْبِراً - ٨

يريد : إن وقع الاسم السابق بعد حرف عطف قبله فعل ، وهذا الفعل - مع فاعله - خبر عن  
مبتدأ قبلهما وقبل حرف العطف ، فلك الخيار في هذه الحالة أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما  
قبله مباشرة ، عطف جملة فعلية على الجملة الفعلية السابقة ، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على كل  
ما قبله ، عطف جملة اسمية على نظيرتها الاسمية . وقد شرحنا توجيه كل حالة من هاتين الحالتين المتساويتين  
في الصحة ، شرحاً يوضح هذا البيت الغامض المتيور .

( ١ ) وفي حالة الرفع لا تكون المسألة من باب « الاشتغال » - كما كررنا في كل حالات الرفع  
الواجب والجائز - وفي هذا يقول ابن مالك :

والرفعُ في غيرِ الذي مرَّ رَجَعَ فما أُبَيحَ أفعَلْ . ودُعِ ما لم يُبَيحْ - ٩

( ٢ ) في رقم ٢ من هامش ص ١٣٠ .

.....  
.....

### زيادة وتفصيل :

١ - زاد فريق من النحاة شروطاً أخرى للاشتغال رفضها سواء ؛ بحجة أنها لا تثبت على التمهيص . وهذا رأى شديد حملنا على إهمالها ؛ ادخاراً للجهد ، وإبعاداً للنوع من الجدل لاخير فيه للنحو .<sup>(١)</sup>

٢ - أشرنا قريباً<sup>(٢)</sup> إلى صحة أن يكون الاسم السابق المنصوب مفعولاً به لفعل محذوف ، يخالف الفعل المذكور بعده في جملته ، ولا يكون له صلة بلفظه ولا بمعناه ؛ وذلك حين تقوم قرينة تدل على هذه المخالفة : كأن يقال : ماذا اشتريت ؟ فتجيب : كتاباً أقرؤه . « فكتاباً » مفعول به لفعل محذوف تقديره : اشتريت كتاباً أقرؤه ؛ فالفعل المحذوف مخالف للمذكور في لفظه ومعناه ؛ فلا تكون المسألة من باب « الاشتغال » ، ولا يكون العامل الثانى صالحاً للعمل في المفعول به السابق ، ولا مفسراً لعامله المحذوف . وفي هذه الحالة أتى يختلف فيها الفعلان : المحذوف والمذكور ، لا يكون الحذف واجباً ، وإنما يكون جائزاً<sup>(٣)</sup> ، فيصح في الفعل المحذوف أن يذكر . أما الحذف الواجب ففي : « الاشتغال » ؛ فلا يصح الجمع بينهما ؛ لأن الثانى بمنزلة العِوض عن الأول ؛ ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه<sup>(٤)</sup> .

٣ - إنما يقع « الاشتغال » بمعناه العام الذى يشمل الاسم السابق المرفوع بعد أدوات الشرط ، والتخصيص والاستفهام ، غير الهمزة ، - كما سبق - في الشعر ؛ فقط ؛ للضرورة . وأما في النثر فلا يحسن بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل<sup>(٥)</sup>

(١) في رقم ٣ من هامش ص ١٢٩ .

(٢) ما لم يوجد سبب آخر غير الاشتغال يوجب .

(٣) لا يصح الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وهذا أسلم من قولهم : لا يصح الجمع بين التفسير والمفسّر ، « أى : المفسّر والمفسّر » لأنه يصح أحياناً الجمع بين هذين كما في التفسير بما بعد الحرف : « أى » وكالتفسير بعطف البيان ، ويأو العطف التى تفيد التفسير . . . - كما سيبيء في ص ١٤٣ - ومن هنا كان التعبير بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوّض عنه هو الأسلم والأدق .

(٤) يقول النحاة : إن وقوعه في النثر مستقيح ، ولو وقع فيه لحاز مع القبح .

ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة أشياء ؛ يقع بعدها الاشتغال نثراً ونظماً .

أولها : أدوات الشرط التي لا تنجزم ؛ ومنها : إذا - ولو - مثل قوله تعالى : (إذا السماء انشقت . . .) إلخ ، ومثل : لو الحرب امتنعت لطابت الحياة .

وثانيها : « إن » ، بشرط أن يكون الفعل في التفسير ماضياً لفظاً ، نحو : إن علمنا تعلمته فاعمل به ، أو ماضياً معنى <sup>(١)</sup> فقط ، نحو : إن علمنا لم نتعلمه فانتك فائدته . فإن كان فعل التفسير مضارعاً مجزوماً <sup>(٢)</sup> لم يقع الاشتغال بعده إلا في الشعر ، دون النثر .

وثالثها : « أمّا » الشرطية . ولكن لا يجب نصب الاسم بعدها ؛ لأن الاسم يليها حتماً <sup>(٣)</sup> ، ولو كان الفعل مذكوراً بعده ؛ نحو : قوله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم . . .) فقد قرئ « ثمود » بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على الاشتغال . وفي حالة النصب يجب تقدير العامل بعد الاسم المنصوب ، وبعد الفاء معاً ؛ لأن « أمّا » لا يليها إلا الاسم <sup>(٤)</sup> ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا اسم واحد ، والتقدير - كما يقولون - وأما ثمود فهديناهم <sup>(٥)</sup> هديناهم . وللبحث تحقيق .

٤ - من الأصول النحوية أن المحذوف قد يحتاج - أحياناً - إلى شيء مذكور يفسره ، ويدل عليه . وقد يكون التفسير واجباً ، كما في باب : « الاشتغال » . وفي هذا الباب إن كان المحذوف جملة فعلية فتفسيره لا يكون إلا بجملة مذكورة في الكلام ، مشاركة للمحذوفة في لفظها ومعناها معاً ، أو في المعنى فقط ؛ نحو :

(١) كالمضارع الداخلة عليه « لم » فإنها - ، في الأغلب - تقلب زمنه للمضى .

(٢) انظر سبب الجزم في رقم ٢ من هامش ص ١٤١ .

(٣) كما تقدم هنا ، وفي رقم ١ ص ٩٠ .

(٤) وقد عرفنا أن شرط وجوب النصب وحده أن تكون الأداة الشرطية مختصة بالدخول على الأفعال دون الأسماء . وليست « أمّا » كذلك . لأنها لا تدخل إلا على الاسم .

لهذا كان الاختصار على نصب الاسم السابق غير واجب ، بل يجوز فيه الأمران .

(٥) للآية السالفة بيان هام يبيح في الجزء الرابع - آخر باب : « أمّا الشرطية » م ١٦١

ص ٤٧٤ - عند الكلام على حذف « أمّا » كالذي في قوله تعالى : ( « وربك فكبر » ، وثيابك فطهر » ، والرجز فاهجر . . . ) .

العظيم نافسته — المصنّع وقفت فيه . التقدير : نافست العظيم نافسته — لا بست المصنّع وقفت فيه . أو نحو ذلك مما يؤدي إلى الغرض في الحدود المرسومة . ولا يصح هنا تفسير الجملة بغير جملة مثلها على الوجه السابق .

وإن كان المحذوف فعلاً فقط أو وصفاً عاماً يشبهه ، ويحل محله ، جاز أن يُفسَّر كل منهما بفعل أو بما يشبهه ، تفسيراً لفظياً ومعنوياً معاً ، أو معنوياً فقط والأفضل التماثل عند عدم المانع بأن يفسر الفعل نظيره الفعل ، ويفسر الوصف نظيره الوصف ، نحو : إن أحد دعاك لخير فاستجب — ما الصلح أنت كارهه . التقدير : إن دعاك أحد ، دعاك لخير فاستجب — ما أنت كاره الصلح — أنت كارهه .

ويدور بين النحاة جدل طويل في موضع الجملة المفسرة ؛ أيكون لها محل من الإعراب ، أم ليس لها محل ؟ وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأى القائل إنها تساير الجملة المحذوفة « المفسرة » وتماثلها في محلها الإعرابي وعدمه ، كما تماثلها في لفظها ومعناها على الوجه السالف . وعلى هذا إن كانت الجملة المحذوفة ( المفسرة ) لا محل لها من الإعراب فالمفسرة كذلك لا محل لها من الإعراب ؛ نحو : البحر أحبيته ، أي : أحبيت البحر أحبيته ؛ فالجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب ؛ لأن الأصلية المحذوفة كذلك . وإن كانت الجملة المحذوفة ( المفسرة ) لها محل من الإعراب ؛ فالتى تفسرها تسايرها وتماثلها فيه ؛ نحو قوله تعالى : ( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) ، أي : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر ؛ فالجملة المحذوفة ( المفسرة ) في محل رفع خبر « إن » فالتى تفسرها . كذلك في محل رفع خبر . ونحو : العقلاء الواجب يؤدونه ؛ أي : العقلاء يؤدون الواجب يؤدونه ، فالجملة المحذوفة ( المفسرة ) في محل رفع خبر المبتدأ ، والمفسرة في محل رفع خبر المبتدأ كذلك . وفي قوله تعالى : ( وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة ) ... تقع الجملة الاسمية ( المفسرة ) مفعولاً به في محل نصب ؛ لأن المحذوف المفسر مفعول به منصوب ؛ إذ التقدير : « الجزاء » ، أو الجنة وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، لهم مغفرة . . . » ؛ فجملته : « لهم مغفرة » هي المفسرة للمفعول به المحذوف <sup>(١)</sup> .

(١) ولا يصح أن تكون هي المفعول الثانى للفعل : « وعد » لأنه من باب « كسا » ، أي : من الأفعال التى لا يقع فيها المفعول الثانى جملة .



ولا تكون الجملة هي المفسرة في باب الاشتغال إلا حين يكون الاسم السابق منصوباً كالأثلة السالفة ؛ فإن كان مرفوعاً للمحذوف فالمحذوف هو فعله وحده<sup>(١)</sup> ويتعين أن يكون مفسره هو الفعل المذكور وليس الجملة ، ولا بد — عند المحققين — أن يكون هذا الفعل المذكور (المفسر) مسائراً للمحذوف (المفسر) في حكمه وإعرابه اللفظي ، والتقدير ، والمحلى . . . مثل إن العتاب يُكثَرُ يؤدُّ إلى القطيعة ، التقدير : إن يكثُر العتاب — يكثُر — يؤدُّ إلى القطيعة . فالمفسر هو الفعل : « يكثُر » الثاني ، وهو مضارع مجزوم كالأول المحذوف<sup>(٢)</sup> . ومثل : إذا العناية تُلاحظُ عيونها فلا تخف شيئاً . التقدير : إذا تُلاحظُ العناية تُلاحظُ عيونها ، فالمفسر في المثال هو الفعل : « تلاحظ » وحده ، وهو كالأول في حكمه

(١) كما أشرنا في رقم ٤ من هامش ص ١٣٢ وفي ص ١٤٠ . سواء أكان الفعل مبنياً للمعلوم أم للمجهول ، تاماً أم ناقصاً ؛ مثل كان . كل هذا على حسب السياق ، وعلى مقتضاه يعرب الاسم المرفوع فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو اسماً لكان . . . مثل : إن برداً اشتد فاحترس — إن عملت أقتن فلزمت — وقول الشاعر : وليس بعامر بنيان قوم إذا أخلاقهم كانت خراباً — ومثل هذا : المره مجزئ بعمله إن خير كان فجزأؤه خير . . . التقدير : (إن اشتد برد — اشتد فاحترس) — (إن أقتن عمل — أقتن فلزمت) — (المره مجزئ بعمله ، إن كان في عمله خير — كان — فجزأؤه خير . . .) — إذا كانت أخلاقهم — كانت . . .

(٢) ما سبب الجزم ؟ خلاف فيه . وجاء في الصبان ما نصه : « قال أبو علي : الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله : « لا تجزئ إن متفناً أهلكته » . مجزومان محلا ؛ وجزم الثاني ليس على البديلة ؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه . بل على تكرير « إن » ، أى : إن أهلكت متفناً إن أهلكته . وساغ إضمار « إن » ، أى : وإن لم يسغ إضمار الأمر إلا في ضرورة ، لانتساعهم فيها ، ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها . واستغنى بجواب « إن الأولى » عن جواب الثانية»<sup>(١)</sup> .

لكن ما ورد في كلامه من أن حذف المبدل منه لم يثبت ، هو مخالف لما قالوه من أنه قد يحذف في بعض الصور ، وسيجيء في الجزء الرابع — باب البدل ، م ١٢٣ ص ٦٥٢ — أحكام متفرقة ؛ منها الحكم : « د » ونصه : « قد يحذف المبدل منه ، ويستغنى عنه بالبدل بشرط أن يكون المبدل منه في جملة وقعت صلة موصول ؛ نحو أحسن إلى الذي عرفت المحتاج . أى : الذي عرفته المحتاج ؛ فكلمة : « المحتاج » يصح أن تكون بدلا من الضمير المحذوف » . ١ هـ ويصح فيها إعرابات أخرى ذكرت هناك .

الإعرابي . ومثل :

إذا الملكُ الجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهَ<sup>(١)</sup> مشينا إليه بالسيوف نعاتبه  
أى : إذا صَعَّرَ الملكُ خَدَّهَ ، صَعَّرَه ، فالمفسَّر هو الفعل الماضى وحده  
(صَعَّرَ) ومثل :

قَمَنَ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ<sup>(٢)</sup> يَبَيْتُ وَهُوَ آمِنٌ ، ومن لا نُجِرُّهُ يُمَسِّسِ مِنَّا مُفْتَزَعًا  
التقدير : فنِ نُؤْمِنُهُ يَبَيْتُ وَهُوَ آمِنٌ . . . فالمفسَّر هو الفعل « نؤمن » وحده ،  
وهو مجزوم كالفعل المفسَّر المحذوف . وكلمة : « نحن » فى البيت ضمير فاعل  
للفعل المحذوف . وقد برزَ هذا الضمير — بعد استتاره الواجب — بسبب حذف فعله  
وحده ؛ إذ لا يبقَى الفاعل مستتراً بعد حذف عامله . فإذا رجع العامل وظهر ،  
عاد الضمير الفاعل إلى الاستتار كما كان . فإن ظهر مع ظهور عامله لم يعرب  
— فى رأى الشائع — فاعلاً ؛ وإنما يعرب توكيداً لفظياً للضمير المستتر المماثل له .  
وينطبق هذا الكلام على البيت التالى :

فإن أنت لم ينفعك علمك<sup>(٣)</sup> فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل  
التقدير : فإن لم تنتفعْ لم ينفعك علمك . . . وأشباه هذا . فالفعل « ينفع »  
هو وحده المفسَّر للفعل المحذوف ، وهو مُسَاير لذلك المحذوف فى الجزم والنفى  
معاً . والضمير البارز « أنت » فاعل الفعل المحذوف ، وكان مستتراً وجوباً  
فيه ، فلما حذف الفعل برز فى الكلام فاعله المستتر ، ولما رجع الفعل إلى  
الظهور فى الجملة الأخيرة عاد فاعله الضمير إلى الاستتار . كما كان أولاً . ومثله  
قول الشاعر :

(١) صعر خده : حوله إلى جهة لا يرى فيها الناس ؛ تكبراً منه وترفعاً .

(٢) بمعنى : نؤمنه ، أى : نمنحه الأمان .

(٣) يريد : إن لم يكن لك علم بحوادث الموت المحيطة بك بحيث يعظك فارجع إلى أصولك الأوائل

الذاهبين ، لعل لك عظة فى موتهم .

إذا أنت <sup>(١)</sup> فضلت امرأ ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص  
وقول الآخر :

بليغ إذا يشكو إلى غيرها الهوى وإن هو لاقاها فغير بليغ  
وفي مثل :

لا تجزعي إن منفس<sup>٢</sup> أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

يكون التقدير : لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته . . . والمخدوف هنا  
مطواع للمذكور ، فهو من مادته اللفظية ومن معناه ، وإن كانت المشاركة اللفظية  
ليست كاملة .

أما تفصيل الرأي القائل بمسايرة الجملة المفسرة للجملة المفسرة في حكمها ،  
ومحلها الإعرابي فراجع إلى أمرين :

أولهما : أن الجملة المفسرة قد يكون لها محل من الإعراب - بالاتفاق -  
في بعض مواضع ، كالجملة المفسرة لضمير الشأن <sup>(٢)</sup> في نحو : ( قل : هو الله  
أحد ) ، فإن جملة « الله أحد » مبتدأ وخبر في محل رفع ، لأنها خبر لضمير  
الشأن : « هو » . وفي نحو : ظننته : « الصديق نافع » ؛ الجملة الاسمية في محل  
نصب ؛ لأنها المفعول الثاني للظن . . . وليس في هذا خلاف .

وثانيهما <sup>(٣)</sup> : أن هناك كلمات تفسر غيرها وقد تُسايَرها في حركة إعرابها ؛  
كالكلمات الواقعة بعد « أي » التي هي حرف تفسير في مثل : هذا سوار من  
عسجد ، أي : ذهب . فكلمة : « أي » حرف تفسير ؛ يدل على أن ما بعده  
يفسر شيئاً قبله . وكلمة : « ذهب » هي التفسير لكلمة : « عسجد » ويجب  
أن تضبط مثلها في حركات الإعراب . نعم لأنهم يعربون كلمة « ذهب » وأمثالها

(١) فالأصل : إذا فضلت . . . فلما حذف الفعل بقيت التاء ، وهي هنا ضمير متصل فاعل لا يستقل  
بنفسه ، فأتيينا مكانها بضمير مرفوع منفصل بمعناها ؛ هو الضمير : « أنت » - كما سبق مثل هذا في  
رقم ٤ من هامش ص ١٣٢ - فإذا رجع الفعل المحذوف رجع فاعله السابق ، وهو « التاء » واتصل به .

(٢) راجع ضمير الشأن ج ١ ص ٢٢٦ م ١٩ - باب الضمير .

(٣) لهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ١٣٨ .

مما يقع بعد «أى» التفسيرية بدلا أو عطف بيان ؛ لكن هذا لا يخرجها عن أنها مماثلة للمفسر في حركة إعرابه ؛ إذ كل من البدل وعطف البيان تابع هو بمنزلة متبوعه .

ومن الكلمات التى تفسر غيرها ويتحتم أن تسايره فى حركة إعرابه ما يقع بعد حرف العطف : «الواو» الذى يدل أحيانا على أن ما بعده مفسر لما قبله ، كما فى مثل : الماء الصافى يشبه اللجين والفضة . فالواو حرف عطف للتفسير ، لأن ما بعدها يفسر ما قبلها . وهو مساير له — وجوباً — فى حركات إعرابه ؛ إذ المعطوف كالمعطوف عليه فى كثير من أحكامه التى منها حركات الإعراب .

فالرأى القائل باعتبار الجملة التفسيرية مساورة لما تفسره يجعلها كنظائرها من الجمل التى لها محل من الإعراب ، وكغيرها من المفردات التى تؤدي مهمة التفسير . ولا معنى للفرقة فى الحكم بين ألفاظ تؤدي مهمة واحدة ، إلا إن كان هناك سبب قوى ، ولم يتبين هنا السبب القوى ؛ بل الذى تبين أن الكلام المأثور النصيح يؤدي أصحاب هذا الرأى الواضح الذى يمنع تعدد الأقسام والأحكام ، ويؤدي إلى التيسير بغير ضرر .

وقد أشرنا<sup>(١)</sup> إلى أن الجملة لا تكون مفسرة فى باب «الاشتغال» إلا حين يكون الاسم السابق منصوباً . فإن كان مرفوعاً لعامله المحذوف فالمحذوف هو فعله وحده ، ويتعين أن يكون التفسير بفعل فقط ، كما قلنا إن الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل وجب نصبه ، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ ، وإنما يجوز رفعه على أنه مرفوع فعل محذوف ؛ كقوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » ، فكلمة : « أحد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتهدير : « وإن استجارك أحد من المشركين استجارك » . . . إلى آخر ما أوضحنا . . .

والذى نريد بسطه الآن أن بعض القدامى والمحدثين لا يروقه هذا التقدير ، ويسخرون منه ، مطالبين بإعراب الاسم المرفوع — فى الآية السالفة وأشباهها — إما مبتدأ مباشرة ، وإما فاعلام مقدماً للفعل الذى بعده (أى : للمفسر) وبإهمال التعليل الذى يحول دون هذا الإعراب ، لأنه — كما يقولون — تعليل نظرى محض ،

أساسه التخيل والتوهم ، وتعارضه النصوص الكثيرة الواردة بالرفع الصريح . . .

ولا حاجة إلى عرض أدلة كل فريق ممن يبيح أو يمنع ؛ فقد فاضت بها المطولات والكتب التي تتصدى لمثل هذا الخلاف ، وسرد تفاصيله وأدلته التي تضيق بها الصدور - أحياناً - حين تقوم على مجرد الجدل ، وتعتمد على التسابق في إظهار البراعة الكلامية . ومنها : كتاب : « الإنصاف في أسباب الخلاف » ، لابن الأنباري . . .

والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف . ولكن الضعف في حالة تقدير عامل محذوف ، أخف وأيسر . وفيما يلي البيان بإيجاز ، ولعل فيه - مع إيجازه - ما يرد بالأمر مؤزده الحق ، ويضعه في نصابه الصحيح . هذا ، وفي الاستثناس والاسترشاد بما يقال في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط - كآلية السابقة ، وأمثالها - ما يكفي ويوصل لتأييد النحاة ، ودعم رأيهم في باقى حالات رفعه .

( ١ ) في مثل : « إن عاقلٌ ينصحك ينفعك » ، لو أعربنا الاسم السابق : « عاقلٌ » مبتدأً لكانت الجملة الفعلية بعده ( وهى : ينصحك ) في محل رفع ، خبره . ويترتب على هذا أن تكون أداة الشرط ، وهى تفيد - دائماً - التعليق <sup>(١)</sup> قد دخلت على جملة اسمية ، مع أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت <sup>(٢)</sup> في أكثر الصور وهو من أضداد التعليق . وهنا يقع في الجملة الواحدة التعارض الواسع بين مدلول الأداة ، ومدلول المبتدأ مع خبره ؛ وهو تعارض واقعى <sup>(٣)</sup> لا خيالى ؛

( ١ ) توقف حصول شيء ، أو عدم حصوله ، على أمر آخر ؛ فيكون الثانى - فى الأغلب - مرتباً على الأول وجوداً وعدمًا . فإن كانت أداة الشرط جازمة فالتملق والتوقف لا يتحقق إلا فى المستقبل .  
( ٢ ) ثبوت الحكم إيجاباً أو سلباً . أى : تحقق وقوعه والقطع بحصوله ؛ سواء أكان موجباً أم منفيًا .

( ٣ ) لإيضاح هذا التعارض نقول : الأصل فى الجملة الاسمية - كما هو مقررٌ مقطوع به - أنها تدل - فى الأغلب - على الثبوت إذا كانت اسمية محضة ؛ ( أى خالية من فعل ) ومن أمثلتها : الولد رحيم - الولدان فقهما عميم . . . وقد تفيد مع الثبوت الدوام بقريية . هذا شأن الجملة الاسمية المحضة . فإن كانت غير محضة ( وهى التى يكون فيها الخبر جملة فعلية ) نحو : الولد زاد فضله ، فإنها تفيد مع الثبوت التجدد ، وقد تفيد الاستمرار التجددى . وكل ما سبق موضح بتفصيلاته فى علوم البلاغة وغيرها . =

إذ مردّه الاستقراء المنتزع من الأساليب العربية الصحيحة التي لا يسوغ مخالفتها ،  
ولا سيما في النواحي المتعلقة بالمعنى ، وإلا اضطربت المعاني ، وتناقضت ، ولم تؤد  
اللغة مهمتها — . بخلاف الجملة الفعلية ؛ فإنها تقبل التعليق ، ولا تعارضه .

وشيء آخر يؤيد ما سلف ؛ هو أن بعض النصوص الفصيحة الواردة تدل  
على وجود لغات أو لهجات ترفع المضارع « ينصح » في ذلك المثال وأشباهه .  
فإذا ورد مرفوعاً فأين فعل الشرط ؟ أليكون هو فعل الشرط مع رفعه ؛ فتتكلف  
أقبح التأول والتمحل في إعرابه ؟ أم نتركه على حاله مرفوعاً ، ونقدّر فعلاً آخر  
للشرط مجزوماً مباشرة ؟ الأمران معيان . ولكن الثاني أقرب إلى القبول ؛ لأنه —  
بسبب جزمه المباشر الخالي من التأول — ينخرط في عداد أفعال الشرط ؛ إذ الأصل  
في أفعال الشرط أن تكون مجزومة . وهذا دليل آخر يدفعنا إلى رفض الوجه الإعرابي  
السابق ( المبتدأ ) . كما تحمل على رفضه أمور نحوية وبلاغية دقيقة وفي مقدمتها  
الفصل بالمبتدأ بين أداة الشرط الجازمة وفعلها وهذا ممنوع<sup>(١)</sup> ؛ لمخالفته المأثور  
الشائع . ومنها : أن دخول النواسخ على المبتدأ مطّرد ، مع أن كثيراً من النواسخ  
لا يصح دخوله هنا على المبتدأ . ومن هذا الكثير الحرف : « إن » إذ له الصدارة  
في جملته ، فلا يصح وقوعه بعد أداة الشرط . . . . و . . . .

( ب ) ولو أعربنا الاسم السابق وهو : « عاقل » وأشباهه ، فاعلاً — أو شيئاً  
آخر مرفوعاً بالعامل الذي بعده — كما يرى فريق من الكوفيين لكان هذا أخذاً  
برأى ضعيف أيضاً ، فوق ما فيه من الفصل الممنوع عند أكثر النحاة — كما  
أوضحنا — ، ومن اختلاط الأمر في كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل

= ومنه يتبين أن الدلالة التي تؤديها الجملة الاسمية بنوعها ( المحضة ، وغير المحضة ) تعارض وتناقض « التعليق » ..  
فكيف يجتمعان في جملة واحدة ؟

( ١ ) عند جمهور البصريين ( راجع شرح العكبري ، لديوان المتنبي وبيته التالي :

لو الفلك الدوار أبغضت سعيه      لعوّقه شيء عن الدوران  
من القصيدة التي مطلعها :

عدوك مذموم بكل لسان      ولو كان من أعدائك القمران

المتقدم كما في المثال المعروض ونظائره - وما أكثرها - فيوجد من يعرب كلمة « عاقل » مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده خبره ، ومن يعربها فاعلاً مقدماً للفعل بعده . وعلى الإعراب الأول تكون الجملة اسمية ، وقد سبق ما فيها من عيب . أما على الإعراب الثاني فالجملة فعلية ؛ ودلالاتها مختلفة عن سابقتها ، فشتان بين مدلولي الجملتين في لغتنا ، هذا إلى مشكلات أخرى تتعلق بوجود فاعل مذكور - أحياناً - بعد الفعل المتأخر ، كالتاء في قول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

فهل يمكن إعراب الضمير « أنت » في كل شطر فاعلاً مع وجود التاء بعده . ومشكلات تتعلق بالضمائر المستترة المتصلة بالفعل المتأخر ، كموقع الضمير « أنت » في مثل قول الشاعر :

إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى ظمئت . وأى الناس تصفو مشاربها

فما إعراب « أنت » ؟ أتكون فاعلاً مقدماً للفعل « تشرب » مع أن فاعله ضمير مستتر وجوباً ، لا يجوز إظهاره ؟ أم تكون توكيداً متقدماً لذلك الفاعل المستتر مع أن التوكيد لا يصح تقديمه على المؤكّد ؟ ... إلى غير هذا من مشكلات تتصل بالضمائر ، - وسواها - كمشكلة الفاعل المتقدم في مثل : « محمد » قام ، بإعراب « محمد » فاعلاً عند من يميزونه . فما إعرابه إن سبقه ناسخ مثل : كان محمد قام ؟ أين الفاعل ؟ وأين اسم الناسخ ... ؟ وكذلك مشكلة عودة الضمائر ، ومطابقتها للفاعل المتقدم أو عدم مطابقتها ، واعتبارها حروفاً أو أسماء مهمة حيناً وغير مهمة حيناً آخر بغير ضابط سليم يعتمد عليه في كل ذلك .

( ح ) فلم يبق إلا اختيار الإعراب الثالث القائم على تقدير فعل محذوف ، ( تحقيقاً لما اشترطه جمهور النحاة من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر ومنع دخولها على الاسم ) واعتباره أفضلها ، وأن العيب فيه أخف وأيسر ، كما قلنا . ولن يترتب على هذا « التقدير » خلط بين المعاني والمدلولات اللغوية ، ولا تداخل بين القواعد النحوية . على أن « التقدير » باب واسع وأصيل في لغتنا ، ولكنه محكم ، وسائق ممن يحسن استخدامه - عند ميسر الحاجة الشديدة - على النمط الوارد الفصيح الذي يحتاج به ، والذي لا يؤدي إلى خلط أو اضطراب .

٤ - أجرى بعض النحاة الذين لا يقصرون الاشتغال على النصب - أحكاماً أربعة على الاسم السابق إذا كان مرفوعاً وبعده فعل قد عمل الرفع في ضميره أو في ملابسه :

فيجب رفع هذا الاسم السابق إما بالابتداء إذا وقع بعد أداة لا يليها فعل ؛ كإذا الفجائية ، وليما ( المحتمومة « بما » الزائدة ) ؛ نحو : خرجت فإذا النسيم ينعش - ليما الجو يعتدل ، وإما على الفاعلية بفعل محذوف إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل - كأداة الشرط - نحو : إن سيارة أقبلت فاحرس منها . وقول الشاعر :

إذا أنت لم تتحسم القديم بحادث من المجد لم ينفعك ما كان من قبل  
ويكون الرفع بالابتداء راجحاً في مثل : الزارع يكافح : حيث لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف ، أما إعرابه فاعلاً بفعل محذوف فيحتاج إلى تقدير ذلك الفعل ، والتقدير هنا ردىء ما دام الاسم غير واقع بعد أداة تطلب فعلاً ؛ كأداة الاستفهام ، ونحوها . . .

وقد يكون الرفع بالفعل المحذوف راجحاً على الرفع بالابتداء في مثل : العاملة لستجتهد ؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلاً بالنسبة لغير الطلبية .

وقد يستويان في مثل كلمة : « الزروع » من نحو : المطر نزل ، والزروع ارتوت منه . لأن الجملة الأولى ذات وجهين فإذا أعربت كلمة « الزروع » مبتدأ والجملة بعدها الخبر كانت هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية التي قبلها . وإذا أعربت كلمة : « الزروع » فاعلاً لفعل محذوف كانت هذه الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبلها .

٥ - أبيات ابن مالك في هذا الباب ليست مرتبة ترتيباً متماسكاً يساير المعاني ويؤلف بعضه بعضاً ، فقد يذكر بيتاً أو بيتين في أول الباب يشرح بهما قاعدة معينة ، ثم يأتي بيت أو أكثر ليشرح قاعدة ثانية ، فثالثة . . . ثم يذكر بيتاً آخر يتمم القاعدة الأولى ، فآخر يتمم الثالثة ، وهكذا تتفرق أجزاء القاعدة الواحدة في بيتين أو أكثر ليس بينهما توال ، أو اتصال مباشر . فلم يكن بد من استنباء كل قاعدة على حدة استنباء كاملاً . ثم الإشارة في الهامش إلى أبيات ابن مالك



المتعلقة بتلك القاعدة ، وتدوينها على حسب ما يقتضيه تماسك القاعدة وتكاملها ، لا على حسب ورودها في ألفيته ؛ وإلا جاءت القاعدة مفككة . متناثرة هنا وهناك ، متداخلة في غيرها . على أنا وضعنا بجانب كل بيت من أبيات ابن مالك رقمه الخاص به الذي يدل على ترتيبه الحقيقي بين أبيات هذا الباب كما وردت في ألفيته .

٦ - أسلوب : « الاشتغال » بمعناه العام دقيق ، يتطلب براعة في تأليفه وضبطه ، كي يسلم من الخطأ ، والالتواء ، والتفكك ؛ فحبذا الاقتصاد في استعماله .

## المسألة ٧٠ :

## تعديّة الفعل ولزومه

الكلام على المفعول به ، وأحكامه المختلفة

الفعل التام <sup>(١)</sup> ثلاثة أنواع :

(١) نوع يسمى : « المتعدى » <sup>(٢)</sup> ؛ وهو : ( الذى ينصب بنفسه مفعولاً به <sup>(٣)</sup> ) أو اثنين ، أو ثلاثة ؛ من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر ، أو غيره مما يؤدي إلى تعديّة الفعل اللازم <sup>(٤)</sup> ) مثل : سَمِعَ - ظَنَ - أَعْلَمَ ، فى نحو : لما سمعت الخبرَ ظننت الراوىَ مخطئاً ، لكن الصحف أعلمتنا الخبرَ صحيحاً .

(١) الفعل التام ، هو : ما يكتفى بمرفوعه فى تأدية المعنى الأساسى للجملة ؛ مثل : ساد - أضاء - تحرك . . . وأشابها ؛ حيث نقول : ساد الهدوء - أضاء النجم - تحرك الكوكب . أما الناقص فهو الذى لا يكتفى بمرفوعه فى ذلك ، وإنما يحتاج معه لمنصوب حتماً ؛ مثل : « كان وأخواتها » من الأفعال الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر - كما سبق فى ج١ ص ٤٠٣ م ٤٢ - وهذه الأفعال الناقصة ( الناسخة ) لا توصف بأنها متعدية أو لازمة ، وإنما هى قسم مستقل ، ومثلها الأفعال المسموعة التى تصلح للأمرين ؛ فتستعمل فى المعنى الواحد لازمة ومتعدية ، مثل : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت للعاقل بشكره . أو شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت العاقل بشكره . فهذه الأفعال وأشابها قسم قائم بذاته أيضاً ؛

✓ وعلى هذا تكون أنواع الفعل - من ناحية التعدى واللزوم أو عدمها - أربعة ، نوع متعد فقط ، ونوع لازم فقط ، ونوع صالح للأمرين ، ونوع ناقص لا يوصف بأحدهما . والثلاثة الأولى أقسام للتام وحده .

(٢) يسميه بعض القدماء « المجاوز » ، أو « الواقع » : لأن أثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به ، فوقع مدلوله عليه . ( وفى ص ٨٦ بعض الأحكام الخاصة بالمفعول به من ناحية تقدمه وتأخره فى الجملة ، وترتيبه فيها ) .

(٣) « المفعول به » هو : ما وقع عليه فعل الفاعل إيجاباً أو سلباً ؛ نحو : يطلب العاقل السعادة ، ولا ينسى السعى الحميد لها . وقد سبق - فى رقم ٥ من هامش ص ٦٣ بيان الفرق الكبير بين الذى يقع عليه الفعل ، وهو المفعول به ، والذى يقوم به الفعل ، وهو الفاعل .

والمفعول به يعمد - فى الأغلب - من الفضلات ؛ طبقاً للبيان الذى فى ص ١٧٩ - ولا ينصبه إلا الفعل المتعدى وفروعه ، أما غيره من أنواع المفاعيل فينصبها الفعل المتعدى واللازم ، وكذا بقية المنصوبات . ويجوز الإقتصار على كلمة : « مفعول » وحدها ، دون تقييدها بإلجار والمجرور بعدها ، لأن كلمة : « مفعول » إذا ذكرت مطلقة بغير قيد لا يراد منها إلا « المفعول به » . وهو غير « المفعول المطلق » الذى سيجىء فى ص ٢٠٤ ويختلف عنه اختلافاً واسعاً .

✓ (٤) اللازم أنواع ثلاثة ، يجىء بيانها فى ص ١٥٧ . وسيجىء فى ص ١٥٨ بيان الوسائل التى تؤدى إلى تعديّة الفعل اللازم .

( ب ) نوع يسمى «اللازم»<sup>(١)</sup> أو : «القاصر» ، وهو : (الذى لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر ؛ وإنما ينصبه بمعونة حرف جر ، أو غيره مما يؤدي إلى التعدية ) مثل : أسرف - انتهى - قعد - فى نحو : إذا أسرف الأحمق فى ماله انتهى أمره إلى الفقر ، وقعد فى بيته مكتوماً محسوراً<sup>(٢)</sup> . فكل كلمة من : مال ، فقر ، بيت . . . هى فى المعنى - لا فى الاصطلاح - مفعول به للفعل قبلها . ولكن الفعل لم يوقع معناه وأثره عليها مباشرة من غير وسيط ؛ وإنما أوصله ونقله بمساعدة حرف جر ؛ كان هو الوسيط فى ذلك ؛ فهى فى الظاهر مجرورة به ، وهى فى المعنى فى حكم المفعول به لذلك الفعل<sup>(٣)</sup> .

( ح ) نوع مسموع ، يستعمل متعدياً ولازماً ؛ مثل : شكر ، ونصّح<sup>(٤)</sup> .

(١) وقد يسمى : غير المتعدى ، أو : المتعدى بحرف الجر .

(٢) منقطعاً عن أسباب الخير ، ووسائل القوة .

(٣) وإذا كانت فى حكم المفعول به معنى فهل يجوز فى توابع هذا المفعول الحكسنى (أى :

المعنى) النصب مراعاة لحكمه ، كما يجوز الجر مراعاة للفظه ؟

تؤخذ الإجابة من شرح كتاب : «المفصل» - فى ج ٧ ص ٦٥ - ونصها : ( لفظه مجرور وموضعه نصب ؛ لأنه مفعول ؛ ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان ، الجر والنصب ؛ نحو قولك : مررت بزيد وعمرو - وعمراً ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ وذلك من قبيل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل ؛ من جهة أنه به وصل إلى الاسم ؛ فكأنه كالمهزة فى : أذهبته ، والتضعيف فى : فإجر فرحته ، وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ؛ ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب : فالجر على الاسم وحده . والنصب على موضع الحرف والاسم معاً ) ١ هـ . والرأى صريح فى جواز الأمرين ، ولا شك أن ما يجرى فى العطف يجرى فى غيره من باقى التوابع . ثم عاد فردد هذا - فى ج ٨ ص ١٠ - من غير أن يقتصر فى التوابع على العطف . بل نص على الصفة أيضاً . ولا ريب أن بقية التوابع يجرى عليها ما يجرى على العطف والنعت .

ولعل الخير اليوم فى إهمال هذا الرأى ، والاقتصار على الرأى الآخر السديد الذى يوجب الجر وحده فى التوابع ، وترك النصب لما قد يكون مسموعاً من الكلام القديم دون محاكاته ؛ حرصاً على الضبط فى أداء المعانى بدقة وإحكام ، ومنعاً للخلط الذى يؤدي إليه إباحة النصب ، إذ يترتب على جواز النصب أن يكون لكل اسم مجرور بحرف جر أصلى إعراب محلى غير إعرابه اللفظى ، وهذا الحكم العام الشامل - الذى يقضى بإعراب جميع الأسماء المجرورة بحرف جر أصلى إعراباً محلياً بعد إعرابها اللفظى ؛ وبإدخالها فى أنواع الألفاظ التى لها إعراب محلى - يوقع فى اللبس بين أصالة حرف الجر وزيادته فوق أن ذلك الحكم غير معروف فى المعربات المحلية ، ولم يذكره أحد بين أنواعها المعروضة فى المراجع المتداولة - فيما نعرف - اللهم إلا المنادى المستغاث المجرور باللام ، بالتفصيل الخاص به فى باب الاستغاثة (ج ٤ ص ١٣٣ ص ٦١) -

(راجع ما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١١٧ و : «ب» ص ١٢٥ وما يتبعها فى رقم ١ من هامش ص ١٢٧ و ص ١٥٩ ثم ص ٤٤١) .

(٤) انظر «ب» من هامش ص ١٦٢ .

وقد أراد النحاة تيسير التمييز بين الفعل المتعدي بنفسه والفعل اللازم ، وسهولة تعيين كِلَيْتَهُمَا ؛ فوضعوا لذلك ضابطين<sup>(١)</sup> يصلح كل منهما لأداء هذه المهمة — في رأيهم<sup>(٢)</sup> .

أولهما : أن يتصل بالفعل ضمير ؛ — كالهاء<sup>(٣)</sup> أو : ها — ، يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر .

وطريقة ذلك : أن يوضع الفعل في جملة تامة ، وقبله اسم جامد ، أو مشتق ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف . وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم . فإن صح التركيب واستقام المعنى فالفعل متعدي بنفسه ، وإلا فهو لازم . فإذا أردنا أن نتبين حقيقة الفعل : « أخذ » من ناحية التعدي وال لزوم وضعنا قبله اسماً غير مصدر وغير ظرف ، وجعلنا بعد الفعل ضميراً يعود على ذلك الاسم ؛ فنقول : الصحف أخذتها ، فزى المعنى سليماً والتركيب صحيحاً ( لموافقته الأصول والضوابط اللغوية ) ؛ فنحكم بأن هذا الفعل متعدي ؛ ينصب المفعول به بنفسه ، إلا إن صار المفعول به نائب فاعل فيرفع<sup>(٤)</sup> .

ومثل هذا يُتَّبَع في الفعل « قعد » حيث نقول : الغرفة قعدتُها ؛ فندرك سريعاً فساد الأسلوب والمعنى . ولا سبب لهذا الفساد اللغوي إلا تعدي الفعل . « قَعَدَ » تعدياً مباشرة . لهذا نحكم بأنه لازم .

ومثل الفعلين « أخذ » و « قعد » غيرهما من الأفعال ؛ حيث يمكن التوصل إلى معرفة المتعدي واللازم باستخدام الضوابط السالف .

ولأنما اشترطوا في الاسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف ؛ لأن الضمير يعود عليهما من الفعل المتعدي واللازم على السواء ؛ فلا يصلح الضمير العائد على المصدر أو الظرف أن يكون أداة للتمييز ، بين المتعدي واللازم ؛ ففي مثل : طلبت

(١) انظر الحكم على هذا في رقم ٣ من هامش الصفحة التالية .

(٢) وتسمى : « هاء المفعول به » لأنها تعود عليه .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

علامةُ الفعلِ المُعْدَى أَنْ تَصِلَ « ها » غَيْرَ مُصَدَّرٍ بِهِ ؛ نحو : عَمِلَ  
فانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ ، إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ ؛ نحو : تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ  
أى : تأملتها .

منك أن تمشى في الصباح المبكر طويلاً ، ثم تبسّريح ساعة ، تذهب بعدها إلى  
مزاولة عملك ، فماذا فعلت ؟

قد يكون الجواب : ( المشى مشيته ، والساعة استريحتها<sup>(١)</sup> ) ، والذهاب ذهابه ،  
والعمل زاولته . ففى الإجابة ضمائر عاد بعضها على المصدر أو على الظرف ، مع  
أن أفعالها لازمة ؛ كما فى الثلاثة الأولى ، وعاد بعضها على المصدر أيضاً مع أن  
الفعل : « زاول » متعد بنفسه .

ثانيهما : صياغة اسم مفعول تام<sup>(٢)</sup> من الفعل الذى يُراد معرفة تعديته أو  
لزومه ؛ فإن أدى اسم المفعول معناه بغير حاجة إلى جار ومجرور كان فعله متعدياً  
بنفسه ، وإلا كان لازماً . ففى مثل : فتح - أكل - أعلن ... نقول : الباب مفتوح  
- الفاكهة مأكولة - الخبر مُعلن ... فترى اسم المفعول مستغنياً عن الجار  
والمجرور فى أداء المراد منه ، بخلافه عند صياغته من مثل : قَعَدَ - يَتَسَّسُ -  
هتف ... حيث نقول : الحجرة مقعود فيها - القضاء على أسباب الحرب ميثوس  
منه - العظيم مهتوف باسمه ... فاسم المفعول هنا لم يستغن فى أداء معناه عن  
الجار مع مجروره ...

فالوسيلة إلى معرفة التعدية واللزوم تكون باستخدام أحد الضابطين السالفين ،  
أو باستخدامهما معاً ؛ كما يقول النحاة<sup>(٣)</sup> .

- ( ١ ) انظر نيابة العدد عن الظرف - فى ص ٢٦٥ .
- ( ٢ ) أى : لا يحتاج فى تأدية المعنى المراد منه إلى جار مع مجروره .
- ( ٣ ) الحق أن تلك الوسيلة ليست ناجعة ، ولا سليمة ، وأن الضابط الصحيح هو حكم اللغة  
بمفرداتها ، وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب . وقد حوت النصوص والمراجع الوثيقة كثيراً من هذه  
المفردات والتراكيب ، وأبانت الكتب اللغوية - فى عناية تامة - ما تعدى من الأفعال وما لزم ، مع  
سرد معانيها ؛ نشهد هذا فى كتاب : المصباح المنبر ، وفى القاموس المحيط ، وشرحه تاج العروس ،  
وفى لسان العرب ، وفى أساس البلاغة ... وغيرها من المطولات اللغوية . أما الضابطان السالفان فلا يصلح  
أحدهما أو كلاهما للإبانة دون الرجوع إلى تلك المراجع الوثيقة . وإلا فنأين نعلم ويعلم المستعرب  
أن الفعل : ( فتح - أكل - أعلن - ... ) واسم المفعول منه مستغنيان عن الجار والمجرور ، وأن  
الفعل : ( قعد - يتسس - هتف ... ) واسم مفعوله لا يستغنيان ؟ من أين نعلم أن هذا الأسلوب  
صحيح فى تركيبه بعد التعدية ، أو غير صحيح ؟ وأن مثل : « الحجرة قعدتها » - خطأ ؟ لا سبيل لذلك  
إلا بالرجوع إلى تلك المصادر اللغوية الأئينة ، ولا دخل للذوق الشخصى فى الصحة أو الفساد ؛ لأنه  
غير مأمون . ومعنى ما تقدم أننا - ولا سيما المستعربون - لا نستطيع الانتفاع بأحد الضابطين السالفين أو =

وبالرغم من هذه الوسيلة لجئوا إلى أخرى أدق منها وأصح ؛ فقد بذلوا الجهد - قدر استطاعتهم - في استقصاء كلام العرب ، وحصر الأفعال اللازمة الواردة فيه ، وتقسيمها أقساماً تقريبية متعددة ، لكل قسم عنوان معين ينطبق - إلى حد كبير - على عدد كثير من الأفعال اللازمة الداخلة تحتها ؛ فيكتفى الراغب بمعرفة هذا العنوان ، وتطبيق معناه على الفعل الذي يريد الحكم عليه بالتعدي أو باللزم ؛ فيصل - غالباً - إلى ما يريد . فتنزلة هذا العنوان العام منزلة القاعدة التي تطبق على أفراد متعددة ؛ فتغنى عن المراجع اللغوية ، وتوصل إلى الغاية المرجوة بغير جهد مبدول ، ولا وقت ضائع . وقد نجحوا في وضع هذه العناوين أو القواعد التقريبية نجاحاً كبيراً يمكن الاعتماد عليه ، والاكتفاء به ، بالرغم من أنها لم تنطبق على قليل من الأفعال وصف بالشذوذ ، ونحوه . وأشهر تلك العناوين والقواعد التقريبية الدالة - في الغالب - على الأفعال اللازمة ما أتى :

١ - الأفعال الدالة على صفة تلازم صاحبها ، ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر ، وهي الأفعال الدالة على السجايا ، والأوصاف الفطرية ؛ مثل : شَرَفَ فلان ؛ نَبِلَ - ظَرَفَ - قَصُرَ - طال - سَمِنَ - نحفَ ... والأغلب في هذه الأفعال أن تكون على وزن : «فَعَلَ» - بفتح فضم - وهذه صيغة تكاد تقتصر على الفعل <sup>(١)</sup> اللازم . ويتصل بهذا ما لا يدوم ولكن زمنه يطول ، أو يتكرر ؛ مثل : جَبَنَ - شَجَعَ - فَهِمَ <sup>(٢)</sup> - جَشَعَ .

= بهما مآ دون تحكم اللغة أولاً ، والاعتماد على ما تشير به ، ولها وحدها القول الفصل . أما الضابطان أو أحدهما فيستطيع من عرف أولاً ، من اللغة تعدي هذا الفعل أو لزمه - أن يلجأ إليهما ؛ مجرد الاستثناس ، لا لمعرفة أمر مجهول ، بل لأنه لا يحتاج إلى مثل هذا الاستثناس ؛ لاستثنائه عنه بالمعرفة اللغوية السابقة . وهناك سبب آخر هام ، هو أن هذه « الهاء » - ونحوها - قد تنصل بآخر الفعل اللازم وتعرب مع

لزمه مفعولاً به ، طبقاً للبيان والتفصيل في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٧ فكيف تصلح علامة للتعدي ؟  
(١) ويقول صاحب المغنى ( ج ٢ الباب الرابع : الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً ) : إنه لم يرد منها متعدياً سماعاً إلا اثنان ؛ هما : رَجَبٌ ، طَلَعَ - بفتح أولهما ، وضم ثانيهما ؛ في مثل رَجَبْتُمْ الدار ، طَلَعَ القمَرُ اليمنَ - كما سيجيء في ص ١٧٠ وفي رقم ٣ من هامش ص ١٨٣ - وكلام صاحب المغنى وتحديده منقوض بمثل الفعل : « بَصُرَ » فإنه يتعدى في الأكثر بالباء ، وقد يتعدى بنفسه مباشرة ، طبقاً لما في بعض المراجع اللغوية ومنها : « المصباح المنير »

ولهذا صلة بما يجيء في رقم ١ من هامش ص ١٧٠ .

(٢) نهم الرجل : اشتدت رغبته في الطعام وملازمته .

٢ - الأفعال الدالة على أمر عَرَضِيٍّ<sup>(١)</sup> طارئٌ ، يزول بزوال سببه المؤقت ؛  
 كالأفعال في مثل : مريض المتعرض للعدوى - ، احمر وجهه - ارتعشت يده ...  
 وكالأفعال الدالة على فرح أو حزن ؛ - ( هينٌ - سعيد - حزن - جزع -  
 فرح - رجف ... ) أو على نظافة وندس ؛ مثل : نَظَّفَ الثوب أو غيره -  
 طهر - وضؤ - دنس - وسخ - قذر - نجس ...

٣ - الأفعال الدالة على لون ، أو حلية ، أو عيب ؛ مثل : حمير -  
 احمر - احمرار - سود - اسود - ابيض ... ومثل : دَعِجَ<sup>(٢)</sup> ، كَحَلَّ -  
 عَوَزَ - عَمِيَ ...

٤ - الأفعال التي على وزن « افعلَّل » نحو : اقشَعَرَ - ابْدَعَرَ<sup>(٣)</sup> - ،  
 اشمَازَ - وما ألحق بهذا الوزن من مثل : افوَعَلَ ( بسكون الفاء ، وفتح الواو  
 والعين ، وتشديد اللام ) ، نحو : اكْوَهَدَ<sup>(٤)</sup> واكْوَالَ ...

٥ - الأفعال التي على وزن « افْعَنْلَل » ؛ من كل فعل في وسطه نون بعدها  
 حرفان أصليان ، نحو : احْرَنْجِمَ<sup>(٥)</sup> .

وكالأفعال التي تضاهي « افعلنل » من كل فعل في وسطه نون بعدها حرفان  
 أحدهما زائد للإلحاق ، نحو : اقْعَنْسَسَ<sup>(٦)</sup> ؛ فَإِن السين الثانية زائدة للإلحاق<sup>(٧)</sup> ؛  
 باحرنجم .

(١) يراد بالعرضي هنا . المعنى الطارئ الذي ليس له طول ثبات ، ولا دوام ، وليس حركة  
 جسم . أما الفعل الدال على الحركة فقد يكون لازماً ؛ مثل : مشي ، وقد يكون متعدداً مثل : مدَّ  
 (٢) دعجت العين : اشتد سوادها وبياضها - أو اتسعت مع شدة سواد المقلة .

(٣) ابذعر القطيع : تفرق هرباً .

(٤) اكوهد الفريخ : ارتعش ؛ ليشعر أمه بجوعه . واكوال الرجل . بمعنى : قَصَرَ .

(٥) احرنجم الرجل : أراد شيئاً ثم عدل عنه ، واحرنجمت الخيل أو الإبل . اجتمعت متزاحمة .

(٦) اقعنسس الجمل : أبي أن يثقاد ، أو : رجع إلى الخلف .

(٧) كانت العرب تزيد على الكلمة الشائعة حرفاً ؛ لتجعلها مساوية في عدد حروفها وفي  
 وزنها لكلمة أخرى ، وتجري مجراها في التصغير ، والنسب ، والجمع ، وغيرها . والذي يدعوها لذلك  
 دواع في مقدمتها ضرورة الشعر ، والتقليح ، أو التهكم ...

وليس من حق أحد - سوى العرب القدامى - أن يزيد في بنية الكلمة الواردة شيئاً للإلحاق ؛ فذلك  
 الزيادة مقصورة عليهم ، وقد انتهى زمنها بانتهاء عصورهم التي حددت للاستشهاد بكلامهم ، والتي حددها  
 مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بنهاية القرن الثاني الهجري في الحواضر ، ونهاية القرن الرابع الهجري في =

ويلحق بهما ما كان على وزن «افْعَلْتَنِي» نحو اسْلَنْقَيْ (١) واحْرَنْبَيْ (٢) .  
٦- الأفعال التي على وزن «فَعِيل» - بكسر العين أو فتحها - إذا كان الوصف منها على «فَعِيل» ؛ نحو : قوى الرجل ، فهو قَوِيٌّ ، وذلك (٣) الضعيف فهو ذليل .

٧- الأفعال التي على وزن : انْفَعَلَ ؛ نحو : انبعث وانطلق ، والتي على وزن «أَفْعَلَّ» ، ومعناها : صار صاحب شيء معين . مثل : أَغْدَّ البعير ؛ بمعنى : صار ذا غُدَّة (٤) . . . .

أو التي على وزن : «استَفْعَلَ» وتفيد الصيرورة (٥) أيضاً ؛ نحو : اسْتَنْوَقَ الجمل ، أى : صار كالناقة ، واستأسد القط ؛ أى : صار كالأسد في صورته . . .  
٨- الأفعال الدالة على مطاوعة (٦) فعل لفعل آخر متعد بنفسه لواحد ؛ مثل :

امتد ؛ في نحو : مددت الحديد الساخن فامتد ، ومثل : «تَوَقَّر» في نحو : وَقَرَّتِ المال فتوقَّرت ، ومثل : انكسر في نحو : كسرت الخشبة فانكسرت .

٩- الأفعال الرباعية الأصول التي يزداد عليها حرف أو حرفان ؛ مثل : تدحرج ، واحرنجم .

تلك هي أشهر أنواع الأفعال التي يغلب عليها اللزوم (٧) .

= البوادي .

( راجع ص ١٨ من كتابنا : « رأى في بعض الأصول اللغوية والنحوية » ، وص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة المجمع اللغوي القاهري ، و ٢٩٤ ، ٣٠٣ من محاضر انعقاده الأول) . . .  
(١) اسلنق المريض : نام على ظهره .

(٢) احرنبي الديك : نفش ريشه ؛ استمداداً للقتال .

(٣) من باب : ضرب ، يضرب .

(٤) يريدون بها : ورماً ناتئاً يظهر في بعض أعضائه .

(٥) التحول والانتقال من حالة إلى حالة .

(٦) سبق شرح المطاوعة شرحاً وافياً وإيضاحاً بالأمثلة (في رقم ١ من هامش ص ١٠٠) . وأشرفنا

هناك إلى أن صاحب كتاب «المخصص» (ابن سيده) عقد بحثاً وافياً للمطاوعة ضمنه كثيراً من شئونها

(في الجزء ١٤ ص ١٧٥) ، كما أشرفنا إلى قرار المجمع اللغوي القاهري بقياسية أفعال المطاوعة كلها ،

وقراره الخاص بمطاوع «فَعَّل» الثلاثي . . . و . . .

(٧) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ولازمٌ غيرُ المعدَّى . وحُتمٌ لزومُ أفعالِ السَّجَايا ؛ كَنَهْمٌ =



## « ملاحظة » :

الفعل اللازم ثلاثة أنواع يتردد ذكرها في مناسبات مختلفة<sup>(١)</sup> .

أولها : اللازم أصالة ؛ ويراد به الفعل الموضوع في أصله اللغوي لازماً ؛ مثل :  
نام — قعد — تحرك — . . .

ثانيها : اللازم تنزيلاً ؛ ويراد به الفعل المتعدي لواحد ، ولكن مفعوله هذا يحذف — غالباً — في بعض الاستعمالات ؛ كأن يشتق من مصدر هذا الفعل اسم فاعل يضاف إلى فاعله ، فيصير اسم الفاعل بسبب هذه الإضافة دالاً على الثبوت بعد أن كان قبل الإضافة دالاً على الحدوث ، ويصير في حالته الجديدة : « صفة مشبهة » ، ويسمى باسمها ، وتجرى عليه كل أحكامها مع بقاءه على صورته الأولى ، دون بقاء اسمه السابق . وهو في حالته الجديدة لا ينصب « مفعولاً به » ؛ لأنه صار — كما قلنا — صفة مشبهة ، والصفة المشبهة لا تُشتق أصالة إلا من فعل لازم ، فَحَقُّ ما هو بمنزلتها أن يكون كذلك ، فيحذف — في الغالب — مفعوله ؛ مجازة لها ، ففي مثل : رَحِمَ قلبُ المؤمن الضعفاءَ ، يقال فيه : فلان راحمُ القلبِ .

ثالثها : اللازم تحويلاً ، وهذا يكون بتحويل الفعل المتعدي لواحد إلى صيغة : « فَعَّلَ » بقصد المدح أو الذم<sup>(٢)</sup> وهذه الصيغة لا تكون إلا لازمة ؛ مثل : جَهَّلَ الآمِيَّ ، في ذم الآمِيَّ . والأصل المتعدي قبل التحويل هو : جَهَّلَهُ . . . ؛ فصار بعد التحويل لازماً .

= يريد : اللازم هو الذي ليس متعدياً . وشرع يبين أنواع الأفعال اللازمة ، فقال : حُتْمَ لزوم أفعال السجاياء وعدم تعديتها ، أى : أن لزومها محتوم . ومرد أنواعاً أخرى في الأبيات التالية :  
كَذَا : « افْعَلَّلَ » والمُضَاهِي اقْعَنَسَا وما اقتضى نَظَافَةً أو دَنَسَا  
أو عَرَضاً ، أو طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ ؛ كَمَدَّهُ فَاْمْتَدَّ  
أى : ما كان على وزن « افْعَلَّلَ » فهو لازم ، وكذا الفعل الذى على وزن يضاهي ويشابه في أحكامه الفعل : « اقْعَنَسَ » فإنه يشابه الفعل « افْعَلَّلَ » مثل : « احرنجم » — كما أوضحنا في الشرح — وكذلك من اللازم أيضاً ما دل على نظافة ، أو دنس ، أو عرض ، أو مطاوعة لفعل متعدٍ لواحد ...  
(١) ولاسيما باب « الصفة المشبهة » — ج ٣ م ١٠٤ و ١٠٥ ص ٢١٦ و ٢٥٠ حيث البيان —  
(٢) لهذا التحويل أحكام وضوابط مكان تفصيلها ج ٣ م ١١١ ص ٣٧٠ بعنوان : الأفعال التى تجرى مجرى « نعم وبئس . . . »

## المسألة ٧١ :

## طريقة تعدية الفعل اللازم الثلاثي

من الممكن جعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً إلى مفعول به واحد ، أو في حكم المتعدى إليه <sup>(١)</sup> ؛ وذلك بإحدى الوسائل التي سندكرها ، وكلها قياسي<sup>٢</sup> ، إلا الأخيرة <sup>(٣)</sup> . . .

وقبل أن نسردها نشير إلى أمر هام ، هو : أن هذه الوسائل كلها تتشابه في أمر واحد ، يتركز في صلاحية كل منها لتعدية الفعل اللازم . وتختلف بعد ذلك بينها اختلافاً واضحاً . وناحية الخلاف تركز أيضاً في أن كل وسيلة منها تؤدي مع التعدية معنى خاصاً لا تكاد تؤديه وسيلة أخرى ؛ فواحدة تفيد — مثلاً — مع التعدية جعل الفاعل مفعولاً به ؛ كهمزة النقل <sup>(٣)</sup> . ولهذا أثره في تغيير المعنى الأول <sup>(٤)</sup> ، وواحدة تفيد التكرار والتمهل ؛ كالتضعيف ، وهذا تغيير طارئ على المعنى السابق ، وثالثة تفيد المشاركة ، ولم تكن موجودة ؛ كتحويل الفعل اللازم إلى صيغة فاعل ... وهكذا ... ، مما سيتضح عند الكلام على كل واحدة ، وما تجلبه من المعنى الطارئ مع التعدية . فإن كان أثر الوسائل من ناحية التعدية واحداً فإن أثرها مختلف من ناحية المعنى . لهذا لا تختار وسيلة منها إلا على أساس أنها — مع تعديتها

(١) الذي في حكم المتعدى هو ما يبدو متعدياً بحسب المظهر الشكلي اللفظي دون الواقع الحقيقي المعنوي ، ويتضح هذا جلياً في الوسيطين الأخيرتين (٧ ، ٨) كما سيجيء عند الكلام عليهما . في ص ١٦٩ و ١٧١ هذا ، وما يسرى على الفعل يسرى على شبهه .

(٢) الأخيرة المقصورة على السماع هي : إسقاط حرف الجر وحده — دون مجروره — كما سيجيء في ص ١٧١ — وتلك الوسائل القياسية مستنبطة من الكلام العربي الأصيل الشائع ؛ لاستخدامها كسائر القواعد العامة المستنبطة منه ولا يلتفت إلى الرأي القائل إن استخدامها أو بعضها مقصور على السماع ؛ إذ لو كان كذلك ما كان هناك داع لتدوين هذه الوسائل ، ولوجب الاقتصاد على المسموع . وهذا غير مقبول إلا في الحالة الأخيرة ، حالة إسقاط حرف الجر وحده — كما سيأتى في ص ١٧١ ( انظر رقم ٤ من هامش ص ١٦٣ ) . أما جعل المتعدى لازماً أو في حكمه ، فيجاء الكلام عليه في ص ١٨٢ .

(٣) إيضاها في ص ١٦٥ ولها إشارة في « ح » ص ١٧٨ .

(٤) كما سيجيء في رقم ٢ من ص ١٦٥ .

الفعل - تجلب معها معنى جديداً يساير الجملة ، ويناسب الغرض . وعلى هذا الأساس وحده يقع الاختيار على وسيلة دون أختها ؛ فالتى تصلح لمعنى لا تصلح لغيره فى الغالب . . . إلا إذا عرف عنها أنها قد تشابه غيرها فى تأدية معناه ، كحرف الجر الأصلي فإنه يؤدى ما يؤديه همزة النقل أحياناً ؛ نحو : أذهبت العصفور ، وذهبت به . . . وإليك الوسائل :

١ - إدخال حرف الجر الأصلي المناسب للمعنى ، على الاسم الذى يعتبر فى الحكم - لا فى « الاصطلاح » ، كما شرحنا أول هذا الباب وكما يأتي هنا <sup>(١)</sup> - مفعولا به معنوياً للفعل اللازم <sup>(٢)</sup> ، ليكون حرف الجر الأصلي مساعداً على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوى ؛ فمثل : قعد - صاح - خرج . يقال فى تعديته بحرف الجر : قعد المريض على السرير - صاح الجندى بالبوق - خرجت من القرية . فكلمة : السرير - البوق - القرية - . . . هى من الناحية المعنوية فى حكم المفعول به ؛ لوقوع أثر الفعل عليها ، وإن كانت لا تسمى فى « اصطلاح » النحاة مفعولاً به حقيقياً <sup>(٣)</sup> ، ولا يجوز - فى رأى الأنسب - نصب شئ من توابعها مادام حرف الجر الأصلي مذكوراً قبلها فى الكلام ( كما سبق وكما سيبنى ) <sup>(٤)</sup> .

وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب ، حُذِفَ فيها حرف الجر ، ونُصِبَ مجروره بعد حذفه ؛ منها : « تمرّون الديار » ، بدلاً من : تمرّون بالديار ، ومنها : « توجهت مكة » ، وذهبت الشام ، بدلاً من : توجهت إلى مكة ، وذهبت إلى الشام . . . ، فهذه كلمات مننصوبة على نزع الخافض <sup>(٥)</sup> ، كما يقول

( ١ ) التعدية بحرف الجر ليست مقصورة على الثلاثى اللازم ؛ وإنما تشمل وتشمّل المتعدى لواحد أو أكثر ؛ فإنه يتمدى لغيره بالجار أيضاً - كما أشار إليه « الصبان » ، ونص عليه « الخضرى » صراحة فى أول هذا الباب - .

( ٢ ، ٣ ) لأن « المفعول به » الحقيقى عندهم ؛ هو الذى يقع عليه الأثر مباشرة بدون مساعدة . ولهذا يسمون التعدية بحرف الجر : « تعدية غير مباشرة » ؛ لأنها جاءت نتيجة معاونة قدمت للفعل اللازم ، ولم يستطع التعدية إلا بهذه المعاونة .

( ٤ ) راجع رقم ٣ من هامش ص ١١٧ ؛ ثم « ب » ص ١٢٥ م ٦٩ م ٣ من هامش ص ١٥١ . ثم فى ص ٤٣٩ ورقم ٢ من هامشها .

( ٥ ) أى : عند نزع من مكانه ، والمراد : عند حذفه . وفى هذه الحالة تسمى أفعالها : متعدية مما يسمى : « الحذف والإيصال » أو : « بنزع الخافض » ، - وهذا نوع من الأول - أما مع وجود

النحويون ، والنصب به سماعي<sup>(١)</sup> - على الأرجح المعول عليه - ؛ مقصور على ما ورد منها منصوباً مع فعله<sup>(٢)</sup> الوارد نفسه ؛ فلا يجوز - في الرأى الصائب - أن ينصب فعل<sup>(٣)</sup> من تلك الأفعال المحددة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا التي وردت معه مسموعة عن العرب ، كما لا يجوز في كلمة من تلك الكلمات المحدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل<sup>(٤)</sup> الذي وردت معه مسموعة . أى : أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض لا يجوز القياس عليها ، فهي ، مقصورة على أفعالها الخاصة بها ، وأفعالها مقصورة

= حرف الجر فتسمى : متعدية بالحرف ؛ كما سبق .

- ولنزع الخافض بيان يجيء في « ١ » من رقم ٥ بهامش ص ١٦١ ، وإشارة في رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢ ، عند الكلام على حذف حرف الجر . -

هذا ، ويلاحظ أن الكلام هنا وفي ص ١٩١ على حذف الجار مع بقاء مجروره يختلف في حكمه عن حكم حذف الجار مع مجروره ، وسيجيء في ص ٥٣٢ .

( ٢ ، ١ ) راجع حاشية الأمير على « المغنى » - ج ١ - عند الكلام على : « لكن » مشددة النون . والحكم بأنه مقصور على السماع هو الأنسب ؛ لأنه يمنع اللبس والاضطراب اللغوي . وهو رأى أكثر أئمة اللغة ؛ كابن هشام ، وابن مالك ، والرضي ، وأبي حيان . . . وآراؤهم مسجلة في المراجع المختلفة ؛ ومنها ما جاء في حاشية « ياسين » في هذا الباب منقولا عن ابن هشام في « التوضيح » وشرحه ، عند كلامه ، على السبب الأول والثاني من أسباب : « التعدية » حيث يقول ما نصّه على سبب التعدية بنزع الخافض :

( « . . . لكن المصنف سيذكر أنه سماعي » ) . . . وفلا صرح به المصنف في « التوضيح » بعد ذلك آخر الباب . وسجلت تلك الحاشية في آخر صفحة من صفحات الجزء الثاني - باب : « الإدغام » ما نصه : ( إن النصب على نزع الخافض لا يصار إليه مع تيسر غيره . . . ) وجاء في « حاشية الأمير على المغنى » - ( ج ١ مبحث الحرف « على » الجار ، وبين الأفعال التي حذف بعدها حرف الجر سماعاً ونصب المجرور بعد حذفه ) ما نصه بعد تلك الأفعال المسموعة : ( . . . إنما جاز ذلك في هذه لتعيين الحرف ، وتعيين محلّه . ولا يجوز القياس عليها وإن تعين الحرف . وتعين محله ، فلا يجوز برئت القلم السكين ، خلافاً لعلي بن سليمان ) ١ هـ .

ويقول الرضى - ج ١ ص ٧٥ من شرح الشافية - ما نصّه : ( إن باب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة ) .

وانظر رقم ٤ من هامش ص ١٧١ الآتية .

ويقول ابن مالك في تعدية الفعل اللازم بحرف الجر : يصح نصب الاسم المجرور بشرط حذف حرف الجر وهذا مقصور على النقل ؛ أى : على السماع . ونص كلامه في « ألفيته » هو :

وعدّ لازماً بحرف جرّ وإن حذف فالنصب للمنجّر . . . نقلاً . . .

وسيجيء الكلام على هذا البيت في هامش ص ١٦٤ .

( ٣ ) أو ما يشبه الفعل . ( ٤ ) وشبهه .

عليها<sup>(١)</sup> . ولولا هذا لكثُر الخلط بين الفعل اللازم<sup>(٢)</sup> والفعل المتعدي وانتشر اللبس والإفساد المعنوي ، وفقدت اللغة أوضح خصائصها ؛ وهو : التبيين ؛ وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التي لا تتداخل فيها ، ولا اختلاط .

وليس للتعدي بحرف الجر الأصلي - وشبهه -<sup>(٣)</sup> حرف معين يجب الاقتصاد عليه وحده ، وإنما يختار للتعدي الحرف الذي يحقق المعنى المراد ، ويناسب السياق ؛ فقد يكون الحرف : من ، أو ، إلى ، أو الباء ، أو غيرها . . . كالأمثلة السابقة . وكقولنا : انصرف الصانع إلى مصنعه - وانصرف من المصنع إلى بيته - انصرف العالم عن الهزل - انصرف في سيارته . . . وهكذا تتغير أحرف الجر وتنوع مع العامل اللازم بتنوع<sup>(٤)</sup> المعاني المطلوبة .

وحرف الجر إذا كان وسيلة للتعدي ، (وهي التعدي غير المباشرة) ، لا يجوز حذفه مع بقاء معموله مجروراً ، إلا في بضعة مواضع قياسية<sup>(٥)</sup> .

(١ ، ٢) إلا الكلمة المنصوبة على ما يسمى : «الحذف والإيصال» أو : «نزع الخافض» في مثل «أرايتك الحديقة» هل راقك جمالها على اعتبار أن «أرايتك» بمعنى : أخبرني ، والحديقة : منصوبة على نزع الخافض ، والأصل عن الحديقة .

ولهذه المسألة تفصيل هام ، وإيضاح مفيد في ج ١ ص ٢١٦ م ١٩ - باب : «الضمير» .

(٣) توضيح حرف الجر الأصلي وشبهه - مدون في ص ٤٣٤ ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٣٦ ؛ حيث البيان المفيد عن تقسيم حروف الجر من ناحية الأصالة وعدمها ، وفائدة كل قسم . . . و . . .

(٤) هذا أمر يجب التنبيه له ، فإذا رأينا لغوياً - أو غيره - ينص صراحة أو تمثيلاً على أن فعلاً - مثل : قعد ، أو نام . . - يتمدى بحرف الجر «في» أو بحرف جر آخر ينص عليه ، فليس مراده أن هذا الفعل لا يتمدى إلا بوسيلة واحدة هي : المحيىء بجار مع مجروره ، وأن حرف الجر الذي يحىء هو «في» أو غيره مما نص عليه . وإنما مراده أمران معاً ، هما : أن هذا الفعل لازم ، وأنه يجوز تعديته . بإحدى وسائل التعدي التي ستذكر هنا ، والتي منها الإتيان بحرف جر مناسب للمعنى والسياق مع مجروره ؛ دون الاقتصاد على حرف جر واحد في الأساليب والمعاني المختلفة . فإذا اقتضى الأمر تعديته بالوسيلة القياسية وكانت حرف الجر جازلنا أن نختار من بين حروف الجر حرفاً يناسب المقام والغرض المراد ، من غير التزام حرف واحد في كل المواقف المعنوية المتباينة . وعلى هذا يقول : قعدت على الكرسي - قعدت منذ ساعة - من قعدت به همة لم تهض به عشيته . . . وهكذا .

ويزيد الأمر وضوحاً ما سيجيء في ص ٣٦ ؛ خاصاً ببيان المراد من تعلق الجار والمجرور بالعامل .

(٥) سيجيء كثير منها في باب حروف الجر ص ٥٣٢ م ٩١ - وقد استفاض الخلاف والجدل في جواز حذف الحروف الجارة حذفاً قياسياً ، أو عدم جوازه ، وفي حكم المجرور بعد الحذف ؛ أي بقى مجروراً كما كان أم ينصب على «نزع الخافض» ؟ - وهو نوع يسمى : «الحذف والإيصال» - النحو الواقى - ثان

ويعتينا الآن من تلك المواضع ما يكون فيه المجرور مصدراً مؤولاً من حرف

= وعند نصبه أيجوز أن يكون مفعولاً به لعامله المذكور ، أم لا يجوز؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجروراً بالحرف المحذوف؟ أليكون في محل جر أم في محل نصب على : « نزع الخافض » . . . ، أو على أنه مفعول به للعامل الجديد؟ . . . . . ، بحوث جدلية ، وتفرعات متشعبة . . . وصفوة ما يقال هو أن حذف الجار على أربعة أنواع :

(١) نوع يحذف وينصب بعده المجرور بما يسمى : « النصب على » الحذف والإيصال » - أى : نزع الخافض - ؛ مثلاً : « تمرّون الديار » - توجهت مكة - ذهبت الشام . . . وهذا نوع قليل جداً - فهو غير مطرد ، وقد أوضحنا بإضافة - في ص ١٥٩ - حكمه بأنه سماعي محض ؛ فلا يجوز في الفعل - وشبهه - الذي ورد منه أن ينصب على نزع الخافض لفظاً غير مسموع ، ولا يجوز في الاسم المنصوب على نزع الخافض أن ينصب على هذه الصورة إلا مع الفعل الوارد معه ؛ فلا يجوز تمرّون الحقول ، ولا : توجهت الحديقة ، ولا ذهبت النهر ، ولا أشباه هذا ، لأن تعدية هذه الأفعال لم ترد عن العرب - فيما يقال - إلا في : « الديار » و « مكة » و « الشام » على التوزيع السالف ، وكان ورودها فيهما قليلاً جداً فلا يسمح بالقياس . ومثلها : « مطرنا السهل والجبل » ، وضربت الخائن الظهر والبطن ، أى : في السهل والجبل - وعلى الظهر والبطن .

والقول بأن هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به ، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذاً ، لأن نصبها على المفعولية مباشرة ولو على وجه الشذوذ - قد يوجب - خطأ - أن الفعل قبلها متمد بنفسه ؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف ؛ فيقع في الهم إباحة تعديته مباشرة في غيرها . لكن إذا قلنا : « منصوبة على نزع الخافض » سماعاً كان هذا إعلاناً صريحاً عن حرف جر محذوف ، نُصِبَ بعده المجرور ؛ فيكون النصب دليلاً على ذلك لا يستقيم المعنى إلا بملاحظته ، وتقدير وجوده .

ومن هذا النوع المنصوب سماعاً ما نصب على نزع الخافض للضرورة . والنصب على نزع الخافض - في السّعة أو في الضرورة - هو النوع الأشهر مما يتردد في كثير من المراجع اللغوية باسم : « الحذف والإيصال » ويراد به هنا : حذف حرف الجر ، و نصب مجروره ، وإيصاله بالعامل المحتاج للتعدية بعد حذف الجار . وقد تردد كذلك في عديد من المراجع اللغوية - ورد اسم كثير منها في كتاب : « السّماع والقياس » ص ٧٤ لأحمد تيمور - النصّ الصريح على أن الحذف والإيصال « مقصور على السّماع ، ولا يجوز استخدامه قياساً . وهذا الرأى هو الذى ارتضاه الصبان كذلك ، وقلنا كلامه في رقم ٤ من هامش ص ١٧١ ومن الواجب الاقتصاد عليه ؛ منأى للإفساد اللغوى الذى يترتب على رأى ضعيف آخر يعارضه ، ومن بعض صور ما أشرنا إليه في رقم ٣ من هامش ص ١٧١ .

(ب) نوع يحذف وينصب بعده المجرور أيضاً ، ولكن على اعتباره مفعولاً به مباشرة - للعامل الذى يطلبه ؛ كالحروف التى يكثر استخدامها في تعدية بعض الأفعال المسموعة ؛ فتجر الأسماء بعدها . وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال المعينة ؛ فتنتصب الأسماء بعد حذفها ؛ مثل الفعل : « دخل » فقد استعملته العرب كثيراً متعدياً بالحرف : « في » ؛ مثل : دخلت في الدار . وكذلك استعملته بغير « في » ونصب ما بعده فقالت : دخلت الدار ، ولم تقتصر في حالة وجوده أو حذفه على كلمة « الدار » بل أكثر من غيرها ، مثل : المسجد - الغرفة - الخيمة - القصر - الكوخ - . . . ، فكثرة استعمال الفعل بغير حرف الجر ، وموقع تلك الأسماء المختلفة بعده منصوبة مع عدم وجود عامل آخر - كل ذلك يدعو إلى الاطئنان

مصدرى من الحروف الثلاثة مع صلته . (وهى : أنْ ، وأنْ المختصة بالفعل<sup>(١)</sup>)

= أن تلك الأسماء المنصوبة هى مفعولات للفعل الموجود، وأن هذا الفعل نصبها مباشرة؛ فلا حاجة إلى اعتبارها منصوبة على نزع الخافض - كما يرى بعض النحاة دون بعض - لما فى هذا من المدول عن الإعراب الواضح ، المسابير لظواهر الألفاظ ومعانيها - إلى الإغراب ، والتمقيد من غير داع .

ومعنى ما سبق أن الفعل : « دخل » يعد من الأفعال المسموعة التى تتعدى بنفسها تارة وبحرف الجر أخرى ، فهو : مثل : شكر - نصح - حيث تقول فيها : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت للفاعل بأن يشكره ، أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت للفاعل بأن يشكره . وهذا النوع هو « ج » الذى وصفناه أول هذا الباب - عند تقسيم الفعل التام إلى متعدي ولازم ، ص ١٥١ - بأنه قسم مستقل بنفسه يسمى : الفعل الذى يستعمل لازماً ومتعدياً . وهذا النوع يطرد فيه النصب مع حذف حرف الجر كما يطرد الجر مع ذكر الحرف .

(ح) نوع يحذف فيه الحرف قليلاً مع بقاء مجروره على حاله من الجر ، كما كان قبل حذف الجار وهذا النوع القليل مقصور على السماع لا محالة ؛ فلا يجوز التوسع فيه بجر كلمات غير الكلمات التى وردت عن العرب كقولهم : « لاه ابنُ عمك » . . . (أى : لله ابن عمك) . فقد حذفت اللام وبقي مجرورها ؛ فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر ؛ كأن يقال : المجد أنت - العمل النافع أخوك . تريد : للمجد أنت - للعمل النافع أخوك ، فهذا - وأشباهه - مما لا يصح .

ومن هذا المسموع القليل حذف « الباء » ، أو « على » ، مع بقاء مجرورها فى قول أعرابي سئل : كيف أصبحت ؟ فأجاب : « خير والحمد لله » أى : بخير ، أو : على خير . وحذف « إلى » فى قول آخر :

إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى : أشارت إلى كليب الأصابع مع الأكف . . . وهكذا من كل ما حذف فيه حرف الجر وبقي مجروره على حاله . وهذا النوع لا يطرد فيه الجر ، وإنما يقتصر على المسموع ؛ كما قلنا .

(د) نوع يكثّر فيه حذف الجار مع إبقاء مجروره على حاله من الجر . وهذا النوع قياسى يطرد فى جملة أشياء ؛ أشهرها : حرف الجر الذى مجروره المصدر المؤول من أحد الحروف المصدرية الثلاثة مع صلته ، وهذه الحروف الثلاثة هى : ( أنْ - أنْ - كى ) ، وقد تكلمنا عليها هنا - أما بقية الأشياء ومناقشتها ، فموضوع الكلام عليها : آخر باب حروف الجر عند الكلام على حذف حرف الجر وإبقاء عمله - ص ٥٣٥ م ٩١ - ، والكثير منها غير داخل فى موضوع التعدية بحرف الجر الذى نحن فيه .

وما تقدم نعلم أن حرف الجر إذا حذف ، ينصب الاسم بعده فى حالتين ؛ إحداها : قليلة غير مطردة ، فالنصب فيها مقصور على السماع . والأخرى كثيرة مطردة ؛ فالنصب فيها قياسى . ويجزى فى حالتين ؛ إحداها : قليلة غير مطردة ؛ فالجر فيها سماعى ، والأخرى : كثيرة مطردة فالجر فيها قياسى فالحالات الأربع ؛ منها اثنتان قياسيتان واثنتان سماعيتان .

(١) إذا وقعت « أنْ وأنْ » بعد حرف الجر الباء فى صيغة : « أقمِلْ » - بفتح فسكون فكسر - الخاصة بالتعجب جاز حذف الباء مع « أنْ » قياساً دون « أنْ » المشددة فى رأى قوى ، بحجة أن السماع لم يرد بحذفها ؛ وهذه التفرقة بينهما فى مسألة واحدة غير مقبولة ؛ لأن حذف الباء قبلهما جائز فى كل المسائل الأخرى ، فلم تخرج هذه المسألة - كما سنشير فى ص ٤٩٥ وفى رقم ٣ من هامش ص ٥٣٤ لكن =

وكي<sup>(١)</sup> ، مثل : (سررت من أن الناشئ راغب في العلم ، حريص على أن يزداد منه ، لكي يبنى مجده ، ويرفع شأن بلاده) . فيصح حذف الجار قبل كل حرف من الثلاثة ؛ فتصير الجملة : ( سررت أن الناشئ ... حريص أن يزداد ... كي يبنى ... ) . فالمصادر التي تقول في العبارات السالفة من الحرف المصدرى وصلته ، تكون مجرورة على التوالى بالحرف : « مِنْ » فالحرف : « على » ، فالحرف : « اللام » ولا داعي لأن يكون المصدر المؤول في محل نصب على نزع الخافض - كما يرى فريق - لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ هنا بعد حذفه ، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود ؛ فهو محذوف بمثالة المذكور . ولأن النصب على نزع الخافض خروج على الأصل السائد الغالب ؛ فلا نلجأ إليه مختارين .

وهذا الحذف القياسي لا يصح إلا عند أمن اللبس<sup>(٢)</sup> كما في الأمثلة السالفة ، وفي قول الشاعر :

ولا عار أن زالت عن الحرر نعمة ولكن عاراً أن يزول التَّجَمُّل

والأصل : ( في أن زالت ... - في أن يزول ... ) . فإن خيف اللبس لا يصح الحذف ؛ ففي مثل : ( رغبت في أن يفيض النهر ) ، لا يصح حذف حرف الجر : « في » فلا يقال : رغبت أن يفيض النهر ؛ إذ لا يتضح المراد بعد الحذف ؛ أهو : رغبت في أن يفيض النهر ، أم رغبت عن أن يفيض ... ؛ والمعنيان متعارضان متناقضان ؛ لعدم معرفة الحرف المحذوف المعين ، وخلق الكلام من قرينة تزيل اللبس . ومثل هذا : انصرفت عن أن أقرأ المجلة ؛ فلا يجوز حذف الجار ؛ لأن حذفه يؤدي إلى أن تصير الجملة : انصرفت أن أقرأ المجلة ؛ فلا ندري المقصود ؛ أهو : انصرفت إلى أن أقرأ ... ، أم انصرفت عن أن أقرأ ... ، والمعنيان متناقضان ، ولا قرينة تزيل اللبس<sup>(٣)</sup> .

= إذا حذف الباء في التعجب بعد الصيغة السالفة ألاحظ في التقدير أم لا؟ رأيان، كما سيحىء في باب التعجب ج ٣ - ص ٢٧٢ م ١٠٩ .

(١) كي المصدرية لا بد أن يسبقها - لفظاً أو تقديراً - لام الجر التي تفيد التعليل .

(٢) طبقاً لما سيحىء في رقم ٢ من ص ٥٣٢ .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصراً على بعض الحالات :

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصَبُ لِلْمُنَجَّرِ =



٢ - إدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثي<sup>(١)</sup> (وهي همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ، ويصير بها الفاعل مفعولاً . ولا تقتضى - فى الغالب - تكراراً ، ولا تمهلاً) ، نحو : خَفِيَ القمرُ - وأخفى السحابُ القمرَ ، ومثل : جَزَعْنَا وأَجَزَعْنَا ، فى قول الشاعر :

فإن جَزَعْنَا فإن الشرَّ أَجَزَعْنَا وإن صَبَرْنَا فإننا معشرٌ صَبَرُ<sup>(٢)</sup>

٣ - تضعيف عين الفعل اللازم ، بشرط ألا تكون همزة<sup>(٣)</sup> ؛ فى نحو :

نَقَلًا - وفى : « أَنْ » و « أَنْ » يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبَسَ ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

« عجب أن يدوا » : أى أن يعطوا الدية ، وهى التمويض المالى الذى يدفعه من ارتكب نوعاً معيناً من الجرائم ؛ لياخذ المظلوم الذى وقعت عليه الجريمة . . .

يقول : إن تعدية اللازم تكون بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوى - كما شرحنا - وعند حذف حرف الجر ينصب الاسم المجرور ، بشرط أن يكون هذا النصب نقلاً عن العرب ؛ أى : مسموعاً فى كلمات واردة عنهم ؛ فليس النصب قياساً ولا مباحاً فى غير المنقول عنهم . ثم بين أن حذف الجار قياسى مطرد قبل « أَنْ » و « أَنْ » .

(١) التعدية القياسية بهزة النقل ليست مقصورة على الفعل الثلاثى اللازم ؛ فقد صرح « الأشموني » فى أول هذا الباب - وتبعه « الصبان » - أن همزة النقل تدخل أيضاً على الثلاثى المتعدي للواحد ؛ فتجمله متعدياً لاثنتين .

أما دخوها على المتعدي لاثنتين فإن لم يكن من أفعال اليقين والرجحان فلا يصح تعديته بها لثلاثة وإن كان منهما جاز تعديته بها لثالث ، بشرط أن يكون الفعل هو : « أعلم » أو : « أرى » دون أخواتهما من أفعال اليقين والرجحان ، فإن فى تعدية أخواتها الخلاف الذى سبق فى ص ٥٩ .

ويقول صاحب المجمع - ج ٢ ص ٨١ باب « العوامل » وأولها : « الفعل » - ما نصه عن همزة النقل إنها : ( لاتعدي ذا الاثنتين إلى ثلاثة فى غير باب : « علم » بإجماع ) اه فكيف وصف الحكم بالإجماع مع وجود الخلاف فيه ، كما أشرنا ؟

(٢) جمع صبور . والبيت لأعشى باهلة .

(٣) لأنه غير مسموع فيها . هذا ، والتضعيف يقتضى - غالباً - التكرار والتمهل ، بخلاف همزة النقل ، بشرط ألا توجد قرينة تعارض كالتى فى قوله تعالى : ( . . . لولا نُزِّلَ عليه القرآنُ جملةً واحدة . . . ) فإن : « جملة واحدة » تعارض التكرار والتمهل فى الفعل : « نزل » . ( انظر « و » فى هامش ص ١٦٩ ) .

وقد جعل جميع اللغة العربية بالقاهرة تعدية الفعل الثلاثى اللازم قياسية بالتضعيف لإفادة التكثير والمبالغة ، مصرحاً بهذا فى مواضع مختلفة من بحوثه اللغوية . ومنها بحثه الخاص بصحة استعمال : « بَرَّ » بمعنى : « سَوَّغ » حيث قال ( فى ص ٢٢٤ من كتابه الذى عنوانه : « فى أصول اللغة » مشتملاً على مجموعة القرارات المجملية التى أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ) =

فرح المنتصر - نام الطفل ، نقول - فرحتُ المنتصر - نوّمتُ الأمُّ طفلها .

٤- تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة : « فاعَل » ، الدالة على المشاركة ؛  
نقول في : جلس الكاتب ، ثم مشى ، وسار - جالست الكاتب ، وماشيت ،  
وسايرته .

٥- تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة : « استفعل » التي تدل على  
الطلب<sup>(١)</sup> ، أو على النسبة لشيء آخر . فمثال الأول : حضر - عان ( بمعنى : عاون )  
تقول : استحضرتُ الغائب - استعنت الله ؛ أى : طلبت حضور الغائب ، وعوّن  
الله . ومثال الثاني : حَسَّنَ - قُبِّحَ . . . تقول : استحسنتُ الهجرة - استقبحت  
الظلم ؛ أى : نسبت الحسن للهجرة ، ونسبت القبح للظلم .

وقد تؤدي صيغة استفعل إلى التعدية لمفعولين إذا كان الفعل قبلها متعدياً  
لواحد ؛ نحو : كتبت الرسالة - استكتبْتُ الأديب الرسالة ، وربما لا تؤدي ،  
نحو : استفهمت الخير . والأحسن قصر هاتين الحالتين الأخيرتين على  
السَّماع<sup>(٢)</sup> . . . . .

= ما نصه الموافقة والتأييد لما عرضه عليه لجنة الأصول وهو : « ترى اللجنة إجازة ماشاع من استعمال  
« التبرير » في معنى « التسويغ » - استناداً إلى قرار المجمع في قياسية تضعيف الفعل للتكثير ،  
والمبالغة ) ١ هـ .

وفريق من النحاة يرى أن تعدية الثلاثي بالتضعيف ليست مقصورة على اللازم بل تشمل وتشمّل  
المتعدى لواحد ، أيضاً فيتعدى لاثنتين  
( ١ و ٢ ) أما صيغة : « استفعل » الدالة على التصيرورة فلازمة - غالباً ، نحو : استأسد القط -  
استرجل الغلام . . . أى : صار القط أسداً - صار الغلام رجلاً . وقد أباح المجمع اللغوي القاهري قياسية  
صوغها وجاء قراره صريحاً ( في ص ٣٦٤ من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ) ونصه : ( يرى  
المجمع أن صيغة استفعل « قياسية لإفادة الطلب ، أو الصيرورة ) ١ هـ .  
وجاء في ص ٤٠ من الكتاب الذي أخرجه المجمع اللغوي في سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول  
اللغة » مشتملاً على القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين  
ما نصّه تحت عنوان : « السين والتاء » للاتخاذ و « الجعل »

( « سبق للمجمع أن أقر قياسية دخول السين والتاء للطلب أو الصيرورة لكثرة ما ورد من أمثلة .  
وترى اللجنة أن زيادة السين والتاء للاتخاذ والجعل وردت في أمثلة كثيرة ؛ نحو : استعبد عبداً ،  
واستأجر أجيراً ، واستأهبني أباً ، واستأهمني أمة ، واستفعل فحلاً - واستخلف فلاناً ، واستمره في  
أرضه واستشعر الرجل إذا لبس شعاراً ، و . . . و . . .  
وفي اعتبار هذه الصيغة قياسية تيسير للاصطلاح العلمي ، والاستعمال الكتابي . لهذا ترى اللجنة =

٦ - تحويل الفعل الثلاثي إلى فَعَعَلَ (مفتوح العين) الذي مضارعه « يفْعَل » (بضمها) ، بقصد إفادة المغالبة<sup>(١)</sup> ؛ نحو : كَرَمْتُ الفارس أكرمه ؛ بمعنى : غلبته في الكرم - شَرَفْتُ النبيل أشرفه ؛ بمعنى : غلبته في الشرف<sup>(٢)</sup> . . .

= أن للمجمع قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصيغة للدلالة على الجعل أو الاتخاذ<sup>١</sup> هـ .  
وقد وافق المجمع ومؤتمره على رأى اللجنة وصدر قرار الموافقة في الجلسة الثامنة لمؤتمر الدورة الواحدة والثلاثين في سنة ١٩٦٥ . هذا ، وفي ص ٤١ و ص ٢٠٣ من الكتاب المجمعى السالف بحوث ومذكرات مفيدة تتصل بالقرار ، وبما اعتمد عليه المجمع والمؤتمر في الأخذ به وتأييده .

(١) تسابق اثنين أو أكثر - إلى أمر ؛ وتزاحمهما عليه ، رغبة في انتصار كل فريق على الآخر ، وتغلبه في ذلك الأمر . ولأهمية المغالبة بمنعود للكلام عليها في الزيادة والتفصيل ، ص ١٧٣ .

(٢) فيما يلي بعض صيغ فعلية ، كثيرة التداول ، أصلها ثلاثية مجردة ، ثم اشتملت على شيء من حروف الزيادة ، فكان لزيادة هذه الحروف المختلفة أثر في إيجاد معان مختلفة تتضح فيما يأتي - دون أن تفيد حصراً ولا تحثيماً - وإليك البيان :

(منقولاً من الصبان - ج ٤ - باب : « التصريف عند الحاشية » المتصلة بقول ابن مالك :

ومنتهاه أربعٌ إن جرّداً وإن يُزَدّ فيه فماستاً عدّاً ..  
(١) (أفعلّ) . يجيء لمعان ، منها :

« التعدية » كأخرج محمد عليا - و « الكثرة » ؛ كأضَبَّ المكانُ ، أى : كثر ضيابه ، وأعال الرجل : كثرت عياله .

« ولصيرة » ؛ كأغَدَّ البعير ؛ صار ذا غدة .

و « الإعانة » على ما اشتق الفعل منه ؛ كأحلبتُ فلاناً ، أى : أعنته على الحلب .

و « التعريض له » كأبَيتُ العبد ، أى : عرضته للبيع .

و « لسلّبه » كأفْسَطَ محمد ، أى : أزال عن نفسه القسُوط ، وهو الجور ، وأشكيت فلاناً ، أى : أزلت شكايته .

و « ووجدان المفعول به متصفا به » ؛ كأخْلَتُ الرجل ، أى : وجدته بخيلاً .

و « بلوغه » كأومأتِ الدراهم ، أى بلغت مائة ، وأنجَد فلان ، بلغ نجداً .

و « المطاوعة » ككَبَبته فأكَبَّ - وقد سبق بيان معنى « المطاوعة » ، وبعض أحكامها الهامة في رقم ١ من هامش ص ١٠٠ ، وتجيء تكملة لها هنا في (د - هـ - ز) :

(ب) (فَاعِلٌ) هو : « لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ولاشتراك فيها معنى » ؛ فحمد وعمل من : « ضارب محمد علياً » قد اقتسم الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ ؛ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول . واشتركا فيها بحسب المعنى ؛ إذ كل منهما ضارب لصاحبه ، ومضروب له ...

وقد جاء « لأصل الفعل » كعبادته ، أى : أبعدته ، وسافر فلان ، وقاتله الله ، وبارك فيه .

(ح) (تَفَاعَلَ) - نحو : تضارب - هو : « للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى » . وقد جاء « لأصل الفعل » ؛ كتمال الله . و « تخييل الاتصاف به » كتنجاول . و « المطاوعة » ؛ كعبادته فتباعد . . . - وقد سبق إيضاح « المطاوعة » وحكمها في رقم ١ من ص ١٠٠ - كما أشرنا - ثم أنظر « د » التالية ففيها أن : « افتعل » تكون بمعنى تفاعل .

(د) (افتعلّ) - يجيء لمعان ، منها : التسبب في الشيء والسمي فيه . . . تقول اكتسبت المال =

= إذا حصلته بسعى وقصد ، وتقول : كسبته ، إن لم يكن بسعى وقصد. كالمال الموروث .  
« ولأصل الفعل » ؛ كالتَّحَى ، أى : طلعت لحيته . و « المطاوعة » كأوقدت النار فاتقدت :  
و « معنى تفاعل » نحو : اقتتلوا واختصموا .

« ملاحظة » : وما يختص بصيغتي : « افعل وتفاعل » الدالتين على الاشتراك ما قرره مؤتمر مجمع اللغة العربية ( في دورته السابعة والثلاثين ) من جواز إسناد الصيغتين إلى معموليهما ، باستعمال « مع » أو « الباء » في الصيغة الأولى ، واستعمال « مع » في الصيغة الثانية ؛ ( كقولهم : اتفق معه ، و التحم معه ، والتقى به ، واتصل به ، واجتمع معه ، واجتمع به ، وتجاوب معه . . . ) .

وما يتصل بصيغة « افعل » قرار المجمع اللغوي القاهري ( طبقاً لما جاء في ص ٣٩ من كتابه المسمى : « مجموعة القرارات العلمية » الصادرة في الدورة الأولى والدورات التي تليها إلى نهاية الثامنة والعشرين ) ونص القرار الخاص بمطالع : « فَعَلَ » المتعدى - وقد سبقت الإشارة إليه في هامش ص ١٠٠ - هو : « ( كل فعل ثلاثي ، متعد ، دال على معالجة حسية ، فطاوعه القياسي هو : « انفعَلَ » . ما لم تكن فاء الفعل واوا ، أو : لا ما ، أو : نونا ، أو : ميما ، أو : راء ، ويحتمل قولك : ( ونمِر ) فالقياس فيه : « افعل » ) » ا هـ - وسيجيء هذا في « هـ » ومعه الأمثلة -

وجاء في كتاب : « الجامع الكبير » لابن الأثير - ج ١ ص ٤٨ - ما نصه بهامشها :

( قال الحريري في درة الغواص : يقولون : انضاف الشيء إليه ، وانفسد الأمر عليه . وكلا اللغزين معيرة لكاتبه ، والمتلفظ به ، لمخالفته السماع والقياس . والوجه : أضيف إليه ، ونفسد عليه ؛ فقد تقرر أن مطاوع « فَعَلَ » الثلاثي هو : « انفعَلَ وافتعل » ومطاوع « أفعَلَ » الرباعي هو : « فَعَلَ » ويشترط في ذلك التعدى . وما ورد مما يخالف ما ذكر - نحو : انزعج مطاوع « أزعج » وانطلق مطاوع « أطلق » وانفحم مطاوع « أحم » ، ونحو : انسرب مطاوع « سرب » وهو لازم - شاذ لا يقاس عليه . ونقل العلامة شهاب الدين الآلوسي ( في كشف الظُّرة ص ٤٨ ) أن أبا علي الفارسي صحح قياس « انفعَلَ » من « أفعَلَ » الرباعي ، وأن ابن عصفور اختاره ، وأن ظاهر قول ابن بَرِّي قياسي « انفعَلَ » من « أفعَلَ » الرباعي . قلنا : والسبب في ذلك كله اضطراب النحويين في فهم « المطاوعة » ) ا هـ ما جاء في كتاب : الجامع الكبير . لكن القاموس يقول في مادة : « فسد » إن القياس لا يأتي انفسد . وفيما يلي مباشرة الكلام على صيغة : « انفعَلَ » .

( هـ ) ( انفعَلَ ) يقول الصبان ما نصه : هو : « لمطاوعة الفعل ذي العلاج ( أى : التأثير ) المحسوس » ؛ كقسّمته فانقسم ؛ فلا يقال علمت المسألة فانعلمت ، ولا ظننت ذلك حاصلاً فانظن ؛ لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن ، وليس أثرهما محسوساً . وأما نحو : فلان منقطع إلى الله تعالى ، وانكشفت لي حقيقة المسألة ، وحديث : « أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجل » - فن باب : « التجوز » . سلمنا أنه حقيقة ، لكن لا نسلم أنه مطاوع ، بل هو من باب انطلق على . ) ا هـ

« وجاء لأصل الفعل » كانطلق ، أى : ذهب و « لبلوغ الشيء » كاتحجز ؛ أى : بلغ الحجاز ، واستغنوا عن انفعَلَ بافتعل - كما سبق في « د » - فيما فاءه لام كلويته فالتري ، أو رام ، كرفعته فارتفع ، أو واو كوصلته فاتصل ، أو نون كنفقلته فانقتل ، وكذا الميم غالباً ؛ كلاته فامتأ

## ٧ - التضمين - ( وهو أن يُؤدَّى فعل - أو ما في معناه - مؤدَّى فعل آخر

= وسُمع محوته فامسح ، ومزته فامساز . والأصل : امسح وانماز ؛ فقلبت النون ميأ وأدغمت . وقد يستغنون عنه به في غير ذلك ، كاسترو واستد . « وقد يتشاركان في غير ذلك » ؛ كمجيت الشيء فانحجب واحتجب ( انظر ما يتصل بهذا في الملاحظة السالفة ) .

( و ) ( فَعَّلَ ) - بتشديد العين ، بشرط ألا تكون همزة - ويحى لمعان ؛ منها : « تعدية اللازم ، أو : ذى الواحد » ( يريد : أو : المتعدى لمفعول واحد ) ؛ كقَرَحَتْ عليها ، وخَوَفَتْه صالحاً .

و « التكثير في الفعل » ؛ كطَوَّفَ محمود ؛ أى كثر طوافه - ومنه قولهم : يهدم الصدر الضيق ما شيده العقل - . أو : في الفاعل ؛ كبركت الإبل . أو : في المفعول ، كفلقت الأبواب .  
و « السلب » ؛ كقَرَدَتُ البعير ؛ أى : أزلت مُقْراده . و « التوجه » ؛ كسَرَقَ وغَرَبَ ، أى : توجه إلى الشرق والغرب . و « نسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه » ؛ كفسَّقتَه ، أى : نسبته إلى الفسق . و « الصيرورة » ؛ كمجَرَّتِ الناقة ؛ أى : صارت عجوزاً . و « لأصل الفعل » مثل : فكَّرَ ، أى : تفكَّرَ .

ومن « فَعَّلَ » ما صيغ من المركب لاختصار حكايته ؛ نحو : هلَّلَ ، إذا قال : لا إله إلا الله ، و « أَمَّنْ » إذا قال : آمين ، و « أَيْهَ » إذا قال : أيها الرجل ، ونحوه . . . )  
وتشديد العين على الوجه السالف يفيد أحياناً « التكرار والتفهل » ؛ نحو : علَّمت الطالب ، وبصَّرته بالحقائق . . . - وتقدم البيان في رقم ٣ من ص ١٦٥ ، وهامشه .

وما يلاحظ أن « الصبان » قرر هنا أن صيغة « فَعَّلَ » تنحى لتعدية : « اللازم ، أو ذى الواحد » مع أنه قرر ( في ج ٢ آخر باب : تعدى الفعل ولزومه ) قراراً آخر نصه : « ( قال في المغنى : التضعيف سماعى في اللازم وفي المتعدى لواحد ، ولم يسمع في المتعدى لاثنتين . وقيل : قياسى في الأولين . ) » ا هـ . فبأى الرأيين نأخذ ؟

الأنسب الأخذ بالرأى الذى يشمل اللازم والمتعدى لواحد - كما سبق - ؛ لأنه يتضمن تيسيراً بغير ضرر لغوى ولا فساد .

( انظر ما يتصل بهذا البحث ، في ج ٤ باب : « التصريف » . م ١٨٠ ص ٦٩٤ « ب » معانى أحرف الزيادة . . . ) .

( ز ) ( استَفْعَلَ ) يحى لمعان ، منها : « الطلب » ؛ كاستغفرت الله - أى : طلبت منه المغفرة - و « عد الشيء متصفاً بالفعل » ؛ كاستسمت فلاناً ؛ أى : عدته سمينا . و « الصيرورة » ؛ كاستحجر الطين ، أى : صار حجراً . و « لوجدان الشيء متصفاً بالفعل » ؛ كاستوبأت الأرض ، وجدها وبشيت . و « المطاوعة » ؛ كأرحته فاستراح . - ( وقد أشرنا إلى أن إيضاح « المطاوعة » مدون في رقم ٤ من هامش ص ١٠٠ - ) - ثم انظر رقم ( ٢ ) من هامش ص ١٦٦ .

( ح ) ( افْعَلَّ وافْعَلَّ ) - بتشديد اللام فهما - وأكثر مجيئهما للألوان ثم الغيوب الحسية ، وقد يجيئان لغيرهما ؛ كإنقَضَ الطائر ، أى : سقط ؛ وإملاسَ الشيء من الملامسة . والأكثر في ذى الألف العروض ، ( أى : أن الأكثر في المشتمل على الألف بعد العين أن يكون أمراً عارضاً غير ملازم . =

أو ما في معناه ؛ فيُعْطَى حكمه في التعدية وال لزوم<sup>(١)</sup> . ومن أمثلته في التعدية : لا تعزموا السفر ؛ فقد عُدِّيَ الفعل . « تعزم » إلى المفعول به مباشرة ؛ مع أن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر<sup>(٢)</sup> ؛ فيقال : أنت تعزم على السفر . وإنما وقعت التعدية بسبب تضمين الفعل اللازم : « تعزم » معنى الفعل المتعدي : تَسَوَّى ، فنصب المفعول بنفسه مثله ؛ فمعنى : « لا تَعْزَمُوا السفر » لا تَسَوَّوْا السفر . . . ومثل : رَحُبَتْكُمْ الدار - وهو مسموع - فإن الفعل : « رَحُبَ » لازم ؛ لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به<sup>(٣)</sup> . ولكنه تضمن معنى : « وَسِعَ » فنصب المفعول به « الكاف » مثله ؛ إذ يقال وَسِعَتْكُمْ الدار ؛ بمعنى : اتسعت لكم . ومثل : طَلَعَ القمرُ اليمنَ ، - وهو من الأمثلة المسموعة أيضاً - والفعل : « طَلَعَ »<sup>(٤)</sup>

= وفي ساقطها اللزوم . وقد يكون الأول لازماً كقوله تعالى في وصف الجنيتين : « مُدْهَمَّتَانِ » وإشافي عارضاً ؛ كاحمر وجهه خجلاً .

( ط ) ( أفعول ) يحىء لمان منها : « المبالغة » ؛ نحو اخشوش الشعر ، أى : عضت خشونته واعشوش المكان كثر عشبه . و « الصيرورة » نحو : احلولى الشيء ، أى صار محلولاً . ( ١ ) عرفة كثير من النحاة بأنه : « إشراب اللفظ معنى لفظ آخر ، وإعطاؤه حكمه ؛ لتؤدى الكلمة معنى كلمتين » . لكن التعريف الذى ذكرناه هو الذى ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى من بين تعريفات كثيرة ؛ - كما ورد في الجزء الأول من مجلته ص ١٨٠ وما حوفا . وكما في ص ٢٠٢ من محاضر جلساته في دور الانعقاد الأول - . وفي المرجعين السالفين بحث لطيفة وأفية في أمر « التضمن » من نواحيه المختلفة . وقرار المجمع في ص ١٨٠ المشار إليها صريح في أن « التضمن » قياسى بشروط ثلاثة ؛ ( أوما : تحقق المناسبة بين الفعلين . ثانياً : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس . ثالثاً : ملازمة التضمن للذوق العربى . ويوصى المجمع بعدم الالتجاء إلى التضمن إلا لغرض بلاغى ) .

لكن أياكون التضمن في الفعل وما شابهه - نوعاً من الجواز ، أم من الحقيقة ، أم مركباً منها ؟ وهل يختلف التضمن بمعناه السالف النحوى عن : « التضمن البيانى » وهو الذى يقضى بتقدير حال محذوفة موضعها قبل الجار والمجرور ، مناسبة في معناها لهما ، ويتعلق بها الجار والمجرور من غير حاجة إلى إعطاء كلمة معنى كلمة أخرى لتؤدى المعنيين ، كما يقول النحاة ؟ وهل يمكن وجود التضمن السماعى ؟ كل هذا وأكثر منه وأوفى وأوضح ، مدون في المرجعين السالفين وقليل منه مدون في حاشية الصبان قبل آخر الباب . وكذلك عرض له « ياسين » في حاشيته على « التصريح » - أول الجزء الثانى ، باب « حروف الجر » هذا تحت عنوان : « فصل - في ذكر معانى الحروف الجارة » - عرضاً محمود الإسهاب ، في نحو أربع صفحات كبيرة ، وقرر أن المختار أنه سماعى .

وقد سجلنا في آخر هذا الجزء الثانى - ص ٥٦٦ - بحثاً نفيساً خاصاً به ؛ لا يستغنى عنه المتخصصون . ثم أبدينا فيه رأينا بإيجاز . وهو بحث لأحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى ألقاه صاحبه على زملائه . ثم تبعه في الجلسة نفسها بحث لعضو آخر . وقد سجلتهما - مع المناقشات التى دارت حولهما - مجلة المجمع ، ونقلنا ذلك كله في ص ٥٦٦ وما يليها ، مختوماً برأينا الخاص في « التضمن » . ( ٢ ٢ ) هذا كلامهم . كيف وقد ورد متعدياً صراحة في القرآن وفى الكلام العربى ؟ فقيم التأويل ؟

— بضم اللام<sup>(١)</sup> — لازم ، ولكنه نصب المفعول به بنفسه بعد أن ضُمّن معنى : « بَلَغَ » .

ومن أمثلة جعل المتعدى لازماً : « سَمِعَ اللهَ لِمَن حَمَدَهُ » . فالفعل : « سَمِعَ » في أصله متعدٍ بنفسه ، ولكنه هنا تضمن<sup>(٢)</sup> معنى : « استجاب » فتعدى مثله باللام ، وهكذا . . .

والصحيح عندهم أن التضمين قياسي ، والأخذ بهذا الرأي يفيد اللغة تيسيراً واتساعاً<sup>(٣)</sup> . ولما كان الفعل في التضمين لا يتعدى إلا بعد أن يستمد القوة من فعل آخر ، فقد وُصف بعد هذه التقوية بأنه في حكم المتعدى ، وليس بالمتعدى حقيقة ؛ لأن المتعدى الحقيقي لا تتوقف تعديته على حالة واحدة تجيء فيها المعونة من غيره .

٨ — إسقاط حرف الجر توسعاً ، ونصب المجرور على ما يسمى : « نزع الخافض<sup>(٤)</sup> » . وهذا — مقصور على السماع الوارد فيه نفسه ، دون استعمال آخر<sup>(٥)</sup> . . . كقوله تعالى : ( أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِكُمْ ) ، أى : عن أمره . وهذا

( ١ ) كشأن جميع الأفعال التي على وزن : « فَعَلَ » — بفتح فضم — وقد نقلنا في رقم ١ من هامش ص ١٥٤ عن صاحب المغني أنه لم يرد من هذه الصيغة متعدياً إلا رُحِبَ . وطلُعَ — بضم ثانيهما . فيما يعرف ، ولكن هذا التحديد والحصر مدفوعان بمثل : « بَصُرَ » كما قلنا هناك ، وذكرنا مرجعه ، وكما سيحيى أيضاً في رقم ٣ من هامش ص ١٨٣ .

( ٢ ) قد ورد في كلام عربي أصيل ، فقيم التضمين ؟

( ٢ ) ويمتاز التضمين من بقية وسائل التعدية بأنه قد ينقل الفعل اللازم طرفة إلى أكثر من مفعول واحد ؛ ولذلك عُديّ : « آلَوْتُ » بمعنى : « قصَّرت » إلى مفعولين بعد أن كان الفعل قاصراً ، ذلك في نحو قولهم : لا آلوكم نصحاً ؛ لأنه تضمن معنى : « لا أمنعك » الذي ينصب مفعولين . وعُدّيّ : « أخبر ، وخبر ، وحدث ، ونبأ » إلى الثلاثة ، بعد أن تضمنت معنى : « أعلم » وبعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : ( أنبئهم بأسمائهم ) — ( فلما أنبأهم بأسمائهم ) — ( نبتوني بعلم ) .

( ٣ ) وهو نوع مما يسمى : « الحذف والإيصال » وهذا النوع من نصب المجرور على « نزع الخافض » غير حذف حرف الجر حذفاً قياسياً مع بقاء الجر — طبقاً لما سيحيى في ص ٥٣٤ .

( ٤ ) قال الصبان في هذا الموضع ما نصّه في حكم النصب على نزع الخافض : ( إنه مخصوص بالضرورة ؛ فلا يجوز لنا استعماله ثراً — أى : في غير الضرورة الشرعية ولو في منصوبه المسموع ) ١٥١ وقال في أول باب المفعول له — ج ٢ — ( إن النصب به سماعي على الأرجح . ) ١٥١

وقد سبقت الإشارة الوافية لهذه المسألة في ص ١٥٩ ، ( وفي ج ١ في رقم ٣ من هامش ص ١٠٣ — م ٧ عند شرح بيت ابن مالك الذي أوله — وسيأتى هنا — فافزع بضم وانصبن فتحاً ... ) .

— كسابقه<sup>(١)</sup> — يكون فيه الفعل في حكم المتعدى وليس بالمتعدى حقيقة؛ مراعاة لأنه العامل في المجرور معنى ، ولكن لا دخل له في نصبه .

إلى هنا انتهى الكلام على أشهر الوسائل لتعدية الفعل اللازم ، ومنها يتضح ما أشرنا إليه<sup>(٢)</sup> قبل سردها ، وهو :

أن كل وسيلة تؤدي مع تعدية الفعل اللازم معنى خاصاً لا تؤديه أختها — في الغالب — وأن تلك الوسائل قياسية مطردة ، ما عدا : إسقاط حرف الجر توسعاً ، مع نصب المجرور على نزع الخافض؛ فإن إسقاطه بهذه الصورة<sup>(٣)</sup> مقصور على السماع .

---

ولا داعي للأخذ بالرأى القائل إنه قياسي إذا وُجد حرف جر سابق نظير للحرف المحذوف ، ولو فصل بينهما فاصل ، كبيت ابن مالك :

فَارْفَعْ بِضِمٍّ ، وَانْصِبْ فَتْحًا وَجُرْ كَسْرًا ، كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسُرُّ  
أى : انصب بفتح ، وجر بكسر . لا داعي للأخذ بهذا الرأى ؛ منعاً للخلط ، ودفعاً للإلباس ؛ إذ قد يقع في وهم كثيرين أن الفعل متعدٍ بنفسه .

— انظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ١٦٢ و ١٥٨ .  
(١) كما سبقت لهما الإشارة في رقم ١ من هامش ص ١٥٨ . لكن كيف يكون منصوباً على نزع الخافض مع وروده منصوباً صريحاً في القرآن الكريم ؟ فلم التقدير ؟

(٢) في ص ١٥٨ .

(٣) كما سيجيء في ص ٥٣٥ — ويلاحظ الفرق بينها وبين حذف الجار قياساً مع بقاء معموله مجروراً ، على الوجه الذى سيجيء في ص ٥٣٤ كما يلاحظ ما سبق (في رقم ٥ من هامش ص ١٦١) من أنواع حذف الجار ، وحكم كل نوع •



. . . . .  
 . . . . .

## زيادة وتفصيل :

سبق تعريف « المغالبة <sup>(١)</sup> » ، ووعدنا أن نتكلم عليها هنا ، ملخصين آراء الباحثين فيها :

جاء في مقدمة « القاموس » — في المقصد الأول الخاص ببيان الأمور التي امتاز بها القاموس ، عند تعليق المصحح على الأمر الخامس ، والكلام على الأمور التي توجب ضم العين في المضارع ضمًا قياسيًا ، ومنها أن يكون دالا على المغالبة — التعليق التالي :

( « قوله : أو دالاً على المغالبة . . . » يقتضى أن باب المغالبة قياسي ؛ وليس كذلك ، كما يدل عليه عبارة الرضى ؛ حيث قال ( واعلم أن باب المغالبة ليس قياسياً بحيث يجوز نقل كل لغة إلى هذا الباب . قال : س <sup>(٢)</sup> . « وليس في كل شيء يكون هذا ؛ ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعته أنزع به بضم العين [ وهى الزاى ] ، للاستغناء عنه بغلبته . وكذا غيره . بل نقول هذا الباب مسموع كثير » ) اهـ .

وقال صاحب القاموس في الجزء الرابع مادة : الخصومة : ما نصه :

( الخصومة : الجدل — خاصمه مخاصمة ، وخصومة ؛ فخصمه يخصمه : غلبه ، وهوشاذ ، لأن فاعلته ففعلته يُردّ « يفعل » منه ( أى : المضارع منه ) إلى الضم ، إن لم تكن عينه حرف فإنه بالفتح ؛ كفأخره ففخره يفخره . وأما المعتل كوجدت وبعث فيردّ إلى الكسر إلا ذوات الواو ؛ فإنها تردّ إلى الضم ؛ كراضيته فرضوته أرضوه — وخافني فخفته أخوفه . وليس في كل شيء <sup>(٣)</sup> ؛ فلا يقال : نازعته أنزع ؛ لأنهم استغنوا عنه بغلبته ) .

وقال الجاربردى في شرح الكافية <sup>(٤)</sup> :

« معنى المغالبة : ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب » . أى : المقصود

( ١ ) في رقم ١ من هامش ص ١٦٧ .

( ٢ ) يريد : سيبويه .

( ٣ ) أى : لا يقال هذا في كل شيء ، وإنما يقال في بعض الحالات دون بعض .

( ٤ ) وقد نقلنا كلامه عن ص ٦٨ ج ١ من المواهب الفتحية .

بيان الغلبة في الفعل الذي جاء بعد المفاعلة ، على الآخر . فإذا قلت : كَارَمَنِي ، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم ، مثل ما كان منك إليه ؛ فإذا غلبته في الكرم فإنك تبنيه على « فَعَلَّ » بفتح العين ؛ لكثرة معانيه . ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضمومة ، وإن كان من غير هذا الباب ، نحو كَارَمَنِي فكَرَمْتُهُ ، يكَارِمُنِي فَأَكْرُمُهُ ، وضارِبُنِي فَضْرَبْتُهُ ، يضارِبُنِي فَأُضْرِبُهُ ( بضم الراء في المضارع ) فهذا قد ضربته وضربك ، ولكنك قد غلبته في الضرب . ويجوز ألا يكون قد ضربك ، وإنما ضربتما غيركما ؛ لتغلبه في ذلك ، أو لتغلبك ، كذا البواق .

( وإنما فعلوا ذلك لأن « الفَعْلَ » بمعنى المغالبة قد جاء كثيراً من هذا الباب ؛ نحو الكَسْرُ ؛ وهو : الغلبة في الكَسْرِ ، والكَثْرُ ، وهو الغلبة في الكثرة ، والقَمَرُ ؛ وهو الغلبة في القمار ، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضاً إليه ، ليدل على المراد الموضوع ؛ ثم استثنوا من هذه القاعدة معتل الفاء ؛ وأوياً كان نحو : وعد ، أو يائئاً نحو : يسر ؛ فإنه لا ينقل إلى « يفْعَلُ » بضم العين ، لثلا يلزم خلاف لغتهم ؛ إذ لم يجئ « مثال »<sup>(١)</sup> مضموم العين . فيقال : واعدني فوعدته أعده ، ويأسرنني فييسرته ، ومعتل العين أو اللام ، اليائي ؛ فإنه لا ينقل إلى « يفْعَلُ » بالضم ، بل يبقى على الكسر ؛ فيقول يابغي فبعته أبيعه ، وراماني فرميته أرميه ؛ إذ لم يجئ أجوف ولا ناقص يأتي من : يفْعَلُ » بالضم ؛ لأنك لو ضمنت عينه لا قلب حرف الياء وأواً فيلتبس بذوات الواو . ومثل هذا قاله الرضى وغيره من شراح الكافية ) اهـ .

وجاء في الهمع ( ج ٢ ص ١٦٣ ) في فعَلَّ يفْعَلُ ما نصه : « لزموا الضم في باب المغالبة . على الصحيح ؛ نحو : ضارِبُنِي فَضْرَبْتُهُ أَضْرِبُهُ — وكابِرُنِي فَكَبَرْتُهُ أَكْبَرُهُ ، وفاضِلُنِي فَفَضَلْتُهُ أَفْضَلُهُ . وجوز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلق ؛ قياساً ؛ نحو : فاهمُنِي فَفَهَمْتُهُ أَفْهَمُهُ ، وفاقهِنِي فَفَقَهْتُهُ أَفْقَهُهُ ، وحكى الجوهري : واضأُنِي فَوْضَأْتُهُ ، أَوْضُوهُ ؛ قال : وذلك بسبب الحرف الحلقى . وروى غيره : وشاعرتَه فَشَعَرْتُهُ ، أَشَعَرُهُ .

.....  
 .....  
 وفاخرته ففخرته أفخره ، بالفتح ، ورواية أبي ذرّ بالضم . . . . . » ١ هـ .

ورأى الكسائي - مع قلته - حسن ؛ لأن فيه تيسيراً باستعمال ضبطين في بعض الصور والأساليب . والعجيب أن اللغتين شائعتان - حتى اليوم - في كثير من نواحي الإقليم الجنوبي « الصعيد » المصري .

مما تقدم - عن باب : المغالية - يعلم أنه مسموع كثير عند سيبويه . والوصف بأنه مسموع كثير يؤدي إلى الحكم بأنه قياسي ، وكذلك يعلم من قول شارح الكافية السابق - وهو : « أنك تبنيه على كذا - أن هذا من عملك ؛ فهو مقيس لك ؛ لكثرتة . وهذا رأى ابن جنى أيضاً في كتابه : « الخصائص » ج ١ عند الكلام على المغالية » .

وخير ما يلخص به الموضوع تلخيصاً وافياً حكيماً هو ما جاء في الجزء الثاني من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ص ٢٢٦ ، ونصّه (١) :

« ذهب بعض إلى أن المغالية ليست قياساً ؛ وإنما هي مسموعة كثيراً . وذهب بعض إلى أن استعمالها مطرد في كل ثلاثى متصرف تام خال مما يلزم الكسر . وإنه يكفى أنه مسموع كثير لنقيس عليه ، كما قرر المجمع ، وكما قال ابن جنى » ١ هـ . وهذا هو الحكم الموفق الذى يحسن الاقتصار عليه .

(١) بقلم شيخ الجامع الأزهر - الأخضر حسين ، وكان - رحمه الله - أحد أعضاء المجمع اللغوى الأجلاء .

## المسألة ٧٢ :

تعدد المفعول به ، وما يتَّبَعُ هذا من ترتيبه<sup>(١)</sup> ، وحذف

عرفنا أن الفعل المتعدى قد يتعدى — مباشرة — إلى مفعول به واحد<sup>(٢)</sup> ؛  
نحو : عدل الحاكم يكفل السعادة للمحكومين . أو إلى مفعولين أصلهما  
المبتدأ والخبر ، نحو : رأيت الظلم أقرب طريق للخراب . أو ليس أصلهما  
المبتدأ والخبر ؛ نحو : منعبت النفس التسرع في الرأي . وقد ينصب ثلاثة ؛ نحو :  
علمنى العقل الاعتدال واقياً من البلاء ... ولا يتعدى الفعل لأكثر من ثلاثة .

( ١ ) فإن كان الفعل متعدياً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر جاز مراعاة هذا  
الأصل في ترتيبهما فيتقدم المفعول به الذى أصله المبتدأ على المفعول به الذى  
أصله الخبر ؛ — ففى مثل : ( الصبر أنفع فى الشدائد ... ) يجوز ؛ حسب  
الصبر أنفع فى الشديد ، كما يجوز : حسب أنفع فى الشدائد الصبر ، لكن مراعاة  
الأصل أحسن .

وقد تجب مراعاة الأصل فى المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر<sup>(٣)</sup> ؛  
كأن يؤدى عدم الترتيب إلى الوقوع فى اللبس ؛ ففى نحو : خالد محمود ...  
( المراد : خالد كمحمود ) نقول : ظننت خالداً محموداً ؛ فلو تقدم الثانى لاختلط  
الأمر والتبس ؛ إذ لا يمكن تمييز المشبه من المشبه به ؛ لعدم وجود قرينة تساعد على  
هذا ؛ فيكون التقديم بمراعاة الأصل هو القرينة .

وقد تجب مخالفة الأصل ؛ فيتقدم المفعول الثانى فى المواضع التى يجب فيها  
تقديم الخبر على المبتدأ<sup>(٤)</sup> ؛ كأن يكون فى المفعول الأول ضمير يعود على الثانى ؛  
نحو : ظننت فى البيت<sup>(٥)</sup> صاحبه .

( ١ و ٢ ) سبق — فى ص ٨٦ — حكم « المفعول به » الواحد من ناحيتى تقدمه وتأخره فى الجملة .  
( أى : من ناحية ترتيبيه فيها ) .

( ٣ و ٤ ) وقد سبق البيان فى بابهما بالجزء الأول م ٣٧ ص ٦١ .

( ٥ ) سبق فى ( ص ٢٤ من باب « ظن وأخواتها » ) أن المفعول الثانى للأفعال القلبية يجوز أن  
يكون جملة ، وأن يكون شبه جملة ، كالمثال المذكور هنا . وقد وجب فيه التقديم على المفعول الأول كى  
لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهذا ممنوع إلا فى مواضع أخرى محدودة ، ليس منها هذا الموضع .

فأحوال الترتيب بين المفعولين ثلاثة : حالة يجب فيها مراعاة الأصل بتقديم ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر، وحالة يجب فيها مخالفة هذا الأصل، وثالثة يجوز فيها الأمران. وقد تقدم هذا مفصلاً في موضعه الأنسب من باب : ظن « وأخواتها <sup>(١)</sup> ».

( ب ) إن لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر فالأحسن تقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ نحو : أعطيت الزائرَ وردةً من الحديقة . « فالزائر » هو الآخذ ، و « الوردة » هي المأخوذة ؛ فهو في المعنى بمنزلة الفاعل ؛ وهي بمنزلة المفعول به ، وإن كانت هذه التسمية المعنوية لا يلتفت إليها في الإعراب . ويجوز مخالفة الأصل ؛ فيقال : أعطيت وردةً من الحديقة الزائرَ . لكن الترتيب أحسن .

وقد يجب التزام الترتيب بتقديم الأول حتماً وتأخير الثاني في مواضع ، أشهرها ثلاثة :

١ - خوف اللبس ؛ نحو أعطيت محموداً زميلاً في السفر . فلا يجوز تقديم الثاني ؛ إذ لو تقدم لم يتبين الآخذ من المأخوذ ، ولا قرينة تزيل هذا اللبس ، ولا وسيلة لإزالته إلا بتقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ ليكون التقديم هو الدليل على أنه الفاعل المعنوي .

وفي هذه الصورة يجوز تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول وعلى الفعل معاً ؛ لعدم اللبس في هذه الحالة ؛ نحو زميلاً في السفر أعطيت محموداً .

٢ - أن يكون الثاني واقعاً عليه الحصر <sup>(٢)</sup> ؛ نحو : لا أكسو الأولاد إلا المناسب ، فلو تقدم الثاني لفسد الحصر ، ولزال الغرض منه .

ولا مانع من تقديمه مع « إلا » ، على المفعول الأول ؛ إذ لا ضرر من هذا ، لأن المحصور فيه هو الواقع بعد « إلا » مباشرة ؛ نحو : لا أكسو إلا المناسب الأولاد .

٣ - أن يكون الأول ضميراً متصلاً والثاني اسماً ظاهراً ؛ نحو : منحتك الود . ( لكن لا مانع من تقديم المفعول الثاني على الأول والفعل معاً ، نحو الود منحتك ) .

وتجب مخالفة الترتيب في مسائل ، أشهرها ثلاثة أيضاً :

١ - أن يكون المفعول الأول ( أى : الفاعل في المعنى ) محصوراً نحو : ما أعطيت

(١) ص ٢٣ م ٦٠ .

(٢) تقدم في ج ١ ص ٣٦٤ م ٣٧ إيضاح للحصر (معناه وطريقته) .

المكافأة إلا المستحق. ويجوز تقديمه مع «إلا» على المفعول الأول وحده ، دون عامله .

٢ - أن يكون المفعول الأول - الذى هو فاعل معنوى - مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثانى ؛ نحو : أسكنت البيت صاحبه . فإن كان الثانى هو المشتمل على ضمير يعود على الأول جاز الأمران ، نحو : أسكنت محمداً بيته ، أو : أسكنتُ بيته محمداً .

٣ - أن يكون المفعول الثانى ضميراً متصلاً ، والأول ( أى : الفاعل المعنوى ) اسماً ظاهراً ؛ نحو : القلم أعطيته كاتباً . . .

فأحوال الترتيب ثلاث فى هذا القسم « ب » ؛ هى : وجوب التزامه فى ثلاثة مواضع ، وجوب مخالفته فى ثلاثة أخرى ، وجواز الأمرين فى غير المواضع السالفة <sup>(١)</sup> .

( ح ) إن كان الفعل متعدياً لثلاثة ، فالأول منها كان فاعلاً ، وقد صيرته همزة النقل مفعولاً به <sup>(٢)</sup> ، فالأصل الذى يراعى فيه أن يقدم على المفعول الثانى والثالث . وأصلهما - الأرجح - مبتدأ وخبر ؛ فيراعى فى الترتيب بينهما ما يراعى بين المبتدأ والخبر ؛ طبقاً للبيان الذى سبق <sup>(٣)</sup> ( عند الكلام على حكم الناسخ ومعمولييه من ناحية التقديم والتأخير ) .

\* \* \*

( ١ ) ترك ابن مالك الكلام على أحوال القسم الأول : « أ » - واقتصر على أحوال هذا القسم :

« ب » فقال بإيجاز :

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى ؛ « كَمَنْ » مِنْ : « أَلْبَسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ »

ويلزمُ الأَصْلُ لِجُوبِ عَرَى وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلُ حَتْمًا ، قَدِيرَى

يريد : إذا تعدى الفعل لمفعولين ، أحدهما فاعل فى المعنى ، فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا المفعول

على غيره . وساق مثالا هو : « ألبس من زاركم نسج اليمن » . فكلمة : « من » مفعول به ، وهى من ناحية

المعنى - لا الاصطلاح النحوى - بمنزلة الفاعل ؛ لأن مدلولها هو : اللابس ، « ونسج اليمن » ، هو

الملبوس . وفى هذه الحالة يراعى الأصل بتقديم المفعول الذى هو فاعل معنوى ، ويجوز عدم مراعاته ؛

فنقول : ألبس نسج اليمن من زاركم والمراعاة أحسن ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل قد تلزم

بسبب موجب لمراعاتها قد عرا ، - أى : حل ووجد - كما صرح بأن ترك مراعاة الأصل قد يرى حتماً ،

أى : قد يرى أمراً محتوماً ، واجباً . ( حتماً : مفعول يرى ) .

## حذف المفعول به :

الأغلب أن يؤدي المفعول به معنى ليس أساسياً<sup>(١)</sup> في الجملة ؛ فيمكن الاستغناء عن المفعول به من غير أن يفسد تركيبها ، أو يخلل معناها الأساسي ، ولهذا يسمونه : « فضلة » ( وهى اسم يطلقه النحاة على كل لفظ معناه غير أساسى في جملته )

بخلاف المبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو نائبه . . . أو غير هذا من كل جزء أصيل في الجملة لا يمكن أن تتكون ولا أن يتم معناها الأساسي إلا به ، مما يسميه النحاة « عُمدة » .

بالرغم من أن المفعول به فضلة — فقد تشتد الحاجة إليه أحياناً ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه في بعض المواضع ، ولا يصح حذفه فيها ، كما سنرى . أما في غيرها فيجوز حذفه — واحداً أو أكثر — لغرض لفظي ، أو معنوي .  
١ — فمن اللفظي : المحافظة على وزن الشعر ، كقول شوقي :

ما في الحياة لأنْ تُعَا      تِبْ أو تجاسِبْ مُتَّسِعْ

( أى : تعاتب المخطئ أو تحاسبه<sup>(٢)</sup> ) . . . ، ومنها : المحافظة على تناسب القواصل<sup>(٣)</sup> نحو قوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم : ( ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى — إلا تذكرةً لمنْ يَخْشَى ) ، وقوله : ( والضُّحَا والليل إذا سَجَا<sup>(٤)</sup> ) — ما ودَّ عك ربك ؛ وما قَلَا<sup>(٥)</sup> ) فحذف مفعول الفعل : « يخشى » ولم يقل : « يخشاه » أو : يخشى الله ؛ لكى تنتهى الجملة الثانية بكلمة مناسبة في وزنها لكلمة : « تَبَشَّى » التى انتهت بها الجملة الأولى . وكذلك الفعل : « قَلَا » الذى حذف مفعوله ؛ فلم يقل : « قلاك » ليكون مناسباً في وزنه للفعل : « سَجَا » .

( ١ ) هذا في غير مفعول « ظن » وأخواتها ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر — غالباً — ، فهما عمدتان بحسب أصلهما ، ( كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٣ وقد سبق الكلام على حذفهما في ص ٥٦ م ٦٣ ) .  
( ٢ ) ومثل قول الشاعر :

شكرْتُكَ ؛ إن الشكر نوع من التقى      وما كل من أوليته نعمة يقضى  
يريد : يقضى حقها من الشكر . . ، أو يقضى شكرها . . .

( ٣ ) الكلمات التى في نهاية الجمل المتصلة اتصالاً معنوياً .

( ٤ ) هداً وسكناً ، وخلا من الرياح والعواصف ، وأشباهها .

( ٥ ) كثره .

ومنها : الرغبة فى الإيجاز ؛ نحو\* : دعوت البخيل للبذل ، فلم يقبل ، ولن يقبل .  
أى : لم يقبل الدعوة ، أو البذل ، ولن يقبل الدعوة أو البذل . . .

بـ - ومن المعنوى : عدم تعلق الغرض به ، كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل : طالما أنفقت ، وساعدت ، وعاونت ؛ أى : طالما أنفقت المال ، وساعدت فلاناً ، وعاونت فلاناً<sup>(١)</sup> .

أو : الترفع عن النطق به ؛ لاستهجانته ، أو : لاحتقار صاحبه ، أو نحو هذا من الدواعى البلاغية وغير البلاغية .

فإذا اشتدت حاجة المعنى إلى ذكر المفعول به بحيث يختل المعنى أو يفسد بحذفه لم يجوز الحذف ؛ كأن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين ؛ مثل : ماذا أكلت ؟ فيجواب : أكلت فاكهة\* . فلا يجوز حذف المفعول به : « فاكهة » لأنه المقصود من الإجابة ؛

أو : يكون المفعول به محصوراً ؛ نحو : ما أكلت إلا الفاكهة\* .  
أو : يكون مفعولاً به مُتَعَجِّباً منه بعد صيغة : « ما أفعل » التعجبية ، نحو : ما أحسن الحرية\* .

أو : يكون عامله محذوفاً ؛ نحو : قول القائل « عند نزول المطر : خيراً لنا ، وشرراً لعدونا ، أى : يجلب خيراً . . .

وليس هذا الحذف مقصوراً على مفعول الفعل المتعدى لواحد ؛ بل يشمل ويشمّل المفعول الأول وحده ، أو الثانى وحده ، أو هما معاً للفعل الذى ينصب مفعولين ؛ مثل : « ظن » وأخواتها . وكذلك يشمل المفعول الثانى والثالث - دون الأول<sup>(٢)</sup> - للأفعال التى تنصب ثلاثة ؛ مثل : « أعلم وأرى » كما سبق الكلام على

(١) وقد حذفت المفعولات ؛ لأن الغرض الهام من الجملة ليس فلاناً وفلاناً ، من الأشخاص المعينة ؛ إنما الغرض هو : البذل والإعطاء لهذا أو لذلك بغير تعيين . ومن هذا قوله تعالى : ( فأما من أعطى واتقى .... ) أى : أعطى المال واتقى الله . . . وقوله : ( ولسوف يعطيك ربك فترضى ) ؛ أى يعطيك الخير ؛ فترضاه .

(٢) لأنه فى الأصل فاعل ، وقد صيرته همزة النقل مفعولاً به ( راجع البيان الخاص بهذا فى ص ٥٨ ثم فى ص ٦٠ ) .



هذا وإيضاحه بالأمثلة<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### حذف عامل المفعول به :

بمناسبة الكلام على حذف المفعول به الواحد أو المتعدد يعرض النحاة إلى حذف عامله جوازاً أو وجوباً .

( أ ) فيجيزون حذفه إن كان معلوماً بقرينة تدل عليه ، مثل ؛ ماذا حصدت فتقول : قمحاً . أى : حصدت قمحاً . وماذا صنعت ؟ فتجيب : خيراً . أى : صنعت خيراً<sup>(٢)</sup> . . .

( ب ) ويوجبون حذفه في أبواب معينة ؛ منها : الاشتغال ؛ وقد سبق<sup>(٣)</sup> ، ومنها : النداء<sup>(٤)</sup> ، ومنها : التحذير والإغراء<sup>(٥)</sup> ، ومنها : الاختصاص<sup>(٦)</sup> . . . ، بالشروط

( ١ ) في ص ٦٠ .

وقد اقتصر ابن مالك على بعض مواضع الحذف ؛ فقال :

وحذفَ فضلةً أَجَزُ إنْ لَمْ يَضُرْ كحذفِ ما سبقَ جواباً أو حُصِرَ

يقول : أجز حذف الفضلة ( والمراد هنا : المفعول به ) بشرط ألا يضر حذفها . ويبيّن التي يضر حذفها بأنها ما سبقت جواباً ، أو وقعت محصورة على الوجه الذي شرحناه فيها .

( هذا والفعل : « يضر » هو مضارع مجزوم ، ماضيه : « ضار » بمعنى : ضرّ ، تقول ضارني البرد يضيرني ، بمعنى : ضرّني ، يضرني ) .

( ٢ ) من القرائن ما يدل عليه سياق الكلام ؛ كقول الشاعر :

أَمْجَداً بلا سَعَى ؟ لقد كذبتكمُ نفوسُ ثناها الذَّلَّ أن تترفعاً

يريد أتحبون مجداً . . . ؟ أو نحو هذا . . .

( ٣ ) في ص ١٢٤ .

( ٤ ) فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوباً ، تقديره : أنادى ، أو أدعو ، وحرف النداء عوض عنه ( طبقاً للبيان الآتي في باب : « النداء » أول الجزء الرابع ) .

( ٥ ) يشترط في حذف العامل في التحذير أن يكون التحذير بكلمة : « إياك » ؛ نحو : إياك والكذب ، أو : مع العطف ؛ نحو : الكذب والنفاق ، أو مع التكرار ؛ نحو : النار النار . . . ويشترط في الإغراء : العطف ؛ نحو : الكرامة والشهامة . أو التكرار ؛ نحو : الحياء الحياء . . .

— وسيجيء البيان والتفصيل في الباب الخاص بالإغراء والتحذير ، ج ٤ م ١٤٠ —

( ٦ ) إيضاحه وتفصيل الكلام عليه في بابهِ الخاص ( ج ٤ م ١٣٩ ) .

المدونة في باب<sup>(١)</sup> كل<sup>٢</sup>. ومنها : الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب ؛ نحو :  
أَحْشَقًا وَسَوْءَ كَيْلَةٍ<sup>(٣)</sup> ؟ وكذلك ما يشبه الأمثال ؛ كقوله تعالى : ( انْتَهُوا . . .  
خيراً لكم ) ، أى : واعملوا خيراً لكم .

\* \* \*

الاشتباه بين الفاعل والمفعول به :

سبق تفصيل الكلام عليه ، وعلى طريقة كشفه ، فى آخر باب « الفاعل »<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

جَعَلَ الفعل الثلاثى المتعدى لازماً أو فى حكم اللازم<sup>(٤)</sup> ، قياساً .

يصير الثلاثى المتعدى لواحد لازماً — قياساً — أو فى حكم اللازم لسبب مما يأتى<sup>(٥)</sup> :

( ١ ) بالجزم الرابع . . . وفى حذف العامل الناصب للفضلة يقول ابن مالك :

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُ إِذَا عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

أى : يجوز حذف ناصب الفضلة ( والمراد بها هنا : المفعول به ) إن كان الناصب معلوماً بقرينة  
وقد يكون الحذف أحياناً لازماً لا بد منه .

( ٢ ) هذا مثل قوله فى الأصل أعراى لآخريبيع القتر رديئاً ، ولا يوفى الكيل . وقد اشتهر المثل  
حتى صار يقال لمن يسيء إلى غيره إساءتين فى وقت واحد . ( الحشف : أردأ القتر ) .

والمثل : الكلام يشبه مَضْرَبَهُ بِمُورِدِهِ ؛ أى : يشبه ما يستعمل فيه أخيراً بما وضع له فى الأصل .  
أما ما يشبه المثل ؛ ( أى : يَجْرَى بِجَرَاهِ ) ، فكلام مستعمل فيما وضع له من الأصل ، واستعماله  
شائع ودورانه على الألسنة كثير . ( ٣ ) ص ٩٥ .

( ٤ ) يصير لازماً بأن ينسلخ عن التعدية ، ويتركها نهائياً ؛ بحسب الظاهر ، وبحسب  
الحقيقة الواقعة والمعنى ؛ كما فى السبب الثانى والثالث . ويصير فى حكم اللازم بأن يكون بحسب المظهر  
الشكلى اللفظى لازماً ؛ لا بحسب المعنى والواقع الحقيقى ؛ كما فى الأول ، والرابع ، والخامس ؛ لأن  
« المضمن » ، تمتد باعتبار دلالة الأصلية على معنى الفعل المتعدى ، ولأن الضعيف عن العمل ،  
الاحتياج إلى مساعدة حرف الجر ، تمتد فى المعنى وفى أصله للمفعول به ، وطالب له . وكذلك الفعل فى  
الضرورة . . . هكذا قالوا .

أما جعل الفعل الثلاثى اللازم متعدياً فقد سبق الكلام عليه ( فى ص ١٥٨ ) .

( ٥ ) ليس من المناسب الأخذ بالرأى القائل إن كل الأسباب الآتية أو بعضها مقصور على  
السباع ؛ إذ لو كان كذلك ما كانت هناك حاجة إلى ذكر هذه الضوابط ، ولوجب قصر الأمر  
على العرب . وفى هذا تضييق وإفساد يحافى طبيعة اللغة ، وينافى أصولها ، كما سبق فى الحالة الأخرى  
( رقم ٢ من هامش ص ١٥٨ ) . ويلاحظ أن الثلاثة الأولى تجلب مع منع التعدية معنى جديداً ، على  
الوجه الذى سبق شرح نظيره فى طريقه تعدية الفعل اللازم ، ( ص ١٥٨ م ٧١ ) .

١ - التضمين<sup>(١)</sup> لمعنى فعل لازم ؛ نحو : قوله تعالى : ( فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ) ، فإن الفعل : « يحذر » متعد فى الأصل بنفسه ، تقول حذرت عواقب الغضب . ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع : « يَسْخَرُجْ » صار متعدياً مثله بحرف الجر : « عن » . فالمراد : فليحذر الذين يخرجون عن أمره . ومثله قوله تعالى : ( وَلَا تَعْدُوا عَيْنَانَكُمْ عَنْهُمْ ) فالفعل ؛ « تعدوا » بمعنى « تتجاوز » متعد بنفسه ؛ كما فى مثل : أنت لا تعدوا الحق ؛ أى : لا تتجاوز الحق . ولكنه هنا متعد بحرف الجر : « عن » ؛ بسبب تضمنه معنى فعل آخر ، هو : « تنصرف » الذى يتعدى بحرف الجر : « عن » .

ومثله قول القائل : « قد قتل الله زياداً عنى » فالفعل : « قتل » فى أصله متعد بنفسه مباشرة إلى مفعول واحد ، مستغن بعد ذلك - غالباً - عن التعدية بالحرف الجارّ إلى مفعول ثان . ولكنه هنا تضمن معنى الفعل : « صَرَفَ » المتعدى بنفسه إلى المفعول الأول ، وإلى الثانى بحرف الجر : « عن » ؛ فصار مثله متعدياً بنفسه إلى الأول ، وبهذا الحرف الجارّ إلى الثانى . فالمراد : قد صرف الله بالقتل زياداً عنى ... والتضمين من الوسائل التى تجعل المتعدى فى حكم اللازم ؛ ولا تجعله لازماً حقيقياً ؛ - لما بيناه من قبل (٢) .

٢ - تحويل الفعل الثلاثى المتعدى لواحد إلى صيغة : « فَعَلَ » ( بفتح أوله وضم عينه ) بشرط أن يكون القصد من التحويل إما المبالغة فى معنى الفعل والتعجب منه<sup>(٤)</sup> ، نحو : نَظَرُ الْقِطْ ، وإما المدح أو الذم<sup>(٥)</sup> مع التعجب فيهما ؛ نحو :

(١) سبق الكلام على معناه ، والغرض منه ، وحكمه ( فى ص ١٦٩ وما بعدها م ٧١ ) وقلنا : إن فى آخر هذا الجزء بحثاً نفيساً خاصاً به ، لا يستغنى عنه المتخصصون ، ويلىه رأينا فيه بإيجاز .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ١٥٨ وفى ص ١٧١ .

(٣) وإنما كان تحويل الفعل الثلاثى المتعدى ، إلى هذه الصيغة مؤدياً إلى لزومه لأنها صيغة لا تكاد تستعمل إلا لازمة ، إذ لم يرد منها فى المسموع متعدياً إلا فعلان - فيما يقول ابن هشام - هما : رجب ، وطلع ( بفتح أولهما وضم ثانيهما ) على الوجه الذى سبق بيانه ورفضه فى رقم ١ من هامش ص ١٥٤ .

(٤) بشرط استيفاء الفعل لشروط التعجب المدونة فى بابه الخاص - ج ٣ ( ص ٢٠٤ و ص ٢٩٣ ) .

(٥) يجوز تحويل الفعل الثلاثى إلى : فَعَلَ - بضم العين - ليكون للمدح أو الذم كنم وبش على الوجه المشرح فى بابهما ( ج ٣ ) مع أوجه اختلاف بينهما ؛ أشهرها : =

سَبَقَ الفيلسوفُ وفَهَّم . وذلك في مدحه بالسبق والفهم . ومنعُ القادرُ وحُبُسُ ؛  
عند ذمه بمنع المعونة وحبسها .

٣ - الإتيان بمطامع<sup>(١)</sup> للفعل الثلاثي المتعدى لواحد ؛ نحو : هَدَمْتُ  
الحائط المائل ؛ فانهدم ، ثم بنيتهُ ؛ فانبني .

٤ - ضَعَفَ الفعل الثلاثي عن العمل بسبب تأخيره عن معموله ؛ نحو :  
قوله تعالى : ( . . . إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ) ، وقوله تعالى : ( . . . الَّذِينَ هُمْ  
لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ) .

ومثله العامل الوصف الذى يعتوره الضعف بسبب أنه من المشتقات ؛ مثل  
قوله تعالى : ( فَعَالَا لما يريدُ ) ، وقوله : ( مُصَدِّقًا لما بَيْنَ يَدَيْهِ ) ، والأصل :  
إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُرُونَ الرؤيا - الذين يرهَبون ربهم - فعَالَ ما يريد - مصدِّقًا  
ما بين يديه . . .

وفى كل ما سبق تجيء قبل المعمول لام الجر ، وتسمى : « لام التقوية » ؛  
لأنها تساعد العامل على الوصول إلى مفعوله المعنوى الحالى الذى كان فى الأصل  
مفعوله الحقيقى .

والضعف على الوجه السابق يجعل المتعدى فى حكم اللازم ، وليس لازماً  
حقيقة (٢) .

= أمران فى معنى : « فَعَلْ » ؛ وهما : لإشراجه التعجب مع عدم الاختصار على الملح الخالص أو الذم  
الخالص ، وأنه للمدح الخاص بمعنى الفعل ، أو الذم الخاص كذلك ، لا العام الشامل الذى لا يقتصر  
فيهما على معنى الفعل .

وأمران فى فاعله الظاهر ؛ وهما : جواز خلوه من « أَل » المباشرة وغير المباشرة ؛ نحو قوله تعالى :  
( وَحَسِّنْ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا ) ، وجواز جره بالباء الزائدة ؛ نحو حب بزيرة المخلص .

واثنان فى فاعله المضمَر ؛ وهما : جواز عوده إلى ما قبله ، مع مطابقتها له ، نحو : محمد  
شَرَّفَ رجلاً ؛ فيصح أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على « محمد » المتقدم ، أو عائداً على : « رجلاً »  
المتأخر . فإن عاد على المتقدم كان مطابقاً له فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .  
وإن كان عائداً على المتأخر لزم الإفراد ؛ تقول : المحمدان شَرَّفَا رجلين ، المحمدون شَرَّفُوا رجلاً .  
فاطمة شَرَفَتْ امرأة ، وهكذا .

( ١ ) سبق شرح المطاوعة فى ص ١٠٠ ، م ٧٦ .

( ٢ ) لأن العامل متعد فى المعنى إلى ما بعد لام التقوية ؛ لكنه بحسب الشكل اللفظى الظاهر

لازم ، فمجيء اللام للتقوية يجعل العامل لا زماً بحسب المظهر .

ونعود فنشير إلى ضعف كلام النحاة فى هذه الوسيلة الرابعة - كما سيجىء البيان المفيد عنها فى حروف =

٥ - ضرورة الشعر ؛ كقول القائل :

تَسَبَّلْتُ فَوَادَكَ<sup>(١)</sup> فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً<sup>(٢)</sup> تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدَ بَسَامٍ

فإن الفعل « تسقى » ينصب مفعولين بنفسه ولكنه تعدى إلى الثاني هنا : « بالباء » نزولاً على حكم الضرورة الشعرية . وهذه الوسيلة أيضاً مما يجعل الفعل في حكم اللازم ، وليس باللازم حقيقة ، لما أوضحناه من قبل<sup>(٣)</sup> .

= الجبر ، ( ص ٤٧٥ ) - إذ من المعروف أن الفعل المتعدى لواحد يجوز تقديم مفعوله عليه ( إلا في بعض صور قليلة واجبة التقديم أو التأخير ) وأنه لا يترتب على ذلك التقديم إبعاد الفعل عن التعدية إلى اللزوم إبعاداً حتمياً . وإذا كان بقاؤه متعدياً مع التقديم أمراً جائزاً فن أين يأتيه الضعف الذي يعالج بلام التقوية ؟ وما سبب هذا الضعف ؟ وإذا عرفنا أنه يجوز حذف هذه اللام فيعود الاسم بعدها مفعولاً منصوباً كما كان قبل مجيئها من غير أن يترتب على هذا فساد في صياغة الأسلوب أو في معناه فما الحاجة الحقيقية إليها ؟ وأين الضعف الذي تزيله ؟

كذلك المشتقات العاملة التي يصفونها بالضعف ، من أين يأتيها الضعف ؟ وما سببه وهي التي يجوز - أحياناً - أن تنصب مفعولها الخالي من لام التقوية مع تقدمه أو تأخره ، كما يجوز حذف لام التقوية إن وجدت فتنبه المشتقات مباشرة ، من غير أن يترتب على حذفها ضرر ؟ والآولى بالنحاة أن يقولوا :

( أ ) إذا تعدى الفعل إلى « مفعول به » واحد ، وجاز تقدم هذا المفعول على فعله ، فقد يبق على حاله من النصب ، وقد يحذف باللام ؛ فالأمران صحيحان .

( ب ) إذا كان المشتق ناصباً مفعولاً به واحداً جاز في مفعوله النصب مباشرة أو جره باللام ، سواء أكان المفعول متقدماً أم متأخراً عن عامله .

( ١ ) أصابته بالمرض بسبب الحب .

( ٢ ) امرأة حسناء .

( ٣ ) في رقم ١ من هامش ص ١٥٨ وفي ص ١٧١ .

## المسألة ٧٣ :

التنازع في العمل<sup>(١)</sup>

( أ ) في مثل : وَقَفَ وتكلمَ الخطيبُ - نجد فعلين لا بد لكل منهما من فاعل ، وليس في الكلام إلا اسم ظاهر واحد ، يصلح أن يكون فاعلاً لأحدهما ، وهذا الاسم الظاهر هو : « الخطيب » . فأى الفعلين أحق بالفاعل ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين فاعل الفعل الثاني ؟

( ب ) وفي مثل : سَمِعْتُ وأبصرتُ القارئَ - نجد فعلين أيضاً ، يحتاج كل منهما إلى مفعول به منصوب . وليس في الكلام ما يصلح أن يكون مفعولاً به إلا شيئاً واحداً ؛ وهو : « القارئ » فأيهما أحق به ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين مفعول الفعل الثاني ؟

( ج ) وفي مثل : أنشدَ وسمعتُ الأديبَ ، نجد فعلين يحتاج أحدهما إلى مرفوع يكون فاعلاً ، ويحتاج الآخر إلى منصوب ، يكون مفعولاً به ، فمطلَب كل منهما يخالف الآخر - على غير ما في الحالتين السالفتين - وليس في الكلام إلا لفظة : « الأديب » وهي تصلح لأحدهما . فأى الفعلين أولى بها ؟ وما نصيب الآخر بعده ؟

( د ) وفي مثل : أنستُ وسعدتُ بالزائر الأديبَ ، نجد كلاً من الفعلين محتاجاً إلى الجار مع مجروره<sup>(٢)</sup> ؛ ليكمل المعنى ، فأى الفعلين أولى ؟ وما نصيب الآخر بعد ذلك ؟

( ١ ) لنا في هذا الباب المضطرب المائج ، وفي أحكامه رأى خاص ، نراه أنسب ، وقد سجلناه في

آخره ، ص ٢٠١ .

( ٢ ) أوضحنا (في باب : « تعدى الفعل ولزومه » ص ١٥١ - وفي حروف الجر - ص ٤٣٩ - )

أن المجرور للتعدية في هذا المثال وأشباهه يعد في المعنى بمنزلة المفعول به ، فهو في حكم المنصوب محلاً ، برغم أنه مجرور لفظاً ، ولا يجر في الرأي الأحسن مراعاة المحل إذا جاء تابع بعده .

وفي باب التنازع قد يتكلم النحاة أحياناً عن العامل الذي ينصب المفعول به لفظاً ، والذي ينصبه محلاً . يريدون بالأول ما يصل إليه العامل بنفسه ، وبالثاني : ما يصل إليه بحرف الجر .

من الأمثلة السالفة - وأشباهها - نعرف أن الأفعال <sup>(١)</sup> قد تتعدد في الأسلوب الواحد ، ويحتاج كل منها إلى معمول خاص به ، ولكن لا يوجد في الكلام إلا بعض معمولات ظاهرة ، تكفي بعض الأفعال دون بعض ، مع حاجة كل فعل إلى معمول خاص به ؛ فتتزامن تلك العوامل الكثيرة على المعمولات القليلة ، وكأنها تتنازع ليلظفر كل منها وحده بالمعمول ، ولهذا يسمى الأسلوب : « أسلوب التنازع » <sup>(٢)</sup> . ويعرفه النحاة بأنه :

« ما يشتمل على فعلين - غالباً <sup>(٣)</sup> - ، متصرفين <sup>(٤)</sup> ، مذكورين ، أو على اسمين يشبهانهما في العمل ، أو على فعل واسم يشبهه في العمل ، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب <sup>(٥)</sup> لكل من الاثنين السابقين .

والفعلان أو ما يشبههما يسميان : « عاملي التنازع » ، والمعمول يسمى : « المتنازع فيه » .

فلا بد في التنازع من أمرين ؛ أولهما : تقدم فعلين أو ما يشبههما في العمل ، وكلاهما يريد المعمول . ثانيهما : تأخير المعمول عنهما .

فمثال تقدم العاملين وهما فعلان متصرفان : تصدَّقَ وأخلص الصالح . ومثال تقدُّم العاملين وهما اسمان مُشتَقَّان يعملان عمل الفعل : المؤمن ناصرٌ ومساعدٌ الضعيف . ومثال المختلفين : دَرَاكٌ وساعِدٌ الملهوف ، بمعنى أدرك وساعد . وهكذا الصور <sup>(٦)</sup> الأخرى التي تدخل في التعريف .

(١) مثل الأفعال ما يشبهها ما يعمل عملها - كما سيجيء هنا -

(٢) ويسميه بعض النحاة القداى : « الإعمال » .

(٣) سنعرف - في ص ١٨٩ - أنه يجوز أن تزيد العوامل على اثنين مع زيادة المعمولات أو عدم زيادتها ، ويشترط في كل الحالات أن يزيد عدد العوامل على المعمولات في الكلام ؛ لكي ينشأ « التنازع » .

(٤) إلا « فعل التعجب » فيجوز أن يكونا عاملين في « التنازع » مع أنهما جامدان - كما في الصفحة التالية - .

(٥) من حيث المعنى والعمل معاً ، ولو كان عملهما مختلفاً . وسيجيء في الزيادة والتفصيل نوع المعمول .

(٦) كأن يكون الفعلان معاً من نوع واحد (للماضى ، أو المضارع ، أو للأمر) وقد يكونان مختلفين في بعض الصور ، وقد يكون أحد العاملين فعلاً والآخر اسماً يشبهه ، وقد يكون الفعل هو المتقدم على الاسم الذي يشبهه ، أو العكس . . .

على هذا لا يصح أن يكون من عوامل التنازع الحرف ، ولا العامل المتأخر في  
 مثل : أئى الرجال قابلت وصافحت ، ولا العامل الذى توسط المعمول بينه وبين  
 العامل الآخر ، نحو : اشتريت الكتاب وقرأت ، ولا العامل الجامد ؛ مثل :  
 « عسى » أو « ليس » ، كما فى قول الشاعر :

من كان فوق محل الشمس موضعه فليس يرفعه شئ ولا يضع

إلا فعلى التعجب<sup>(١)</sup> ، فإنهما مع جمودهما يصح أن يكونا العامَين فى أسلوب  
 التنازع ؛ نحو ما أحسن وأنفع صفاء النفوس ، وأحسن وأنفع بصفاء  
 النفوس .



## زيادة وتفصيل :

( ١ ) ليس من اللازم — كما أشرنا <sup>(١)</sup> — الاقتصار في أسلوب « التنازع » على عاملين متقدمين ، ولا على معمول واحد ظاهر <sup>(٢)</sup> بعدهما ، فقد يقتضى الأمر أن تكون العوامل ثلاثة <sup>(٣)</sup> متقدمة من غير أن يتعدد الم معمول ؛ نحو : يجلس ويسمع ويكتب المتعلم . وقد تتعدد العوامل والمعمولات الظاهرة ؛ نحو : تكتبون وتقرءون وتحفظون النصوص الأدبية كل أسبوع . ففي صدر الكلام ثلاثة عوامل تتنازع العمل في معمولين بعدها ؛ ( أى : فى المفعول به ، وهو : « النصوص » ، وفى الظرف <sup>(٤)</sup> ) ، وهو : « كُـلُّ . . . » ) ، والكثير فى التنازع الاقتصار على عاملين ومعمول واحد . ولا يعرف فى الأساليب القديمة الزيادة على أربعة عوامل ، ولكن لا مانع من الزيادة عند وجود ما يقتضيها . ويشترط — فى كل الحالات — أن تقوم القرينة على أن الأسلوب أسلوب تنازع ؛ لتجرى عليه أحكام التنازع ، وأنه ليس من باب اللف والنشر : مثل : غردَ وزأر العصفور والأسد ؟ أى غرد العصفور ، وزأر الأسد . . .

( ١ ) فى رقم ٣ من هامش الصفحة ١٨٧ .

( ٢ ) لا فرق فى الم معمول بين أن يكون اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بشرط أن يكون الضمير منفصلاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو متصلاً مجروراً ، نحو : على إنما قام وقعد هو ، وما زرت وصافحت إلا إياه . ووثقت وتقويت بك . . .

كذلك لا فرق بين اختيار الأول وغيره للعمل ما لم يكن لأحدهما مرجح ؛ كوجود « لا » أو : « بل » الماطفين . فيجب إعمال الأول فى مثل : أهنت لا أكرمت النمام . ويجب إعمال الثانى فى مثل : ضربت بل أكرمت الرجل . لأن « بل » — هنا — تجعل الحكم لما بعدها . فاقبلها مسكرت عنه ، فلا يطلب الم معمول . و « لا » — هنا — تجعل الحكم لما قبلها مثبتاً . فاقبلها منى لا يطلب الم معمول . ( ٣ ) ومنه قول القطامى :

صريعٌ غوانٌ راقهِنَّ ورُقْنَهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَوَائِبِ  
فقد تنازع العمل فى الظرف : « لدن » عوامل ثلاثة ؛ هى : صريع ، وراق — وراق ، الثانى أيضاً ، المسند إلى تون النسوة .

( ٤ ) انظر « ح » ص ١٩٠ .

(ب) لا بد أن يكون بين العاملين - أو العوامل - نوع ارتباط ؛ كالعطف في مثل : أعبدُ وأخافُ الله . أو أن يكون العامل المتأخر جواباً معنوياً عن السابق ؛ نحو قوله تعالى : ( يَسْتَفْتُونَكَ ، قل الله يُفْتِيكُمْ فِي الْكَالَةِ )<sup>(١)</sup> . أى : يستفتونك في الكلالة ، قل الله يفتيكم في الكلالة . . . أو جواباً نحوياً ، كجواب الأمر وغيره مما يحتاج لحواب ؛ نحو : أنشد ، أسمع القصيدة . أو يكون المتأخر معمولاً للسابق ؛ نحو قوله تعالى : ( وأنه كان يقول سفيهاً على الله شططاً ) . أو أن يكون العاملان خبرين عن اسم ؛ نحو : الحاكم مكافئ معاقب المستحق ...

(ج) يقع التنازع في أكثر المعمولات ، ومنها : المفعول به ، والمفعول المطلق . والمفعول لأجله ، وشبه الجملة ، دون الحال والتمييز - على الأصح - .

(د) ليس من التنازع « التوكيد اللفظي » ؛ كالذي في قولهم : « هيهات هيهات العقيقُ ومن به ... » ، لأن شرط التنازع : أن يكون المعمول مطلوباً لكل واحد من العاملين من حيث المعنى . وأن يوجد الضمير - إذا كان مرفوعاً - في العامل المهمّل ، وهو غير موجود في هذا التوكيد ، إذ الطالب للمعمول إنما هو كلمة : « هيهات » الأولى ؛ فهي وحدها المحتاجة للعقيق ؛ لتكون فاعلاً . والإسناد بينهما . أما كلمة : « هيهات » الثانية فلم تجئ للإسناد إلى العقيق ؛ وهي خالية من الضمير المرفوع ؛ وإنما جاءت لجرد تأكيد الأولى وتقويتها ؛ فالأولى هي المحتاجة للفاعل ، أما الثانية فلا تحتاج لفاعل ؛ ولا لغيره ، فليست عاملة ، ولا معمولة ؛ شأن نظائرها التي تجيء للتوكيد اللفظي . ومثل هذا : جاءك جاءك الراغبون في معرفتك<sup>(٢)</sup> .

(١) الكلالة : الميت الذي ليس له والد ولا ولد ، أو : الوارث الذي ليس بوالد ولا بولد للميت .

(٢) فريق من النجاة يدخل هذين المثالين وأشباههما في باب التنازع ، ويجرى عليهما أحكامه ؛ بأن يكون العامل هو الأول ، وفي الثاني ضمير مستتر ، أو العكس مع مراعاة التفصيل الخاص بأحكام =

= الضمير في باب التنازع . وفي هذه الحالة لا يكون العامل الثاني من باب التوكيد اللفظي ؛ لأن العامل الثاني في بابيه زائد للتوكيد اللفظي ؛ فلا فاعل له - في الرأي الشائع - فلا يتحمل ضميراً ، - كما سيجيء في باب : « التوكيد » من الجزء الثالث ، ص ٥١٠ م ١١٦ -  
والذين يقولون إن التوكيد اللفظي لا يصلح للتنازع يستدلون بأمثلة مسموعة : منها قول الشاعر يخاطب نفسه :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَغْلَتَنِي ؟ أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسَ أَحْبِسَ  
فلو كان في الكلام تنازع لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، أو : أتوك أتاك اللاحقون ، تطبيقاً لأحكام التنازع .

والحق أن كلا الرأيين لا يصلح للأخذ المطلق أو الرفض المطلق ؛ مجرد أنه منسوب لهذا أو لذاك . وإنما الذي يعمل عليه عند عدم الضمير البارز هو الأخذ بما يسائر المعنى ويحقق الغرض ؛ فيجب أن تكون المسألة من باب التوكيد اللفظي وحده - ولا دخل للتنازع فيها - حين يقتضى المقام تحقيق غرض من أغراض التوكيد اللفظي ، وفي مقدمتها إزالة شك يحيط بالعامل وحده ؛ كأن يجري الحديث عن سقوط المطر عدة أيام متوالية ؛ فيقول أحد الحاضرين : لم يسقط المطر أمس . . . فيرد آخر : سقط المطر أمس . ففي هذه الصورة يدور الشك حول الفعل : « سقط » وحده دون فاعله ؛ إذ ليس هناك شك في أن الذي سقط هو : المطر ، وليس حجراً ، ولا حديد ، ولا خشباً . . . و .

أما في صورة أخرى يدور الشك فيها حول العامل ومعموله معاً فإن إزالة الشك عنها قد تكون بتكرار الجملة كلها ، وتكرارها قد يدخلها في باب التنازع ، ولا سيما مع وجود الضمير البارز . مثال ذلك : أن يدور الحديث حول عدم حضور أحد من الغائبين ؛ بأن يقول قائل : لم يحضر أحد من الغائبين . فيرد آخر : حضر حضر أخى ، أو : حضر حضرا المجاهدان ، أو : حضرا حضر المجاهدان ... فالمقام هنا يقتضى أن تكون المسألة من باب : « التنازع » ، وليست من توكيد الجملة الفعلية بأختها ؛ لأن توكيد الجملة الفعلية بنظيرتها الفعلية يقتضى تكرار لفظي الفعل والفاعل في كل واحدة منها =

كما هو مدون في باب : « التوكيد » ج ٣ م ١١٦ ص ٥١٠ -

## الأحكام الخاصة بالتنازع<sup>(١)</sup>:

تتلخص هذه الأحكام فيما يأتي :

١ - لا مزية لعامل على نظيره من ناحية استحقاقه للمعمول ( أى : للمتنازع فيه ) ؛ فكل عامل يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح في الأغلب<sup>(٢)</sup> ؛ فيجوز اختيار الأول السابق مع إهمال الأخير ، ويجوز العكس<sup>(٣)</sup> . وإذا كانت العوامل ثلاثة أو أكثر فإن الحكم لا يتغير بالنسبة للأول والأخير . أما المتوسط بينهما - ثالثاً أو أكثر - فيصح أن يساير الأول أو الأخير ؛ فالأمران متساويان بالنسبة لإعمال الثالث المتوسط ، وما زاد عليه من كل عامل بين الأول والأخير .

٢ - إذا وقع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للمعمول وجب تعويض العامل الأخير المهمل تعويضاً يغنيه عن المعمول ، وذلك بإلحاق ضمير<sup>(٤)</sup> به يطابق ذلك المعمول مطابقة تامة في الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ،

---

(١) سنذكر أشهر الآراء ، ثم نردفه - آخر الباب في الزيادة والتفصيل ص ٢٠١ و ٢٠٣ - برأى لنا خاص قد يكون فيه يسر ونفع خالصان من الشوائب - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ١٨٦ - .  
(٢) إلا في الحالتين المذكورتين في رقم ٢ من هامش ص ١٨٩ .  
(٣) الكوفيون يعملون الأول لسبقه ، والبصريون يعملون الثاني لقربه ، وهذا خلاف يجب إهماله ، إذ لا قيمة له في الترجيح ، وفي تفصيل أحد العاملين على الآخر إلا ما سبقت الإشارة إليه .  
- في رقم ٢ - ويقول ابن مالك في الإشارة للتنازع ما نصه :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ  
وَالثَّانِ أَوْلى . عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ

يقول : إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر ، وكانا قبله ، فلواحد منهما العمل دون نظيره ، وهذا الواحد ليس معيناً مقصوداً على أحدهما ، وإنما يجوز أن يعمل هذا أو ذاك ؛ ولا يصح أن يكون العمل لهما معاً في ذلك الاسم . وإعمال الثاني أولى عند البصريين ، لقربه . واختار غيرهم العكس ، أى : إعمال الأول ، لسبقه . ومعنى : « ذا أسرة » ، صاحب رابطة قوية ، يريد بها الرابطة العلمية ، وأصحاب هذا الرأي هم الكوفيون . ( التقدير : اختار غيرهم العكس حالة كون غيرهم ذا أسرة ) .

(٤) إلا في الحالة التي في ص ١٩٥ والأخرى التي في ص ١٩٨ حيث يجب إحلال اسم ظاهر بدل ذلك الضمير . طبقاً للتفصيل الموضح هناك .

والتأنيث ؛ لأن المعمول ، ( المتنازع فيه ) هو المرجع للضمير ، ويعتبر هذا المرجع متقدماً برغم تأخر لفظه عن الضمير . ولا بد من المطابقة بين الضمير ومرجعه في الأشياء السالفة .

والأفضل وجود الضمير في جميع الحالات ؛ سواء أكان ضمير رفع ، أم نصب ، أم جرّ ؛ فن إعمال الأول في المعمول المرفوع مع إعمال الأخير في ضميره : المثال الوارد في « ا » ، وهو <sup>(١)</sup> : « وقف - وتكلم - الخطيب » فنقول : ( وقف - وتكلموا - الخطيبان ) . ( وقف - وتكلموا - الخطيبون ) . ( وقفت - وتكلمت - الخطيبة ) . ( وقفت - وتكلمتا - الخطيبتان ) - ( وقفت - وتكلمن - الخطيبات ) .

فكأن الأصل : ( وقف الخطيب ، وتكلم ) . ( وقف الخطيبان وتكلموا ) . ( وقف الخطيبون ، وتكلموا ) . ( وقفت الخطيبة ، وتكلمت ) . ( وقفت الخطيبتان ، وتكلمتا ) ، ( وقفت الخطيبات وتكلمن ) . وهكذا . . .

والوسيلة المضبوطة لاستعمال الضمير على الوجه الصحيح أن نتخيل العامل الأول وهو في صدر الجملة ، ثم يليه مباشرة المعمول : « المتنازع فيه » وقد تقدم من مكانه حتى صار بعد العامل الأول بغير فاصل بينهما ، ثم يليهما كل عامل مهمل ، وبعده الضمير المناسب لهذا التركيب القائم على التخييل المحض ؛ كما في الأمثلة السالفة ؛ وكما في الآتية :

أوقدَ واستدفاَ الحارسُ : فكل من الفعلين : أوقدَ و استدفاَ يحتاج إلى كلمة : « الحارس » لتكون فاعلاً له . فإذا أعملنا الأول وجب تعويض الأخير بإلحاق ضمير مناسب بآخره . ولكي يكون الضمير مناسباً صحيح الاستعمال نتخيل أن الاسم الظاهر « المتنازع فيه » وهو كامة : « الحارس » قد تقدم حتى صار بعد العامل الأول مباشرة . ( أى : بغير فاصل بينهما ) . وهذا يقتضى أن يتأخر عنهما كل عامل مهمل . فكأن أصل الأسلوب : « أوقدَ الحارس واستدفاً . فالحارس » هو الفاعل للفعل : « أوقدَ » أما الفعل المهمل « استدفاً » فقد لحق

بآخره ضمير مستتر ، مرفوع ، يعرب فاعلاً ، ويغنى عن الاسم الظاهر « المتنازع فيه » . وهذا الضمير هنا مفرد مذكر ؛ ليطابق مرجعه « المتنازع فيه » . فلو كان المرجع مفرداً مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً بنوعيهما ، لوجب أن يطابقه الضمير ، فنقول : ( أوقدتُ — واستدفأتُ — الحارسة ) . أوقد — واستدفاً — الحارسان ) . ( أوقدتُ — واستدفأتُ — الحارستان ) . ( أوقد — واستدفتوا — الحارسون ) . ( أوقدتُ — واستدفأتُ — الحارسات ) . . . . . وهكذا . فكأن الأصل : ( أوقدت الحارسة ، واستدفأت ) . ( أوقدت الحارسان ، واستدفاً ) . ( أوقدت الحارستان ، واستدفأتا ) . ( أوقد الحارسون ، واستدفتوا ) . ( أوقدت الحارسان ، واستدفاً ) . . . . . هذا حكم « التنازع » عند إعمال الأول حين تتعدد العوامل ولا يتعدد المعمول المرفوع ؛ وهو هنا الفاعل الظاهر الذى يطلبه كل منهما .

وما سبق يقال فى مثال : « ب » <sup>(١)</sup> وهو : « سمعتُ وأبصرتُ القارئ » عند إعمال الأول أيضاً ، حيث تعددت العوامل التى يحتاج كل منها إلى المفعول به ؛ وليس فى الكلام إلا مفعول به واحد ؛ فنقول : ( سمعت — وأبصرته — القارئ ) . ( سمعت — وأبصرتها — القارئة ) . ( سمعت — وأبصرتهم — القارئين ) . ( سمعت — وأبصرتهم — القارئتين ) . ( سمعت — وأبصرتهن — القارئات )

فكأن أصل الكلام عند التخيل : ( سمعت القارئ وأبصرته ) . ( سمعت القارئة ، وأبصرتها ) . ( سمعت القارئتين ، وأبصرتهم ) . ( سمعت القارئتين ، وأبصرتهم ) . ( سمعت القارئات وأبصرتهن ) . وكذلك يقال فى مثال : « ج » <sup>(٢)</sup> وهو : « أنشدَ وسمعتُ الأديب » ، برغم اختلاف المطلب بين العاملين ، فأحدهما يريد المعمول فاعلاً له ، والآخر يريده مفعولاً به ؛ فنقول ؛ عند إعمال الأول <sup>(٣)</sup> : « أنشدَ — وسمعتُه — الأديب » <sup>(٤)</sup> ( أنشدت — وسمعتها — الأديبة ) . ( أنشد — وسمعتهما — الأديبان ) . ( أنشدت —

(٢٤١) ص ١٨٦ .

(٣) أما عند إعمال الأخير المحتاج للمفعول به فيجىء حكمه فى ص ١٩٩ .

(٤) ومثله قول أبى الأسود — كما رواه صاحب أساس البلاغة — :

كسأنى ولم أستكسبه فحمدته أخ لي يعطيني الجزيل ، وناصر

وسمعتهما - الأديبتان ) . ( أنشد - وسمعتهم - الأديبون ) . ( أنشدت - وسمعتهن - الأديبات ) .

فكان الأصل مع التخيل : ( أنشد الأديب ، وسمعتة ) . ( أنشدت الأديبة ، وسمعتها ) . ( أنشد الأديبان ، وسمعتهما ) . ( أنشد الأديبون وسمعتهم ) . ( أنشدت الأديبات ، وسمعتهن . . . ) .

ومثل هذا يقال عند إعمال الأول أيضاً في مثال : « د » <sup>(١)</sup> وهو : « أنست وسعدت بالزائر الأديب » حيث يحتاج كل من العاملين في تكملة معناه إلى الجار مع مجروره ؛ نحو : ( أنست - وسعدت - بالزائر الأديب ، به <sup>(٢)</sup> ) . ( أنست - وسعدت - بالزائرة الأديبة ، بها ) . ( أنست - وسعدت - بالزائرين الأديبين ، بهما ) . ( أنست - وسعدت - بالزائرتين الأديبتين ، بهما ) . ( أنست - وسعدت - بالزائرين الأديبين ، بهم ) ، ( أنست - وسعدت - بالزائرات الأديبات ، بهن ) . وكان الأصل مع التخيل : ( أنست بالزائر الأديب ، وسعدت به ) . ( أنست بالزائرة الأديبة ، وسعدت بها ) . ( أنست بالزائرين الأديبين ، وسعدت بهما ) . ( أنست بالزائرتين الأديبتين ، وسعدت بهما ) . أنست بالزائرين الأديبين ، وسعدت بهم ) ، ( أنست بالزائرات الأديبات ، وسعدت بهن ) . . . . .

وهكذا نرى أن إعمال الأول يقتضى أمرين محتومين : ألاّ يعمل الأخير مباشرة في ذلك المعمول الظاهر ، وأن يعمل هذا الأخير في ضمير مطابق للمعمول الظاهر ، في الأفراد ، والثنائية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

ويعتبر مرجع الضمير في كل الصور السالفة متقدماً عليه ، بالرغم من تأخر لفظ المرجع - كما أسلفنا - .

وهناك حالة واحدة لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض الأخير المهمل ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ، تلك الحالة تتمحقق بأن يكون هذا الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول به لا يصح حذفه ؛ لأنه عمدة في الأصل ، ولا يصح إضماره ، إذ لو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقتها لمرجعه الاسم الظاهر ؛ مثل : ( أظن - ويطناني أخاً - محموداً وعلياً ، أخوين ) فكلمة : « محموداً » هي المفعول به الأول

(١) ص ١٨٦ .

(٢) يميز فريق من النحاة تقديم هذا المعمول بعد عامله . وسيجيء في الزيادة والتفصيل رأى مستقل .

للعامل ، وهو الفعل : « أظن » ، وكلمة : « علياً » معطوفة عليها . و « أخوين » هي المفعول به الثانى للفعل : « أظن » . وإلى هنا استوفى الفعل — العامل — : « أظن » مفعوله . ويبقى الفعل الأخير المهمل : « يظنان » وهو محتاج لمفعولين كذلك . فأين هما ؟ أو أين ما يغنى عنهما ؟ .

إن « الباء » ضمير ، وهى مفعوله الأول . وبقي مفعوله الثانى ، فلو أتينا به ضميراً أيضاً ، فقلنا : أظن — ويظنانى إياه — محموداً وعلياً أخوين ، أى : أظن محموداً وعلياً أخوين ويظنانى إياه — لكان ( إياه ) مطابقاً فى الأفراد « للباء » التى هى المفعول الأول ؛ فتتحقق المطابقة بينهما ، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر ، كما هو الشأن فى مفعولى : « ظن وأخواتها » ولكنها لا تتحقق بين الضمير « إياه » وما يعود عليه ؛ وهو : « أخوين » ؛ إذ « إياه » ضمير للمفرد ، ومرجعه دال على اثنين ؛ فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه . وهذا غير جائز .

ولو أتينا بالضمير الثانى مثنى فقلنا : أظن — ويظنانى إياهما — محموداً وعلياً ، أخوين — لتحقت المطابقة بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما لاثنين ؛ ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثانى والمفعول الأول ، مع أن الثانى أصله خبر عن الأول ، ولا بد من المطابقة هنا بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ أو الخبر ، — كما أشرنا — .

فلما كان الإضمار هنا يوقع فى الخطأ وجب العدول عنه إلى الإظهار الذى يحقق الغرض ، ولا يوقع فى الخطأ ، فنقول : أظن — ويظنانى أخا — محموداً وعلياً أخوين . أى : أظن محموداً وعلياً أخوين ، ويظنانى أخاً . وفى هذه الصورة لا تكون المسألة من باب التنازع<sup>(١)</sup> .

٣ — إذا عملنا الأخير ، وأهملنا الأول ، وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل ؛ فلا نلحق به ضمير المفعول ( المتنازع فيه ) ولا ما ينوب عن ذلك الضمير . إلا فى ثلاث حالات ، لا بد فى كل واحدة من الإتيان بضمير مطابق للمفعول ، المتأخر عن هذا الضمير ( وفى الحالات الثلاث يجوز عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة<sup>(٢)</sup> ) .

(١) لهذه الحالة نظير ( فى ص ١٩٨ ) ولكن عند إعمال الأخير وإهمال الأول .

(٢) كما سبق فى بابي : الضمير ، والفاعل . ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠ .



الأولى : أن يكون المعمول المتأخر مرفوعاً ، كأن يكون فاعلاً مطلوباً لعمالين قبله - أو أكثر - وكل عامل يريد له نفسه ؛ نحو : شرب وتمهل العاطش . فإذا أعملنا الأخير وأهملنا الأول وجب إلحاق الضمير المناسب بالأول <sup>(١)</sup> ؛ فنقول : ( شربت ، وتمهلت العاطشة ) . ( شربا ، وتمهل العاطشان ) . ( شربتا ، وتمهلت العاطشتان ) ( شربوا وتمهل العاطشون ) . ( شربن وتمهلت العاطشات ) .

الثانية : أن يكون المعمول « المتنازع فيه » اسماً منصوباً أصله عمدة ؛ كفعول « ظن » وأخواتها ؛ فأصلهما المبتدأ والخبر ؛ وكخبر « كان » وأخواتها <sup>(٢)</sup> . وفي هذه الحالة لا يهدف الضمير المناسب ، وإنما يبقى ويوضع متأخراً عن المعمول ( المتنازع فيه ) ؛ نحو : أظنهما - ويظن محمد حامداً ومحموداً ، مخلصين - إياهما ، فالفعلان تنازعا كلمة : « مخلصين » لتكون المفعول الثاني . . . فجعلناها للأخير ، وأعملنا الأول في الضمير العائد إليهما وجعلناه متأخراً .

والمراد : يظن محمد حامداً ومحموداً مخلصين ، وأظنهما إياهما ، أى : أظن حامداً ومحموداً مخلصين . « فحامداً » ؛ مفعول أول للفعل : « يظن » . و « محموداً » معطوف عليه . « مخلصين » مفعول ثان للفعل : « يظن » . و « أظنهما » : « أظن » مضارع ، فاعله مستتر تقديره : « أنا » . « هما » ضمير ، مفعول أول . وقد تقدم ليتصل بفعله ، لأن الاتصال ممكن ؛ وهذا يقتضى التقديم فلا داعى للانفصال <sup>(٣)</sup> . « إياهما » : المفعول الثاني الذى جاء متأخراً <sup>(٤)</sup> .

ومثل : كنت وكان الصديق أخاً لإياه . فالفعلان تنازعا كلمة : « أنا » لتكون خبراً ؛ فجعلناها للمتأخر منهما ، وأعملنا السابق في ضمير هذا الخبر وجعلنا

---

( ١ ) ولكى يقع الضمير موقعاً صحيحاً نتخيل - كما سبق - أن الفعل المهمل قد تأخر عن مكانه إلى آخر الجملة ، وقد سبقته واو العطف وقبلها الفعل العامل وفاعله . وعلى أساس هذا التخيل نجى بالضمير مطابقاً لمرجه المتقدم عليه ، فكان أصل الكلام : تمهلت العاطشة ، وشربت . تمهل العاطشان وشربا . تمهلت العاطشتان وشربتا . تمهل العاطشون وشربوا . تمهلت العاطشات وشربن . . .

( ٢ ) إلا خبر الجامد منها ؛ مثل : « ليس » و « عسى » إذ لا يصلح الجامد الذى ليس فعل

تعجب قياسى أن يكون عاملاً في « التنازع » - كما أوضحنا في ص ١٨٧ و ١٨٨ - .

( ٣ ) طبقاً لما سبق في باب الضمير من الجزء الأول م ٢٠ .

( ٤ ) هناك رأى حسن ، يميز حذفه . وارتقاه كثير من النحاة .

الضمير متأخراً بعد الخبر ؛ فالمراد : كان الصديق أخاً ، وكنت إياه ، أى : كنت أخاً . ويصح : كنته ؛ لأن الاتصال ممكن وجائز ؛ فلا داعى لوجوب الانفصال <sup>(١)</sup> .

بقى أن نذكر حالة <sup>(٢)</sup> لا يصح فيها حذف ضمير الاسم المتنازع فيه ، ولا إعمال الأول المhemل فيه ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ وهذه الحالة هي التي يكون فيها الفعل الأول المhemل محتاجاً إلى مفعول به ، أصله عمدة ، فلا يحذف <sup>(٣)</sup> ولو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقتها لمرجعه الاسم الظاهرة ؛ نحو : ( يظناني ، وأظن الزميلين أخوين — أخا ) . فكلمة : « أظن » مضارع ، فاعله مستتر ، تقديره : « أنا » . وهذا المضارع محتاج إلى مفعولين ، أصلهما : المبتدأ والخبر ؛ فلا يحذف واحد منهما . « الزميلين » مفعوله الأول . « أخوين » : مفعوله الثاني . إلى هنا استوفى العامل الأخير مفعوليه . بقي أن يستوفى المتقدم المhemل ( وهو : « يظنان » ) ، مفعوليه . فالفعل « يظنان » مضارع . فاعله : « ألف الاثنين » و « الياء » . مفعوله الأول . فأين مفعوله الثاني ؟ .

لو جئنا به ضميراً مطابقاً للمفعول الأول فقلنا : يظناني — وأظن الزميلين أخوين إياه — لتحققت المطابقة بين المفعول الثاني « إياه » والمفعول الأول : « الياء » وهي المطابقة الواجبة بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر . ولكن نفوت المطابقة بين الضمير : « إياه » الذي للمفرد ، ومرجعه المثني ، وهو : « أخوين » . ولو جئنا به مثني ؛ فقلنا : يظناني — وأظن الزميلين أخوين — إياهما ، لتحققت المطابقة الواجبة بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما للتثنية . وضاعت بين المفعول الثاني ، الدال على التثنية ، والمفعول الأول وهو « الياء » الدالة على المفرد ، مع أن المطابقة بينهما لازمة ؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر .

فللخروج من هذا الحرج نأتى بالمفعول الثاني اسماً ظاهراً ؛ فنقول . يظناني وأظن الزميلين أخوين — أخا . ولا تكون المسألة من باب « التنازع » <sup>(٤)</sup> .

فإن كان المفعول : « المتنازع فيه » ليس عمدة في أصله ، وكان العامل هو

(٢٠١) وهي التي أشرنا إليها في رقم ١ من هامش ص ١٩٦ عند إعمال الأول ، وإهمال الأخير .

(٣) بالرغم من جواز الحذف في غير التنازع — انظر « ١ » من ص ٢٠١ .

(٤) فهي في هذا كالتى سبقت في ص ١٩٦ .

المتأخر ، فالأحسن حذف المعمول ؛ نحو : عاوت وعاونني الجار . وليس من الأحسن أن يقال : عاونته وعاونني الجار .

الثالثة : أن يكون الضمير مجروراً<sup>(١)</sup> ، ولو حذف لأوقع حذفه في لبس . فيبقى ويوضع متأخراً عن المعمول ؛ نحو : استعنت — واستعان عَمَلِيَّ الزميل — به . فالفعل الأول يطلب كلمة : « الزميل » لتكون مجرورة بالباء : ( أى : استعنت بالزميل ) والفعل الأخير يطلبها لتكون فاعلاً ؛ لأنه استوفى معموله المجرور بالحرف ، « عَمَلِيَّ » فأعملنا الفعل المتأخر في الاسم الظاهر ، وأضممنا بعده ضميره مجروراً بالباء ، فقلنا : « به » . ولو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمل ، ويتوسط بين الفعلين لترتب على هذا تقدم الضمير الفضلة ، المجرور على مرجعه ، وهو غير مستحسن في هذه الصورة . ولو حذفناه وقلنا : استعنت — واستعان عَمَلِيَّ الزميل لأدى حذفه إلى لبس ؛ إذ لا ندري : أالزميل مستعان به ، أم مستعان عليه . . .

فإن أمن اللبس فالأحسن الحذف مع ملاحظة المحذوف في النية ؛ فكأنه موجود ، نحو : مررت ومررتي الصديق<sup>(٢)</sup> .

(١) يعد المجرور بحرف جر للتعدية بمنزلة المفعول به المنصوب حكماً . ( كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من هامش ص ١٨٦ ) .  
(٢) عرض ابن مالك أحكام التنازع بمجمل ، موجزة ، متداخلة . وساقها في الأبيات القليلة التالية :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلُ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالتَّزِمِ مَا التَّزِمَا

يريد : إذا أعمل واحد وأهمل الآخر ، فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه ، مع التزام الطريقة التي أشار النحاة بالتزامها في الإعمال ، أو : مع التزام الطريقة التي التزمها العرب في مثل هذه الأساليب . ولم يوضح هذه الطريقة ، ولم يتعرض لتفصيلها إلا بذكر مثالين في البيت الآتي ؛ يوضح أولهما إعمال العامل الأخير في الاسم الظاهر المتنازع فيه ، مع إعمال المتقدم في ضميره . ويوضح ثانيهما إعمال الأول في ذلك الاسم الظاهر المتنازع فيه مع إعمال الأخير في ضميره ؛ وكلا الفعلين يحتاج للاسم الظاهر ، ليكون فاعلاً له . يقول :

كَيْحُسْنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ

فالاسم المتنازع فيه هو : « ابنك » ، وقد أعمل فيه مباشرة الفعل المتأخر : « يسيء » أما الفعل =

=المتقدم: «يحسن» فقد أعمل في ضميره؛ فصار: «يحسنان» والمثال الذى فى الشطر الثانى يشتمل على الاسم المتنازع فيه؛ وهو: «عبدك»، وقد أعمل فيه الأول: «بنى» وأعمل المتأخر وهو: «اعتدى». ولكنه أعمل فى ضميره، فصار: «اعتديا». ولم يحذف الضمير فى المثالين؛ لأنه ضمير رفع، فلا يحذف . . .

ثم انتقل إلى بيان حكم خاص بالعامل الأول المهمل؛ يتلخص فى أنه لا يعمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه، إلا إذا كان ذلك الضمير الرفع، فإن كان للنصب، أو للجر لم يذكر مع الأول، وإنما يحذف إن كان ضميراً ليس عمدة فى الأصل، ويؤخر إن كان أصله عمدة. (وقد شرحنا هذا تفصيلاً، وأوضحناه بالأمثلة). ويقول فيه:

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرٍ رَفَعَ أَوهَلَا  
بَلْ حَدَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرَ وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

(أوهل: أهمل. أى: صار أهلاً، بمعنى: أعيد، واستعمل فى غير الرفع) ثم بين الحالة التى يحل فيها الظاهر محل الضمير فقال:

وَأَظْهَرَانْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِّغَيْرٍ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَا  
نَحْوُ: أَظُنُّ وَيَظُنُّنَانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(الرخا = الرخاء. وهوسمة الرزق).

. . . . .  
 . . . . .  
 . . . . .

### زيادة وتفصيل :

يُعدّ باب « التنازع » من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً ، وتعقيداً ، وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل ربما كانت مناقضة له .

( ١ ) فأما الاضطراب فيبدو في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التي لا سبيل للتوفيق بينها ، أو التقريب . وقد أهملنا أكثرها .

يتجلى هذا في أن بعضها يجيز حذف المرفوع ؛ كالفاعل ، وبعضها لا يجيز . وفريق يجيز أن يشترك فعلاً أو أكثر في فاعل واحد ، وفريق يمنع ، وطائفة تبيح الاستغناء عن المعمولات المنصوبة ، وعن ضمائرهما . . . . ، وطائفة تبيح حذف ما ليس عمدة الآن أو في الأصل ، وفئة تحتم تقدير ضمير المعمول متأخراً في بعض الصور ، وفئة لا تحتم . . . . و . . . ، فليس بين أحكام « التنازع » حكم متفق عليه ، أو قريب من الاتفاق ، حتى ما اخترناه هنا . وقد يبدو الخلاف واضحاً في كثير من المسائل النحوية الأخرى ، ولكنه في مسائل « التنازع » أوضح وأفدح ، كما يبدو في المراجع المطولة <sup>(١)</sup> . حيث يدور الرأس ، وتضيق النفس .

ومن مظاهر الاضطراب أيضاً أن يحرموا هنا ما أباحوه في أبواب أخرى ، فقد منعوا حذف ضمير الاسم المتنازع فيه إن كان أصله عمدة ؛ كأحد مفعولي « ظن » وأخواتها ، مع أنهم أباحوا ذلك في باب « ظن » <sup>(٢)</sup> . ومنعوا حذف المعمول إن كان فضلة ، والمهمّل هو المتأخر ، مع أنهم أجازوه في الأساليب الأخرى التي ليست للتنازع . ومنعوا هنا الإضمار قبل الذكر في بعض الحالات ، مع أنهم أباحوه في مكان آخر . . . .

وكأن اسم هذا الباب قد سرى إلى كل حكم من أحكامه .

( ب ) وأما التعقيد فلما أوجبه مما ليس بواجب ، ولا شبه واجب ؛ فقد حتموا أن يكون ضمير الاسم المتنازع فيه واجب التأخير عنه حيناً - في رأى كثيرتهم ؛

( ١ ) كالآشموقي وحاشيته ، والتوضيح وشرحه وحواشيه ، والجزء الثاني من الجمع و . . . و .

( ٢ ) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ .

فراراً من الإضرار قبل الذكر ، ومتقدماً حينئذ آخر إذا تعذر تأخير سبب ما تخيأوه . وربما استغنوا عن الضمير ، وأحلوا محله اسماً ظاهراً مناسباً إذا أدى الإضرار إلى الوقوع في مخالفة نحوية عندهم .

ولقد نشأ من مراعاة أحكامهم هذه أساليب بلغت الغاية في القبح ، لا ندرى : ألها نظير في الكلام العربي ، أم ليس لها نظير ؟ كقولهم ما نصه الحرقي : ( استعنت واستعان علي زيد<sup>(١)</sup> به ) . ( وظننت منطلقاً وظننتي منطلقاً هند إياها ) . ( وأعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمر<sup>(٢)</sup> قائماً ) . ( وأعلمت وأعلمني زيداً عمر<sup>(٣)</sup> قائماً إياه إياه ... و... )<sup>(١)</sup> وهذا قليل من الأمثلة البغيضة ، التي لا يطمئن المرء إلى أن لها نظائر في الأساليب المأثورة . ومن شاء زيادة عجيبة منها فليرجع إلى مظانها في المطولات .

( ح ) وأما الخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فواضح في عدد من مسائل هذا الباب ؛ منها : تحميمهم التنازع في مثل : قام وذهب محمد ؛ حيث يوجبون أن يكون الفاعل : « محمد » لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير . ولا يبيحون أن يكون لفظ : « محمد » فاعلاً لهما ؛ بحجة « أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد »<sup>(٢)</sup> ولا ندرى السبب في منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا : « قام محمد وذهب » فإن فاعل الفعل : « ذهب » ضمير يعود على محمد . فمحمد في الحقيقة فاعل الفعلين ؛ ولا يقبل العقل غير هذا . . .

من كل ما سبق يتبين ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب ؛ والتعقيد ، والتخيل الذي لا يؤيده - في ظننا - الفصيح المأثور .

ومن سلامة الذوق الأدبي وحسن التقدير البلاغي الفرار من محاكاة الصور البيانية وأساليب التعبير الواردة بهذا الباب - ولو كان لها نظائر مسموعة - لقبس تركيبها ، وغموض معانيها ، وصعوبة الاهتداء إلى صياغتها الصحيحة . . .

( ١ ) الأشموني - في هذا الباب - عند شرح بيت ابن مالك الذي شطره الأخير :

( . . . وأخرته إن يكن هو الخبر ) وكذا في المطولات الأخرى .

( ٢ ) حاشية الصبان وغيره . وقد أجاز الاجتماع فريق آخر ودفع الإجازة فريق ثالث !

وهكذا دواليك .

ولتدرك هذا كله ، والوصول إلى أحكام واضحة ، سهلة ، لا غبار عليها من ناحية السلامة اللغوية ، وقوة مشابهتها للكلام البليغ ، وتناسقها مع الأحكام النحوية الأخرى — نرى أن تكون أحكام التنازع مقصورة على ما يأتي ( وكلها مستمد من آراء ومذاهب لبعض النحاة ، تضمنتها الكتب المتداولة ، وهذا ما نود التنويه به ) .

١ — تعريف التنازع : هو ما سبق أن ارتضيناه من مذاهب النحاة ، ونقلناه أول هذا الباب (١) .

٢ — تعدد العوامل ؛ فتكون اثنين ، أو أكثر . وقد تتعدد المعمولات ، أو لا تتعدد ، ويشترط فيها عند تعددها أن تكون أقل عدداً من عواملها المتنازعة .

٣ — كل عامل من العوامل المتعددة يجوز اختياره وحده للعمل في المعمول المذكور في الكلام . ولا ترجيح من هذه الناحية ، لعامل على آخر .

٤ — إذا تعددت العوامل وكان كل واحد منها محتاجاً إلى معمول مرفوع ؛ ( كاحتياجه إلى الفاعل في مثل : جلس وكتب المتعلم ) فالمرفوع الظاهر في الكلام يكون لأحدها ، أما غيره من العوامل فمرفوعه ضمير يعود على ذلك الاسم المرفوع . ولا مانع هنا من عودة الضمير على متأخر في الرتبة .

ويجوز أن يكون المرفوع الظاهر مشتركاً بين العوامل المتعدد كلها (٢) ؛ إذا كان متأخراً عنها ؛ فيكون فاعلاً — مثلاً — لها جميعاً ، ولا يحتاج واحد منها للعمل في ضميره .

٥ — إذا تعددت العوامل وكان كل منها محتاجاً إلى معمول غير مرفوع جاز اختيار أحدها للعمل ، وترك الباقي من غير عمل ، لا في ضمير المعمول ، ولا في اسم ظاهر ينوب عنه ؛ لأن الاستغناء عن هذا الضمير أو ما يحل محله من اسم ظاهر ، جائز في الأساليب الفصيحة الخالية من التنازع . فلا بأس أن يجري في التنازع أيضاً ، وبعض المأثور من أمثلة التنازع يطابق هذا ويسايره . ولا فرق بين ما أصله عمدة ، وما أصله فضلة . وإذا وقع الحذف في لبس وجب إزالته بإحدى الوسائل التي لا تعقيد فيها . ولا تهوى بقوة الأسلوب ، وحسن تركيبه .

(١) ص ١٨٧

(٢) وتعدد العوامل مع وجود معمول واحد لها ، رأى يبيحه ويصرح به بعض أئمة النحو ؛ كالفرأء — ومكانته بين كبار النحاة معروفة . وقد أوضحناها في ج ٣ م ٩٨ ص ١٥٨ باب : « أبنية المصادر » .

## المسألة ٧٤ :

المفعول المطلق<sup>(١)</sup>

معناه :

الفعل — بعد إدخاله في جملة — يدل على أمرين معاً ؛ أحدهما : « المعنى المجرد<sup>(٢)</sup> » ، ويسمى : « الحدث » ، والآخر : « الزمان » . ففي مثل : ( رجع المجاهد ؛ فأسرع الناس لاستقباله ، وفرحوا بقدومه . . . نجد ثلاثة أفعال ، هي : رجع — أسرع — فرح . . . ) وكل فعل منها يدل بنفسه مباشرة ؛ — أى : من غير حاجة إلى كلمة أخرى ، — على أمرين معاً .

أولهما : معنى محض نفهمه بالعقل ؛ هو : الرجوع — الإسراع — الفرح . . . وهذا المعنى المجرد هو ما يسمى أيضاً : « الحدث » .

وثانيهما : زمن وقع فيه ذلك المعنى المجرد ( الحدث ) وانتهى قبل النطق بالفعل ؛ فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام . وهذا الفعل يسمى : « الفعل الماضي » . ولو غيرنا صيغة الفعل ؛ فقلنا : ( يرجع المجاهد ؛ فيسرع الناس لاستقباله ، ويفرحون بقدومه ) — لَطَلَّ كل فعل بعد التغيير دالاً على الأمرين معاً ؛ وهما : « المعنى المجرد ، والزمن » . ولكن الزمن هنا صالح للحال والاستقبال . ويسمى الفعل في هذه الصورة الجديدة : « الفعل المضارع » .

( ١ ) المطلق ، أى : الذى ليس مقيداً بقييد باقى المفاعيل بذكر شيء بعده ، كحرف جر مع مجروره ، أو غيره من القيود ؛ كالمفعول به — المفعول لأجله — المفعول معه . . . ويقولون في سبب إطلاقه : إنه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل ؛ إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث ؛ نحو : قام المريض قياماً ؛ فالمرضى قد أوجد القيام نفسه ، وأحدثه حقاً بعد أن لم يكن ؛ بخلاف باقى المفعولات ، فإنه لم يوجد لها ، وإنما سميت باسمها باعتبار إلصاق الفعل بها ، أو وقوعه لأجلها ، أو معها ، أو فيها ؛ فلذلك لا تسمى مفعولاً إلا مقيدة بشيء بعدها . هذا ، وقد لا زمت كلمة : « المطلق » حتى صاوت قيداً .

( ٢ ) أى : العقل المحض الذى لا يقع تحت إحدى الحواس ؛ إذ لا كيان ولا وجود له إلا في العقل ؛ فهو صورة عقلية بحتة ؛ فلا يقوم بنفسه ، وإنما يقوم بغيره ، ولا يدل على صاحبه الذى يقوم به ، ولا على أفراد ، ولا ثنائية ، ولا جمع ، ولا تذكير ، ولا تأنيث . هذا هو المراد من « التجريد البحت » .



ولو غيرنا الصيغة مرة ثالثة فقلنا : ( ارجع . . . أسرع . . . افرح . . .  
 — لدلّ الفعل في صورته الجديدة على الأمرين معاً ؛ وهما : « المعنى المجرد ، والزمن »  
 لكن الزمن هنا مستقبل فقط . وينشأ ما يسمّى : « فعل الأمر » .  
 فالفعل المتصرف — بأنواعه الثلاثة السالفة — يدل على : « المعنى المجرد  
 ( الحدث ) ، والزمان <sup>(١)</sup> معاً » .

ولو أتينا بمصدر صريح <sup>(٢)</sup> لتلك الأفعال — أو نظائرها — لوجدناه وحده يدل  
 في جملته على أمر واحد معين ؛ هو المعنى المجرد ( أى : الحدث ) فقط ؛ كالمصدر وحده  
 في مثل : الرجوع حسن — الإسراع نافع — الفرح كثير . . . ؛ فهو يدل على أحد  
 الشيئين اللذين يدل عليهما معاً الفعل ، ولا يدل على الثاني . . وهذا معنى قولهم :  
 « المصدر الصريح <sup>(٣)</sup> يدل — في الغالب <sup>(٤)</sup> — على الحدث ، ولا يدل على الزمان » <sup>(٥)</sup> .  
 والمصدر الصريح أصل المشتقات — في الرأي الشائع <sup>(٦)</sup> — ، ويصلح لأنواع  
 الإعراب المختلفة ؛ فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به . . . و . . .

( ١ ) وهذا هو الغالب ؛ لأن هناك أفلا لا تدل — في الرأي الأرجح — على الزمان ؛ كنعم  
 ويش في المدح والذم ، وكالأفعال التي في التعريفات العلمية ، وغيرها ، بما أوضحناه وفصلناه — فيما  
 يتعلق بمعنى الفعل ، وأقسامه ، والزمان ، وغيره — بالجزء الأول م ٤ ص ٢٩ .  
 ( ٢ ) أى : غير مؤول . وإذا أطلق المصدر كان المراد : الصريح .  
 ( ٣ ) لأن المؤول يدل على زمن معين ، ( على الوجه الذي بسطناه في مكانه من الجزء الأول ، م ٢٩  
 ص ٣٠٢ ) .

( ٤ ) لأن المصدر الصريح قد يدل مع الحدث على : « المرة ، أو الهيئة » . وإيضاح هذا وتفصيله  
 في موضعه الخاص من باهما ( ج ٣ م ١٠٠ ) .  
 ( ٥ ) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله .

المصدرُ اسمٌ ما سوى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولِ الفعلِ ؛ كَأَمِنْ ، مِنْ أَمِنْ — ١

يقول في تعريف المصدر : إنه اسم يطلق على شيء غير الزمان من المدلولين اللذين يدل عليهما الفعل .  
 ولما كان المدلولان هما : « الحدث ، والزمان » ، وقد صرح بأنه يدل على غير الزمان — اتجهت  
 الدلالة بعد ذلك إلى المعنى المجرد وحده . ومثل للمصدر بكلمة : « أَمِنْ » وقال عنه : إنه من الفعل  
 الماضي : « أَمِنَ » ، يريد بذلك : أن معنى هذا المصدر هو بعض مما يحويه الفعل « أَمِنَ » إذ الأَمِنْ  
 يدل على المعنى المجرد الذي هو أحد شيئين يدل عليهما الفعل : أَمِنَ .

( ٦ ) راجع هذا الرأي في ج ٣ باب : « أبنية المصادر » . م ٩٨ وفي م ٩٩ باب : « إعمال  
 المصدر ، واسمه » .

و . . . ، وقد يكون منصوباً في جملته باعتباره مصدرأ صريحاً جاء لغرض معنى خاص ؛ كإكيد معنى عامله المشارك له في المادة اللفظية ( أو غير هذا مما سيجيء هنا ) مثل : حَطَّم التماسح السفينة تحطيماً . وفي هذه الحالة الخاصة وأشباهها يسمى : « مفعولاً مطلقاً <sup>(١)</sup> » ، ويقال في إعرابه : إنه منصوب على المصدرية ، أو : منصوب لأنه مفعول مطلق .

وإذا كان منصوباً على هذه الصورة الخاصة فناسبه قد يكون مصدرأ آخر من لفظه ومعناه معاً ، أو من معناه فقط . وقد يكون فعلاً <sup>(٢)</sup> من مادته ومعناه معاً ، أو من معناه فقط ، وقد يكون الناصب له وصفاً متصرفاً يعمل عمل فعله — إلا أفعال التفضيل — ؛ كقولهم : ( إن الترفع عن الناس ترفعاً أساسه الغطرسة ، يدفع بصاحبه إلى الشقاء دفعاً لا يستطيع منه خلاصاً ) . وقولهم : ( المخلص لنفسه إخلاص العقلاء يصدّها عن الغي ؛ فيسعد ، والمُعجَّب بها إعجاب الحمقى يُطلق لها العنان فيَهْلِك ) . . . . . <sup>(٣)</sup>

فالمصدر : « تَرَفُّعاً » — قد نُصِبَ بمصدر مثله ؛ هو : تَرَفُّع .

والمصدر : « دفعاً » — قد نصب بالفعل المضارع قبله ؛ وهو : يدفع .

والمصدر : « إخلاصاً .. » — قد نصب باسم الفاعل قبله ؛ وهو : المخلص .

( ١ ) سيجيء تعريفه في رقم ١ من هامش ص ٢١٠ .

( ٢ ) بشرط أن يكون متصرفاً ، وتاماً ، وغير ملغى عن العمل ، فخرج الفعل الجامد ؛ كفعل التعجب ، والناقص مثل : كان . والملغى ، مثل « ظن » عند إلغائها بالطريقة السابقة — في ص ٣٨ —

( ٣ ) وفي ناصب المصدر يقول ابن مالك :

بِمِثْلِهِ : أَوْ فِعْلٍ ، أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكُونُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ - ٢

بيّن في هذا البيت حكم المصدر ، وأنه قد ينصب بمصدر مثله ، أو بفعل ، أو بوصف ، وانتُخب كونه أصلاً للفعل والوصف ؛ أى : وقع الاختيار والتفضيل على الرأى القائل بهذا . ثم بين أقسام المصدر بحسب فائدته المعنوية ؛ فقال :

تَوْكِيداً ، أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ ، أَوْ عَدَدَ كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ ؛ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ - ٣

أى : أن المصدر قد يفيد التوكيد ، أو يبين النوع ، أو يبين العدد . وساق مثالا يجمع الأقسام الثلاثة ؛ فإن : « سيرتين » هي لبيان العدد مع التوكيد أيضاً ، و « سير ذى رشداً » لبيان النوع مع التوكيد أيضاً . وترك القسم الرابع النائب عن عامله . وسيجىء في ص ٢١٩ .

والمصدر : « إعجاب » — قد نصب باسم المفعول قبله ؛ هو : المعجب .  
وكقولهم : الفَرَحُ فَرَحًا مَسْرُفًا ، كالحزين حزنًا مفرطًا ؛ كلاهما  
مسيء لنفسه ، بعيد عن الحكمة والسداد .

فالمصدر : « فرحًا » — منصوب بالصفة المشبهة قبله وهي : « الفرح » .  
وكذلك المصدر : « حزنًا » — فإنه منصوب بالصفة المشبهة قبله ، وهي :  
« الحزين »<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

### تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنوية —

( أ ) قد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرًا واحدًا ؛ هو : أن يؤكد  
— تأكيداً لفظياً — معنى عامله المذكور قبله <sup>(٢)</sup> ، ويُقوية ، ويقرره ؛ ( أى :  
يبعد عنه الشك واحتمال المجاز ) ويتحقق هذا الغرض بالمصدر المنصوب المبهم <sup>(٣)</sup> ،  
نحو : بلغ الخوت الرجل بلعا — طارت السمكة في الجوطيراناً . . .

( ب ) وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معاً — فهما متلازمان — :  
توكيد معنى عامله المذكور ، وبيان نوعه <sup>(٤)</sup> ، ويكون بيان النوع هو

( ١ ) والصفة المشبهة تنصب المصدر في الرأي الأنسب : لأن فيه تيسيراً — كما سيحى في بابها  
ج ٣ م ١٠٥ .

« ملاحظة » : قد يكون العامل في المنادى هو العامل في نصب المصدر . ومن الأمثلة قول الشاعر :

يا هند دعوة صب هائم دَيف مَنى بوصل ، وإلامات أو كَرَبَا  
( راجع المص ج ١ ص ١٧٣ . وستحى لهذا إشارة في ج ٤ باب النداء ، م ١٢٧ ص ٦ ) .

( ٢ ) في ص ٢١١ و ٢١٢ الكلام على تقدم عامله عليه .

( ٣ ) المصدر المبهم هو الذى يقتصر على معناه المجرد دون أن تحى له زيادة معنوية من ناحية  
أخرى ؛ كإضافة أو وصف ، أو عدد ، أو « أل » التى للمهد ،

والمصدر المختص : ما يؤدى معناه المجرد مع زيادة أخرى تحى لمعناه من خارج لفظه ؛ كالتى  
تحى له بسبب إضافته ، أو وصفه ، أو « أل » المهدية « فى أوله » ، أو . . . وفى هذا يقول الخضرى  
فى المبتن للنوع ما نصه :

« ( يقع مبيتا للنوع لكونه مضافاً ، أو موصوفاً ؛ كما مثله الناظم بقوله : ( سرت سرتين سير  
ذى رشد ) — أو محلى . بآل المهدية ؛ كسرت السير ، أى : المجهود بينك وبين مخاطبك . فهو  
ثلاثة أقسام . ويسمى : « المختص » أيضاً ؛ لاختصاصه بما ذكر . والتحقق أن الممدود مختص أيضاً ؛  
لتحديد بالعدد المخصوص ؛ لذا جعل فى التسهيل المفعول المطلق قسمين . « مبهم » وهو المؤكد ، =

الأهم<sup>(١)</sup>؛ نحو: نظرت للعالم نظراً الإعجاب والتقدير، وأثبتت عليه ثناءً مستطاباً. وقوله تعالى: (وإن الساعة لآتية)، فاصفح الصفح الجميل، وليس من الممكن بيان النوع<sup>(٢)</sup> وحده من غير توكيده لمعنى العامل.

(ح) وقد يكون الغرض منه أمرين متلازمين أيضاً؛ هما: توكيد معنى عامله

= «مختص» ، وهو قسمان: محدود، ونوعى ( ) . . . ثم قال ما نصه: (إن النوعى إن كان مضافاً كان من باب النيابة على التحقيق - طبقاً للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش هذه الصفحة - وأما «ذوال» فالظاهر أنه قد يكون كذلك؛ كما إذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق مهود للمخاطب سواء أكان منك أو من غيرك. وقد يكون أصلياً؛ كأن قصدت الإخبار عن ذلك السير المهود الذى وقع منك بميسته استحضاراً لصورته) ١ هـ كلام الخضرى.

والبلاغة تقتضى أن يكون استعمال المصدر المبهم مقصوداً على الحالة التى يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك؛ فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة، وهذا الشك؛ كالأمثلة التى عرضناها. فليس من البلاغة أن يقال: تعدت قعوداً - أكلت أكلاً.. وأشياء هذا، ما دام الفعل: «قعد» أو: «أكل»، ليس موضع غرابة أو شك. نعم التعبير صحيح لغوياً، ولكنه ركيك بلاغياً. أما مثل: طارت السمكة طيراناً، فالبلاغة ترضى عن مجيء المصدر المبهم؛ لغرابة معنى عامله، وتشكك السامع فى صحته. . . . وهكذا.

وتوكيد المصدر لعامله هو من نوع التوكيد اللفظى - الذى سيجىء فى الجزء الثالث م ١١٦ ص ٤٣٤ -؛ فيؤكد نفس عامله إن كان مصدرأ مثله، ويؤكد مصدر عامله الذى ليس بمصدر ليتحد المؤكد والمؤكد معاً فى نوع الصيغة؛ (تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظى، ومنه التوكيد بالمصدر الذى نحن فيه)؛ فعنى قولك: عبرت النهر عبراً - أوجدت عبراً عبراً. وهذا رأى المحققين. لكن سيقرب على الأخذ برأيهم حذف المؤكد فى التوكيد اللفظى، وهذا الحذف - عند أكثرهم - ينافى الغرض من التوكيد اللفظى. وفوق هذا عامله الحقيقى محذوف أيضاً؛ ففى الكلام حذف كثير.

هل يجاب بأن المؤكد مع حذفه ملاحظ يدل عليه اللفظ المذكور الذى يشاركه فى الاشتقاق، وهو: «عبرت» فهو محذوف كالمذكور؟

(١) يدخل فى هذا القسم المصدر المصوغ للدلالة على الهيئة، (وسيجىء الكلام عليه فى ج ١٠٠٣).  
(٢) يقولون بحق: إن المصدر النوعى إن كان مضافاً فالأصح اعتباره نائب مصدر؛ لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره؛ وإنما يفعل فعله الصادر منه؛ فالأصل فى مثل: سرت سير ذى رشد؛ هو: سرت سيرا مثل سير ذى رشد؛ فحذف المصدر، ثم صفته، وأنيب المضاف إليه منابه. ولولا ذلك لكان المعنى: أن سير ذى الرشد قد سرت هو نفسه؛ وهذا فاسد، إذ كيف أسير السير المنسوب لذى الرشد؟ كيف يكون ذو الرشد هو الذى ساره وأوجده؟ حين أقول أنا الذى سرت وأوجدته؟ ففى الكلام تناقض وفساد لا يزيلهما إلا اعتبار النوعى المضاف نائب مصدر. وهذا كلام دقيق، يتجه إليه غرض المعربين، وإن لم يتقيدوا به فى إعرابهم الشائع المقبول أيضاً؛ تيسيراً وتخفيفاً. (راجع رقم ١ هامش ص ٢١٦).

المذكور مع بيان<sup>(١)</sup> عدده ، ويكون الثاني هو الأهم . ولا يتحقق الثاني وحده بغير توكيده معنى العامل ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين ، وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات .

( د ) وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثة مجتمعة<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين نافعتين - وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات طويلات ...  
ولابد من اعتبار المصدر مختصاً في هذه الحالات الثلاث الأخيرة : ( ب - ج - د ) ، لأن المصدر المبهم مقصور على التوكيد المحض ؛ لا يزيد عليه شيئاً . فإذا دلّ مع التوكيد على بيان النوع ، أو بيان العدد ، أو عليهما معاً - وجب اعتباره مصدراً مختصاً<sup>(٣)</sup> .

ومما تقدم نعلم أن فائدة المصدر المعنوية قد تقتصر على التوكيد وحده ، ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده ، ولا بيان العدد وحده ، ولا على هذين الأخيرين معاً ؛ إذ لا بد من إفادة التوكيد في كل حالة من هذه الحالات الثلاث . ومن ثمّ قسم بعض النحاة المصدر قسمين ؛ « مبهماً » ؛ ويراد به : المؤكّد لمعنى عامله المذكور . و « مختصاً » ؛ ويراد به المؤكّد أيضاً مع زيادة بيان النوع ، أو زيادة بيان العدد ، أو ببيانهما معاً .

وقسمه بعض آخر ثلاثة أقسام ؛ هي : المؤكّد لعامله المذكور ، والمؤكّد المبين لنوعه ، والمؤكّد المبين لعدده ، وسكت عن المؤكّد المبين للنوع والعدد معاً ؛ لأنه مركب من الأخيرين ؛ فهو مفهوم ومقبول بداهة . ونتيجة التقسيم واحدة<sup>(٤)</sup> .

(١) ويدخل في هذا القسم المصدر المصوغ للدلالة على المرة ، وهو - في الغالب - لا يعمل ، كسائر المصادر العددية .

(٢) ونشير لهذا في رقم ٤ من هامش ص ٢١١ وكما في ص ٢١٢ . أما تفصيل الكلام عليه في بابه الخاص من ج ٣ م ١٠٠ .

(٣) هي : توكيد المعنى ، وبيان النوع ، وبيان العدد .

(٤) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٠٧ - حيث البيان .

(٤) وهناك قسم آخر - سيجيء في ص ٢٢٠ - هو المصدر النائب عن عامله المحذوف ، وهو مستقل بنفسه في رأى حسن ؛ ولذا يقول المحققون إن أقسام المصدر أربعة ، والأخذ بهذا الرأى أنفع ، لأنه يذلل صعوبات لا يمكن تذليلها إلا بالتأويل والتقدير والتكلف من غير داع . ومن أمثلة هذا : أن المصدر المؤكّد لعامله لا يجوز في الغالب حذف عامله - كما سيجيء في ص ٢١١ و ٢١٩ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٢٠ - ، ولا أن يعمل ، مع أن هناك أنواعاً من المصادر قد تؤكد عامليها وتعمل عملها مع وجوب حذفه ؛ كالمصدر النائب عن عامله المحذوف ، فهذا تناقض يمنعه أن يكون هذا قسماً مستقلاً .

## أمثلة لما سبق :

أمثلة للتوكيد وحده : كلم الله موسى تكليماً - غزا العلم الكواكب غزواً - نزل الطيارون فوق سطح القمر نزولاً ، ومشوا عليه مشياً . صافح الفيل صاحبه مصافحة .  
أمثلة للتوكيد مع بيان النوع : ترنم المغنّى ترنم البلبل - رسم الخبير رسماً بديعاً - أجاد المطرب إجادة الموسيقى .

أمثلة للتوكيد مع بيان العدد : قرأت رسالة الأديب قراءة واحدة ، وقرأها أخرى قراءتين ، وقرأها غيرنا ثلاث قراءات .

أمثلة للتوكيد مع بيان الأمرين : ترنمت ترنيمى البلبل والمغنّى الساحرين - رحلت لبلاد الشام ثلاث رحلات جميلات .  
العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق :

النحاة يسمون المصدر المنصوب الدال بنفسه على قسم مما سبق :  
« المفعول المطلق » (١) .

فالمفعول المطلق تسمية يراد منها : « المصدر المنصوب المبهم ، أو المختص » .  
وقد يراد منها : « النائب عن ذلك المصدر » ؛ فهي تسمية صالحة لكل واحد منهما ، تنطبق عليه . - كما سنعرف (٢) - .

(١) يقول ابن هشام في تعريف المفعول المطلق : « إنه اسم يؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده ، وليس خبراً عن مبتدأ ( كقولنا : علمك علم نافع ) ولا حالا ( نحو : ولي مدبراً ) . . . » اهـ لا داعي لقوله : ( ليس خبراً عن مبتدأ ) ؛ لأن هذا الخبر مرفوع وعمدة ، كما أن خبر النواسخ عمدة . ولا لقوله : ( ليس حالا ) ، لأن الحال مشتق - في الغالب - أما المفعول المطلق فليس مرفوعاً ولا عمدة ، وليس بمشتق في الغالب . . . - هذا ، والحال في المثال مؤكدة لعاملها -

(٢) سنعلم مما سيحيى في ص ٢١٣ أن هناك أشياء تنوب عن المصدر الأصلي عند حذفه ؛ فتعرب مفعولاً مطلقاً ، أو نائب مصدر ، ولا تعرب مصدرأ . وعلى هذا قد يكون المصدر مفعولاً مطلقاً كالأمثلة السابقة ، ( وقد يكون المصدر غير المفعول المطلق ؛ وذلك إذا كان المصدر مرفوعاً ، أو مجروراً أو كان منصوباً لا يبين توكيداً ، ولا نوعاً ، ولا عدداً ، نحو : القتل أشنع الجرائم ، والفتنة أشد من القتل . إن القتل أشنع الجرائم . وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر ؛ كالأشياء التي أشرنا إليها ؛ وهي التي تنوب عن المصدر عند حذفه . فالمصدر والمفعول المطلق يجتمعان معاً في بعض الحالات فقط ، وينفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر . ( وهذا يسمى عند المنطقة : بالعموم الوجهي بين شيئين ؛ فيجتمعان معاً في جهة معينة ، وينفرد كل منهما في جهة أخرى تجعله أعم ، وأشمل ، وأكثر أفراداً من نظيره . . . )

## حكم المصدر<sup>(١)</sup>:

١ - إذا كان المصدر مؤكّداً لعامله المذكور في الجملة تأكيداً محضاً<sup>(٢)</sup>؛ فإنه لا يرفع فاعلاً<sup>(٣)</sup>، ولا ينصب مفعولاً به. إلا إن كان مؤكّداً نائباً عن فعله المحذوف<sup>(٤)</sup>.

كما لا يجوز - في رأى الشائع - تثنيته، ولا جمعه، ما دام المراد منه في كل حالة هو المعنى المجرد، دون تقييده بشيء يزيد عليه، (أى: ما دام المصدر مبهمًا)؛ فلا يقال: صفحت عن الخطئ صفحين، ولا وعدتك وعوداً. إلا إن كان المصدر المبهم مختوماً بالتاء؛ مثل التلاوة؛ فيقال: التلاوتان، والتلاوات.

وسبب امتناع التثنية والجمع أن المصدر المؤكّد مقصود به معنى الجنس<sup>(٥)</sup>؛ لا الأفراد؛ فهو يدل بنفسه على القليل والكثير، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية في المفرد، والتثنية، والجمع؛ لأن دلالته تتضمنها. ومثل المصدر المؤكّد ما ينبو عنه.

ولا يجوز أيضاً - في الغالب - حذف عامل المصدر المؤكّد ولا تأخيرته؛ عن معموله المصدر؛ لأن المصدر جاء لتقوية معنى عامله، وتقديره بإزالة الشك عنه، وإثبات أنه معنى حقيقى، لا مجازى، والحذف مناف للتقوية والتقرير، كما أن التأخير يناهى الاهتمام<sup>(٦)</sup>. لكن هناك مواضع يحذف فيها عامل المصدر المؤكّد وجوباً بشرط إنباء المصدر عنه، وستجىء<sup>(٧)</sup>.

(١) أفرد النحاة لإعمال المصدر باباً خاصاً بهذا العنوان، يشمل شروط إعماله، ويختلف أحكامه، (وسيجىء في ج ٣ ص ٢٠١ م ٩٩).

(٢) أى: مجرداً من كل زيادة أخرى تنضم إلى التوكيد؛ كالزيادة الدالة على النوع أو على العدد، أو عليهما.

(٣) لأنه نوع من التوكيد اللفظى - كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٠٧ - والتوكيد اللفظى لا يكون عاملاً ولا معمولاً، إلا فيما نص عليه البيان المدون هنا، وفي بابها الخاص (ج ٣).

(٤) هذه الحالة الفريدة التى يعمل فيها المصدر المؤكّد عمل فعله. وستجىء مواضع نيابته عنه في ص ٢٢١ م ٧٦، أما المبين - بنوعه - فلا يعمل في الغالب، كما سنذكره.

(٥) المراد: الجنس الإفرادى، وهو ما يصدق على القليل والكثير، مثل: ماء - هواء - ضوء (راجع ج ١ ص ١٥ م ١).

(٦) هذا تعليل النحاة. أما التعليل الأنسب فهو «المحاكاة» للوارد عن فصحاء العرب.

(٧) في ص ٢٢١ م ٧٦.

٢ - أما المصدر المبين للنوع - إذا اختلف أنواعه - أو المبين للعدد، فيجوز تثنيتهما وجمعهما جميعاً مناسباً<sup>(١)</sup>، وتقدمهما على العامل، وهما في حالة الإفراد أو التثنية أو الجمع، ولا يعملان شيئاً - في الغالب -<sup>(٢)</sup>؛ فليس لهما فاعل ولا مفعول...؛ فمثال تثنية الأول وجمعه: سلكت مع الناس سلوكي العاقل؛ الشدة حينئذ، والملاينة حينئذ آخر - سرت سيمر الخلفاء الراشدين؛ أي: سلكت مع الناس نوعين من السلوك، وسرت معهم أنواعاً من السير. (وليس المراد بيان عدد مرات السلوك، وأنه كان مرتين، ولا بيان مرات السير، وأنه كان متعدداً<sup>(٣)</sup>)، وإنما المراد بيان اختلاف الأنواع في كل حالة، بغير نظر للعدد<sup>(٣)</sup>).

ومثال الثاني: خطوت في الحديقة عشر خطوات، ودُرت في جوانبها أربع دورات<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المراد بالجمع المناسب هنا: ما تحققت شروط صحته؛ ذلك أن الجمع ثلاثة أنواع؛ (جمع مذكر - جمع مؤنث سالم - جمع تكسير). ولكل جمع من الثلاثة شروط خاصة به، لا بد من تحققها في مفردة قبل جمعه قياسياً. وتلك الشروط تختلف باختلاف المفرد لكل نوع.

(٢) وقد يعمل المبين للنوع أحياناً، كأن يكون مضافاً لفاعله، ناصباً لمفعوله أو غير ناصب؛ نحو: تأملت من إيذاء القوى الضعيف - حزن من حزن المريض. وهذا العمل - على قلته - قياسي.

(كما سيبيء البيان في ج ٣ م ٩٩).

(٣ و ٣) لأن دلالة المصدر على العدد هي من اختصاص القسم التالي العددي، وليست من القسم النحوي.

(٤) وإلى هذا يشير ابن مالك ببيت ذكره متأخراً عن هذا المكان المناسب له - وسيبيء في هامش من ٢١٨ -

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْحٌ أَبَدًا وَشَنْ ، وَاجْمَعْ غَيْرُهُ ، وَأَفْرَدًا

أي: أن المصدر الدال على التوكيد يجب توقيده؛ أي: إفراده؛ فلا يترك الإفراد إلى التثنية أو إلى الجمع. أما غيره فثمة إن شئت، أو اجمله جمعاً مناسباً، أو أفرده، أي: اجمله مفرداً. وقد أوضحنا في الصفحة الآتية أن النائب عن المصدر المؤكد، أو: المبين، يجري على حكمه.



## حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه

يجوز حذف المصدر الصريح بشرطين : أن تكون صيغته ( أى : مادته اللفظية ) من مادة عاملة اللفظية <sup>(١)</sup> ، وأن يوجد في الكلام ما ينوب عنه بعد حذفه .

وحكم هذا النائب : النصب دائماً <sup>(٢)</sup> . ويذكر في إعرابه : أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف ، أو : منصوب لأنه مفعول مطلق ، ولا يصح في الإعراب الدقيق أن يقال : « منصوب لأنه مصدر » ؛ ذلك لأنه ليس مصدرًا للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه . . . فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرز من الخطأ في مدلولاتها ؛ فعند إعراب المصدر الأصلي المنصوب نقول : إنه « مصدر منصوب » ، أو : « مفعول مطلق » منصوب كذلك . أما عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فنقول في إعرابه : « إنه نائب عن المصدر المحذوف ، منصوب » ، أو : « مفعول مطلق ، منصوب » ، ولا يصح أن يقال : مصدر . . .

(١) يشترط النحاة أن يكون المصدر متأسلاً في المصدرية . ويفسرونها بأنها التي تكرن من لفظ عاملة وحروفه ، لا مطلق المصدر ؛ ففي مثل : سررت فرحاً - أو فرحت جذلاً - لا تعد كلمة « فرحاً » ولا كلمة : « جذلاً » مصدرًا متأسلاً للفعل المذكور ؛ لعدم الاشتراك اللفظي في الصيغة ، وإنما هما نائبتان عن المصدرين الأصليين المحذوفين ، والأصل : « سررت سروراً » ، و « فرحت فرحاً » ، ثم حذف المصدر الأصل ، وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه ، ولكنه يرادفه من جهة المعنى . لهذا يعربون المصدر المرادف السالف « نائباً عن المصدر الأصل » ، أو : « مفعولاً مطلقاً » كما قلنا ، وكما عرفنا في رقم ٢ من هامش ص ٢١٠ أن المفعول المطلق يطلق - أحياناً - على المصدر الأصل المنصوب على المصدرية ، وقد يطلق على ما ينوب عنه أحياناً أخرى ، كما في هذا المرادف .

والمترادفان هما اللفظان المشتركان في المعنى تمام الاشتراك - بحيث يؤدي أحدهما المعنى الذي يؤديه الآخر - مع اختلاف صيغتهما في الحروف ؛ مثل : ( فرح ، وجذل ) ومثل : ( شتان ، وكثره ) ومثل : ( حب ، ورقية ) .

(٢) مع خضوعه لبقية الأحكام التي كان يخضع لها المصدر المحذوف ؛ كما أشرنا قريباً في آخر الهامش ص ٢١٢ .

والأشياء التي تصلح للإنبابة عن المصدر كثيرة<sup>(١)</sup>؛ منها : ما يصلح للإنبابة عن المصدر المؤكّد، وقد ينبو عن المصدر المبيّن أيضاً إذا وجدت قرينة تُعيّن المصدر المبيّن المحذوف . ومنها ما لا ينبو عن المصدر المؤكّد ، ولكنه ينبو عن غيره من باقي أنواع المصدر . فما يصلح للإنبابة عن المصدر المؤكّد :

- ١ - مرادفه<sup>(٢)</sup>؛ مثل : أحببت عزيز النفس مَقَمَةً ، وأبغضت الوضع كُرْهًا .
- ٢ - اسم المصدر<sup>(٣)</sup> ، بشرط أن يكون غير عَلَمٍ<sup>(٤)</sup>؛ نحو : توضع المصلى وضوءاً - اغتسل الصانع غَسْلًا . فالوضوء والغسل اسماً مصدرين للفعلين قبلهما ، نائين عن المحذوف . ومثل : فُرْقَة ، وحرْمَة ، في قولهم : افترق الأصدقاء فُرْقَة ، ولكنى أحترم عهودهم حرْمَة . فالكلمتان اسماً مصدرين للفعلين « افترق ، واحترم » قبلهما . ونائين عن المصدرين المحذوفين<sup>(٥)</sup>؛ كالشأن في كل ما يلاقى المصدر في أصول مادة الاشتقاق<sup>(٦)</sup>؛ بأن يشاركه في حروف مادته

(١) يتبين مما يأتي أن أربعة أشياء تصلح للنبابة عن كل مصدر أصيل محذوف هي : (المرادف) - (ملاقيه في الاشتقاق ، ومن هذا اسم المصدر غير العلم) - (الضمير) - (اسم الإشارة) .

(٢) راجع رقم ١ من هامش الصفحة الماضية .

(٣) هو : ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه من ناحية الاشتقاق . بنقص بعض حروفه عن حروف المصدر - وهذا هو الغالب - كما في الأمثلة المعروضة . فهما يتلاقيان في الاشتقاق . ولكن الغالب أن اسم المصدر تقل حروفه عن حروف المصدر الذي يلاقيه في مادة الاشتقاق ،

وقد عرضوا للفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحية اللفظية السابقة ، ومن الناحية المعنوية ؛ فقالوا فيهما : إن لفظ المصدر يجمع في صيغته جميع حروف فعله ؛ فهو يجري عليه في أمرها ، واسم المصدر لا يجري على فعله وإنما ينقص عن حروفه - غالباً - وإن معنى المصدر ومدلوله هو : الحدث . أما اسم المصدر فعناه ومدلوله المصدر لا الحدث ، فهو يدل على الحدث بواسطة . أى : أن المصدر يدل على الحدث مباشرة وبالإصالة ، واسم المصدر بمنزلة النائب عنه في ذلك . على أن تفصيل الكلام على تعريفهما وإيضاح الفروق الدقيقة بينهما وسرد أحكامهما - سيجي في الباب الخاص بهما ؛ هو : باب : « إعمال المصدر » واسمه « (ح ٣ ص ٢٠١ م ٩٩) . ومن الفوارق اللفظية المدونة هناك أن اسم المصدر مقصور على السماع ، أما المصدر فنه السماع ، ومنه القياسي .

(٤) وحجتهم أن العلمية معنى زائد على المصدر ؛ لأن المصدر يدل على الحدث فقط ، - كما عرفنا - فإذا كان النائب اسم مصدر وعلماً معاً فقد اجتمع فيه أمران ؛ هما : « العلمية » ، والدلالة على الحدث . . واجتماعهما يجعله غير صالح للنبابة عن المصدر المحذوف ؛ لأن المصدر المحذوف لا يدل على العلمية ؛ فكيف يدل عليها اسم المصدر وهو نائب عنه في لفظه وفي معناه ؟ أى : كيف يدل النائب على شيء ليس في الأصل ؟

(٥) انظر المصباح المنير ، مادة : « حرم » . (٦) يدخل في هذا المصدر المبيى .

الأصلية ؛ إما مع كونه مصدر فعل آخر ؛ كالمثالين الأولين ، ونحو : « التبتيل » في قوله تعالى : ( واذكر اسم ربك ، وتَبَتَّلْ<sup>(١)</sup> إليه تَبْتِيلاً ) ، فإنه مصدر<sup>(٢)</sup> للفعل : « بَتَّلَ » وقد ناب عن « التبتَّل » ، الذى هو مصدر الفعل : « تَبَتَّلَ » . وإما مع كونه اسم<sup>(٣)</sup> عين ؛ نحو قوله تعالى : ( والله أنبتكم من الأرض نباتاً . . . ) ، فكلمة : « نباتاً » اسم للشئ النابت من زرع أو غيره ، وقد ناب عن : « إنباتاً » الذى هو المصدر القياسى للفعل : « أنبت »<sup>(٤)</sup> .

٣ - بعض أشياء أخرى ؛ كالضمير العائد عليه بعد الحذف ، وكالإشارة له بعد الحذف أيضاً ؛ كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص : « أخلصته لمن أودّه » ، وعن الإقبال : « أقبلتُ هذا » . والأصل : أخلصت الإخلاص ، وأقبلت الإقبال . فالضمير عائد على المصدر المؤكّد الذى حذف ، ونائب عنه ، وهو : ( الإخلاص ) واسم الإشارة يشير إلى المصدر المؤكّد الذى حذف وينوب عنه ؛ وهو : ( الإقبال ) .

والذى يصلح للإنبابة فى الأنواع الأخرى :

١ - لفظ كلّ أو بعض ، بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف ؛ نحو : لا تنفق كل الإنفاق ، ولا تبخل كل البخل ؛ وابتغ بين ذلك قواماً<sup>(٥)</sup> . إذا سنحت الفرصة لغاية كريمة فلا تتمهل فى اقتناصها بعض تمهل ، ولا تتردد بعض تردّد ؛ فإنها قد تُفُت ، ولا تعود .

ومثل كلّ وبعض ما يؤدى معناهما من الألفاظ الدالة على العموم أو على

( ١ ) تفرغ وانقطع لعبادته وطاعته .

( ٢ ) لم يعتبروا : « التبتيل » اسم مصدر للفعل : « تَبَتَّلَ » ؛ لأن حروفه تزيد على حروف مصدر هذا الفعل ، واسم المصدر - فى رأى الشائع عندهم - لا بد أن يقل حروفه عن حروف مصدر الفعل الذى يجرى على مقتضاه فى الاشتقاق . أما رأى الذى لا يشترط أن يقل عن حروف المصدر ، ويبيح أن تزيد ، فيجعل « تبتيلاً » اسم مصدر .

( ٣ ) ذات مجسمة ، وليس - كالمصدر ؛ واسمه - معنى مجرداً .

( ٤ ) يرى بعض النحاة أن كلمة « نبات » فى الآية مصدر جرى على غير فعله ؛ لأنه فى الأصل مصدر للفعل : « نبت » - ثم سمي به النابت ؛ فيكون داخلاً فى قسم الملاقى للمصدر فى الاشتقاق مع كونه مصدر فعل آخر . ولا مانع أن تكون « نبات » اسم مصدر للفعل : « أنبت » .

( ٥ ) اطلب طريقاً وسطاً معتدلاً بين الأمرين .

البعضية ، مثل : جميع ، عامة ، بعض ، نصف ، شَطْر . . .

٢ - صفة المصدر المحذوف<sup>(١)</sup> ؛ نحو : تكلمت أحسنَ التكلم وتكلمت  
أىَّ تكلم<sup>(٢)</sup> . إذ الأصل : تكلمت تَكَلَّمًا أحسنَ التكلم - وتكلمت تكلمًا أىَّ  
تكلم ، بمعنى : تكلمت تكلمًا عظيمًا - مثلاً - .

٣ - مرادف المحذوف ؛ نحو : وقوفًا وجلوسًا فى مثل : قمت وقوفًا سريعًا  
للقادم العظيم ، وقعدت جلوسًا حسنًا بعد قعوده ، ومثل : لما اشتعلت النار صرخ  
الحارس صياحًا عاليًا ؛ لينبه الغافلين ، ولم يتباطأ توائيًا معيًّا فى مقاومتها .

٤ - اسم الإشارة ؛ والغالب أن يكون بعده مصدر كالمحذوف ؛ كأن تسمع  
منْ يقول : « راقنى عدل عمر » ؛ فتقول : سأعدل ذاك العدل العُمري . ويصح  
مع القرينة : سأعدل ذاك .

ومثل أن تسمع : أعجبني إلقاءك الجميل ، وسألنى ذاك الإلقاء ، أو سألتى  
ذاك ، فقد حذف المصدر بعد اسم الإشارة : لوجود القرينة الدالة عليه بعد حذفه ، وهى  
اسم الإشارة - فى المثالين - فإنه يدل دلالة المصدر هنا بالإشارة إليه ، ويغنى عنه<sup>(٣)</sup> . . .

٥ - الضمير العائد على المصدر المحذوف ؛ كأن تقول لمن يتحدث عن الإكرام  
التام والإساءة البالغة : « أكرمُه من يستحقه ، وأسيئها من يستحقها » تريد :  
أكرم الإكرام التام من يستحقه . . . ، وأسيئ الإساءة البالغة من يستحقها<sup>(٤)</sup> .

(١) ويدخل فى صفة المصدر المحذوف المصدر النوعى المضاف الذى سبق أن أشرنا إليه فى رقم ٢  
من هامش ص ٢٠٨ وأوضحنا الرأى والسبب فى اعتباره نائباً عن المصدر .  
والكثير فى الصفة النابتة عن المصدر أن تكون مضافة إليه ؛ كالأمثلة المذكورة ، وقول الشاعر :

الغنى فى يد اللئيم قبيح      قدر قبيح الكريم فى الإملاق

أى : قبيح قبحاً قدر قبيح الكريم فى الإملاق .

(٢) هذا التركيب فصيح بالاعتبار الذى يليه ، والذى يبين أصله ، وما طرأ عليه من حذف .  
(وبسط الكلام على صحته مدون فى ج ٣ - باب الإضافة ، م ٩٥ ص ١١٠ ، وما بعدها حيث  
الرأى الحاسم فى موضوع « أى » ) . ولها إشارة فى باب النعت - ح ٣ م ١١٤ ص ٤٥٢ .

(٣) لا بد من هذه القرينة التى تجعل المحذوف بمنزلة المذكور ، وإلا كان اسم الإشارة نائباً  
عن مصدر مؤكد ، لا عن مصدر نوعى .

(٤) مثل هذا الأسلوب قد يبدو غريباً . لكن إذا عرفنا أن معناه : الإكرامُ ، أكرمُ إكراماً  
من يستحقه . والإساءة ، أسيء إساءة إلى من يستحقها - ذهب الغرابة . وهو أسلوب عربى صحيح له =

٦ - العدد الذال على المصدر المحذوف : نحو : يدور عقرب الساعات في اليوم واللييلة أربعاً وعشرين<sup>(١)</sup> دورة ، ويدور عقربُ الدقائق في الساعة ستين<sup>(٢)</sup> دورة .

٧ - الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف ، وتحقيق دلالة ؛ نحو : سقيت العاطش كوباً - ضرب اللاعب الكرة رأساً ، أو رجلاً ، أى : سقيت العاطش سقياً كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرباً رأس ، أو ضرب رجلاً ، بمعنى : سقيت العاطش بأداة تؤدي مهمة السقى : تسمى : « الكوب » . وضرب اللاعب الكرة بأداة مرفوفة بهذا الضرب تُسمى : الرأس ، أو : الرجل<sup>(٣)</sup> . ولا بد في الآلة أن تكون معروفة بأنها تستخدم في إحداث معنى المصدر ؛ فلا يصح سقيت الرجل العاطش دلوّاً - ولا ضرب اللاعب الكرة بطنّاً ؛ لأن الدلو لا يُسقى بها الرجل ، والبطن لا يُضرب به الكرة .

٨ - نوع من أنواعه ؛ نحو ؛ قعد الطفلُ القُرْفُصَاءَ<sup>(٤)</sup> - مشى العدوُّ القَهْقَرَى<sup>(٥)</sup> ، أو : التقهقر - سرت وراءه الجرى - نام الآمن ملء جفونه<sup>(٦)</sup> ... أى : قعد قعود القُرْفُصَاءَ - مشى مشى القهقرى ؛ وسرت سير الجرى - نام الآمن نوماً ملء جفونه . . .

= نظائر كثيرة في القرآن ؛ وغيره مثل قوله تعالى : ( فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ )

أى : لا أعذب العذاب - لا أعذب عذاباً - أحداً من العالمين . . .

( ١ و ١ ) والأصل : دوراناً أربعاً وعشرين دورة - دوراناً ستين دورة . ثم حذف المصدر ، وناب عنه عدده .

( ٢ ) في مثل هذه الأمثلة ونحوها حذف المضاف - وهو المصدر المنصوب - وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فصار منصوباً مثله ؛ إذ الأصل كما قلنا : سقيت العاطش سقى كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرباً رأس ، أو ضرب رجل .

( ٣ ) نوع من القعود ، يستقر فيه الجالس ، وفخذه ملتصقتان ببطنه ، يحيط بهما ذراعه . أو يتكبد على ركبتيه ، لاصقاً فخذه ببطنه ، وكفاه تحت إبطيه . . .

والقرفصاء والقهقرى معدودان هنا نائبين للمصدر ؛ لأنهما من غير لفظ العامل ؛ بالرغم من أنهما مصدران أصليين للفعليين : « قَرْفَصَ » و « قَهْقَرَ » ؛ فهما مع فعليهما المشاركين لهما في المادة - مصدران ، أما مع عامل آخر لا يشاركهما في المادة اللفظية - كالذى هنا - فتائبان عن المصدر - كما سلف في رقم ١ من هامش ص ٢١٣

( ٤ ) هى الرجوع إلى الخلف .

( ٥ ) ومن هذا قول المتنبي عن قصائده ومشكلاتها المعنوية :

أَنَامَ ملء جفونى عن شواردها ويشهر الخلق جرّاه ويختصم

( جرّاه = من جرّأها . أى : من أجّلها . . . ) وما يصلح للتويع قول الشاعر :

٩ - اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف ؛ كصيغة : « فعلة » ؛ نحو :

مشى القط مشية الأسد ، وثب وثبة النمر . فكلمة : مشية - وثبة - تدل على نوع من الهيئة يكون عليه المصدر ؛ فهي هنا نائبة عنه .

١٠ - وقته ؛ نحو : فلان يلهو ويمرح ؛ لأنه لم يحى ليلة المريض ، ولم يعيش ساعة الجريح . أى : لم يحى حياة ليلة المريض ، ولم يعيش عيشة ساعة الجريح . ( تريد : لم يحى في ليلة كليلة المريض ، ولم يعيش في ساعة كساعة الجريح ؛ يذوق ما فيهما من آلام ) . ومن هذا كلمة : « ليلة » في قول الشاعر :

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدًا      وبِت كما بات السليم <sup>(١)</sup> مُسهداً

١١ - « ما » الاستفهامية ؛ نحو : ما تكتب خطك ؟ بمعنى : أى كتابة تكتب خطك ؟ أرفقة ، أم ثلثاً ، أم تسخاً . . . ؟ ومثله : ما تزرع حقلك ؟ بمعنى : أى زرع تزرع حقلك ؟ أزرق قمح ، أم ذرة ، أم قطن . . . ؟

١٢ - « ما » الشرطية ؛ نحو : ما شئت فاجلس ، بمعنى : أى جلوس شئت فاجلس .

تلك هى أشهر الأشياء التى تنوب عن المصدر غير المؤكّد عند حذفه <sup>(٢)</sup> . وتتلخص كلها فى أمر واحد ، هو : وجود ما يدل عليه عند حذفه <sup>(٣)</sup> ، ويعتق عنه من غير لبس .

= وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلاباً

والأصل : تؤخذ الدنيا أخذ غلاب ، ثم حذف المصدر المضاف وحل المضاف إليه محله ، ونصب . ( ١ ) المدح .

( ٢ ) ومنها : ملاقيه فى الاشتقاق ؛ نحو قوله تعالى فى مريم : ( وأنبأها نبأاً حسناً ) واسم المصدر غير العلم ؛ نحو تكلم المتعلم كلام النبلاء - انظر رقم ٢ ص ٢١٤ ورقم ١ من هامشها . ( ٣ ) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ      كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ ، وَافْرَحِ الْجَدَلِّ - ٦

فسجل فى هذا البيت أن المصدر ينوب عنه عند حذفه كل شيء يدل عليه . واقتصر فى التمثيل على نائبين ؛ هما : لفظ « كل » ، - وقد أضافها للمصدر ؛ حيث قال : « جد كل الجد » - ، ولفظ المرادف ، وهو : الجدل ، بمعنى الفرح ، فى « أفرح الجدل »

ثم ساق بعد هذا البيت بيتاً آخر سبق تدوينه وشرحه فى مكانه المناسب له - بهامش ص ٢١٢ -

من مسائل الباب . هو :

وما لتوكيد فوحّد أبداً      وثنّ واجمع غيره وأفرداً - ٥

حذف عامل المصدر .

إقامة المصدر المؤكّد نائباً عن عامله في بعض المواضع

( أ ) يجوز حذف عامل المصدر المبيّن للنوع أو للعدد بشرط وجود دليل (١) مقالّي أو حاليّ يدلّ على المحذوف . فمثال حذف عامل النوعيّ للدليل مقالّي ، أن يقال : هل جلس الزائر عندك ؟ فيجواب : جلوساً طويلاً ؛ أى : جلس جلوساً طويلاً . ومثال حذفه للدليل حاليّ أن ترى صياداً أصاب فريسته ؛ فتقول : إصابةً سريعة ؛ أى : أصاب إصابة سريعة . ومن هذا قولهم للمتّهيّ للسفر : « سافراً حميداً ، ورجوعاً سعيداً » ، أى : تسافراً حميداً ، ورجوعاً سعيداً . ومثال حذف عامل العددى للدليل مقالّي : هل رجعت إلى بيتك اليوم ؟ فيجواب : رجعتين ، أى : رجعت رجعتين . والدليل حاليّ أن ترى خيل السباق وهي تدور : في الملعب ؛ فتقول : دورتين ؛ أى : دارت دورتين . . . وهكذا . والمصدر في الحالات السالفة منصوب بعامله المحذوف جوازاً ، وليس نائباً عنه .

( ب ) أما المصدر المؤكّد لعامله فالأصل عدم حذف عامله ؛ لما عرفنا (٢) من أن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله في النفس ، وتقويته ، ولتقرير المراد منه ، — أى : لإزالة الشك عنه — ، ولبیان أن معناه حقيقى لا مجازى ، وهذه هي دواعى المحجىء بالمصدر المؤكّد ، ومن أجلها لا يصحّ تثنيته ، ولا جمعه ، ولا أن يرفع فاعلاً أو ينصب مفعولاً ، ولا أن يتقدم على عامله ، ولا أن يحذف عامله (٣) . . . لأن هذا الحذف مناف لتلك الدواعى ، معارض للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكّد (٤) .

( ١ ) في رزم ١ من هامش ص ٥٦ أن الدليل ( ويسمى : القرينة أيضاً ) : قد يكون مقالياً ، أى : مرجعه إلى القول والكلام — وقد يكون حالياً ، لا شأن له بالقول أو الكلام ؛ وإنما الشأن فيه للمشاهدة ، أو نحوها مما يحيط بالشخص ، ويجمله يفهم أمراً مستتبّاً بما حوله ، دون أن يسمع لفظاً مطلقاً ( ٢ ) في ص ٢١١ و « ١ » من ص ٢٠٧ . ( ٣ ) سبقت أحكامه في ص ٢١١ . ( ٤ ) فيما سبق يقول ابن مالك :

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ اِمْتِنَعٌ وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَسَعٌ - ٦

يريد : أن هناك متسعاً للحذف في غير عامل المؤكّد ، عند وجود دليل على المحذوف .

لكن العرب التزموا حذف عامله باطراد في بعض مواضع معينة ، وأنا بوا عنه المصدر المؤكّد ؛ فحذف محله ، وعميل عمله في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وأغنى عن التلفظ بالعامل ، وعن النطق بصيغته ؛ وصار ذكر العامل ممنوعاً معه ؛ لأن المصدر بدل عنه ، وعوض عن لفظه ومعناه <sup>(١)</sup> ؛ ولا يجتمع العوض والمعوّض عنه <sup>(٢)</sup> .

ولما كان العرب قد التزموا الحذف والإنابة - معاً - باطراد في تلك المواضع ، لم يكن بُدّ من أن نحاكيمهم ، ونلتزم طريقتهم الحتمية في حذف العامل في تلك المواضع ، وفي إنابة المصدر المؤكّد عنه . ولهذا قال النحاة :

إن عامل المصدر المؤكّد لا يحذف جوازاً - في الصحيح - ؛ وإنما يحذف وجوباً في المواضع التي التزم فيها العرب حذفه لحكمة مقصودة ، مع إقامة المصدر المؤكّد مقامه ، والأمران متلازمان .

ومع أن العامل محذوف وجوباً فإنه هو الذي ينصب المصدر النائب عنه (أى : أن المصدر نائب عن عامله المحذوف ، ومنسوب به معاً) .

أما المواضع التي ينوب فيها هذا المصدر عن عامله <sup>(٣)</sup> المحذوف وجوباً فبعضها خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية ، وبعض آخر خاص بالأساليب الإنشائية غير الطلبية ، أو بالأساليب الخبرية المحضة <sup>(٤)</sup> .

(١) هذا المصدر النائب أساسه المبالغة فهو أبلغ وأقوى في تأدية المعنى من عامله .

(٢) سبقت الإشارة (في رقم ٤ هامش ص ٢٠٩ وفي رقم ١ من هامش ص ٢٢٥ إشارة أيضاً) إلى أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسماً مستقلاً بذاته يزداد على الأقسام الثلاثة المشهورة . والسبب أن كثيراً من المصادر النائية عن عاملها المحذوف قد يكون مؤكّداً لعامله ، والأصل في المؤكّد ألا يعمل ، وألا يحذف عامله . . . . . مع أن المؤكّد هنا يعمل ويحذف عامله ؛ فيقع التعارض والتناقض بين حكم المؤكّد هنا وحكمه في ناحية أخرى . ولا سبيل للتغلب على هذا التعارض والتناقض إلا بالتأويل والتقدير ؛ - وهذا معيب - ، أو باعتبار المؤكّد هنا ، المحذوف عامله وجوباً ، قسماً مستقلاً . ولا ضرر في هذا ؛ بل فيه تغلب على الصعوبة السالفة .

(٣) بعض المصادر المؤكّدة قد تنوب عن عوامل مهملّة ، أو ليست من لفظها ؛ فتكون مقصورة على السماع ، كما يجيء في ص ٢٢٣ مثل : ويح ، ويل . . . . . وسيجى الكلام عنها في الزيادة ، ص ٢٣٠ .

(٤) سبق في ج ١ ص ٣٧٤ م ٢٧ إيضاح للجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية . ولمخصه : أن الجملة الخبرية هي التي يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ، من غير نظر لقائلها من ناحية أنه معروف بهذا أو بذاك . مثل : نزل المطر أمس . فهي جملة صالحة لأن توصف بأنها - في حد ذاتها - صادقة أو كاذبة . . . . .

والجملة الإنشائية هي التي يطلب بها إما حصول شيء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره ؛ فلا دخل للصدق أو الكذب فيها .



١ - فيراد بالأساليب الإنشائية الطلبية هنا : ما يكون فيها المصدر المؤكّد النائب دالاً على أمر ، أو نهى ، أو دعاء ، أو توبيخ ، والكثير أن يكون التوبيخ مقرونًا بالاستفهام<sup>(١)</sup> ؛ فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم : قياماً . بمعنى : قوموا ، وأن تقول لهم بعد دخوله واستقراره : جلوساً . بمعنى : اجلسوا . فكلمة : « قياماً » مصدر (أو : مفعول مطلق) منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً . والمصدر نائب عنه في الدلالة على معناه ، وفي تحمل ضميره المستتر الذي كان فاعلاً<sup>(٢)</sup> له ؛ فصار بعد حذف فعله فاعلاً للمصدر النائب . ومثل هذا يقال في : « جلوساً » وأشباههما . والأصل قبل حذف العامل وجوباً : قوموا قياماً - اجلسوا جلوساً<sup>(٣)</sup> . . . .

ومثال النهى أن تقول لجارك وقت سماع محاضرة ، أو خطبة . . . سكوتاً ، لا تكلماً ؛ أى : اسكت ، لا تتكلم . فكلمة : « سكوتاً » مصدر - أو : مفعول مطلق - منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً ، والذي ينوب عنه هذا المصدر في أداء معناه . وفاعل المصدر النائب مستتر وجوباً ، تقديره : أنت ؛ وقد انتقل إليه هذا الفاعل بعد حذف فعل الأمر على الوجه السالف<sup>(٤)</sup> . وكلمة : « لا » ناهية ،

= وهى قسبان : إنشائية طلبية ، أى : يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والتحضيض . . . - كما هو مدون في المصادر الخاصة بالبلاغة - . وإنشائية غير طلبية وهى التى يريد بها المتكلم : إعلان شيء والتسليم به ، وتقرير مدلوله ، من غير أن يصحب هذا الإعلان والتسليم طلب أمر آخر ، - كما سيجىء في ص ٢٢٣ وتشمل جملة التعجب - في رأى الشائع - وجملة المدح والذم بنعم وبئس ونظائرها ، وجملة القسم نفسه ، لا جملة جوابه ... ، وصيغ العقود التى يراد إقرارها ؛ مثل : بعثت ، وهبت ... إلى غير هذا مما في المرجع السابق .

(١) انظر رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية .

(٢ و ٢) ذلك أن فعل الأمر المحذوف وحده ، له فاعل لم يحذف . فلما ناب المصدر عن فعل الأمر المحذوف وحده انتقل فاعله إلى المصدر النائب ، وصار فاعلاً له بعد أن كان فاعلاً لفعل الأمر المحذوف ؛ فالمصدر متحمل لتفسير عامله . وقيل : إن المصدر ناب عن الفعل المحذوف وعن فاعله معاً ؛ فلا يحتاج لفاعل . . . . وقيل . . . .

والرأى الأول أحسن ، لأنه يسائر القواعد النحوية العامة . والثاني أخف وأيسر . ولا تأثير لاختلافهما في الاستعمال الكلامي والكتابي .

(٣) ومثل قول الشاعر :

أكابرنا عطفاً علينا فإننا بنا ظمأ برح ، وأنتم مناهل =

و « تكلماً » : مصدر منصوب بالمضارع المحذوف ، المحزوم بلا الناهية<sup>(١)</sup> ،  
ونائب عنه في تأدية معناه . وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنت .  
وهذا الضمير انتقل للمصدر النائب من المضارع المحذوف . — كما تقدم .

ومثال الدعاء بنوعيه<sup>(٢)</sup> قول زعيم : « ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة مع  
طاغية جبار ؛ فنصرأ عبادك المخلصين ، وهلاكأ وسُحقأ للباغي الأثيم » . أى :  
فانصر — يا رب — عبادك المخلصين ، واهلك واسحق الباغي الأثيم . . .  
ومنه « سقيأ » و « رعيأ »<sup>(٣)</sup> لك ، « وجدعأ وليأ » لأعدائك . وإعراب المصادر  
في هذه الأمثلة كإعرابها في نظائرها السابقة .

ومثال الاستفهام التوبيخي<sup>(٤)</sup> : أبخلأ وأنت واسع الغنى ؟ أسفاهة وأنت

= يريد : يا أكابرنا ، أعطفوا علينا . . . — والبرح : الشديد . المناهل : جمع منهل ، وهو  
مورد الماء العذب الصافي .

( ١ ) والأصل قبل الحذف فيها : اسكت سكوتأ ، لا تتكلم تكلمأ ، ولا يكون حذف المضارع  
المحزوم « بلا » الناهية واجباً إلا في هذه الصورة — كما سيجيء هذا في موضعه من باب : « الجوازم » ،  
ج ٤ م ١٥٣ عند الكلام على : « لا الناهية » .

( ٢ ) الخير والشر .

( ٣ ) يوجب أكثر النحاة حذف العامل هنا ؛ مراعاة للسجع . ويكون التقدير : ( اسق يارب ،  
ارع يارب . الدعاء لك أيها المخاطب ) ، فالجار والمجرور في الصورتين خبر لمحذوف ؛ تقديره : الدعاء  
— مثلاً — ولا يصح أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمصدر قبلهما ؛ لثلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون :  
اسق يارب لك — ارع يارب لك . وهذا فاسد ؛ لأن السق ليس مطلوباً لله ، وكذلك الرعى . من أجل  
هذا قالوا بحق في مثل : سقيا لك — إن الكلام جملتان وليس جملة واحدة .

على أن لهذا البحث تفصيلات واسعة ، وتقرينات دقيقة ؛ لاغنى عن الإلمام بها ، لتعدد أحكامها  
بتعدد استعمالاتها — وقد سجلناها في ج ١ ص ٣٧٢ م ٣٩ . —

ويجيز فريق من النحاة عدم التقيد بوجوب حذف العامل في مثل هذه الصورة المسموعة ، ورأيه  
سائق ، والأول هو الأنصح والأقوى — كما سيجيء في « ح » من ص ٢٣٢ .

( ٤ ) قد يكون التوبيخ للتكلم ، بأن يوجه صيغة التوبيخ مشتملة على الخطاب يريد بها نفسه ،  
بقرينة . كقول القائل لنفسه : أتركأ للعمل وأنا فقير ؟ وقد يكون التوبيخ للمخاطب ، نحو : أسرقة  
وأنت غنى ؟ وقد يكون للغائب ، نحو : أخوفأ وهو جندى ؟ وقد يكون التوبيخ مسبوقاً بأداة استفهام .  
إما مذكرة صراحة ، أو ملحوظة في حكم المذكرة ، وإما غير مذكرة ولا ملحوظة . فثال المذكرة  
وما في حكمها قول الشاعر :

أذلاً إذا شبَّ العدا نارَ حربهم ؟ وزهو إذا ما يعجنحون إلى السلم ؟

والأصل : أنزل ذلاً ؟ وتزهو زهوأ ؟ فالأول مسبوق بهمزة الاستفهام المذكرة ، والثاني مسبوق بها =

مثقف ؟ أى : أتبخّل بخلاً ... أتسّفهُ سفاهة ... وإعراب المصدر هنا كسابقه :  
 ونبأه المصدر عن عامله المحذوف فى الأساليب الإنشائية الطلبية - قياسية ،  
 بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته ، وأن يكون المصدر  
 مفرداً منكرأ ، وإلا كان سماعياً ؛ مثل : ويحّه ، - ويله <sup>(١)</sup> ... - كما تقدم <sup>(٢)</sup> .

٢ - ويراد - هنا - بالأساليب الإنشائية غير الطلبية : المصادر الدالة على  
 معنى يريد المتكلم إعلانه وإقراره ، والتسليم به ، من غير طلب شيء <sup>(٣)</sup> ، أو عدم  
 إقراره ، كما سبق <sup>(٤)</sup> . والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب جار مجرى  
 الأمثال ، والأمثال لا تغَيّر ؛ كقولهم عند تذكر النعمة : ( حمدأ ، وشكرأ ،  
 لا كفرأ ) ؛ أى : أحمّد الله وأشكره - ولا أكفر به . وكانوا يردّون الكلمات  
 الثلاث مجتمعة لهذا الغرض وهو إنشاء المدح ، والشكر ، وإعلان عدم الكفر .  
 ووجوب حذف العامل متوقف على اجتماعها ؛ مراعاة للمأثور ؛ وإلا لم يكن الحذف  
 واجباً .

وكقولهم عند تذكر الشدة : « صبرأ ، لا جزعأ » . بمعنى : أصبر <sup>(٥)</sup> ،

= ملاحظة وتقديراً . ومثال غير المذكورة وغير المقدرة قول الشاعر :

خُمولا ، وإهمالاً ، وغيرك مولع بتثبیت أسباب السيادة والمجد  
 أى : تحمل خُمولا ، وتهمل إهمالاً . . .

( ١ ) المصادر الدالة على الطلب لا تصلح أن تكون نعتاً ، ولا منعوياً - كما سيجىء فى باب النعت -

ج ٣ م ١١٤ ص ٤٤٥ .

( ٢ ) فى رقم ٣ من هامش ص ٢٢٠ .

( ٣ ) المقصود فى الأساليب الآتية : الإنشاء غير الطلبى - وقد شرحناه فى رقم ٤ من هامش

ص ٢٢٠ - ولكنهم جعلوها من قسم الخبر نظراً لصورة العامل ولفظه . ويرى بعض النحاة أنها أساليب  
 خبرية لفظاً ومعنى . وهذا رأى حسن ، لوضوحه ، والمسألة رهن بالاصطلاح .

( ٤ ) فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٠ .

( ٥ ) أما كلمة : صبرأ فى مثل قول الشاعر :

فصبرأ فى مجال الموت صبرأ فما نيل الخلود بمستطاع

فصح أن تكون مصدرأ نائباً عن الفعل المضارع : « أصبر » فيكون هذا المصدر من نوع الإنشاء  
 غير الطلبى وتصح أن تكون مصدرأ نائباً عن فعل الأمر - أى عن : « أصبر » - فيكون المصدر من  
 نوع الإنشاء الطلبى الذى سبق بيانه .

لا أجزعُ ، يريد إنشاء هذا المعنى . وعند ظهور ما يعجب : « عجباً » ، بمعنى أعجبُ ، وعند الحث على أمر : ( افعلْ وكرامةً ) ، أى : وأكرمك . وعند إظهار الموافقة والامتثال : ( سمعاً وطاعة ) ، بمعنى : أسمعُ وأطيعُ .

والمصدر فى كل ما سبق - أو : المفعول المطلق - منصوب بالفاعل المحذوف وجوباً وهو الذى ناب عنه المصدر فى أداء المعنى ، وفى تحمل الضمير الفاعل ، وتقديره للمتكلم : أنا .

ونبابة هذا النوع من المصادر عن عامله تكاد تكون مقصورة على الألفاظ المحددة الواردة سماعاً عن العرب . ويرى بعض المحققين جواز القياس عليها فى كل مصدر يشيع استعماله فى معنى معين ، ويشتهر تداوله فيه ، وله فعل من لفظه ، من غير اقتصار على ألفاظ المصادر المسموعة . وهذا رأى عملي مفيد<sup>(١)</sup> .

٣ - ويراد بالأساليب الخبرية المحضة أنواع ، كلها قياسى ، بشرط أن يكون العامل المحذوف وجوباً فعلاً من لفظ المصدر ومادته .

منها : الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح أمراً مبهماً مجملاً ، تتضمنه جملة قبل هذا المصدر ، ويفصل عاقبتها ؛ أى : يبين الغاية منها ( فالشروط ثلاثة فى المصدر : تفصيله عاقبة ، وأنها عاقبة أمر مبهم تتضمنه جملة ، وهذه الجملة قبله ) مثل : « إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء ؛ فإما عتاباً كريماً ، وإما صفحاً جميلاً<sup>(٢)</sup> » ؛ فسلوكُ مسلك العقلاء أمر مبهم ، مجمل ، لا يعرف المقصود منه ؛ فهو مضمون جملة محتاجة إلى إيضاح ، وتفصيل ، وإبانة عن المراد ، فجاء بعدها الإيضاح والتفصيل والبيان من المصدرين : « عتاباً » و « صفحاً » المسبوقين بالحرف الدال على التفصيل ؛ وهو : « إما » .

وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً ، وقد ناب كل مصدر عن فعله فى بيان معناه . والتقدير : فإما أن تعتب عتاباً كريماً ، وإما أن تصفح صفحاً جميلاً .

(١) لأنه يساير الأصول اللغوية العامة ، ولا تضار اللغة باتباعه . وقد أشرنا لهذا فى « ج » من

ص ٢٣٢ .

(٢) وتنفى « أو » عن « إما » الثانية ؛ كقول الشاعر :

وقد شفىنى ألا يزال يروعنى خيالك إما طارقاً أو مغادياً

ومثله: «إذا تعبت من القراءة فاتركها لأشياء أخرى؛ فإما مشياً في الحدائق، وإما استماعاً للإذاعة، وإما عملاً يدوياً مناسباً». فالمصادر «مشياً» - «استماعاً» - «عملاً»... موضحة ومفصلة لأمر غامض مجمل في جملة قبلها، يحتاج لبيان، هو: «التَّرك لأشياء أخرى» فعامل كل منها محذوف وجوباً، والتقدير: تمشى مشياً - تسمع استماعاً - تعمل عملاً... فهي مصادر منصوبة بفعلها المحذوف الذي نابت عنه في تأدية معناه... وانتقل إليها الفاعل بعد حذف العامل؛ فصار فاعلاً مستتراً للمصدر النائب. والتقدير: «أنت». ومثل قول الشاعر:

لأجهَدَنَّ ؛ فإمَّا درءَ واقعة تُخشى ، وإما بلوغَ السؤل والأمل  
والتقدير: فإمَّا أدرأ درءَ واقعة، وإما أبلغ بلوغ السؤل... .

ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مكرراً أو محصوراً، ومعناه مستمراً إلى وقت الكلام، وعامل المصدر واقعاً في خبر مبتدأ اسم ذات<sup>(١)</sup>. فمثال المكرر: المطرُ سحاً سحاً - الخيل الفارهة<sup>(٢)</sup> سهيلاً<sup>(٣)</sup>، سهيلاً، وقول الشاعر:

أنا جدًّا جدًّا وهو كُـ يزدا د ؛ إذا ما إلى اتفاقٍ سبيلُ

(١) الشروط أربعة: أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً. وأن يكون عامله خبراً لمبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين؛ (أى: اسم ذات مجسمة) فلا يراد به أمر مننوى (عقل) كالعالم - الفهم - النيل - البراعة...، وأن يكون معنى المصدر مستمراً إلى زمن الحال؛ لا منقطعاً ولا مستقبلاً محضاً. فإن فقد شرط من الشروط لم يكن الحذف واجباً، وإنما يكون جائزاً - في رأى - .

ويقوم مقام التكرار والحصر السالفين بشرط استيفاء باقي الشروط - دخول الهزمة على المبتدأ نحو: أنت طيراناً، والعطف على المصدر؛ نحو أنت طيراناً وعموماً.

ويلاحظ هنا ما سبق أن أشرنا إليه (في ب من ص ٢١٩) من أن حذف عامل المؤكَّد ممنوع - على الصحيح - إلا حين يكون المصدر نائباً عن فعله في المواضع التي ينوب فيها عنه، (ومنها هذه الصورة التي ينوب فيها وجوباً عند استيفاء الشروط، وجوازاً - في رأى - عند فقد شرط أو أكثر).، وأن الأحسن اعتبار المصدر النائب عن عامله قسماً رابحاً مستقلاً بنفسه؛ لأنه قد يؤكد عامله المحذوف، والأصل في المؤكَّد ألا يحذف عامله. فلقدف هذا التعارض يعتبر قسماً مستقلاً؛ كى لا يدخل في قسم المؤكَّد غير النائب، فيقع تعارض واضح بين حكم المؤكَّد وهو يقتضى عدم حذف عامله، وحكم هذه الأنواع التي يكون فيها المصدر نائباً عن عامله ومؤكَّد له. مع أن هذا العامل محذوف (كما أشرنا في رقم ٤ من هامش ص ٢٠٩ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٢٠).

(٣) الصهيل: صوت الخيل.

(٢) النشيطة القوية.

ومثال المحصور : ( ما الأسد مع فريسته إلا فتكاً — ما النمر عند لقاء الفيل إلا غدرًا )؛ التقدير : يَسْحُ سَحًّا سَحًّا — تَصْهَلْ صَهِيلًا صَهِيلًا — أجد جدًّا جدًّا — ... الا يفتك فتكاً — ... الا يغدر غدرًا — . فهذه المصادر وأشباهها؛ تقتضى — بسبب التكرار أو الحصر — حذف فعلها . وهى منصوبة بفعلها المحذوف وجوبًا ، ونائبة عنه فى بيان معناه ، ومتحملة لضميره المستتر الذى صار فاعلاً ذا ، وتقديره : « هو » ، أو : « هى » على حسب نوع الضمير المستتر . ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكِّدًا لنفسه ؛ بأن يكون واقعًا بعد جملة مضمونها كضمونه ، ومعناها الحقيقى — لا المجازى<sup>(١)</sup> — كمعناه ، ولا تحتل مراداً غير ما يراد منه ؛ فهى نص فى معناه<sup>(٢)</sup> الحقيقى ، نحو : « أنت تعرف لوالديك فضلها ، يقينًا » . أى : توقن يقينًا ، فجملة : « تعرف لوالديك فضلها » هى فى المعنى : « اليقين » المذكور بعدها ، لأن الأمر الذى توقنه هنا هو : الاعتراف بفضل والديك ، والاعتراف بفضل والديك هو الأمر الذى توقنه ، فكلاهما مُساوٍ للآخر من حيث المضمون .

ومثلها : سرتنى رؤيتك حقًا ، بمعنى : أحقَّ حقًا ، أى : أقرر حقًا . فالمراد من : سرتنى رؤيتك ، هو المراد من : « حقًا » ، إذ السرور بالرؤية هو : « الحق » هنا ، والحق هنا هو : « السرور بالرؤية » . فمضمون الجملة هو مضمون المصدر ، والعكس صحيح .

فكلمة : « يقينًا » ، و « حقًا » وأشباههما من المصادر المؤكدة لنفسها ، منصوبة بالفعل المحذوف وجوبًا ، النائبة عنه فى الدلالة على معناه . أما فاعله فقد صار بعد حذف الفعل فاعلاً للمصدر ، وهذا الفاعل ضمير مستتر تقديره فى المثالىن : أنا .

ولا يصح فى هذا النوع<sup>(٣)</sup> من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التى يؤكد معناها ، ولا التوسط بين جزأيهما .

(١) لأن المجازى قد يراد منه ما لا يراد من المعنى الحقيقى للمصدر ، فقد يراد فى الأمثلة الآتية السخرية أو التهكم . . .

(٢) ولذلك سمي المؤكد لنفسه ، لأنه بمنزلة إعادة الجملة التى تتضمن معناه نصًا ؛ فكأنه نفس الجملة التى أعيدت ، وكأنها ذاته .

(٣) من هذا النوع : لا أفعل الأمر ألبتة . فكلمة : « ألبتة » ، مصدر حذف عامله وجوبًا . =

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكداً لغيره ؛ بأن يكون المصدر واقعاً بعد جملة معناها ليس نصاً فى أمر واحد يقتصر عليه ، ولا يحتمل غيره ، وإنما يحتمل عدة معان مختلفة ، منها المعنى الذى يدل المصدر عليه قبل مجيئه فإذا جاء بعدها منع عنها الاحتمال ، وأزال التوهم ، وصار المعنى نصاً فى شيء واحد ؛ نحو : هذا بيتى قطعاً أى : أقطع برأى قطعاً . فلولا مجيء المصدر : « قطعاً » لحاز فهم المعنى على أوجه متعددة بعضها حقيقى ، والآخر مجازى . . . . . ، أقربها : أنه بيتى حقاً ، أو : أنه ليس بيتى حقيقة ، ولكنه بمنزلة بيتى ؛ لكثرة تردده عليه ، أو : ليس بيتى ولكنه يضم أكثر أهلى ... أو : ... ؛ فمجيء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك ، والمجاز ، وجعل معناها نصاً فى أمر واحد<sup>(١)</sup> بعد أن لم يكن نصاً .

وهو منصوب بعامله المحذوف وجوباً ، وقد ناب عنه بعد حذفه لتأدية معناه . وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنا ، انتقل إليه بعد حذف ذلك العامل ولا يصحح - أيضاً - فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر « المؤكد » لغيره على تلك الجملة ، ولا التوسط بين جزأها .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر دالاً على التشبيه بعد جملة ، مشتملة - إجمالاً - على معناه وعلى فاعله المعنوى<sup>(٢)</sup> ، وليس فيها ما يصلح عاملاً غير المحذوف<sup>(٣)</sup>

= والتاء فيه ليست للتأنيث ، وإنما هى للوحدة . ومعنى « البت » القطع . أى : أقطع فى هذا الأمر القطعة الواحدة ؛ لا ثانية لها ، فلا أتردد ، ثم أجزم بعد التردد . وقد تكون « أل » هنا العهد ، أى : القطعة المعهودة بيننا ؛ وهى التى لا أتردد معها . فالبتة : تفيد استمرار النفي الذى قبلها . ولو لم توجد لكان انقطاعه محتملاً .

والأفصح ملازمة : « أل » لكلمة : « البتة » فى الاستعمال السالف وأن تكون هزئياً للقطع . ( ١ ) ولهذا سمي المؤكد لغيره ، أى : للجملة التى قبله ، والتى لا تتضمن معناه نصاً ؛ لأنه أثر فيها ، وجعل معناها نصاً ، فصار به مؤكداً قوياً ، لا ضعف فيه ولا احتمال ، وقد كان ذلك المعنى ضعيفاً قبل مجيء المصدر .

( ٢ ) يراد به الفاعل اللغوى - لا النحوى - وذلك من فعل الشيء حقيقة ، ولو لم تنطبق عليه الشروط النحوية للفاعل . كالمعنى فى المثال الآتى ... ، فهو فاعل معنى للغناء والتصويت . كذلك : « الشجاع » ، هو فاعل الزئير معنى ، لا نحويًا .

( ٣ ) جملة الشروط فى الحقيقة سبعة : كونه مصدرًا - مشعرًا بأن معناه مما يحدث ويطرأ ، وليس أمراً ثابتاً دائماً أو كالدائم ( أى : أنه ليس من السجايى الثابتة ، ولا الأمور الفطرية الملازمة ، كالكذاه =

نحو : « للمغنى صوتٌ صوتَ البلبل » . أى : للمغنى صوت . يُصَوِّت صوتَ البلبل ، بمعنى : صوتاً يشبهه . ومنه : « للشجاع المقاتل زئيراً زئير الأسد » . أى : يزأر زئير الأسد ، أى : زئيراً يشبه زئيره . ومنه : « للمهموم أنين ؛ أنين الجريح » .  
أى : يئن أنين الجريح . ( أنيناً شبيهاً بأنين الجريح ) . . . وهكذا . والمصدر منصوب فى هذه الأمثلة على الوجه الذى شرحناه <sup>(١)</sup> .

= الطول - السمنة . فلا يكون ما نحن فيه : لفلان ذكاء العبرى . بنصب كلمة : « ذكاء » الثانية لأنها من السجايا ) - كونه دالاً على التشبيه - بعد جملة - هذه الجملة مشتملة على فاعله المعنوى ، وعلى معناه - ليس فيها ما يصلح للعمل .

قال الحضري فى هذا المكان : ( هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب ، ويجوز معها رفعه ؛ بدلاً مما قبله ، أو : صفة له ؛ بتقدير : « مثل » أو خبراً محذوف . وهل النصب حينئذ أرجح ، أو هما سواء ؟ قولان . . . ) هـ .

( ١ ) عرض ابن مالك - بإيجاز - لمواضع حذف عامل المصدر وجوباً فقال :

والحذفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ : كَنَدَلًا اللَّذَّ كَانَدُلًا

أى : الحذف واجب فى عامل المصدر الآتى بدلاً وعوضاً عن فعله ، ومعنياً عن التلطف به ؛ مثل : المصدر : « نَدَلًا » ومعناه : « سَخَطًا » ؛ وهو بمعنى « اندل » فى الدلالة على طلب التدل ، أى : الخطف . فالمصدر « ندلا » منصوب بعامله المحذوف « اندل » ونائب عنه فى تأدية معناه ، ومتحمل لضميره الفاعل الذى تقديره : أنت . ( واللذ : الذى ) .  
ثم قال :

وما لتفصيلٍ : كإِمَّا مَنَّا عَامِلُهُ يُحْدَفُ حَيْثُ عَنَّا

( عنَّا ، أصله : عنَّ ، بمعنى : عرض . والألف لوزن الشعر ، ويسمونها : ألف الإطلاق ، لأن الصوت ينطلق من غير حبس ، ويمتد ؛ فيجىء بها ) .

يريد : أن عامل المصدر يحذف حيث عرض هذا العامل بشرط أن يدل المصدر على تفصيل أمر مهم مجمل قبله ، وساق لهذا بعض آية تصلح للتشيل ؛ هى قوله تعالى يخاطب المسلمين ، فى أمر أسرى الكفار المهزومين :  
( فَشُدُّوا الْوَتَاقَ : فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً ) .

الوَتَاق - القيد ، ومعنى شُدَّ : إحكام ربطه وتمكينه . وموضع الشاهد هو : « منَّا . فداء » - التقدير : تمنون منا بإطلاق الأسرى أحراراً بغير مقابل . أو يقدون أنفسهم فداء ، أى : يدفعون الفدية - وهى : التعويض المالى أو غيره - فى نظير إطلاق سراحهم . ثم قال :

كَذَا مُكَّرَّرٌ ، وَذُو حَصْرٍ ، وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

أى : يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لمبتدأ اسم عين . =



هذا ، وقد اشترطنا أن تكون الجملة السابقة مشتملة على معناه ، فهل يشترط أن تكون مشتملة على لفظه أيضاً ؟ .

الجواب : لا ؛ فإنها قد تشتمل على لفظه كالأمثلة السابقة ، وربما لا تشتمل ؛ مثل قول القائل يصف النخيل : ( رأيت شجراً محتجباً في الفضاء ، ارتفاع المآذن ) ، فكلمة : « ارتفاع » مصدر منصوب بعامل محذوف وجوباً ، تقديره : يرتفع ارتفاع المآذن . وإنما حذف وجوباً لتحقيق الشروط ؛ التي منها ؛ وقوع المصدر بعد جملة مشتملة على معناه ، وإن كانت غير مشتملة على لفظه ، لأن معنى : « رأيت شجراً محتجباً في الفضاء » — هو : رأيت شجراً مرتفعاً . ومثله : رأيت رجلاً يزحم الباب ، ضخامة الحمل ، أى : يضحّم ضخامة الحمل .

= أى : كان مسنداً هو وفاعله ، والمسند إليه مبتدأ ، دال على اسم عين ( أى : على ذات ) وقد شرحناه . ثم انتقل إلى المؤكد لنفسه أو لغيره :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُوَكَّلًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، فَاَلْمَبْتَدَأُ  
نَحْوُ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

يريد بالمبتدأ : النوع الأول ، وهو المؤكد لنفسه . « عرْفًا » . أى : اعترافاً ، وهو المصدر المؤكد لنفسه ، والأصل اعترف اعترافاً ، فحذف الفعل وجوباً وناب عنه مصدره . و « صرفاً » ، أى : خالصاً ، وهى نعت لكلمة : « حقاً » أى : حقاً خالصاً لا شبهة فيه . و « حقاً » هى المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً . ثم قال :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ . بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءٍ ، بُكَاءُ ذَاتِ عُضْلَةٍ

يريد : المصدر المقصود به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعله المعنوى ، — كما أوضحنا في الشرح — . ومثل له بمثال هو : « لى بكاء بكاء ذات عضلة » ، أى : لى بكاء . أبكى بكاء ذات عضلة ؛ « بكاء » هى المصدر الدال على التشبيه ، وعامله محذوف وجوباً . . . ولا يصح أن يكون عامله المصدر الذى قبله ، وهو كلمة : « بكاء » المقصورة ، لأن المصدر لا يعمل هنا ، لأنه ليس نائباً عن فعله ، ولا مؤولا بالحرف المصدرى . وهذان هما الموضعان اللذان يعمل في كل منهما المصدر الصريح . و « العضلة » الداهية . و « بكاء ذات عضلة » ، أى : بكاء من أصابها داهية .

.....

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) كررنا أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسمًا مستقلًا بنفسه ، ينضم إلى الأقسام الأخرى الشائعة ، وأوضحنا<sup>(١)</sup> سبب استقلاله . أما عامله المحذوف فلا بد أن يكون في جميع المواضع القياسية فعلاً مشتركاً معه في المادة اللفظية ، وفي حروف صيغتها ، كالأمثلة الكثيرة التي مرت . وأما الأمثلة السماعية فنحن الخالي من هذا الاشتراك اللفظي ؛ مثل : ويح - ويل - ويس - ويسب . . . وأمثالها من الألفاظ التي كانت بحسب أصلها كنيات عن العذاب والهلاك ، وتقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثر استعمالها حتى صارت كالتعجب ؛ يقولها الإنسان لمن يحب ومن يكره ، ثم غلب استعمال : « ويس » و « ويح » في الترحم وإظهار الشفقة ، كما غلب استعمال : « ويل » و « ويسب » في العذاب .

وإذا نصبت الألفاظ الأربعة - وأشباهها - كانت مفعولات مطلقة لعامل مهمل<sup>(٢)</sup> ،

( ١ ) في رقم ٤ من هامش ص ٢٠٩ ، و ٢ من هامش ص ٢٢٠ ، ورقم ١ من ص ٢٢٥ .

( ٢ ) أى : لفعل من لفظها ؛ كان يستعمله العرب قديماً ، ثم تركوا استعماله اختياراً ؛ فصار مهملًا مستغنى عنه ؛ شأن كل شيء مهمل . لكن أيجوز استعمال اللفظ الذي أهمله العرب - سواء أكان فعلاً أم غير فعل ؟

الرأى السديد أنه لا مانع من استعماله ما دام معروفاً بنصه وصيغته . وما يؤيد استعمال الفعل المهمل ، ما جاء في المزهري : ( ج ٢ ص ٣٠ باب : ذكر نوادر من التأليف ) ونصه : « ( قال ابن درستويه في شرح : « الفصيح » إنما أهمل استعمال « ودع ، وودر » - واللذين مضارعهما : يدع ويدر - لأن في أولهما واوا ، وهو حرف مستثقل ؛ فاستغنى عنهما بما خلا منه ، وهو « ترك » . قال واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب ، وهو الأصل ، بل هو في القياس الوجه ، وهو في الشعر أحسن منه في الكلام ؛ لقلة اعتياده لأن الشعر أقل استعمالاً من الكلام ) ١ هـ .

فإن لم يكن معروف الصيغة نصاً ، وكان المعروف مصدراً أو مشتقاً ، فقد انطبق عليه رأى بعض اللغويين - كابن جني - وهو يقضى بصحة استعماله ، وبإباحة تكملة مادته اللغوية الناقصة بما يجعلها على غرار نظائرها ، فالمصدر تشتق منه فروع تسائر الفروع التي تشتق من نظيره في الدلالة العامة ، وفي الوزن . . . والمشتق - كاسم الفاعل وغيره - تكلل له الأنواع ، والفروع ، ومصدره بما يسائر نظائره في كل ذلك . وقد ارتضى مجمع اللغة بالقاهرة هذا المذهب ، وسار عليه في بعض قراراته .

وفيما يلي كلام ابن جني :

قال في كتابه الخصائص ( ج ١ ص ٣٦٢ باب : في أن ما يقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب )

ما نصه :

أولفعل من معناها ؛ فالأصل : ( رحمه الله ويُنحاً وويُساً ؛ بمعنى : رحمه الله رحمةً ) —  
 أو : ( رحمه الله ويُنحَه وويُسَه . بمعنى رحمه الله رحمته . . . ) وكذا :  
 ( أهلكه الله ويُنلا ، وويُنبا ، أو أهلكه الله ويله ، وويُبه ؛ بمعنى أهلكه الله  
 إهلاكاً ، وأهلكه الله إهلاكه ) . فالفعل مقدّر في الأمثلة بما ذكرناه ، أو بما يشبهه  
 أداء المعنى من غير تقيد بنصّ الأفعال السالفة التي قدرناها .

وقيل إن الكلمات السالفة : ( ويُنح — ويُس — ويُل — ويُب . . . ) عند  
 نصبها تكون منصوبة على أنها مفعول به ؛ وليست مفعولاً مطلقاً ؛ فالأصل  
 مثلاً : ألزمه الله ويُنحه ، أو ويله . . . أو . . . ، وهذا رأى حسن لوضوحه ويسره .  
 وإن كان الأول هو الشائع . ومثلها : بئله الأكف ( في حالة الكسر ) بمعنى :  
 تترك الأكف ، أى : أترك ترك الأكف . . .

( ب ) من المصادر المسموعة التي ليس لها فعل من لفظها ، ما يستعمل  
 مضافاً وغير مضاف ، كالكلمات الخمس السابقة . فإن كانت مضافة فالأحسن  
 نصبها على اعتبارها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، أو مفعولاً به ، كما شرحنا .  
 والنصب هو الأعلى . ولم يعرف — سماعاً — في كلمة : « بئله » المضافة سواء .  
 أما الكلمات الأربع التي قبلها فيجوز فيها الرفع على اعتبارها مبتدأ خبره محذوف ،

= « حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال : يقال درهت الخُبّازى ، أى : صارت كالدرهم ؛  
 فاشتق من الدرهم ، وهو اسم عجمي . وحكى أبو زيد : رجل مُدرهتَم . قالوا ولم يقولوا منه دُرْهيم ؛ إلا  
 أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف ، ولهذا أشباه » ١ هـ .

ثم قال بعد ذلك في ص ٣٦٧ من الفصل نفسه ما نصه :

« ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ؛ فإذا أخذ إنسان على مثلهم ، وأمّ مذهبه لم يجب  
 عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية . . . » .

وفي ص ١٢٧ — باب تعارض السماع والقياس — ما نصه :

« إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع . قال لى أبو علي في الشام :  
 إذا صحت الصفة ( المشتق ) فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة ( المشتق ) كان في المصدر أجدر  
 لأن المصدر أشد ملاسمة للفعل من الصفة . . . » ثم ضرب أمثلة تحتاج إلى حسن تفهم وأناة . . .  
 وله فصل آخر جليل الشأن ، عظيم النفع ، عنوانه : فصل في اللغة المأخوذة قياساً ( ج ١ ص ٤٣٩ )  
 — يؤيد ما سبق — وسنذكرها في آخر الجزء — هذا الفصل كاملاً ؛ لأهميته ، ونفيس مضمونه .

. . . . .  
 . . . . .  
 أو خبراً والمبتدأ محذوف . وتقدير الخبر المحذوف : ويحُـهُ مطلوبٌ - مثلاً -  
 ويلُـهُ مطلوبٌ - مثلاً - وهكذا الباقي . . . . . وتقدير المبتدأ المحذوف : المطلوبُ  
 ويحُـهُ . . . . . المطلوبُ ويلُـهُ . . . . . وهكذا . . . . .

فإن كانت الكلمات الأربع مقرونة « بأل » فالأحسن الرفع على الابتداء  
 - وهو الشائع - ؛ نحو : الويـُحُ للحليف ، والويلُ للعدو . ولا مانع أن تكون  
 خبراً ؛ نحو : المطلوب الويـُحُ - المطلوب الويلُ . . . . . ، ويجوز النصب على أنها  
 مفعول مطلق للفعل المحذوف ، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً .

وإن كانت تلك الكلمات خالية من « أل ومن الإضافة » جاز النصب والرفع  
 على السواء ؛ كقولهم : ( الوعد دَينٌ ، فويلٌ لمن وعد ثم أخلف ) - ( ويحاً  
 للضعيف المظلوم ) . بالنصب أو الرفع في كل واحدة من الكلمتين .

وملخص الحكم : أن الرفع والنصب جائزان في كل حالات الألفاظ الأربعة غير  
 أن أحد الأمرين قد يكون أفضل من الآخر أحياناً ، طبقاً للبيان السالف<sup>(١)</sup> .

( ح ) أشرنا<sup>(٢)</sup> إلى أن فريقاً من النحاة يجيز عدم التقييد بالسماع ، وعدم  
 وجوب حذف العامل في المصادر المسموعة بالنصب على المصدرية لنيابتها عن  
 عاملها ، مثل : « سقياً » و « رعياً » . . . . . كما يجيز في التي ليست مضافة ،

( ١ ) ويجوز في حالي الرفع والنصب المذكورتين أن يكون الاسم المعمول لهما مجروراً باللام ؛  
 نحو : ويـُـحُ المحسنين ، وويل للظالمين . . . . . أو : ويحاً وويلاً . ومن هذا قول جرير :

كسـا اللؤمُ تيمماً خضرة في جلودها فويللاً لتيم من سرايلها الخضر  
 ومن الرفع قولهم : « ويلٌ للشجي من الخلى » وتفصيل الكلام على هذا المثل العربي من حيث معناه ،  
 وتشديد يائه ، وتحفيفها . . . . . مدون في مكانه الأنسب - باب : « الصفة المشبهة » ، ج ٣ ص ٢٧٤ -  
 ومعه مثل آخر هو : « ما أهون على النائم التقرير سهر المسهد المكروب » .

أما كلمة : « تمساً » . . . . . و « بعداً » - و « تيباً » فأفصح الاستعمالات فيها النصب مع جز  
 مموها باللام ، فيقال : تمساً للخنثى ، وبعداً له ( أى : هلاكاً ) وتيباً له - ( راجع كتاب مجمع  
 البيان لعلوم القرآن ج ١ ص - ٢٩٠ - ) ؛ وهناك استعمالات أخرى جائزة .

( ٢ ) في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

. . . . .

ولا مقرونة بآل ، أن تضاف ، وأن تقرن بآل ؛ فتجرى عليها الأحكام السالفة في كل حالة . وهذا هو الأنسب اليوم ؛ ليسره مع صحته وإن كان الأول هو الأقوى .

( د ) هناك مصادر أخرى مسموعة بالنصب ، وعاملها محذوف وجوباً ، وهي نائبة عنه <sup>(١)</sup> :

١ - منها : ما هو مسموع بصيغة التثنية مع الإضافة ؛ مثل : « لَبَّيْكَ ، وسَعَدَيْكَ » ، لمن يناديك أو يدعوك لأمر . والأصل : أَلْبَى لبيك ، وأسعد سَعَدَيْكَ ؛ بمعنى : أجيبك إجابة بعد إجابة ، وأساعدك مساعدة بعد مساعدة . أى : كلما دعوتني وأمرتني أجبتك ، وساعدتك . والمسموع في الأساليب الواردة استعمال : « سَعَدَيْكَ » بعد « لَبَّيْكَ » . واتباع هذه الطريقة الواردة أفضل . لكن يجوز استعمال « سعديك » بدون « لبيك » إن دعت حكمة بلاغية . أما « لبيك » فالمسموع فيها الاستعمالان .

ومثل : حَنَانَيْكَ في قولهم : « حَنَانَيْكَ ، بعض الشر أهون من بعض » بمعنى : حنّ على حنانيك ؛ ( أى : تحنن واعطف ) حناناً بعد حنان ، ومرة بعد أخرى . - فهي هنا كلمة : « استعطاف » .

ومثل : دَوَالَيْكَ ، في نحو : تقرأ بعض الكتاب ، ثم ترده إلى . فأقرأ بعضه ، وأرده إليك ؛ فتقرأ وترد . . . . وهكذا دوالَيْكَ . . . بمعنى أداول دوالَيْكَ ، أى : أجعل الأمر متداولاً ومتنقلاً بيني وبينك ، مرة بعد مرة .

ومثل : هَذَا ذَيْكَ ؛ في نحو : هَذَا ذَيْكَ في غصون الشجر ؛ أى : تهذّ هذا ذَيْكَ ؛ بمعنى : تقطع مرة بعد مرة . ومثل : حَجَازَيْكَ ؛ في نحو : حَجَازَيْكَ عن إيذاء اليتامى ؛ أى : تحجز حَجَازَيْكَ ؛ بمعنى : تمنع مرة بعد أخرى . ومثل : حَذَارَيْكَ ؛ في نحو : حَذَارَيْكَ الخائن ، أى : احذر حَذَارَيْكَ بمعنى : احذر الخائن ؛ حَذَاراً بعد حذر . . . .

(١) كثير من هذه المصادر متفرق في النصوص الأدبية القديمة وفي المراجع اللغوية ، وقد جمع طائفة كبيرة منها شارح الفصل ج ١ ص ١٠٩ وما بعدها ، وكذلك صاحب الجمع ، ج ١ ص ١٨٨ وما بعدها .

والمصادر السالفة كلها منصوبة ، وعاملها محذوف وجوباً وهي نائبة عنه ، وكلها غير متصرف — فى الأغلب — ، أى : أنها ملازمة فى الأكثر حالة واحدة سمعت بها ، وهى حالة النصب والتثنية مع الإضافة إلى كاف الخطاب — التى هى ضمير مضاف إليه — . وقد ورد بعضها بغير التثنية ، أو بغير الإضافة مطلقاً ، أو : بالإضافة مع غير كاف الخطاب ، أو : له عامل مذكور . . . لكن لا داعى لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة ؛ فلا خير فى محاكاتها ، وترك الأكثر الأغلب .

بقى أن نسأل : ما معنى التثنية فى الأمثلة السابقة وأشباهاها ؟ أهى تثنية حقيقية يصير بها الواحد اثنين ليس غير ، فىكون معنى : « لبيك » ، و « سَعْدُكَ » و « حنانَيْك » . . . تلبية موصولة بأخرى واحدة ، ومساعدة موصولة بمساعدة واحدة ، وحناناً موصولاً بمثله واحد ؟ أىكون هذا واحداً لاقتصار المعنوى على اثنين هو المراد ، أم يكون المراد هو مجرد التكثير الذى يشمل اثنين وما زاد عليهما ؟

رأيان قويان . . . ، ولا داعى للاقتصار على أحدهما دون الآخر ؛ لأن بعض المناسبات والمواقف المختلفة قد يصلح له هذا ولا يصلح له ذاك ، وبعض آخر يخالفه ؛ فالأمر موقوف على ما يقتضيه المقام .

٢ — ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة — إلا فى ضرورة الشعر — مثل : « سبحان<sup>(١)</sup> الله » أى : براءة له من سوء . ومثل : معاذ<sup>(٢)</sup> الله ؛ أى : عياداً بالله ، واستعانة به . ومثل رِيحانَ الله ؛ أى : استرزاقَ الله . ولا يعرف لهذا فعل من لفظه ؛ فيقدر من معناه ؛ أى : أسترزقه . والكثير استعماله بعد سبحان الله . والثلاثة السالفة غير متصرفة . ومثلها : حاش<sup>(٣)</sup> الله ؛ بمعنى تنزيه الله .

(١) « سبحان » اسم مصدر ؛ فهو فى حكم المصدر (وقد سبقت الإشارة إليه فى : ص ١١٤ م ٦٨) ومن استعماله غير مضاف لضرورة الشعر قول الأعشى :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ

(٢) سبقت الإشارة الموضحة إليه فى ص ١١٤ م ٦٨ .

(٣) تفصيل الكلام عليها وعلى لغاتها وأوجه إعرابها موضع فى باب « الاستثناء » ص ٣٥٤ وفى

« ب » من ص ٣٦٠ عند بيان أنواع : « حاشا » .

. . . . .  
 . . . . .

٣ - أمثلة أخرى أكثرها ملازم النصب بغير تثنية ولا إضافة ؛ مثل : « سلاماً »  
 من الأعداء ، بمعنى : براءةً منهم ، لا صلة بيننا وبينهم . بخلاف « سلام »  
 بمعنى : تحية » ؛ فإنه متصرف .

ومثل : « حَجْرًا » في نحو قولك لمن يسألك : أتصاحب المنافق ؟ فتجيب :  
 « حَجْرًا » ، أى : أَحْجُرُ حَجْرًا ؛ بمعنى أَمْنَعُ نَفْسِي ، وأبعدُه عني ، وأبرأ منه <sup>(١)</sup> . . .

ومثل قولك لمن يطلب إنجاز أمره : ( سأفعله ، وكرامةً ومَسْرَةً - أو :  
 ونعمةً ، أو : ونُعَامَ عَيْنٍ - وهذه مضافة ) - ... ، أى : سأفعله وأكرمك  
 كرامةً ، وأسرك مَسْرَةً ، وأُنعمَ نفسك نِعْمَةً ، وأُنعمَ نُعَامَ عَيْنٍ ، أى : إنعام  
 عين . . . بمعنى أمتعتك تمتع عين .

٤ - أمثلة أخرى تختلف عن كل ما سبق في أنها ليست مصادر ، ولكنها  
 أسماء منصوبة تدل على أعيان ، أى : على أشياء مجسمة محسوسة : ( ذوات ) ،  
 كقولهم في الدعاء على من يكرهونه : « تُرِبًا <sup>(٢)</sup> وجندلا <sup>(٣)</sup> » . والأحسن أن تكون  
 هذه الكلمات وأشباهاها مفعولاً به لفعل محذوف ، والتقدير : ألزَمَهُ اللهُ تُرِبًا  
 وجندلاً ، أو : لى تُرِبًا وجندلاً . أو : أصاب ، أو : صادف . . . أو : نحو  
 هذه الأفعال المناسبة لمعنى الدعاء المطلوب . . .

( ١ ) في الجزء الأول من تفسير القرطبي ص ٧٨ ما نصه :

( العرب تقول عند الأمر تنكره : « حَجْرًا له » - بضم الحاء ، وسكون الجيم - أى : دفعاً له .  
 وهو استعاذة من الأمر ) ا هـ .

وجاء في بعض كتب التفسير الأخرى ما نصه ( الحَجْر - بالكسر ويفتح - الحرام . وأصله :  
 المنع ) اه وفي كتب اللغة ما يأتي :

جاء في الأساس : « هذا حَجْرٌ عليك » : حرام . ( والحاء هناك مضبوطة بالحركات الثلاث ،  
 ضبط قلم . ( أى : بالشكل ) .

وفي القاموس ما نصه : ( الحَجْر - مثله - المنع فصرح بتثليث الحاء ) .

( ٢ ) تراباً . ( ٣ ) صخرًا .

## المسألة ٧٧ :

المفعول له ، أو : المفعول لأجله .

- |  |                         |     |
|--|-------------------------|-----|
| لازمت البيت ؛ استجمامًا                | — أو : للاستجمام .      | } ا |
| زرت المريض ؛ اطمئنًا عليه              | — أو : للاطمئنان .      |     |
| أتغاضى عن هفوات زميل ؛ استبقاءً لمودته | — أو : لاستبقاء مودته . |     |
| أحترم القانون ؛ دفعًا للضرر            | — أو : لدفع الضرر .     |     |
| تنزهت ؛ طلب الراحة                     | — أو : لطلب الراحة .    | } ب |
| تحفظت فى كلامى ؛ خشية الزلل            | — أو : لخشية الزلل .    |     |
| ألترم الاعتدال ؛ رغبة السلامة          | — أو : لرغبة السلامة .  |     |
| أسأل الخبير ؛ قصد الاسترشاد            | — أو : لقصد الاسترشاد . |     |
| أجلس بين الأصدقاء ؛ الصلح              | — أو : للصلح .          | } ح |
| أطلت المشى بين الزروع ؛ التمتع بها     | — أو : للتمتع بها .     |     |
| أسعى بين المتخاصمين ؛ التوفيق          | — أو : للتوفيق .        |     |
| هجرت الصحف الهزلية ؛ التفور منها       | — أو : للتفور .         |     |

\* \* \*

كل جملة من الجمل المعروضة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتى :

- ما الداعى أو : ما السبب فى أنك لازمت البيت ؟ الجواب : الاستجمام .  
 ما العلة ، أو : ما السبب فى أنك زرت المريض ؟ . . . الاطمئنان .  
 ما السبب فى تغاضيك عن هفوات زميلك ؟ استبقاء المودة . . .  
 هكذا باقى الأمثلة ؛ حيث يدل كل مثال على أنه يصلح سؤالاً عن السبب <sup>(١)</sup> ،  
 جوابه كلمة معه فى جملته .

(١) والغالب أن تكون أداة الاستفهام هى : « لماذا » ؟ أو : « لِمَ » ؟ ، أو : « ما » ؟ ،  
 أو نحوها من كل ما يُسأل به عن السبب .



ولو لحظنا الكلمة الواقعة جواباً لوجدناها : مصدرّاً ، يبين سبب ما قبله ( أى : علته ... ) ، ويشارك عامله فى الوقت ، وفى الفاعل <sup>(١)</sup> ؛ لأن زمن الاستجمام وفاعل الاستجمام هو زمن ملازمة البيت وفاعلها . وزمن الاطمئنان وفاعله ، هو زمن زيارة المريض وفاعلها . . . . وكذا الباقي . . . .

فكل كلمة اجتمعت فيها الأمور — أو الشروط — الأربعة السالفة تُسمى : « المفعول له » ، أو : « المفعول لأجله » <sup>(٢)</sup> فهو : المصدر <sup>(٣)</sup> الذى يدل على سبب ما قبله ( أى : على بيان علته ) <sup>(٤)</sup> ويشارك عامله فى وقته ، وفاعله . . . .

### أقسامه :

المفعول لأجله ثلاثة أقسام <sup>(٥)</sup> قياسية ، مجرد من « أل » والإضافة ؛ كالقسم الأول : « ا » . ومضاف ؛ كالقسم الثانى : « ب » ، ومقترن بأل ؛ كالقسم الثالث « ح » . وهذا القسم دقيق فى استعماله وفهمه ، قليل التداول قديماً وحديثاً — مع أنه قياسى — ومن المستحسن لذلك أن نتخفف من استعماله .

### أحكامه :

١ — إذا استوفى شروطه جاز نصبه مباشرة ، وجاز جره بحرف من حروف

( ١ ) وهذا هو الأعم الأغلب الذى يجب الاقتصاد عليه .

( ٢ ) أى : لأجل شيء آخر ، بسببه حصل هذا المفعول . فالمراد : ما فُعل لأجله فعل .

( ٣ ) أى الصريح . ومثله : المصدر الميمى ، واسم المصدر . وكذلك المصدر المنسبك ؛ ( وأمثله

فى رقم ١ من هامش ص ٢٤٠ ) ، ومن المصدر الميمى قول الشاعر :

وأمر تشتهيه النفس ، حلوا تركت مخافةً سوء السماع

أى : تركته خوف سوء السمعة . وقول الأحنف بن قيس : « ربّ حلم قد تجرّعته ؛ مخافة ما هو أشد منه » . أى : خوف الذى هو أشد منه .

( ٤ ) ولأنه يبين علّة ما قبله وسببه لا يكون من لفظ عامله ؛ — لكيلا يصير مصدرّاً مؤكّداً

لعامله — . والشئ لا يكون علّة نفسه ، كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٣٩ — ولا من معناه ؛

ولا يبين نوعه ، أو عدده ؛ لأن هذا كله مناقض للتعليل الذى هو شرط أساسى للمفعول لأجله . ومن أظهر

أمثلة التعليل فى المصدر كلمة : « شرفاً » ، فى قول الشاعر :

إنّا لقوم أبّت أخلاقنا شرفاً أن نبتدى بالأذى من ليس يؤذينا

( ٥ ) إذا كان المفعول لأجله مضافاً لمعرفة ، أو مقترباً « بأل » التى تفيد التعريف — فإنه يكون

معرفة ، وإذا كان مجرداً منهما فإنه يكون نكرة .

الجر التي تفيد التعليل ؛ وأوضحها<sup>(١)</sup> : ( اللام - ثم : في ، والباء ، ومن )  
والأمثلة السالفة توضح أمر النصب والجر باللام ، ومن الممكن حذف اللام من  
تلك الأمثلة ، ووضع حرف جر آخر من حروف التعليل مكانها . لكنه  
في جميع حالات جره لا يُعَرَّب - اصطلاحاً - مفعولاً لأجله ، وإنما يعرب جاراً  
وجروراً متعلقاً بعامله . وهذا برغم استيفائه الشروط ، وبرغم أن معناه في حالتي نصبه  
وجره لا يختلف<sup>(٢)</sup> .

ومع أن النصب والجر جائزان ، والمعنى فيهما لا يختلف - هما ليسا في درجة  
واحدة من القوة والحسن ؛ فإن نصب المجرد أفضل من جره ، لشيوع النصب  
فيه ، ولتوجيهه الذهن مباشرة إلى أن الكلمة : « مفعول لأجله » . وجر المقترن « بأل »  
أكثر من نصبه . أما المضاف فالنصب والجر فيه سيان . ( وقد تقدمت الأمثلة  
للأنواع الثلاثة ) .

فإن فقد شرط من الأربعة<sup>(٣)</sup> لم يجز تسميته مفعولاً لأجله ، ولا نصبه على هذا  
الاعتبار ؛ وإنما يجب جره بحرف من حروف التعليل السابقة ، إلا عند فقد التعليل ؛  
فإنه لا يجوز جره بحرف من هذه الحروف الدالة على التعليل ؛ منعاً للتناقض .

---

( ١ ) من أمثلة « في » التي لبيان السبب ( أى : للتعليل ) قوله عليه السلام : « دخلت امرأة النار  
في هرة حبستها » . . . أى : بسبب هرة . ومن أمثلة الباء التي لبيان السبب قوله تعالى :

( فبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ) أى : بسبب ظلم .  
ومن أمثلة « من » الدالة على بيان السبب قوله تعالى : ( ولا تقتلوا أولادكم من إملاق . . . ) .  
أى : بسبب إملاق ( فقر ) .

وسيجيء البيان التام عن هذه الأحرف مع نظائرها من حروف الجر ، في الباب الخاص بها ، آخر  
هذا الجزء - ص ٤٥٨ -

( ٢ و ٣ ) يرى بعض النحاة أن المفعول لأجله حين يكون منصوباً ، لا يكون منصوباً بالعامل الذي  
قبله ؛ وإنما يكون منصوباً على نزع الخافض ( أى : عند نزع من مكانه ، وحذفه ؛ كما تقدم في رقم ٤  
من هامش ص ١٧١ من باب : تعدى الفعل ولزومه ) ولا داعي للأخذ بهذا الرأي ؛ لما فيه من تكلف وتعقيد  
بغير فائدة . وحمل على مذهب ضعيف ، مردود ، - طبقاً للبيان السابق في ص ١٥٩ و ١٧١ وما بعدهما .  
ومثله الآراء الأخرى التي تزيد بعض الشروط أو تنقص . ومن الزيادة أن يكون المفعول لأجله « قلبياً » ؛  
لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل - غالباً - يكون بأمور قلبية  
معنوية ، لا بأمور حسية من أفعال الجوارح ، ويفهم أيضاً من باقي الشروط . . .

فثال، ما فقد المصدرية : ( أعجبتني الحديقة : لأشجارها ، وسرّني أشجارها ؛ لثمارها ) ؛ فالأشجار والثمار ليستا مصدرين ، ولهذا لم يصح نصبهما مفعولين لأجله ، وصارتا مجرورتين .

ومثال ما فقد التعليل : ( عبدتُ الله عبادة ، وأطعت الرسول إطاعة<sup>(١)</sup> ) . . .  
ولا يجوز في هذين وأمثالهما الجر بحرف جر يفيد التعليل — كما سبق — .

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت : ( ساعدتني اليوم ؛ لمساعدتي إياك غداً<sup>(٢)</sup> ) .

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل : ( أجب الصارخ ؛ لاستغاثته ) .  
لأن فاعل الإجابة غير فاعل الاستغاثه<sup>(٣)</sup> .

(١) نصب المصدران : « عبادة » و « إطاعة » على المصدرية ؛ لأن كلا منهما مصدر مؤكد لعامله ، ولا يصلح مفعولاً لأجله ؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه ، — كما سبق في المفعول المطلق المؤكد — فكلاهما فقد شرط التعليل .

(٢) المراد من اتحاد المصدر مع عامله في الوقت أن يقع ويتحقق حدث العامل في أثناء زمن تحقق معنى المصدر فيتحقق المعنيان معاً في وقت واحد ؛ مثل : هرب اللص جيباً ، أو : يقع أول زمن العامل في آخر زمن تحقيق المصدر : نحو : حبست المتهم خوفاً من فراره ، أو العكس ، نحو : جئتكم حرصاً على إفادتك .  
(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

يُنْصَبُ «مَفْعُولاً لَهُ» الْمَصْدَرُ ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا ؛ كَجُدُّ شُكْرًا ، وَدِنْ  
أى : ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا أى : إِنْ بَيَّنَّ سَبَبَ مَا قَبْلَهُ .  
وضرب لهذا مثلاً هو : جَدُّ شُكْرًا . بمعنى : جَدُّ لِأَجْلِ الشُّكْرِ ، فكلمة : «شُكْرًا» مصدر يَبَيِّنُ سَبَبَ الْجُودِ .  
ومعنى : «دِنْ» ، دَايِنَ النَّاسَ بِجُودِكَ وَفَضْلِكَ : لِيَشْكُرُوكَ . فهو فعل أمر من دَانَ الرَّجُلُ غَيْرَهُ بِمَعْنَى :  
صَارَ دَائِنًا لَهُ . ويصح أن يكون فعل أمر من : «دَانَ» بمعنى : صَارَ صَاحِبَ دَيْنٍ (بِكْسَرِ الدَّالِ)  
وعلى المعنيين يصح أن يكون للفعل مفعول لأجله محذوف ؛ تقديره : شُكْرًا . ويكون أصل الكلام :  
جَدُّ شُكْرًا ، وَدِنْ شُكْرًا . ثم قال في بيان بقية الشروط :

وَهُوَ — بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ — مُتَّحِدٌ وَقْتًا ، وَفَاعِلًا ، وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ :  
فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ ، كَلِزْهُدٍ ذَا قَنِيعٍ  
يريد : أنه يكون مفعولاً لأجله بشرط أن يكون متحداً مع عامله في الوقت والفاعل ، وهذا مراده من  
قوله : «بما يعمل فيه متحد» . أى : وهو متحد بالذي يعمل فيه النصب . (والضمير عائد على المفعول له)  
فإن فقد شرط فاجرر بالحرف ، ولا تنصب . ثم بين أن الجر بالحرف ليس ممتنعاً مع استبقاء الشروط ؛ مثل =

٢ - ومن أحكامه أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عنه الحذف ؛ كأن يقال :  
 (إن الله أهلٌ للشكر الدائم ؛ فاعبده شكراً ، وأطِعه) . والتقدير : أطعه  
 شكراً ؛ فحذف الثاني للدلالة الأول عليه . ومثل : (إن الضيف الذى سيزورنا  
 جدير أن نظهر له التكريم فى كل حركاتنا ؛ فنقف تكريماً ، ونتقدم عند قدومه  
 تكريماً ، ونصافحه ...) ، أى : نصافحه تكريماً . ومثل هذا ما سبق من قول  
 ابن مالك : « جُدْ شُكْرًا وَدِينٌ » .

= هذا قنع زهداً ؛ فيصح : هذا قنع لزهد . وانتقل بعد ذلك لبيان درجة النصب والجرح من القوة البلاغية  
 عند دخولها فى أقسام المفعول لأجله ، فقال :

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ « أَل » وَأَنْشَدُوا :  
 لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

(قل أن يصحبها : أى : يصحب الحرف . وأنته باعتباره : كلمة . ويجوز التذكير باعتبار أنه  
 حرف) فدخول حرف الجرح على المجرد من « أَل والإضافة » قليل ، ودخوله كثير على المقرون بأل ؛  
 مثل قول الشاعر القديم : لا أقعد الجبن عن الهيجاء . . . (أى : لا أقعد عن الهيجاء الجبن ، يريد :  
 اللجبن ، أى : بسبب الجبن) .

ولم يتنزه ابن مالك للمضاف . وكلامه السابق يشعر بالحكم ، وهو أن النصب والجرح سيان ،  
 إذ بين أن أحد الثلاثة يكثر فيه النصب دون الجرح ، وأن واحداً آخر يكثر فيه الجرح دون  
 النصب ، وسكت عن الثالث ، فالسكوت فى هذه الحالة قد يوحى بجواز الأمرين على التساوى .

(١) من أمثلة حذفه - قوله تعالى : (يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا)

والأصل : كراهة أن تضلوا . أى : كراهة ضللكم ؛ فالمصدر المؤول مفعول له - كما نص على  
 ذلك صاحب : « المنى » عند الكلام على الحرف : لا - .

والمفهوم أن المفعول لأجله (وهو كلمة : كراهة) مضاف إلى المصدر المؤول بعدها ، ثم حذف  
 المضاف ؛ فقام المضاف إليه مقامه ، وأعرب إعرابه . ومثل هذا يقال فى المصدر المؤول فى الآية  
 الكريمة التالية : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ، وَلَا تَجْهَرُوا  
 لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ ، أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) .

أى : كراهة جهور أعمالكم - فى فسادها وضياع قيمتها - . . . وكالذى فى الآية التالية :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصْنِيُوا قَوْمًا  
 بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) .

٣ - ومنها : أنه - وهو منصوب أو مجرور - يجوز تقديمه على عامله ؛ نحو :  
( طلباً للتره - ركب الباخرة ) . ( انتفاعاً - شاهدت تمثيل المسرحية ) . والأصل :  
ركب الباخرة ؛ طلباً للتره - شاهدت تمثيل المسرحية ؛ انتفاعاً . وقول الشاعر :  
فأجزعاً - ورب الناس - أبكى ولا حرصاً على الدنيا اعترائي  
والأصل : فأبكى جزعاً<sup>(١)</sup> . . .

٤ - ومنها : جواز حذف عامله ؛ لوجود قرينة تدل عليه ؛ نحو : بُعداً عن  
الضوضاء ؛ في إجابة من سأل : لِمَ قصدت الضواحي ؟ . . .

٥ - ومنها : أنه لا يتعدد<sup>(٢)</sup> ؛ سواء أكان منصوباً أم مجروراً ؛ فيجب الاختصار  
على واحد للعامل الواحد - ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه<sup>(٣)</sup> - لهذا قالوا  
في الآية الكريمة : ( ولا تُمسكوهن ضراراً ؛ لتعتدوا ) \* . أن كلمة : « ضراراً »  
مفعول لأجله ، والجار والمجرور : ( لتعتدوا ) متعلقان بها ، ولا يصلح أن يكون التعلق  
في الآية بالفعل إلا عند إعراب : « ضراراً » حالاً مؤولة ؛ بمعنى : مضارين .

---

( ١ ) ومثل هذا كلمة : « شوقاً » في بيت الكميث :

طربت ، وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً مني . وذو الشيب يلعب ؟

يريد : وما أطربَ شوقاً إلى البيض . كما يريد : وأذو الشيب يلعب ؟ فحذف هزمة الاستفهام  
لأن حذفها كثير للخفة عند أمن اللبس - كما جاء في المحتسب ج ٢ ص ٢٠٥ -  
( ٢ ) لأن العلة في وجود الشيء لا تكون إلا واحدة ، والسبب الواحد لا يوجد إلا مسبباً عنه  
واحداً .

( ٣ ) ومن أمثلة العطف عليه قول علي رضي الله عنه في بعض الأشرار : « لا تلتق بزمهم الشفتان ؛  
استصغاراً لقدرهم ، وذهاباً عن ذكرهم » ، وكذلك : « لعباً » في الشطر الثاني من البيت السابق .  
ومن أمثلة البدل قول أحد الباحثين : ( ما تأملت الكون إلا تجلت لي عظمة الله ، وعجائب قدرته ؛  
فأطأطأ الرأس إخباتاً ، خشوعاً ، وتواضعاً . . . ) فالخشوع هو الإخبات ، بدل كل من كل - .

## المسألة ٧٨ :

ظرف الزمان ، وظرف المكان <sup>(١)</sup>.

في مثل : ( جاءت السيارة صباحاً ، ووقفت يمين الطريق ؛ ليركب الراغبون )  
 — تدل كلمة : « صباحاً » على زمن معروف ؛ هو أول النهار وتتضمن في ثناياها  
 معنى الحرف : « في » الدال على الظرفية <sup>(٢)</sup> ، بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا  
 الحرف ، ونقول : ( جاءت السيارة في صباح ، ووقفت يمين الطريق ) ؛ فلا يتغير  
 المعنى مع وجود « في » ، ولا يفسد صوغ التركيب . فهو حرف عند حذفه هنا  
 ملاحظ كالوجود ، يراعى عند تأدية المعنى ، ولأن كلمة : « صباحاً » ترشد إليه ،  
 وتوجه الذهن لمكانه ؛ وهذا هو المقصود من أن كلمة « صباحاً » تتضمنه <sup>(٣)</sup>.

ولو غيرنا الفعل : « جاء » ، ووضعنا مكانه فعلاً آخر ؛ مثل : وقف —  
 ذهب — تحرك . . . — لبقيت كلمة : « صباحاً » على حالها من الدلالة على  
 الزمن المعروف ، ومن تضمنها معنى : « في » . وهذا يدل على أن تضمنها معنى :  
 « في » مطرد <sup>(٤)</sup> مع أفعال كثيرة متغيرة المعنى .

( ١ ) يسمى الظرف ينوعيه : « المفعول فيه » وهو نوع من : « شبه الجملة » ، وكذا من « شبه  
 الوصف » — كما سيجيء في رقم ١ من هامش الصفحة الآتية . —

( ٢ ) أى : « على أن شيئاً في داخل شيء آخر » ؛ فالغلاف الخارجى هو الظرف ، وما في داخله  
 هو : المظروف ؛ نحو : الماء في الكوب . وفي مثل : « السفر اليوم » ، يكون الظرف هو اليوم ،  
 والمظروف هو السفر .

( ٣ ) فالمراد من تضمنها : أنها تشير إلى معنى « في » من غير أن تتضمن لفظه ، أو تنوب عنه  
 في أداء معناه ، أو عمله ، أو تكتسب شيئاً بهذا التضمن . ولولذلك لوجب بناء هذه الظروف ؛ ( لما  
 يسميه النحاة : « السبب التضمني » ، أو المعنوي » ؛ وهو يمنع غالباً ، ظهور الحرف — وقد سبق بيانه في  
 الجزء الأول ، ص ٦٠ م ٧ — وهو يزيد الأمر هنا وضوحاً ) — مع أن أكثر الظروف معرب ؛ برغم  
 تضمنه معنى : « في » .

( ٤ ) أى : مستمر في مختلف الأحوال ، ومع كل الأفعال ومشتقاتها العاملة . غير مقصور على  
 نوع معين منها . لكن يجب ملاحظة أمور ثلاثة .

أولها : ان كلمة : « في » لا يصح التصريح بها مع الظروف التي لا تنصرف — كما سيجيء في  
 رقم ٤ من ص ٢٦٣ و « د » من ص ٢٧٠ — بخلاف المتصرفة .

بـخلاف ما لو قلنا : الصباحُ مشرقٌ — صباحُ الخميس معتدل ، . . . فإن كلمة : « الصباح » في المثالين ، وأشباههما تدل على الزمن المعروف ، ولكنها لا تتضمن معنى « في » . فلو وضعنا هذا الحرف قبلها لفسد الأسلوب والمعنى المراد منه ، إذ لا يصح أن يقال : في الصباح مشرق — ولا في صباح الخميس معتدل ؛ ومن أجل هذا لا يصح — اصطلاحاً — تسمية كلمة : « الصباح » في هذين المثالين ظرف زمان ؛ لعدم وجود شيء مظروف فيها ، بالرغم من أنها تدل على الزمان فيهما .

وتدل كلمة : « يمين » في المثال الأول على المكان ؛ لأن معناها وقفت السيارة في مكان ؛ هو : « جهة اليمين » . وهي متضمنة معنى : « في » ؛ إذ تستطيع أن نقول : وقفت في اليمين ، أو : في جهة اليمين ؛ فلا يتغير المعنى . ولو غيرنا الفعل ، وجئنا بآخر ، فآخر . . . لظلت كلمة : « يمين » على حالها من الدلالة على المكان ، ومن تضمنها معنى « في » باطراد .

بـخلاف قولنا : اليمين مأمونة — إن اليمين مأمونة — خلّت اليمين . . . فإنها في هذه الأمثلة — وأشباهها — لا تتضمن معنى الحرف : « في » ، ويفسد الأسلوب والمعنى بمجيئه ؛ إذ لا يقال : في اليمين مأمونة . وكذا الحال في باقي الأمثلة وأشباهها ؛ لهذا لا يصح تسميتها في هذه الأمثلة ظرف مكان ، لعدم وجود شيء مظروف فيها . . .

فكلمة : « صباحاً » في المثال الأول — ونظائرها — تسمى : ظرف « زمان » . وكلمة « يمين » ونظائرها ، تسمى : « ظرف مكان » .

فالظرف<sup>(١)</sup> هو : ( اسم منصوب يدل على زمان أو مكان ، ويتضمن معنى :

= وثانيها : أن نوعين من الظروف المكانية لا ينصبها إلا أفعال معينة خاصة ، أو مشتقاتها ؛ فلا يتضمنان — في الأعم الأغلب — معنى : « في » باطراد — كما سيبيء في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٣ — فالظروف الدالة على المقادير لا تنصبها إلا أفعال السير ومشتقاتها ، والظروف التي تلاقى فعلها في الاشتقاق إنما ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله .

ثالثها : أن أسماء الزمان التي تلاقى فعلها في الاشتقاق ، ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله . . . انظر « ج » من ص ٢٥٤ .

(١) يسمى الظرف بنوعيه : « المفعول فيه » كما سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة الماضية — وقد يطلق الظرف في كلام الأقدمين — أحياناً — مراداً منه الجار مع مجروره . لأن كلمة : « الظرف » عندهم قد تشمل « شبه الجملة » بنوعيه ، وتطلق على كل منهما . صرح بهذا : « المعنى » ج ١ في مبحث : « كيف » و « المفعول » =

« في » باطراد<sup>(١)</sup> . . . ) وينقسم إلى ظرف زمان ، وظرف مكان<sup>(٢)</sup> .

### أحكام الظرف بنوعيه -

#### أشهرها سبعة :

- ١ - أنه منصوب<sup>(٣)</sup> على الظرفية<sup>(٤)</sup> ، فلو كان مرفوعاً ، أو كان منصوباً لداع آخر غير الظرفية ، أو مجروراً<sup>(٥)</sup> ولو كان الجار هو : « في » الدالة على الظرفية - فإنه لا يسمى ظرفاً ، ولا يُعرب ظرفاً ، ولو دلّ على زمان أو مكان<sup>(٥)</sup> .
- وناصبه - ويسمى : عامله - إما مصدر ؛ نحو : المشى يمين الطريق أسلم ، والبحرى وراء السيارات يعرض للأخطار .
- ولما فعل<sup>(٦)</sup> لازم أو متعد ، نحو : أنجزت عملي مساءً ، ثم قعدت أمام المذيع ، أتمتع به .

= ج ١ في باب الظرف - في المبحث المستقل الذي عنوانه « كيف » ص ٢١٤ . وكذا الحضري - وغيره . - في ج ١ باب : « المبتدأ والخبر » عند بيت ابن مالك الذي نصه : « وفي » جواب كيف زيد ؟ قل دنف ... » وانظر النحو الوافي ( ج ١ م ٣٩ - ص ٣٦٢ من الطبعة الثالثة . -  
وشبه الجملة يسمى أيضاً : « شبه المشتق ، أو : شبه الوصف » للسبب المدون في رقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ .

أما حكم شبه الجملة بنوعيه : ( الظرف ، والجار مع مجروره ) بعد المعارف والتكرات فيجىء في ص ٤٤٦ .  
( ١ ) أى : بأن يتعدى إليه كل الأفعال مع بقاء تضمنه في المعنى لذلك الحرف الدال على احتواء الظرف لمعنى عامله . إلا الظروف التي أشرنا إليها ( في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ ) ومنها نوعان لا يتضمنان معنى « في » إلا في حالات معينة يكون فيها الفعل العامل أو مشتقاته من نوع معين ؛ فهما بسبب هذا التعيين لا يتضمنان معنى « في » باطراد .

( ٢ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمَّنَا : « في » ، باطراد ؛ « كَهْنًا » أمْكُثُ « أَزْمُنَا »  
والأحسن في : « ضمنا » أن تكون ألفه للتثنية المراد منها الوقت والمكان . وكلمة : « أو » للتنويع ، بمعنى الواو .

( ٣ ) إما مباشرة ؛ لأنه معرب مثل : يوم - وراء . . . ، وإما مبني في محل نصب . مثل :  
حيث - منذ ...

( ٤ و ٥ ) انظر « ا » من ص ٢٥٩ حيث الكلام على الظرف المتصرف .

( ٥ ) كالصور التي يجب فيها جره بالحرف : « في » وإعرابها بعد ذلك خبراً للمبتدأ - وقد

سبق في باب المبتدأ والخبر ، ج ١ م ٣٥ - .

( ٦ ) تام أو ناقض ، جامد أو متصرف . . . ، أو غير ذلك . . . إلا الفعل : « ليس » ففي التعلق به

خلاف . ( وسيجيء الكلام على سبب التعلق في ص ٢٤٩ وفي باب حروف الجر ، ص ٤٣٦ ب ) .



ولما وصف<sup>(١)</sup> حقيقى عامل ، ( اسم فاعل ، اسم مفعول . . . ) ، نحو  
الطيارة مرتفعة فوق السحاب ، والسحاب مركوم تحتها لا يعوقها .

ولما وصف تأويلا ؛ ويراد به الاسم الجامد المقصود منه الوصف بإحدى  
الصفات المعنوية ، مثل : أنا عمرٌ عند الفصل فى قضايا الناس ، وأنت معاوية  
ساعة الغضب ، فالظرف : « عند » منصوب بكلمة : « عمر » ، والمراد منها :  
« العادل » . وكلمة : « ساعة » منصوبة بكلمة : « معاوية » والمراد منها :  
الحليم<sup>(٢)</sup> . . .

٢ - ولا بد أن يتعلق<sup>(٣)</sup> الظرف بناصبه ( أى : بعامله ) وليس من اللازم أن يكون  
عامله متقدماً عليه ؛ كالأمثلة السالفة ، فقد يكون متأخراً عنه ؛ كقولهم : ( الحرُّ  
عند الحمية لا يُضطاد ، ولكنه عند الكرم ينقاد ، وعند الشدائد تذهب  
الأحقاد ) . والمشهور أنه لا يتعلق بعامله المباشر إن كان هذا العامل حرفاً من  
« حروف المعاني »<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) أى : مشتق . والحقيقى : غير التأويل الآتى .

( ٢ ) وقد يكون ناصبه هو العامل فى المنادى ؛ كالظرف : « بين » فى قول الشاعر :

يا دار بين النقا والحزن ما صنعت يد النوى بالألى كانوا أهاليك؟

وسيجى بيان هنا ، وفى باب : « المنادى » ، ج ٤ م ١٢٧ -

( ٣ ) معنى التعلق موضع فى « ب » ص ٢٦٧ وفيها أن التعلق قد يكون بعامل معنوى ، هو :  
« الإسناد » .

( ٤ ) المراد من : « حروف المعاني » موضع ، فى صدر الجزء الأول ( م ٥ ) عند الكلام على  
موضوع : « الحرف » - ومن أنواعها : حروف العطف ، وحروف الاستفهام ، وحروف النفي . . . و . .  
ونزيد هنا ما يقوله صاحب « المفصل » - فى ج ٨ ص ٧ - من أنها حروف جاءت عوضاً عن الجمل ،  
ومفيدة معناها ، بأوجز لفظ ، فكل حرف منها يفيد فائدتها المعنوية مع الإيجاز والاختصار ؛ فحروف  
العطف جىء بها عوضاً عن : « أعطف » ، وحروف الاستفهام جىء بها عوضاً عن : « أستفهم » .  
وحروف النفي إنما جاءت عوضاً عن : « أجحد » ، أو : « أدنى » ، وحروف الاستثناء جاءت عوضاً  
عن : « أستثنى » ، أو : « لا أقصد » ، وكذلك لام التعريف نابت عن : « أعرف » ، وحروف الجر  
جاءت لتنوب عن الأفعال التى بمعناها ؛ فالباء نابت عن : ألصق - مثلاً - والكاف نابت عن أشبه ،  
وكذلك سائر حروف المعاني : كأحرف النداء والتمنى . . .

وقد عقد صاحب المعنى - فى الجزء الثانى من كتابه - فصلاً عن شبه الجملة بنوعيه ( « الظرف ، والخار  
مع مجروره ) ؛ عنوانه : « هل يتعلقان بأحرف المعاني » ؟ ملخصه : أن هنالك ثلاثة آراء : =

٣- أن عامله قد يحذف جوازاً ، أو وجوباً ؛ فيحذف جوازاً حين يدل عليه دليل ؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجواب : يوم الجمعة ؛ أى : حضرت يوم الجمعة . ومتى وصلت يوم الجمعة ؟ فيجواب : مساءً . أى : وصلت مساءً ؛ ومثل : كم ميلاً مشيت ؟ فيجواب : ميلين ؛ أى : مشيت ميلين ، ويسمى الظرف الذى ذكر عامله أو حذف جوازاً لوجود قرينة تدل عليه : « الظرف اللغو<sup>(١)</sup> » . أما الذى حذف عامله وجوباً فيسمى : « الظرف المستقر<sup>(٢)</sup> » .

= أولاً : المنع مطلقاً ، وهو المشهور . ثانياً : الجواز مطلقاً . ثالثاً : التفصيل ؛ فإن كان حرف المعنى نائباً عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النياية ، لا الأصالة ، وإلا فلا ؛ فنحو « يا محمد » يكون الجار والمجرور متعلقين بالحرف : « يا » ؛ لنيابته عن « أدعو » ، أو : « أنادى » . وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فشاؤا له بقول الشاعر :

وما سُعادُ غَدَاةَ البَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَعْنُ غَضِيضِ الظَّرْفِ مَكْحُولُ  
فالظرف : « غداة » ظرف للنفي ، أى : انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن ، ولا يصح تعلقه بما بعد « إلا » لأن معمول المستثنى لا يتقدم عليهما - كما سيجيء في بابيه ص ٣٢٨ م ٨١ - . ومثل : ما ضربت الغلام للتأديب . فإن قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب فالجار والمجرور متعلقان بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، وللتأديب تعليل للضرب المنفى . أما إذا قصدت نفي الضرب على كل حال فالجار والمجرور متعلقان بالنفي ، والتعليل له . أى : أن انتقاء الضرب كان لأجل التأديب ، لأنه قد يؤدب بعض الناس بالصفح عنه ، وترك كإياه دون أن تضربه .

ومثله في التماق بحرف النفي عندهم : ما أكرمت المنيء لتأديبه ، وما أهنت الحسن لمكافأته ؛ إذ لوعاق ومثاه في التماق بحرف النفي عندهم : ما أكرمت المنيء لتأديبه ، وما أهنت الحسن لمكافأته ؛ إذ لوعاق هذا بالفعل لفسد المعنى المراد . ومثل هذا قوله تعالى : ( مَا أَنْتَ بِمُجْنُونٌ ) ؛ فالباء متعلقة بالنفي ؛ إذ لو علق الجار والمجرور بكلمة : « مجنون » ولم يتعلقا بالنفي - لأفاد نفي جنون خاص ؛ هو الجنون الذى يكون من نعمة الله . وليس في الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفي جنون خاص ... و ...

ثم قال صاحب المعنى تعليقاً على هذا رأى ما نصه :

« هذا كلام بديع . إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغي على قولهم أن يقدروا التعلق بفعل دل عليه النافي ... و ... » . ٨١ .

وإذا كان الكلام السالف بديعاً « كما يقول - بحق - صاحب المعنى » فكيف لا يوافق عليه جمهور النحاة بعد ما بدا له من تلك الآثار المعنوية الهامة التى كشفها أمصغابه ، وأبانوا جليل قدرها ؟ ولم التقدير والتأويل من غير داع ؟

لهذا لم يكن بد من الاطمئنان إلى ذلك الكلام والاقتصار عليه ، وإن خالفه الجمهور بغير حجة واضحة . اللهم إلا إن كان القصد أن التعلق بالفعل الذى يدل عليه النافي أظهر وأبين . فهذا صحيح . ( ١ و ١ ) تكلمنا بإسهاب عن الظرف « اللغو » ، والظرف « المستقر » - ، بفتح القاف - وعن =

ويجب حذف هذا العامل في ستة مواضع :

أن يقع خبراً ، أو حالا ، أو صفة ، أو صلة ، أو مشتغلاً<sup>(١)</sup> عنه ، أو لفظاً مسموعاً عن العرب محذوفاً في أكثر استعمالهم . فمثال الخبر : الأزهار أماننا ، والزروع حولنا . ومثال الحال : هذا الأسد أمام مروضه كالقار . ومثال الصفة : إن شهادة زور أمام القضاء قد تحضّر هُوةً سحيقة تحت أقدام شاهدها ، ومثال الصلة : احتفت بالضيف الذي معك . ومثال الاشتغال : يوم الأحد سافرت فيه<sup>(٢)</sup> . ومثال المسموع : حينئذ الآن .

= سبب التسمية ؛ وما يصحبها من أحكام مختلفة ؛ في الجزء الأول ( في ص ٢٧١ م ٢٧ و ٣٥٢٤٦ ) وهي أحكام هامة ( منها : أن الظرف اللغوي لا يقع بنفسه خبراً ، ولا صلة . . . . . وإنما الذي يقع هو عامله المذكور ، أو المحذوف جوازاً لقريئة - كما سيجيء ، في ص ٢٤٩ - ) وبعضها يؤدي إلى تيسير محمود . ثم عدنا إلى الكلام المفصل مرة أخرى في هذا الجزء الثاني بمناسبة الكلام على حروف الجر ، وتعلقها بعامل محذوف - وغيره - وآثاره من النواحي المختلفة ( في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٥ ) . والموضوع كله جدير بالاطلاع عليه . ( ١ ) تقدم باب الاشتغال في هذا الجزء ص ١٢٤ .

( ٢ ) القياس في الاشتغال بمعناه العام أن نقول : سافرت ، إلا أن الضمير العائد على الظرف يغلب جره بى . وقد تحذف تيسيراً وقوساً ؛ - كما قالوا - على تخيل أن الفعل اللازم متعد بنفسه . وبناءً على هذا التخيل يكون الضمير المتصل به مباشرة ، مفعولاً به ، لا ظرفاً - بالرغم من أنه عائد على الظرف - ، ويصير الفعل بتمدياً بنفسه . ( راجع الصبان في هذا الموضع ، ثم الفصل ج ٢ ص ٤٦ ) . وهذا التخيل يؤدي إلى اللبس والخلط بين المتعدى واللازم . فالخير في إبقاء حرف الجر وجوباً كما يرى كثرة النحاة . أما عند حذفه فالأنسب إعراب الضمير ظرفاً لأنه راجع إلى الظرف - ( انظر رقم ٢ من هامش ص ١٢٦ ثم من ص ٢٥٢ )

وما فيه إشارة إلى التخيل السالف كلام « أبي على القالي » في كتابه : « ذيل الأمالي وال نوادر » - ص ٣ - عند عرضه قصيدة الأبيّرد الرياحي في رثاء أخيه ، ومطلعها :

تطاول ليسلى لم أنمه تقلباً كأن فراشى حال من دونه الجمر

قال : أبو على ، بعد الفراغ منها ما نصه : ( قال أبو الحسن - يريد : أبا الحسن على بن سليمان الأخفش - من روى : « لم أنمه » جعله مفعولاً به على السعة ، كما قالوا : « اليوم صمته » . والمعنى : لم أتم فيه ، وصمت في اليوم . جعله مثل : زيد ضربته ) اهـ .

ومثل هذا في كتاب : « الكامل للمبرد » - ص ٢٧ - فقد نقل في باب عنوانه : « من كلام العرب : الاختصار » حذف كلمة « في » من قول العرب : « أقمت ثلاثاً ما أذوقهن طعاماً ولا شراباً » ، وقول الراجز : « في ساعة يُحبّها الطعام » - ببناء المضارع للمجهول - ثم قال بعد ذلك : ( يريد في ساعة يُحبّب فيها الطعام . وكذلك الأول معناه ما أذوق فيهن . . . ، وذلك أن ضمير الظرف تجعله العرب مفعولاً به على السعة ؛ كقولهم يوم الجمعة سرت ، ومكانكم قمته ، وشهر رمضان صمته . . . ؛ فهذا يشبه في السعة بقولك : « زيد ضربته » ، وما شابهه ، فهذا بيّن ) اهـ .

والعامل المحذوف في الثلاثة الأولى يصح أن يكون وصفاً أو فعلاً ؛ فالتقدير على اعتباره وصفاً هو : ( مستقر ، أو موجود ، أو كائن ، أو حاصل . . . ، وأشباه هذا مما يناسب ) . وعلى اعتباره فعلاً هو : ( استقر - وُجد - كان التي بمعنى : وُجد - حصل . . . وأشباه هذا مما يناسب ) .

أما مع الصلة فيجب أن يكون فعلاً <sup>(١)</sup> ؛ لأن الصلة لغير « أل » لا بد أن تكون جملة فعلية ، والوصف مع مرفوعه ليس جملة <sup>(٢)</sup> .

والأحسن في « المشغول عنه » هنا ، وفي « المسموع » أيضاً أن يكون فعلاً ، فأصل المشغول عنه : سافرت يوم الأحد سافرت فيه . وأصل المسموع في قولهم : حينئذ الآن . هو : « كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن » <sup>(٣)</sup> .

(١) وكذلك العامل المحذوف في - القسم ، لأن القسم والصلة - لغير أل - ، لا يكونان إلا جملتين ، ولن يتحقق هذا إلا بتقدير العامل المحذوف فعلاً ، وليس اسماً مشتقاً يشبهه - كما سيحىء في باب حروف الجر ص ٥٠٠ - أما صلة « أل » فصفة صريحة ؛ فيجب أن يكون المحذوف اسماً مشتقاً يصلح أن يكون صلة لها على الوجه الذي تقدم بيانه عند الكلام عليها في باب الموصول والصلة ( ج ١ ص ٢٥٣ م ٢٦ و ٢٧١ م ٢٧ ) .

(٢) إذا كان المحذوف في الصلة وغيرها هو متعلق الظرف فهل يجوز أن نقول إن الظرف نفسه هو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال ، أو الخبر ، ونستريح من التقدير ؟  
الجواب ؛ نعم ، ( وتفاصيل هذا وأدلتها قد سبقت في ج ١ ص ٢٧٢ ، م ٢٧ وفي باب المبتدأ والخبر شبه الجملة . م ٣٥ وسيجيء تلخيصها في الزيادة ( ص ٢٤٩ ) ، وفي : « باب حروف الجر » ( رقم ٣ من هامش ص ٤٤٥ ) .

(٣) هذا مثل يقال لمن ذكر أمراً تقادم عهده ، أى : ( حصل وقوع ما تقوله حين إذ كان كذا وكذا ، واسمع الآن كلامي ) ؛ فهما جملتان . والمقصود منعه من ذكر ما سبق ، وأمره بسماع ما يقال له الآن . وفي نصب الظرف وحذف عامله جوازاً أو وجوباً يشير ابن مالك بقوله :

فانصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِراً كَانَ ، وَإِلَّا فَاثْوِهِ مُقَدِّراً

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْنِهما

نَحْوُ : الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صَبِغَ مِنَ الْفِعْلِ ؛ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

الظرف يقع فيه المعنى إما من المصدر المجرد ، أو من الفعل ، أو من الوصف العامل . وهو هنا يقول : انصب الظرف بالعامل الذي معناه يقع في هذا الظرف . فالمراد : انصبيه بواحد من الأشياء السالفة إن كان موجوداً ، وإلا فقدّر . ثم بين أن كل وقت ، - أى : ظرف للزمان - يقبل النصب على الظرفية ؛ مبهماً كان أم مختصاً . أما ظرف المكان فلا ينصب منه إلا ما ذكره من الجهات ، والمقادير ، وما صبغ من الفعل . ( وسيأتى شرح هذا في ص ٢٥٢ ) .

## زيادة وتفصيل :

إذا كان عامل الظرف محذوفاً وجوباً في بعض المواضع<sup>(١)</sup>، فما الداعي إلى ملاحظته عند الإعراب ، ووجوب تقديره في تلك المواضع ، واعتباره هو الخبر أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة ، أو . . . ، دون الظرف نفسه ؟ لم لا يكون الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة ، أو . . . — في تلك المواضع ما دام متعلقه المحذوف واجب الحذف ، ولا يصح ذكره بحال ؟ وإذا كان كلام العرب خالياً منه دائماً فكيف عرفنا أنه محذوف ؟ إن الحكم بالحذف يقتضى علماً سابقاً ومعرفة من اللغة بأن هذا المحذوف — أو نظائره — قد وُجد حقيقة في الكلام العربي ، ثم حذف لسبب طارئ . وهذه المعرفة لم توجد حقاً . فكيف حكمنا — إذاً — بأنه محذوف ؟ . . . إلى غير هذا مما يحتج به المعارضون ، وينتهون منه إلى أن الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو . . . أو . . . ، وليس من اللازم في رأيهم أن يكون هذا الظرف منصوباً بالعامل المحذوف ، فقد يكون منصوباً بشيء آخر في الجملة ، أو بعامل معنوي كالحذف . . . أو بغير عامل . . . ، ولا ضرر في هذا عندهم .

وفريق منهم يقول إن خصائص العامل — ومنها : معناه ، وتحملّه للضمير — قد انتقلت للظرف ؛ فلا مانع أن يكون الظرف نفسه بعد هذا هو الخبر ، أو : الصفة . . . أو . . .

( وقد أشرنا لهذا الرأي في ص ٤٤٧ ، وسبق إيضاحه في الجزء الأول ، هامش ص ٢٧١ م ٢٧ وص ٣٤٦ م ٣٥ ) ، وأنه رأى مقبول عند بعض القدامى المحققين .

أما الذين يهتمون أن يكون العامل المحذوف هو الخبر ، أو الصفة . . . أو . . . — دون الظرف ، ويشترطون أن يكون للظرف في تلك المواضع متعلقاً هو الخبر أو الصفة . . . أو . . . ، فلهم حجة منطقية قوية . ولكنها على قوتها تسع للتفسير والتخفيف بغير ضرر ، وتنتهي إلى ما يقوله المعارضون ؛ هي : أن الزمان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد ، أو لا يستمر فيه حادث موجود ، فخلو الزمان من أحداث جديدة أو مستمرة — محال . وبتعبير

(١) سبق بيانها في ص ٢٤٧ .

. . . . .  
. . . . .  
أدق : لا بدّ من اقتران كل حادث بزمان ، ويستحيل أن يوجد حادث في غير زمان . ولهذا سمى الزمان ظرفاً ؛ تشبيهاً بالظرف الحسى — كالأواني والأوعية التي توضع في داخلها الأشياء — . وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرون حتماً بالحادث المتصل به الواقع فيه ، وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد « الوجود المطلق » من غير زيادة معنوية عليه . فهو معروف ، فلا داعي لذكره ؛ إذ لا فرق في المعنى بين : قولنا : « السفر حاصل غداً » ، وقولنا : « السفر غدا » لأنه هو الزمان متلازمان كما سلف ؛ فذكر الثاني كاف في الدلالة على وجود المحذوف ؛ فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود . هذا من الناحية العقلية المحضة<sup>(١)</sup>.

وهناك شيء آخر يقولونه في شبه الجملة الواقع خبراً — أو غير خبر — من الأشياء التي سلفت ؛ هو : أن اللفظ الدال على الزمان لا يُكَمَّل وحده — بغير متعلّقه — المعنى الأساسى للجملة ، ولا يستقل بنفسه في تحقيق فائدة تامة ، وإنما ييجىء لتكملة معنى آخر فيما يسمى : « العامل » ؛ فليس من شأن اللفظ الزمانى أن يتسم المعنى الأساسى المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف ؛ فلولاً ملاحظته في مثل : « السفر يوم الخميس » لكان المعنى : السفر زمان ، وهذا الزمان يوم الخميس ، وبعبارة أخرى : السفر هو يوم الخميس نفسه ، ويوم الخميس هو السفر ، والمعنى — لا شك — فاسد ، مع أن الثابت المقرر من استقراء كلام العرب يوجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى ، والمبتدأ هو الخبر في المعنى كذلك ولا فساد في ذلك مطلقاً .

ومثل هذا يقولون في ظرف المكان ؛ فالمكان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد مكان لا تقع فيه أحداث جديدة ، أو تستمر فيه أحداث قديمة ؛ فالحوادث والأماكن مقترنان متلازمان على الدوام ، فذكر الثاني في الكلام كاف في الدلالة على وجود المحذوف الملاحظ حتماً ، فيتساوى المعنى بين : « على موجود في البيت » و « على في البيت » ، وكذلك بين « على موجود أمامك » ، و « على

(١) بل إن الظرف بنوعيه لا بد أن يدل في أصله على : « الوجود المطلق » ثم يمتاز « اللفظ » بدلالته — فوق هذا — على معنى خاص آخر ، كالأكل ، أو الشرب ، أو غيرها مما يزداد عليه فيجعله خاصاً مقيداً بعد أن كان عاماً مطلقاً . وسيجىء للموضوع بيان في باب : « حروف الجر » . عند الكلام على شبه الجملة — رقم ٣ من هامش ص ٤٤٥ — .

. . . . .  
 . . . . .  
 أمامك » . هذا إلى أن ظرف المكان وحده بغير ملاحظة عامله المحذوف لا يتم  
 المعنى الأساسى المراد ، ولا يكمل القصد ؛ فالمكان إنما يجيء لتكملة معنى ، ولا يمكن  
 أن يستقل بإيجاد معنى أساسى جديد . وإذا ثبت أن لكل حادثة زمناً فلا بد لها  
 من مكان أيضاً . وإذا استحال أن يخلو زمان من حادثة استحال أن يخلو مكان  
 من حادثة أيضاً .

ولولا ملاحظة المحذوف لكان المبتدأ فى مثل : « الجلوس فوق » هونفس الخبر ،  
 أى : أن : الجلوس هو « فوق » ، « وفوق » هو الجلوس ذاته <sup>(١)</sup> . وهذا معنى فاسد ،  
 ومثل هذا يقولون فى الجار مع مجروره ؟ .

تلك هى الأدلة القوية ، ولا حاجة لغير المتخصصين بمعاناتها . وحسبنا أن  
 نحكم بقوة رأى القائل بأن شبه الجملة هو الخبر ، أو الحال ، أو . . . ، وأنه  
 رأى شديد لا مانع من مسابرة ، على الوجه المدون فى الجزء الأول فى الصفحات  
 المشار إليها .

(١) لما تقرر من أن المبتدأ هو الخبر فى المعنى ، والخبر هو المبتدأ فى المعنى فى غير هذه المواضع .

٤ - أن أسماء الزمان الظاهرة <sup>(١)</sup> كلها تصلح للنصب على الظرفية ، يتساوى في هذا ما يدل على الزمان المبهم <sup>(٢)</sup> وما يدل على الزمان المختص <sup>(٣)</sup> ، فمثال الأول : عملت حيناً ، واسترحت حيناً ، ومثال الثاني : قضيت يوماً سعيداً في الضواحي ، وأمضيت يوم الخميس في الريف . كما يتساوى في هذا ما كان منها جامداً ؛ مثل : يوم ، وساعة . . . وما كان مشتقاً مراداً به الزمان ؛ كصيغتي : « مفعّل ، ومفعّل » - بفتح العين وكسرهما - القياسيتين الدالتين على « الزمان » ، بشرط أن تكون الصيغ القياسية المشتقة جارية على عاملها ( أى : مشتركة معه في مثل

(١) بخلاف المضرة كضمير الظرف - في مثل : يوم الجمعة سرت فيه - فإنه ظرف يجر بالحرف : « في » وجوباً ؛ فلا يقال : سرت ، إلا على رأى يبيح التوسع بحذف حرف الجر قبله ، وإعرابه مفعولاً به . ( وقد سبق البيان والتفصيل في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ وله إشارة في رقم ٢ من هامش ص ١٢٦ ) .  
(٢ و ٣) اسم الزمان المبهم هو : النكرة التي تدل على زمن غير محدود ، ( أى : غير مقدر بابتداء معين ، ونهاية مبررة ) ؛ مثل : حين ، وقت ، مدة ، زمن . أو : تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : صباح ، - عشية - غداة . ( كما سيبيء في ص ٣٠١ م ٧٩ أما الإيضاح الأنسب فهو في باب الإضافة ج ٣ م ٩٤ )

والمختص : عكسه ؛ ومنه المقدّر المعلوم ؛ لتعريفه بالعلمية ؛ كرمضان ، أو بالإضافة مثل : زمن الشتاء ، أو بآل ، مثل : اليوم . . . ، ومنه أيضاً : المقدّر غير المعلوم ؛ كالنكرة المحدودة غير المعينة ، نحو : سرت يوماً أو يومين ، والنكرة الموصوفة كسرت زمناً طويلاً .

وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق ؛ هو : أن الظرف الزماني المبهم بمنزلة التأكيد المعنوي لزمن عامله . لأن معنى : سار الرجل ، هو : حصول سير من الرجل في زمن فات ، فإذا قلنا : « سار الرجل زمناً » كان المعنى أيضاً : حصول سير الرجل في زمن فات . فالظرف الزماني لم يفد إلا التأكيد المعنوي للزمن ؛ كما قلنا . ومنه ( سبحانه الذي أسرى بعبد ليل ) فكلمة : « ليل » ظرف زمان يؤكد زمن الفعل . « أسرى » ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً .

أما الظرف المختص فيفيد التأكيد المعنوي مع الزيادة الدالة على الاختصاص . وعلى هذا يكون من الظروف الزمانية ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالمصدر والحال ، ومنها ما يؤكد مع زيادة أخرى ؛ كالشأن في المصدر المبين للنوع أو للعدد ، - وقد سبق -

وسيبيء الكلام على الظرف المؤكّد والمؤسّس في « ب » من ص ٢٥٧ .  
وظرف الزمان المبهم غير الأسماء المهمة التي سبق الكلام عليها في ج ١ ( ص ٣٠٥ « ب » م ٢٥ -

وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٠٦ م ٢٦ ) .

وبمناسبة الكلام على الظرف الزماني المضاف تردّد كتب اللغة ( أن العرب لم تصف كلمة : « تنهر » إلا إلى « رمضان ، والربيعين » . لكن لا مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى . ولا مانع كذلك من ترك الإضافة إلى : « رمضان والربيعين » وغيرها ؛ كما نصّ على ذلك النحاة .

( راجع الصبان - ج ١ - عند الكلام على الظرف « المبهم والمختص » . ) وكذلك الجمع - ج ١

باب « الظرف » - ص ١٩٩ - حيث البيان أوسع .



حروفه الأصلية) ، مثل : قعدت مقعد الضيف ، أى : زمن قعود الضيف<sup>(١)</sup> .

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا بعض أنواع :

( ٢ ) منها : المبهم<sup>(٢)</sup> وملحقاته ؛ نحو : الجهات الست ، فى مثل : وقف الحارس أمام البيت — وطار العصفور فوقه ... ، فإن كان المكان مختصاً لم يصح نصبه على الظرفية ، ووجب جره بالحرف : « فى » إلا فى حالتين :

الأولى : أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل : « دخل » أو : « سكن » أو : « نزل » فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة ؛ نحو : دخلت الدار ، وسكنت البيت ... ، ونزلت البلد ... ، والأحسن فى إعراب هذه الصور وأشباهها أن يكون كل من « الدار » ، و « البيت » ، « والبلد » مفعولاً به — لا ظرفاً — ويكون الفعل قبلها متعدياً<sup>(٣)</sup> إليها بنفسه مباشرة .

الثانية : أن يكون الظرف المكاني المختص هو كلمة : « الشام » وعامله هو الفعل : « ذهب » . فقد قال العرب : « ذهبت الشام » وتعرب هنا ظرفاً — ومثله الظرف المختص : « مكة » مع عامله الفعل : « توجه » فقد قال العرب أيضاً : توجهت مكة . فنُصب ظرفاً مع هذا الفعل وحده . و « الشام » و « مكة » ظرفان مكانيان على معنى : « إلى » .

( ب ) ومنها : المقادير<sup>(٤)</sup> ، نحو : غمكة — ميل — فرسخ —

( ١ ) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٤ — ( راجع أول « باب الظرف » فى ج ١ — من حاشيتى الخضرى والصبان ) .

( ٢ ) المراد به : ما ليس له هيئة ولا شكل محسوس ، ولا حدود تحصره بين نهايات مضبوطة ، تحدد جوانبه ؛ ومنه : الجهات الست — وما يشبهها فى الشيوع — وهى ( أمام — خلف — يمين — شمال — فوق — تحت ) والمختص : عكسه ؛ مثل : بيت — دار — غرفة —

وقد ألحق بالجهات الست ألفاظ ستجيء ؛ فى « أ » من ص ٢٥٧ منها : عند ، ولدى ... وهناك تفصيل آخر فى باب الإضافة ج ٣ م ٩٤ .

( ٣ ) لنستريح من النصب على نزع الخافض ، ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفاً منصوباً .

( ٤ ) ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه ( فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ ورقم ١ من هامش ص ٢٤٤ ) وهو أن الظروف الدالة على المقادير لا تتضمن معنى : « فى » باطراد ؛ وإنما تتضمنها أحياناً قليلة لأن ناصبها لا بد أن يكون من أفعال السير ، أو مشتقاتها ؛ فلا توجد : « فى » مع ناصب آخر .

كذلك النوع الآتى : وهو ما صيغ من مادة فعله وحوى حروفه ، فإن هذا الظرف لا يتضمن معنى =

بَرِيد<sup>(٢)</sup> . . . و . . . و . . . مثل : مشيت غَلْوَةً ، ثم ركبت ميلاً ، ثم سرت فَرَسَخًا .

( ح ) ومنها : ما صيغ . على وزن<sup>(٣)</sup> : « مَفْعَل » ، أو « مَفْعِل » للدلالة على المكان ، بشرط أن يكون الوزن جارياً على عامله ، ( أى : مشتركاً معه في مثل حروفه الأصلية ، ومشتماً عليها )<sup>(٤)</sup> ، مثل : وقفت موقِف الخطيب ، وجلست مجلس المتعلم - صنعت مصنع الورق ، وبنيت مبناه ... ، فلو كان عامله من غير لفظه لوجب الجر بالحرف : « في » ؛ نحو : جلست في مرمى الكرة<sup>(٥)</sup> .

== « في » باطراد لأن ناصبه من فعل أو وصف يعمل عمله ، لا بد أن يكون مشتركاً معه في حروف صيغته فلا توجد « في » مع غيره . ففي هذين النوعين لا تطرد « في » ؛ إذ توجد مع بعض الأفعال المعينة ومشتقاتها دون بعض آخر لا يمكن أن يتضمنها معنوياً ؛ لأنه غير صالح للعمل في النوعين السالفين .

هذا ، وقد اختلف النحاة في المقادير ؛ أهي من المبهم ، أم شبيهة بالمبهم ، أم قسم قائم بذاته ، ... ولسنا في حاجة إلى العناء ؛ فاعتبارها قسماً مستقلاً أنسب ، وليست من المبهم ؛ لأنها معلومة المقدار ، ولكنها مختلفة الابتداء ، والانتهاء ، والبقعة ، بحسب الاعتبار ؛ فليس لها جهة ثابتة مستقرة فيها ، فالمليل قد يكون في بلد ، وقد يكون في غيرها ... ، يكون في صحراء ، وقد يكون في حضر ، وقد يكون في الشرق بالنسبة لشيء آخر ، أو في الغرب ، وهكذا .

( ٢ ) الغلوة : مائة باع تقريباً ، أو : هي أبعد مسافة يقطعها السهم . والمليل : ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، ولبريد : أربعة فراسخ . . .

( ٣ ) كما سبق في ص ٢٥٢ - ويكون اسم الزمان والمكان من الثلاثي على وزن : مَفْعَل ( بفتح العين ) إن كان مضارع فعله مفتوح العين ، أو مضمومها ( مثل : يلعب - يقعد ) أو : كان مضارعه معتل اللام ، ؛ نحو : يرى . ويكون على وزن مَفْعِل ( بكسر العين ) إن كان مضارع فعله مكسور العين ، مثل : يجلس ، أو : معتل الفاء في أصلها الماضي ، مع سلامة اللام ، بشرط أن تكون الفاء وأواؤها تحذف في مضارعه ؛ مثل : آيعد ، من : وعد .

أما من غير الثلاثي فيكون على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ؛ مثل : « مُستخرج » ومضارعه : « يستخرج »

( وفي ج ٣ ص ٢٤٢ م ١٠٦ تفصيل الكلام عليهما وعلى أحكامهما ) .

( ٤ ) وكذلك ما سبقت إليه الإشارة ( في رقم ٤ ص ٢٥٢ ) وهو المشتق من مصدر الفعل للدلالة على الزمان - وتحقق فيه هذا الشرط - وكان منصوباً ؛ فإنه يصلح أن يعرب ظرف زمان ؛ كالمثال : قعدت مَقْعَد الضيف ؛ أى : زمن قعود الضيف .

( ٥ ) وردت ألفاظ مسموعة بالنصب لا يصح القياس عليها . مثل قولهم : فلان يجلس من الباب مَقْعَد القابلة ( أى : المولدة ) كناية عن قربه من الباب . وفلان مَزَجَرَ الكلب ، وَمَنَاطَ الثريا . كناية عن البعد فيهما .

ومن ثم كان هذا النوع غير متضمن معنى « في » باطراد ، ومستثنى من التضمن (١) المطرد .

وهذا القسم يكون مختصاً كالأمثلة السالفة ، وبهما ؛ نحو : وقفت موقفاً - جلست مجلساً (٢) .

ومما يلاحظ أن هذه الصيغة : (مفعّل - مفعّل) صالحة للزمان والمكان ويكون التمييز بينهما بالقرائن ؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجواب : حضرت محضّر القطار ؛ أى : زمن حضور القطار ؛ لأن « متى » للاستفهام عن الزمن . بخلاف : أين حضرت ؟ فيجواب : حضرت محضّر المجتمعين حول الخطيب ، أى : مكان حضور المجتمعين ... ؛ لأن « أين » أداة استفهام عن المكان .

٥ - أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعامل واحد بغير إلتباع (٣) ، بشرط اختلافها في جنسها : ( أى : اختلافها زماناً ومكاناً ) ؛ مثل : استرح هنا ساعة - أقم عندنا يوماً . أما إذا اتفقت في جنسها فلا تتعدد إلا في صورتين ؛ إحداهما : الإلتباع ؛ يجعل الظرف الثانى بدلاً (٤) من الأول ، نحو : أقابلك يوم

( ١ ) كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ وفي رقم ٣ من هامش ص ٢٥٣ .  
هذا والظروف المكانية الثلاثة : ( المبهم - المقدار - ما صيغ من الفعل ) هى التى أشار إليها ابن مالك فيما سبق - رقم ٣ من هامش ص ٢٤٨ - بقوله :

يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

( ٢ ) وإلى هذا أشار ابن مالك ( وهو يسرد الأشياء التى تصلح للنصب على الظرفية المكانية ؛ ومنها ما صيغ من الفعل كرمى من رمى ، ) بقوله :

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسٍ أَنْ يَقَعُ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ  
( ٣ ) أى : بغير أن يكون واحد منها تابعاً للآخر ، ( نعمتاً له ، أو عطفاً ، أو توكيداً ، أو بدلاً ) .

( ٤ ) ولا يبدل الأكثر من الأقل - على الصحيح - ففى نحو : كتبت الرسالة يوم الخميس سنة كذا ... يعرب الظرف الثانى (سنة) حالا من الأول، وليس بدلاً (راجع أول الباب السادس من المغنى) .

وهذا رأى البصريين . لكن جاء فى « الجمع » ، ما يرده بقوة حيث قال - فى ج ٢ ص ١٢٧ باب البذل ما نصه : ( الختار - خلافاً للجمهور - إثبات بدل الكل من البعض ، لو روده فى الفصحى ... ) اه  
وسرد أمثلة من القرآن والشعر تؤيد رأيه ، - وقد ذكرناها فى باب البدل - ج ٣ م ١٢٣ .

الجمعة ظهرأ . فكلمة « ظهرأ » بدل بعض من كلمة : يوم<sup>(١)</sup> .

والأخرى ، أن يكون العامل اسم تفضيل ؛ نحو : المريض اليوم أحسن منه أمس . ( فالיום وأمس ؛ ظرفان عاملها أفعال التفضيل وهو : أحسن ) ، وقد تقدم عليه واحد ، وتأخر واحد . . .

٦ - أنه يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؛ مسaire للرأى القائل بذلك ، توسعاً وتيسيراً ؛ نحو : أعطيت السائل أمالك ويوم العيد - قرأت الكتاب هنا ويوم السبت الماضى<sup>(٢)</sup> . . .

٧ - إذا وقع الظرف خبراً فإنه يستحق أحكاماً خاصة يستقل بها ، وقد سبق تسجيلها فى مكانها الأنسب . وهو باب : « المبتدأ والخبر »<sup>(٣)</sup> ، ومن تلك الأحكام أن يكون فى مواضع معينة باقياً على حالته من النصب ، وفى مواضع أخرى يكون مرفوعاً أو مجروراً ولا يسمى فى هاتين الحالتين ظرفاً . . . إلى غير هذا من الأحكام الهامة المدونة فى الموضع المشار إليه .

(١) ملاحظة : فى ضوء ما سبق نفهم ما جاء فى حاشية الخضرى ، ج ٢ ، أول باب : « البدل » ونضه : « ( ... بدل كل من بعض كلفيته غدوة يوم الجمعة ، بنصب : « يوم » ، إذ لا يصح جملة ظرفاً ثانياً ؛ لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف . ) » اهـ

هذا ، وإن تعدد بعطف فإن ما بعد العاطف لا يسمى ظرفاً ، وإنما يسمى : « معطوفاً » .

(٢) لهذا الحكم تفصيل فى المكان الأنسب ( ج ٣ آخر باب : « المطف » م ١٢٢ ) .

(٣) ج ١ م ٣٥ ص ٤٧٥ .

. . . . .  
 . . . . .

### زيادة وتفصيل :

( ١ . ) عرفنا<sup>(١)</sup> « المبهم » من ظروف المكان ، وأنه يشمل أنواعاً منها : « الجهات الست » . وقد ألحقوا بهذه الجهات ألفاظاً أخرى ، منها : ( عند - لدَى - وسط - بين - إزاء - حذاء .. ) . واختلفوا في مثل<sup>(٢)</sup> : ( داخل - خارج - ظاهر - باطن - جوف الدار - جانب ، وما بمعناه ( مثل : جهة - وجه - كَتَف ) في مثل : قابلته داخل المدينة أو خارجها ، أو ظاهرها . . . ؛ فكثير من النحاة يمنع نصب هذه الكلمات على الظرفية المكانية ؛ لعدم إبهامها ، ويوجب جرّها بالحرف : « في » . وفريق يجيز ، ويرى أنّ هذا هو الأوجه<sup>(٣)</sup> ، لما فيه من تيسير ، لأن تلك الكلمات الدالة على المكان لا تخلو من إبهام ، فهي شبيهة بالمبهم ، وملحقة به .

وكان الجدير بكل فريق أن يستند في تأييد رأيه على موقفه من كثرة المسموع المأثور ، ويعتمد عليه وحده في الاستدلال ، واستنباط الحكم ، فمن نصره السماع الكثير فرأيه هو الأقوى دون غيره . ولكنهم لم يفعلوا . ومن ثمّ يكون الرأى المجيز أولى بالاتباع ، وإن كانت المبالغة في الدقة والحرص على سلامة الأسلوب وسموه تقتضى البعد عن الخلاف باستعمال الحرف « في » ؛ لاتفاق الفريقين على صحة مجيئه ؛ فيجوز التعبير اللغوى على سنن موحد .

( ب ) من أنواع الظرف ما يكون مؤسّساً ؛ وما يكون مؤكّداً ، فالمؤسّس هو الذى يفيد زماناً أو مكاناً جديداً لا يفهم من عامله ؛ نحو : صفّا الجو اليوم ، فتخصّصته حول المياه المتدفقة ، وبين الأزهار والرياحين . فكل واحد من الظروف : ( اليوم - حول - بين - . . . ) يسمى : « ظرفاً مؤسّساً ، أو تأسيسياً » ؛ لأنه أسّس - أى : أنشأ - معنىً جديداً لا يفهم من الجملة بغير وجود هذا الظرف .

( ١ ) في ص ٢٥٣ .

( ٢ ) من كل ما لا يدل على حقيقته بنفسه ، وإنما تدور حقيقته بما تضاف إليه ؛ مثل : مكان - ناحية - أمام - وراء - جهة . . . ، فيقال مثلاً : مكان على - ناحية محمود . . .

( ٣ ) راجع حاشية الخضرى ، باب : « الظرف » - ج ١ - فيها تلخيص الرأين ، وبيان الأوجه منها ، وأنه المفهوم من كلام صاحب « الجمع » في هذا الباب .

والمؤكد : هو الذى لا يأتى بزمن جديد ، ولا مكان جديد ، وإنما يؤكد زمناً أو مكاناً مفهوماً من عامله . ومن الأمثلة قوله تعالى : ( سبحانه الذى أسرّى بعده ليلاً . . . ) ، فالظرف : « ليلاً » ، لا جديد معه إلا التوكيد لزمّن الإسراء ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً . ومثل : صعد الخطيب فوق المنبر ؛ فالظرف : « فوق » لم يأت بجديد إلا توكيد معنى عامّله الدال على الصعود ، أى : الارتفاع والفوقية .

لما سبق كان الظرف فى مثل قول القائل : سرت حيناً ومدة لم يزد زمناً جديداً غير الزمن الذى دلّ عليه الفعل<sup>(١)</sup> . . .

## المسألة ٧٩ :

## الظرف المتصرف وغير المتصرف ، وأقسام كل

الظرف بنوعيه قد يكون متصرفاً ، وقد يكون غير متصرف .

( ١ ) فالمتصرف هو الذى لا يلزم النصب على الظرفية ، وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى التى لا يكون فيها ظرفاً ؛ كأن يقع مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مجروراً بالحرّف : « فى » المذكور قبله — أو بغيره — . . . أو . . .

فمثال الزمان المتصرف كلمة : « يوم » فى العبارات التالية : يومكم مبارك ، ونهاركم سعيد . إن يومكم مبارك ، وإن نهاركم سعيد . جاء اليوم المبارك . . . .  
إنّا نرقب مجيء اليوم المبارك — فى يوم العيد يتزاور الأهل والأصدقاء . . . .

ومثال المكان المتصرف : يمينك أوسع من شمالك — العاقل لا ينظر إلى الخلف إلا للعبرة ؛ وإنما وجهته الأمام . ومثل : الفرسخ ثلاثة أميال ، ونعرف أن الميل ألف باع<sup>(١)</sup> .

وقد سبق<sup>(٢)</sup> أن الظرف بنوعيه إذا ترك النصب على الظرفية إلى حالة أخرى غير النصب على الظرفية — ولو إلى الجر « بنى » أو بغيرها — فإنه لا يسمى ظرفاً ، ولا يعرب ظرفاً ، ولو دل على زمان أو مكان<sup>(٣)</sup> . . . .

( ١ ) وفى الظرف المتصرف يقول ابن مالك :

وما يُرى ظَرْفًا وَغيرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

أى : فى عرف النحاة واصطلاحهم .

( ٢ ) فى ص ٢٤٤ .

( ٣ ) من أمثلة هذا كلمة : « اليوم » و « عام » فى قول الشاعر :

يطول اليومُ لا أَلْقَاكَ فيه وعامٌ نلتقى فيه قصير

ومثل كلمة : « غد » فى قول الشاعر :

لا مرحباً بغدٍ ، ولا أهلاً به إن كان تفريق الأُحبة فى غدٍ

## حكم الظرف المنصرف :

- ١ - إما معرب منصرف ؛ مثل : يوم - شهر - يمين - مكان<sup>(١)</sup> .
- ٢ - وإما معرب غير منصرف مثل : غُدْوَةٌ<sup>(٢)</sup> ؛ وَبُكْرَةٌ<sup>(٣)</sup> ؛ وَضَحْوَةٌ ؛ بشرط أن تكون كل واحدة « علم جنس »<sup>(٤)</sup> على وقتها المعين المعروف ؛ سواء أكان هذا الوقت مقصوداً ومحددأ من يوم خاص بعينه ، أم غير مقصود ولا محدد من يوم معين . فهذه الثلاثة - وأشباهاها - متصرفة ؛ تستعمل ظرفاً وغير ظرف ، وفي الحالتين تمنع من الصرف . وسبب منعها من الصرف : « العامية الجنسية والتأنيث اللفظي » . فإن فقدت العلمية لم تُمنع من الصرف ؛ وذلك لعدم التعيين ( لأنها فقدت تعيين الزمن وتحديدته ؛ وصارت دالة على مجرد الوقت المحض الخالي من كل أنواع التخصيص إلا بقرينة أخرى للتعين ) ؛ مثل : غُدْوَةٌ وَقْتُ نَشَاطٍ ، يسرنى السفر غدوةً والقدوم في ضحوة ، بشرط أن يراد بهما مطلق زمن بغير تعيينه . ومن هذا قوله تعالى في أهل الجنة : ( ولهم رزقُهُم فيها بُكْرَةٌ وَعَشِيًّا )<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر ما يختص بهذه الكلمة في ص ٢٦٥ ،

(٢) الوقت من طلوع الفجر إلى شروق الشمس . وفي ص ٥٥٣ كلام يختص بهذه الكلمة .

(٣) الوقت من طلوع الشمس إلى الضحوة ، أى : الضحا ، وهو وقت ارتفاع الشمس في الأفق .

(٤) سبق إيضاحه في مكانه المناسب ( ج ١ ص ٢٦١ م ٢٢ و ٢٦٦ م ٢٣ ) .

(٥) لزيادة الإيضاح نسوق ما قاله الصبان في هذا الموضع من الجزء الثاني آخر باب الظرف .

قال : عن « غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ » - ومثلهما : ضحوة - ما نصه :

« إنهما علمان جنسيان ؛ بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين هذين الوقتين ؛ أعم من أن يكونا من يوم بعينه ، أو لا . وهذا معنى قولهم : قصد بهما التعيين أو لم يقصد ، كما وضع لفظ : " أسامة " علماً للحقيقة الأسدية ، أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا . فالتعيين المنقضي قصده هو التعيين الشخصي ، لا النوعي ؛ إذ هو لا بد منه . فلا اعتراض " بأن عدم قصد التعيين يضرهما فكرتين منصرفتين " . ويؤيد ما ذكرناه قول الدمامي : " كما يقال عند قصد التعميم : أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره - يقال عند قصد التعميم غُدْوَةٌ أو بُكْرَةٌ وقت نشاط ، وعند قصد التعيين لأسير " الليلة إلى غُدْوَةٍ أو بُكْرَةٍ " . قال : " وقد يخلو من العلمية فينصرفان ، ومنه قوله تعالى : ( ولهم رزقُهُم فيها بُكْرَةٌ وَعَشِيًّا ) ، وحكى الخليل : جئتكم اليوم غُدْوَةً ، وجئتني أمس بُكْرَةً . والتعيين في هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف ؛ لأن التعيين أعم من العلمية ، فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين ؛ لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع ، كما تقول : رأيت رجلاً وأنت تريد شخصاً معيناً ، فيجمل على ما أردته من المعين ، ولا يكون علماً " هـ - . ما نقله الصبان .

ثم انظر الكلام عليهما في ج ١ ص ١١٠ م ٢٢ .



٣- وإما مبنى . والمبنى قد يكون مبنياً على السكون ، مثل : « إذْ » الواقعة « مضافاً إليه » والمضاف زمان ، نحو : لاح النصر ساعة إذْ أخلص المجاهدون - كان النصر يوم إذْ جاهد المخلصون . أو مبنياً على الكسر ، مثل الظرف : « أمس » عند الحجازيين ؛ في نحو : اعتدل الجوُّ أمس .

\* \* \*

( ب ) أما غير المتصرف <sup>(١)</sup> : فنه الذى لا يستعمل إلا ظرفاً ، ومنه ما يستعمل ظرفاً ، وقد يترك الظرفية - ولا يسمى ظرفاً - إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : « مِّنْ » - غالباً <sup>(٢)</sup> - فنال الذى لا يستعمل إلا ظرفاً : « قَطُّ » <sup>(٣)</sup> ، و « عَوْضٌ » <sup>(٤)</sup> و « بَدَلٌ » ؛ بمعنى : مكان ( مثل : خذ هذا بدلَ ذاك ) ، و « مكان » بمعنى : بدل . ( أما « مكان » بمعناه الأصلى فظرف متصرف )

« وسَحَرَّ » <sup>(٥)</sup> ؛ إذا أريد به سحرُ يوم معين محدد ؛ نحو : أزورك سحرَ يوم السبت المقبل ؛ وإلا فهو ظرف متصرف ؛ نحو : تمتعت بسَحَرٍ منعش ؛ فهل يساعفنى سحرٌ مثله ؟ .

ومثال ما يلزم النصب على الظرفية و قد يتركها إلى شبهها : ( عند ، ولدُنْ

( ١ ) سجدى له أمثلة أخرى في « الزيادة والتفصيل » ، ص ٢٦٦ وما بعدها .

( ٢ ) قلنا : « غالباً » لأن الظرف : « أين » قد يخرج عن النصب على الظرفية إلى الجر بالحرف : « من » أو : « إلى » . وكذلك الظرفان : « ثَمَّ » و « هنا » - بلغتهما المختلفة - وهما في الوقت نفسه من أسماء الإشارة ؛ فيخرجان إلى الجر بأحد الحرفين : « من » أو « إلى » ( راجع الصبان ج ١ باب اسم الإشارة عند الكلام على : ثَمَّ - وسبق لهذا بيان في ج ١ باب اسم الإشارة م ٢٥ ) . وكذلك الظرف : « متى » قد يخرج إلى الجر بالحرف : « إلى » أو : حتى .

( ٣ ، ٤ ) سبق الكلام عليهما في هذا الجزء ص ١١٦ م ٦٨ وملخصه : أن « قَطُّ » ظرف زمان لاستفراق الماضى ، ولا يستعمل - في الغالب - إلا بعد نفي أو شبهه . والأفصح في ضبطه : فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها ، وفيها لغات أخرى - وهو ظرف مبنى على الضم ، مثل : ما خدعت أحداً قط - « وقط » غير : « فقط » التى سبق الكلام عليها في رقم ٢ من هامش ص ١١٦ - وقلنا هناك إن إيضاحها ، وبيان حكمها في ج ٢ م ٣٠ ص ٣٨٢ - عند بيت ابن مالك في المرفوع « بَأَلْ » : « أَلْ » حرف تعريف . . . ) ( « أنها بمعنى : « حسب » والفاء زائدة لتزيين اللفظ ) . . .

وعوض : ظرف لاستفراق الزمان المستقبل ، - غالباً - ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفي أو شبهه . وهو مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، إن لم يضاف . فإن أضيف أعرب ؛ نحو : لن أخادع عوض العائضين . ( ٥ ) الثالث الأخير من الليل .

وقبل ، وبعد ، وحَوَّل<sup>(١)</sup> ، و . . . ) ، مثل : مكثت عندك ساعة ، ثم خرجت من عندك إلى بيتي — سأقصد الحقائق لندُن الصبح حتى الضحا ، ثم أعود من لندُنْها — حضرت قبل الميعاد ، ولم أحضر بعده . أو : حضرت من قبل الميعاد ، ولم أحضر من بعده<sup>(٢)</sup> .

### حكم الظرف غير المنصرف :

١ — إما معربٌ ممنوع من الصرف ؛ مثل : عَتَمَـة<sup>(٣)</sup> — عَشِيَّة<sup>(٤)</sup> سَحَر<sup>(٥)</sup> — بشرط أن يقصد بكل واحدة التعيين الدال على وقت خاص ، فتكون علم جنس عليه ، لدلالتهما على زمن معين محدد دون غيره من الأزمان المبهمة الحالية من التعيين ، نحو : استيقظت : ليلة الخميس سحرَ — حضرت يوم الجمعة عَشِيَّةً — سهرت يوم السبت عَتَمَـة .

فإن فقدت هذه العلمية صارت نكرة لا تدل على وقت مخصص من يوم بذاته ، وخرجت من نوع الظرف غير المنصرف ودخلت في نوع المنصرف المنصرف ؛ فتصير مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، و . . . وغير ذلك ، مع التوین في كل حالة ؛ نحو سحرٌ خير من عَشِيَّة ، وربّ عتمة خير من سحر<sup>(٥)</sup> .

(١) من ظروف المكان غير المتصرفة : «حوّل» بلغاته المختلفة التي منها : حوّل . . . ، وحوال . . . وحوالتي . . . وحوّلي ، وأحوال . . . وأحوالتي . . . مع إضافته في كل الصور . ومعناه الجهات المحيطة بالضاف إليه — راجع الصبان واللسان — ولهذا إشارة وبيان ، في ص ٢٧٢ — (٢) لهذه الظروف وملازمتها النصب على الظرفية أحكام تفصيلية موضع الكلام عليها باب : «الإضافة» ج ٣ ص ١١٤ وما بعدها . وفي هذا يقول ابن مالك :

وغيرُ ذی التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً ، أَوْ شَبْهَهَا — مِنَ الْكَلِمِ

يريد : أن الظرف غير المنصرف من الكلمات ، هو : الذي لزم الظرفية وحدها ، أو : لزم الظرفية وقد يتركها إلى شبهها أحياناً . وفي البيت قصوري صياغته ؛ لقوله : وغير صاحب التصرف . بدل قوله : غير المنصرف . وكالحذف في الشطر الأخير حيث الواجب : ظرفية فقط ، أو : ظرفية وشبهها . (٣) الثلث الأول من الليل . (وهي ممنوعة من الصرف ، على رأى راجح) .

(٤) آخر النهار .

(٥ هـ) فتمنع كلمة : «سحر» للعلمية والعدل عن السَّحَر ؛ لأنها تدل على معين كما تدل عليه الكلمة المقرونة بأل التي للتعريف ؛ فكان حقها التصدير بكلمة «أل» التي للتعريف ، ولكن العرب عدلوا عن هذا ؛ فاجتمع في الكلمة العلمية والعدل ، وبسبب اجتماعهما تحقق ما يوجب منع الصرف كما يقول النحاة — .

٢ - وإما معرب مصروف مثل : « بَدَل » و « مكان » السالفين<sup>(١)</sup>.

٣ - وإما مبنى على السكون أو غيره في مثل : لَدَن ، و مَتَى<sup>(٢)</sup> ، و مَنَدُ ، و مَنَدُ<sup>(٣)</sup> وقَطُّ ، . . . وغيرها (مما سيجيء<sup>(٤)</sup>)

٤ - جميع الظروف غير المتصرفة لا يصح التصريح قبلها بالحرف : « في » بخلاف المتصرفة ، وإذا ظهرت « في » قبل الظرف - مطلقاً - فإنه يصير اسماً محضاً مجروراً بها ، ولا يصح تسميته ظرف زمان أو ظرف<sup>(٥)</sup> مكان .

ما ينوب عن الظرف :

( ١ ) يكثر حذف الظرف الزماني المضاف إلى مصدر ، وإقامة المصدر مقامه<sup>(٦)</sup> . فَيُنْصَبُّ مثله باعتباره نائباً عنه ، وذلك بشرط أن يُعَيَّنَ المصدرُ الوقت ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه ؛ فمثال الأول : أخرج من البيت شروق الشمس ، وأعود إليه غروبها - أزورك في العام الآتي قدومَ الراجعين من الحج . ( تريد : أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها - ووقت قدوم الراجعين ) . فحذف الظرف الزماني : « وقت » . وقام مقامه المصدر ، وهو : ( شروق - غروب - قدوم ) ، فأعرب ظرفاً بالنيابة .

= وتمنع كلمتا : « عتمة وعشية » العلمية والتأنيث اللفظي . ( وقد يوضح العلمية هنا ماسبق في رقم ٥ من هامش ص ٢٦٠ ) ويشترط لمنع الثلاثة من الصرف الحلوم من « أل » ومن الإضافة فإن نكرت نونت وتصرفت ؛ كقوله تعالى : ( نجيناها من بحر ) وكذلك مع أل أو الإضافة ؛ نحو : سافر الرجل يوم الجمعة البحر منه ، أو في سحره . ( ولهذا الكلام صلة بما سيجيء عنها في ص ٥٥٣ ) وما بعدها . ( ١ ) في ص ٢٦١ .

( ٢ ) ( له إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٢٦١ ) وهو ظرف غير متصرف ، مبنى على السكون المقدّر دائماً . ويسأل به عن الزمان وقد يكون مع ظرفيته هذه اسم شرط جازم طبقاً لما سيجيء في ج ٤ باب الجوازم التي تجزم فملين .

( ٣ ) لا يكون « مذ ومند » غير متصرفين إلا على الرأي الذي يمنع وقوعهما مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير الظرفية ( كما يجيء في رقم ٣ هامش ص ٢٧٠ ) .

( ٤ ) في الزيادة والتفصيل ، ص ٢٦٨ .

( ٥ ) كما سبق في ص ٢٥٩ و ١ من ص ٢٤٤ .

( ٦ ) والمصدر قد يقع - أحياناً - ظرفاً دون تقدير مضاف ؛ مثل : أحقاً أنك مكافئ ، أى :

أنى حق . . . ( وسيجيء في ه من ص ٢٧٣ ) . . .

ومثال الثاني : أمكث عندك كتابةً صفحة ؛ ( أى : مدة كتابة صفحة ) ،  
وأنتظرك لبس الثياب ، ( أى : مدة لبسها ) ، وأغيب غمضة عين ، ( أى : مدة  
غمضها ) ، ففى هذه الصور — ونحوها — بيان للمقدار الزمنى الذى يدل عليه  
المصدر فى كل صورة ، دون أن يعين ذلك الوقت . ويحدده : ( أهو الصبح ،  
أم الظهر ، أم الغروب ، أم غيرهما . . . ؟ ) .

وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم عين<sup>(١)</sup> ثم يحذف  
هذا المصدر المضاف أيضاً ، ويحل محله اسم العين . باعتباره نائباً عن النائب عن  
الظرف الزمانى . ويعرب ظرفاً بالإنابة . نحو : لا أكلم السفية التيرين — أى :  
مدة طلوع التيرين ؛ ( وهما : الشمس والقمر ) : فحذف الظرف الزمانى ؛ وهو  
« مدة » ، وقام مقامه المصدر المضاف : « طلوع » ، ثم حذف المصدر المضاف وحل  
محله المضاف إليه ؛ وهو : كلمة : « النيرين » . وتعرب ظرفاً بالإنابة — كما قلنا —  
ومن أمثلتهم : لا أجالس ملحداً الفرقدين<sup>(٢)</sup> ، ولا أماشيهِ القارِظين<sup>(٣)</sup>  
يريدون : مدة ظهور الفرقدين ، ومدة غياب القارِظين .

هذا ، والإنابة فى كل ما سبق قياسية إذا تحقق ما شرحناه .

( ب ) أما نيابة المصدر عن ظرف المكان فقليلة حتى قصروها على المسموع  
دون غيره — مثل كلمة : قُرب — ؛ نحو : جلست قرب المدفأة ، أى :  
مكان قرب المدفأة . فكلمة : « قرب » مصدر بالنيابة .

( ج ) وهناك أشياء أخرى غير المصدر تصلح للإنابة — قياساً — عن الظرف  
بنوعيه بعد حذفه ، وتعرب ظرفاً بالنيابة .

منها : صفته ؛ نحو : صبرت طويلاً من الدهر — جلست شرقاً المنزل ؛ أى :  
صبرت زمناً طويلاً . . . — جلست مجلساً شرقاً المنزل . أو جلست مكاناً شرقاً  
المنزل .

( ١ ) أى : اسم ذات ، أى : شئ حتى مجسم .

( ٢ ) اسم نجمين .

( ٣ ) رجلان خرجا يجمعان القَرَظ ( وهو : ثمر شجر السنط ، يستخدم فى الدباغة ) فلم

ومنها : عدده ؛ بشرط أن يوجد ما يدل على أنه عدده : كالإضافة إلى زمان ،  
أو مكان ؛ نحو : مشيت خمس ساعات قطعت فيها ثلاثة فراسخ .

ومنها : كل أو بعض ، وغيرهما مما يدل على الكلية والجزئية ، بشرط الإضافة  
إلى زمان أو مكان<sup>(١)</sup> ؛ نحو : نمت كلَّ الليل . وقول الشاعر :

أَكَلَّ الدهرَ حِلًّا وارْتَحَالَ      أَمَّا يُبْقِي عَلَى ، وما يَبْقِي ؟

ومثل : استمر الحفل بعضَ الليل . . . مشت القافلة كلَّ الأميال — أو  
بعضَ الأميال<sup>(٢)</sup> . . .

(١) كما سيجيء في باب الإضافة ج ٣ ص ٥٨ م ٩٤ .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مُصَدَّرُ      وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثَرُ

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) الظروف من حيث التصرف وعدمه ، ودرجته ، أربعة أقسام :

قسم يمنع تصرفه أصلاً ؛ مثل : « قَطَّ » ، « عَوَّضَ » - وقد سبقا -  
ومثل : « بَيَّنَّ » إذا اتصلت بها « الألف » أو « ما » فصارت : « بينا أو بينما » ،  
فإنها عندئذ تلازم الظرفية تماماً - كالتى فى ص ٢٧٧ ، و ٢٧٨ أيضاً - .

ويلحق بهذا القسم : « عند ، وفوق ، وتحت » <sup>(١)</sup> وأشباهاها مما لا يخرج عن  
الظرفية إلا إلى الجر بالحرف : « من » - غالباً <sup>(٢)</sup> - .

وقسم ثان : يتصرف كثيراً ، كيوم ، شهر ، يمين <sup>(٣)</sup> ، شمال ، ذات اليمين  
ذات الشمال <sup>(٤)</sup> .

وثالث : متوسط فى تصرفه ؛ وهو : أسماء الجهات ( إلا ما سبق حكمه فى  
القسمين السالفين ؛ من مثل : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وذات اليمين ،  
وذات الشمال . . . ) .

ومن هذا القسم المتوسط : « بين » التى لم يتصل بآخرها : « الألف » أو « ما »  
فإن اتصلت بها : « الألف » أو : « ما » وصارت : ( بينا - بينما ) . . . فهى  
ممنوعة التصرف <sup>(٥)</sup> ، كما أسلفنا .

( ١ ) هناك رأى يقول : « فوق ، وتحت » - يتصرفان نادراً . ولا داعى للأخذ به - وسيجىء فى  
ص ٢٨٣ الكلام على حالات بنائهما وإعرابهما -

( ٢ ) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٦١ .

( ٣ ) كل من الطرفين : « يمين » و « شمال » قد يكون معرباً - كما فى ص ٢٥٩ - ، وقد يكون  
مبنياً . بالتفصيل الذى فى رقم ٥ من ص ٢٨٣ ) أما تفصيل الكلام على معنائهما وإضافتهما فى ج ٣  
ص ٣٦ م ٩٣ .

( ٤ ) بشرط إضافة : « ذات » إلى : « اليمين » أو : « الشمال » .

( ٥ ) كما سيأتى فى ص ٢٧٢ من هذا الجزء ، وفى ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ ، هذا ، إلى أن لكلمة : « ذو »  
و « ذات » أحكاماً أخرى فى ج ١ ص ٧٠ م ٨ ، باب : « الأسماء الستة » ، ص ٢٥٤ م ٢٦ باب :

« الموصول » ) . .

( ٥ ) وفى الحالتين يجب تصديرها وإضافتها للجملة ؛ طبقاً للبيان التفصيلى ؛ الآتى فى ص ٢٨٧ .

ورابع : تصرفه نادر في السماع ، لا يقاس عليه ، مثل : الآن ، وحيث ، ودون ، التي ليست بمعنى ردىء - ووسط ؛ بسكون السين في الغالب . أما بفتحها فاسم متصرف في الغالب أيضاً . وفي غير الغالب يجوز في كليهما التسكين والفتح ، والأفضل اتباع الغالب ؛ ليقع التفاهم بغير تردد . وقد وضعوا علامة للتمييز المعنوي بين الكلمتين ؛ فقالوا : إن أمكن وضع كلمة : « بين » مكان : « وسط » واستقام المعنى فهي ظرف ؛ نحو : جلست وسط القوم ، أى : بينهم . وفي هذه الحالة يحسن تسكين السين ؛ مراعاة للغالب . وإن لم تصلح كانت اسماً ، نحو : احمرّ وسط وجهه . وفي هذه الصورة يحسن تحريك السين بالفتح ، مراعاة للغالب .

( ب ) إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الظرفية ، وجب - عند الأكثرين - أن يكون متعلقاً بالعامل الذي عمل فيه النصب<sup>(١)</sup> ، وهذا العامل يكون - في الغالب - فعلاً<sup>(٢)</sup> ، أو مصدرأً ، أو شيئاً يعمل عمل الفعل<sup>(٣)</sup> كالوصف ؛ نحو : سافرت يوم الجمعة فوق درّاجة بخارية . أو : أنا مسافر يوم الجمعة فوق درّاجة بخارية . . . فالظرفان « يوم » و « فوق » متعلقان بعاملهما « سافر » أو : « مسافر » . . . . ومعنى أنهما متعلقان به : مرتبطان ومستمسكان به ، كأنهما جزءان منه لا يظهر معناه إلا بالتعلق به . فاستمسكتهما بالعامل كاستمسك الجزء بأصله ، ثم هما في الوقت نفسه يكملان معناه .

بيان هذا : أن العامل يؤدي معناه في جملته ، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل إلا بالظرف الذي هو جزء متمم ومكمل له ؛ ففي مثل : جلس المريض . . . قد نُحسّ في المعنى نقصاً يتمثل في الأسئلة التي تدور في النفس عند سماع هذه

(١) سبق (في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥ ثم في ص ٢٤٩ م ٧٨) كلام هام يتصل بهذا الموضوع ، ويتمه ؛ من ناحية التعلق بحروف المعاني ، والحكمة في وجوب التعلق . وسيجيء في ص ٤٤٥ ، رقم ٣ من هامشها ، باب جروف الجر ، عند الكلام على (شبه الجملة م ٨٩) - ما يزيده توفية واكتبالاً . (٢) والرأى الشائع القوي أن شبه الجملة بنوعيه (وهما الظرف ، وحرف الجر الأصلي مع مجروره) لا يجوز أن يتقدم على عامله الفعل المؤكد بالنون - طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٠١ . (٣) وقد يكون تعلقهما بعامل معنوي ، - إذا لم يوجد عامل آخر يصح التعلق به - وهذا العامل المعنوي هو : الإسناد (أى : النسبة) على الوجه المشروح في هامش ص ٣٥٧ ورقم ٢ من ص ٤٤١ أما تعلقه بأحرف المعاني فقد سبق بيانه في رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥ م ٧٨ .

الألفاظ ؛ ومن الأسئلة : أين جلس ؟ أكان فوق السرير ، أم أمامه ، أم وراء النافذة ، ... أيمين الداخل ... أم شمال الخارج ... ؟ متى جلس ؟ أصبحاً ، أم ظهراً ، أم مساء ... ؟ وهكذا ... فإذا جاء الظرف الزماني أو المكاني فقد أقبل ومعه جزء من الفائدة ينضم إلى الفائدة المتحققة من العامل ؛ فيزداد المعنى العام اكتمالا بقدر الزيادة التي جلبها معه ؛ فمعنيته إنما هو لسبب معين ، ولتحقيق غاية مقصودة دعت إلى استحضاره ، هي عرض معناه ، مع تكملة معنى عامله . فلهذا وجب أن يتعلق به .

والاهتداء إلى هذا العامل قد يحتاج في كثير من الأحيان إلى فطنة وبقظة ، ولا سيما إذا تعددت في الجملة الواحدة الأفعال أو ما يعمل عملها ؛ حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقي من بينها أناة وتفهماً ؛ خذ مثلاً لذلك : (أسرعت الطائفة التي تخيرتها بين السحب) ... فقد يتسرع من لا دراية له فيجعل الظرف « بين » متعلقاً بالفعل القريب منه ، وهو الفعل : « تخير » فيفسد المعنى ؛ إذ يصير الكلام : تخيرت الطيارة بين السحب ، إنما الصحيح : أسرعت بين السحب ، وهذا يقتضي أن يكون الظرف متعلقاً بالفعل « أسرع » ، فيزداد معناه ، ويكمل بعض نقصه ، كما لو قلنا : تخيرت الطيارة فأسرعت بين السحب .

مثال آخر : (قاس الطبيب حرارة المريض ، وكتبها تحت لسانه) ، فلا يصح أن يكون الظرف « تحت » متعلقاً بالفعل « كتب » ؛ لثلاثي التعلق إلى أن الكتابة كانت تحت اللسان ؛ وهذا معنى فاسد لا يقع . أما إذا تعلق الظرف « تحت » بالفعل : « قاس » فإن المعنى يستقيم ، وترداد به الفائدة ، أي : قاس الطبيب حرارة المريض تحت لسانه . فالقياس تحت اللسان . وهكذا يجب الالتفات لسلامة المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده من الظرف<sup>(١)</sup> . . .

(١) ومن الأمثلة أيضاً الشطر الثاني قول الشاعر يخاطب الإمام علياً رضي الله عنه :

يُخَبِّرُنَا النَّاسُ عَنْ فَضْلِكُمْ وَفَضْلِكُمْ الْيَوْمَ فَوْقَ الْخَبْرِ  
حيث تعين تعليق الظرفين (اليوم - فوق) بالخبر المحذوف ، طبقاً لأقوى الآراء .



## ( ح ) الزمان أربعة أقسام <sup>(١)</sup> :

أولها : المعين <sup>(٢)</sup> المعدود <sup>(٣)</sup> معاً ، مثل : رمضان - المحرم (من غير أن يذكر قبلهما كلمة : شهر) - الصيف - الشتاء . وهذا القسم يصلح جواباً لأدائي الاستفهام : « كم - متى » ، نحو : كم شهراً صمت ؟ متى رجعت من سفرك ؟ والجواب : صمت رمضان - رجعت الصيف . . .

ثانيها : غير المعين وغير المعدود ؛ فلا يصلح جواباً لواحد منهما ؛ مثل : حين - وقت .

ثالثها : المعين غير المعدود ؛ فيقع جواباً لأداة الاستفهام : « متى » فقط ؛ نحو : يوم الخميس ، وكلمة : « شهر » المضاف إلى اسم بعده من أسماء الشهور ، مثل : شهر صفر - شهر رجب . . . وذلك جواباً فيهما عن قول القائل : متى حضرت ؟ متى تغيت ؟ .

رابعها : المعدود غير المعين ؛ فيقع جواباً لأداة الاستفهام : « كم » فقط ، نحو : يومين ، ثلاثة أيام ، أسبوع - شهر - حوّل .

١ - فالذي يصلح جواباً للأداتين : « كم » ، و « متى » ( وهو القسم الأول ) أو يصلح جواباً للأداة : « كم » ( وهو القسم الرابع ) يستغفره الحدث ( المعنى ) ، الذي تضمنه ناصبه - سواء أكان الجواب نكرة أم معرفة - بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث تختص ببعض أجزاء ذلك الزمان . فإذا قيل : كم سرت ؟ فأجبت : « شهراً » ، وجب أن يقع السير في جميع الشهر كله ، ليلة ونهاره - إلا إن قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجاوز - وكذا إن كان الجواب : المحرم ، مثلاً . وكذا يقال في الأبد والدهر ، مقرونين بكلمة : « أل » فالحدث الواقع من ناصبهما يستغفرهما ليلاً ونهاراً <sup>(٤)</sup> .

(١) من ناحية استغراق المعنى . (راجع المجمع ج ١ ص ١٩٧ والصبيان ج ٢ ص ٩٥ وبينهما اضطراب ظاهر تداركناه بمعونة مراجع أخرى) .

(٢) أى : المعين بالعلمية . (٣) الدال بلفظه على عدد محدود .

(٤) أما كلمة ؛ « أبداً » بغير « أل » فلا ستغراق الزمن المستقبل وحده ؛ فإذا قلت : صام الرجل الأبد ، كان معناه : صام كل زمن من أزمنة عمره ، القابلة للصوم - عادة - إلى حين وفاته . ولا تقول : صام أبداً ؛ وإنما تقول إذا أردت المستقبل وحده : لأصومون أبداً .

فإن كان حدث الناصب ( أى : معناه ) مختصاً ببعض أجزاء الزمان . استغرق بعضها الذى يختص به ، وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخرى . فإذا قيل : كم صمت ؟ فكان الجواب : « شهراً » ، انصب الصوم على الأيام دون الليالى ، لأن الصوم لا يكون إلا نهاراً . وإذا قيل : كم سريت ؟ فكان الجواب : « شهراً » انصب السرى على الليالى دون الأيام ، لأن السرى لا يكون إلا ليلاً . وكذا يقال : فى الليل والنهار معرفين ، فالحدث الواقع على كل منهما مقصور على زمنه الخاص .

٢ - وغير ما سبق يجوز فيه التعميم والتبويض ؛ كيوم ، وليلة ، وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء الشهور ؛ بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمة : شهر ؛ كشهر رمضان - شهر المحرم .

وهناك رأى آخر من عدة آراء فى هذا البحث ؛ هو : أن ما صلح جواباً لأداة الاستفهام : « كم » أو : « متى » يكون الحدث ( المعنى ) فى جميعه تعميمياً أو تقسيطاً ، فإذا قلت : سرت يومين ؛ فالسير واقع فى كل منهما من أوله إلى آخره ، وقد يكون فى كل واحد من اليومين ، وإن لم يشمل اليوم كله من أوله إلى آخره . ولا يجوز أن يكون فى أحدهما فقط . ومن التعميم : صمت ثلاثة أيام ، ومن التقسيط أذنت ثلاثة أيام ، ومن الصالح لهما : تهجدت ثلاث ليال .

وعلى كل فهذه - كما قالوا - ضوابط تقريبية . والقول الفصل للقرائن الحاسمة ، ولا سيما العرف الشائع ؛ فتلك القرائن هى التى توضح أن المراد التعميم أو التبويض .

( د ) قلنا<sup>(١)</sup> إن الظرف غير المتصرف إما معرب منصرف ، وإما معرب غير منصرف ، وإما مبنى ، وقد تقدمت الأمثلة . وهو فى حالاته الثلاث لا يجوز أن تسبقه « فى »<sup>(٢)</sup> . فالمبنى قد يكون مبنياً على السكون مثل : منذ<sup>(٣)</sup> ، ولدن . . . أو على الضم مثل : منذ<sup>(٣)</sup> ، أو على فتح الجزأين ؛ مثل ظروف الزمان أو المكان

( ١ ) فى ٢٦٢ م ٧٩ . ( ٢ ) كما سبق فى : « ا » رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ وفى رقم ٤ من ص ٢٦٣ .

( ٣ و ٣ ) لا يكون « منذ ومنذ » غير متصرفين إلا فى رأى الذى يقصرهما على الظرفية وحدها ،

ويمنع وقوعهما مبتدأ ، ( كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٢٦٣ ) .

المركبة تركيب مزج<sup>(١)</sup>؛ (نحو : صباح مساء - يوم يوم - صباح صباح . والمعنى : كل صباح ومساء « أى : كل صباح ، وكل مساء » - وكل يوم - وكل صباح ) . (ومثل : بين بين وستأق)<sup>(٢)</sup> فإن فقدت الظروف التركيب ، أو أضيف أحد الجزأين للآخر ، أو عطف عليه - امتنع البناء ، ووجب إعرابها وتصرفها ... لكن أبقى المعنى فى الجميع مع فقد التركيب - بسبب وجود العطف ، أو الإضافة - كما كان مع التركيب أم يختلف ؟ .

اتفقوا على أنه باق فى الجميع ، إلا صباح مساء عند الإضافة ، مثل . أنت تزورنا صباح مساء ، وفريق يرى أنها كغيرها من الظروف المركبة التى تتخلى عن التركيب وتضاف ، فيظلل المعنى الأول باقياً بعد الإضافة ( وهو هنا : كل صباح وكل مساء ) ، وفريق يرى أن المعنى مع الإضافة يختلف ؛ فيقتصر على الصباح وحده كما فى المثال السالف ، حيث تقتصر الزيارة فيه على الصباح فقط ؛ اعتماداً على أن المعنى منصب على المضاف ، ( وهو الصباح ) . أما المضاف إليه فهو مجرد قيد له ؛ أى : صباحاً لمساء<sup>(٣)</sup> . . .

والحق أن الأمرين محتملان فى المثال ، إلا عند وجود قرينة تحتم هذا وحده ، أو ذاك ، فوجودها ضرورى لمنع هذا الاحتمال .

ومن الظروف المركبة مزجاً ، المبنية لهذا على فتح الجزأين ، والتى لا تتصرف : « بَيْنَ بَيْنَ »<sup>(٤)</sup> بمعنى : التوسط بين شيئين ، مثل : درجة حرارة الجو أو الماء : بَيْنَ بَيْنَ ، أى : متوسطة بين المرتفعة والمنخفضة . - ثروة فلان بَيْنَ بَيْنَ ، أى : بين الكثيرة القليلة . . . فإن فقد الظروف : « بَيْنَ » التركيب جاز أن يكون معرباً

(١) تفصيل الكلام على المركب المزجى - تعريفه ، وتقسيمه ، وحكمه - مدون فى الجزء الأول ( م ٢٣ ص ٢٧٠ و ٢٧٩ وما بعدها فى أقسام العلم . . . ) .

(٢) الكلام على بعض استعمالات : « بين » - فى ص ٢٧٧ و ٢٨٦ .

(٣) هذا رأى الحريرى ومن تابعه . وقد دفعه آخرون ، منهم ابن برى . والرأيان معروضان فى

الجمع - ج ١ ص ١٩٧ -

(٤) ستجىء إشارة إليها فى ص ٢٧٧ بمناسبة الكلام على : « إذ » كما سيجىء بعض أحكامها الهامة فى ص ٢٨٦ . وبيان « عن تركيبها المزجى فى ص ٢٨٩ .

متصرفاً ومنه قوله تعالى : ( . . . مودةً بينكم ) ، وقوله : ( لقد تقطع بينكم ) في قراءة من قرأه مرفوعاً ، أمّا من قرأه بالنصب بدل الرفع فقد جرى على أغلب أحواله <sup>(١)</sup> ومثله الظرف : « دون » في قوله تعالى : ( ومنّا دون ذلك ) .

ومن الظروف غير المتصرفة <sup>(٢)</sup> : « ذا » ، و « ذات » ، بشرط إضافتها إلى الزمان دون غيره ، فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية فلا يجوز جرّهما بـ « في » ولا وقوعهما في موقع إعرافي آخر ، إلا على لغة ضعيفة لقبيلة « خثعم » تبيح فيهما التصرف . وقد رفضها جمهرة النحاة <sup>(٣)</sup> ؛ نحو : قابلت الأخ ذا صباح ، أو ذا مساء ، أو ذات يوم ، أو ذات ليلة ، أى : وقتاً ذا صباح ، ووقتاً ذا مساء ، ومدة ذات يوم ، ومدة ذات ليلة ، أى : وقتاً صاحباً لهذا الاسم ، ومدة صاحبة لهذا الاسم <sup>(٤)</sup> .

وقد تضاف « ذات » . إلى كلمة : « اليمين » أو : « الشمال » — وهما من الظروف المكانية كما سبق <sup>(٥)</sup> — فتصير ظرف مكان متصرفاً ؛ نحو : تتحرك الشجرة ذات اليمين وذات الشمال ، ونحو : دارك ذات اليمين والحدائق ذات الشمال . ( وقد سبقت الإشارة إلى « ذا » و « ذات » من ناحية إفرادهما وجمعهما في الجزء الأول ، باب الأسماء الستة م ٨ ص ٦٩٩ ، وفي آخر هامش ص ٣٢١ منه إشارة إلى استعمال : « ذات » استعمال الأسماء المحضة المستقلة ، وأن النسب إليها هو : « ذووى ، أو ذاتى » طبقاً للبيان التفصيلى في باب النسب ج ٤ م ١٧٨ وص ٥٥٤ ) .

ومن غير المتصرف أيضاً : حَوَالَى — حَوَالَى — حَوَالَى — حَوَالَى . . . — أحوال — أحوالى <sup>(٦)</sup> . . . وليس المراد — فى الغالب — حقيقة الثنية والجمع وإنما

(١) يجوز إعرابه ظرفاً منصوباً مباشرة ، والفاعل محذوف ، ويجوز اعتباره اسماً مبنياً على الفتح فى محل رفع فاعل . . . وهناك إعرابات أخرى . . . وانظر كلاماً يختص به فى ص ٢٧٧ و ٢٨٦ .

(٢) لهذه الظروف أمثلة أيضاً فى ص ٢٦١ و ٢٦٦ م ٧٩ .

(٣) راجع المجمع ج ١ ص ١٦٨ .

(٤) سبقت الإشارة لهذه الظروف فى ص ٢٦٦ أما إيضاح معناها وحكم إضافتها مفصلة فيجىء

(٥) فى ص ٢٦٦ .

فى ج ٣ ص ٢٦ م ٩٣ .

(٦) لهذه الألفاظ إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٢ .

المراد المعنى المفهوم من الكلمة المفردة ، وهو : الإحاطة والالتفاف — وقد يستعمل « حوَالِك » مصدرًا : مثل : لَبَّيْكَ<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ الحَوَل ، والحوَال يكونان بمعنى « جانب الشيء المحيط به » ، كما يكونان بمعنى : « القوة » .

ومن الظروف التي لا تتصرف « شَطَر » بمعنى : ناحية أو جهة ؛ كقوله تعالى ( ومن حيثُ خرجتَ فولَّ وجهك شَطَرَ المسجد الحرام ) ، ومنها : زنة الجبل ، أى : إزاءه ، ومثله : وزن الجبل ، أى : الناحية التي تقابله ؛ سواء أكانت قريبة أم بعيدة .

ومنها — فى رأى : صَدَدَكَ وَصَقَبَكَ ، تقول : بيتى صَدَدَ بيتك ، بنصبه على الظرفية ؛ أى : قربه وقبالاته ، وبيتى صَقَبَ بيتك ، أى : قربه كذلك ، والصحيح أن هذين الظرفين يتصرفان ؛ فيستعملان اسمين .

( هـ ) هناك ألفاظ مسموعة بالنصب ، جرت مجرى ظرف الزمان والمكان ، وكانت مجرورة بحرف الجر : « فى » فأسقطوه توسعًا ، ونصبوها على اعتبارها متضمنة معناها . فمن أمثلة الزمان كلمة « حقًا » فى مثل : أحقًا أنك مسرور ؟ فحقًا ظرف زمان منصوب خبر مقدم ، والمصدر المؤول بعده مبتدأ والأصل : أفى حق سرورك<sup>(٢)</sup> ؟ وقد نطقوا بالحرف « فى » أحيانًا فقالوا :

« أفى حقَّ مواساتى أخاكم ... » وقالوا : « أفى الحقَّ أفى مغرم بك هائم ... » وهذا الاستشهاد قد يصلح دليلًا على أن كلمة : « حقًا » السالفة ظرف زمان ... ومثلها : « غيرَ شك أنك مسرور » ، أو : « جهدَ رأى أنك محسن » ، أو : « ظنًا منى أنك أديب » . فغيرَ ، وجهدَ ، وظنًا — كلمات منصوبة هنا على الظرفية الزمانية<sup>(٣)</sup> توسعًا بإسقاط حرف الجر : « فى » والأصل : فى غير شك — فى

( ١ ) سبق الكلام عليه فى ص ٢٣٣ م ٧٦ .

( ٢ ) والظرفية هنا زمانية مجازية . — ( كما فى الحضرى والتصريح آخر باب : « الظرف » ) وقد

سبق الكلام عليه مفضلًا فى ج ١ ص ٥٨٦ — « د » — م ٥٢ — عند الكلام على فتح همزة « أن » . وسبقت الإشارة إليه فى رقم ٦ هامش ص ٢٦٣ .

( ٣ ) والمعنى : سرورك حاصل فى زمن لا شك فى وقوع السرور فيه ، وإحسانك متحقق فى زمن سجلت فيه هذا قدر جهدى واستطاعتى ، وأدبك حاصل فى زمن أظن وقوعه فيه .

. . . . .  
 . . . . .

جهد رأى - فى ظنى - والظرف فيها جميعاً خبر مقدم والمصدر المؤول بعده مبتدأ مؤخر .

ومن أمثلة ظروف المكان السماعية: مُطَرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، وَضَرَبْتُ الْجَاسُوسَ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ . ولأنما كانت هذه الظروف سماعية مقصورة عليه لأنها لا تدخل فى أنواع الظروف المكانية القياسية<sup>(١)</sup> .

( و ) قد يُنَزَّل بعض الظروف منزلة أداة الشرط ؛ فيحتاج الجملة بعدها جملة أخرى بمثابة الجواب ، وقد تقتزن هذه بالفاء ؛ كقوله تعالى : فى مُنْكَرَى الْقُرْآنِ : ( وإذ لم يهتدوا به فيقولون هذا إفكٌ قديم . . . ) .

وعلى هذا قول ابن مالك فى حكم « خلا وعدا » ، فى باب « الاستثناء » : ( وحيث جرّاً فهما حرفان . . . )<sup>(٢)</sup> .

( ز ) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ سيجىء الجواب فى مكانه الأنسب ، من باب العطف آخر الجزء الثالث<sup>(٣)</sup> .

( ح ) الظروف الزمانية والمكانية متعددة الأنواع ، والأحكام ، جديرة أن تستقل برسالة توفىها حقها من البسط، والإيضاح، والتهذيب، وجمع شتاتها المتناثر فى المطولات ، والمراجع الكبيرة، واستصفاء ما يجدر الأخذ به، واستبعاد ما يغشيه مما لا يناسب . وتحقيق هذا كله غرض جليل هام يقتضى بحثاً مستقلاً ؛ لا تزج به البحوث الأخرى ؛ فتضغطة ، أو تطغى عليه .

على أن هذا لا يحول دون استخلاص موجز ، مركز ، دقيق ؛ قد يفيد القانع ؛ أو يسعف المضطر ، ولكنه لا يغنى المستقصى ، الذى لن يرضى بغير التوفية بديلاً . ومثل هذا لا يجد طلبته إلا فى بطون المراجع الواسعة ؛ كالمغنى ، وشرح

(١) ظروف المكان القياسية مدونة فى ص ٢٥٣ وما بعدها .

(٢) راجع الصبان والخضرى عند شرح البيت . ويحىء الإيضاح فى هامش ص ٣٥٧ وانظر الكلام على الظرف « بين » فى ص ٢٨٦ وما يليها من رقم ٤ هامش ص ٢٨٧ ) وهامشها ؛ لصلته بالموضوع .

(٣) ج ٣ م ١٢٢ ص ٥٢٤ وقد عرض الصبان لهذا البحث فى آخر باب الظرف من الجزء الثانى من حاشيته على الأشموني .

المفصل ، والجزء الأول<sup>(١)</sup> من همع الهوامع : للسيوطي ؛ فقد حوى — أو كاد — من شأن « الظرف » بنوعيه ، ولا سيما الظرف المبني ، ما لم يهيا لسواه ، وجمع في فصل : « الظروف المبنية » ما وصفه صادقاً بقوله<sup>(٢)</sup> : « إني أوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مبني ظروف الزمان والمكان ، مرتباً على حروف المعجم ... » .

وفما يلي الموجز : الذي استخلصناه من تلك المراجع ، ورتبناه على حسب الحروف الهجائية ، مع ترك ما سبق الكلام عليه<sup>(٣)</sup> .

١ — إذ<sup>(٤)</sup> — ظرف للزمن الماضي في أكثر استعمالاتها ، وقد تكون للمستقبل بقرينة<sup>(٥)</sup> ، وهي مبنية على السكون ، غير متصرفة<sup>(٦)</sup> في الأغلب — وتكون أحياناً

( ١ و ١ ) في ص ٢٠٤ . ( ٢ ) ما يمكن الاكتفاء به .

( ٣ ) سبق كلام موجز عن « إذ » لمناسبة في ( ج ١ م ٣ ) .

وسيجيء الكلام على « إذ » و « إذا » بمناسبة أخرى في ج ٣ باب : « الإضافة » ( ص ٧٧ و ٧٩ و ٨٤ و ٩٢ م ٩٤ ) وفي ذلك الكلام بعض المسائل والأحكام الهامة ومن دواعي الاستفادة الكاملة الرجوع إليها ، وربط المشترك منها بين هذا الباب . وذلك وسيجيء كلام آخر مفيد على « إذا » في ج ٤ باب : « عوامل الجزم » ، ص ٣٣٣ م ٥٦ .

( ٤ ) بيان هذا في رقم ٥ الآتي .

( ٥ ) جاء في المعنى — ١ — عند الكلام عليها ما يفيد أنها : متصرفة ؛ حيث يقول في الوجه الثاني من أوجه استعمالها ما نصه : « ( أن تكون مفعولاً به ، نحو قوله تعالى « واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم » . والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير : « اذكر » ؛ نحو قوله تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة ... » — وقوله : « وإذ قلنا للملائكة ... » — وقوله : « وإذ فرقنا بكم البحر ... » — وبعض العرب يقول في ذلك إنه ظرف للفعل : « اذكر » محذوفاً — وليس مفعولاً به — وهذا وهم فاحش ؛ لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه — أى : تذكره — لا الذكر فيه ) ١ هـ . كلام المعنى .

وقال صاحب الجمع ( ج ١ ص ٢٠٤ ) في دلالتها الزمنية ، وفي تصرفها . ما نصه :

( أصل « وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي . وهل تقع للاستقبال ؟ قال الجمهور : لا . وقال جماعة منهم ابن مالك : نعم . واستدلوا بقوله تعالى : « يومئذ تحدث أخبارها » والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب « قوله تعالى : « وُضِعَ في الصور » ... أى : من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد =

مضافاً إليه ، والمضاف اسم زمان ؛ نحو : حينئذ - يومئذ . . . فتتحرك « الذال » بالكسر عند التنوين .

وإذا كانت ظرفاً التزمت الإضافة إلى جملة<sup>(١)</sup> ؛ إمّا اسمية ليس عجزها فعلاً ماضياً<sup>(٢)</sup> ، نحو قوله تعالى : ( واذكروا إذ أنتم قليل . . . ) وإما فعلية نحو : جئتُك إذ دعوتني . ويشترط في الجملة الفعلية أن تكون ماضوية لفظاً ومعنى أو معنى فقط - كأن يكون فعلها مضارعاً قصد به حكاية الحال الماضية<sup>(٣)</sup> - وألا تكون شرطية ، ولا مشتملة على ضمير يعود على المضاف ؛ فلا

= وقع . قال ابن هشام : ويحتاج لغيرهم - أي : لغير الجمهور - بقوله تعالى : « فسوف يعلمون » إذ الأغلال في « أعنائهم ... » ؛ فإن : « يعلمون » مستقبل لفظاً ومعنى : لدخول حرف « التنفيس » عليه ، وقد عمل في « إذ » فيلزم أن يكون بمنزلة « إذا » لأن « إذا » للمستقبل .

« وتلزم « إذ » الظرفية ؛ فلا تنصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة ، أو غيرهما ... إلا أن يضاف اسم الزمان إليها ؛ نحو : « حينئذ » - « يومئذ » . . . وجوز الأخفش ، والزجاج ، وابن مالك وقوعها مفعولاً به ، « نحو قوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلاً ... » وبدلاً منه ؛ نحو : « واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت ... » . والجمهور لا يشيئون ذلك ، ووافقهم أبو حيان ، قال :

« لأنه لا يوجد في كلام العرب : « أحببت إذ قدم زيد ، ولا كرهت إذ قدم » . وإنما ذكروا ذلك مع الفعل : « اذكر » لما اعتاص - أي : التوى ، وصعب - عليهم ما ورد من ذلك في القرآن وتخبرجه سهل ، وهو أن تكون « إذ » معمولة لمخذوف يدل عليه المعنى . أي : اذكروا حالتكم ، أو : قضيتكم « أو أمركم ... وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به ؛ قال تعالى : « واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم . . . » « فإذ » ظرف معمول لقوله : « نعمة الله » . وهذا أولى من إثبات حكم كلي بمحمثل ، بل بمرجوح . « ا هـ . كلام أبو حيان » « ا هـ . مادونه الجمع .

( ١ ) وفي هذه الحالة يشترط في « إذ » الظرفية المحضة ألا تكون محتومة بما الزائدة - نص على هذا الميرد في كتابه المفتضب ، ج ٢ ص ٥٤ - .

( ٢ ) والسبب - كما يقولون - أن « إذ » للزمان الماضي في أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضي مناسب لها في الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما بالمبتدأ - أو غيره - وهما في جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً - ولا بد أن يكون بمعنى الماضي ولو تأويلاً - ففصله وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن . . . وسيجيء البيان مفصلاً في موضعه الأنسب . ( ج ٣ م ٩٤ ص ٧٩ و ٨٤ باب : الإضافة . . . )

( ٣ ) وقد اجتمع أنواع الجمل الثلاث في قوله تعالى عن رسوله الكريم : « (إلا تنصروه فقد نصره الله ؛ إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين ، إذ هما في النار ، إذ يقول لصاحبه لا تحزن . . . ) فقد أضيفت « إذ » لجملة ماضوية ، ثم لجملة اسمية ، ثم لجملة مضارعية .



يصبح : أتذكر إذ إن\* تأتانا نكرمك . . . وقد يحذف شطر الجملة الاسمية أحياناً مع ملاحظة وجوده ؛ كقول الشاعر :

هل ترجعن\* ليال قد مضين\* لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا  
والتقدير عندهم : العيش منقلب أفناناً إذ ذاك كذلك ، لأنها لا تضاف — في الأغلب<sup>(١)</sup> — إلى مفرد<sup>(٢)</sup> . ومثله قول الآخر :

كانت منازل ألاف عهدتهمو إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا  
أى : إذ ذاك كذلك .

وقد تحذف الجملة التي تضاف إليها ، ويعوص عنها التنوين<sup>(٣)</sup> ؛ نحو :  
أقبل الغائب وكنتم حينئذ مجتمعين ، أى : حين إذ أقبل . . .

وقد تتراد للتعليل ؛ كقوله تعالى : ( ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون ) ؛ أى : لأجل ظلمكم في الدنيا . . . ولا تصلح للظرفية هنا ؛ لأن الظلم لا يقع يوم القيامة وإنما يقع قبله في الدنيا . . . وهى حرف بمنزلة لام التعليل ، — وهذا أسهل — وقيل : ظرف ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ ؛

وقد تكون حرفاً للمفاجأة ، أو زائدة لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ وذلك بعد كلمة : « بين »<sup>(٤)</sup> المختومة « بالالف » الزائدة ، أو « ما » الزائدة ؛ نحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل صديق . . . ومثل : « فبينما العسر إذ دارت مياسير<sup>(٥)</sup> . »

( ١ ) راجع الخضرى والصبان ( باب : « إن » — مواضع كسر الهزة وجوباً ، وهل منها : « حيث » ؟ ) .

( ٢ ) قد يبدو هذا التقدير غريباً ، ولكن نزول غرابته — كما يجيء في ج ٣ ص ٦٥ م ٩٤ — بأمثلة أخرى توضحه وتؤيده . كأن نقول : المنافق منقلب أحوالا إذ هذا — المنافقان منقلبان أحوالا إذ هذان — المنافقون منقلبون أحوالا إذ هؤلاء . ففى كل هذه التراكيب وأشباهاها — وما أكثرها — لا يتم المعنى إلا بالتقدير السالف . ( ٣ ) كما سبق فى ج ١ ص ٢٦ م ٣ .

( ٤ ) لها بيان فى ص ٢٨٦ وما يليها . ومنه يعلم أنها واجبة الصدارة والإضافة للجملة إذا كانت مختومة بالالف الزائدة ، أو « ما » الزائدة .

( ٥ ) ولا يشترط فيها غير هذا ، بخلاف « إذا » الفجائية التى سيجيء الكلام عليها فى ص ٢٨٠ .

. . . . .  
 . . . . .

هذا ، واستعمال « إذ » قياسي في جميع الصور ، والحالات المختلفة التي سردناها في الكلام عليها .

٢ - إذا <sup>(١)</sup> - الصحيح أنها اسم ؛ بدليل وقوعها خبراً مع مباشرتها الفعل ؛ نحو : الهناء إذا تسود الحجة الأهل ، ووقوعها بدلا من الاسم الصريح ، نحو : المقابلة غداً إذا تطلع الشمس .

( أ ) وهي ظرف للمستقبل في أكثر استعمالاتها ، وتكون للماضي بقرينة ؛ نحو قوله تعالى : ( وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها . . ) لأن الآية نزلت بعد انفضاضهم .

وقد تكون ظرفاً للحال بعد القسم ؛ نحو قوله تعالى : ( والليل إذا يغشى ) لأن الليل والغشيان مقترنان . - وهل « إذا » في الآية متعلقة بفعل القسم وفعل القسم للحال <sup>(٢)</sup> ؟ - ومثل قوله تعالى : ( والنجم إذا هوى ؛ ما ضل صاحبكم وما غوى . . . ) .

( ب ) والغالب في استعمالها أن تتضمن مع الظرفية معنى الشرط بغير أن تجزم إلا في ضرورة الشعر ، وتحتاج بعدها إلى جملتين ، الأولى تحتوى على فعل الشرط ، والثانية هي الجواب . نحو قوله تعالى : ( إذا جاء نصر الله والفتح ، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا - فسبح بحمد ربك واستغفره . . . ) .

وقد تتجرد للظرفية المحضة الحالية من الشرط <sup>(٣)</sup> ؛ كقوله تعالى : « والليل -

(١) لبعض أنواعها بيان يجيء ( في ج ٣ م ٩٤ ص ٩٢ باب : « الإضافة » وكذا في ج ٤ ص ٤٠٥ م ١٥٥ ، الأمور التي تختلف فيها الأدوات الشرطية . . وص ٤١٣ م ١٥٦ : النوع الثالث ) .

(٢) هذا رأى فريق من النحاة . ولم يوافق عليه آخرون ؛ لما يلزم عليه من أن يكون القسم في وقت غشيان الليل ، وأنهما يحصلان معاً في زمن واحد . وارتضى هؤلاء أن تكون « إذا » ظرفاً متعلقاً بمضاف يدل عليه القسم ؛ إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته . والتقدير : وعظمة الليل إذا يغشى .

( راجع الصبان ، ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « إذا » ) .

(٣) جمهرة النحاة في هذه الحالة ترجح نصبها على الظرفية دون غيرها ، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ، ولا غيرها . أما قوله عليه السلام لعائشة : « إني لأعلم إذا كنت عني راضية . . . » فيؤولونه بأن المراد : إني لأعلم شأنك إذا كنت عني راضية ، ولا يوافقون على أن تكون مفعولاً به ، لثلا يفسد =

إذا يَغْشَى ، والنهار إذا تَجَلَّى . . . ) ، وقوله تعالى : ( والضُّحَى واللَّيْل إذا سَجَا . . . ) ، وقوله تعالى : ( وإذا ما غضبوا هم يغفرون )<sup>(١)</sup> . وقد اجتمع النوعان - الظرفية المحضة ، والظرفية الشرطية ، مع حذف فعل الشرط - في قول الشاعر :

إذا أنت لم تترك أخاك وزلةً<sup>(٢)</sup> - إذا زلَّها - أو شكتما<sup>(٣)</sup> أن تفرِّقا<sup>(٤)</sup>  
وإذا كانت للشرط فإنها لا تذلل على التكرار ؛ ففي مثل : إذا خرجت أخرجُ معك . يتحقق المراد بالخروج مرة واحدة . وهي أيضاً لا تفيد الشمول والتعميم - في الرأي الشائع - فلو حلف رجل على أن يتصدق بمائة - مثلاً - إذا رجع ابن من أبنائه الغائبين ؛ فرجع ثلاثة ، لم يجب عليه إلا مائة ، وتسقط عنه اليمين بعدها . وتستعمل « إذا » الظرفية الشرطية في التعليق إذا كان الشرط محقق الوقوع<sup>(٥)</sup> ، نحو : إذا أقبل الشتاء أقيم عنديكم ، أو مرجح الوقوع ، نحو : إذا دعوتوني أيها الإخوان أحضر .

( ح ) « وإذا » الظرفية الشرطية تضاف دائماً إلى جملة فعلية خبرية ، غير مشتملة على ضمير يعود على المضاف ، والأكثر أن تكون ماضوية . وقد اجتمع

= المعنى ؛ إذ المراد ليس العلم بالزمن ، وإنما المراد العلم بالحال والشأن . وهذا صحيح في الحديث السالف أما في غيره فقد يكون المراد وقوع الأثر على الزمن نفسه وعندئذ لا يمنع مانع من أن تكون « إذا » مفعولاً به ، نزولاً على ما يقتضيه المعنى .

( ١ ) لو كانت « إذا » في الآية شرطية لا شتمل جوابها ( هم يغفرون ) على الفاء الرابطة أو ما ينوب عنها في الربط ، لأن هذا الجواب جملة اسمية تحتاج للربط ، ولا داعي للتمحل بأن الرباط قد يحذف أحياناً . ( انظر ح ٤ ص ٤١٣ م ١٥٦ لأهميته ، واشتماله على بعض أوجه مفيدة ) .

( ٢ ) هفوة . ( ٣ ) اقترباً . ( ٤ ) الأصل : تفرقاً . حذف إحدى التامين تخفيفاً .

( ٥ ) وهي بهذا تختلف عن « إن » الشرطية وأخواتها ؛ مما يكثر في الأمر المحتمل ، أو المشكوك

في تحقيقه . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى : ( قل إن كان للرحمن ولد ... )

رقد تدخل على الأمر المحقق إن كان غير متيقن الزمان : كقوله تعالى : ( أفإن مت فهم الخالدون ) ؟ فالموت محقق ، ولكن زمنه مبهم .

( وفي الجزء الرابع ص ٣٢٧ م ١٥٥ و ص ٣٣٣ م ١٥٦ . - باب الجوازم - البيان الشامل

لهذه الأدوات كلها )

التوعان في قول الشاعر :

والنفس راغبسة إذا رغبَّتها      وإذا تُردُّ إلى قليل تَقْنَعُ

والماضي في شرطها أو جوابها مستقبل الزمن<sup>(١)</sup> ؛ فإن وليها اسم مرفوع بعده فعل فالاسم - في الغالب - فاعل لفعل محذوف<sup>(٢)</sup> مثل : (إذا السماء انشقت . . .) وحين تقع شرطية ظرفية تكون مضافة إلى الجملة الشرطية المكونة من فعل الشرط ومرفوعه ، ومنصوبة بما يكون في جملة الجواب من فعل أو شبهه<sup>(٣)</sup>.

( د ) وقد تكون « إذا » للمفاجأة<sup>(٤)</sup> - والأحسن في هذه الحالة اعتبارها حرفاً<sup>(٥)</sup> - ؛ فتدخل وجوباً ؛ إما على الجمل الاسمية ، نحو : اشتدت الريح ، فإذا البحر هائج ، وإما على الجمل الفعلية المقرونة بقد ، لأن « قَدْ » تقرب زمن الفعل من الحال - نحو : اشتدت الرياح ؛ فإذا قد لجأت السفن إلى الموانئ - يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر . كما يجب في كل حالاتها أن يسبقها

( ١ ) سواء أكان ماضى اللفظ والمعنى معاً ، ( وهو الماضى الحقيقى بصيغته وزمنه ) أم كان ماضياً معنى وحكماً دون لفظ ، وهو المضارع المسبوق بحرف الجزم : « لم » ، فإن هذا الجازم يقلب في الغالب - زمنه للمضى - كما هو موضح في باب « الجوازم » ، ج ٤ - فإذا وقع الماضى الحقيقى ، أو المعنوى ( وهو المضارع المسبوق بالحرف « لم » ) فعل شرط للأداة : « إذا » الشرطية - أولداة شرطية جازمة أخرى - تخلص زمنه للمستقبل المحض ؛ كقول الشاعر :

إِنَّ السَّمَاءَ إِذَا لَمْ تَبْكْ مُقْلَّتُهُ      لَمْ تَضْحَكِ الْأَرْضُ عَنْ دَانٍ مِنَ الثَّمَرِ

( ٢ ) أو نائب فاعل أحياناً - ولهذا رأى توضيح واف سبق في باب : « الاشتغال » من هذا الجزء

رقم ١ هامش ص ١٣٣ وفي ص ١٤٢ -

( ٣ ) ولا يمنع من هذا العمل أن يكون الجواب مشتملاً - أحياناً - على الفاء الرابطة ، أو ما ينوب عنها ، لأن هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها في غير هذا الموضع الذى يكون فيه العامل واقعاً في جواب الشرط .

( ٤ ) أى : مفاجأة ما بعدها ، بمعنى : هجومه .

( ٥ ) ويجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضاً ، بمعنى : ( فى الوقت أو فى المكان ) - راجع

كلام قبلها تقع عليه المفاجأة ، وأن تكون المفاجأة في الزمن الحالي<sup>(١)</sup> حتمًا — لا المستقبل ، ولا الماضي — وأن تقرن بها الفاء الزائدة للتوكيد<sup>(٢)</sup> . وأن تخلو من جواب بعدها . وقد تليها الباء الزائدة التي تدخل سماعًا في مواضع ؛ ومنها بعض أنواع معينة من المبتدأ ، كالمبتدأ الذي بعدها ، نحو نظرت فإذا بالطيور مهاجرة<sup>(٣)</sup> .

٣- الآن — وهو اسم للوقت الحاضر جميعه — وهو الوقت الذي يستغرقه نطق الإنسان بهذه الكلمة — نحو : أنارت الشمس الآن ، أو الحاضر بعضه فقط ، مثل : الملاح يحرك سفينته الآن . فإن تحريكه السفينة لا يعُم ولا يشمل كل وقته الحاضر عند النطق . وقد يقع على الماضي القريب من زمن النطق ، أو على المستقبل القريب منه : تنزيلا للقريب في الحالتين منزلة الحاضر .

وهو ظرف ، مبني على الفتح تلازمه « أل » ، وظرفيته غالبية ، لازمة ، — أى : لا يخرج عنها إلا في القليل المسموع الذي لا يقاس عليه — . ويرى بعض النحاة أنه معرب منصوب على الظرفية ، وليس مبنياً . وله أدلة تدعو إلى الاطمئنان والاستراحة لرأيه الأسهل<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) المقصود بالزمن الحالي : الزمن الذي يتحقق فيه المعنيان في وقت واحد ؛ المعنى الذي بعدها والمعنى الذي قبلها ؛ بحيث يقرنان معاً في زمن تحقيقها ، ولو كان الزمن ماضياً ؛ كالذي في نحو : خرجت أمس فإذا المطر فياض .

( ٢ ) وقد سبقت الإشارة لهذا في ج ١ ص ٤٩٢ .

( ٣ ) راجع المعنى ١ عند الكلام على « الباء » ، و ص ٤٩٣ الآتية و ٤٩٥ حيث الكلام على حرف الجر الباء ، والبيان الأنسب من حيث الأصالة والزيادة .

( ٤ ) في الجزء الأول من : « مع الهوامع » ( باب : الظرف ص ٢٠٧ ) عرض واف للآراء المختلفة المتعددة التي تدور حول الظرف : « الآن » من ناحية الحكم عليه بالبناء ، أو بالإعراب ، وأدلة كل رأى . وجميعها أدلة جدلية محضة لا قيمة لها في إثباتات المراد ، لأن إثباته القاطع إنما يكون بعرض الأمثلة الصحيحة الواردة عن العرب التي تكفي في تأييد هذا أو ذاك ، لا في مجرد الجدال المحض الذي لا تسايره الشواهد الكثيرة .

على أن صاحب المعجم بعد فراغه من عرض الآراء أدلى برأيه . فقال ما نصه : « المختار عندى القول بإعرابه ؛ لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة ؛ فهو منصوب على الظرفية ، وإن دخلته « من » جر . =

٤ - أمس - اسم ، معرفة ، متصرف ، وهو اسم زمان لليوم الذى قبل يومك مباشرة ، أو ما فى حكمه عند إرادة القرب . ويستعمل مقرونًا بأل لزيادة التعريف ، أو غير مقترن بها فلا يفقد التعريف .

وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفة ، تعددت بسببها آراء النحاة فى استنباط حكمه . وخير ما يستصنى منها أنه :

إذا كان مقرونًا بأل فأعرابه وتصرفه هو الغالب ، ولا يكون ظرفًا ؛ نحو كان الأمس طيبًا - إن الأمس طيب ، أسفت على انقضاء الأمس . وإذا لم يكن مقرونًا بأل فالأحسن عند استعماله ظرفًا أن يكون مبنياً على الكسر دائماً فى محل نصب ، نحو : أتممت الكتابة أمس ... وإن لم يستعمل ظرفًا فالأحسن بناؤه على الكسر أيضاً فى جميع أحواله . نحو : انقضى أمس بخير - إن أمس كان حسناً - لم أشعر بانقضاء أمس .

ومما يتصل باستعمال « أمس » ما جاء فى كتاب : « لسان العرب » وغيره وهو أنك تقول : ما رأيت الصديق منذ أمس ؛ إذا كان ابتداء عدم الرؤية هو

= وخروجه عن الظرفية غير ثابت ، ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مرة ( ا هـ . ثم قال بعد ذلك ما نصه :

(وفى شرح الألفية لابن الصائغ : إن الذى قال بأن أصله « أوان » يقول بإعرابه ، كما أن « أوانا » مرعب) ا هـ .

أما الحديث المشار إليه فقد ذكره قبل رأيه هذا قائلًا ما نصه : (وقال ابن مالك : ظرفيته « أى : الآن » غالبية لازمة ؛ فقد يخرج عنها إلى الاسمية ، كحديث « فهو يهوى فى النار ، الآن » حين انتهى إلى قعرها . . . فت « الآن » فى موضع رفع بالابتداء ، « وحين انتهى » خبره . و « حين » مبنى لإضافته إلى جملة صدرها ماض) ا هـ .

ولئنما كان الحديث السالف غير صالح عنده للاستدلال به لأن صاحب المعجم من طائفة ترى أن الحديث النبوى لا يستشهد به فى اللغويات ، لاحتمال أن يكون مروياً بالمعنى دون حرص على النص اللفظى الذى نطق به الرسول عليه السلام ، ولأن بعض رواة الحديث أجنبى لا يحسن النطق بالكلام العربى الصحيح .

وهذا رأى له معارضون لا يوافقون عليه . وللفريقين أدلة وبحوث طويلة فى هذا الشأن عرضها مختصرة صاحب : « خزنة الأدب » فى أولها ، وكذلك عرض لها بشئ من البسط صاحب كتاب : « المواهب الفتحية » فى الجزء الثانى .

اليوم الذي قبل يومك الحالي مباشرة . فإن لم تره يوماً قبل أمس قلت : ما رأيته منذ أول من أمس<sup>(١)</sup> . فإن لم تره منذ يومين قبل أمس قلت : ما رأيته منذ أول من أول من أمس<sup>(٢)</sup> . ولا يقال إلا ليومين قبل أمس ، أى : لا يصح ذكر «أمس» لما قبلهما<sup>(٣)</sup> .

٥ - بعد - أول - قبل - أمام - قُدّام - وراء - خلف - أسفل -  
- يمين - شمال - فوق - تحت - على<sup>(٣)</sup> - دون - . . .<sup>(٤)</sup> .

من الظروف المبنية حيناً ، والمعربة حيناً آخر : «بَعْدُ» وهو ظرف<sup>(٥)</sup> زمان أو مكان<sup>(٦)</sup> ، ملازم للإضافة في الحالتين .

(١) هذا التركيب مثل قَوْضٍ : ما رأيته أول من أمس . (راجع ما يتصل به في ص ٢٨٥) .

(٢) راجع الكلام على كلمة «أول» في ص ٢٨٥ ، ثم إيضاح آخر عنها في ص ٦٢٣ ، ١٢٥ م ٩٤ - باب : الإضافة .

(٣) في الظرف «على» لغات مختلفة ، أوضحناها في باب الإضافة ج ٣ ، منها : «عَلَاً» (على وزن : عصاً) وبعض العرب يجوز إضافته ولكنه يوجب قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم طبقاً للبيان الخاص به في باب : الإضافة .

(٤) في باب الإضافة من ج ٣ ص ١١٥ م ٩٥ تفصيل الكلام على هذه الظروف ، وعرض أحكامها مستوفاة .

(٥) معناه الغالب : الدلالة على تأخير شيء عن شيء في زمانه ، أو مكانه . ومن أمثلة دلالاته على التأخر في الزمان ما قيل في رثاء زعيم من سادات العرب :

كَأَنَّ النَّاسَ بَعْدَكَ نَظْمٌ سَلَكَ : تَقَطَّعَ : لا يقوم له نظام

وقد يكون معناه : «مع» ؛ كقوله تعالى : «عُتِلَّ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ» أى : مع ذلك . (العتل : جاف الطبع : فحشا - الزيم : الشَّرير ، ذوق الأصل . . .)

(٦) صرح صاحب «الخمع» - ج ١ ص ٢٠٩ باب : الظروف - بما نصّه : ( «بعد» ظرف زمان لازم للإضافة ) اهـ . ولم يذكر شيئاً يدل على أنه يكون للمكان . وكذلك صاحب «المصباح المنير» حيث قال في مادة : «بعد» ما نصّه : ( «بعد» ظرف : مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره وهو زمان متراخ عن السابق ، فإن قُرُبَ منه قيل : «بُعَيْدُهُ» بالتصغير كما يقال : «قُبْلُ العصر» ؛ فإذا قُرُبَ قيل : «قُبَيْلُ العصر» ، بالتصغير ، أى : قريباً منه ، ويسمى هذا : «تصغير التقريب» ) اهـ .

غير أن صاحب التصريح ( ج ١ ص ٥٠ - باب : «الإضافة» ) نصّ في وضوح وجلاء على أنه يكون للزمان والمكان ؛ فقد قال في معرض الكلام عن الظرفين : «قبل وبعده» ما يلي : =

. . . . .  
 . . . . .

( ا ) غير أن المضاف إليه قد يذكر ، نحو : صفا الجو بعد المطر ، وفي هذه الحالة يتعين أن يكون الظرف معرباً منصوباً بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، ويجوز جره بالحرف : « من » .

( ب ) وقد يحذف المضاف إليه وينوى وجود لفظه بنصّه الحرفي ؛ فيبقي المضاف على حاله معرباً منصوباً غير مننون ؛ كما كان قبل حذف المضاف إليه ؛ نحو : لما انقطع المطر صفا الجو بعد ، أى : بعد المطر . وحكم الظرف هنا كسابقه .

( ح ) وقد يحذف المضاف إليه ، ويستغنى عنه نهائياً كأن لم يكن ؛ مثل : صفا الجو بعداً . . . والظرف في هذه الحالة معرب ، منصوب ، مننون . . .

د - وقد يحذف المضاف إليه وينوى معناه . ( أى : ينوى وجود كلمة أخرى تؤدي معنى المحذوف من غير أن تشاركه في نصّه وحروفه ) وفي هذه الصورة يلتزم الظرف المضاف : البناء على الضم ؛ مثل : لما انقطع المطر صفا الجو بعد ، أى : بعد انقطاعه ، أو : بعد ذلك<sup>(١)</sup> . . .

= ( لا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك . دارى قبّل دارك أو بعدها . . ) ١٥١ .  
 بل بالغ بعضهم فجعل الأولي في استعمال : « بعد » أن يكون ظرف مكان ، يدل على هذا ما سجله ياسين في تعليقه على ما جاء بالتصريح ( ج ٢ باب : « حروف الجر » ، عند الكلام على الحرف من ، ص ٨ )  
 والحق أن « بعد » تكون للزمان سارة وللمكان أخرى ولا داعي للتأويل الذي يراد منه قصرها على أحدهما .  
 ثم انظر - في رقم ١ التالي - بعض الاستعمالات الأدبية -

( ١ ) يكثر وقوع الظرف : « بعد » تالياً « أمّا الشرطية » التي ستجى أحكامها مفصلة في باب خاص بها - ( ج ٤ م ١٦١ ص ٤٧٠ ) كقولهم : ( . . . أمّا بعد ، فإن شرّ الكلام الكذب . . . ) .  
 وقد تحمل « الواو » محلّ « أمّا الشرطية » ، فيقال : ( وبعد ، فإن . . . ) فن أى الصور والحالات السالفة ما يكثر في بدء الخطب والرسائل الأدبية ، ونحوها من مثل : ( تحية الله وسلامه عليكم . . . وبعد ) .  
 فأدراك الغايات رهن باتخاذ الوسائل الناجمة . . . وقول صاحب : « القاموس المحيط » في ديباجة قاموسه ما نصّه : « الحمد لله منطلق البلغاء . . . . . وبعد فإن للعلم رياضاً . . . » ( ١٥١ هـ )  
 قال شارح الديباجة حين عرض لهذه العبارة قبل ذلك في تقييدها الأولى التي سماها : شرح ديباجة =



فالأحوال أربعة<sup>(١)</sup> تعرب في ثلاثة منها، وتبنى في حالة واحدة هي : التي يحذف فيها المضاف وينوى معناه .

وتلك الأحوال الأربعة تنطبق على باقى الظروف التي وليست : « بعد » .  
غير أن هناك بعض الأمور تتصل بلفظ : « أول » الذى ليس ظرفاً<sup>(٢)</sup> .  
منها : اعتباره اسماً مصرفاً معناه ابتداء الشيء المقابل لنهايته ، ولا يستلزم أن يكون له ثان ؛ فقد يكون له ثان ، وربما لا يكون ؛ تقول : هذا أول ما اكتسبته ، فقد تكتسب بعده شيئاً ، أولاً تكتسب . وقيل : يستلزم كما أن الآخر يستلزم أولاً . والحق الرأى الأول . والقرائن دخل كبير في توجيه المعنى إلى أحد الرأيين . ومنه قولهم : ماله أول ولا آخر<sup>(٣)</sup> .

ومنها : أن يكون وصفاً مؤولاً ، أى : أفعل تفضيل بمعنى : « أسبق » ، فيجرى عليه حكمه ؛ من منع الصرف وعدم التأنيث بالثناء . ووجوب إدخال « من » على المنفصل عليه ؛ . . . نحو : هذا أول من هذين ، ولقيته عام أول من عامنا<sup>(٤)</sup> .

=القاموس ، للهورينى - قال ما نصه : ( « بعد ، كلمة يفصل بها بين الكلامين عند إرادة الانتقال من كلام إلى غيره وحى من الظروف ، قيل زمانية ، وقيل مكانية وعامله محذوف . قاله الدمامنى . والتقدير : أقول بعد ما تقدم من الحمد ، والصلاة والتسليم على نبيه العظيم . ( فإن ) بالفاء ، إمّا على توهم « أمّا » أو على تقديرها في نظم الكلام ، وقيل : إمّا لإجراء الظرف مجرى الشرط ، وقيل : ( لأنها عاطفة وقيل زائدة . . . ) « أ » . والذى يعيننا هو فهم هذا الأسلوب . وأنه فصيح - بالفاء .

- لاحظ البيان الذى في رقم ٦ من هامش ص ٢٨٣ ؛ لأهميته -

( ١ ) تفصيل أحكامها وأحوالها في ج ٣ ص ٥٣ م ٥٩ باب الإضافة .

( ٢ ) تقدم له بيان آخر في ص ٢٨٣ . وكذلك في ج ١ ص ١٩٤ م ١٧ باب النكرة والمعروفة . وستجىء إشارة مهمة إليه في ج ٣ باب الإضافة .

( ٣ ) راجع الكلام عليه مع الظرف « أمس » في ص ٢٨٣ وله بيان آخر في ج ٣ باب الإضافة ص ١٢٥ .

( ٤ ) ويصح لقيته عاماً أولاً من عامنا . جاء في الجمع ( ج ١ ص ٥٤ باب : « النكرة والمعروفة » ) ما نصه : ( من الأسماء ما هو معرفة معنى ، نكرة لفظاً ، نحو : كان عاماً أولاً - وأولاً من أمس ؛ فدلوطهما معين لا شوبع فيه بوجه ، ولم يستعملا إلا نكرتين . . . ) أ ١ .  
وقد سبق بيان هذا - في ج ١ م .

ومنها : أن يكون اسماً معناه : « السابق » ؛ فيكون مصروقاً ؛ نحو لقيته  
عاماً أولاً ، أى : سابقاً .

أما « أول » الظرف الزماني فعناه : « قَبْلَ » نحو : رأيت الهلال أول الناس .  
هذا ، وأصل أول — فى الأرجح ، بنوعيه : الظرف ، والاسم — ، هو :  
« أوَّل » بوزن : أفْعَلْ ؛ قلبت الهمزة الثانية واواً ، ثم أدغمت الواو فى الواو ، بدليل  
جمعه على أوائل <sup>(١)</sup> .

٦ — يَبِينُ <sup>(٢)</sup> — بَدَلْ — فأما : « بين » فأصله ظرف للمكان ، وقد يكون  
لزمان أيضاً . والكلمة فى الحالتين مضافة إلا عند التركيب — كما سبق <sup>(٣)</sup> —  
وتتَخَلَّلُ شيئين <sup>(٤)</sup> ، أو ما فى تقدير شيئين <sup>(٥)</sup> ، أو أشياء <sup>(٥)</sup> ، وتصرفها متوسط ،  
وكذلك وقوعها معربة ، مثل قوله تعالى فى الزوجين : ( فإن خفتم شقاق بينهما  
فابعثوا حكماً من أهله ، وحكماً من أهلها . . . ) ، فقد وقعت اسماً معرباً  
مضافاً إليه ، مجروراً بالكسرة الظاهرة ؛ كشأنها فى قوله تعالى : ( هذا فراق بيني  
وبينك ) ، وقوله : ( لقد تقَطَّعَ بينكم ) فى قراءة مَنْ رَفَعَ الظرف ، وقوله :  
( ومن بيننا وبينك حِجَاب ) .

( ١ ) انظر ما يتعلق به فى ص ٥٦٣ وفى ج ٣ — باب الإضافة —

( ٢ و ٣ ) سبقت الإشارة إلى بعض أحكامها ( وهو : التركيب المزجى ) ، فى ص ٢٧١ ولها  
إشارة أخرى فى ص ٢٧٧ . بمناسبة الكلام على : « لُذ » .

( ٣ ) كقوله تعالى : ( . . . وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم  
يعقلون ) .

( ٤ ) كقوله تعالى : ( ولا تجهرُ بصلاتك ولا تخافت بها ، وابتغ بين ذلك سبيلاً ) ، أى : بين  
الجر والمخافة .

( ٥ ) كقول امرئ القيس : .

قِفَا نَبْكَ من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بين الدَّخُولِ فحَوْمِلِ  
أى : بين مواضع الدخول . وما يصلح لتقدير شيئين ، أو أشياء قول الشاعر :

قَدَّرَ الهَجْرُ بيننا فافترقنا وطوى البين عن جفونى غمضى

ولا تضاف إلاّ إلى متعدد؛ كقولهم: مَقْتَلُ المرءِ بين فكَيْهِ ، وقول الشاعر:

شوقٍ إليك نبيّ لذيدٍ هَجُوعِي      فارقتني فأقسام بين ضلوعي

فإن أضيفت لمفرد وكان ضميراً لا يدل على تعدد ، وجب تكرارها مع عطف المكررة بالواو ، كالأية السابقة ؛ وهي : ( هذا فراق بيني وبينك . . . ) وإن كان اسماً ظاهراً فالكثير أنها لا تتكرر ؛ إذ يُكْتَفَى بالعطف بالواو على الاسم الظاهر المضاف إليه ؛ مع جواز التكرار ، وإن كان الأول هو الأكثر<sup>(١)</sup> ؛ مثل : تضييع الغاية بين التردد واليأس . وقولهم : شتان بين رويّة وتسرع .

وقد يتصل بآخرها « الألف » الزائدة أو « ما »<sup>(٢)</sup> الزائدة ، فتصير في الحالتين زمانية غير متصرفة ، واجبة<sup>(٣)</sup> الصدارة والإضافة إلى جملة ( اسمية ) ، أو فعلية ) ، وبعدها كلام مرتب على هذه الجملة ، يُعْتَبَرُ بمنزلة الجواب<sup>(٤)</sup>

( ١ ) تكرارها بين المتعاطفين الضميرين واجب . أما بين المتعاطفين الظاهرين فجائز للتوكيد ؛ فيصح أن يقال : المال بين محمود وبين علي ، بزيادة : « بين » الثانية ، للتأكيد ؛ كما قاله ابن بَرِّي وغيره ، وبذلك يردّ على منع الحريري تكرارها . ( راجع حاشية ياسين على شرح التصريح ج ٢ وكذا « الصبان » أول باب : « عطف النسق » فيها عند الكلام على واو العطف ) .

ويؤيد ما سبق ورودها مكررة في بعض الأحاديث الشريفة ، التي نقلها وشرحها صاحب المواهب الفتحية ( ج ٢ ) وفي كلام آخر لعل بن أبي طالب نقلناه في - ج ٣ م ١١٨ باب : عطف النسق ، عند الكلام على « الواو » وما تنفرد به ص ٥٤٤ - وفي كلام لعمر بن عبد العزيز وهو ممن يحتج بكلامهم . وكذلك وردت في شعر يحتج به نقله « الطبرسي » ( في كتابه مجمع البيان ج ١ ص ٤٥ ) ونصه : قال علي بن زيد :

وجاعل الشمسِ مصراً لاختفاء به      بين النهار ، وبين الليل قد فصّلا

- المصّر : الحاجز - وقول أعشى همدان :

بين الأَمْشَجِ وبين قيسٍ باذِخٌ      بَخْ بَخْ لوالده وللمولود

( ٢ ) وقوع « ما » الزائدة بعد الظرف : « بين » يوجب وصلهما في الكتابة ، وتصديرهما في الجملة - وكذلك مع الألف الزائدة - كما تقدم في ص ٢٦٨ و ٢٧٩ -

( ٣ ) كما في القاموس - وغيره -

( ٤ ) يكون الظرف مضافاً للجملة التي بعده مباشرة ، ومنصوباً لمعامل في الكلام المتأخر عنها ، المترتب =

= عليها ، كأنه جواب لها ، معلق عليها كتمليق الجواب على الشرط. وقد يقرن هذا الجواب بالفاء . . .  
( على الوجه الذى سبق فى « و » ص ٢٧٦ وكما يحىء فى هامش ص ٣٥٩ ). وما سبق هو رأى الجمهور .  
وهناك آراء أخرى أيسرها أنها - بعد اتصال « ما » الزائدة ، أو : الألف الزائدة بها ، تصير ظرف زمان  
غير مضاف ، لأن الحرف الزائد قد كفتها عن العمل . ويصير الظرف « بين » منصوباً بالذم الذى  
فى الجملة التى تليه مباشرة ، والجملة التى تليها بمنزلة الجواب . وهذا رأى حسن ، وفيه تيسير .  
ومن المفيد الذى يوضح ما سبق أن نسجل هنا ما جاء فى حاشية الأمير على المعنى ، وما جاء فى الصبان  
عن هذه المسألة . - بالرغم مما فى كلاهما من تحليل لا يعرفه العربى القديم :  
« ا » جاء فى المعنى ؛ - ج - فى الكلام على « إذ » وأنواعها ، ما نصه : ( تكون للمفاجأة ،  
نص على ذلك سيبويه ، وهى الواقعة بعد « بينا » ، أو « بينا » . . . و . . . ) وقد علق على هذا :  
الأمير فى حاشيته ، قائلاً ما نصه :

( أصل : « بين » مصدر « بان » ، إذا تفرق ، ثم استعملت استعمال الظروف ؛ زمانية ومكانية .  
ولا تضاف إلا لتعدد ؛ فأصل قولك : جلست بين زيد وعمرو ، وأتيت بين الظهر والعصر ، جلست مكان  
تفرق زيد وعمرو ، أى : المكان الواقع بينهما ، وأتيت زمن تفرق الظهر والعصر ، أى : الزمن الذى  
يفصل بينهما ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . ثم لما أرادوا أن يضيفوا إلى الجملة مع كونها  
لازمة للإضافة للمفرد - أى : لغير الجملة - وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ لعدم تأثيرها فى  
لفظ المضاف إليه - وصلوها - بأحد الأمرين ؛ « ما » التى شأنها الكف ؛ فكأنها كفتها عن الإضافة ،  
أو « الألف » مشبعة عن الفتحة ؛ لأنها أيضاً تفيد قطع ما قبلها فى الوقف ، مبدلة عن تنوين إثر فتح ؛  
كالظنون - فى قوله تعالى : ( وتظنون بالله الظنونا ) - . ثم هى بعد ظرف زمان فقط ؛ لأنه ليس لنا مكان  
يضاف للجملة غير « حيث » . وإن تأملت ما سبق أغناك عن إضمار « أزمان » بعدها إذا أضيفت  
للجملة كما قيل ) ( ا هـ . وهذا رأى أحسن من التالى .

« ب » وقال الصبان فى الجزء الثانى - باب الإضافة عند الكلام على قول ابن مالك :

وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِذْ . . . .

ما نصه :

( اعلم أن أصل : « بين » أن تكون مصدراً بمعنى : الفراق ، فعنى جلست بينكما : جلست مكان  
فراقكما . ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك : أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك ؛ فحذف المضاف ،  
وأقيم المضاف إليه مقامه . فتبين أن : « بين » المضافة إلى المفرد - أى : الذى ليس جملة - تستعمل  
فى الزمان والمكان . فلما قصدوا إضافة إلى الجملة ، اسمية أو فعلية - والإضافة إلى الجملة كلا إضافة -  
زادوا عليها تارة : « ما » الكافة ؛ لأنها تكفى المقتضى عن اقتضائه ، وأشبعوا تارة أخرى الفتحة ؛  
فتولدت « ألف » لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه ، لأنه حينئذ كالوقوف عليه ، لأن =

للظرف<sup>(١)</sup> فمثال الفعلية : بينا أنصفتني بالودّ ظلمتني بالسمنّ ، وقول الشاعر :

فبيننا نسوس الناس — والأمر أمرنا — إذا نحن فيهم سوقة نتصّف<sup>(٢)</sup>

ومثال الاسمية :

استقدّر الله خيراً<sup>(٣)</sup> ، وارضينّ به فبينما العسر إذ دارت مياسير

وبينا المرء في الأحياء مغتبطاً إذ صار في الرّمس<sup>(٤)</sup> تعفوه الأعاصير

وقد ورد في السماع الذي لا يقاس عليه إضافة « بينا » للمصدر دون : « بينا » — على الصحيح — . . .

وقد تركب تركيب مزج « كخمسة عشر » فتبنى مثلها على فتح الجزأين كقول الشاعر :

= الألف قد يؤتى بها للوقوف ؛ كما في : « أنا » والظنوننا — يشير إلى أن الأصل في « أنا » خلوها من الألف ، وإلى قوله تعالى : [ وتظنون بالله الظنونا ] وتعين حينئذ ألا تكون إلا لازمان ؛ لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث . وإضافة : « بينا » أو « بينا » في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة ؛ فحذف الزمان المضاف ، والتقدير : بين أوقات زيد قائم ، أى بين أوقات قيام زيد — كذا قرره الرضى . وقد يضاف « بينا » إلى مفرد مصدر دون « بينا » على الصحيح ؛ كذا في الدمامي والهمع ، وتقدير : « أوقات » ؛ لأن « بين » إنما تضاف لمتعدد . وناقش أبو حيان بأن : « بين » قد تضاف للمصدر المتعجز ؛ كالقيام ، مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا . ( قال في الهمع : وما ذكر من أن الجملة بعد : « بينا » و « بينا » مضاف إليها هو قول الجمهور . وقيل : « ما » و « الألف » كافتان ؛ فلا محل للجملة بعدها . وقيل « ما » كافة دون الألف بل هي مجرد إشباع .

وعلى عدم إضافتهما يكون عاملهما ما في الجملة التي تليهما كما في المعنى ( ١ ) . هـ . كلام الصبان .

( ١ ) ومن النادر المسموع أن يتحقق لها هذا دون أن يتصل بآخرها « الألف الزائدة » ، أو : « ما الزائدة » كالوارد في كلام الحارث بن حزملة الشكري حيث يقول :

بين الفتى يسعى ويسعى له تاح له من أمره خاليج .

الخاليج : الذي يقتلع الشيء . ويستزعه .

( ٢ ) فطلب الإنصاف . ( ٣ ) أسأله أن يقدره ويهيمه لك .

( ٤ ) القبر .

.....

نحمي. حقيقةً. وبعدُ. ضُ القومِ يسقط بينَ بينَ  
الأصل : بيننا وبين الأعداء ، أى : بين المقاتلين . فأزيلت الإضافة من  
الطرفين ، وركب الاسمان تركيب خمسة عشر .  
فإن أضيف صدر : « بين إلى عجزها جاز بقاء الظرفية في الصدر ، وجاز  
زوالها . فن الأول قولهم : المناقُ بينَ بينَ ، بنصب الأولى على الظرفية مباشرة .  
ومن الثانية قولهم : المناق بينُ بينَ . أما إذا وقعت مضافاً إليه فيتعين زوال الظرفية .

\* \* \*

وأما : « بذل » فقد سبق الكلام عليه في ص ٢٦١ .

٧- حيث - من الظروف المكانية الملازمة للبناء ، برغم أنها مضافة<sup>(١)</sup> .  
والأكثر أن تبني على الضم ، وتضاف للجملة<sup>(٢)</sup> الاسمية والفعلية ، وإضافتها  
للفعلية أكثر نحو : قعدت حيث الجو معتدل<sup>٣</sup> ، وبقيت حيث طاب المقام ؛  
وقول الشاعر :

وما المرء إلا حيثُ يجعلُ نفسه في صالح الأخلاق نفسك فاجعل  
ومن القليل إضافتها للمفرد ، ومع قلته جائز ، ولكن لا داعي لترك الكثير إلى  
القليل . ومثله دلالتها على الزمان<sup>(٣)</sup> .

- (١) سيحىء الكلام عليها من ناحية إضافتها للجملة أو المفرد (في باب : الإضافة ، ج ٣ م ٩٣ ص ٧٧) وبناء الظروف مع إضافتها شائع ، كما ترى في هذا الباب .  
(٢) بشرط أن تكون « حيث » غير محتومة بما الزائدة عند إضافتها إلى الجملة . وقد نص على  
هذا الشرط فيها وفي « إذ » الظرفية المحضة المبرد في كتابه : « المقتضب » ج ٢ ص ٥٤ .  
(٣) فقد قالوا إن الأصل فيها أن تكون للمكان ، وقد تكون للزمان ؛ كقول الشاعر :

للفتي عقلٌ يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

(أى : حين تهدي ...) كما قالوا : إنها لا تستعمل في الغالب إلا ظرفاً ، ونذر جرّها بالباء ، نحو :  
تلاقينا بحيث صافح أحدنا الآخر . وكذلك جرّها بالحرف « إلى » ، كقول الشاعر :  
« إلى حيث ألفت رحلها أم قشعم » . و « في » نحو : أصبحنا في حيث التقينا . ونص  
ابن مالك على أن تصرفها نادر . وقال ابن هشام في المعنى : الغالب كونها في محل نصب على الظرفية ، أو  
خفض بمن . وقد تخفض بغيرها ، كقول الشاعر : إلى حيث ... إلخ . والأحسن الأخذ برأى ابن هشام ؛  
لما فيه من تيسير وإن كان الجر قليلاً .

٨ - حول - . . . سبق عنه بيان مناسب<sup>(١)</sup>.

٩ - رَيْثَ - أصله : مصدر رَاثَ ، يريث ؛ إذا أَبْطَأَ . ويجوز أن يترك المصدرية ويستعمل في معنى ظرف الزمان فيكون مبنياً على الفتح ، ومضافاً إلى جملة فعلية ؛ نحو : بقيت معك رَيْثَ حضر زميلك ، أى : قدرَ بقاء حضور زميلك . وقد تقع بعدها « ما » الزائدة أو المصدرية فاصلة بينها وبين الجملة الفعلية ، نحو : فلان يمنح المحتاج ريث ما<sup>(٢)</sup> يسمع .

١٠ - عند - ظرف يبين أن مظهره إما حاضرٌ حسّاً ، أو ؛ : معنى ، وإما قريب حسّاً ، أو : معنى ، فالأول ، نحو : قوله تعالى : ( فلما رآه مستقراً عنده . . . )<sup>(٣)</sup> والثاني : نحو قوله : ( قال الذى عنده علمٌ من الكتاب . . . ) والثالث : نحو قوله تعالى : ( عند سِدْرَةِ المنتهى ، عندها جنة المأوى ) ، والرابع : نحو قوله تعالى : ( ربّ ابنِ لى عِنْدَكَ بيتا فى الجنة ) ، وقوله : ( عند مليك مقتدرٍ ) .

وهى ظرف مكان مغرب ، لا يكاد يستعمل إلا منصوباً على الظرفية المكانية ، كالأمثلة السابقة ، أو مجروراً بالحرف : « من » - دون غيره من حروف الجر - مثل : ( وآتيناه أهلَه ومثلهم معهم ؛ رحمةً من عندنا ) وقد وردت للزمان قليلاً فى مثل : أزورك عند شروق الشمس وقولهم : الصبر عند الصدمة الأولى . ويجوز محاكاته عند قيام قرينة ، بشرط إضافة « عند » للزمان<sup>(٤)</sup>.

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٢ وفى ص ٢٧٢

(٢) إن كانت « ما » زائدة فالأحسن فى الكتابة وصلها بالظرف : « ريث » وإن كانت مصدرية فالأحسن فصلها . وبالصورتين تصلح فى البيت الثانى من قول الشاعر :

ولولا اجتناب الدّام لم يُلَفْ مشربٌ يعاش به إلّا لَدَى ، ومأكل .  
ولكنّ نفساً حرة لا تقيم بي على الضيم . إلّا ريثاً أتحوّل  
(٣) ومثل قول الشاعر :

إذا الشعر لم يطربك عند سماعه فليس خليقاً أن يقال له شعر

(٤) جاء فى المصباح المنير فى مادة : « عند » ما نصه :

وتشترك : «عند»<sup>(١)</sup> مع «لدى» - و «لدى»<sup>(٢)</sup> في أمور ، أهمها : الدلالة على ابتداء غاية مكانية أو زمانية<sup>(٣)</sup> . وتخالفهما في أمور أخرى يجيء الكلام عليها مع الكلام عليهما :

= ( والأصل في استعمال هذا الظرف أن يكون فيما حضرك من أى قطر « ناحية » كان من أقطارك ، أو دنا منك . وقد استعمل في غيره ؛ فتقول : عندى مال ؛ لما هو بحضرتك ، ولما غاب عنك ؛ فقد ضُمن معنى الملك والسلطان على الشيء ، ومن هنا استعمل في المعاني فيقال : عنده خير ، وما عنده شر ، لأن المعاني ليس لها جهات . . . ) ٥١ .

ويقول أيضاً : ( «عند» ظرف مكان . ويكون ظرف زمان إذا ضيف إلى الزمان ؛ نحو : عند الصباح ، وعند طلوع الشمس ، ويدخل عليه من حروف الجر «من» لا غير ؛ تقول : جئت من عنده . وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصحاة . . . وحكى الفتح والضم ) ٥١ .  
( ١٠١ ) سيجيء الكلام على : ( لدى ) في ص ٢٩٤ و ٢٩٥ ) وأيضاً على ( عند ، ولدى ) في باب الإضافة ، ج ٣ ص ١٠١ م ٩٥ .

( ؛ ) قال صاحب المفصل - ج ٤ ص ٨٥ - ما نصه في معنى ظروف الغايات : ( قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاية كل شيء ما ينتهى به ذلك الشيء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأن به يتم الكلام ، وهو نهايته . فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هى غايات ذلك الكلام ؛ فلذلك من المعنى ، قيل لها : غايات ) . ٥١

وهذا يوافق ما يقوله بعض الشراح في تعريف ظروف الغايات ، ونصّه : ( هى الظروف المبينة على الضم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غاية وظرفاً بعد حذفه ) . ٥١ -  
راجع حاشية المغنى للعلامة الأمير أول ج ٢ فصل الكلام على « ما » .

وتوضيحاً لما سلف نسوق بعض الأمثلة التى تجل المراد ، منبهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات والمناسبات - ( منها : ما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ٥٩٤ ورقم ٢ من هامش ص ٤٦٨ ) ( ومنها ما سيجيء كاملاً في ص ١٠١ و ١٢١ م ٩٥ من الجزء الثالث وفيه الأمثلة التى نسوقها لمناسبة دعت إليها هناك ) : .

( ١ ) في مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية - تشتمل هذه الجملة على الفعل : « سافر » ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحقيقه من نقطة معينة يبتدى منها ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين ؛ كاللذين هنا ، وهما : البيت والضاحية . وبين نقطتي الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : « الغاية المكانية » أى : « المسافة المكانية » أو : المقدار المكانى ، وهى تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل =



. . . . .  
 . . . . .

## ١١ ، ١٢ - عوض - قط - سبق الكلام عليهما في ص ١١٦ و ٢٦١

= لفظ «لدى» على كلمة هي بداية الغاية ؛ فدخله على هذه الكلمة - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية المكانية ، أو أنها نقطة البداية .

ولم قلت : سافرت من لدى الصبح إلى العصر ، لدلّ الفعل : «سافر» على أنه استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية زمنية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتا ابتداء وانتهاء ، زمينتان ، مضبوطتان ، ويختصر بينهما مقدار زمني يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى في الاصطلاح : « الغاية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزماني » ودخول لفظ « لدى » على الكلمة التي بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هي نقطة البداية ، أى أول : جزء من أجزاء الغاية الزمانية .

ويفهم مما سبق أن « لدى » ، و « عند » اسمان يدلان على ما يهدما من بدء الغاية ... فسمى كل منهما « نقطة البداية » نفسها ، وليس الابتداء الذي هو أمر معنوي . ولهذا كانا اسمين - عند النحاة - دون « من » ، و « ومنذ » الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوي . فإضافة « لدى » ، و « عند » إنما هي من إضافة الاسم إلى مسماه .

( هذا وقد أطلنا الكلام - في ج ١ ص ٥٦ م ٦ - عن سبب تفريقهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الحارة المفيدة للابتداء ، واعتبارها حرفاً ) .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتي : إذا كان لفظ « لدى » للدلالة على بداية الغاية فالداعي لحذف الحرف « من » قبله ، ومعناه الابتداء أيضاً ؟

أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة « لدى » على بداية الغاية ليست مألوفة في الأسماء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون في الأعم الأغلب موجوداً . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضع) .

والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى لهما مجتمعين ، دون تحليل آخر .  
 (ب) ما سبق يقال في الظرف : « عند » ؛ فلو وضعناه مكان « لدى » في الأمثلة السالفة - وأشباهاها - لم يتغير الأمر ؛ ففي مثل : قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة ، نجد الفعل : « قرأ » لا يتحقق كاملاً إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة ؛ هي : « المقدمة » ، ونقطة أخرى محددة تنبئ إليها ؛ هي : « الخاتمة » ، وبين النقطتين المكانيتين مسافة مكانية تصل بينهما هي المسافة الأخرى المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : « الغاية المكانية » التي يحى الظرف « عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها : وإذا قلت : قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت : « الغاية الزمانية » التي تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ، والتي يدخل الظرف « عند » على أول جزء منها ؛ فيكون وجوده دليلاً على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

ما تقدم يتضح الفرق بين «غاية» ، ومبدأ الغاية الذي يدل عليه «لدى» أو «عند» ؛ فالغاية =

١٣ - كُلمًا - ظرف مركب من كلمتين هما : « كلٌّ » و « ما » . وهو بهذا التركيب اللفظي يفيد تكرار المعنى ؛ نحو : كلما رأى الناس المصلح أكبروه . ويقول النحاة : إن كلمة « كل » فيه منصوبة باتفاق ، وأنها مضافة إلى كلمة « ما » المصدرية ، أو التي تعتبر نكرة بمعنى : « شيء » ، وهذا الشيء « وقت » فكلمة : « ما » هنا محتملة لوجهين ؛

أحدهما : أن تكون حرفا مصدريا والجملة بعد هذا الحرف المصدرى صلة له ؛ لا محل لها من الإعراب . والأصل : كلٌّ رؤية الناس ... ، ثم عبرنا عن معنى المصدر بكلمتي : « ما والفعل » ثم أنبأنا عن الزمان ، أى : كل وقت رؤية ... كما أنيب عنه المصدر الصريح في مثل : جئتكَ خفوق النجم .

والآخر : أن تكون « ما » اسماً نكرة بمعنى : « وقت » فلا تحتاج على هذا إلى تقدير : « وقت » والجملة بعده في محل جر صفة ؛ فتحتاج إلى تقدير ضمير عائدها ، أى : كل وقت رأى الناس فيه ...

وقد سبق أن هذا الظرف مركب من كلمتين ، وأن كلمة : « كل » منصوبة حتماً . وبقي أنه يحتاج إلى جملتين ماضيتين بعده ، والثانية منهما بمنزلة الجواب له - مع أنه ليس أداة شرط - والماضى فيها هو عامل نصبه ويجب تأخيرها . ( راجع المعنى والجمع ) .

١٤ - لدن - يكون ظرفاً دالاً على مبدأ الغايات ، ( أى : أنه لا ابتداء غاية زمان أو مكان بالمعنى الذى سبق <sup>(١)</sup> شرحه فى « عند » ) ، ويلازم البناء ، وبناءؤه

= تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها ، دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : ( إن معنى : « لدن » ، و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية ) . وأنه يصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفى القرآن الكريم : ( آتيناه رحمة من عندنا ، وعلمناه من لدنا علماً ) ؛ فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لحاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظي بغير داع بلاغى .

( ج ) إذا دخل « لدن » ، أو : « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفي أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفى به .

( د ) ليس الأمر فى كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التى تعمل فى الظرف ، وتحتاج فى تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملاً إلا بذكر الغاية ؛ يتساوى فى هذا أن يكون العامل فعلاً ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل ... ( ١ ) فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ .

على السكون مو الأغلب ، مثل : تذكر فضل والديك لدن أنت صغير .  
والكثير في استعماله أن يكون مسبوقاً « بمن الجارة »<sup>(١)</sup> مثل : هذا فضل من  
لدن الله الكريم . ومثل : بقيت هنا من لدن الظهر إلى الغروب . وأن يكون  
مضافاً لمفرد كهذين المثالين<sup>(٢)</sup> ، أو مضافاً للجملة ؛ نحو : فلان مولع بالعلم  
لدن شَبَّ إلى أن شاب — أو ؛ مولع بالعلم لدن هو يافع . وقد يستغنى عن  
الإضافة في حالة ستجىء .

ويكون بمعنى : « عند » كثيراً . ولكن يخالفها في أمور ؛ منها :  
أن « لدن » ظرف ملازم للإضافة للمفرد ، أو للجملة ، ويجوز استغناؤه عن  
الإضافة إذا وقعت بعده كلمة : « غُدْوَة » ؛ منصوبة<sup>(٣)</sup> مثل قضيت الوقت لدن  
غدوة حتى غروب الشمس . أما « عند » فيصح أن تترك الإضافة . وتصير اسماً  
مجرداً ؛ كأن يقول شخص : عندي مال ؛ فيجواب : وهل لك عند ؟ « فعند »  
هنا مبتدأ . أو يقال : الكتاب عندي . فيجواب : أين عندك :

ومنها : أنه لا يكون إلا فضلة ولو ترك الظرفية ؛ ففي مثل السفر من عند البيت  
لا يصح : السفر من لدن البيت . فكلمة : « عند » مجرورة ، والجار والمجرور  
خبر ، والخبر عمدة . وقد اشتركت « عند » في تكوينه ؛ فهي عمدة بسبب  
اشتراكها ، ولهذا لا يصح : « السفر من لدن البيت » لكلا تشترك : « لدن » في  
تكوين العمدة ، وهي لا تكون إلا فضلة خالصة دائماً .

١٥ — لَدَى — ظرف معرب ملازم للنصب على الظرفية . ومعناه : « عند »  
ويخالفها في أمور :

منها : أن « لدى » لا تُجر أصلاً ، أما « عند » فتجر بالحرف « مِن » .

(١) وفي حالة جرّه لا يكون ظرفاً . وكذلك كل حالة أخرى لا يكون فيها منصوباً على الظرفية .  
(٢) ومثل قوله تعالى : ( ربنا لا تُزغْ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ) ؛  
إنك أنت الوهاب .

(٣) على اعتبار : « غدوة » تمييزاً ، أو : اعتبارها خبراً لكان المحذوفة ، والتقدير : لدن  
كانت الساعة غدوة ، ويجوز في « غدوة » الرفع عند الكوفيين ، على اعتبارها فاعلاً لكان التامة المحذوفة ،  
والتقدير : لدن كانت غدوة ، أى : ظهرت ووجدت غدوة ، ويجوز في « غدوة » الجر بالإضافة ؛  
وهو القياس .

. . . . .  
 . . . . .

ومنها: أن « عند » تكون ظرفاً للأعيان ( أى : للأشياء المحسمة ) وللمعاني ،  
 أما « لدى » فلا تكون إلا للأعيان في الصحيح ؛ تقول : هذا الرأي عندى صائب ،  
 ولا تقول : لدى .

ومنها : أنك تقول : عندى مال ، وإن كان غائباً ، ولا تقول : لدى مال ،  
 إلا إذا كان حاضراً .

هذا ، وبإضافة «لدى» للضمير تنقلب ألفها ياء ، نحو : لديك — لديه ... (١)  
 أما حين إضافتها للاسم الظاهر فلا تنقلب .

١٦ — لَمَّا (٢) تكون ظرف زمان (٣) ، بمعنى : حين . فتفيد وجود شيء لوجود  
 آخر . والثاني منهما مترتب على الأول ؛ فهو بمنزلة الجواب المعلق وقوعه على  
 وقوع شيء آخر . نحو : لما جرى الماء شرب الزرع . ولهذا لا بد لها من  
 جملتين ، بعدها ، تضاف وجوباً إلى الأولى منهما — ؛ لأنها من الأسماء  
 الواجبة للإضافة للجملة — وتكون ثانيتهما متوقفة التحقق على الأولى . وعامل النصب  
 في : « لَمَّا » هو الفعل أو ما يشبهه في الجملة الثانية .

والأغلب الأكثر شيوعاً في الجملتين — ولا سيما (٤) الثانية — أن تكونا معاً

---

(١) ويراعى في الإعراب ما سبق تفصيله في ج ١ م ١٦ ص ١٧٨ . (آخر الكلام على الاسم  
 المعتل الآخر) .

(٢) «لما» أنواع متعددة ، منها : «لما ، الظرفية» ، والكلام عليها هنا ، (ولها إشارة في  
 ج ٣ ص ٩٢ م ٩٤ ، من باب : «الإضافة» ) .  
 ومنها : التي بمعنى «إلا» الاستثنائية (وستجىء في «د» من ص ٣٦١) ومنها : «لما» اللازمة  
 (وستجىء في ج ٤ م ١٥٣ ص ٣٨٨) .

(٣) على المشهور ؛ (لأن بعض النحاة يمتزجها حرفاً بمعنى : حين)  
 وتسمى : «لما الحينية» ويسمونها بمض النحاة : «لما الوجودية» ، لأنها الرابطة لوجود شيء  
 بوجود غيره ؛ أو : «لما التوقيفية» ، لأنها بمعنى وقت .

(٤) قال الأشموني في الجزء الثالث ، أول باب : «إعراب الفعل» عند الكلام على أنواع : «أن»  
 ومنها الزائدة ، ما نصه : ( الزائدة هي التالية «لما» ؛ نحو قوله تعالى : «فلما أن جاء للبشير» ... ) ١ هـ  
 كلام الأشموني . وهنا قال الصبان : ( قوله : «نحو : فلما أن جاء البشير» ... وتقول : «أكرمك لما» =

. . . . .

ماضيتين لفظاً ومعنى ؛ نحو : قوله تعالى : ( فلما نجّاكم إلى البرّ أعرضتُم ) .  
أو معنى فقط <sup>(١)</sup> كقول المعري يصف خيلاً سريعة :

ولمّا لم يسابقهن شيء من الحيوان سابقن الظلالا  
وقول المتنبي :

عرفت الليالي قبل ما صنعت بنا فلما دهنتي لم تزدني بها علما  
وقد ورد في القرآن الكريم وقوع الحملة الثانية مضارعية في قوله تعالى : ( فلما  
ذهب عن إبراهيم الرّوعُ وجاءته البشريّ — يُجَادِلُنَا . . . ) كما ورد فيه  
وقوعها جملة اسمية مقترنة بالفاء ، أو إذا ، حيث يقول : ( فلما نَجَّاهُمْ إلى البر

= أن يقومُ زيد ، يرفع المضارع . فارضى ) . ا هـ . كلام الصبان نقلاً عن الفارسي .  
وهذا النص صريح في أنها قد تدخل على المضارع قياساً إذا كان مسبوقاً بأن الزائدة . والعجيب أن  
الصبان يأتي به هنا جلياً واضحاً ، ليكمل ما فات الأشموني ثم يشي هذا في الجزء الرابع — أول باب الجواز —  
عند الكلام على : « لما » الحازمة حيث يصرح « الأشموني » بأنه استغنى — كبعض من سبقوه — بقوله :  
« لما » أخت « لم » عن أن يقول : « لما » الحازمة ، وأنه احتز بكلمة : « أختها » من « لما » الحينية ،  
ومن « لما » الاستثنائية ؛ لأن هاتين لا يلهمهما المضارع ، فيقول « الصبان » تعليقاً على هذا ، وتأييداً له  
ما نصه : « أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا حاجة إلى الاحتراز منهما » . ا هـ . فهو يكتفى بهذا  
ساكناً عما قيل من أن المضارع لا ييجيء بعد « لما » الحينية ، و « لما » الاستثنائية . وكما نسي هذا في  
« باب الجواز » نسبه أيضاً في باب « جمع التكسير » — ج ٤ — عند الكلام على صيغة : « فُعلول »  
وأطرداها ، حيث قال الأشموني عنها في ذلك الباب ( ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل فإنه لا  
يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطرده غالباً بقده ، أو نحو : قل ،  
أو ندر . . . ) ا هـ وهنا قال الصبان ما نصه :

( قوله : ولما يذكر غيره . . . إلخ ) تركيب فاسد لأن « لما » الحينية لا تدخل إلا على ماضٍ . . . ا هـ  
كلام الصبان .

فما المراد — في كل ماسبق — من أن المضارع لا ييجيء بعد « لما » ؟ أيكون المراد أنه لا ييجيء بعدها مباشرة  
بغير فاصل بينهما ؟ لا دليل يوضح المراد .  
فبأي الرأيين نأخذ ؟

بالأول ؛ لأنه نص صريح ، فيه تيسير . ولكن حظه من القوة والسمو البلاغي أقل كثيراً من الآخر  
الذي منعه أكثر النحاة — حتى الصبان في بعض تصريحاته —

( وستأتى إشارة أخرى للظرف « لما » في ج ٤ ص ٣١٤ م ٥٣ . ونص للكلام السالف في ج ٤ ،  
في النواصب م ١٤٨ ص ١٢٢ ) . ومن الخير ترك الأول الضعيف .

( ١ ) بأن يكون الفعل مضارعاً مجزوماً بالحرف « لم » الذي يخلصه للماضي .

فمنهم مقتصد . . . (٣) ، ويقول : ( فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ) (١) . وقد تأول النحاة هذه الآيات ؛ بتقدير حذف الجواب أو بغير هذا . ولا داعي للتأول في القرآن بغير حاجة شديدة ، وإذا كنا نقبل التأول في القرآن فلم لا نقبله في كلام من يحاكي القرآن ؟ نعم نقبل محاكاته ، وتدع التأول لمن يتخذ شرطاً للقبول ؛ فالنتيجة الأخرى واحدة ، هي صحة الاستعمال ، وصحة تأليف الأسلوب على نسق القرآن . وقد جاء في كتاب : « مجمع البيان لعلوم القرآن » للطبرسي - ج ٣ ص ١٥٥ - في إعرابه قوله تعالى : ( فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله . . . ) ما نصّه : ( إذا ، بمنزلة « الفاء » في تعليقه الجملة بالشرط ) (٢) ، يريد : ربط جملة جواب « لما » بشرطها . وهذا يؤيد ما قلناه . وقد رأيت الجواب ماضياً مقترناً بالفاء أو أنه محذوف إن أخذنا بالرأى السالف في خطبة عائشة رضي الله عنها تدافع عن أبيها ، وتذكر مناقبه بعد موته وهي الخطبة الرائعة التي نقلها وشرحها العلامة اللغوي محمد بن القاسم الأنباري ( المتوفى سنة ٣٢٧ هـ ) ، وقد جاء فيها قولها : ( . . . أبي ، والله لا تعطوه (٤) الأيدي ، ذاك طود منيف (٣) ، وظل مديد . . . فقي قريش ناشئاً ، وكهفها كهلاً . . . فلما قبض الله نبيه صلى الله عليه وسلم اضطرب جبل الدين ، ومرج (٤) عهده ، وماج أهله . . . وأنتي والصديق بين أظهرهم ؛ فقام حاسراً مشمراً . . . فلما انتاش (٥) الدين ، فنعشه ، وأراح الحق على أهله ، وقرر الرؤوس على كواهلها ، وحقن الدماء في أهبها . فلما حضرته منيته فسدت ثلثته بنظيره في المعدلة ، وشقيقه في السيرة والمرحمة ؛ ذاك ابن الخطاب . . . ) « في المنقول هنا من الخطبة وقوع جواب « لما » ماضياً مقرونًا بالفاء في موضعين هما : ( فنعشه ) و ( فسدت ) . . . إلا على الرأى القائل إنه محذوف .

والخطبة كاملة مشروحة في الجزء الثالث من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق - عدد تموز ( يوليو ) سنة ١٩٦٢ م المحرم سنة ١٣٨٢ هـ ص ٤١٤ . هذا « ولا مانع أن يتقدم جواب لما » عليها كما ورد في بعض المراجع اللغوية (٦) .

( ١ ) وكذلك قوله تعالى في قوم موسى عليه السلام : « فلما جامهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون » .  
( ٢ ) لا تعطوه . لا تصل إليه ( ٣ ) مرتفع . ( ٤ ) اضطرب . ( ٥ ) انتشل وانتزع .  
( ٦ ) فقد جاء في : « تاج العروس ، شرح القاموس » عند الكلام عليها ما نصه : =

١٧ - مُذْ وَمُنْذُ<sup>(١)</sup> - قد يكونان ظرفين للزمان<sup>(٢)</sup> متصرفين ، مبنيين ، وقد

= « (قد يتقدم الجواب عليها فيقال : استعد القوم للقاء العدو لما أحسوا بهم . أى : حين أحسوا بهم) » ١ هـ ومن هذا قول حافظ إبراهيم في قصيدته العُمرية :

أَمَنْتَ لَمَّا أَقَمْتَ الْعَدْلَ بَيْنَهُمْ      فَنِمْتُ نَوْمَ قَرِيرِ الْعَيْنِ هَانِيهَا  
والتقدير : لما أقمت العدل بينهم أمنت . . . وكذلك قول ذى الرمة :

تعرفته لما وقفت بربيعه      كَمَا بَقَايَاهُ تَمَاطِيلُ أَعْجَمَا  
أى : لما وقفت بربيعه تعرفته . . .

لكن إذا تقدم جوابها عليها أیظال محفظاً باسمه وبعمله ، فيسمى جوابها ، ويعمل فيها النصب ، مع مخالفة هذا للحكم العام الذى يمنع تقدم الجواب على كل أداة من أدوات التعليل . . . أم هى مستثناة من هذا الحكم العام ؟

المفهوم من كلام « تاج العروس » هو احتفاظ جوابها باسمه وبعمله بالرغم من تقدمه عليها مع أنها أداة تعليل . غير أن المفهوم من كلام للصبيان فى مسألة أخرى كهذه يخالف ما هنا ؛ فقال فى « لما » التى تقدم عليها عاملها إنها ظرف بمعنى « حين » متعلقة بالعامل الملفوظ المتقدم عليها ، ثم قال ما نصه :  
(والظاهر أنها على هذا القول خالية من معنى الشرط) . ١ هـ - راجع الصبيان ج ٢ باب الإضافة عند بيت ابن مالك :

وَالزَّمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى      جَمَلِ الْأَفْعَالِ . . . . . إلخ

وهو يريد بخلوها من معنى الشرط أنها ظرف محض لا يفيد تعليقاً ؛ فلا يصح تسمية عامله جواباً إذا تقدم عليه ، وعلى هذا لا يكون فى الكلام أداة شرط .

سواء أبقيت « لما » مفيدة للتعليل مع تقدم الجواب أم غير مفيدة ، وسواء أكان هذا الرأى هو الأوضح أم ذاك ، فالخلاف لفظى شكلى ؛ لا يعنيننا منه إلا أن الاستعمال صحيح على الرايين ، وأن الأسلوب خال من العيب اللفظى والمعنوى .

(١) سبق الكلام عليهما فى ج ١ ص ٢٦٦ م ٣٧ و ص ٣٧٠ م ٣٨ . وسيجيء فى حروف الجر ص ٥١٨ م ٩٠٠ مناسبة أخرى لها . والكلام عليهما متشعب التواحي ، متعدد الأحكام . ولقد خصهما ببحث وافٍ مستقل أحد أعضاء مجمع اللغة العربية القاهرى ، ودون بحثه المستفيض بمجلة المجمع ( ج ٣ ص ٢٥٤ ) واستطاع أن يعرض فيه كل ما يختص بهما عرضاً مفيداً كاملاً . ( وقد أنبئناه آخر الكتاب ص ٥٤٤ ) .

(٢) معناهما : زمن ، أو : أمد .

ومن الظروف الزمانية : « متى » وهو اسم استفهام عن الزمان وقد سبق الكلام على حكمه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٣ .

.....  
.....

يكونان اسمين مجردين من الظرفية ، وقد يكونان حرفي جر .  
فيصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية ، أو فعلية ماضوية ؛ فيعربان  
ظرفين مبنيين في محل نصب ، مع إضافة كل منهما إلى الجملة التي بعده . وعامل  
النصب فيهما لا بد أن يكون فعلاً ماضياً ؛ وكذلك الفعل في الجملة الفعلية التي  
يضافان إليها لا بد أن يكون ماضياً . نحو : جئت مذ أو منذ الوالد حاضر -  
جئت مذ أو منذ حضر الوالد .

ويتجردان للاسمية الخاصة<sup>(١)</sup> إذا لم تقع بعدهما جملة ، ووقع بعدهما اسم  
مرفوع<sup>(٢)</sup> نحو : غادرت البلد مذ ، أو : منذ يومان . « فمذ » أو « منذ » مبتدأ  
و « يومان » خبره . أو العكس<sup>(٣)</sup> . ولا بد من تقدمهما في الحالتين ( أى : عند  
إعرابهما مبتدأ وخيراً ) . والمعنى : غادرت البلد ، أمد المغادرة يومان .  
ويكونان حرفي جر إذا وقع الاسم بعدهما مجروراً .

١٨ - مع - ظرف لا يتصرف . وهو معرب منصوب على الظرفية - في الرأي  
الشائع - ويدل على زمان اجتماع اثنين - غالباً - أو مكانهما<sup>(٤)</sup> . وإضافته هي  
الكثيرة . فإن انقطع عن الإضافة نوّن ، وصار حالا . وقد يصير خبراً ( طبقاً  
لما سيجيء<sup>(٥)</sup> ) من كلام وتفصيل هام عليه - وعلى ظروف تقدمت - في المكان  
المناسب من باب : « الإضافة » .

\* \* \*

بناء أسماء الزمان المبهمة ، وشبيهتها الأسماء الأخرى المبهمة التي ليست بزمان .  
تُبنى على الفتح أسماء الزمان المبهمة كلها<sup>(٦)</sup> ، ظرفاً وغير ظروف ، جوازاً  
- لا وجوباً - في حالتين :

- (١) أى : بغير ظرفية .
- (٢) فإن كان مجروراً فيها حرفا جر ، كما سيجيء هنا . أما التفصيل ففي ص ٢٩٩ م ٩٠ ،  
مبحث حرف الجر ، وفي البحث المستقل الخاص بهما ص ٥٤٤ .
- (٣) فيكون « مذ ومنذ » ظرفين متعلقين بمحذوف هو الخبر . ( انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٠ ) .
- (٤) كالذي في قول الشاعر :

من جاور الشرَّ لا يأمنُ بوائفه      كيف الحياة مع الحيات في سَفَطِ

- (٥) ج ٣ ص ١٢٦ م ٩٥ . (٦) سبقت الإشارة إليها في ص ٢٥٢ وما بعدها ،  
ويجىء تفصيل الكلام على أحكامها في ج ٣ باب الإضافة ص ٢١ و ٥٤ و ٧٠ و ٧٣ .



. . . . .  
. . . . .

الأولى إذا أضيفت إلى الجمل جوازاً لا وجوباً<sup>(١)</sup>. والمراد بالمبهمة هنا :  
النكرة التي تدل على الزمان دلالة غير محدودة بمبدأ ولا نهاية ، مثل : حين -  
زمان - وقت ، أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : نهار - صباح -  
عشية - غداة . بخلاف أسماء الزمان المختصة بتعريف أو غيره - مما سبق بيانه  
في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٢ - ، فإن المختصة لا تضاف إلى الجمل ، ومثلها :  
الزمان المحدود ، كأمس ، وغد ، والمعدودة كيومين - ليلتين - أسبوع - شهر -  
سنة ؛ فكل هذه الأزمنة<sup>(٢)</sup> لا يضاف منها شيء للجمل .

فإذا أضيفت تلك الأسماء الزمانية المبهمة إلى الجمل فإنها تبني جوازاً - كما  
أسلفنا - ويكون بناؤها على الفتح<sup>(٣)</sup>. ويجوز فيها الإعراب ؛ ولكن البناء على الفتح  
أفضل إذا أضيفت بجملة فعلية ، فعلها مبني - ولو كان مضارعاً مبنياً - ، مثل :  
عاد المسرف فقيراً كيوم جاء إلى الدنيا ، ومثل : أشرف أيام الأمهات حين  
يحرصن على تربية أولادهن<sup>(٤)</sup> . . . والإعراب أفضل إذا أضيفت بجملة مضارعية  
مضارعها معرب ، أو بجملة اسمية<sup>(٥)</sup> ؛ مثل قوله تعالى : ( هذا يوم ينفع الصادقين  
صدقهم<sup>(٦)</sup> ) . . . ومثل : أن تسمع من يقول : « الشجاعة مطلوبة » فتقول :  
هذا يوم الشجاعة مطلوبة .

( ١ ) لأن الإضافة الواجبة إلى الجمل تحتم البناء - كما سيجيء في ج ٣ ص ٦٣ ، ٦٥ و ٦٧ م  
٩٤ - وإذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون جملة خبرية ، ولا تصلح الجملة الشرطية  
المقتربة « إن » أو بغيرها من أدوات التعليق ، ولا الجملة الإنشائية على اختلاف أنواعها . . . إلى  
غير هذا من بقية الشروط التي ستذكر في الموضع السالف .

( ٢ ) سبق الكلام عليها أيضاً في ص ٢٥٢ م ٧٨ .

( ٣ ) راجع الخصرى - وغيره - في باب : « الإضافة » حيث عقد « تنبيهها » مستقلاً للنص على البناء على  
الفتح فقط .

( ٤ ) ومن أمثلة المضاف بجملة ما ضوية قول الشاعر :

إن شر الناس من يبسم لى حين ألقاه ، وإن غبت شتم

فالأحسن في الإعراب أن تكون « حين » هنا مبنية على الفتح .

( ٥ ) سواء أكانت الجملة الاسمية مصدرية بما الحجازية ، أو : « لا » أختها ، أو : « لا » العاملة  
عمل : « إن » - أم غير مصبورة .

( ٦ ) ومثل قول الشاعر :

. . . . .  
. . . . .

الثانية : إذا أضيفت لمبنى مفرد (أى : غير جملة) ، نحو : يومئذ - حينئذ ...  
والحقّ النحاة بأسماء الزمان المبهمة ، ما ليس زماناً من كل اسم معرب ناقص  
الدلالة بسبب توغله <sup>(١)</sup> في الإبهام ؛ مثل : غير - دون - بين - مثل . . . ونحوها  
مما يسمونه : « المتوغل في الإبهام » <sup>(٢)</sup> ، ومن الأمثلة : ( ما قام أحدٌ غيرك ) -  
والآيات الكريمة : ( إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ) ، في قراءة من قرأ : مثل -  
بفتح اللام - ( ومنا دون ذلك ) - ( لقد تقطع بينكم . . . ) بالبناء على الفتح

ولا خير فيمن لا يُوطّن نفسه على نائبات الدهر حين تنوب

فالأحسن في الإعراب أن تكون « حين » هنا معربة ( منصوبة مباشرة ) وليست بهنية على الفتح ) .  
( ١ ) أى : تعمقه وتغلغله في داخله .

( ٢ ) المراد به : اللفظ الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه . وتستجىء إشارة له ( في الجزء الثالث  
باب : الإضافة ص ٢١ وص ٩٣م٤٥ ) ومنها نعلم : أن اللفظ المتوغل في الإبهام قد يكتسب البناء من  
المضاف إليه - مع إيضاح هذا مفصلاً - وأنه في أكثر أحواله لا يقع نعتاً ، ولا منوعاً ، إلا « غير ،  
وسوى » ، فيصلحان للنعت . ومن ألفاظه : قبل وبعد . . . . . كما سيجىء في باب النعت  
ص ٣٤٦ م ١١٤ من الجزء الثالث -

وأنه في أكثر أحواله لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛  
كوقوع كلمة : « غير » بين ضدّين معرفتين - ( كما نص على هذا « العكبرى » في صدر كتابه المسمى :  
« إملأ ما من به الرحمن . . . » أول سورة البقرة - ) في مثل : رأيت : العلم غير الجهل ، وعرفت  
العالم غير الجاهل ، وكقوله تعالى : ( صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ) فوقوع كلمة :  
« غير » بين ضدّين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المغايرة تتعين . بخلاف خلوها من ذلك في مثل :  
أبصرت رجلاً غيرك . وكذلك الشأن في كلمة : « مثل » إذا أضيفت إلى معرفة بغير وجود قرينة  
تشعر بمائلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها . أما إن أضيفت لمعرفة وقارئها  
ما يشعر بمائلة خاصة فإنها تعرف ؛ نحو : راقني هذا الخط ، سأكتب مثله ؛ وهذا معنى قولهم ؛ إذا  
أريد بكلمة : « غير » و « مثل » مغايرة خاصة ومائلة خاصة حكمهم بتعريفهما . وأكثر ما يكون  
ذلك في « غير » إذا وقعت بين متضادين ؛ أما قوله تعالى : ( أرجعنا لنعمل صالحاً غير الذى كنّا نعمل )  
حيث وقعت كلمة : « غير » المضافة للمعرفة صفة للنكرة فالحقيقة أنها لا تعرب هنا صفة ولكن تعرب  
بدلاً ؛ لعدم مطابقتها .

( ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٦ ففيه تكملة للموضوع مفيدة ) أما تفصيله على وجه مناسب  
ففي ج ٣ باب الإضافة م ٩٣ ص ٢٥ عند الكلام على الحكم السادس من أحكام الإضافة .

جوازاً في هذه الأمثلة ، وأشباهاها . فالإضافة تُجوز البناء على الفتح - وحده - في الأنواع الثلاثة السالفة .

وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف بسبب إضافته إلى مبنى أصلاً ، لا ظرفاً ولا غيره ؛ وأن الفتحة في الأمثلة السابقة حركة إعراب لا بناء ؛ إما على الحالية ، أو على المصدرية ، أو . . . أو (١) . . .

وهذا الرأي قد يكون أنسب للأخذ به اليوم والاقتصار عليه ، بالرغم من صحة الأول وقوته ، وشيوعه قديماً - ، منعاً للاضطراب ، وتحديد الغرض .

---

(١) راجع في كل ما سبق المصع (ج ١ ص ٢١٨) والأشمونى والصبان أول باب : «الإضافة» ؛ عند الكلام على الإضافة غير المحضة ؛ وبیت ابن مالك :

#### وذى الإضافة اسمها لفظية

بق أن نذكر ما قرره النحاة بشأن تلك الألفاظ إذا لم تستفد التعريف من المضاف إليه . فسيبويه والمبرد يقولان : إن الإضافة غير محضة : فائدتها التخفيف ، وما يتبعه من مزايا تلك الإضافة .  
وغيرهما يقول : إنها محضة ومعنوية تفيد « التخصيص » ، وإن كانت لا تفيد « التعيين » - كما سيحىء في باب الإضافة ، ج ٣ - .

## المسألة ٨٠ :

المفعول معه<sup>(١)</sup>

( ١ ) إذا سأل مسترشد : أين دار الآثار القديمة ؟ فقد يكون الجواب :  
تسير مع طريقك هذا ؛ فينتهى بك إليها .  
ليس المراد أنه يسير ، والطريق يسير معه حقيقة ، وإلا كان المعنى فاسداً ،  
لأن الطريق لا يمشى ، وإنما المراد أن يباشر السير في هذا الطريق ، ويقرن المشى  
به حتى يصل .

ولو كان الجواب : تسير وطريقك هذا . . . لكان التعبير سليماً ، والمراد  
واحدًا في الجوابين .

فإن كان السؤال : أين محطة<sup>(٢)</sup> القُطُر ؟ فالجواب قد يكون : تمشى مع  
الأبنية التي أمامك ؛ فتنهى بك إلى ميدان فسيح ، فيه المحطة<sup>(٢)</sup> . ليس المراد أن  
يمشى ، وتمشى معه الأبنية فعلاً : وإلا فسد المعنى ؛ إذ الأبنية لا تمشى . وإنما  
المراد أن يلتزم المشى الذى يقارنها ويلابسها حتى يصل إلى غايته .

ولو كان الجواب تمشى والأبنية التي أمامك . . . لصحّ الأسلوب ، وما تغير المراد .  
( ب ) وإذا قلنا : أكل الوالد مع الأبناء . . . فإن الجملة تفيد أن الأبناء  
شاركوا والدهم — فعلاً فى الأكل حين كان يأكل ؛ بسبب وجود كلمة تفيد المشاركة  
الحقيقية فى معنى الفعل ، وهى كلمة : « مع » ولا يفسد المعنى بهذا الاشتراك الحقيقى .  
وكذلك لو قلنا أكل الوالد والأبناء ؛ فإن المعنى يبقى على حاله ، ولا فساد فى  
التركيب .

ومثل هذا : جلس الأب مع الأسرة ، فإن هذه الجملة تفيد اشتراك الأسرة  
فى الجلوس اشتراكاً واقعياً فى زمن واحد ؛ بسبب وجود كلمة تفيد هذا ؛ وهى :  
« مع » ، ولا شىء يحول دون هذا المعنى ، أو يؤدى إلى فساد الصياغة لو قلنا : جلس  
الأب والأسرة .

( ١ ) أى : المفعول الذى وقع معه فعل الفاعل .

( ٢ و ٢ ) كلمة : « محطة » عربية صحيحة .

نعود إلى الجُمْل التي فيها : « الواو » بدلا من كلمة : « مع » وهي :  
 تسير وطريقك - تمشي والأبنية - أكل الوالد والأبناء - جلس الأب  
 والأسرة - . . . فنلاحظ أن كل كلمة وقعت بعد الواو مباشرة هي : اسم ، مسبوق  
 بواو بمعنى : « مع » ، وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسمًا قبلها ، وصاحبه  
 زمن وقوع الحدث<sup>(١)</sup> ، وقد يشاركه ، في الحدث - كالمثالين الأخيرين في « ب » -  
 أولا يشاركه ؛ كالمثالين الأولين . وهذا الاسم الذي بعدها هو ما يسمى : « المفعول  
 معه » . ويقولون في تعريفه :

إنه : اسم مفرد<sup>(٢)</sup> ، فضلة ، قبله واو بمعنى : « مع » ، مسبوقة بجملة فيها فعل  
 أو ما يشبهه في العمل - ، وتلك الواو تدل نصًّا<sup>(٣)</sup> على اقتران الاسم الذي بعدها باسم  
 آخر قبلها<sup>(٤)</sup> في زمن حصول الحدث ، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث ، أو عدم  
 مشاركته<sup>(٥)</sup> .

(١) معنى الفعل ، أو ما يشبهه .

(٢) المراد بالمفرد هنا : ما ليس جملة ، ولا شبهها .

(٣) إن لم يمكن التنضيق بها على المصاحبة - بسبب أن الاسم السابق منصوب ، وأن العامل  
 يصبح أن يتسلط على الاسم الذي بعدها مباشرة - فهي المطف وحده قطعاً ؛ نحو : قرأت المجلة والصحيفة .  
 (كما سيبيء في رقم ٢ من هامش ص ٣١٠) .

أما إذا كان الاسم السابق مرفوعاً أو مجروراً والاسم بعد الواو منصوباً منطبقاً عليه تعريف المفعول  
 معه فإن نصبه يقطع بأن المراد هو المعية نصًّا ، إذ لو كان المراد المطف لوجب جر المطفوف أو رفعه  
 تبعاً للمطفوف عليه .

(٤) قد يكون الاسم السابق ظاهراً أو ضميراً .

(٥) أى : أن المشاركة في الزمن محتوية ، أما المشاركة في المعنى فقد تتحقق أولاً تتحقق ،

ولأنما هي متوقفة على القرائن التي تدل على هذا أو ذاك - . انظر « ا » من ص ٣١٤ .

## زيادة وتفصيل :

من التعريف السابق نعلم أن كل جملة مما يأتي لا تشتمل على المفعول معه :  
أقبل القطارُ والناسُ منتظرون ؛ لأن الذى وقع بعد الواو<sup>(١)</sup> جملة ، وليس اسماً مفرداً .

اشترك محمود وحامد ؛ لأن الذى بعد الواو عمدة ، لا فضلة ، إذ الفعل :  
« اشترك » يقتضى أن يكون فاعله متعدداً ، أى : مثنى أو جمعاً ؛ لأنه فعل لا يقع إلا  
من اثنين أو أكثر ؛ فلا بدّ من التعدد ، ولو بطريق العطف كالمثال المذكور ؛  
« فحامد » معطوف على الفاعل : « محمود » فهو فى حكم الفاعل ، وعمدة مثله .

خلطت القمح والشعير ؛ لأن الواو لم تُفد : « معية » وإنما فُهِمَت المعية من  
الفعل : « خلط » .

نظرت علياً وحليماً قبله ، أو بعده — شاهدت الليل والنهار ، لأن الواو فيهما  
ليست للمعية ، وإلا فسد المعنى .

شاهدت الرجل مع زميله — اشترت الحقيبة بكتبها ؛ فالمعية هنا مفهومة  
واضحة ، ولكن لا توجد الواو .

كل زارع وحقله ، بشرط أن يكون خبر المبتدأ : « كل » محذوفاً فى آخر  
الجملة ؛ والتقدير : كل زارع وحقله مقترنان ؛ فلا تكون الواو للمعية ؛ لعدم  
وقوعها بعد جملة . أما إذا كان الخبر مقدراً قبل الواو ( أى : كل زارع موجود  
وحقله ) فالواو للمعية .

لا تتناول الطعام وتقرأ ؛ لأن الذى وقع بعد الواو فعل<sup>(٢)</sup> .

(١) هذه الواو تسمى : « واو الحال » ، وهى فى الوقت نفسه للاستئناف ؛ لجوب دخولها على جملة . وهى من جهة المعنى تفيد المعية ، لأنها تفيد فى الغالب المقارنة — الاقتران — والمقارنة نوع من المعية ، لكن لا تسمى اصطلاحاً « واو المعية » . ( انظر رقم ٥ من هامش ص ٣٩٥ ) .

(٢) يصح فى هذا الفعل أن يكون مجزوماً بالعطف ، أو مرفوعاً على الاستئناف فلا تكون الواو للمعية . ويجوز أن يكون منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ؛ فيكون المصدر المؤول مفعولاً معه ( فى رأى راجح ) كما صرح بهذا الخضرى وغيره فى هذا الباب . ولهذا رأى ما يعارضه .

( وتفصيلهما فى مكانهما من الجزء الرابع فى باب : « التواصب » ، عند الكلام على نصب المضارع بعد واو المعية ) .

. . . . .  
 . . . . .

هذا المال لك وأباك - ما الرجل فرح والشريك ، لعدم وجود ناصب يعمل  
 النصب فيهما<sup>(١)</sup> ؛ فلا يصح النصب ؛ إذ لا مفعول معه .

---

(١) مع ملاحظة أن « الصفة المشبهة » - مثل : فرح<sup>٢</sup> ، السالفة - لا تصلح عاملا . وسيجيء  
 النص على هذا ، وسببه في رقم ١ من هامش الصفحة التالية .  
 وفيها عند الكلام على الحكم الأول من أحكام « المفعول معه » ، بمض أمثلة مسموعة ، خالية من  
 عامل ظاهر ؛ فيقدر لها عامل مناسب .

## أحكامه :

له عدة أحكام ، منها :

١ - النصب . والنائب له : إما الفعل الذى قبله كالأمثلة السالفة - أول الباب - ، وإما ما يشبه الفعل فى العمل <sup>(١)</sup> ، كاسم الفاعل ، فى نحو : الرجل سائر والحدائق - وكاسم المفعول ؛ فى نحو : السيارة متروكة والسائق ، وكالمصدر ؛ فى نحو : يعجبني سيرك والطوار <sup>(٢)</sup> ، واسم الفعل فى مثل : رُوِيَكَ والغاضب <sup>(٣)</sup> بمعنى : أمهل نفسك مع الغاضب .

وقد وردت أمثلة مسموعة - لا يصح القياس عليها لقلتها - وقع فيها المفعول معه منصوباً بعد : « ما » ، أو : « كيف » الاستفهاميتين ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه فى العمل . مثل : ما أنت والبحر ؟ كيف أنت والبرد ؟ فالبحر والبرد - وأشباههما - مفعولان معه ، منصوبان بأداة الاستفهام . وقد تأول النحاة هذه الأمثلة . وقدروا لها أفعالا مشتقة من الكون وغيره <sup>(٤)</sup> ، مثل : ما تكون والبحر ؟ كيف تكون والبرد ؟ فالكلمتان مفعولان معه ، منصوبان بالفعل المقدر <sup>(٥)</sup> عندهم .

( ١ ) إن كان الشبيه من المشتقات وجب أن يكون ما ينصب المفعول به ، ولهذا لا تصلح الصفة المشبهة ، ولا أفعل التفضيل ؛ ولا ما لا ينصب المفعول به من سائر المشتقات .

( ٢ ) الرصيف . والرصيف : كلمة صحيحة .

( ٣ ) بشرط أن تكون الواو للمعية ، وبعدها المفعول معه ، وليست للعطف وبعدها معطوف ؛ ( لأن هناك حالات تصاح فيها للمعية والعطف كما سيجيء فى ص ٣١٠ ) .

( ٤ ) مثل : تصنع - تفعل ... وكل ما يصلح له الكلام - كالمثاليين - لبيان مضمون المعنى ...

( ٥ ) والحق : أنه لا داعى لهذا التقدير ؛ فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأدوات السالفتين ، ولن نقيس عليهما أدوات استفهام أخرى ؛ إذ التقدير فى مثل هذه الحالات معناه إخضاع لنة وطجة ، للغة ولجة أخرى ، من غير علم أصحابها . وليس هذا من حقنا - ( كما يرى بعض المحققين ، ومنهم « ابن جنى » فى بحثه الذى عنوانه : « باب ، اختلاف اللهجات » بكتابه : « الخصائص » وكذلك غيره من نقل عنهم صاحب الزهر ، ج ١ ص ١٥٣ ) - وبعض النحاة يميز أن يقيس عليهما الأدوات الاستفهامية الأخرى .

( أ ) وإذا كان أصل الكلام : ما تكون والبحر ؟ وكيف تكون والبرد ؟ فإن « تكون » المحذوفة فى المثاليين ناقصة ، وأداة الاستفهام خبرها متقدماً . أما اسمها - أنت - فضمير المخاطب ، كان مستراً فيها . فلما حذفت برز ، وصار منفصلاً .

( ب ) ويجوز اعتبار « تكون » تامة ، وفاعلها الضمير المستتر ، ويصير بعد حذفها بارزاً منفصلاً ، =



## ٢- لا يجوز أن يتقدم على عامله مطلقاً ، ولا أن يتوسط بينه وبين الاسم

= و « كيف » الاستفهامية حال مقدم و « ما » الاستفهامية مفعول مطلق متقدم ، بمعنى : أى وجود توجد مع البحر . . . و . . . وهذا أسهل كسهولة : تصنع ، أو تعمل ، بدلاً من « كان » الناقصة . ( ج ) للمبرد رأى آخر - لا بأس به - في إعراب تلك الأمثلة ، وما شابهها ، فقد جاء في كتابه : « الكامل » ج ١ ص ٢٣٥ عند ذكره لكتاب على بن أبي طالب إلى معاوية المطالب بدم عثمان رضى الله عنه ، يقول على : ( وبعد ، فإنت وعثمان ؟ ) قال المبرد ما نصه : ( ما أنت وعثمان ؟ فالرفع فيه الوجه ، لأنه عطف اسماً ظاهراً على اسم مفسر منفصل ، وأجراء مجراه ، وليس هنا فعل ، فيحمل على المفعول ( أى : فلا يحمل ... ) ؛ فكأنه قال : فإنت ؟ وما عثمان ؟ هذا تقديره في العربية .

» ومعناه : لست منه فى شيء . وقد ذكر سيبويه - رحمه الله - أنصب ، وجوزه جوازاً حسناً ، وجعله مفعولاً معه ، وأضمر : « كان » من أجل الاستفهام ؛ فتقديره عنده « ما كنت وفلاناً ؟ » ( ١ ) هـ . ثم سرد المبرد أمثلة أخرى قال بعدها ما نصه : ( فإن كان الأول مضمراً متصلاً كان النصب . . . و . . . تقول ما لك وزيداً ؛ فكأنه فى التقدير : وملابستك زيداً ، وفى النحو تقديره : مع زيد ) هـ كلام المبرد .

\* \* \*

وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً ( أى : سىرى مع الطريق ) يقول : ما يجرى بعد الواو فى مثل : سىرى والطريق مسرعة - ينصب على اعتباره مفعولاً معه . ولم يوضح هذا المفعول ، ببيان أوصافه ، وشروطه ؛ مكتفياً بالمثال ، والتعريف بالمثال نوع من أنواع التعريف المنطوق ، ولكنه لا يناسب ما نحن فيه مما يحتاج إلى شروط وقيود . . . ثم قال :

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

يريد : هذا النصب للمفعول معه يكون بشئ سبق ؛ كالفعل وشبهه ، ولا يكون بالواو فى رأى الأحق بالمتابعة ( فكلية : « ما » بمعنى : شئ . والجار والمجرور - بما - خبر متقدم للمبتدأ المتأخر : « ذا » . والجملة من الفعل : « سبق » وفاعله فى محل نصب حال من كلمة « الفعل » ) . . . والتقدير : هذا النصب بشئ من الفعل وشبهه حالة كون الشئ سبق ، وتقدم على المفعول معه وعلى الواو ، ويصح أن تكون « ما » موصولة ، والجملة الفعلية صلة . . .

ثم أشار بعد ذلك إلى المفعول معه المنصوب بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين ، فقال :

وبعد « ما » استِفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصْبٌ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

وقد نسب النصب بعد الأداتين السالفتين لبعض العرب للدلالة على أنه سماعى فقط وهذا صحيح . ولكن العرب لا دخل لها بفعل الكون المقدر وغيره من المصطلحات النحوية المحضة .

المشارك له والمقارن . . . ففي مثل : مشى الرجل والحديقة ؛ لا يصح أن يقال :  
والحديقة مشى الرجل ، ولا : مشى والحديقة الرجل .

٣- لا يجوز أن يفصل بينه وبين واو المعية فاصل ، ولو كان الفاصل شبه جملة<sup>(١)</sup> .

٤- لا يجوز حذف هذه الواو مطلقاً<sup>(٢)</sup> .

٥- إذا جاء بعده تابع أو ضمير أو ما يحتاج إلى المطابقة وجب أن يراعى عند المطابقة الاسم الذى قبل الواو وحده ؛ نحو : كنت أنا وزميلا كالأخ ؛ أحبه وأعطف عليه . ولا يصح كالأخوين \* . . .

\* \* \*

حالات الاسم الذى بعد الواو :

له حالات أربع :

أولها : جواز عطفه على الاسم السابق ، أو نصبه مفعولاً معه<sup>(٣)</sup> . والعطف أحسن ، مثل : بالغ الرجل والابن في الخفاوة بالضيف . فكلمة : « الابن » ، يجوز رفعها بالعطف على الرجل ، أو نصبها مفعولاً معه ، ولكن العطف أحسن من النصب على المعية ؛ لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران<sup>(٤)</sup> ولا شيء يعيبه هنا . ومثله : أشفق الأب والجد على الوليد - أضاء القمر والنجوم . . .

ثانيها : جواز الأمرين ، والنصب على المعية أحسن ؛ للفرار من عيب لفظي أو معنوي . فثال اللفظي : أسرع والضيف ؛ فكلمة : « الصديق » يجوز فيها الرفع عطفاً على الضمير المرفوع المتصل<sup>(٥)</sup> ، ويجوز فيها النصب على المعية ، وهذا أحسن ؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان

(١ و ١) راجع حاشية الصبان في هذا الموضع .

(٢) إلا في الحالة المشار إليها في رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ وهي للعطف فقط .

(٣) لأن العطف يقتضى إعادة العامل تقديراً قبل المعطوف ، فكان الدامل مكرر . فيقع به

التأكيد اللفظي الذى يقوى المعنى . ( انظر ما يتصل بهذا في « ١ » من ص ٣١٤ ) .

(٤) وهو : التاء .

بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ كهذا المثال <sup>(١)</sup> والفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير داع <sup>(٢)</sup>.

ومثال العيب المعنوي قولهم : « لو تركت الناقة وفَصَّيْلَهما <sup>(٣)</sup> لَرَضَعها » . فلو عطفنا كلمة : « فَصَّيْل » على كلمة : « الناقة » لكان المعنى : لو تركت الناقة وتركت <sup>(٤)</sup> فصيلها - لرضعها ، وهذا معنى غير دقيق ، يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعي لهما .

وعيه آت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدى إلى حصول الرضاعة . وقد تركهما ؛ لا نحول بينهما ، ولكن الأم تنفر منه ، ولا تمكنه من الرضاعة ، أو ينفر منها . . .

ثالثها : وجوب العطف ، وامتناع المعية <sup>(٥)</sup> : وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزماً تعدد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكاً حقيقياً . وكذلك حين يوجد ما يفسد المعنى مع المعية . فنال الأول : تقاتل النمر والفيل - اختصم العادل والظالم - اتفق التاجر والصانع . . . فكل فعل من هذه الأفعال : ( تقاتل - اختصم - اتفق <sup>(٦)</sup> - وأشباهها <sup>(٧)</sup> . . . ) لا يتحقق معناه إلا بالفاعل المتعدد فيشارك الأفراد في معنى العامل ؛ فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة

(١) كما هو موضح في مكانه من باب العطف - ج ٣ - عند الكلام على العطف على الضمير المرفوع المتصل .

(٢) وفي الحالتين السابقتين يقول ابن مالك :

وَالْعُطْفُ إِن يُمَكِّنْ بِالَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

النسق هو العطف بالحرف ؛ كالعطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثم . . .

(٣) الفصيل : ابن الناقة الذي يفصل عنها .

(٤) لأن العطف على نية تكرار العامل . - انظر رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة -

(٥) من هذا القسم المسألة المشار إليها في رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ .

(٦) إذا كان الفعل وشبهه يقتضى التعدد - مثل : اتفق الوالد والابن ، و . . . - ، فهل

يصح مجيء كلمة : « مع » بدلا من واو المعية ؛ فيقال : اتفق الوالد مع الابن ؟ الجواب نعم ، طبقاً للبيان السابق في الملاحظة ص ١٦٨ .

(٧) كالفعل : « استوى » في قول الشاعر :

ولا يستوى عند كشف الأمو ر باذل معروفه والبخيل

في التقاتل ، والاختصاص ، والاتفاق . . . وهذا يتحقق بالعطف دائماً ؛ لأنه يقتضى الاشتراك المعنوى الحقيقى <sup>(١)</sup> . بخلاف المعية ؛ فإنها تقتضى الاشتراك الزمنى ؛ أما المعنوى فقد تقتضيه حيناً ، ولا تقتضيه أحياناً ؛ كما عرفنا <sup>(٢)</sup> .

ومثال الثانى : أشرف القمر وسُهِيلٌ قبله أو بعده . . . فتفسد المعية بسبب وجود : « قبل » ، أو « بعد » .

رابعها : امتناع العطف ووجوب النصب - فى الأصح - ، إمّا على المعية ، إن استقام المعنى عليها . وإما على غيرها إن لم يستقيم ؛ ( كنصب الكلمة مفعولاً به لفعل محذوف ) ؛ وذلك منعاً لفساد لفظى أو معنوى . فمثال وجوب النصب على المعية لما منع لفظى يمنع العطف : نظرت لك وطائراً ؛ لأن الأصل - الغالب - فى العطف على الضمير المحرور أن يعاد حرف الجر مع المعطوف ؛ كما فى قول الشاعر : فالى وللأيّام - لا دردرها تشرّق بى طوراً ، وطوراً تغربُ

فقد أعاد اللام مع المعطوف <sup>(٣)</sup> ،

ومثال النصب لما منع معنوى يمنع العطف : مشى المسافرُ والصحراءُ . بنصب كلمة : « الصحراء » على المعية ؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمة : « المسافر » لكان المعنى : مشى الصحراءُ . وهذا فاسد <sup>(٤)</sup> .

ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمة مفعولاً به : دُعِينَا لحفل ساهر فأكلنا لحمًا ، وفاكهة ، وخضرًا ، وماءً عذبًا ، وغِنَاءً ساحرًا - فيجب نصب كلمة : « ماء » وكلمة : « غِنَاء » بفعل محذوف يناسب كلا منهما . والتقدير : وشربنا ماء عذبًا ، وسمعنا غِنَاءً ساحرًا . . . ولا يصح النصب على المعية ، ولا على العطف <sup>(٥)</sup> وإلا فسد المعنى . ومثله قول الشاعر :

(١) أما الاشتراك فى الزمن فقد يقتضيه أو لا يقتضيه ؛ فثل : أكلت خالدة وأختها ، قد يقع أكلهما فى زمن واحد أو مختلف ( كما يتضح فى « ١ » من ص ٣١٤ ) .

(٢) فى ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ . وكما يجىء البيان الموضح فى « ١ » من ص ٣١٤ .

(٣) سيذكر هذا البيت لمناسبة أخرى فى باب العطف ص ٣ - م ١١٦ .

(٤) كما سيبنىء فى ص ٣١٤ -

(٥) لأن الماء لا يؤكل ، وكذا الغناء ، ولأن سماع الغناء فى الحفل الساهر يكون بعد الأكل

تراه كأنَّ الله يجدع أنفه وعينه إن مولاہ كان له وفرٌّ<sup>(١)</sup>  
يريد : ويفقأ عينيه ؛ لأن الجدع في اللغة - خاص بالأنف ، فلا يكون  
للعينين<sup>(٢)</sup> . . .

= وعند تقدير فعل محذوف مناسب . تنشأ جملة فعلية تكون معطوفة بالواو على الجملة الفعلية الأولى ؛  
فالعطف - على الأصح - عطف جمل . والمنوع عطف المفردات ، إذ لا يجوز عطف « ماء » ولا غناء  
على : لحماً . لكن يصح عطف جملة : « شربنا » وجملة : « سمعنا » على الجملة الأولى ؛ وهي :  
« أكلنا » . ( يستجىء مناسبة أخرى لهذا في ج ٣ باب العطف عند الكلام على العطف بالواو ) .  
( ١ ) الوفرة الزيادة . والبيت يذم حقوداً بأنه يحزن لنعمة تبدو على جاره أو صاحبه ، ويتألم كن  
جدع أنفه ، أو فقئت عيناه .

( ٢ ) وإلى شطر من هذه الحالة يشير ابن مالك قال :  
والنَّصْبُ - إِنْ لَمْ يَجْزُ الْعَطْفُ - يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارُ عَامِلٍ تُصِيبُ

. . . . .  
 . . . . .

### زيادة وتفصيل :

( ا ) في كل حالة يجوز فيها الأمران ؛ ( العطف والمعية ) ، لا بد أن يختلف المعنى في كل أمر منهما ؛ ذلك أن العطف يقتضى المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في معنى الفعل ، من غير أن يقتضى المشاركة الزمنية الحتمية ؛ فقد يقتضيهما أو لا يقتضيهما ، ففي مثل : « آنسى محمود وصالح في السفر » لا بد أن يشترك الاثنان في معنى الفعل ، وهو مؤانسة المتكلم ، وأن تتناولهما المؤانسة ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ فكأنك قلت : آنسى محمود ، وآنسى صالح . لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتتهما ، وشملت معهما المتكلم في زمن واحد ؛ فقد تكون في وقت واحد أو لا تكون <sup>(١)</sup> . والأمر في هذه المشاركة الزمنية وعدمها ، متروك للقرائن والدلائل .

أما المفعول معه فلا بد فيه من المشاركة الزمنية الحتمية . أما المشاركة في معنى الفعل فقد يقتضيهما أو لا يقتضيهما <sup>(٢)</sup> ؛ ففي مثل : سافر الرحالة والصحراء ، تتعين المشاركة الزمنية وحدها دون المعنوية ؛ فإنها تفسد المعنى ؛ لأن الصحراء لا تُسافر . . . — كما سبق <sup>(٣)</sup> — وفي مثل : سار القائد والجنود ، تصح المشاركة المعنوية مع المشاركة الزمنية المحتومة فجاوز الأمرين في كل حالة يجوز فيها أمران ليس معناه أن المراد منهما واحد . وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به ، وأن ذلك الضبط صحيح أيضاً إن أردت المعنى المختص به كذلك . وإن شئت فقل : إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدي إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر .

( ب ) قد يقتضى المقام ذكر أنواع مختلفة من المفاعيل . وفي هذه الحالة يحسن ترتيبها بتقديم المفعول المطلق ، فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل مباشرة . فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل بمعونة حرف جرّ ، فالظرف الزماني ، فالمكانى ، فالمفعول له ، فالمفعول معه . وهذا الترتيب هو ما ارتضاه كثير من النحاة . والحق أن الذى يجب مراعاته عند الترتيب هو تقديم ما له الأهمية .

( ١ ) كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣١٢ .

( ٢ ) كما سبق في ص ٣٠٥ .

( ٣ ) في ص ٣١٢ .

## المسألة ٨١ :

الاستثناء<sup>(١)</sup>

تمهيد : يتردد في هذا الباب كثير من المصطلحات الخاصة به ، والتي لا بد من معرفة مدلولاتها — قبل الدخول في مسائله وأحكامه ؛ ليتمكن فهم المراد ، ومن تلك المصطلحات :

المستثنى منه — المستثنى — أداة الاستثناء — التأم — الموجب — المفرغ — المتصل — المنقطع — . . . وفيما يلي بيانها .

( ١ ) ( المستثنى منه — المستثنى — أداة الاستثناء ) .

هذه الثلاثة تنكشف مدلولاتها على أكمل وجه إذا عرفنا أن أسلوب الاستثناء في أكثر حالاته ، هو أسلوب أهل الحساب في عملية : « الطرح » . فالذى يقول : أنفقت من المال مائة إلا عشرة ، إنما يعبر عما يقوله أهل الحساب : أنفقت ( ١٠٠ - ١٠ ) والذى يقول : اشتريت تسعة كتب إلا اثنين ؛ إنما يعبر عن قولهم : اشتريت ( ٩ - ٢ ) ... وهكذا ...

والتعبير الحسابي السالف — وأمثاله — يشتمل على ثلاثة أركان مهمة ؛ هي : « المطروح منه » ؛ ( مثل ١٠٠ ومثل ٩ ... وأشباههما ... ) و « المطروح » ؛ ( مثل ١٠ ومثل ٢ ... ) و « علامة الطرح » ويرمزون لها بشرطة أفقية قصيرة : ( - ) . ولهذا المصطلحات الحسابية الثلاثة ما يقابلها تماماً في الأسلوب الاستثنائي ؛ ولكن بأسماء أخرى اصطلاحية ، فالمطروح منه يقابله : « المستثنى منه » . والمطروح يقابله : « المستثنى » . وعلامة الطرح يقابلها أداة الاستثناء — وهى : « إلا » ، أو إحدى أخواتها — ، أى : ثلاثة إزاء ثلاثة .

ولما كانت عملية الطرح بمصطلحاتها شائعة واضحة ، بل أولية — كان ربط

( ١ ) المراد به هنا الاستثناء في اصطلاح النحاة ؛ فله تعريف خاص عندهم ، وأدوات وأحكام نحوية يتميز بها . ومن الممكن تأدية المعنى الاستثنائي بوسائل متنوعة ، تخالف الاستثناء النحوي — الاصطلاحي — ، ولكنها لا تسمى : « استثناء » في اصطلاحهم ؛ لعدم انطباق تعريفه وأحكامه عليها .

أسلوب الاستثناء بها — عند شرحه وتبيينه — كفيلاً بإيضاح مصطلحاته الثلاثة السالفة ، ومعرفة مدلولاتها في سهولة ، واستقرار<sup>(١)</sup> ، معرفة توصلنا إلى المعنى المقصود من الجملة كلها .

وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم قول النحاة في تعريف الاستثناء الاصطلاحي :  
( إنه الإخراج « بإلا » أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلاً في الحكم السابق عليها )<sup>(٢)</sup>  
فليس هذا الإخراج إلا « الطرح » ؛ بإسقاط ما بعدها من المعنى الذي قبلها ، ومخالفته للمتقدم عليها فيما تقرر من أمر مثبت أو منفي . . .

( ب ) الاستثناء التام :

ما كان فيه المستثنى منه مذكوراً ؛ كالأمثلة السالفة ، ومثل : ركبت الطائرة عشرين ساعة إلا خمسة . وكان معي زملائي إلا ثلاثة . فكلمة « عشرين » هي المستثنى منه . وكذا كلمة : « زملاء » . وبسبب وجود كل منهما في الكلام سمي الاستثناء : « تاماً » .

( ح ) الاستثناء الموجب ، وغير الموجب :

فالأول : ما كانت جملته خالية من النفي<sup>(٣)</sup> ؛ وشبهه — ( وشبه النفي هنا : النهي ؛ والاستفهام الذي يتضمن معنى النفي<sup>(٤)</sup> ) — كالأمثلة السابقة ، وكقول الشاعر :

( ١ ) أى : بقاءه مفهوماً .

( ٢ ) وهذا يشمل « الدخول الحقيقي » ؛ كالأمثلة السالفة ، « والدخول التقديرى » الملاحظ في النفس كالمفترغ ؛ والمستثنى المنقطع — وسيجيء إيضاحهما في ص ٣١٧ و ٣١٨ و ٣٢٢ و ٣٣٤ — فإنهما لا يدخلان في الحكم السابق حقيقة ، وإنما يندجان فيه تقديرًا .

( ٣ ) النفي الصريح : ما كان بإحدى الكلمات الخاصة بالموضوعة له ( مثل : ما — لا — ليس .. ) وإلا فهو غير صريح ، كالأنواع التالية :

( ٤ ) وهذا يشمل أنواعاً ؛ منها الاستفهام الإنكارى : ( ويسمى أيضاً : الإبطال ) ويعرفونه بأنه الذى يُسأل به عن شيء غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل . فدعيه كاذب . وهذا النوع يتضمن معنى النفي ؛ لأن أداة الاستفهام فيه بمنزلة أداة النفي في أن الكلام الذى تدخل عليه منى المعنى ؛ نحو قوله تعالى : ( ومن أصدق من الله حديثاً ) ؟ .

( راجع المعنى ١٦ عند الكلام على الهمة . وكذلك حاشية الأمير عليه عند الكلام على : « أم » ) .  
ومنها : الاستفهام التوبيخى ؛ وهو : ما يسأل به عن أمر حاصل واقع ، ومن يدعى وجوده يكون صادقاً في إخباره عن أمر موجود ذم . وفاعله ملوم يستحق التوبيخ بسببه ؛ مثل قولنا للأوصياء :  
أتأكلون أموال اليتامى بالباطل ؟

وفي الجزء الثانى من « المعنى » عند الكلام على : « هل » أن أنواع الإنكار ثلاثة ؛ منها النوعان =



قد يهون العمرُ إلا ساعةً وتهون الأرض إلا موضعا  
والثاني : ما كانت جملته مشتملة على نفي أو شبهه ؛ نحو : ما تأخر  
المدعوون للحفل إلا واحداً — هل تأخر المدعوون إلا واحداً<sup>(١)</sup> ؟.

ومن النفي ما هو معنوي ( يفهم من المعنى اللغوي للكلمة ، دون وجود لفظ  
من ألفاظ النفي ) . مثل : ( يأبى الله إلا أن يُتِمَّ نوره ) ، فمعنى « يأبى » : لا يريد .  
ومثل : ( قلَّ رجلٌ يقول ذلك ) ، لأن معنى : « قلَّ » في هذا الأسلوب المسموع ،  
هو : النفي ؛ أى : لا رجلٌ يقول ذلك .

أما « لو » في مثل : لو حضر الضيوفُ إلا واحداً ، لأكرمهم — فإنه نفي  
ضمني غير مقصود ، فلا ينظر إليه من هذه الناحية ، فكأنه غير موجود .

( د ) الاستثناء المفرغ<sup>(٢)</sup> ، هو : ما حذف من جملته المستثنى منه ،  
والكلام غير موجب ؛ ( فلا بد من الأمرين معاً )<sup>(٣)</sup> نحو : ما تكلم . . . إلا واحداً  
— ما شاهدتُ . . . إلا واحداً — ما ذهبت . . . إلا لواحد . والأصل — مثلاً —  
قبل الحذف : ما تكلم الناس إلا واحداً — ما شاهدت الناس إلا واحداً — ما ذهبت  
لناس إلا واحداً<sup>(٤)</sup> . ثم حذف المستثنى منه ؛ فوقع التغيير بسبب حذفه كالذى  
في قول الشاعر :

لا يكتم السرَّ إلا كلُّ ذى شرف      والسرَّ عند كرام الناس مكتوم

والأصل : لا يكتم الناس السرَّ إلا كلُّ ذى شرف . . . و . . .

= السالفان ، أما الثالث فعناه النفي المجرد ، والسلب المحض . بحيث يمكن وضع أداة النفي مكان أداة  
الاستفهام فلا يتغير المعنى . والأكثر أن تكون أداة الاستفهام هي : « هل » نحو : هل جزاء الإحسان  
إلا الإحسان ، أى : ما جزاء الإحسان إلا الإحسان .

( ١ ) من النحاة من يرى أن هذا النوع لا تستخدم فيه أدوات الاستثناء الفعلية ، إذا كان تاماً ،  
متفصلاً ، ورأيه ضعيف يجب إهماله ؛ أخذاً بصريح ما جاء في المفضل — ص ٧٧ و ٧٨ —  
وفي الخضرى والصبان — وسيجىء هذا في رقم ١ من هامش ص ٣٥٣ .

( ٢ ) انظر رقم ٢ من هامش ص ٣١٦ أما سبب التسمية ففي ص ٣٢٢ .

( ٣ و ٤ ) ومن القليل الذى لا يلتفت إليه وقوع التفريغ في الإيجاب ، إذا كان المحذوف فضلة حصلت  
مع حذفه فائدة . لكن هذه القلة لا اعتبار لها ، ويجب إهمالها — كما نصوا على ذلك — راجع الصبان —

( ٤ ) يوضح هذا المثال ما يجىء في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٢ .

فلاستثناء المفرغ يقتضى أمرين مجتمعين حتماً : أن يكون الكلام غير تام ، وغير موجب . وهذا أمر يجب التنبه له . وإلى أن أداة الاستثناء الفعلية لا يصح استخدامها فيه . — لأنها لا تستخدم إلا في الاستثناء التام المتصل <sup>(١)</sup> . —

#### ( هـ ) الاستثناء المتصل والمنقطع :

فالأول : ما كان فيه المستثنى بعضاً <sup>(٢)</sup> من المستثنى منه ؛ نحو : سقيت الأشجار إلا شجرة — فحص الطبيب الجسم إلا اليد .

والثاني : ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه ؛ نحو : حضر الضيوف إلا سياراتهم — اكتمل الطلاب إلا الكتب . ومثل قوله تعالى عن أهل الجنة : ( لا يسمعون فيها لغواً إلا سلاماً ) ، فاللغو هو : ردىء الكلام وقبيحه ، والسلام ليس بعضاً منه . وكذلك قوله تعالى : ( لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً ، إلا قبيلاً سلاماً سلاماً ) .

وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه ، ولا علاقة تربطهما ارتباطاً معنوياً ؛ فهذا خطأ بالغ — لا يكون في أساليب الاستثناء مطلقاً — ؛ وإنما معناه انقطاع صلة « البعضية » بينهما ؛ ألا يكون « المستثنى » جزءاً حقيقياً من « المستثنى منه » ، ولا فرداً من أفرادهِ . ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف لا بد أن يكون هناك نوع اتصال معنوى يربط بينهما . ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف : « لكن \* » ، ( ساكن النون ، أو مشددها ) الذى يفيد الابتداء والاستدراك معاً <sup>(٣)</sup> ؛ وبالرغم من إفادته الابتداء والاستدراك معاً لا يقطع الصلة

(١) انظر ص ٣٥٣ ورقم ١ من هامشها — وقد ورد النص الخاص بمنع استخدام أداة الاستثناء الفعلية في غير التام المتصل في حاشية الخضرى ، وبالجزء الثانى من الصبان عند الكلام على الأدوات الفعلية ، وكذا الفصل ج ٢ ص ٧٧ —

(٢) لهذا صورتان ؛ الأولى : أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد ، والمستثنى أحد تلك الأفراد المتماثلة ؛ نحو : تناولت الكتب إلا كتاباً . فالمستثنى منه — وهو الكتب — متعدد الأفراد ، والمستثنى واحد منها . الثانية : أن يكون المستثنى منه فرداً واحداً ولكنه ذو أجزاء ، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء ؛ مثل : غطيت الجسم إلا الوجه . وفى الحالتين يكون ما بعد « إلا » مخالفاً فى المعنى لما قبلها .

ولا مانع فى رأى الأحسن أن يكون المستثنى المتصل جملة — وسيجىء البيان فى رقم ٢ من هامش

ص ٣٣٠ ورقم ٣ من هامش ص ٣٣٢ —

(٣) راجع « و » من ص ٣٣٢ — الزيادة والتفصيل —

المعنوية بين ما بعده وما قبله ، ومن ثمّ كان من المحتوم في كل « استثناء منقطع » صحة وقوع الحرف : « لكن » — الساكن النون ، أو مشددها — موقع أداة الاستثناء فيه مع استقامة المعنى <sup>(١)</sup>.

ولا يجوز في الاستثناء المنقطع أن تكون أدواته فعلاً ؛ لأن هذه الأداة الفعلية لا تستخدم إلا في التام المتصل ، — كما تقدم في الصفحة السالفة .

والآن نبدأ الكلام في أحوال الاستثناء ، وأحكامه ، وهي متعددة <sup>(٢)</sup> بتعدد أنواعه ، وأدواته الثمانية التي منها الحرف المحض ، والاسم المحض ، والفعل المحض ، وما يصلح فعلاً وحرفاً .

\* \* \*

الكلام على أحكام المستثنى الذي أدواته حرف خالص ، وهي : « إلا » <sup>(٣)</sup> :

( ١ ) إذا كانت أداة الاستثناء هي « إلا » ، ولم تكرر <sup>(٤)</sup> فللمستثنى بها ثلاثة أحكام :

الأول : وجوب النصب — في الأغلب <sup>(٥)</sup> — ، بشرط أن يكون الكلام تاماً موجباً <sup>(٦)</sup> ؛ سواء أكان « المستثنى » متأخراً بعد « المستثنى منه » ، أم متقدماً <sup>(٧)</sup> عليه ، وسواء أكان « متصلاً » ، أم « منقطعاً » فتنى تحقق الشرط كان النصب واجباً — في الأغلب <sup>(٥)</sup> — ، وعاماً يشمل كل الأحوال . وعند الإعراب يقال : « إلا » حرف

( ١ ) طبقاً للبيان الآتي في : « و » من ص ٣٣٢

( ٢ ) هذا الباب من أكثر الأبواب تعدداً في الأحكام ، واختلافاً فيها . ومنها المردود والضعيف . وقد حاولنا جاهدين تصفيته بما يشوه الحقائق الناصعة .

( ٣ ) ومثلها : « لما » التي تشبهها في الحرفية ، وفي الدلالة على الاستثناء . وإفادته ؛ ( طبقاً للبيان الخاص بها في « ١ » من « الزيادة » ص ٣٢٧ وفي « د » من ص ٣٦١ — ) وهي غير « لما » الظرفية التي سبق الكلام عليها في ص ٢٩٦ وتجيء لها إشارة في باب الإضافة ، ج ٣ م ٩٤ ص ٨١ ، وهما كذلك غير لما الجازمة التي سيجيء الكلام عليها في ح ٤ م ١٥٤ ص ٣١٤

و « إلا » التي للاستثناء كلمة واحدة ، وليست مركبة ، وهي حرف ، وقد ترك الحرفية والاستثناء وتصريراً اسماً محضاً ( كما سيجيء البيان في « ج » من ص ٣٥٠ ) بخلاف : « إلا » التي في مثل : إلا تجامل زملاءك يكرهوك ، فإنها مركبة من « إن » الشرطية المدغمة في : « لا » النافية .

( ٤ ) أما المكررة فيجىء حكمها في ص ٣٣٨ .

( ٥ ) وهذا هو الشائع ، وهناك رأى آخر لا يوجب النصب ، سيجيء بيانه في « د » من ص ٣٢٩

( ٦ ) سيجيء شرط آخر في « هـ » من ص ٣٣١ هو ألا يكون المستثنى نكرة محضة ... و ...

( ٧ ) في ص ٣٢٧ و ٣٢٨ أحكام خاصة بتقديم المستثنى وبيان العامل الذي يعمل فيه النصب ...

استثناء . والمستثنى : منصوب على الاستثناء كالأمثلة الآتية . ولا بد أن تتقدم «إلا» على المستثنى في كل الحالات<sup>(١)</sup> ، سواء أكان متقدماً على المستثنى منه أم متأخراً عنه :

- |   |   |
|---|---|
| (امتلاتُ الجداولُ إلا جدولاً كبيراً) . (امتلاتُ - إلا جدولاً كبيراً - الجداولُ) . | } |
| (كتبتُ الرسائلَ إلا رسالةً واحدة) . (كتبتُ - إلا رسالةً واحدة - الرسائلَ) .       |   |
| (تمتعتُ بالصحفِ إلا صحيفةً تأفهةً) . (تمتعتُ - إلا صحيفةً تأفهةً - بالصحفِ)       |   |
| (أعدتُ ملابسَ الرحلةِ إلا الحَقائبَ) . (أعدتُ - إلا الحَقائبَ - ملابسَ الرحلة) .  | } |
| (تناولتُ الطعامَ إلا الماءَ) . (تناولتُ - إلا الماءَ - الطعامَ) .                 |   |
| (أضأتُ المصابيحَ إلا غرفةً) . (أضأتُ - إلا غرفةً - المصابيحَ) .                   |   |

الثاني : إما نصب «المستثنى» (والإعراب كالحالة السابقة) . وإما ضبطه على حسب حركة «المستثنى منه» ، (فيكون مثله ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً) ويعرب : «بدلاً»<sup>(٢)</sup> . ولا بد في الحالتين أن يكون الكلام تاماً غير موجب<sup>(٣)</sup> . ولا فرق بين المتصل والمنقطع<sup>(٤)</sup> . ومن الأمثلة :

- ما تخلف السباقون إلا واحداً — أو : واحدٌ .  
 ما جهلتُ السباقين إلا واحداً — أو : واحداً<sup>(٥)</sup> .  
 هل تأخرتُ عن السباقين إلا واحداً — أو : واحدٌ .

(١) انظر ما يختص بهذا في «ب» من ص ٣٢٧ .

(٢) بدله بعض من كل ، والمبدل منه هو المستثنى منه . والبديل هنا لا يحتاج لرباط ؛ لأن وجود «إلا» يغني عنه ؛ لدالتها على أن ما بعدها بعض مما قبلها .

— كما صرح الصبان وغيره ؛ واستجى إشارة لهذا في البديل ج ٣ ص ٦٤٤ —

(٣) إذا انتقص التنفى بسبب وجود «إلا» المكررة لم يجوز البديل ، واقتصر الأمر على النصب وحده ؛ نحو : ما شرب أحد شيئاً إلا الماء إلا محموداً ؛ لأن الكلام هنا بمنزلة المثبت ؛ إذ معناه . شربوا الماء إلا محموداً .

وفي «د» من ص ٣٢٩ أمثلة مسموعة للبديل في كلام تام موجب . وفي «ز» من ص ٣٣٤ الرأي في تفريعات البديل التي يعرضها النحاة .

(٤) في «و» من ص ٣٣٢ أحوال وأحكام هامة تختص بالمنقطع .

(٥) في هذا المثال نصبت كلمة : «واحداً» في الصورتين ، ولكن النصب في إحداها على البدلية ،

وفي الأخرى على الاستثناء .

ويجوز أن يتقدم « المستثنى <sup>(١)</sup> » وهو منصوب ، على المستثنى منه مباشرة  
ويبقى كل شيء كما كان ، فلا يتغير الإعراب كالأمثلة الآتية :

ما تخلف — إلا واحداً — السباقون .

ما جهلتُ إلا واحداً — السباقين <sup>(٢)</sup> .

هل تأخرتُ إلا واحداً — عن السباقين .

أما لو تقدم وهو بدل في الأصل ؛ فإن الأمر يتغير تغيراً كلياً <sup>(٣)</sup> فيعرب  
« المستثنى » المتقدم على حسب حاجة الكلام قبله ، ويزول عنه اسم المستثنى ، كما يزول  
عن « المستثنى منه » المتأخر ، اسمه ، ويعرب بدلا من الاسم الذي تقدم ، وتابعا  
له في حركة إعرابه ، وتصير « إلا » ملغاة <sup>(٤)</sup> . ومن الأمثلة :

ما تخلف إلا واحداً — السباقون .

ما جهلتُ إلا واحداً — السباقين <sup>(٥)</sup> .

هل تأخرتُ إلا عن واحد <sup>(٦)</sup> — السباقين .

ففي مثل : ما تخلف — إلا واحد — السباقون . . . تعرب كلمة « إلا »  
ملغاة . وتعرب كلمة : « واحد » فاعلا للفاعل : « تخلف » وتعرب كلمة :  
« السباقون » بدلا منها <sup>(٧)</sup> ، بدل كل من كل ، وهذا إعرابها في باقي الأمثلة  
المعروضة <sup>(٨)</sup> .

( ١ ) بشرط أن تتقدم معه « إلا » وتسبقه ، لأن تقدمها عليه شرط عام في كل الحالات التي يتقدم  
فيها على المستثنى منه أو يتأخر عنه ، كما أسلفنا ، وكما يجيء في « ب » من الزيادة والتفصيل ص ٣٢٧ .  
( ٢ ) سيذكر هذا المثال في الحالة التالية التي يتقدم فيها البدل ؛ لأنه — وأشباهه — صالح للحالتين  
( ٣ ) في هذه الحالة سيعتبر من القسم الثالث الآتي ، وهو قسم : « المفرغ » .  
( ٤ ) لأن ما بعدها يكون خاضعا في إعرابه لحاجة ما قبلها ؛ فكأنها غير موجودة لكنها من  
ناحية المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها .  
( ٥ ) هذا المثال لا يتعين فيه التفريغ عند تقديم البدل المنصوب ؛ إذ يصح — كما قلنا في رقم ٢ من  
من هذا الهامش — اعتبار الكلام تاما غير موجب تقدم فيه المستثنى المنصوب الذي ليس بدلا ؛  
ويكون حكمه حكم الأمثلة التي قبل هذا مباشرة .

( ٦ ) ما يأتي في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٢ يوضح أصل هذا المثال ، وما جرى فيه .

( ٧ ) البدل هنا : بدل كل من كل ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص ؛ فصح لذلك إبداله من  
المستثنى الذي تقدم ، وكان قبل تقدمه بدل بعض — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٠ — فانقلب  
المتبوع تابعا ، كما في قوله : ما مررت بمثلك أحد .

( ٨ ) إلا المثال الثاني فلا يتعين فيه التفريغ لما سبق في رقم ٥ .

الثالث : أن يعرب ما بعد «إلا» على حسب العوامل قبلها ؛ بشرط أن يكون الكلام «مُفَرَّغًا»<sup>(١)</sup> . وهذه الصورة لا تعدّ من صور الاستثناء ؛ لعدم وجود «المستثنى منه»<sup>(٢)</sup> . لهذا تعرب «إلا» ملبّاة . ويعرب ما بعدها فاعلا ، أو مبتدأ ، أو مفعولا ، أو خبراً ، أو غير ذلك على حسب السياق . . . فكأن كلمة : «إلا» غير موجودة من هذه الناحية الإعرابية<sup>(٣)</sup> فقط ، دون المعنوية . ويسمّون الكلام : «مُفَرَّغًا» . لأن ما قبل «إلا» تفرغ للعمل الإعرابي فيها بعدها . ولم يشغل بالعمل في غيره . ومن الأمثلة :

ما أخطأ إلا واحد متسرع  
ما سمعت إلا بلبلا صدّاحا  
ما ذهبت إلا للنايغ<sup>(٤)</sup>  
ونحو :  
يأبى الحر إلا العزة  
— ما العدل إلا دِعامَةُ الحكم الصالح  
— ليس العمل إلا سلاح الشريف .  
— ما سعت إلا في الخير .  
— يأبى الله إلا أن يسمّ نوره<sup>(٥)</sup> .

(١) من التفريغ النوع الآتي في ص ٣٢٦ : وهو نوع دقيق يشيع في الأساليب العالية .  
(٢) انظر البيان في رقم ٢ من هامش ص ٣١٦ .  
(٣) لأن ما بعدها يكون خاضعاً في إعرابه لحاجة ما قبلها ؛ فكأنها غير موجودة . لكنها من ناحية المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها .  
(٤) أصل الكلام : ما ذهبت لأحد إلا النايغ . فلما حذف المستثنى منه - وهو : أحد - بقيت لام الجر منفردة تحتاج لشيء بعدها تتصل به ، وتجره ؛ إذ لا يمكن أن تستقل بنفسها ؛ فتأخرت إلى ما بعد «إلا» ؛ ولتجره ؛ لأنه خاضع في إعرابه لما قبلها ، ولا يمكن تقديم وحده دون «إلا» . (وهذا التفسير هو الذي أحلنا عليه في رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة رقم ٢ من هامش ص ٢١٧) .  
ومثل هذا في التفريغ قول الشاعر :

لا يكذب المرء إلا من مهانتَه أو عادة السوء ، أو من قلة الأدب

يريد : لا يكذب المرء من شيء إلا من مهانتَه . . .  
(٥) الكلام هنا مفرغ ؛ لأن المستثنى منه محذوف ، ولوجود نفي معنوي في كلمة «يأبى» ؛ لأن معناها دائماً هو : لا يريد - كما سبق ، في ص ٣١٧ - (هذا تأويلهم ، وفيه مجال للتوقف والرفض) .  
وجاء في المعنى - ج ٢ الباب الثامن - ما نصّه في القاعدة السادسة :  
(« وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو قوله تعالى : «ولمّا لكبيرة إلا على الخاشعين» . وقوله تعالى : «ويأبى الله إلا أن يسمّ نوره» . . . لما كان المعنى : وأنها لا تسهل إلا على الخاشعين - . . . ولا يريد الله إلا أن يسمّ نوره » ) . ١ هـ

وأصل الكلام - مثلاً - قبل حذف المستثنى منه :

- ما أخطأ المتكلمون إلا واحداً متسرعا - أو : واحدٌ متسرعٌ }  
 ما العدل دِ عامةٌ إلا دِ عامةُ الحكم الصالح - أو : دِ عامةُ الحكم الصالح . }  
 ما سمعتُ طيوراً مفردةً إلا بلبلا صدّاحاً - أو : بلبلا صدّاحاً . }  
 ليس العمل سلاحاً إلا سلاحُ الشريف - أو : سلاحُ الشريف . }  
 ما ذهبت لأحد إلا النابغ - أو : النابغ . }  
 ما سعت في أمرٍ إلا الخير - أو : الخير . }  
 يأبى الحرّ كلَّ شيءٍ ، إلا العزة - أو : العزة . }  
 يأبى الله كلَّ شيءٍ إلا إتمامَ نوره - أو : إتمامَ . . . }

فالكلام في أصله كلام تام غير موجب ، يجوز فيه الأمران السالفان ؛ إما النصب على الاستثناء ، وإما الإتيان على البدلية ، فلما حذف المستثنى منه صار الكلام نوعاً جديداً ؛ هو : المفرغ<sup>(١)</sup> ، وصار له حكم جديد خاص ، تبعاً لذلك . . .

\* \* \*

(١) يجوز التفريغ لجميع الممولات ، إلا المفعول معه ، والمصدر المؤكّد لعامله ، وكذا الحال المؤكّد لعامله ؛ فلا يقال : ما سرت إلا والأشجار - ما زرعت إلا زرعاً - لاتعمل إلا عاملاً - وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتاً أو منقياً قبل : «إلا» ثم مخالفته بعد : «إلا» . وأما قوله تعالى : (إنّ نظنّ إلا ظناً) فالقرائن تدل على أن المراد : إن نظن إلا ظناً عظيماً ، فهو - بسبب القرينة - مصدر مبین للنوع ، وليس مؤكّداً . ويجوز أن يقع «التفريغ» في غير ما سبق منعه ؛ فن التفريغ للمبتدأ قوله تعالى : (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) ومن التفريغ للفاعل قول الشاعر :

ما المجدُّ زخرفُ أقوالٍ تطالعه لا يدرك المجدُّ إلا كلُّ فعال  
وللظرف قول الشاعر :

لم يضحك الورد إلا حين أعجبه حسن الرياض، وصوت الطائر الغرّد  
وللجار مع مجروره قول الشاعر يمدح الخليفة باحتمال التعب لراحة الرعية :

بصُرت بالراحة الكبرى فلم ترها تنال إلا على جسر من التعب  
وقول الآخر :

ما القرب إلا لمن صحّت مودته ولم يخُنك ، وليس القرب للنسب =

ويمكن تلخيص كل ما تقدم من أحكام المستثنى بـ «إلا» الواحدة<sup>(١)</sup> فيما يأتي :

( أ ) النصب صحيح في جميع أحوال المستثنى «إلا» التي لم تتكرر ، ما عدا حالة : «التفريغ» ؛ فإن المستثنى يعرب فيها على حسب حاجة الجملة ، وتعرب «إلا» ملغاة .

( ب ) يزداد على النصب «البديلة» حين يكون الكلام «تاماً» غير موجب ، بشرط ألا يتقدم المستثنى على المستثنى منه مباشرة ؛ فإن تقدم وهو منصوب بقى على حاله منصوباً على الاستثناء ، وإن تقدم وهو «بدل» تغير الأمر ؛ فزال اسم المستثنى عنه ، وصار معرباً على حسب حاجة الجملة ، لأن الكلام يصير : «مفرغاً» . أما المستثنى منه الذي تأخر فيزول عنه اسمه أيضاً ، ويعرب «بدل كلّ من كلّ» من المستثنى الذي تقدم وتغير حاله<sup>(٢)</sup> .

= واللغت بالجملة - قول الشاعر :

وافيت منزله : فلم أر صاحباً إلا تلقاني بوجه ضاحك

ثم انظر «أ» الآتية في «الزيادة والتفصيل» - ص ٣٢٦ - حيث النوع من التفريغ المشتمل على جملة فعلية قسمية . . . ويشيع في الأساليب الأدبية المسموعة ، وهو نوع يخالف ما سبق .  
(١) أى : التي لم تتكرر .

(٢) وفيما سبق من الأحوال الثلاثة وأحكامها يقول ابن مالك :

ما استثنيت «ألا» مع تمام ينتصب وبعد نفى أو كنفى انتخب :  
إتباع ما اتصل ، وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

يريد : ما استثنته «إلا» (أى : كانت أداة استثنائه) وكان تاماً ، فإنه ينصب . ولم يذكر الإيجاب مع شرط التمام ؛ لأنه مفهوم من المقابلة الواردة في الشطر الثاني من البيت ، حيث نص على أنه بعد النفي وشبه النفي يكون المختار هو الإتيان مع المستثنى المتصل ، والنصب وحده مع المنقطع . إلا عند تميم فإنهم يجوزون في المنقطع الإبدال أيضاً . ففهم من هذا أن الأول لا بد أن يكون موجباً . وهذه تفريعات لا داعي لها ؛ والحكم المستصنى يتلخص فيما قلناه من أن المستثنى التام في الكلام الموجب ينصب في جميع صورته ، وأن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران : النصب ، والإبدال . ولا أهمية لكثرة أحد الأمرين على الآخر كثرة نسبية (أى : بالنسبة لذلك الآخر ، بحيث لا تنزل القلة إلى حد القلة الذاتية) أو لاستعمال قبيلة دون الأخرى ، ما دام الضبط صحيحاً وكثيراً في نفسه ، دون أن تكون قلته ذاتية .



== ثم عرض بعد ذلك لحالة المستثنى المتقدم حين يكون الكلام تاماً غير موجب فبين أن غير النصب - وهو : « البدل » - قد يجوز ، ولكن النصب هو المختار . فالأمران جائزان ، قياسان ، ولكن أحدهما أكثر في الاستعمال من الآخر كثرة نسبة ؛ يقول :

وَعَيَّرَ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي . وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ  
ثم انتقل للكلام على الاستثناء المفرغ فقال :

وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقٌ « إِلَّا » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلَّا عُدْمًا  
أى : إذا كان الكلام قبل إلا مفرغاً (متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة . وعلى هذا الغرض نضبط ما بعدها ؛ فقد يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو خبراً أو غيره . . . على حسب حاجة ما قبلها .

لكن ما إعراب عراب : ( كما لو إلا ... ) في البيت الأخير ؟ وكذا في البيت الآتى في ص ٣٤٢ حيث يقول هناك : ( كما لو كان دون زائد ) ؟

قال الصبان في الموضعين ، وكذا الخضرى فيهما : ( إن : « ما » مصدرية ، و « لو » زائدة ، أو العكس ) اهـ .

وهذا يؤيد المذهب الكوفى الذى لا يرى في زيادة الأسماء حرَجاً . وجاء في الصبان - ج ٣ ، باب : « الترخيم » عند بيت ابن مالك : -

واجعله إن لم تنو محذوفاً كما لو كان بالآخر وضعاً تَمَّما ...

مانصه : ( الظاهر أن : « ما » في قوله : « كما » زائدة ، و « لو » مصدرية ، والتقدير : ككونه متمماً بالآخر في الوضع . وإما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق يحمله مزيداً هو الثانى دون الأول ؛ لوقوعه في مركزه ، لكثرة زيادة « ما » . بخلاف : « لو » ) اهـ .

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) يتردد في فصيح الأساليب الواردة أسلوب مطَّرد<sup>(١)</sup> ، يحوى نوعاً آخر من التفرغ ، يخالف ما سبق . وضابط هذا النوع : أن يكون الكلام مشتملاً على جملة قَسَمِيَّة ، ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منفي ، وجواب القسم جملة فعلية ماضوية لفظاً ، مستقبلة معنى ، مصدرة « بإلا » ؛ نحو : سألتك بالله إلا نصرتَ المظلوم — ناشدتك الله إلا تركتَ الإساءة . — حلفت بربي إلا عاوت الضعيف — وقول الشاعر :

بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك للمشغوف من طمع  
فلاستثناء في الأمثلة السابقة — ونظائرها — مفرغ يقتضى أن يكون الكلام في معناه غير تام ، وغير موجب ، فالمراد : ( ما سألتك بالله ... إلا نصرك المظلوم ) — ( ما ناشدتك الله ... إلا تركك الإساءة ... ) — ( ما حلفت بربي ... إلا على معاونتك الضعيف ) . — ( ما حلفت بالله ربك ... إلا على قولك صادقة ... ) . فقد اجتمع في الكلام الأمران معاً تقديرأ ؛ ( وهما عدم التام ، وعدم الإيجاب ) واجتمع معهما أمر ثالث ؛ هو : أن الفعل — مع فاعله — بعد « إلا » مؤول بمصدر منسبك بغير سابق ، ليتمكن إعراب هذا المصدر على حسب ما تحتاج إليه الجملة قبل « إلا » ، أى : على حسب ما يقتضيه « التفرغ » ؛ تطبيقاً لحكم « الاستثناء المفرغ » . فيكون مفعولاً به في المثال الأول ، ( وهو : سألتك بالله إلا نصرت المظلوم ) ، أى : ما سألتك بالله إلا نصرك المظلوم ، ويكون شيئاً آخر غير مفعول به — إذا اقتضى الكلام غيره ؛ لعدم صلاحية المفعول به . ويجرى هذا التأويل والسبك في بقية الأمثلة ، وأشابها مما يطرد صوغه على النمط الوارد الموافق للمأثور<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) وهو الذى أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٣٢٢ ، وانظر ما هو وثيق الصلة بهذا في : « د » من ص ٣٦١ .

( ٢ ) جاء في الدرر اللوامع ، شرح جمع الهوامع — ج ٢ ص ٤٦ — بمناسبة البيت السالف ، وهو : ( بالله ربك إلا قلت صادقة ... إلخ ) ما ملخصه :

أن البيت المذكور يذكر شاهداً على تصدير جواب القسم بالحرف « إلا » ، وأن التقدير فيه : أسألك بالله إلا قلت ، والاستثناء مفرغ . والمعنى : ما أسألك إلا قولك ، فالمثبت لفظاً ، منفي ، معنى ، =

وبهذه المناسبة نذكر « لَمْ » - التي سبقت الإشارة إليها<sup>(١)</sup> - وهي التي تماثل « لَمْ » في الحرفية ، وفي الدلالة على الاستثناء ، ولكنها لا تدخل إلا على جملة اسمية ؛ كقوله تعالى : « إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ » - ، في قراءة من شدد الميم ، واعتبر « إِنَّ » التي في صدر الجملة ، نافية - أو على جملة فعلية ماضوية لفظاً لا معنى ؛ (بأن يكون الفعل ماضياً في لفظه ، مستقبلاً في معناه) ، نحو : أَنشُدَكَ الله لَمْأَ فَعَلْتُ ؛ أى : أَنشُدَكَ بالله ، وَأَسْتَحْلِفُكَ بِهِ إِلَّا فَعَلْتُ . والمعنى : ما أسألك إلا فعلك ؛ على تقدير : إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ كَذَا . . . ؛ ليكون الفعل الماضي مستقبل الزمن ؛ تطبيقاً لما تقرر من أن الماضي الذي يليها يكون ماضياً في لفظه ، مستقبلاً في معناه<sup>(٢)</sup> وسيجيء<sup>(٣)</sup> تفصيل الكلام على جواب القسم ، وأنواعه ، وأحكامه .

( ب ) نعود لذكر ما قرره النحاة خاصاً بتقديم المستثنى بالإلا . قالوا : لا يصح - مطلقاً - تقديمه وحده عليها<sup>(٤)</sup> ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه ، وعلى عامله

= ليتأتى التفرغ . والفعل - مع فاعله - مؤول بالمصدر لياتى فيه المفعولية ... فإن قام الاعتراض بأن تأويل الفعل - مع فاعله - بالمصدر من غير سابق هو تأويل شاذ غير قياسى ، وأنه مقصور على ماورد السماع به من مثل : « تسمع بالسمع يئى خير من أن تراه » ... ، كان دفع الاعتراض بأن تأويل الفعل بالمصدر من غير سابق أمر قياسى في بعض الحالات ؛ كالتى نحن فيها ، دون بعض ؛ فيحكم عليه بالشذوذ في كل باب لم يطرد فيه السبك عن العرب . أما إذا طرد السبك في باب واستمر فيه ؛ فإنه لا يكون شاذاً ؛ كالأساليب التى نحن بصدددها حيث التزمنا فيها العرب ذلك النسق ، وكإضافة بعض أسماء الزمان إلى الجملة في مثل : جئت حين ركب الأمير ، أى : في حين ركوب الأمير . وفى مثل قوله تعالى : ( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) ، أى : يوم ينفع الصادقين . . . فهذا وأمثاله مطرد . ومثل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإنك إذا نصبت « تشرب » فإنما تنصبه بأن مضمره ؛ فيصير اسماً معطوفاً في الظاهر على فعل ، وهذا العطف ممتنع إلا عند التأويل ؛ فيحتاج إلى أن تنصيد من الفعل « يأكل » مصدراً من غير سابق - كأن تقول مثلاً : لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن - ، ولا يمد هذا شاذاً ، لا طرده في بابه . وكذلك مثل : سواء على أقيمت أم قعدت . أى : قيامك وقعودك ، فهذا مؤول بالمصدر بدون أداة سبك ؛ لا طرده في باب التسوية ... اهـ الملخص .

( ١ ) في رقم ٣ من هامش ص ٣١٩ ونجى لها إشارة أيضاً في : « د » من ص ٣٦١ .

( ٢ ) راجع الأشموني والصبان - ج ٤ - أول باب : « الجواز » عند الكلام على : « لما » الحازمة .

( ٣ ) في ص ٤٩٨ . ( ٤ ) كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٢١ .

. . . . .

معاً ؛ فلا يصح : إلا التفاحَ أكلت الفواكهَ . أما تقدمه على أحدهما وحده فحائز ؛ وقد تقدمت <sup>(١)</sup> الأمثلة لتقدمه على المستثنى منه دون العامل . وأما تقدمه على العامل وحده فنحو : الفواكهَ إلا التفاحَ أكلت . حيث تقدم المستثنى على عامله بعد أن سبقهما معاً المستثنى منه .

وإذا كان المستثنى منه اسم موصول لم يجوز تقديم المستثنى على الصلة ، لأنه لا يصح الفصل بين الموصول وصلته بالمستثنى .

وإذا كان للاسم الواقع بعد إلا - مباشرة - أو لغيره مما بعدها في جملتها معمول ؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها ؛ ففي مثل : ما أنا إلا طالبٌ علماً - لا يصح : ما أنا علماً إلا طالب .

وإذا كان قبلها عامل له معمول ، فإنه لا يجوز تأخير هذا المعمول عنها ؛ ففي مثل ما يجيد الناشئون الخطابة إلا الأديبُ - أو مثل : ما يحرص على الأدب إلا الأديبُ . . . لا يصح أن يقال : ما يجيدُ الناشئون إلا الأديبُ الخطابة - ولا ما يحرص إلا الأديبُ على الأدب . وبعض النحاة يجوز تأخير هذا المعمول إذا كان شبه جملة ، أو حالا ، ويؤيد رأيه بأمثلة كثيرة فصيحة تجعله مقبولا ؛ فيصح أن يقال : ( يتكلم الخطباء - إلا المريض - واقفين . . . ) ( يعترف الأجانب - إلا بعضهم - بعظمة العرب . . . ) ( تتصافى النفوس - إلا الخبيثة - أمام الخطر ) .

ويصح تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه ؛ ففي مثل : ما كَرَّمَتِ الأمةُ المتحضرةُ إلا النابغين . . . يصح أن يقال : ما كَرَّمَتِ الأمةُ إلا النابغين المتحضرةُ .

( ح ) تعددت الآراء في الناصب للمستثنى ؛ فقليل : « إلا » ، وقيل : العامل الذي قبلها بمساعدتها . وقيل فعل محذوف تقديره : أسْثْنِي . . . و . . . ولا أثر لهذا الخلاف ، النظرى في أحكام المستثنى ، وضبطه ؛ فالخير في إغفاله ؛ اكتفاء بأن نقول في الإعراب : المستثنى منصوب على الاستثناء . ولعل أقوى الآراء أنه منصوب بالفعل قبلها ، أو بغيره مما يعمل عمل الفعل <sup>(٢)</sup> . إلا المستثنى المنقطع

(١) في ص ٣٢٠ و ٣٢١ .

(٢) فإن لم يوجد قبلها فعل أو غيره مما يعمل - نحو : الزملاء أخوة إلا الغادر - أمكن تأويله بما يعمل ، أى : الزملاء منتسبون للأخوة إلا الغادر .

فعامله هو : « إلا » . ونحن في غنى عن التعرض لأقواها وغيره إلا حين يعرض أمر يختص بالعامل — وهذا قليل — وعندئذ يرجح الفعل أو ما يعمل عمله كالحالات السالفة التي يجوز فيها تقدم المستثنى على عامله أو عدم تقدمه .

( د ) وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب ، مع أن الكلام تام موجب ؛ ومنها قوله تعالى : « فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ » في قراءة كلمة : « قليل » بالرفع . ومنها : تغير المنزل إلا باب<sup>(١)</sup> ومنها قوله عليه السلام : ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة ، إلا امرأة<sup>(٢)</sup> ، أو مسافر<sup>(٣)</sup> ، أو مريض<sup>(٤)</sup> ) . وقوله أيضاً : ( فتفرقوا كلهم إلا قتادة<sup>(٥)</sup> ) . . . . . و . . . . .

وقد كلف النحاة أنفسهم عناء التأويل والتقدير ؛ ليجعلوا الكلام تاماً غير موجب ؛ فيصلوا من هذا إلى جواز البذل ، وإلى أن الأمثلة مسايرة للقاعدة عندهم . فما قالوه في الآية : إن نصها — على لسان طالوت — هو : ( إن الله مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ) . . . ( فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ) فمعنى : « شربوا منه » : لم يكونوا مني ولا من أنصاري . فهي في تأويل كلام مني في تقديرهم .

وقالوا : في المثال الثاني وأشباهه : إن : « تَغَيَّرَ » معناها لم يبق على حاله . فالكلام يتضمن نفياً في المعنى . . . كما عرضوا تأويلات أخرى لبقية الأمثلة الواردة .

ولا شك أن كلامهم مردود ، وتأويلهم بعيد ، لسببين :

أولهما : أن كل كلام مثبت لا بد له من نقيض غير مثبت ، ويستحيل الحكم على شيء بالإثبات دون أن يتصور العقل له ضداً منفيّاً ؛ فعني « سكت الفتى » : لم يتكلم . ومعنى لم يتكلم : سكت ، ومعنى : « نام الرجل » : لم يتيقظ . ومعنى « تيقظ » : ليس بنائم . ومعنى « تحرك الطفل » : لم يسكن . ومعنى « سكن » : لم يتحرك . . . . ومعنى « شرب » : لم يفقد الماء ويظماً . ومعنى « فقد الماء » : ما شرب . . . .

( ١ ) نص المثال المسوع ، الوارد في « التصريح » هو :

وبالصَّريحَةِ منهم منزل خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْىُ وَالْوَرْدُ

— وفي حاشية ياسين أمثلة متنوعة أخرى —

. . . . .

و . . . . و . . . . ، وهكذا ، فلو أخذنا برأيهم ، وفتحنا باب التأويل على هذا النمط لم يبق في الكلام العربى أسلوب مقصور على « التام مع الإيجاب » دون أن يصلح للنوع الثانى ( وهو : التام غير الموجب ) وهذا غير مقبول .

وثانيهما : وهو الأهم — أن الآية والمثال وغيرهما مما وقع فيه المستثنى غير منصوب في الكلام التام الموجب — إنما ورد صحيحاً مطابقاً للغة بعض القبائل العربية ، التى تجعل — السلقية — الكلام « التامّ الموجب » ، والتام غير الموجب « متماثلين في الحكم <sup>(١)</sup> ؛ يجوز فيهما : إما النصب على الاستثناء ، وإما البذل من المستثنى منه ، وإما الرفع على الابتداء <sup>(٢)</sup> . . . . و . . . ؛ فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) وقد ورد النص على هذا في كثير من المراجع النحوية ، ومنها : حاشية ياسين على « التصريح ، شرح التوضيح » ، فيها البيان والأمثلة من القرآن والحديث وغيرهما مما سرده في أول « الاستثناء » . — وكذا الصبان .

( ٢ ) من يرفع الاسم بعد : « إلا » في الكلام التام الموجب فعل اعتبار ذلك الاسم عنده مبتدأ ، خبره مذكور أو محذوف ، ويجعل المستثنى حيثنذ هو الجملة في محل نصب على الاستثناء . ويجرى هذا في المتصل والمنقطع

( راجع الصبان ، أول باب الاستثناء ، وكذلك حاشية « الأمير » على المعنى ج ٢ ، بعد الجملة السابعة من باب الجمل التى لها محل من الإعراب ؛ حيث الأمثلة المتعددة الواردة برفع المستثنى في الكلام التام الموجب والتى لا تحتمل تأويلاً ، وحيث النص الصريح من كلام ابن مالك وغيره بأن النصب جائز لا واجب ، مؤيداً رأيه بالشواهد الفصيحة المتنوعة التى سردها . . . ) ( وانظر رقم ٣ من هامش ص ٣٣٢ ) . والخير في ترك هذه اللغات القليلة ؛ بالرغم من أنها صحيحة قياسية .

( ٣ ) وما يتصل بهذا ويفيد عرضه هنا ما جاء في تفسير البحر المحيط » ( ج ٢ ص ٢٦٦ — لأبي حيان ) للآية الكريمة : « فشرّبوا منه إلا قليل منهم » . . . ونص كلامه :

« . . . وقرأ عبد الله ، وأبى ، والأعمش ، « إلا قليل » بالرفع . قال « الزخشرى : » وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً ، وهو باب جليل من علم العربية . فلما كان معنى : فشرّبوا منه « في معنى : فلم يطعموه ، حمل عليه ؛ كأنه قيل : فلم يطعموه إلا قليل » . ونحو قول الفرزدق : « وعصّ زمانُ يابن مروان لم يدعُ من المال إلا مُسحَحاتاً أو مُجَلَّفاتٍ — المُسحَحات : القليل ، والمجَلَّفات : من ذهب الشدائد والسنون بماله ، أو من تركت له بقية

وإذا كان التأويل على هذا النمط معيياً ، وواجبنا الفرار منه جهد استطاعتنا ، فإن الأنسب لنا اليوم أن نتخير — عند الضبط — اللغة الضاربة في الفصاحة ، الشائعة بين اللغات المتعددة ؛ لنقتصر عليها في استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليلة ، توحيداً للتفاهم ، وفراراً من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجة ماسة ؛ فعلينا أن نعرف تلك اللغات في مناسباتها ، ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الواردة بها ، دون محاكاتها في الضبط ، أو القياس عليها — كما أشرنا لهذا كثيراً — على الرغم من أنها صحيحة يجوز محاكاتها<sup>(١)</sup> .

( هـ ) إذا كان الكلام تاماً موجباً<sup>(٢)</sup> فلا يكون المستثنى منه — في الفصح —

= « كأنه قال : لم يَبْقَ من المال إلا مُسَحَّتٌ أو مُجَلَّفٌ » . ا هـ كلام الزمخشري .  
« والمعنى : أن هذا الموجب الذي هو « فُشِرُوا منه » هو في معنى النفي ؛ كأنه « قيل : فلم يطيعوه ؛ إلا قليلٌ » فارتفع « قليل » على هذا المعنى ، ولو لم يلحظ فيه معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد إلا .  
فيظهر أن ارتفاعه هو على أنه بدل من جهة « المعنى ؛ فالموجب فيه كالنفي .  
« وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد « إلا » على التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الإتياع بعد الموجب ؛ فلذلك تأوله .

« ونقول : إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد إلا وجهان ، أحدهما : النصب على الاستثناء ، وهو الأنصح . والثاني : أن يكون ما بعد إلا تابعاً لإعراب المستثنى منه ؛ إن رفعاً فرفع ، أو نصباً فنصب ، أو جرّاً فجر . فتقول : قام القوم إلا زيد ، ورأيت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيد ، وسواء أكان ما قبل إلا مظهر أو مضمراً . واختلفوا في إعرابه ؛ ( فقيل هو كذا . . . أو كذا . . . وسرد آراء مختلفة . . . ) ثم قال بعدها :  
« ومن الإتياع بعد الموجب قوله :

« وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

( . . . ) » ا هـ النص المنقول حرفياً من تفسير أبي حيان .

( ١ ) لأن كل قراءة صحيحة قرئ بها القرآن يصح محاكاتها فيه غيره ، والقياس عليها ، وكذلك كل لغة سليمة لإحدى القبائل ؛ كما نص على هذا الأئمة ، وعرضنا له بأدلته وتفصيله في بحث مستفيض ؛ عنوانه « القياس » . بكتابتنا المسمى : « ( اللغة والنحو بين القديم والحديث ) .

( ٢ ) راجع في الحكم الآتي كتاب : همع الهوامع ج ١ ص ٢٢٣ أول باب الاستثناء ، ( وفي رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ ، إشارة لما يأتي . )

. . . . .  
. . . . .

نكرة ، إلا إن أفادت <sup>(١)</sup> . فلا يقال جاء قوم إلا رجلا ، ولا قام رجال إلا محمداً ، لعدم الفائدة ، بسبب أن النكرة محضة . فإن أفادت جاز ؛ نحو قوله تعالى : ( فَتَلَبَّثْ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ) — وقام رجال كانوا في بيتك إلا واحداً منهم . أما الكلام التام غير الموجب فالفائدة تحقق فيه بالنفي وشبهه ؛ لدلالة النكرة معه — غالباً — على العموم نحو : ما جاءنا أحد إلا رجلا ، أو إلا علياً . . . .

كذلك لا يكون المستثنى منه معرفة ، والمستثنى نكرة لم تخصص ؛ فلا يقال : قام القوم إلا رجلا ، فإن تخصصت جاز ؛ نحو : خرج القوم إلا رجلا منهم . أو : إلا رجلا حارسا . . . .

( و ) عرفنا <sup>(٢)</sup> أن المستثنى المنقطع ليس بعضاً من المستثنى منه ، فليس فرداً من أفراد نوعه ، وليس جزءاً من أجزاء الفرد ؛ — كما سبق <sup>(٢)</sup> — فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين ؟ كيف يكون المطروح مبايناً جنس المطروح منه ؟ .

قال النحاة :

١ — إن كان المستثنى المنقطع جملة <sup>(٣)</sup> ؛ مثل قوله تعالى : « ( فَتَدَكَّرْ ، إِنَّمَا أَنْتَ مُدَكَّرٌ ، لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطِرٍ ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيَعِذُّهُ »

( ١ ) إفادتها تكون بزيادة تظراً عليها ؛ كوصف ، أو إضافة ، أو غيرها مما يفيد تخصيصاً ، ولا يتركها على حالها محضة التذكير . ( ٢٢ و ) في « ه » من ص ٣١٨ ، ورقم ٢ من هامشها .

( ٣ ) يجوز وقوع المستثنى المنقطع جملة بنوعها ، ويكون لها محل من الإعراب — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٣٠ — ، ولا داعي لاشتراط : ( أن يكون الاستثناء مفرغاً ، وأن يكون الفعل إما مضارعاً ، وإما ماضياً مسبوفاً بقد ، أو بماض قبل « إلا » ) . فهذا الذي نص عليه « ياسين » في حاشيته على « التصريح » عند الكلام على : « غير » التي للاستثناء — خالفه فيه الأكثرون ، ولعله غالب ، لا شرط لازم ؛ ( كما سيجيء في « ب » من ص ٣٤٩ ) . فإن كان المستثنى متصلاً جاز — في القول الصحيح — وقوعه جملة ، برغم ما في حاشية ياسين ج ١ ، الباب الخامس من أبواب النياحة ، عند الكلام على جر الممنوع من الصرف بالكسرة لإضافته — .



اللهُ العذاب الأكبر . . . ) أعربت هذه الجملة <sup>(١)</sup> ، في موضع نصب على الاستثناء ، و «إلا» أداة استثناء حرف ؛ بمعنى : «لكن» ( الساكنة النون ، التي تفيد الاستدراك والابتداء <sup>(٢)</sup> ) معاً ، وتقتضى أن تسبقها جملة ، وتدخل على جملة جديدة - اسمية أو فعلية - <sup>(٣)</sup> ، فهي متوسطة بين جملتين ؛ فكأن التقدير ؛ لست عليهم بمسيطر ، لكن من تولى وكفر فيعذبه الله . . .

٢ - إن كان المستثنى المنقطع مفرداً منصوباً فأداة الاستثناء : «إلا» تكون - عند أكثر النحاة - بمعنى : لكن ( المشددة النون ) التي تفيد الابتداء <sup>(٢)</sup> ، والاستدراك ، وتعمل عمل : «إن» ، نحو : نام أصحاب البيت إلا عصفوراً مغرداً . فكلمة ؛ «إلا» بمعنى : «لكن» المذكورة ، التي تقتضى بعدها جملة اسمية الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر ؛ سواء أكان خبرها مذكوراً أم محذوفاً . ولا بد - على هذا الرأي - من جملة اسمية بعدها ، ولا بد من ذكر جملة أخرى قبلها ؛ فكأن التقدير : نام أصحاب البيت لكن عصفوراً مغرداً يَقِطُ ، أو : لم يَسْمَ . . .

ويرى سيبويه أن المستثنى المنقطع المنصوب بعد «إلا» إنما هو منصوب بعامل قبلها ؛ شأنه في هذا شأن المستثنى المتصل . فما بعد «إلا» عند سيبويه - مفرد سواء أكان متصلاً أم منقطعاً . وهي بمعنى : «لكن» العاطفة التي لا يقع المعطوف بها إلا مفرداً ، غير أن «إلا» ليست حرف عطف .

والأخذ برأى سيبويه هنا في اعتبار عامل المستثنى المنقطع ، أسهل وأيسر .

٣ - وإن كان المستثنى المنقطع مفرداً مرفوعاً - ؛ كما في حالة البدلية . . .

(١) هي جملة اسمية ، المبتدأ «من» اسم موصول بمعنى الذي ، مبنى على السكون في محل رفع - «تولى» ، فعل ماض ، الفاعل ، ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . . . «فيعذبه» ؛ الفاء ، زائدة ، داخلية على جملة الخبر . «يعذبه الله» جملة من مضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع ؛ خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء - وقد سبق بيان المواضع التي تزداد فيها الفاء في الخبر ، ج ١ ص ٤٨٧ آخر باب المبتدأ والخبر . (٢ و٣) أي : الصدارة في الجملة التي تدخل عليها .

(٢) فهي تقتضى - بعد الجملة السابقة عليها - الدخول على جملة جديدة ، زيادة على ما تفيد من الاستدراك ( وقد مر شرح الاستدراك وتفصيل أحكامه في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١ ) .

عند من يجيزها ، والابتداء عند من لا يجيزها<sup>(١)</sup> — في نحو ؛ ما سهر أصحاب البيت إلا عصفورٌ مغردٌ — كانت أداة الاستثناء «إلا» بمعنى : لكن (ساكنة النون) فأصل التقدير ، ما سهر أصحاب البيت لكن عصفور مغرد سهر .

والسبب في تعدّد هذه التقديرات — كما يبدو — هو إدخال كل ضبط من تلك الضبوط تحت قاعدة نحوية عامة ، أما المعنى فلن يتغير في المستثنى ، ولا المستثنى منه ، ولا غيرهما ، وسيظل المستثنى منصوباً على الاستثناء إن كان جملة أو مفرداً منصوباً ، فإن كان مفرداً غير منصوب فهو بدل . ويجوز في الاسم المرفوع اعتباره مبتدأ خبره مذكور أو محذوف ، كما تقدم — والجملة منصوبة على الاستثناء .

بالرغم من أن المنقطع ليس بعضاً من المستثنى منه فإنه لا يجوز أن يكون منقطع المناسبة والعلاقة بينه وبين المستثنى منه انقطاعاً كلياً في المعتاد — كما سبق<sup>(٢)</sup> — فلا يصح : أقبل الضيوف إلا ثعباناً . كذلك لا يصح أن يسبقه ما هو نص صريح في خروجه وفقد تلك العلاقة ، فلا يجوز : صهلت الخيل إلا الإبل ، لأن الصهيل نص قاطع في صوت الخيل وحدها ؛ فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقاً ؛ فيصير الكلام خلطاً وبتراً . بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل . ( ز ) تقدم — في الحكم الثاني<sup>(٣)</sup> — أن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب والبدل . ويقول النحاة في تفریع هذا البدل كلاماً مرهقاً غير مقبول ، والخير في إهماله ؛ ومنه :

إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع . فمثل : ما جاءني من أحد إلا البائع . . . لا يجوز إعراب «البائع» بدلاً مجروراً من لفظ : «أحد» ، لزعهم أن كلمة : «أحد» مجرورة اللفظ بالحرف الزائد : «من» وهو حرف لا يزداد — غالباً — إلا في كلام منفي ؛ كالمثال السالف ، وأن كلمة : «البائع» معناها مثبت ؛ (لأن الكلام الذي بعد «إلا» مناقض لما قبلها في النفي والإثبات ، كما هو معروف) فإذا كان معناها مثبتاً فكيف تكون بدلاً من كلمة : «أحد» المنفية ،

(١) راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٣٠ .

(٢) في ص ٣١٨ «هـ» .

(٣) ص ٣٢٠ .

المجرورة لفظاً بالحرف الزائد، والبدل على نية تكرار العامل الذى يعمل فى المبدل منه ؟ فكأنهم يقولون :

(إن كلمة : «البائع» المجرورة ملحوظ قبلها فى التقدير الحرف «من» الزائد الذى عمل الجحر فى المبدل منه «أحد» . ويترتب على هذا - عندهم - دخول «من» الزائدة الجحارة فى كلام مثبت بعد «إلا» ، وهى - فى الغالب - لا تكون إلا فى كلام منى ، كما سبق . وفراراً من هذا الذى يرونه محظوراً منعوا البدل بالجحر من لفظة : «أحد» وأجازوا البدل بالرفع من محلها : لأنها مجرورة بمن «لفظاً» وفى محل رفع فاعل للفعل : جاء ، فالتقدير : جاء البائع .

ومثل : ليس اللص بشيء إلا رجلاً تافهاً ، فقالوا لا يجوز ضبط كلمة : «رجلاً» بالجحر على اعتبارها بدلاً من كلمة : «شئ» الجرور لفظها ؛ وإنما يجوز النصب على اعتبارها بدلاً من محل كلمة : «شئ» ، وذلك للوهم السالف أيضاً ؛ وهو أن المبدل منه (وهو كلمة : شئ) مجرور بالباء الزائدة ، وهذه الباء لا تزداد إلا فى جملة منفية ، والمستثنى «إلا» مثبت بعد الكلام المنفى ، فلو أبدلنا كلمة : «رجلاً» من كلمة : «شئ» المجرورة لكان هذا البدل مستلزماً فى التقدير وقوع الباء - وهى العامل فى المبدل منه - قبل البدل أيضاً ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فيترتب على هذا دخول «باء» الجحر الزائدة على مثبت ؛ وهو عندهم ممنوع . فللفرار من هذا أبدلوا كلمة : «رجلاً» من كلمة : «شئ» مع مراعاة محلها ، لا لفظها ، لأن محلها النصب ؛ فهى مجرورة لفظاً ، منصوبة محلاً ، باعتبارها خبر : «ليس» !! .

ومثل : لا ساهر هنا إلا حارس . لا يجوز عندهم أن تكون كلمة : «حارس» بدلاً منصوباً من محل كلمة : «ساهر» المبنية على الفتح لفظاً فى محل نصب . وحجتهم أن كلمة : «ساهر» . . . اسم «لا» واسم «لا» منى ، أما المستثنى هنا فوجِب ، لوقوعه بعد «إلا» . (وما بعدها مخالف لما قبلها نفيًا وإثباتًا ، كما تقدم) - ولما كان العامل فى المستثنى منه : هو : «لا» النافية للجنس وجب عندهم أن تكون عاملة أيضاً فى المستثنى ؛ لأن العامل فى الاثنين لا بد - فى رأى المشهور - أن يكون واحداً ، ثم يقولون : كيف تعمل «لا» فى المستثنى الموجب وهى لا تعمل إلا فى منى ؟ وللفرار من هذا قالوا : إن البدل هو من محل اسم «لا»

قبل دخولها ، وليس من محل اسمها بعد دخولها ، فاسمها قبل دخولها كان مبتدأ<sup>(١)</sup> ، فالبدل مرفوع مثله ، ولا عمل للناسخ فيه إذ ذاك .

ومثل : ما الخائن شيئاً إلا رجلٌ حقيرٌ ؛ فقد منعوا أن تكون كلمة : « رجل » بدلا منصوباً من كلمة : « شيئاً » المنصوبة . وحتموا أن تكون بدلا مرفوعاً من كلمة : « شيئاً » باعتبار أصلها ؛ فقد كانت خبراً مرفوعاً للمبتدأ قبل مجيء « ما » الحجازية التي تعمل عمل : « ليس » . وسبب المنع أن المستثنى منه منفي ، والمستثنى موجب ، والعامل في الاثنين واحد ؛ هو : « ما » الحجازية ، فتكون « ما » الحجازية قد عملت في الموجب ، وهي لا تعمل إلا في المنفي .

ذلك رأيهم ودليلهم<sup>(٢)</sup> في كل ما سبق من الأمثلة الممنوعة ، وهو رأى غريب ( إذ ما الحكمة - كما قال بعض آخر من النحاة - في ارتكاب هذا التكلف<sup>(٣)</sup> ؟ مع أن القاعدة : ( أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع<sup>(٤)</sup> ) .

( ١ ) يجوز في هذا المثل من الأوجه الإعرابية ما يجوز في أشباهه التي عرضوها في باب « لا » النافية للجنس - آخر الجزء الأول - ؛ ومنها : « لا إله إلا الله » . فقد جوزوا في كلمة : « الله » ما يأتي : ( أ ) الرفع على البدلية ؛ مراعاة لمحل « لا مع اسمها ؛ لأن محلها رفع على الابتداء عند سيبويه . ( ب ) أو : الرفع على البدلية مراعاة لمحل اسم « لا » باعتباره في الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل دخول الناسخ . ( ح ) أو : الرفع على البدلية من الضمير المستتر في خبر « لا » المحذوف ؛ فأصل الكلام لا إله موجود ؛ أي : هو .

( د ) أو : النصب على الاستثناء من هذا الضمير المستتر ؛ لأن الجملة تامة غير موجبة ؛ فيجوز في المستثنى أمران كما عرفنا : البدلية ، أو : النصب على الاستثناء .

( ٢ و ٣ ) راجع الأشموني ، وحاشية الصبان ج ٢ أول باب : « الاستثناء » ، عند الكلام على البدل ، في الكلام التام غير الموجب .

( ٣ ) عرضنا صوراً من تطبيقه في آخر الجزء الثالث عند الموازنة بين عطف البيان وبدل الكل .

( ٤ ) وقد يعبرون عن هذه القاعدة بتعابير مختلفة الألفاظ متحدة المعاني ؛ منها : ( يغتفر كثيراً في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ) - كما جاء في الصبان ج ٢ - في باب الإضافة ، عند الكلام على : « أي » . ومنها : ( يغتفر في الثواني ما لا يجوز في الأوائل ) - كما جاء في الجمع ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على الظرف : « لدن » . ومنها : ( أنهم يتساهلون في الثواني ، ويغتفرون في التوابع ) كما جاء في حاشية الأمير على المغني ، ج ١ عند الكلام على الحرف ، « رُبَّ » وتكثير مجروره

ومثلوا له بقوله تعالى : « اسكن أنت وزوجك الجنة » — حيث لا يمكن تسليط العامل على المعطوف<sup>(١)</sup> — فهلا جاز هنا في البدل الجر أو النصب تبعاً للفظ المبدل منه بناءً على هذه القاعدة . . )<sup>(٢)</sup> .

وشئ آخر له الأهمية الأولى ، ولا أعرف أنهم ذكروه ؛ هو كلام العرب في مثل ما سبق ، والمأثور من أساليبهم ، أ جاء خالياً من إتباع المستثنى للفظ المستثنى منه ، أم لم يحى ؟ وفي الحالتين لا يقوم دليل على المنع ؛ لأن عدم المحى ليس معناه التحريم ، فالأمر السلبي لا يكفى في انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف في نظرائه التى يَتَّبَع فيها البدل حركة المبدل منه اللفظية ، كما أن المحى قاطع في الصحة .

الحق أن هذا كله — وأشباهه — هو الجانب المغيب فى : « نظرية العامل » ، إذ يمنحه سلطاناً قوياً يتحكم به فى صياغة الأسلوب ، أو ضبطه ، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام . وقد سبق أن امتدحنا هذه النظرية البارعة التى لم تصدر إلا عن عبقرية ، وذكاء لَمَّاح ، وقلنا<sup>(٣)</sup> إنها لا عيب فيها إلا ما قد يشوبها فى قليل من الأحيان من مثل هذه الهنات .

( ح ) فى مثل : ما أحدٌ يقول الباطل إلا الدنىءُ ، يجوز فى كلمة : « الدنىء » أن يكون بدلاً مرفوعاً من كلمة : « أحد » أو : من ضميره المستتر الواقع فاعلاً للمضارع . ويجوز نصبه على الاستثناء . فلرفع ناحيتان ، وللنصب واحدة . أما فى مثل : ما رأيت أحداً يقول الباطل إلا الدنىءُ ، فيجوز فى كلمة : « الدنىء » النصب على الاستثناء ، أو : على البدلية من كلمة : « أحد » المنصوبة ويجوز فيها الرفع على البدلية من الفاعل المستتر فى الفعل المضارع ؛ فللنصب ناحيتان وللرفع ناحية .

\* \* \*

( ١ ) لأن فعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً . ومثل هذا ما يقال فى الحرف : « رُبَّ » من صحة عطف المعرفة على الاسم المحرور به ، مع أن « رب » حرف لا يجر لإلا النكرة — كما سيحىء فى حروف الجر ص ٥٢٣ —  
( ٢ ) وقد ردوا هذا الكلام بأن الأخذ بتلك القاعدة إنما يكون فى بعض المواضع دون بعض وليست مطردة .  
( ٣ ) ج ١ ص ٤٥ م ٦ . وهذا غريب أيضاً .

(ب) الحكم إذا كانت أداة الاستثناء هي «إلا» المكررة<sup>(١)</sup> :

(١) قد يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض ، وتقوية «إلا» الأولى

الاستثنائية ، غير إفادة استثناء جديد . ولهذه الحالة صورتان :

الأولى : أن تقع «إلا» التي تكررت للتوكيد اللفظي المحض ، بعد «الواو» العاطفة — ولا يصح أن تقع بعد غيرها من حروف العطف — نحو : أحب ركوب السفن إلا الشراعية ، وإلا الصغيرة . فالواو حرف عطف . «إلا» الثانية : للتوكيد اللفظي ، ولا تفيد استثناء . و «الصغيرة» معطوفة على «الشراعية» ؛ فهي مستثنى ، بسبب العطف ، لا بسبب «إلا» المكررة<sup>(٢)</sup> ؛ ولهذا يكون المستثنى المعطوف تابعاً للمعطوف عليه في ضبطه . ولا تأثير لوجود «إلا» المكررة في ضبطه . أو ضبط غيره ، وإنما تأثيرها مقصور على ما تتضمنه من فائدة معنوية يحققها التوكيد اللفظي بها .

الثانية : ألا تقع «إلا» التي جاءت للتكرار المحض بعد حرف عطف ، ولكن يكون اللفظ الواقع بعدها مباشرة متفقاً مع المستثنى الذي قبلها في المعنى والمدلول . برغم اختلاف اللفظين في الحروف الهجائية ، ويكون ضبط اللفظ بعد المكررة جارياً على افتراض أنها غير موجودة ؛ فوجودها وعدمها سواء من ناحية الحكم الإعرابي الذي يخصه . مثال ذلك رجل يقال له : هارون الرشيد ، أو : محمد الأمين ... أو ... — نحو : جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد ، اشتهر الخلفاء إلا محمداً إلا الأمين . فكلمة : «إلا» الثانية في المثالين لا تفيد استثناء جديداً ، لأن «الرشيد» المقصود هو : «هارون» ، و «الأمين» المقصود هو : «محمد» . وإنما أفادت الثانية توكيداً لفظياً

(١) سبق الكلام على : «إلا» غير المكررة في ص ٣١٩ .

(٢) وهذا الحكم ينطبق على جميع أنواع المستثنى الثلاثة إذا تكررت «إلا» وقد سبق مثال «النام الموجب» أما مثال «النام غير الموجب» فنحو : لا أحب ركوب السفن إلا البواخر ، وإلا الكبيرة . وأما مثال «المفرغ» فقول الشاعر :

لا يَمْنَحُ النفس ما ترجوه من أرب إلا الطموح ، وإلا الجُدُّ ، والعملُ  
وقول الآخر :

وما الفضل إلا أن تجود بنائل وإلا لِقَاءُ الخلِّ ذى الخلق العالى  
فالمصدر المؤول بعد «إلا» ، الأول خبر . أما الثانية فلمجرد التوكيد اللفظي ، والمصدر الصريح بعدها معطوف بالواو على المصدر المؤول .

لكلمة : « إلا » الأولى ، ولا تأثير للثانية في ضبط كلمتي : « الرشيد ، والأمين » ، فكل واحدة منهما تعرب هنا بدل كل من كل<sup>(١)</sup> ، أو : عطف بيان من المستثنى الأول . ولو حذفنا كلمة : « إلا » التي جاءت للتكرار ما تغير الضبط ولا الإعراب ، فوجودها لا أثر له من هذه الناحية الإعرابية ، على الرغم من أثرها المعنوي الذي يكون للتوكيد اللفظي المحض .

ولو قلنا : ما جاء القومُ إلا هارونُ إلا الرشيدُ لصَحَّ في كلمة : « الرشيد » الرفع أو النصب ، تبعاً لكلمة : « هارون » التي يجوز فيها الأمران ، بسبب أن الاستثناء تام غير موجب . وكذلك ما جاء القومُ إلا محمداً ، أو محمداً ، إلا الأمينُ ؛ فيجوز في كلمة : « الأمين » الأمران للسبب السابق . فكأن « إلا » المكررة غير موجودة : إذ لا أثر لها في الحكم الإعرابي .

ولو قلنا : ما اشتهر إلا هارونُ إلا الرشيدُ ، لوجب رفع كلمة « الرشيد » إبتاعاً لكلمة : « هارون » التي يجب رفعها ؛ بسبب أن الاستثناء مفرغ . وكذلك الحال في : ما جاء إلا محمدُ إلا الأمينُ<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( ب ) وقد يكون تكرار « إلا » لغير التوكيد اللفظي المحض ، وإنما الغرض استثناء جديد : بحيث لو حذفت لم يفهم الاستثناء الجديد ، ولم يتحقق المراد منه ؛ فهي في هذا الغرض كالأولى تماماً ؛ كلتاها تفيد استثناء مستقلاً ؛ وفي هذه الحالة تتعدد الأحكام على الوجه الآتي :

( ١ ) البدل في هذا المثال بدل كل من كل ، وفي غيره قد يكون بدل بمض ، أو : اشتغال ، أو : إضراب ؛ مثل : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا وجهه ، أو : إلا عطفه ، أو : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا المهندس المبتكر .

( ٢ ) وفي « إلا » المكررة للتوكيد المحض يقول ابن مالك :

وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ : كَلَّا تَمَرُّزُ بِهِمْ ، إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

يريد : اعتبر « إلا » ملغاة ، أي : غير موجودة ، إذا كانت للتوكيد ، وأردت أن تضبط ما بعدها . ومثل لها بمثال هو : لا تمرز بهم إلا الفتى إلا العلا . والعلا أو العلاء ، هو اسم الفتى . فالفتى هو : العلاء ، والعلاء هو الفتى . وهو بدل كل ، أو عطف بيان من كلمة : « الفتى » . ولو حذفت « إلا » المكررة ما تنير الإعراب ؛ فوجودها وعدمها سيان من هذه الوجهة الإعرابية وحدها - كما شرحنا - .

١ - إن كان تكرارها لغير التوكيد في كلام تام موجب فالمستثنيات كلها منصوبة في كل الأحوال ؛ نحو : ( ظهرت النجومُ إلا الشمسَ - إلا القمرَ - إلا المريخَ ) .

٢ - إن كان الكلام تاماً غير موجب والمستثنيات متقدمة على المستثنى منه نُصِبَتْ جميعاً ؛ نحو : ( ما غاب إلا الشمسَ - إلا القمرَ - إلا المريخَ - النجومُ ) .

فإن تأخرت نصبت أيضاً . ما عدا واحداً منها - أيّ واحد - فيجوز فيه أمران ؛ إما النصب على الاستثناء كغيره ، وإما البدل من المستثنى منه ؛ مثل : ما غابت النجومُ ، إلا الشمسُ ( بالرفع أو النصب ) إلا القمرَ - إلا المريخَ .

٣ - إن كان الكلام مفرعاً وجب إخضاع أحد المستثنيات <sup>(١)</sup> لحاجة العامل الذى قبل « إلا » ، « الأولى » ، ونصب باقى المستثنيات ، نحو : ( ما نبت إلا قَمَحٌ جيد - إلا شعيراً غزيراً - إلا قصباً قوياً . . . ) .

وإذا كانت « إلا » التى جاءت للتكرار تفيد استثناء جديداً - كما سبق - فلا بد أن يحىء بعدها مستثنى ، ولا بد أن يكون له مستثنى منه . فأين هذا المستثنى منه ؟ أهو المستثنى منه الأول السابق ، أم هو المستثنى الذى قبل « إلا » المكررة مباشرة ، فيكون المستثنى الذى بعدها خارجاً ومطروحاً من المستثنى الذى قبلها مباشرة ؟

وبعبارة أخرى : أين « المستثنى منه » بعد « إلا » المكررة لغير توكيد في مثل : بكرّ العاملون إلا صالحاً ، إلا محموداً ، إلا حسيناً ؟ فكلمة : « محموداً » مستثنى ثان ، فأين المستثنى منه ؟ أهو : « العاملون » منه الأول ، أم هو « صالحاً » المستثنى الذى قبله مباشرة ؟ .

وكذلك : « حسيناً » مستثنى ثالث . . . فأين المستثنى منه ؟ أهو العاملون أم ( محموداً ) ، أم ماذا ؟ .

إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض - كهذا المثال - كان المستثنى منه هو الأول حتماً ، وهو هنا : العاملون . أما إذا أمكن استثناء كل واحد مما

(١) ليس من اللازم أن يكون الأول ، وإن كان هو المستحسن .



قبله مباشرة - كالأعداد - فيجوز الأمران ، أى : استثناء كل واحد مما قبله مباشرة ، أو استثناء المجموع من المستثنى منه الأول ؛ ففي مثل : أنفقت عشرة ، إلا أربعة ، إلا اثنين ، إلا واحداً ، يجوز إسقاط المستثنيات كلها من العشرة ، فنجمع أربعة ، واثنين ، وواحداً ، ونطرح المجموع من العشرة ؛ فيكون الباقي الذى أنفق هو ثلاثة . (أى :  $10 - (1 + 2 + 4) = 3$ ) كما يجوز إسقاط المستثنى الأخير مما قبله مباشرة . ثم نسقط الباقي من المستثنى الذى قبله مباشرة ... ، وهكذا ، فما بقى آخر الأمر يكون هو المطلوب ، ففي المثال السابق : نطرح ١ من ٢ فيكون الباقي : ١ ثم نطرح ١ من ٤ فيكون الباقي : ٣ ثم نطرح ٣ من ١٠ فيكون الباقي : ٧ وهو المبلغ الذى أنفق .

والأحسن فى الطريقة الثانية جمع الأعداد التى فى المراتب الفردية ، ومنها المستثنى منه الأول ، ثم جمع الأعداد التى فى المراتب الزوجية ، وطرح مجموعها من مجموع الفردية ، فباق الطرح هو المطلوب .  
ويلاحظ أن الطريقتين جائزتان ولكن نتيجهما مختلفة ، ولهذا كان اختيار إحداهما خاضعاً للقرائن ؛ فهى التى تُعين إحداهما فقط مراعاة للمعنى .  
على الرغم من صحة استعمال الطريقتين - فالأنسب العدول عنهما فى كل مقام يقتضى وضوحاً فى الأداء ، وسموّاً فى التعبير .

\* \* \*

ولو أردنا تلخيص كل ما تقدم من الأحكام الخاصة بكلمة : « إلا » المكررة (١)

(١) وفى أحكام « إلا » المكررة لغير التوكيد يقول ابن مالك :  
وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ تَفْرِيعٌ - التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعُ  
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِلَا اسْتِثْنَاءٍ وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُعْنَى  
(التقدير : إن تكررت « إلا » لا لتوكيد فدع التأثير بالعامل فى واحد مما استثنى بإلا - مع التفريع .  
أى : فى حالة التفريع . . . )

يريد : إذا تكررت « إلا » لغير التوكيد فإن كان الكلام « مفرغاً » ، فأترك واحداً من المستثنيات ليخضع لتأثير العامل الذى فى الجملة السابقة ، وانصب باقى المستثنيات ، فليس عن نصبها غنى ، أى : مفر . ثم انتقل إلى الحالات الأخرى التى ليس فيها تفريع ؛ فقال :

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِمِ نَصْبُ الْجَمِيعِ اخْتِصَامُهُ بِهِ وَالتَّزِمُ  
يريد فى الحالات التى ليس فيها تفريع - وهى حالة التام الموجب ، وحالة التام غير الموجب - إن =

المفيدة لاستثناء جديد - أى : التى ليست للتوكيد المحض - لكان التلخيص الموجز هو :

- ١ - إذا تكررت « إلا » لغير التوكيد المحض نُصِبَتْ بعدها المستثنيات فى جميع الأحوال ، وفى مختلف الأساليب ، إلا فى حالة : « التفرغ » فيجب - حتماً - تخصيص مستثنى واحد يخضع فى إعرابه لحاجة العامل ، ونصب ما عداه .
- ٢ - ويجوز فى حالة الكلام التام غير الموجب إذا تأخرت المستثنيات اختيار واحد منها ليكون بدلاً من المستثنى منه الأول ، ويجوز نصبه مع باقيها .

---

= تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعاً فى مختلف أحوالها . أما إن تأخرت فقال فيها :

وَأَنْصَبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِئْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا ؛ كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ  
كَلِمَ يَفْعُوا إِلَّا أَمْرٌ إِلَّا عَلَى وَحْكُمِهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

أى : تنصب المستثنيات كلها فى حالة التأخير ؛ فإن كان الكلام تاماً غير موجب ، صح اختيار واحد منها ، وضبطه بما كان يستحقه من الضبط لو لم تتكرر إلا ، وهذا الضبط هو البدلية أو النصب كما وضعه مثاله ؛ وهو : ( لم يفوا إلا أمرؤ إلا على ) فيجوز فى « على » الرفع على البدلية من « أمرؤ » ، أو النصب . ثم بين أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول . فا تكرر من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول من الخروج مما قبله إثباتاً أو نفياً .  
بقى أن نعرف إعراب : ( كما لو كان . . . ) وقد سبق البيان فى آخر هامش ص ٣٢٥ .

## المسألة ٨٢ :

أحكام المستثنى الذى أدواته أسماء<sup>(١)</sup> :

(غير ، وسوى ، بلغاتها المختلفة)

من أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح ؛ أشهره : غير ، وسوى ( وفيها لغات مختلفة : سَوَّى ، سَوَّى ، سَوَّى ، سَوَّى ) وهذه الأسماء الصريحة — عند استعمالها أداة استثناء — تشترك فى المعنى وفى الحكم .

فأما « غير » — ومثلها نظيراتها — فعنها إفادة المغايرة . . . أى : الدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها فى المعنى الذى ثبت له ، إيجاباً أو نفيّاً ؛ فعنى : « أسرع المتسابقون غير سعيد » ، أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين فى هذا الأمر سعيداً ؛ فهو لم يسرع ، فكان مخالفاً ومغايراً لهم أيضاً . وكذلك : « ما ضحك الحاضرون غير صالح » . فالمعنى : أنهم لم يضحكوا ، مغايرين ومخالفين صالحاً فى هذا ، أى : فى عدم الضحك ؛ لأنه ضحك دونهم ، فكان مخالفاً ومغايراً أيضاً . ومثل هذا يقال فى بقية أسماء الاستثناء .

وأما حكم تلك الأسماء فينحصر فى أمرين<sup>(٢)</sup> ؛ أولهما : ضبط المستثنى الواقع بعد كل اسم منها ، وطريقة إعرابه .

وثانيهما : ضبط أداة الاستثناء الاسمية ، وطريقة إعرابها ، ( لأنها اسم لا بد له من موقع إعرابى ؛ فيكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، على حسب موقعه من الجملة ؛ كشأن جميع الأسماء ) .

(١) من هذه الأسماء : بَيِّنْد ، وسيجىء الكلام عليها وعلى الفرق بينها وبين « غير » وأخواتها فى :

« ١ » « من » الزيادة ، ص ٣٤٩ .

(٢) لا بد قبل النظر فى تحقق هذين الأمرين معاً ، من أن يكون الكلام جارياً على ما يقتضيه ويتطلبه أسلوب الاستثناء ؛ بحيث لا يستقيم المعنى إلا على أساس الاستثناء . والسبب فى هذا الشرط أن كل اسم من أدوات الاستثناء الاسمية يصلح فى ذاته لأشياء كثيرة ، منها الاستثناء ، وغيره ؛ فلا يتعين للاستثناء إلا إذا اقتضى السياق ذلك ، وتحققت أركان الاستثناء بوجود المستثنى منه أو بعدم وجوده إن كان الكلام « مفرغاً » فلا بد من النظر لحاجة السياق أولاً —

( ١ ) فأما ضبط المستثنى وإعرابه فليس له إلا ضبط واحد ، وإعراب واحد ، هو : ضبطه بالجر ، ويعرب « مضافاً إليه » ، إليه دائماً ، — ولا بد أن يكون مفرداً<sup>(١)</sup> — والأداة الاسمية هي المضاف . كما في الأمثلة الآتية :

أسرع	المتسابقون	غير	سعيد
فرح	الفائزون	غير	واحد
ظهرت	النجوم	غير	نجم

( ب ) ما أسرع المتسابقون غير سعيد ، أو : غير سعيد .  
ما رأيت الفائزين غير سعيد ، أو : غير سعيد .  
ما نظرت للنجوم غير نجم ، أو : غير نجم .

( ح ) ما أسرع . . . غير سعيد .  
ما رأيت . . . غير سعيد .  
ما نظرت . . . لغير سعيد .

ففي كل هذه الأمثلة — وأشابهاها — لا يكون المستثنى إلامضافاً إليه مجروراً ، مفرداً<sup>(١)</sup> ، وأداة الاستثناء الاسمية هي : المضاف .

( ب ) وأما ضبط أداة الاستثناء وإعرابها فيختلف باختلاف حالة الكلام ، فحين يكون الكلام تاماً موجباً ، تُنصب على الاستثناء<sup>(٢)</sup> كما في « ا » من الأمثلة السالفة ، وكقول الشاعر :

كلّ المصائب قد تمرّ على الفتي وتَهون ، غير شاة الحساد

وحين يكون الكلام تاماً غير موجب يجوز نصبها على « الاستثناء » ، ويجوز إتباعها للمستثنى منه ؛ كما في « ب » من الأمثلة السالفة ، وكما في قولهم : ( أين الأقوال من الأفعال ، فلن تتحقق بالكلام الغايات الجليلة غير بعض منها ، وما أقلّه ؟ )  
وحين يكون الكلام مفرغاً تضبط وتعرب على حسب حاجة الجملة ؛ فقد

( ١٩١ ) أى : ليس جملة ولا شبهها .

( ٢ ) في الأخذ بهذا الرأي راحة وبسهولة ؛ لأنه يسائر في إعرابه إعراب المنصوب من المستثنيات الأخرى . ولأن الاعتراض عليه أخف من الاعتراض على الرأي القائل بإعرابها حالاً « مؤولة » ، بمعنى : « مغاير » ، وعلى الرأي القائل إنها منصوبة على التشبيه نظرف المكان في الإيهام ( انظر الحالة الثانية التي تشمل على ما أُلحق باسماء الزمان المهمة — ص ٢٠٢ ) ، ولنا حاجة إلى الإنقال بعرض الأدلة ؛ لأنها جدلية محضة ؛ ولا أثر لها في الأسر الهام . وهو : ضبط الكلمة .

تكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرهما ، كما في « ج » من الأمثلة السالفة ، وكقولهم : لا ينفع المرء غير عمله .

يفهم من كل ما تقدم : ( أنه يُطبَّق على كلمة : « غير » — عند ضبط صيغتها الخاصة — كل الأحكام التي تجرى على المستثنى بإلا عند إرادة ضبطه <sup>(١)</sup> بالتفصيلات المختلفة التي سبقت هناك . ولا فرق في هذا التطبيق بين : « غير » وباقي أخواتها الأسماء <sup>(٢)</sup> ) . لكن بينها وبين أخواتها <sup>(٣)</sup> بعض فروق في نواح أخرى ؛ منها : أن المضاف إليه بعد الأداة « غير » <sup>(٤)</sup> قد يحذف إذا دلت عليه قرينة : مثل : ( عرفت خمسين ليس غير <sup>(٥)</sup> ) ، أي : ليس غير الخمسين . ولا يصح : عرفت خمسين ليس سوى . لأن « سوى » بلغاتها المختلفة واجبة الإضافة لفظاً ومعنى ، ولا يصح قطعها عن هذه الإضافة اللفظية <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) ويجوز بناؤها على الفتح في كل الحالات بشرط أن تكون مضافة إلى مبنى . شأنها في ذلك شأن الأسماء المتوصلة في الإبهام ( وقد سبقت الإشارة إلى المراد منها في باب الظرف ص ٣٠٢ ) ومنها : غير ، ومثل ، وبعض الظروف التي عرضناها . . . ) ( ٢ ) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ ، مُعْرَبًا      بِمَا لَمْ تُسْتَثْنِ بِإِلَّا نُسْبًا  
وَلَيْسَ سِوَى ، سِوَى ، سِوَاءٍ — اجْعَلَا      عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

( التقدير : استثنى بكلمة : غير ، مجروراً ، أي : مستثنى مجروراً . حالة كون لفظ : « غير » معرباً بمثل ما نسب للمستثنى بإلا . أي : معرباً مثل إعرابه في الحالات المختلفة ) . يريد : أن المستثنى « بغير » مجرور دائماً . وأن كلمة « غير » نفسها تضبط بالضبط الذي يكون للمستثنى « بإلا » فيما لو حذفت « غير » ، وحلت محلها : « إلا » وجاء بعد « إلا » مستثناه — كما شرحنا — .

ثم بين أن مثل « غير » في ذلك كلمات أخرى ؛ منها : سوى — سواء . وأن الأصح أنها تشبهها في الاستثناء . وليست ظرفاً إلا عند فريق .

( ٣ ) أما الفرق بين « غير » و « إلا » و « بئذ » فيجىء في « ب » من ص ٣٤٩ .

( ٤ ) وبعض أدوات سيجىء ذكرها في مكانها الخاص من باب الإضافة ج ٣ .

( ٥ ) يصح ضبط « غير » هنا بأوجه متعددة ؛ منها : البناء على الضم ؛ باعتبارها اسم « ليس » والخبر محذوف ؛ ويكون المضاف إليه محذوفاً مع نية معناه ، والتقدير — مثلاً — : ليس غير الخمسين معروفاً . ويجوز في : « غير » أن تكون مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبنى ( وهو : الضمير ) في محل رفع اسم « ليس » أيضاً والتقدير : ليس غيرها ، والخبر محذوف كالسابق . ويجوز أن تكون مرفوعة منوطة باعتبارها اسم « ليس » ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينول لفظه ولا معناه ، والخبر محذوف أيضاً ، أي : ليس غير . . . ، والتقدير : ليس غير الخمسين معروفاً . ويجوز تصبها مع تنوينها باعتبارها خبر « ليس » واسمها محذوف : والتقدير : عرفت خمسين ليس المعروف غيراً ، أي : غيرها — وسيجىء الكلام على : « غير » في باب الإضافة — ج ٣ م ٩٥ .

( ٦ ) بيان هذا في مكانه المناسب من باب الإضافة ( ج ٣ ) عند الكلام على : « غير » .

ومنها : أن « غير » لا تكون ظرفاً . أما « سوى » فتقع ظرف مكان في مثل : « جاء الذى سواك » . عند من يرى ذلك ، ويجعلها صلة الموصول ؛ ( لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ) ، والتقدير عنده : جاء الذى استقر فى مكانك عوضاً عنك ، ثم توسعوا فى استعمال « سواك » ومكانك ، فجعلوهلما - مجازاً - بمعنى : « عوضك » من غير ملاحظة حلول بالمكان .

ومنها : أن استعمال « غير » فى الاستثناء ليس هو الأكثر ، وإنما الأكثر أن تكون :

١ - نعتاً لنكرة ؛ فتفيد مغايرة مجرورها للمنعوت ، إما فى ذاته المادية ؛ نحو : ( أقبلت على رجل غير<sup>(١)</sup> على ) ، وإما فى وصف طارئ على ذاته المادية ، نحو : ( خرج البريء من المحكمة بوجه غير الذى دخل به ) ، ذلك أن وصف الوجه مختلف فى الحالتين . . . ، أما ذات الوجه ، ومادته التى يتكون منها ، فلم تتغير . وكقول الشاعر :

تحاول منى شيمةً غيرَ شيمتى وتطلب منى مذهباً غير مذهبي  
« فالشيمة ، أو المذهب » وصف طارئ على الذات ، وأمر عرضيٍّ لاحقٍ بها ، وليس جزءاً أساسياً فى تكوينها المادىّ الأصيل .

٢ - أو نعتاً لشبه النكرة : وهو المعرفة المراد منها الجنس<sup>(٢)</sup> ، نحو قوله تعالى : ( اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ) فكلمة « غير » مجرورة ، وهى لذلك نعت لكلمة : « الذين » المراد بها جنس لأقوام مُعَيَّنِينَ<sup>(٣)</sup> ، وليست للاستثناء ؛ إذ لو كانت للاستثناء لوجب نصبها .

( ١ ) ليست هنا أداة استثناء لما هو مقرر من وجوب أن يكون المستثنى منه - فى الأغلب - أعم من المستثنى ، بحيث يشمل .

( ٢ ) كاسم الموصول ؛ فإنه مبهم باعتبار عينه ، من غير اعتبار صلته معه ؛ فإنها تزيل إبهامه ، وتجعله معيناً . ( كما سيحى فى « ج » من ص ٣٥٠ ) .

( ٣ ) كيف تقع « غير » نعتاً لاسم الموصول وأشباهه مع أنها نكرة وهو معرفة ؟ والجواب : أن منعوتها وحده - من غير الصلة - بمنزلة النكرة ؛ فهى مطابقة له فى التنكير ، أو : أن إبهامها وتنكيرها ضعيفان - بسبب وقوعها بين ضدين - فهى قريبة من المعرفة ؛ فتقع نعتاً للمعرفة بالإيضاح الوارد عنها فى ج ٣ باب الإضافة . والرأى الحق هو أن العرب استعملت فى كلامها « غير » نعتاً للنكرة أحياناً ، والمعرفة التى تشبهها حيناً ؛ كما فى الآية المعروضة . وتفصيل هذا كله على وجه =

وإذا وقعت نعتاً - كما في الحالتين السالفتين - فإنها تكون مؤولة بالمشق ؛ بمعنى : مغاير (١) .

٣ - يلى هاتين فى الكثرة أن تقع موقعاً إعرابياً آخر مما تصلح له الأسماء الجامدة ؛ كالمبتدأ فى قول الشاعر :

وغير تقى يامر الناس بالتقى طيب يداوى والطبيب مريض  
وكالخبر - ومنه خبر النواسخ - فى قول الشاعر :

وهل ينفع الفتیان حسن وجوههم إذا كانت الأعمال غير حسان  
وكالفاعل ونائبه ، والمفعول به . . . و . . . ، وكل هذا قياسى فصيح .

أما « سوى » فالأكثر فيها أن تكون للاستثناء ؛ كالأمثلة السالفة ؛ ولغير الاستثناء فى نحو : سواك متسرع - رأيت سواك متسرعاً - القوة بسوى الحق مهزومة . . . - لا ينفع سوى الصبر عند معالجة المشكلات ، وكقول الشاعر :

وإذا تباع كريمة أو تُشتري فسواك بائعها ، وأنت المشتري  
وقول الآخر :

أترك ليلى ليس بينى وبينها سوى ليلة ؟ إنى إذاً لصبور .  
وقد تكون نعتاً لنكرة ، أو لشبه نكرة كما تكون « غير » . . . وهكذا (٢) .

\* \* \*

حكم تابع المستثنى « بغير » وأخواتها .

مما يلاحظ أن المستثنى « بغير وأخواتها الأسماء » مجرور دائماً ؛ لأنه « مضاف إليه » .  
لكن إذا جاء بعده تابع (٣) له جاز فى التابع أمران :

= مناسب - ولا سيما ما يتعلق باكتسابها التعريف من المضاف إليه المعرفة ، أو عدم اكتسابها ، وكذلك صحة دخول « أل » عليها وعدم صحتها . . . - مُدَوَّن فى المرجع السالف ( ج ٣ باب الإضافة ، م ٩٣ ص ٢٥ عند الكلام على الحكم السادس من الأحكام المترتبة على الإضافة . . . )

( ١ ) لأن النعت لا يكون - فى الأغلب - إلا مشتقاً ، أو مؤولاً به .

( ٢ ) سيجى فى : ه من ص ٣٦١ أن « سوى » قد تكون - أحياناً - بمعنى : ( ولا سيما ) ؛

طبقاً للبيان الشامل الذى سبق تفصيله فى ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦ - باب : « الموصول » .

( ٣ ) سبق أن التوايع أربعة : النعت - العطف - التوكيد - البدل . ( وفى إلجز الثالث باب خاص

بكل واحد ) .

أحدهما : الجر مراعاة للفظ المستثنى المجرور ؛ نحو : قدمت المنح للفائزين غير محمود وحسن .

ثانيهما : ضبطه بمثل ضبط المستثنى « بإلا » ، لو حذفت « غير » وحل محلها : « إلا » . وذلك بأن نتخيل حذف كلمة : « غير » ، ووقوع « إلا » موقعها ، وضبط المستثنى بغير على حسب ما تقتضيه الحالة الجديدة بسبب مجيء « إلا » ، في مكان « غير » ، ثم نضبط تابعه بمثل حركته الجديدة ، ففي المثال السابق : ( قدمت المنح للفائزين غير محمود ) — يصير : قدمت المنح للفائزين إلا محموداً ، فصار المستثنى منصوباً مع « إلا » بعد أن كان مجروراً مع الأداة : « غير » ، فيصح في تابعه أن يكون منصوباً مع كلمة « غير » أيضاً ، على تخيل « إلا » المقدرة والملاحظة ، وأن المستثنى بها — على فرض وجودها في الكلام — منصوب ؛ فنقول : قدمت المنح للفائزين غير محمود ، وحسن أو : غير محمود وحسن ؛ بافتراض أن كلمة : « محمود » مجرورة في ظاهرها ؛ لأنها مستثنى للأداة « غير » ، ومنصوبة في التقدير والتوهم ؛ لأنها مستثنى للأداة : « إلا » المقدرة ، ولهذا يصح النصب والجر في كلمة : « ضرب » من قول الشاعر :

ليس بيني وبين قيس عتابٌ غير طعن الكلبى ، وضرب الرقاب

ومثل : ما جاء الفائزين غير محمود وحسن ، أو : حسناً ، أو : حسن ؛ لأننا لو وضعنا الأداة : « إلا » مكان الأداة « غير » لجاز في المستثنى ، الذى كان مجروراً بعد « غير » أمران بعد مجيء « إلا » هما النصب على الاستثناء ، والرفع على البدلية ، هكذا : ما جاء الفائزون إلا محموداً — أو محمود ، فيجوز في تابعه الأمران : النصب والرفع ؛ وهذا يجرى أيضاً في تابع المستثنى بكلمة : « غير » التى تجيء في مكان : « إلا » فيجوز فيه الأمران زيادة على جره . ومعنى هذا أن كلمة « حسن » وهى المعطوفة في المثال السالف ، يجوز فيها الجر ، والنصب ، والرفع . والنحاة يسمون الضبط الناشئ من التخيل السالف : « الإعراب على التوهم »<sup>(١)</sup> أو : « على المحل » وهو مقصور — فى باب الاستثناء — على المستثنى « بغير » وأخواتها الأسماء . ولا يجوز في غيرها . ومع جوازه المشار إليه يحسن البعد عنه ، وعن التوهم عامة ؛ حرصاً على أهم خصائص اللغة ، وتمسكاً بسلامة البيان .



. . . . .  
. . . . .

### زيادة وتفصيل :

( ١ ) من أخوات « غير » الاستثنائية كلمة بمعناها ، هي : « بَيْدَ »<sup>(١)</sup>  
( وقد يقال فيها : « مَيْد » ) ، ولكنها تختلف عن « غير » في أمور :

منها : ملازمة « بيد » للنصب دائماً ، على اعتبارها حالا مؤولة ، بمعنى :  
« مغاير » ، أو على اعتبارها منصوبة على الاستثناء ؛ فلا تكون صفة ، ولا تكون  
مرفوعة ، ولا مجرورة ، ولا تكون منصوبة إلا على الاعتبار السابق .

ومنها : أنها لا تكون أداة استثناء إلا في الاستثناء المنقطع .

ومنها : أنها مضافة دائماً إلى مصدر مؤول من : « أن » ومعمولها « . ولا يجوز  
قطعها عن الإضافة .

ومن الأمثلة : فلان غنيّ ، بَيْدَ أنه جشعٌ ، وأخوه فقير بَيْدَ أنه عزيز  
النفس .

( ب ) تختلف الأداتان « غير » و « إلا » في أمور<sup>(٢)</sup> ؛ أهمها :

١ - أن كلمة : « غير » لا يقع بعدها الجمل ؛ لأنها اسم لا يضاف إلا  
للمفرد .

أمّا « إلا » فيقع بعدها المفرد والجمل بنوعيهما الاسمية والفعلية ، ( وقد سبق<sup>(٣)</sup>  
القول بأنه لا داعي للأخذ بما اشترطه بعض النحاة لوقوع الجمل بعدها ، وهو : ( ألا  
يكون الاستثناء متصلاً ، وأن يكون الكلام مفرغاً - وأن يكون الفعل في الجمل  
الفعلية إما مضارعاً ، نحو : ما النبيل إلا يعمل الخير ، وإما ماضياً مقترناً بالحرف  
« قد » نحو : ما النبيل إلا قد قام بالواجب ، وإما ماضياً مسبوقاً بماض آخر  
قبل « إلا » ، نحو : ما أرسلت رسالة إلا تمنيت أن ترضى صاحبها . وقول  
الشاعر :

( ١ ) وهي التي سبقت لها الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٣٤٣ .

( ٢ ) سبق ( في ص ٣٤٥ ) بيان الفوارق بين « غير » وأخواتها الأخرى .

( ٣ ) في رقم ٣ من هامش ص ٣٣٢ البيان والإيضاح .

بطور سيناء - كرم ، ما مررت به إلا تعجبت ممن يشرب الماء  
فالظاهر أن ماسبق ليس بالشروط المحتومة، وإنما هو البادى فى الصور الكثيرة<sup>(١)</sup>.

٢ - يجوز أن يقال : عندى درهم غير جيد ، على النعت ، ولا يجوز :  
عندى درهم إلا جيد - لأن الكثير فى وقوع « إلا » نعتاً أن يكون ذلك فى أسلوب  
يصح فيه الاستثناء . وهنا لا يصح الاستثناء ؛ لمخالفته الكثير<sup>(٢)</sup> . . .

٣ - يجوز أن يقال : قام غير واحد . ولا يجوز : قام إلا واحد ؛ لأن حذف  
المستثنى منه لا يكون فى الكلام الموجب .

٤ - يجوز أن يقال : أقبل الإخوان غير واحد وزميلة ، أو زميلة ، بجر  
« زميلة » مراعاة للفظ المعطوف عليه ، أو نصبها حملاً على المعنى المتخيل - كما  
شرحناه ، وأبدينا فيه رأينا من قبل<sup>(٣)</sup> - ولا يجوز مع « إلا » تخيل سقوطها ،  
ولإحلال « غير » محلها . . .

٥ - يجوز أن يقال : ما جئتكم إلا ابتغاء علمك ، ولا يجوز مع الأداة :  
« غير » إلا الجر ، أى : ما جئتكم لغير ابتغاء معروف ؛ لأن المفعول لأجله يجب  
أن يكون مصدرراً . و « غير » ليست مصدرراً .

( ح ) قد يقتضى المعنى أن تخرج « إلا » عن الحرفية ، وعن أن تكون أداة  
استثناء ، لتكون اسماً بمعنى : « غير » وتعرب صفة - بشرطين<sup>(٤)</sup> .

أولهما : أن يكون الموصوف نكرة أو ما يشبهها من معرفة يراد بها الجنس  
- كما سبق<sup>(٥)</sup> - مثل المعرف بأل الجنسية . . .

( ١ ) فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٢ البيان والايضاح .

( ٢ ) يوضح هذا ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٣ . وما سيحىء فى « ج » .

( ٣ ) ص ٣٤٧ و ٣٤٨ - عند الكلام على تابع المستثنى بـ « غير » .

( ٤ ) زاد بعض النحاة شرطاً ثالثاً ؛ هو : أن تكون فى الأسلوب الذى تقع فيه نعتاً صالحة لأن  
تكون للاستثناء . والتحقيق أن هذا الشرط مردود بدليل أن سيبويه يمثل لها بقوله : ( لو كان معنا رجل  
إلا زيد لملكنا ) بل إن المبرد يصرح - فى أحد رأيه - بأن سيبويه يشترط ألا تكون صالحة للاستثناء ،  
ويذكر مثاله السالف . فالصحيح أن هذا الشرط مرفوض - كما تقدم - .

( ٥ ) انظر رقم ١ و ٢ من ص ٣٤٦ .

وثانيهما : أن يكون جمعاً أو شبه جمع ، والمراد بشبه الجمع : ما كان مفرداً في اللفظ ، دالاً على متعدد في المعنى ؛ مثل : كلمة : « غير » . . . في نحو : جاء غير الغريب . فغير الغريب - وأشباهه - متعدد حتماً<sup>(١)</sup>.

فمثال « إلا » الواقعة صفة لجمع حقيقى هو نكرة حقيقية : ( سينهزم الأعداء ، فقد خرج لملاقاتهم جيش كبير ، إلا القواد والرماة ) . فلا يصح أن تكون « إلا » هنا حرف استثناء ؛ خشية أن يفسد المعنى ؛ إذ الاستثناء - كما شرحنا أول الباب - يقتضى أن يكون المعنى هنا : خرج لملاقاتهم جيش كبير طرحنا ونقصنا منه القواد والرماة . ولا يُعقل أن يخرج جيش كبير دون قواده ورماته .

ومثل : ( تتسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة إلا المحاضر ) ، فهى هنا - كما في المثال السابق - بمعنى : غير ، ولا يصح أن تكون بمعنى « إلا » الاستثنائية ؛ لثلاث يترب على ذلك أن يكون المعنى : تتسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة طرحنا ونقصنا منهم المحاضر ، إذ لا يعقل أن تتسع قاعة المحاضرة للسامعين ، ولا تتسع للمحاضر ، فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضرة من ليس له مكان عندهم ، ومثل هذا قوله تعالى : ( لو كان فيهما<sup>(٢)</sup> آلهة إلا الله لفسدتا ) ، فلو كانت « إلا » حرف استثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهة ، ليس من ضمنها الله لفسدتا . ( أى : لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله ، لفسدتا ) ، وهذا معنى باطل ؛ إذ يوحى بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يخرج ولم يُطرح . وهذا واضح البطالان . بخلاف ما لو كانت « إلا » اسماً بمعنى : « غير » ، نعتاً للنكرة قبلها ، فإن المعنى يصح ويستقيم .

ومثال : « إلا » الاسمية الواقعة نعتاً لشبه الجمع الذى هو نكرة حقيقية أن نقول للخائن : غيرك إلا الخائن يستحق الصفح ، فكلمة « إلا » اسم بمعنى : « غير » ولا تصلح أن تكون استثناء ؛ لثلاث يكون المعنى : غيرك من الخائنين يستحق

(١) ومن الشرطين السالفين تنشأ صور أربع : ( أن يكون الموصوف جمعاً حقيقياً ونكرة حقيقية ) - ( وأن يكون شبيهاً بالجمع ونكرة حقيقية ) - ( وأن يكون جمعاً حقيقياً وشبيهاً بالنكرة الحقيقية ) . وللصور الثلاث السالفة أمثلة معروضة . ( أما الرابعة : فأن يكون شبيهاً بالجمع ، شبيهاً بالنكرة ، كالمفرد المعروف بأل الجنسية ) .

(٢) في السماء والأرض .

الصفح إلا الخائن ، وفي هذا تناقض ظاهر . أو غيرك من الأمناء مطروحاً وخارجاً منهم الخائن يستحقون الصفح . والخائن ليس من الأمناء ، ولا علاقة له بهم حتى يُستثنى منهم<sup>(١)</sup> . فإذا جعلنا : « إلا » بمعنى : « غير » صح المعنى واستقام وتعرب صفة لكلمة « غير » الأولى ، ولا يصح أن تكون حرف استثناء لفساد المعنى وتناقضه . . .

ومثالها نعتاً للجمع الحقيقي الشبيه بالنكرة : يخشى عقاب الله العصاةُ إلا الصالحون ، فالعصاة شبه نكرة لوجود « أل »<sup>(٢)</sup> الجنسية . و « إلا » بمعنى « غير » صفة . ولو كان حرفاً لفسد المعنى ؛ إذ يكون : يخشى عقاب الله العصاةُ ، والصالحون لا يخشونه .

أما شبه الجمع الشبيه بالنكرة فكالمفرد المعرف « بأل الجنسية » نحو : الرجل إلا المريض يحتمل الأثقال .

وإذا كانت « إلا » الاسمية نعتاً فكيف نعربها ؟ أتكون هي — وحدها — النعت : مباشرة ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، بحركات مقدرة على آخره . على حسب المنعوت ، وبعدها ما أضيفت إليه مجروراً ؟ أم تكون هي النعت — أيضاً — ، مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، على حسب المنعوت ، ولكن صورتها كصورة الحرف ، فالحركات لا تقدّر عليها ، وإنما تنتقل إلى المضاف إليه الذي بعدها مباشرة ؛ فتكون « إلا » نعتاً مضافاً ، واللفظ بعدها هو المضاف إليه ، وهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الحركة المنقولة إليه من « إلا » ؟ .

رأيان ، كلاهما معيب ، معترّض عليه . ولكن أولهما : أقرب إلى القبول ، ومن الخير ألاّ نلجأ في أساليبنا إلى استعمال « إلا » الاسمية ما استطعنا لذلك سبيلا .

(١) ولا يصح هنا جعل الاستثناء منقطعاً ؛ لعدم وجود نوع من العلاقة أو الارتباط بين المستثنى والمستثنى منه . ( طبقاً لما يقتضيه الاستثناء المنقطع ، كما سبق في ص ٣١٨ و ٣٣٤ ) .

(٢) سبقت أحكامها مفصلة — ولا سيما من ناحية أثرها في التعريف والتشكيك — في ج ١

## المسألة ٨٣ :

أحكام المستثنى الذى أدواته أفعال خالصة<sup>(١)</sup> ،

والذى أدواته تصلح أن تكون أفعالا وحروفاً<sup>(٢)</sup> . . .

( ١ ) فأما الأدوات التى هى أفعال خالصة فتتخصص فى فعلين ناسخين<sup>(٣)</sup> جامدين ؛ هما : « ليس » و « لا يكون » . ( بشرط وجود « لا » النافية قبل هذا الفعل المضارع ، الذى للغائب ، دون غيرها من أدوات النفي . ولا يصلح من أفعال « الكون » أداة للاستثناء إلا هذا المضارع الجامد . الدال على الغائب المنفى بالأداة : « لا » ) ؛ مثل : زرعت الحقول ليس حقلاً ، أو : زرعت الحقول لا يكون<sup>(٤)</sup> حقلاً . ومثل : ما تركت الكتب ليس كتاباً ، أو لا يكون كتاباً . . .

وحكم المستثنى بهما وجوب النصب ، باعتباره خبراً لهما : لأنهما فعلا ناسخان جامدان ، من أخوات : « كان »<sup>(٥)</sup> - كما سبق - . أما الاسم فضمير مستتر وجوباً

( ١ و ١ ) المراد بالأفعال الخالصة هنا : الكلمات التى لا تستعمل إلا فعلا . وإذا كانت أداة الاستثناء فعلا - خالصاً ، أو غير خالص - وجب أن يكون جامداً ، وأن يكون الكلام تاماً متصلاً ؛ موجباً أو غير موجب ؛ فلا تصلح الفعلية للاستثناء المنقطع ، ولا المفرغ - كما سيحىء هنا - ( وقد نص « الصبان ، والحضري » على هذا عند الكلام على الاستثناء بالأدوات الفعلية ، وكذلك صاحب « المفصل » ص ٧٧ ج ٢ ) وسبقت الإشارة له فى رقم ١ من هامش ص ٣١٧ .

( ٢ ) أحكامها الخاصة بالنسخ مدونة فى باب « النواسخ » - ح ٤٢ .

( ٣ ) الفعل هنا مضارع زمنه للحال ، أو للاستقبال ؛ فيبدو غريباً متناقضاً مع الفعل الماضى قبله فى هذا المثال أو ما يشبهه . وقد قالوا إن المراد : لا تعد ولا تحسب حقلاً ؛ فلا منافاة بين زمن المضارع والماضى على هذا التفسير . ومثل هذا يقال فى الفعل : « ليس » إذا سبقه الماضى الصريح ، مع أن « ليس » لئى المعنى فى الزمن الحالى ، أو يقال : إنه لئى المعنى فى الزمن الحالى عند عدم قرينة تعينه للماضى الخالص - كالتى هنا - أو تعينه للمستقبل ؛ على الوجه المبين فى مكانه المناسب ج ١ ص ٤١١ م ٤٢ باب « كان » وأخواتها .

( ٤ ) إذا كان المستثنى ضميراً منصوباً وجب فصله ؛ نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، أولاً يكون إياه ، لما تقدم ( فى ج ١ م ٢٠ ص ٢٤٧ - باب : الضمير ) من أن « ليس ولا يكون » فعلين للاستثناء ، ناسخين أيضاً ؛ فلا يجوز : « ليس ولا يكونه » كما لا يجوز : « إياه » ، فكما لا يقع الضمير المتصل بعد « إلا » - لا يقع بعد ما هو مجعناها . - لكن انظر رقم ٥ من هامش ص ٣٥٨ . -  
النحو الوافى - ثان

تقديره : هو ؛ يعود على « بعض » مفهوم من « كل » يرشد إليه السياق ، ويدل عليه المقام ضمناً<sup>(١)</sup> ؛ فمعنى « زرعت الحقول ليس حقلاً » : ليس هو من المزروع ؛ أى : ليس بعض الحقول المزروعة حقلاً . فالمزروع « كل » استثنى<sup>(٢)</sup> بعضه . وإذا كانت أداة الاستثناء فعلاً خالصاً وجب أن يكون الاستثناء تاماً متصلاً ، موجباً أو غير موجب ؛ فلا بد في هذا النوع من الاستثناء أن يجمع أمرين : وهما : « التام والاتصال » كما في الأمثلة المذكورة . . . . . وتعرب الجملة المشتملة على الناسخ واسمه وخبره في محل نصب حالاً<sup>(٣)</sup> ، أو تعتبر جملة استثنائية لا محل لها من الإعراب ، ولا علاقة لها بما قبلها من الناحية الإعرابية فقط ؛ أما من الناحية المعنوية فيبينهما ارتباط<sup>(٤)</sup> .

( ب ) وأما الأدوات التي تكون أفعالا تارة ، وحروفاً تارة أخرى - فهي ثلاثة : عدا - خلا - حاشا ( وفي الأخيرة لغات<sup>(٥)</sup> أشهرها : حاشاً - حشاً - حاش . . . ) . ومعنى كل أداة من هذه الأدوات الفعلية : « جاوز » . ويتعين عند استعمالها أفعالا أن يكون الاستثناء بها تاماً متصلاً ، موجباً أو غير موجب : كالشأن في جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالا ؛ فإنها لا تصلح للمفرغ ، ولا المنقطع .

١ - فإن تقدمت على كل منها « ما » المصدرية وجب اعتبارها أفعالا ماضية خالصة - ولا تكون هنا إلا ماضية جامدة ؛ ( فهي جامدة في حالة استعمالها أدوات استثناء ) ، مثل : أحب الأدباء ما عدا الخدّاع - وأقرأ الصحف ما خلا

( ١ ) الكلام على مرجع الضمير في ج ١ ص ١٨١ م ١٩ .

( ٢ ) إذا لم يكن في الكلام فعل ملفوظ أو مشتق يشهد في الإرشاد إلى ما يرجع إليه الضمير ، أمكن تصيده من فحوى العبارة ؛ ففي مثل : القوم إخوانك ليس علياً - يكون التقدير : ليس هو علياً ؛ أى : ليس المنتسب إليك بالإخوة عالياً .

( ٣ ) ولا تجيء « قد » المشروطة - عند كثير من النحاة - في الجملة الماضوية المثبتة الواقعة حالاً ؛ لأن هذا الشرط في غير الجمل الماضوية التي أفعالها جامدة ، ومنها الأفعال الواقعة في الاستثناء ، مثل : ليس خلا - عدا - حاشا ( كما سيجيء في آخر رقم ٢ من هامش ص ٣٩٩ ) لهذا لا يصح بجيء « قد » هنا .

( ٤ ) يصح إعراب آخر على اعتبار مخالف لما سبق . والبيان يجيء في الزيادة والتفصيل ص ٣٥٨ .

( ٥ ) ولها أنواع تجيء في ص ٣٦٠ .

التافهة ، وأشاهد تمثيل المسرحيات ما حاشا السوقية . غير - أن تقدّم « ما » المصدرية على « حاشا » قليل ؛ حتى قيل إنه ممنوع . ويحسن الأخذ بهذا الرأي .

وحكم المستثنى في الصور السالفة التي تتقدم فيها « ما » المصدرية وجوب النصب ، باعتباره مفعولاً به لفعل الاستثناء المذكور في الجملة ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » ، يعود على « بعض » ، مفهوم من « كل » يدل عليه المقام - كما سبق - أمّا المصدر المؤول من « ما » المصدرية والجملة الفعلية التي بعدها <sup>(١)</sup> ، فهو في محل نصب حال <sup>(٢)</sup> مؤولة بالمشتق ، أو ظرف زمان . والتقدير على الأول : ( أحب الأدباء مجاوزين الخداع . . . - مجاوزة التافهة . . . - مجاوزة السوقية ) .

والتقدير على الثاني : ( وقت مجاوزتهم الخداع . . . - وقت مجاوزتها التافهة . . . - وقت مجاوزتها السوقية <sup>(٣)</sup> ) . . . وكلا التقديرين حسن ، ولا يكاد يختلف في الدلالة عن الآخر .

٢ - أما إذا لم تتقدم « ما » المصدرية على الكلمات الثلاث السابقة فيجوز اعتبارها أفعالا ماضية جامدة تنصب المستثنى ، مفعولاً لها ، وفاعلها ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » - كما سلف - والجملة في محل نصب حال ، أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

ويجوز اعتبار الكلمات الثلاث حروف جر أصلية ، والمستثنى مجرور بها ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما أو بما يشبهه . أو أنهما ليسا في حاجة - إلى تعلق . على اعتبار الثلاثة حروف جر شبيهة بالزائد <sup>(٤)</sup> ،

(١) فعل الاستثناء جامد لا يدخل بنفسه في صياغة المصدر المنبسط ؛ وإنما يدخل الفعل الذي بمعناه ؛ وهو جاوز . هذا ، والحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا على هذه الأفعال ؛ لأنها مستثناة من القاعدة السالفة ، أو لأنها متصرفة في أصلها - وقد أشرنا لهذا في ج ١ م ٢٩ -

(٢) الحال هنا جائزة ، بالرغم من أن الحال لا تكون مصدراً مؤولاً ؛ لاشتراكه على ضمير يحملها معرفة . ولكنها هنا معرفة مؤولة بالنكرة ، أى : مجاوزين - مثلاً - ( كما سيجيى في : « ه » من ص ٣٧١ ورقم ٥ من هامشها )

(٣) طريقة صوغ المصدر المؤول من « ما » وصلتها وكل ما يتصل بها - مدونة في ج ١ ص ٢٩٦ م ٢٩ آخر باب الموصول .

(٤) - كما سيجيى في ص ٤٥٢ - ولا داعي للأخذ بهذا الرأي ، لأنه معقد ، وحجة صحابة واهية .

(وحرف الجر الشبيه بالزائد لا يحتاج إلى تعليق) ، ففي الأمثلة السابقة يجوز :  
أحب الأدباء عدا الخداع ، أو : الخداع - وأقرأ الصحف خلا التافهة ، أو  
التافهة - وأشهد تمثيل المسرحيات حاشا السوقية أو السوقية . فكللمات :  
(الخداع ، التافهة ، السوقية) - يجوز في كل منها النصب ، فيكون مستثنى  
مفعولا به ، والعامل فعلا ماضياً جامداً . ويجوز فيها الجر والعامل حرف جر<sup>(١)</sup>...

وقد وردت أمثلة مسموعة وقعت فيها « ما » قبل الكلمات الثلاث :  
(خلا - عدا - حاشا) ووقع فيها المستثنى مجروراً ؛ وهي أمثلة شاذة لا يصح

(١) « ملاحظة - : قالوا إنما يجوز الأمران - النصب والجر - بعد تلك الأفعال الثلاثة في غير  
الحالة التي يكون المستثنى بهاياء المتكلم . فإن كان المستثنى بها ضميراً للمتكلم (الياء) ولم توجد « ما »  
المصدرية تَمَعِيْن اعتبار الأداة حرف جر إن لم يوجد قبل ياء المتكلم نون الوقاية ؛ نحو : أطال الخطباء  
حاشاي ، أو : عداي ، أو خلاي . والمستثنى مبني على الفتح في محل جر . ولا يصح هنا اعتبار الأداة  
فعلا ينصب المستثنى (الياء) إذ لو كانت الأداة فعلا لوجب - على المشهور - الإتيان بنون الوقاية قبل  
ضمير المتكلم « الياء » (تطبيقاً لما سبق في باب الضمير ، ج ١ ص ١٩٢ م ٢١) ، بخلاف ما لو  
قلنا : حاشاي ، أو عداي ، أو خلاي ؛ حيث يجب اعتبار الأداة فعلا محضاً ، والياء مفعول به ، بسبب  
وجود نون الوقاية التي تلزم آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ؛ طبقاً للرأى الغالب .

هذا كلامهم . وهو مدفوع بأن نون الوقاية إنما تجيء في آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم لتقيه  
وتحفظه من الكسر الذي يجيء في آخره لمناسبة الياء التي تلحق بآخره . ولما كانت هذه الأدوات لا يلحقها  
الكسر عند اتصالها بالياء امتنع الداعي لحجى نون الوقاية مجيئاً حتمياً ، وصار الاستغناء عنها جائزاً ؛  
فيصح أن يقال : حاشاي ، أو : عداي ، أو خلاي . . . وفي هذه الصور يصح اعتبار الأداة فعلا  
أو حرفاً ، لعدم وجود ما يعينها لأحدهما دون الآخر .

نعم ، لو قلنا : حاشاي ، أو : عداي ، أو : خلاي . . . لكان وجود نون الوقاية - وجودها هنا  
جائز لا واجب ، كز أسلفنا - مرجحاً قوياً لا اعتبار الأداة فعلا ، لكثرة هذه النون في الأفعال . . . وقلتها  
في الحروف ؛ مثل : مَنَنْتِي وَعَيْتِي . . .

وفيما سبق من أدوات الاستثناء التي تكون أفعالا فقط ، أو : التي تصلح لأن تكون أفعالا  
وحروراً يقول ابن مالك ، وقد خلطها :

وَأَسْتَشْنِ - نَاصِباً - « بَلَيْسَ وَخَلَا » « وَبَعْدَا » ، « وَبَيَكُونُ » بَعْدَ : « لَا »

أي : استثنى بالأدوات التي ذكرها ، (وهي : ليس - خلا - عدا - يكون ؛ بشرط وقوع « يكون »  
بعد « لا » النافية) . ناصباً للمستثنى بها ، وفي هذه الحالة التي تنصب فيها المستثنى يتعين أن تكون أفعالا  
خالصة . ثم أردف قائلا :

وَأَجْرُرْ بِسَابِقَتِي « يَكُونُ » إِنْ تَرُدُّ وَبَعْدَ : « مَا » أَنْصِبْ ، وَأَنْجَرَّارٌ قَدْ يَرُدُّ =



القياس عليها . وقد أولها النحاة ليصححوها ؛ فقالوا : إن « ما » التي وقعت قبلها ليست مصدرية ، ولكنها زائدة .

ولا خير في هذا التأويل ، لأن العربي الذي نطق بتلك الأمثلة لا يعرف « ما » المصدرية ، ولا الزائدة . ولا شيئاً من هذه المصطلحات النحوية التي ظهرت أيام تدوين العلوم ، وجمعها ، وتأليفها ولا شأن له بها . هذا إلى أن التأويل السابق — كشأن كثير من نظائره — قد يُخضع لغة قبيلة ولمجتها لأخرى تخالفها من غير علم أصحابها . وهذا غير سائغ ؛ كما أشرنا مراراً .

= يقول : جر المستثنى بالأداتين السابقتين على « يكون » . إن شئت ؛ — وهما : « خلا وعدا » — وإن شئت فانصبه بعدهما ويكون النصب واجبا حين تسبقهما . « ما » ولم يذكر نوع « ما » وأنها المصدرية . ثم أشار إلى رأى ضعيف مردود ؛ هو أنهما قد يجزان المستثنى أحيانا مع وجود : « ما » قبلهما — على اعتبارها زائدة — وأوضح بعد ذلك أنهما في حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفي جر ، وأنهما في حالة نصبه يعتبران فعلين :

وحيثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

( ويلاحظ أنه أدخل « الفاء » على جملة : « هما حرفان » تنزيلا للظرف : « حيث » منزلة الشرط على الوجه الذي شرحناه في موضعه المناسب ص ٢٧٤ و « و » ٢٨٧ وهامشها ) . أو على اعتبار : « حيث » شرطية يغير اتصالها « بما » الزائدة ، تبعاً لرأى الكوفيين ،

أما الظرف : « حيث » فتتعلق بعامل معنوي ، هو : الإسناد ( أى : بالنسبة الواقعة بين ركني جملة ) تطبيقاً لما دونوه من أن شبه الجملة يتعاقب بما في الجملة من فعل أو غيره مما يصح التعلق به ، فإن لم يوجد ما يصلح فقد يتعلق بالنسبة ( الإسناد ) وذلك كالنسبة المأخوذة من قول ابن مالك « فهما حرفان » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة . أى تثبت حرفيتهما حيث جرا . . . — وسيجيء إشارة هذا في باب حروف الجر عند الكلام على التعلق في رقم ٢ من هامش ص ٤١ ؛ كما سيجيء في ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٥١ إشارة لإجراء الظرف مجرى الشرط — .

ثم بين أن الأداة : « حاشا » شبيهة بالأداة : « خلا » في كل أحكامها . لكن لا تجيء : « ما » قبل : « حاشا » وأن فيها لغات أشهرها « حاش » ، « حَشَّأ » ، حيث يقول :

وَكَخَلَا : حَاشَا ، وَلَا تَصْحَبُ « ما » وقيل : « حَاش » ، « وَحَشَا » ؛ فاحفظْهُمَا

.....

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) هل تقع الجملة المكونة من فعل الاستثناء وفاعله نعتاً ؟ .

ننقل هنا رأيين مفيدين ، وإن كان بينهما نوع تعارض . . .

أولهما : ما جاء في الجمع <sup>(١)</sup> ونصه <sup>(٢)</sup> :

( « من أدوات الاستثناء : « ليس » ، « ولا يكون » ، — وهذه هي الناقصة ، وليست أخرى ارتُجلت للاستثناء — وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما ، والاسم ضمير مستتر ، لازم الاستتار — كما تقدم هنا <sup>(٣)</sup> ، وكذلك في مبحث الضمير <sup>(٤)</sup> — نحو : قام القوم ليس محمداً ، وخرج الناس لا يكون علياً . ولفظ : « لا » قيد في كلمة : « يكون » فلو نفيت بما ، أو : لم ، أو : لمّا ، أو : لن . . . لم تقع في الاستثناء . ومن شواهد « ليس » قول الشاعر :

عددت قومي كعديد الطيِّسِ إذ ذهب القوم الكرام ليسى <sup>(٥)</sup>

وقوله عليه السلام : يُطْبَعُ المؤمن على كل خلق ، ليس الخيانة والكذب .

« وقد يوصف بـ « ليس ، ولا يكون » ، حيث يصح الاستثناء ؛ بأن يكون — أى : المستثنى منه — نكرة منفية <sup>(٦)</sup> . قال ابن مالك : أو معرفاً بلام الجنس . نحو : ما جاءني أحد ليس محمداً ، وما جاءني رجل لا يكون بشراً . وجاءني القوم ليسوا إخوانك . قال أبو حيان : ولا أعلم في ذلك خلافاً ، إلا أن المنقول هو اختصاصه بالنكرة ، دون المعرفة بلام الجنس .

« ولا يجوز في النكرة المؤنثة : نحو : أنتنى امرأة لا تكون فلانة ، إذ لا يصح الاستثناء منها ، ولا في المعرفة : نحو جاء القوم ليسوا إخوانك . بل يكونان في موضع نصب على الحال .

( ١ ) ج ١ ص ٢٣٣ . ( ٢ ) مع بعض تيسير في بضع كلمات .

( ٣ ) في ص ٣٥٣ . ( ٤ ) ج ١ م ١٨ ص ٢٠٧ .

( ٥ ) قد وقع المستثنى هنا ضميراً متصلاً يخالف الأكثر الذي سبق حكمه — في رقم ٤ من هامش ٣٥٣ —

( ٦ ) ولا بد أن تكون أعم من المستثنى ؛ يمكن استثناءه منها — كما هو معلوم .

« وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له ؛ فيرز (١) ؛ نحو : ما جاءنى امرأة ليست أو لا تكون فلانة ، وما جاءنى رجال ليسوا زيدا ، أو نساء لسن الهندات .  
 « قال السيرافى : أجازوا الوصف « بليس ، ولا يكون » لأنهما نص فى نفي المعنى عن الثانى . وهذا معنى الاستثناء ، وليس ذلك فى « عدا وخلا » ، إلا بالتضمن ، فلم يوصف بهما ؛ لأنهما ليسا موضعى جحد ؛ فلا يقال : ما أتتى امرأة عدت هنداً ، أو : خلت دعداً (٢) ا هـ . همع — بتيسير بعض الألفاظ .  
 ثانيهما : ما جاء فى المفصل (٣) ونصه :

( قد يكون : « ليس ، ولا يكون » وصفين لما قبلهما من النكرات ، تقول : أتتى امرأة لا تكون هنداً ، فوضع « لا تكون » رفع ؛ بأنه وصف لامرأة . وكذلك تقول فى النصب والبحر : رأيت امرأة ليست هنداً ، ولا تكون هنداً ، ومرت بامرأة ليست هنداً ، ولا تكون هنداً .

« ولا يوصف « بخلا وعدا » كما وصف ؛ « ليس ، ولا يكون » فلا تقول : أتتى امرأة خلت هنداً ، وعدت جُملاً . وذلك أن : « ليس ولا يكون » لفظهما جحد ، فخالف ما بعدهما ما قبلهما ؛ فجريا فى ذلك مجرى « غير » ، فوصف بهما كما يوصف « بغير » . وأما « خلا وعدا » فليسا كذلك ، وإنما يستثنى بهما على التأويل ، لا لأنهما جحد . ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهن منهنما مفارقة الأول ، فاستثنى بهما لهذا المعنى ، ولم يوصف بهما ؛ لأن لفظهما ليس أجحدا ؛ فليس جارياً مجرى « غير » ا هـ .

ويلاحظ : أن صاحب « المفصل » لم يحدد وقوعهما نعتاً بالموضع الذى يصلحان فيه للاستثناء ، كما قيده صاحب الهمع ، وأن الأمثلة التى ذكرها صاحب المفصل صالحة للنعت هى التى نص صاحب الهمع على عدم صلاحها نعتاً . فكيف ذلك ؟ .

لا مفر من إعراب الجملة الفعلية فى هذه الأمثلة نعتاً خالصاً لا يصلح للاستثناء ؛ لأن النكرة التى قبل الفعلين ليست عامة ؛ فلا تصلح « مستثنى منه » يتسع لإخراج المستثنى فالجملة نعت محض — كالشأن فى كل الجمل الواقعة بعد

النكرات المحضة — وبهذا يتلاقى الرأيان ويتفقان .

( ب ) ليست : « حاشا » مقصورة على الاستثناء ؛ وإنما هي ثلاثة أنواع :

أولها : الاستثنائية ؛ وهي فعل ماض جامد ، وقد سبق ما يختص بها <sup>(١)</sup> .

وثانيها : أن تكون . فعلا ماضياً متعدياً متصرفاً ؛ بمعنى « استثنى » ، مثل : ( حاشيت مال غيري أن تمتد له يدي — حين نتخير موضوعات الكلام نحاشي الموضوعات الضارة — إذا دعوت لحفل فحاش من لا يحسن أدب الاجتماع ) <sup>(٢)</sup> .

ثالثها : أن تكون للتنزيه وحده <sup>(٣)</sup> أى : للدلالة على تنزيه ما بعدها من العيب <sup>(٤)</sup> وهي اسم مرادف لكلمة : « تنزيه » التي هي مصدر : نزه . وتُنصب « حاشاً » هنا على اعتبارها مصدرأ قائماً مقام فعل من معناه ، محذوف وجوباً ، ويعنى هذا المصدر عن النطق بفعله المحذوف <sup>(٥)</sup> ؛ نحو : حاشاً لله ، أى : تنزيهاً لله من أن يقرب منه السوء . فكلية : « حاشاً » — بالتونين — مفعول مطلق ، منصوب بالفعل المحذوف وجوباً ، الذى من معناه ، وتقديره : « أنزه » . والبحار والمجروور متعلقان بها . ويصح أن يقال فيها : حاش لله ، بغير تنوين ؛ فتكون « حاش » مفعولاً مطلقاً ، ولكنه مضاف ، واللام بعده زائدة <sup>(٦)</sup> ، وكلمة « الله » مضاف

( ١ ) فى ص ٣٥٤ .

( ٢ ) إذا كانت فعلا ماضياً متصرفاً كهذا النوع ، فإن ألفها الأخيرة تكتب ياء ، هكذا : « حاشى » . بخلافها فى النوعين الآخرين ؛ فتكتب ألفا .

( ٣ ) أى : التنزيه الخالص الذى لا يشوبه معنى آخر ؛ كالأستثناء أو غيره ، ذلك أن « حاشا » الاستثنائية والمتصرفة — لا تخلوان من تنزيه ؛ ولكنه مختلط بمعنى آخر .

( ٤ ) وهذا يشمل ما يكثر الآن حين يريدون تنزيه شخص من العيب ، فيبتدون بتنزيه الله تعالى : ثم ينزهون من أرادوا . يريدون أن الله منزه عن ألا يظهر ذلك الشخص من العيب .

( ٥ ) سبق فى باب المفعول المطلق تفصيل الكلام على المصدر القائم بدلا من التلغظ بفعله ص ٢١٩ ، وفى ص ٢٣٤ إشارة إليها .

( ٦ ) كزيادتها فى قوله تعالى : ( هيأت هيئات لما توعدون ) . ولهذا قال بعض النحاة إن « حاش » اسم فعل بمعنى : برئ . أو تنزه . فتكون اسم فعل ماض مبنى على الفتح واللام بعدها زائدة و « الله » مجرور باللام الزائدة فى محل رفع ، فاعل اسم الفعل .

إليه مجرور ، كما يصح أن يقال فيها : حاش الله ، بغير اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه .

( ح ) هل يحذف المستثنى ؟ وهل تحذف أداة الاستثناء ؟ .

أما حذف الأداة فالأصح أنها لا تحذف . وأما حذف المستثنى فيجوز بشروط ثلاثة : فهم المعنى ، وأن تكون الأداة هي : « إلا » أو : « غير » وأن تسبقهما كلمة : « ليس »<sup>(١)</sup> . نحو : قبضت عشرة ليس إلا ، أو : ليس غير . أى ليس المقبوض إلا العشرة . وليس المقبوض غير العشرة . . . ومن القليل أن يحذف المستثنى بعد : « لا يكون » . بشرط فهم المعنى أيضاً ، نحو : قبضت عشرة . لا يكون . . . أى لا يكون غيرها . لا يكون المقبوض غيرها .

( د ) من أدوات الاستثناء « لَمَّا » بمعنى « إلا » وقد وردت في أمثلة مسموعة إما في كلام مني ؛ مثل قوله تعالى : ( إن<sup>(٢)</sup> كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظٌ ) وإما في كلام مثبت ولكنه مقصور على بضعة أساليب سماعية ؛ أشهرها : نَشَدْتُكَ الله لما فعلت كذا . وعَمَّرَكَ الله لَمَّا فعلت كذا .

وإذا كانت للاستثناء وجب إدخالها على الجملة الاسمية أو على الماضي لفظاً لا معنى كالمثالين السالفين<sup>(٣)</sup> إذا المعنى فيهما « إلا أن تفعل كذا » ويستحسن كثير من النحاة الاختصار على المسموع . . .

( هـ ) يذكر بعض النحاة في آخر باب الاستثناء تفصيل الكلام على

( ١ ) أجاز بعضهم أن يكون النافي هو : « لا » إذا كانت أداة الاستثناء هي : « غير » ؛ كما سيبيء في الجزء الثالث باب الإضافة عند الكلام على : « غير » .

( ٢ ) « إن » حرف نفي . مثلها في قوله تعالى : ( « ... وإنَّ كلَّ ذلك لَمَّا متاع الحياة الدنيا . والآخرة عند ربك للمتقين . » ) ، أو غير هذا من أنواع الإعراب المختلفة في الآية ونظائرها مما سبق تفصيله في ج ١ م ٥٥ ص ٦٧٦ في موضوع تخفيف « النون » من « إن » وأخواتها المختومة بالنون المشددة .

( ٣ ) نص على هذا « الأشرف » في الجزء الرابع - باب الجوازم ؛ عند الكلام على « لما » الجازمة . انظر ما يتصل بالمسألة ويوضحها في : « ١ » من الزيادة ، ص ٣٢٧ .

.....

« لا سيما » من ناحية تركيبها ، ومعناها ، وعلاقتها بالاستثناء ، وضبط الاسم الذى بعدها ، وإعرابهما . . . . . ويذكرها فريق آخر فى باب الموصول ، بحجة أن « ما » المتصلة بها قد تكون موصولة . . . . . وقد آثرنا ذكرها فى باب الموصول <sup>(١)</sup> ؛ لأنه أسبق ، وصلتها به أقوى .

ونزيد هنا أن بعض الرواة نقل لها أخوات مسموعة ، منها : « لا مثل ما » . . . . . لا سوى ما <sup>(٢)</sup> . . . . . فهذان يشاركان : « لا سيما » فى معناها وفى أحكامها الإعرابية التى فصلناها فيما سبق <sup>(٣)</sup> .

ومنها : « لا ترَ ما . . . . . » ، و « لو ترَ ما » <sup>(٢)</sup> . . . . . وهما بمعناها — كما قلنا فى اوضع المشار إليه — ولكنهما يخالفانها فى الإعراب ؛ فهذان فعلان لا بد من رفع الاسم بعدهما ؛ ولا يمكن اعتبار « ما » زائدة مع جر الاسم بعدها بالإضافة ، لأن الأفعال لا تضاف . والأحسن أن تكون « ما » موصولة وهى مفعول للفعل : « تر » وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . والاسم بعدها مرفوع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة .

وإنما كان الفعل مجزوماً بعد « لا » لأنها للنهى . والتقدير فى « قام القوم لا تر ما على » : لا تبصر (أيها المخاطب الشخص) الذى هو على ، فإنه فى القيام أولى منهم . أو تكون « لا » للنهى ، وحذفت الألف من آخر الفعل سماعاً ، وشذوذاً .

وكذلك بعد « لو » سماعاً . والتقدير : لو تبصر الذى هو على لرأيت أولى بالقيام .

والجدير بنا أن نقتصر فى استعمالنا ، على : « ولا سيما » لشيوعها ووضوحها قديماً وحديثاً .

(١) ج ١ ص ٣٦٦ م ٢٩ .

(٢ و ٢) آثرنا هذه فى ص ٦٢ و فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٧ ، أما البيان الكامل ففى

ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦

(٣) ج ١ ص ٣٦٦ م ٢٨ .

## الحال (١)

ظهر البدْرُ كاملاً - نجا الغريقُ شاحباً  
أبصرت النجومَ متوهجةً - أرسل التاجرُ البضاعةَ ملفوفةً  
فحص الطبيبُ مريضه جالسينَ - صافحَ المُضيفُ ضيفه واقفينَ  
البردُ - قارساً - ضاراً - الشمسُ - شديدةً - مؤذيةً  
التزول من القطار - متحركاً - خطيراً - ركوبُ السيارة - ماشيةً - وخيمُ العاقبة ،  
تعريفه :

(وصف (٢) ، منصوب (٣) ، فضلة (٤) . يبين هيئة ما قبله ؛ - من فاعل ، أو مفعول به ،

(١) أبيات ابن مالك - كما وردت في هذا الباب من «ألفيته» - لا تسير تسلسل المسائل ، ولا ترتيبها المنهجي على الوجه الذي ارضيناه . لهذه وضعنا كل بيت عقب القاعدة التي يناسبها ، ويتصل بها اتصالاً منطقياً . وفي الوقت نفسه وضعنا بجانب كل بيت رقماً يميزه ، ويدل على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها ابن مالك .

وكلمة : الحال - بغير تاء التأنيث في آخرها - صالحة لأن تكون مذكرة أو مؤنثة ؛ نحو : الحال طيب ، أو : طيبة . إن هذا الحال حسن ، أو هذه الحال حسنة . أما إذا ختمت بتاء التأنيث فهي مؤنثة فقط ، نحو : الحالة طيبة ، وإن هذه الحالة حسنة . والكثير في اللفظ التذكير ؛ بخلو آخره من التاء ، والكثير في المعنى التأنيث .

(٢) اسم مشتق . وقد تكرر تعريف المشتق وأنواعه - ولكل منها باب خاص في الجزء الثالث - .

(٣) في بعض المراجع المطولة - كهامش التصريح - معركة جدلية بسبب أن «النصب» ليس جزءاً من التعريف ؛ وإنما هو حكم ، والدفاع عن هذا ، أو مقاومته . ولا يعيننا مثل هذا الجدل الذي لا خير فيه .

والنصب قد يكون ظاهراً ، كما في الأمثلة المعروضة ، أو : ممتدراً مثل : تغدو الطيور شتى ، أو : محلياً ، كقولهم : جاءت الخيل بدادٍ ، فكلمة : «بدادٍ» علم جنس ، وهي حال ، مبنية على الكسر في محل نصب .

(٤) الفضلة : (ما يمكن أن يستغنى عنه - في الأغلب - المعنى الأساسي للجمله) . وهي خلاف العمدة .

أو منهما معاً<sup>(١)</sup>، أو من غيرهما<sup>(٢)</sup> - وقت وقوع الفعل<sup>(٣)</sup> . كالكلمات التي تحتها  
خط في الأمثلة المعروضة .

وتعرف دلالاته على الهيئة بوضع سؤال كهذا : كيف كان شكلُ البدر حين  
ظهر ؟ أو : كيف كانت صورته ؟ فيكون الجواب : هو لفظ الحال السابقة ؛  
أى : كاملاً ، أو : مستديراً . . . . . وكذا الباقي .

وليس من اللازم أن تكون الحال في كل الاستعمالات وصفاً ، وإنما هذا  
هو الغالب<sup>(٤)</sup> ، ولا أن تكون فضلة ؛ فهذا غالب أيضاً ؛ فقد تكون بمنزلة العمدة

(١) مثل الكلمتين : جالسين - « واقفين » - في الأمثلة السابقة

(٢) أى : يبين هيئة صاحبه ، كالفاعل ، وكالمبتدأ ، أو الخبر ، أو اسم النواسخ . - وسيجيء  
الكلام على صاحب الحال في ص ٤٠٢ - ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ ، أو من اسم  
الناسخ ، أو مما ليس فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو نحوهما ؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم  
الصحيح ، وهو : عدم الاستعمال العربي الأصل ، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر  
السلطان الذي وهبه للعامل ، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ : إن العامل في المبتدأ معنوي ؛ هو :  
« الابتداء » ، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها ؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان ،  
أحدهما عامل في الحال ، والآخر عامل في صاحبها . مع أن العامل - عندهم - في الحال لا بد أن  
يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضاً - طبقاً للبيان الآتي في رقم ٣ من هامش ص ٣٨٠ - والغريب أن  
المأثور الكثير من كلام العرب الخالص لا يوافقهم ، ولا يؤيدهم ، مع كثرتهم - بدليل صحة قولهم : أعجبتني  
عطاء المحسن مبتسماً ، ورفى صوت القارئ خاشعاً . ولهذا يخالفهم - بحق - « سيويوه » وفريق معه ،  
السبب المدون في رقم ٣ ص ٤٠٥

وإن ما يرفضونه ظاهراً صريحاً ، يقبلونه على نية التأويل ؛ فكأن مجرد النية يبيح الأمر المخطور  
المخالف لها ، بالرغم من أن اللفظ الذي يؤولونه لن يتغير في ظاهره ، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه  
تبديل . وهذا موضع من مواضع الشكوى . ولعله السبب الذي حمل بعض النحاة المحققين ؛ - كالرضي -  
على رفض اعتراضهم ، ونبه رأيهم المخالف رأى سيويوه ( كما جاء في الخضرى ج ١ والصبان وغيرهما - في  
باب الحال عند بيت ابن مالك : « وعامل ضمن معنى الفعل ، لا . . . » ) وعلى أن يقول : « إن رأى سيويوه  
هو الحق ، ولا ضرورة تدعو للرأى المخالف » .

وإذا كان المخطور يباح بمثل هذه النية وجب ترك الناس أحراراً في محاكاة الكثير المأثور من الكلام  
العربي الصحيح ، وفي القياس عليه . ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فيلفعل . فالهمم هو ترك اللفظ على حاله  
الظاهر الموافق للوارد . ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقة التأويل فهو حر وإن كانت المشقة بغير فائدة .  
( ٣ ) هذا هو الغالب . وقد يكون زمن الحال مقدراً ( أى : مستقبلاً ، وسيجيء البيان في ص ٣٩٠ )

( ٤ ) كما سيجيء في ص ٣٦٨ . عند تفصيل الكلام على اشتقاقها وجمودها .



أحياناً في إتمام المعنى الأساسى للجملة ، أو في منع فساده ؛ فالأولى كالحال التى تَسُدُّ مسد الخبر <sup>(١)</sup> ، فى مثل : امتداحى الغلام مؤدباً ؛ فإن المعنى الأساسى — هنا لم يتم إلا بذكر الحال . وكالحال فى قوله تعالى : ( . . . وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كُساءً ) وقوله تعالى : ( وإذا بطشتمْ بطشتمْ جبارين ) ، وقول الشاعر :

ولست ممن إذا يسعى لمكرمة يسعى وأنفاسه بالخوف تضطرب

فالمعنى الأساسى لا يتم لو حُذِفَت الحال : « كسالى » أو : « جبارين » أو : « أنفاسه تضطرب » ؟

والثانية ( وهى الحال التى يفسد معنى الجملة بحذفها ) ؛ مثل : ليس الميت من فارق الحياة ، إنما الميت من يحيا خاملاً لانفَع له ؛ فلو حذفنا الحال : ( خاملاً ) وقتلنا : الميت من يحيا — لوقع التناقض الذى يُفسد المعنى . ومثل كلمة : « لاعبين » فى قوله تعالى : ( وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ) . فلو حذفت الحال ( لاعبين ) لفسد المعنى أشد الفساد <sup>(٢)</sup> . . .

هذا ، وما يبين الحالُ هيئته من فاعل ، أو مفعول به ، أو منهما معاً ؛ أو من غيرهما ، يسمى : « صاحب الحال <sup>(٣)</sup> » .

والتعريف السابق مقصورٌ على الحال « المؤسسة » دون « المؤكدة » ، لأن المؤسسة هى التى تبين هيئة صاحبها ، أما المؤكدة فلا تبين هيئة . ومثال الأولى : ارتمى السارق صارخاً . ومثال الثانية : ولَّى الحزين منصرفاً ، وسيجىء بيانهما وتفصيل الكلام عليهما قريباً <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

أقسام <sup>(٥)</sup> الحال ، والكلام على كل قسم :

تعدد أقسام الحال بتعدد الاعتبارات المختلفة التى يبنى عليها التقسيم . وفيما يلى

(١) سبق شرحه فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ باب : المبتدأ والخبر .

(٢) انظر رقم ٣ من ص ٤٠٨ .

(٣) يجىء الكلام عليه مفصلاً فى ص ٤٠٢ م ٨٥

(٤) فى ص ٣٩١

(٥) يسميها بعض النحاة أقساماً ، ويسميها آخرون أوصافاً ، ويسميها فريق ثالث : نواحي الحال . . . و . . . ولا أهمية لاختلاف التسمية ما دام المراد واحداً ؛ وهو الكلام على الحال بحسب الاعتبارات المتصلة بها .

أشهر هذه الاعتبارات ، وما تؤدي إليه .

الأول : انقسام الحال باعتبار ثبات معناها وملازمته <sup>(١)</sup> شيئاً <sup>(٢)</sup> آخر ، أو عدم ذلك - إلى « منتقلة » ، وهي الأكثر ، « وثابتة » ، وهي الأقل .  
فالمنتقلة : هي التي تبين هيئة شئ <sup>(٣)</sup> مدة مؤقتة ، ثم تفارقه بعدها ، فليست دائمة الملازمة له : مثل : أقبل الراح ضاحكاً - أسرع البرق مشتعلًا - شاهدت كئائب النمل مهاجرة - . . . و . . . ، فكل حال من الثلاثة : ( ضاحكاً - مشتعلًا - مهاجرة ) يدل على معنى ينقطع . « فالضحك » لا يلزم صاحبه إلا مدة محددة يزول بعدها ، وكذلك : « الاشتعال » ، أو « المهاجرة » .

والثابتة : هي التي تبين هيئة شئ تلازمه - غالباً - ولا تكاد تفارقه .  
وتتحقق الملازمة في إحدى صور ثلاث :

( ١ ) أن يكون معناها التأكيد . وهذا يشمل :

١ - أن يكون معناها مؤكداً مضمون جملة قبلها ، بشرط أن يكون هذا المضمون أمراً ثابتاً ملازماً في الغالب ، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة ؛ ويترتب على هذا أن تكون الحال ثابتة ملازمة صاحبها تبعاً لذلك ؛ نحو : خليل أبوك رحيماً ، « فرحيماً » حال من « أب » الذي هو صاحبها الملازمة له . ومعنى هذه الحال - وهو : « الرحمة » - يوافق المعنى الضمني للجملة التي قبلها . وهو : « أبوة خليل » ، لأن هذه الأبوة لا تتجرد من الرحمة ، كما أن المعنى الضمني للجملة هو معنى الحال ، إذ مضمون : « خليل أبوك » أنه رحيم ؛ بداعي الأبوة التي تقتضي الرحمة والشفقة - كما سلف - فلهذا كان معنى الحال مؤكداً مضمون الجملة التي قبلها . والحال فيها ملازمة صاحبها .

ويشترط في هذه الجملة التي قبلها أن تكون اسمية ، وأن يكون طرفاها ( وهما : المبتدأ والخبر ) معرفتين ، جامدتين <sup>(٤)</sup> . ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معاً وعن

( ١ ) وسبب هذه الملازمة وجود علاقة مبعثها العقل ، أو الطبع ، أو العادة - ، ولو لم تكن الملازمة دائمة في بعض الأحيان - كما جاء في حاشية ياسين في هذا الموضع . -

( ٢ و ٣ ) وهو : صاحبها

( ٣ ) اشترط بعض النحاة أن يكون هذا الجمود محضاً ، بحيث لا يتأول الجامد بالمشق ؛ احترازاً من =

عاملها ، وأن يحذف عاملها وصاحبها<sup>(١)</sup> وجوباً ؛ طبقاً للتفصيل الذى سيأتى . . .  
 ٢ - وكذلك يشمل أن تكون مؤكدة لعاملها ؛ إما فى اللفظ والمعنى معاً ،  
 نحو ، قوله تعالى : ( وأرسلناك للناس رسلاً ) ، وإما فى المعنى فقط ، نحو ،  
 قوله تعالى : ( والسلام على يوم ولدت ، ويوم أموت ، ويوم أبعث حياً ) ،  
 فكلمة : « حياً » . حال من نائب فاعل المضارع : أبعث ، أى : من الضمير المستتر  
 ( أنا ) . ومعناها : الحياة ، وهو معنى الفعل : أبعث ؛ لأن البعث هو الحياة بعد  
 الموت . فمعناها مؤكدة لمعنى عاملها . والرسالة صفة ملازمة للرسول ، وكذا حياة  
 المبعوث ؛ فكلاهما وصف حلّ بصاحبه لا يفارقه .

٣ - ويشمل أيضاً أن تكون مؤكدة بمعناها معنى صاحبها مع ملازمتها  
 صاحبها ؛ نحو : اختلف كل الشعوب جميعاً . فكلمة : « جميعاً » حال مؤكدة  
 معنى صاحبها ، وهو : « ركل » ، لأن معنى الجمعية هو معنى الكلية ، لا يفرقان .  
 وسنعود للكلام على أنواع من المؤكدة بمناسبة أخرى<sup>(٢)</sup> .

( ب ) أن يكون عاملها دالاً على تجدّد صاحبها ؛ بأن يكون صاحبها  
 فرداً من نوع يستمر فيه خلق الأفراد وإيجادها على مر الأيام ، أى : أن لذلك  
 الفرد أشباها ونظراء توجد وتُخلق بعد أن لم تكن . ويتكرر هذا الخلق والإيجاد  
 طول الحياة ؛ نحو : ( خلق الله جلد النمر منقطاً ، وجلد الحمار الوحشى منقطاً )  
 فكلمة « منقطاً » حال ، وكذا كلمة « منقطاً » ، وعاملهما : « خلق » وهو  
 يدل على تجدّد هذا المخلوق ، أى : لإيجاد أمثاله ، واستمرار الإيجاد فى الأزمنة المقبلة .

= مثل : « على الأسد مقدماً » ؛ لأن « الأسد » مؤول بالشجاع ؛ فيكون الجامد المؤول بالمشتق هو العامل  
 فى الحال ، وتصير الحال مؤكدة لعاملها ، لا للمضمون الجملة . أما الجامد الذى لا يتأول عندهم فقل :  
 « على أخوك رحيماً » ، يزعم أن الأخوة لا تستلزم الرحمة ، بخلاف الأبوة . هذا رأيهم وتحقيقه عسير ؛  
 لذا لا يكاد يوجد جامد لا يمكن تأويله — كما يقول كثير من النحاة — انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٧٣  
 حتى المثال الذى عرضه ؛ ونظائره — ولعل هذا كان السبب فى أن شرطهم ورأيهم لم يذكره بل لم يوافق  
 عليه — فريق آخر من النحاة ، كصاحب التوضيح « كما يدل عليه مثاله وهو : ( زيد أبوك عطوفاً )  
 وكما يصرح شارحه بأنه مخالف للرأى السالف . ( راجع التوضيح وشرحه عند تقسيمه الحال إلى مؤسسة  
 ومؤكدة ) وقد ذكر الأشموني وغيره مثال التوضيح أيضاً فى أول باب الحال ، ثم فى الحال المؤكدة .

( ١ ) وهذا على اعتبار أنها حال من الضمير المحذوف مع العامل كما سيبنى فى ص ٣٨٣ و ٣٩١ .

( ٢ ) فى ص ٣٨٣ و ٣٩١ .

( ح ) أحوال مرجعها السماع ، وتدل على الدوام بقرائن خارجية ؛ مثل : « قائمًا » في قوله تعالى : ( شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم — قائمًا بالقسط ) ، فكلمة « قائمًا » حال ، وعاملها الفعل : « شَهِدَ » ، وصاحبها : « الله » . ودوام القيام بالقسط معروف من أمر خارجي عن الجملة ؛ هو : صفات الخالق . ومثل : « مَفَصَّلًا » في قوله تعالى : ( وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مَفَصَّلًا <sup>(١)</sup> ) .

\* \* \*

الثاني : انقسامها بحسب الاشتقاق والحمود إلى : « مشتقة » — وهي الغالبة ؛ كالأمثلة السالفة — وإلى « جامدة » وهي القليلة ، ولكنها مع قلتها قياسية في عدة مواضع <sup>(٢)</sup> ؛ سواء أكانت جامدة مؤولة بالمشتق ، أم غير مؤولة <sup>(٣)</sup> .

وأشهر مواضع المؤولة بالمشتق أربعة :

( ١ ) أن تقع الحال « مُشَبَّهًا به » في جملة تفيد التشبيه إفادة تبعية غير

( ١ ) مبيناً فيه الحق والباطل بحيث لا يلتبس أحدهما بالآخر ، ولا يختلط به . وفيما سبق من تعريف الحال ، وبيان المتنقل منها والثابت ، والجامد والمشتق ، وأن المتنقل غالب ولكنه ليس مستحقاً ، أى : ليس واجباً — يقول ابن مالك :

الْحَالُ : وَصَفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ : ( كَفَرَدًا أَذْهَبُ ) — أراد : مفهم في حال كذا . . فكلمة : « حال » هنا لاتنوين ؛ لأنها مضاف ، والمضاف إليه محذوف على نية الثبوت ، أى : في حال كذا — كما سبق — . ذلك أن قولك : جاء محمود راكباً ، يفيد المعنى الذى في : جاء محمود في حال الركوب ، وهو بيان هيئة صاحبه . وهذا معنى قولهم : الحال على معنى : « في » . ثم قال بعد ذلك :

وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا ، مُشْتَقًّا يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

أى : هذا الكون الذى سرده ووصفه بالانتقال والاشتقاق — ليس مستحقاً . فهو كثير لا واجب .

( ٢ ) لأنها ليست قلة ذاتية مردها قلة استعمال العرب لها ، وإنما مردها أنها قلة بالنسبة للمشتقة . فهي كثيرة في ذاتها بغير نظر لتقسيمتها .

( انظر معنى « القلة » في الأشموني ج ٢ « باب الإضافة » عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب

ثان أولاً . . . » وستجىء إشارة لها في ص ٤٥٦ ويحىء الإيضاح في ح ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م

( ٩ ) . هذا ، وفي الجزء الرابع ( باب جمع التكسير م ١٧٢ ص ١٨٥ معنى المطرد وغير المطرد ، والكثير ، والغالب ، والقياسى ، وغير القياسى ، وتحديد القلة والكثرة .

( ٣ ) الأهمية الأولى إنما هي لصحة وقوع الحال جامدة في هذه المواضع ، أما التأويل وعدمه

فلا أهمية له .

مقصودة لذاتها . نحو : ترم المغنى بلبلًا — سارت الطيارة برقًا — هجم القط أسدًا . فالكلمات الثلاث : ( بلبلًا — برقًا — أسدًا ) أحوال منصوبة مؤولة بالمشق ، ( أى : سارًا — سريعةً — جريئًا ) . وكل حال من الثلاث يعدّ بمنزلة المشبه به . ( أى : كالبلبل — كالبرق — كالأسد ) ، ولا يعتبر مشبهًا به مقصوداً حقيقةً ، لأن التشبيه ليس المقصود الأول هنا ؛ إنما المقصود الأول هو المعنى الحادث عند التأويل بالمشق .

( ب ) أن تكون الحال دالة على مفاعلة : ( بأن يكون لفظها أو معناها جاريًا على صيغة « المفاعلة » ؛ وهى صيغة تقتضى — فى الأغلب — المشاركة من جانبين أو فريقين فى أمر ) ، نحو ؛ سلمتُ البائعَ نقوده مقابضةً ؛ أو : سلمتُ البائعَ النقودَ يدًا بيدَ ؛ فكلمة : « مقابضة » . حال جامدة ، ولفظها على صيغة : « المفاعلة » مباشرة ، ومعناها : « مُقَابِضَتَيْنِ » وهذا يستلزم اشتراك البائع والمتكلم فى عملية القبض . ولهذا كانت الحال هنا مبينة هيئة الفاعل والمفعول به معًا ، أى : أن صاحب الحال هو الأمران .

ومثلها : يدًا بيد<sup>(١)</sup> ، إذ معنى الكلمتين — لا لفظهما — جاريًا على صيغة : « المفاعلة » غير المباشرة ؛ لأن معناهما : « مقابضة » . وتأويلها : « مقابضَتَيْنِ » أيضًا . والأسهل عند الإعراب أن نقول : « يدًا » حال من الفاعل والمفعول به معًا . و : « بيد » جار ومجرور متعلقان بمحذوف : صفة للحال . والتقدير : ملتصقة بيد — مثلاً — فن مجموع هذه الصفة والموصوف ينشأ معنى الحال ، وهو : « المفاعلة » المقتضية للمشاركة . فهذه المشاركة لا تتحقق إلا بإجماع الصفة والموصوف فى المعنى . أما فى الإعراب فكلمة : « يدًا » وحدها هى الحال . وهى أيضًا الموصوف ، و « بيد » ... صفة ..

ومثل هذا يقال فى : « كَلَّمْتُ الْمُنْكَرَ عَيْنَهُ إِلَى عَيْنِي<sup>(١)</sup> » — أى — : مواجهته أو مقابلةً ؛ بمعنى مواجهَتَيْنِ ... فكلمة « عين » حال<sup>(٢)</sup> من الفاعل والمفعول به

( ١ ) من الحال الجامدة المسموعة بنصّها بعض أمثلة ، منها قولهم ( ... يدًا بيد ) وقولهم ( كلمته فاه إلى رعى ) . . . . . فهل يجوز القياس على تلك الأمثلة فنقول مثلاً : كلمت المنكر عينه إلى عيني ؟ قالوا لا يجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين . وحجة المانعين جدلية لا تثبت على الفحص . والأنسب الرأى الكوفى .

( ٢ ) يصح فيها وفى أمثالها الرفع ؛ فتكون مبتدأ . والجار مع مجروره خبرها ، والجملة فى محل =

معاً . وهي مضاف ، « والهاء » مضاف إليه . و « إلى عيني » جار ومجرور .  
ومضاف إليه . والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة ؛ والتقدير ؛ عينه المتجهة إلى  
عيني . . . ومجموع الصفة والموصوف هو الذى يوجد صيغة : « المفاعلة » برغم أن  
الإعراب يقتضى التوزيع على الطريقة السالفة ؛ فتكون : « عين » الأولى وحدها  
هى الحال والموصوف معاً ، وما بعدها صفة . . .

ومثل هذا أيضاً : كلمت الصديق فاه إلى فى ( أى : فمه إلى فى ) ، بمعنى  
مُشافِهَةٌ ؛ المؤولة بكلمة : مُشَافِهَتَيْنِ .

ومثل : ساكنته غرفته إلى غرفتي ؛ بمعنى : مِلَا صَقَّةً ، التى تؤول بكلمة :  
مِلَاصِقَتَيْنِ ، وجالسته جنبه إلى جنبى ، كذلك . . . ، وكل هذا قياسى فى رأى  
الأحسن .

( ح ) أن تكون دالة على سعر ؛ نحو : بع القمح كيلةً بثلاثين ، أى :  
مسعراً فكلمة « كيلة » حال منصوبة ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف ،  
هو صفتها . والتقدير : كائنة - مثلاً - ومن مجموع الصفة والموصوف يكون المشتق  
المؤول .

( د ) أن تكون الحال دالة على ترتيب : نحو : ادخلوا الغرفة واحداً واحداً<sup>(١)</sup>  
أو : اثنين اثنين ، أو : ثلاثاً ثلاثاً . . . والمعنى : ادخلوها : مترتبين .

وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولاً مجملاً ، مشتملاً - ضمناً -  
على جزأيه المكررين ، ثم يأتى بعده تفصيله مشتملاً - صراحة - على بيان الجزأين  
المكررين . ومن أمثلته : يمشى الجنودُ ثلاثةً ثلاثةً . أو أربعةً أربعةً . . . ، ينقضى

= نصب ، حال . ولا يحسن فى كلمة : « عين » أن تكون بدلاً ؛ لأن البذل - فى القول الشائع - يكون على  
نية تكرار العامل . ولا يستقيم المعنى هنا على تكراره ، إذ لا يقال : كلمت عينه .

( ١ ) يكثر اليوم أمثال هذه الأساليب المشتملة على التكرار العدى المفيد للترتيب ، وقد منعها  
بعض النحاة ، تبعاً للحريرى فى كتابه : « درة الغواص » حيث صرح بأنه لا يجوز : جاءوا واحداً واحداً ،  
ولا اثنين اثنين ، لأن العرب - فى رأيه - عدلوه عن ذلك إلى : « أُوَاحِدَ ، ومَشْنَى وأَخَوَاتهما » ، وهجروا  
المعدول عنه .

وقد تعقبه الشهاب الخفاجى ، وعلق على ذلك الرأى ، مشيناً بالأدلة والشواهد إبتعاده عن الصواب ،  
وأن رأى الحريرى هو الخطأ الذى لا سند يؤيده ، وأن ذلك التكرير كثير فى كلام العرب ، فهو قياسى .  
وكذلك صرح بعض شراح « الكافية » بأن أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوى بلفظها مطردة . =

الأسبوع يوماً يوماً ، وينقضى الشهر أسبوعاً أسبوعاً . وتنقضى السنة شهراً شهراً ، وهكذا<sup>(١)</sup> . ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة ؛ الدالة على الترتيب ولا يحدث الترتيب من واحدة فقط . لكن الأمر عند الإعراب يختلف ؛ إذ يجب إعراب الكلمة الأولى وحدها هي الحال من الفاعل — كما في الأمثلة السالفة — أو من المفعول به ، أو من غيره على حسب الجمل الأخرى التي تكون فيها .

أما الكلمة الثانية المكررة فيجوز إعرابها توكيداً لفظياً للأولى ، كما يجوز — وهذا أحسن — أن تكون معطوفة على الأولى بحرف العطف المحذوف « الفاء » أو : « ثم » — دون غيرهما من حروف العطف<sup>(٢)</sup> — ، فالأصل : ادخلوا الغرفة واحداً فواحداً ، أو : ثم واحداً — يمشى الجنود ثلاثة فثلاثة ، أو : ثم ثلاثة ... ،<sup>(٣)</sup> ويصح أن يقال : ادخلوا الأول فالأول<sup>(٤)</sup> . . . . . فيكون حرف العطف ظاهراً ، وما بعده معطوف على الحال التي قبله . ولكن الحال هنا — مع صحتها — فقدت الاشتقاق والتذكير معاً .

( ه ) أن تكون مصدرأً صريحاً<sup>(٥)</sup> متضمناً معنى الوصف ( أى : معنى المشتق ) ؛

= مما سبق يتبين أنه لا داعي لمنع تلك الأساليب ، ولا للجدل حول قياستها . ( كما ستجىء الإشارة في ج ٤ ص ١٧٢ م ١٤٦ ) .

( ١ ) فالمجموع المجل هو : ( واو الجماعة — الجنود — الأسبوع — الشهر — السنة . . . ) وهذه الأساليب صلة بما يشبهها من نحو : ثُنَاءٌ ومَشْنَى ، وثُلَاثٌ ومَشْنَلٌ و . . . . . ، مما سيجىء بيانه في ج ٤ ص ١٧١ م ١٤٦ عند الكلام على منع الصرف للوصفية والعدل .

( ٢ ) لأن هذين الحرفين هما اللذان يدلان على الترتيب ، دون باقي حروف العطف .

( ٣ ) وقد يكون الغرض من التكرار الاستيعاب لا الترتيب ؛ فقد جاء في كتاب الإقليد : ( إن العرب تكرر الشيء مرتين فتستوعب جميع جنسه » ؛ مثل : ستمر بك أبواب الكتاب مفصلة باباً باباً . ( راجع ص ٨٠ من حاشية الألويس على شرح القطر ) .

( ٤ ) « الأول » السابقة « حال » منصوبة ، والثانية معطوفة عليها بالفاء التي تفيد الترتيب . وزيدت — سماعاً — فيها « أل » شذوذاً . كما تزداد في النظم للضرورة . والأصل : ادخلوا أولَ أولَ ؛ أى : ادخلوا مرتين .

( وقد سبق هذا عند الكلام على « أل » الزائدة — ج ١ م ٣١ ص ٣٩٨ « ب » — ) انظر ما يتصل بهذا في ص ٣٧٦ .

( ٥ ) أما المصدر المؤول فلا يكون حالا ؛ لأنه يشتمل على ضمير يجعل الحال معرفة ، فتخالف الأغلب فيها : وهو ؛ التذكير . وبالرغم من هذا يصح وقوع الحال مصدرأً مؤولا بشرط أن تكون أداة السبك هي : « ما » المصدرية ، وي بعدها فعل من أفعال الاستثناء الثلاثة ، — « خلا » أو : « عدا » =

بحيث تقوم قرينة تدل على هذا؛ نحو: اذهب جرياً لإحضار البريد، أى: جارياً -  
تكلم الخطيب ارتجالاً، أى: مُرتجلاً<sup>(١)</sup> - حضر الوالد بَغْتَةً، أى: مفاجئاً -  
لا تَثِقْ بالكذب، واعلم يقيناً أن شرَّ الرجال فينا الكذوبُ  
أى: متيقناً.

وقد ورد - بكثرة - في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكَّر  
حالا؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحاً في رأى بعض المحققين<sup>(٢)</sup>، وهو رأى  
- فوق صحته - فيه تيسير، وتوسعة، وشمول لأنواع من المصادر أجازها  
فريق، ومنعها فريق. ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها  
عن المصدر، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع<sup>(٣)</sup>؛

= أو: «حاشا» لأن المصدر المؤول هنا يقول بكرة. (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥٥ - وفى ج ١  
ص ٢٩١ م ٢٩ إشارة لبعض ما تقدم).

(١) أى: من غير إعداد سابق للخطبة.

(٢) انظر البيان وقرار مؤتمر الجمع اللغوى، في هذا الشأن، - رقم ٢ التالى -.

(٣) غريب - كما يقول بعض النحاة - أن يكثر ورود الحال مصدراً منكراً، في فصيح الكلام  
المأثور، بل في أفصحها؛ وهو: القرآن، ثم نسمع ونقرأ من يقول: إنه بالرغم من تلك الكثرة مقصور  
على الصواع. - راجع آخر صفحة من الحاشية على شرح «التصريح» باب «الإدغام» -  
فما جاء في القرآن قوله تعالى: (ثم ادعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا) وقوله: (ينفقون أموالهم سرّاً  
وعِلَانِيَةً) وقوله: (إني دعوتُهُم جَهَاراً) وقوله: (يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وطِيعاً) وقوله: (إن الذين  
يَأْكُلُونَ أموالَ اليتامى ظُلماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بطونهم نارا، وَيَصِلُونَ سَعيراً) فالكلمات: سعيًا -  
سرّاً - جَهَاراً - خَوْفاً - ظُلماً - - هي مصادر لا شك فيها، وهي أيضاً بعض ما جاء في الكتاب  
العزیز من الأحوال، وما أكثر ما جاء في غيره مما يستشهد به. وتأويلها بالمفعول المطلق الذى حذف  
عامله ضعيف؛ لأن حذف عامل المؤكَّد في مثل هذا معيب - كما سبق في ص ٢١١ - وكذا كل تأويل  
آخر يشبهه. فما الذى يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعية للقياس عليها؟ ولماذا يوافق بعضهم  
على القياس في المصدر المنكر الصريح إذا كان نوعاً لعماله؛ نحو جاء السائق سرعة، أى: سريعاً؟  
ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثة من المصدر الصريح النكرة؟ هي:

(أ) المصدر الدال على بلوغ نهاية الشيء؛ نحو: أنت الرجل شجاعة، وأخوك الرجل علماً.

وأما هذا المصدر الذى قبله خبر مقرون «بأل» الدالة على الوصول إلى نهاية الشيء؛ حسناً أو قبحاً.

(ب) والمصدر الذى قبله مبتدأ وخبر، والمبتدأ مشبه بالخبر، أنت عمر عدلاً - وهى الخنساء شعراً.

(ج) والمصدر الواقع بعد: «أما» في نحو: أما بلاغة فبليغ، من كل مصدر وقع بعد «أما»

في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين، أو سلبه أحدهما، وأنت تعتقد اتصافه بواحد منهما. =



إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذى يبيع القياس (١) .

\* \* \*

وأشهر مواضع الحال الجامدة التى لا تتأول بالمشتق سبعة :

( ١ ) أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق (٢) أو بشبه (٣) المشتق ؛ نحو :  
( ارتفع السعر قدراً كبيراً - وقفت القلعة سداً حائلاً ) - ( تخيل العدو القلعة  
جبلاً فى طريقه - عرفت جبل المقطم حصناً حول القاهرة ) .

والنحاة يُسمون هذه الحال الموصوفة : « بالحال الموصوطة » ، ( أى : المُمَهَّدة )  
لما بعدها ؛ لأنها تُمهّد الذهن ، وتهيئه لما ييجى بعدها من الصفة التى لها الأهمية  
الأولى دون الحال ، فإن الحال غير مقصودة ؛ وإنما هى مجرد وسيلة وطريق  
إلى النعت الذى بعدها ؛ ولهذا يقسم النحاة الحال قسمين :  
أحدهما : « الموصوطة » ، وتُسمى أيضاً : « غير المقصودة » ، وهى التى  
شرحناها .

وثانيهما : « المقصودة مباشرة » ؛ وهى المخالفة للسالفة .

= والحق أنه لا داعى لشيء من التقييد والحصرفى هذا كله . فالقياس مباح على كل ما سلف  
وبالقياس أخذ مؤتمر المجمع اللغوى الذى انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة ١٩٧١ وسجله بين قراراته  
النهائية التى أصدرها بعد تمحيص « وطول بحث .  
( ١ ) يقول ابن مالك :

ومضدُّ مُنكَّرٍ حالاً يَقَعُ بكثرةٍ ؛ كبغته زَيْدٌ طَلَعُ - ٦

- وسيعاد هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٣٧٦ -

( ٢ ) يرى كثير من النحاة أن هذه مؤولة بالمشتق أيضاً ، وأنه لا وجود لحال جامدة لا تتأول  
بالمشتق . - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ - والخلاف شكلى لا أثر له .

( ٣ ) شبه المشتق ( أو : شبه الوصف ) هو الظرف والجار مع مجروره ، وإنما كان شبه  
الجملة شبيهاً بالمشتق لإمكان تعلق كل منهما بمحذوف مشتق ، تقديره : كائن ، أو : موجود ، أو :  
حاصل . . . ولأن الضمير قد انتقل من المشتق بعد حذفه إلى شبه الجملة ( كما سيجى البيان فى رقم ١  
من هامش ص ٢٨٢ وفى هامش ص ٤٤٨ م ٨٩ ) .

ويلحق بشبه المشتق هنا ما يسمونه « المؤول بالمشتق » يريدون به : الاسم المختوم بياء النسب كعربى  
ومصرى . . . إذ يؤولونه بالمشتوب إلى العرب ، وإلى مصر . . . ومن أمثلته هنا قوله تعالى عن القرآن  
الكریم : « كتاب فصّلت آياته قرآنًا عربيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ » . . . فكلّمه : « قرآنًا » حال .  
و « عربيًّا » صفة لها .

( ب ) أن تكون دالة على شيء له سعر ؛ نحو : اشتريت الأرض قيراطاً بألف قرش ، وبعثتها قصبَةً بدينار — رَضِيت بالعسل رطلا بعشرة قروش ، وبعته أقةً بثلاثين . . . فالكلمات ؛ ( قيراطاً — قصبه — رطلا — أقة — ) حال جامدة . وهي من الأشياء التي تَسَعَّرُ ؛ كالمكيلات ، والموزونات ، والمساحات . . .

( ح ) أن تكون دالة على عدد ؛ نحو : اكتمل العمل عشرين يوماً ، وتم عدد العاملين فيه ثلاثين عاملاً . فكلمة : « عشرين » و « ثلاثين » ، . . . حال .

( د ) أن تكون إحدى حالين ينصبهما « أفعل التفضيل » ، متحدتين في مدلولهما ، وتدل على أن صاحبها في طور من أطواره مفضل<sup>(١)</sup> على نفسه أو على غيره ، في الحال الأخرى ، نحو : هذا الخادم شَبَاباً أنشطُ منه كُهُولَةً ، فللخادم أطوار مختلفة ؛ منها طور الشباب ، وطور الكهولة ، وهو في طور الشباب مفضلٌ على نفسه في طور الكهولة ، وناحية التفضيل هي : النشاط .

ومثل : الشتاء برداً أشد منه دفئاً . فليشتاء أطوار ، منها طور البرودة ، وطور الدفء . وهو في ناحية البرد أشد منه في ناحية الدفء . ومثل : الحقلُ قصباً أنفع منه قمحاً .

ومن الأمثلة للمفضل على غيره : الولد غلاماً أقوى من الفتاة غلاماً<sup>(٢)</sup> — المنزل سَكناً أحسن من الفندق إقامة . . .

وكلتا الحالين — في جميع ما تقدم — منصوبة بأفعل التفضيل . والأكثر أن تتقدم إحداهما عليه ، وهي المفضلة ، وتتأخر الثانية<sup>(٣)</sup> .

( هـ ) أن تكون نوعاً من أنواع صاحبها المتعددة ؛ نحو : هذه أموالك<sup>(٤)</sup> بيوتاً ؛ فكلمة : « بيوتاً » حال ، وصاحبها — وهو : أموال — له أنواع متعددة

(١) ليس المراد بالتفضيل : الحسن ، أو عدم العيب ، أو قلته . . . وإنما المراد : الزيادة في الشيء مطلقاً ؛ حسناً ؛ وقبحاً .  
(٢) مؤنث غلام .  
(٣) كما يجيء في رقم ٢ من هامش ٣٨١ وفي « د » من ص ٣٨٤ ، ثم انظر الملاحظة التي في ص ٣٨٥ ؛ حيث يجوز تأخيرها .  
(٤) المال ؛ كل شيء يمكن امتلاكه ، من عقار ، ونقد ، وغيرها .

( منها : البيوت ، والزروع ، والمتاجر ، والثياب . . ) ونحو : هذه ثروتك كتباً ، وهذه كتبك هندسة . . .

( و ) أن يكون صاحبها نوعاً معيناً وهي فرع منه ؛ نحو : رغبت في الذهب خاتماً - انتفعت بالفضة سيّاراً - تمتعت بالحرير قميصاً . . . و . . . فكل من الذهب ؛ والفضة ، والحرير ، نوع ، والحال فرع منه <sup>(١)</sup> .

( ز ) أن تكون هي النوع وصاحبها هو الفرع المعين ؛ نحو : رغبت في الخاتم ذهباً - انتفعت بالسوار فضةً - تمتعت بالقميص حريراً <sup>(٢)</sup> . . .

\* \* \*

### الثالث : انقسامها من ناحية التنكير والتعريف :

لا تكون الحال إلا نكرة <sup>(٣)</sup> ، كالأمثلة السالفة . وقد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها ، ولا يجوز الزيادة فيها . ومنها كلمة « وحد » في قولهم : جاء الضيف وحده - سايرت الزميل وحده . فكلمة : « وحد » حال ، معرفة ؛ بسبب إضافتها للضمير ؛ وهي جامدة مؤولة بمشتق من معناها ، أى : منفرداً ، أو متّوحداً <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) ضابط هذا القسم : أن يكون الفرع جزءاً من أصله ، وحين يتفرع منه يكتسب اسماً جديداً ، وهذا الاسم الجديد لا يمنع من إطلاق اسم الأصل عليه .  
( ٢ ) وفي الحال الجامدة يقول ابن مالك .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ ، وَفِي مُبْدَى تَأَوَّلٍ بِلَا تَكْلُفٍ - ٣  
أى : في الأشياء التي تسمر ، وفي كل ما يظهر قبول التأويل السهل :

كِبَعُهُ مُدًّا بَكْذَا ، يَدًّا بِيْذٌ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسْمَدًا ، أَيْ : كَاسَدَ - ٤  
المد : مكيال يختلف باختلاف الجهات : فهو في بعضها مقدار رطل وثلاث ، وفي بعض آخر مقدار رطلين . . . و . . . وقد يكون ملء الكفين المعتدلتين مع امتدادهما .

( ٣ ) أو ما هو بمنزلة النكرة ، كالجملّة الواقعة حالا ؛ لما رددناه من أن الجملة نكرة أو بمنزلة النكرة

( ٤ ) كلمة : « وحد » ملازمة للإضافة دائماً . ويدور الجدل حول إعرابها وإضافتها ؛ أهي ملازمة للنصب دائماً ، أم تتركه إلى غيره ؟ أهي مضافة للضمير وجوباً ، أم يجوز إضافتها إلى غيره ؟ بيان هذا كله مسجل في « باب الإضافة » ج ٣ م ٩٤ ص ٦٦

ومنها : (رجع المسافر عودَه على بدئه ) ، فكلمة : « عودَ » حال ، وهي معرفة ، لإضافتها للضمير ، ومؤولة بالمشتق ، على إرادة : رجع عائداً ، أو راجعاً على بدئه . والمعنى : رجع عائداً فوراً ، أى : فى الحال : أو : رجع على الطريق نفسه .  
ومنها : (ادخلوا الأول فالأول<sup>(١)</sup>) ، أى : متربين ، ومنها : جاء الوافدون الجَمَاءَ الغفير<sup>(٢)</sup> ، أى : جميعاً .

ومنها : قولهم فى رجل أرسلَ إبلَه أو حُمُرَه الوحشية إلى الماء ، مزاحمةً غيرها ومعاركةً : ( أرسلها العِرَاك ) ، أى : معاركة ، مقاتلة<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

---

(١) انظر ما يوضح هذا فى رقم ٤ مزهاش ص ٣٧١ .  
(٢) « الجماء » : مؤنث الأجم ، بمعنى : الكثير . و « الغفير » : الكثير الذى يغفر وجه الأرض ، أى : يغطيه بكثرتة . والغفير - فى المثال - صفة للجماء ، مع أن كلمة : « الغفير » هنا مذكرة ، والجماء مؤنثة فلم تطابق الصفة موصوفها الحقيقى . وقد تلمس النحاة لهذا تأويلات ؛ منها : أن « فَمَعِيلاً » هنا وإن كان بمعنى فاعل ، قد حُمِلَ على « فَعِيل » بمعنى « مفعول » حيث تحذف التاء منه غالباً عند ذكر الموصوف . وهذا - وأشباهه - مردود . والسبب الذى لا يرد هو : أن العرب نطقوا بها هكذا من غير تحليل . .  
(٣) يقول بعض النحاة إن الأحوال المذكورة ليست معارف : لأن « وحده » و « عود » ألفاظ مبهمه لا تكتسب التعريف ، ولأن « أل » زائدة فى الأحوال الباقية المبدوء بها - وهذا رأى فيه تكلفت رضعف .

يقول ابن مالك :

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ - ٥  
وَمُضَدَّرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةٍ ، كَبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ - ٦

وقد سبق هذا البيت فى رقم ١ من هامش ص ٣٧٣ لمناسبة أخرى .

. . . . .  
. . . . .

### زيادة وتفصيل :

من الألفاظ التي وقعت حالا مع أنها معرفة بالإضافة ، قولهم : تفرق المهزومون أيادى سبياً . على تأويل : متبددين ، لا بقاء لهم . أو على تأويل « مثل أيادى سبياً »<sup>(١)</sup> . وحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فأعرب حالا مثله<sup>(٢)</sup> .

ومنها : طلبت الأمر جهدى ، أو : طاقى . على تأويل ، جاهدأ ، ومُطيقاً<sup>(٣)</sup> .

ومنها : العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير المعداد ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم . . . أو خمستهم . . . أو سبعتهم . . . على تأويل مثلثاً إياهم ، أو مُخَمَّساً ، أو مُسَبَّعاً . . .

ويجوز إتياعه لما قبله ؛ فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب تأكيداً معنوياً : بمعنى جميعهم . ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد .

والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد ؛ بل يسرى على المركب ؛ نحو : جاء القوم خمسة عشرهم ؛ بالبناء على الفتح<sup>(٤)</sup> في محل نصب ، أو محل غيره على حسب حاجة الجملة .

\* \* \*

(١) يلاحظ أن كلمة : « مثل » هي من الألفاظ المهمة في أغلب استعمالاتها - كما سبق في ص ٣٠٢ - ولهذا لا تكتسب التعريف إذا أضيفت لمعرفة .

(٢) سيجىء هذا في ج ٣ م ٩٦ ص ١٣٦ .

(٣) سيجىء الإشارة لهذه الألفاظ في باب الإضافة (ج ٣ ص ٢٤ م ٩٣) .

(٤) بالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا فهو مضاف للضمير - (وستجىء إشارة لهذا في باب « التوكيد » ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٣ ، وكذلك في ج ٤ باب : « العدد » عند الكلام على تمييز العدد م ١٦٤ ص ٣٩٧ -) .

الرابع : انقسامها من ناحية أنها هي نفس صاحبها في المعنى أو ليست كذلك .

الغالب أنها هي نفسه ؛ كالحال المشتقة في نحو : صاح المتألم صارخاً .  
— شاهدت الطيور مبكرة . . . فالصارخ في الجملة — هو المتألم ، والمتألم هو الصارخ ؛ والمبكرة هي الطيور ، والطيور هي المبكرة .

وغير الغالب أن تكون مخالفة له ، كالحال الواقعة مصدراً صريحاً في نحو :  
خرج الولد جرياً ، وجاء القادم بغتة ، وأشباههما ؛ فإن الجرى ليس هو الولد ،  
والولد ليس هو الجرى . والبعثة ليست هي القادم ، والقادم ليس هو البعثة . وقد  
سبق<sup>(١)</sup> الكلام على صحة وقوع المصدر حالاً ، وهذه المخالفة لصاحبها لا تؤثر في  
المعنى مع القرينة .

\* \* \*

الخامس : انقسامها بحسب تأخيرها عن صاحبها ، أو تقديمها عليه ، وبحسب  
تأخيرها عن عاملها أو تقديمها عليه — إلى ثلاثة أقسام في كل<sup>(٢)</sup> . هي : وجوب  
تأخيرها ، ووجوب تقديمها ، وجواز الأمرين .  
ترتيبها مع صاحبها :

( ١ ) يجب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصورة<sup>(٣)</sup> ، نحو قوله تعالى :  
( وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ) . فلا يصح تقديم الحال وحدها ،  
لأن تقديمها يفسد سلامة التركيب ، ويزيل الحصر ، والغرض البلاغي منه .  
ولو تقدمت معها « إلا » فالأحسن المنع أيضاً ، مجازاة للنهج الصحيح الشائع :

وكذلك يجب تأخيرها إن كان صاحبها مجروراً بالإضافة ( أى : أنه مضاف  
إليه )<sup>(٤)</sup> ، نحو : أعجبنى شكل النجوم واضحة ؛ فلا يجوز تقديم الحال :  
( واضحة ) على صاحبها المضاف : ( النجوم ) لثلاثكون فاصلة بين المضاف والمضاف

( ١ ) في : « هـ » من ص ٣٧١ .

( ٢ ) أحكام التقديم والتأخير الآتية مقصورة على الحال المؤسّسة . أما المؤكّدة فالرأى الأنسب

عدم تقديمها .

( ٣ ) سبقت الإشارة إلى الحصر ومعناه وطريقته في الجزء الأول ص ٣٦٤ م ٣٧ .

( ٤ ) بشرط أن يصلح لحيه الحال منه ، وسيحىء بيان ذلك في ص ٤٠٤ .

إليه . والفصل بها لا يصح . كما لا يصح - في الرأي الأنسب - تقديمها على المضاف ( ولا فرق في الحالتين بين الإضافة المحضة وغيرها ) .

أما إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي ؛ نحو : جلست في الحديقة ناضرة ، فالأحسن الأخذ بالرأي القائل بجواز تقديمها ؛ لورود أمثلة كثيرة منها - في القرآن وغيره - تؤيده <sup>(١)</sup> . ولا داعي لتكلف التأويل والتقدير <sup>(٢)</sup> والتقديم . فإن كانت مجرورة بحرف جر زائد جهاز التقديم ؛ نحو : ما جاء متأخراً من

(١) ومنها قوله تعالى : ( وما أرسلناك - إلا كافتة - للناس ) أي : ما أرسلناك إلا للناس كافة وقول الشاعر :

تسلّيت - طراً عنكمو - بعد بينكم بذكراكمو حتى كأنكمو عندي  
البن : الفراق . طرا : جميعاً . أي : تسلّيت عنكم طرا .

وبمناسبة الكلام على : « كافتة » يذكر أكثر اللغويين والنحاة ألفاظاً لا تستعمل إلا منصوبة على « الحال » ، ومنها : « كافتة » و « قاطبة » . غير أن « الصبان » سجل في باب : « الحال » - ج ٢ - عند الكلام على الآية السابقة استعمال « كافتة » مجرورة ومضافة في كلام عمر بن الخطاب ونصه : « قد جعلت لآل بني كاكفة على كافتة المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً إبريزاً » .

وعرض الصبان بعد ذلك لتفصيلات أخرى تختص بهذه الكلمة ، وباستعمالها .

وعلى هامش القاموس المحيط - ج ٣ - مادة : « كف » نص منقول عن شرح القاموس يجيز استعمال هذه الكلمة مقرونة بآل ، أو مضافة ، وأن رفض هذين الاستعماليين لا مسوغ له . ونص كلامه : ( ما رفضوه رده الشهاب في شرح الدرّة ، وصحح أنه يقال ، وإن كان قليلاً ) . ١ هـ .

أما : « قاطبة » فقد استعملها « الجاحظ » غير حال في أول رسالته التي موضوعها : « تقضيل النطق على الصمت » حيث يقول : « وإن حجته قد لزمت جميع الأنام ، ودحضت حجته قاطبة أهل الأديان » . وتردد الأدباء في محاكاته . ولكن هذا التردد يزول بما جاء في كتاب : « الأملال » للقالى - ج ١ ص ١٧٠ طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة - فقد قال مؤلفه عند الكلام على مادة : « قطب » ومعناها ما نصه :

( قال يعقوب بن السكيت : يقال : قطب ، يقطب ، قطوباً ، وهو قاطب . . إذا جمع ما بين عينيه ، واسم ذلك الموضع : « المَقْطُيب » ومنه قيل : الناس قاطبة ، أي : الناس جميع ) ١ هـ . فقد استعملها خبيراً . ومن كل ما سبق يتبين أن الكلمتين ليستا ملازمتين للحال .

(٢) ولا شك أن محاكاة القرآن في هذه الصيغة وفي جميع الصيغ الواردة به جائزة بليغة ، ما دامت المحاكاة تامة فليس لأحد أن يرفضها . ومن شاء تأويلها كما أول الآية فليفعل ... وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

وسبَقَ حالَ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أبوا . ولا أَمْنُهُ فَقَدْ وَرَدَ - ٩

أي : أن النحاة أبوا أن يوافقوا على تقديم حال صاحبها قد جر بحرف جر ( أي : أصلي ) . ثم أوضح رأيها الخاص قائلاً : إنه لا يوافقهم ، ولا يمنع تقديم الحال وسبقها على صاحبها المجرور بالحرف - - الأصلي - ؛ لأن هذا ورد في الكلام الفصيح . وإذا كان وارداً فيه بقدر كاف فكيف يمنع ؟ لكنه لم يذكر التفصيل .

أحد . وهذا بشرط أن يكون حرف الجر الزائد مما لا يمتنع حذفه ، أو مما لا يقل حذفه ؛ فالذى يمتنع كالباء الداخلة على صيغة : « أفعل » الخاصة بأسلوب التعجب ؛ نحو : أجمل بالنجوم <sup>(١)</sup> طالعة . والذى يقل كالباء فى فاعل : « كتبت » بمعنى : « يكتب » ، مثل : كفى بالزمان مرشداً . فإن كان حرف الجر الزائد مما يمتنع حذفه أو يقل لم يجوز تقديم الحال عليه .

وزاد بعض النحاة مواضع أخرى يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها ، منها : أن يكون صاحبها منصوباً بالحرف الناسخ : « كأن » أو : « ليت » ، أو : « لعل » أو بفعل تعجب ، أو بصلة الحرف المصدرى فى نحو : أعجبنى أن ساعدت الفقيرة عاجزةً — أو أن يكون ضميراً متصلاً بصلة « أل » ، نحو : الود أنت المستحقه صافياً <sup>(٢)</sup> .

( ب ) ويجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصوراً ؛ نحو : ما فاز خطيباً إلا البليغ ، ولا انتصر مدافعاً إلا الصادق .

أو كان صاحبها مضافاً إلى ضمير يعود على شيء له صلة وعلاقة بالحال ، نحو : جاء زائراً هنداً أخوها — جاء منقاداً للوالد ولده .

( ح ) ويجوز التقديم والتأخير فى غير حالتى الوجوب السالفتين ، نحو دخل الصديق مبتسماً ، أو : دخل — مبتسماً — الصديق .

ترتيبها مع عاملها <sup>(٣)</sup> :

( ١ ) يجب أن تتأخر عنه إن كان فعلاً جامداً كفعل التعجب ؛ نحو :

( ١ ) تفصيل الكلام على هذه « الباء » . فى باب التعجب ، ج ٣ م ١٠٨ . ص ٢٧٩ .

( ٢ ) على اعتبار أن صاحب الحال : « هاء » الضمير ، لا المبتدأ .

( ٣ ) « ملاحظة هامة » تختص بالعامل فى الحال ، وفى صاحبها :

الحال منصوبة ، وعامل النصب إما لفظى ؛ كالمصدر ، وكالفعل المشتق ، وكالوصف الذى يعمل عمله ، وكاسم الفعل ... وإما معنوى ؛ كإسماء الإشارة ، وألفاظ الاستفهام ، وبعض الحروف والأدوات التى سيجىء ذكرها هنا ومنها شبه الجملة . والعامل فى الحال هو — فى أكثر الصور — العامل فى صاحبها فعاملهما واحد ولو اختلف نوع عمله فى كل منهما . وهناك صور أخرى يختلف فيها العاملان — عامل الحال ، وعامل صاحبها — كالحال التى صاحبها المبتدأ ، حيث يكون المبتدأ هو العامل فى الحال ، ويكون =



ما أحسن الصديق وفيًّا . أو كان مشتقًّا يشبه الجامد ، كأفعل التفضيل <sup>(١)</sup> ؛ نحو : أنت أفصح الناس متكلمًا <sup>(٢)</sup> .

أو كان عاملها مصدوًّا صريحًا يمكن تقديره بأن والفعل والفاعل ، نحو : من الخير إنجازك العمل سريعًا . فكلمة : « سريعًا » حال من الكاف ، والعامل هو المصدر الصريح <sup>(٣)</sup> : « إنجاز » ومن الممكن أن يحل محله مصدر مؤول من أن والفعل والفاعل فتكون الجملة : من الخير أن تنجز العمل سريعًا . ومثله أن تقول : يعجبني إنجازُ الصانعِ عمله سريعًا ؛ فكلمة : « سريعًا » حال من « الصانع » والعامل هو : « إنجاز » أيضًا .

فإن كان المصدر الصريح غير مقدر بهما جاز تقديم الحال وتأخيرها ؛ نحو : معتمدًا لك صفحًا عن المسىء . . . ، أو : صفحًا عن المسىء معتمدًا لك .

أو كان العامل اسم فعل ؛ نحو : نزالٍ مسرعًا ؛ أى : انزل مسرعًا ؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

= الابتداء هو العامل في المبتدأ - وكالحال التي صاحبها اسم لناسخ . . وكثرة النحاة تشترط أن يكون العامل في الحال وفي صاحبها واحدًا في كل الصور ، إلا سيبويه وفريق معه فإنه يرفض هذا الشرط - كما سبق البيان المفيد في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤ ورأيه هو الحق ؛ لما سلف هناك مفصلاً . ولما يجىء في رقم ٣ من هامش ص ٤٠٥ حيث بيان السبب عند سيبويه -

(١) كان شبيهاً بالجامد ، لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ، ولا علامة التنثية ، أو الجمع ؛ فخالف هذا المشتقات الأصلية ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول . واقترب من الجامد الذي لا تتغير صورته .

(٢) يستثنى من أفعل التفضيل صورتان ؛ إحداهما : أن يكون عاملاً في حالين لاسمين ، متحدين في مساهما ، وإحداهما مفضلة على الأخرى ؛ فالأحسن تقديم المفضلة عليه ، وتأخير الأخرى عنه . نحو : هذا الأديب ناثراً أبرع منه شاعراً . فكلمة : « أبرع » أفعل تفضيل ، نصبت حالين ؛ هما : « ناثراً » و « شاعراً » والاسمان لمسى واحد ، وإحداهما مفضلة ، وهى : « ناثراً » فتقدمت على العامل ؛ وتأخرت الثانية . والصورة الثانية كالسابقة ؛ إلا أن الحالين لشيئين مختلفين في مساهما ؛ نحو ؛ المتعلم منفرداً أنفع من الجاهل مستعيناً بغيره .

(راجع د من ص ٣٧٤ و د من ص ٣٨٤ وانظر الملاحظة التي بعدها حيث يجوز تأخير الحالين معاً) .

(٣) إذا كان العامل مصدراً نائباً عن فعله المحذوف وجوباً جاز تقديم الحال ، نحو : إكراماً هنداً متعلمة . فيصح : متعلمة إكراماً هنداً (كما في ج من ص ٣٨٤) . وقد سبقت مواضع المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً في ص ٢٢٠ م ٧٦ .

أو كان العامل معنوياً ؛ ( وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروف الفعل كالألفاظ الإشارة ، والاستفهام ، وأحرف التمنى والتشبيه ، وكشبه الجملة — الظرف ، أو الجار مع مجروره — الواقع خبراً ، أو نعتاً كذلك )<sup>(١)</sup> ، نحو : هذا كتابك جميلاً ، فكلمة : « جميلاً » حال من الخبر : ( كتاب ) والعامل هو اسم الإشارة . ومعناه : أشير ؛ فهو يتضمن معنى الفعل ، دون أن يشتمل على حروفه .

ومثل : ليت الصانع — متعلماً — حريصٌ على الإتيان . فكلمة : « متعلماً » حال من الصانع ، والعامل « هو : ليت » ، وهو حرف معناه : « أتمنى » فيتضمن معنى الفعل دون حروفه . . .

ومثل : كأن الباخرة — واسعةً — فُنْدُق كبير . ومثل : الزروع أمامك ناضرةً ، أو : الزروع فى حديقتك — ناضرةً . . .

والاستفهام المقصود به التعظيم ؛ نحو : يا جارتا ، ما أنتِ ، جارةٌ ؟ . . . وهكذا كل ما يتضمن معنى الفعل دون حروفه غير ما سبق ، كأدوات التنبية ، والترجى ، والنداء . . .

لكن بعض النحاة يستثنى من العامل الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه ، شبه الجملة بنوعيه ( الظرف والجار مع مجروره ) فيجيز أن يتقدم عليهما الحال أو يتأخر ، نحو : ( الحارس عند الباب واقفاً ، و : الحارس — واقفاً — عند الباب ) ، ونحو : ( القِطْ فى الحديقة قابعاً ، أو : القِطْ — قابعاً — فى الحديقة ) . وإنما يميز تقدم هذه الحال بشرط أن تتوسط بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه وعن الجال معاً . ولا يصح تقدم الحال عليهما معاً ، فلا يقال : ( واقفاً — الحارس عند الباب ، ولا قابعاً القِطْ فى الحديقة ) . فإن تقدمت الحال والخبر معاً ، وكانت الحال هى الأسبق جاز ؛ نحو : واقفاً عند الباب الحارس ، وهذا رأى مقبول<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) لأن شبه الجملة قد يكون متعلقاً بفعل محذوف ، أو بوصف محذوف ، وينتقل إلى شبه الجملة الضمير الذى يكون فى التعلق بعد حذفه . وهذا يصير شبه الجملة متضمناً معنى الفعل ، لاشتراكه على التعلق المحذوف ، فوق اشتراكه على ضميره ( عل الوجه المفصل فى ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ ورقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ فى هذا الباب وهامش من وص ٤٤٨ م ٨٩ ) .

( ٢ ) برغم قلته بالنسبة إلى الأول ( فالقلة نسبية لاتمتنع القياس ) وحجة أصحابه ورود أمثلة فصيحة =

ويصح عند أكثر النحاة تقديم الحال على عاملها « شبه الجملة » إن كانت هي شبه جملة أيضاً ؛ نحو : الخير عندك أمامك — أو الخير في الدار أمامك . . . على اعتبار الظرف ( عند ) والجار مع مجروره ( في الدار ) حَالَيْن من الضمير المستكن في شبه الجملة بعدهما <sup>(١)</sup>.

أو كانت الحال مؤكدة معنى الجملة <sup>(٢)</sup> ؛ نحو : على جدك شقيقاً ، وتقدير العامل : على جدك أعرفه ، ( أو : أعلمه ، أو : أحقه . . . ) شقيقاً . فعالل الحال وصاحبها ( باعتباره الضمير ) محذوفان وجوباً قبل الحال .

أو كان العامل قد عرض له ما يمنع من تقدم معموله عليه ، كالماضي المبذوء بلام الابتداء <sup>(٣)</sup> أو بلام جواب القسم <sup>(٤)</sup> ، فإن المعمول لا يتقدم على هذه اللام نحو : إني لقد تحملت — صابراً — هفوة القريب . أو : والله لقد تحملت — صابراً — هفوة القريب .

وكالعامل الواقع في صلة حرف مصدرى مطلقاً ؛ نحو : لك أن تنتقل راكباً . أو الواقع صلة « أل » <sup>(٥)</sup> ، نحو : أنت السائق بارعاً ، لأن معمولهما لا يتقدم عليهما — في الرأي الراجح .

أو كانت الحال جملة مقترنة بالواو ؛ نحو : اقر الكتاب والنفس صافية <sup>(٦)</sup> .

= تكني للحكم بقياسيته ؛ منها قراءة من قرأ قوله تعالى : ( والسموات مطويات بيمينه ) بنصب . « مطويات » — وقول الشاعر :

رهط. ابن كوزٍ مُحَقِّبٍ أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ ، ورهط. ربيعة بن حُذَارٍ  
فكلمة : « محقبي » حال ، تقدمت على عاملها شبه الجملة : ( فيهم ) . . . والمخالفون لهذا الرأي يؤولونه بغير داع مقبول .

( ١ ) وما يصلح مثالا لهذا شبه الجملة « من الله » في قوله تعالى : « ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء . . . » ( راجع الصبان ، وكذا حاشية الأمير على « المغني » أول المقدمة ) .

( ٢ ) سبق الكلام عليها في ص ٣٦٦ وسيجيء بمناسبة أخرى في ص ٣٩١ و ٣٩٦ .

( ٣ ) سبق الكلام عليها في ج ١ ص ٤٩٧ م ٥٣ .

( ٤ ) الكلام عليها سيأتي — ٤١٩ — في حروف القسم ؛ باب : حروف الجر .

( ٥ ) بخلاف صلة غيرها : فيجوز : من الذي راكباً جاء ، لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على

الموصول .

( ٦ ) يحسن الاختصار على هذا الرأي ، دون الرأي الذي يميز التقديم والتأخير بتأول .

( ب ) يجب أن تتقدم عليه إذا كان لها الصدارة ، نحو : كيف أنقذت الغريق ؟ فكلمة : « كيف » اسم - على الأرجح - مبنى على الفتح في محل نصب ، حال <sup>(١)</sup> .

( ح ) يجوز الأمران في غير الحالتين السالفتين ، مثل : واقفًا أنشد الشاعر القصيدة . وأشبه هذا مما يكون فيه عامل الحال فعلاً متصرفاً ، أو مشتقاً يشبه الفعل المتصرف ، أو مصدرًا نائباً عن فعله المحذوف وجوباً ( كما سبقت الإشارة إليه ) <sup>(٢)</sup> . والمراد بالذى يشبه الفعل ما يتضمن معنى الفعل وحروفه ، ويقبل علامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع <sup>(٣)</sup> . فمثال الحال المتقدمة على عاملها الفعل المتصرف - غير ما سبق - راغباً أقبلت على زيارتك . ومثال المتقدمة على فاعل : مسرعةً الطائرة مسافرةً ، ومثال المتقدمة على صفة مشبهة : الإنسان - قانعاً - غنىً ، ومثال اسم المفعول : الحاكم - ظالمًا - محطّم . . . ومثال المتقدمة على المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً : متعلمةً إكراماً هنداً <sup>(٤)</sup> .

( د ) إذا كان العامل هو أفعّل التفضيل الذى يقتضى حالين <sup>(٥)</sup> إحداهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره في الحال الأخرى - فالأحسن أن تتقدم إحداهما على أفعّل التفضيل ، وتتأخر الثانية - كما سبق <sup>(٦)</sup> - نحو : الحقل قطناً أنفع منه قمحاً - القدان عنباً أحسن منه قطناً - المتعلم تاجرًا أقدر منه زارعًا . المصباح الكهربى منفرداً أقوى من عشرات الشموع

( ١ ) تقدم في ج ١ ص ٤٦٢ م ٣٩ إعراب « كيف » في صورها المختلفة ،

وأشرنا لهذا في رقم ١ من هامش ص ٦١ وفي ١ من هامش ص ٦٧ و ٣ من هامش ص ١١٣

( ٢ ) في رقم ٣ من هامش ص ٣٨١ .

( ٣ ) خرج اسم الفعل ؛ فإنه قد يتضمن معنى الفعل وحروفه ولكنه غير مشتق ، ولا يقبل تلك العلامات ؛ كاسم الفعل : « نزل » بمعنى : انزل . وخرج أفعّل التفضيل كذلك ، لأنه مشتق ، ولكن لا يقبل تلك العلامات في حالات كثيرة ( كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٨١ ) .

( ٤ ) كما سبقت الإشارة في رقم ٣ من هامش ص ٣٨١ .

( ٥ ) ولا مانع أن تكون الحالان أو إحدهما جامدة ، غير مؤولة بالمشتق ؛ طبقاً لما سبق في : « د »

من ص ٣٧٤ عند سرد مواضع الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق .

( ٦ ) في « د » من ص ٣٧٤ وكما في رقم ٢ من هامش ص ٣٨١ .

مجتمعة<sup>(١)</sup> ، ومثل قول عليّ - رضي الله عنه - لأنصاره ، وهم يعرضون عليه الخلافة أول الأمر : ( أنا لكم وزيراً ، خير لكم مني أميراً . . . ) .  
ملاحظة :

أجاز فريق من النحاة ما يشيع اليوم في بعض الأساليب ، من تأخير الحالين معاً عن أفعل التفضيل ، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ؛ نحو : المتعلم أقدر تاجراً منه زارعاً - المصباح الكهربي أقوى منفرداً من عشرات الشموع مجتمعة - هذه الفاكهة أطيب ناضجة منها فيجة - .

\* \* \*

السادس : انقسامها بحسب التعدد - الجائز والواجب - وعدمه ، إلى واحدة وإلى أكثر :

قد تكون الحال واحدة لواحد ؛ نحو : يقف الشرطي متيقظاً ، وهذه تطابق :

( ١ ) وإلى مواضع تقديم الحال على عاملها وعلى صاحبها يشير ابن مالك بإيجاز ومزج بين مواضعهما فيقول :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ ضَرْفٍ أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفَ - ١٢  
فجائزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ . وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا - ١٣

يريد : أن الحال المنصوبة بفعل متصرف أو وصف يشبهه - يجوز تقديمها وتأخيرها عن عاملها ؛ وذكر مثالين : أحدهما حال تقدمت على عاملها الفعل المتصرف ، ( وهو مخلصاً زيد دعا ) ، والآخر حال تقدمت على عاملها الوصف الذي يشبه الفعل المتصرف ، ( وهو : مسرعاً ذا راحل ) . ثم انتقل إلى الكلام على الحال التي لا يجوز تقديمها على عاملها المعنوي فقال :

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ - مُوَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا - ١٤  
كَمَلَكْ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَنَدَرَ نَحْوُ : سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ - ١٥

أى : أن العامل المعنوي ( وهو الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه ) لا يعمل النصب إذا كان متأخراً عن الحال . وبين أمثلة من العامل المعنوي ، هي : تلك ؛ ليت ، كأن . . . وأوضح أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجملة نادر عنده ، وضرب له مثلاً هو : سعيد مستقراً في هجر . ( بلد بانين ) ثم تكلم على جواز تقديم أحد الحالين المنصوبين بأفعل التفضيل :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا ، مُسْتَجَازٌ ، لَنْ يَهِنَ - ١٦

مستجاز : أجازته النحاة . لن يهن : لن يضعف مثل هذا الأسلوب في نظر العارفين .

صاحبها الحقيقي في الأفراد وفروعه<sup>(١)</sup>، وفي التأنيث والتذكير<sup>(٢)</sup>، نحو : هبط  
الطيار هادئاً — هبط الطياران هادئين — هبط الطيارون هادئين — هبطت  
الطيارة هادئة . . . و . . .

وقد تكون الحال واحدة ولكن يتعدد ما تصلح له ، من غير أن توجد قرينة  
تعين واحداً مما يصلح ؛ نحو : قابلت الأخ راكباً . والأنسب في هذا النوع  
أن تكون للأقرب . ومنع بعض النحاة هذا الأسلوب ، لإيهامه ، وخفاء الصاحب  
الحقيقي ، ورأيه شديد .

والمتعددة<sup>(٣)</sup> قد تكون متعددة لواحد ، فتطابقه في الأمور السالفة ، نحو :  
هبط الطيار هادئاً ، مبتسماً ، لابساً ثياب الطيران . ونزل مساعده نشيطاً  
مبتهجاً حاملاً بعض معدّاته ، وخرجت المضيفة مُسرعةً قاصدةً حجرتها . . . ،  
ولا يجوز وجود حرف عطف بين الأحوال المتعددة — ما دامت أحوالاً — فإن وجد  
حرف العطف صحّ ، وكان ما بعده معطوفاً ، ولا يصح أن يعرب حالاً<sup>(٤)</sup> .

وقد تكون متعددة لأكثر من واحد ؛ فإن كان معنى الأحوال ولفظها واحداً  
وجب تثنيتهما أو جمعها على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل ، أهى متحدة  
في عملها وألفاظها ، ومعانيها ، أم غير متحدة في شيء من ذلك ؟ نحو :  
عرفت النحل والنمل دائبين على العمل . والأصل : عرفت النحل دائباً . . .  
والنمل دائباً . . . والحالان متفقان لفظاً ومعنى<sup>(٥)</sup> ، وهما يُبَيِّنَان هيئة شيئين ؛  
فوجب تثنيتهما تبعاً لذلك ، فراراً من التكرار . ونحو : أبصرتُ في الباخرة الرُّبَّانَ ،

(١) كل هذا بشرط أن تكون الحال حقيقية ، (وهي الدالة على هيئة صاحبها مباشرة ، لا هيئة  
شيء آخر يتصل به . فالدالة على هيئة صاحبها الحقيقي نحو : يقف الشرطي متيقظاً ، والدالة على هيئة شيء  
آخر يتصل به بسبب .) وتسمى : « الحال السببية » ، ولا تشترط فيها المطابقة التامة لصاحبها ،  
وسيجيء حكمها في ص ٤٠٠) نحو : يقف الشرطي مفتحة عيناه طول الليل .

(٢) وتسمى : المترادفة . وقد تسمى : المتداخلة ، طبقاً للبيان الموضح في « ا » من ص ٣٨٩ .

(٣) كما في رقم ٤ من ص ٤٢٩ .

(٤) ولا يفرض الاختلاف تذكيراً ، وتأنيساً ؛ نحو قوله تعالى : ( وسخر لكم الشمس والقمر دائبين )

: سخر لكم الشمس دائبة والقمر دائباً .

والبَحَّار والمهندس منمكين في إدارتها . والأصل : أبصرت الرُّبَّانَ منمكماً ،  
والبَحَّار منمكماً ، والمهندس منمكماً . فالحال هنا متعددة . وهي متفقة الألفاظ  
والمعاني ، وأصحابها ثلاثة ؛ فجمعت وجوباً تبعاً لذلك ، استغناء عن التكرار .  
وفحو : بنيت البيت وأصلحت السور جميلين . ووقفتُ سعاد وشاهدتُ أمَّها  
متكلمتين<sup>(١)</sup> .

هذا ، والتكرار الممنوع في الثنية والجمع هو تعدد الأحوال متوالية ، كل واحدة  
وراء الأخرى مباشرة<sup>(٢)</sup> . أما وقوع كل واحدة بعد صاحبها مباشرة فليس بممنوع .  
وإن تعددت لمتعدد وكانت مختلفة الألفاظ أو المعاني وجب التفريق بغير  
عطف ؛ بحيث تكون كل حال بعد صاحبها مباشرة ، وهو الأحسن ؛ منعاً  
للغموض . ويجوز تأخير الأحوال المتعددة كلها وتكون الأولى منها للاسم الأخير<sup>(٣)</sup>  
والحال الثانية للاسم الذي قبله<sup>(٤)</sup> ، والحال الثالثة للاسم الذي قبل هذا<sup>(٥)</sup> . . . . وهكذا  
ترتب الأحوال مع أصحابها ترتيباً عكسياً . فأول الأحوال لآخر الأصحاب ،  
وثاني الأحوال للصاحب الذي قبل الأخير . . . . ومراعاة هذا واجبة . إلا إن قامت  
قرينة تدل على غيره . فمثال مراعاة الترتيب السابق : كنت أسوق السيارة فأبصرت  
زميلي في سيارته قاصداً الريف ، مقبلاً من الريف . فكلمة : « قاصداً » حال  
من « زميل » بإعطاء أول الحالين لآخر الاسمين . وكلمة : « مقبلاً » حال من التاء  
في : « أبصرت » ؛ بإعطاء ثاني الحالين للاسم الذي قبل السابق . . . . و . . .  
ومثال مخالفة هذا الترتيب لقرينة تدعو للمخالفة : لقي التَّرجُمان جماعة السُّيَّاح  
باحثاً عنهم ، سائلة عنه . فكلمة : « باحثاً » حال من : « التَّرجُمان » وكلمة :  
« سائلة » حال من « جماعة » ولو روعي الترتيب هنا لاختلَّت المطابقة الواجبة بين  
الحال وصاحبها في التذكير والتأنيث . فالذي ربط بين الحال وصاحبها ، وعيَّن  
لكل حال صاحبها هو قرينة التذكير فيهما معاً ، أو التأنيث فيهما معاً . ومثل :  
حدث المُحاضر طلابه واقفاً جالسين ؛ فكلمة : « واقفاً » حال من : « المحاضر »

(١) من الكلام النظري المحض ما يقوله النحاة : (إن العامل في الحال عند تعدد العامل هو مجموع  
العوامل ، لا كل واحد مستقلاً . لتلاي مجتمع عاملان على معمول واحد ! وانظر « ١ » من « ٣٨٩ » .  
ولا فائدة من تناسي الأمر الواقع من غير داع ؛ فالواقع أن كل عامل قد اشترك في العمل برغم ما سبق .

(٢٠٢) فلا يصح : أبصرت المُسافرة في الباخرة الرِّبان ، والبحار ، والمهندس منمكماً ، منمكماً ، منمكماً .

(٣ و ٢) وهو صاحبها .

و « جالسين » حال من : « الطلاب » . ولم يراعَ الترتيب ؛ لأن اللبس مأمون ؛ بسبب وجود المطابقة التي تقضى بأن يكون صاحب الحال المفردة مفرداً ، وصاحب الحال المجموعة جمعاً<sup>(١)</sup> .

والجدير في هذه المسألة - وفي غيرها - الاعتماد على القرينة ؛ فلها الاعتبار الأول دائماً .

وإذا وقعت الحال بعد : « إمّا » التي للتفصيل ، أو بعد : « لا » النافية وجب تعدد الحال ، نحو قوله تعالى : ( إنا هديناه السبيل ؛ إمّا شاكراً وإما كفوراً ) ونحو : يقفز الطيار ؛ لا خائفاً ، ولا متردداً . أما في غير هذين الموضعين فالتعدد جائز على حسب الدواعي المعنوية .

\* \* \*

( ١ ) اقتصر ابن مالك في الكلام في الحال المتعددة على البيت الآتي :

والجبالُ قدَّ يَجِيءُ ذا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ - ١٧



. . . . .  
 . . . . .

### زيادة وتفصيل :

( ١ ) إذا تعددت الحال لواحد سميت : « مترادفة » ؛ أى : متوالية ،  
 ( تتلو الواحدة الأخرى ) . ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر  
 فى الأولى ؛ وعندئذ تسمى الثانية : « متداخلة » . وهذا يجرى فى كل حال متعددة ،  
 فيجوز أن تكون حالاً من ضمير التى قبلها مباشرة .

ويمنع جماعة من النحاة ترادف الحالين ؛ بزعم أن العامل الواحد لا ينصب  
 إلا حالاً واحدة . وله حجة جدلية مردودة ، لأنها من نوع الجدلليات التى تسمى  
 إلى النحو من غير أن تفيده <sup>(١)</sup> .

( ب ) عرفنا أنه يجوز أن تعدد الحال من غير أن يتعدد صاحبها ؛ نحو :  
 مشيت بين الرياحين هائثاً ، مستنشقاً أريجها ، متملياً جمالها . . . . ،  
 ولكن لا يجوز أن تتعارض الأحوال ، فلا يقال : حضر القطار سريعاً  
 بطيئاً ، ولا وقف الحارس متيقظاً غافلاً . نعم يجوز هذا عند إرادة الوصول إلى معنى  
 واحد يؤخذ من الحالين معاً ، ولا يؤديه أحدهما دون الآخر ؛ نحو : أكلت الطعام  
 ساخناً بارداً ، أى : معتدلاً فى حرارته ، ونحو : ركبت السيارة بسرعة بطيئة ؛ أى :  
 متوسطة فى سرعتها ، ومثل : لا تأكل الفاكهة ناضجةً فجأةً ، أى : متوسطة  
 النضج . ونحو : اترك الطعام ممتلئاً جائعاً ، أى : متوسطاً فى الشبع . ونحو :  
 تخير ثيابك واسعة ضيقة ، أى : معتدلة السعة . وهكذا .

بالرغم من أن المعنى المقصود لا يتحقق إلا من اللفظين معاً فإن الإعراب يقتضى  
 أن يكون كل لفظ منهما — حالاً .

\* \* \*

السابع : انقسامها بحسب الزمان إلى : مقارنة ، ومقدرة<sup>(١)</sup> (مستقبلية) . . .

فالمقارنة هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها ، وحصول مضمونها ؛ بحيث لا يتخلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر ، نحو : ( أقبل البريء فرحاً ، — هذا يسوق السيارة الآن محترساً ) — . فزمن الفرح ، والاحتراس ، هو زمن وقوع معنى الفعلين : أقبل — يسوق . . . (٢)

والمقدرة ، أو المستقبلية<sup>(٣)</sup> : هي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها ، أي : بعد تحقق معناه بزمن يطول أو يقصر ؛ فحصول معنى الحال هنا متأخر عن حصول مضمون عاملها ؛ نحو : سيسافر بعض الطلاب غداً إلى البلاد الغربية ؛ مؤزعين فيها ، متدربين في مصانعها . ثم يعودون عاملين في مصانعنا ؛ فزمن التوزيع والتدريب متأخر عن السفر ، الذي هو زمن حصول العامل ، ومستقبل بالنسبة له . وكذلك العمل متأخر عن العودة .

وكقوله تعالى في الإنسان : ( إنا هديناه السبيل ، إما شاكراً وإما كفوراً ) ، فكلمة « شاكراً » حال ، وزمن وقوعه متأخر — حتماً — عن زمن عامله ( وهو الفعل : هدى ) ، وكلمة : « كفوراً » معطوف عليه ، وهو حال مثله . وكذلك قوله تعالى للصالحين أهل الجنة : ( ادخلوها بسلام آمنين ) ، وقوله تعالى : ( فادخلوها خالدين ) ، فكل من الأمن والخلود متأخر في زمنه عن زمن الدخول لا محالة . . . (٤)

( ١ ) سيجىء — في رقم ٤ من هذا الهامش — نوع ثالث يذكره بعض النحاة ويعارض فيه آخرون .

( ٢ ) ومن أمثلة الحال « المقارنة » ، والتي هي جملة ، قول الشاعر يصف من نال الولاية ثم تركته

تولايها وليس له عدو وغادرها وليس له صديق

فالزمن الذي خلا من الأعداء هو نفسه زمن التوكي . والذين خلا من الأصدقاء هو نفسه زمن المغادرة

( ٣ ) وهي التي أشرنا إليها في رقم ٣ من ص ٣٦٤ .

( ٤ ) أما النوع الثالث الذي يسميه بعض النحاة : « الحال المحكية » فحال وقع معناها وتحقق قبل النطق

بها ؛ نحو : نزل المطر أمس فياضاً ، واندفق في طريقه جارفاً . وقد عارض — بحق — كثرة النحاة في

هذا القسم وفي أمثله بحجة قوية ؛ هي أن العبارة إنما تكون بمقارنة الحال وقت تحقق معناها وحين وقوعها

ووجودها — لزمن العامل وتحقق معناه ؛ كالتى هنا ، وليست لزمن المتكلم . هذا إلى أن الأمثلة

المروضة (وأشباهها) وقد جاءت فيها « الأحوال » مشتقات نوعها اسم فاعل ، واسم الفاعل حقيقة

في الزمن الحالى ، عند عدم القرينة التي توجهه لزمن غير الحال . فالتعبير به عن الماضى ، يعتبر مجازاً =

والحال المقارنة أكثر استعمالاً ووروداً في الكلام ، ولا تحتاج إلى قرينة كالتى يحتاج إليها غيرها .

\* \* \*

الثامن : انقسامها بحسب التأسيس والتأكيد إلى مؤسّسة ومؤكّدة . فالمؤسّسة ، وتسمى المَبْنِيَّة (١) : هى التى تفيد معنى جديداً لا يستفاد من الكلام إلا بذكرها ، نحو : (وقف الأسد في قفصه غاضباً ، ثم هدأ حين رأى حارسه مقبلاً) ، فكلمة : « غاضباً » حال مؤسّسة : لأنها أفادت الجملة معنى جديداً لا يفهم عند حذفها . وكذلك كلمة : « مقبلاً » وأشباههما من الأحوال التى لا يستفاد معناها من سياق الكلام بدون ذكرها .

والمؤكّدة : هى التى لا تفيد معنى جديداً ، وإنما تقوّى معنى تحتويه الجملة قبل مجيء الحال (٢) ، ولو حذفت الحال لفهم معناها مما بقى من الجملة . نحو : لا تظلم الناس باغياً ، ولا تتكبر عليهم مستعليّاً ، « فالبعى » هو الظلم ، و « الاستعلاء » هو الكبر . ولو حذف كل من الحالين في المثال (وهما يؤكّدان عاملهما) ما نقص المعنى ، ولا تغير ، ولتفهم معناه من بقية الكلام . ومثلهما باقى الأحوال التى يستفاد معناها بغير وجودها .

وقد سبق - فى مناسبة أخرى (٣) - الإشارة إلى المؤكدة ، وأنها قد تكون مؤكدة لمضمون الجملة ؛ نحو : خليل أبوك عطوفاً ، أو مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى ؛ نحو : (وأرسلناك للناس رسولا) أو معنى فقط : نحو : ( . . . ويوم أبعث حيّاً . . . ) لأن البعث يقتضى الحياة ، أو مؤكدة لصاحبها ؛ نحو قوله تعالى : (ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلّهم جميعاً) . فكلمة : « جميعاً » حال من الفاعل « مَنْ » وهذا الفاعل اسم موصول يفيد العموم ، والحال - هنا - تفيد العموم ، فهى مؤكدة له .

== ويسمى : « حكاية حال ماضية » .

وهذه الحجة صحيحة ، ورغم صحتها لا أهمية للخلاف . لأن الغرض المطلوب هو الحكم على مثل تلك « الأحوال » بالصحة والبعد عن الخطأ . وقد ثبت أن ذلك الاستعمال صحيح والأسلوب سليم ، فلا أهمية بعد ذلك لأن يكون الاستعمال الصحيح حقيقياً أو مجازياً وإن كانت قلة الأقسام - من غير ضرر - أمراً محمداً .

(١) لأنها تبين هيئة صاحبها - أما المؤكدة فلا تبين هيئة - كما فى ص ٣٦٦ و ٣٦٧ - .

(٢) سواء أكان المعنى الذى تؤكدوه هو معنى عاملها أم معنى صاحبها ، أم معنى الجملة التى قبلها - كما سبق فى ص ٣٦٧ وما بعدها وله إشارة فى ص ٣٩٦ .

(٣) ص ٣٦٧ وما بعدها .

وأشرنا هناك إلى أن الجملة التي تُوكِّد الحال مضمونها لا بد أن تكون جملة اسمية ، طرفاها معرفتان ، جامدتان<sup>(١)</sup>؛ ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معا، وعن عاملها أيضاً . وأن العامل في هذه الحال محذوف وجوباً ، وكذلك صاحبها . ففي المثال السابق : « خليل أبوك عطوفاً » ، يكون التقدير : أحقه ، أو : أعرفه ، أو : أعلمه ، أو نحو ذلك . وهذا التقدير حين يكون المبتدأ كلمة غير ضمير المتكلم ، فإن كان ضميراً للمتكلم وجب اختيار الفعل أو العامل المقدر مناسباً له ، أى : أحقنى - أعرفنى - أعلم أنى . . . ولا بد أن تكون هذه الحال متأخرة عنه أيضاً .

أما الغرض<sup>(٢)</sup> من التوكيد بالحال فقد يكون بيان اليقين ، نحو : أنت الرجل معلوماً ، أو الفخر ، نحو : أنا فلان بطلاً ، أو التعظيم ؛ نحو : أنت العالم مهيباً ، أو : التحقير : نحو : هو الجاني مقهوراً ؛ أو : التصاغر ، نحو : ربّ أنا عبدك فقيراً إليك ؛ أو التهديد والوعيد ، نحو : فلان قاهر للأبطال قادراً على الفتك بك<sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

التاسع : انقسامها بحسب الأفراد وعدمه إلى : مفردة ، وجملة ، وشبه جملة . ثم الكلام على ما تحتاج إليه الجملة الحالية من رابط .

( ١ ) إذا كان في الجملة فعل أو ما يعمل عمله كان عاملاً في الحال : فلا يعتبر العامل مضمرًا ، ولا تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة . وقد قلنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ إن بعض النحاة اشترط الجمود المحض ؛ ليخرج : هو الأسد مقداماً ؛ فإنها مؤكدة لعاملها ؛ وهو : « الأسد » ؛ لتأوله بالشجاع وليست مؤكدة لمضمون الجملة ، لأن هذه الحال ليست جامدة محضة ، كما يشترط . وقد آثرنا هناك إهمال رأيه ، والأخذ بالرأى الذى يكتفى بمجرد الجمود للأسباب التى أوضحناها .

( ٢ ) يتبين هذا الغرض بالقرائن المنضمة للكلام

( ٣ ) فيما سبق يقول ابن مالك :

وعاملُ الحالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا      فِي نَحْوِ: لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا - ١٨

« بها » : أى : بالحال . ثم قال في الحال المؤكدة لمضمون الجملة :

وإن تُوكِّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ      عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُوَخِّرُ - ١٩

أى : أن العامل مضمر ( أى : محذوف ) إذا كانت الحال مؤكدة للجملة ، وأن لفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة ، وعن عاملها المحذوف ، وهو صاحبها .

١ - فالمفردة : ما ليست جملة ولا شبهها ، نحو : أشربُ الماءَ صافياً<sup>(١)</sup> -  
سِرِّ في الطريق حَذِراً<sup>(٢)</sup> ، . . . ومثل كلمة : « جاهداً » في قول الشاعر :

ومن يَتَتَبَّعْ - جاهداً - كل عثرة يجدُها ، ولا يسلم له الدهرَ صاحب

ب - وشبه الجملة هو : « الظرف ، والجار مع مجروره » . نحو : كنت في الطائرة  
فأبصرت البيوت الكبيرة فوق الأرض صغيرة . والسفن الضخمة بين الأمواج  
محتجة - إن دار الآثار في القاهرة مليئة بالنفائس - تشكلت الثلوج على الغصون  
أشكالاً بديعة . . . .

ولا بد في شبه الجملة أن يكون تاماً ؛ أى : مفيداً ، وإفادته قد تكون  
بالإضافة ، أو بالنعت ، أو بالعدد ، أو بغير ذلك مما يكون مناسباً له ، ويجعله  
مفيداً ( على الوجه الذي تكرر شرحه من قبل )<sup>(٣)</sup> فلا يصح : هذا إبراهيم عنك ،  
ولا هذا إبراهيم اليوم . . .

( ١ ) ومن الحال المفردة بعض ألفاظ مركبة تركيب مزج سماعاً ( فلا يجوز القياس عليها ) وهي  
ألفاظ وردت عن العرب مركبة مزجا ، ومبنية : - على الأصح - على فتح الجزأين في محل نصب ،  
باعتبارها حالا ، ومنها : هرب الأعداء شَفَرًا بِشَفَرٍ ، أى : متفرقين . وكذلك شَدَرًا مَدَرًا ، بمعنى : متفرقين  
أيضاً . ومثل : تركت الصحراء حيث بيوت ، أى : مبحوثاً عن أهلها ، مطلوباً لإخراجهم منها - ومثل : فلان  
جاري بيت بيت ، أى : مقارباً ، أو ملاصقاً - ومثل : لاقيهم كَفِيَّةً كَفِيَّةً ، أى : مواجهاً . وهكذا . . .  
ويلاحظ أن الجزء الثاني . في كثير من تلك المركبات - ونظائرهما - ( مثل : بِشَفَرًا مَدَرًا - بَيْتًا بَيْتًا -  
إلخ ، هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي ، أى : صوت ليس له معنى مستقل ، ولا كيان ذاتي  
يستقل به عن الكلمة التي يتبعها ، ولا يجلب زيادة معنى ، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء . . . ( كما سيجيء  
بالتفصيل في باب النعت - ص ٣٠ م ١١٤ ص ٤٥٢ ) وإنما يجيء عرضاً بعد الأول ، ولهذا يُذكر في إعرابه  
في الصّور التي ليست حالا مركبة أنه « تَتَبَّعَ لِلأول » ؛ فهو مفرد وجمعه : « الأتباع » ( بفتح الهمزة )  
وليس من التوابع الأربعة المشهورة ( النعت - التوكيد - العطف - النبدل ) ولا يعرب إعرابها ما لم يؤد  
معنى جديداً ، وإنما يكتفى في إعرابه بأن يقال في غير تلك الصور الحالية المركبة إنه : « تبع للأول » ،  
أو إنه من : « الأتباع » ؛ فثله مثل الثاني من قولهم : ( محمد حَسَنٌ بِسَنٍ ) و « اللص شيطانٌ نَيْطَانٌ » ( أو  
« عِفْرَتٌ زِفْرَتٌ » ) .. ولا شيء في هذه التوابع وأشباهاها داخل « في التوابع الأربعة المذكورة .  
لأنه لا يأتي بمعنى من معانيها . هذا ، وتفصيل الكلام على المركب المزجي في ج ١ م ٢٣ باب أقسام العلم .  
( ٢ ) قد يجب اقتران الحال المفردة « بالفاء » ، أو : « ثم » العاطفتين في صورة واحدة هي الصورة  
الثالثة التي تلي « في ص ٤١٠ والكوفيون يجيزون : « واو العطف » أيضاً - كما سيجيء - .

( ٣ ) في باب الموصول « ج ١ ص ٣٤٧ م ٢٧ ) والمبتدأ والخبر ( ج ١ ص ٤٣١ م ٣٥ و ج ٢ ص ٦٨  
١١٥ و ١١٧ ) . وفي المواضع السالفة بيان عن شبه الجملة من ناحية تعلقه .

وإذا كانت الحال جملة - وستأتى - أو شبه جملة فلا بد أن يكون صاحبها معرفة<sup>(١)</sup> محضة ؛ ( أى : معرفة لفظاً ومعنى ) ؛ مثل : وقف جارى يكلمنى . فإن لم يكن معرفة خالصة ؛ ( بأن كان معرفة فى اللفظ دون المعنى ؛ كالمبدوء « بأل الجنسية » أو كان نكرة مختصة ؛ بسبب نعت أو غيره . . . )<sup>(٢)</sup> ، جاز فى الجملة وشبهها أن تكون حالا ، وأن تكون نعتاً ؛ نحو : أعرف الطائرات تفوق غيرها فى السرعة . وقد عرفنا طائرات سريعة تطوف بالكرة الأرضية فى دقائق<sup>(٣)</sup> . . . ونحو : فى الجوتهدر الطائرات كتصنف الرعد . . . وهذه طائرة كبيرة أمامنا تهدر كالرعد .

ح - والجملة<sup>(٤)</sup> قد تكون اسمية أو فعلية ؛ نحو : لازمت البيت والمطر هاطل<sup>(٥)</sup> - لازمت البيت وقد هطل المطر<sup>(٦)</sup> . . . وقد اجتمعت الجملتان فى قول الشاعر :

( ١ ) يصح أن يكون صاحب الحال نكرة فى يضة مواضع تجيء فى ص ٤٠٢ . عند الكلام عليه .  
( ٢ ) كما سيحى البيان فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٣ وقد سبق بيان النكرة المحضة وغير المحضة بإسهاب ، وكذا المعرفة بنوعها - فى الجزء الأول ، باب النكرة والمعرفة ، ص ١٩٤ م ١٧ وبجىء فى الجزء الثالث ( باب النعت م ١١٤ ص ٤٦٠ ) إشارة له أيضاً .  
( ٣ ) ومثل قول الشاعر :

لنا فى الدهر آمال طوال نرجيها ، وأعمار قصار

( ٤ ) إذا وقعت الجملة حالا فإنما تسمى جملة باعتبار أصلها السابق قبل الحالية حين كانت تؤدي فيه معنى مفيداً مستقلاً . أما بعد وقوعها حالا فإنها تؤدي معنى غير مستقل ، وهى لذلك لا تسمى جملة ولا كلاماً ، شأنها فى هذا كشأن الجملة الواقعة خبراً ونعتاً وغيرهما ؛ ( طبقاً للبيان الشامل الذى سبق فى ج ١ هامش ص ١٥ م ١ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٧ م ٢٧ ) .

وإذا وقعت الجملة حالا أو نعتاً أو موقفاً إعرابياً آخر ، فهى نكرة ، وقيل : فى حكم النكرة ، - ( كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٥ ) . وقد تردد هذا فى كثير من المراجع النحوية ، ومنها حاشية يامين على شرح التوضيح ( أول باب النكرة والمعرفة ) حيث قال : « وأما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات . وما يوجد فى عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجاوز » . وهذا الخلاف لا أهمية له ؛ إذ الأهمية فى أنها تقع فى كل موقع لا يصلح فيه إلا النكرة ، كوقوعها خبر « لا » النافية للجنس ، ونعتاً للنكرة المحضة . ( ٥ ) ومن أمثلة الاسمية أيضاً قول الشاعر

عش عزيزاً - أو مت وأنت كريم بين طعن القنا ، وخفق البنود

وقوظم : من صحب الأشرار - وهو يعلم حاله - كان شقاؤه من نفسه .

( ٦ ) ومن أمثلة الفعلية أيضاً ما تضمنه الشطر الثانى من قول شاعرهم :

العلم يدرك أقواماً فينقذهم كالغيث يدرك عيدانا فيحييها

كأن سواد الليل - والفجر ضاحك - ( يلوح ) ويخفى ، أسود يتسم

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تكون خبرية ، غير تعجبية ( على القول بأن الجملة التعجبية خبرية ) فلا تصح الإنشائية بنوعها<sup>(١)</sup> الطلبي ، وغير الطلبي . وأن تكون مجردة من علامة تدل على الاستقبال<sup>(٢)</sup> كالسين وسوف ، ولن ، وأداة الشرط ... و ... ) - وأن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين ؛ فيتحقق الغرض من مجيء الحال جملة ، ولولا الرابط<sup>(٣)</sup> لكانت الجملتان منفصلتين لا صلة بينهما ، والكلام مفككاً<sup>(٤)</sup> . . .

والرابط قد يكون واواً مجردة تسمى : واو<sup>(٥)</sup> الحال ، نحو : احترست من الشمس والحرارة شديدة . وقد يكون الضمير<sup>(٦)</sup> وحده ؛ نحو : تركت البحر أمواجه

( ١ ) سبق توضيح المراد من الجملة الإنشائية ملخصاً في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٠ وفي ج ١ ص ٢٦٨ م ٧٢ .

( ٢ ) في هذا الشرط وفي تعليله خلاف ، وجدل كلامي ... ، أما مثل : لأمدحن المخلص ؛ إن حضر وإن غاب - حيث وقعت الجملة الشرطية حالاً مع أنها إنشائية ، ومشتملة على علامة استقبال ؛ وهي حرف الشرط : « إن » - فالمسوغ عندهم أنها شرطية لفظاً لا معنى : إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال . ونشير إلى ما جاء في « المغنى » ، و « الجمع » خاصاً بأن : « لا » النافية تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته ، خلافاً لابن مالك - ومن معه - محتجاً بإجماع النحاة على صحة « جاء محمد لا يتكلم » مع الإجماع أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال . ونقول : الرأي الأنسب هو أن « لا » تخلصه للاستقبال عند عدم قرينة تمنع .

( وقد سجلنا كلام المغنى والجمع في ١ م ٤ ص ٥٦ )

( ٣ ) وقد يكون الرابط محذوفاً ، كما سيبيء في ص ٤١١ .

( ٤ ) يقول ابن مالك في الحال التي تقع جملة من غير تفصيل لأنواعها ، ولا بيان لشروطها

الكاملة :

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كَجَاءَ زَيْدٌ ، وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً - ٢٠

أى : تجيء الجملة موضع الحال المفردة ؛ بمعنى أنها تكون حالاً بمثلها - مع اختلافها نوعاً - وعرض لها مثلاً جملة اسمية هي قوله : ( وهو ناوٍ رحلة ) .

( ٥ ) وهي في الوقت نفسه للاستئناف ؛ لوجوب دخولها على جملة . كما أنها تفيد الاقتران والمعية ، ولكنها لا تسمى اصطلاحاً واو معية ( انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠٦ ) . ومن الأمثلة لذلك أيضاً البيت التالي الذي وصفوه بأنه أبلغ بيت في الوفاء وكتان السر ، وهو :

لا أخرجن من الدنيا وسرّكمو بين الجوانح لم يعلم به أحد

( ٦ ) إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم ، والحال جملة فعلية رابطها الضمير - جاز في الضمير الرابط =

عنيفة<sup>(٢)</sup> . وقد يكون الواو والضمير معاً ، نحو : لا آكلُ الطعام وأنا شعبانُ . ولا أشرب الماء وهو غيرُ نقيّ . وكقول الشاعر :

إن الكريم ليخفى عنك عسره حتى تراه غنياً وهو مجهود  
(١)

وقد يستغنى عن الرابط أحياناً — كما سيجيء<sup>(٢)</sup> .

لكن هناك موضعان تجب فيهما الواو ، ومواقع أخرى تمتنع ؛ فتجب الواو في الجملة الحالية الحالية من الضمير لفظاً وتقديراً<sup>(٣)</sup> ؛ نحو : تيقظت وما طلعت الشمس . وفي الجملة المضارعية المثبتة ، المسبوقة بالحرف : « قد ؛ نحو قوله تعالى : ( لِمَ تَوَدُّونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ) .

والمواقع التي تمتنع فيها الواو هي :

١ — أن تكون جملة الحال اسمية واقعة بعد عاطف يعطفها على حال قبلها ، نحو : سيجيء المتسابقون مشاةً ، أو هم راكبون<sup>(٤)</sup> السيارات ؛ فلا يصح أن يكون الرابط هنا واو الحال ؛ لوجود حرف العطف : « أو » . وواو الحال لا تُلَاقِ حرف عطف .

٢ — أن تكون جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها<sup>(٥)</sup> ؛ كالقول عن القرآن ( هو الحق لا شك فيه ) ، وقوله تعالى عنه : ( ذلك الكتابُ لا ريب فيه ) ، وليس من اللازم أن تكون جملة الحال المؤكدة اسمية . فقد تكون فعلية أيضاً ؛ نحو : هو الحق لا يشك فيه أحد . . .

= أن يكون للمتكلم أو للغائب ؛ نحو : أنا الصادق أحب الحق ، أو يجب الحق ، وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب جاز في الضمير الرابط أن يكون للمخاطب أو للغائب ؛ نحو : أنت الصادق تحب الحق ، أو يجب الحق . ومراعاة التكلم والخطاب أحسن في الصورتين ؟  
( كما سبق في ج ١ ص ٣٥ م ٢٤٥ — هامشياً — ) .

( ١ ) وقول الآخر :

يخفى العداوة وهي غير خفية نظر العدو بما أسرَّ يهوح

( ٢ ) في ص ٤١١ .

( ٣ ) ذلك أن الضمير قد يجوز حذفه لفظاً لا تقديراً — إذا عرف من السياق — كما سيجيء في

« د » ص ٤١١ — نحو : ارفع سعر القمح ؛ كـمِلةٌ بخمسين قرشاً . أى : كـمِلة منه .

( ٤ ) الأحسن في إعراب مثل هذا المثال : أن تكون : « أو » حرف عطف ، والجملة بعدها

في محل نصب حال ، وهذه الحال المنصوبة معطوفة على « مشاة » .

( ٥ ) سبق تفصيل الكلام عليها في ص ٣٦٦ و ٣٨٣ و ٣٩١ و ٣٩٦ .



أما المؤكدة لعاملها فقد تقترن بالواو ؛ نحو : قوله تعالى : ( ثم توليتم وأنتم معرضون ) .

٣ - الجملة الفعلية الماضية بعد « إلا » التي تفيد الإيجاب ( أى : المسبوبة بكلام غير موجب فيكون المعنى بعدها موجباً ) ؛ نحو : ما تكلم العظيم إلا قال حقاً . ويرى بعض النحاة : أنه يجوز في هذا الموضع الربط بالواو ، محتجاً بأمثلة نصيحة متعددة <sup>(١)</sup> . وحجته مقبولة . ولكن من يريد الاقتصاد على الأعم الأفصح لا يسائر هذا رأى . ويجيز بعض آخر صحة الربط بالواو بشرط أن تقع بعدها « قد » مباشرة <sup>(٢)</sup> وهذا رأى حسن وفيه تيسير .

٤ - الجملة الماضية المعطوفة على حال ، بالحرف العاطف : « أو » ؛ نحو : أخلص للصديق ؛ حضر <sup>(٣)</sup> أو غاب .

( ١ ) منها قول الشاعر :

نِعِمَّ امرأٌ هَرَمٌ ؛ لِمَ تَعَرَّ نائِبَةٌ إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعِهَا وَزَرًا

وهنا قال الخضرى ما نصه : ( وشذ قول الشاعر : نِعِمَّ امرأٌ هَرَمٌ . إلخ . . . وقيل : غير شاذ )  
 ا هـ كلام الخضرى .

وجاء أن الأشموني ما نصه : ( « وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تسمكاً بقوله :

نِعِمَّ امرأٌ هَرَمٌ . إلخ . وحكم الأول ( أى : الفريق صاحب رأى الأول ) بشذوذه ا هـ .

وجاء في التصريح ما نصه عند الكلام على الصور التي تمتنع فيها « واو الحال » : ( « الثالثة ؛ الماضى التالى « إلا » الإيجابية ؛ نحو : « ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون » فجملة : « كانوا به يستهزئون » حال من الهاء والميم فى : « يأتيهم » . ولا تقترن بالواو عند ابن مالك .

وصرح شارح « اللب » بجواز الواو وتركها فيما إذا كان الماضى تاليا « إلا كقول الشاعر :

نِعِمَّ امرأٌ هَرَمٌ . . . ) ا هـ

وجاء في الحاشية ما نصه : ( « قوله : بجواز الواو وتركها . . . - جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد « إلا » ؛ نحو : « وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم » . ) ا هـ .

ملاحظة : الجملة الواقعة بعد « إلا » فى هذه الآية الكريمة « نعت » والواو التي فى صدرها هى واو زائدة تلتصق بأول الجملة النعتية لتقوى دلالتها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت ، ويسمونها لذلك « واو اللصوق » طبقاً للبيان الخاص بها المعروف فى مكانه الأنسب ( باب النعت ج ٣ م ١١٤ ص ٤٦٢ .

( ٢ ) قال « الصبان » - قرب آخر الباب - ما نصه : ( فى الرضى أنهما قد يجتمعان بعد « إلا »

نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمتنى ) ا هـ .

( ٣ ) الجملة من الفعل : « حضر » وفاعله فى محل نصب حال من الصديق ، وبعدها : « أو » فلا يجوز =

٥ - الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفي : « لا » ؛ نحو : ما أنتم ؟ لا تعملون<sup>(١)</sup> . وقول الشاعر :

فلا مرحباً بالدار لا تسكنونها      ولو أنها الفردوس أوجنة الجلد

ومن القليل الذى لا يقاس عليه أن تقع الواو رابطة فى الجملة الفعلية (مضارعية ، أو ماضوية) إذا كانت مسبوقة بالحرف النافي « لا » .

٦ - الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفي : « ما »<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : عرفتك ما تحب العبث ، وعهدتك ما تسعى للإيذاء .

٧ - الجملة المضارعية المثبتة المجردة من « قد » ؛ نحو : شهدت الطالب الحريص يسرع إلى المحاضرة ، يتفرغ لها . وقد وردت أمثلة مسموعة من هذا النوع ، وكان الرابط فيها الواو ، منها قولهم : قمت وأصكّ عين العدو ، ومنها : فلما خشيت أظافيرهم نجوت ، وأرهنهم مالكا

ومنها :

« عَلَّقْتُهَا<sup>(٣)</sup> عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا » . . . وأمثلة أخرى .

وقد تأول النحاة هذه الأمثلة ليدخلوها فى نطاق القاعدة ، ويخرجوها من مجال الشذوذ . ولا داعى لهذا التأول<sup>(٤)</sup> الذى لم يعرفه ولم يقصد إليه الناطقون بتلك

= أن يكون الرابط فى الجملة السابقة الواو ، لأن الكلام العربى خال من الواو فى مثل هذا الأسلوب . أما التعليقات الأخرى للمنع فردودة .

( ١ ) مثل هذا التركيب يتضح من شأنه ويزول ما قد يكون فيه من غموض إذا عرفنا أن « لا » النافية تقدر فيه بكلمة : « غير » المنصوبة على الحال ، المضافة ، وأن المضارع بعدها يقدر باسم فاعل ، هو : « المضاف إليه » ، أى : ما أنتم غير عاملين ؟ أى : ما أنتم وما أمركم فى الحالة التى لا تعملون فيها ؟ وهو مثل الآية الكريمة : ( وما لنا لا نؤمن بالله . . ) التقدير : ما لنا غير مؤمنين ؟ ما أمرنا ، وما شأننا فى الحالة التى نكون فيها غير مؤمنين ؟

( ثم راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٩٥ خاصاً بالحرف : « لا » النافية ) .

( ٢ ) « إن » : النافية ، مثل : « ما » فيقال فى حرف النفي : « ما » وفى المضارع بعده ما قيل فى سابقه ما هو مدون قبل هذا مباشرة فى رقم ١ .

( ٣ ) أحببها .

( ٤ ) قالوا فى التأويل : إن الواو واو الحال حقيقة . ولكنها لم تدخل على الجملة المضارعية مباشرة ، =

الأمثلة . والخير أن نحكم عليها بما تستحقه من القلة والندرة التي لا تُحاكى ، ولا يقاس عليها .

في غير هذه المواضع التي تمتنع فيها الواو يكون الربط بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما معاً . وقد سبقت الأمثلة لكل هذا <sup>(١)</sup> .

وإذا كانت جملة الحال ماضوية مثبتة وفعلها متصرف وربطها الواو وحدها وجب مجيء « قد » بعد الواو مباشرة <sup>(٢)</sup> ؛ نحو : انصرفت وقد انتهى ميعاد العمل ،

= وإنما دخلت على مبتدأ محذوف ؛ خبره الجملة المضارعية المذكورة بعده ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال . فالحال هو الجملة الاسمية لا الفعلية . والواو داخل على جملة اسمية عندهم .

فالداعي لهذا ؟ إن كان دخول الواو على الجملة المضارعية المثبتة المجردة من « قد » غير مقبول وغير صحيح وجب التصريح بهذا ، والحكم على ما يخالفه بأنه سماعي ؛ يحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان دخول الواو صحيحاً وجب التصريح بهذا أيضاً من غير تأويل . وإن كان التأويل يبيح المنوع وجب السماح بالواو لكل من شاء . ومن أراد بعد ذلك أن يحمل نفسه مشقة التأويل فهو حرٌّ فيما يرضيه لها .

ولا شك أن التأويل على هذه الصورة لا خير فيه . وأن الخبر في منع الواو في مثل هذه المواضع . ( ١ ) اقتصر ابن مالك على حالة واحدة من الحالات التي تمتنع فيها الواو ، سجلها بقوله :

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوَتْ ضَمِيرًا ، وَمِنْ الْوَائِخَلَتْ - ٢١

يريد : أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالاً تحوى الضمير الرابط ، وتخلو من الواو المستعملة في الربط ؛ لأن هذه الواو لا تصلح للربط هنا . ثم بين أن الجملة المضارعية الحالية المسبوقة بالواو ينوئ ويقدّر لها بعد هذه الواو مبتدأ محذوف ، خبره الجملة المضارعية ؛ فتكون مسندة له . يقول :

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اِنْوٍ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا - ٢٢

وما عدا هذه الحالة التي اقتصر عليها يجوز فيه الربط بالواو فقط ، أو بالضمير فقط ، أو بهما معاً ؛ فيقول :

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدْ بَوَاوٍ ، أَوْ بِمُضْمِرٍ ، أَوْ بِهِمَا - ٢٣

( ٢ ) لتقريب زمنها من الحال ، وهذا هو الرأي المختار . ويرى فريق آخر من النحاة لزوم : « قد » مع الماضي المثبت سواء أكان الرابط هو الواو ، أم الضمير ، أم هما معاً .

لكن يقول « أبو حيان » ما نصه :

( الصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون « قد » ولا يحتاج لتقديرها ؛ للكثرة . ورد ذلك ، وتأويل الكثير ، ضعيف جداً ، لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة ) ١ - هـ - راجع « الجمع » ١ - ص ٢٤٧ آخر باب الحال -

وهذا الرأي حسن ، وفي الأخذ به نيسير تؤيده النصوص الكثيرة الممنوعة كما يقول أبو حيان - ومن =

كان الرابط هو الضمير وحده ، أو الواو والضمير معاً فالأحسن مجيء « قد »

وتمتنع « قد » مع الماضي الممتنع ربطه بالواو — وقد سبق بيانه — كالماضى  
التالى « إلا » الاستثنائية التى تفيد الإيجاب عند من يمنع ربطه بالواو<sup>(١)</sup> ، أو الذى  
بعده : « أو » .

\* \* \*

العاشر : انقسامها باعتبار جريانها على صاحبها أو عدم جريانها إلى قسمين ؛  
حقيقية وسببية<sup>(٢)</sup> .

فالحقيقية : هى التى تبين هيئة صاحبها مباشرة ؛ كالأمثلة التى مرت فى أكثر  
الموضوعات السالفة ، ومثل : فزع العصفور من المطر مبتلاً . فكلمة « مبتلاً »  
حال . تبين هيئة صاحبها نفسه ؛ وهو : « العصفور » وقت فزعه . ولا تبين هيئة  
شئ آخر غير العصفور نفسه ، — كعشه ، أو شجرته ، أو صاحبه ، أو طيور  
أخرى — ومثل : وقف المصلى خاشعاً . فكلمة : « خاشعاً » حال تبين هيئة  
صاحبها مباشرة ؛ وهو : المصلى . ولا شأن لها بغيره . . .

ولا بد أن تطابق الحال الحقيقية<sup>(٣)</sup> صاحبها فى التذكير ، والتأنيث والإفراد ،  
والتثنية والجمع .

والسببية : هى التى تبين هيئة شئ له اتصال وعلاقة بصاحبها الحقيقى ،  
أى علاقة ، دون أن تبين هيئة صاحبها الحقيقى مباشرة ؛ مثل : فزع العصفور من

= وافقه — ومن تلك النصوص قوله تعالى : ( هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا ) وقوله تعالى : ( . . . أوجاهوكم  
حصرت صدورهم . . . ) وآخر الشطر الثانى من قول الشاعر :

وإننى لتعرفنى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

هذا ، ولا تدخل « قد » على الجملة الماضوية التى فعلها جامد ؛ كأفعال الاستثناء ( ليس . — خلا —

عدا — حاشا ) — كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٤ .

( ١ ) انظر ما يختص بهذا فى رقم ٢٣ من هامش ص ٣٩٧ .

( ٢ ) وهذا الموضوع هو الذى سبقت له الإشارة العابرة فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٦ وتفصيل الكلام

على صاحب الحال يجرى فى ص ٤٠٢ .

( ٣ ) ما لم يمنع من وجوب المطابقة مانع لفوى ، مما سيجىء فى موضعه ص ٤٠٦ ؛ (ولطابقة الحال

لصاحبها موضوع مستقل ؛ فى ص ٤٠٦) .

المطر مبتلاً عُسُهُ ، ومثل : وقف المصلى خاشعاً قلبه . فكلمة : « مبتلاً » حال ، كما كانت ، وصاحبها هو : « العصفور » كما كان ، أيضاً . ولكن الحال هنا لا تبين هيئة صاحبها الحقيقي : « العصفور » ، وإنما تبين هيئة : « العش » وللش صلة وعلاقة بصاحبها ؛ فهو مسكن العصفور ومأواه .

كذلك المثال الثاني ، فكلمة : « خاشعاً » حال ، وصاحبها الحقيقي هو : المصلى . ولكنها لا تبين هيئته ، وإنما تبين شيئاً له صلة وعلاقة به ؛ هو قلبه ؛ فإن قلبه جزء منه .

ومن أمثلة السببة : كتبتُ الصفحة مستقيمةً خطوطُها ، سمعت المغنية عذباً صوتُها ، وسمعت القارئ واضحةً نبراته .

ولا بد في الحال السببية أن ترفع اسماً ظاهراً مضافاً لضمير يعود على صاحب الحال كالأمثلة السالفة ، وأن تكون مطابقة لهذا الاسم المرفوع بها ، في التذكير والتأنيث ، والإفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد ؛ نحو : سكنت البيت جيداً هواؤه ، واسعةً غرفه ، جميلاً مدخله ، نظيفةً مسالكه . . (١) .

## المسألة ٨٥ :

## صاحب الحال

عرفنا<sup>(١)</sup> أن الحال قد تُبين هيئة الفاعل في مثل : ينفع الصانع مُتَقِينًا ، أو هيئة المفعول به في مثل : يحترم الناس العاملَ مَخْلَصًا<sup>(٢)</sup> . . . ، أو هيئة الفاعل والمفعول به معًا في نحو : استقبل الأخ أخاه مسرورين ، أو هيئة المبتدأ<sup>(٣)</sup> في نحو : (الصحفُ - ماجنةٌ - ضارةٌ) . . . أو غير ذلك مما تبين الحال هيئته ؛ كالمضاف والمضاف إليه<sup>(٤)</sup> . . . وهذا الذي تُبين الحال هيئته يسمى : صاحب الحال ؛ كالذى في الأمثلة السالفة : (الصانع - العامل - الأخ - أخاه - الصحف . . .) .

والأكثر في صاحب الحال أن يكون معرفة . وقد يكون نكرة بمسوّغ من المسوغات الآتية :

١ - أن تكون النكرة متأخرة والحال متقدمة عليها ، نحو :

(يمشى - حزينًا - مَدِينٌ) . (يدعو - متألمًا - مظلوم) . . .<sup>(٥)</sup>

(١) في ص ٣٦٣ م ٨٤ .

(٢) وفي مثل قول الشاعر - حيث المفعول به ضميراً لجماعة الذكور ، والحال جملة اسمية - :

وتفقدهم عيني ، وهم في سوادها ويشتاقهم قلبي وهم بين أضلعي

(٣) يحىء الحال من المبتدأ صحيح ، (طبقاً للبيان المدون في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤ ورقم ٣

من هامش ص ٣٨٠

(٤) لحىء الحال من المضاف إليه شروط ذكرناها في ص ٤٠٤ .

(٥) من الجائز أن يكون أصل الجملتين السالفتين هو : يمشى مدين حزين - يدعو مظلوم متألم . . . ومن المقرر أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا ؛ كالمثالين المذكورين ، ما لم يمنع مانع من إعرابه حالا ؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون - أحياناً - كالمنعوت المعرفة ، من جهة أن النعت المتقدم عليه يعرب على حسب العوامل ، والمنعوت المتأخر يعرب بدلا منه أو عطف بيان ، نحو : مررت بقائم رجل ، واستمعت إلى خطيب غلام (وأصلهما قبل التقديم : مررت برجل قائم - استمعت إلى غلام خطيب) وما تقدم نعلم أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها باعتباره حالا هو أمر غالب ، لا واجب على الأصح ؛ لتخرج الصور السالفة ، ويخرج النعت في مثل : جاءني رجلٌ أحمرٌ ، ونحوه مما ليس منتقلا ؛ لأنه =

٢ - أن تكون النكرة متخصصة<sup>(١)</sup> ؛ إما بنعت بعدها ؛ نحو : أشفقت على طفلة صغيرة تائهة ، وإما بإضافة ؛ نحو : حافظت على أثاث الغرفة منسقاً ، وإما بعمل ؛ نحو : أفرحُ بناظمٍ شعراً مبتدئاً ، وإما بعطف معرفة عليها ، نحو : ذهب فريق ومحمود مسرعين .

٣ - أن تكون النكرة مسبوقة بنفى ، أو شبهه ( وهو هنا : النهى والاستفهام ) ؛ نحو : ما خاب عامل مخلصاً - لا تشرب في كوب مكسوراً - هل ترضى عن أم قاسياً قلبها ؟ .

٤ - أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ؛ نحو : استقبلت صديقاً وهو راجع من سفر .<sup>(٢)</sup>

٥ - أن تكون الحال جامدة ، نحو : هذا خاتمٌ ذهبياً<sup>(٣)</sup> .

وقد وردت أمثلة مسموعة من فصحاء العرب وقع فيها صاحب الحال نكرة بغير مسوغ ؛ منها : صلى رجالٌ قياماً . ومنها : فلان يستعين بمائة أبطالا ... وللنحاة في هذا المسموع كلام وجدل . والذي يعيننا أن فريقاً منهم يبيح مجيء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ<sup>(٤)</sup> وفريقاً آخر<sup>(٥)</sup> يمنعه ، ويقتصره على السماع ، ويؤول الأمثلة القديمة ، أو يحكم عليها بالشذوذ الذي لا يصح القياس عليه . وفي الأخذ بالرأى الأول توسعة ومحاكاة نافعة ، ولكن يحسن أن تسارع إليه قدر الاستطاعة ، ذلك

= من الصفات الثابتة - ( راجع ج ٣ من حاشية الصهبان آخر باب النعت ) . ولهذا إشارة في ج ٣ م ١١٥ - باب النعت - عند الكلام على تقدم النعت على المنعوت ، ص ٤٨١ .

( ١ ) ولهذا يصح أن تكون الجملة - وشبهها - بعد النكرة المتخصصة حالا إذا لاحظنا تخصصها - كما سبق في ص ٣٩٤ عند الكلام على الحكم التاسع - . ويصح أن تكون نعتاً إذا لم نلاحظه . وقد أوضحنا هذا في مواضع متعددة ؛ منها : باب النكرة والمعرفة في الجزء الأول . م ١٧ ص ١٩٤ ( ٢ ) وقول الشاعر :

ولاخير في عيش امرئ وهو خامل وذكر الفتى بالخير عمر مجدد

( ٣ ) في هذا المثال حين يكون صاحب الحال نكرة ، وفرعاً من الحال - يرتضى النحاة إعراب الأصل تمييزاً .

( ٤ ) من هؤلاء سيوبه ، وحجته : أن الحال جاءت لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ ، وهذه الحجة يؤيدها ويقويها السماع الذي يكنى للقياس عليه . ( ٥ ) كانليل ويونس .

أن صاحب الحال النكرة بغير مسوغ - قليلٌ في فصيح الكلام المأثور . نعم هذه القلة ليست مطلقة ؛ وإنما هي نسبية (أى : بالنسبة لصاحب الحال المعرفة أو النكرة المختصة) <sup>(١)</sup> . لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالاً في المأثور الفصيح ، وإن كان غيره مقبولاً <sup>(٢)</sup> .

#### صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه :

يصح أن يكون صاحب الحال مضافاً إليه ، نحو : تمتعت بجمال الحديقة واسعة ، - ونعمتُ برائحة الزهر متفتحاً ناضراً - ، وأكلت نادر الفاكهة ناضجة . ويشترط أكثر النحاة <sup>(٣)</sup> في صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه أن يكون المضاف :

( ١ ) إما جزءاً حقيقياً من المضاف إليه ؛ نحو : أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً ، وراقتني أظفاره باسطاً أنامله . « فالأسنان » مضاف وهى جزء حقيقى من المضاف إليه ؛ أى : من صاحب الحال ؛ ( وهو : « الرجل » ) و « الأظفار » مضاف ، وهى جزء حقيقى من المضاف إليه صاحب الحال ؛ ( وهو : الضمير العائد على الرجل ، ويعتبر فى حكم الرجل ) . ومن هذا قوله تعالى : ( ونزعنا ما فى صدورهم من غِلٍّ إخواناً ) ؛ فكلمة : « إخواناً » حال من الضمير : « هم » المضاف إليه . والمضاف بعض حقيقى منه .

ومن الأمثلة قوله تعالى : ( أيجب أحلكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً ... ) ، فكلمة : « ميتاً » حال من المضاف إليه ( وهو : « أخ » ) والمضاف ( وهو : « لحم » ) بعض منه .

( ١ ) فهى قلة نسبية ( كالتى شرحناها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦٨ و ٤٥٦ والبيان فى ج ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م ٩٤ ) . ( ٢ ) وفى صاحب الحال النكرة يقول ابن مالك :

وَلَمْ يُنْكَرْ - غَالِباً - ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يُبَيِّنْ : - ٧

مَنْ بَعْدَ نَفْيٍ ، أَوْ مَضَاهِيهِ : كَلَّا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأٍ مُسْتَسْهِلاً - ٨

يريد : أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة ، إلا إذا تأخر عنها صاحب الحال ، أو : خصص أو : بان ( أى : ظهر ) بعد نفي أو ما يضاهى النفي ( يشابهه ، وهو هنا : النهى والاستفهام ) وساق مثالا هو : لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً ، والمسوغ فيه النهى .

( ٣ ) ويخالفهم سيبويه بحق ، وإن كان رأيه - مع صحته - ليس الأفصح فيما اشترطوه كما ، سيحى البيان فى رقم ٣ من هامش الصفحة التالية : ( ٤٠٥ ) .



(ب) وإما بمتزلة الجزء الحقيقي ، ( حيث يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؛ فلا يتغير المعنى العام ) كما في الأمثلة الأولى : ( تمتعت بجمال الحديقة واسعة ، ونعمتُ بِرائحة الزهر ، متفتحاً ناضراً . . . و . . . ) فيصح أن يقال : تمتعت بالحديقة واسعة ، ونعمت بالزهر متفتحاً . . . و . . . ومن هذا قوله تعالى : ( ثم أوحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ) ؛ حيث يصح : 'أَنْ اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً . . .

( ح ) وإما عاملاً في المضاف إليه ، كأن يكون المضاف مصدراً عاملاً فيه ؛ نحو : عند الله تقدير العاملين مسرورين ، ونحو : ( إليه مرجعكم <sup>(١)</sup> جميعاً ) أو أن يكون وصفاً عاملاً فيه <sup>(٢)</sup> ، نحو : هذا رافع الرايةِ عاليةً في الغد <sup>(٣)</sup> . . . (٤) .

\* \* \*

(١) « مرجع » ، مصدر ميمي ، أى : رجوعكم .  
(٢) كاسمى الفاعل والمفعول بالشروط الواجبة لإعمالهما ، ومنها : أن يكونا بمعنى الحال أو الاستقبال . . . و . . .

(٣) جاء في « الخضرى » في هذا الموضوع خاصاً بالأمور الثلاثة ما نصه :  
( وإنما اشترط أحد الأمور الثلاثة - أ ، ب ، ج - لوجوب اتحاد عاملي الحال وصاحبها عند الجمهور : كالنعت والمنعوت ، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه هو معمول للمضاف . وهو - أى : المضاف - لا يعمل في الحال إلا إذا أشبه الفعل : بأن كان مصدراً ، أو صفة « أى : وصفاً مشتقاً » حيثئذ فالقاعدة موفاة . فإن كان المضاف جزءاً أو كالجزء من المضاف إليه ، صار هو كأنه صاحب الحال ؛ لشدة اتصال الجزء بكلمة ؛ فيصح توجه عامله للحال . بخلاف غير ذلك . وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل ؛ لأنه أشبه بالخبر من النعت ، وعامل الخبر غير عامل صاحبه ، وهو : المبتدأ على الصحيح . ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف إليه مطلقاً ، فليحذر . ثم رأيت في الصبان التصريح به ) ا هـ .  
انظر البيان المفيد المتصل بهذا في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤ .

(٤) وفي مجيئ الحال من المضاف إليه يقول ابن مالك :  
وَلَا تُعْزِ حَالًا مَنِ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ -  
أى : إلا إذا استوفى المضاف عمله في الحال ، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل .

أَوْ كَانَ جُزْءًا مَّا لَهُ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلَا تَحِيْفًا -  
يريد : أن الحال يجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً مما أضيف إليه ، ( أى : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ) ، أو مثل الجزء كما شرحناه . أما قوله : « فلا تحيفاً » ، فأصله : =

مطابقة الحال — بنوعها<sup>(١)</sup> — لصاحبها :

(١) الأصل أن تطابق الحال « الحقيقية » صاحبها — وجوباً — في التذكير والتأنيث ، وفي الأفراد وفروعه . كالأمثلة السالفة<sup>(٢)</sup> . لكن يستثنى من هذا الأصل بعض حالات لها أحكام أخرى تتلخص فيما يلي :

١ — إذا كان صاحب الحال الحقيقية جمعاً مفردة مذكر لغير العاقل<sup>(٣)</sup> ، جاز في الحال أن تكون مفردة مؤنثة ، وجمع مؤنث سالماً ، وجمع تكسير<sup>(٤)</sup> ؛ نحو : سرتنى الكتب نافعةً ، أو : نافعات ، أو : نوافع .

٢ — إذا كان لفظ الحال الحقيقية من الألفاظ التي يغلب استعمالها بصورة واحدة للمذكر والمؤنث — ككلمة : صبور — بقى على صورته ؛ نحو : عرفت المؤمن صبوراً عند الشدائد ، وعرفت المؤمنة صبوراً كذلك<sup>(٥)</sup> .

٣ — إذا كان لفظ الحال الحقيقية أفعال التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة ، لزم الأفراد والتذكير — على الأرجح ، كما سيجيء في بابه<sup>(٦)</sup> — ؛ نحو : عرفت العصامي أنشطاً وأنفعً ، أو : أنشطَ عاملٍ ، وأنفعَ رجلٍ .

= تحيفن ، يشون التوكيد الخفيفة التي تنقلب ألفاً عند الوقف . وإجملة معناها : لا تغلم نفسك ، أو اللغة بمخالفة هذا . وهو حشولم يذكر إلا لتكملة البيت .

(١) انظر ص ٤١٠ حيث الكلام : على الحال « الحقيقية » ، وعلى قسيميها : « السببية » .  
(٢) ومن أمثلة المطابقة في الجمع مع التذكير كلمة : « سالمين » في قول الشاعر يدعو لمن يخاطبهم بـ « بَقِيمَ ، وعشتم سالمين من الأذى ومُنِيَّةَ قلبي أن تعيشوا وتسلموا » .  
(٣) يدخل في هذا الجمع نوعان ، أحدهما : جمع التكسير الذي مفردة مذكر غير عاقل . والآخر : ما أحق بجمع المذكر السالم . وكان مفردة مذكراً غير عاقل أيضاً : مثل : « وابلون » ، جمع : « وابل » ؛ المطر الغزير ، « وعلَيَّون » ، جمع : « علَيَّ » ؛ للمكان المرتفع . ولا يدخل جمع المذكر السالم الأصل ؛ لأن مفردة — في الأغلب — مذكر عاقل .

(٤) يصح في جمع التكسير هذا أن يكون للمؤنث ، وأن يكون للمذكر ، بملاحظة مفردة مذكر غير العاقل مثل قرأت الكتب نوافع ، سرتنى الكتب أحاسن ( جمع : أحسن ) — ( راجع رقم ١ من هامش ص ٣٦٢ م ١١٤ - ٣ - ثم حاشية ياسين ج ٢ أول باب النعت حيث النص الشامل ) .

(٥) لهذه الصورة فروع تتضح من نظائرها في النعت — ج ٣ ص ٣٢٧ .

(٦) ج ٣ م ١١٢ ص ٣٢٧ و ٣٣٨ .

٤ - إذا كانت الحال الحقيقية مصدراً فإنه يلزم صورة واحدة ؛ نحو :  
حضر القطار سرعةً . وإذا اشتهر المصدر صحت تثنيته وجمعه - كالنعت - ؛ نحو :  
عرفت الوالى عدلاً ، والواليين عدلين ، والولاة عدولاً .

٥ - إذا كانت الحال كلمة : « أئى<sup>(١)</sup> » فإنها - فى الغالب - تقع حالا من  
معرفة مع إضافتها إلى نكرة ؛ نحو : استمعت إلى علىّ أئى خطيب .

( ب ) أما الحال « السببية » فتطابق الاسم المرفوع بها - وجوباً - فى  
التذكير والتأنيث والإفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد  
- كما سبق<sup>(٢)</sup> - نحو : سكنت البيت جيداً هواؤهُ ، واسعةً غرفُهُ ، جميلاً  
مدخله ، نظيفةً مسالكهُ .

\* \* \*

---

(١) الكلام على : « أئى » وأنواعها ، وأحكامها المختلفة ، مفرق فى أجزاء الكتاب المختلفة على  
حسب الأبواب التى تستعمل فيها ؛ كصفحة ٢١٦ السابقة ، والصفحة ٢٦٢ م ٢٦ - ١ - باب الموصول ،  
وكبابي الإضافة والنعت فى ج ٣ .  
(٢) انظر ص ٤٠١ .

## المسألة ٨٦ :

حكم الحال ، وعاملها ، وصاحبها ، ورابطها ، من ناحية الذكر والحذف .  
 ( ١ ) الأصل في الحال أن تكون مذكورة ؛ لتؤدي مهمتها المعنوية ؛ وهي بيان هيئة الفاعل ، أو المفعول به ، أو غيرهما ، مما سبق تفصيله <sup>(١)</sup> . لهذا يجب ذكرها في كثير من المواضع ، ويجوز حذفها في أخرى .  
 فمن المواضع التي يجب أن تذكر فيها ما يأتي :

١ - أن تكون محصورة ؛ نحو : ما أحب العالم إلا نافعاً بعلمه .  
 ٢ - أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعاً ؛ نحو : هنيئاً لك <sup>(٢)</sup> ، بمعنى : ثبت لك الخير هنيئاً ، أو : هنالك الأمر هنيئاً <sup>(٣)</sup> ، أو نحو هذا التقدير الدال على الدعاء بالهناء .

٣ - أن يتوقف على ذكرها المعنى المراد ، أو يفسد بحذفها . . . - كما أشرنا أول الباب <sup>(٤)</sup> - ؛ فالأول نحو قوله تعالى : ( وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ) ، والثاني نحو قوله تعالى : ( وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لالعين ) .  
 ومن هذا الموضع أن تكون سادّة مسدّ الخبر <sup>(٥)</sup> في مثل : سهري على المزرعة نافعة .

٤ - أن تكون جواباً . مثل : كيف حضرت ؟ فيجواب : راكباً .

\* \* \*

ويجوز حذف الحال إذا دل عليها دليل . وأكثر حذفها حين يكون لفظها مشتقاً من مادة « القول » ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو : « المَقُول » <sup>(٦)</sup> ؛

( ١ ) في ص ٣٦٣ . ( ٢ ) ونحو قولهم : « هنيئاً لأرباب البيان بيانهم . . . »

( ٣ ) ستجىء إشارة لهذا في ص ٤١١ والحال في هذا المثال مؤكدة لعاملها كتنظيرها التي سبقت : في ص ٣٦٧ و . . . ومنها : ولا تمت في الأرض مفسداً - ( وأرسلناك للناس رسولا ) - ( ويوم أبعث حيا ) . ( ٤ ) ص ٣٦٤ .

( ٥ ) في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ تفصيل الكلام على الحال التي تسد مسد الخبر .

( ٦ ) الشيء الذي قيل .

نحو: جلست في حجرتي ؛ فإذا صديق الغائب يدخل: « السلام عليكم » ، أى: يدخل قائلاً: السلام عليكم . فكلمة: « قائلاً » هي الحال المحذوفة ، وهي مشتقة من مادة: « القول » . وقد دل عليها الكلام الذى قيل ؛ وهو: « السلام عليكم » .

ومثل: هل دار بينك وبين المسافر كلام ؟ نعم . لما قابلنى في الصباح حينأتى: « صباح الخير » ، وحدثنى عن رحلته المنتظرة: ثم أسرع إلى القطار بعد أن صافحنى ومد يده: « الوداع » . أى: قائلاً صباح الخير؛ قائلاً: الوداع .

ومن هذا قوله تعالى في أهل الجنة: ( والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ، سلامٌ عليكم ) ، أى: قائلين: سلام عليكم . وقوله تعالى: ( وإذا رفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ، ربنا تقبل منا ) ، أى: قائلين ربنا تقبل منا .

\* \* \*

( ب ) والأصل في عامل الحال — وغيرها — أن يكون مذكوراً ؛ ليحقق غرضاً معيناً ، هو: إيجاد معنى جديد ، أو تقوية معنى موجود . وقد يحذف جوازاً أو وجوباً ؛ للدواعى تقتضى الحذف ، أى: أن عامل الحال قد يذكر وجوباً ، وقد يحذف وجوباً ، وقد يجوز ذكره وحذفه .

فيجب ذكره إن كان عاملاً معنوياً ( وقد سبق شرحه )<sup>(١)</sup> كأسماء الإشارة ؛ وحروف التنبيه ؛ والتمنى ؛ وكشبه الجملة . . . . .

ويجوز حذفه إذا كان عاملاً غير معنوى ، ودل عليه دليل مقالى<sup>(٢)</sup> ، أو حالى<sup>(٣)</sup> فمثال المقالى: أن يقال: أتستطيع الصعود إلى قمة الجبل ؟ فيجب المسئول: مسرعاً . أى: أضعده مسرعاً — أتعنى بخط رسائلك ؟ فيجاب: واضحاً جميلاً . أى: أعتنى به واضحاً جميلاً .

ومثال الحالى: أن ترى مسافراً فتقول له: « سالمًا » . أى: تسافر سالمًا ،

(١) ص ٣٨٢ .

(٢) سبق — في رقم ١ من هامش ص ٥٦ م ٦٣ وفى ج ١ ص ٣٦٢ م ٤٧ — أن الدليل المقالى هو: ما يكون قائماً على كلام مذكور صريح ، وأن الدليل الحالى ، هو: ما يكون أساسه القرائن والمناسبات المحيطة بالتكلم من غير استعانة بكلام أو ألفاظ . . .

وَأَنْ تَرَى مِنْ يَشْرَبُ الدَّوَاءَ فَتَقُولُ : « شَافِيًا » ، أَيْ : تَشْرَبُ الدَّوَاءَ شَافِيًا . وَأَنْ تَقُولَ لِمَنْ يَبْنِي بَيْتًا : « مَعْمُورًا » ، أَيْ : تَبْنِي الْبَيْتَ مَعْمُورًا ، أَوْ تَسْكُنُ الْبَيْتَ مَعْمُورًا .

ويجب حذفه في مواضع ، أهمها :

١ — أَنْ تَكُونَ الْحَالُ سَادَّةً مَسْدٌ الْخَبْرُ <sup>(١)</sup> ، نَحْوُ : إِنْشَادَى الْقَصِيدَةَ مَحْفُوظَةً ، فَكَلِمَةُ : « مَحْفُوظَةٌ » حَالٌ ؛ سَدَّتْ مَسْدٌ خَبْرَ الْمَبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ وَجُوبًا ؛ وَالْأَصْلُ : إِنْشَادَى الْقَصِيدَةَ إِذْ كَانَتْ ، أَوْ : إِذَا كَانَتْ مَحْفُوظَةً .

٢ — أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مَفْرُودَةً مُؤَكَّدَةً مُضْمُونٌ جُمْلَةً <sup>(٢)</sup> قَبْلَهَا . — نَحْوُ : الْجَدَّةُ أَبٌ رَاحِمًا .

٣ — أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مَفْرُودَةً دَالَّةً بِلَفْظِهَا عَلَى زِيَادَةِ تَدْرِيجِيَّةٍ ، أَوْ نَقْصٍ تَدْرِيجِيٍّ نَحْوُ : تَصَدَّقْ عَلَى الْمَحْتَاجِ بِدَرْهَمٍ ؛ فَصَاعِدًا — لَا تَتَعَرَّضُ لِلشَّمْسِ عِنْدَ شُرُوقِهَا إِلَّا عَشْرِينَ دَقِيقَةً ؛ فَنَازِلًا . . . فَكَلِمَةُ : « صَاعِدًا » حَالٌ . وَعَامِلُهَا وَصَاحِبُهَا مَحذُوفَانِ . وَالتَّقْدِيرُ : فَازْهَبْ بِالْعَدَدِ صَاعِدًا . وَالْجُمْلَةُ الْمَحذُوفَةُ هُنَا إِنْشَائِيَّةٌ ، مَعْطُوفَةٌ بِالْفَاءِ عَلَى نَظِيرَتِهَا الْفَعْلِيَّةِ الْإِنْشَائِيَّةِ <sup>(٣)</sup> . وَكَلِمَةُ : « نَازِلًا » حَالٌ . وَعَامِلُهَا وَصَاحِبُهَا مَحذُوفَانِ : وَالْجُمْلَةُ مِنْهُمَا إِنْشَائِيَّةٌ مَعْطُوفَةٌ بِالْفَاءِ عَلَى نَظِيرَتِهَا . وَلَا بَدَّ مِنْ مَنْ اقْتِرَانِ هَذِهِ الْحَالِ الْمَفْرُودَةِ « بِالْفَاءِ » الْعَاطِفَةِ ، أَوْ « ثُمَّ » الْعَاطِفَةِ <sup>(٤)</sup> ؛ وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَحْوِي الْحَالَيْنِ : « صَاعِدًا وَنَازِلًا » : تَدْرِبُ عَلَى الْخَفْظِ خَمْسَةَ أَسْطُرٍ ، فَسْتَةً ، فَسْبَعَةً ، فَصَاعِدًا . لَا تَتَنَاوَلُ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ وَجِبَّاتٍ ؛ فَنَازِلًا . . .

٤ — أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مَسْبُوقَةً بِاسْتِفْهَامٍ يَرَادُ بِهِ التَّوْبِيخُ ؛ نَحْوُ : أَنَاثِمًا وَقَدْ أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ ؟ أَعَاظِلًا وَالْعَمَلُ يَطْلُبُكَ ؟ أَسْفِيهًا وَهُوَ كَرِيمُ النَّشْأَةِ ؟ أَيْ :

(١) سبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ آخر باب المبتدأ والخبر .

(٢) ورد ذكرها في مواضع ، منها : ( ص ٣٩٦ و ٣٩١ ) .

(٣) ليس من اللازم أن تكون الجملتان إنشائيتين ، إنما الأحسن — في رأى جمهرة النحاة —

اتحادهما خبراً أو إنشاءً .

(٤) كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٣٩٣ . والكوفيون يميزون واو العطف أيضاً ، ( كما

جاء في مجالس ثعلب ، ج ٤ ص ٢١٥ من القسم الأول ) .

أتوجد نائماً؟ — أتوجد عاطلاً؟ — أيجاد سفيهاً؟ . . .

٥ — عوامل حذف سَمَاعاً . من ذلك قولهم لمن ظفر بشيء ؛ هنيئاً لك ما أدركت . أى : ثبت هنيئاً<sup>(١)</sup> .

والحذف فى المواضع الأربعة الأولى قياسى<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( ح ) والأصل فى صاحب الحال أن يكون مذكوراً فى الكلام : لتحقيق الفائدة من ذكره . وقد يحذف جوازاً فى مثل قوله تعالى : ( أهذا الذى بعث الله رسولا ) ، أى : بعثه الله .

ويجب حذفه فى الصورة التى يحذف فيها عامله وجوباً حين تؤكد الحال مضمون جملة قبلها ، على الوجه الذى سبق<sup>(٣)</sup> شرحه . وكذلك يجب حذفه مع عامله حين تدل الحال على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجى — وهى الصورة الثالثة من الصور التى فى الصفحة المتقدمة . —

\* \* \*

( د ) والأصل فى الرابط أن يكون مذكوراً ؛ ليعقد الصلة المعنوية بين جملة الحال والجملة التى قبلها المشتملة على صاحب الحال ، فيمنع التفكك . لكن يجوز حذف الرابط لفظاً ، لا تقديرأً<sup>(٤)</sup> ، إذا كان ضميراً مفهوماً من السياق . نحو : ارتفع سعر القمح ، كيله بخمسين قرشاً ، أى ؛ كيله منه . . .

وكذلك يصبح حذفه إن كان الحال جملة خالية من الرابط لكن عطف عليها

( ١ ) سائناً مقبولا . والفعل هنى . ( وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ ص ٤٠٨ ) .

( ٢ ) وفى حذف العامل يقول ابن مالك :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلُ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ، ذِكْرُهُ حُظِلُ — ٢٤

يريد : أن الحال قد يحذف ما يعمل فيها النصب ( أى : يحذف عاملها ) وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محظول ذكره ، أى : ممنوع ( حُظِلُ : مُنْع ) لأنه واجب الحذف .

( ٣ ) ص ٣٦٦ و ٣٨٣ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

( ٤ ) كما سبق فى ٣٦٦ و ٣٨٨ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

« بالفاء » ، أو : « الواو » ، أو : « ثم » جملة تصلح أن تكون حالا مع اشتغالها على الرابط ، نحو : عرفت الوالى العادل تشكو الرعية ، فيزيل أسباب الشكوى<sup>(١)</sup> — أقبل الفائز ، يصفق الناس ، ويشرق وجهه — تداوى المريض يشير الأطباء ثم يستجيب للمشورة .

\* \* \*

« ملاحظة » :

يتفق الحال والتمييز<sup>(٢)</sup> فى أمور ، ويختلفان فى أخرى .

وسيجىء البيان فى : « هـ » ص ٤٢٩ .

( ١ ) راجع الصبان ، ج ١ باب المبتدأ ، عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه . وكذا التصريح ج ٢ باب المطف عند الكلام على الفاء الماطفة . وقد اقتصر فى الرابط عليها لأنها الأصل . وخالفه الصبان وغيره . . . .

( ٢ ) سيجىء باب : « التمييز » بعد هذا مباشرة .



## التمييز

عندى إردب . . .	— عندى إردب شعيراً ، أو : إردب شعير ، أو : إردب من شعير .
وهبت كيلة . . .	— وهبت كيلة قمحاً ، أو : كيلة قمح ، أو : كيلة من قمح .
خلطت غذاء الفرس بقدح . . .	— خلطت غذاء الفرس بقدح فولاً ، أو : بقدح فول ، أو : بقدح من فول .

( ا )  
كيل

اشترت أوقية . . .	— اشترت أوقية ذهباً . أو : أوقية ذهب ، أو : أوقية من ذهب .
وزن الإناء رطل . . .	— وزن الإناء رطل نحاساً ، أو : رطل نحاس ، أو : رطل من نحاس .
دفعت ثمن أقة . . .	— دفعت ثمن أقة تفاحاً . أو : أقة تفاح . . . أو أقة من تفاح .

( ب )  
وزن

جنت محصول فدان . . .	— جنت محصول فدان قطناً ، أو : فدان قطن ، أو : فداناً من قطن .
حرثت قيراطاً . . .	— حرثت قيراطاً برسيماً . أو : قيراط برسيم ، أو : قيراطاً من برسيم .
سقيت قصبه . . .	— سقيت قصبه خضراً ، أو : قصبه خضر ، أو : قصبه من خضر .

( ح )  
مساحة

عندى خمسة . . .	— عندى خمسة أقلام .
رأيت عشرين . . .	— رأيت عشرين سائحاً .
أخذت مائة . . .	— أخذت مائة جنيه مكافأة .

( د )  
عدد

(هـ)	ازداد المتعلم . . .	— ازداد المتعلم أدباً .
نسبة ، أو :	أعجبني الخطيبُ . . .	— أعجبني الخطيب كلاماً .
جملة (١)	فاضت البئر . . .	— فاضت البئر نِفْطاً (٢) .

( ا ) في جملة مثل : « عندى إردب » من أمثلة « ا » نجد كلمة غامضة مبهمة هي : « إردب » ، لأن مدلولها يحتمل عدة أنواع مختلفة ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالقصد دون غيره ، فقد يكون هذا الإردب : قمحاً ، أو : شعيراً ، أو : فولاً ، أو : غيرها ، ولا ندرى النوع المراد من تلك الأشياء الكثيرة ، إذ لا دليل يدل عليه وحده ، لهذا كانت كلمة : « إردب » مبهمة ، أى : غامضة المدلول ؛ لعدم تحديد المراد منها وتعيينه .  
لكن إذا قلنا : عندى إردب شعيراً — زال الغموض والإبهام ، وتعين المراد بسبب اللفظ الذى جاء ؛ وهو : « شعيراً » .

كذلك الشأن في كلمة : « كيلة » ، فإنها غامضة المدلول ، مبهمة ؛ لا تعيين فيها ؛ لاحتمال أن تكون الكيلة : قمحاً ، أو : ذرة ، أو : فولاً ، أو : عَدَساً ... ، فإذا قلنا : كيلة قمحاً ، تعين المراد ، وزال الاحتمال . ومثل هذا يقال في كلمة : « قَدَح » في المثال الأخير من قسم « ا » ، وفي غيرها من كل كلمة عربية تدل في العرف الشائع على شيء يقع به الكيل ؛ مثل : وَيَبَّة ، رُبْع ، مَلَوَة (٣) . . .

( ب ) وفي جملة مثل : اشترت أوقية (من أمثلة القسم : « ب ») ، نصادف هذا الإبهام والغموض في كلمة : « أوقية » ؛ لاحتمالها عدة أنواع ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره ، فقد تكون الأوقية ذهباً ، أو : فضة ، أو عنصراً آخر من العناصر التى توزن . . .  
لكن إذا قلنا : أوقية ذهباً — اختنى الإبهام ، وحل محله التعيين الموضح

(١) لهذا النوع أمثلة أخرى في « ب » من ص ٤٢٢ .

(٢) هو المسمى : « زيت البترول »

(٣) من المكاييل الشائعة في مصر : الإردب ؛ وهو يساوى اثنتى عشرة كيلة ، ومقدار الكيلة :

ربعان ، والربع : أربعة أقداح — والوَيْبَة كيلتان . والكيلة أيضاً أربع ملوات .

للمطلوب . ومثل هذا يقال في كلمة : رِطْل ، وأَقَّة ، في المثال الثاني والثالث ( من أمثلة : قسم ب ) وفي نظائرها من الكلمات العربية التي يجري في العرف اعتبارها من الموازين ، ومنها : قنطار ، ودِرهم ، وحبَّة . . .

( ح ) وفي جملة مثل : جنيت محصول فدان ( من أمثلة : « ج » ) نجد الكلمة الغامضة المبهمة هي كلمة : « فدان » فإنها تحتل أن يكون مدلولها فدان- قصب ، أو فدان- عنب ، أو قمح ، أو غيره . فإذا قلنا : . . . « فدان- قطن » — انقطع الاحتمال ، وزال الغموض والإبهام ، وتحدد القصد .

ومثل هذا يقال في كلمة : « قيراط » ، وقصبة ( من أمثلة القسم : « ج » ) ، وغيرها من الألفاظ العربية التي تستعمل في المساحات <sup>(١)</sup> ، ( ومنها : السَّهْم <sup>(٢)</sup> ، والذراع ، والباع والشبر ، والفِتر <sup>(٣)</sup> . . . )

( د ) ومثل هذا يقال في كل عدد من جمل القِسْم : « د » أو ما شابهها مما يشتمل على أحد الأعداد ؛ نحو : عندى خمسة ، فإن كلمة : « خمسة » — وهى عدد حسابي — غامضة ، مبهمة ؛ لا يزول غموضها وإبهامها إلا بلفظ آخر يحدد المراد منها ؛ مثل : أقلام ، أو غيرها مما ورد في هذا القسم وفي نظائره .

( هـ ) ننتقل بعد ذلك إلى نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق ؛ ففي مثل : « ازداد المتعلم » ، لا يقع الغموض على كلمة واحدة كالتى سلفت ، وإنما ينصبّ على الجملة كلها ؛ أى : على معنى جزأيها الأساسيين معاً . فقد نسبنا الازدياد للمتعلم . فأى ازدياد هذا الذى نسبناه له ، أهو في علمه ؟ أم في أدبه ، أم في ماله ؟ أم في جسمه ، أم في حسن معاملته . . . ؟

فالأمر المنسوب للمتعلم غامض مبهم ، وهذا الأمر الغامض ليس منصباً على كلمة واحدة كما قلنا ؛ وإنما يشمل معنى جملة كاملة ؛ لأن الجملة هى التى تحوى في طرفيها نسبة شئ <sup>(٣)</sup> لشيء آخر . فإذا قلنا : ازداد المتعلم أدباً — ارتفع

( ١ ) هى الأشياء التى يجرى تقديرها بالقياس ويدخلها العرف الشائع في المقاييس .

( ٢ ) فى مصر ينقسم الفدان إلى أربعة وعشرين قيراطاً . والقيراط أربعة وعشرون سهماً .

( ٣ ) فى هامش الصفحة الأولى من صفحات الجزء الثالث ، بيان مستفيض عن معنى : « النسبة »

الغموض عن النسبة ؛ بسبب الكلمة التي جاءت لإزالته ، واتضح المراد من الجملة بعد مجيء هذه الكلمة.

ومثل هذا يقال في المثالين الآخرين من أمثلة القسم : هـ « وفي غيرهما من كل جملة يقع فيها الغموض على النسبة الناشئة من طرفيها .

ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتي :

( أ ) أن في اللغة ألفاظاً مبهمة ، غامضة ، تحتاج إلى تبين وتوضيح .

( ب ) وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات منفردة ، كالكلمات المستعملة في العدد ، أو في المقادير الثلاثة الشائعة ، — وهى : الكيل ، والوزن<sup>(١)</sup> ، والمساحة — وقد تكون جملاً كاملة تقع النسبة في كل واحدة منها موقع الغموض والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح<sup>(٢)</sup> .

( ح ) وإذا تأملنا الكلمات التي أزال الغموض والإبهام في الأمثلة السالفة — وأشباهاها — وجدنا كل كلمة منها : نكرة<sup>(٣)</sup> ، منصوبة — في الأكثر<sup>(٤)</sup> — ، فضلة ، تبين جنس ما قبلها أو نوعه ، أو : توضح النسبة فيه ، فهى — كما يقولون — بمعنى : « من »<sup>(٥)</sup> البيانية — غالباً — والكلمة التي تجتمع فيها هذه الأوصاف

( ١ ) وكذلك بعض الضائر ( كما سيجيء في « ح » من الزيادة ص ٤٢٧ ) ثم انظر المراد من « المقادير » في رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية .

( ٢ ) وقد يكون تمييز النسبة لمجرد التوكيد ؛ كقول أبي طالب عم النبي عليه السلام :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً

( راجع الصبان والخضرى في باب : « نعم ، وبئس » عند الكلام على اجتماع فاعلهما ، وتميزهما ) وهذا يختلف عما في رقم ٤ من هامش ص ٤٣٠ .

( ٣ ) النكرة هنا : لا بد أن تكون اسماً صريحاً ، لأن التمييز لا يكون جملة ولا لفظاً مؤولاً .

( ٤ ) إذا كانت الكلمة التي تزيل الإبهام مجرورة بالإضافة أو بالحرف — كما في بعض الأمثلة المروضة هنا — فإنها لا تسمى في « الاصطلاح » : تمييزاً إلا مع التقييد بأنه مجرور ، لأن كلمة : « تمييز » عند إطلاقها بغير تقييد لا تنصرف إلا للنوع المنصوب ، أما غيره مما يفيد فائدته في هذا الباب فلا يسمى تمييزاً « اصطلاحاً » . وقد يسمى تمييزاً ولكن مع تقييده بأنه مجرور : لكيلا ينصرف الذهن إلى النوع المنصوب والأحسن مراعاة الاصطلاح ( كما في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٠ ) .

( ٥ ) أى : « من » التي تبين جنس ما قبلها ، أو نوعه ، والمجرور بها هو عين الشيء الذي تبيته =

تسمى : « التمييز »<sup>(١)</sup> ، كما يسمى ما تفسره وتزيل الإبهام عنه : « المُمَيِّز » ،  
أى : أن التمييز : ( نكرة ، منصوبة - فى الأغلب - فضلة ، بمعنى « من »  
التى للبيان<sup>(٢)</sup> ) .

### أقسام التمييز :

ينقسم التمييز بحسب المُمَيِّز إلى قسمين :

أولهما : تمييز المفرد ، أو : الذات<sup>(٣)</sup> وهو الذى يكون مُمَيِّزه لفظاً دالاً على  
العدد ، أو على شئ من المقادير<sup>(٤)</sup> الثلاثة : ( الكيل - الوزن - المساحة ) . أى :

= - وستجى معانيها فى ص ٤٥٨ - وليس المراد فى الكامة التى تعرب تمييزاً أنه يمكن دائماً تقدير « من »  
قبلها . فإن هذا لا يمكن فى بعض الأساليب .  
( وانظر رقم ٢ من ص ٤٥٩ )  
( ١ ) ويسمى أحياناً : التبيين ، أو : التفسير ، أو : المفسر ، أو : المميز ، أو : المبيِّن .  
( ٢ ) غالباً - كما سبق - . ويقول ابن مالك فى تعريف التمييز ، وبيان عامله ، والتمثيل لبعض  
أقسامه ما يأتى :

اسْمٌ بِمَعْنَى : « مِنْ » ، مُبِينٌ ، نَكِرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ  
كَثْبَرُ أَرْضًا ، وَقَفِيزٌ بُرًّا ، وَمَنْوِيْنٌ عَسَلًا وَتَمَرًا

يريد بالمبين : أن التمييز يبين إبهام ما قبله ، أى : يوضحه ويزيل غموضه . ثم يقول : إن التمييز  
منصوب ، وناصبه هو الشئ المبهم الذى جاء التمييز لتفسيره وإيضاحه . ومعنى هذا عنده أن تمييز النسبة  
منصوب - فى رأيه - بالجملة التى يوضح النسبة فيها . وسيجى رأى فى كل ذلك . ( رقم ٢ من ص ٤٢٢  
و ٣ من ص ٤٢٤ ) .

« البر » : القمح . « القفيز » إذا كان مكيلاً فإنه يختلف باختلاف الأقطار ؛ فهو فى بعضها  
نحو : ١٨ ٣/٤ قدحاً ، وفى بعض آخر نحو : ثمان وأربعين قدحاً - « منوين » ثنية : « متناً » وهو  
فى بعض الأقطار من مقادير الوزن المقدرة برطابن .

( ٣ ) سمى تمييز مفرد : لأنه يزيل الإبهام عن كلمة واحدة ، أو ما هو بمنزلتها ، ويسمى أيضاً :  
تمييز « ذات » لأن الغالب فى تلك الكلمة التى يزيل إبهامها أن تكون شيئاً محسوساً بجسماً . فعنى ذات :  
أنها جسم . وليس فى هذا النوع من التمييز تحويل - كما سيجى فى الصفحة التالية عند الكلام على تمييز  
الجملة . -

هذا ، والكثير فى تمييز المفرد أن يكون جامداً . وقد يكون مشتقاً على الصورة الموضحة فى : « ج »  
من ص ٤٢٧ - ولها إشارة فى رقم ٦ من ص ٤٣٠ -

( ٤ ) المقادير هنا : جمع مقدار ، وهو : ما يُقَدَّر به غيره ، ويشمل كل شئ يستعمل فى تقدير  
الكيل ، أو الوزن ، أو المساحة ، من غير تقييد بلفظ خاص ، أو زمن معين . وبهذا يدخل كل لفظ =  
النحو الوافى - ثان

(أنه الذى يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، أو . العدد<sup>(١)</sup>.) فتمييز المفرد أو الذات أربعة أنواع — غالباً<sup>(٢)</sup> — .

ثانيتها : تمييز الجملة ، وهو الذى يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها ، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء ، ولذلك يسمى أيضاً : « تمييز النسبة » ، وقد سبقت الأمثلة للنوعين .

تقسيم تمييز الجملة (أى : النسبة) بحسب أصله :

ينقسم تمييز الجملة (دون تمييز المفرد) إلى ما أصله فاعل فى الصناعة<sup>(٣)</sup> وإلى

= عربى عرف العمل به فى تقدير واحد من الثلاثة المذكورة . ولا يدخل العدد فى التقدير — على المشهور — لأن العدد فى المعنى هو المعدود ؛ كما فى مثل : هنا خمسة رجال ؛ فالخمس التى هنا هى الرجال ، والرجال هى الخمسة ، بخلاف المقادير .

(١) العدد المقصود فى هذا الباب هو العدد الصريح ؛ أى : العدد الحسابى : مثل ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ . . . . أما العدد المبهم (أى : الكنائى) مثل : « كم » ، . . . . فله — فى الجزء الرابع — باب خاص بأحكامه المختلفة ، هو : باب : كنيات العدد .

(٢) قلنا : غالباً ؛ لأن هناك نوعاً خامساً — كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ١٦٤ — هو تمييز الضمير « المبهم » ، وسيجىء تفصيل الكلام عليه فى « ج » من الزيادة ، ص ٢٧٤ .

(٣) أى : فاعل لفعل ، أو ما يشبه الفعل مما يحتاج لفاعل بمقتضى الأصول النحوية وصناعتها . والتقييد بأن الفاعل المعنوى أصله فاعل فى الصناعة تقييد ضرورى ؛ لإبعاد ما هو فاعل فى المعنى دون الصناعة ؛ نحو : لله درك فارساً ، وأبرحت جاراً (أى : أعجبت ؛ يقال : أبرح الرجل ، إذا جاء بالبرح — بسكون الراء — أى : بالمعجب) . فإن معناها : عظمت فارساً ، وعظمت جاراً ، ولكنهما غير محولين أصلاً عن الفاعل الصناعى ، ولهذا يجوز جرهما بالحرف : « من » ؛ نحو : لله درك من فارس . ونحو : أبرحت من جار ، فى حين التمييز المحول عن الفاعل الصناعى يجب نصبه ، ولا يجوز جره بمن . — انظر « ج » من ص ٢٧٤ — وكذلك : ما أحسن المهذب رجلاً ، فإنه مفعول فى المعنى . لكنه غير محول ؛ لأنه عين ما قبله ، ولهذا يصح جره أيضاً بمن —

انظر ما يتصل بفعل التعجب فى رقم ٤ من هامش ص ٢٣٤ . وكذلك البيان المفيد الخاص بمثل : (له دره فارساً) . . . فى « ح » ، من ص ٢٧٤ —

أما نحو : نيم رجلا الزراع ، فقد رأى بعض النحاة فى التمييز أنه محول عن الفاعل الصناعى ؛ فيجب نصبه . ورأى آخرون أنه غير محول فيجوز فيه النصب أو الجر بمن ، والرأى الأول أقوى . وكما يكون الفاعل محولاً عن الفاعل الصناعى فى الأصل ، يكون محولاً — أحياناً — عما أصله نائب فاعل ؛ ككلمة : « شكلا » فى قول الشاعر :

ما أصله مفعول به كذلك . ويرى أكثر النحاة أن تمييز الجملة لا يخرج - في الغالب - عن واحد من هذين ، ( ولو تأويلاً )<sup>(١)</sup> ؛ مثل : زادت البلاد سكاناً - اختلف الناس طباعاً - قوى الرجل احتمالاً ، ومثل : أعددت الطعام ألواناً - وفيت العمال أجوراً - نسقت الحديقة أزهاراً ...

فالأصل : ( زاد سكانُ البلاد - اختلفت طباعُ الناس - قوى احتمالُ الرجل ) . فتغير الأسلوب ؛ بتحويل الفاعل تمييزاً . وقد كان الفاعل مضافاً ؛ فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه فاعلاً ، بعد أن صار الفاعل تمييزاً بالصورة السالفة<sup>(٢)</sup> . . .

والأصل في الأمثلة الباقية : ( أعددت ألوانَ الطعام - وفيت أجورَ العمال - نسقت أزهارَ الحديقة ) ؛ فتغيرا لأسلوب ؛ بتحويل المفعول به تمييزاً ، وقد كان هذا المفعول مضافاً ، فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه مفعولاً به ، بعد أن صار المفعول به السابق تمييزاً .

أما تمييز المفرد فلا تحويل فيه مطلقاً .

---

= يصنع الصانعون وردا ، ولكن وردة الروض لا تضارع شكلا  
والأصل : لا يضارع شكلها .

( ١ ) راجع « ١ » ، و : « ب » من الزيادة والتفصيل ( ص ٤٢٦ ) حيث الكلام على التأويل ونوع من التفصيل .

( ٢ ) ومن هذا النوع كلمة « مقتاً » وهي تمييز في قوله تعالى : ( « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ، كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون . » ) ( كبر عظم - المقت : أشد الكراهة : والبغض - والأصل : كبر مقت قولكم ما لا تفعلون ، . . أى : المقت المترتب على قولكم . . . )

## المسألة ٨٨ :

## أحكام التمييز

( ١ ) يختص تمييز المفرد ( أو : الذات ) بالأحكام التالية :

١ - إن كان تمييزاً للكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، جاز فيه ثلاثة أشياء ، إما نصبه على أنه التمييز مباشرة - وهذا هو الأحسن <sup>(١)</sup> - وإما جره <sup>(٢)</sup> على أنه مضاف إليه ، والمميز هو المضاف ، وإما جره بالحرف « من » ، ومن الأمثلة - غير ما سبق - : ( اشترت كيلاً أرزاً - اشترت كيلاً أرز - اشترت كيلاً من أرز ) . ( اشترت درهماً ذهباً - اشترت درهماً ذهب - اشترت درهماً من ذهب ) . ( بعث محصول فدانٍ قصباً - بعث محصول فدانٍ قصب - بعث محصول فدانٍ من قصب ) .

وإنما يجب جر التمييز على اعتباره مضافاً إليه بشرط ألا يكون المقدار - وهو المُمَيِّز - قد أضيف لغيره ؛ فإن أضيف المقدار لغير التمييز وجب نصب التمييز ، أو : جره « بمن » ، نحو : ما في الإناء قدرٌ راحةٍ دقيقةً <sup>(٣)</sup> ، أو : من دقيقٍ .

( ١ ) لأنه يدل على المقصود نصاً من غير احتمال شيء آخر معه ؛ ففي مثل : « اشترت رطلاً عسلاً » . يدل النصب على أن المتكلم يريد أن الإناء المسمى بالرطل مملوء بالعسل ، أو أن عنده ما يملأ الإناء المذكور من هذا الصنف المذكور ، ولا يريد في هذا المثال الوعاء نفسه . أما الجر فيؤدي إلى احتمال أن يكون المراد ذلك ، وأن يكون المراد بيان أن عنده الوعاء الصالح - في هذا المثال - أو الصنعة الموزون بها ، أو المكيال الذي يكال به ، أو المقياس الذي يسمح به ( أى : يقاس به ) راجع الأشمونى و . الصبان .

( ٢ ) ومع جره يسمى : « تمييزاً » مجروراً ، أيضاً : فالجر لا يمنع من هذه التسمية المقيدة ( انظر رقم ٤ من هامش ص ٤١٦ ) . والإضافة هنا على معنى « من » البيانية التي سبق الكلام عليها ( في رقم ٥ من هامش ص ٤١٦ ) وهذا هو الشأن في إضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة ، نحو : بعث فدانٍ قصب ، وفي إضافة الأعداد إلى معدوداتها ؛ نحو : خمسة أقدام ، وفي إضافة العدد إلى عدد آخر ، نحو عندي من الكتب أربعمائة - ( وسيجيء البيان في ج ٣ م ٩٣ ص ١٨ حيث الأوجه الإعرابية المختلفة فيما سبق ) .

( ٣ ) في هذا يقول ابن مالك :

وبعد ذى وشبهها أجره إذا أَصَفَتْهَا كَمْدٌ حِنْطَةٌ ، غِذَا =



وإن كان تمييز المفرد خاصاً بالعدد الصريح ، والعدد ثلاثة ، أو عشرة ، أو ما بينهما . . . ، وجب جرّ التمييز ؛ بإعرابه مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد ( أى : المميّز ) ، والغالب في هذا التمييز المجرور أن يكون جمع تكسير للقيلة .

فإن كان العدد لفظاً دالاً على المائة أو المئات ، أو الألف أو الألوف — وجب أن يكون التمييز مفرداً مجروراً ، لأنه يعرب مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد<sup>(١)</sup> .

وإن كان العدد غير ما سبق وجب نصب التمييز مباشرة ، وأن يكون مفرداً ، وفيما يلي أمثلة لكل ما سبق :

( قرأت في العطلة ثلاثة كتب ، كل كتاب مائة صفحة ، وعدد السطور ألف سطر ) .

= يريد : « بنى » . . الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق ( وهي ثلاثة : المساحة ، الكيل ، الوزن ) فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة ، أما « شهباً » فهو : كل لفظ عربي جرى العرف على استعماله في واحد من الثلاثة . و « المدة » : يقدر في بعض الأقاليم بنحو  $\frac{7}{14}$  من القدر ، وفي بعض آخر بنحو : رطل وثلاث رطل . « حنطة » : قمح . غدا : غداء .

ثم قال إن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المميّز للتمييز مباشرة . أما إذا أضيف المميز لغير التمييز فيجب نصب التمييز :

وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا      إِنْ كَانَ مَثَلُ : « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا »

وسيدكر بعد بيتين أنه يجوز جر التمييز بالحرف « من » بشرط ألا يكون التمييز للعدد ولا للنسبة فيقول البيت التالي :

وَأَجْرُ « بِرْمَنِ » إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ      وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى ؛ كَطَبِ نَفْسًا تُفَدَّ

« ذي العدد » أى : صاحب العدد ، يريد التمييز الذي للعدد الصريح ، فإنه لا يجوز جره بالحرف « من » أما العدد غير الصريح ؛ مثل : « كم » فيجوز جر تمييزه — بالتفصيل الوارد في باب « ج ٤ — نحو : كم من كتاب عندك ، كما أن التمييز الذي كان أصله فاعلاً ، لا يجوز جره بمن ، ومثل له بمثال هو : طب نفساً تفد ، أى : تستفد . وإنما كان أصل التمييز هنا فاعلاً لأن أساس الكلام : ليطب نفسك ؛ ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً . ومثله : طاب الورع نفساً ؛ أصله : طابت نفس الورع ؛ ثم حول الكلام على الوجه السالف . ( وقد وفيينا الكلام على أصل التمييز ، وستجىء الإشارة للبيت السالف لمناسبة أخرى في ص ٤٢٤ ) .

( ١ ) والإضافة على معنى : « من » طبقاً للبيان الذي سلف في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٠ .

ورقم ٥ من هامش ص ٤١٦

( قضينا في الرحلة خمسة أيام ، قطعنا فيها مائة ميل مشياً ، وأنفق كل منا ألف قرش ) . ( الأسبوع سبعة أيام بلياليها ، كل منها أربع وعشرون ساعة ، والساعة ستون دقيقة ) . ( السنة اثنا عشر شهراً ، الشهر ثلاثون يوماً — غالباً — السنة ثلاثمائة يوم وأربعة وستون يوماً ، في الغالب ) <sup>(١)</sup> .

٢ — وعامل النصب أو الجر بالإضافة في « التمييز المفرد » ، هو اللفظ المبهم ، أى : المُمَيِّز . أما عند الجرِّ بالحرف : « مِن » فإن هذا الحرف يكون هو العامل .

٣ — ولا بد من تقدم العامل على التمييز في جميع الأنواع الخاصة بتمييز الذات ( المفرد ) <sup>(١)</sup> .

٤ — وإذا تعدد تمييز المفرد فالأحسن العطف بين المتعدد <sup>(٢)</sup> . وإذا كان التمييز مغلوطاً من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف ، نحو : عندي رطل سمناً عسلاً ، أو : سمناً وعسلاً .

\* \* \*

( ب ) يختص تمييز « الجملة » — أى : تمييز « النسبة » — بالأحكام الآتية :

١ — يجب نصبه إن كان مُحَوَّلًا عن الفاعل أو المفعول الصناعيين <sup>(٣)</sup> ؛ نحو : ارتفع المخلصُ درجةً ، وعلا الأمينُ منزلةً ) ، ومثل : ( رتبَ الحجرةُ أثاثاً — نظمت الكتبُ صفوفًا ) . والأصل : ارتفعت درجةُ المخلصِ — علتُ منزلةُ الأمينِ — رتبَ أثاثَ الحجرةِ — نظمتُ صفوفَ الكتبِ .

ومن تمييز الجملة الواجب النصب ما يكون واقعاً بعد أفعال التفضيل ، نحو : المتعلم أكثرُ إجادةً . وإنما يجب نصبه بشرط أن يكون سببياً <sup>(٤)</sup> ؛ أى : فاعلاً

( ١ ) تمييز العدد أحكام كثيرة ، متشعبة ، وتفصيلات متعددة — ولا سيما تقدمه — ؛ مكانها : « باب العدد » في الجزء الرابع . ( م ٩٤ ص ٣٩٤ ) وقد اقتصرنا هنا على ما يناسب موضوعنا . ( ٢ ) والذي بعد الماطف لا يسمى تمييزاً — وإنما يعرب معطوفاً ، رغم أنه يؤدي معنى التمييز .

— كما سيجيء في رقم ٥ من هامش ص ٤٢٤ —

( ٣ ) انظر رقم ( ٣ ) من هامش ص ٤١٨ . و « ب » من ص ٤٢٦ .

( ٤ ) ممناه الأصيل في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٦ .

في المعنى ، كالمثال المذكور ، وإلا وجب جره بالإضافة . وعلامة التمييز الذي هو فاعل في المعنى ألا يكون من جنس المفضل الذي قبله ، وأن يستقيم المعنى بعد جعله فاعلاً مع جعله أفعال التفضيل فعلاً<sup>(١)</sup> ؛ ففي المثال السابق نقول : المتعلم كثرت إجادته . وفي مثل : أنت أحسن خلقاً ، نقول : أنت حسن خلقك ... وهكذا . ومثال التمييز الذي ليس بفاعل في المعنى : ( على أفضل جندي ، وميئة أفضل شاعرة . ) وضابط هذا النوع أن يكون أفعال التفضيل بعضاً من جنس التمييز ؛ فيصح أن يوضع مكان أفعال التفضيل كلمة : « بعض » مضافة ، والمضاف إليه جمع يقوم مقام التمييز ويحل في مكانه ؛ فلا يفسد المعنى ، ففي المثال السابق نقول : على بعض الجنود ، وميئة بعض الشعراء . وإذا لم يصح أن يكون فاعلاً في المعنى وجب جره بالإضافة — كما قلنا — ، لوجوب إضافة أفعال التفضيل إلى ما هو بعضه<sup>(٢)</sup> ( متابعة للرأى الأشهر ) .

وإنما يجب الجر بالإضافة هنا بشرط أن يكون أفعال التفضيل غير مضاف لشيء آخر غير التمييز . فإن كان مضافاً وجب نصب التمييز ؛ نحو : على أفضل الناس إخوة — وميئة أفضل النساء أشعاراً .

وما تقدم نعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب نصبه في حالتين وجره في واحدة . ومن تمييز الجملة الذي يجب نصبه ، ولا تصح إضافته<sup>(٣)</sup> : ما يقع بعد التعجب القياسي ، أو السماعي<sup>(٤)</sup> ؛ فالأول ، نحو : ما أحسن الغنى مشاركة في الخير —

( ١ ) لهذا إيضاح يجيء في « ب » من الزيادة والتفصيل ص ٤٢٦ ، وبيان مفيد آخر في باب : « أفعال التفضيل » — ج ٣ م ١١٢ ص ٣٣٨ —

( ٢ ) كما سيجيء في بابيه بالجزء الثالث م ١١٢ ص ٣٣٨ . وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

والفاعل المعنى انصبين بأفعلاً مفضلاً : كائنات أعلى منزلاً

( ٣ ) فيمتنع جره بالإضافة حتماً ، دون جره في بعض الصور — كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٤٢٤ .

( ٤ ) القياسي يكون بإحدى الصيغتين المخصصتين له ، وهما : ما أفعَلَه ، وأفْعِلْ به . ( وسيجيء الكلام المفصل عليهما في مكانه من الجزء الثالث ، باب : « التعجب » ) . أما التعجب بغيرهما فقصور على السماع ، ويقال له : التعجب المرصّي . وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

وبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ ، كَأَكْرَمِ بَيَّابِي بَكْرٍ أَبَا =

أَحْسَنُ بِالْغَنَى مِشَارَكَةً فِي الْخَيْرِ - والثاني نحو : لَلَّهِ دَرُّ الْعَالَمِ مُخْتَرَعًا <sup>(١)</sup> - حَسْبُكَ به رجلاً - كُنِيَ بِهِ نَافِعًا - يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ <sup>(٢)</sup> حَسْبُكَ بِالْمُصَادِقِ رَجُلًا ، وقول الشاعر :

وحسبك داءٌ أن تبيت ببيطنة <sup>(٣)</sup> وحولك أكبادٌ تحينٌ إلى القيد <sup>(٤)</sup>

٢ - لا يجوز تعدده بغير عطف ؛ نحو : نما الغلام جسمًا وعقلًا <sup>(٥)</sup> . . .

٣ - عامل النصب في هذا التمييز هو ما في الجملة من فعل ، أو : شبهه <sup>(٦)</sup> .

٤ - لا يجوز تقديم هذا التمييز على عامله إذا كان العامل جامدًا . كأفعل في التعجب ؛ وَكُنِعْمْ وَبِشْ <sup>(٧)</sup> - وأخواتهما - من أفعال المدح والذم ، نحو : ( ما أنفع

= وذكر بعد هذا البيت بيتاً سبق أن نقلناه وشرحناه بمناسبة أخرى في هامش ص ٤٢١ ، هو :

وَأَجْرُ «بِئْسَ» إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى : كَطِبُ نَفْسًا تُفَدُ

(١) يجوز فيا وفيما بعده جره بمن بملاحظة ما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ وما سيجيء في «ح» من الزيادة ص ٤٢٧ - والذر : اللبن ، أى : أن اللبن الذى ارتضعه هذا الرجل ونشأ عليه ، لبن غير معتاد ولا مألوف ، إنما هو لبن موضع العجب ، إذ أنشأ هذا الرجل الذى لا مثيل له ؛ فهو لبن خاص من عند منشيء العجائب . ومبدعها الأول ؛ وهو : الله . ( راجع رقم ٢ من هامش ص ٢٢ و- من ص ٤٢٧ من هذا الجزء ، ثم الجزء الأول ص ٥٠٤ م ٣٨ . من الطبعة الرابعة ) .

(٢) «يا جارتا» : أصلها : يا جارتى ، منادى منصوب ، لأنه مضاف لياء المتكلم ، المنقابلة ألفاً . وهذا الأسلوب تتعدد فيه الصور الإعرابية بتعدد المعانى ، فقد تكون «ما» حرف نفي خرج عن معناه للتعجب ، والجملة بعدها اسمية ؛ ( مبتدأ وخبر ) خالية من التمييز ، و يكون المعنى : لست جارة ، وإنما أنت شيء أكثر منها : فأنت أم ، أو أخت ، أو إحدى القريبات الحميات ، أى : بمنزلة واحدة من هؤلاء ؛ إعلاناً للتعجب من عملها الذى لا يصدر من جارة ، وإنما يصدر من واحدة من سبقن . وقد تكون «ما» استفهامية ، خبر مقدماً ، و«والضمير» مبتدأ مؤخر ، و«جارة» : تمييز ، والجملة تفيد التعجب بسبب أداة الاستفهام الدالة على الاستعظام ؛ فقد خرج عن معناه الحقيقى إلى التعجب . ويصح في هذه الصورة أيضاً أن تكون : «جارة» حال مؤولة ، بمعنى : ملاصقة . . .

ويصح أن تكون «ما» نافية ، والجملة بعدها منفية ، أى : أنت لست أهلاً أن تكونى جارة . . .

(٣) شدة امتلاء المعدة بالطعام . (٤) القطعة من الجلد الجاف غير المدبوغ .

(٥) وما بعد العاطف يعرب معطوفاً ، ولا يسمى فى الاصطلاح تمييزاً ؛ مع أنه يؤدى معنى التمييز

- كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٢ - .

(٦) وهذا عند غير ابن مالك ، وقد سجلنا رأيه في رقم ٢ من هامش ص ٤١٧ .

(٧) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠١ م ١١٠ ج ٣ - باب «نعم وبش» - ففيه أحكام خاصة

بتمييزها ، ومنها : أنه لا يصح تأخيرها عن المخصوص بالمدح أو الذم .

الطبيب إنساناً ، ونعم الأمين رفيقاً ، وبش القاسى رجلاً ) ، أو كان فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد ؛ نحو : كَفَى بالطبيب إنساناً ، فإن الفعل : « كفى » متصرف ولكنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ، فعنى قوانا : كفى بالطبيب إنساناً : ما أكفاه إنساناً :

أما فى غير هاتين الصورتين الممنوعتين فالأحسن عدم تقديم التمييز <sup>(١)</sup> على عامله .

وأما توسط هذا التمييز بين عامله ومعموله فجائز بشرط أن يكون العامل فعلاً أو وصفاً يشبهه ؛ نحو : صفاً نفساً الورع ، وقول المتنبي :

فهنَّ أسكننَّ — دمًا — مقلتي وعذبن قلبي بطول الصدودِ

(١) فى حكم تقديم التمييز على عامله وعدم تقديمه يقول ابن مالك :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا

يريد : أن عامل التمييز يجب تقديمه ؛ سواء أكان التمييز تمييز مفرد أم تمييز نسبة . ثم بين أن التمييز إن كان عامله فعلاً متصرفاً — وهذا لا يكون إلا فى تمييز الجملة — فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم التمييز عليه فى حالات نادرة . والأحسن عدم القياس هنا .

. . . . .  
 . . . . .

### زيادة وتفصيل :

( ١ ) تمييز النسبة قد يكون غير مُحَوَّلٍ إلا بتأويل لا داعى له ، نحو :  
 امتلاً الإناء ماءً ؛ إذ لا يقال امتلاً الماء .

( ب ) عرفنا <sup>(١)</sup> أن التمييز الواجب النصب بعد «أفعل التفضيل» هو السببي <sup>(٢)</sup> ، وأنه نوع من تمييز الجملة ؛ إذ أصله : «فاعل» ، وأصل «أفعل» هو : الفعل ، ومن الممكن إرجاعهما إلى أصلهما ؛ فتعود الجملة الفعلية للظهور ، وترجع لأصلها الذى تركته ، وتحولت عنه إلى أسلوب آخر . . .

لكن كيف يتحقق هذا ؟ ففي مثل : أنت أكثر مالاً ، وأعلى منزلاً ،  
 — ونظائرها — لا يمكن تحويل أفعل إلى فعل يؤدي المعنى الأصلي الأساسى لصيغة التفضيل ( وهو الكثرة ، والعلو — مثلاً . ) مزيداً عليه الدلالة على التفضيل .

يرى بعض النحاة فى هذا النوع التفضيل أنه مُحَوَّلٌ عن مبتدأ مضاف ، والأصل ، مالك أكثر ؛ ومثل ذلك أعلى . . . فصار المبتدأ تمييزاً ، وصار الضمير المتصل المضاف إليه مبتدأ مرفوعاً منفصلاً . وفى هذه الحالة وأمثالها يحىء التمييز محولاً عن المبتدأ ،

ويرى آخرون ؛ أن المراد معروف من السياق ، وهو : أنه كثر كثرة زائدة ، وملاً علواً زائداً ، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل ، أو : أن فوات معنى التفضيل غير ضار ؛ إذ لا يجب بقاءه فى الفعل الموضوع مكان أفعل التفضيل فى هذا الباب ، قياساً على عدم بقاءه فى بعض أبواب أخرى .

وكلا الرأيين حسن . ولعل رأى الثانى — بوجهته — أحسن ؛ لأن فيه تخفيفاً من غير ضرر ، وتقليلاً للأقسام بحصرها فى الفاعل والمفعول به .

( ١ ) فى آخر ص ٤٢٢ .

( ٢ ) هو المتصف فى المعنى بالثبوت الجارى فى اللفظ على غير هذا المتصف به ؛ فإن المنزل — فى مثل : أنت أعلى منزلاً — هو المتصف فى المعنى بالعلو ، مع أن العلو جار فى اللفظ على المخاطب .

(ح) من الأساليب المسموعة في التمييز : لله در خالد فارساً<sup>(١)</sup> . فكلبة : « فارساً » وأشباهها ( مما يحل محلها في هذا التركيب ويكون مشتقاً<sup>(٢)</sup> ) يصح إعرابها حالاً ؛ لاشتقاقها ، ولأن المعنى يتحمل الحالية ، ويصح إعرابها تمييزاً للنسبة ؛ والمعنى على هذا التمييز أوضح ، وبه أكمل .

ولما يكون التمييز في مثل : « لله در خالد فارساً » من تمييز النسبة إذا كان المتعجب منه ( وهو المميز ) اسماً ظاهراً مذكوراً في الكلام كهذا المثال ، أو كان ضميراً مرجعه معلوم ؛ نحو : سجل التاريخ أبدع صور البطولة لخالد بن الوليد ؛ لله دره بطلاً أو : ياله رجلاً ، أو : حسبك به فارساً . . . فالضمير هنا - وهو الهاء - معروف المرجع : فإن جهل المرجع وجب اعتبار التمييز من تمييز المفرد<sup>(٣)</sup> ، لأن الضمير مبهم ، فافتقاره إلى التمييز ليكون مرجعاً يبين ذات صاحبه ؛ ويوضح حقيقته - أشد من افتقاره إلى بيان نسبة التعجب إليه ( أى : إلى صاحب الضمير ) . أما الضمير المعلوم فبالعكس كما ذكرنا<sup>(٤)</sup> . ومثل هذا يقال في الضمير المتصل بالصيغتين القياسيتين في التعجب ، وهما « ما أفعلته ، وأفعل به .

أما تمييز الضمير المستتر في : « نعم » و « يش » في مثل : الفارس نعم رجلاً - الجبان بش جندياً - فالأحسن اعتباره من تمييز المفرد ، برغم أن مرجعه مذكور دائماً : وهو : التمييز . ومثله : ربه رجلاً ،

أما تمييز « كم » في مثل : كم رجلاً شاركتهم ؛ فإنه مفرد من نوع تمييز العدد ، لأن « كم » كناية عنه .

(١) سبق شرحها مع غيرها وبيان حكمها في رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ ولها شرح مع غيرها في رقم ٤ من هامش ص ٤٢٦ . وكذا في رقم ٢ من هامش ص ٢٢ - وكذا في ص ٥٠٤ ج ١ م ٣٨ من الطبعة الرابعة .

(٢) ومثلها كلمة : « منظر » في قول الشاعر :

حسن الأزاهر سحرٌ ، جلّ مبدعه فاسعدُ بها منظرًا ، وانعمَ بها طيباً

(٣) كأن ينظر شخص قاندين . أحدهما راكب ، والآخر راجل ، ثم يقول عن غير إعلان ولا تصريح باسم أحدهما : لله دره فارساً . أو : يقرأ نصين ؛ أحدهما نثر ، والآخر شعر ، وهما لأديب واحد ثم يقتصر على أن يقول : لله دره شاعراً

(٤) هذا النوع هو الذي أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٤١٨ .

( د ) تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق<sup>(١)</sup> في مواضع ، ويجب ترك المطابقة في أخرى . وقد ترجح المطابقة أو عدمها في الثالثة . وفيما يلي البيان :

فتجب المطابقة في الحالات التالية :

١ - إن كان كل من التمييز والاسم السابق عليه في الجملة لشيء واحد ، أى أن مدلول كل منهما هو مدلول الآخر ؛ نحو : كرمُ عليّ رجلاً ، ( فالرجل هو : عليّ ، وعلىّ هو : الرجل ) . وكرم العليان رجلين ، وكرمُ العليون رجلاً ، وكرمُ عبلةُ فتاةً ، وكرمُ العبلتان فتاتين ، وكرمُ العبلات فتيات . . . .

٢ - إن كان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق<sup>(١)</sup> ، ولكن هذا الاسم السابق جمعٌ ، والتمييز مصدر فإنه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف الأفراد التى يدل عليها الاسم السابق ، وتنطبق عليها تلك الأنواع ، وتنصبّ عليها ، نحو : خسر الأشقياء أعمالاً ، فقد جُمع التمييز « أعمالاً » بقصد معين : هو بيان أن هذه الأعمال مختلفة الأنواع ، وأن كل نوع منها يصيب شقياً ، وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع : ( الأشقياء ) .

٣ - إن كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق جمعٌ ، والتمييز جمعٌ متعدد ، غير مصدر ، فيجمع لإزالة لبس محتمل ؛ نحو : كرمُ الأولاد آباءً ، فقد جُمع التمييز : « آباء » لبذل جمعه على أن لكل ولد أباً ، وليسوا إخوة . ولو لم نجمله وقلنا : كرمُ الأولادُ آباً ، لقوى احتمال أنهم إخوة من أب واحد .

ويجب ترك المطابقة فيما يأتى :

١ - إن كان معنى التمييز واحداً ليس له أفراد متعددة ، ومعنى الاسم السابق متعدداً ؛ نحو : كرمُ الأولادُ آباً ( إذا كانوا إخوة لأب ) .

٢ - أو كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق مفرد ، والتمييز جمع متعدد غير مصدر ، وقصد بجمعه إزالة لبس محتمل ؛ نحو : نظف المعلمُ أثواباً ، وكرمُ الشريفِ آباء ، فلو طابق التمييز الاسم السابق لوقع في الوهم



.....

أن المقصود ثوب واحد ، وأب واحد . وإزالة هذا الاحتمال والوهم جُمع التمييز .

٣- أو كان التمييز مصدرًا لا يقصد أن تختلف أنواعه ، نحو : أحسن الجنودُ عملًا .

وترجح المطابقة في مثل ؛ حسُنَت الفتاة عينًا ؛ لأن احتمال اللبس يكاد يكون معدومًا ؛ إذ لا يكاد يخطر على البال أن الحسن مقصور على عين واحدة . وترجح تركها في : حَسَّنَ الفتيانُ ، أو الفتيةُ وجهًا ، للسبب السالف .

( هـ ) يتفق الحال والتمييز في أمور ، ويفترقان في أخرى . وأهم ما يتفقان فيه خمسة أمور :

كلاهما : اسم ، نكرة ، منصوب ، فضلة ، رافع للإبهام .

وأهم ما يختلفان فيه سبعة :

١- التمييز لا يكون إلا مفرداً<sup>(١)</sup> ، أما الحال فقد تكون جملة ، أو شبه جملة .

٢- التمييز لا يكون إلا فضلة ، أما الحال فقد يتوقف عليها المعنى الأساسي - كما سبق في بابها<sup>(٢)</sup> - .

٣- التمييز مبين للذوات أو للنسبة ، والحال لا تكون إلا مبينة للهيئات .

٤- تمييز الجملة لا يتعدد إلا بالعطف ؛ نحو : ارتفع النيل خلقًا ، وعلمًا ، وجاهًا . والأحسن في التمييز المتعدد للمفرد أن يكون تعدده بالعطف . إلا إن كان المراد من التمييز المتعدد المفرد معنى واحدًا كالاختلاط في مثل عندى رطل عسلا سمًا ؛ فيجوز التعدد مع العطف ، وبدونه<sup>(٣)</sup> - أما الحال فتتعدد بعطف وبغير

(١) ليس جملة ، ولا شبهها .

(٢) في ص ٣٦٤ ، وفي رقم ٣ من ص ٤٠٨ .

(٣) انظر رقم ٤ من ص ٤٢٢

. . . . .

عطف ؛ نحو أقبل المنتصر ، فرحاً ، مسرعاً ، مصافحاً رفاقه ، أو فرحاً ومسرّعاً ، ومصافحاً . . . . . وعند وجود العاطف لا تسمى في الاصطلاح « حالاً » ، وإنما تعربُ معطوفاً ، برغم أنها تؤدي معنى الحال<sup>(١)</sup> ، وكذلك التمييز بعد العاطف لا يسمى - في الاصطلاح - تمييزاً ، وإنما يعرب معطوفاً .

٥ - لا يصح تقديم تمييز المفرد على عامله . والأحسن عدم تقديم تمييز الجملة على عامله ، إذا كان فعلاً مشتقاً ، أو وصفاً يشبهه . أما الحال فيجوز .

٦ - التمييز في الغالب يكون جامداً<sup>(٢)</sup> ، أما الحال فتكون مشتقة وجامدة<sup>(٣)</sup> .

٧ - التمييز لا يكون مؤكداً لعامله - في الصحيح<sup>(٤)</sup> - والحال قد تكون مؤكدة .

(١) راجع ما يختص بهذا في ص ٣٨٦ من باب الحال . حيث التفصيل .

(٢) من أمثلة مجيئه مشتقاً قولهم : لله دره فارساً - انظر البيان الذي في : « ح » ص ٤٢٧ .

(٣) تقدم في ص ٣٦٨ مواضع اشتقاقها وجمودها .

(٤) يلاحظ الفرق الكبير بين هذا الحكم والذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤١٦ .

حروف الجر<sup>(١)</sup>

يتناول الكلامُ عليها الأمور الآتية : ( وأكثرها دقيق هام ) .  
 ( عددها ، وبيانها ) - ( عملها ) - ( تقسيمها من ناحية هذا العمل ، والأصالة فيه ، أو عدمها ) وما يترتب على ذلك من التعلق بالعامل ، وآثار التعلق . . . )  
 - ( معاني كل حرف ، ووجوه استعماله ) - ( حذف حرف الجر وحده مع إبقاء عمله ، وحذفه مع مجروره ) - ( نيابة حرف جر عن آخر ) .

\* \* \*

( أ ) فأما عددها وبيانها فالمشهور منها عشرون<sup>(٢)</sup> ؛ هي :  
 مِنْ - إِلَى - حَتَّى - خِلَالاً - عِندَ - حَاشَا - فِي - عَنْ - عَلَى - مُذْ -  
 مُنْذُ - رَبُّ - اللام - كَيْ - الواو - التاء - الكاف - الباء - لعل - متى .  
 ( ب ) وأما عملها فهو جر آخر الاسم<sup>(٣)</sup> الذي يليها في الاختيار

( ١ ) يسميها بعض القدماء « حروف » الإضافة . ( لما يأتي في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٧ ) وقد يطلقون عليها أحياناً : « الظرف » لأن « الظرف » يشمل « شبه الجملة » بنوعيه المعروفين ؛ وهما : الظرف والجار مع مجروره . ( انظر رقم ١ من هامش ص ٢٤٣ حيث بيان المراجع ) وقد يطلق على كل واحد منهما : « شبه الوصف ، أو شبه المشتق » ؛ للسبب المبين في رقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ ولما في هامش ص ٤٤٩ .

( ٢ ) لم ندخل في عدادها الحرف : « لولا » الداخر على ضمير غير مرفوع ( عند من يقول بأنه حرف جر شبيه بالزائد - كما سيجيء في ص ٤٥٢ - ، فابعد مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، على أنه مبتدأ ) لأن في هذا تعقيداً .

( ٣ ) ليست حروف الجر وحدها هي السبب أو العامل في جر الاسم ؛ فأسباب جره أو عوامله الأصلية ثلاثة .

« أولاً » : حروف الجر ؛ فكل حرف منها لا بد له من اسم بعده يحجره على الوجه المبين في هذا الباب .  
 « ثانياً » : أن يكون الاسم مضافاً إليه . « ثالثاً » : أن يكون الاسم تابعاً لمتبوع مجرور ؛ فالنبت ، والمطف ، والتوكيد ، والبدل - مجرورة حتماً إذا كان المتبوع مجروراً .

بقى سببان آخران للجر ؛ « أحدهما » : الجر على « التوهم » ، ومن صواب الرأي إهماله ، وعدم الاعتداد به ( كما قلنا في ص ٣٤٨ و ٥٣٥ - وفي ج ١ ص ٥٥٢ م ٤٩ بعد أن أوضحناه وتناولناه بالبيان في الموضعين . وفي ج ٣ م ٩٣ ص ٨ ) .

والآخر الجر على : « المجاورة » والواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقاً . أما الداعي لا تخاذه =

مباشرة<sup>(١)</sup>، جراً محتوماً<sup>(٢)</sup>؛ ظاهراً ، أو مقدرأ ، أو محلياً<sup>(٣)</sup>. فالظاهر كالذى

= سبباً للرجع عند القائلين به فوروده فى أمثلة قليلة - وبعضها خطأ ، أو مشكوك فى صحة نقله عن العرب - قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ؛ منها : هذا (جَحْرُ ضَبَّ خَرِب) ؛ بجر كلمة : «خرب» مع أنها صفة لكلمة : « جحر » ولا تصلح صفة لكلمة : « ضب » ؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب .

ومنها قول الشاعر القديم : « يا صاح بَلِّغْ ذوى الزوجات كلهم . . . » ؛ بجر كلمة : « كل » مع أنها توكيد لكلمة : « ذوى » المنصوبة ؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة : « الزوجات » لقال : كلهن . وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله : هذا جحرُ ضَبَّ خَرِبِ الجحرُ منه ، أو خربِ جحره ، ثم حذف ما حذف ؛ وبقى ما بقى . واشتد الجدل فى نوع المحذوف وصحته وعدم صحته ، على الوجه المبين فى المطولات (ومنها المجمع ج ٢ ص ٥٥) .

وقالوا فى المثال الثانى ؛ إنه خطأ أو ضرورة .

واتفق كثير من الأئمة على أن الجر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جداً . وعلى هذا لا يصح القياس عليه وإنما يقتصر على الوارد فيه ، المسموع عن العرب ، - كما جاء فى خزائن الأدب للبغدادى ج ٢ ص ٣٢٤ - بل جاء فى كتاب : « مجمع البيان ، لملوم القرآن » ( ج ٣ ص ٣٣٥ ) ما نصه : (إن المحققين من النحويين تفرقوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً فى كلام العرب ) ١ . وكما فى « المحتسب » لابن جنى ج ٢ ص ٢٩٧ - ونصه : « إن الحذف بالجوار - أى المجاورة - فى غاية الشذوذ » ١ . ( وقد أعددنا ما سبق - لاهيته - فى أول الجزء الثالث ص ٨ ) .

( ١ ) مباشرة : أى : بغير أن يفصل بينهما فاصل فى الاختيار ، لكن يجوز الفصل أحياناً بكلمة « كان » الزائدة التى سبق الكلام عليها - فى باب : « كان » ج ١ م ٤٤ - . كما يجوز الفصل بين الجار ومجروره بلا النافية ، مثل : حضرت بلا تأخر ، وسررت من لا إهمال . والكوفيون يعتبرون « لا » فى هذه الحالة اسماً - ، بمعنى : « غير » - مجزوراً بحرف الجر الذى قبله وأن « لا » ، مضاف ، والكلمة التى تليه هى المضاف إليه . أما غير الكوفيين فيعتبره حرفاً باقياً على حرفيته لا يتأثر بالعوامل ، وإنما هو زائد معتزى بين الجار والمجرور ، وأنه مع زيادته يؤدى معنى النفى ، وتظهر آثار الحرف الجار على ما بعده ؛ فيكون الاسم بعده مجزوراً بحرف الجر الزائد . ( راجع ، ج ١ - مبحث « لا » )

أما فى حالة الضرورة الشعرية فقد يجوز - مع القبح - الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره ، أو بالمفعول به ، كقول الشاعر :

إِنْ عَمَرًا لآخرٍ فى - اليومَ - عَمِرُوا      إِنَّ عَمَرًا      مُكَثَّرُ الْأَحْزَانِ  
وقول الآخر :

وَإِنِّى لَأَطْوَى الْكُشْحَ مِنْ دُونِ مَا انطوى      وَأَقْطَعُ بِالْخَرْقِ الْهَبُوعَ الْمُرَاجِمَ .  
والأصل : وأقطع بالهبوع المراجم الخرق ، ( الهبوع : الجمل الذى يمشى مشية حمار الوحش . والمراجم : الذى يرمى الأرض بأخفافه . - ويرى : المزاحم بالزأى . والخرق : المكان الواسع الذى تصفر فيه الريح ) . ( ٢ ) لا يجوز إلغاء عمله الجر .

( ٣ ) الجر المحلى فرع من الإعراب المحلى المختص بالكلمات المبنية كالضماير ، وكأكثر أسماء =

في الأسماء المحرورة في قول الشاعر :

إني نظرتُ إلى الشعوبِ فلمْ أجدُ كالجَهلِ داءً للشعوبِ ، مُبيداً  
والمقدّر كالذى في كلمة : « فتى » في قولهم : ما مِن فتى يستجيب لدواعي  
الغضب إلا كانت استجابته بلاء وخسراناً .

والحلى كالذى في قولهم : لا أتألم ممن يسعى بالوقعة بين الناس قدّر تألمى من الذين  
يعرفونه ، وهم — إلى ذلك — يستجيبون لما يقول . . .

هذا ، ومن آثار حرف الجر أنه إذا دخل على « ما » الاستفهامية أوجب حذف  
ألفها في غير الوقف <sup>(١)</sup> ؟ نحو قوله تعالى : ( عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ؟ ) ونحو : لمَ التواني ؟  
وفيم الرضا بالهوان ؟ . . .

أمّا في الوقف فيجب حذف الألف ، والإتيان بهاء السكت — وهى من الحروف  
الساکنة التى تزداد فى آخر الكلمة — ، نحو : عمّه ؟ — له ؟ — فيمه ؟ . . .

( ح ) وتنقسم هذه الحروف من ناحية الاسم الذى تجرّه إلى قسمين ، قسم  
لا يجر إلا الأسماء الظاهرة ، وهو : عشرة .

مُذْ — مُنْذُ — حتى — الكاف — الواو — رَبٌّ <sup>(٢)</sup> — التاء — كى — لعل — متى .

= الإشارة والموصول . . . فيكون لفظ الكلمة مبنياً ؛ لكنه في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب  
ما يقتضيه العامل . ويختص كذلك بالحمل المحكية ، وغيرها من الحمل الأخرى التى لها موقع إعرابى ؛  
كجملة النعت ، أو الحال . . . ، كما يكون في المصادر المنسبكية ، وفي آخر الكلمة المحرورة بحرف جر  
زائد ، أو شبيه بالزائد — كما سيأتى في هذا الباب —

وما سبق مبنى على رأى القائل : إن الإعراب المحلى نوع يختلف عن الإعراب التقديرى ( وقد عرض  
لها الصبان في الجزء الثانى من حاشيته ، أول باب الفاعل ، عند الكلام على حكمه : « الرفع »  
وأوضحنا هذا مفصلاً في المكان المناسب من الجزء الأول ؛ باب : « المغرب والمبنى » . . . ص ٨٠ م ٦  
و ٢٨٢ م ٢٣ ) .

( ١ ) ويقول ابن جنى في كتابه : « المحتسب » — ج ٢ ص ٣٤٧ — في قراءة من قرأ قوله تعالى :  
( عما يتساءلون ) بإثبات الألف في غير الوقف أو الضرورة — ما نصّه : « ( هذا أضعف اللتين ؛ أعنى  
إثبات الألف في ( ما ) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر . » وروينا عن قطرب لسان :  
علّى ما قام يشحنى لثيم كخنزير تمرغ في رماد ) » هـ .

( ٢ ) ومن القليل الذى لا يقاس عليه جره الضمير — وسيجيء البيان في ص ٥٢٣ . —

وقسم يجر الأسماء الظاهرة والمضمرة ؛ وهو : العشرة الأخرى <sup>(١)</sup> . وسيأتى الكلام على معنى كل حرف من القسمين ، وعمله .

وتنقسم من ناحية الأصالة وعدمها إلى ثلاثة أقسام ، حروف أصلية — وما قد يشبهها <sup>(٢)</sup> ويلحق بها أحياناً — وحروف زائدة <sup>(٣)</sup> ، وحروف شبيهة بالزائدة .

\* \* \*

القسم الأول : الحرف الأصلي — وشبهه <sup>(٢)</sup> — ، وهو الذى يؤدي معنى فرعياً جديداً فى الجملة ، ويوصل بين العامل والاسم المحرور <sup>(٤)</sup> ؛ فله مهمتان يؤديهما معاً ، وفيما يلى إيضاحهما :

( ١ ) فأما من ناحية إفادته معنى فرعياً جديداً لا يوجد إلا بوجوده فيتجلى فى مثل : « حضر المسافر » ؛ فإن هذه الجملة مفيدة ، ولكنها — بالرغم من إفادتها —

( ١ ) فى بيان حروف الجر ، والمختص منها بالظاهر دون غيره ، يقول ابن مالك :

هَآكْ حُرُوفَ الْجَرِّ ، وَهِيَ : مِنْ ، إِلَى حَتَّى ، خَلَا ، حَاشَا ، عَدَا ، فِى . عَزَّ عَلَى  
مُدَّ ، مُنَدُّ ، رَبُّ ، اللَّامُ ، كَى ، وَأَوْ ، وَتَا وَالْكَافُ ، وَالْبَا ، وَلَعَلَّ . وَمَتَى  
بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنَدُّ ، مُدَّ ، وَحَتَّى وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وَرُبُّ . وَالتَّاءُ  
وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ تَجْرُ الظَّاهِرَ ، وَتَرَكَ ثَلَاثَةً ؛ هِىَ : كَى ، لَلْ ، مَتَى . وَيَقُولُ أَيْضاً :  
وَاخْصُصْ بِمُدَّ ، وَمُنَدُّ وَقْتًا ، وَبِرُبُّ مُنَكَّرًا . وَالتَّاءُ لِلَّهِ . وَرَبُّ  
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ : رَبُّهُ فَتَى نَزَرٌ ، كَذَا كَمَا ، وَنَحْوُهُ أَتَى  
أى : أن الكاف قد تجر المضمرة شذوذاً

( ٢ ٢ ) بيان « الشبيه » موضح فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية :

( ٣ ) فى الجزء الأول ( م ٥ ص ٦٦ و ٧٠ ) بيان مفيد عن المراد من اللفظ الزائد ، سواء أكان حرفاً أم غير حرف . وأنه لا يصح اعتبار اللفظ ( سواء أكان حرفاً أم غير حرف ) زائداً إن أمكن اعتباره أصلياً ؛ لأن اعتبار الأصالة . مقدم على اعتبار الزيادة .

( ٤ ) وهذا التوصل هو ما يسمى : « التعلق » إلا الحرف : « على » إذا كان معناه الإضراب ؛ فإنه يصح ألا يتعلق بمعامل ؛ كما سيجىء فى ص ٥١٢ .

تبعث في النفس عدة أسئلة ، قد يكون منها : أحَضَرَ المسافر من القرية أم من المدينة ؟ أحَضَرَ من بلد أجنبي ، أم غير أجنبي ؟ أحضر في سيارة ، أم في طائرة ، أم في باخرة ، أم في قطار ؟ أحضر إلى بيته ، أم إلى مقر عمله ؟ . . . و . . . وفي هذه الجملة المفيدة نقص معنوى فرعى فإذا قلنا : « حضر المسافر من القرية » وأتبنا بحرف الجر الأصلي « مِنْ » ، وبعده مجروره — فإن بعض النقص يزول ، ويحل محله معنى فرعى جديد ، بسبب وجود « من » ، فإنها بَيَّنَّتْ أن ابتداء الحجيء هو : « القرية » . ولم يوجد هذا المعنى إلا بوجود « مِنْ » ؛ فهي لبيان : « الابتداء » ، وقد ظهر هذا المعنى الفرعى الجديد على المجرور بها<sup>(١)</sup> .

وإذا قلنا : « حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله » ، فإنّ نقصاً آخر معنوياً يزول ، ويحل محله معنى فرعى جديد ، هو : « الانتهاء » ؛ بسبب وجود « إلى » ، فقد دلت على أن نهاية السفر هي مقر العمل ، ولولا وجود : « إلى » ما فَهِمَ هذا المعنى الفرعى الجديد ، فهي لبيان الانتهاء ، وقد ظهر على المجرور بها .

ولو قلنا : « حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله في سيارة » — لزال نقص معنوى آخر ، وحل محله معنى فرعى جديد ؛ هو : « الظرفية » بسبب وجود حرف الجر الأصلي « في » الذي يدل على أن المسافر كان خلال حضوره — في سيارة تحويه كما يحوى الظرف المظروف ، أى : كما يحوى الوعاء الشيء الذى يوضع فيه وهكذا بقية حروف الجر الأصلية كلها — وكذا الشبيهة بالأصلية<sup>(٢)</sup> — ؛ فإن كل حرف من النوعين لا بد أن يحمل معه للجملة المفيدة معنى فرعياً جديداً من المعاني<sup>(٣)</sup>

(١) طبقاً للبيان الخاص بمعنى الحرف ، والغرض منه . ( وقد تقدم في ج ١ م ٥ ص ٦٢ ) .  
 (٢) حرف الجر الشبيه بالأصل هو : « لام الجر الزائدة » زيادة غير محضة : لأنها تجيء لتقوية عاملها الضعيف ، ومن الممكن الاستغناء عنها : فإذا لوحظ أنها تفيد عاملها « التقوية » كان هذا معنى جديداً جلبته معها ، وأفادته عاملها ؛ فيجب تعلّقها مع مجرورها به . وإن لوحظ أنه يجوز حذفها فلا تتأثر الجملة بحذفها كانت زائدة زيادة غير محضة ، لأن الحرف الزائد زيادة محضة لا يفيد شيئاً إلا تأكيد معنى الجملة كلها ، لا بعضها — وسيجيء البيان عند الكلام على لام الجر الزائدة المحضة التي للتقوية ص ٤٧٥ — وفيها المناقشة المفيدة التي قد انتهت بالقارئ إلى رفض هذه التسمية المقصورة على نوع معين من أنواع اللام .

(٣) لكل حرف من حروف الجر الأصلية أو الشبيهة بالأصلية ، عدة معان ، ولكل معنى مقام =

التي يختص بتأديتها ، ولا يتكشف هذا المعنى الجديد إلا بعد وضع الحرف مع مجروره في الجملة المفيدة . وعندئذ يتكشف ويتحقق مدلوله على الاسم المجرور به — كما سبق (١) — .

أما وجود الحرف وحده أو مع مجروره بغير وضعهما في جملة ، فلا يفيد شيئاً . هذا من ناحية إفادته معنى فرعياً جديداً لم يكن له وجود قبل مجيئه .

( ب ) وأما من ناحية وصله بين عامله والاسم المجرور — وهو ما يسمى : « التعلق بالعامل » (٢) — فالنحاة يقولون : إن الداعى القوى لاستخدام حرف الجر الأصلي مع مجروره ، هو الاستفادة بما يجلبه للجملة من معنى فرعى جديد — وهذا المعنى الفرعى الجديد ليس مستقلاً بنفسه ، وإنما هو تكملة فرعية لمعنى فعل أو شبهه في تلك الجملة . ويوضحون هذا بما يشبه الكلام السابق . ففى مثل : حضر المسافر من القرية — نجد الجار مع مجروره قد أكمل بعض النقص البادى في معنى الفعل : « حضر » ؛ فلولاهما لتواردت علينا الأسئلة السالفة : لكن بمجيئهما انحسم الأمر . فلهذا يقال : الجار والمجرور متعلق بالفعل : « حضر » ، أى : مستمسك ومرتبطة به ارتباطاً معنوياً كما يرتبط الجزء ب كله ، أو الفرع بأصله ؛ لأن المجرور يكمل معنى هذا الفعل ، بشرط أن يوصله به حرف الجر الأصلي (٣) — ، أو ما ألحق به — .

= يناسبه ، وسياق يقتضيه . ( وسيجيء في ص ٤٥٥ تفصيل هذا ) . لكن أليكون للحرف الواحد معنى واحداً أم يكون له معان متعددة ؟ وهل ينوب بعض حروف الجر عن بعض ؟ الإجابة عن هذا في ص ٤٥٥ .  
( ١ ) وقد أسهبنا القول في إيضاح معنى الحرف مطلقاً ، وأن معناه لا يعرف من لفظه فقط ؛ وإنما يعرف بعد وضعه في جملة . وأن هذا المعنى يظهر على ما بعده . . . . . كل هذا في ج ١ ص ٥٦٢ .  
( ٢ ) وهذا التعلق مقصور على حرف الجر الأصلي وشبهه ، دون الزائد وشبهه — كما أسلفنا ، وكما يجيىء في ص ٤٥٣ .

( ٣ ) إلا الحرف « على » الذى للإضراب فى مثل قول الشاعر :  
فتى تَمَّ فيه ما يَسُرُّ صديقه على أن فيه ما يسوء الأعداء  
— كما سيجيىء في ص ٥١٢ و ١ من هامش ص ٤٥١ — أما التفصيل والأمثلة فى رقم ٨ ص ٥١٠ .  
وهناك « اللام » الجارة الأصلية والزائدة فى النوعين من ناحية تعلق كل منهما وعدم تعلقه تفصيلات تترتب عليها أحكام اكتفينا بالإشارة إليها فى رقم ١ من هامش ص ٤٧٢ و رقم ٤ من هامش ص ٤٣٩  
— اعتماداً على بسطها فى بابها الأنسب ، وهو باب : « الاستغاثة » ، ( ج ٤ م ١٣٣ ص ٧٨ ) .



والنحاة يسمون هذا الفعل <sup>(١)</sup> « عاملاً » .

ويقولون أيضاً : إن حرف الجر الأصلي - وما ألحق به - بمثابة قنطرة تُوصل المعنى من العامل إلى الاسم المجرور ، أو بمثابة رابطة تربط بينهما ؛ ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونة حرف الجر الأصلي - أو ما ألحق به - ؛ فهو وسيط ، أو وسيلة للاتصال بينهما <sup>(٢)</sup> . ومن أجل هذا كان حرف الجر الأصلي - وملحقه - مؤدياً معنى فرعياً ، وهو في الوقت نفسه أداة من أدوات تعدية الفعل اللازم لمفعول به معنى ( أى : حكماً ) . وهذه الأداة تتغير وتتغير طبقاً للمعنى الذي يراد منها أن تؤديه .

مثال آخر : « قعد الرجل » . . . فهذه جملة مفيدة ؛ لكن أقعد في البيت ، أم في السفينة ، أم في الحقل . . . ؟ فعنى الفعل : « قعد » في الجملة السالفة محتاج إلى تكملة فرعية تدعو للإتيان بالجار الأصلي مع مجروره ؛ فإذا قلنا : قعد الرجل في السفينة . . . انكشف المعنى الكامل للفعل : « قعد » بسبب اتصاله بالسفينة ، وكان هذا الاتصال بمساعدة حرف الجر الأصلي ، إذ ليس من الممكن أن نقول : قعد الرجل السفينة ؛ بإيقاع المعنى على السفينة مباشرة بغير حرف الجر ؛ لأن الاستعمال العربي الصحيح بأبى ذلك ؛ برغم شدة احتياج العامل - وهو هنا الفعل : « قعد » - إلى كلمة : « السفينة » ليوقع عليها أثره المعنوي . لكنه عاجز عن أن يوصله إليها بنفسه ؛ فجاء حرف الجر الأصلي وسيطاً للجمع بينهما ، ومُعِيناً على تذليل تلك الصعوبة ، ووصل بين معنى الفعل

(١) وكذا ما يشبهه من العوامل الأخرى الآتية في ص ٤٣٩

(٢) ولهذا يسميها بعض النحاة : « حروف الإضافة » - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٤٣١ - لأنها إذا كانت أصلية ( كما جاء في بعض المطولات ، ومنها « المفصل » ج ٢ ص ١١٧ ) تضيف - أى تحمل وتنقل - إلى الأسماء المجرورة بها معاني الأفعال وشبهها ، من كل ما يقع عليه التعلق بشبه الجملة . ولو لم يوجد الحرف الأصلي ما تحققت الفائدة الفرعية التكميلية ولا صح الأسلوب بعد حذف الجار وحده وإبقاء مجروره السابق - وهذا في غير المواضع القليلة التي يصح فيها حذفه ، ويظل ملحوظاً بالرغم من حذفه ، ومعتبراً كالمذكور - بخلاف غير الأصلي ، فإن حذفه وحده لا يفسد الأسلوب ، وفائدته إما جديدة مستقلة - ، لا يُقصد منها أن تنتم نقصاً في غيرها ؛ وهذا هو : « الشبيه بالزائد » ، وإما مؤكدة لمعناه ؛ وهذا هو « الزائد » - كما سيجيء في ص ٤٥٠ و ٤٥٢ .

هذا كان ما يسمونه « التعلق بالعامل » مقصوراً على حرف الجر الأصلي مع مجروره ، وكذلك ما ألحق به .

والاسم المجرور بعده . فهو — بحق — أداة اتصال بينهما ؛ ولذا يُعدّ وسيلة من وسائل تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به تقديرًا ، زيادة على ما يجلبه معه من معنى فرعى .

وكما سبق لا بد أن يتنوع هذا الحرف ويتغير على حسب الغرض المعنوي المقصود<sup>(١)</sup> .

مثال ثالث : نام الوليد . فعنى الفعل : « نام » معروف ، ولكنه معنى يشوبه بعض النقص الفرعى ؛ إذ لا يدل — مثلاً — على المكان الذى وقع فيه النوم . فالعامل ؛ ( وهو هنا الفعل : نام ) بحاجة إلى إتمام المعنى بذكر المكان الذى وقع فيه أثره . فهل نقول : نام الوليدُ السريرَ ؟ لا نستطيع ذلك ؛ لأن الأساليب العربية السليمة تأباه ، فالفعل عاجز عن إيصال معناه المباشر إلى تلك الكلمة ، فنلجأ إلى الوسيط المساعد ؛ وهو حرف الجر الأصيل ، — وشبهه — ليوصل بين الاثنين ؛ ويُعدّى الفعل اللازم إلى مفعول به معنى ، ( حُكْمًا ) ؛ فنقول : نام الوليد فى السرير . ومثل هذا يقال فى الفعلين : « دعا » ، و « ذم » من قول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمّه<sup>(٢)</sup> ذمّوه بالحق وبالباطل . . . وهكذا . . .

من كل ما سبق نفهم أن حرف الجر الأصيل<sup>(٣)</sup> مع مجروره إنما يقومان بمهمة مشتركة ومزدوجة ، كانت السبب القويّ في مجيئهما ؛ وهى : إتمام معنى عاملهما ، واستكمال بعض نقصه<sup>(٤)</sup> بما يجلبانه معهما من معنى فرعى جديد ؛ وأحدهما — وهو حرف الجر الأصيل<sup>(٣)</sup> — يقوم بمنزلة الوسيط الذى يصل بين العامل والاسم المجرور ،

(١) فيجب اختيار حرف الجر الذى يؤدى المعنى المراد ، ولا يصح اختيار حرف لا يؤديه (راجع البيان الهام فى ص ١٦١ وفى رقم ٤ من هامشها ثم ما يتصل بهذا فى ص ٥٣٧ ) ومن ثم تنوعت حروف الجر بتنوع المعانى فى قول الشاعر :

انتخبُ للقرىض لفظاً رقيقاً      كنسيم الرياض فى الأسحارِ  
فإذا اللفظ رقّ شَفَّ عن المِه      فى فأبداه مثل ضوء النهارِ .  
مثل ما شفت الزجاجة جسماً      فاخفى لونها بلون العُسقارِ

(٢) بأن يفعل ما يستدعى أن يذمّوه بسببه . ( ٣ ، ٣ ) وكذا ما ألحق به

(٤) لتحلية هذه المسألة أيضاً والسبب فى وجوب التعلق — ولو بالمخدوف — تراجع ص ٢٤٥ وما بعدها ففيها ما يتصل بموضوعنا ويفيد .

فيحمل معنى الأول إلى الثاني ويجعل عامله اللازم متعدياً حكماً وتقديراً . ويعبر  
النحاة عن كل هذا تعبيراً اصطلاحياً ؛ هو : « أن الجار الأصلي » - وشبهه -  
مع مجروره متعلقان بالعامل ، حتماً<sup>(١)</sup> . فالمراد من تعلقهما - حتماً - به هو :  
وجوب اتصالهما وارتباطهما به ؛ لتكمله معناه الفرعى على الوجه الذى سلف .

كما نفهم أيضاً ما يقولونه من : أن الاسم المجرور بالحرف الأصلي - وشبهه -  
هو بمنزلة « المفعول به » لذلك العامل ؛ لوقوع معنى العامل عليه ؛ كما يقع على  
« المفعول به » الحقيقى ؛ فكلا الاسمين يقع عليه معنى عامله ، وكلاهما يتم معنى  
العامل ، ( المتعلق به ) . إلا أن المفعول به الحقيقى منصوب ، ويصل إليه معنى ذلك  
العامل مباشرة ، - أى : بغير وسيط - أما الاسم الآخر فمجرور بحرف الجر  
الأصلى ، ولا يصل إليه معنى عامله « وهو المتعلق به » إلا بوسيط ، ولا يصح  
تسميته مفعولاً به حقيقياً ، بالرغم من أنه بمنزلة<sup>(٢)</sup> ، كما لا يصح إعرابه فاعلاً ،  
ولا مفعولاً به ، ولا مبتدأ ، ولا بدلاً<sup>(٣)</sup> ولا غير ذلك . . . ، وإنما يقتصر فى إعرابه  
على أنه « اسم مجرور بالحرف » ، وكفى<sup>(٤)</sup> . . .

### أنواع العامل ( أى : المتعلق به ) ومواقع ذكره وحذفه :

ليس من اللازم أن يكون العامل ( أى : المتعلق به ) فعلاً ؛ فقد يكون فعلاً  
- مطلقاً<sup>(٥)</sup> - وقد يكون شيئاً آخر يشبهه ؛ كاسم الفعل فى مثل : نَزَّال فى

( ١ ) إلا الحرف الأصلى : « على » إذا كان معناه الإضراب فإنه يصح ألا يتعلق ، وكذلك اللام  
الجاراة الأصلية فى بعض الآراء - كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣٦ و ٢ من هامش ص ٤٤٤  
ويجىء البيان والتفصيل والأمثلة فى رقم ٨ من ص ٥١٠ .

( ٢ ) إذا كان بمنزلة المفعول به حكماً ومعنى ، فهل يجوز فى توابعه النصب ؟

الإجابة الصحيحة : لا . ( راجع « ب » من ص ١٢٥ ثم رقم ٣ من هامش ص ١٥١ ثم ص ١٦١ )

( ٣ ) يستثنى من هذا الحكم صورة خاصة يصح فيها عند فريق من النحاة إعراب الاسم المجرور  
بالحرف « بدلاً » ؛ طبقاً للبيان التفصيلى فى باب « البدل » - ج ٣ ص ٥٣٨ م ١٢٣ .

( ٤ ) « ملاحظة » : ما المراد الدقيق مما نقرؤه فى بعض المراجع اللغوية ، وغيرها ، أن فعلاً معيناً

لازماً ، يردفونه تصريحاً أو تمثيلاً ؛ بأنه يتعدى بحرف جر معين ؟ الجواب فى رقم ٤ من هامش ص ١٦١ .

( ٥ ) أى : بغير تقييد بنوع الفعل ، فيشمل الفعل الجاهد ، والمتصرف ، والتام ، والناقص ،

وغير ذلك . . . إلا الفعل : « ليس » فى التعلق به بخلاف

الباخرة ، بمعنى : انزل في الباخرة ، وحَيَّهَلْ على داعي المروءة ، بمعنى : أقبل على داعي المروءة ، وكالمصدر الصريح<sup>(١)</sup> في قولهم : السكوت عن السفه جواب ، والإعراض عنه عقاب . . . ومثل : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دِعامَةٌ من أقوى الدعائم لإصلاح المجتمع ، وكالمشتق الذي يعمل عمل الفعل ؛ نحو : أنا حَبَّ لعملى ، فَرِحَ به ، مرتاح لرفاقى فيه . وقول الشاعر :

يموت المداوى للنفوس ولا يَرَى لما فيه من داء النفوس مداويا

. . . . .

وكذلك<sup>(٢)</sup> المشتق الذي لا يعمل<sup>(٣)</sup> ؛ كاسم الزمان ، واسم المكان . . . . .  
نحو : انقضى مسعاك لتأييد الحق ، وعرفنا مدخلك إلى أعوانه .

وقد يكون العامل لفظاً غير مشتق ، ولكنه في حكم المؤول به ( أى : يؤدى معنى المشتق ) ؛ مثل : ( أنت عمرٌ في قضائك ) ، فالجار مع مجروره متعلقان بكلمة : «عمر» الجامدة ؛ لأنها مؤولة بالمشتق ؛ فهي هنا بمعنى : عادل . ومثل قولهم : ( قراءة كلام السفهاء علقم على ألسنتنا ) . فالجار والمجرور متعلقان « بعلقم » الجامدة ؛ لأنها هنا بمعنى : صعب ، أو شاق ، أو مؤلم ، أو : مُرٌّ . . . . .

والمشهور : أن حرف الجر الأصلي مع مجروره لا يتعلقان بأحرف المعاني ، ولكن

( ١ ) وهو يشمل المصدر الدال على المرة ، أو الهيئة ، كما يشمل المصدر الميمي ، والصناعي .

( ٢ ) ومن أمثلة الفعل والمشتق الذى يشبه قول الشاعر :

انظر إلى ورق الغصون فإنها مشحونة بأدلة التوحيد

وقول الآخر :

ترفّق - أيها المولى - عليهم فإن الرفق بالجاني عتاب

( ٣ ) هذا هو الراجح ؛ لأن المشتق غير العامل لا يخلو من راحة الفعل .

راجع حاشيتى : الحضرى والصبان ، أول باب : « إعمال اسم الفاعل » عند قول ابن مالك :

..... إن كانَ عَنْ مُضِيّهْ بمعزِل

حيث علق الجار والمجرور : « عن مضيه » بكلمة : « معزِل » التى هى اسم مكان . ( وستجىء الإشارة لهذا فى ج ٣ ص ٢٤٣ م ٢ - ١ باب : اسم الفاعل ، وفى ص ٣٢١ م ١٠٧ .

هذا المشهور مخالف لما نقلناه عن بعض المحققين<sup>(١)</sup>.

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل<sup>(٢)</sup>؛ لأنه :

( أ ) إما محذوف جوازاً لوضوحه ؛ بسبب اشتهاؤه في الاستعمال قبل الحذف وأمن اللبس بعد الحذف ، أو بسبب وجود دليل يدل عليه ؛ فمثال الأول : « بأبى » في قول المتنبي :

بأبى من ودِدته فافترقنا وقضى الله بعد ذاك اجتماعا  
وقول الآخر :

بنفسى تلك الأرض ؛ ما أطيب الربأ !! وما أحسن المصْطاف<sup>(٣)</sup> والمتربعا<sup>(٤)</sup> !!

يريد : أفدى بأبى ، — أفدى بنفسى . ومثال الثانى : أزورك فى مساء الخميس أما أخوك فى مساء الجمعة ، أى : فأزوره فى مساء الجمعة .

( ب ) وإما محذوف وجوباً إذا كان هذا العامل<sup>(٢)</sup> دالا على مجرد الكون العام ، أى : الوجود المطلق ؛ وذلك فى مسائل ؛ أشهرها سبعة :

١ — أن يقع صفة ، نحو ؛ هذه رسالة فى يد صديق عزيز .

٢ — أو : حالا ؛ نحو : نظرات الرسالة فى يد صديق عزيز .

٣ — أو : صلة ، نحو : استمتعت بالأزهار التى فى الحديقة .

٤ — أو : خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، كقول الشاعر :

جسمى معى ، غير أن الروح عندكمو فالجسم فى غربه ، والروح فى وطن  
فليعجب الناس منى ؛ أن لى بدنًا لا روح فيه ، ولى روح بلا بدن

( ١ ) راجع إيضاح هذا وتفصيله الكامل فى باب : « الظرف » — رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥

٧٨٢ - .

( ٢ ٢ ) وهو : المتعلق به . وقد يكون تعلق شبه الجملة بالإسناد ( أى : بالنسبة الواقعة بين ركني الجملة ، وهذا إذا لم نتوصل إلى فعل أو شبهه مما يصح التعلق به ؛ كقول ابن مالك فى باب الاستثناء خاصاً بالأداتين « خلا وعدا » : « وحيث جرا فهما حرفان . . . » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله : « فهما حرفان » أى : تثبت حرفيهما حيث جرا . ( وقد سبق تفصيل وإيضاح لهذا فى هامش ص ٣٥٧ ، وتسمية الإسناد بالعامل المعنوى ص ٢٤٥ ) .

( ٣ ) المكان المختار لقضاء فصل الصيف فيه .

( ٤ ) المكان المختار لقضاء فصل الربيع فيه .

٥ - أو : أن يلتزم العرب حذفه في أسلوب معين ؛ كقولهم لمن تزوج : « بالرفاء<sup>(١)</sup> والبنين » ، أى : تزوجت . . . فلا يجوز في مثل هذا الأسلوب ذكر العامل ؛ لأنه أسلوب جرى مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغير .

٦ - أو يكون حرف الجر هو « الواو » أو « التاء » المستعملتين في القسم ، نحو : والله لا أبتدىء بالأذى ، وقول الشاعر :

فوالله لا يبدى لسانى حاجةً إلى أحد حتى أغيب في القبر

تالله لأصنعن المعروف . التقدير : أقسم والله ، أقسم بالله .

٧ - أو : أن يرفع الجار مع مجروره الاسم الظاهر عند من يقول بذلك<sup>(٢)</sup> ؛ بشرط اعتمادهما على استفهام ، أو نفي ؛ نحو : أفى الله شك ؟ . : ما فى الله شك .

وإذا كان العامل محذوفاً جاز تقديره فعلاً ، ( مثل : استقر - حصل - وُجد - كان بمعنى : وُجد . . . - و . . . ) وجاز تقديره وصفاً يشبهه ؛ ( مثل : مستقر - حاصل - كائن . . . ) . إلا فى القسم والصلة لغير « أل » الموصولة ؛ فيجب تقديره فيهما فعلاً ، لأن جملتى القسم والصلة لغير « أل » ، لا تكونان هنا إلا جملتين فعليتين<sup>(٣)</sup> ، ولن يتحقق هذا إلا بتعلق شبه الجملة بفعل محذوف ، لا بغيره .

وقد سبق أن أوضحنا جواز القول - تيسيراً - بأن الجار والمجرور إذا وقعا صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالاً ؛ هما الصفة ، أو الصلة ، أو الخبر ، أو الحال ، من غير نظر للعامل ، ولا اعتباره واحداً من تلك الأشياء<sup>(٤)</sup> .

ولما كانت العلاقة بين العامل ( المتعلق به ) ، والجار مع مجروره على ما ذكرنا من الارتباط المعنوى الوثيق - وجب أن ننبه عند التعليق ؛ فنميز العامل الذى يحتاج إلى الجار مع المجرور لتكملة معناه ، من غيره الذى لا يحتاج ؛ فنخص الأول بتعلقهما به ، ونعطيه ما يناسبه ، دون سواه من العوامل التى لا يصح التعلق بها ؛ إما

( ١ ) الرفاء ( بكسر الراء المشددة ) هو : التوافق ، والالتزام ، وعدم الشقاق .

( ٢ ) وهو رأى يحسن اليوم إغفاله قدر الاستطاعة . لما يقع فيه من بلبلة .

( ٣ ) كما فى هامش ص ٤٤٧ وما بعدها .

( ٤ ) سبق هذا فى ص ٢٤٨ وفى ج ١ ص ٢٧٢ ، ٣٤٦ وسيجيء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٤٥

و ٤٤٧ كلام هام فى هذا .

بسبب الاكتفاء بمعنى العامل دون احتياج إلى الجار مع مجروره ، وإما بسبب فساد المعنى المراد من العامل إذا تعلقا به .

بيان ذلك : أن الكلام قد يشتمل على عدة أفعال أو غيرها مما يشبهها ؛ فيتوهم من لا فطنة له أن التعلق بكل واحد منها جائز ؛ فيسارع إلى التعليق غير مثبت من حاجة العامل لهذا التعليق ، في استكمال المعنى أو عدم حاجته ، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساد ؛ كما يتضح من الأمثلة التالية :

« جلست أقرأ في كتاب تاريخي » . . . فلو تعلق الجار والمجرور : « في

كتاب » بالفعل : « جلس » لكان المعنى : جلست في كتاب . . . ، وهذا واضح الفساد . لكن يستقيم المعنى لو تعلقا بالفعل : « أقرأ » . فيكون : أقرأ في كتاب تاريخي ..

« قاس الطبيب حرارة المريض ، وكتبها ، بمقياس الحرارة » . فلو تعلق الجار

والمجرور بالفعل : « كتب » لكان المعنى : كتب الطبيب حرارة المريض بمقياس

الحرارة . وهذا غير صحيح ؛ لأنه لا يحصل ، وإنما يصح المعنى بتعلقهما

بالفعل : « قاس » ؛ إذ يكون الأصل : قاس الطبيب بمقياس الحرارة — حرارة

المريض . وهذا معنى سليم .

ويقول الرصافي :

جهلتُ كجهلِ الناسِ حكمةَ خالقٍ على الخلقِ طُرّاً بالتعاسةِ حاكمٍ  
وغايةَ جهدى أنى قد عليمتهُ حكيماً ، تعالى عن ركوبِ المظالمِ

فلو تعلق الجار والمجرور : ( على الخلق ) بالفعل : « جهل » لأدى هذا

التعلق إلى فساد شنيع في المعنى ؛ إذ يكون التركيب : جهلت على الخلق جميعاً

أى : تكبرت عليهم ، وأسأت إليهم . وهذا غير المراد ، وكذلك لو تعلقا بالمصدر :

« جهل » أو : « حكمة » . . . ، أما لو تعلقا بالوصف المشتق : « حاكم » فإن

المعنى يستقيم ، ويتحقق به المراد ، إذ يكون التركيب . . . حاكم على الخلق طرّاً

بالتعاسة . . . ، ومثل هذا يقال في الجار والمجرور : « بالتعاسة » .

ويقول الشاعر :

عُداتك منك في وجلٍ وخوفٍ يريدون المعازل والحصونا . . .

فلو تعلق الجار ومجروره ( منك ) بكلمة : « عُداة » <sup>(١)</sup> لفسد المعنى ، بخلاف

(١) جمع : عادٍ ، بمعنى ظالم . ( فهو عامل مشتق ) .

تعلقهما بكلمة : « وجَلَّ » فإن المعنى معه يكون : عداتك في وجل منك . . . وهو معنى مستقيم .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن متعلقهما قد يكون متأخراً عنهما ، أو متقدماً عليهما ؛ فليس من اللازم أن يتقدم عليهما العامل الذي يتعلقان به . وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

بالعلم والمال بيني الناسُ ملكهُمُ لم يُبْنِ مُلك على جهل وإقلال  
وفي قول الآخر :

لئن لم أقمُ فيكم خطيباً فإنني بسيفي إذا جدَّ الوغى لخطيبُ . . .  
فالمراد : بيني الناس ملكهم بالعلم والمال . . . لم يبن الناس ملكهم على جهل وإقلال - لئن لم أقم فيكم خطيباً فإنني لخطيب بسيفي<sup>(١)</sup> . . .

فالواجب يقتضى - في كل الأحوال - أن نبحت لحرف الجر الأصلي<sup>(٢)</sup> مع مجروره عن « العامل » المناسب لهما - ولا سيما إذا تعددت حروف الجر ومجروراتها ، وتعددت معها الأفعال وأشباهها<sup>(٣)</sup> - وأن نميزه ونستخلصه من غير المناسب ؛ ولا نتأثر في اختياره بقربه من الجار والمجرور ، أو بعده عنهما ، أو تقدمه عليهما أو تأخره ، أو ذكره ، أو حذفه<sup>(٤)</sup> . وإنما نتأثر بشيء واحد ؛ هو

(١) وكذلك في قول الشاعر :

الغنى في يد اللثيم قبيح مثل قُبْح الكريم في الإملاق

وقوله الآخر :

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدى

(٢) وشبهه ، إلا الحرف الأصلي اللام ، وكذا : « على » الذى للإضراب فكلاهما يصح ألا يتعلق ،

(كما سبق في رقم ٣ من هامش ٤٣٦ ، ورقم ١ من هامش ٣٣٩ طبقاً للبيان الآتى في رقم ٨ من ص ٥١٠) .

(٣) الكثير ألا يتعلق حرفان للجر بعامل واحد إذا كانا بمعنى واحد كالذى في مثل : مرت

بالوالة بالإخ ؛ حتى لقد منع بعض النحاة هذا التعليق : منعاً باتاً .

أما عند اختلاف معنى الحرفين فيجوز تعلقهما بعامل واحد ؛ نحو : كتبت بالقلم بالصحيفة .

والحق أن المنع القاطع المطلق مخالف لظاهر كلام الزمخشري في قوله تعالى : « كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل » فإنه يفيد الجواز مع كون معنى الحرفين : ( من « الأولى والثانية » واحداً ؛

ذلك لأن الحرف الثانى إنما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول ، والأول إنما تعلق به في حال الإطلاق

(راجع شرح التصريح وحاشية ياسين ج ١ باب الحال عند الكلام على الحال مع صاحبها) .

(٤) وقد اجتمع الذكر والحذف في قولهم : « من أشار على أخيه بشيء يعلم أن الرشد في غيره

فقد خاناه » أى : موجودة في غيره .



ما يكون بين العامل وبينهما من ارتباط معنوي يحتم اتصاليهما به بطريقة تعلقهما به مع ملاحظة الرأي المشهور ؛ وهو : أن شبه الجملة بنوعيه لا يتقدم على عامله المؤكد بالنون<sup>(١)</sup>.

وفي هذه الحالة التي يتم فيها الجار والمجرور المعنى مع عاملهما يسميان « شبه الجملة »<sup>(٢)</sup> التام « فإن لم يكتمل بهما المعنى ( وقد يكون ذلك لعدم اختيار المتعلق به » المناسب ) سُمِّيَا : « شبه الجملة الناقص » ، نحو : محمد عنك - الشمس حتى اليوم - النهر يك . . . . . فهذه تراكيب فاسدة ، بخلاف : محمد في البيت - الشمس على خط الاستواء - النهر لنا<sup>(٣)</sup>.

( ١ ) انظر البيان في ٣ من هامش ص ١٠١ .

( ٢ ) شبه الجملة قسمان : الظرف ، والجار مع مجروره . وفي باب الصلة . خاصة - يعتبر الوصف الواقع صلة « أل » بمنزلة شبه الجملة . ( وقد تقدم إيضاح هذا في الجزء الأول عند الكلام على أنواع الصلة . وسيجيء في الهامش بعد هذا مباشرة بيان العلامة التي تميز شبه الجملة التام المفيد عما ليس تاماً ولا مفيداً ) . ( ٣ ) من المستحسن أن نلخص ما سبق متناثراً ( هنا في ص ٢٤٥ وما بعدها ، و ١٦ في بابي « الموصول » ، و « المبتدأ والخبر » ) خاصاً بشبه الجملة ؛ من ناحية التعلق ، وجوب حذف العامل أو جوازه ، وشبه الجملة التلقو والمستقَر . . . . . وما يصحب كل هذا من أحكام هامة . ولنما نعيد بمناسبة الكلام على حروف الجر ، لأن الجار مع مجروره أحد الشطرين اللذين يسميان : « شبه الجملة » ، والشطر الآخر هو : « الظرف » - ويطلقه بعض القدماء على الشطرين - ويزاد عليهما صلة « أل » خاصة ( كما سبق في رقم ٢ ) فأنسب مكان لتسجيل كل ما يختص بشبه الجملة هو : « باب الظرف » ، و « باب حروف الجر » . وإلى هذين البابين - قبل غيرهما - يتجه نظر الباحث في « شبه الجملة » : حيث يجب أن يتجمع ويتركز في كل باب ما يناسبه من أحوال شبه الجملة ، وأحكامه ، دون الاعتماد على المتفرق في الأبواب الأخرى ، لمناسبات ظاهرة .

الأصل المتفق عليه بين النحاة أن العامل في الظرف ، وفي الجار مع مجروره يقع بنفسه في مواقع إعرابية مختلفة ؛ منها : الصلة ، والصفة ، والخبر ، والحال . . . . . فهل يقع شبه الجملة نفسه في تلك المواقع الإعرابية بدلا من عامله ، ويحل محله ؟

لا مانع من هذا في رأي حسن لفريق من قدامى النحاة ، بشرط أن يكون العامل في شبه الجملة بنوعيه محذوفاً ، وبشرط أن يكون كل منهما مفيداً بعد حذف العامل الذي يتعلّق به - مع ملاحظة أن الذي يتعلّق من أنواع الجار مع مجروره هو حرف الجر الأصلي مع مجروره وشبه الأصلي ، دون حرف الجر الزائد وشبهه مع مجرورها ، وأوضح علامة تدل على وجود الفائدة المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره هو أن يُفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما ، ويتحقق هذا في صورتين :

الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام ، أي : الوجود المطلق دون زيادة معنى آخر . وهذا يسمى : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » ومعناها : مجرد الوجود ؛ =

## ملاحظة :

المشهور أن شبه الجملة التام بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) إذا وقع

= ففى نحو : (تكلم الذى عندك) - أى : الموجود عندك - لا يفيد الظرف : « عند » شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً من غير زيادة شئ آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءة ، أو سواها . . وهذا هو « الوجود العام » ، أو : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » كما قلنا ، ولا يحتاج فى فهمه إلى قرينة ، أو غيرها . وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجرة) أى : الموجود فى الحجرة وجوداً مطلقاً غير مقيد بزيادة شئ آخر ؛ كالنوم ، أو الضحك ، أو المشى . وكذلك غيرهما من الأمثلة .

ولأن هذا الكون العام واضح « ومفهوم » يدها - طبقاً للبيان الهام الذى سبق فى ص ٢٤٦ - وجب حذفه فى مسائل ؛ منها ما ذكرناه ، وهو : أن يقع صلة ، أو صفة ، أو خبراً ، أو حالاً . . ؛ إذ لا داعى للإطالة بذكره من غير حاجة إليه .

الثانية : أن يكون متعلقهما أمراً خاصاً محذوفاً جوازاً لوجود ما يدل عليه . ويظهر المتعلق الخاص فى المثالين السابقين بأن نقول : تكلم الذى وقف عندك ، وسكت الذى نام فى الحجرة . فكلمة : « وقف » أو : « نام » تؤدى معنى خاصاً هو : الوقوف ، أو : النوم . ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجملة ، والتصريح بها . فليس هو مجرد حضور الشخص ، ووجود المطلقين ؛ وإنما هو الوجود والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم . ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه وعندئذ يجوز حذفه ؛ مثل : قعد صالح فى البيت ومحمود فى الحديقة ؛ فتقول : بل صالح الذى فى الحديقة . تريد : بل صالح الذى قعد فى الحديقة ؛ فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع مجروره غير تامين ؛ فلا يصلحان للصلة ، ولا لغيرها مما سبق ؛ مثل : هذا الذى أمامك ، أو : منك . تريد هذا الذى غضب أمامك ، أو : غضب منك . ومثل : غاب الذى اليوم . . . أو : الذى بك . تريد : غاب الذى حضر اليوم ، والذى استعان بك . فالمتعلق العام المطلق قد زيد عليه هنا ما جعله خاصاً مقيداً ، فلا يصح حذفه إلا بقرينة .

وظرف المكان هو الذى يكون متعلقه فى الصلة كوناً عاماً واجب الحذف ، أو كوناً خاصاً واجب الذكر إلا عند وجود قرينة ؛ فيجوز معها حذفه أو ذكره . أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصاً ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة ، وبشرط أن يكون الزمن قريباً من زمن الكلام ، نحو : نزلنا المنزل الذى البارحة ، أو : أمس ، أو آنفاً ، ( أى : فى أقرب ساعة ووقت منا ) . تريد : الذى نزلناه البارحة ، أو أمس ، أو آنفاً . فإن كان زمن الظرف بعيداً من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلاً ، لم يحذف العامل ؛ فلا تقول يوم الأربعاء : نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة .

ولم أطلع على تحديد النحاة للزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب هو ما يتجاوز يومين ، وأن البعيد ما زاد عليهما . وربما كان عدم التحديد مقصوداً منه ترك الأمر للمتكلم والسامع .

وشبه الجملة بنوعيه يسمى : « مستقراً » (بفتح القاف ، والمراد : مستقر فيه) حين يقع متعلقه « كوناً عاماً » يفهم بدون ذكره . ويسمى : « لغواً » حين يقع متعلقه « كوناً » مذكوراً أو محذوفاً لقرينة تدل عليه . وإنما سمي « مستقراً » لأمرين - سبقت الإشارة إليهما فى ص ٢٤٦ و ٢٥٠ ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ؛ أى : فهمه منه ، ولأن حين يصير خبراً - مثلاً - ينتقل إليه الضمير من عامله المحذوف ، ويستقر فيه ، وبسبب هذين الأمرين استحق عامله الحذف وجوباً . وسمى « لغواً » لأن وجوده ضئيل =

بعد نكرة محضة وجب إعراب متعلقه (عامله) نعتاً . وإذا وقع بعد معرفة محضة

= الأثر مع وجود عامله : إذ لا يستقر فيه معنى عامله ، ولا يتحمل ضميره . وفي هذه الحالة يكون العامل الملفوظ به في الجملة هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . أو . . . ، ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقريئة . ولو حذف لوجودها لكان - مع حذفه أيضاً - هو الخبر أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . فلا يصح - في رأى الكثرة - في حالى ذكر الكون الخاص أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خبراً ، أو نعتاً ، أو واحداً مما سبق . وهذا نوع من التشدد لا داعى له ؛ إذ لا مانع هنا أن نعرب شبه الجملة بنوعيه هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال ، أو غيرها . وذلك عندما يحذف جوازاً عامله المعروف ، لأن هذا الإعراب جائز في شبه الجملة الذى حذف عامله العام وجوباً - كما سيجى - فلم لا يجوز هنا ؟

ويتضح مما سبق أن شبه الجملة بنوعيه لا بد أن يدل في أصله على : « الوجود المطلق » ، ثم يمتاز القلوب بدلالته - فوق هذا - على معنى خاص ؛ كالشئ ، أو الحركة . . . وغيرها مما يزداد عليه فيجعله خاصاً مقيداً ، بعد أن كان عاماً مطلقاً . ويتضح أيضاً أن الكون العام واجب الحذف مع شبه الجملة ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ ولا خفاء ، ولا لبس بحذفه ، ولائتنقال الضمير منه إلى شبه الجملة . وأن الكون الخاص يجب ذكره حتماً ؛ لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه - فإن وجدت قريئة تدل عليه وتبينه صرح بحذفه - مثل : الفارس فوق الحصان ، أى : راكب فوق الحصان ، ومن لى بفلان ؟ أى : من يتكفل لى بفلان ؟ والبحترى من الشعراء ؛ أى : معدود منهم . ومثل قوله تعالى فى القصص : ( الحرّ بالحرّ ) على تقدير : الحرّ مقتول بالحرّ ؛ لأن تقدير الكون العام فى الأمثلة السابقة لا يؤدى المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قريئة تدل عليه هو الذى يعرب عندهم - كما سبق - خبراً ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالاً . . . لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج شبه الجملة - فى رأيهم - عن اعتباره : « لغواً » . ولا يتناقض مع ما هو ثابت له من أنه : « كون خاص » . فالعمل عليه عندهم فى الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بمعام ؛ سواء أذكر الكون الخاص أم حذف لقريئة ، وفى الحكم بالاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص .

وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات وتفرعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة فى إثبات تلك الأقسام والتفروع وفى المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً ؛ وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله ، بل الخير فى إهماله ، وفى الاقتصاد - عند حذف العامل - على إعراب الظرف ، والجار مع مجروره هو : الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . وهو رأى لبعض السابقين ، ولا داعى للتشدد فى البحث عن نوع العامل المحذوف مع عدم الحاجة إليه ، ولا للتمسك بأنه هو الخبر ، أو الصفة . . . أو . . . ، ولا خير فى ركوب الشطط لإظهار آثاره ، لأن المعنى جلىّ كامل بدونه . إن ذلك التشدد هو صورة من الجانب المغيّب فى نظرية العامل النافعة الجميلة . ولم الإعانت وفى استطاعتنا التخفيف والتيسير بتبير إفساد ؟

وقد دعا لهذا بعض القدماء - كما أشرنا - ، وكما ورد فى كثير من المراجع الكبيرة ، كالمفصل وغيره . يقول صاحب المفصل ( ١٦ ص ٩٠ ) عند الكلام على أقسام الخبر ما نصه :  
( اعلم أنك لما حذف الخبر الذى هو : « استقر » أو : « مستقر » ، وأقمت الظرف مقامه =

وجب إعرابه حالا . أما إذا وقع بعد نكرة غير محضة ، أو معرفة غير محضة فيجوز

= على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه [ يريد أن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة قد انتقلت إليه ) وهو مغاير المبتدأ في المعنى . ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعاً به ؛ كما كان مرتفعاً بالاستقرار ؛ ثم حذفت الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف . وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره . والقول عندي أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف - لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً فإن ذكرته أولاً وقلت زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع .

واعلم أنك إذا قلت : « زيد عندك » . فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلاً : أم اسماً ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . وإذا قلت : زيد في الدار ، أو : من الكرام ، فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب . « عندك » إذا قلت : زيد عندك . ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . . . ) ١ هـ .

وهو يشير بقوله : « الجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار . . . » إلى ما هو معروف في الاصطلاح النحوي من أن المجرور بحرف جر أصلي وشبهه هو « مفعول به » في المعنى ، وحرف الجر أداة لتوصيل أثر الفعل إليه - ( كما شرحنا أول الباب ، ص ٤٣٩ وفيما سبقه من ص ١٥١ و ١٥٩ و ٠٠٠ ) .

وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره هو الصلة ، أو الصفة ، أو الخبر ، أو الحال . . . أمراً سائفاً مقبولاً ، ورأياً لبعض القدائى يحمل طابع التيسير والاختصار .

فإن وقع أحدهما في تلك المواضع فقد يتعلق بشئ مذكور يصلح للتعليق ، كالفعل ونحوه . . . وقد يتعلق بفعل محذوف أو بمشتق ، أو غيره مما يصح التعليق به . ولا يتحتم أن يكون المحذوف فعلاً إلا حين يقع صلة ، - لغير « أل » - لأن الصلة لا تكون إلا جملة ( والوصف المشتق مع مرفوعه ليس جملة ، ولا يكون صلة لغير « أل » ، كما عرفنا في باب الموصول ) ، وكذلك يتحتم أن يكون فعلاً في حالة القسم الذي حذف عامله ؛ لأن جملة القسم أيضاً لا بد أن تكون فعلية - كما سبق في ص ٤٤٢ - .

وما تجر ملاحظته أن شبه الجملة بشويعه ( الظرف ، والجار الأصلي مع مجروره ) إذا تعلق بفعل مؤكد بالنون لم يجوز أن يتقدم على هذا الفعل في الرأي المشهور دون الرأي الآخر - طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٣ هامش ص ١٠١ ، وأشرنا إليه في أول ص ٤٤٥ - .

وإذا أخذنا بهذا الرأي السهل اليسير كانت تسمية الظرف والجار مع مجروره « شبه جملة » إنما هي من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ، ومراعاة أصلها السابق ، أو : لأن كلا من الظرف والجار مع مجروره ليس مفرداً في الحقيقة ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذي انتقل إليه من العامل المحذوف على الوجه الذي بسطناه .

أما التسمية القديمة وأصلها السابق فقد أوضحناهما من قبل بما ملخصه :

أن الظرف أو الجار مع المجرور ليس هو الخبر ، ولا الصفة ، ولا الصلة ، ولا الحال ، و . . . =

إعرابه في كل صورة من الصورتين ، حالا ، أو نعتاً . لكن يقول بعض المحققين إن متعلق شبه الجملة يصلح أن يكون حالا أو نعتاً في جميع الصور ؛ سواء أكانت النكرة والمعرفة محضتين أم غير محضتين ، ما عدا صورة واحدة يتعين أن يكون شبه الجملة فيها نعتاً ، هي : أن تكون النكرة محضة . ورأيه حسن . وقد سبق إيضاحه التام وتفصيله<sup>(١)</sup> .

وحروف الجر السابقة كلها أصلية خالصة ، إلا أربعة ؛ هي : « من » ، و « الباء » و « اللام » و « الكاف » فهذه الأربعة تستعمل أصلية حيناً ، وزائدة حيناً آخر ، وإلا « لعل » و « رُبَّ » ؛ فإنهما حرفاً جرّاً شبيهان بالزائد ، وكذا : « لولا » في رأى أشرنا إليه من قبل<sup>(٢)</sup> . ومن النحاة من يجعل : خلا ، وعدا ،

= و . . . في رأى جمهورهم . وإنما الخبر وغيره في الحقيقة لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف والجار الأصلي مع مجروره ؛ إذ لا مهمة لشبه الجملة إلا إتمام المعنى في غيره ، لهذا لا بد لنوعيه أن يتعلقا بفعل أو بما يشبهه ؛ ليتم بهما المعنى — للأسباب الموضحة في أول هذا الباب ، وفي باب الظرف — ، والمحذوف قد يكون فعلاً فقط ( أما فاعله الضمير فقد تركه واستقر في شبه الجملة ) وقد يكون — في غير الصلة والقسم — شيئاً آخر ، فإن لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يقع عاملاً يتعلق به الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره كما في مثل : الفزال في الحقيقة ، فأين العامل ؟ فلما كان يتعلق واجباً وكان شبه الجملة غير صالح لأن يكون هو المبتدأ في المعنى — كالشأن في الخبر — ، وكان العامل غير موجود ؛ وجب تقديره محذوفاً ؛ إما فعلاً مع فاعله ( أى : جملة فعلية ، مثل : استقر ، أو : ثبت ، أو : حصل ، أو كان ، بمعنى : وُجد ، وهى التامة ) . . . وإما اسماً مشتقاً ؛ مثل : « مستقر » ، أو : « كائن » المشتقة من « كان » التامة ، وطناً اسماً آخر يصلح عاملاً . وإما النسبة ( أى : الإسناد طبقاً لما هو مشروح في رقم ٢ من هامش ص ٤٤١ ) . فليس الخبر — أو غيره . . . — عندهم هو الظرف نفسه ، أو الجار مع مجروره مباشرة ؛ وإنما الخبر هو المحذوف ، ويتعلق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحاً لأن يتعلّق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه وعلى فاعله بغير خفاء ولا لبس — كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنهما ، والقائم مقامهما ، والفعل مع فاعله جملة ، فأناب عنها وقام مقامها — شبه بها ، لذلك أسموه : « شبه الجملة » .

وأصحاب هذا رأى يقولون إن الضمير الذى كان فاعلاً للعامل المحذوف قد انتقل بعد ذلك كله إلى شبه الجملة ، أى : بعد أن تمت المشابهة . وبسبب انتقال الضمير إلى شبه الجملة ، وصحة تعلقه بالمشتق سموه : « شبه الوصف » أيضاً — كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ وفي رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ — وقد أوضحنا سبب تعلق الظرف ، وطريقته وما يتصل بهذا في باب من هذا الجزء — ص ٢٤٥ وما بعدها وكذا في ج ١ ص ٣٥ و ٤٣١ — كما أوضحنا هنا في هذا الباب أمرها مع الجار والمجرور .

( ١ ) في ج ١ ص ١٩٢ و ١٩٤ حيث البيان الكامل .

( ٢ ) رقم ٢ من هامش ص ٤٣١ م ٨٩ وتفصيل هذا في الجزء الأول عند الكلام على : « الحرف » ص ٤٣ وما بعدها م ٥ .

وحاشا ، من حروف الجر الشبيهة بالزائدة . لكن لا داعى للعدول عن اعتبارها حروفاً أصلية ؛ — كما سبق<sup>(١)</sup> في باب الاستثناء — . وسيجىء تفصيل الكلام عن معانى حروف الجر وعملها في الموضوع الخاص بهذا من الباب<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

القسم الثاني : حرف الجر الزائد<sup>(٣)</sup> زيادة محضة<sup>(٤)</sup> وهو الذى لا يجلب معنى جديداً ، وإنما يؤكد ويثبوت المعنى العام فى الجملة كلها ، فشأنه شأن كل الحروف الزائدة ؛ يفيد الواحد منها تأكيد المعنى العام للجملة كالذى يفيد تكرار تلك الجملة كلها . سواء أكان المعنى العام إيجابياً أم سلبياً ، ولهذا لا يحتاج إلى شيء يتعلق به ، ولا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه ، نحو : كفى بالله شهيداً ، بمعنى : يكنى الله شهيداً ؛ فقد جاءت « الباء » الزائدة لتفيد تقوية المعنى الموجب وتأكيد به ؛ فكأنما تكررت الجملة كلها لتأكيد إثباته وإيجابه . ومثل : ليس من خالق إلا الله أى : ليس خالق إلا الله ، فأتينا بالحرف الزائد : « من » : لتأكيد ما تدل عليه الجملة كلها من المعنى المنفى ، وتقوية ما تتضمنه من السلب . ولو حذفنا الحرف الزائد فى المثالين ما تأثر المعنى بحذفه<sup>(٥)</sup> .

ولا فرق فى إفادة التأكيد بين أن يكون الحرف الزائد فى أول الجملة ، أو فى وسطها ، أو فى آخرها ؛ نحو : بحسبك الأدب — كفى بالله شهيداً — الأدب بحسبك . . .

وقد تكون زيادة الحرف واجبة لا غنى عنها كزيادة « باء الجر » بعد صيغة « أفعل » للتعجب القياسى ؛ نحو : أكرم بالعرب<sup>(٦)</sup> .

(١) فى رقم ٤ من هامش ص ٣٥٥ . (٢) ص ٤٥٥ وما بعدها .

(٣) أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣٤ إلى الموضوع الذى يشتمل على بيان المراد من « اللفظ الزائد » — سواء أكان اللفظ حرفاً أم غير حرف — وأن ذلك الموضوع هو : ج ١ م ٥ ص ٦٦ و ٧٠ . (٤) هناك « اللام الجارة » قد تكون زيادتها لتقوية عاملها فتكون زيادتها شبيهة بالمحضة — ( كما

سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٥ ، ويحىء البيان فى ص ٤٧٥ )

(٥) ومن أمثلة زيادتها لتقوية المعنى المنفى قول الشاعر :

ولست براض عن حياة ذليلة ولا بدّ للأحرار من موطن حرّ

(٦) بشرط دخولها على اسم صريح ، لا مؤول من أن وأن وصلت — كما سيجىء عند الكلام على « الباء » فى حروف الجر — رقم ١٤ من ص ٤٩٤ . وانظر رقم ١ هامش ص ١٦٣ ، ثم رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ للأهمية .

وإنما لم يتعلق الجار الزائد مع مجروره بعامل لأن التعلّق والزيادة متعارضان ؛ إذ الداعي للتعلق هو الارتباط المعنوي بين عامل عاجز ، ناقص المعنى ، واسم يكمل هذا النقص ، ولا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعدة حرف جرّ أصلي . - وشبهه - ، أما الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال ، وإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور ، وإنما يدخل الكلام لتأكيد معناه القائم ، وتقويته كله ، لا للربط .

#### طريقة إعراب المجرور بالحرف الزائد :

لا بد من أمرين معاً في الاسم المجرور بالحرف الزائد ؛ أن يكون مجروراً في اللفظ ، وأن يكون - مع ذلك - في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب مقتضيات العوامل . فله إعراب لفظي ، معه آخر محلي . ففي مثل . « كفى بالله شهيداً » تعرب « الباء » حرف جر زائد - « الله » مجرور بها ، في محل رفع ، لأنه فاعل ، إذ الأصل : كفى الله . . .

وفي مثل : « بحسبك الأدب » . « الباء » : حرف جرّ زائد ، « حسب » مجرورة بها ، في محل رفع ؛ لأنها تصلح مبتدأ ؛ إذ الأصل : حسبك الأدب ... وهكذا . فحرف الجر الأصلي والزائد يشتركان في أمر واحد ، هو : أن كل منهما لا بد أن يجر الاسم بعده . ويختلفان في ثلاثة أمور :

١ - في أن الحرف الأصلي لا بد أن يأتي بمعنى فرعيّ جديد لم يكن في الجملة قبل مجيئه ، أما الحرف الزائد فلا يأتي بمعنى جديد ، وإنما يؤكد ويقوى المعنى العام الذي تتضمنه الجملة كلها قبل مجيئه .

٢ - والحرف الأصلي مع مجروره لا بد أن يتعلّق<sup>(١)</sup> بعامل محتاج إليهما في تكملة معناه وإيصال أثره إلى الاسم المجرور . أما الحرف الزائد ومجروره فلا يتعلقان .

٣ - والحرف الأصلي يجر الاسم بعده لفظاً دون أن يكون لهذا الاسم محل آخر من الإعراب<sup>(٢)</sup> ، وتوابعه مجرورة اللفظ مثله ، ولا محل لها . أما الزائد فلا بد

(١) إلا الحرف : « على » الذي للإضراب . وكذا اللام الأصلية في بعض الآراء ( انظر البيان

في ص ٤٣٦ ورقم ٣ من هامشها ) .

(٢) أى : أنه ليس له إعراب محلي .

أن يحرك الاسم لفظاً ، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فيه أمران ؛ إما الجر مراعاة للفظ المتبوع ، وإما حركة أخرى يراعى فيها محل المتبوع لا لفظه ؛ ففي مثل : ( كفى بالله القادرُ شهيداً ) . يصح في كلمة : « القادر » الجر تبعاً للفظ « الله » المجرور لفظاً ، ويجوز الرفع تبعاً لمحلّه باعتباره فاعلاً . ومثل هذا يجرى في سائر التوابع ؛ حيث يجتمع في التابع الإعراب اللفظي مع الإعراب المحلى .

وأشهر حروف الجر الزائدة هو الأربعة السالفة ( مِنْ - الباء - اللام - الكاف . . . ) . وسيأتى معنى كل وعمله في المكان الخاص بذلك<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

القسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو الذى يحرك الاسم بعده لفظاً فقط ، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب<sup>(٢)</sup> - فهو كالزائد في هذا - ويفيد الجملة معنى جديداً مستقلاً ، لا معنى فرعياً مكملًا لمعنى موجود ، ولهذا لا يصح حذفه ؛ إذ لو حذفناه لفقدت الجملة المعنى الجديد المستقل الذى جلبه معه . لكنه لا يحتاج - مع مجروره - لشيء يتعلق به ، لأنّ هذا الحرف الشبيه بالزائد لا يُستخدم وسيلة للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى ، واسم آخر يتمم معناه . ومن أمثلته : رُبَّ - لعلَّ - ( وكذا « لوْلا » ، عند فريق من النحاة ) . نحو : ربّ غريب شهيمٌ كان أنفعَ من قريب - ربّ صديقٌ أمينٌ كان أوفى من شقيق . فقد جر الحرف : رُبَّ ، الاسم بعده في اللفظ . وأفاد الجملة معنى جديداً مستقلاً هو : التقليل . ولم يكن هذا المعنى موجوداً .

( وسيجيء تفصيل الكلام على هذا الحرف من ناحية معناه وعمله وكل ما يتصل به في موضعه الخاص<sup>(٣)</sup> ) .

(١) ص ٤٥٥ وما بعدها .

(٢) سبقت الإشارة (في هامش ص ٣٥٥ و ٤٥٢) إلى أن الأفضل إهمال الرأى الذى يدخل : «خلا وعدا وحاشا» في حروف الجر الشبيهة بالزائدة ، لما فيه من تضيق وتعقيد لا داعى لهما . فاعتبارها حروف جر أصلية أيسر وأوضح .

(٣) انظر الكلام على : « رب » ص ٥٢٢ وما بعدها . وفي ص ٥٢٤ رأى آخر يجعل الحرف « رب » من حروف الجر التى تتعلق بعامل .



### طريقة إعراب الاسم المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد :

حرف الجر الشبيه بالزائد يجر الاسم بعده لفظاً فقط ، ويكون لهذا الاسم محل من الإعراب ؛ فهو في هذا شبيه بالحرف الزائد — كما أسلفنا — في المثالين السابقين : تُعرب « رُبَّ » حرف جر شبيه بالزائد . وكلمة : « غريب » أو : « صديق » — مجرورة بها في محل رفع ، لأنها مبتدأ . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز الجرّ مراعاة للفظ المتبوع . وجاز ضبطه بحركة تناسب محله . ففي المثالين السابقين نقول : رُبَّ غريبٍ شهمٌ كان أنفعَ من قريبٍ — رُبَّ صديقٍ مهذبٌ كان أوفى من شقيقٍ ؛ بجر كلمتي : « شهمٌ » و « مهذبٌ » مراعاة للفظ المنعوت ، أو رفعهما مراعاة لمحله .

مما سبق نعلم أن الشبيه بالزائد يشبه الأصلي في أمرين ؛ هما : جر الاسم بعده ، وإفادة الجملة معنى جديداً مستقلاً ؛ فلم يجز ليتمم معنى عامله . ويخالفه في أمرين ؛ هما : عدم تعلقه هو ومجروره بعامل ، وأن لمجروره محلاً من الإعراب فوق إعرابه اللفظي بالجر .

وأن الشبيه بالزائد يشارك الزائد في أمور ثلاثة : هي ، جر الاسم لفظاً واستحقاق هذا الاسم للإعراب المحلى فوق إعرابه اللفظي بالجر ، وعدم حاجة الجار مع مجروره إلى متعلّق .

ويخالفه في أمر واحد ؛ هو : إتيانه بمعنى جديد مستقل — كما أسلفنا — أما الزائد فلا جديد في المعنى معه ، وإنما يستخدم لتأكيد معنى الجملة كلها .

تلك هي الأنواع الثلاثة من حروف الجر . وتتلخص أوجه المشابهة والمخالفة بين هذه الأنواع الثلاثة فيما يأتي :

الأحكام الخاصة بكل نوع				نوع الحرف
يحتاج مع مجروره لمتعلق . ( أى : لعامل يتعلق به )	لا يكون للمجرور محل إعرابي آخر	يجر الاسم بعده لفظاً فقط	يأتى بمعنى جديد يكمل معنى عامله .	حرف الجر الأصلي وشبهه .
لا يحتاج مع مجروره لمتعلق .	يكون للمجرور محل إعرابي آخر مع ذلك الجر اللفظي .	يجر الاسم بعده لفظاً .	لا يأتى بمعنى جديد ، إنما يؤكد معنى الجملة .	حرف الجر الزائد زيادة محضة <sup>(١)</sup> .
لا يحتاج مع مجروره لمتعلق .	يكون للمجرور محل إعرابي آخر مع ذلك الجر اللفظي .	يجر الاسم بعده لفظاً .	يأتى بمعنى جديد مستقل .	حرف الجر الشبيه بالزائد .

(١) أما الذى زيادته غير محضة فايفساحه فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٥ ، وكذلك فى رقم ١٠ من ص ٤٧٥ حيث الكلام على « لام الجر » الزائدة للتوكيد ، أى : للتقوية .

## المسألة ٩٠ :

د - معاني<sup>(١)</sup> حروف الجر ، ووجوه استعمالها

المشهور من حروف الجر - عشرون ، سردنا ألفاظها<sup>(٢)</sup> ، وأنواعها الثلاثة .  
ونشير إلى أمرين :

أولهما : أن كل حرف من هذه العشرين ، قد يتعدد معناه ، وقد يشاركه غيره في بعض هذه المعاني ، أى : أن المعنى الواحد قد يؤديه حرفان أو أكثر . وللمتكلم أن يختار من الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد أو غير المشتركة ، ما يشاء مما يناسب السياق . غير أن الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد قد تتفاوت في هذه المهمة ، فبعضها أقوى على إظهاره من غيرها ، لكثرة استعمالها فيه ، وشهرتها به . وهذه الكثرة والشهرة ، تختلف باختلاف العصور والطبقات ومن ثمَّ كان من المستحسن - بلاغةً - اختيار الحرف الأوضح والأشهر وقت الاستعمال ، دون الحرف الغريب ، أو غير المألوف ، برغم صحة استعمال كل منهما استعمالاً قياسياً في المعنى الواحد . أما إذا اختلفت الحروف في أداء المعاني فيجب الاقتصاد على ما يؤدي المعنى المراد ، واختياره وحده ؛ ولهذا يجب تنويع حروف الجر وتغييرها على حسب المعاني المقصودة .

ثانيهما : أن بعض حروف الجر يكثر استعماله في الجر حتى يكاد يقتصر عليه ؛ مثل : من ، إلى ، عن ، على ، رُبَّ ، في ، . وبعضاً آخر يقل استعماله فيه ، وهذا ستة أحرف<sup>(٣)</sup> هي : خلا - عدا - حاشا - كي - لعل - متى .

غير أن الذى يكثر استعماله في الجر والذى لا يكثر - سيان ، من ناحية أن

(١) سبقت إشارة إلى معنى الحرف ، ( في رقم ٣ من هامش ص ٤٣٥ ورقم ١ من هامش ص ٤٣٦ )  
وسألنا هناك ؛ أليكون لحرف الجر معنى واحد يقتصر عليه ، أم له أكثر ؟

وهل ينوب بعض حروف الجر عن بعض ؟ وقلنا إن الإجابة عن هذا في ص ٤٥٥ .

(٢) في ص ٤٣١ م ٨٩ .

(٣) ولا يصح قصر عامل على حرف منها ، ولا حبس حرف منها على عامل - انظر البيان الخاص

في رقم ٤ من هامش ص ١٦١ -

استخدامهما قياسىً فى الموطن المناسب للمعنى، لا يمنع منه مانع ؛ حتى القلة المشار إليها ؛ فإنها ليست من النوع الذى يمنع القياس والمحاكاة ، إذ هى قلة نسبية لا ذاتية<sup>(١)</sup> (أى : أنها تعتبر قليلة إذا قيس بالنوع الآخر الكثير ، وليست قليلة فى ذاتها ، بل كثيرة بغير تلك الموازنة) .

فأما الثلاثة الأولى من القسم القليل القياسى فقد سبق إيفائها حقها من الإبانة والتفصيل فى باب الاستثناء<sup>(٢)</sup> .

وأما « كى » فحرف جراضلى للتعليل لا يجر إلا أحد ثلاثة أشياء :  
الأول : « ما » الاستفهامية التى يُسأل بها عن سبب الشئ وعلة ؛ كأن يقول شخص : قد لازمت البيت أسبوعاً . فيسأله آخر : كيّمه ؟<sup>(٣)</sup> بمعنى : لِمَه ؟ أى : لماذا ؟ . ومثل : أقصدُ الريف كل أسبوع . فيقال : كيّمه ؟ أى : لِمَه ؟ .

و « كى » هذه تسمى : « كى التعليلية » ، لأنها تدخل على استفهام يُسأل به عن العلة والسبب — كما سبق — فهى بمنزلة اللام الجارة التى تسمى : « لام التعليل » فى معناها وعملها .

الثانى : « ما » المصدرية مع صلتها<sup>(٤)</sup> ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما معاً ؛ مثل : أحسنُ معاملة الناس كى ما تسلمُ من أذاهم ، أى : لسلامتك من أذاهم . وتسمى : « كى المصدرية » : لجرها المصدر المنسبك من الحرف المصدرى مع صلتها ؛ فهى مثل « لام التعليل » معنى وعملًا .

الثالث : « أن » المصدرية مع صلتها<sup>(٤)</sup> ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما

(١) انظر الأشمونى ج ٣ أول باب الإضافة عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولاً . . » وقد أشرنا إلى هذا المعنى فى مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب ، (ومنها رقم ٢ من هامش ص ٣٨٦ ، ومنها مع الإيضاح ج ٣ رقم ١ من هامش ص ٦٤ م ٩٣ ورقم ٤ من هامش ص ٧٨ م ٩٤) .  
(٢) ص ٣٥٧ م ٨٣ وأن الأفضل اعتبارها حروف جراضلية ، لاشبيهة بالزائدة (كما أشرنا قريباً فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥٢) .

(٣) أصل الكلام : كيّمها ؟ أى : لما ؟ . ومن المعروف أن « ما » الاستفهامية إذا جرت تحذف ألفها ويحل محل الألف « هاء السكت » الساكنة ، بشرط أن تكون هذه الزيادة فى جالة الوقف على « ما » دون حالة اتصالها بما بعدها من الكلام .

(٤ و ٤) سبق تفصيل الكلام على « ما المصدرية بشوعها ، ومعناها ، وطريقة استعمالها ، وصوغ المصدر منها ، وكذا أن ، فى ج ١ باب الموصول ص ٢٦٩ م ٢٧ .

معاً ؛ والغالب في هذه الصورة إضمار « أن » بعد « كى » ؛ مثل : أحسن السكوت كى تحسن الفهم ، والأصل : كى أن تحسن الفهم ، فالمصدر المنسبك من « أن » المضمره وصلتها في محل جر بالحرف : « كى »<sup>(١)</sup> ، وهى أيضاً مثل « لام التعليل » ، معنى وعملاً .

أى : أنها في المواضع الثلاثة السابقة تؤدي معنى واحداً وعملاً واحداً<sup>(٢)</sup> . . .

وما تقدم نعلم أن : « كى » الجارة لا تجر اسماً معرباً ، ولا اسماً صريحاً .

وأما لعل<sup>(٣)</sup> . فحرف جر شبيه بالزائد ، ومعناه الكثير هو : الترجى والتوقع<sup>(٤)</sup> ؛

(١) هناك مذهب ؛ يجعل « كى » هى الناصبة المصدرية ، وقبلها لام التعليل مقدرة في هذا المثال وغيره مما لا يظهر فيه « أن » الناصبة ، ( كما سيحىء في رقم ٢ هنا ) ولا مانع من الأخذ به . وهو ملخص لما في ج ٤ باب إعراب الفعل : ( قسم النواصب ) .

(٢) يكثر في الأساليب الفصيحة القياسية إما وقوع لام الجر قبل : « كى » مباشرة ؛ مثل : تنقلت في البلاد ؛ لكى أستفيد خبرة . وإما وقوع « أن » المصدرية بعدها ، دون أن تسبقها لام الجر ، مثل : أتجنب السهر الطويل ؛ كى أن أحتفظ بقوى ونشاطى ، وإما أن تقع قبلها لام الجر وبعدها « أن » المصدرية ( وهذه الصورة قليلة بالنسبة للسابقتين ) مثل : أواظب على نوع من الرياضة البدنية ؛ لكى أن أفيد جسمى . فإن وجدت « لام » الجر وحدها قبل : « كى » وجب اعتبار « كى » حرفاً مصدرياً ناصباً بنفسه : فيكون مثل « أن » المصدرية ؛ معنى وعملاً ؛ لأن حرف الجر لا يدخل - في الغالب - على مثله إلا لتوكيد لفظى . وإن وقعت بعدها : « أن » المصدرية ولم تسبقها « لام » الجر وجب اعتبارها حرف جر ك « لام » التعليل معنى وعملاً - لأن الحرف المصدرى - لا يدخل على نظيره إلا لتوكيد لفظى - في الغالب - وإن توسطت بينهما - وهذا قليل قياسى كما سبق - فالأحسن اعتبارها جارة للمصدر المنسبك بعدها مع تأكيدها للام الجر قبلها . ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة « بأن » بعدها ، والمصدر المنسبك مجرور باللام التى قبلها .

فإن لم توجد « لام » الجر قبلها ، ولا « أن » بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير « اللام » قبلها ، أو حرف جر بتقدير : « أن » بعدها . - راجع أحكامها في ج ٤ باب النواصب - .

(٣) تكثر فيها لغات أربع : إثبات اللام الأولى مفتوحة ، مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ، وحذف الأولى مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ؛ فهذه اللغات الأربع هى التى تستعمل بكثرة في الجر دون غيرها من باقى اللهجات . واستعمالها حرف جر مقصور على قليل من العرب . وهو - مع جوازه وقياسيته - غير خفيف على الأسماع ، ولا سائغ اليوم ، لغرابته .

(٤) سبق ( في الجزء الأول ، باب : « إن » - أن الترجى أو التوقع ، هو : انتظار حصول شيء مرغوب فيه ، ميسور التحقق ، ولا يكون إلا في الأمر الممكن . « ولعل » قد تكون أحياناً للتعليل ، أو : الظن . . .

نحو : لعل الغائبِ قادمٌ غدا ، فكلمة : « لعل » حرف جر شبيه بالزائد « الغائب » مجرور بها لفظاً في محل رفع مبتدأ ، « قادم » خبره . غداً ظرف زمان منصوب على الظرفية .

وأما « متى » فحرف جرّ أصلي<sup>(١)</sup> ومعناه : الابتداء - غالباً - نحو : قرأت الكتاب متى الصفحة الأولى حتى نهاية العشرين . أى : من ابتداء الصفحة الأولى . . . فهي في تأدية هذا المعنى مثل « من الابتدائية » .  
إلى هنا انتهى الكلام على الحروف التي تستعمل قليلا في الجر ، مع قياس استعمالها .

\* \* \*

وننتقل إلى الكلام على الحروف الكثيرة الاستعمال فيه فنوضح المعاني القياسية لكل واحد ، وما قد يتصل بعمله .

ويلاحظُ ما سبق<sup>(٢)</sup> ، وهو أن حرف الجر الأصلي حين يؤدي معنى فرعياً من المعاني التي ستذكر لا بد أن يقوم في الوقت نفسه بتعدية عامله اللازم إلى مفعول به معنى<sup>(٣)</sup> . وهذا المفعول المعنوي هو الاسم المجرور بالحرف الأصلي .  
من : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً . . . . . ويتردد بين أحد عشر معنى :

١ - التبعية ، أى : الدلالة على البعضية ، وعلامتها : أن يكون ما قبلها

(١) يستعمله قليل من العرب دون كثرتهم ومن هذا القليل قبيلة : « هذيل » . ومن كلامهم : « أخرجها متى كمه » : أى : من كمه . وقول شاعرهم أبي ذؤيب الهذلي في وصف السحب المتركة فوق لجج البحر

شربن بماء البحر ثم ترفعَتْ متى لجج خضِر لهن نشيج

- يريد : من لجج ... النشيج : الصوت العالي - وجاء في المصحح ج ٢ ص ٣٤ - ما نصه : (إنها تأتي بمعنى : « وسط » حكى : « وسطها متى كمه » أى : وسطه . وإذا كانت بمعنى « وسط » فهي اسم أو « من » فحرف ، جزم به ابن هشام وغيره ) هـ .

ويرى بعض النحاة - كالفرّاء - أنها عند « هذيل » مقصورة على الإسمية الخالصة ، بمعنى : « وسط » . فإذا اقتصرنا على هذا الرأي فهي معربة ، وإن جرينا على الرأي الذي يجعلها صالحة للإسمية والحرفية فهي مبنية . ومع جواز استعماله اسماً أو حرفاً وقياسيته فيها ، لا تترجح له الأذن اليوم ، لغرابته

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٧٣ .

(٢) في ص ٤٣٨ .

— في الغالب — جزءاً من المجرور بها ، مع صحة حذفها ووضع كلمة : « بعض » مكانها ؛ نحو : خذ من الدراهم . وكقولهم : ادّخِرْ من غناك لفقرك ، ومن قوّتك لضعفك ؛ فالأخوذ بعض الدراهم ، والمدّخر بعض الغنى والقوة . ويصح وضع كلمة : « بعض » مكان كلمة : « من » . ومثل هذا قول الشاعر :

وإنك ممن زين الله وجهه      وليس لوجه زانه الله شائنٌ

فالخاطب جزء من الاسم المجرور بها ؛ وهو : « مَن » الموصولة التي بمعنى « الذين » ، وقد يكون ذلك الجزء متأخراً عنها وعن الاسم المجرور بها ، في اللفظ دون الرتبة ؛ كقولهم : « إنَّ من آفة المنطق الكذب » ، ومن لؤم الأخلاق الملقَّ « فالكذب والملتق متأخران في الترتيب اللفظي وحده ، ولكنهما متقدمان في درجتهما ؛ لأن كلا منهما هو : « اسم إنَّ » ، والأصل في « اسم إنَّ » تقدمه في الرتبة على خبرها (١) . . .

٢ — بيان الجنس (٢) ، وعلامتها : أن يصح الإخبار بما بعدها عما (٣) قبلها ؛ كقولهم : اجتنب المستهترين من الزملاء . فالزملاء فئة من جنس عام هو : المستهترون ؛ فهي نوع يدخل تحت جنس « المستهترين » الشامل للزملاء وغير الزملاء . وكقولهم : تخير الأصدقاء من الأوفياء . . . أى : الأصدقاء الذين هم جنس ينطبق على فئة منهم لفظ : « الأوفياء » . وهذا الجنس عام ، يشمل بعمومه الأوفياء وغيرهم .

٣ — ابتداء الغاية (٤) في الأمكنة كثيراً ، وفي الأزمنة أحياناً — وهي في الحالتين

(١) ومثل هذا المتأخر في اللفظ ما ورد في الأثر : (إنما يرحم الله من عباده الرحماء) والأصل : إنما يرحم الله الرحماء من عباده

(٢) أى : بيان أن ما قبلها — في الغالب — جنس عام يشمل ما بعدها . فاقبلها أكثر وأكبر ؛ كالمثال الأول الآتي ، وقد يكون العكس ، نحو : هذا السوار من ذهب ، وهذا الباب من خشب . (وانظر رقم ٥ من هامش ص ٤١٦)

(٣) له علامة أخرى : أن يصح حذف « من » ووضع اسم موصول مكانها مع ضمير يعود على ما قبلها . هذا إن كان ما قبلها معرفة ، فإن كان نكرة فعلايتها أن يخلفها الضمير وحده ؛ نحو : أساور من ذهب ، أى : هي ذهب .

(٤) معنى الغاية هنا — رقم كما سيجيء في ٢ من هامش ص ٤٦٨ — : المسافة المكانية حيناً ، =

قياسية - وهذا المعنى أكثر معانيها استعمالاً<sup>(١)</sup>؛ فمثال الأولى قوله تعالى : ( سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله . . . ) ؛ فابتداء مكان الإسراء هو المسجد الحرام ، ونحو : جاءتنى رسالة من فلان . فابتداء مكان المجيء هو فلان .

ومثال الثانية قولهم : فلان ميمون الطالع من يوم ولادته ، راجع العقل من أول نشأته . . . فابتداء زمان اليُمن هو يوم ولادته ، وابتداء زمان رجاحة العقل هو أول نشأته .

٤ - التوكيد ، ( ولا تكون معه إلا زائدة ) وزيادتها إما للنص على عموم المعنى وشموله كل فرد من أفراد الجنس ، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهوميّن من الكلام قبل دخولها . فالأول مثل : « ما غاب من رجل » . وأصل الجملة : ما غاب رجلٌ . وهى جملة قد يفهم منها أن نفي المعنى منصّبٌ على رجل واحد دون ما زاد عليه . أى : أن رجلاً واحداً هو الذى لم يَغِبْ ، وأن من الجائز غياب رجلين أو رجال .

والسبب فى اختلاف الفهم أن كلمة : « رجل » النكرة ، ليست من النكرات الملازمة للوقوع بعد النفي ، ( وهى النكرات القاطعة فى الدلالة على العموم والشمول بعد ذلك النفي ، ويتحم أن ينصبّ النفي الذى قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها ؛ وأن يمتنع معه الخلاف فى الفهم ؛ مثل : كلمة : أحد ، وديّار ، وعريب ) . وإنما كلمة « رجل » من النكرات التى قد تقع بعد النفي ، أو لا تقع ، وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول الإفادة القاطعة التى تشمل كل فرد من الرجال - إلا بقرينة . وإنما تفيدهما مع احتمال خروج بعض الأفراد من دائرة المعنى المنفى كما

---

= والمقدار الزمنى حينئذ آخر ، على حسب السياق . بيان هذا : أن الفعل - وشبهه - المتعدى بمن الجارة له معنى يستمر قليلاً أو طويلاً ، وابتداء هذا المعنى هو الاسم المجرور بمن ، وهذا الاسم هو الدال على زمان أو مكان كما فى الأمثلة التالية . ( وليس المراد معناها الحقيقى الذى هو آخر الشيء ، فالتسمية هنا من تسمية الكل باسم الجزء .

ومعناها هنا قد يختلف عنه فى الظروف على حسب ما هو مبين فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ م ٧٩ .

( ١ ) ما معنى الحرف : « من » الداخلة على المفضل عليه بعد أفضل التفضل ؟ أمعناه : الابتداء

أم المجاوزة ؟ الجواب فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٤ .



أوضحنا . فإذا أردنا إزالة هذا الاحتمال ، وجعل المعنى نصاً في العموم والشمول على سبيل اليقين — أتينا بالحرف الزائد : « مِنْ » ووضعناه قبل هذه النكرة مباشرة ، وقلنا : « ما غاب من رجل » ؛ وعندئذ لا يصح أن يختلف الفهم ، ولا أن يتنوع ؛ إذ يتعين أن يكون المراد النص على عدم غياب فرد واحد ، وما زاد عليه من أفراد الرجال ، ومن ثم لا يصح أن يقال : ( ما غاب من رجل ، وإنما غاب رجالان أو أكثر ) ، منعاً للتناقض والتخالف ، في حين يصح هذا قبل مجيء « من » الزائدة ، لأن الأسلوب قبل مجيئها قد يحتمل أمرين ؛ نفي الواحد دون ما زاد عليه ؛ ونفيه مع ما زاد عليه معاً — كما أسلفنا — وهذا معنى قوطم : ( « من » الزائدة ) تفيد النص على عموم الحكم وشموله كل فرد من أفراد الجنس إذا دخلت على نكرة منفية لا تقتضى وجود النفي الدائم الشامل قبلها اقتضاء محتوماً ) .

وعلى ضوء ما سبق تتبين فائدة « مِنْ » في قول الشاعر :

ما من غريب وإن أبدى تجلده إلا تذكر عند الغربة الوطن

وأما الثانى وهو : « تأكيد معنى العموم » ... فقل : ( ما غاب من ديّار ) ؛ من كل كلام مشتمل على نكرة لا تستعمل — غالباً — إلا بعد النفي أو شبهه ( مثل : أحد — غريب — ديّار ... و ... ) ، فإنها بعده تدل دلالة قاطعة على العموم والشمول ، أى : أن كل نكرة من هذه النكرات ونظائرها لا يراد منها فرد واحد من أفراد الجنس ينتفى عنه المعنى ، وإنما يراد أن ينتفى المعنى عن الواحد وما زاد عليه . ففي المثال السابق قَطْعٌ ويقين بأمر واحد ؛ هو : عدم غياب فرد أو أكثر من الأفراد ؛ فكل الأفراد حاضر لم يغيب أحد ، ولا مجال لاحتمال معنى آخر ، فإذا أتينا بحرف الجر الزائد « مِنْ » وقلنا : ما غاب من ديّار — لم يفد الحرف الزائد معنى جديداً ، ولم يُحدث دلالة طارئة لم تكن قبل مجيئه ، وإنما أفاد تقوية المعنى القائم وتأكيده ، وهو النص على شمول المعنى المنفى وتعميمه ؛ بحيث ينطبق على الأفراد كلها فرداً فرداً .

والفصيح الذى لا يحسن مخالفته عند استعمال « مِنْ » الزائدة أن يتحقق شرطان <sup>(١)</sup> :

( ١ ) هذا رأى البصريين ومن سارهم من كثرة النحاة التى اقتصرّت فى الحكم على أغلب الوارد وخالفهم الكوفيون ومن سارهم فلم يشترطوا الشرطين .

وقوعها بعد نفي<sup>(١)</sup> أو شبهه (وهو هنا : النهي<sup>(٢)</sup> وبعض أدوات الاستفهام) ،  
وأن يكون الاسم المجرور بها نكرة . وهذا الاسم يكون مجروراً في اللفظ  
لكنه مرفوع المحل - إما لأنه مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ؛ في مثل قولهم : هل  
من صديق للواشي ؟ وما من صاحب للنمائم<sup>(٣)</sup> ، وإما لأنه فاعل ؛ في مثل قولهم :  
ما سعى من أحد في الشر إلا ارتد إليه سعيه - وقد يكون مجروراً في اللفظ منصوب  
المحل (إما لأنه مفعول به ، كقولهم : تأمل هذا الكون العجيب هل ترى من نقص  
أو قصور ؟ وهل تظن من أحد يقدر على هذا الإبداع إلا الله ؟ وإما لأنه  
مفعول مطلق ، نحو قوله تعالى : [ ما فَرَّطْنَا في الكتاب من شيء ] ، أى :  
من تفريط ) .

ومن النادر الذي لا يقاس عليه ، زيادتها في غير هذه المواضع الأربعة التي  
يكون الاسم فيها مجروراً لفظاً كما سبق ، لكنه في محل رفع مبتدأ ، ( الآن أو  
بحسب أصله ) ، أو : فاعل ، أو في محل نصب ؛ لأنه مفعول به ، أو مفعول  
مطلق . . . . .

وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز في التابع أمران<sup>(٤)</sup> ؛ الجر مراعاة للفظ

( ١ ) فلا تزداد في الإثبات إلا في تمييز « كم » الخبرية إذا كان مفصلاً منها بفعل متعد لم يستوف  
مفعوله ، فنجى « من » وجوباً ؛ لكيلا يلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعدي . وهي في هذه الصورة الواجبة  
زائدة . ( كما يقول الصبان في هذا الموضع ، أخذاً برأى فريق من النحاة - وكما سيجىء في ج ٤ م ١٦٤  
ص ٥٢٨ ، باب : كنايةات العدد . . « كم » وأخواتها ) نحو قوله تعالى : ( وكم قصصنا من قرية  
كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوماً آخرين ، ... ) ونحو قوله تعالى : ( كم تركوا من جنات وعيون ) .  
وقد وردت زيادتها في قول زهير :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخَفَى عَلَى النَّاسِ - تُعَلِّمُ

فقد أجاز النحاة أن تكون : « من » زائدة بعد : « مهما » - ( وسيجىء هذا في ج ٤ ص ٣٢٦  
م ١٥٥ باب الجوازم وص ٣٨١ ل م ١٦١ باب « أما » ) .

وما تصلح فيه للزيادة مع وقوعها في الإثبات قوله عليه السلام : ( رحم الله امرأً أصلح من لسانه ) .  
( ٢ ) مثال النهي : لا تقل من أحد . ومثال الاستفهام ( ولا يكون هنا إلا « بالهمزة » أو :

هل ) هل جاءك . . . ، أو : أجاءك ، . . من بشير ؟

( ٣ ) ومثل قوله تعالى : ( وما من دابة في الأرض ، ولا طائر يطير بجناحيه ، إلا أم أمثالكم ) .

( ٤ ) في هذا الحكم تفصيل هام سبق بيانه في رقم ١ من هامش ص ٦٩ . واستيفاء الحكم يقتضى

الرجوع إليه .

المتبوع ، والرفع أو النصب مراعاة لمحلّه ؛ نحو : ما للواشى من صديقٍ مخلصٍ ،  
يجر كلمة : « مخلص » ، أو برفعها ؛ باعتبارها نعتاً لكلمة : « صديق » ، وكذا  
بقية التوابع ، وباقي الأمثلة المختلفة ، وأشباهها .

٥ - أن تكون بمعنى كلمة : « بدّل » بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة  
محلها . كقوله تعالى : ( أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ) ، أى : بدل  
الآخرة .

٦ - أن تكون دالة على الظرفية<sup>(١)</sup> . ( أى : على أن شيئاً يحويه آخر ، كما  
يحوى الإناءُ ما فى داخله ، أو : كما يحوى الظرف - وهو الغلاف - المظروف ،  
وهو الشيء الذى يوضع فيه ) ، نحو : ماذا أصلحت من حقلك ، وغرست من  
جوانبه ؟ أى : فى حقلك . . . فى جوانبه .

٧ - إفادة التعليل . فتدخل على اسم يكون سبباً وعلة فى إيجاد شيء  
آخر ، نحو : لا تقوى العين على مواجهة قرص الشمس ، من شدة ضوئها ،  
ونحو : من كدّك ودأبك أدركت غايتك . أى : بسبب شدة ضوئها . . .  
وبسبب كدّك<sup>(٢)</sup> . . .

٨ - إفادة المجاوزة<sup>(٣)</sup> ، فتدخل على الاسم للدلالة على البعد الحسى أو المعنوى

(١) فتكون : « من » بمعنى : « فى » التى للظرفية . ويدخل فى هذا النوع « من » الداخلة على :  
« قبل وبعد . . . » والغالب فى الداخلة على الظروف غير المتصرفة أن تكون للسببية ، أى : بمعنى : « فى »  
الدالة على السببية . أما مجيئها لابتداء الغاية فقليل ؛ نحو : جثت من عندك - هب لى من لذلك وليا -  
( راجع حاشية الألبوسى على القطر ص ٣٤ ) وقد شرحنا معنى الغاية فى رقم ٢٩٢ وفى رقم ٤ من هامش ص ٥٩  
( ٢ ) ومثل قول الشاعر :

يموت الفتى من عثرة بلسانه      وليس يموت المرء من عثرة الرجل  
أعنى : بسبب عثرة . . .

( ٣ ) المجاوزة - كما قالوا - ابتعاد شيء مذكور ، أو غير مذكور ، عما بعد حرف الجر ؛  
بسبب شيء قبله ؛ فالأول ، نحو : رميت السهم عن القوس . أى : جاوز السهم القوس بسبب الرمي .  
والثانى نحو : رضى الله عنك : جاوزتلك المأخذة ؛ بسبب الرضا . ثم المجاوزة قد تكون حقيقية كهذين  
المثالين ، وقد تكون مجازية ؛ نحو أخذت العلم عن العالم . كأنه - لما علمت ما يعلمه - قد جاوزه العلم  
بسبب الأخذ . ( الصبان فى باب حروف الجر - عند الكلام على الحرف : « عن » وهو الحرف الذى =

بينه وبين ما قبله . . . نحو قوله تعالى : ( قد كُنَّا في غفلة من هذا ) ، أى : عن هذا ، بمعنى بعيدين عنه ، وقوله تعالى : ( فويلٌ للقاسيةِ قلوبُهُم من ذِكْرِ الله ) . . . أى : عن ذكر الله .

ومثل : كلام الحمقى بمعزل من الصواب ، أى : عن الصواب<sup>(١)</sup> . . .

٩ - إفادة الاستعانة<sup>(٢)</sup> فتدخل على الاسم الدلالة على أنه الأداة التي استُخدمت في تنفيذ أمر من الأمور ؛ نحو : ينظر العدو إلى عدوه من عين ترى بالشر ، أى : بعين . . .

١٠ - إفادة الاستعلاء . فتدخل على الاسم للدلالة على أن شيئاً حسياً أو معنوياً وقع فوقه ؛ نحو : قوله تعالى : ( ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتِنَا ) . أى : على القوم<sup>(٣)</sup> . . .

= يكثر استعماله في المجاوزة . وأما غيره فلا يبلغ درجته ( وقد يراد بالمجازة الابتعاد عن الشيء بسبب العجز عن الوصول إليه كقول أحد الشعراء .

هديتى تقصّر عن همتى وهمتى تقصّر عن حالى  
وخالص الود ولمحض الثنا أحسن ما يُهديه أمثالى

( راجع معجم الشعراء ، للمرزبانى - حرف الميم - ص ٣٧٢ ) .

( ١ ) سبق سؤال ( في رقم ١ من هامش ص ٤٦٠ ) عن معنى الحرف : « من » الداخل على المفضل عليه بعد أفعل التفضيل ، أهو للابتداء أم للمجازة ؟ والجواب : أنه صالح لكل منهما - كما سيحىء في ج ٣ باب : أفعل التفضيل - م ١١٢ ص ٣٨٨ عند الكلام على أقسامه - فإذا كان للابتداء فهو لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح نحو : النشيط أفضل من الحامل ، ولابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ، نحو : المنافق أضر من العدو . وإذا كان للمجازة فعناه أن المفضل جاوز المفضل في الأمر المحمود أو المذموم .

( ٢ ) فتشبه « الباء » في هذا .

( ٣ ) وقد اقتصر ابن مالك على خمسة من المعاني السابقة : حيث يقول :

بَعْضٌ ، وَبَيْنٌ ، وَابْتِدَئُ فِي الْأَمْكَنَةِ بَيْنٌ ، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْنِهِ الْأَزْمَنَةُ...  
وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ ؛ فَجَرَّ نَكْرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرُ

فقد ضمن البيتين : البعضية ، وبينان الجنس ، وابتداء الغاية الزمانية أو المكانية ، والزيادة بعد نفي أو شبه مع جر النكرة . وهذه المعاني أربعة . أما الخامس - وهو البدلية - فإنه سيذكره ( في هامش ص ٤٨٧ )

بقوله : « وَمِنْ » و « بَاءٌ » يفهمان بَدَلًا .

١١ - إفادة معنى القسم . ذلك أن بعض العرب يستعملها ( مضمومة الميم أو مكسورتها ) حرف قسم ، ولا يكاد يجرّ إلا كلمة : « الله » ؛ نحو ؛ مِّنَ الله لَأَقَاوِمٌ الْبَاطِلِ <sup>(١)</sup> ، ويجب معه حذف الجملّة القسميّة ، ( فعلها وفاعلها ) .  
( وسيجيء <sup>(٢)</sup> الكلام على بقية أدوات القسم بنوعيه وأحكامه ) .

\* \* \*

هذا ، وقد تتصل « ما » الزائدة بالحرف : « مِّنْ » فلا تخرجه عن معناه ولا عن عمله ، بل يبقى له كل اختصاصه كما كان قبل مجيء هذا الحرف الزائد <sup>(٣)</sup> ؛  
نحو : مما أعمالِ المسىء يلاقى جزاءه . أى : من أعمالِ المسىء ؛ وبسببها <sup>(٤)</sup> . . .

---

( ١ ) ويجوز حذفها مع بقاء الاسم المحرور بها على حاله من الجر ، كالشأن في جميع حروف القسم حين تجر لفظ الجلالة - انظر رقم ٤ من ص ٥٣٢ . -  
( ٢ ) في رقم ١ من هامش ص ٤٧٧ و ٤٩٧ وما بعدها :  
( ٣ ) انظر « ا » من الزيادة الآتية وقواعد رسم الحروف تقتضى وصلها كتابة .  
( ٤ ) وسيشير ابن مالك إلى زيادة « ما » بعد « من » و « عن » و « الباء » ببيت سيجىء آخر الباب نصه : في هامش ص ٤٩٤ و ٥١٥ و ٥٢٩ .

وَبَعْدَ « مِّنْ » و « عَنْ » و « بَاءٍ » زَيْدٌ « مَا » فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا  
أى : لم يمنع .

. . . . .  
. . . . .

### زيادة وتفصيل :

( ١ ) من الأساليب الواردة المأثورة : « مِمَّا » كالتى فى حديث لابن عباس نصه :

« كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحى ، وكان مما يُحرّك لسانه وشفّتيه » .

وكقول الشاعر :

وإنّا لمِمّا يضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقِي اللسانَ من الفم

و . . . . و . . . .

وقد قيل إن معنى « ممّا » هنا هو : « ربما » ، طبقاً لما بينه سيبويه فى كتابه (ج١ ص ٤٧٦) ، وملخصه : أن « مِـنْ » الجارة المكفوفة بالحرف « ما » <sup>(١)</sup> — قد تكون بمعنى « ربما » ، واستشهد بالبيت السالف .

وقال ابن هشام فى « المغنى » عند الكلام على : « مِـنْ » وعلى معناها العاشر : إنها تكون بمعنى « ربما » وذلك إذا اتصلت بما ؛ كالبيت السالف . ثم أردف هذا بقوله ( : والظاهر : أن « من » فى البيت ابتدائية و « ما » مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب <sup>(٢)</sup> . . . )

( ب ) إذا كان الاسم المجرور بالحرف : « مِـنْ » مبدوءاً بالأداة : « ألْ » التى ليست معدودة فى حروفه الأصلية ، فالأشهر فتح النون ؛ مثل : قد نَعْرِفُ

( ١ ) الفرق كبير فى المعنى والعمل أو عدمه بين « ما » هذه والتى فى الصفحة السابقة .

( ٢ ) تفصيل هذا البحث مدون فى المجلد التاسع من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ص ١١٦ وهو بحث مفيد . وقد اكتفيناه بتقديم ملخص مهم له فى الجزء الأول م ٤٢ ص ٥٥١ عند الكلام على : « كان » ومن تمام الاستفادة الرجوع إلى ذلك البحث المفيد ، أو إلى ملخصه ، وما فيها من أمثلة وأساليب تتصل بما نحن فيه . وكذلك ما نقلناه عن « القاموس » من آخر جزئه الرابع — باب : الألف اللينة ، عند الكلام على أنواع « ما » ، واستعمالاتها — حيث يقول ما نصه : ( « إذا أرادوا والمبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة ، قالوا : إن زيدا ما أنْ يكتب . أى : أنه مخلوق من أمر ؛ ذلك الأمر هو الكتابة . ) » اهـ .

ولهذا البحث إشارة موجزة فى ص ١ بمناسبة الكلام على الحرف : « رُبَّ » .

.....

من الإذاعة ما لا نعرفه من الصحف ، وغيرها<sup>(١)</sup>.

والأحسن ألا تحذف النون إن وقع حرف مشدد بعد « أل » السالفة ؛ نحو :  
لا تعجب من الشعوب إذا انتقمت من الظالم .

وإن وقع بعيد : « من » حرف ساكن آخر تحركت النون بالكسر — غالباً —  
نحو : عجبت من استهانة الإنسان بحقوق أخيه ومن استبداده به .

\* \* \*

(١) بعض القبائل يحذف الذون في هذه الصورة ، وبها جاء قول النابغة الجعدي :

ولقد شهدتُ عكاظَ قَبْلَ مَحَلِّهَا      فِيهَا وَكُنْتُ أَعَدُّ مِلْفِيتَيَانِ

أى : من الفتيان . وقول عبد الرحمن بن حسان في مدح آل سعيد بن العاص :

أَعَفَّاءُ تَحْسِبُهُمْ مِلْحِيَا      مَرَضَى تَطَاوَلَ أَسْقَامُهَا

أى : من الحياء . وكذلك المتنبي حيث يقول :

نَحْنُ رُكْبٌ مِلْجَنٌ فِي زِيٍّ نَاسٍ      فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شَخُوصُ الْجَمَالِ

أى : من الجن ، وقول أبي القاسم بن هاني :

إِذَا لَمْ تَنْلِ بِالْعِلْمِ مَالًا وَلَا عُلَا      وَلَا جَانِبًا مِلَّاجِرَ الْعِلْمِ كَالْجَهْلِ

يريد : من الأجر

إلى : حرف جرّ أصلي<sup>(١)</sup> يجر الظاهر والمضمر ، ويتنقل بين معان أشهرها ستة :

١ - انتهاء الغاية<sup>(٢)</sup> مطلقاً ؛ ( أى : سواء أكانت نهاية الغاية فى زمان أم مكان ؛ وسواء أكانت » هى الآخر الحقيقى لما قبل « إلى » أم ليست الآخر الحقيقى ، ولكنها متصلة به اتصالاً قريباً أو بعيداً ) . وهذا المعنى أكثر استعمالاً الحرف إلى ؛ فمثال انتهاء الغاية الحقيقية الزمانية : نمت الليلة إلى طلوع النهار . ومثال انتهاء الغاية الزمانية المتصلة بالآخر اتصالاً قريباً : نمت الليلة إلى سحرها<sup>(٣)</sup> ومثال انتهاء الغاية الزمانية البعيدة من الآخر نمت الليلة إلى نصفها أو ثلثها و . . . و . . .

ومثال انتهاء الغاية المكانية الحقيقية : عبرت الطريق إلى الجانب الآخر محترساً . ومثال انتهاء الغاية المكانية المتصلة بالآخر : قرأت الكتاب إلى خاتمه . ومثال انتهاء الغاية المكانية البعيدة من الآخر : قرأت الكتاب إلى ثلثه .

والغالب أن نهاية الغاية نفسها لا تدخل فى الحكم الذى قبل « إلى » ما لم توجد قرينة تدل على دخوله . فإذا قلت : قرأت الكتاب إلى الصفحة العاشرة ، فالمقصود - غالباً - فى مثل هذا الاستعمال أن الصفحة العاشرة لم تُقرأ ، فهى خارجة من الحكم الذى ثبت لما قبل « إلى » . وكذلك لو قلت : صمت الأسبوع الماضى إلى يوم الخميس ؛ فإن يوم الخميس لا يدخل - غالباً - فى أيام الصيام . فإذا وجدت قرينة تدل على دخولها كانت داخلة ؛ مثل : صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير ، ومثل : أكملت قراءة الكتاب كله من أوله إلى الصفحة الأخيرة . . . لأن صيام الشهر المفروض يقتضى صوم اليوم الأخير منه ، وإكمال الكتاب كله

( ١ ) سيجىء فى الزيادة - ص ٤٧١ - أن بعض النحاة يجيز زيادته ، وأن رأيه مردود .

( ٢ ) سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٤٥٩ - أن الغاية فى هذا الباب ، هى : المسافة المكانية حيناً والمقدار الزمنى حيناً آخر - على حسب السياق - وأنها تختلف عن الغاية فى الظروف ( وقد سبق بيانها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ ) . والمراد بانتهاء الغاية هنا أن المعنى قبل : « إلى » يتقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بعدها ، واتصاله به .

وبين حروف الجر ثلاثة تشترك فى انتهاء الغاية ؛ ( هى : إلى - اللام فى ص ٤٧٢ - حتى ، فى من ص ٤٨٢ ) وسيجىء البيان الخاص بكل حرف .

( ٣ ) السحر : الثلث الأخير من الليل .



يقتضى قراءة الصفحة الأخيرة منه<sup>(١)</sup> . . .

٢ - المصاحبة<sup>(٢)</sup> ، كقولهم : من قعد عن طلب الرزق أساء أهله إلى نفسه ، وعذبهم إلى عذابه ، أى : مع نفسه . . . ومع عذابه . . . وكقوله تعالى : ( مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ) ، أى : مع الله .

٣ - التبيين ، ( فنبين أن الاسم المجرور بها فاعل فى المعنى لا فى الصناعة النحوية ، وما قبلها مفعول به فى المعنى لا فى الصناعة كذلك . وذلك بشرط أن تقع بعد اسم التفضيل ، أو : فعل التعجب ، المشتقين من لفظ يدل على الحب أو : بغض ، وما بمعناهما ، كالود والكُره . . . ) ، كقولهم : « احتمال المشقة أحبّ إلى النفس الكريمة من الاستعانة بثلثم الطبع . فما أبغض الاستعانة به إلى نفوس الأحرار !! » . فكلمة : « نفس » ، هى الفاعل المعنوى - لا النحوى - لاسم التفضيل ( أحب ) لأنها - فى الواقع - هى فاعلة الحب ، أو : هى التى قام بها الحب . وكذلك كلمة « نفوس » . فإنها الفاعل المعنوى ( لا النحوى ) لفعل التعجب : ( أبغض ) ؛ إذ هى فاعلة البغض حقيقة ، أو : هى التى قام بها البغض ، والذى قطع فى الحكم بفاعليتهما المعنوية ومنع كل احتمال آخر هو وقوعهما بعد حرف الجر : « إلى » الذى من وظيفته القطع فى مثل هذا الأسلوب الذى يحتاج إلى تيقظ ، لدقته<sup>(٣)</sup> ، ولأنه قد يلتبس بما يقع فيه حرف « اللام »

( ١ ) انظر الفرق بين « إلى » و « حتى » فى هذا وفى غيره ( رقم ٤ من هامش ص ٤٨٢ ) .  
( ٢ ) انضمام شئ لآخر انضماماً يقتضى تلازمها فى أمر يقع عليهما معاً ، أو يقع منهما معاً على غيرها ، أو يتصل بهما بنوع من أنواع الاتصال . وعلامة المصاحبة : أن يصح حذف حرف الجر ووضع كلمة : « مع » مكانه ؛ فلا يتغير المعنى . وقد يعبر عن « المصاحبة » بكلمة : « المعية » كما ورد فى الخضرى - ج ١ باب : المفعول معه - حيث قال : « المعية » ومثل لها بقوله : « بعث العبد بشيابه ، أى . مع ثيابه .

( ٣ ) ضابط ذلك : أن نجعل مكان اسم التفضيل أو فعل التعجب فعلاً من مادتهما ومعناهما ، يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بالحرف « إلى » ، ومفعوله هو الكلام السابق على التفضيل أو اللاحق لفعل التعجب . فإن صح المعنى واستقام كان مجبىء « إلى » ملائماً ، وإلا وجب العدول عنها . فى المثال المذكور نقول : تحب النفس الكريمة احتمال المشقة . . . تبغض نفوس الأحرار الاستعانة . . . وما سبق من معنى « التبيين » فى « إلى » يختلف عن معناه فى « اللام » الجارة - وسيجىء فى رقم ١٥ من ص ٤٧٨ - وكلاهما يوضح المراد من الآخر .

مكان « إلى » ، ( وسأأتى الكلام عليه فى اللام )<sup>(١)</sup> .

٤ - الاختصاص ( أى : قصر شئ على آخر ، وتخصيصه به ) كقولهم :  
الأب راعى الأسرة ؛ وأمرها إليه ، والحاكم راعى المحكومين ؛ وأمرهم إليه . . .  
فلينق الله كل راع فى رعيته .

٥ - الظرفية<sup>(٢)</sup> : كقولهم : سيجمع الله الولاة إلى يوم تشيب من هوله  
الولدان . . . أى : فى يوم .

٦ - البعضية ، ( وهذا قليل فى المسموع )<sup>(٣)</sup> ، نحو : شرب العاطش فلم  
يرتو إلى الماء ، أى : من الماء .

( ١ ) ص ٤٧٨ .

( ٢ ) سبق شرحها فى رقم ٦ من ص ٤٦٥ وهى من المعانى الدقيقة التى يؤدىها الحرف « إلى » .  
وما يحتمل هذا المعنى قول النابغة الذبياني .

فلا تتركنى بالوعيد كأننى إلى الناس مطلى به القار ، أجرب  
وقول طرفة :

وإن يلتق الحى الجميع تلاقى إلى ذروة البيت الكريم المصمّد

يريد : فى الناس - - فى ذروة . . .

( ٣ ) فلا يحسن القياس عليه .

. . . . .  
 . . . . .

### زيادة وتفصيل :

( ١ ) جعل بعض النحاة من معانى : « إلى » أن تكون بمعنى : « عند <sup>(١)</sup> » مستدلاً بمثل قول القائل :

أم لا سبيلَ إلى الشباب ، وذكره أشهى إلى من الرقيق السلسل

وأن تكون زائدة ؛ مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : ( فاجعلْ أفئدةً من الناس تَهْوَى إليهم ) ، - بفتح الواو - ، أى : تهوهم . . .

وقد دُفع ذلك الرأى بأن الشاهد الأول وقعت فيه « إلى » للتبيين ؛ لأن ما بعدها - وهو ياء المتكلم - فاعل معنوى على الوجه المشروح فى الحالة الثالثة السالفة ، وأن الشاهد الثانى : ( الآية ) وقع فيه الفعل ، « تَهْوَى » مضمناً ، معنى : « تميل » فلا تكون « إلى » زائدة . وهذا رأى حسن يقتضينا أن نأخذ به ؛ فراراً من الحكم بالزيادة من غير ضرورة .

( ب ) « يجب قلب ألفها <sup>(٢)</sup> ياء إذا كان المجرور بها ضميراً . نحو : تقصد الوفود إلينا من بلاد بعيدة ، فنقدم إليهم ضروب المجاملة الكريمة .

فإن كان الضمير ياء المتكلم أدغمت الياءان ؛ نحو : إلى يتجه الخائف .

\* \* \*

( ١ ) سبق الكلام على « عند » فى باب الظرف مع نظائرها من الظروف - ص ٢٩١ من هذا الجزء .

( ٢ ) وهى المكتوبة ياء ؛ تبعاً لقواعد رسم الحروف .

اللام : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً<sup>(١)</sup> . . . ، ويؤدي عدة معانٍ قد تُجاوز العشرين .

١ - انتهاء الغاية<sup>(٢)</sup> ( أى : الدلالة على أن المعنى قبل اللام ينتهى وينقطع بوصله إلى الاسم المجرور بها ، الداخِل في ذلك المعنى ) . نحو : صمّت شهر رمضان لآخره ، وقرأت الكتاب لخاتمته . . .  
واستعمالها في هذا المعنى قليل بالنسبة لباقي معانيها ، ولكنه - مثل كل معانيها المختلفة - قياسيٌّ ( كما سبق )<sup>(٣)</sup> .

٢ - المِلْك ؛ وتقع بين ذاتين ، الثانية منهما هي التي تملك حقيقة ، نحو : المنزل لمحمود ، وهذا المعنى أكثر استعمالاتها .

٣ - شبه الملك ؛ وتقع : إما بين ذاتين ، الثانية منهما لا تملك ملكاً حقيقياً ، وإنما تختص بالأولى ، وتقتصر الأولى عليها ، دون تملك حقيقى من إحداهما للآخرى ؛ نحو : ( السرج للحصان - المفتاح للباب - الباب للبيت ) ، وإما قبلهما نحو : للصديق ولد نبيه ، حيث تقدمت « اللام » على الذاتين . . . ، وإما بين معنى وذات ؛ نحو الحمد للأمهات ، والشكر للوالدين . . .  
وتسمى هذه اللام بصورها الثلاثة : لام الاستحقاق ، أو : لام الاختصاص .

٤ - الدلالة على التملك ؛ نحو : جعلت للمحتاج عطاءً ثابتاً . فالعطاء الذى يأخذه المحتاج يصير ملكاً له ، يتصرف فيه تصرف المالك الحر كما يشاء .

٥ - الدلالة على شبه التملك ؛ نحو : جعلت لك أعواناً من أبنائك البررة ، فالأعوان هنا بمنزلة الشيء المملوك ، ولكنه ليس ملكاً حقيقياً تقع عليه التصرفات

( ١ ) من أى النوعين لام الاستغاثة - ( الداخلة على المستغاث ) ؟ وهل تحتاج مع مجرورها إلى تعليق؟  
الإجابة تحتاج إلى تفصيل ، وسرد بعض أحكام مختلفة وقد عرضنا لكلّ هذا في الباب المناسب ، وهو : باب : « الاستغاثة » . ( ج ٤ م ١٣٣ ص ٨٧ )

( ٢ ) فهذا الحرف مثل : « إلى » في هذا المعنى الذى سبق إيضاحه في رقم ٤ من هامش ص ٤٥٩ وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٦٨ ، ومثل « حتى فيه » وسيجيء الكلام عليها . في ص ٤٨٢ والثلاثة مشتركة في هذا المعنى دون بقية حروف الجر ، - كما قلنا - .

( ٣ ) في ص ٤٥٥ .

المختلفة ، وإنما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض <sup>(١)</sup> .

٦ - الدلالة على النسب ؛ نحو : لفلان أب يقول الحق ، ويفعل الخير .  
أى : ينتسب فلان لأب <sup>(١)</sup> . . .

٧ - التعدية <sup>(٢)</sup> المجردة ؛ نحو : ما أَحَبَّ العقلاء للصمت المحمود ،  
وما أَبْغَضَهُم للثرثرة .

٨ - التعليل ؛ بأن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها . نحو : الاكتساب  
ضرورى ، لدفع الفاقة وذلك الحاجة <sup>(٣)</sup> .

٩ - التوكيد المحض ، وتكون فى هذه الحالة زائدة زيادة محضة لتأكيد معنى  
الجملة كلها ، لا معنى العامل وحده - كما شرحنا <sup>(٤)</sup> - ، ويجرى عليها ما يجرى على  
حرف الجر الزائد <sup>(٤)</sup> . وأكثر ما تكون زيادتها بين الفعل ومفعوله ؛ نحو قول الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويشرب <sup>(٥)</sup> ملكاً أجار <sup>(٦)</sup> لمسلم ومُعاهد

أى : أجار مسلماً ومُعاهداً <sup>(٧)</sup> . وقول الشاعر فى الغزل :

(١٠١) الحق أن المعانى الثلاثة ( التملك - شبه - النسب ) متقاربة ، ويمكن الاستغناء عنها  
بعد إلحاقها بحروف أخرى . ولكنها مع اللام أوضح ؛ فنسبت إليها . ولقد قيل : إن كل معنى من  
المعانى الثلاثة يستفاد من الجملة كلها ، لا من اللام وحدها وهذا صحيح . وقد أجابوا بأن فهم هذا المعنى  
من التركيب متوقف على « اللام » فنسب إليها .

(٢) إذا كانت المجردة التعدية فما بعدها فى حكم المفعول به معنى ، وإن كان مجزئاً - كما سبق فى  
أول هذا الباب ، ص ٤٣٧ و ٤٣٩ ، وفى باب : « التعليل وال لزوم » ، ص ١٥١ -  
وكونها هنا للتعدية المجردة لا ينافى أنها فى بقية مواضعها للتعدية أيضاً مع إفادتها شيئاً آخر فى الوقت  
نفسه ، - كما جاء فى حاشية الصبان - .

(٣) ما بعدها هو السبب هنا ؛ لأن السبب لا بد أن يظهر فى الوجود قبل المسبب . والرغبة فى دفع  
الفاقة سابقة على وجود الاكتساب .

(٤، ٤) فى ص ٤٥٠ ، ومنه يعلم : أن حرف الجر الزائد زيادة محضة لا يفيد إلا توكيد المعنى العام  
فى الجملة كلها ، وأنه لا يتعلق بعامل ، وأنه يمكن الاستغناء عنه ، دون أن يتأثر الكلام بمحذوف . . . . .

(٥) اسم للمدينة المنورة .

(٦) أجاره : نصره وحماه .

(٧) يستدل النحاة بالبيت السالف على زيادة « اللام » - كما قلنا - لكن البيت للشاعر « ابن  
مسيادة » من أبيات يمدح بها أمير المدينة ، وبعده :

مالئهما ودمئهما من بعدما غشى الضعيف شعاعاً . . . . . =

أريد لأنسى ذِكْرَهَا فكأنما تَمَثَّلُ لى ليلَى بكل سبيل...<sup>(١)</sup>

فالفعل : « أريد » متعد يحتاج للمفعول به ، ومفعوله الذى يكمل المعنى هو المصدر المؤول بعد « لام التعليل » الجارة . والأصل : أريد أن أنسى . واللام زائدة بينهما . أو بين المتضايقين ؛ كقولهم : لا أبأ لفلان ، على الرأى الذى يعتبرها زائدة<sup>(٢)</sup> .

وقد أجازوا زيادتها<sup>(٣)</sup> للضرورة الشعرية بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> فى فتاة :

لو تموت لراعتنى ، وقلت ألاّ يا بُؤس للموت . ليت الموت أبقاها  
وقول الآخر<sup>(٥)</sup> :

يا بؤس للجهلِ ضرّاراً لأقوام . . .

ومن المستحسن اليوم الاقتصار فى الزائدة على المسموع<sup>(٦)</sup> ؛ مبالغة فى الاختياط .

= وهذا يجعل الحكم بزيادة اللام غير مقطوع به ، إذ يصح أن يكون « المفعول به » هو « ماليهما » . . . إلا إن أعربنا هذه الكلمة « بدلا » من « مسلم » . . . فالاستشهاد بالبيت السالف استشهاد بما يقبل الاحتمال من غير داع ، ولا يصلح للقطع .

(١) سيذكر البيت لمناسبة أخرى فى هامش ص ٤٧٦

(٢) وهو أحد الأوجه التى أوضحناها ، وشرحنّا معها الأسلوب ، والمراد منه ، فى ج ١ باب :

« الأسماء الستة » م ٨ ص ٩٩ .

(٣) كما سيحىء فى ج ٣ باب : « الإضافة » وفى ج ٤ باب : « النداء » .

(٤) هو أبو جنادة العذرى من الشعراء الذين أدركوا الدولة الأموية .

(٥) هو النابغة الذبياني ، وصدر البيت :

قالت بثو عامر خالوا بنى أسد . . إلخ : خالى فلان قبيلته : تركها ، والمراد : أتركوا بنى أسد ...

(٦) ومن المسموع زيادتها بعد الفعل : « أعطى » وهو من الأفعال التى تنصب مفعولين فى الأصل ،

قالت ليلى الأخيلية تمنح الحجاج :

أَحْجَّاجَ لَا تُعْطِ الْعَصَا مِنْهُمْ . وَلَا اللَّهُ يُعْطِ لِلْعَصَا مِنْهَا

وقال آخر من أصحاب المبرّد :

ولكننى أعطى صفاء مودتى لمن لا يرى يوماً علىّ له فضلاً

وانظر ما يتصل بهذا - فى آخر رقم ٤ من هامش ص ٢٠ - حيث المنقول عن : « المنفى »

و « الصبان » . . .

١٠ - التقوية . وهى التى تجيء لتقوية عامل ضعيف ؛ إما بسبب تأخره عن معموله . نحو ، قوله تعالى : ( . . . إن كنتم للرؤيا تعبرون )<sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ( . . . للذين هم لربهم يرهبون ) ، وإما بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره ؛ كالفرع المشتقة ؛ مثل قوله تعالى : ( فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ) . وقوله : ( . . . مَصَدَقًا لِمَا مَعَهُمْ ) وقول على رضى الله عنه : « لعن الله الأمرين بالمعروف التاركين له ، والناهين عن المنكر العاملين به » ، فأصل الكلام فى الآيتين الأوليتين : إن كنتم تعبرون الرؤيا — يرهبون ربهم . . . فلما تقدم كل من المفعولين على فعله ضعف الفعل بسبب تأخيره عن معموله (مفعوله) ؛ فجاءت اللام لتقويته<sup>(٢)</sup> . وأصل الكلام فى الآيتين الأخيرتين وفى كلام على : فَعَالٌ

(١) الرؤيا هنا : الحلم المنامى . وتعبيره : تفسيره .

(٢) تخصيص اللام بمعنى « التقوية » على الوجه الذى يقوله كثير من النحاة ، تخصيص لا مسوغ له ، فليست « لام التقوية » نوعاً مستقلاً يخالف « اللام الزائدة » فى قليل أو كثير كما سبب ما يلى هنا وفى هامش الصفحة الآتية مباشرة . وقد سبق أن أشرنا باختصار — فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٥ — إلى أن اللام التى تفيد التقوية زائدة زيادة غير محضة ، ( أى : أنها زائدة شبيهة بالأصلية ) لأنها تفيد عاملها — لا الجملة — معنى جديداً : هو : « التقوية » ومن أجل هذا المعنى تتعلق بعاملها فأشبهت حرف الجر الأصلى فى جلب معنى جديد يكمل العامل ، وفى التعاقب بهذا العامل . ولكنها من ناحية أخرى يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى بحذفها . لكل ما سبق لم تكن زيادتها محضة (راجع الصبان والتصريح عند كلامهما على « لام الجر » ثم « المغنى ») .

ومما تجب ملاحظته أن لام التقوية لا تدخل على مفعولى عامل ينصب مفعولين مذكورين بشرط أن يتقدما عليه معاً ، أو يتأخرا عنه معاً ، فتى وجد المفعولان كذلك فلن يصح دخولها عليهما معاً ، ولا على أحدهما ، وإذا حذف أحدهما أو تقدم ، صح دخولها على الذى لم يحذف ، وكذا على المتقدم منهما ، كما فى الصبان ، ومقدمة الجزء الأول من « المغنى » التى جاء فيها على لسان ابن هشام ما نصه :

(وها أنا بائح بما أسررت ، مفيد لما قررت وحررت .) فقال العلامة الأمير تعقيباً عليه ما نصه :

(اللام فى قوله : « لما » مقوية ؛ إذ مادة الإفادة تعدى بنفسها . لا يقال : إنها تتعدى لمفعولين ؛

تقول أفدت محتاجاً مالا ؛ وما يتعدى لمفعولين لا يقوى باللام . . . لأننا نقول محل ذلك إذا كان المفعولان مذكورين ، مقدمين ، أو مؤخرين عن العامل ، كما يفيد كلام ابن مالك فى تعليل منع ذلك ؛ لأن اللام إما أن تزداد فيهما ؛ فيلزم تعدى عامل واحد بحرفى جر متحدين — وهذا ممنوع فى الأغلب — وإما أن تزداد فى أحدهما ؛ فيلزم الترجيح بلا مرجح . فإن كان أحدهما محذوفاً كما هنا .. ( فإنه حذوف من يعاد — وهو الشخص المستفيد ، لعدم تعلق غرض به وذكر ما يفاد — وهو الشئ المفيد . . . ) فإن « اللام » تدخل على المذكور ، لأن المحذوف حينئذ قطع النظر عنه ، سواء نزلت العامل بالنظر للمحذوف منزلة اللازم أو لا . وكذلك إذا تقدم أحدهما دخلت عليه اللام ؛ لأن العامل عن المقدم أضعف . أو ناب أحدهما =

ما يريد — مصدقاً ما معهم ، التاركينه . . . فكلمة : « فعّال » صيغة مبالغة متعدية ، تعمل عمل فعلها ، ولكنها أضعف منه ، فجاءت اللام لتقويتها .

وكذلك كلمة : « مصدقاً » ، وكلمة « التاركين » وكلاهما اسم فاعل<sup>(١)</sup> . . .

= عن الفاعل ، نحو : محمود مفاد مالا ، دخلت على المنصوب . لأن طلبه المرفوع أقوى<sup>(٢)</sup> .  
هذا ، وما يصلح — عندهم — أن تكون اللام فيه للتقوية قوًى في الدعاء :

« سقيا للمحسن ، ورعياً له » ، وفي هذا الأسلوب — وأمثاله ، تفصيلات معنوية ، وأحكام إعرابية مختلفة ، أوضحناها كاملة في ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٨ .

(١) هذا كلام كثير من النحاة . ويزيدون أن حرف الجر أصل هنا ؛ فهو مع مجروره متعلقان بالعامل الضعيف . . .

وكلامهم مردود بما سردناه في رقم ٢ من هامش ص ١٨٤ وبما نسرده هنا : فاما معنى التقوية إذا كان من الممكن الصحيح حذف هذه اللام ، وتعدية الفعل أو المشتق إلى المفعول به مباشرة من غير حاجة إليها ، ما دام العامل معدوداً في اللغة من العوامل المتعدية بنفسها ؛ فنقول ؛ ( إن كنتم الرؤيا تებرون — ربهم يبرهون — مصدقاً ما معهم — فعال ما يريد ) . . . فيصل بنفسه الفعل أو المشتق إلى المفعول به بغير حاجة إلى هذه الوساطة ؛ سواء أكان هذا العامل متقدماً أم متأخراً ؟ وكيف تكون اللام للتقوية مع أن الاسم قبل مجيئها كان مفعولاً به منصوباً . فلما جاءت جرتة ؛ فصار مفعولاً به في المعنى دون اللفظ . ولا شك أن العامل الذي يؤثر في مفعوله لفظاً ومعنى أقوى من العامل الذي يؤثر فيه معنى فقط . . . ، وكان الأولى بالنحاة أن يقولوا إن هذه اللام تزداد جوازاً في المفعول به إذا تقدم على عامله الفعل ، كما تزداد في المفعول به إذا كان عاملاً وصفاً ينصب المفعول به متقدماً أو متأخراً . وأن الجار والمجرور لا يتعلقان — لأن حرف الجر زائد وأن المجرور لفظاً منصوب محلاً .

على أن الرأي الأقرب للسداد هو ما سجله « المبرد » في كتابه : « الكامل » ( ج ٣ ص ٣٦ الطبعة القديمة بمطبعة الفتوح ) ونصه عند شرحه لقول أبي النجم الشاعر : ( سبيّ الحماة واهتبي عليها . . . ) أن الأصل هو : « واهتبيها » . فوضع « اهتبي » في موضع : « اكذب » ، فن ثم وصلها بعل ، والذي يستعمل في صلة الفعل « اللام » ؛ لأنها لام الإضافة ؛ تقول : لزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت . والمعنى : عمراً أكرمت ، وزيدا ضربت . فإنما تقديره : إكراي لعمرو ، وضربي لزيد : فأجرى الفعل مجرى المصدر . وأحسن ما يكون ذلك إذا تقدم المفعول ، لأن الفعل إنما يجيء وقد عملت اللام : كما قال الله عز وجل : « إن كنتم للرؤيا تებرون » . وإن آخر المفعول فعربى حسن ، والقرآن يحيط بكل اللغات الفصيحة . قال الله عز وجل : « وأمرت لأن أكون أول المسلمين » . والنحويون يقولون في قوله تعالى : « وأن عسى أن يكون ردف لكم » . . . إنما هو : ردفكم . وقال كثير : عزة :

أريد لأنسى ذكرها ، فكأنما تمثل لي ليل بكل سبيل . . .

١ ه كلام المبرد في الكامل ، وسيذكر البيت : « سبي الحماة . . . » لمناسبة أخرى في هامش ص ٥٤٠ .  
وشيء آخر : جاء في جملة المجمع للغوى بدمشق ( ج ٤ ص ١٨٢ ) بقلم الأب أنستاس الكرمل ، المصنوع السابق بجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والعراق ، وغيرهما ، ما نصّه : ( « زعموا أنه لا يقال : يمكن لأحدكم . . . » وعنى أنه يجوز . والنحاة تسمى هذه اللام : « اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله ، وهي كثيرة الورد في كلامهم ، وإن أنكرها المرحوم إبراهيم اليازجي » ١ ه .



١١ - الدلالة على القسم<sup>(١)</sup> والتعجب معاً ، بشرط أن تكون جملة القسم محذوفة ، وأن يكون المقسم به هو لفظ الجلالة ؛ كقولهم : « الله !! لا ينجو من الزمان حذرٌ » . يقال هذا في معرض الحديث عن رجل حريص يتوق أسباب الضرر جهد استطاعته ، ولكنه بالرغم من ذلك يصاب .

وقولهم : « الله !! انتصرت الفئة القليلة المؤمنة بحقها على الفئة الكبيرة المختلفة » . وهذا يقال في معرض الكلام عن قلة متوحدة ، مؤتلفة ، لم يكن أحد ينتظر لها الفوز والغلبة ، على كثرة تفوقها عدّة وعديداً . فلا بد من قرينة تدل على معنى القسم والتعجب المجتمعين في « اللام » . وبغير القرينة لا يتضح هذا المدلول . ومن الجائز أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسم به على حاله من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلالة .

١٢ - الدلالة على التعجب بغير قسم ، بشرط القرينة أيضاً ؛ ويكون بعد النداء كثيراً ؛ نحو : يا لَأَصِيل<sup>(٢)</sup> وما به من روعة - يا لِكَشَفِ الْعِلْمِي وما انتهى إليه . ويكون بعد غيره ، نحو : لله دَرُّ فلان شجاعاً في الحق - لله أنت مِعْوَانًا في الخير<sup>(٣)</sup> . . . .

(١) حروف القسم المشهورة هي : (الباء - التاء - الواو - اللام) . إلا أن اللام تنفرد بأنها تدل على التعجب مع القسم . أما غيرها فعناء مقصور على القسم وحده . وسيأتى تفصيل الكلام على كل واحد من الأربع ، وأوجه الشبه والخالفة بينه وبين إخوته . وهناك حرف خامس سبقت الإشارة إليه في ص ٤٦٥ هو : « من » ، فقليل من العرب يستخدم هذا الحرف ( بكسر ميمه أو ضمها ) أداة قسم ، قد حذف فعل القسم وفاعله وجوباً ، فيقول : من الله لأناصرن النزيه . أى : والله . ولا يكاد يكون القسم معه بغير الله .

وأندر من هذا الحرف استعمال القدماء الحرف « ها » للقسم بعد « إى » التى بمعنى : « نعم » ويدونها . . . . جاء في الأماي ( ج ١ ص ١٧٢ ) أن أعرابياً قال لآخر : أنشدنا - رحمك الله ، وتصدق على هذا الغريب بأبيات . . . فقال : إى : ها الله إذا . . . . ( انظر البيان الخاص بها في ص ٥٠٦ رقم ٣ من هامشها ) .

(٢) الوقت بعد العصر إلى المغرب . ويجوز في اللام هنا الفتح أو الكسر إذا كان المنادى مقصوداً به التعجب . ( انظر ج ٤ ص ٦٦ م ١٣٤ ) .

(٣) ويصح أن يكون من هذا ما يرد في بعض النصوص القديمة ، من مثل قول الشاعر :

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عُنَى ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي  
والأصل : الله ابن عمك ، بحذف لام الجر قبل لفظ الجلالة .

١٣ — الدلالة على العاقبة المنتظرة ، ( أى : على النتيجة المرتقبة . او : الصيرورة ) . نحو : ( سأتعلم للحياة السعيدة ، وأتنقلُ في جنسيات المعمورة لتخصيل أنفع التجارب ) . ونحو : ( رببت النمر للهجوم على ) . يقول هذا من صادف نمراً صغيراً فأشفق عليه وتعهده ، وخدع فيه ، ثم غدر به النمر ، فكأنه يقول ساخطاً متألماً متهمكاً : ربيته ، فكانت عاقبة التربية ونتيجتها الهجوم على . ونحو : ( أربى هذا الولد الضال ليسرقني ، ويفر كأخيه ) . يقول هذا من يؤوى إليه شريداً ، ويحسن إليه ، وهو يتوقع أن يغافله ، ويسرقه ، ويهرب ، كما فعل أخوه من قبل . وتسمى اللام في الأمثلة السابقة وأشباهاها : لام « الصيرورة » أو : « العاقبة » لأنها تبين ما صار إليه الأمر ، وتوضح عاقبته <sup>(١)</sup> . . .

١٤ — الدلالة على التبليغ ؛ وهى الدالة على إيصال المعنى إلى الاسم الجرور بها ؛ نحو : قابلت صديقك ، ونقلت له ما تريد أن أنقله <sup>(٢)</sup> . . . ( وقد يسميها لذلك بعض النحاة « لام التعدية » يريد : إيصال المعنى وتبليغه ) .

١٥ — الدلالة على التبيين ؛ أى : إظهار أن الاسم الجرور بها هو في حكم المفعول به معنى ، وما قبلها هو الفاعل في المعنى كذلك ، بشرط أن تقع بعد اسم تفضيل أو فعل تعجب ، مشتقين من لفظ يدل على الحب ، أو البغض ، وما بمعناهما ؛ كالود ، والكره ، ونظائرها . . . ، نحو : ( السكون في المستشفى أحب للمرضى ، وإطالة زمن الزيارة أبغض لنفوسهم ) . فالجرور باللام في المثالين — وأشباههما — في حكم المفعول به من جهة المعنى ( لوقوع أثر الكلام السابق عليه ) لا من جهة الإعراب . فكلمة « السكون » هى الفاعل المعنوى — لا النحوى — الذى أوجد الحب ، وكان سبباً فيه . وكلمة : « المرضى » هى المفعول به المعنوى — لا النحوى — الذى وقع عليه الحب ، وانصب عليه أثره . ومثل هذا يقال في

( ١ ) ومنها قوله تعالى في موبى : ( فاتخذ آل فِرْعَوْنَ ؛ ليكون لهم عدواً وحزناً ) .

( ٢ ) ومثلها التى في صدر البيت الآتى لشوقي :

« قل للمشير إلى أبيه وجدّه      أعلمت للقميرين من أسلاف » ؟

والتي في صدر البيت الآخر :

« وليس عتاب المرء للمرء نافعاً      إذا لم يكن للمرء لب يعاتبه »

كلمتى : « إطالة ، ونفوس » فالأولى هى الفاعل المعنوى — لا النحوى ، والأخرى هى المفعول به المعنوى كذلك .

ومثل : البدوى الصميم أحسب للصحرَاء ، وأبغضُ للحضر ، وما أكرهه للاستقرار ، ودوام الإقامة فى مكان واحد<sup>(١)</sup> .

ومن هنا يتبين الفرق الدقيق بين : « إلى » التى تفيد التبيين ، و « اللام » التى تفيده أيضاً<sup>(٢)</sup> . ويتركز فى أن ما بعد « إلى » التبيينية « فاعل » فى المعنى لا فى اللفظ ؛ وما قبلها مفعول به فى المعنى كذلك . أما « اللام التبيينية » فبعكسها ؛ فما بعدها مفعول به معنوى لا لفظى ؛ وما قبلها فاعل معنوى كذلك ، فإذا قلت : الوالد أحب إلى ابنه . كان الابن هو المحب ، والوالد هو المحبوب ، أى : أن الابن هو فاعل الحب معنى ، والوالد هو الذى وقع عليه الحب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى . أما إذا قلت : الوالد أحب لابنه ، فإن المعنى ينعكس ؛ فيصير الابن هو المحبوب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى ، والأب هو المحب ، فهو بمنزلة الفاعل معنى . وقد سبق<sup>(٢)</sup> القول بأن مثل هذا الأسلوب دقيق يتطلب يقظة فى استعماله وفهمه<sup>(٣)</sup> .

١٦ — أن تكون بمعنى : بَعْدُ<sup>(٤)</sup> ، كقولهم : ( كان الخليفة يقصد المسجد لأذان الفجر مباشرة ، ويصلى الصبح بالناس إماماً ، ثم ينظر قضاياهم ، ولا يغادر المسجد إلا للعصر ، وقد فرغ من صلاته ، ونظر شئون رعيته ) . أى : بعد أذان الفجر مباشرة ، وبعد العصر . ومن هذا النوع ما كان يؤرخ به الأدباء رسائلهم ؛ فيقولون : ( كتبت هذه الرسالة لخمس خلوّن من «شوّال» يريدون : بعد خمس ليال مررن

( ١ ) فالمراد : يحب البدوى الصحراء . . . يُبغض البدوى الحضر — يكره البدوى الاستقرار .

( ٢٠٢ ) راجع ماسبق فى ص ٤٦٩ . حيث الإيضاح والضابط الذى يبين الفاعل والمفعول به المعنويين .

( ٣ ) من أمثلة اللام التبيينية : سقيا لك — رعيًا لك — تبيّنًا للغانثين — . . وفى هذه الأمثلة وأشباهها

تفصيلات لغوية دقيقة ، لها آثار معنوية هامة تتصل باعتبارها جملة واحدة حيناً ، وجملتين حيناً آخر .

وقد وثقناها حقها من الإبانة ، والإيضاح ، وعرض أقوم الطرائق لاستعمالها الصحيح — فى الجزء الأول

ص ٣٨٠ ، م ٣٩ فى قسم الزيادة والتفصيل الخاص بمواضع حذف المبتدأ ، ولا مناص للباحث المستقصى

من الرجوع إليها .

( ٤ ) يعد ، من الظروف التى سبق الكلام عليها فى باب : الظروف بهذا الجزء ص ٢٨٣ .

من شوال . ومثل قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

توهمتُ آيات لها فعرفتُها      ستة أعوام ، وذا العامُ سابع  
أى : بعد ستة أعوام . . . ، وقول الآخر :

فلما تفرقنا كَأَنى ومالكا      لَطول<sup>(٢)</sup> اجتماع لم نَبِتْ ليلةً معاً

١٧ - أن تكون بمعنى : « قَبْلُ » ، كقولهم فى التاريخ : كتبتُ رسالتى لليلة  
بقيت من رمضان . أى : قبل ليلة .

١٨ - أن تفيد الظرفية<sup>(٣)</sup> نحو : قوله تعالى : ( وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ  
الْقِيَامَةِ ) . وقوله تعالى فى أمر الساعة : ( لَا يُجَلِّيهَا لَوَقْتُهَا إِلَّا هُوَ )<sup>(٤)</sup> . وقولهم فى  
التاريخ : كتبت هذه الرسالة لغرة شهر رجب ، وقولهم : مضى فلان لسييله . . . ،  
( أى : فى يوم القيامة - فى وقتها - فى غرة شهر رجب - فى سييله - ) .

١٩ - أن تكون بمعنى : « مِـنَ البَيَانَةِ »<sup>(٥)</sup> كقول الشاعر يخاطب عدوه :  
لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغمٌ      ونحن لكم يومَ القيامة أفضلُ  
أى : : نحن أفضل منكم يوم القيامة .

٢٠ - أن تكون للمجازاة<sup>(٦)</sup> . ( مثل : عن ) كقول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها      حسداً وبُغضاً إنه للذميمُ

أى : عن وجهها . . . ويرى بعض النحاة أنها هنا بمعنى الظرفية ( أى مثل :  
« فى » ) . وأنها لا تكون بمعنى : « عَنُ » ولا بمعنى : « عَلَى » ، المفيدة للاستعلاء<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) النابتة الذبياني .

( ٢ ) جعلها بعضهم هنا بمعنى : مع - كما أشرنا فى ج ٣ - باب الإضافة م ٩٥ ص ١٠٩ -  
والأول أنسب .

( ٣ ) الظرفية - احتواء الشيء فى داخله شيئاً آخر ، كما يحتوى الظرف المظروف ، و . . . و .  
فتكون بمعنى : « فى » . ( انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٦ ص ٦٣ وهامشه .

( ٤ ) وقيل : إن اللام فى الآية الكريمة بمعنى : « عند » ، أى عند وقتها - ( كما جاء فى « المختضب »

لابن جنى ، ج ٢ ص ٣٢٣ ( ٥ ) سبق الكلام عليها ( فى ص ٤٥٨ ) .

( ٦ ) سبق فى رقم ٣ من هامش ٦٣ تعريفها وبيان أقسامها .

( ٧ ) جعلها بعضهم للاستعلاء الحسى فى مثل قوله تعالى : « ويخرون للأذقان . . . » وقول الشاعر : =

والرأى الشديد أنها إن دلت في السياق على المجاوزة ، أو : الاستعلاء دلالة واضحة كالتى في الأمثلة الواردة — جاز أن تكون من حروفهما ، وإلا طلبنا لها معنى آخر يظهر فيه الوضوح والإبانة .

٢١ — أن تكون لتوكيد النفي ، وهى الداخلة فى ظاهر الأمر — دون حقيقته —

على المضارع المسبوق بكون منفيّ ؛ وتسمى : « لام الجحود »<sup>(١)</sup> ؛ لسبقها بالنفي دائماً . نحو : ما كان الحق لينهزم ، ولم يكن الباطل لينتصر .

٢٢ — أن تكون بمعنى : « مع » كقوله تعالى فى التينى : ( ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ) ، أى : مع أموالكم .

٢٣ — أن تكون بمعنى « عند » المفيدة للتوقيت ؛ كقوله تعالى : ( هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر . . . ) ، أى : عند أول الحشر<sup>(٢)</sup> . . .

### حركة لام الجر :

تتحرك لام الجر بالكسرة إن دخلت على اسم ظاهر غير المستغاث<sup>(٣)</sup> فى نحو : يا لثقلادار للضعيف ؛ وتتحرك بالفتحة إن دخلت على ضمير ، إلا على ياء المتكلم ؛ فتكسر فى نحو : رب اغفر لى ، و . . .

\* \* \*

= ( فخر صريعاً للدين واللفم ) . . . وللاستعلاء المعنوى ( وهو المجازى ) فى مثل قوله تعالى : ( إن أحسنتم لأحسنتم ، وإن أسأتم فلها ) أى : إن أسأتم فعليها ، والأمر متوقف على موضوع معناها فى السياق .

( ١ ) تفصيل الكلام عليها فى باب : « النواصب » من الجزء الرابع .

( ٢ ) جاء فى تفسير : « صفوة البيان ، لمعانى القرآن » ما نصه : ( المعنى : عند أول الحشر .

واللام للتوقيت : كالتى فى قوله تعالى : « أقم الصلاة لذالك الشمس » ) ١ هـ .

أى : لتحولها وميلها عن وسط السماء إلى ما يليه .

ويقول المفسرون فى قوله تعالى : ( إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة . . ) ( إن لام الجر هنا

للتوقيت . أى : لوقت وقوعها ، كالتوقيت الذى فى قويم كتب الرسالة لسبع خلون من رمضان مثلاً . . .

( ٣ ) وغير المنادى المقصود به التعجب ؛ كالذى سبق فى رقم ١٢ من ص ٤٧٧ فإن اللام فيه

صالحة للفتح والكسر .

النحو الواقى — ثانى

حتى<sup>(١)</sup>: حرف جرّ أصلى ، وهو نوعان :

(١) نوع لا يجر إلا الاسم الظاهر الصريح<sup>(٢)</sup>. ومعنى : « حتى » فى هذا النوع الدلالة على انتهاء الغاية<sup>(٣)</sup>؛ ولهذا تسمى فيه : « حتى الغائية » ، نحو : تمتع بأيام الراحة حتى آخرها . والأكثر أن يكون الوصول إلى نهاية الغاية تدرجاً وتمهلاً ، أى : دفعات لا دفعة واحدة . والغالب كذلك أن يسجّر الأخير من الأشياء ، أو ما يتصل بالآخر مما يكون قبله مباشرة . نحو : ( شربت الكوب كله حتى الصبابة ، وأتممت الصفحة حتى السطر الأخير ) .

ونحو : ( سهرت الليلة حتى السحر ، وتنقلت فى الحديقة حتى الباب الخارجى ) . والغالب أيضاً أن تدخل نهاية الغاية فى الحكم<sup>(٤)</sup> الذى قبل « حتى » . إلا إذا قامت قرينة تدل على عدم الدخول ؛ نحو : قرأت الكتاب كله حتى الفصل الأخير ؛ فنهاية الغاية داخلة بقرينة تدل على الشمول والعموم ؛ هى كلمة : « كل » ، بخلاف : كدت أفرغ من الكتاب ؛ فقد قرأته حتى الفصل الأخير ؛ لأن كلمة : « كدت » التى معناها : « قاربت » تدل على أن بعضه الأخير لم يقرأ . . . وعلى هذا لا يستحسن الإتيان « بجحتى » فى مثل : قرأت الكتاب حتى ثلثه أو نصفه ، وإنما يجيء مكانها « إلى » .

(ب) نوع لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أن » المضمرة وجوباً وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . وأشهر معانى هذا النوع ثلاثة : الدلالة على انتهاء

(١) سيجىء فى ج ٤ م ١٤٩ ص ٣١٤ تلخيص مفيد لجميع أنواع « حتى » وتفصيل هام عن نوعها الجار .

(٢) المراد بالظاهر ما ليس ضميراً ، وبالصريح ما ليس مصدراً مؤولاً من « أن المصدرية » والجملة المضارعية بعدها .

(٣) أى : على أن المعنى قبله ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور به - كما سبق - وعلامته . صحة وقوع : « إلى » الدالة على انتهاء الغاية مكانه .

« وحتى » أحد حروف ثلاثة تدل على انتهاء الغاية - وقد سبق الحرفان الآخران : « إلى » فى ص ٤٦٨ و « اللام » فى ص ٤٧٢ - وإذا كانت « حتى » لانتهاء الغاية اقتضت أن ينقضى ما قبلها شيئاً فشيئاً ، لا دفعة واحدة ، ولا سريعاً ؛ فلا بد فى انقضائه من التدرج والتمهل - كما سيجىء - .

(٤) وهذا أحد الأوجه التى تخالف فيها : « إلى » . ومنها أيضاً ؛ أنه يجوز أن نقول : كتبت إلى الأخ رسالة ، ولا يصح : كتبت حتى الأخ رسالة ، لأن « حتى » الغائية تتطلب - كما سبق - أن =

الغاية ، كالتنوع السابق ، أو الدلالة على التعليل<sup>(١)</sup> أو الدلالة على الاستثناء<sup>(٢)</sup> إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين .

وهذا النوع — كما قلنا — لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أن » الناصبة للمضارع ، المقدرة وجوباً ، ومن صلتها الفعلية المضارعية<sup>(٣)</sup> ؛ نحو : أتقنْ عملك حتى تشتهر — اجتنب الكسب الخبيث حتى تسلمَ ثروتك — التاجر الحصيف يحرص على الأمانة حتى يزدادَ ربحه . . . ، ولا يصح أن تكون في هذه الأمثلة لانتهااء الغاية ؛ لأن انتهاء الغاية يقتضى انقطاع ما قبل : « حتى » وانتهاءه بمجرد وقوع ما بعدها وحصوله ، ولا يتحقق هذا في الأمثلة السالفة إلا بفساد المعنى ؛ إذ ليس المراد أن يتقن المرء عمله حتى يشتهر ؛ فإذا اشتهر ترك الإتقان . . . — ولا أن

= ينقضى المعنى قبلها شيئاً فشيئاً ، وعلى عدة دفعات حتى يصل إلى نهاية الغاية ؛ بخلاف « إلى » والكتابة لا تحتاج إلى هذا ، فناسبها « إلى » — كما يجوز أن تقول : انتقلت من البداية إلى الحاضرة ، ولا يحسن أن تقول : « حتى » الحاضرة ؛ لأن الأساليب الصحيحة الماثورة التزمت — أو كادت — بحىء : « إلى » الدالة على النهاية بعد : « من » الدالة على البداية .

ومنها : أن « حتى » قد تجر المصدر المنسبك من : ( أن المضمره وجوباً ، والفعل المضارع وفاعله ) ، نحو : أسرع حتى أدرك القطار ، أى : أن أدرك ، ولا يصح أسرع إلى أدرك القطار ؛ إذ لا تدخل « إلى » على الفعل مطلقاً إلا مع « أن » الظاهرة .  
فملخص الفروق خمسة :

أن : « إلى » تجر الظاهر والمضمر ، أما : « حتى » فلا تجر إلا الظاهر في أصح الآراء ، ويجب الاقتصاد عليه .

وأن : « نهاية الغاية » لا تدخل مع « إلى » إلا بقرينة ، والأمر بالعكس مع « حتى » فالغاية النهائية معها داخلة ، ولا تخرج إلا بقرينة .

وأن « إلى » تقتضى انقضاء ما قبلها — غالباً — بغير تمهل أو انقطاع . بخلاف « حتى » . ولهذا آثار في التعبير .

وأن « إلى » لا تدخل على المضارع بدون « أن » الظاهرة التى تنصبه ، بخلاف « حتى » فإنها تدخل عليه إذا كان منصوباً بأن المقدرة بعدها فتجر المصدر المنسبك .

وأن : « إلى » تجيء للدلالة على النهاية حين توجد : « من » الدالة على البداية ولا يصح بحىء : « حتى » .  
( ١ ) الدلالة على أن ما قبلها علة وسبب فيما بعدها . فهي مخالفة للام التعليل وأمثالها مما يكون ما بعده هو العلة  
( انظر رقم ٨ من ص ٤٧٥ ) .

( ٢ ) يحىء ببيان هذه الدلالة على الاستثناء — فى ص ٤٨٥ —

( ٣ ) للأداة : « حتى » الجارة للمصدر المنسبك من « أن » الناصبة للمضارع وصلتها ، عدة أحكام أخرى مكانها المناسب الذى ستذكر فيه تفصيلاً هو الجزء الرابع ، باب : « إعراب الفعل » حيث الكلام على : « النواصب » . . .

يحتجب الكسب الحبيث حتى تسلم ثروته ، فإذا سلمت لا يجتنبه . . . — ، ولا أن  
يحرص على الأمانة حتى يزداد ربحه ، فإذا ازداد تركها ، ليس المقصود شيئاً من هذا  
لفساده ؛ فهي في تلك الأمثلة للتعليل .

ومثال الدلالة على انتهاء الغاية : أقرأ الكتاب النافع حتى تنتهي صفحاته —  
يمتدّ الليل حتى يطلع الفجر . . .

أما دلالتها على الاستثناء فقليلة <sup>(١)</sup> .

---

(١) تفصيل الكلام عليها في الصفحة التالية مباشرة — كما أشرنا في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة —



.....  
.....

### زيادة وتفصيل :

( ١ ) قلنا فيما سبق<sup>(١)</sup> : إن «حتى» الجارة نوعان : نوع : يجر الاسم الصريح ، ومعنى هذا النوع الدلالة على الغائية ، أى : على نهاية الغاية ، فيجر الآخر ، أو ما يتصل بالآخر . ونوع يجر المصدر المنسبك من «أن» المضمرة وجوباً وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . ومعنى هذا النوع ، إما نهاية الغاية<sup>(٢)</sup> وإما التعليل ، وإما الاستثناء .

فمن معانى «حتى» : الدلالة على الاستثناء وهذا أقل — استعمالاً لها ، ولا يلجأ إليه إلا بعد القطع بعدم صحة واحد من المعنيين السابقين — ولا تجر فيه إلا المصدر المنسبك من «أن» الناصبة المستترة وجوباً ومن صلتها الفعلية المضارعية . وتكون «حتى»<sup>(٣)</sup> فى هذه الحالة بمعنى «إلا» الاستثنائية . والغالب أن يكون الاستثناء منقطعاً ، فتكون «إلا» فيه بمعنى «لكن» أى : يصح أن يحل محلها : «لكن»

( ١ ) فى ص ٤٨٢ .

( ٢ ) يفهم من هذا أن «حتى» لا بد أن تكون لنهاية الغاية إذا كان المجرور بها اسماً صريحاً ، ولا عكس ؛ فلا يلزم من كونها للغاية أن يكون المجرور بها اسماً صريحاً . لا يلزم هذا ؛ لجواز أن يكون مصدرأ مؤولاً من أن المصدرية وصلتها الجملة المضارعية .

( ٣ ) قد تكون : «حتى» مع «أن» المستترة بمعنى : (إلا أن) ؛ فيكون الاستثناء منقطعاً ، مع ملاحظة أن أداة الاستثناء ، هنا مقصورة على : «إلا» وحدها . أما الحرف : «أن» الذى يليها فلا شأن له بالاستثناء ، وإنما جىء به لمجرد التفسير والإيضاح .

وقد يكون الاستثناء — أحياناً — متصلاً كما فى بعض الأمثلة التى عرضت ، وكما فى نحو : لا أجيب الصديق حتى يدعنى لمزاملته ؛ أى : لا أجيبه وقتاً إلا وقت دعوى . ببقاء النفى الذى قبل «حتى» على حاله بعد تأويلها — كما هو الأغلب — فالاستثناء متصل مفرغ للظرف ، ولا تصاح «حتى» غائية ، لأن عدم الإجابة لا يقع تدريجاً على دفعات ؛ إذ الإجابة لا تمتد ولا تتطاول إلى زمن الدعوة ، بل إنها لا تكون قبل الدعوة ، ولا تصلح أن تكون «تعليلية» ؛ لأن عدم الإجابة ليس سبب الدعوة . فلم يبق إلا أن تكون بمعنى الاستثناء ، وهو صالح هنا أن يكون متصلاً ؛ فلا يعدل إلى الانقطاع . وبثله قوله تعالى : (وما يعلمان من أحد حتى يقولاً إنما نحن فتنة . . . ) ، أى : ما يعلمان من أحد وقتاً (أى : فى وقت ) إلا وقت أن يقولوا . . . ولهذا المسألة بيان أشمل ، يستوعب جوانبها الهامة المختلفة ، وهو فى ج ٤ م ١٤٩ باب : «النواصب» ص ٣١٤ وما بعدها : حيث الكلام المفصل عن «حتى» وأنواعها ، وكثير من الأمثلة الأخرى .

التي تفيد الابتداء والاستدراك معاً ؛ ( فيكون الاستثناء منقطعاً ) ؛ نحو :  
لا يذهب دم القتيل هدرًا حتى تَشَارُ<sup>(١)</sup> له الحكومة . أى : إلا أن تثار له  
الحكومة ، بمعنى : لكن تثار له الحكومة ؛ فلا يذهب هدرًا . والغالب في هذا  
المثال — وأشباهه — أن يبقى النفي الذي قبل « حتى » على حاله بعد تأويلها بالحرف  
« إلا » .

ولا يصح في المثال السالف أن تكون : « حتى » للغاية ؛ لأن « حتى » الغائية  
— كما عرفنا — إذا وقع ما بعدها وتحقق معناه توقف المعنى الذي قبلها ، وانقطع .  
يترتب على هذا أن الحكومة حين تثار للقتيل ، ينقطع عدم ذهاب دمه هدرًا ؛  
وانقطاعه وتوقفه يؤدي — حتمًا — إلى وقوع ضده وحصوله ؛ أى : إلى أن دمه يذهب  
هدرًا . وهذا فاسد .

وشيء آخر يمنع أن تكون « حتى » غائية في المثال ؛ هو : أن ما قبلها لا ينقضي  
شيئًا فشيئًا .

وكذلك لا تصح أن تكون : « حتى » « تَعْلِيلِيَّة » ، لأن ما قبلها — هنا —  
ليس علة وسببًا فيما بعدها ؛ إذ عدم ذهاب دمه هدرًا بالفعل ليس هو السبب في  
انتقام الحكومة له ؛ لأن هذا يناقض المراد ، وإنما الانتقام له فعلاً وواقعاً هو  
السبب في عدم ذهاب دمه هدرًا ، إذ السبب لا بد أن يسبق المسبب ، ويوجد  
قبله ؛ ليحيى بعده ما ينشأ عنه ، ويترتب عليه ، وهو : المسبب ، فأخذ الثأر لا بد  
أن يتحقق بطريقة عملية توجد أولاً . ليوحد بعدها عدم ذهاب الدم هدرًا ، لا العكس .

وإذا كانت « حتى » في المثال السابق وأشباهه لا تصلح أن تكون غائية ولا  
تعليلية فلا مفرّ بعدهما من أن تكون بمعنى : « إلا » الاستثنائية ، في استثناء منقطع ؛  
أى : أنها بمعنى : « لكن » التي تفيد الابتداء والاستدراك معاً — كما أسلفنا —  
ومن الأمثلة :

١ — كل مولود يولد جاهلاً بالشرّ حتى يتعلّمه من أسرته وبيئته . بمعنى

(١) تثار ؛ أى : تأخذ بثأره ، وتقتص له من الجاني .

. . . . .  
 . . . . .

إلا أن يتعلمه . أى : لكن يتعلمه . فلا تصلح أن تكون « غائية » ؛ لأن ما قبلها هنا لا يقع متدرجاً متطاولاً بحيث يمتد إلى ما بعدها . بل يقع دفعة واحدة . ولا تصلح أن تكون « تعليلية » ، لأن ولادة الجاهل بالشر ليست هى العلة المؤثرة فى أمر التعلم ، ولا السبب المباشر فيه ؛ إذ العلة لا يتخلف أثرها ؛ فلا بد أن يتحقق بتحقيقها المعلول ، ويوجد بوجودها : لأن العلة لا يتأخر عنها المعلول ، فلم يبق إلا أن تكون « حتى » ، بمعنى : « إلا » فى استثناء منقطع ، أى : بمعنى : « لكن » المشار إليها .

٢ - ناديتك حتى نحصد القمح بعد ساعات ؛ فالنداء ليس فيه تمهل وتدرج يمتدان إلى وقت الحصد ، وليس سبباً مباشراً فى الحصد .

٣ - افح نوافذ الحجرة حتى يشتد البرد ليلاً . . . ويقال فيه ما سبق<sup>(١)</sup> . . .

( ب ) من الأمثال : « ما سَلَّمَ القادِمُ العَزيزُ حَتَّى <sup>(٢)</sup> ودَّع » . ( وهو مثل "

( ١ ) وفى معانى الحروف الثلاثة : ( حتى - اللام - إلى ) يقول ابن مالك :

لِلْإِنْتِهَاءِ : « حَتَّى » ، وَ « لَامٌ » ، وَ « إِلَى »      وَ « مِنْ » ، وَ « بَاءٌ » يُفْهَمَانِ بَدَلًا  
 وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشَبْهِهِ ، وَفِي      تَعْدِيَةٍ أَيْضًا ، وَتَعْلِيلٍ ، قُفِي  
 [ وَزَيْدٌ . . . . . ]

( قفى ، أى : 'نسب وعرف' ) .

سرد ابن مالك فى هذين البيتين وكلمة من أول الثالث - عدة معان لعدد من الحروف ؛ فبين أن : « حتى » و « اللام » و « إلى » تشترك فى تأدية معنى واحد ؛ هو : الانتهاء . وأن « من » و « الباء » يشتركان فى معنى واحد ؛ هو : البدلية . وأن اللام - بعد ذلك - تفيد معنى الملك وشبهه ، والتعدية ، والتعليل ، وقد تقع زائدة . واكتفى بهذه المعانى القليلة التى سردها لعدد من حروف الجر سرداً مختلطاً مبتوراً ومن أسبابه ضيق الأوزان الشعرية وقيودها التى لا تتسع لما يتسع له النثر . وقد تداركنا الأمر بالشرح والترتيب المناسبين .

( ٢ ) ويلاحظ أن « حتى » فى هذا المثال حرف ابتداء : لوقوع الماضى بعدها ؛ فليست حرف جر ؛ إذ الجارة لا بد من دخولها - كما عرفنا - على اسم صريح أو على مصدر منسبك من « أن » وصلتها الجملة المضارعية .

.....  
 .....  
 يقال فيمن قصرت مدة زيارته) . أى : ما سلم في زمن ؛ لكن ودّع فيه ، أو :  
 ما سلم في زمن إلاّ زمنًا ودّع فيه<sup>(١)</sup> .

ومن المستحسن التخفيف من استعمال « حتى » التي بمعنى « إلاّ » قدر  
 الاستطاعة ؛ لأن فهم المراد منها ، والتمييز بينها وبين نوعيها الآخرين — لا يخلو  
 من صعوبة ، ولأن كثيراً من النحاة لا يوافق على أنها تكون بمعنى « إلا » ويتأول  
 الوارد منها .

( ح ) وضح مما تقدم أن « حتى » الجارة بنوعيها لا تدخل على جملة ، لأن التي  
 تدخل على الجملة ( الاسمية أو الفعلية ) نوع آخر ، يسمى : « حتى الابتدائية »<sup>(٢)</sup>  
 وسيجىء تفصيل الكلام عليها في موضعها المناسب<sup>(٣)</sup> . . . .

\* \* \*

( ١ ) ففيه نوع شبه بما مر في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥ برغم الاختلاف في نوع : « حتى » .

( ٢ ) وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية ( أى : نهاية ) لشيء قبلها ( كما جاء في الخضرى -

ج ٢ باب « العطف » عند الكلام على « حتى » ) .

( ٣ ) باب التواصب ، ج ٤ ص ٢٥٢ م ١٤٩ .

الواو ، والتاء : حرفان أصليان للجر ، ومعناها القسم<sup>(١)</sup> - غير الاستعطاف<sup>(٢)</sup> -  
ولا يصح أن يذكر معهما جملة القسم ، وهما لا يجزان إلا الاسم الظاهر . والتاء  
تفيد مع القسم التعجب<sup>(٣)</sup> . ولا تجر من الأسماء الظاهرة إلا ثلاثة : ( الله - رب -  
الرحمن ) ومن الشذوذ أن تجر غير هذه الثلاثة .

فمن أمثلة واو القسم قول الشاعر :

فلا وأبيك ما في العيش خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

ومن أمثلة تاء القسم قوله تعالى : ( وتالله لأكيدنّ أصنامكم . . . )<sup>(٣)</sup> .

ويجرى على الحرفين السابقين ما يجرى على كل حروف القسم من جواز الحذف<sup>(٤)</sup>  
مع بقاء المقسم به مجروراً بشرط أن يكون هو لفظ الجلالة ( أى : الله ) .

\* \* \*

( ١ ) أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٧٧ إلى أن أحرف القسم المشهورة أربعة : « اللام » وقد  
سبق الكلام عليها هناك ، وكذلك « الواو والتاء والباء » ، وسيجيء الكلام على الثلاثة هنا ، والصحيح أن  
« الواو » و « التاء » أصليان في القسم ، وليسا نائبين فيه عن « الباء » وليست الباء بعدها مقدرة تجر  
الاسم ؛ لأن هذا تعقيد لا داعي له . وقد أشرنا أيضاً في تلك الصفحة إلى أن بعض العرب يستعمل الحرف  
« من » ( بكسر الميم أو ضمها ) حرف قسم ، ولا يكاد يجر به إلا كلمة : « الله » . نحو : من  
الله لأصاحبك . وأندر من هذا استعمال كلمة : « ها » حرف قسم بعد كلمة : « إى » : ، بمعنى :  
نعم أو بدونها . ولا داعي اليوم لاستعمال هذه اللغات النادرة ، بالرغم من جواز استعمالها .  
( ٢ ) إيضاحه في ص ٩٧ و ٩٨ .

( ٣ و ٣ ) جاء في « المغنى » ج ١ حرف التاء المفردة ما نصه : ( « التاء حرف جرّ ، معناه : « القسم »  
ويختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا : تَرَبَّى وتَرَبَّ الكعبة ، وتالرحمن . قال الزمخشري  
في قوله تعالى : « وتالله لأكيدنّ أصنامكم » . . - الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها - يريد  
أنها تحل محلها - والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التعجب ؛ كأنه تعجب من تسهيل الكيد على  
يده وتأتيه ، مع عتوّ تمرؤذ وقهره . » ١ هـ

وجاء في حاشية الامير التي على هامشه ما نصه : ( « قوله : ويختص بالتعجب » أى : أن المقسم  
عليه بها لا بدّ أن يكون غريباً ) ١ هـ كلام المغنى .

وجاء في القاموس المحيط ( آخر الجزء الرابع ، باب الألف اللينة ) ما نصّه تحت عنوان « التاء » :  
( . . . حرف جر للقسم ، ويختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا : تَرَبَّى - وتربّ الكعبة -  
وتالرحمن ) ١ هـ

( ٤ ) لحذف حروف الجر - ومنها حروف القسم - موضوع مستل للبحث في ص ٢٢٢

## ملاحظة :

حرف « الواو » أنواع متعددة ، لكل نوع استعمال خاص يؤدي إلى معنى معين . ومن أنواعه « واو : رب » حيث ينوب عن « رب » جوازاً بعد حذفها في مواضع محددة يأتي بيانها<sup>(١)</sup> — ولا يتحتم أن تكون هذه الواو نائبة عن « رب المحذوفة — كما سنعرف — .

\* \* \*

الباء : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً<sup>(٢)</sup> ، ويؤدي عدة معان ، أشهرها خمسة عشر :

١ — الإلصاق حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : أمسكت باللص ، ومررت بالشرطي .  
فغنى أمسكت به : قبضت على شيء من جسمه ، أو مما يتصل به اتصالاً مباشراً ؛ كالثوب ونحوه . وهو — عند كثير من النحاة — أبلغ من : أمسكت اللص ؛ لأن معناه مع « الباء » ، المنع من الانصراف منعاً تاماً .

ومن الإلصاق الحقيقي قول الشاعر :

سقى الله أرضاً لو ظفرتُ بتربها كحاتُ بها من شدة الشوق أجفاني  
ومعنى مررت بالشرطي : ألصقت مروري بمكان يتصل به . . .

٢ — السببية أو التعليل ( بأن يكون ما بعدها سبباً وعلّة فيما قبلها ) . نحو :  
كل امرئ يكافأ بعمله ، ويعاقب بتقصيره . أى : بسبب عمله ، وبسبب  
تقصيره<sup>(٣)</sup> . . . وقول الشاعر :

إنما ينكر الدياناتِ قومٌ هم — بما<sup>(٤)</sup> ينكرونه — أشقياء  
وقول الآخر :

جزى الله الشدائد كل خير عرفت بها عدوى من صديق . . .  
والمراد : هم أشقياء بسبب ما ينكرونه — وعرفت بسببها<sup>(٥)</sup> . . .

٣ — الاستعانة ، ( بأن يكون ما بعد الباء هو الآلة للحصول المعنى الذي قبلها )<sup>(٥)</sup>

(١) في ص ٥٢٨ .

(٢) وأحسن لغاته أن يتحرك بالكسر في جميع أحواله .

(٣) وقوله تعالى في بعض الأمم البائدة : ( فأخذهم الله بذنوبهم . . . ) أى : أهلكتهم بسبب ذنوبهم .

(٤) الجار والمجرور متقدم لفظاً فقط ولكنه متأخر في إعرابه .

(٥) ( هـ ، هـ ) الفرق بين باء الاستعانة وباء السبب ، أن « با السببية » داخلة على السبب الذي أدى إلى =

نحو : سافرت بالطيارة - رصدت الكوكب بالمنظار ، وهذا المعنى هو والإلصاق أكثر معانيها استعمالاً .

٤ - الظرفية ؛ نحو قوله تعالى : ( ولقد نصبركم الله بيدر . . . ) . أى : فى بدر .

٥ - التعدية ، أو : النقل ( وهى التى يستعان بها - غالباً - فى تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به ، كما تُعديه همزة النقل ) ، نحو : ذهبت بالمريض إلى الطبيب ، بمعنى : أذهبتُهُ . وقعدتُ بفلان همته عن الطموح ، بمعنى : أقعدتُهُ . . .

٦ - أن تكون بمعنى كلمة : « بدل » <sup>(١)</sup> ، ( بحيث يصح إحلال هذه الكلمة محلَّ « الباء » من غير أن يتغير المعنى ) ، مثل : ما يرضينى بعملى عملٌ آخر - أرتضى بالملاكمة رياضة أخرى . أى : ما يرضينى بدل عملى عملٌ آخر ، - أرتضى بدل الملاكمة <sup>(٢)</sup> رياضة أخرى .

= حصول المعنى الذى قبلها ، وتحقيقه سلباً ، وإيجاباً ؛ نحو : مات الرجل بالمرض ، أى : بسبب المرض ، وأن « باء الاستعانة » داخلة على أداة الفعل وآلته التى هى الواسطة بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالمفتاح - قطعت اللحم بالسكين - كتبت الرسالة بالقلم .  
( ١ ) هل هناك فرق بين : « البديل ، والعوض » ؟ الجواب فى هامش الصفحة الآتية .

( ٢ ) إذا كانت الباء بمعنى : « بدل » فالأكثر دخولها على المتروك ؛ ( أى : على الشيء الذى لم يؤخذ للاستغناء عنه بأخذ غيره ، بدلا منه ) كالأمثلة المعروضة ، وكقوله تعالى فى الكفار : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى . فا رجحت تجارتهم ، وما كانوا مهتدين ) ويصح دخول « الباء » على المأخوذ لا المتروك ، فقد جاء فى المصباح مادة : « بدل » ما نصه : « ( أبدلته بكذا إبدالاً ، بحيث الأول ، وجعلت الثانى مكانه ) » . اهـ

وفى مختار الصحاح ، مادة : « بدل » ما نصه : « ( الأبدال قوم من الصالحين لا تدخلو الدنيا منهم ، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر ) » . اهـ

وجاء فى تاج العروس - مادة : « بدل » - ما نصه :

( « قال ثعلب ، يقال : أبدلت الخاتم بالخلقة ، إذا نحتت هذا وجعلت هذه مكانه ، وبدلت الخاتم بالخلقة إذا أذبتة ، وسويته حلقة . وبدلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتا وجعلتها خاتماً . قال : وحقيقته أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجوهره بعينها . والإبدال : تنحية الجوهره واستئناف جوهره أخرى . وقال أبو عمرو : فعرضت هذا على المبرد فاستحسنه ، وزاد فيه فقال : وقد جعلتُ العرب أبدلتُ مكان بدلتُ . . . » ) . اهـ

وجاء فى تفسير الألوسى لقوله تعالى : « ولا تبدلوا الخبيث بالطيب » مثل ما سبق من كلام ثعلب ، =

ومنه قول الشاعر :

إن الذين اشتروا دنياً بآخرةٍ وشِقْوَةً بنعيمٍ ، ساء ما فعلوا  
٧ - العيوض<sup>(١)</sup> (أو : المقابلة) ؛ نحو : اشتريت الكتاب بعشرة دراهم  
واشتراه أخى بأحدَ عَشَرَ . . .

٨ - المصاحبة<sup>(٢)</sup> ؛ نحو قوله تعالى : ( اهْبِطْ بِسَلَامٍ ) ، ونحو : سافر  
برعاية الله ، وارجع بعنائه . أى : مع سلام - مع رعاية الله - مع عنايته .  
٩ - التبعية ، أو : البعضية ، ( بأن يكون الاسم المجرور بالباء بعضاً من  
شئ قبلها ) . نحو قوله تعالى : ( عِينًا يشرب بها المقربون ) ، أى : منها ،  
وقولهم : حفَلت المائدة ؛ فتناولت بها شهى الطعام ، ولذيذ الفواكه . أى :  
تناولت منها<sup>(٣)</sup> . . .

= وزاد شاهداً آخر لدخول الباء على المأخوذ ، هو قول الطفيل لما أسلم :

«وبدل طالعى نحسى بسعد» اهـ

ولا فرق في هذا بين أن يكون ما تعلق به الجار والمجرور هو الفعل : « بدل » وفروعه ، وما تصرف  
منه ، أم غيره - بقرينة - كعض الأمثلة التى عرضناها . ومن الأمثلة الأخرى قول عُروة بن الورد :

فلو أنى شهدت أباً سعادٍ غداة غدا بمهجته يفوق

فديت بنفسه نفسى ومالى ولا آلوك إلا ما أطيع

( يفوق : يجود بها ويلفظها ساعة الاحتضار ) ، يريد : فديت بنفسى ومالى نفسه . أى : قدسهما  
فداء له ، وبدلاً منه .

( ١ ) المراد بالموض : دفع شئ من جانب ، في نظير أخذ شئ يقابله من جانب آخر . والفرق  
بين العوض والبدل ، أن العوض هو دفع شئ في مقابلة آخر . أما البدل فهو اختيار أحد الشئين وتفضيله  
على الآخر من غير مقابلة من الجانبين كأن يكون أمامك شيان لتختار أحدهما ؛ فتقول أخذ هذا بدل  
الآخر من غير أن يكون هناك تعويض . وهذا هو الشائع ، وقيل : البدل أعم مطلقاً ؛ فهو الدال على  
اختيار شئ وتفضيله على آخر ؛ سواء أكان هناك مقابلة وعوض أم لا . والحكم في هذا للقرينة ؛ فهى  
التى تعين المراد وتوجه ذهن إليه .

( ٢ ) سبق توضيحها في رقم ٢ من هاشم ص ٤٦٩ ؟ عند الكلام على : « إلى » . وقد يعبر عنها

أحياناً ، « بالمعية » -

( ٣ ) ومثل قول المتنبي يمدح :

فإن نلت ما أملت منك فربما شربت بماءٍ يُعجزُ الطيرَ وردهُ



١١ - المجاوزة<sup>(١)</sup> ؛ نحو قوله تعالى : ( فاسأل به خبيراً ) . أى : عنه . وقوله تعالى فى وصف المؤمنين يوم القيامة : ( يسعى نورهم بين أيديهم ؛ وبأيمانهم ) ، أى : عن إيمانهم ، وقوله تعالى : ( ويومَ تَشَقَّقُ السماء بالغمام ) ، أى : عن الغمام . . .

١٢ - الاستعلاء - فترادف : على - ؛ كقولهم : من الناس من تأمَنهُ بدينار فيخون الأمانة ، ومنهم من تأمَنه بقنطار من الذهب فيصونه ويؤديه كاملاً ، أى : على دينار ، وعلى قنطار .

١٣ - أن تكون بمعنى : « إلى » ، نحو قوله تعالى : ( وقد أحسنَ بى إذ أخرجنى من السجن . . . ) . بمعنى أحسنَ إلىَّ .

١٤ - التوكيد<sup>(٢)</sup> ؛ ( وهى الزائدة ) جوازاً فى مواضع معينة ؛ منها : الفاعل ؛ نحو قوله تعالى : ( وكفى بالله شهيداً ) والمفعول به نحو قوله تعالى : ( ولا تُلْقُوا بأيديكم إلى التَّهْلُكَةِ . . . ) والمبتدأ نحو : بحسبك البراعة الفنية ، وخبر الناسخ ؛ مثل : ليس المال بمغنٍ عن التعلّم<sup>(٣)</sup> . . . . والتقدير : كفى الله - ولا تلقوا أيديكم - حسبك البراعة - ليس المال مغنيا . . . - كما يجوز زيادتها فى المبتدأ الواقع بعد « إذا الفجائية » ؛ نحو : نزلت البحر فإذا بالماء بارد<sup>(٤)</sup> . وكذلك يجوز زيادتها فى لفظين من ألفاظ التوكيد المعنوى ، هما : « نفس ، وعين » ؛ مثل : خرج الوالى نفسه ، أو بنفسه - يتفقد أحوال الناس - كلمت الوالى نفسه ، أو بنفسه وهو يراقب عماله - سلّمت على الوالى

( ١ ) سبق إيضاح معناها وأقسامها فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٣ .

( ٢ ) سبق معنى التوكيد المستفاد من الحرف الزائد ، فى أول هذا الباب ص ٤٥٠ ، وكذلك فى الجزء الأول ( م ٥ ص ٦٥ ) . أما مواضع زيادة الباء . فتوضحها الأمثلة الآتية هنا ، وفى ص ٤٩٥ حيث بيان الحكم على زيادتها من ناحية القياس والسمع

( ٣ ) ومثل قوله تعالى : ( « أليس الله بأحكم الحاكمين » ) وفى قول الشاعر :

ليس التدين بالكلام ، وإنما صدق الفعال أمانة المتدين  
ومثل آخر البيت الآتى :

أفسدت بالمنّ ما أسديت من حسنٍ ليس الكريم - إذا أعطى - بمنّانٍ  
( ٤ ) سبقت الإشارة لهذا فى ص ٢٨١ .

نفسه ، أو بنفسه وهو مقبل — ومن الممكن وضع كلمة : « عين » مكان كلمة : « نفس » في الأمثلة السَّالفة ونظائرها ، حيث تعرب « الباء » زائدة ، وما بعدها مجرور اللفظ في محل رفع أو نصب ، أوجر — على حسب حاجة الجملة في تلك الاستعمالات الصحيحة الفصيحة <sup>(١)</sup> .

وتزاد وجوباً في الاسم بعد صيغة : « أَفْعِلْ » المستعملة في التعجب القياسي ؛ نحو : أعْظِمِ بِالْحَسَنِ <sup>(٢)</sup> — بشرط ألا يكون الاسم مصدرأ مؤولا من « أَنْ أو أَنْ » والصلة <sup>(٣)</sup> — فإن كان المصدر مؤولا من إحداهما ومعها صلتها جاز حذف « الباء » وذكرها ، إلا في الرأى الذى يوجب هنا ذكرها قبل « أَنْ » المشددة ومعمولها ، وهو رأى يُفْرَق بينهما في هذه الصورة وحدها من غير داع — كما أشرنا <sup>(٤)</sup> .

وكذلك تزداد وجوباً في مثل : « جاء القوم بأَجْمَعِهِمْ » — بفتح الميم أو ضمها — فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكّد ، وأن تسبقها « الباء » الزائدة الجارة . وهى زائدة لازمة لا تفارقها . وتعرب كلمة : « أجمع » توكيداً مجرور اللفظ وله محل إعرابى على حسب الجملة .

\* \* \*

اتصال ما « الزائدة بالباء » :

يصح زيادة الحرف : « ما » بعد « باء » الجر ؛ فلا يؤثر هذا الحرف الزائد في معناها ، ولا في عملها ؛ بل يبقى لها كل اختصاصها الذى كان قبل اتصالها بالحرف الزائد ؛ نحو قوله تعالى : ( فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ) ، أى : من الله ، وبسببها <sup>(٥)</sup> . . .

(١) كما سيحىء في ص ٤٩٦ — أما البيان فى الجزء الثالث ، باب : التوكيد ، م ١١٦

ص ٤٩٠ و ٥٠٤

(٢ ، ٢) لهذا إشارة فى ص ٥٣٢ ؛ وانظر — للأهمية — رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ و ج ٣

ص ٢٧٩ م ١٠٨ باب : « التعجب » . (٣) فى رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ .

(٤) ويشير إلى هذا ابن مالك — آخر الباب — فى هامش ص ٥١٥ حيث يقول :

وَبَعْدَ « مِنْ » و « عَنْ » ، و « بَاءِ » زِيدَ « مَا » فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا  
أى : زِيدَتْ « مَا » بعد كل واحد من هذه الثلاثة فلم تَعْقُ (لم تَمْنَعْ) عن العمل الذى عرفناه له .

## زيادة وتفصيل :

تعددت هنا الأمثلة للباء الزائدة كى تدل على أنها تزداد فى الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ ، وخبره ، وخبر الناسخ . وقد تزداد فى غير ذلك قليلا .

بقى أن نسأل : أزيادتها قياسية أم سماعية <sup>(١)</sup> ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إن الزائدة فى الفاعل تكون واجبة فى فاعل فعل التعجب الذى صيغته القياسية : « أفعل » ، مثل : أصلح بنفسك ، وأحسن بعمالك ؛ بمعنى : ما أصلح نفسك !! وما أحسن عملك !!

وتكون جائزة ، فى فاعل : « كَفَى » . مثل : كفى بالله شهيداً .

أما الزائدة فى المفعول به فغير مقيسة . ولو كان مفعولاً به للفعل : « كفى » نحو : كفى بالمرء عيباً أن يكون نمّاماً .

وقول الشاعر :

كفى بالمرء عيباً أن تـَـرَـاه له وجه وليس له لسان

ويستثنى من هذا زيادتها فى مفعول الأفعال الآتية : ( عرف - علم بمعنى : عرف - جهد - سمع - أحسن ) . فإن هذه الزيادة جائزة .

والزائدة فى المبتدأ والخبر غير قياسية ؛ إلا فى مثل الأنواع المسموعة <sup>(٢)</sup> كثيراً منها

(١) راجع فيما يأتى : المعنى ، حرف الباء ، وحاشية الصبان - ج ٢ - باب : « حروف الجر » عند الكلام على : « الباء الجارة » .

(٢) ما المراد هنا من المسموع ؟ أهو عام بعد كلمة : « كيف » يشمل إدخال الباء على المبتدأ الاسم الظاهر ، وعلى الضمير مطلقاً ؛ ( لتكلم أو لمخاطب ، أو لغائب ، من غير تقييد بنوع الضمير المسموع ولا بلفظه ) ، وكذلك إدخالها على المبتدأ الذى يلى « إذا » الفجائية بغير تقييد ؟ - أم أن المراد هو الاقتصار على نص الضمير المسموع لفظاً ونوعاً بعد « كيف » وعلى الاسم الظاهر ، وكذلك على نص المبتدأ المسموع لفظاً ونوعاً بعد « إذا » الفجائية ؟

الأحسن الأخذ بالرأى الأول الذى يفيد العموم فى هذين الموضعين ؛ فيبيح زيادة الباء فى صدر المبتدأ التالى : « كيف » و « إذا » الفجائية مطلقاً من غير تقييد باسم ظاهر ، ولا ضمير ، ولا نوع من =

.....  
 .....  
 — كالتى بعد : « كَيْفَ » و « إِذَا » وقبل كلمة : « حَسَبَ » — كقول الشاعر :

وقفنا ، فقلنا إليه عن أمّ سالمٍ وكيف بتكليم الديار البلاقع ؟

ونحو : كيف <sup>(١)</sup> بك إذا اشتد الأمر — أصغيت فإذا بالطيور <sup>(٢)</sup> مغردة — بحسبك علم نافع ،

أما زيادتها فى خبر : ( « ليس » ، وخبر : « ما » النافية ، وخبر : « كان » المنفية ) ، فقياسية فى الثلاثة — بالشروط الهامة ، والتفصيلات المعروضة فى مكانها الأنسب <sup>(٣)</sup> —

وزيادتها جائزة <sup>(٤)</sup> — فى كلمتى : النفس ، والعين ، عند استعمال لفظهما فى <sup>(٥)</sup> التوكيد ؛ مثل : اخترقت الطائرات السحاب نفسه أو بنفسه ، واجتازت الغلاف الهوائى عينه أو بعينه . قطعت السيارات نفسها أو بنفسها ، الصحراء . وقول على — رضى الله عنه — : « من نظر فى عيوب الناس فأنكرها ، ثم رضىها لنفسه ؛ فذاك الأحمق بعينه » .

---

= أحدهما . وهذا رأى هو الأقوى الذى تؤيده الشواهد الكثيرة الفصيحة . أما زيادتها قبل « حسب » فقصور على لفظها ذاته .

( ١ ) وكذلك قول النابغة — كما نقله الأساس ، ج ١ ص ١٣٧ مادة : « جنح » — ونصّه :

يقولون حصن ثم تأبى نفوسهم فكيف بحصن والجبال جنوح .

وأصل الجملة فى : « كيف بك » — كما سبقت الإشارة لهذا ج ١ — هامش رقم ٢ من ص ٣٠٥ م ٣٣ . هو : — كيف أنت ؟ فلما زيدت الباء الجارة وجب تغيير الضمير : « أنت » ؛ لأنه ضمير المخاطب مقصور على الرفع ؛ فأتينا بضمير يؤدى معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر وهو « كاف الخطاب » فالكاف مجرورة لفظاً فى محل رفع مبتدأ . ومثلها : « الباء » فى نحو : خرجت فإذا بالشمس طالعة . وكذلك فى بيت النابغة — زائدة فى المبتدأ المحرور لفظاً المرفوع محلاً ، ( كما سيأتى فى رقم ٢ ) .

( ٢ ) مثال للمبتدأ الواقع بعد « إذا » الفجائية وقد دخلته الباء الزائدة . ومثله ما سبق فى رقم ١

( ٣ ) ج ١ م ٤٧ ص ٥٨٩ موضوع : « نفى الأخبار فى باب : « كان » مع زيادة باء الجر . »

( ٤ ) كما سبق فى ص ٤٩٣

( ٥ ) إيضاح هذا فى باب التوكيد ج ٣ ص ٤٩ م ١١٦ .

١٥ - الدلالة على القسم ؛ وهذا من أكثر استعمالاتها ، وهى الأصلة فيه دون حروفه السابقة ( اللام ، الواو ، التاء ، مِّن . . . ) وتشاركها فى جواز حذفها مع بقاء الاسم المحرور بها على حاله ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلالة ( الله ) ولكنها تخالف تلك الحروف فى ثلاثة أمور تنفرد بها ، ولا يوجد واحد منها فى حرف آخر من حروف القسم ، غير الباء ؛ هى :

١ - جواز إثبات فعل القسم وفاعله مع الباء أو حذفهما ؛ نحو : أقسم بالله لأعاونن الضعيف ، أو بالله لأعاوننن الضعيف . أما مع غير الباء فيجب حذف فعل القسم وفاعله .

ب - وجواز أن يكون المقسم بالباء اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بارزاً ؛ نحو : بربّ الكون لأعملنّ على نشر السلام - بك لأنزلن عند رغبتك الكريمة . أما غير الباء فلا يجر إلا الظاهر .

ج - وجواز أن يكون القسم بالباء « استعطافياً » <sup>(١)</sup> ( وهو الذى يكون جوابه إنشائياً ) ؛ نحو : بالله ، هل ترحم الطائر الضعيف ، والحيوان الأعجم ؟ بربك ، أموافق أنت على تأييد الضعفاء ؟ وقول الشاعر <sup>(٢)</sup> :

بعيشك هل أبصرت أحسن منظرًا — على ما رأيت عيناك من هرقى مصر ؟

أما القسم بغير الباء فقصور - فى رأى الغالب - على القسم غير الاستعطافى .

\* \* \*

( ١ ) سيجىء فى : « الزيادة والتفصيل » أن القسم نوعان : « استعطافى » ، و « غير استعطافى » ، أو خبرى . وإيضاح كل . وما يطلبه . . . مع بسط الكلام على جواب القسم . ولهذا البحث مناسبة أخرى هامة فى ج ٤ م ١٥٨ ص ٤٧٢ ؛ وبن المفيد الاطلاع عليه ، توفية الموضوع .

( ٢ ) سيماد هذا البيت فى ص ٥١٠ لمناشبة أخرى .

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) كل حرف من أحرف القسم الأربعة<sup>(١)</sup> هو ومجروره يتعلقان معاً بالعامل : « أحلف » ، أو : « أقسم » ، أو : نحوهما من كل فعل يستعمل في القسم ، ومن فعل القسم وفاعله تتكون الجملة الفعلية الإنشائية : التي هي : « جملة القسم » . ولا بد أن تكون فعلية ؛ سواء أذكر الفعل أم حذف . لكن ليس من اللازم أن يكون الفعل « صريحاً » في دلالة على القسم كالأفعال السابقة ؛ فهناك ألفاظ أخرى يسمونها : « ألفاظ القسم غير الصريح » وهو الذي لا يُعرف منه بمجرد سماعه أن الناطق به حالف ؛ بل لا بد معه من قرينة ؛ ومن أمثلته الأفعال : شهد - عليم<sup>(٢)</sup> - آلى . . . ؛ نحو : أشهد لقد رأيت الغلبة للحق آخر الأمر - علمت لقد فاز بالسبق من أحسن الوسيلة إليه - والقرينة هنا : « اللام » ، وقد « الداخلان على الجواب - غير أن » الجملة القسمية التي من هذا النوع خبرية لفظاً .

ولا بد لجملة القسم من جملة بعدها تسمى : « جواب القسم »<sup>(٣)</sup> . بيان ذلك : أن الغرض من « جملة القسم » إما تأكيد المراد من جملة تجيء بعدها ، وإزالة الشك عن معناها ؛ بشرط أن تكون هذه الجملة الثانية خبرية<sup>(٤)</sup> ، وغير تعجبية<sup>(٥)</sup> ، نحو : أقسم بالله ( لا أنقاد لرأى يُجاني العدالة ) . فهذه الجملة الثانية هي « جواب القسم » ولا محل لها من الإعراب في الأغلب<sup>(٦)</sup> . ويسمى القسم في هذه الحالة :

( ١ ) سبق في ص ٤٧٧ وفي رقم ١ من هامش ص ٤٨٩ - الإشارة إلى حرف خامس هو : « من » ومن المستحسن اليوم عدم استعماله لغرابته . وأغرب منه وأندر استعمال : « ها » حرف قسم ، بعد كلمة : « إي » - في الغالب - التي معناها : نعم ( طبقاً لما سبق في ص ٤٧٧ ... )

( ٢ ) انظر ما يتصل بهذا الفعل في رقم ٨٧ من هامش ص ٥

( ٣ ) هل يكون جواب القسم غير جملة ؟ الإجابة في « ح » من ص ٥٠٥ .

( ٤ ) فلا تصلح الجملة الشرطية ، ولا أنواع الإنشائية ، ومنها القسمية - كما سيجيء في : « و »

من ص ٥٠٣ .

( ٥ ) يرى كثير من النحاة أن جملة التعجب خبرية ، ولكنهم يوافقون غيرهم في أنها لا تصلح جواباً للقسم .

( ٦ ) الأغلب أن الجملة الواقعة جواباً للقسم لا محل لها ، وقد يكون لها محل - ( كما سبق بيانه في

رقم ١ من هامش ص ٣١ وكما يأتي في رقم ٢ من ص ٥٠٤ ) .

« قسمًا خبريًا » أو : « غير استعطافي » . وإما تحريك النفس ، وإثارة شعورها  
بجملة إنشائية تجيء بعد جملة القسم . والفصيح أن تكون الأداة هي الباء ؛ نحو :  
ربك ، هل رحمت الشكلى ؟ . بحياتك ، أعطفْت على البائس ؟ . وقول الشاعر :  
بعينك ياسلْمى ارحمى ذا صباية أبى غير ما يرضيك فى السرّ والجهر

فالجمله الثانية هى جواب القسم ، ولا محل لها من الإعراب هنا ، ويسمى  
القسم فى هذه الحالة : « استعطافياً » ، أو : « غير إنشائى » . ولا بد أن يكون  
جوابه جملة إنشائية ، ( كما أوضحنا )<sup>(١)</sup> وهى لا تحتاج لزيادة شىء عليها .  
بخلاف : القسم « غير الاستعطافى » ، فإن جوابه يتطلب إدخال بعض الزيادة  
على جملة ، بالتفصيل الآتى<sup>(٢)</sup> :

١ - إن كان الجواب جملة فعلية . . . فعلها ماضى ، متصرف ، مثبت -  
فالكثير الفصيح اقترانها « باللام » و « قد » ، معاً ، نحو : ( والله لقد أفاد الاعتدال  
فى ممارسة الأمور ) . ويجوز - بقلة - الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما ،  
مع ما فى الأمرين من ترك الكثير الفصيح . وتسمى هذه اللام المفتوحة : « لام  
جواب القسم » ، أو : الداخلة على جوابه .

وإن كان الماضى غير متصرف فالكثير الفصيح اقترانه باللام فقط ؛ نحو :  
( والله لننعم المرء يبتعد عن الشبهات ) . إلا الفعل « ليس » فلا يقترن بشىء ؛ مثل :  
( والله ليست قيمة المرء بالأقوال ، ولكن بالأفعال ) .

وإن كان الماضى غير مثبت لم يزد عليه شىء إلا حرف من حروف النفي  
الثلاثة التى يكثر دخولها على الجواب المنفى ؛ وهى : ما - لا - إن - ؛ نحو :  
( والله ما مدحت أئيماً ) - ( بالله لا رفصت عتاب الصديق ، ولا غضبت منه ) . ( والله  
إن امتنعت عن مزاملتك فيما يرفع الشأن ، أى : بالله ما امتنعت ) . وغير هذا شاذ .

٢ - إن كان الجواب جملة مضارعية مثبتة فالأغلب الأقوى اقتران مضارعتها

(١) ما سبق نفهم قول النحاة : القسم جملة إنشائية جاءت لتأكيد جملة خبرية بعدها . وهذا  
هو القسم غير الاستعطافى . فإن كانت الثانية إنشائية أيضاً فالقسم استعطافى .

(٢) سيذكر هذا البيان فى ج ٤ م ١٥٨ ص ٣٦٢ عند اجتماع الشرط والقسم ، ومن المفيد الرجوع  
إليه أيضاً .

باللام ونون التوكيد معاً<sup>(١)</sup>؛ نحو ؛ والله لأحبس يدي ولساني عن الأذى . ومن القليل الجائز الاختصار على أحدهما .

فإن كانت الحملة مضارعية منفية . . . لم يزد عليها شيء إلا أحد حروف النفي الثلاثة<sup>(٢)</sup> التي يكثر دخولها على الجواب المنفي<sup>(٣)</sup> (وقد سبقت لها الإشارة) مثل : والله ما أحبس يدي ولساني عن محاربة المنكر - والله إن أحبس يدي ولساني . . . - والله لا أحبس يدي ولساني . ومن هذا قول الشاعر :

رُفِئَ<sup>(٤)</sup> ، بَعَمْرُكُم لَا تَهْجُرِينَا وَمَنِينَا الْمُنَنَى ، ثُمَّ امْطَلِينَا

٣ - إن كان الجواب جملة اسمية مثبتة فالأحسن اقترانه بحرفين معاً ، هما : « إن » ولام الابتداء في خبرها<sup>(٥)</sup> ، نحو : والله إن الغدر لأقبح الطباع .

(١) راجع ماله صلة بهذا في ص ٣١ و ٣٢ وهامشها .

(٢) ويزاد عليها هنا : « لن » في رأي مقبول من آراء تعارضه - رله إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٥٠١ ومن أمثلته قول أبي طالب يعلن حمايته للرسول عليه السلام من أعدائه المشركين القرشيين :

وَاللَّهُ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَهْمٍ حَتَّى أُوسِدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا

(٣) قد يكون وجود حرف النفي قبل هذه الحملة المضارعية مقدراً غير ظاهر اللفظ : ( بأن يكون ملحوظاً غير ملفوظ ) ومن أمثلته قوله تعالى : ( تالله تفتأ تذكر يوسف ... ) وقول ليل الأخيلى في رثاء توبة :

فَأَقْسَمْتُ أَبْكِي بَعْدَ تَوْبَةٍ هَالِكَاً وَأَحْفِلُ مِنْ دَارَتْ عَلَيْهِ الدَّوَائِرُ  
أى : لا أبكى ولا أحفل . ومثل قول الآخر :

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

أى : لا أبرح . جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي ص ٥٠ . ما معناه : أن العرب تحذف النفي من جواب القسم في مثل الصور السالفة لأمن اللبس فيها ، حيث لا يلتبس الجواب المنفي بالمشبث لوضوح المعنى ، ولأن الجواب لو كان مثبتاً لوجب تأكيده باللام والنون معاً . أو بأحدهما ، طبقاً للقاعدة السالفة . فعدم اقترانه دليل على أنه منفي بأداة مقدرة . ( ٤ ) منادى . والأصل : يارقى . يريد : يارقة

( ٥ ) اللام الداخلة على جواب القسم لا تدخل على « إن » المشددة ولا على شيء من أخواتها ، إلا : « كأن » . نحو : والله لكأن صدقة البخيل اقتطاع من جسده . أما اللام الداخلة على خبر « إن » فهي لام ابتداء سواء أكانت « إن » مسبقة بقسم هي في صدر جوابه ، أم غير مسبقة به .

( وقد تقدم في الجزء الأول في ش ٥٣٥٩٧ تفصيل الكلام على لام الابتداء ، وفائدتها ، ومواضعها ... ) .



ويجوز الاقتصار على أحدهما ؛ نحو : والله إن عنوانَ المرء عمله ، أو : والله لعنوان المرء عمله . ولا يستحسن التجرد من أحدهما إلا إذا طال القسم ، بأن ذُكر معه تابع له ، أو : شيء آخر يتصل به ؛ نحو : بالله الذي لا إله سواه ، الرجوع إلى الحق خير من التماهى في الباطل . وقول الشاعر :

وربَّ السموات العلا وبروجها والأرض وما فيها - المقدرُ كائنٌ

ولا يصح اقتران الجملة الاسمية الجوابية بالحرف : « إنَّ » إذا كانت هذه الجملة مصدرة بحرف ناسخ من أخوات « إن » : كقولهم في وجه جميل : والله لكأن جماله يقتاد العين قسراً إليه ؛ فما تستطيع عنه تحولا .

فإن كان الجواب جملة اسمية منفية لم يزد عليه إلا أداة النفي في أوله وهي إحدى الحروف الثلاثة السالفة ( ما - لا - إن ) ، نحو : والله ما هذه الدنيا بدار قرار<sup>(١)</sup> - بالله لا المال ولا الجاه بنافع إلا بسياج من الفضيلة . . . - والله إن هذه الدنيا بدار قرار . . .

مما سبق يتبين أن الجواب المنفي ، في جميع أحواله لا يتطلب زيادة شيء إلا أداة النفي قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث<sup>(٢)</sup> ، سواء أكان الجواب جملة فعلية ماضوية ، أم مضارعية ، أم جملة اسمية .

« ملاحظة » :

قد يكون الكلام مشتملاً على جملة قسمية ، ظاهراً مثبت ، ولكن معناها منفيّ ، وجواب القسم جملة فعلية ماضوية لفظاً ، مستقبلية معنى ، مصدرة « بإلا » أو : « لَمَّا » التي بمعناها ، نحو : سألتك بالله إلا نصرتَ المظلوم - بالله ربك لما قلت الحق . . . وأمثال هذا مما يُعَدُّ نوعاً خاصاً من « الاستثناء المفرغ . . . » ( وقد سبق بيان هذا النوع ، وتفصيل الكلام - بإسهاب - على معناه ، وحكمه ، وطريقة إعرابه )<sup>(٣)</sup> .

(١) وقول الشاعر :

فلا والله ما في العيش خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

(٢) ويزاد عليها : « لن » في الجملة المضارعية في رأى أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٥٠٠ .

(٣) له إشارة في أول هامش ص ٣٢٤ وبيان في : « أ » من الزيادة والتفصيل ، ص ٣٢٦ .

( ب ) قد يقع القسم بين أداتى نفى . بقصد تأكيد النفى فى المحلوف عليه ؛ كقول الشاعر :

أَخْلَايَ ، لَا تَنْسَوْا مَوَاقِفَ بَيْنِنَا      فإِنِّي لَا — واللّه — ما زلت ذاكرا  
( ح ) قد تتكرر أداة القسم — ومعها مجرورها — ، مبالغة فى التأكيد . غير أن المستحسن ألاّ يتكرر حرف من حروف القسم إلا بعد استيفاء الأول جملة جوابه .  
نحو : باللّه لأطيعن الوالدين ، باللّه لأطيعنهما ، واللّه لأطيعنهما<sup>(١)</sup> . . .

( د ) تحذف جملة القسم وجوباً إن كان حرف القسم « الواو » ، أو : « التاء » ، أو : « اللام »<sup>(٢)</sup> . وجوازاً إن كان حرف القسم الباء — كما سبق عند الكلام على الحروف الأربعة<sup>(٣)</sup> — ومن أوضح الدلائل المرشدة إلى جملة قسمية محذوفة ، ( ومعها أداة القسم ) وجود واحد من الألفاظ الآتية بعدها ؛ وهى : ( لقد — لئن<sup>(٤)</sup> ) — المضارع المبدوء باللام المفتوحة المحتوم بنون التوكيد . فإن وجد أحد هذه الألفاظ الثلاثة بغير أن يسبقه جملة قسم فهى — مع القسم وأداته — مقدرة قبله ، ومن الأمثلة قوله تعالى : ( وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ... ) ، أى : أقسم باللّه لقد صدقكم الله وعده<sup>(٥)</sup> . ومثله قوله تعالى : ( لئن أَخْرَجُوا لَإِيخْرُجُنَّوْا مَعَهُمْ ) وقوله تعالى : ( لَأَعَذِّبَنَّ عَذَابًا شَدِيدًا ... ) . وهذه اللام المفتوحة فى المواضع السالفة هى الداخلة على الجواب بعد حذف جملة القسم ، وأداته ولا يصح فيها ، وفى أمثالها أن تكون لام ابتداء أو غيره ؛ لأن أنواع اللام الأخرى لها مواضع محدودة معينة ، ليس منها هذه .

( هـ ) يجوز أن تحذف أداة القسم وحدها مع بقاء الاسم المحرور بها على حاله ، بشرط أن يكون الاسم لفظ الجلالة : ( الله ) طبقاً للرأى الأرجح<sup>(٦)</sup> ؛ مثل الله

( ١ ) يصح ذكر الجملة الواقعة بعد القسم المقصود به التوكيد اللفظى . على اعتبارها توكيداً أيضاً للجملة الجوابية الأولى ، ويصح حذفها لعدم الحاجة إلى استخدامها توكيداً لفظياً ؛ فهى مختلفة عن الجملة الجوابية الأخرى التى يجب حذفها . — وستأتى —

( ٢ ) وكذا : « من » عند من يعتبرونها أداة قسم ، كما فى ص ٤٦٥ .

( ٣ ) فى ص ٤٦٥ و ٤٧٧ و ٤٨٩ ( ٤ ) انظر « و » الآتية .

( ٥ ) ومن هذا قول الشاعر :

إذا غرورقت عيناي قال صحابتي      لقد أولعت عيناه بالهملان

( ٦ ) وهو رأى سيبويه ومن وافقه . ( وسيأتى فى رقم ٣ من ص ٥٣٣ وهامشه ) .

لأساعدنّ الضعيف ، أى : والله . ويجوز حذف أداة القسم والمقسم به معاً لوضوحهما بكثرة الاستعمال ؛ نحو أقسمُ إن الحرية لغالية - أشهدُ إن الوطن لغزيز . أى : أقسم بالله - أشهد بالله - ومنه قول الشاعر :

فأقسمُ ما تركي عتابك عن قلبي ولكن لعلمي أنه غير نافع

( و ) ما نوع « اللام » فى مثل : والله لئن أخلصت لى لأخلصنّ لك ؟ وهى « اللام » التى قبلها قسم ، وبعدها أداة شرط ؛ كالمثال السابق وأشباهه ، والتى سبقت فى : « د » ؟ .

يسمى بعض النحاة « لام الشرط » ، ويسمىها آخرون : « اللام الموطئة » للقسم ؛ أى : الممهدة له ، لأنها التى تهىّ الذهن لمعرفة . وتدل على أن الجملة المتأخرة المصدرة بلام أخرى ، هى جواب للقسم وليست جواباً للشرط . فاللام الأولى « الموطئة » هى التى أعلمت بذلك ، وبينت أن اللام الثانية هى « اللام » الداخلة على جواب القسم ، وأن الجملة بعد هذه اللام الثانية هى جملة جواب القسم . ولا يصح أن تكون « اللام » الأولى وما دخلت عليه جواباً للقسم ؛ لأن القسم - كما أسلفنا <sup>(١)</sup> - لا يكون جوابه جملة شرطية ، ولا جملة قسمية . ويجب التنبيه إلى الفرق بين « لام القسم » ، و « لام الابتداء » ، وقد أوضحناه فى مكانه المناسب من الجزء الأول عند الكلام على : « لام الابتداء » <sup>(٢)</sup> .

وحين يجتمع أداتا قسم وشرط فالجواب يكون - فى الأغلب - للمتقدم منهما <sup>(٣)</sup> . أما المتأخر فيحذف جوابه ؛ لوجود الجواب السابق الذى يدل عليه . وبسبب أن الجواب - فى الأغلب - للمتقدم لم تحذف التوزان فى المضارع من قوله تعالى : ( لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ) . وهو السبب - أيضاً - فى عدم مجيء الفاء قبل « إن » فى قول الشاعر :

لئن كنت محتاجاً إلى الحليم لئننى إلى الجهل <sup>(٤)</sup> فى بعض الأحايين أحوج

( ١ ) فى رقم ٤ من هامش ص ٤٩٨ . ( ٢ ) ص ٥٩٨ وهامشها م ٥٣ .

( ٣ ) هذا هو الأغلب . والتفصيل المناسب لهذه المسألة مدون فى البحث الخاص بها ؛ وهو : بحث

اجتماع الشرط والقسم - ج ٤ باب الجوازم - ص ٣٦٢ م ١٥٨ .

( ٤ ) الغضب والانتقام . وسيعاد البيت فى الجزء الرابع فى الموضوع السالف من الجوازم .

. . . . .

( ز ) تحذف جملة جواب القسم وجوباً في إحدى حالات ثلاث :

١ - أن يتأخر القسم ويتقدم عليه جملة تُغنى عن جوابه - لدالتها عليه - نحو : ( تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله ) . ويلاحظ أن جملة الجواب نفسها لا يصح تقديمها على القسم .

٢ - أو أن يحيط بالقسم جملة تغنى عن الجواب كذلك ؛ نحو : ( سعادة الأمة - والله - رهن بعمل أبنائها ) . فجواب القسم في هذه الحالة - كالتى قبلها - جملة محذوفة لا يصح ذكرها ؛ لوجود ما يغنى عنها ؛ فلا داعى للتكرار فيهما بقولنا : « تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله تسعد الأمة وتشقى بأبنائها » وقولنا : « سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها ، والله سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها » .

أما فى مثل : ( الغَضَبَ والله إنه وخيم ) - أو : ( الغَضَبَ والله إنه لسَوَاحِم ) - حيث يكون المتأخر عن القسم جملة فيصح فى هذه الجملة - المتأخرة أن تكون جواباً للقسم ، وجملة القسم جوابه فى محل رفع خبر السابق <sup>(١)</sup> ( وهذا من المواضع التى يكون فيها لجملة القسم مع جملة جوابه محل من الإعراب ) <sup>(٢)</sup> كما يصح أن تكون الجملة المتأخرة خبراً للمتقدم فى محل رفع وجواب القسم محذوف لوجود ما يغنى عنه ويدل عليه .

٣ - أو أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط والحكم فى هذه الحالة هو الأغلب كما سبق فى : « و » .

وتحذف جملة الجواب جوازاً فى غير الحالات السالفة ، لدليل أيضاً ؛ نحو قوله تعالى : ( ق ، والقرآن المجيد ) ، فجواب القسم محذوف تقديره : « إنك لَمُنْذِرٌ » ، أو : نحو : هذا ، بدليل قوله تعالى بعد ذلك : ( بل عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ) . ومثله قوله تعالى : ( ص ، والقرآن ذى الذِّكْرِ ) .

(١) يراجع الجزء الثانى من « المغنى » فى موضوع حذف جواب القسم ، وفى موضوع الحمل التى لا محل لها من الإعراب . والمخلص : أن جملة القسم مع جملة جوابه قد يكون لهما - أحياناً - معاً موضع من الإعراب ؛ لأنهما متماستان بمنزلة جملة واحدة ولا محل لإحداها بدون الأخرى - فى الرأى المشهور - وقد سبق لمناسبة أخرى بيان هام يختص بهذا الحكم ( فى رقم ١ من هامش ص ٣١ ) .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١ هامش ص ٣١ - كما قلنا - وفى رقم ٦ من هامش ص ٤٩٨ .

فجملته الجواب محذوفة، تقديرها كالسابقة : « إِنَّكَ لَمُنْذِرٌ » ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك : ( وَعَسَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ... ) ، أو : نحو هذا مما يكون فيه دلالة على المحذوف .

ومن الأمثلة أن يقال : أَتُقْسِمُ عَلَى أَنَّكَ أَدَيْتَ الشَّهَادَةَ الصَّادِقَةَ ؟ فتقول : أَقْسَمُ وَاللَّهِ .

ومن مواضع الحذف الجائز للدليل أن يكون القسم مسبوقاً بحرف جواب عن سؤال سابق ؛ كقوله تعالى : ( أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ ؟ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ) . فالأصل : بَلَىٰ وَرَبِّنَا ؛ إِنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ، ومثله أن يسأل سائل : أتعاهد على تأييد الملهوف ؟ فتقول : إِي ، وَاللَّهِ ، أو : نَعَمْ ، وَاللَّهِ ، أو : أَجَلٌ ، وَاللَّهِ . . . أو غير هذا من أحرف الجواب التي تسبق القسم مباشرة .

( ح ) جواب القسم لا يكون إلا جملة ؛ فلا يكون مفرداً ، ولا شبه جملة ، غير أن النحاة عرضوا حالة وقع فيها الجار والمجرور ساداً مسدّ جواب القسم ، ومغنياً عنه — وليس جواباً أصيلاً — ، وهي التي سبقت <sup>(١)</sup> عند الكلام على جواز فتح همزة « إن » وكسرها ؛ حيث قالوا يجوز فتح همزة « إن » وكسرها إذا وقعت في صدر جواب القسم ، وفعلُ القسم مذکور قبلها ، وليس في خبرها اللام ؛ نحو : أَقْسِمُ بِاللَّهِ أَنَّ الْإِحْسَانَ نَافِعٌ ، فقد جوزوا عند فتح الهمزة أن يكون التقدير ؛ أَقْسِمُ بِاللَّهِ نَفْعَ الْإِحْسَانِ ، أي : أَقْسِمُ بِاللَّهِ عَلَى نَفْعِ الْإِحْسَانِ ؛ فيصح في المصدر المؤول الجر بحرف الجر المحذوف مع بقاء جره <sup>(٢)</sup> ، والجار مع مجروره يسدّ مسد الجواب مباشرة . أو : أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض <sup>(٣)</sup> ؛ فهو مفعول به تأويلاً . وهذا المفعول به سادّ مسدّ الجواب <sup>(٤)</sup> .

وهناك إعرابات أخرى لا تتصل بموضوعنا الحالي .

( ط ) من الألفاظ التي قد تستعمل — أحياناً — في القسم — : « جَيْسِرٌ » ، كقول الشاعر :

( ١ ) في ج ١ م ٥٢ ص ٥٩٢ من الطبعة الثالثة .

( ٢ ) فن المواضع التي يحذف فيها الجار ويبقى الجر أن يكون الجار داخلاً على أن ومعمولها ( انظر ص ٥٣٢ م ٨٩١ ) .

( ٣ ) سبق إيضاح معنى « النصب » على نزع الخافض في ج ١ م ٥٢ ص ٥٩٢ .

( ٤ ) راجع الأشموني والصبان في الموضوع السالف من باب « إن وأخواتها » عند بيت ابن مالك :

« بعد إذا فجأة أو قسم . . . »

قالوا قُهِرَتْ. فقلت: جَيِّرٌ؛ لَيَعْلَمَنَّ عَمَّا قَلِيلٍ أَيْنَا المَقْهُورُ  
والأَحْسَنُ في إعرابها: أن تكون حرف قسم مَبْنِيًّا على الكسر لا محل له من  
الإعراب<sup>(١)</sup>.

ومنها: «لا جَرَمَ» في مثل: لا جَرَمَ إن الله يُمَهِّلُ الظالم، حتى إذا أخذه  
لم يتركه بعد ذلك. وقد سبق أن قلنا<sup>(٢)</sup>: إذا كسرت همزة «إن» فالسبب لإجراء:  
«لا جرم» مجرى اليمين عند بعض العرب؛ بدليل وجود اللام بعدها في مثل:  
لا جرم لأنا مكرمك. فالحرف «لا». ناف للجنس - «جَرَمَ» اسمه مع تضمنه  
القسم، والجملة بعده من «إن ومعموليهما» جواب القسم، أغنت عن خبر «لا». أما  
مع فتح همزة «أن» فكلمة: «جَرَمَ» فعل ماض. بمعنى: «وَجَبَّ»  
و «لا» زائدة، والمصدر المؤول فاعل.

ومنها: «ها» التي للتنبيه في مثل: ها الله ما فعلت كذا... أى: والله  
ما فعلت كذا... وقد سبقت الإشارة إليها<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) وتصلح في بعض الأساليب الأخرى أن تكون حرف جواب فقط.

(٢) ١ - ص ٥٩٥، م ٥١ مواضع فتح همزة «إن» وكسرها.

(٣) في رقم ١ من هامش ص ٤٧٧ - وقد ورد في الأحاديث النبوية، وفي نصوص فصيحة أخرى  
استعمال هذا الحرف. في القسم؛ قال الجوهري: «ها» للتنبيه، وقد يقيم بها؛ يقال: لا ها الله ما  
فعلت كذا. قال ابن مالك: في هذا شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه، ولا يكون  
ذلك إلا مع كلمة: «الله»، أى لم يسمع لا ها الرحمن، كما سمع والرحمن - ثم قال: وفي النطق بها  
أربعة أوجه (كما جاء في ص ٢٦٣ من كتاب نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، في الحديث - ج ٧ -  
باب السلب، تأليف الشوكاني).

أولها: ها الله، باللام بعد الهاء في النطق من غير إظهار شيء من الألفين.

ثانيها: ظهور الألفين نطقاً وكتابة مع قطع الهمزة، فيقال: ها الله.

ثالثها: إظهار ألف واحدة من غير همزة، فيقال: ها لله.

رابعها: حذف ألف «ها» وإظهار همزة القطع في أول كلمة: «الله» فيقال: ها لله. والمشهور

من هذه الآراء هو الأول والثاني. اهـ. وقد تسبقها كلمة: «إي» التي بمعنى: نعم.

في : حرف يجر الظاهر والمضمر ، والغالب فيه ان يكون أصلياً ، وأشهر معانيه تسعة :

١ - الظرفية<sup>(١)</sup> حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : ( المعادن متراكمة في جوف الأرض ، والنَّفْط حبيس في طبقاتها ) . ونحو : ( السعادة في راحة النفس ، والغنى في التعفف عما لا يملكه المرء<sup>(٢)</sup> ) ، وهذا المعنى أكثر استعمالاته .

٢ - السببية ؛ نحو : كان المحامي الشاب مغموراً ؛ فاشتهر في قضية خطيرة تجرد لها ، وذاع اسمه فيها ، أى : اشتهر بسبب قضية . . . وذاع اسمه بسببها<sup>(٣)</sup> . . .

٣ - المصاحبة ؛ كقول أحد المؤرخين : « كان الخليفة العباسي يتخير يوماً للراحة ، ولقاء بطانته ، ويدعو فيهم الشاعر الذي يؤنسهم ، فيستجيب فرحاً ، ويسرع في الداخلين ، فيستقبله الخليفة ، قائلاً إلى في بطانتي ؛ فلن يتم سرورنا إلا بك » . . . أى : يدعو معهم - يسرع مع الداخلين - مع بطانتي . . . ومن هذا قوله تعالى : ( قال ادخلوا في أمم . . . ) أى : مع أمم .

٤ - الاستعلاء ؛ نحو : ( غرد الطائر في الغصن ، أى : على الغصن ) - ( يصبح الغراب في المئذنة ، أى : عليها ) . وقولهم : ( بطل كَأَن ثيابه في سَرَحَةٍ<sup>(٤)</sup> ) أى : على سرحة ، لأنه ضخم طويل ) .

٥ - المقايسة ، أو : الموازنة<sup>(٥)</sup> ؛ نحو : قوله تعالى : ( فما متاع الحياة الدنيا في

( ١ ) سبق إيضاح معنى « الظرفية » في رقمي ١ و ٣ من هامشي ص ٤٦٣ و ٤٨٠

( ٢ ) وكقول الشاعر :

ولا خير في فرع إذا طاب أصله ولم يك ذا طيب يدل على الأصل  
( ٣ ) وما تصلح فيه السببية ، ولأن تكون بمعنى « إلى » الغائية قوله عليه السلام : ( من مشى في حاجة أخيه ساعة من ليل أو نهار ، قضاهما أو لم يقضها ، كان خيراً له من اعتكاف شهرين ) .  
أى : بسبب حاجة أخيه . . . ، أو إلى حاجة أخيه .  
( ٤ ) شجرة عظيمة .

( ٥ ) معناها : ملاحظة شيء بالقياس إلى شيء آخر ، والحكم عليه بعد هذا القياس بأمر ما ، كالحسن ، أو القبح ، والزيادة ، أو النقص . . . .  
ويغلب هنا أن تكون الموازنة بين شيء سابق على الحرف : « في » وشيء لاحق بعده . وهذا اللاحق أفضل أو أكثر من السابق . ولا مانع من العكس أحياناً .

الآخرة إلا قليل) . أى : بالنسبة للآخرة ، وموازنته بمناعتها .

٦ - أن تكون بمعنى : « إلى » الغائية ؛ نحو : دعوت الأحمق للسداد ؛ فرد يده فى أذنيه ، - أى : إلى أذنيه ، كى لا يسمع النصيح - . ومنه قوله تعالى : ( فردوا أيديهم فى أفواههم ) ، كناية عن عدم الرد ، وعن ترك الكلام . وقوله تعالى : ( ولو شئنا لبعثنا فى كل قرية نذيراً ) .

٧ - أن تكون بمعنى « من » التبعيضية - غالباً - ؛ نحو : أخذت فى الأكل قدر ما أشار الطبيب ، أى : من الأكل . ( بعض الأكل ) .

٨ - أن تكون بمعنى « الباء » التى للإلصاق<sup>(١)</sup> ؛ نحو : وقف الحارس فى الباب ، أى : ملاصقاً له .

ومثل قولهم : من لم يكن بصيراً فى ضرب المقاتل لم يكن آمناً على حياته .  
أى : بضرب المقاتل .

٩ - التوكيد ( بسبب زيادتها ) ، والرأى الراجع أن زيادتها غير قياسية ، فيقتصر فيها على المسموع ؛ مثل قول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليلُ دَجَا      يُخَالُ فى سوادهِ يَرْتَدِّجَا<sup>(٢)</sup>  
أى : يُظَنُّ سوادهِ يَرْتَدِّجَا<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

( ١ ) حقيقة أو مجازاً . ( ويوضح معنى الإلصاق ما سبق فى « الباء » ، رقم ١ ص ٤٩٠ ) .

( ٢ ) اليرندج : الجلد الأسود ، أو الطلاء الأسود .

( ٣ ) فيما سبق من معانى « الباء » و « فى » يقول ابن مالك مقتصرأ على بعض المعانى :

... والظَرْفِيَّةُ اسْتَبَيْنَ « بِبَا » و « فى » . وقد بُيِّنَ السَّبَبُ  
أول البيت كلمة لم نذكرها ، هى : « وزيدة » ؛ لأنها مختصة بمعنى حرف سبق ؛ هو اللام التى من معانيها التوكيد ؛ فتكون معه زائدة . ومعنى استبن : « بيا » الظرفية ، أى : صير الظرفية واضحة بها ؛ لأنها معنى من معانيها ، ومعانى « فى » . فكلا الحرفين يدل على الظرفية ، كما يدل على السببية . ثم بين معانى الباء فقال :

« بِالْبَا » اسْتَعِنَ ، عَدَّ . عَوَّضَ ، أَلْصَقَ وَمِثْلَ مَعٍ ، وَمِنْ ، وَعَنْ ، بِهَا انْطَقَ

أى : أنها تكون للاستعانة ؛ وللتعدي . وللعوض ، ولالإلصاق ، وبمعنى « مع » ( أى : للمصاحبة ) ، وبمعنى : « من » ( أى : التبعيض ) وبمعنى : « عن » ( أى : للمجاوزة ) وقد شرحنا هذا كله فيما سبق .



على : حرف جرّ أصلى يجر الظاهر والمضمّر ، وأشهر معانيه ثمانية<sup>(١)</sup> :

١ - الاستعلاء ؛ وهو أكثر معانيه استعمالاً . ويدل على أن الاسم المجرور به قد وقع فوقه المعنى الذى قبل «على» وقوعاً حقيقياً مباشراً<sup>(٢)</sup> أو مجازياً . فالحقيقى نحو : يعود السائحون إما على القطر ، وإما على السيارات ، أو على الطائرات ، أو على البواخر . والمجازى ، نحو قوله تعالى : ( تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ) . وقولهم : إن الدموع على الأحزان أعوان<sup>١</sup> .

وليس من الاستعلاء المجازى قولهم : توكلت على الله ، واعتمدت عليه ؛ لأن الله لا يعلو عليه شيء حقيقة أو مجازاً ، وإنما هي بمعنى الاستناد له ، والإضافة إليه ( أى : النسبة إليه ) ؛ تريد : أسندت توكلى واعتمادى إلى الله ، وأضفتها ( أى : نسبتها ) إليه .

٢ - الظرفية ؛ نحو قوله تعالى : ( ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها ) ، أى : فى حين غفلة . وقول الشاعر :

يا حبّذا النيل على ضوء القمر  
أى : فى ضوء القمر . . .

( ١ ) زاد بعضهم معنى تاسماً ، هو : أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة وساق مثلاً لها قول الشاعر :

إن الكريم وأبيك يعتمل  
إن لم يجد يوماً على من يتكل  
( يعتمل : يعمل بالأجرة ) جاء فى « القاموس المحيط » مادة : « على » ما نصه : ( أى : من يتكل عليه ، فحذف « عليه » وزاد « على » قبل الموصول ؛ عوضاً ) . ١ هـ

وفى هذا زيادة لا داعى لها وتكلف بغيض ؛ إذ يستقيم المعنى بدونها ، على الوجه التالى الذى سجله الصبان هنا ، - ونسبه المغنى لابن جنى - ونصّه : ( « قيل : إن مفعول يجد محذوف ، أى : إن لم يجد شيئاً . ثم استأنف مستهتماً استفهماً إنكارياً ، فقال : على من يتكل ؟ ) ١ هـ كلام الصبان . فالكلام على زيادتها عوضاً ، مردود وكذلك القول بزيادتها وهى غير عوض

( ٢ ) وقد يكون الوقوع غير مباشر بأن يقع فوق شيء قريب منه كقوله تعالى : ( أو أجد على النار هدى ) أى فوق مكان قريب من النار .

( ٣ ) إذا جرّت : « على » الظرف كانت بمعنى : « فى » وقد نص « الخضرى » على هذا فى باب الإضافة عند بيت ابن مالك :

وابنٍ أو أعرب ما كاذ قد أجرياً

( حبذا : جملة فعلية للمدح العام وقبلها الحرف : « يا » )<sup>(١)</sup> . . .

٣ - المجاوزة<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : إذا رضى على الأبرار غضب الأشرار ، أى :

رضى عني .

٤ - التعايل ؛ نحو : اشكر المحسن على إحسانه ، وكافئه على صنيعه ، أى :

لإحسانه ، ولصنيعه<sup>(٣)</sup> . . .

٥ - المصاحبة ؛ نحو : البرّ الحق أن تبذل المال على حبك له ، وحاجتك

إليه ، أى : مع حبك له<sup>(٤)</sup> . . . ومثل قوله تعالى : ( وإن ربك لذو مغفرة للناس

على ظلمهم ) . أى : مع ظلمهم<sup>(٥)</sup> . . . وقول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

بعيشك ، هل أبصرت أحسن منظرا — على ما رأيت عينك — من هَرَمَى مصر .

أى : مع ما رأت . . .

٦ - أن تكون بمعنى من° ، نحو قوله تعالى : ( وَيَلْ لِلْمُطَفِّفِينَ ؛ الذين إذا

اكتألوا على الناس يَسْتَوْفُونَ ) . أى : من الناس . ونحو قوله عليه السلام :

( بنى الإسلام على خَمْس ) . . . أى : من خمس مواد° .

٧ - أن تكون بمعنى « الباء » ؛ نحو : سمعت من الوالد نصحا ، وتحقيق

عليه أن يقول ما ينفع ، أى : تحقيق به ، بمعنى جدير به .

٨ - الإضراب . والمراد به هنا : إبعاد المعاني الفرعية التي تخطر على البال من

( ١ ) تفصيل الكلام على حبذا في الباب الأنسب ، وهو باب : « ألفاظ المدح والذم » - ٣ م ٩١ .

٣٦٦ أما الكلام على الحرف : « يا » ففي باب « النداء » - ج ٤ م ١٢٧ ص ٥ -

( ٢ ) سبق في رقم ٣ من هامش ص ٦٣ تعريفها ، وبيان أقسامها .

( ٣ ) وما يصلح للتعليل ( أى : بيان العلة والسبب ) قول شوقي في الشرح العربى :

إنما الشرق منزل لم يُفَرِّقْ أهله إن تفرقت أصقاعه

وطن واحد على الشمس والفصحى ، وفي الدمع والجراح اجتماعه

( ٤ ) ومن أمثال العرب : « لا قرار على زار من الأسد » - أى : مع زار - يريدون : لا أمان

ولا استقرار في مكان يسمع فيه زئير الأسد .

( ٥ ) وما تصلح فيه المصاحبة قول الشاعر :

إذا أبقت الدنيا على المرء دينه فما فاته منها فليس بضائر

( ٦ ) سبق البيت التالى لمناسبة أخرى في ص ٤٩٧ .

كلام سابق ، وإبطال ما يزد على النفس منها ؛ ( فهو كالاستدراك المستفاد من كلمة : « لكن » ) . ومن أمثلته قولهم : « هَفَمَ الصديقُ فاحتملت هفوتَه ؛ على أنّ احتمالها مرُّ أليم ، وجَفَمَ ؛ فقبلتُ جَفَوته . حتى أن الرضا بها كالرضا بالطعنة المسددة ؛ كل نفس لها كارهة . . . » فقد بين المتكلم أنه احتمال الهفوة ، وقد يوحى هذا إلى النفس أن احتمالها سهل ، وأنه راض به الاحتمال ، فأزال هذا الاحتمال بما ذكره من أنّ احتمالها مرٌّ وأليم ، كذلك بيّن أنه قبيل جفوة صديقه . وهذا قد يُشعر بأن قبولها كان عن رضا وارتياح ؛ فأزال هذا الوهم ، نافيةً له ، مبيّنة أن الرضا به بغض إلى النفس بغض الطعنة القاتلة . . . وكانت وسيلته للإبانة هي كلمة : « على » التي بمنزلة : « لكن » .

ومن ذلك قولهم : « الإسراف كالشح ؛ كلاهما داء وبيل ، يَخْبِثُ عواقبُهُ اللبیبُ ، على أن داء الشح أخفُّ ضرراً ، وأهون خطراً من داء الإسراف . . . » فقد بين أن كلاهما داء سيئ العاقبة ، وهذا يوحى إلى النفس أنهما في الشر سواء ، ومترلتها من الضرر واحدة ، فأزال هذا المعنى الفرعى المتوهم بكلمة : « على » ، وما بعدها ؛ فهي بمنزلة : « لكن » ، التي تجيء أول الجملة لإبطال المعاني الفرعية الناشئة مما قبلها .

ومن الأمثلة أيضاً ما قاله الشاعر في أمر قربه أو بُعده عن ديار أخلائه ، وأنه يفيد أو لا يفيد :

بكلّ تدَاوينا ؛ فلم يَشْفِ ما بنا      على أنّ قرب الدار خيرٌ من البعد  
على أنّ قرب الدار ليس بنافع      إذا كان مَن تَهَواه ليس يَذِي دُ

فقد بيّن أولاً أنه تدَاوى بالقرب وبالبعد فلم يفده واحد منهما . وعدم الإفادة بعد التجربة يوقع في الوهم أنهما سيان من كل الوجوه : لكنه أبطل هذا التوهم بتصريحه بعد ذلك حيث يقول : « على أن قرب الدار خير من البعد » . فهذه الجملة تبطل ما سبق ، وتوحى بمعنى جديد ؛ هو : أن القرب مطلقاً خير من البعد . ثم عاد فأبطل هذا المعنى الذي أوحى به الوهم بجملة جديدة ؛ هي : قرب الدار ليس بنافع . . . وكانت أداة الإضراب والإبطال هي كلمة : « على » .

والأحسن في كلمة : « على » الجارة الأصلية إذا كانت للإضراب<sup>(١)</sup> والإبطال عدم تعلقها هي ومجروها بشيء ؛ ( لأنها في هذا الاستعمال بمنزلة : « لكن » التي تفيد الاستدراك ) مع اعتبارها كحرف ابتداء لوقوعها في أول الجملة . وعلى هذا تكون « على » التي للإضراب والإبطال حرف جر واستدراك معاً<sup>(٢)</sup> . . .

وقد تستعمل : « على » اسماً بمعنى : « فوق » ويكثر هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف « مِنْ » فإنه لا يدخل إلا على الأسماء ، نحو : تمر من على بلدنا الطائرات . أي : من فوق بلدنا<sup>(٣)</sup> ، فقد خرجت من حرفيتها ، وصارت اسماً بمعنى « فوق » ، كما نرى . وهذا قياسي كباقي استعمالاتها .

ولذا كان المجرور بها ضميراً وجب قلب ألفها ياء<sup>(٤)</sup> ؛ نحو : تقبل علينا وفود السائحين شتاء . وقول الشاعر :

إذا طلعت شمس النهار فإنها أمانة تسليمي عليك ، فسلكمي  
فإن كان الضمير ياء المتكلم ، وجب إدغام الياءين ؛ نحو : عي أن أسعي  
للخير جاهد<sup>(٥)</sup> . . .

\* \* \*

( ١ ) انظر ما يتصل بمعنى التعلق وبالإضراب في ص ٤٣٧ و ٤٣٩ وهامشها .  
( ٢ ) ولا داعي للأخذ بالرأى الذي يقول : إنهما متعلقان بمحذوف هو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير :  
( التحقيق كائن على أن كذا وكذا . . ) ؛ لأن هذا الرأى - مع صحته - يحوى التعقيد ، والتكلف ،  
وكثرة المحذوف من غير داع . وقد كررنا - وأوضحنا الأسباب - أنه لا يصح الالتجاء إلى الحذف والتقدير  
والتفسير بغير ضرورة قاسية . لا سبيل للتغلب عليها إلا من هذه الناحية . والرأى أن في حاشية الأمير على  
الشذور ص ١٥ عند الكلام على « ذى » إحدى الأسماء الستة . وكذلك في « المغنى » - ج ١ عند الكلام  
على الحرف : « على . ونص كلام المغنى : ( « وتعاق . على » هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق  
« حاشا » بما قبلها عند من قال به ، لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج .  
أو : هي خبر لمبتدأ محذوف : أي : « والتحقيق على كذا » . وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب ، قال :  
ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جيء بما هو التحقيق فيها . ) . ١ ه كلام  
المغنى

( ٣ ) وقد أشار إلى هذا ابن مالك في بيت سيجيء في هامش ص ٥١٧ عند كلامه على « الكاف »  
التي قد تقع اسماً .

( ٤ ) وهي المكتوبة ياء ، تبعاً لقواعد رسم الحروف .  
( ٥ ) « ملاحظة » : جاء في « الكامل » للمبرد - ج ١ ص ٢٧٠ - أن بعض العرب يحذف من =

عن<sup>(١)</sup> : حرف جر أصلي ؛ يجر الظاهر والمضمر . وأشهر معانيه تسعة :

١ - المجاوزة<sup>(٢)</sup> ، وهي أظهر معانيه ، وأكثرها استعمالاً ؛ نحو : جلوت عن بلد المظالم ، ورغبت عن الإقامة فيه . أي : ابتعدت وتركت .

٢ - أن تكون بمعنى : « بَعْدَ »<sup>(٣)</sup> ، كقولهم : دَع المتكبر ؛ فعن قليل يؤديه زمانه ، والمغرور ؛ فعن قريب تكشفه أيامه . أي : بعد قليل . وبعد- قريب . . .

٣ - الاستعلاء . ( فتكون بمعنى : « على » ) . نحو : من يبخل بخدمة وطنه فإنما يسيء لنفسه بما يبخل عنها ، ويمنع من إفادتها . . . أي : بما يبخل عليها<sup>(٤)</sup> وكقولهم : العظيم من زادت خيراته عن المحتاج لها . وفضلت عنه . . . أي : على المحتاج لها - وفضلت عليه ، وقول الشاعر :

إذا رضيت عني كرام عشيرتي فما زال غضباناً عليّ لثامها

٤ - التعليل . ( أن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها ) ، نحو : لم أحضر إليك إلا عن طلب منك ، ولم أفارقك إلا عن ميعاد ينتظرني ، أي : بسبب طلب ، وبسبب ميعاد .

٥ - الظرفية ؛ كقولهم : الزعيم لا يكون عن حمل الأعباء الثقالة وانيئاً ، ولا عن

= آخرها اللام والياء إذا كان المجرور بها مبدوءاً « بأل » ، ويحذف منهما همزة « أل » كقول قطري بن الفجاءة :

غَدَاة طَفَتْ عَلَمَاءُ بَكْرٍ بَنٍ وَائِلٍ وَعُجْبْنَا صَدُورَ الْخَيْلِ نَحْوُ تَمِيمٍ  
يريد طفت على الماء القتلى من بكر . . وجاء على هاشم الموضع السالف أن أولئك العرب تفعل ذلك كثيراً في النثر والشعر . . . لكن الأنسب اليوم عدم مجاراتهم ، لما فيه من ليس .  
( ١ ) الغالب أن تتحرك الذنوب بالكسر إذا وقع بعدها ساكن مطلقاً : ( أل ، أو غيرها ) ، نحو : انصرف عن الأذى انصرافك عن استقبال البلايا .

( ٢ ) سبق معناها - في رقم ٣ من هاشم ص ٢٣٠ عند الكلام عن : « من » تعريفها ، وبيان أقسامها ، مع التمثيل والإيضاح .

( ٣ ) « بعد » ظرف سبق الكلام عليه تفصيلاً في باب الطرف ، ص ٢٨٣ .

( ٤ ) ومن هذا قوله تعالى : ( ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه )

بذل التضحيات متردداً . أى : فى حمل . . . وفى بذل .

٦ - الاستعانة<sup>(١)</sup> ؛ نحو : رميت عن القوس ، أى : بالقوس ، إذا كانت القوس أداة الرى<sup>(٢)</sup> . . .

٧ - أن تكون بمعنى : بَدَل ، نحو قوله تعالى : ( واتقوا يوماً لا تَجْزِى نفسٌ عن نفس شيئاً ) . ومثل : أديت العمل عن صديق المريض ، أى : بَدَل نفس ، وبذل صديق . وقول الشاعر يمدح محسناً :

وتكفَّلَ الأيتامَ عن آبائهم حتى ودِدْنَا أَننا أيتام

٨ - أن تكون بمعنى : « من » نحو قوله تعالى : ( وهو الذى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ . . . ) ، أى : من عباده<sup>(٣)</sup> . ( وهذا أوضحُ من اعتبارها للمجازة ؛ - على معنى : الصادرة عن عباده - ولا تقدير فيه ) . . .

٩ - أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : ( وما ينطق عن الهوى ) ، أى : بالهوى .

وقد ذُكر لها بعض معانٍ أخرى ، تركناها متابعة للمعترضين - بحق - عليها<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) سبق فى ص ٩٠ ؛ شرح معناها وما يتصل بها .

( ٢ ) ومثل : ضربت الخائن عن السيف . أى : بالسيف إذا كان السيف أداة الضرب

( ٣ ) وكقولهم تعالى : ( أولئك الذين يَتَقَبَّلُ اللَّهُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا )

( ٤ ) منها أن تكون زائدة سماعاً - ويجب الاختصار فى زيادتها على المسموع وحده - ؛ نحو : ( يسألونك عن الأنفال ) . . وهذه تصلح أصلية إذا كان السؤال لمعرفة شأن الأنفال ، وطلب الاستخبار عنها ، لا لطلب الاستعطاء وأخذ شيء منها . ومن زيادتها المسموعة ما نص عليه ابن هشام فى المغنى - ج ١ عند الكلام عليها - قائلا : ( إنها تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة بـ كقول الشاعر :

أَتَجَزَّعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاها حِمَامُها فَهَلَّا التى عن بين جنبيك تدفع  
قال ابن جنى : أراد ؛ فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ، فعلفت « عن » من : أول الموصول ، وزيدت بعده ) . . . ١ هـ . . .  
وفىما سبق من معانى « على » ، و « عن » يقول ابن مالك باختصار :

« عَلَى » لِلِاسْتِعْلَاءِ ، وَمَعْنَى : « فِى » وَ « عَنْ »  
يَعْنُ تَجَاوُزًا ، عَنِ مَنْ قَدْ فَطَنَ  
وَقَدْ تَجَيَّءُ مَوْضِعَ « بَعْد » وَ « عَلَى »  
كَمَا « عَلَى » ، مَوْضِعَ « عَنْ » قَدْ جُعِلَا =

وتستعمل « عن » اسماً بمعنى : « جانب » . ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف : « مِنْ » ، نحو : يجلس القاضي : ومن عن يمينه مساعدُهُ ، ومن عن يساره كاتبه . أى : من جانب يمينه ، ومن جانب يساره<sup>(١)</sup> . . . . وهذا الاستعمال قياسى كباقي استعمالها السابقة .

اتصال « ما » الزائدة بالحرف : عن

إذا كانت « عن » جارة جازٍ وقوع « ما » الزائدة بعدها ، فلا تغير شيئاً من عملها أو معناها ؛ وإنما يبقى لها كل اختصاصها السابق قبل مجيء الحرف الزائد ، نحو : عما قريب يتحقق المأمول<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

الكاف : حرف يجر الظاهر ، ويقع أصلياً وزائداً . وأظهر معانيه أربعة :  
١ - التشبيه : وهو - بنوعيه الحسى والمعنوى - أكثر معانيه تداولاً ، والأغلب دخول « الكاف » على المشبّه به ؛ نحو : الأرض كرة كالكواكب الأخرى . تستمد ضوءها من الشمس كبقية المجموعة الشمسية . ونحو : الذكاء كالكهربا ، كلاهما لا يُدْرَك إلا بآثاره . ويقولون فى المدح : فلان كهربيّ الذكاء . يريدون : أنه فى سرعة فهمه واستنباطه كالكهربا ؛ فى سرعة تأثيرها وتأثيرها<sup>(٣)</sup> . . . .

= يريد : أن « على » تكون للاستعلاء وتكون للظرفية ؛ مثل : « فى » ، والمجاورة مثل : « عن » التى تؤدى هذا المعنى إذا قصد من فطن ؛ لأنها تؤديه . ثم بين أن : « عن » قد تكون بمعنى : « بعد » ، وبمعنى : « على » المفيدة للاستعلاء . كما أن : « على » تكون بمعنى : « عن » المفيدة للمجاورة .  
( ١ ) ويشير إلى هذا ابن مالك فى بيت يجرى - رقم ٤ من هامش ص ٥١٧ - عند الكلام على : « الكاف » .

( ٢ ) ومثل قول الشاعر - فى الحث على الإجابة والإتيان عند ممارسة الأمور والأعمال ؛ حرصاً على الذكرى الطيبة بعد الممات :

إذا كنت فى أمر فكن فيه محسناً فعماً قليل أنت ماض وتاركه  
وتقضى قواعد الكتابة باتصال الحرفين خطأً . ويشير ابن مالك آخر الباب - ص ٥٢٩ - إلى مسألة زيادة الحرف : « ما ؛ بعد : « من » و « عن » و « الباء » ، وأن هذه الزيادة لا تعوق تلك الحروف عن عملها ؛ فيقول :

وبعدَ « مِنْ » و « عَنْ » و « بَاءً » ، زيدَ « ما » فلمَ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

( ٣ ) ونن الأمثلة قول الشاعر :

٢ - التعليل والسببية ؛ كقوله تعالى : ( واذكروهُ كما هداكم ) . أى : بسبب هدايته لكم . وقوله تعالى عن الوالدين : ( وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً . . . ) . أى : بسبب تربيتهما إياي في صغرى .

٣ - التوكيد<sup>(١)</sup> ويختص بالزائدة ؛ نحو قوله تعالى : ( ليس كمثله شيء ) . أى : ليس شيء مثله . . . ( وهذا في رأى من يرون زيادة الكاف هنا )<sup>(٢)</sup> .

٤ - الاستعلاء ؛ كقولهم : كن كما أنت . أى : على الحال التي أنت عليها . واستعمالها في هذا المعنى ، والذي قبله قليل ، ولكنه قياسى .

ومن الاستعمالات القياسية أن تخرج « الكاف » عن الحرفية - لداع يوجب ذلك - فتصير اسماً مَبْنِيّاً بمعنى : « مثل » ، يجرى عليه ما يجرى على نظائره من الأسماء المبنية<sup>(٣)</sup> ؛ كقولهم :

لن ينفع في منع الإجرام كالعقوبات الرادعة . وقولهم :

= ابنوا كما بَنَتِ الأجيال قبلكمو لا تتركوا بعدكم فخرّاً لأنسان  
أى : كبنائية الأجيال .

( ١ ) سبق في أول هذا الباب ص ٥٠ ؛ إيضاح للتوكيد الذى ينشأ من الحرف الزائد . كما سبق في الجزء الأول ص ٧٠ م ٥ .

( ٢ ) وحجتهم أنها لو لم تكن زائدة لتوتب على أصلتها الاعتراف بوجود مثل للمول تعالى ؛ وهذا محال . والأسهل الموافقة على زيادتها في هذا الموضع ونظائره - ومنها قوله تعالى : ( مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً . . ) ؛ لتجنب التأويلات الأخرى ، والآراء التى يشوبها التعقيد ،

أما من يمتنعون زيادتها فحجتهم : أن « مثل » بمعنى : ذات ، وأن القرآن ليس فيه زائد مَبْنِيٌّ لكن فاتهم أن الزائد هنا وفي فصيح الكلام العربى يؤدى توكيد معنى الجملة ( طبقاً لما فصلناه عند الكلام على الحرف و ١ م ٥ ص ٧٠ ) فلا عيب في زيادته مع أدائه هذا الغرض ، إنما المغييب المنزه عنه القرآن ، هو الزائد الذى لا فائدة منه ، فيكون وجوده كعدمه . ومن أمثلة زيادتها ما نقلوه عن أعرابيٍّ سئل : كيف تصنعون الأقبط ؟ فأجاب : كَهَيْئَتِن . يريد ؛ هو هين . فالكاف زائدة - كما قالوا - على أنى لا أرى مانعاً أن تكون اسماً مَبْنِيّاً بمعنى : « مثل » ؛ فكأنه يقول : « مثل هين » أى : مثل شيء هين . . .

( ٣ ) فيكون اسماً مَبْنِيّاً في محل رفع ، أو : نصب « أو : جر ، على حسب موقعه من الجملة التى لا تستغنى في تركيبها عنه اسماً ، لا حرفاً .



ما عاتب الحرَّ الكريمَ كَنَفْسِهِ<sup>(١)</sup> . . . وقولهم :

وما قتل الأحرارَ كالعفو عنهمو ومن لك بالحر الذي يحفظ اليدا ؟  
أى : مثلُ العقوبات — مثلُ نفسه — مثلُ العفو ؛ فالكاف في الأمثلة  
السالفة اسم ، لحاجة الجملة إلى فاعل ، فالكاف فاعل<sup>(١)</sup> ، مبنى على الفتح في  
محل رفع .

وقد تكون — أحياناً — خبراً لمبتدأ<sup>(٢)</sup> ؛ كقولهم : من حدَّركَ كمن بشَّركَ . . .  
وقد تكون مفعولاً به في نحو قول الشاعر :

ولم أرَ كالْمَعْرُوفِ ؛ أمّا مذاقُه فحلُّوْهُ ، وأما وجهُه فجَمِيلٌ<sup>(٣)</sup> . . .<sup>(٤)</sup>  
وقد تكون في محل جر في نحو : يتنسم فلان عن كاللؤلؤ المكنون . وهكذا . . .  
فهى بمعنى : « مثل » في كل ذلك ، وفي كل موضع آخر يستوجب المعنى  
والإعراب أن تكون فيه اسماً مبنياً<sup>(٥)</sup>

( ١ ، ١ ) في قول الشاعر :

ما عاتب الحرَّ الكريمَ كَنَفْسِهِ والمرء يصلحه القرين الصالح  
( ٢ ) أو لما أصله المبتدأ ، كوقوعها خبراً للناسخ ( ليس ) في قول الشاعر

ليس من قال بالصواب كمن قبال بجهل ؛ والجهل داء عياء  
( ٣ ) وبعد هذا البيت :

ولا خيرَ في حُسْنِ الجسوم وطولها إذا لم يَزِنِ حُسْنَ الجسوم عقول  
( ٤ ) وفي الكلام على معاني « الكاف » ، وعلى أنها تستعمل اسماً بمعنى : « مثل » ، وكذلك : « عن »  
و « على » بدليل دخول « من » عليهما . وهى لا تدخل إلا على الأسماء — يقول ابن مالك أولاً :

« شَبَّهَ » بكافٍ ، وَبِهَا « التَّعْلِيلُ » قَدْ يُعْنَى : وزائداً لتوكيد وَرَدَ  
يريد : أن كلمة : « الكاف » تستعمل في التشبيه ، وأن « التعليل » بها قد يعنى ( أى : يُقصد )  
وورد هذا الحرف زائداً للتوكيد . ثم قال :

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا ، وَكَذَا : « عَنْ » و « عَلَى » مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ « دَخَلَا  
يريد : أن حرف « الكاف » استعمال اسماً ، وكذلك « عن » و « على » . ومن أجل استعمالهما  
اسمين دخل عليهما الحرف الجار : « من » وهو لا يدخل إلا على الأسماء — كما سبق . في ص ٥١٥ — .  
( ٥ ) انظر هامش رقم ٣ في الصفحة السابقة .

وإذا كانت «الكاف» أداة جر فقد تتصل بها «ما» الزائدة فتكفها عن العمل - غالباً - وتزيل اختصاصها (وهو: الدخول على الاسم لجره). فتدخل على الحمل الاسمية والفعلية ، نحو : (الصحةُ خيرُ النعم ؛ كما المرضُ شرُّ المصائب). ونحو : (الفقرُ يخنى مزايا المرء ، كما يُزيل ثقة الناس بصاحبه<sup>(١)</sup>...) وهذه هي «ما» الزائدة الكافة عن العمل ، ومن القليل ؛ الذي لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول ، فتدخل على الاسم فتجره بالرغم من اقترانها بكلمة «ما» الزائدة ؛ نحو : قول القائل .

وَنَنْصُرُ مولانا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كما الناسِ مظلومٌ عليه وظالمٌ  
أى : كالناس ، وهذه هي «ما» الزائدة فقط ، وليست بكافة .

\* \* \*

مُنْذُ وَمُنْذُ<sup>(٢)</sup> : يكثر استعمالهما اسمين ظرفين ، أو اسمين غير ظرفين ، كما يكثر استعمالهما حرفين أصليين للجر .

( ١ ) فيصلحان للاسمية المجردة من الظرفية إذا لم تقع بعدهما جملة ، وإنما وقع بعدهما اسم مرفوع ؛ نحو : ما سافرت مذ الشهرُ الماضي ، أو منذ . . . فذ ومنذ مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) وسيشير إلى هذا ابن مالك آخر الباب - ص ٥٢٩ - حيث يعيد البيت التالى في زيادتها بعد «الكاف» و «رب» ، وأنها تكفهما عن العمل أو لا تكفهما :

وَزَيْدٌ بَعْدَ «رَبٍّ» وَالْكَافِ فَكَفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكْفَ  
أى : لم يمنع . يريد بقوله : «وزيد» الحرف : «ما» وأن هذا الحرف كفهما عن العمل ، وقد يليهما فلا يكفهما .

( ٢ ) سبق كلام عليهما - فى باب الظرف - ص ٢٩٩ - ولأهيمتهما وتشعب أحكامهما سيجيء لهما بحث شامل مستقل ، آخر هذا الجزء - ص ٥٤٤ - «وكذلك سبق الكلام عليهما فى ج ١ لمناسبات مختلفة فى ص ٣٥٧ م ٣٦٠ و ٣٦٦ م ٣٧٠ و ٣٨٠» .

( ٣ ) هذا هو الأحسن . ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً مقدماً (أى : لتعلقه بالخبر المحذوف - كما فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٠) بمعنى : «بين ، وبين» مضافين فعلى ما سافرت مذ أو منذ الشهر الماضى : الشهر الماضى بينى وبين عدم السفر - راجع الصبان - و «الشهر» هو المبتدأ المؤخر . ولا بد من تقدم «مذ ومنذ» عند إعرابهما مبتدأ أو خبراً . وشروط أخرى هى المشار لها فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

ويصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية ، أو فعلية ماضوية ، ولا يصح أن تقع بعدهما المضارعية المستقبلية<sup>(١)</sup> ؛ فمثال الجملة الاسمية : ما سافرت منذُ الجوء مضطربٌ ، أو منذُ . . . فكلاهما ظرف زمان للفعل « سافر » ، مبنى على السكون والضم ، في محل نصب ، وهو مضاف ، والجملة الاسمية بعدهما في محل جر مضاف إليه . ومثال الجملة الفعلية الماضوية : أسرعَ إليك مذ أو منذ دعوتني ، وكلاهما ظرف زمان للفعل : « أسرع » مبنى على السكون والضم في محل نصب . والظرف مضاف والجملة الماضوية بعده مضاف إليه في محل جر . ومن هذا قول الشاعر :

بَدَا الصبح فيها<sup>(٢)</sup> منذُ فارقت مظلما      فإنْ أبْتَ صار الليل أبيض ناصعا  
« فَمِنْذُ » ظرف زمان للفعل : « بَدَا » .

( ب ) ويكونان حرفين أصليين للجر ، وهذا يوجب شروطاً ؛ أهمها<sup>(٣)</sup> : أن يكون المحرور اسماً ظاهراً ، لا ضميراً ، وأن يكون وقتاً<sup>(٤)</sup> ، وأن يكون هذا الوقت متصرفاً ، معيناً لا مبهماً ، ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً . نحو : ما رأيته مذ يوم السبت الأخير ، أو مذ ساعتنا ، فلا يصح : مذهُ ، ولا مذ البيت ، ولا : مذ سَحَرٍ ، ( تريد : سحر يوم معين ) ولا مذ زمن ، ولا مذ غد ، وكذلك « منذُ » في كل ما سبق .

( ١ ) فلا يصح : « مذ ، أو منذ » يفهم ؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً ، فلا يجتمع مع المستقبل - كما سيجىء في البحث الآتي ( ص ٥٥ هـ ) منقولاً عن الصبان .  
( ٢ ) في الدار ، أو البلدة .

( ٣ ) والراجع أن هذه الشروط تجري على الاسم المنفرد المرفوع بعدهما أيضاً إذا لم يكونا حرفي جر .

( ٤ ) ومثل الوقت ما يسأل به عن الوقت ، بشرط أن يكون ظرف زمان ؛ نحو : منذ كم يوماً سافرت ؟ أو منذ متى سافرت ؟ أو منذ أي وقت سافرت ؟ ومثلها : مذ .

ويقول النحاة - كما جاء في الهمع - ( « يجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ قدومٍ على » ، بالرفع والجر ، وهو على تقدير حذف زمان ؛ أي : مذ زمن قدوم على . ويجوز وقوع « أنْ » وصلتها ، بعدهما ؛ نحو : ما رأيته مذ أنْ الله خلقني ، فيحكم على موضعها بما حكم به اللفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضاً ) ١ هـ .

ويشترط في عاملهما أن يكون ماضياً ، إما منفياً يصح أن يتكرر معناه ؛  
نحو : ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة ، وإمّا مثبتاً ، معناه ممتدّ متطاول<sup>(١)</sup> ؛  
نحو : سرت مذ ، أو منذ يوم الخميس .

فإن كان الاسم المجرور بهما معرفة ومدلول زمنه ماضياً ، كان معناهما  
الابتداء مثل : « من » الابتدائية ، نحو : ما رأيته مذ ، أو : منذ يوم الجمعة  
الماضي ، أى : من يوم الجمعة ؛ فابتداء عدم الرؤية هو يوم الجمعة . وإن  
كان معرفة ومدلول زمنه حاضراً كان معناهما — لا إعرابهما — الظرفية ، مثل « في » .  
نحو : ما رأيته مذ ساعتنا ، أو منذ يومنا . أى : في ساعتنا وفي يومنا .

أما إن كان المجرور بهما نكرة معدودة<sup>(٢)</sup> فعناهما الابتداء والانتهاء معاً ؛  
فهما مثل « من » و « إلى » مجتمعين ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين . أى :  
ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى نهايتها .

ومما يجب التنويه به أن الاسم بعد « مذ » ، و « منذ » مع جواز جره على  
اعتبارهما حرفي جر ، وجواز رفعه على اعتبارهما اسمين محضين — قد يرجح فيه  
أحد الضبطين على الآخر ، وقد يقوى حتى يقرب من الوجوب كما يتبين مما يأتي :  
✧ إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالراجع أن يكونا حرفي جر ، والاسم بعدهما  
مجروراً بهما ، نحو : ما تركت الكتابة مذ أو منذ ساعتنا . وعلى هذا تجرى أكثر  
القبائل العربية ، وتكاد تلتزمه وتوجهه .

✧ وإذا كان الزمن بعدهما للماضي فالأرجح اعتبار « منذ » حرف جر ، والاسم  
بعدها مجرور ، نحو : ما زرت الصديق منذ يومين . والعكس في « مذ » ، نحو  
ما زرت الصديق مذ يومان<sup>(٣)</sup> .

(١) في ص ٤٩٥ بيان « المتطاول » وما يتصل بهذا .

(٢) لتكون معينة ؛ لان المهمة — أى : غير المحدودة ، مثل : برهة ، وحين . . . لا تصلح  
بعدها ، كما سبق . ولا فرق في المحدود بين أن يكون معدوداً لفظاً ومعنى ؛ نحو : يومين ، أو معنى فقط :  
نحو : شهر .

(٣) وفي الكلام على مذ ومنذ اسميتهما وحرفيتهما وأحكامهما يقول ابن مالك :

و « مذ » و « منذ » ، اسمان حيث رَفَعَا أو أوليا الفعل ، كَجِئْتُ مُذْ دَعَا  
يريد : أنهما يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما ؛ باعتبارهما مبتدأين ، وهو الخبر المرفوع بالمبتدأ ، =

. . . . .  
 . . . . .

### زيادة وتفصيل :

في مثل : « ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه » - بفتح همزة أنّ ، ( أى : من زمن أن الله خلقه ) يجوز اعتبارهما اسمين ، مبتدأين ، والمصدر المؤول خبرهما ، كما يجوز اعتبارهما حرفي جر والمصدر المؤول هو المحرور بهما . أما عند كسر همزة « إن » فيتعين اعتبارهما اسمين مبتدأين لوقوع جملة اسمية بعدهما هي الخبر<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

= أوحين يليها ويجيء بعدهما الفعل وفاعله ؛ مثل : جئت مذ دعا . واكتفى بأن ذكر الجملة الفعلية وترك الاسمية لفهم القارئ ، أو لأنها ستعرب خبراً والخبر مرفوع - عندهم - بالمبتدأ فتدخل في ضمن الحالة الأولى . ثم قال في معناها :

وإنَّ يَجْرُأَ فِي مُضِيٍّ « فَكَمِينٌ » هما ، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى : « فِي » ، اسْتَبْنُ

أى : اطلب . ببيان معنى « في » وهو : الظرفية .

( ١ ) لهذا إشارة في رقم ٤ من هامش ص ٥١٩ وبيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٤٦ .

«رُبَّ» : ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحوية واللغوية في أحكامه ونواحيه المختلفة . ( التي منها ناحية معناه ، وناحية حرفيته ، وناحية زيادته أو شبهها ، وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه ، ونوع الفعل الذى يقع بعده ، والجملة التى يوصف بها مجروره . . . و . . . ) ، وكان من أثر هذا الاضطراب قديماً وحديثاً الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق ، وبالصححة عند آخر ، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث . وكل هذا يقتضي أن نستخلص أفضل الآراء ، بأناة ، وحسن تقدير .

وخير ما نستصفيه من معناه ، ومن أحكامه النحوية هو ما يأتى :

( ا ) أن معناه قد يكون التكثر وقد يكون التقليل ، وكلاهما لا بد فيه من القرينة التى توجه الذهن إليه . ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف «رُبَّ» وما دخل عليه أن يجىء بعد حالة خالية من اليقين <sup>(١)</sup> تقتضى النص على الكثرة أو القلة ، ( كأن يقول قائل <sup>(٢)</sup> : أظنك لم تمارس الصناعة . فتجيب : رب صناعة نافعة مارستها . فقد جاءت الأداة «رُبَّ» وجملتها لإزالة أمر مظنون قبل مجيئها ) . فنال دلالتها على الكثرة : رُبَّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه ، ورُبَّ مغمور فى قومه ساعد بغفلة العيون عنه . . . وقولهم : رُبَّ أمل فى صفاء الزمان قد خاب ، ورُبَّ أمنية فى مسالة الليالى قد بددتها المفاجئات .

ومثال القلة قولهم : رُبَّ مَنِيَّةٍ فى أمنيَّةٍ تحققت . . . ؛ ورُبَّ غُصَّةٍ فى انتهاء فرصة تهيأت . وقولهم : رُبَّ غاية مأمولة دنت بغير سعى ، وربَّ حظ سعيد أقبل بغير انتظار . . . والقرينة على القلة والكثرة فى الأمثلة السالفة هى : التجارب الشائعة التى يعرفها السامع ، ويسلم بها .

( ب ) وأن أحكامه النحوية أهمها :

١ - أنه حرف جر شبيه <sup>(٣)</sup> بالزائد . وله الصدارة فى جملته ؛ فلا يجوز

( ١ ) كحالة الظن ، أو الشك . . .

( ٢ ) ومن هوى حكم القائل ؛ بأن تدل هيئته على أنه فى حالة ظن أو شك ، فليس من اللازم أن ينطق فعلاً ، وإنما يكفى أن يقدر فيه ذلك

( شرح المفصل ج ٨ ص ٢٧ ) .

( ٣ ) سبق الكلام فى ص ٥٢ ؛ على حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأوجه الاتفاق والمخالفة بيته وبين

الأصل والزائد .

أن يتقدم عليه شيء منها<sup>(١)</sup>. لكن يجوز أن يسبقه الواو ، أو أحد الحرفين : « ألّا » الذى للاستفتاح<sup>(٢)</sup> و « يا » ، نحو : ألّا ربّ مظهر جميل حجب وراءه متخبراً مردولاً . — يا ربّ عظيم متواضع زاده تواضعه عظمة وإكباراً . وقول الشاعر :

فياربّ وجه كصافى النمير تشابه حامله والنمير

٢ — وأنه لا يجر — غالباً — إلا الاسم الظاهر النكرة<sup>(٣)</sup>. وقد وردت أمثلة قليلة — لا يحسن القياس عليها — كان مجروره فيها ضميراً للغائب ، يفسره اسم منصوب ، متأخر عنه وجوباً ، يعرب تمييزاً ، نحو : ربّه شاباً نبيلاً صادفته ، وفى تلك الأمثلة القليلة كان الضمير مفرداً غائباً فى جميع أحواله ، يعود على التمييز الواجب التأخير . ويجب مطابقة هذا التمييز للدلول هذا الضمير المسمى : « الضمير المجهول<sup>(٤)</sup> » ، لعدم عودته على متقدم . نحو : ربه شابين نبيلين صادفتهما — ربه شاباً نبلاً صادفتهم — ربه فتاةً نبيلة صادفتها . . . . . وهكذا .

٣ — وأن النكرة التى يجرها تحتاج فى أشهر الآراء — لنعت مفرد ، أو جملة ، أو شبه جملة . غير أن الأكثر الأفصح حين يكون النعت جملة أن تكون فعلية ، ماضوية لفظاً ومعنى ، أو : معنى فقط — كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » —

(١) ومن المسبوع الذى لا يقاس عليه — لندرتة — قول الشاعر :

وقبلك ربّ خصم قد تمالّوا علىّ فما هليعت ولا دُعرتُ

— تمالّوا : أى : تمالّوا ، بمعنى : اجتمعوا واتفقوا . — الخصم : الخصم . وقد يكون للثنين ، والجمع . وللمؤنث . . . . .

(٢) ويجوز مثله — مع قلته — الحرف : « لكن » — يسكون النون — الذى يفيد الاستفتاح والاستدراك معاً ، كقول أحد الشعراء — من أهل القرن الثالث الهجرى كما سجله صاحب كتاب : « الهفوات النادرة » لغرس النعمة الصابى ص ٢٧٢

نعمة الله لا تعاب ، ولكنّ ربما استتقّبت على أقوام

وسيد كرا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٥٢٦

(٣) سيبنى إعراب هذا الاسم تفصيلاً فى ص ٥٣٢ .

(٤) وله أسماء متعددة ، منها : ضمير الشأن ، وضمير القصة . . . (وقد سبق شرحه وتفصيل الكلام عليه فى باب « الضمير » — ج ١ م ١٩ ص ٢٢٦) .

( نحو : رب صديق وفيّ عرفته — رب صديق لازمك عرفته — رب صديق عندك عرفته — رب صديق في الشدة عرفته — رب صديق لم يتغير عرفته ) . ومثال النعت بجملة اسمية ، ربّ ملوم لا ذنب له ، وقول الشاعر :

ذَلَّ من يَغْبِطُ الدليلَ بعيش ربّ عيش أخفّ منه الحيمامُ<sup>(١)</sup>

٤ — وأن « رب » مع مجرورها لا بد أن يكون لها في أغلب الأحوال اتصال معنويّ بفعل ماض يقع بعدها ، أو : بما يعمل عمله ويدل دلالاته الزمنية ، ( وهذا الفعل مع فاعله غير الجملة الماضية التي قد تقع — أحياناً — صفة لمجرورها ) ، ويكون الفعل — أو ما يعمل عمله — بمنزلة العامل الذي تتعلق به « رب » ومجرورها<sup>(٢)</sup> بالرغم مما هو مقرر من أن حرف الجر الزائد وشبه الزائد لا يتعلق مع مجروره بعامل — كما سبق — نحو : رب كلمة طيبة جلبت خيراً ، ودفعت شراً . وقول الشاعر :

فيا ربّ وجهه كصافي النмир تشابهَ حامله والنمير . . .<sup>(٣)</sup>

والأغلب في هذا الفعل وما في معناه أن يكون محذوفاً مع فاعله ؛ لأنهما معلومان تدلّ عليهما قرينة لفظية أو معنوية ، ( لما قدمنا من أن الاستعمال الصحيح للحرف « ربّ » وما دخل عليه أن يكون بعد حالة ظن أو شك تستدعي النص على القلة أو الكثرة ، فيكون جواباً عن قول لقائل ، أو : من هو في حكمه ) ؛ فاللفظية نحو : ما أطيب العمل ، وما أبغض البطالة : فرُبّ عمل نافع ، ورُبّ بطالة

( ١ ) الموت .

( ٢ ) راجع شرح المفصل ( ج ٨ ص ٢٧ و ٢٩ ثم الصبان في أول باب الإضافة عند الكلام على

الإضافة اللفظية ، ومناقشته مثال ابن مالك : ( ربّ راجينا عظيم الأمل . . . )

ونص ما نقله الصبان : ( إن الأكثرين يقولون بوجوب مضي ما تتعلق به « رب » ، بناءً على أنها تتعلق ، لأنهم يقولون بوجوب مضي مجرورها ؛ وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً — أي : في الزمن الحال — ، وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً . وقد قال في التسهيل « ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ، ولا مضي ما تتعلق به » ( هـ ،

هذا ، ولا يحسن الأخذ بالأراء الضعيفة إلا في فهم ما ورد بها . أما المحاكاة والقياس فيجريان على الأعم الأشهر الذي لمصناه .

( ٣ ) ومثل هذا قول الآخر :

رب ليل كأنه الدهر طولا قد تناهى فليس فيه مزيد



ضارة . التقدير : فرب عمل نافع أحببته ، وربّ بَطالة ضارة كرهتها . والمعنوية كأنّ تمرّ على قوم منهمكين في العمل ، مشغولين به ، فتبتسم ابتسامة الرضا والانشرح ؛ ثم تنصرف عنهم قائلاً : رب عمل نافع ، ورب بطالة ضارة ، فالتقدير رب عمل نافع أحببته ، أو احترمت صاحبه ، أو أكبرته . . . أو . . . ، ورب بطالة ضارة كرهتها ، أو أنكرت أمرها . . . أو . . . ومن الجائز ذكر هذا الفعل وفاعله .

ويقول النحاة إن «رُبّ» تُوصَل معنى هذا الفعل وما في حكمه إلى الاسم المجرور بها . ففي مثل : «رب رجل عالم أدركت» أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل<sup>(١)</sup> ، وكذلك في الأمثلة السابقة . ومن ثمّ كان الأحسن عندهم في مثل : «رُبّ عالم لقيته» ، وقول الشاعر :

رُبّ حليم<sup>(٢)</sup> أضاعه عدم الما لـ ، وجهل غطّى عليه النعيم

أن تكون الجملة الفعلية الماضوية المذكورة هي صفة للنكرة المجرورة بالحرف : «رُبّ» . وأن تكون هناك جملة أخرى ماضوية محذوفة ، تتصل بها «رُبّ» ومجرورها اتصالاً معنوياً . ولا يرتاحون أن تكون الجملة الماضوية المذكورة هي المرتبطة ارتباطاً معنوياً بهما ؛ لأنها صفة للنكرة المجرورة «رُبّ» وهذه النكرة قد تستغنى عن كل شيء أساسي أو غير أساسي بعدها إلا عن الصفة . ومثل هذا الفعل الداخل في جملة الصفة — لا يصلح أن يكون هو الذي بمنزلة العامل في : «رُبّ» ومجرورها ؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف : منعاً للفساد المعنوي .

٥ — وأنه يجوز أن يتصل بآخرها «ما» الزائدة . والشائع في هذه الحالة

(١) هذا المثال ينصه وبالكلام الخاص به ، منقول من الجزء الثامن ص ٢٧ من كتاب : «المفصل» عند البحث الخاص بالحرف : «رب» وهو كلام يجعل حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد مُعَدِّياً للعامل . مع أن كثرة النحاة تجعل التعدية مقصورة على حرف الجر الأصل ، دون الزائد وشبهه — كما سبق في ص ٤٥١ و ٤٥٢ ويحيى في رقم ١ من هامش ص ٥٣٠ . إلا أن كان المقصود الاتصال المعنوي المجرد — كما قلنا — وليس في كلامه دليل عليه .

(٢) عقل . وفي بعض الروايات : رب علم

أن تمنعها من الدخول على الأسماء المفردة ، ومن الجرّ ، فتجعلها مختصة بالدخول على الجمل الفعلية والاسمية<sup>(١)</sup> ، ولذا تسمى : « ما » الزائدة الكافة ؛ ( لأنها كَفَّتْها - أى : منعتها - من عملها ؛ وهو : الجر ؛ ومن اختصاصها ؛ وهو : الدخول على الاسم وحده ؛ لجره ) ؛ نحو : ربما رأيت في الطريق مستجدياً وهو من الأغنياء . ونحو : ربما كان السائل أغنى من المسئول ، أو ربما السائل أغنى من المسئول . ولكن دخولها على الماضي<sup>(٢)</sup> هو الكثير . أما دخولها على المضارع الصريح<sup>(٣)</sup> وعلى الجملة الاسمية فنادر لا يقاس عليه ، إلا إن كان معنى المضارع : محقق الوقوع قطعاً - كما سيجىء - ومن العرب من يبقّيها على حالها من الدخول على الأسماء المفردة . وجرها مع وجود « ما » الزائدة ؛ فيقول : ربّ مسائل في الطريق أرعجني ، ولا تسمى « ما » في هذه الحالة « كافة » ؛ وإنما تسمى : « زائدة » فقط . والأفضل الاقتصار على الرأى الأول الشائع<sup>(٤)</sup> .

٦ - والشائع أيضاً أن « ربّ » بحالتيها العاملة والمكفوفة عن العمل ، لا تدخل إلا على كلام يدل على الزمن الماضي ، سواء أكان مشتملاً على فعل ماض أم على غيره مما يدل على الزمن الماضي ، كالمضارع المقرون بالحرف : « لم » ، أو : الوصف الدال على الماضي . . . أو . . . نحو : رب معروف قدمته سعدت بفعله - رب علم لم ينفع صاحبه أحزنه - رب برّ متفجرة أمس نفعت بما في داخلها .

وقد أشرنا إلى أنها تدخل على المضارع الصريح إذا كان معناه محقق الوقوع لا شك في حصوله ؛ فكأنه من حيث التحقق بمنزلة الماضي الذي وقع معناه<sup>(٥)</sup> ،

( ١ ) أما معناها فيبقى على الوجه الذى سيجىء - مشروحاً في الزيادة والتفصيل ( ب - ص ٥٣١ ) .

( ٢ ) ولو كان مبنياً للمجهول ؛ كقول الشاعر : - وقد سبق لمناسبة أخرى في هامش ص ٥٢٣ - :

نعمة الله لا تعاب ، ولكن ربّما استقبحت على أقوام

( ٣ ) وهو الذى يكون لفظه مضارعاً وزمته مستقبلاً خالصاً .

( ٤ ) وإذا كانت « ما » كافة ، و « رب » غير عاملة ، فالواجب وصلهما كتابة . أما إذا كانت

« رب » عاملة فالواجب فصلهما .

( ٥ ) وقد تدخل على مضارع في لفظه ، ولكنه ماض في زمته ، بقرينه تدل على المضى الزمنى ،

كقول الشاعر لهارب من حاكم توعده بالقتل فجاءه الخبر بموت ذلك الحاكم :

ربما تعجزع النفوس من الأمّ . . . له فرجة كحلّ العقال =

وصار أمراً مقطوعاً به ، كقوله تعالى ، في وصف الكفار يوم القيامة ، — ووصفهُ صِدْقٌ لا شك فيه — : ( رُبَّمَا <sup>(١)</sup> يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ) ، أما في غير ذلك فشاذا لا يقاس عليه <sup>(٢)</sup> .

ولإنما كان الأكثر دخولها على الزمن الماضي لأن معناها التأكيد والتقليل ، ولا يمكن الحكم بأحدهما إلا على شيء قد عُرِفَ <sup>(٣)</sup> . . .

٧ — أنه يجوز في ضبطها لغات تقارب العشرين ، أشهرها ضم الراء أو فتحها مع تشديد الباء في الحالتين ، أو مع تخفيفها بالفتح بغير تشديد . كما يجوز أن تلحقها تاء التأنيث المتسعة — في المشهور — لتدل على تأنيث مجرورها ؛ نحو : رَبَّتْ

= فهو يريد : ربما جزعت . . . ولا يصلح زين المضارع هنا إلا للمضى ، لأن الجزع لن يقع في المستقبل بعد موت الحاكم الظالم ، وزوال سبب الخوف . ومثل هذا قول الشاعر :

وحديثُ اللَّهِ هُوَ مِمَّا يَشْتَهِي السَّامِعُونَ يَوْزَنُ وَزْنًا  
مَنْطِقُ صَائِبٍ ؛ وَتَلَحُّنُ أَحْيَا نَأً وَخَيْرُ الْكَلَامِ مَا كَانَ لِحْنًا

أى : رب حديث الله ، فقد دخلت « رب » المحذوفة ، والتي تدل عليها الواو ، على أمر حصل بحقق عند المتكلم ، ولا شك في وقوع زمنه وانتهائه قبل الكلام ؛ فالمضارع ماضى الزمن . ( تلحن : تشير إلى ما تريد بغير كلام ) .

( ١ ) « رُبَّمَا » ( بتخفيف الباء ) ، مثل : « رَبِّمَا » بتشديدها . كما سيحى .

( ٢ ) ومن أمثلة الشاذ ما جاء في تفسير القرطبي لقوله تعالى في سورة البقرة : ( وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ) ، وهو قول بعض السلف : لا تكرهوا الملمات الواقعة : فلرب أمر تكرهه فيه نجاتك ، ولرب أمر تحبه فيه عطبك ، قال الشاعر :

رب أمر تتقيهِ جرّ أمراً ترتضيه  
خفى المحبوب منه وبدا المكروه فيه

والدليل على أن المضارع بعد « رب » في المثال المشور مستقبل الزمن وجود « لا » الناهية في المضارع الذي قبله ؛ وهي تجعل زمنه مستقبلاً خالصاً .

وهناك قرينة أخرى عقلية في المثال المشور ، وفي البيتين — تدل على استقبال المضارع ؛ هي الحث والحض والترغيب ، وهذه الأمور لا تكون إلا في شيء لم يقع .

( ٣ ) من كل ما تقدم يتبين نوع المضارع الذي يقصده النحاة بقولهم : إن المضارع يكون ماضى الزمن إذا وقع بعد « رب » ( كما جاء في الطبع ج ١ ص ٨ ) .

عبارة موجزة أغنت عن كلام كثير . وتكون التاء إما ساكنة ويوقف عليها بالسكون ، وإما مفتوحة ويوقف عليها بالهاء .

### حذف رُبّ :

يجوز حذف « رُبّ » لفظاً . مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت . وهذا الحذف قياسى بعد « الواو » ، و « الفاء » ، و « بل » . ولكنه بعد الأول أكثر ، وبعد الثانى كثير . وبعد الثالث قليل بالنسبة للحرفين الآخرَين . نحو :

وجانب<sup>(١)</sup> من الشرى يُدعى الوطنُ ملءِ العيون ، والقلوب ، والفِطِن<sup>(٢)</sup>

ونحو : أن تسمع من يقول : ( ما أعجب ما قرأته على صفحات الوجوه اليوم ! )  
فتقول : ( فحزّين قضّى الليلَ همّاً طلع النهار عليه بما بدّدَ أحزانه ، ومتهجّج نام ليله قريراً . ثم أفاق على همٍّ وبلاء ) . ونحو : ( بل حزين قد تأسى<sup>(٣)</sup> بحزّين )

( ١ ) « ملاحظة » : هذا البيت ، أول قصيدة لشوقي ، موضوعها : الوطن . والشائع في مثل هذه الصورة إعراب « الواو » نائيةً عن « رب » ، أو يقال : « واورب » ويفرّ العربون من اعتبارها : « عاطفة » . أو شيئاً آخر . لكن جاء في كتاب : ( تفسير أرجوزة أبي نواس ) في تقرّظ الفضل بن الربيع ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جنى اللغوى المشهور ، وإخراج الأستاذ بهجة الأثرى : ص ٩ - عند بيت أبي نواس :

وبلدة فيها زورُ صغراء تُخطى في صعر

ما نصه الحرفيّ قوله : ( « وبلدة » قيل في هذه الواو قولان . أحدهما : أنها للمطف ، والآخر : أنها عوض من « رُبّ » . فكأنهم إنما شربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها في أول القصيدة وأول الكلام لا يعطف . ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان في حديث ثم قال : وبلدة ؛ « فكأنه وكل الكلام إلى الدلالة في الحال . ونظير هذا قوله تعالى : « (إنا أنزلناه في ليلة القدر) » وإن لم يجر للقرآن ذكر ، وكذلك قوله تعالى : « حتى توارت بالحجاب » يعنى : الشمس . - فأصمرها وإن لم يجر لها ذكر . وهذا في كلام العرب واسع فاش ) . اهـ كلام ابن جنى

ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء في « المغنى ج - ٢ » عند كلامه على « الواو المفردة » الحارة . - وقد أشرنا لكل ما سبق في ج ٣ باب : المطف ( م ١٢٠ ) عند الكلام على حذف المعطوف عليه - بقى السؤال : هل هناك مانع أن تكون الواو في مثل ما سبق للاستئناف ؟ لا أرى مانعاً .

( ٢ ) ومن هذا قول الشاعر :

ومستعبد إخسوانه بثرائه لبست له كِبَرًا أبرّ على الكبير

( أبر = زاد وتغلب ) .

( ٣ ) تسلى .

أى : رب جانب . . . - رب حزين قضى الليل . . . - رب مبتهج . . .  
- رُبّ حزين قد تأسى . . .

وكل حرف من هذه الثلاثة يسمى : « العوض » عن : « رب »<sup>(١)</sup> ؛ أو : « النائب عنها » ؛ لأنه يدل عليها ، وهو مبنى لا محل له من الإعراب ؛ والاسم المجرور بعده ، مجرور برُبّ المحذوفة<sup>(٢)</sup> . وليس مجروراً فى الصحيح بالعوض عنها أو النائب<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

(١) فعند الإعراب يقال : ( الواو : واو رب ) - ( الفاء : فاء رب ) - ( بل : بل رب ) .  
أو يقال فى كل واحد إنه : نائب عن : رب .

(٢) ويقول ابن مالك فى زيادة كلمة : « ما » بعد : « من » ، و « عن » ، و « الباء » ، وأن هذه الزيادة لا تعوق الأحرف السالفة عن العمل - كما شرحنا عند الكلام على كل :

وبَعْدَ « مِنْ » ، وَ « عَنْ » ، وَ « بَاءٍ » زَيْدٌ : « مَا » فَلَمْ يَعْوَ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا  
وقد تقدم هذا البيت - فى ص ٥١٥ عند الكلام على « مِنْ » و « عَنْ » و « الباء » للمناسبة الخاصة بكل . ويقول فى زيادتها بعد « رب » و « الكاف » ؛ وأنها قد تكفهما أو لا تكفهما :

وزَيْدٌ بَعْدَ « رُبِّ » و « الكافِ » فَكَفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا ، وَجَرُّ لَمْ يُكْفِ  
- وقد سبق البيت فى هامش ص ٥١٨ - ثم يقول فى حذف : « رب » بعد الحروف الثلاثة :

وَحُذِفَتْ « رُبِّ » ، فَجَرَّتْ بَعْدَ : « بَلْ » و « أَلْفَا » وَبَعْدَ : « الْوَائِ » شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

(٣) يرى سيبويه أن الجر هو بكلمة : « رب » المحذوفة . أما الواو ، والفاء ، وبل ، فحروف عطف مهملة هنا لا تعمل شيئاً ، مع أنها نائبة عن : « رب » ودالة عليها . وكثير من النحاة يقول : إن العمل هو للحرف النائب وليس للمحذوف ( راجع المفضل ج ٢ ص ١١٧ باب الإضافة ) وهذا الخلاف شكلى محض لا أثر له .

## زيادة وتفصيل :

( ١ ) إذا كان الحرف : « رُبَّ » شبيهاً بالزائد<sup>(١)</sup> فمن الواجب أن يكون للاسم النكرة المجرور به ناحيتان ، ناحية الجر لفظاً ، وناحية الإعراب محلاً ؛ فيكون مجروراً في محل رفع ، أو محل نصب على حسب حاجة الجملة ، ويعامل بما يعامل به عند عدم وجودها . ففي مثل : ربّ زائر كريم أقبلَ - تعرب كلمة : « زائر » مجرورة برُبّ لفظاً ، في محل رفع : لأنها مبتدأ . وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ، تعرب كلمة : « زميل » مجرورة لفظاً في محل نصب ، لأنها مفعول به للفعل : « صاحبت » . وفي مثل : رب مساعدة خفية ساعدت ، تعرب كلمة : « مساعدة » مجرورة لفظاً في محل نصب ؛ لأنها مفعول مطلق . وفي مثل : رب ليلة مقمرة سهرت مع رفاقي ، تعرب كلمة : « ليلة » مجرورة لفظاً في محل نصب ؛ لأنها ظرف زمان . . . . . وهكذا . . . . .

وخير مرشد لمعرفة المحل الإعرابي للاسم المجرور بها هو ما قلناه من تخيل عدم وجود « رُبَّ » ، وإعراب المجرور بها بما يستحقه عند فقدانها . . . . .

ويترب على ما سبق من جر النكرة لفظاً بها واعتبارها في محل رفع أو نصب أن التابع لهذه النكرة ( من نعت ، أو : عطف ، أو : تأكيد ، أو : بدل ) يجوز فيه الأمران ، مراعاة لفظ النكرة ، أو مراعاة المحل ، ففي مثل : رب زائر كريم أقبلَ ، يجوز في كلمة : « كريم الجر والرفع . وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ،

( ١ ) هذا رأى أكثرية النحاة من أهل التحقيق . وخالف فيه غيرهم - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٥٢٥ - ومن هذه الأكثرية المحققة « الخضرى » أحد نحاة القرن الثاني عشر الهجرى ، وصاحب الحاشية المشهورة على ابن عقيل ، وآخر أصحاب الحواشى على شرح : « ألفية ابن مالك » وغيرها حتى عصرنا هذا . وقد اطلع - بلا شك - على الآراء المخالفة ، ولم يعتمد بها حين رأى شرح ابن عقيل في أول باب حروف الجر ينص على أن الحرف : « لعل » حرف جر زائد : فاستدرك الخضرى مصححاً ومصرحاً بما نصه :

( صوابه : شبيه بالزائد . ومثلها « لولا » و « رب » ؛ لأن الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد ؛ وهذه - الحروف - تنفيذ الترجى ، والامتناع ، والتقليل . وإنما أشبهت الزائد في أنها لا تتعلق بشئ . . . اهـ ) وهذا نص واضح المرمى . وله صلة أيضاً بما سيبنى في هذه الزيادة والتفصيل . . . . .

.....  
.....

يجوز في كلمة : « وديع » الجر والنصب . . . وهكذا .

ولا يتغير الحكم لو جاء تابع آخر - كالعطف - فقلنا : رب زائر كريم وسائح هنا ، فيجوز في كلمة : « سائح » المعطوفة ، الأمران الجائزان في المعطوف عليه . . . ويجوز أن يكون المعطوف هنا معرفة ، نحو : رب زائر كريم وأخيه أقبلا ، مع أن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فهو بمنزلة الاسم الذي دخلت عليه « رب » فحقه أن يكون نكرة كمجرورها ، إلا أن الأساليب العربية الفصحى تدل على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، وهذا معنى قول النحاة : قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل<sup>(١)</sup>.

( ب ) إذا دخل الحرف : « رب » على الجمل بنوعيهما<sup>(٢)</sup> ، وهو مكفوف - بسبب اتصاله « بما » الكافة - فإن معناه يبقى على حاله من إفادة التكرير أو التقليل على حسب القرائن . ( كما أشرنا من قبل )<sup>(٣)</sup> ، ولكن التكرير أو التقليل في هذه الحالة يكون منصباً على النسبة التي في الجملة ، وهي النسبة الدائرة بين طرفيها ؛ ففي مثل : ربما أتى الغائب ، أو ربما الغائب آت . . . ، يكون التقليل والتكرير واقعاً على نسبة الإتيان للغائب . وقيل : إن معنى « رب » المكفوفة ، هو : التحقيق .

( ح ) قد تحل : « مِمَّا » . . . ، محل : « رَبِّمَا » فتؤدى معناها ؛ طبقاً للبيان الموجز الذي سبق في ص ٤٦٦ وللتفصيل الشامل الذي تقدم في ج ١ م ٤٢ ، ص ٥٤٩ عند الكلام على النواسخ ، و« كان » الناسخة .

\* \* \*

(١) تكررت الإشارة لهذا المعنى في أبواب مختلفة ، ولا سيما باب الاستثناء ، عند الكلام على حكم المستثنى الذي أدانته : « إلا » إذا كان تاماً غير موجب - ص ٣٣٦ وله إشارة في رقم ١ من هامش ص ٦٩ .  
(٢) انظر حكم دخولها على الجملة الاسمية والمضارعية في رقم ٥ من ص ٥٢٥ .  
(٣) في رقم ١ من هامش ص ٥٢٦ .

## المسألة ٩١ :

هـ - حذف حرف الجر وحده ، مع إبقاء عمله <sup>(١)</sup> ، وحذفه مع مجروره

يجوز أن يحذف حرف الجر ، ويبقى عمله كما كان قبل الحذف . ويطرد هذا في مواضع قياسية ، أشهرها أربعة عشر نذكرها كاملة هنا - وقد مرّ بعضها في مواضع متفرقة <sup>(٢)</sup> - .

١ - أن يكون حرف الجر هو : « رُبَّ » بشرط أن تكون مسبوقة « بالواو » ، أو : « الفاء » ، أو « بل » - كما سبق قريباً عند الكلام عليها <sup>(٣)</sup> - نحو :

وعاملٍ بالحرام ، يأمرُ بالـ بـيرٍ ؛ كهادٍ يخوض في الظلمِ

٢ - أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدراً مؤولاً من « أن » مع معموليها ، أو من « أن » والفعل والفاعل ؛ نحو : فرحت أن الصانع بارعٌ ، أو : أفرحُ أن يبرع الصانع . والأصل : فرحت بأن الصانع بارع - أو : أفرحُ بأن يبرع الصانع . والتقدير فيهما : فرحت ببراعة الصانع ، أو : أفرح . . .  
ولا بد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر على الوجه الذي شرحناه في مكانه من باب : « تعدية الفعل ولزومه » <sup>(٤)</sup> .

(١) أما حذفه ونصب ما بعده على ما يسمى : « النصب على نزع الخافض » - وهو نوع مما يسمى « الحذف والإيصال » - فقصور على المصاح في غير الضرورة الشعرية ؛ طبقاً للبيان الذي سلف في رقم ٥ من ص ١٥٩ ورقم ٨ من ص ١٧١ وهامشها .

(٢) بعضها في ص ١٦١ وفي هامش تلك الصفحة تفصيلات هامة . أما الداعي إلى ملاحظة حرف الجر المحذوف ، واعتباره كالموجود فهو المحافظة على سلامة المعنى ، أو على صحة التركيب .

(٣) ص ٥٢٨ .

(٤) ص ١٦٣ . وقدنا هناك إن الباء الجارة التي بعد صيغة « أفعل » في التعجب يجوز حذفها إن كان المجرور بها مصدراً مؤولاً من « أن » والجملة الفعلية بعدها .

لكن النحاة لا يجيزون حذفها بعد تلك الصيغة إن كان المصدر مؤولاً من « أن » ومعموليها . ولا داعي لهذه التفرقة في مسألة التعجب لأن حذف الجار مطرد قبل أن وأن .  
وإذا حذفت الباء في التعجب أتقدّر أم لا تقدّر ؟ رأيان كما أشرنا في ج ٣ باب التعجب م ١٠٩



٣- أن يكون حرف الجر حرفاً من حروف القسم ، والاسم المجرور به هو لفظ الجلالة (الله) ؛ نحو : الله لأكثرن من العمل النافع ، أى : بالله<sup>(١)</sup> . . .

٤- أن يكون حرف الجر داخلاً على تمييز « كم » الاستفهامية ، بشرط أن تكون مجرورة بحرف جر مذكور قبلها ؛ نحو : بكم درهم اشتريت كتابك ؟ أى : بكم من درهم<sup>(٢)</sup> ؟ . . .

٥- أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين في جواب سؤال ، وهذا السؤال مشتمل على نظير لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : في أى بلد قضيت الأمس ؟ فيجواب : القاهرة . أى : في القاهرة .

٦- أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، بغير فاصل بين الحرفين ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف ؛ كقولهم : ( ألا تفكر في تركيب جسمك لترى قدرة الله العجيبة ، والسموات ؛ لترى ما يُحيّر العقول ، وخواصّ المادة ؛ لترى الإبداع والإعجاز . . . ) أى : في السموات - وفي خواصّ المادة ؛ . . . وقد حذف الحرف : « في » ؛ لأنه مع مجروره معطوف بالواو بغير فاصل بينهما . والمعطوف عليه وهو : « تركيب » مشتمل على حرف جر قبله ؛ مماثل للمحذوف<sup>(٣)</sup> .

(١) طبقاً للرأى الأرجح ، وهو رأى سيبويه ، ومن معه ، ( كما سبقت الإشارة لهذا في رقم ١٥ من ص ١٩٧ ) وفى : « ٥ » من ص ٥٠٢ .

(٢) هذا هو الأرجح ، وهناك رأى آخر يقول إن « كم » الاستفهامية مضافة إلى تمييزها . أما تمييز « كم » الخبرية فالشهور أنه المضاف إليه وهى المضاف ، وقيل إنه مجرور بـ « من » محذوفة كما سيأتى في ج ٤ باب : « كم » .

(٣) وليس من هذا النوع بيت ابن مالك في باب : « المُعَرَّب والمبني » وهو ؛

فارفع بضم ، وانصبين فتحاً ، وجراً كسراً : كذكرُ الله عبده يسيراً  
فأصل الكلام : ارفع بضم ، وانصبين بفتح ، وجر بكسر ؛ فحذف حرف الجر وهو الباء ونصب الاسم المجرور به على ما يسمى : « نزع الخافض - وقد أوضحناه ، لوجود فاصل ممنوع ( وقد سبق الكلام عليه في هذا الجزء ، في باب : تعدية الفعل ولزومه ، ص ١٥٩ وهامش ص ١٧١ ، كما سبق الكلام على البيت السابق ، وفي ج ١ ص ٦٨ م ٧ ) . وليس من الجائز في البيت أن يبقى الاسمان - فتح ، وكسر - مجرورين بعد حذف حرف الجر كما كانا قبل حذفه .

٧- أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف مع وجود « لا » فاصلة بين حرف العطف وحرف الجر المحذوف ؛ نحو : ما للفتى سلاح إلا علمه النافع ، ولا الفتاة إلا فنّها العمليّ الملائم . أى : ولا للفتاة .

٨- أن يكون حرف الجر كالسابق ولكن الحرف الفاصل هو : « لو » ؛ كقولهم : من تعود الاعتماد على غيره ، ولو أهله ؛ فقد استحق الحية والإخفاق .  
أى : ولو على أهله <sup>(١)</sup> . . .

٩- أن يكون حرف الجر واقعاً هو ومجروره في سؤال بالهمزة ، وهذا السؤال ناشئ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف ؛ كأن يقال : أعجبت بمحمود . فيسأل القائل : محمود النجار ؟ أى : أم محمود النجار ؟ .

١٠- أن يكون حرف الجر ومجروره واقعين بعد « هلا » التى للتحضيض بشرط أن يكون التحضيض وارداً بعد كلام مشتمل على مثل لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : سأصدق بدينارهم ، فيقال : هلا دينار ، أى : بدينار ، والمراد : هلا تتصدق بدينار .

١١- أن يكون حرف الجر هو : « لام التعليل » الداخلة على : « كى » المصدرية ؛ نحو : يجيد الصانع صناعته كى يقبل الناس عليه . أى : لكى يقبل الناس عليه ، بمعنى : لإقبالهم عليه .

١٢- أن يكون حرف الجر داخلاً على المعطوف على خبر « ليس » أو خبر « ما » الحجازية ، بشرط أن يكون كل منهما صالحاً لدخول حرف الجر عليه <sup>(٢)</sup> ؛ نحو : لست مُرجعاً فرصة ضاعت ، ولا قادر على ردّها . فكلمة « قادر » مجرورة لأنها معطوفة على خبر ليس : ( مُرجعاً ) وهذا الخبر يجوز جره بالباء فيقال : لست بمرجع . فكأنها موجودة توهمًا وتخيلًا . وعلى أساس هذا الجواز الموهوم عطفنا عليه بالجر ؛ وهذا هو العطف الذى يسميه النحاة ؛ « العطف على

(١) والذى يوجب تقدير حرف الجر هنا اختصاص « لو » بالدخول على الجمل ، لا على المفردات . والأصل : ولو كان الاعتماد على أهله .

(٢) بأن يكون خبرها اسماً ، وأن يكون النفى المنصب عليه باقياً ، لم ينتقص بإلا . . . على الوجه الذى سبق فى بابهما ، ج ١ ص ٥٢ المسألة : ٤٩ وما بعدها .

التوهم . وقد سبق<sup>(١)</sup> إبداء الرأي فيه تفصيلاً ، وأنه لا يصح اللجوء إليه ، ولا القياس على ما ورد منه .

١٣ — أن يكون حرف الجر مسبوقةً « بإن » الشرطية ، وقبلهما كلام يشتمل على مثيل للحرف المحذوف : نحو : سلم على من تختاره : إن محمد ، وإن على ؛ وإن حامد . التقدير : إن شئت فسلم على محمد ، وإن شئت فسلم على على ، وإن شئت فسلم على حامد . وبالرغم من جواز هذا فالمحذوف فيه كثير ، والمراد قد يخفى . فمن المستحسن عدم محاكاته قدر الاستطاعة .

١٤ — أن يكون حرف الجر مسبوقةً بفاء الجزاء الواقعة في جواب شرط . قبله نظير لحرف الجر المحذوف : نحو : اعتزمت على رحلة طويلة ؛ إن لم تكن طويلة فقصيرة ، أى : فعلى رحلة قصيرة . ويقال في هذا الموضع ما قيل في سابقه من ترك القياس عليه قدر الاستطاعة . — بالرغم من صحة القياس . —

هذا ، وجميع التأويلات والتفديرات السابقة جائزة وليست محتومة ؛ بل إن الكثير منها يجوز فيه أوجه إعرابية أخرى : قد تكون أيسر . والمعنى عليها أوضح . واختيار هذه أو تلك متروك لمقدرة المتكلم والسامع . وخبرتهما بدرجات الكلام قوة ، وضعفًا ، وحسنًا ، وقبحًا . مع التزام الصحة التزامًا دقيقًا ، والبعد عن الخطأ في كل حالة . ومن الخير أن نترك ما فيه غموض وإلباس إلى ما لا خفاء فيه ولا إبهام ، لأن اللغة ليست تعمية وإلغازًا ، وإلا فقدت خاصتها ، وعجزت عن أداء مهمتها . وهذا أساس يتحتم مراعاته عند استخدامها ، وفي كل شأن من شئونها .

تلك مواضع حذف حرف الجر حذفًا قياسيًا مطردًا مع إبقاء عمله . وهناك أمثلة مسموعة وقع الحذف فيها مخالفًا ما سبق ، ولا شأن لنا بها : فهي مقصورة على السماع ؛ لا يجوز محاكاتها ؛ لعدم اطرادها<sup>(٢)</sup> .

(١) في ص ٣٤٨ عند الكلام على « غير » الاستثنائية ، وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٣٦ ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩ .

(٢) وفيما سبق من حذف الجار ، وإبقاء عمله ومشابهته « رب » في هذا ، وفي أن حذفه قد يكون مطردًا أو غير مطرد — يقول ابن مالك .

أما حذف الجار والمجرور معاً<sup>(١)</sup> فجائز إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما ، بشرط وجود قرينة تعينهما ، وتعين مكانهما ، وتمنع اللبس . ومن الأمثلة قوله تعالى : ( وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ) ، أى : لا تجزى فيه<sup>(٢)</sup> . . .

\* \* \*

= « وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى : « رُبَّ » لَدَى حَذَف ، وَبَعَّضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا »  
أى : أن حروفاً غير « رب » قد تجر الاسم بعدها مع حذفها . وأن بمض حالات الحذف والجر قد يكون مطرداً .

( ١ ) أما حذف الجار وحده وإبقاء مجروره وما يترتب على ذلك من أحكام فقد سبق تفصيل الكلام عليه فى ص ١٥٩

( ٢ ) وفى المصباح المنير ، مادة : « حَجَر » ما نصّه .  
( « حَجَرٌ عَلَيْهِ حَجَرًا - من باب : قتل - منعه التصرف ؛ فهو محجور عليه . والفقهاء « يحذفون الصلة ( أى : الجار مع مجروره ) تخفيفاً ؛ لكثرة الاستعمال ، ويقولون : « محجور » وهو سائق ( ا. هـ . ويقولون فى مادة : « نَدَب » ما نصه :

( « نَدَبته إلى الأمر نَدْبًا - من باب : قتل - دعوته . والفاعل : نادب ، والمفعول : مندوب ، و« الأمر » مندوب إليه ، والاسم : الندبة ، مثل غُرْفَة ، ومنه : « المندوب » فى الشرع ، والأصل : المندوب إليه . لكن حذفت الصلة منه ( يريد الجار مع مجروره ) لفهم المعنى ا هـ . ومثل ما سبق قول النحاة « الجملة المعترضة » - حين يفتحون الراء - يريدون كما نصّوا على هذا : « المعترض بها » .

## المسألة ٩٢ :

و- نيابة حرف جر عن آخر..<sup>(١)</sup>

يتردد بين النحاة : « أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض <sup>(١)</sup> . . . » فيتوهم من لا دراية له أن المراد هو : ( جواز وضع حرف جرّ مكان آخر بغير ضابط ، ولا توقّف على اشتراك بينهما في تأدية معنى معين ، ولا تشابه مقيّد في الدلالة ) . وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ <sup>(٢)</sup> ؛ إذ يؤدي إلى إفساد المعاني ، والقضاء على الغرض من اللغة .

أما حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض فتتلخص في مذهبين : الأول <sup>(٣)</sup> : أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحدٌ أصليٌّ يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز ؛ فالحرف : « في » يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو : « الظرفية » . والحرف : « على » يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو : « الاستعلاء » . والحرف : « من » يؤدي : « الابتداء » ، والحرف : « إلى » يؤدي : « الانتهاء » . . . . . وهكذا <sup>(٣)</sup> . . . فإن أدّى الحرف معنى آخر غير المعنى الواحد الأصليّ الخاص به

( ١ و ١ ) وقد يعبرون عنها أحياناً بقولهم : « بدّل حرف جر من آخر » كما في عبارة « المبرد » التي في رقم ١ من هامش ص ٤٠ . والمراد من العبارتين وأشباههما هو : وضع حرف جرّ مكان آخر . أي : استبدال واحد بغيره من تلك الحروف .

( ٢ ) جاء في « المغني » - ج ٢ الباب : السادس ، في التحذير من أمور اشتهرت بين العربيين ، والصواب خلافها - ما نصّه في الأمر الثالث عشر :

( « قولهم : ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به . . . ، وقصحيحه يكون بإدخال : « قد » على قولهم : « ينوب » ؛ وحيثنذ يتعنذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه : « لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة » . ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت في زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم . على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادّعت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف : لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف » ) اهـ وسيجيء الرأي البصري كاملاً مع غيره هنا . ( ٣ ، ٣ ) وهو مذهب البصريين . وفيه يقول المصنف - ج ٢ الكتاب الثالث ؛ باب حروف الجر ، عند الكلام على الحرف « من » - ما نصّه : ( تنبيه . علم ما حكى عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف أن مذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ؛ كما أن أحرف الجزم كذلك .. و .. ) اهـ وأما الثاني فذهب الكوفيون ، والكلام عليه في ص ٤٠ و ٤١ .

وجب القول : بأنه يؤدي المعنى الآخر الجديد إما تأدية « مجازية » (أى : من طريق المجاز<sup>(١)</sup>) ، لا الحقيقة ) ، وإما تأدية « تضمينية »<sup>(٢)</sup> (أى : بتضمين الفعل ، أو : العامل الذى يتعلق به حرف الجر الأصل<sup>(٣)</sup>) ومجروره ، معنى فعل أو عامل آخر يتعدى بهذا الحرف) فحرف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقى واحد يختص به ، ولا يؤدي غيره إلا من طريق « المجاز » فى هذا الحرف ، أو من طريق « التضمين » فى العامل الذى يتعلق به الجار الأصل<sup>(٣)</sup> مع مجروره .

فمن الأمثلة للمجاز : الحرف الأصل « فى » ؛ فعناه الحقيقى : « الظرفية » (أى : الدلالة على أن شيئاً يحوى بين جوانبه شيئاً آخر ... و ... كما سبق<sup>(٤)</sup>) ، فإذا قلنا : « الماء فى الكوب » ، فهمنا أن الكوب يحوى بين جوانبه الماء ؛ فيكون الحرف « فى » مستعلاً فى تأدية معناه الحقيقى الأصل . ولكن إذا قلنا : ( غرد الطائر فى الغصن ... ) ، لم نفهم أن الغصن يحوى فى داخله وبين جوانبه الطائر المغرد ؛ لاستحالة هذا . وإنما نفهم أنه كان على الغصن وفوقه ، لا بين ثناياه . فالحرف : « فى » قد أدى معنى ليس بمعناه الحقيقى الأصل ، فالمعنى الجديد ؛ وهو : « الفوقية » ، أو « الاستعلاء » إنما يؤديه حرف آخر مختص بتأديته ؛ هو : « على » فلو راعينا الاختصاص وحده لقلنا : غرد الطائر على الغصن ، فالحرف : « فى » قد أدى معنى ليس من اختصاصه ، بل هو من اختصاص غيره . وهذه التأدية ليست على سبيل الحقيقة ، وإنما هى على سبيل المجاز . واجتمع للحرف : « فى » الشرطان اللذان لا بدّ من تحققهما لصحة استعمال المجاز<sup>(٥)</sup> ، فالظرفية بما تقتضيه من تمكن وثبات شبيهة بالاستعلاء الذى يقتضى التمكن والثبات أيضاً ؛ فاستعملنا « الظرفية » ؛ مكان « الاستعلاء » ؛ بسبب التشابه المعنوى الذى بينهما ، واستعملنا الحرف الدال على « الظرفية » مكان الحرف الدال على « الاستعلاء » ؛

( ١ ) وفى هذه الحالة يجب أن يتحقق للمجاز ركنائهما الأساسيان ؛ وهما ؛ العلاقة ، والقربية . - انظر معناهما فى رقم ٥ من هذا الهامش -

( ٢ ) سبق شرح « التضمن » فى هذا الجزء ص ١٦٨ من باب : تعدية الفعل ولزومه . ولأهميته سجلنا له بحثاً خاصاً مستقلاً آخر هذا الجزء - ص ٥٦٤ ، وبمدهما رأينى الخاص فى : « التضمن »

( ٣ ، ٣ ) وملحقه .

( ٤ ) الكلام عليه فى ص ٥٠٧

( ٥ ) هما : ( العلاقة - أى : الصلة - بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه ) ، ( والقربية

التي تصرف الذهن عن المعنى الأصل إلى المعنى المجازى الجديد ) .

تَبَعًا لذلك . وكل هذا على سبيل « الاستعارة » ؛ وهى نوع من المجاز . والقرينة الدالة على أنه مجاز ( أى : على أن الحرف : « فى » مستعمل فى غير معناه الأصلي ) وجود الفعل : « غرّد » ؛ إذ لا يقع التغريد فى داخل الغصن ؛ وإنما يكون فوقه ، فهذه القرينة هى المانعة من إرادة المعنى الأصلي .

ومن الأمثلة : للمجاز أيضًا : « علكى » : فهو حرف جريقتصر عند أصحاب هذا الرأى على معنى حقيقى واحد ؛ هو : « الاستعلاء » . فإذا قلنا : ( الكتاب على المكتب ) ، فهمنا هذا المعنى الحقيقى الدال على أن شيئًا مُعَيَّنًا فوق آخر . فالحرف مستعمل فى معناه الأصيل . لكن إذا قلنا : ( اشكر المحسن على إحسانه ) ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقى ، ولم يترد على خاطرنا أن الشكر قد حلّ واستقرّ فوق الإحسان ؛ لاستحالة هذا ، وإنما الذى يخطر ببالنا هو أن المراد : « اشكر المحسن لإحسانه » ؛ فالحرف : « على » قد جاء فى مكان : « اللام » التى معناها : « السببية » ، أو « التعليل » . فأفاد ما تفيد اللام ، ولكن إفادته على سبيل « الاستعارة » وهى نوع من المجاز ؛ ذلك أن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوى بين السبب والمسبب ، أو بين العلة والمعلول ؛ والاستعلاء يشبهها فى أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشئين ؛ فلهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازًا ، مكان السببية والتعليل . وتَبَسَّع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء مكان الحرف الدال على السببية . والقرينة الدالة على أن الحرف : « على » مستعمل فى غير حقيقته وجود الفعل : « اشكر » ؛ إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان ، ولا يوضع فوقه وضعًا حقيقياً — لاستحالة هذا ، كما سبق — .

ومثل ما سبق يقال فى بقية حروف الجر حين يؤدى الواحد منها معنيين أو أكثر .

أما أمثلة التضمين<sup>(١)</sup> فى العامل ففنها قول بعض الأدباء : « نأيت من صحبة فلان بعد أن سقانى بمرّ فعالة » . والأصل : ( نأيت عن صحبة فلان ، بعد أن

(١) بعض الأمثلة السابقة صالح « للتضمين فى الفعل مع بقاء حرف الجر على معناه الحقيقى » وكذا نظائرها .

سقاني من مرّ فعالة) . ولكنه ضمّن الفعل : « نأى » الذى لا يتعدى هنا بالحرف « من » معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : « بَعُدَ ، أو : ضَجِرَ » ؛ فالمراد : بَعُدْتُ ، أو : ضَجِرْتُ من صحبة فلان . كما ضمّن الفعل : « سَقَى » الذى لا يتعدى هنا « بالباء » معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : « آذَى » ، أو « تناول » فالمراد : « آذانى » أو : « تناولنى » بِمِمرِّ فعالة ، وكذلك : ( شربتُ بماء عذب ) ؛ فإن الفعل « شرب » قد ضمّن معنى الفعل : « رَوَى » فالأصل : رَوَيْتُ . وهكذا بقية حروف الجر .

\* \* \*

والمذهب الثانى<sup>(١)</sup> : أن قصر حرف الجر على معنى حقيقى واحد ، تعسّف وتحكّم لا مسوّغ له ، فما الحرف إلا كلمة ، كسائر الكلمات الاسمية والفعلية ، وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدى الواحدة منها عدة معان حقيقية<sup>(٢)</sup> ، لا مجازية ، ولا يتوقف العقل فى فهم دلالتها الحقيقية فهماً سريعاً . فما الداعى لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره من الكلمات الأخرى ، ولإبعاده عما يجرى على نظائره من باقى الأقسام ؟

إنه نظيرها ؛ فإذا اشتهر معناه اللغوى الحقيقى ، وشاعت دلالاته ، بحيث يفهمها السامع بغير غموض ، كان المعنى حقيقياً لا مجازياً ، وكانت هذه الدلالة أصيلة لا علاقة لها بالمجاز ، ولا بالتضمنين ولا بغيرهما . فالأساس الذى يعتمد عليه هذا المذهب فى الحكم على معنى الحرف بالحقيقة هو شهرة المعنى اللغوى الأصلى المراد وشيوعه ،

( ١ ) وهو مذهب الكوفيين ، كما يصرح كثير من النحاة والحق أنه ليس مقصوداً عليهم ؛ بل يشاركونهم فيه بعض أئمة النحاة من غيرهم ؛ كالمبرد - وهو بصرى - فقد جاء فى كتابه الكامل ( ج ٣ ص ٤٦ طبعة مطبعة الفتوح ، عند شرحه لبيت أبى النجم الذى صدره : « سبى الخواة ، وإهتى عليها » . . . . ) وقد سبق البيت لمناسبة أخرى فى هامش ص ٤٧٦ ) ما نصّه :

( حروف الخفيض - يريد : حروف الجر - يُبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان فى معنى ، فى بعض المواضع ؛ قال الله عز وجل : « ولأصلبنيكم فى جذوع النخل » أى : على . وقال تعالى : « له معقبات من بين يديه ومن خلفه ، يحفظونه من أمر الله » أى : بأمر الله . . . . وقال العاصمى : « إذا رضيت علىّ بمنوؤ قشّير . . . » أى : غنى . وهذا كثير جداً ) ( ١ هـ )

ففى تلك الأمثلة ونظائرها أبدل حرف جر من آخر بمعناه ، أى حلّ فى مكانه .

( ٢ ) والمراد هنا ما يشمل : « الحقيقة . اللغوية الأصلية ، والحقيقة العرفية » .



بحيث يتبادر ويتضح سريعاً عند السامع ؛ لأن هذه المبادرة علامة الحقيقة . وإن من يسمع قول القائل : ( كنت في الصحراء ، ونَقِدَ ما معي من الماء ، وكدت أموت من الظمأ ، حتى صادفت بئراً شربت من مائه العذب ما حفظ حياتي التي تعرضت للخطر من يومين . . . ) ، سيدرك سريعاً معنى الحرف : « مِن » وقد تكرر في هذا الكلام بمعان لغوية مختلفة : أولها : بيان الجنس . وثانيها : السببية ، وثالثها : البعضية . ورابعها : الابتداء . . . . .

كذلك من يسمع قول القائل : ( إني بصير في الغناء : يستهويني ، ويملك مشاعري إذا كان لحنه شجيئاً ، وعبارته رصينة ؛ كالأبيات التي مطلعها :

رُبَّ ورقاءَ هَتُوفٍ في الضحَا ذاتِ شجْوٍ صدَحَتْ في فَنَنٍ

فإن المعاني اللغوية المقصودة من الحرف : « في » ستبتدر إلى ذهنه . فالأول : للإلصاق . والثاني : للظرفية . والثالث : للاستعلاء . وكل واحد من المعاني السالفة يقفز إلى الذهن سريعاً بمجرد سماع حرف الجر خلال جملته . وهذا علامة الحقيقة<sup>(١)</sup> — كما سبق — . فإذا كان المعنى المراد هو من الشبوع ، والوضوح وسرعة الورد على الخاطر — بالصورة التي ذكرناها ، فقيم المجاز أو التضمن أو غيرها ؟ إن المجاز أو التضمن أو نحوهما يُقْبَلان ، بل يتحتمان حين لا يبتدر المعنى المراد إلى الذهن ، ولا يسارع الذهن إلى التقاطه ؛ بسبب عدم شيوعه شيوعاً يجعله واضحاً جلياً ، وبسبب عدم اشتهاره شهرة تكفي لكشف دلالة في يسر وجلاء . أما إذا شاع واشتهر وتكشف للذهن سريعاً فإن هذا يكون علامة الحقيقة<sup>(١)</sup> — كما قلنا — فلا داعي للعدول عنها ، ولا عن قبولها براحة واطمئنان<sup>(٢)</sup> .

وهذا رأى نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١ و ١) سواء أكانت حقيقة لغوية أصيلة أم عرفية — كما سبق — في رقم ٢ من هامش الصفحة المتقدمة .

(٢) انظر الزيادة والتفصيل في الصفحة التالية .

(٣) كصاحب : المغني ، والتصريح ، وكالصبيان ، والخضري في باب : « حروف الجر » عند الكلام على الحرف : « من » وشرح بيت ابن مالك الذي أوله :

« بَعْضٌ ، وَبَيْنٌ ، ، وَأَبْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ . . . » —

. . . . .  
 . . . . .

## زيادة وتفصيل :

لاشك أن المذهب الثاني<sup>(١)</sup> نفيس كما سبق؛ فمن الأنسب الاكتفاء به؛ لأنه عملي سهل، بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل، ونحوهما من غير داع؛ فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة. وكلها حقيقي<sup>(٢)</sup> — كما قلنا — ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى: المشترك اللفظي<sup>(٣)</sup>.

= فقد وصفوا المذهب الثاني وهو المذهب (الكوفي) بأنه أقل تكلفاً وتعسفاً. — ويشاركهم فيه صاحب «اللمع طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٣٧ — وكما في ص ٥٤٠.

وفي الأخذ به تيسير، ووضوح، وإبتعاد عما يكون في المجاز — ومنه الاستمارة — أحياناً من تعقيد والتواء. (١) وهو الذي اشتهر بنسبته للكوفيين مع أن لهم فيه شركاء آخرين — كما أسلفنا — في رقم ١ من هامش ص ٥٤٠.

(٢) سواء أكانت الحقيقة لغوية أم عرفية — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٠.

(٣) الحق أنه لا سبيل للحكم على معنى من معاني المشترك اللفظي بأنه «مجازي» أو أن في عامله «تضميناً»؛ لأن هذا يقتضي أن نعرف المعنى الأصل الذي وضع له اللفظ أولاً، واستعمل فيه، ثم انتقل منه بعد ذلك إلى غيره من طريق «المجاز أو التضمين»، أي: أنه لا بد من معرفة أقدم المعنيين في الاستعمال؛ ليكون هذا الأقدم هو الأصل، ويكون المتأخر عنه — وهو الحادث — مجازاً أو تضميناً. وهذا أمر لم يتحقق حتى اليوم في أكثر المعاني التي يؤديها كل حرف من حروف الجر، وهي معان مرددة في أفصح الكلام العربي — قرأنا وغير قرأنا — ولا سبيل للحكم القاطع بأن معنى معيناً منها سبق في الاستعمال من معنى آخر، وإذا لا سبيل للحكم الوثيق بأن واحداً من تلك المعاني هو وحده الحقيقي، وأن ما عداه هو «المجازي أو التضميني». بل إن هذا يلاحظ في كل معنى مجازي آخر يجري في غير الحرف. ولا يقال إن المعنى الحسي أسبق — في الغالب — وجوداً من العقل المحض؛ لا يقال هذا؛ لأنه لا يصدق على حالات متعددة. وفوق هذا أيضاً يكاد يكون الحكم بالأسبقية مستحيلاً إذا كان المدلولان عقليين معاً (أي: غير حسيين).

وقد رأى أحد المستشرقين ضرورة وضع معجم خاص يوضح أقدمية الكلمات في استعمالها، وتاريخ ميلادها؛ ليتمكن القاطع بعد هذا بالمعاني الحقيقية والمجازية وتجرد هذه المهمة، ولكن منيته عاجلته في أول مراحل العمل.

وهناك سبب آخر يؤيد أصحاب هذا المذهب الثاني ؛ هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر معناه في زمن مّا ، وشاع بين الناطقين به ، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى : « الحقيقة العرفية » ( ولها بحث مستفيض في مكانها بين أبواب علم البلاغة ) ومن أشهر أحكامها : أنها في أصلها مجاز قائم على ركنين أساسيين : علاقة بين « التشبه والمشبه به » ، و « قرينة » ، تمنع من إزادة المعنى الأصلي . فإذا اشتهر المجاز في عصرٍ أیّ عصر<sup>(١)</sup> ، وشاع استعماله مع وضوح المراد منه ، تناسى الناس أصله ، واختفى ركناه ، واستغنى عنهما وعن اسمه ، ودخل في عداد نوع جديد يخالفه ، يسمى : « الحقيقة العرفية » فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي إلا معنى واحداً أصلياً ، وأن ما زاد عليه ليس بأصل ، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلاً في الحقيقة العرفية ، وهي ليست بمجاز في صورتها الحالية الواقعة ، لا في الصورة السابقة ، المتركة نهائياً ، المنسية كأن لم تكن .

( ١ ) ولو كان من غير عصور الاحتجاج .

## بحث مستقل

في :

(مذ) و (مند) من الوجهتين اللفظية ، والمضوية <sup>(١)</sup>

قال الباحث :

طالما أنعمت النظر في هاتين الكلمتين ، ورجعت إلى ما دونه فيهما النحاة واللغويون . فكنت أجد أحياناً عنتاً ومشقة في استخلاص حكم ، أو تلخيص خلاف ، أو دفع إشكال . ذلك بأن هذه المادة مبعثرة في الكتب قديمها وحديثها ؛ فما في هذا ليس في ذاك ، مع كثرة الآراء ، واشتداد الخلاف ، وتباين التفسيرات والشروح .

فمازالت في مراجعة وبحث ، حتى اجتمع لي من ذلك فصل صالح ، حاولت أن أذلل فيه ما استصعب ، وأن أشرح ما خفى ، بالموازنة والترجيح .

ولا أدعى أني أحطت بالموضوع جميعه ؛ فهذا ما لا سبيل إليه في وجيز كهذا . ولكنني أرجو أن أكون قد عبّدت الطريق ، ومهدت السبيل للباحثين والمستفيدين . فأقول :

( ٢ ) يقع مذ ومنذ <sup>(٢)</sup> اسمين :

( ١ ) هذا بحث واف ، سبق - في ص ٢٩٩ و ٥٢٠ - أن وعدنا بتسجيله آخر هذا الجزء ؛ لعظيم أثره لدى المتخصصين ، وليكون لكبارالطلاب تدريباً على البحث، والتحقيق، والتمحيص . وقد جمع أكثر المفرق من مسائل «مذ ومنذ» ، وأحكامهما ، وتميز بآراء صائبة استقل بها صاحبه ، وإن كان بعضها مختلطاً ، أو مفتقراً لمزيد تحقيق ، أو قوة استدلال تحمل على الإقناع . وقد نقلناه كاملاً بشروحه وهوامشه - وربما أبدينا تعليقاً على بعضها - عن الجزء الثالث من مجلة المجمع اللغوي القاهري ، ( ص ٣٥٤ وما بعدها ) حيث سجلته لعضو جليل من أعضاء المجمع السابقين ، هو : الأستاذ أحمد العوامري ، رحمة الله عليه .

( ٢ ) قال في المجمع : وكمر ميمهما لفه ا ه ، وفي الخصري ؛ والزاجح أن أصل (مذ) : (مند) ، حذفت النون تخفيفاً ؛ بدليل ضمها للملاقة ساكن ، كذُ اليوم . ولولا هذا لكسرت في أصل التخلص . وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلاً . ا ه .

١- إن كان ما بعدهما اسماً مرفوعاً ، معرفة ، أو نكرة معدودة لفظاً أو معنى كما سيأتى .

٢- أو كان ما بعدهما فعلاً ماضياً<sup>(١)</sup> .

٣- أو كان ما بعدهما جملة اسمية .

فالحالة الأولى ( وفيها الأسماء المرفوعة نكرة معدودة ) ، نحو : ما رأيته مذ<sup>٢</sup> أو منذ يومان ، أو عشرة أيام ، أو خمسة عشر يوماً ، أو عشرون يوماً ، أو مائة يوم ، أو ألف يوم ، أو ألفا يوم ، أو سنة<sup>٣</sup> ، أو شهر<sup>٤</sup> أو يوم<sup>(٢)</sup> . ومثال المعرفة ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة .

فقد أو منذ اسم مبتدأ<sup>(٣)</sup> . والخبر واجب التأخير معهما . وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما .

( ١ ) فلا يجوز : مذ يقوم ، لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً ، فلا يجتمع مع المستقبل هـ ، صبان .  
( ٢ ) على أن يكون اليوم هو الفلكي المقسم ساعات ، لا الوقت من طلوع الشمس إلى غروبها ، كما سنفصله .

( ٣ ) قال الخضرى عند قول ابن عقيل : ( قد اسم مبتدأ إلخ ) ما يأتى : وسوغه كونها معرفة فى المعنى . لأنها إن كان الزمان ماضياً ، كما فى المثال الأول ( وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ يوم الجمعة ) ، فعناها : أول مدة عدم الرؤية كذا . وإن كان حاضراً ، كما فى المثال الثانى ( وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ شهرنا « وهو ما خالف فيه أكثر العرب ، كما سيمر بك » ) ، أو كان معدوداً كما رأيته : « مذ يومان » ، فعناها نفى المدة ، أى : مدة عدم الرؤية شهرنا ، أو يومان هـ ،

وفى تأويل خبريهما كلام كثير وتكلف لا يعنينى - وفى الصحاح : ويصلح أن يكونا اسمين ، فترفع ما بعدهما على التاريخ ، أو على التوقيت . فتقول فى التاريخ : ما رأيته مذ يوم الجمعة . أى : أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة . وتقول فى التوقيت : ما رأيته مذ سنة . أى : أمد ذلك سنة . ولا تقع ها هنا إلا نكرة ، لأنك لا تقول : مذ سنة كذا . هـ .

وقوله : « ولا تقع ها هنا إلا نكرة » ، يريد بقوله : ( ها هنا ) حالة إرادة التوقيت ، لأنك لو قلت مثلاً : « مذ أو منذ عشرين للهجرة » فعناها على ما قرر الجوهري : أمد ذلك سنة عشرين للهجرة ، وهو لغو .

أقول : ولا أرى ما يمنع أن ندخل نحو هذا المثال فى باب ( التاريخ ) . فيكون معنى ( ما حصل كذا مذ أو منذ سنة عشرين للهجرة ، مثلاً ) : أول انقطاع الحصول سنة عشرين للهجرة . ولم يفرق ( القاموس ) بين التاريخ والتوقيت ، فقال : أرخ الكتاب ، وأرخه ، وآرخه : وقته هـ . وفى شرحه للزبيدي : وقال الصولي : تاريخ كل شىء غايته توقته الذى ينتهى إليه . ومنه قيل . فلان تاريخ = النحو الواقى - ثان

والحالة الثانية ، نحو : ركب أخى مذ أو منذ حضرت السيارة . فذ أو منذ اسم منصوب المحل على الظرفية . والعامل فيه (ركب) . وهو مضاف إلى الجملة بعده . وهذا هو المشهور . وقيل : هما مبتدآن<sup>(١)</sup> .

والحالة الثالثة نحو :

فما زلت أبغى الخير مذ أنا يافعٌ وليدًا وكهلاً حيث شئتُ ، وأمرداً  
فقد هنا ظرف لمضمون ما قبله ، ومضاف إلى الجملة بعده ، على المشهور .  
( ب ) وتمعان حرفين<sup>(٢)</sup> .

١ - بمعنى : ( مين ) الابتدائية ، إن كان المجرور ماضياً معرفة : نحو :  
ما قابلت صديقي مذ أو منذ يوم الأربعاء ، أى : من يوم الأربعاء<sup>(٣)</sup> .

٢ - بمعنى : ( فى ) ، إن كان المجرور حاضراً معرفة ، نحو ما قرأت مذ أو منذ  
اليوم ، أو عامين ، أو شهرين ، أو أسبوعين - أو منذ هذا الأسبوع - أو هذا الشهر ،  
أو هذه السنة ، مثلاً . ولا يجوز فى الحاضر بعدهما إلا الجر عند أكثر العرب .

= قومه ، أى : إليه ينتهى شرفهم ، ورياستهم . اهـ .

وقال فى المصباح : ( الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما . وكل شيء قدرت له حيناً فقد  
وقته توقيتاً . اهـ .

فعل تعريف الصول للتاريخ ، وتعريف المصباح للتوقيت يتضح المقام فى التفرقة بينهما .  
( ١ ) وكذا قيل فى الحالة الثالثة الآتية أيضاً : قال الخضرى : والجملة بعدهما خبر ، بتقدير  
زمن مضاف إليها ( أى : إلى الجملة ) . والتقدير فى : ( جئت مذ دعا ) وقت المجيء هو زمن دعائه .  
وفى البيت المار ، ( فما زلت أبغى الخير إلخ ) : أول وقت طلبى الخير هو وقت كوفى يافعاً : فجملة مذ إلخ  
مستأنفة كما مر . اهـ .

( ٢ ) قال فى الجمع : ومذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر . . . وأجاز المبرد  
أن يجرا مضمير الزمان ؛ نحو : يوم الخميس ما رأيته منذُ ، أو مذهُ . ورد بأن العرب لم تقله . اهـ .  
وكونهما حرفين فى هذه الأحوال الثلاثة هو مذهب الجمهور . وقيل : هما ظرفان فى موضع نصب  
بالفعل - قبلهما - ورد هذا المذهب بما لا محل له هنا .

( ٣ ) قال فى الجمع : ويجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ قدومُ زيد ، بالرفع  
والجر ، وهو على تقدير حذف زمان ، أى : مذ زمن قدوم زيد . ويجوز وقوع ( أن ) وصلتها بعدهما ،  
نحو : ما رأيته مذ أن الله خلقنى . فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر ، من رفع أو جر .  
وهو على تقدير زمان أيضاً . اهـ ، قال الشاطبى : أما إن كسرت ( أى : إن ) فالاسمية متعينة . اهـ .  
( وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٥١٩ وفى ص ٥٢١ ) .

٣ - بمعنى : ( من وإلى ) معاً ، فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاه . ويشترط حينئذ .

أولاً : أن يكون الزمان نكرة ، معدوداً لفظاً ؛ كذ يومين .

ثانياً : أو أن يكون معدوداً معنى ، كمُدَّ شهر .

لأنهما لا يجزان المبهم . أى : ما عملتُ كذا من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها ، وما عملت كذا من ابتداء شهر إلى انتهائه .

والمراد بالمبهم هنا : الوقت النكرة غير المعدودة لفظاً أو معنى ، نحو : ( برهة ) ولا ينافيه قول زهير بن أبى سلمى :

لمن الديار بقُتْمَةَ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مَذَ حِجَجٍ وَمَذَ دَهْرٍ<sup>(١)</sup>  
لأن الدهر متعدد فى المعنى<sup>(٢)</sup> .

ويأتون بهذا البيت أيضاً شاهداً على قلة الجر بعد ( مذ ) فى الماضى . أما ( منذ ) فما بعده يترجح جره فى الماضى<sup>(٣)</sup> .

(١) المراد بالحجر : حجر ثمود ، وقوله : أقوين ، أى : خلون .

(٢) نقلنا هذا التعليل عن الصبان ؛ وهو أيضاً فى غيره من كتب المتقدمين .

(٣) ما قاله الباحث هنا فى تعريف : «الظرف المبهم» لا يشمل أنواعاً كثيرة نص عليها النحاة

فى تعريفهم الدقيق ، الذى عرضناه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٢ ، وبه تزول بعض الشبهات التى اعترضت الباحث .

## تنبيهات وإيضاحات

( أ ) قد رأيت في الأحوال الثلاث التي يقع فيها مذ ومنذ حرفين .

١ - أن الحُرور وقت <sup>(١)</sup> .

٢ - وأن هذا الوقت متصرف <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) ما يسأل به عن الوقت كالوقت ، بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً . فتقول : مذ كم ؟ ومنذ متى ؟ ومنذ أى وقت ؟ ولا تقول : منذ ما ، لأن ( ما ) لا تكون ظرفاً . ا هـ ، صبان -

أى : فتقول مثلاً . [ ١ ] منذ كم يوماً ركبت البحر ؟ كما يجوز أن تقول : منذ كم ركبت البحر ، بحذف التمييز للعلم به . وفي حالة ذكر التمييز هنا يجوز نصبه وجره بمن مضمة - وقال في الجمع عند الكلام على وقوع الاسم مجروراً بعدهما ما يلي : « والجمهور على أنهما حينئذ حرفا جر ، لإيصالهما الفعل إلى (كم) كما يوصل حرف الجر . تقول : منذ كم سرت ، كما تقول : بكم اشتريت » . ا هـ .

وتقول : [ ٢ ] منذ متى نمت ؟ - [ ٣ ] وتقول : منذ أى وقت طار أخوك ؟

وتقول في الإجابة عن [ ١ ] : ركبت منذ أو مذ ليلتين - وعن [ ٢ ] : نمت منذ أو مذ مساء اليوم

الماضي - وعن [ ٣ ] : طار أخى منذ أو مذ طلوع الفجر ، مثلاً .

ومعنى الإجابة الأولى : ركبت من ابتداء الليلتين إلى انتهائهما - ومعنى الإجابة الثانية : نمت من مساء اليوم الماضي ، بوضع ( من ) الابتدائية في مكان مذ أو منذ - ومعنى الإجابة الثالثة : طار أخى منذ زمن طلوع الفجر ، على تقدير ( زمن ) مضاف إلى المصدر . فنذ أو مذ ، بمعنى ( من ) الابتدائية هنا أيضاً - ويجوز في هذا المثال رفع ( طلوع ) ، ويكون المعنى حينئذ : أول طيرانه وقت طلوع الفجر . وقد جازت هذه الإجابات الثلاث في الإثبات ، لأن العامل متطاول فيها جميعاً ، وسيمر بك معنى ( التطاول ) والتثليل له .

( ٢ ) فلا تقول : ما رأيته منذ سَحَرَ ، تريد سَحَرَ يوم بعينه . وقال ابن عقيل . . . نحو : سَحَرَ

إذا أردته من يوم بعينه . فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، كقوله تعالى : ( إلا آل لوط نجيناهم بسحر ) . ا هـ ، فقال الخضرى : « قوله نحو سحر » : ، مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلاً ، إذا كان معيناً . واعتراضه ( يقصد العلامة الصبان ) بأنه متصرف ، بدليل : « نجيناهم بسحر » فيه نظر ظاهر ؛ لأن هذا غير معين ، كما هو صريح الشرح ، والكلام في المعين . ا هـ .

وفي اللسان . . . ولقيته سحراً ، وسَحَرَ ، بلا تنوين . ولقيته بالسحر الأعلى ( أى : في أعلى السحارين ،

وهما سحر مع الصبح وسحر قبله . ا هـ ، من الأساس ) . . . ولقيته سحراً يا هذا ، إذا أردت به سحر ليلتك لم تصرفه ، لأنه معدول عن الألف واللام ، وهو معرفة . وقد غلب عليه التعريف بغير إضافة ولا ألف ولام . . . وإذا نكر « سحر » صرفته كما قال تعالى : ( إلا آل لوط نجيناهم بسحر ) . أجراه ، ( أى : صرفه ) لأنه نكرة ، كقولك : نجيناهم بليل . قال فإذا ألفت العرب منه الباء لم يحروه ، فقالوا : فعلت هذا سَحَرَ يا فتى . . . وقال الزجاج ، وهو قول سيبويه : سحر : إذا كان نكرة ؛ يراد =



٣ - وأنه معين لا مُبهم . وقد فسرنا معنى الإيهام آنفاً .

٤ - وأنه ماضٍ أو حاضر ، لا مستقبل ، لما تقدم .

( ب ) وقد رأيت في عاملهما في هذه الأحوال الثلاث :

١ - أنه فعل ماضٍ . ٢ - وأنه منى يصح تكرره .

وقد يأتي مثبتاً بشرط أن يكون متطاولاً ، نحو : سرت منذ يوم الخميس . والمراد بالتطاول : أن يكون في طبيعة الحدث معنى الاستمرار كالسير ، فإن من شأنه التطاول . وكانوم ، والمشى ، والكلام ؛ وهكذا . . . وتوفية للمقام ، نذكر عبارة الحضري في هذا الموضوع ، قال :

« شرط عاملهما كونه ماضياً ، إما منفياً يصح تكرره ، كما رأيت منذ يوم الجمعة ، أو مثبتاً متطاولاً ، كسرت منذ يوم الخميس . بخلاف : قتلته ، أو ما قتلته منذ كذا ، فإن قلت : ما قتلته منذ كذا ، بلا هاء ، صح . لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر ، بخلاف غيره . ما لم يتجاوز بالقتل عن الضرب . فتدبر » . ١ هـ .

فقوله : ( بخلاف : قتلته . . . إلخ ) ، كأن تقول مثلاً : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ يوم الجمعة ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى ( من ) الابتدائية — وكأن تقول : مثلاً : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ سنتين ، مثلاً . مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى من وإلى معاً . فكل هذا غير جائز .

أقول : فهنا قلنا مثلاً : قتلته مذ أو منذ يومنا ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى ( في ) — فعلى مقتضى إطلاق كلامهم لا يجوز مثل هذا ، لبقاء السبب ، وهو : عدم تطاول العامل في حالات الإثبات . ولكني أرى أنه سائغ . إذ ما الذي يمنعنا أن نقول مثلاً : قتلته اليوم ، أو في هذا اليوم الحاضر ؟

وواضح أنه يجوز لك أن تقول أيضاً : ما قتلته مذ أو منذ يومنا ، وما قتلته

= سحر من الأسفار ، انصرف . تقول ... أتيت زيدا سحراً من الأسفار . فإذا أردت سحر يومك قلت : أتيت سحراً يا هذا . . . وتقول : سر على فرسك سحراً يا فتى . ١ هـ .

بقى ( سحر ) المنصرف . فهل يجوز أن تقول : ما رأيت مذ أو منذ سحر ؟ والجواب : لا . لأنها لا يجزان المبهم ، كما مر بك .

مذ أو منذ يومنا - فكلامهم في (التناول) و ( صحة التكرار ) مجمل يفتر إلى تفصيل وتوضيح<sup>(١)</sup>.

هذا ، ولم أجد فيما لدى من المراجع مثلاً للحدث غير المتناول إلا ( القتل ) .

وإني مورد أمثلة له فيما يلي للإيضاح ، لا للحصر فأقول :

أولاً : أومض ، أو - ومض - وفسر الزنجشري الإيماض بأنه لمع خفي ، قال : وشِمتْ ومُضّة برق كتبضة عِرْق . ١ هـ .

فالإيماض غير متناول كالقتل ، لأنه عبارة عن لمع خاطف كرجع البصر ، أو نبضة العرق - فلا يصح أن نقول مثلاً : ومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس . كما لا يجوز أن نقول مثلاً : أومض البرق مذ أو منذ ليلتين : من ابتدائهما إلى انتهائهما<sup>(٢)</sup> .

ولكن يصح أن نقول مثلاً : أومض البرق مذ أو منذ ليلتين ، أى : في ليلتين - كما صح أن نقول مثلاً : قتلته مذ أو منذ يومنا ، كما قررته آنفاً - كما يصح أن نقول مثلاً : ما أومض البرق مذ أو منذ يوم الجمعة ، أى : من يوم الجمعة ، وما أومض البرق منذ أو مذ ليلتين ، أى : في ليلتين ، وما أومض البرق مذ أو منذ ليلتين ، لأن الحدث هنا يصح تكرّره .

ثانياً : شَرَّقَ ، أى : بدا وظهر ، فيقال : شرقت الشمس ، إذا بدت من المشرق . وكذا القمر ، أو النجم . فالشروق غير متناول ، لأنه مجرد الظهور ، وهو ملامسة الأفق . وهو لا يستغرق من الوقت إلا ما لا يكاد يذكر . فلا يقال مثلاً في الإثبات : شرقت الشمس مذ أو منذ ساعتين ، أى : من ابتدائهما إلى انتهائهما . كما أوضحنا مثل هذا من قبل . كما لا يصح أن يقال في النفي مثلاً :

(١) ردأ على الباحث أقول : إن تناول متحقق في المثال الأخير المنفي ؛ فكلامهم واضح ، وهو الصحيح ، وتؤيده النصوص المسبوبة الدالة على أنهما بمعنى : « في » . بشرط التكرار ، أو تناول ، لا مجرد « في » .

(٢) قد فسر ابن الأعرابي الوميض بأن يومض إيماضة ضعيفة ، ثم يخفى ، ثم يومض . . فهذا التكرار المتعاقب قد ينزل منزلة الفعل المتناول فيما يظهر لى . فيصح أن نقول مثلاً : أومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ، أى استمر هذا منه ، على هذا التفسير .

ما شرت الشمس مذ أو منذ دقيقتين<sup>(١)</sup>، لأن شروق الشمس لا يمكن تكرره في أثناء دقيقتين بالنسبة لأفق واحد . وكذا يقال في سائر الكواكب ؛ لأنها كلها بحسبان . فهب نجماً بعينه يَستمر دورته في ثلاث سنين مثلاً ، فإنه لا يجوز أن يقال : ما شرت هذا النجم منذ أو منذ ثلاث سنين . لأنه لا يمكن أن يتكرر شروقه في هذه المدة — ويجوز أن يقال : ما شرت نجم مذ أو منذ ساعتنا . وذلك لأنه شروق متعلق بغير معين ، فيجوز تكرره .

ولا تقول : شرت هذا النجم ، أو نجم مذ أو منذ السبت — ولكنك تقول في الإثبات ، على ما استظهرت آنفاً : شرت هذا النجم ، أو نجم ، مذ أو منذ ساعتنا أو ليلتنا ، مثلاً .

ثالثاً: سننَح — قال في الأساس: من المجاز: سنح له رأى، أى عرض له . اهـ ، وفي المصباح: وسنح لى رأى فى كذا: ظهر . وسنح الخاطر به: جاد . اهـ .  
فأنت ترى أن عروض الرأى حَدَثٌ غير متناول ، لأنه طرؤ فاجئٌ .  
فإذا حصلت الفكرة فقد انقطع السنوح . وذلك لا يستغرق إلا وقتاً يسيراً ؛ لا يمكن أن يوصف بالتناول . فلا تقول مثلاً : سنحت لى فكرة كذا مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس ، ولا : سنحت لى فكرة كذا منذ ساعتين . ولكنك تقول ، على ما استظهرت آنفاً : سنحت لى فكرة كذا منذ يومنا ، أو مذ هذه الساعة ، أو الدقيقة ، مثلاً .

وتقول أيضاً ، مثلاً : ما سنحت لى هذه الفكرة مذ أو منذ ساعتين لأن سنوح فكرة بعينها يمكن تكرره فى أثناء ساعتين — ولكن لا يمكن أن تقول : ما سنحت لى فكرة مذ أو منذ ساعتين ، مثلاً : أو مذ أو منذ يومنا . لا ستحالة مثل هذا عادة ، فى حال الإنسان الطبيعية .

فقد رأيت فى الأفعال الثلاثة المتقدمة ، وما فرعنا عليها من الأمثلة أنها ليست كلها سواء<sup>(٢)</sup> . فقد يجوز فى استعمال أحدها مع مذ أو منذ ما لا يجوز فى الآخر . فالمسألة إذاً راجعة لمعنى الفعل الخاص عند استعماله مع مذ أو منذ ، فى الإثبات

(١) هذا وما حمل عليه — ما ينفرد به الباحث — ، مفتقر لتأييد .

(٢) فى كلام الباحث ما يحتاج إلى التمهيص .

أو النوى ، وما قد يلابسه من تطاول أو تكرر أو عدمهما .

( ج ) ما اشترط في مجرور مذ ومنذ وفي عاملهما ، يشترط في حالة رفع ما بعدهما .

( د ) لا تدخل (من) على مذ أو منذ ، ولا يصح العكس أيضاً .

وقد وقعت (إلى) بعدهما ، حيث لا مانع من وقوعها<sup>(١)</sup> . فقد جاء في اللسان : ( قال سيبويه : أما ( مذ ) فيكون ابتداء غاية الأيام والأحيان . كما كانت ( من ) فيما ذكرت لك . ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها . وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومذ غدوة إلى الساعة . وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه . فجعلت اليوم أول غايته ، وأجريت في بابها كما جرت ( من ) حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا — وتقول : ما رأيته مذ يومين ، فجعلته<sup>(٢)</sup> غاية ، كما قلت أخذته من ذلك المكان ، فجعلته<sup>(٢)</sup> غاية : ولم ترد منتهى . هذا كله كلام سيبويه . ) ١ ا . عبارة اللسان .

فقد وضع سيبويه (إلى) بعد ( مذ ) . ولم أر ذلك في أمثلة غيره من النحويين فيما بين يدي من المراجع . أما في كلام البلغاء فكثير . ففي كتاب « الأوراق » للصولي ، في أخبار الراضي بالله : وكان ( الراضي ) يقول : أنا مذ<sup>(٣)</sup> حبسني القاهر عليل إلى وقتي هذا . ١ ا ، وفي البخلاء للجاحظ : أعلم أني منذ يوم ولدتها إلى أن زوجتها . . . ١ ا ، إلى غير ذلك .

وقول سيبويه : ( ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ) مذ فيه بمعنى ( من ) . وقوله : ( ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه ) ، مذ فيه بمعنى ( من ) الابتدائية أيضاً . لأن عدم اللقاء وقع في الماضي واتصل بالحال . كما يجوز أن تقول ، فيما أرى :

( ١ ) احترازاً من نحو : ما عملت كذا مذ أو منذ لحظتنا ، فإنه لا يجوز أن تقع ( إلى ) هنا بعدها ، كما هو ظاهر . ( ٢ ) انظر المراد من الغاية في ص ٥٥٣ وأنه ابتداء الغاية . . .

( ٣ ) يلاحظ أن « مذ » في هذا المثال الذي أورده الباحث . ليست حرف جر ، أى : ليست مما نحن فيه . ولم يوضح الباحث المراد الدقيق من « الغاية » وقد سبق أن عرضنا لمعناها وأنه يختلف — كما في رقم ١ من هامش ص ٤٦٠ وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٦٨ . . . و . . . —

ما حدث كذا من اليوم إلى هذه الساعة<sup>(١)</sup> .

وقوله : ( وتقول : ما رأيته مذ يومين . . . إلخ ) ، يريد قوله : ( فجعلته غاية ) ، أى جعلت معنى : ( مذ يومين ) ابتداء الغاية لانقطاع الرؤية . وقوله : ( ولم ترد منتهى ) ، يريد أنك أردت ابتداء الغاية وحدها ، ولم تتعرض للمنتهى — ولكننا رأينا فيما سقناه آنفاً لمعنى هذا المثال أنه يتضمن ابتداء الغاية ومنتهىها .

وقوله : ( ومذ غدوة إلى الساعة ) ، « مذ » فيه بمعنى ( من ) ، فيجب أن يكون ما بعدها معرفة . فيتعين أن تكون « غدوة » هنا من يوم بعينه . ولإيضاح المقام نورد ما جاء في اللسان ، قال :

الغدوة: — بالضم — البُكرة، ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. و«غدوة» من يوم بعينه غير مُجَرَّاة<sup>(٢)</sup> ، علم للوقت . . . وفي التهذيب : و«غدوة» — معرفة — لا تصرف . قال النحويون : إنها لا تنون ، ولا يدخل فيها الألف واللام . . . ويقال : أتيت غدوةً ، غير مصروفة ، لأنها معرفة ؛ مثل : سَحَرَ . إلا أنها من الظروف المتمكنة . تقول : سير على فرسك غدوةً وغدوةً وغدوةً وغدوةً ، فما نُون من هذه فهو نكرة ، وما لم يُنَوَّن فهو معرفة . والجمع غُدَا<sup>(٣)</sup> . ١٥٠ . ونحوه في الصحاح .

وإذا رجعنا إلى عبارة اللسان هذه نجده يقول : ( . . . لأنها « أى : غدوة » معرفة ، مثل سَحَرَ ، إلا أنها من الظروف المتمكنة )<sup>(٤)</sup> . . .

( ١ ) سبق أن ( مذ ومنذ ) يقعان حرفين بمعنى ( في ) إن كان المجرور ( معرفة ) حاضراً . وقد مثل النحاة بنحو : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم . فقد يتوهم من مثال سيبويه هذا أن ( منذ ) فيه بمعنى : ( في ) لأن ( أل ) فيه تفيد الحضور . ولكن سيبويه لما أتى ( بإلى ) بعد ( مذ ) صار المعنى عليه : انقطع لقائى له من ابتداء هذا اليوم ، واستمر هذا الانقطاع إلى وقت التكلم . فالضى في المثال واقع — أما إذا قلت : ما لقيته مذ اليوم ، أو يومنا ، أو هذا اليوم ، مثلاً ، ولم تزد ، فقد اعتبرت اليوم بأجمعه وقتاً حاضراً . فتكون ( مذ ) بمعنى ( في ) . هذا ما ظهر لى . ١٥٠ ، تعليق الباحث .

( ٢ ) يعنى أنها ممنوعة من الصرف ، وهو تعبير قديم للنحويين . ولهذا الكلام صلة وثيقة بما قيل عنها في ص ٢٦٠ .

( ٣ ) قال في اللسان . والغداة كالغدوة . وجمعها غَدَوَات . . . ويقال : آتيك غداة غد . والجمع الغدَوَات ، مثل قطاة وقَطَوَات . ١٥٠ .

( ٤ ) راجع ما يتصل بالكلام على : « سحر » في ص ٢٦٢ .

فيلخص مما مر من الكلام على « غدوة وسحر » أنهما يجتمعان في الامتناع من الصرف ، إذا أريدا من يوم بعينه . فأما ( سحر ) فلأنه معدول عن الألف واللام . وأما غُدوة فللعلمية والتأنيث . كما يجتمعان في أنهما كليهما من الظروف المتصرفة إذا لم يرادا من يوم بعينه .

ويفترقان في أن ( سحر ) غير متصرف إذا أريد من يوم بعينه . فلا يرفع على الابتداء أو الخبر مثلا ، كأن تقول : سَحَرُ جميلٌ ، أو هذا سَحَرٌ — ولكنك تقول مثلا : بين أسحار الأسبوع الماضى سحرٌ جميلٌ . بخلاف : غُدوة ، فإنها متصرفة ، ولو أريدت من يوم بعينه . فتقول مثلا : غُدوةٌ جميلةٌ . كما تقول : كان بين غُدَا هذا الأسبوع غُدوةٌ جميلةٌ .

وقال الأشمونى : ( الظرف المتصرف منه منصرف نحو . . . ومنه غير منصرف ، وهو غدوةٌ وبُكرَة ، علمين لهذين الوقتين ) فقال الصبان : « قوله علمين لهذين الوقتين » ، أى : علمين جنسيين ، بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين ، أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولا . اهـ .

وإنما أطلنا القول في ( غُدوة ) و ( سَحَر ) ، وأكثرنا من الأمثلة فيهما ، لما يغشاهما من الإجمال والإبهام في كلام اللغويين والنحويين ، حتى إن العلامة الصبان على جلال قدره أشكل عليه الأمر في ( سحر ) . وإليك البيان .

فقد قال الأشمونى : والظرف غير المتصرف ، منه منصرف وغير منصرف . فالمنصرف نحو : سحر ، وليل ، و . . . غير مقصود بها كلها التعيين . اهـ

فقال الصبان : فيه أن سحرًا . . . متصرفة ، ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : ( نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ) . فكيف جعلها من غير المتصرف . اهـ . وقد مر بك ردّ العلامة الخضرى عليه ، ( فراجع في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٨ ) .

( هـ ) قد تقدم<sup>(١)</sup> أنهم جوزوا أن يقال مثلا : ما قابلته مذ أو منذ دهر ، أو شهر ، على أن يكون مذ أو منذ بمعنى من وإلى معًا . لأن الدهر والشهر في حكم المعدود .

فيظهر على هذا أنه يجوز أن يقال أيضاً : ما قابلته مذ أو منذ زمن ، لأن الدهر من معانيه الزمن ، فقد جاء في المصباح : الدهر يطلق على الأبد . وقيل : هو الزمان قل أو أكثر . وقال الأزهري : والدهر عند العرب يطلق على الزمان ، وعلى الفصل من فصول السنة ، وأقل من ذلك . ١ هـ .

ولكن بعض العلماء يعدون ( الزمن ) أو ( الزمان ) من المبهم . فقد جاء في حاشية العلامة الخضرى على ابن عقيل ما يأتى ؛ وشرط الزمان المجرور بهما كونه متعيناً لا مبهماً ، كمنذ زمن . ١ هـ . ولكن جاء في الأشموني أن ( بعضهم يقول : مُذٌ<sup>(١)</sup> زمن طويل ) ، فلعله يعتبر الوصف نوعاً من التعيين .

وكما يقال : مذ أو منذ دهر ، يقال أيضاً : مذ أو منذ أدهر ، أو دهور<sup>(٢)</sup> ، ومذ أو منذ أزمن ، أو أزمان ، أو أزمنة — قال : ( ورَبَعَ عَفَتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَزْمَانٍ )<sup>(٣)</sup> . وكذا يقال : مذ أو منذ حِقَب ، أو حُقُوب ، أو حُقُب ، أو حُقُبٌ<sup>(٤)</sup> أو حِقَاب ، أو أحقاب — إلى غير ذلك من كل متعدد لفظاً ، أو ما هو في حكم المتعدد .

وليت شعري هل قال العرب مثلاً : مذ أو منذ دهرين ، أو زمنين ، أو حقبين كما جمعوا ، فقالوا : أحقاب وأزمان ، مثلاً ؟ الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك ، اكتفاء بالجمع عند المبالغة . على أن تثنيته لا مانع منها صناعة .

( و ) يظهر أن ابن هشام لا يشترط التعريف في مجرور ( مذ ) و ( منذ ) ، إذا كانا بمعنى ( من ) . فيقول في التوضيح : ( ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية ، إن كان الزمان ماضياً ، كقوله : « أَقْوَيْنَ مَذَ حِجَجٍ وَمَذَ دَهْرٍ » ، وقوله : « ورَبَعَ عَفَتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَزْمَانٍ » . فأقره شارحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري . فقال بعد « أَقْوَيْنَ إلخ » : من حِجَج . وقال بعد : « ورَبَعَ إلخ » : أَى : من أزمان ) .

( ١ ) بضم « مُذٌ » في بعض اللغات ، وإن لم يقع ساكن بعدها .

( ٢ ) قال في اللسان : وجمع الدهر أدهر ، ودهور .

( ٣ ) قال الصبان : وقوله ( منذ أزمان ) . قال قاسم : لعل هذا من العدد فيكون بمعنى ( من )

و ( إلى ) معاً . ١ هـ .

( ٤ ) قال في اللسان : والحُقُب الدهر . والأحقاب الدهور .. وقوله تعالى : ( أو أمضى حُقُباً ) :

معناه سنة . وقيل : معناه سنين ١ هـ .

وقد رأيت فيما ذكرناه آنفاً أن مذ ومنذ ، إذا كانا بمعنى (من) ، كان مجرورهما معرفة . فقد قال ابن عقيل : ( وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفا جرٍّ بمعنى « من » ، إن كان المجرور ماضياً ) ، فقال العلامة الخضرى : « قوله بمعنى من » ، أى : البيانية<sup>(١)</sup> هذا إذا كان المجرور معرفة كمثاله ، فإن كان نكرة فهما بمعنى (من) و(إلى) معاً . ولا تكون النكرة إلا معدودة لفظاً ، كـمذ يومين ، أو معنى ، كـمذ شهر ، لما مر من أنهما لا يجران المبهم . ا هـ - ونحو ذلك فى الأشمونى ، قال : . . . ثم إن كان ذلك ( فى مُضَيٍّ فكَمَيْنَ هما ) فى المعنى ، نحو : ما رأيتَه مذ يوم الجمعة . ا هـ .

ويتضح من ذلك أن فى الموضوع مذهبين : أحدهما يشترط تعريف مجرور مذ ومنذ إذا كانا بمعنى (من) ، مع مضى الزمن . والثانى لا يشترط غير مضى الزمن<sup>(٢)</sup> .

( ز ) قال العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العليمى الحمصى فى حاشيته على شرح التوضيح ، عند قول المتن : ( أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع ، نحو : ما رأيتَه مذ يومان ) ، ما يأتى :

« قوله مذ يومان » ، قال الزرقانى : قال الرضى : قال الأخفش : لا تقول : ما رأيتَه مذ يومان وقد رأيتَه أمس - ويجوز أن يقال : ما رأيتَه مذ يومان ، وقد رأيتَه أول من أمس - أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه ، لأنه يكون قد تكَمَّلَ لانتفاء الرؤية يومان . . . قال : ويجوز أن يقال فى يوم الاثنين مثلاً : ما رأيتَه منذ يومان : وقد رأيتَه يوم الجمعة ولا تَعْتَدَ بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاع . قال : ويجوز أن تقول : ما رأيتَه منذ يومان ، وأنت لم تره منذ عشرة أيام . قال : لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى - أقول : وعلى ما بينا ، وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقعه ، لا يجوز ذلك<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) قال العلامة الصبان عند قول ابن مالك : ( وإن جراً فى مضى فكُن ) ما يأتى : « قوله فكُن » ، أى : الابتدائية ا هـ ، وهو أول وأظهر من تسمية الخضرى إياها بالبيانىة .

( ٢ ) اللهم إلا إذا كان ابن هشام يريد النص على ابتداء الغاية عند مضى الزمن ، فسكت عن ( إلى ) فلا منافاة على هذا بين قوله هذا وقول سائر النحاة .

( ٣ ) يظهر أن اسم الإشارة راجع إلى ما مثل به ، ابتداء من قوله : ( ويجوز أن تقول فى يوم =



وقال : « إنهم يقولون : منذ اليوم ولا يقولون : منذ الشهر ؛ ولا : منذ السنة . ويقولون : منذ العام . قال : وهو على غير القياس — قال : ولا يقال : منذ يوم ، استغناء بقولهم : منذ أمس — ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها — فإن كان جميع ما قاله مستنداً إلى السماع فيها ونعمت . وإلا فالقياس جواز الجميع . والقِصَر ليس بمانع . لأنه جوز : ( منذ أقل من ساعة ) » . ١ هـ . المراد من كلام الشيخ ياسين .

أقول : قد أسلفنا القول في امتناع أن يقال مثلاً : ما رأيته مذ أو منذ يوم ، لا لتلك العلة التي نقلها ياسين عن الأخفش ، بل لأن منذ ومذ لا يجران إلا النكرة المعدودة ، أو التي في حكم المعدودة ، إذا كانا بمعنى من وإلى معاً .

وقوله : ( ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها ) ، هذا هو أحد معانيها ، وهو الوقت القليل . فقد جاء في اللسان : والساعة الوقت الحاضر . . . والساعة في الأصل تطلق بمعنيين : أحدهما أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً ، هي مجموع اليوم واللييلة . والثاني أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل . يقال : جلست عندك ساعة من النهار ، أى وقتاً قليلاً منه . ١ هـ .

فإذا قلت مثلاً ، على القول بالحواز : طار العصفور مذ أو منذ الساعة ، فعنى مذ أو منذ هنا : ( في ) ، أى : طار في هذا الوقت الحاضر . وهذا واضح ، كما قال يس . والقصر ليس بمانع .

وأما ما قاله ياسين من أنه جوز أن يقال : منذ أقل من ساعة ، فعناه : منذ وقت أقل من ساعة . فنذ فيه بمعنى ( من ) ( على رأى ابن هشام ومن تابعه ، كما قررنا في « و » ) . فتقول مثلاً : حضر فلان مذ أو منذ أقل من ساعة ، أى : من زمن وجيز .

بقي المعنى الثاني للساعة ، وهي أنها جزء من أربعة وعشرين جزءاً هي مجموع اليوم واللييلة . فهذه الساعة محدودة ، لأنها مقسمة أيضاً أقساماً متساوية ؛ هي الدقائق الفلكية . والقِصَر الذي هو علة المنع فيما قال الأخفش ، منتف فيها :

( = الاثنين مثلاً... ) إلى قوله : ( ما مضى ) . وذلك لأن عدم الاعتداد بيوم الانقطاع ، ينافي معنى الابتداء الذي يفيد مذ ومند . وكذا يقال في المثال الثاني .

فتقول مثلاً : ما كتبت مذ أو منذ الساعة ، أى : فى هذا الوقت المقدّر بستين دقيقة . كما تقول مثلاً : كتبت مذ أو منذ الساعة ، فى الإثبات لأن الفعل متطاول — هذا ما نستظهره .

( ح ) وهناك موضوع له شبه واتصال بما قررنا فى الفقرة السابقة . ذلك أنا قلنا آنفاً : إن ( يوماً ) من المبهم ؛ فلا يجوز : مذ أو منذ يوم . فهذا ما مثل به النحاة . فى الصبان عند قول الأشمونى : ( فإن كان الجرور بهما نكرة . . الخ ما يأتى : « قوله نكرة » ، أى معدودة ، إذ لا يجوز : منذ يوم ) . اهـ . والظاهر أن النحاة لم يدخلوا ( اليوم ) فى باب ما هو فى حكم المعدود ، وألحقوه بالمبهم ، لاختلاف اللغويين فى معناه . فنحن أنه من طلوع الشمس إلى غروبها ، ومنها أنه مطلق الزمان ، إلى غير ذلك .

وأما المعنى الآخر الذى نقلناه عن اللسان فيما تقدم ، فقد حدث فى الحضارة الإسلامية . وهو فى حكم المعدود . ذلك أن تقول مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ يوم ، كما لك أن تقول : مذ أو منذ ليلة ، لهذا الاعتبار ، كما قالوا : مذ أو منذ شهر ، أو سنة .

وكذلك يقال فى الساعة والدقيقة الفلكيتين . فنقول مثلاً : قرأ القارئ مذ أو منذ ساعة ، ما قرأ مذ أو منذ ساعة . وكلمنى صديقى مذ أو منذ دقيقة ، قياساً سائغاً لا غبار عليه .

وقد خطر لى وأنا أكتب هذا ، لفظٌ : هُنَيْهَةٌ أو هُنَيْيَّةٌ . فى المصباح : الهَنْ — خفيف النون — كناية عن كل اسم جنس . والأثنى : هَنْةٌ ؛ ولامها محذوفة . فى لغة هى هاء ؛ فيصغر على : هُنَيْهَةٌ . ومنه يقال : سكت هُنَيْهَةٌ أى : ساعة لطيفة . وفى لغة هى : واو ، فيصغر فى المؤنث على : هُنَيْيَّةٌ . وجمعها [ أى : هَنْةٌ ] هَنْوَات . وربما جمعت على هَنْات ، على لفظها ، مثل : عِدَات — وفى المذكر : هُنَى . اهـ .

ولنما تعرضت لهذه الكلمة ، لكثرة دورانها على الألسن والأقلام فى مختلف شئون الحياة . فهى ليست من المعدود لفظاً أو حكماً . ولا يمكن ضبطها بقياس .

ومثل هُنَيْهَةٌ أو هُنَيْيَّةٌ : « لَحْظَةٌ » ، للزمان اليسير — ففي الأساس :  
وفَعَلَ ذلك في لحظة . ١ هـ . وفي شرح القاموس : وما يستدرك عليه : اللَّحْظَةُ  
المرّة من اللَّحْظِ ويقولون : جلست عنده لَحْظَةً ، أى : كَلَحْظَةٍ العين <sup>(١)</sup> ،  
ويصغرونه لُحَيْظَةً . والجمع لَحَظَاتٌ . ١ هـ .

وهذه الكلمة أيضاً شائعة جداً . وحكمها حكم الهُنَيْهَةِ أو الهُنَيْيَّةِ ، لما  
قررنا من انبهاهما ، وأنها ليست من المعداد ولا ما هو في حكمه . وهل ثَنَوْا  
هُنَيْهَةً أو هُنَيْيَّةً ( للوقت اليسير ) ، ولحظة ، فقالوا مثلاً : جلس هنيهتين  
أو هنيتين ؟ لعلهم لم يفعلوا . لأنه لا معنى لقولك مثلاً : جلست وقتين لطيفين <sup>(٢)</sup> .  
ولو أنهم فعلوا لحاز ؛ نحو قولك : جلست مذ أو منذ لحظتين أو هنيهتين ، كما  
تقرر آنفاً .

وهل جمعوا هُنَيْهَةً أو هُنَيْيَّةً ( للوقت اليسير ) ، فقالوا مثلاً : جلس  
هُنَيْهَاتٍ ، أو هُنَيْيَّاتٍ ؟ الغالب أنهم لم يفعلوا ، على ما وصل إليه اطلاعى .  
ولو أنهم فعلوا لحاز أن تقول مثلاً : جلست أو ما جلست عنده مذ أو منذ هُنَيْهَاتٍ .  
أما اللحظة فلعلمهم لم يثنوها . والغالب أنهم جمعوها .

على أن تشية كل أولئك وجمعه جائز صناعة فلا كلام في هذا <sup>(٣)</sup> .

( ط ) وقد كنت أرجع في أثناء كتابة هذه العُجْالَةِ إلى شرح الإمام موفق  
الدين أبى البقاء يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، لمفصل  
الزخشرى — ورجعت أيضاً إلى شرح كتاب سيبويه للإمام أبى سعيد الحسن

( ١ ) أى : فهو من باب نياية المصدر عن الزمن . والأصل : جلست عنده مقدار لحظة عين .

( ٢ ) إلا إذا قلت مثلاً : جلست هنيهتين ، عند محمد هنية ، وعند على هنية — وكذا يقال في  
الجمع ، وفي لحظة إذا استملنا مشاها وجمعها هذا الاستعمال .

( ٣ ) هناك أسماء أخرى كثيرة مبهمة تدل على الزمان بذاتها ، أو بالنيابة عن المصدر : فحكمها  
ما قررنا .

ومن ذلك — وهو شائع — وقت ، وبرهة ، وعهد ، فيخلط الناس ويقولون : مذ أو منذ برهة ، أو عهد  
أو وقت . اللهم إلا إذا قالوا : مذ أو منذ عهد طويل . أو برهة طويلة مثلاً . فقد يجوز أن يلحق ذلك بما  
هو في حكم المعداد . ( راجع تعليقنا على كلام الأشموني في ص ٥٥٥ آخر « هـ » ) وليس لى فى ذلك جزم .  
فليحرر .

ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ، فوجدت فيهما تعليقات طريفة تتصل بموضوع هذا البحث . آثرت أن أتحف القارى بنتف منهما ، ليرى كيف كان يكتب هذا الإمامان ، ولتكمل بها الفائدة .

قال الإمام ابن يعيش :

### ( ١ )

وأما الفرق بينهما ( أى : « مذ ومنذ » الحرفيتين والاسميتين ) من جهة المعنى ، فإن « مذ » إذا كانت حرفاً دلّت على أن المعنى – الكائن فيما دخلت عليه ، لا فيها نفسها ، نحو قولك : زيد عندنا مذ شهر ؛ على اعتقاد أنها حرف ، وخفض ما بعدها . فالشهر هو الذى حصل فيه الاستقرار فى ذلك المكان ، بدلالة مذ على ذلك .

وأما إذا كانت اسماً ورفعت ما بعدها ، دلت على المعنى الكائن فى نفسها . نحو قولك : ما رأيت مذ يوم الجمعة . فالرؤية متضمنة « مذ » وهو الوقت الذى حصلت فيه الرؤية ، وهو يوم الجمعة . كأنك قلت : الوقت الذى حصلت<sup>(١)</sup> فيه الرؤية يوم الجمعة . ا هـ .

وقال :

### ( ٢ )

والصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر . والمبتدأ منذ ومنذ . فإذا قلت : ما رأيت منذ يومان ، كأنك قلت : ما رأيت مذ ذلك يومان . فهما جملتان ، على ما تقدم . وإنما قلنا : إن « مذ » فى موضع مرفوع بالابتداء ، لأنه مقدّر بالأمد . والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعاً بالابتداء . فكذلك ما كان فى معناه . ا هـ .

وقال :

### ( ٣ )

وله [ أى : مذ أو منذ ] فى الرفع معنيان : تعريف ابتداء المدة ، من غير تعرض إلى الانتهاء . والآخر تعريف المدة كلها .

( ١ ) هذا نقل الباحث . فهل حصلت الرؤية ؟

فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك ، ما رأيته منذ يوم الجمعة . . . ونحوه ، كان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذى انقطعت فيه الرؤية وتعريفه . والانتهاء مسكوت عنه . كأنك قلت : وإلى الآن . ويكون فى تقدير جواب ( متى ) .

وإذا وقع بعده نكرة ، نحو : ما رأيته منذ يومان ، ونحو ذلك ، كان المراد منه انتظام المدة كلها ، من أولها إلى آخرها ، وانقطاع الرؤية فيها كلها .

فإن خفضت ما بعدهما ، معرفة كان أو نكرة ، كان المراد الزمان الحاضر ، ولم تكن الرؤية قد وقعت فى شىء منه . اهـ .

ويظهر أن أبا البقاء أراد بالمعرفة فى قوله : ( فإن خفضت ما بعدها . . . إلخ ) نحو يومنا أو اليوم ، فى قولك مثلاً : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم .

ولم يرد نحو قولك : ما رأيته مذ أو منذ يوم الأربعاء<sup>(١)</sup> ، أى : من يوم الأربعاء ، كما تقدم . وذلك لأن أبا البقاء يرفع ( يوم ) فيه وجوباً . بدليل قوله آنفاً فى فقرة ( ٣ ) : ( فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة . . . إلخ ) .

أما الدلالة على الزمن الحاضر فى حال جر مذ ومنذ للنكرة ، فقد سلف لك أنك إذا قلت مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ شهرين ( مما هو معدود ) ، أو شهر ( مما هو فى حكم المعدود ) ، كان المعنى أن الحدث انتهى من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . فأنت إذ تقول مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ شهر ، تتكلم فى نهاية الشهر . أى : ما وقع الكلام فى هذا الشهر الحاضر ، من أوله إلى آخره .

هذا شرح الفقرة الأخيرة من كلام أبى البقاء ، كما قدرت أن أوجهها . وقال الإمام السيرافى :

### ( ١ )

اعلم أن منذ ومذ جميعاً فى معنى واحد . وهما يكونان اسمين وحرفين ، غير أن الغالب على منذ أن تكون حرفاً ، وعلى مذ أن تكون اسماً . اهـ .

( ١ ) قد سبق أن نحو هذا المثال يجوز فيما بعد مذ أو منذ فيه الرفع أو الجر .

## ( ٢ )

... تقول : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وما رأيته منذ اليوم . وإذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة : كان معناه : انقطعت رؤيتي له من يوم الجمعة . فكان يوم الجمعة لابتداء غاية انقطاع الرؤية . فحل ذلك من الزمان كمحل ( من ) في المكان ، إذا قلت : ما سرت من بغداد ، أى : ما ابتدأت السير من هذا المكان . فكذاك : ما وقعت رؤيتي عليه من هذا الزمان . ا هـ .

## ( ٣ )

... وتقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، وما رأيته مذ السبت . . . فإن قال قائل : فما حكم « مذ » في هذا الوجه ، وتقديرها ؟ قيل له : حكمها أن تكون امماً ، وتقديرها أن تكون مبتدأة ، ويكون ما بعدها خبرها . كأنك قلت : ما رأيته ، مدة ذلك يوم السبت . فيكون على كلامين . . . وذلك أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة فلنما معناه : انقطاع رؤيتي له ابتداءه يوم الجمعة ، وانتهاءه الساعة . فتضمنت ( من ) معنى الابتداء والانتهاء .

وإذا قلت ما رأيته مذ اليوم ، فليس فيه إلا معنى ابتداء الغاية وانقطاعها . وهو ( في ) معنى ، وانخفاض ما بعدها . ا هـ .

## ( ٤ )

... وذلك أنك إذا قلت : لم أره مذ يومان ، أو مذ شهران ، أو نحو ذلك ، مما يكون جواباً لـ كَمْ ، فتقديره : لم أره وقتاً مآً . ثم فسرت ذلك فقلت : أمد ذلك شهران ، أو مدة ذلك شهران . فقولك مذ شهران جملة ثانية هي تفسير للوقت المبهم في الجملة الأولى . فهذا أحد تقديرى مذ إذا رفعت ما بعدها .

والتقدير الآخر أن تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة فيكون تقديره : فقدت رؤيته وقتاً ما ، أوله يوم الجمعة فذ في هذين الوجهين بمنزلة اسم مضاف : إما على تقدير : أمد ذلك ، أو أول ذلك . ا هـ .

(٥)

## تكميل

وفي المخصص : قال سيبويه : سألت الخليل رحمه الله عن قولهم ؛ مذ عامٌ أولٌ<sup>(١)</sup> ، ومذ عامٌ أولٌ . فقال : أولٌ : ها هنا صفة . وهو أول من عامك . ولكن ألزموه ها هنا الحذف استخفافاً . فجعلوا هذا الحرف بمنزلة ( أفضل منك ) قال : وسألته رحمه الله عن قول العرب ، وهو قليل : مذ عامٌ أولٌ . فقال : جعلوه ظرفاً في هذا الموضع ، وكأنه قال : مذ عامٌ قبل عامك . ا هـ .

\* \* \*

قال الباحث :

إلى هنا وقف القلم ، وفي النفس شوق إلى المزيد ، وتطلع إلى الاستيفاء . ولعلني أكون قد وفقت إلى ما أردت من توضيح وتسهيل . والله تعالى المستعان .

(١) انظر ما يتصل بكلمة : « أول » في ص ٢٨٦ وكذا في ج ٣ م ٩٥ ص ١٣٠ حيث الإيضاح المفيد .

## بحث التضمين<sup>(١)</sup>

### أقوال العلماء فى التضمين

قال أبو البقاء فى كتابه «الكليات» : التضمين : هو إشراب معنى فعل لفعل ، ليعامل معاملته . وبعبارة أخرى : هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة .

ثم قال : قال بعضهم : التضمين هو أن يستعمل اللفظ فى معناه الأسمى ، وهو المقصود أصالة ، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ، أو يقدر له لفظ آخر ، فلا يكون التضمين من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من قبيل الحقيقة التى [ فيها ] قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإرادة .

وقال بعضهم : التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه ، وهو نوع من المجاز . ولا اختصاص للتضمين بالفعل ، بل يجرى فى الاسم أيضاً . قال التفتازانى فى تفسير قوله تعالى : ( وهو الله فى السموات وفى الأرض ) : لا يجوز تعلقه بلفظة : الله ، لكونه اسماً لا صفة . بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى

---

(١) هذا هو البحث الثانى الذى سبق أن وعدنا - فى رقم ١ من هامش ص ١٧٠ - بتسجيله هنا ، لعظيم أثره عند المتخصصين ، وليكون صورة مرشدة من مسالك البحث العقلى الدقيق أمام كبار الطلاب ، بالرغم من تشعبه الخيالى بغير سداد ، وكثرة الخلاف الجامح فيه والوهم ، كثرة معيبة تكشف عن نوع عنيف مرهق من البحوث الجدلية القديمة العقيمة . وقد نقلناه كاملاً من محاضرات جلسات الجمع اللغوى القاهرى فى دور انعقاده الأول ( ص ٢٠٩ ، وما بعدها ) حيث سجلته تلك المحاضر . بقلم عضو جليل من أعضاء الجمع ، هو الأستاذ حسين والى ، رحمة الله عليه . وقد ألقاه على الأعضاء قبل تسجيله ، ونقلنا معه بعض مناقشات قصيرة دارت بشأنه بين الأعضاء ساعة عرضه على الجمع اللغوى ؛ لأهمية ذلك كله . وأردفناه ببحث لمصومجعى آخر ، ألقاه فى الجلسة نفسها ثم ختمنا برأى لنا خاص موجز - فى هامش الصفحة الأخيرة ص ٥٩٤ - يتضمن التعليق على البحثين .

ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه - ( فى رقم ١ من هامش ص ١٧٠ - باختصار فى باب : « تعدى الفعل ، ولزومه » ) وهو أن « الصبان » عرض للتضمين - ج ٢ - كما عرض له « ياسين » فى الجزء الثانى من حاشيته على التصريح ، باب : « حروف الجر » عرضاً محموداً ، فى نحو : أربع صفحات .



ضمينه اسم الله ، كما في قولك : هو حاتم من طيبي ، على تضمين معنى : الجواد .  
 ويجريانه في الحرف ظاهر في قوله تعالى : ( ما ننسخ من آية ) ، فإن « ما »  
 تتضمن معنى « إن » الشرطية . ولذلك جزم الفعل .

وكل من المعنيين مقصود لذاته في التضمين ، إلا أن القصد إلى أحدهما  
 — وهو المذكور بذكر متعلقه — يكون تبعاً للآخر وهو المذكور بلفظه ، وهذه  
 التبعية في الإرادة من الكلام ، فلا ينافي كونه مقصوداً لذاته في المقام . وبه  
 يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والحجاز ، فإن كلاً من المعنيين في صورة الجمع  
 مراد من الكلام لذاته ، مقصود في المقام أصالة ، ولذلك اختلف في صحته مع  
 الاتفاق في صحة التضمين .

والتضمين سماعي لا قياسي<sup>(١)</sup> ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن  
 إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى . وكذا الحذف والإيصال ، لكنهما  
 لشيوعهما صارا كالقياس ، حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه .  
 ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا ما كان مشهوراً  
 يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه .

وجاز تضمين اللازم المتعدى ؛ مثل : « سَفِهَ نَفْسَهُ » فإنه متضمن  
 لأهْلَكَ .

وفائدة التضمين هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، فالكلمتان مقصودتان  
 معاً قصداً وتبعاً ، فتارة يجعل المذكور أصلاً والحذوف حالا ، كما قيل في قوله  
 تعالى : ( وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ) كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على  
 ما هداكم ، وتارة بالعكس ، كما في قوله تعالى : ( وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ) ،  
 أي : يعترفون به مؤمنين .

ومن تضمين لفظ معنى آخر قوله تعالى : ( وَلَا تَعْدُوا عَيْنَاكُمْ عَنْهُمْ ) ، أي :  
 لَا تَفْتُتْهُمْ عَيْنَاكُمْ مجاوزتين إلى غيرهم . ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ) ، أي :

( ١ ) هذا رأى من عدة آراء متعارضة يجيء تفصيلها ، واستخلاص حكم نهائي بعدها .

لا تَضْمُوهَا أَكْلِينَ . ( مَن أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ) ، أَى : من ينضاف في نصرك إلى الله . ( هل لك إلى أن تزكى ) ، أَى : أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى : ( وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ) ، أَى : فلن تحرموه ، فَعُدَّتْ إلى اثنين . ( ولا تعزموا عقدة النكاح ) ، أَى : لا تنووه ، فَعُدَّتْ بنفسه لا بعلى . ( لا يَسْمَعُونَ إلى المَلَأِ الأَعْلَى ) ، أَى : لا يُصْغُونَ ، فعدى إلى ، وأصله يتعدى بنفسه . ونحو : « سمع الله لمن حمده » ، أَى : استجاب ، فعدى باللام . ( والله يعلم المفسد من المصلح ) أَى : يميز .

ومن هذا الفن في اللغة شيء كثير لا يكاد يحاط به .

ومن تضمين لفظ لفظاً آخر قوله تعالى : ( هل أنبئكم على من تنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ) إذ الأصل : أَمَّنْ ؟ حذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما في « هل » فإن الأصل أهل <sup>(١)</sup> ؟ فإذا أدخلت حرف الجر فقد رُهِمَتْ قبل حرف الجر في ضميرك ، كأنك تقول : أعل من تنزل الشياطين ؟ كقولك : أعل زيد مررت . وهذا تضمين لفظ لفظاً آخر <sup>(٢)</sup> .

لقد ذكر أبو البقاء عن بعض العلماء أن التضمين ليس من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من باب الحقيقة ، إذ قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة .

ويؤخذ من هذا أنه لا بد من المناسبة ، وإنما يعرف المناسبة أهل العربية الذين لهم دراية بالعربية وأسرارها .

وذكر عن بعضهم أن التضمين لإيقاع لفظ موقع غيره . لتضمنه معناه . وهو نوع من المجاز .

وقال : التضمين سماعي لا قياسي ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله ، فإنه يكون أول .

وذكر أمثلة لتضمين لفظ معنى لفظ آخر . ثم قال : « ومن هذا الفن في اللغة شيء كثير لا يكاد يحاط به » .

ويؤخذ من هذا أن التضمين قياسي .

\* \* \*

وقال ابن هشام في المغنى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك : « تضميناً » . وفائدته : أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين . قال الزمخشري ألا ترى كيف رجع معنى ( ولا تعد عيناك عنهم ) إلى قولك : ولا تفتحهم عيناك ، مجاوزتين إلى غيرهم . و ( ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ) ، أى : ولا تضموها آكلين لها ؟

قال الدسوقي : قوله يشربون لفظاً معنى لفظ ، هذا ظاهر في تباير المعنيين ، فلا يشمل نحو : ( وقد أحسن بي ) ، أى : لطف ، فإن اللطف والإحسان واحد .

فالأولى أن التضمين إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة ، أعنى باتحاد أو تناسب ، قوله : « أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » : ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها . ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى : ( للذين يؤولون من نسائهم ) ضمن معنى : يمتنعون من نسائهم بالحلف ، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف ، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز ، من باب إطلاق السبب على المسبب ؛ فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذانك المعنيان جميعاً ، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك . وهو ، أى : الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين : إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة . أما على طريقة البيانين من اشتراط كونها مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، فقليل إن التضمين حقيقة ملوحة لغيرها .

وقدر ( السعد ) العامل مع بقاء الفعل مستعملاً في معناه الحقيقي ، فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي ، مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية . فقولنا أحمد إليك فلانا ، معناه : أحمدته منهياً إليك حمده . ويقلب كفيه على كذا : أى نادماً على كذا . فغنى الفعل المتروك — وهو المضمن — معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور .

وزعم بعضهم أن التضمن بالمعنى الذى ذكره (السعد) — وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور — يسمى تضميناً بيانياً ، وأنه مقابل للنحو<sup>(١)</sup> .

وقيل إن التضمن من باب المجاز ، ويعتبر المعنى الحقيقى قيداً ، وهذا هو الذى اعتبره الزمخشري . فعلى مذهب السعد يقال : ولا تأكلوا أموالهم ضامئها إلى أموالكم . وعلى مذهب الزمخشري نقول ولا تضموها إليها آكلين .

وقيل التضمن من الكناية ، أى لفظ أريد به لازم معناه .  
فالأقوال خمسة ، وانظر ما بيان صحة الأخير منها . تأمل . ا هـ . تقرير الدردير .

وقال الأمير : قوله : « وفائدته إلخ » ظاهر فى الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وقيل مجاز فقط ، وقيل حقيقة ملوحة بغيرها .

وقدر « السعد » العامل ، فزعم بعضهم أنه تضمن بيانى مقابل للنحو .  
قول ابن هشام « قد يشربون لفظاً معنى لفظ » لا يخفى أن « قد » فى عرف المصنفين للتقليل كما سيأتى . وعلى ذلك يكون التضمن قليلا . ولكنه سيذكر فى آخر الموضوع عن ابن جنى أنه كثير ، حتى قال الدسوقي : هذا ربما يؤيد القول بأن التضمن قياسى :

وقد أشار الدسوقي إلى أن قول ابن هشام : « وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها . والجمع بين الحقيقة والمجاز إنما يتأتى على قول الأصوليين إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة ، أما على قول البيانين يشترط أن تكون القرينة مانعة ، فقليل التضمن حقيقة ملوحة لغيرها . وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى إلخ ما تقدم .

وقيل : التضمن من باب المجاز ، وقيل من باب الكناية ، وسيأتى شرح المذاهب فى ذلك .

وذكر ياسين على التصريح أن التضمين سماعي كما هو المختار<sup>(١)</sup>.

ثم قال : واعلم أن كلام المصنف في المغنى في تقريره التضمين في مواضع يقتضى أن أحد اللفظين مستعمل في معنى الآخر ؛ لأنه قال في ( وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ) ، أى : فلن تحرموه . وفي ( ولا تعزموا عقدة النكاح ) أى : لا تننوا . وحينئذ فعنى قوله : « إنه إشراب لفظ معنى آخر » ... ، أن اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط . فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير ، وإن احتمل أنه مستعمل في معناه ومعنى الآخر .

وقول ابن جني في الخصائص : ( إن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين<sup>(٢)</sup> موقع الآخر ، إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد ، مع ما هو بمعناه ) — صريح في أنه مستعمل في معنى الآخر فقط .

وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما قرينة ، كما سيتضح ذلك . وهذا أحد أقوال فيه .

وقيل إن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز ، لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز . وهو ظاهر قول المغنى « إن فائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » . فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته . فلينبه لذلك .

وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام ، فقال في كتاب « مجاز القرآن » :

« الفصل الثاني والأربعون في مجاز التضمين ، وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى اسمين ، فتعديده تعديته في بعض المواضع ، كقوله : ( حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق ) فيضمن : « حقيق » معنى : « حريص » ، ليفيد أنه محقوق

( ١ ) ورد هذا النص في أول الجزء الثاني ، باب « حروف الجر » في الفصل الذي عنوانه : ذكر معاني الحروف الجارة .

( ٢ ) المراد : اللفظين مطلقاً ، وليس المراد الحرف المقابل للاسم والفعل .

بقول الحق ، وحريص عليه . ويضمن فعل معنى فعل ، فتعديه أيضاً تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر : ” قد قتل الله زياداً عني “ ، ضمن : قتل ، معنى : صرف ، لإفادة أنه صرفه حكماً بالقتل ، دون ما عداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً » . ١ هـ ، المقصود منه .

وفيه تصريح بأن التضمنين يجري في الأسماء بل صدر به .  
وقول المغني « إشراب لفظ » يشملها .

فاقتصار ( السعد ) و ( السيد ) على بيانه في الأفعال ، جار مجرى التمثيل لا التقييد . ودعوى أصالته في الأفعال مجردة عن الدليل .

وقيل إن المذكور مستعمل في حقيقته ، لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشف . وعجيب للمصنف في المغني حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمنين بما مر ، فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفتن له . وقال السعد في تقرير كلام الكشف ، وبيان أنه لا يرى أن في التضمنين مجازاً ، ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وأنه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف ما نصه :

حقيقة التضمنين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، نحو : أحمد إليك فلاناً ، معناه أحمدته منهياً إليك حمده .

وقد يعكس ، كما يقال في ( يؤمنون بالغيب ) يعترفون به مؤمنين .

وفي قوله « مع فعل آخر » حذف مضاف أى مع حذف فعل .

فإن قلت : المناسبة إنما هي بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين ، قلت : لا بد من المناسبة بينهما ، فلا يقال : ضربت إليك زياداً ، أى : منهياً إليك ضربه ؛ ولا تكفي القرينة .

واعترض عليه بأن في كلامه تناقضاً ، لأن قوله : « مع فعل آخر يناسبه » غير ملائم لقوله : « مع حذف حال » ، فإن الثاني يدل على أن المحذوف اسم هو حال ، لا فعل ، بخلاف الأول .

وأجيب بأن في كلامه تغليباً وإطلاقاً للفعل عليه وعلى الاسم ، أو أراد بالفعل معناه اللغوي ، وكذا في قوله ؛ « أن يقصد بالفعل » ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المرام .

وذلك أن الداعى للسعد على ما قاله ، الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز . والأصل تضمين الفعل لمثله ، فالملاحظة في تضمين المذكور مثله ، وأشير بالحال عند بيان المعنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل ، كان من الحذف المجرد ، ولم يكن المحذوف في تضمن المذكور . وأيضاً في تقديره تكثير للحذف .

وبهذا يظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمن فيما قال ، وأن منها العطف ، نحو : ( الرَفَثَ إلى نسائكُم ) ، أى : الرفث والإفضاء إلى نسائكُم ، فقد غفل عن الباعث على هذا القول ، على أنه لم يدع أحد الحصر . وقال السيد : ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف قيداً فيه ، على أنه حال ، كما في قوله : ( ولتُكَبِّرُوا الله على ما هداكم ) كأنه قال : « لتكبروا الله حامدين على ما هداكم » . وتارة يعكس ، فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً ، كقوله : « أحمد إليك فلاناً » كأنك قلت أنهى إليك حمده ، أو حالا كما يدل عليه قوله ، ( يعنى الكشف ) ، عند الكلام على قوله تعالى : ( يؤمنون بالغيب ) ، أى : يعترفون به ، فإنه لا بد من تقدير الحال ، أى : يعترفون به مؤمنين ، إذ لو لم يقدر لكان مجازاً عن الاعتراف لا تضميناً ، وقوله على « أنه حال » ، وقوله : « والمذكور مفعولاً » بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيد قول السعد مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر .

والظاهر أن السيد يوافقه على ذلك ، لأنه لم يشر للرد عليه ، كما هو دأبه عند مخالفته .

فاندفع قول بعضهم : إن في جعله المذكور مفعولاً للمحذوف نظراً ظاهراً ، لأن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولاً لغير القول والفعل المعلق .

فالصواب كون جملة : « أحمد » حالا من فاعل : أنهى ، والمعنى أنهى حمده إليك حال كونى حامداً له . ويرد عليه أنه إن أراد أن جملة : « أحمد »

حال في التركيب ففساد أوفى المعنى ، فالذى وقع فيه حالاً إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه ، كما يشهد به قوله حال كوني حامداً . وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال ، والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه ، وإنما أراد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

ومن العجيب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قال السيد بل له طرق أخرى ، منها : أن يكون مفعولاً ، كما في قولهم : أحمد إليك الله ، أى : أنهى حمده إليك .

ومن العجب أيضاً قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ، إن هذا من السبك بلا سابك كباب التسوية ، وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك .

هذا ، وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد ، على أن في « أحمد إليك زيدا » تضميناً .

ووقع للمولى أبى السعود في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح ، بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح ، وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما في كيفية التعلق بالمفعول في حمدته ومدحته فإن تعلق الثانى تعلق عامة الأفعال بمفعولاتها ، والأول مبنى على معنى الإنهاء كما في قولك كلمته ، فإنه معرب عما تفيده لام التبليغ في قولك قلت له .

ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام القوم ، ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول .

فمن العجائب نقل شيخنا الدنوشى له في رسالة التضمين ، وقوله : وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك ، فلا حاجة إلى ادعاء التضمين فيه ، فليتأمل ذلك . اهـ .

فإن أراد بكونه حسناً حسن تراكيبه ، فلا شك في ذلك ، وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر ، فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه ، لم يأت فيه ببيان المرام .



بقى هنا أمران ؛ الأول : ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور ، لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له فى التحقيق يدان ، وإنما الكلام فى أنهما : هل يستويان دائماً أو يترجح أحدهما فى بعض الأحيان ؟

والذى يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم ، رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام . بل تعيينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام . فيترجح أخذها من المحذوف فى : ( وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ ) ، وإن جرى السيد على خلافه كما مر ، فقد قال صاحب الكشف : المعنى لتكبروا الله حامدين ، ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين . قال بعضهم : لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم . وكما فى حديث : ( أن تؤمن بالقضاء . . . ) ، فالمعنى : أن تؤمن معترضاً بالقضاء ؛ لا أن تعترف بالقضاء مؤمناً ، لأن « أن » والفعل يسبك بمصدر معرف ، وهو لا يقع حالا كما قاله الرضى فى الكلام على أن ( إن ) تكسر وجوباً إذا وقعت حالا ، وإن كان لا يخلو عن نظر ؛ لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتى ، ولما يدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما . وفى بعضها يترجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم ، نحو : عليم الله لأفعلن ، فالمعنى : أقسم بالله عالمساً لأفعلن لا عكسه ، لأن « أقسم » جملة لإنشائية لا تقع حالا إلا بتأويل . واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ، ونحو : ( فأما الله مائة عام ) ، لأن التقدير : ألبثه الله مائة عام مماثلاً ، لا أماته الله مائة عام ملبثاً ، لأنه يلزم منه ألا تكون الحال مقارنة بل مقدرة ، والأصل كونها مقارنة .

وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود أصالة ، فردود بأنها إنما تدل على كونه مراداً فى الجملة ؛ إذ لولاها لم يكن مراداً أصلاً . بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوى فى تفسير : ( إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً ) فإنه فسر « انتبذت » باعتزلت . وذكر أنه متضمن معنى : أنت ، و « مكاناً » ظرف أو مفعول . ولا شك أن قوله « من أهلها » ، حينئذ متعلق « بانتبذت » الذى بمعنى : اعتزلت ، لا بأنت .

ومما يتفطن له أن المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن ؛ لارتباطه بالمحذوف

الذى فى ضمن المذكور ، فىشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدى ، فإن التعدية حينئذ قرينة التضمن لا ذكر الصلة .

وأما إذا ضمن فعل متعدد لواحد معنى متعدد لاثنتين وبالعكس ، كتضمن العلم معنى القسم كما مر ، فإن القرينة إنما هو الجواب .

الثانى : هل الخلاف فى كون التضمن سماعياً أو قياسياً ، مبنى على الخلاف فى أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب ؟ وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعياً أولاً ؟

والذى يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا تتوقف على سماع . واشترط المناسبة بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى . وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسياً قياساً هذا المجاز الخاص ، خلافاً لبعضهم .

قال فى التلويح : المعتبر فى المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها فى استعمال العرب ، فلا يشترط اعتبارها بشخصها ، حتى يلزم فى آحاد المجاز أن ينقل بأعيانها عن أهل اللغة . وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات العربية البديعة التى لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهى من طرق البلاغة وشعبيها التى بها ترتفع طبقة الكلام . فلو لم يصح لما كان كذلك ، ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق . وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز : « نخلة » لطويل ، غير إنسان ، للمشابهة . و « شبكة » للصيد ، للمجاورة ، و « أب » ، لابن ، للسببية ، واللازم باطل اتفاقاً .

وأجيب بمنع الملازمة ، فإن العلاقة مقتضية للصحة ، والتخلف عن المقتضى ليس بقادح ، لجواز أن يكون مانع مخصوص ، فإن عدم المانع ليس جزءاً من المقتضى .

وذهب المصنف — رحمه الله — إلى أنه لم يجز نحو « نخلة » لطويل غير إنسان ، لانقضاء شرط الاستعارة . وهو المشابهة فى أخص الأوصاف ، أى : فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعة للأسد .

فإن قيل : الطول للنخلة كذلك ، قلنا : لعل الجامع ليس مجرد الطول ، بل مع فروع وأغصان فى أعاليها ، وطراوة وتمایل فيها .

ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو لغوى علاقته تدور على المناسبة ، وهى — مع أنها ليست مما نصوا عليه فى العلاقات — أمر مشترك بين أفرادها ، لكن الذكى يرجعها فى كل موضع إلى ما يليق به ، مما هو من العلاقات المعتبرة ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف فى بعض الأفراد — إن فرض — لا يضر ، كما علمت .

هكذا ينبغى أن يحقق المقام ، وقل من حققه مع إطالته الكلام .  
فنتم الكلام على بقية الأقوال . تقدم ثلاثة .

والرابع : وهو الذى ارتضاه السيد ، أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ، فيكون هو المقصود أصالة ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار ، بل من الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها فى الإرادة ، وحينئذ يكون واضحاً بلا تكلف .

وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ، ولا يكون حقيقة ، ولا مجازاً ، ولا كناية . والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالا عليه بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة ، كما يفيد قولك « آذيتنى فستعرف » التهديد ، « وإن زيدا قائم » إنكار المخاطب .  
و ( السعد ) وغيره جعلوا ذلك كناية .

والمراد من التبعية فى قوله : ( لكن قصد بتبعيته ) التبعية فى اللفظ ، كما يصرح به قوله فى حواشى المطول فى بحث الاستعارة عند الكلام فى قوله :

« أسدٌ على » وفى الحروب نعمة » — لا ينافى تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ، ومفهوم منه ؛ من الجراءة والصلوة .

والفرق بين هذا الوجه والتضمين ، أن فى التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعاً مقصوداً فى المقام أصالة . وبه يفارق التضمين الكناية ، وفى هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعاً مقصوداً فى المقام أصلاً . كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة . وذلك يغنى عن القصد إلى وصف الجراءة والصلوة مرة أخرى :

وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمين : إن قيد : « يتبعه في الإرادة » يخرج المعنى الآخر عن حد الأصالة في القصد ، والأمر في التضمين ليس كذلك ، بل قد تكون العناية إليه أوفر ، ومن العجب أنه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة .

وأما الاعتراض على ما قاله ( السيد ) بأنه : كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ، فلا يرد ؛ لأن اللفظ دال عليه ، لكنه لم يستعمل فيه .

والخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلي توصلًا إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

قال السيد : وفيه ضعف ، لأن المعنى المكنى به قد لا يقصد ، وفي التضمين يجب القصد إلى كل من المضمَّن والمضمن فيه . ا هـ .

ولا يخفى أن « قد » علم القلة في عرف المصنفين . وجعلها المناطقة سُور الجزئية : فمن الغريب قول بعضهم : إن أراد أنه لا يقصد أصلاً فممنوع ؛ لتصريحهم بخلافه ، وإن أراد التقليل أو التكاثر لم يثبت المطلوب ، لأن عدم إرادته في بعض المواضع لا ينافي إرادته في بعض آخر .

وحاصل ما أشار إليه السيد : أن الكناية في بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلي . ولو كان التضمين منها لا ستعمل استعمالها في وقت ما .

ويجاب — كما قال العصام — : بأنه قد يجب في بعض الكناية شيء لا يجب في جنسها ، ولذلك سمي باسم خاص . ا هـ .

فإن قيل : إذا شرط في التضمين وجوب إرادة المعنيين ، نافي الكناية ، لأن المشروط فيها جواز إرادته .

أجيب : بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود ، لإخراج الحجاز ، لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص ؛ لظهور أن عدم إرادة الموضوع له لا مدخل له في خروج الحجاز ، حتى لو وجب إرادته خرج أيضاً . وأورد بعضهم على قول السيد : إن التضمين يجب فيه القصد إلى المعنيين ، أنه ممنوع ، وادعى أنه وارد على طريق الكناية . قال : ألا ترى أن معنى الإيمان جعلته في الأمان ، وبعد

تضمينه بمعنى التصديق لا يقصد معناه الأصلي . وأرأيتك بمعنى أخبرنى . ( ١٠ هـ ) وهو باطل ، لما أنه مفوت فائدة التضمين من أداء كلمة مؤدى كلمتين ، وجعل : « أرأيتك » بمعنى : أخبرنى من التضمين : غير ظاهر .

والسادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه فى رسالتنا .

وذكر بعضهم فى التضمين قولاً آخر لو صح كان ( سابعاً ) وهو : أن دلالة غير حقيقية ؛ ولا تسجوز فى اللفظ ، وإنما التجوز فى إفضائه إلى المعمول ، وفى النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جنى وقال ألا ترى أنهم حملوا : النقيض على نقيضه ، فعذوه بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر » بالباء ، حملاً : على « جهر » و « فضل » بعن حملاً على « نقص » ، ولا مجاز فيه قطعاً بمجرد تغيير صلتها ، وإنما هو تصرف فى النسبة الناقصة . ١١ هـ .

وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جنى فى الخصائص ، وقد تقدم كلامه فيها . ومن العجب أن هذا الناقل نقل كلامه فى الخصائص ، واستدل به المذهب فى التضمين جعله مغايراً لهذا ، وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به ، ولهذا قابله بعضهم به ، فإنه قال فى المغنى فى بحث « على » وقد تكلم على قوله : « إذا رضيت على بنو قشير » يحتمل أن يكون « رضى » ضمن معنى : « عطف » . وقال الكسائى : حمل على نقيضه وهو سخط . ١٢ هـ . نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط ، بفضله وكرمه .

وبقى قول آخر ، إن ثبت كان ( ثامناً ) واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال : وبالحملة لا بد فى التضمين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد ، وبه يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه ، لا يكون مقصوداً أصالة . وبما قرناه اندفع ما قيل . والفعل المذكور إن كان فى معناه الحقيقى ، فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر ، فلا دلالة له على المعنى الحقيقى . وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا يمكن أن يقال ها هنا ما يقال فى الجمع بين المعنيين فى صورة التغليب ، لأن كلا من المعنيين ها هنا مراد بخصوصه . ١٣ هـ . المقصود منه .

ولا يخفى أنه لم يظهر الدفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز فى التضمين ، لما النحر الوافى - ثان

اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه . ثم قال : إن التضمين على المعنى الذى قررناه ، لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل ، لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقى ، وهو فيه متعذر ، نعم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز ، وبين أن الحق أنه ركن مستقل من أركان البيان . كالكناية والمجاز المرسل . وأنه فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز . وفى قوله : « إن المعنى الحقيقى فى التضمين غير متعذر » ، نظر ؛ لأنه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ، ولا بد من المصير إلى المجاز ، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ لأن القرينة فى المجاز إنما تمنع من إرادة الحقيقة فقط ، فاحفظه فإنه مما يقع فيه الغلط .

ثم إنه علم من كلامه أن فى المذهب الذى اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللزوم على بعض الأقوال . وهو القول الثانى المتقدم ، كما عرفت تحقيقه مما مر . فدعوى أن شبهة الجمع فى التضمين مطلقاً واهية ؛ دعوى باطلة ، ولم يرد بذلك على السيد ، كما لا يخفى على من راجع كلامه . وإن كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع . فمن قال إنه اعترض عليه بذلك فقد افترى .

فى كلام ياسين ثمانية أقوال فى التضمين :

الأول : أنه مجاز مرسل . لأن اللفظ استعمل فى غير معناه لعلاقة وقرينة .  
الثانى : أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز للدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

الثالث : أن الفعل المذكور مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره . « كما جرى عليه صاحب الكشف » ، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب ، بمعونة القرينة اللفظية . كما ذكر السعد .

وقال السيد : « ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى . فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته » . وفيما مثل به جعل المحذوف أصلاً ، والمذكور مفعولاً « كأحمد إليك فلاناً » . أى : أنهى إليك حمده . يعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يدل على الحال . وقد أراد السيد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

الرابع : أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي ، فيكون هو المقصود أصالة ، ولكن قصد بتبعيته معنى آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار .

الخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلي ، توصلاً إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

السادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز .

السابع : أن دلالة غير حقيقية ، ولا تَجَوِّزُ في اللفظ ، وإنما التجوز في إفضائه إلى المعمول ، وفي النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جني . وقال : ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه ، فعدوه بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر » بالباء حملاً على : « جهر » . « وفضل » بعن حملاً على : « نقص » . وقد علق هذا القول على الصحة .

الثامن : أنه لا بد في التضمنين من إرادة معنيين في لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد . وبذلك يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة » وهذا اختيار ابن كمال باشا « وقد علق هذا القول على الثبوت .

وقال السيوطي في الأشباه والنظائر : قال الزحشري في شأنهم : يضمنون الفعل معنى فعل آخر ؛ فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله ، مع إرادة معنى المتضمن . قال : والغرض في التضمنين إعطاء مجموع معنيين . وذلك أقوى من إعطاء معنى . ألا ترى كيف رجع معنى ( ولا تَعُدُّ عيناك عنهم ) ، إلى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين - إلى غيرهم - ( ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ) ، أي : ولا تضموها إليها آكلين . اهـ .

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشف : فإن قيل الفعل المذكور ، إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي . وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز :

قلنا : هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة

القريئة اللفظية ؛ فعنى يقلب كفيه على كذا : نادماً على كذا ، ولا بد من اعتبار الحال ، وإلا كان مجازاً لا تضميناً . وكذا قوله ( يؤمنون بالغيب ) تقديره : معترفين بالغيب ( انتهى ) .

وقال ابن يعيش : الظرف منتصب على تقدير « في » وليس متضمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك ، كما وجب بناء نحو : « مَن وَكَمَ » في الاستفهام . وإنما « في » محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف ، فهي في حكم المنطوق به . ألا ترى أنه يجوز ظهور « في » معه . نحو قمت اليوم وقمت في اليوم . ولا يجوز ظهور الهمزة مع « مَن وَكَمَ » في الاستفهام ، فلا يقال أمن ؟ ولا أكَم ؟ وذلك من قبل أن « مَن وَكَمَ » لما تضمننا معنى الهمزة صاراً كالمتشملين عليها . فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار . وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية فيه مفهومة من تقدير « في » ولذلك يصح ظهورها .

ثم ذكر أن ابن جني قال في التضمين : « وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً . وقد عرفت طريقه ، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنَسْ به ، فإنه فصل من العربية لطيف حسن » .

وقال ابن هشام في تذكرته : زعم قوم من المتأخرين — منهم خطاب الماردي — أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى : « صير » ويكون من باب : « ظن » فأجاز : حفرت وسط الدار بئراً ؛ أى : صيرت ، قال : وليس « بئراً » تمييزاً ، إذ لا يصلح لِمَنْ . وكذا أجاز : بنيت الدار مسجداً . وقطعت الثوب قميصاً . وقطعت الجلد نعلاً — . وضبغت الثوب أبيض إلخ . . .

قال : والحق أن التضمين لا ينقاس . وقال ابن هشام في المغنى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك : تضميناً . وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله تعالى : ( وما تفعلوا من خير فلن نُكفِّرَنَّهُ ) ضُمَّن معنى تُحَرِّمُوهُ . فعُدَى إلى اثنين لا إلى واحد ، ومنها : ( ولا تعزموا عقدة النكاح ) ضُمَّن معنى : تنووه . فعُدَى بنفسه لا بعلى . وقوله : ( لا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ) ضُمَّن معنى « يُصْغُونَ » . فعُدَى بإلى ، وأصله أن



يتعدى بنفسه . ومثل : سمع الله لمن حمده . ضمن معنى : استجاب ، فعُدِّي باللام ، ومثل : « والله يعلم المفسد من المصلح » . ضمن معنى : يميز ، فجيء بمن . وذكر ابن هشام في موضع آخر : من المغنى : أن التضمن لا يتقاس . وكذا ذكر أبو حيان . ثم قال السيوطي :

« قاعدة » : المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه في كل شيء . ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، نحو الذى يأتينى فله درهم . وكل رجل يأتينى فله درهم . وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين . ولم يجيزوا : الذى يأتينى أحسن إليه ، أو : كل من يأتينى أحسن إليه ، بالجزم ، إلا في الضرورة . وأجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ، ووافقهم ابن مالك . قال أبو حيان : ولم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلا في الشعر . ١ هـ .

قال ابن هشام في المغنى : وهو كثير . قال أبو الفتح في كتاب التمام : أحسب لو جمع ما جاء منه ، لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً . ١ هـ .

قال الدبسوقي : قوله : وهو — أى التضمن — كثير ، وقوله : قال أبو الفتح ، دليل لقوله وهو كثير . « قوله قال أبو الفتح إلخ » هذا ربما يؤيد القول بأن التضمن قياسى ، وقيل البياني فقط . وظاهر أنه ليس كل حذف مقيساً ، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد . ١ هـ .

وقال ابن هشام في أوائل الباب الخامس من المغنى : وفائدة التضمن أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين ، يدل ذلك على أسماء الشروط والاستفهام .

قال الأمير : قوله « على معنى كلمتين » ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وسبق الخلاف في ذلك . قال ابن جنى : لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات ، فظاهره القول بأنه قياسى . قوله أسماء الشروط مثلاً « مَنْ » معناها العاقل ، وتدل مع ذلك على معنى إن ، والهمزة . ١ هـ .

وقال ابن هشام في معاني الباء من المغنى : ( الثالث عشر ) الغاية ، نحو : ( وقد أحسن بي ) ، أى : إلى . وقيل ضمن أحسن معنى : لطف . ١ هـ .

قال الأمير : ظاهره كقولهم التضمن إشراب الكلمة معنى آخر ، وأنه مجاز ،

أو حقيقة ملوحة ، أو جمع بينهما ؛ يقتضى مغايرة المعنيين ، ولا يظهر في الإنسان واللاطف . فالأولى أن التضمين إلحاق كلمة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه ، ويأتى الكلام فيه ، وهل هو قياسى أو البيانى <sup>(١)</sup> لأنه مجرد حذف لدليل إن قلنا بمغايرته للنحوى . ا هـ .

وقال الملوى على السلم : « وذلت فيه صعاب المشكلات على طرف الثام » . فقال : الصبان : « الثام » بضم المثلثة : نبت ضعيف يشد به فرج السقوف ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف : أى : ووضعتها ، فهو من باب حذف الواو مع ما عطنته لعدم اللبس ، أو : « بذلت » ، على تضمينه معنى « وضعت » تضميناً نحوياً . وقد نقل أبو حيان فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس ، فهو من باب الجمع بين الحقيقة والحجاز .

أو بحال محذوفة من فاعل ذلت ، أى : واضعاً لها ، أو من مفعوله : أى : موضوعة ، فعلى هذين التضمين بيانى ، وهو مقيس . ا هـ .

وقال الصبان على الأشمونى : إن التضمين النحرى إشراب كلمة معنى أخرى ، بحيث تؤدى المعنيين ، والتضمين البيانى تقدير حال تناسب الحرف . وتمنع كون التضمين النحرى ظاهراً عن البيانى ، للخلاف فى كون النحوى قياسياً ؛ وإن كان الأكثرون على أنه قياسى ، — كما فى ارتشاف أبى حيان — دون البيانى فاعرفه . ا هـ . أى : فلا خلاف فى كونه قياسياً ، كما أشار إليه قبل بقوله : « وهو مقيس » .

وقال صاحب التصريح فى آخر الكلام فى المفعول معه : « واختلف فى التضمين : أهو قياسى أم سماعى ، والأكثر على أنه قياسى . وضابطه أن يكون الأول والثانى يجمستان فى معنى عام . قاله المرادى فى تايخيصه . ا هـ . » وكلامه فى النحوى . وقال ياسين على القطر فى أن « التضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر » هو أحد أقوال خمسة فى التضمين . واختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى ، مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر ، بمعونة القرينة اللفظية . فعنى « يقاب كفيه على كذا » : أى : نادماً على كذا . وقد

يعكس كما في (يؤمنون بالغيب) ، أى : يعترفون به مؤمنين ، وبهذا يتوقع أن اللفظ المذكور إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر ، وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والحجاز .

\* \* \*

لقد ذكرنا طائفة من أقوال العلماء في التضمين ، وذكرنا القول بأنه سماعي ، والقول بأنه قياسي ، ورأيناه قوة في القول بأنه قياسي . ونقلنا فيما تقدم أن التضمين ركن من أركان البيان . فإن ذهبنا إلى القول بأنه قياسي ، قلنا إنما يستعمله العارف بدقائق العربية وأسرارها على نحو ما ورد . وإنك لتجد كثيراً في عبارات المؤلفين فيها التضمين . فمن ذلك عبارة المازي السابقة ، ومن ذلك قول ابن مالك « وأستعين الله في ألفية » : فقد جوز الأشموني أنه ضمن أستعين معنى : أستخير ، ونحوه مما يتعدى نبي .

ذكرنا القول بأن التضمين سماعي . ومعناه أنه يحفظ ولا يقاس عليه . وذكرنا قول القائلين إن التضمين النحوي قياسي عند الأكثرين . وأن التضمين البياني قياسي بإجماع النحويين . وقد ذكر ابن جني في الخصائص أنه لو نقل ما جمع من التضمين عن العرب لبلغ مئين أوراقاً .

والتضمين مبحث ذو شأن في اللغة العربية . وللعلماء في تخريجه طرق مختلفة فقال بعضهم : إنه حقيقة . قال بعضهم : إنه مجاز . وقال آخرون : إنه كناية ، وقال بعضهم : إنه جمع بين الحقيقة والحجاز على طريقة الأصوليين ، لأن العلاقة عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إرادة المعنى الأصلي . . .

فإذا قررنا التضمين قياسي ، فقد جرينا على قول له قوة . وإذا قلنا إنه سماعي ، فقد يعترض علينا من يقول إن من علماء اللغة من يرى أنه قياسي . فلماذا تضيقون على الناس . وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم ؟

فنحن نثبت القولين بالقياس وبالسمع . ولكننا نرجح قياسيته ، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها . ولا يصح أن نحظره عليهم . لأنه داخل في الحقيقة ، أو : الحجاز ، أو : الكناية . والبلغاء يستعملونه في كلامهم بلا حرج ،

فكيف نسد باب التضمين في اللغة ، وهو يرجع إلى أصول ثابتة فيها ؟

وأقول بعد هذا : لا بد من قيود تضبط بها استعمال التضمين . وقد رأى بعض الزملاء أن يقصر التضمين على الشعر . وفي هذا قصر للحقيقة ، أو للمجاز ، أو للكناية ؛ — وهى الأصول التى يخرج عليها التضمين — على فن من الكلام دون آخر . وهذه الأمور الثلاثة تقع في الشعر والنثر بلا قيد ولا شرط .

على أن الشعر من أكثر فنون القول ذيوغاً . والناس يحفظون الشعر ويجرون على أساليبه في الكتابة والخطابة . فإذا أجزنا التضمين في الشعر وحده ، وقعنا في الأمر الذى نفر منه . ونحن هنا نقرر الحقائق العلمية . ونرجح منها ما يستحق الترجيح تحقيقاً لأغراضنا .

انتهى البحث

\* \* \*

حضرة رئيس الجلسة : يتفضل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بتلاوة بحثه في التضمين<sup>(١)</sup> .

حضر العضو المحترم الأستاذ الخضر حسين : للتضمين غرض هو الإيجاز . وللتضمين قرينة ، هى تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة وروده في الكلام المنشور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه ؛ وهو ؛ مراعاة المناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز كان التضمين باطلا . فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل : « أذاع » مثلاً — متعدياً بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذى يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتى على وجهين :

(١) وهو البحث الثانى في الموضوع نفسه قد استمع له الأعضاء في الجلسة ذاتها بعد الأول — كما أشرنا في هامش ص ٥٦٤ — .

الوجه الأول : ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمين . ومثل هذا نَصِفُهُ بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بفنون البيان .

الوجه الثاني : أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا إن صدر ممن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها حمل على وجه التضمين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازاني . « فشمرت عن ساق الجلد إلى اقتناء ذخائر العلوم » والتشهير لا يتعدى إلى ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى : « الميل » الذي هو سبب التشهير عن ساق الجلد .

فإن صدر مثل هذا من عامي أو شبيه بعامي<sup>(١)</sup> ، أي : ممن يدلك حاله على أنه لم يبن كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ . فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً — أرجو الله قضاء حاجتي ، باللحن والخروج عن قانون اللغة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين . وليس لك أن تخرجه على باب التضمين . كأن تجعل « أرجو » مشرباً بمعنى « أسأل » بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل « أرجو » متعدياً إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة في أفعال متعدية بنفسها ، وهم يُعدُّونها بالحروف ، مصيب في تخطئته ، إذ لم يقصدوا لإشراب هذه الأفعال معاني أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين .

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الألفاظ ، لا نبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمين الصحيح . أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير

(١) تكرر هذا الكلام من الباحث وغيره . والنفس لا ترتاح إليه : لجواز أن يكون العامي — بل غير اللغوي ، مطلقاً — مقلداً للغوي ، بقصد ، أو بغير قصد في هذا الاستعمال ، كالشأن في كثير من أمور اللغة . وإنما الذي ترتاح له النفس ويجب أن يتجه إليه الحكم ويقتصر عليه دائماً هو أن هذا التعبير أو ذاك صحيح لغوياً أو غير صحيح .

أن يستوفى وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين ، كما إذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعدياً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمية ؛ فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد التضمين ، وإنما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مرد له . فصحيح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمين وجهاً لترك العبارة بجالها ، والكاتب لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال<sup>(١)</sup> .

فالتضمين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعديه بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له ، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو ، قد يستوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم .

حضرة العضو المحترم الأستاذ الشيخ أحمد على الإسكندري : رجعت إلى أقوال العلماء بعد المناقشة التي دارت أمس ، فوجدت أن القائلين بسماعية التضمين إنما يخشون أن يحدث في اللغة فساد واضطراب في معاني الأفعال إذا أباحوه للناس ، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمين كثير يجمع في مثنى أوراقاً .

وقد شرط القائلون بقياسية التضمين شرطين وهما :

- ١ - وجود المناسبة .
- ٢ - وجود القرينة .

ثم تأملت في وظيفة علوم البلاغة وخاصة علم المعاني ، فوجدت أن موضوعه إن هو إلا بيان الذوق المعبر عنه عندهم « بمقتضى الحال » . وكذلك رأيت الشرطين اللذين اشترطهما العلماء قديماً للتضمين غير كافيين . فرأيت أن نضيف إليهما قيداً ثالثاً ، هو « موافقة العبارة التي فيها التضمين للذوق العربي » وذلك ما تنشده علوم البلاغة .

(١) هذا الرأي يحتاج إلى قوة تأييد وإقناع ، فهو على حاله غير مقبول - انظر هامش الصفحة .

ثم قلت : هل للذوق حد ؟ ففطنت إلى وجوب تقييد الذوق بالبلاغي ، وهو الذى وضعت علوم البلاغة العربية لتحديد ضوابطه .

وبعد ذلك رأيت أن أُلخص مناقشات اللجنة والمجمع ومذكرتي<sup>(١)</sup> التى قدمتها فى القرار الآتى :

« التضمين : أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير ، مؤدى فعل آخر أو ما فى منعه ، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم . ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملائمة التضمين للذوق البلاغى العربى » .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : التضمين سواء أخرج على الحقيقة أم على المجاز أم على الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لا يستعمله إلا البلغاء العارفون بأسرار اللغة ، وإذا لا يستعمله العامة إلا إذا جارينا من يقول إن العامة لا يزال عندهم بقية من الذوق العربى والبلاغة .

وأرى أن نأخذ رأى أولاً على أن التضمين قياسى ، ثم نأخذ رأى على الشروط التى نشترطها لإباحته .

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : أريد أن أعرف ما فائدة « التضمين » الذى نبحث فيه هذا البحث الطويل . إن كل ما فهمته من كلام فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين أن فائدته الإيجاز ، أى : أن تؤدى الكلمة معنى كلمتين . وفى اللائحة التى وضعناها نص يوجهنا إلى العمل لتيسير اللغة على الناس . والذى يريد أن ييسر اللغة على الناس لا يكلفهم العمل الشاق الطويل لمعرفة كلمات تؤدى الواحدة منها معنى كلمتين . ولعل هذه الكلمات لا تزيد على مائتى كلمة ، فلا أجدُ الفائدة كبيرة بتقسيم الناس إلى خاصة وعامة ، وطفل وبالغ ، وبلغ له

(١) طبعت مذكرة حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد الإسكندرى فى التضمين ملحقة بمحضر هذه الجلسة .

ذوق العرب البلاغى ، وآخر ليس له هذا الذوق ، لأنه لم يدرس العربية العلوم التى تفيد الذوق على رأى الأستاذ الإسكندرى . قالوا إن القانون الرياضى والقانون الطبيعى أولى القوانين بالاحترام ، لأنه لا يتخلف . والعلوم المختلفة الآن تتجه اتجاه الرياضيات والطبيعات ، فيحاول أصحابها أن يجعلوا قوانينها كقوانين الرياضيات فى الدقة والضبط وعدم الاستثناء .

وأريد أن نرقى باللغة العربية إلى مصاف العلوم ذات القوانين الثابتة التى يقل فيها الشذوذ والاستثناء .

الغرض من عملنا المحافظة على اللغة وتيسيرها . فهل نتحكم فى « تطور » اللغة وذوقها من أجل مائتى كلمة لطبقة خاصة . هذا عمل — على ما أرى — ليس من خدمة اللغة التى نسعى لخدمتها . نحن الآن نقرر الواقع الذى تقرر منذ أزمان طويلة . فنقول : إن التضمين قياسى أو سماعى . وكنت أظن أن المجمع يدرس الواقع ، ويسمو فوقه ، فيقرر ما من شأنه أن يحقق حاجات الرقى الحاضر .

قد يكون المثل الأعلى للبلاغة العربية ما يراه بعض الأعضاء فى علوم البلاغة وبعض نماذج معروفة ، والذى يخيل إلى أن التقدم لا ينبغى أن يقيد بمثل أعلى واحد . فإذا كان تقدم اللغة ينتهى عند معرفة ما قررته علوم البلاغة ، فليس هذا عندى تقدماً . واللغة تتطور مع العصور . وكل هذا يبيح لى ألا ألتزم أمراً إلا بمقدار ، وأرى أن هذا القرار لا يوصلنى إلى غايتى .

كل اللغات « تتطور » . فلماذا نريد أن نقف بلغتنا ؟ ولو أن كاتباً فرنسياً أو إيطالياً اليوم أراد أن يرجع إلى أساليب القرن الخامس عشر مثلاً ، تشبهاً بكاتب قديم ، لقليل إنه متحذلق . ونحن كأولئك . فلماذا نتعمل ونجهد أنفسنا ونقول بالتضمين ؟

والذى أراه أن نقر الماضى على أنه تاريخ ، ونتقدم نحن خطوة أخرى ، فنقرر أشياء جديدة لا تنافى تاريخ اللغة ، وهى مع ذلك تفى بحاجات العصر الحاضر .

وأنا لا أزال على رأيى . فلا أقبل التضمين إلا إذا اضطررتى إليه الشعر أو السجع ، وفى غير ذلك نجرى الأفعال فى معانيها الأصلية .



حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : أرى أن كل واحد منا ينظر إلى المسألة من « زاوية » غير التي ينظر منها الآخر ، على حد تعبير الرياضيين ، وأرجو أن تسمحوا لي أن أورد بعض أمثلة خبرتها بنفسى .

فعند ما كنت أدرس الحروف واستعمالها ، عرفت أن « متى » تكون بمعنى « من » كما فى قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم تَرَفَّعتْ متى للبحرِ خُضْرُ لهن نَشِيج

فأردت أن أبين لأستاذى أنى حفظت هذا الشاهد وأريد القياس عليه فى كتابتى ، فكتبت له هذه العبارة : « إن صديقى ينتظرنى فخرجت متى منزلى إلى السوق » فأكرر على قولى . فقلت : إنه على حد قول القائل : أخرجها متى كُـمَّه ، أى : من كمه ، فحار أستاذى ، ولم يدر أيمعنى من استعمال الحرف أم يوافقنى عليه ؟

والذى أريده من الأستاذ الشيخ الخضر حسين أن يجيبنى : هل يوافق على أن نستعمل مثل هذه العبارات فى العصر الحاضر ؟ .

أنا أجل علماء اللغة ، وأحترم ما قالوه ، ولا أنازع فى قياسية التضمين أو سماعيته ، وإنما أريد أن نسهل اللغة على الناس عامة ، فنتخير اللغة السهلة الصريحة ، ونضع أساساً ، ونحكم حكماً يلائم هذا العصر ، ونسهل على علمائنا وكتابنا الكتابة والتأليف ، ليكون المجمع ثقة ومرجعاً للناس .

حضرة العضو المحترم الأب أنستاس الكرملى : أوافق على ما قال الدكتور منصور فهمى ، والدكتور نمر ، وفى ذكر الشواهد وغيرها تطويل ، وقد اختصرت قرار المجمع ووضعت فى الصيغة الآتية :

« يعمل بالتضمين بنوع عام لوروده فى كثير من الآيات القرآنية ، وفى الشعر القديم والمخضرم والإسلامى ، بشرط ألا يقع فى التضمين لبس فى التعبير ، ولا إخلال بالمعنى » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : كلام الأب المحترم يفيد قياسية التضمين ، وشرط عدم اللبس هو ما ذكرناه ، ونحن ما اخترنا البحث فى التضمين إلا لنسهل على الناس الكتابة والكلام ، لأنه إذا اتسع مجال القول ،

كان في ذلك رخصة وتيسير . وما قصدنا إلى هذا البحث إلا لأن بعض المتحذلقين من النقاد يأخذون على بعض الشعراء والكتاب مآخذ ترجع إلى تعدية الأفعال بحروف لا تتعدى بها . ويردون استدلالهم إلى المعاجم دون القواعد اللغوية والنحوية . فإذا قلنا بترجيح قياسية التضمين ، فإنما نقصد بهذا توجيه مثل هؤلاء النقاد إلى أشياء غابت عنهم ، ونيسر في الوقت ذاته على الكتاب والشعراء مجال القول والكتابة ، فنزيد الثروة اللغوية بتعدد أساليب التعبير وصوره . وإني أقرر أن عمل المجمع لا يقف عند ذكر الآراء المختلفة ونصوص العلماء ، وإنما يذكرها ليوازن بينها ويرجح رأياً على رأى ، إذا رأى أن في هذا الترجيح فائدة . والمجمع يقرر الجديد ، متى كان موافقاً للذوق البلاغى والقواعد الصحيحة . ولا ينبغي أن يكون ذوق العامة حجة على أهل اللغة ، وقياس لغتنا على اللغات الأوروبية قياس مع الفارق ، وفائدة التضمين لا تقتصر على مائة كلمة أو مائتين ، وإنما هو باب واسع يتعلق بجميع الأفعال في اللغة العربية ، ولكننا لا نبیح التضمين على إطلاقه ، لأن هذا يجر إلى الفوضى والفساد في اللغة . ولهذا نشترط له شروطاً خاصة .

\* \* \*

حضر العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : إذا قلنا إن التضمين قياسى ، فقد وافقنا القدماء . وإذا قلنا إنه سماعى فقد وافقناهم في ذلك أيضاً . أما إذا قلنا إنه قياسى بشرط أن يسيغه الذوق ، فهذا تلفيق بين المذهبين . ونحن كمجمع ينبغي ألا نرجع المسألة إلى الذوق ، لأن ذلك رد إلى مجهول ، فلا بد إذاً أن نضع ضوابط وأمثلة نقدمها للجمهور ليحتذيها .

حضرة العضو المحترم الأستاذ نلينو : استفدت كثيراً من المناقشة في هذا الباب . وعلى الرغم من أنى أستحسن قرار الإسكندري بقيوده التى وضعها ، فإنى أرى أن فتح باب التضمين فى عصرنا يجر إلى كثير من الخطأ ، لأننا لا نستطيع أن نميز الخاصة من العامة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف : ( قدم اقتراحاً مكتوباً طلب فيه أن توضع أمثلة للتضمين ليحتذيها الناس ) .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء :

ما أتت به اللجنة من الكلام في التضمين معروف . والمجمع ألف لجنته للبحث في التضمين ، وكتابة تقرير فيه . فبحثت اللجنة ، وكتبت التقرير ، وذكرت آراء العلماء ؛ ووجدت أن القول بقياسيته أقوى من القول بسماعيته ، ثم رفعت عملها إلى المجمع وهو صاحب رأى فيه . فلا لوم علينا في نقل كلام القدماء .

أما ما قاله حضرة الدكتور منصور فهمى من أن فائدة التضمين الإيجاز . وهو فائدة يسيرة . فلا نقره عليه ، لأن الإيجاز مقصد من مقاصد البلغاء : وأصل من أصول الأساليب اللغوية .

وأما القول بأن التضمين يفتح باب الخطأ والفساد في اللغة ، فهذا صحيح ، ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التي تعصمهم من الوقوع في الخطأ . فكما أن إغفال الاشتقاق والتصريف يجر إلى الخطأ فيهما ، كذلك يجر إهمال قواعد التضمين وضوابطه إلى الخطأ في الأسلوب . فإذا ثابروا على تعليم قواعد اللغة في المدارس مثلاً ، انتشرت الأساليب الصحيحة وذاعت ، وفتح باب التضمين يسهل اللغة على الناس . أما القول بسماعيته فهو التضييق والحجر . وإذا قلنا بهذا فربما جاء زمان يقول فيه الناس كان باب التضمين مفتوحاً بالقياس ، فسده مجمع اللغة العربية ، وأنه لا بد من سبب اضطره إلى هذا . فإذا قرأ الناس ما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية من التضمين ، توهموا أو ظنوا أن فيها شيئاً حمل المجمع على حظر التضمين على الناس .

وأما قول حضرة الدكتور منصور إن فائدة التضمين محصورة في مائتي كلمة ، فهذه مبالغة ، لأننا على أى وجه خرجناه فقد خرجنا على ما هو قياسى : من حقيقة أو مجاز ، أو كناية ، وهذه أمور مقيسة لا تحصر .

والقول بقصره على الشعر والسجع — مع أن شأنهما الشيوع — يوقعنا فيما نريد الفرار منه .

واللجنة قد أدت عملها ، وهو البحث في مسألة التضمين ، وبقى الكلام في اتقاء الخطأ الذى يقع فيه العامة ، فإذا رأى المجمع أن اتقاء ذلك يكون بقصر استعمال التضمين على العارفين باللغة ودقائقها ، فإلى أوافق عليه . وإذا رأى المجمع أن يرحى بت الكلام في التضمين ، فله ما يرى .

حضرة رئيس الجلسة : لا بد أن نقر فيه اليوم قراراً .

حضرة العضو المحترم الأستاذ فيشر : أنا موافق على ما قال الدكتور منصور فهمي والأب الكرمل . وقولهما بالتقريب هو قول فقهاء اللغة الأوربيين العصريين في حياة اللسان وتقدمه وترقيه . حسن عندهم ما يرد في الأشعار المشهورة وفي كتب الأدب الحسنة وما يسمع من ناس كثيرين . والسماع عندهم أولى من القياس .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : أرى أن أضيف في آخر القرار الذي اقترحته العبارة الآتية : « ويوصى المجمع ألا تستعمل هذه الرخصة في كتابة المبتدئين ، ولا في الكتابة العلمية » .

حضرة العضو المحترم محمد كرد علي ( بك ) : لا أرى ، وقد ضبطت اللغة وقررت قواعدها وأصول بلاغتها ، أن نقر شيئاً جديداً في التضمين ، لأنني أخشى أن يفتح الباب لكل كاتب أو شاعر أن يخترع أموراً وتعابير تزيدنا اضطراباً ولا يقرها القدماء الذين عرفوا ضوابط اللغة برومتها ، وعللوا في هذه المسألة مسألة التضمين التي نحن بصدددها ، فقال قوم بقياسيتها وآخرون بسماعيتها إلخ . وإذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة التي قتلها زملائي بحثاً كاد يخرجنا عن الغرض الذي نتوخاه — إذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة ، فأرى إجراء تعديل خفيف في صورة القرار الذي اقترحه الأستاذ الإسكندري ، أونسكت الآن عن هذه المسألة وهو الأولى ، ونصرف جهدها إلى العمليات لنخرج أولاً للأمة ألفاظاً وتعابير تشتد الحاجة إليها من ألفاظ العلوم والفنون ، وبذلك نكون قد قمنا بالجزء العملي من واجب المجمع .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والي : قال بعض حضرات الأعضاء إن التضمين لا يقبل منه إلا ما يستسيغه الذوق البلاغي ، فماذا تحدثون الذوق البلاغي ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : وضعت كلمة الذوق البلاغي العربي ، اتقاء لحذقة بعض الناس ، مثل كتاب : « البرازيل » وغيرها ممن خرجوا على قواعد اللغة وأساليبها ، حتى صار كلامهم يشبه الرطانة ، فإذا جاءنا واحد من هؤلاء وقال إن هذا ذوقي الخاص ، قلنا له إنك تخالف الذوق العربي الذي لا يزال ثابتاً بحكم الفطرة والسليقة في البلاد العربية ، والذي يجري على قواعد اللغة والبلاغة ولا ينفر منها .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : أنكتفى بعبارة الذوق البلاغى ، ويكون هذا مرجعنا عند الاختلاف ، أم نأتى بأمثلة ضوابط ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : نريد ألا يرد الأمر إلى الذوق ، بل نستخرج ضوابط بعد درس أمثلة ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : المتقدمون لم يدونوا قواعدهم إلا بعد الاستقصاء ، ولا نريد أن نبحت فى أصول القواعد من جديد ، فكل هذا قد فرغ منه العلماء قبلنا بأكثر من ألف سنة .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : المجمع مكلف تقديم تراكيب صحيحة لتتبع ، وتراكيب فاسدة لتجنب ، ورجع الناس إلى الذوق لا معنى له وكأننا لم نعمل شيئاً ، وابن جنى وغيره لم يكلفوا تقديم تراكيب للأمة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ على الجارم : هل ترى أن يقال ؛ الذوق العربى .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : الذوق العربى يختلف .

حضرة رئيس الجلسة : أتريد أن نحذف كلمة « الذوق » ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : لا ، ولكننى أريد أن نضع ضوابط لنحدد ما الذوق ؟ .

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : التضمين صحيح ، وموضوعه عربى ، ولكن المجمع يجب أن يقدم الحقيقة على اتباع التضمين إلا حيث تكون ضرورة :  
حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : نقول : « ويوصى المجمع ألا يستعمل التضمين فى الكتابة العامة » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : أوافق على هذا ، والأصل ألا تخرج عن الحقيقة إلا لنكتة بلاغية .

حضرة العضو المحترم الأستاذ أحمد العوامرى ( بك ) أقترح أن يقال :  
« ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى » .

فوافق أكثر الأعضاء على هذا .

وأمر رئيس الجلسة أن يقرأ نص القرار النهائى ، وهو :

## القرار

« التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية وال لزوم » .

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى ، بشروط ثلاثة .

الأول<sup>١</sup> : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملائمة التضمين للذوق العربى .

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى .

فوافق أكثر حضرات الأعضاء على هذا النص<sup>(١)</sup> .

(١) الذى ألاحظه فى هذا القرار أن شروط « التضمين » المذكورة هى الشروط البلاغية المعروفة فى المجاز ، حتى الشرط الثالث ، فقد نص عليه القدامى لإبعاد المجاز عن القبح . وإلى المجاز ترتاح النفس أكثر من غيره ، وهو رأى كثير من أئمة القدماء ، فلم العناية ، والكد ، والجدل العنيف بين المذاهب المتعددة التى تضمنها البحثان المجمعيان ؟

وشئ آخر أهم من اعتباره مجازاً ، هو أن تلك المذاهب - على تشعبها وعنفها - لم تستطع أن تثبت فى جلاء و يقين ، أن اللفظ الوارد قديماً الذى جرى فيه « التضمين » ليس حقيقة لغوية أصيلة ، وأنه تضمن حقاً معنى لفظ آخر ، فأدى « التضمين » إلى تعدية الأول أو لزومه من طريق العدوى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما ، نعم لم تستطع نفي الحقيقة الأصيلة عنه ، وإثبات ما يسمونه : « التضمين » لأن تلك التعدية أو ذاك اللزوم الحادثين من العدوى لا يصلحان دليلاً مقنعاً على وقوع « التضمين » : لأنها عدوى وهمية ، إذ قد يكون اللفظ الذى دخله التضمين فى وهمهم - هو فى أصله لازم أو متعد من غير علاقة له بلفظ آخر تؤثر فيه .

لقد ورد إلينا اللفظ لازماً أو متعدياً فى كلام قديم كثير يحتج به ، فالدليل القوي على أن تعديته أو لزومه ليست أصيلة من أول أمرها ، وليست مجازاً ، وإنما جاءت من الطريق الذى يسمونه : « التضمين » ؟ ليس فى كلامهم مقنع فيما أبى . بل إن اللفظ اللازم أو المتعدى إذا ورد مسموعاً بإحدى هاتين الحالتين فى كلام قليل ولكنه صحيح فصحى كان ورود هذا أصيلاً فى الحقيقة اللغوية ، ولا يخرج عن أنه معنى حقيقى كثرة وروده فى كلام آخر مسموع يشيع فيه معنى مغاير ؛ لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقى ليس راجعاً إلى قلة استعماله فى صورة ، وكثرة استعماله فى صورة أخرى ، وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجوداً عند العرب وأقدم ميلاداً ، فالأسبق - وحده - هو الحقيقى ، وأنهم يريدون منه معنى محدوداً دون غيره . ولا اعتبار لغير « الأسبقية » هنا .

= ثم ما هذا الذوق العربي الذي يريده المجمع ؟ وكيف يحدد ؟ ولم يقتصر « التضمين » على الفعل دون ما يشبهه ، كما جاء في الشرط الأول الذي أقره المجمع وارتضاه ؟ اللهم إلا إذا كان يريد الفعل وما يشبهه ، كما يفهم من سياق البحث .

وبعد : فما زالت أدلة « التضمين » واهية . منهارة - إن صح تسميتها أدلة ! ! - ولم أجد في الآراء السالفة كلها ، ولا في أمهات المراجع التي صادفتها ما يزيل الضعف . والرأي الأقوى في جانب الذين يمنعون من عرضنا أسماءهم فيما سبق ، أو لم نعرض . ومن هؤلاء الشهاب الخفاجي في « طراز المجالس » - ص ٢١٩ - حيث يصرح بأنه سماعي . وكالدمايني في كتابه : « نزول الغيث » - ص ٥٦ - حيث يقرر أن تضمين فعل معنى آخر يأباه كثير من النحاة . وكأبي حيان فيما نقله السيوطي في « المجمع » - ج ١ ص ١٤٩ - مصرحاً بقوله : « التضمين لا ينقاس » وغير هؤلاء كثير . بل إن الذين يقصرونه على السماع لم يستطيعوا إثبات أنه ليس بحقيقة ، وليس بمجاز ، ولا بشيء مركب منها ، وإنما هو نوع جديد اسمه : « التضمين » لم يستطيعوا ذلك ، لأن العرب الفصحاء نطقتوا بالفعل - أو بما يشبهه - متعدياً بنفسه مباشرة ، أو غير متعد إلا بمعونة حرف جر معين ، فكيف يسوغ لقائل بعد هذا أن يقول : إن هذا الفعل لم يتعد إلى معموله إلا من طريق التضمين ، بحجة أن هذا الفعل لا يُعرف فيه التعدى إلا بهذه الوسيلة ؟! كيف يقول هذا محتجاً به مع أن الناطق بالفعل المتعدى - وشبهه - هو القرآن الكريم أو العربي الفصيح الذي يحتاج بكلامه من غير خلاف في الاحتجاج ؟

ما الدليل على أن الفعل وشبهه متعد أو غير متعد من طريق « التضمين » وحده ، ونحن نراه متعدياً بواسطة حرف الجر ، أو بغير واسطة ، ولا دليل معنا على أسبقية أحد الفعلين في الوجود والتعدى وعدمه ؟ الحق أن إثبات التضمين أمر لا تطمئن له نفس المتحرى المتحرر ، ولا سيما إذا عرفنا أن كل فعل - أو شبهه - لا يكاد يؤدي معنى مع « التعدية » دون أن يكون هناك فعل آخر أو شبهه - له معنى يؤديه مع « اللزوم » وبين هذين المعنيين ما يسمونه « المناسبة » أو الإشراب ، والعكس صحيح كذلك ؛ إذ لا يكاد فعل - أو شبهه - يؤدي معنى مع « اللزوم » دون أن يكون هناك فعل آخر - أو شبهه - له معنى يؤديه مع « التعدية » ، وبين المعنيين « المناسبة » أو الإشراب . والنتيجة الحتمية لكل ذلك أنه لا يوجد فعل - أو شبهه - مقصور على « التعدية » ، ولا آخر مقصور على « اللزوم » ، وهذه غاية القوض والإساءة اللغوية التي تحمل في ثناياها فساد المعاني .

وبالرغم من تلك المعارك الجدلية لا أرى الأمر في التضمين يخرج عن إحدى حالتين ، وفي غيرها الفساد اللغوي ، والاضطراب الهدام :

الأولى : أن الألفاظ التي وصفت بالتضمين إن كانت قديمة في استعمالها منذ عصور الاستشهاد والاحتجاج اللغوي فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي ، ما دمت لم تعرف - يقيناً - لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد .

الثانية : أن العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد والاحتجاج غير محتاجة إلى « التضمين » لاستغنائها عنه بالمجاز والكناية ، ويبرهن من أنواع البيان المختلفة التي تتسع لكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة البليغة .

بحث نفيس لابن جني<sup>(١)</sup>، عنوانه :

« باب في اللغة المأخوذة قياساً »

هذا موضع كأن في ظاهره تعجرفاً ، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة فضلاً عن صدور الأشياخ ، وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك ، لكنني أنبهك على كثير من ذلك ، لتكثر التعجب ممن تعجب منه ، أو يستبعد الأخذ به .

وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع ، ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام على فَعَلْ فتكسيه على : أَفْعَلْ ؛ ككَلَبْ وأَكَلَبْ ، وَكَعَبْ وأَكَعَبْ ، وَفَرَحْ وأَفْرَحْ . . . ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيه في القلة على أفعال : نحو جبل وأجبال ، وعنق وأعناق ، وإبل وآبال ، وعَجَزْ وأعجاز ، ورُبِعْ وأرباع ، وَضِلْعْ وأضلاع ، وكبد وأكباد ، وقفل وأقفال ، وحَمَلْ وأحمال و . . . ؛ فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره ؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة ، بل سمعته منفرداً أكنت تحتشم من تكسيه على ما كُسِرَ عليه نظيره ؟ لا . بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه ، وذلك كأن يُحْتَاج إلى تكسير : « الرِّجْز » الذي هو العذاب ، فكنت قائلاً — لا محالة — « أرجاز » ؛ قياساً على : « أحمال » . وإن لم تسمع « أرجازا » في هذا المعنى . وكذلك لو احتجت إلى تكسير عَجَرٌ ، من قولهم : « وظيف عَجَرٌ »<sup>(٢)</sup> لقلت : « أعجار » ؛ قياساً على يَقْطُ<sup>(٣)</sup> وأيقاظ ، وإن لم تسمع « أعجاراً » . وكذلك لو احتجت إلى تكسير : « شَيْع » ، بأن توقعه على

(١) من كتابه : « الخصائص » - ج ١ ص ٤٣٩ .

(٢) الوظيف : الجزء الدقيق من ساق الإبل والخيل ، وغيرها . والعجر هنا : الصلب .

(٣) جاء في القاموس : اليقظة - محركة - نقيض النوم . وقد يَقْطُ - مثل : كَرُم ، وفَرِح - يقاظة ، وَيَقْطُ محركة . وقد استيقظ . . . ورجل يَقْطُ - على وزن : نَدَس ، وكَتِف - والنَدَس : يفتح الذون ، مع سكن الدال ، أو ضمها ، أو كسرهما - الرجل السريع الاستماع للصوت الخلق .



النوع ، لقلت « أشباع » ، وإن لم تسمع ذلك ، لكنك سمعت : « نَطَعَ وأنطاع » و « ضِلَعَ وأضلاع » ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير : « دِمَشَّرٌ »<sup>(١)</sup> لقلت : « دماثر » ؛ قياساً على : « سَبَطَرٌ وسباطر » .

وكذلك قولهم : إن كان الماضي على « فَعَلٌ » فالمضارع منه على يفعل : فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فعل ، لقلت في مضارعه يفعل ، وإن لم تسمع ذلك ، كأن يسمع سامع ضَعُول ، ولا يسمع مضارعه ؛ فإنه يقول فيه يَضُوءٌ ، وإن لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ، لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض ينتحيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر ، وأسماء الأزمنة ، والأمكنة ، والأحادى والثنائى ، والجموع والتكابير ، والتصاغير<sup>(٢)</sup> ، ولما أقنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون المضارع كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ؛ ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسیره كذا — دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك ، فيوردوه لفظاً منصوباً معيناً ، لا مقيساً ولا مستنبطاً كغيره من اللغة ؛ التي لا تؤخذ قياساً ولا تنبيهاً ؛ نحو : دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ، وضَبْعٌ ، وثعلب ، وخَزَزٌ ، لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضربين : أحدهما : ما لا بد من تقبله كهيئته لا بوصية فيه ، ولا تنبيه عليه ؛ نحو : حجر ، ودار ، وما تقدم .

ومنه : ما وجدوه يُتدارك بالقياس ، ونخف الكلفة في علمه على الناس ، فقتنوه وفصلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغنى عن المذهب الحزَن<sup>(٣)</sup> البعيد . وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور والممدود ما يُتدارك بالقياس والأمارات ، ثم أتبعوه ما لا بد له من السماع والروايات ، فقالوا : المقصور من حاله كذا ، ومن صفته كذا ؛ والممدود من أمره كذا ، ومن سببه كذا . وقالوا :

(١) الجمل الكثير اللحم .

(٢) أى . كان واجباً عليهم أن ينصوا على كل كلمة من هذه الجزئيات إذا كانت القواعد لا تنفى —

كما قد يتوهم بعض الغافلين — . (٣) الصلب الصلب من الأرض ؛ كالجارية والصخور .

ومن المؤنث الذى فيه علامات التأنيث كذا ، وأوصافه كذا ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذى روى رواية كذا وكذا ، فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به .

فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً وسَمَوْه بمواسمه ، وغَنَوْا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز ، ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بد من إبراده ، ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته ؛ إذ لم يجدوا منها بديلاً ، ولا عنها مصرفاً .

ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة وقياساً ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ، ونبهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ، ممن نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضاعه حاذون . فأما هُجْنة الطبع ، وكُدُورة الفكر ، وجمود النفس وخَيْسَسٌ<sup>(١)</sup> الخاطر ، وضيق المضطرب ، فنحمد الله على أن حماناه ، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتانا ، ويستعملنا به فيما يدنى منه ، ويوجب الزلفه لديه ، بمنه . ا هـ .

\* \* \*

هذا البحث النفيس لابن جنى يذكرنا بماله من آراء جلييلة أخرى ، تتصل منها بموضوعنا قوله<sup>(٢)</sup> :

( حكى لنا أبو على عن ابن الأعرابي ، أظنه قال : يقال : دَرَهَمَتِ الخُبَّازَى ، أى : صارت كالدرهم ، فاشتق من الدرهم ، وهو اسم أعجمى .

وحكى أبو زيد : رجل مُدَرَهَمٌ ، ولم يقولوا منه « دَرَهَمٌ » إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكف<sup>(٣)</sup> ، ولهذا أشباه . . . . ا هـ .

(١) الخيس : الخطأ ، أو الضلال .

(٢) فى كتابته : « الخصائص » - ج ١ ص ٣٦٢ - باب : « أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » .

(٣) يريد : أنه ميسور ، كأنه فى يد من يريده ، لا يتعب فى البحث عنه ، ولا فى معرفة أنه مسموع ، أو غير مسموع ، بل يستعمله من غير تردد ولا رجوع إلى مراجع لغوية .

ثم قال بعد ذلك <sup>(١)</sup> :

« ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ؛ فإذا حذا إنسان على مثلهم ، وأمّ مذهبه ، لم يجب أن يورد في ذلك سماعا ، ولأن يرويه رواية . . . » .

وكذلك قوله <sup>(٢)</sup> : « إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع . قال لى أبو على بالشام : إذا صحت الصفة فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة ؛ ألا ترى أن في الصفة نحو : مرت بإبل مائة ، وبرجل أبى عشرة أهلة . . . » . اهـ .

\* \* \*

صححة الاشتقاق من الجامد .

جاء في ص ٦٩ من الكتاب الجمعي الصادر في سنة ١٩٦٩ مشتبلا على القرارات الجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ، ما نصه تحت عنوان : ( الاشتقاق من أسماء الأعيان ، دون تقييد بالضرورة ) بناء على رأى لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية — وهو :

( قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد .

واللجنة تأسيسا على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة ، وأن ماورد من أمثله في البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق يربى على المائتين — ترى التوسع في هذه الإجازة ؛ يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقييد بالضرورة . ) اهـ .

وقد وافق المجمع ومؤتمره العام على رأى اللجنة ، وصدر قرار موافقتهما في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨

أما قواعد الاشتقاق المشار إليها ، في القرار السالف فقد ورد بيانها في الكتاب الجمعي الذي تقدم ذكره . ففي ص ٦٤ النص الآتي تحت عنوان :

( ١ ) في ص ٣٦٧ من الفصل نفسه .

( ٢ ) ج ١ - ص ١٢٧ باب : « تعارض السماع والقياس » . . .

(١) إذا أريد اشتقاق فعل لازم من الاسم العربي الجامد ، الثلاثي مجردة ومزيدة ، فالباب فيه : « نصر » ويُعَدَّى إذا أريد تعديته بإحدى وسائل التعدية ؛ كالهزمة ، والتضعيف . (مثل : قَطَنْتُ الأرضُ تَقْطُنْ ، كثر قطنها ، وقَطْنَهَا : زرعها قطنا ) .

(٢) أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعدٍّ فالباب فيه : « ضَرَبَ » : (مثل قَطَنْتُ الأرضَ ، أَقْطِنُهَا ، زرعها قطنا) .

(٣) وفي كلتا الحالتين يُسْتَأْنَسُ بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة ؛ لتحديد صيغة الفعل

(٤) ويشق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن : « فَعْلَل » متعديا ، وعلى وزن « تَفْعَلَل » لازما .

(٥) وإذا كان الاسم رباعيا أو رباعيا مزيدا فيه ؛ مثل : درهم وكِبْرِيت — اشتق منه على وزن : « فَعْلَل » بعد حذف الزائد من المزيد ؛ فيقال : درهم الزهرُ وكِبْرَتَ ، أى صار كالدَّهْم والكِبْرِيت .

(٦) وإذا كان الاسم خماسياً مثل : « سَفْرَجَل » اشتق منه على وزن « فَعْلَل » بعد حذف خامسه ، فيقال : « سَفْرَجَ النبت » بمعنى : صار كالسفرجل .

(٧) تؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي

\* \* \*

ثانياً — في الاسم الجامد المُعَرَّب :

(٨) يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن : « فَعْلَل » بالتشديد متعديا . ولازمه : « تَفْعَلَل » .

(٩) ويشق الفعل من الاسم الجامد المُعَرَّب غير الثلاثي على وزن : « فَعْلَل » ولازمه : « تَفْعَلَل .. »

# النحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات

والمفصل للأساتذة والمتخصصين

مشتملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

## الجزء الثاني

تأليف

عبد الله حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو، والصرف، والعروض

\* \* \*

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

\* \* \*

الطبعة الرابعة



دار المغارف بمصر

## الفهرس

١ - بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء :

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
٣	ظن وأخواتها .	٢٤٢	ظرف الزمان والمكان .
٥٨	أعلام وأرى ، ونظائرهما .	٣٠٤	المفعول معه .
٦٣	الفاعل .	٣١٣	الاستثناء .
٩٧ ✓	نائب الفاعل .	٣٦٣	الحال .
١٢٤	اشتغال العامل عن المفعول .	٤١٣	التمييز .
١٥٠	تعدية الفعل ولزومه .	٤٣١	حروف الجر .
—	المفعول به ، وأحكامه .	٥٤٤	بحث في : « مذومند » .
١٨٦	التنازع في العمل .	٥٦٤	بحث في : التضمين .
٢٠٤	المفعول المطلق .	٥٩٦	بحث في : « اللغة المأخوذة قياساً » .
٢٣٨	المفعول له ( لأجله ) .		

\*\*\*

ب - تفصيل المسائل والموضوعات التي يشتمل عليها كل باب من الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في : « الزيادة والتفصيل » ، والموامش .

باب : ظن وأخواتها .

٣	المسألة ٦٠ :	٥	معنى اليقين ، والظن ، والشك ، والوهم .
	ظن وأخواتها .		الكلام على : « رأيك » ، بمعنى : أخبرني
٤	معنى الماضي المتصرف ، وغير المتصرف (أى : الجامد) . إشارة إلى المشتقات بقسميها	٧	ضبط همزة « إخال »
	أفعال القلوب ، وأفعال التحويل ، ومعنى كل .	٩	معاني : زعم
		١١	موجز للأفعال السابقة .
			المراد من أن المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .
			ما تدخل عليه الأفعال القلبية .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٢	تقسيم آخر ، والسبب	٢٩	شروط العطف بالنصب على محل الجملة
١٣	الفرق بين عَليم وعرف .		التي عُلّق عنها الناسخ . عطف المفرد على محل الجملة .
	الاكتفاء بمفعول واحد في هذا الباب .	٣٠	سبب التعليق
١٦	إشارة إلى : « أَرَأَيْتَ » ، بمعنى : أَخْبِرْنِي		مسألة يجوز فيها التعليق ، ولا يجب .
	تفصيل الكلام على المضارع : « أَرَى »	٣١	قد يكون جملة القسم مع جوابه محل
	المبنى للمجهول ، والفعل : « أُرِيت »		من الإعراب .
	المبنى له ، كذلك .		وكذلك جملة الجواب وحدها . .
١٩	الفرق بين صيغتي فعل الأمر : « تعلّم »		هل يسد جملتان معاً مسد المفعولين ؟
٢٠	الفعل : « وهب » من ناحية « التعلّى	٣٢	حكم « لا » النافية من ناحية الصدارة .
	واللزوم » .	٣٤	أمثلة تزيد التعليق وضوحاً .
٢١	شروط إعمال هذه النواسخ .	٣٦	زيادات خاصة بأحكام التعليق :
	حكم تقديم خبر النواسخ عامة .	٣٨	الحكم الثاني : الإلغاء .
	حكم خبرها الإنشائي .		سببه ، وأحكامه .
٢٢	معنى : لله دره بطلا .	٣٩	الفرق بين الإلغاء والتعليق .
٢٣	التقديم والتأخير في هذا الباب		الإلغاء جائز إلا في بعض حالات .
٢٤	ما تنفرد به الأفعال القلبية الناسخة	٤٠	هل يلغى العامل المتقدم ؟
	— أ — تنوع المفعول الثاني .	٤٢	زيادات خاصة بالإلغاء .
	* * *	٤٣	الحكم الثالث : الاستغناء عن
٢٦	المسألة ٦١ :		المفعولين بالمصدر المؤول .
	ب — الأحكام الخاصة	٤٤	الحكم الرابع : جواز وقوع
	بالأفعال القلبية المتصرفة .		فاعلها ومفعولها الأول ضميرين
	إذا كان فاعل اسم الفاعل ضميراً	٤٥	زيادة تختص بالحكم الرابع .
	مستتراً وجب أن يكون للغائب .		* * *
٢٧	الحكم الأول : التعليق .	٤٦	المسألة ٦٢ :
	تعريفه ، سببه ، وجوبه إلا		القول : معناه . متى ينصب
	في صيغة واحدة جائزة .		مفعولاً واحداً ، ومتى ينصب مفعولين
	( ستجىء في رقم ٤ من هامش		حكاية الكلمة والجملة .
	ص ٣٠ ) .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٨	إشارة إلى وقوع الجملة المحكية
	فاعلا ، ونائب فاعل .
	الجملة المحكية تسمى : « مَقُول
	القول » .
٥٠	شروط إعمال القول بمعنى الظن .
٥٣	عودة إلى اللفظ المحكى . إشارة إلى فائدة
	الحكاية ، وموضعها من الجزء الأول .
٥٣	هل تصح الحكاية بالمعنى ؟
٥٤	هل يلحق بالقول ما يؤدي معناه ؟
٥٥	إشارة إلى حذف القول جوازا .
٥٦	المسألة ٦٣ :
	حذف المفعولين معاً ، أو :
	أحدهما ، وحذف الناسخ .
	معنى القرينة ، أو : الدليل .

\* \* \*

أَعْلَمَ وأَرَى ، ونظائرهما مما ينصب ثلاثة مفاعيل .

٥٨	المسألة ٦٤ :
	أثر التمعية بهمزة النقل .
٦١	إشارة إلى الموضع الذى يحوى إعراب :
	« كيف » .
٦١	أفعال أخرى تنصب بنفسها ثلاثة مفاعيل
٦٢	إشارة إلى : « تَرَمَّا » ونظائرها التى
	بمعنى : « لاسيما » .

\* \* \*

الفاعل ، وتعريفه ، وأحكامه

٦٣	المسألة ٦٥ :
	التفريق بين الفاعل الذى فعل الفعل ،
	والفاعل الذى قام به الفعل .
٦٥	الفاعل المصدر المؤول ، والأداة
	الصالحة للسبك فى باب الفاعل ، ومنها :
	همزة التسوية .
٦٦	هل تقع الجملة فاعلا ؟
٦٧	إشارة أخرى إلى الموضع الذى يحوى
	إعراب : « كيف » .
٦٨	المسألة ٦٦ :
	أحكام الفاعل التسعة ؛ أولها :
	الرفع .
٧٠	حكم المطفوف على الفاعل المحرور بحرف
	زائد ، ومناقشة رأى النحاة .
٦٩	ثانيها : وجوده ، وقد يحذف فى مواضع .
٧٠	حذف الفاعل .
٧٢	أفعال لا تحتاج لفاعل ،
	( ومنها أفعال محتومة « بما »
	الكافة ) ، رأى آخر .
٧٣	« قلما » تكون حرف نفي ، أحيانا .
	ثالثها : تأخيرها .
٧٤	رابعها : نجرده من علامة
	تشنية ، أو جمع .
	القلة النسبية لامتنع القياس
	لايصح إخضاع لغة قبيلة للغة أخرى ...



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٥	خامسها : إضمار عامله في مواضع .	٨٩	الترتيب بين الفاعل والمفعول به ،
٧٦	سادسها : تأنيث عامله في مواضع .		وعاملهما .
٧٨	أنواع المؤنث .	٩٠	الفاء بعد « إما » الشرطية الظاهرة والمقدرة
٨٠	مواضع أخرى لتأنيث العامل	٩٣	مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم
	وعلمه ، منها اسم الجنس والتكسير		المفعول به على عامله .
٨٥	تأنيث الكلمة إذا قصد لفظها ،	٩٤	ثامنها : عدم تعدد الفاعل .
	وتذكيرها باعتبار آخر .		تاسعها : إعناؤه عن الخبر
٨٦	سابعها : أحوال تأخره وتقدمه		أحياناً .
	على المفعول به . ( وتنطبق	٩٥	الاشتباه بين الفاعل والمفعول ، وطريقة
	على أحوال المفعول به أيضاً ) .		التمييز بينهما .
٨٨	معنى التقدم في اللفظ والرتبة . . وإشارة		
	إلى المحصور : « بإلا » أو « إنما » .		

### النائب عن الفاعل

المسألة ٦٧ :	المسألة ٦٨ :
٩٧ - الدواعي لحذف الفاعل	١١١ ب - الأشياء التي تنوب عن
العوامل التي تحتاج وجوباً لنائب فاعل .	الفاعل ، وشروطها .
٩٨ التغيير الذي يطرأ وجوباً بسبب	إنابة المفعول به .
حذف الفاعل .	١١٣ إنابة المصدر واسمه .
١٠٠ المطاوعة ، معناها وبعض ضوابطها الهامة	متى تقع الجملة نائب فاعل ؟
٩٩ مطاوع « فصل » الثلاث المتعدى	١١٥ إشارة أخرى إلى الموضع الذي يحوي
١٠١ هفوة نحوية في كلام ابن مالك .	إعراب : « كيف » .
١٠٢ الفرق بين المعتل ، والمعل ، وحرف	١١٦ الكلام على : « معاذ الله » .
العله ، واللين ، والمد .	١١٧ إنابة الظرف .
معنى الإشام .	١١٨ قط - عوض - فقط .
١٠٧ ما لا يصح بناؤه للمجهول .	١١٩ إنابة الجار مع مجروره .
١٠٨ الرأي في أفعال يقال إنها مبنية للمجهول	النائب هو المجرور وحده . إعرابه ،
لزوماً . هل يصح بناؤها للمعلوم ؟	وإعراب توابه .
١١٠ هل يكون المصدر للمؤول عاملاً لنائب الفاعل ؟	الأشياء التي لا يجوز أن تنوب عنه .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش .

اشتغال العامل عن المعمول ؛ معناه ، وطريقته

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٢٢	المسألة ٦٩ :	١٣٨	قد يصح الجمع بين المفسر والمفسر ،
معناه .			لا الموضع والموضع عنه .
معنى السبب .		١٣٩	الجملة المفسرة ، وحكمها . وحكم غير الجملة .
١٢٦	الضمير العائد على الظرف		قد يكون لها محل .
	يجر بالحرف : « في » .	١٤١	الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل ،
	نوع العامل ، وشروطه .		أو نائبه ... ولا يكون مبتدأ .
١٢٩	حكم الاسم السابق في الاشتغال .	١٤٤	تأييد النحاة في إعراب : ( وإن أحدٌ
١٣٠	حكم كثير من الأسماء المتقدمة		من المشركين استجارك ) وأمثالها .
	على عواملها .	١٤٨	تقسيم بطريقة أخرى .
١٣٨	شروط وتفصيلات أخرى .		آيات « الألفية » في هذا الباب
			مفككة :

\* \* \*

تعدي الفعل ولزومه .

١٥٧	أنواع اللازم	المسألة ٧٠ :	١٥٠ ✓	أنواع الفعل من حيث التعدية واللزوم
	المسألة ٧١ :		١٥١	حكم توابع المفعول به الحكمي
١٥٨	طريقة تعدية الفعل اللازم ،		١٥٢	لها ضابطان
	وما في حكمه .		١٥٣	قيمة الضابطين
	معنى : « ما في حكمه » .			مناقشتها . وإيداء الشك في قيمتها .
١٦١	التعدية بحرف الجر الأصلي			( في ص ٨٦ حكم ترتيب المفعول به
	نزع الحافض والنصب به ( وهو			الواحد ، أى : تقدمه وتأخره في جملته . )
	المسمى : الحذف والإيصال )			أنواع الفعل التام .
١٦١	تنويع حروف الجر وتغييرها			المراد من كلمة : « مفعول » عند إطلاقها .
	بتنوع المعاني ولو لم يتغير		١٥٣	هل يجوز العطف بالنصب على المفعول
	العامل			به المعنوي ؟
	المراد من أن فعلاً لازماً يتعلّى		١٥٤ ✓	أشهر علامات الفعل اللازم
	بحرف جر معين .		١٥٥	معنى الإلحاق ، وحكمه . عصور
				الاستشهاد بالكلام القديم .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١٦٢	حذف الجار ، وأنواع الحذف وآثاره	١٧٧	التزام الترتيب .
	النصب على نزع الخافض -		موضع مخالفة الترتيب وجوباً .
	أى : الحذف والإيصال .	١٧٩	حذف المفعول به .
١٦٥	بقية وسائل التعدية : (همزة النقل ، التضعيف )		الفضلة والعمادة :
١٦٦	تحويل صيغة الفعل الثلاثى إلى : « فاعل واستفعل »		حذف المفعول به جوازاً .
١٦٧	تحويل صيغة الفعل الثلاثى إلى « فعمل للمبالغة » ...	١٨١	عدم حذفه .
١٦٨	التضمين ونوعاه ومزيته . . .	١٨٢	معنى المثل - ما يشبه .
	بعض أحكام المطاوعة .	١٨٣	حذف عامل المفعول به جوازاً ووجوباً .
١٧١	إسقاط الجار والنصب على نزع الخافض . ( أى :		الاشتباه بين الفاعل والمفعول به .
١٧٣	الحذف والإيصال ) تعريف المغالبة وتفصيل الكلام عليها .		جعل المتعدي لازماً ، أو فى حكم اللازم .
١٧٦	المسألة ٧٢ :	١٨٣	١ - التفسير لمعنى الفعل اللازم حكماً .
	تعدد المفعول به ، وترتيبه ، وحذفه .		٢ - تحويل الفعل الثلاثى إلى « فعمل » للمدح والذم ،
	مواضع جواز الترتيب	١٨٤	وشروط ذلك . الفرق بينه وبين : نعم
			٣ - المطاوعة .
			٤ - ضعف الفعل الثلاثى .
			الرأى فيه .
		١٨٥	٥ - ضرورة الشعر .

\*\*\*

### التنازع فى العمل

المسألة ٧٣ :	إعمال الأول .
١٨٦	أمثلة وتعريف .
١٩٢	أحكام التنازع .
	٢٠١ رأى فى باب « التنازع » ، إصلاح عيوبه

\*\*\*

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

### المفعول المطلق ، ومعناه

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٠٤	المسألة ٧٤ :	٢١٩	المسألة ٧٦ :
٢٠٥	سبب التسمية . بعض الأفعال لا يدل على زمن .	حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر المؤكد نائباً عنه .	
٢٠٦	ناصب المصدر .	٢٢٠	الدليل المقال والحال . حذف العامل وجوباً .
٢٠٧	تقسيم المصدر بحسب فائدته اللغوية المصدر المبهم ، والمختص . — ومنه النوعي ، والعددي — تعريف كل .	٢٢٢	معنى الخبر والإنشاء ، وجملة كل . الجملة الإنشائية : طلبية ، وغير طلبية . بيان كل واحدة
٢٠٨	تعريف المصدر المبهم متى نستعمل المصدر المبهم ؟ توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظي —	٢٢٤	الكلام على : « سقياً » و « رعياً » . الأساليب الخبرية
٢١٠	العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق . * * *	٢٢٦	الكلام على : ألبته ( معناها ، وهزتها )
٢١١	حكم المصدر المؤكد لعامله . وغير المؤكد . * * *	٢٢٩	متى يعمل المصدر الصريح ؟ في موضعين . اللفظ المهمل ، صحة استعماله وتجديده ، تكلمة المادة اللغوية الناقصة .
٢١٣	المسألة ٧٥ :	٢٣٠	الكلام على معنى وإعراب كلمة : ( ويح — ويل — ويب — ويس — بله . . ) أنواع مختلفة من المصادر السماعية
حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه .	٢٣٢	ما يجوز فيها وفي قولهم : ويل للشجى من الخلى	
٢١٤	معنى اسم المصدر .	٢٣٤	معنى التثنية فيها .

\* \* \*

### المفعول له ، أو : لأجله

رقم الصفحة :	المسألة ٧٧ :	رقم الصفحة :	المسألة ٧٧ :
٢٣٦	أمثلة له .	٢٤٠	التذكير والتأنيث في اللفظ باعتبارين مختلفين .
٢٣٧	تعريفه وتقسيمه ، أحكامه .		

\* \* \*

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهوامش

### ظرف الزمان والمكان

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٥٩	المسألة ٧٩ :
	الظرف المتصرف وغير المتصرف .
	أقسام كل .
	« ا » المتصرف .
٢٦٠ ...	حكمه
٢٦١ ...	« ب » الظرف غير المتصرف شبه الظرفية
	كلمة عن الظروف الآتية :
	( أين - ثم - هنا - متى .. )
	إعراب : قط - عوض - فقط - مكان -
	بدل - حول ( وفي هذه لغات ) سحر
	- عند - لدن - قبل - بعد ..
٢٦٢ ...	حكم الظرف غير المتصرف .
	ظرف الزمان « متى » أيضا .
	ومنذ ، ومنذ .
٢٦٣	ما ينوب عن الظرف .
٢٦٦	أقسام الظرف من حيث
	التصرف ، وعدمه ، ودرجته .
	أقسام الظرف من حيث التصرف .
٢٦٧	الفرق بين وسط - بسكون السين - ،
	ووسط ، بتحريكها .
	وجوب تعلق شبه الجملة ،
	ومعنى هذا . هل يصح تقديمها
	على عاملها ؟ قد يتعلقان بعامل
	معنوي هو : « الإسناد »
٢٦٩	أقسام الزمان ، واستفراقة المعنى .
٢٧٠	حكم الظروف المركبة .
٢٧١	« بين » المركبة : « بين - بين »
٢٧٢	إشارة إلى الظرف : « ذات » في مثل :
	ذات العين وذات الشمال .
	أنواع أخرى من الظروف غير المتصرفة ،
	حوال - وفيها لغات -
٢٧٥	( شطر - زنة الجبل - صقَب )

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٤٢	المسألة ٧٨ :
	شبه الجملة ، وهو شبه الوصف . المراد من
	تضمن الظرف معنى : « في » .
	ظهور « في » وعدم ظهورها .
	بعض الظروف لا يتضمنها :
٢٤٣	قد يطلق الظرف ويراد منه الجار مع
	مجروره
٢٤٤	أحكامه .
	إشارة إلى حكم شبه الجملة بعد المعارف
	والنكرات .
٢٤٥	حروف المعاني . هل يتعلق بها شبه
	الجملة ؟
٢٤٦	حذف عامل الظرف جوازا وجوبا .
	الظرف اللغو والمستقر .
٢٤٩	سبب تعلق الظروف بالعامل المحذوف
	وجوبا .
٢٥٢	الظرف الزماني المبهم والمختص . ( أو
	أسماء الزمان المبهمة والمختصة )
	الضمير العائد على الظرف يجر « بنى »
	وقد يحذف .
	حكم إضافة كلمة : « شهر » إلى
	أسماء بعض الشهور .
٢٥٥	أنواع ظرف المكان
٢٥٥	متى يتعدد الظرف ؟
٢٥٧	ما يلحق بالجهات . « في - في »
	مثل : ( داخل - خارج -
	ظاهر المدينة . . . )
	الظرف المؤسّس والمؤكد .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش .

رقم الصفحة : الموضوع :  
٢٨٧ الكلام على : « بينا وبينما »  
- إشارة إلى إلحاق الظرف  
بالشرط .

٢٩٠ حيث  
٢٩١ ح-و-ن - ر-ي-ث - عند .  
٢٩٢ معنى ظروف الغايات ،  
وإيضاح المراد من : « الغاية »  
٢٩٣ عوض - قط -  
٢٩٤ كُـلِّـمَـا -  
لـدُنْ -  
٢٩٥ لدى -  
٢٩٦ لَمَّا ، وهل تدخل على مضارع ؟  
٢٩٩ مذ - منذ - متى - مع .  
بناء أسماء الزمان « المبهمة »  
٣٠٠ مع - ملحقاتها  
٣٠١ الإضافة الواجبة إلى الجمل تحتم البناء .  
شروط إضافة اسم الزمان للجملة

رقم الصفحة : الموضوع :  
٢٧٣ ظروف منصوبة على نزع الخائض .  
(حقاً غير شك - جهد رأي - ظناً - ...)  
حذف العامل وجوباً .  
٢٧٤ ○ تنزيل بعض الظروف منزلة أدوات  
الشرط في غير الجزم ، اقتران جوابه بالفاء .  
هل يعطف الزمان على المكان ، والمكس ؟  
موجز للظروف المختلفة - مع  
جدارتها برسالة مستقلة بها -  
٢٧٥ إذ - .  
٢٧٨ إذا .  
٢٧٩ الفرق المعنوي بين : « إذا وإن »  
٢٨١ الآن - .  
٢٨٢ أمس - أول - بين - بدل .  
٢٨٣ بعد : حكمها ، وبعض  
استعمالاتها الأدبية . - أول -  
قبل - أمام - قدام - وراء -  
خلف - أسفل - يمين -  
شمال - فوق - تحت - عل - دون .

\* \* \*

### المفعول معه

٣١٠ حالات الاسم الذي يعد الواو .  
٣١٤ اختلاف معنى الجملة باختلاف ضبط  
الاسم بعد الواو .  
ترتيب المفعولات المحتملة ، المختلفة  
الأنواع .

٣٠٤ المسألة ٨٠ :  
٣٠٥ تعريفه .  
٣٠٦ بعض صور منوعة .  
٣٠٨ أحكامه .

\* \* \*

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

### الاستثناء

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣١٥	المسألة ٨١ :
٣١٦	إيضاح مصطلحاته ومعناه .
٣١٨	المستثنى منه - المستثنى - الأداة
٣١٨	الاستثناء الموجب وغيره - التام .
	الذي الصريح وغير الصريح .
	الاستفهام الإنكارى ، والتوبيخى .
٣١٧ -	المفرغ
٣١٨ -	المتصل ، المنقطع
٣١٩	حكم المستثنى بإلا .
٣٢٠	بدل لا يحتاج لرباط .
٣٢٣ -	معمولات لا يصح فيها التفرغ .
٣٢٥	إعراب قوئم : « كما لو كان الأمر كذا . . . » .
٣٢٦ -	نوع آخر من التفرغ
٣٢٧	« لما » الاستثنائية
	شروط تقديم المستثنى بإلا وما يتصل به .
٣٣٠	أشياء يصح فيها التقديم وعدمه
٣٢٨	ناصب المستثنى .
٣٢٩	أمثلة مخالفة للقاعدة .
٣٣١	هل يكون المستثنى أو المستثنى منه نكرة ؟
٣٣٢	وقوع المستثنى جملة - أنواع من المنقطع .
٣٣٤	بعض صور إعرابية دقيقة .
٣٣٤	يفتقر فى الثوانى ما لا يفترق فى الأوائل .
٣٣٧	بعض عيوب نظرية العامل .
رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٣٨	الاستثناء « بإلا » المكررة .
٣٤١	ملخص أحكام « إلا » المكررة
٣٤٣	المسألة ٨٢ :
	أحكام المستثنى الذى أدواته
	أسماء : ( غير - سوى ) .
٣٤٥	فوارق بين « غير » وأخواتها .
٣٤٦	هل تعرف « غير » ؟ وهل تدخل عليها « أل » ؟
٣٤٧	حكم تابع المستثنى بغير وأخواتها .
٣٤٨	نوع من الإعراب على التوهم .
٣٤٩	« بيد » الاستثنائية .
	الفوارق بين « غير » و « إلا »
٣٥٠	وقوع « إلا » اسماً لا يفيد استثناء .
٣٥٣	المسألة ٨٣ :
	أحكام المستثنى الذى أدواته
	أفعال خالصة ، والذى أدواته
	تصلح أن تكون أفعالا وحروراً .
٣٥٥	الحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا أفعال الاستثناء
٣٥٧	تعلق شبه الجملة بالنسبة .
٣٥٨	متى تصلح تلك الأفعال مع فاعلها لأن تكون جملة تعرب نعماً ؟
٣٦٢	أنواع : « حاشا » وكيف تكتب ؟
٣٦٣	حذف المستثنى وأداته .
	« لما » الاستثنائية .
	« لاسيما » ونظائرها . ( لا ترمأ ، ولوترما . . . )

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

### الحال

رقم الصفحة	الموضوع :	رقم الصفحة	الموضوع :
٣٦٣	المسألة ٨٤ :	٣٧٨	تقديمها وتأخيرها .
	تعريفه .		ترتيبها مع صاحبها .
	تذكير لفظه وتأنيثه :	٣٧٩	الكلام على : « كانه » و « قاطبة » .
٣٦٤	عامل الحال وصاحبها . هل يختلف العامل فيها ؟		وعدم التزامها النصب .
٣٦٥	صاحب الحال .	٣٨٠	ترتيبها مع عاملها . وجوب تأخيرها .
	محیی الحال من المبتدأ أو من اسم الناسخ وصحة ذلك .		عودة إلى العامل في الحال وصاحبها ويجئها من المبتدأ . وهل يختلف العامل في الحال وصاحبها ؟
٣٦٦	أقسام الحال والكلام على كل قسم . المنتقاة والثابتة .	٣٨٤	وجوب تقديمها .
٣٦٨	المشتقة والجامدة بنوعيهما .		جواز الأمرين .
	الجامدة المؤولة بالمشتق .		« كيف » بيان الموضع الذي يشتمل على استعمالاتها وإعرابها
	معنى القلة الذاتية والنسبية ، إشارة إلى الموضع المشتق على بيان : الاطراد والقياس ، والغالب و . . .	٣٨٥	تقسيمها إلى متعددة ؟ وغير متعددة .
٣٧١	العرب تكرر اللفظ بقصد الترتيب ، أو : الاستيعاب . قياسية التكرار المفيد للترتيب .	٣٨٦	إشارة إلى الحال الحقيقية والسببية .
٣٧٢	وقوع المصدر حالا .	٣٨٩	الحال المترادفة المتوالية-، والمتداخلة .
٣٧٣	الحال الجامدة غير المؤولة .	٣٩٠	تقسيمها إلى مقارنة ، ومقدرة (أى : مستقبلية، وشككية) . .
	الحال الموطئة . والمقصودة .	٣٩١	تقسيمها إلى مؤسسة ، (مبينة) ومؤكدة .
	معنى شبه المشتق .	٣٩٢	تقسيمها إلى مفردة وغيرها ؟
٣٧٥	تقسيمها إلى نكرة ومعروفة .	٣٩٣	ومن المفردة ألفاظ مركبة مبنية ؛ مثل : شَغَرَ بِشَغَرٍ -
	الجملة نكرة أو في حكم النكرة .		الكلام على الرابط .
٣٧٦	إشارة عابرة إلى كلمة : «وحد» - إعرابها وإضافتها .	٣٩٥	الحال شبه الجملة .
٣٧٨	تقسيمها إلى حال هي نفس صاحبها ، وإلى غيره .		



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٩٣	نوع من الحال المفردة يجب اقتراحه
	بالفاء ، أو : ثم ، العاطفتين .
٣٩٤	الحال الجملة ،
٣٩٥	الجملة نكرة أوفى حكم النكرة ، وأثر ذلك .
	شروط الجملة .
	نوع الرابط
	« لا » النافية ، وهل تخلص المضارع للمستقبل ؟
٣٩٧	واو اللصوق التي تسبق الجملة النعتية .
٤٠٠	تقسيمها إلى حقيقية وسببية .
	* * *
٤٠٢	المسألة ٨٥ :
	صاحب الحال أيضاً . حكم
	نعت النكرة إذا تقدم عليها .
٤٠٤	صاحب الحال المضاف إليه .
٤٠٦	مطابقة الحال لصاحبها . . .
٤٠٧	الإشارة إلى « أئ » .
	عودة إلى صحة مجيء الحال من المبتدأ و . . . و
٤٠٨	* المسألة ٨٦ :
	حكم الحال ، وعاملها ،
	وصاحبها ، ورابطها ، من ناحية الذكر ، والحذف .
٤٠٩	حذف عامل الحال ، الدليل
	المقال والحال .
٤١٠	إشارة أخرى لحال مفردة تقترب بالفاء ، أو . ثم ، وجوباً .
٤١١	حذف صاحب الحال .
	حذف الرابط .
٤١٢	التوافق والتخالف بين الحال والتمييز .

\*\*\*

### التمييز

٤٢٠	المسألة ٨٨ :
٤٢٠	أحكام تمييز المفرد .
٤٢٢	أحكام تمييز النسبة .
٤٢٤	تقديم التمييز .
	إعراب : « يا جارتي ما أنت جارة » .
٤٢٧	ألفاظ تصلح حالا وتميزاً .
	تمييز الضمير .
٤٢٨	مطابقة التمييز ، وتركها .
٤٢٩	اتفاق الحال والتمييز واختلافهما .
٤١٣	المسألة ٨٧ :
	أمثلة .
٤١٦	المراد اصطلاحاً من كلمة : « تمييز »
	معنى : « من » البائية .
٤١٧	أقسام التمييز .
	الغالب على تمييز المفرد الجمود
٤١٨	تقسيم تمييز الجملة .
	الفرق في التمييز بين الفاعل النحوى والمعنوى ، وكذا المفعول .

\*\*\*

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش

## حروف الجر .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٣١	المسألة ٨٩ :	٤٣٦	استغناء الحرف « على »
	حروف الجر تسمى : حروف الإضافة ، أو : حروف الصفات . ( وقد تسمى : ظروفاً ) ، بيانها . أسباب جر الاسم . رأى في الجر بالتوهم ، والمجاورة .		أحياناً عن التعلق .
٤٣٢	الفصل بين الجار ومجروره .		٤٣٦ لا بد من تغيير حروف الجر وتنويعها على حسب المعاني ( السياق ) .
	الفصل بـ « كان » الزائدة ، أو : « لا » النافية .	٤٣٩	نوع العامل ( أى : المتعلق به ) . هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟
٤٣٣	انقسامها إلى ما يجز الظاهر وحده ، أو الظاهر والضمير ، حروف كل .	٤٤١	تعلق شبه الجملة بالإسناد ، ( أى : بالنسبة ؛ وتسمى : العامل المعنوى )
	من آثار حذف الجرح حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة . الإعراب المحل .	٤٤٤	عدم تعلق حرفين للجر مع مجرورهما بعامل واحد إذا كان معناه واحداً .
٤٣٤	انقسامها بحسب الأصالة والزيادة ، وشبهها ، وتعريف كل .	٤٤٥	ما المراد من شبه الجملة ؟
٤٣٤	إشارة إلى الموضع الذى يشتمل على الكلام على اللفظ الزائد حرفاً ، وغير حرف .	٤٤٦	تفصيل الكلام على شبه الجملة التام ، وغير التام . وعلى التعلق بالعامل . . .
	عمل حرف الجر ، وفائدته . العامل ، وأنواعه .		تلخيص ما تفرق من أحكام شبه الجملة ، وأنه هو الخبر ، و ... و ... الفرق بين نوعي الظرف من جهة التعلق الواجب حذفه .
	حذف العامل جوازاً ووجوباً .		حكم شبه الجملة بعد المعارف والنكرات .
٤٣٦	تعلق الجار الأصلي مع مجروره بالعامل ، وسببه .	٤٤٩	شبه الجملة المستقر واللفو . سبب التسمية بشبه الجملة .
			شبه الوصف .
			بيان الحروف الأصلية وغيرها النحو الوافى - ثان

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل» والهامش.

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٤٥٠ حرف الجر الزائد  
فائدة حرف الجر الزائد .
- إشارة أخرى إلى الموضع الذي يحوى الكلام على اللفظ الزائد مطلقاً .
- ٤٥١ إعراب المجرور بحرف الجر الزائد .
- ٤٥٢ حرف الجر الشبيه بالزائد .
- ٤٥٣ طريقة إعراب حرف الجر الشبيه بالزائد
- ٤٥٤ أوجه المشابهة والمخالفة بين أنواع حروف الجر .
- ٤٥٥ \* \* \* المسألة ٩٠ :
- معاني حروف الجر ، وعملها ، تفاوتها في الشيوع .
- ٤٥٦ معنى القلة الذاتية والنسبية أيضاً .
- كي : واستعمالاتها .
- ٤٥٧ لعل .
- ٤٥٨ متى .
- حروف الجر الشائعة :
- من : حكمها ، معانيها .
- ٤٦١ زيادتها في الإثبات .
- ٤٦٦ أسلوب مسموع « مما . . . » ضبط نون « من » - بعض أساليب مسموعة .
- ٤٦٨ إلى : حكمها ومعانيها .
- ٤٧٢ اللام . أفعالها وزيادتها ؛ من أيهما لام الاستغاثة - معاني اللام .
- ٤٧٥ لام التقوية ، حكمها ، بعض مواضعها .
- ٤٧٦ مناقشة كلام النحاة في التقوية .
- لام الإضافة ، أو اللام المعترضة بين الفعل المتعدى ومفعوله .
- ٤٧٧ إشارة إلى كل حروف القسم .
- ٤٧٨ لام التبيين ، والمراد منه .
- ٤٧٩ إشارة إلى : سقياً لك ، ورعياً لك ، وتباً للخائن .
- ٤٨١ حركة لام الجر .
- ٤٨٢ حتى :
- الفرق بين « حتى » و « إلى »
- ٤٨٤ و ٤٨٥ قد تكون « حتى » للاستثناء ، وأمثلة لذلك .
- ٤٨٩ الواو ، والتاء ،
- ٤٩٠ للإشارة إلى واو : « رَبِّ » . . .
- أحرف القسم ، حكمها ، ومعانيها
- الباء .
- الفرق بين باء السبب وباء الاستعانة .
- ٤٩٤ اتصال « ما » الزائدة بالباء .
- ٤٩٥ مواضع زيادتها ، وهل تقاس ؟
- ٤٩٨ جملة القسم ، وجملة جوابه .
- القسم الاستعطافى وغيره .
- ٤٩٩ وشروط الجواب ، ومحل جملة القسم .
- ٥٠٢ وقوع القسم بين أداتى نفي .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل » والهامش :

رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٠٢	تكرار أداة القسم .
	حذف جملة القسم .
	حذف أداة القسم وحدها ، أو مع المقسم به .
٥٠٣	اللام الداخلة على أداة الشرط .
	إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتقدم غالباً .
٥٠٤	حذف جواب القسم .
	قد يكون لجملة القسم محل من الإعراب .
٥٠٥	نوع جواب القسم : ( جملة أو شبهها ) .
	الفاظ أخرى للقسم ، ومنها : لا جرّم ، وجبّ .
٥٠٧	في : معناها ، وحكمها .
٥٠٩	على : معناها ، وحكمها .
٥١٢	استغناؤها عن التعليق أحياناً
٥١٣	عن : معناها ، وحكمها .
٥١٥	اتصال « ما » الزائدة بها .
	الكاف : معناها ، وحكمها ،
٥١٨	اتصال « ما » الزائدة بها .
	مذمومته .
٥٢٢	رُبّ : معناها ، وحكمها .
٥٢٣	الضمير المخجول .
٥٢٥	اتصالها « بما » الزائدة .
٥٢٧	ضبطها ، واتصالها ببناء التأنيث .
٥٢٨	حذف : « رُبّ » ، بعد الواو والقاء ، وبـل لا يتحتم أن تعرب هذه الواو نائبة عنها .
٥٣٠	كيفية إعراب الاسم المجرور بها ، وتوابعه .
٥٣١	دخول « رُبّ » على الجمل وأثر ذلك عليه .
	قد تحمل « ما » محل « رُبّ »
٥٣٢	المسألة ٩١ :
	حذف حرف الجر وإبقاء عمله .
	إشارة إلى : « نزع الحافض »
٥٣٦	حذف الجار والمجرور معاً .
٥٣٧	المسألة ٩٢ :
	نباية حروف الجر بعضها عن بعض .

٥٤٤ بحث في : مذمومته .

٥٦٤ بحث في : التضمين .

٥٩٤ رأى في البحث السالف .

٥٩٦ باب في : اللغة المأخوذة قياساً - لابن جني .

٥٩٩ إشارة موجزة إلى تكملة مادة لغوية ناقصة

وإلى أطراد القياس ، وإلى الاشتقاق من الجامد